

ديفيد مكحول



تاريخ الأكراد الحديث

ديفيد مكدول

المحتويات

تاريخ الأكراد الحديث

ترجمة: راج آل محمد

ANEP - دار الفارابي

DAVID McDOWALL

**A MODERN HISTORY OF
THE KURDS**

I.B. Tauris Publishers

1996

الكتاب: تاريخ الأكراد الحديث

المؤلف: ديفيد مكداول

المترجم: راج آل محمد

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: (01)301461 - فاكس: (01)307775

ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 1107 2130

e-mail: farabi@inco.com.lb

• منشورات آنيب ANEP

05 شارع خزناسي - الأبيار - الجزائر

الهاتف: 213 21 92 09 76

الفاكس: 213 21 92 09 77

e-mail: anep-edition@wissal.dz

الطبعة الأولى 2004

ISBN: 9953-71-003-1 - لبنان

ISBN: 9947-21-030-1 - الجزائر

Dépôt - légal: 2140-2003

© جميع الحقوق محفوظة

First published in 1996 by I.B. Tauris & Co Ltd

Revised and updated edition published in 1997

Copyright © David McDowall, 1996, 1997, 2000, 2004

تباع النسخة الكترونياً على موقع:

www.arabicebook.com

المحتويات

9	تقديم: عندما يكون كتاب ما مكتبة
15	توضيح موقف
17	كلمة شكر من المترجم
19	كلمة شكر من المؤلف
23	مقدمة
31	الفصل الأول: مقدمة الهوية الكردية والتكوين الاجتماعي

الكتاب الأول

الأكراد في عصر

القبيلة والأمبراطورية

59	الفصل الثاني: كردستان قبل القرن التاسع عشر
83	الفصل الثالث: كردستان العثمانية 1800-1850
99	الفصل الرابع: كردستان العثمانية: 1850-1914
123	الفصل الخامس: القاجار والأكراد
153	الفصل السادس: الثورة والقومية والحرب: 1908-1918

الكتاب الثاني

ضم الأكراد

193	الفصل السابع: إعادة رسم الخارطة: تقسيم كردستان العثمانية
243	الفصل الثامن: الأكراد وبريطانيا والعراق

289	الفصل التاسع: ضم أكراد تركيا
333	الفصل العاشر: الأكراد في ظل حكم رضا شاه

الكتاب الثالث

الإثنوقومية في إيران

357	الفصل الحادي عشر: قبيلة أم إثنية؟ جمهورية مهاباد
383	الفصل الثاني عشر: إيران: خلق حركة قومية
401	الفصل الثالث عشر: رعاية الجمهورية الشيعية

الكتاب الرابع

الإثنوقومية في العراق

435	الفصل الرابع عشر: ولادة الحركة القومية في ظل الحكم الهاشمي
457	الفصل الخامس عشر: الأكراد في عراق الثورة
487	الفصل السادس عشر: الأكراد في ظل حكم البعث 1968-1975
515	الفصل السابع عشر: الطريق إلى الإبادة الجماعية 1975-1988
551	الفصل الثامن عشر: الانتفاضة والحكم اللاتي

الكتاب الخامس

الإثنوقومية في تركيا

591	الفصل التاسع عشر: إحياء الحركة القومية الكردية في تركيا 1946-1979
625	الفصل العشرون: PKK والحركة الجماهيرية
675	الفصل الحادي والعشرون: أكراد المنفى: بناء الأمة
685	الخاتمة
689	الملحق الأول: معاهدة سيفر 10 آب/أوت 1920: المواد المتعلقة بكردستان
691	الملحق الثاني: أكراد سورية
719	الملحق الثالث: أكراد لبنان
727	الملحق الرابع: أكراد القوقاز

عندما يكون كتاب ما مكتبة

الباحث إبراهيم محمود

عند نشر كتاب (تاريخ الأكراد الحديث) لـ "ديفيد مكداول" باللغة العربية، سيكون له، بالتأكيد، قراء لهم تصوراتهم المختلفة، استناداً إلى اهتماماتهم الفكرية والمعتقدية ولاتجاهاتهم الأيديولوجية، وستكون هناك، أيضاً، مواقف من خلال تصنيفات قنوية وذلك على الشكل التالي:

- 1- فئة تضم الذين يُقبلون على قراءته بوصفه الكتاب المستظر، نظراً لبعده أثق، وبعده التاريخي العميق، ووفرة وثائقه وتنوعها.
- 2- فئة تضم الذين يتحفظون على قراءته، باعتباره قادماً من "الخارج" من ناحية، ولأن كل كتابة عن الكرد تثير اليوم، وستثير لاحقاً أكثر من تساؤل وحفيظة لهما علاقة بالتاريخ والثقافة والجنس والعرق والهوية والسلطة عموماً من ناحية ثانية.
- 3- فئة تضم الذين يتخذون موقفاً رفضياً أو شبه رفضي منه. لأن الكتابة عن الكرد على الصعيد الإعلامي والعائدي، ووفقاً للثقافة السائدة والمألوفة، وحتى بالنسبة للمعنيين بالكتابة عن تاريخ الأقوام والقوميات، وأصوله المفترضة والموجهة للشعوب المعتمدة كاملة الصفات فإنهم يعتبرون الأكراد شعباً ليس له تاريخ، وأمة لا تمتلك كل مقومات الثقافة. فهم حين ينظر إليهم، في إطار ما هم فيه الآن، وما كانوا على هامش التاريخ في مراحلهم المختلفة يفتقدون خاصية الأمة، وامتلاك سلطة وبناء دولة الخ. لذا فإن كل اهتمام زائد على ذلك يصنّف في خانة البراهماتيكية المشبوهة.

فهذه الفئات التي أتصورها وأحدث عنها ليست مسألة حسابية دقيقة، ولكنها قريبة من الواقع المعاش. ولكن الذي يجدر ذكره هو أن كل الذين تنسئ لهم فرصة الاطلاع على هذا الكتاب وقرائته، لابد أن يعترفوا في قرارة أنفسهم بقيمة التاريخية والفكرية والبحثية، خصوصاً أنه يقدم بيفراً موسوعياً متعدد المقامات والمسارات، وهو يغطي أكثر من تاريخ مكتوب، حين يتعاطى مع إشكالية الكتابة التاريخية، وبالتحديد في مسائل معقدة ومتنازع عليها حتى بين المعنيين بها مباشرة (أي الأكراد)، وبالثاني، فإن محاذير الكتابة هنا ناتجة بسبب الخوض في قضايا حساسة، وفي المزج بين التاريخ والاجتماعي والسياسي والجغرافي والملهي والمعتدي، إنه تاريخ يخص الكرد ويتجاوزهم، لأن كل الذين يعيشون بين ظهرائهم أينما كانوا، وحيث يعيش الكرد تاريخياً، هم معنيون بهم، انطلاقاً من حضورهم الديموغرافي والجغرافي القوي، وتجليهم التاريخي العميق خصوصاً في المنعطقات التاريخية الكبرى والملتات العظمى.

وهذا الكلام ليس إطراراً لهؤلاء (الكرد) وأنا واحد منهم، ولا تزكية لهم كي يكونوا مقبولين تاريخياً ممن يرون صعوبة في اعتبارهم حتى في مستوى الأقلية، وإنما إشارة إلى واقع حال لا يمكن تجاهله؛ وذلك من خلال ثقافة اللغة التي أقدم بها هذا الكتاب، حيث لا أجد غضاظة في التعبير عما أعيشه وأكونه مع من يعتبرون أنفسهم مثليها الحقيقيين، دون أي شعور بالنقص مما أكونه، في حقيقة أمري، ككرد في له لغته وثقافته وتاريخه وكيوناته المتمايزة دون الانغلاق عليها، والتي تعيش حياتها كأي لغة. إن هذه اللغة (العربية هنا) هي التي عرفتني في الماضي، وتعرفني اليوم بالكثير الكثير مما قبل ويقال، وكتب ويكتب عن هؤلاء الذين أنتمي إليهم تاريخياً في حدود تتجاوزها: أعني هنا الفارسية والتركية، وداخل عالم جغرافي أشبه برقعة شطرنج كانت الشعوب التي سكنته، واستقرت فيه، وتعاملت مع بعضها بعضاً كبيادقه، ومن خلال تسميات مختلفة ومضبوطة، تتميز بالقوة والكفاح، ولكنها في مجموعها تنتمي إلى تلك الرقعة، حيث لا ثبات للمواقع ولا للذين يمثلونها.

وديفيد مكدول في أثره هذا (هل أقول نفيس أم لا تجنياً لتقييمات أيديولوجية؟) نعم هو نفيس، على الأقل، لسعة مراميه، واقتصاد ثقافته الوفير، حيث يمتد إلى يومنا هذا ويتجاوزها عند استقراء محتوياته) يقدم لنا كتابه من داخل التاريخ لا من خارجه الذي طالما تميز بالفن والتعمية في مده وجزره سياسياً، وانطلق من جغرافية عيانية لا

متخيلة، وهو في سياق تحضير وثائق وشهود التاريخيين. ومن موقعه كمختص في هذا المجال، حيث يبرز هذا المؤلف (مؤلفه) متجاوزاً لما هو استشرافي (بالمعنى الذي تناوله إيفارد سعيد سلبياً في كتابه: الاستشراق - حيث الشرق لا يعدو أن يكون شرقنة، صنعة غربية، توليفاً حكاثياً، سرديّة موجهة للتحكم به) ولكن دون اعتباره عملاً معرفياً محضاً، فلكل كتابة طقوسها وإحداثياتها الرمزية والفكرية والسياسية. إن البعد الاستكشافي التاريخي والحصاد الأسمى (من الأمم) الذي يتخلله، في توزيعه وتعالقه وكيفية إنتاجه هو الذي يسم كتاباً بما يتضمنه قيمياً، وبما يؤثر عليه مجتمعيّاً. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا، هو لماذا يكون المؤلف شخصاً أو رجلاً أو باحثاً - هنا هو ديفيد مكداول - وليس سواء وهو يغطي هذا التاريخ الطويل وفي مفاصله الكبرى؟

لماذا هذا الإنكليزي بالذات وليس غيره؟ اليرث شيئاً كان عليه أن يُستوفى منذ قرن من الزمان، حيث كان للإنكليز حضور قوي في المنطقة، وفي قلب كردستان؟ وذلك من خلال قراءة وترجمة عواطف ومشاعر وأفكار الكرد الذين تعاملت معهم (يتضح ذلك في هذا الكتاب) والذي يشكل نوعاً من الفيتامين السياسي الداعم لسلطانها ونفوذها، وهي التي قطعت الوعود لهم، إلى جانب شريكاتها (فرنسا خصوصاً) بتأمين كيان سياسي متميز لهم؟ أم من أجل إزالة قُبْنٍ لحق بتاريخ لم تمحه الجغرافيا وشهادتها الطبيعية الممزقة، حيث الوثائق لا تزال بليغة بحقيقة تاريخ توجّه سياسات القوة والمصالح؟ هل "ديفيد مكداول" سليل هؤلاء الذين عاشوا بين الكرد منذ أكثر من قرن، عندما كانت المنطقة في عمومها تستعر بتياران مصالح الاستعمار الحديث ولعبة الأمم القوية التي تقدم نفسها على أنها ذات عراقية امبراطورية وزخم توسعي وأتوية قومية متعالية واصطفائية ماورائية متنافسة محلياً أكثر، أم هو على النقيض منهم، وليس خريج مدرسة استشرافية مباشرة، ولم يعش بين ظهرائي شعبه الإنكليزي، بين جنود مدججين بالسلاح، ومبشرين ودعاة أيديولوجيا ومختري شعوب للتحكم بهم، ومستطلعي رغبات ونوايا للالتفاف على أصحابها، الخ؛ إنه باحث ومتابع يبرز في مهب العولمة وتحولاتها ومخاضات نهايات القرن المنصرم "العشريين" وهو يستفري أحداثه وما هو مغيب، وما يجب الاهتمام به أكثر من ذي قبل نظراً لمفعوله التاريخي والاجتماعي (الاجتماعي السياسي)، كما هو حال الكرد؟

ليس باحثاً خارج كل تصنيف أيديولوجي، ولكن يبقى حضوره متميزاً هنا، إذ

يمكن اعتباره قارئاً إنسانياً من نوع مختلف، ولتحولات كثرية مختلفة، وهو يركز في عمله الضخم الذي يتجاوز الستمئة صفحة، بعيداً عن الاستعراض الكلاسيكي (الكلاسيكي)، على تاريخ شعب لعبت سياسات الأمم المناهضة المنقرطة، دوراً جلياً ومأساوياً في جعله في خانة (البليون) أو (ما دون شرف التسمية والاسم)، وذلك حتى لحظة كتابة هذه الكلمة، بالرغم من كل الوقائع المستجدة والفرط هويتها المتعالية تاريخياً، وتجلي مآزق الهوية الاصطفائية.

هل يمكن التحدث قليلاً عن الذين كتبوا عن الكرد، وتبيان موقع 'ديفيد مكداول' الرمزي بينهم، وفي سياق التاريخ الإنكليزي العام وعلاقته بالشعوب الأخرى، وما يمكن أن يكونه ويشكله عمل فرد معين منتم إلى هذا التاريخ، ويعيش وطأة سياسته وغوايتها ولكن دون أن يمثلها في خصوصيته الفكرية؟

بداية لا بد من القول: إن كتابات كل من (خالفين، لازاريف الأب توماس بوا، جيغاليثا، حسرتيان، محمد أمين زكي، كمال أحمد مظهر، جليلي جليل، مجيد جعفر، شاكر ومحويان وجورج قزم، الخ) تتضمن الكثير من المعلومات عن الكرد تاريخاً وثقافة، حيث تشير إلى كيفية انتشار الإنكليز في المنطقة عموماً وفي كردستان بكل جهاتها خصوصاً. ونحن هنا لننا يصدد التاريخ، ومن العمالة اللجوء إلى ذلك (على الأقل هنا) مادام هذا الكتاب المقدم يقوم بهذه المهمة ويتجاوزها لدواع كثيرة، إنما نحن يصدد أجيال من المعنيين من الإنكليز بالمنطقة الكردستانية بصورة جلية.

إن قراءة ما كتبه (خالفين وكمال أحمد مظهر مثلاً: الأول في: الصراع على كردستان، والثاني في: كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى) تكشف عن التغلغل الإنكليزي في كردستان منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهذا يعني أن أعمال التمهيد والصيانة للحاضرة الاستعمارية والدعاية لها اعتمدت على ورش متعددة المهام والمراكز نُفذت من قبل مثليها، وفي مناح مختلفة. فاستطلاع الجغرافيا سبيل لتكوين سياسة يتم تفعيلها بما يتناسب وإحداثياتها الأيديولوجية، واستطلاع شعب كامل، ومن الخارج، رغبة في امتلاكه رمزياً، هو السبيل لتوليف مقوماته ليكون التابع لمتبوع هو المسيطر عليه. ولهذا يُعتقد أن الإنكليز توغلوا في كردستان قبل التاريخ المذكور لأن شركة الهند الشرقية التي أنشئت لأغراض استعمارية، والتي تأسست في سنة 1600م وأرادت أن تسيطر على الشرق نفسه، وخصوصاً كردستان لاستراتيجيتها كموقع (وهذا ما يوضح الآن أكثر من أي وقت مضى)، وللضاربة على

المعوز الألماني (عبر خط حديد بغداد ذي المنحى الاستعماري بدوره) وغيره، ولأن الإنكليز، ولأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية، هم المرشحون الأول في التجلي الإمبريالي خارج حدودهم الطبيعية، ورغبة بريطانيا في أن تكون دولتهم العظمى جديدة المعسورة باختيار.

لهذا ليس غريباً أن نجد اثنين بمصالحهما ونحت تسميات شتى وهم يعملون لخدمة مصالحهما تلك وسياستهما في البصرة. إن (كاميل، هارول، ريج، راولسن، ميلينكر، مورير، كير، تيرز، الميجر سول، كلينك، تويني، إلخ) رجالات سياسة ومصح جغرافيات سياسية. وهم، أيضاً متقنون لغات ورجال استهدافيون، وواضعو خرائط لمواقع اقتصادية، وكتبة مخابراتية متفانية تهدف لغوام مجد بلادهم، خاصة وأنهم تعلموا بحليب المسترورون عقائدياً وترثوا في ظل الحضارة الاستعمارية، ولقد كانت كردستان، الاسم الظلي، أو الذي يرمز إليه في سياق أسماء أخرى في المنطقة، عربية ولارمية وعثمانية ثم تركية لاحقاً، نظراً لتفكيك أوصالها سياسياً، كما بقيت حاضرة في كل مشروع استعماري لنهب المنطقة وإبنازها، والاسم المتجلى المميز عند أولئك الذين كانوا ينظرون إليها في وحدتها الجغرافية، وفي الحيز الديموغرافي لسكانها (الكرد) الذين تقمصوها وفي التفكك المتزايد سياسياً لأوصالهم النفسية. وفي هذه الحالة فإن أي قراءة لأي بقعة بعيداً عن المسار التاريخي أو المنحى السياسي حتى وإن لم تذكرها، تنحرف عن سياقها المعرفي، دون مراعاة وجودها في الخارطة السياسية، لذلك فإن الدول التي تقاسمتها تدرك ذلك جيداً. والذي يؤكد ما نقوه هو أن عداواتها التاريخية الطليدة المتبادلة تكاد تختفي كثيراً حين التفكير بكيفية بقاء كردستان خارج تاريخها الفعلي، وجغرافيتها المعهورة سياساتها. "ديفيد مكداول" يلصق إلى ذلك حيناً، ويصرح بذلك حيناً آخر، وكأنه يلمح عن واقع (هو موجود على كل حال) لا ينبغي غض النظر السياسي عنه، وهو أن الكرد شعب، وهذه حقيقة، وأن كردستان هي حقيقة تاريخية ولا مهرب من مواجهتها بغية تصحيح المسار التاريخي والإحداثيات الجغرافية. هن لأن مستجدات أخرى تلوح في الأفق؟ نعم، فيروز قوميات مختلفة أوروبية وأفريقية وآسيوية بأسمائها التي كانت سابقاً يعز ذلك.

ما الذي يميز "ديفيد مكداول" في كتابه هذا عن سواء من نظرائه من الكتاب؟ ما يميزه هو أنه حاول قراءة الأحداث في بانوراميتها وحوامليها الاجتماعية والمذهبية

والتاريخية. لقد ذهب إليها في العديد من مواقعها ولمدة أربع سنوات، كما يقول في مقدمته، ومن خلال الاتصال بشخصيات ذات مهام مختلفة وعملية، واستعان بأرشيفات متنوعة، ثم كانت رؤيته للتاريخ الشائك حتى مشارف القرن الحادي والعشرين.

"ديفيد مكبول" الذي كان يُسمّينا صوته عبر هيئة الإذاعة البريطانية سجيناً عن الأمثلة التي تخص الكرد، يصر إلى تقديم تاريخ شامل عنهم. هذا التاريخ الذي يدفع بكتاب عرب كثيرين إلى اعتبار مؤلفه خريج مدرسة الاستشراق المذكورة، وأن الاستشراق في منظورهم ينمي مفاهيمه هنا في جو العولمة غير المرغوب فيها عندهم. وهو يخدم بذلك تطلعات بلاده ذات الماضي الاستعماري الطفيل.

كذلك سيكون هناك آخرون غيرهم ممن تابعوا سعة الأفق عند، معتبرين أن ما كان يغيب باستمرار، ويتم تجاهله والتقليل من شأنه لم يعد مقبولاً الآن، خصوصاً بعد تداعيات حرب الخليج، حيث برز الكرد مؤثرين بأكثر من معنى في المنطقة وخارجها. وبالمقابل فإن قراءة من الكرد سيكون احتفاؤهم بالكتاب جلباً مشفوعاً بمرارة لا تخفى. إذ إن التاريخ الذي قُصّوا خلاله، لم تهفّشهم أحداثه، لأنهم كانوا في متن مفاصله. ولأن الجغرافيا توضح أكثر فأكثر عن حضورهم وفعاليتهم. لقد كان من واجب شركائهم في التاريخ: عرباً وفرنساً وأتراكاً القيام بالدور المذكور، ورغم ذلك فإن هوى النسب والعنصر ما زال يعصف بالكثيرين منهم، وهذا ما يبدو واضحاً هنا وهناك.

ولعل لغة المترجم الدقيقة، كما شعرت بهاء لها دور في خلق الإلفة بين القارئ بالعربية وأفكار المؤلف، كآني به يراعي حين الصنع في تنوير اللغة المترجم إليها. لكتاب "ديفيد مكبول" جاذبيته رغم كل ما يمكن أن يقال ويكتب عنه وفيه.

القاسمطي / سوريا

10 تشرين الثاني / نوفمبر 2002

توضيح موقف

1- عندما نُشئت الحرب الأخيرة على العراق، كان ثمة نظرة سلبية في الوسط الرسمي العربي، وحتى على امتداد الشارع العربي وعلى أكثر من صعيد، إلى الكرد وكثافتهم عملاء وهم الذين جلبوا الأميركيين إلى المنطقة. والمؤسف أن هذا الموقف شمل أيضاً النخب الفنية، حيث رفض النحثل المعروف عادل إمام حتى قبل اندلاع الحرب استلام نسخة من "تأجائه المدهلجة إلى اللغة الكردية"⁽¹⁾ - والثقافية أيضاً⁽²⁾. لرد على هذا الاتهام لن نقول من الذي أعطى المبررات لأمركا، ولا من أين نُشئت العمليات، ومن أين كان يتم التخطيط لها، ولا كذلك من أين كانت القوات الأميركية تمر في طريقها لضرب العراق؛ بدلاً من ذلك نحيل القارئ إلى فصول المأساة الكردية على يد "إخوانه المستعمرين" وبخاصة على يد "المجاهد هدام حسين" كما يحلو لبعض غلاة القوميين العرب أن يسموه، وبخاصة إلى الفصل المرسوم به (الطريق إلى الإبادة الجماعية) ليكتشف أن الكرد ما هم إلا ضحايا لهذا النظام، وأنه "لولا التدخل الغربي لأبىد الشعب الكردي عن آخره بقوات هدام التكريتي، إن متوجهاً من هذا الطراز لا يمكن حده إلا بمتوحشين مثله [...] فلولا انشقاق هدام عن أسباده الإمبرياليين لكان بمقدوره تحويل كردستان كلها إلى حنبلجة من غير أن يصده أحد" كما يقول أحد ألد أعداء أميركا والغرب⁽³⁾.

2- عندما قرأت النسخة الإنكليزية من هذا الكتاب، عرفت حجم الصعوبة التي

(1) أنظر رسالة العراق، العدد 78، السنة 8 تقاريم مارس 2002، ص 29.

(2) أنظر إبراهيم محمود، (عزيمو التاريخ)، كتاب قيد الطبع، وكذلك كتابه الأخير صورة الأكراد شرقاً وبدء حرب الخليج.

(3) أنظر هادي العلوي في تشييد الكتاب (لا أضواء على الجبال) هادي موسى وجورج بلوج - ترجمة راجي إله محمد - إقبال لحاظي - بيروت، ط 1، 1996.

تنتظرنني حيث أكثر المؤلف من العبارات الاصطلاحية من قبيل: *limus test*, *handwriting on the wall*, *saw dragon's teeth for the future* الصمائية، وهي عبارات لم تجد معها نظماً قواميس كبيرة وعظيمة مثل المورد و *Longman* و *Webster's Ninth Collegiate Dictionary*. فذهبت إلى قاموس *Longman Idioms Dictionary* و *Longman Phraseal Verbs*. إن اللجوء إلى كل هذه القواميس لا يعني بحال من الأحوال أن الترجمة كاملة، لكنني أعتد أنها قريبة جداً مما أراد المؤلف قوله، أو هذا ما حاولت الوصول إليه. لقد قرأت هذا الكتاب في نسخته المترجمة أكثر من أربع مرات. وفي كل مرة كنت أجري تعديلات بحذف كلمة هنا وإضافة أخرى هناك واستبدال واحدة بأخرى. وأنا متأكد لو أنني قرأته مائة مرة أخرى لكان التعديل يبقى مستمراً وقد قررت أن أتركه على هذا النحو إيماناً بي بالمأثور الصيني الذي يقول: "لو كنت أنتظر الكمال لكتبي لما فرغت منه إلى الأبد".

3- إن الكتاب يعبر عن رأي المؤلف، وليس من الضروري أن أكون متفقاً مع كل ما ورد فيه، لكنني لم أتمكن من توضيح موقفي لسببين أولهما حتى لا يصبح حجم الكتاب أكبر مما هو عليه الآن، والسبب الثاني، وهو الأهم، حتى لا أمارس نوعاً من الوصاية الفكرية على القارئ، أترك مهمة الرد على المؤلف لذوي الاختصاص. لقد كتب المؤلف أحياناً بأسلوب قد يחדش شعور البعض، ولكن المهم عندي هو أنه قد أعطى رأيه بكل صراحة وذكر ما للكرد وما عليهم.

المترجم

القامشلي 3 آب/ أوت 2003

كلمة شكر من المترجم

لعله من بعضي النوفاء أن أفكر كل الذين ساهموا معي في إنجاز هذا الكتاب. وأخص بالذكر الباحث إبراهيم محمود الذي أعطاني الكثير من وقته، فقدّم للكتاب وقدّمني إلى دار النشر. والصديق محسن سيدنا الذي تفضل بإبداء ملاحظات قيمة حول الترجمة، وراجع أسماء القبائل والشخصيات التاريخية بناءً على خبرته الواسعة في هذا المجال. واستطيع القول إنه شريك في عملية الترجمة، حيث تابع معي منذ البداية وحتى النهاية، وكذلك الأستاذ سالار آشتي الذي تفضل بمراجعة الأسماء التركية وأبدى أيضاً ملاحظات قيمة حول الترجمة. هؤلاء وآخرون زودوني بملاحظات مفيدة، ولكنني أتحمّل وحدي مسؤولية أي خطأ سواء من جهة الترجمة، أم من جهة الأسلوب. ولا بد أيضاً من شكر كافة أفراد أسرتي الذين استمعوا في دعمهم لي، سواء مادياً أم معنوياً كلما شعرت باليأس.

كلمة شكر من المؤلف

لقد تطلبت كتابة هذا الكتاب عملاً أكبر مما توقعت في البداية، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أنني وجدت نفسي أنجرت إلى بحث دقيق ومفصل، وخاصة في المواد الأرشيفية في دائرة السجلات العامة. ولذلك فأنا مدين بالشكر للعديد من المؤسسات وهيئاتها والعاملين فيها ولا سيما دائرة السجلات العامة، دائرة مكتب الهند، المكتبة البريطانية، مكتبة لندن، المعهد الكردي، لجنة مساعدة الطلاب الأكراد، مركز المعلومات الكردي، المركز الكردي للأنباء، المركز الثقافي الكردي، اتحاد العمال الأكراد، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، مطبعة مكتبة دائمان هاوس والمكتبة المرجعية المحلية في ريشموند، لقد كانت قوائم هذه الهيئات الأرشيفية والمكتبات والمراكز جادة ومتعاونة في العمل فليهم مني كل الشكر.

فكما هو معروف لدى أي باحث، لا يمكن الاستغناء عن النصائح والمعلومات التي يقدمها أولئك الذين عملوا مسبقاً في المجال نفسه، أو في المجالات القريبة منها، وفي الحقيقة لم يخل كل الأشخاص، ممن لديهم خبرة أو معرفة بالقضية الكردية، الذين التفت بهم في أوروبا وكردستان أيضاً بمد يد العون والمساعدة لي. فلقد قام قسم من هؤلاء بتصحيح بعض المقاميم أو الحقائق المغلوطة والبعض الآخر قام بالترجمة لي حين تحمل آخرون مثلاً توضيح أو شرح بعض الأمور التي أربكتني. لا بد لي من الاعتذار لسقوط بعض الأسماء عن قائمة الشكر، إما سهواً أو عمداً، في حالة تركيا، لثلاث سبب ذكر الأسماء في الحاق الأذى بأصحابها. ولكن هناك بعض الأسماء في تركيا أستطيع ذكرها دون خوف لأن أصحابها قد نالوا جزاءهم من قبل وهم: موسى عنترو، وممد سرهاد اللذان اختبلا على التوالي في أيلول/سبتمبر 1992 وتشريع الثاني/نوفمبر 1994 بسبب إزائهما، وسرهاد بوحاف وعصمت إيمنت Ismet İsmet اللذان كانت حياتهما مهددة من قبل الدولة في 1993

و1994 على التوالي، وقد طلبها اللجوء إلى بريطانيا، وإسماعيل بيشكجي، أستاذ الأنثروبولوجية⁽¹⁾ ذو الأصول التركية الذي حافظه مواقفه المشجاعة والثابتة في الدفاع عن الهوية الكردية وحقوقها إلى السجن مرة ثانية ومع حكم أكثر قسوة، وخطيب دجلة الذي جرد من حصانته الدبلوماسية، وفي كانون الأول/ديسمبر 1994 حكم عليه بالسجن مدة 15 عاماً لممارسته حقه وواجبه في التعبير بحرية عن آرائه في الديمقراطية.

أما الذين استطع تسليطهم فهم: سامي عبد الرحمن، إبراهيم أحمد، دلاور علاء الدين، حماد علي، نوشيروان مصطفى أمين، سربست آرام، معيدات آبار Agha Agha⁽²⁾، مايا محمد اسماعيل بلباس Maia Bilbas حفيد يوز أرسلان، مارتن فان برونين سامي جوشكون Sami Coskun كمال داودي K. Davoudi محمد علي ديك أردم Mehmet Ali Kikerdem⁽³⁾ شيروان دزي Shirwan Dizi ريسوار فتاح Behvar Fatah حسن هجري قوم هاردي-فورسيث Tom Hardie-Forsyth صلاح الدين حافظ Salah al Din Hafida محمد هوار M. Hawar مصطفى هجري جين هورده Jane Howard زبا مير حسيني Ziba Mir Hosseini الشيخ عز الدين الحسيني كاميران عثمان مفتي، عادل مراد، هوشند عثمان، محمود عثمان، سيامند بيان ريزانزاده، منصور سجادي Mansur Sajjadi، برهم صالح، استيلا شميدت Estella Schmidt، ديفيد شاكلافت، سامي شورش، روبرت سويتيرك Robert Swieterek، جوهر سورجي، عمر سورجي، جلال الطالباي، عباس وائي Abbas Wali، لاله بالجين هيگمان Lale Valchian-Heckman وهوشيار زيباري، من بين كل هؤلاء أنا مدعو بشكل خاص لـ (عدنان مفتي) الذي استطعني معه إلى كردستان العراق والذي عرفه بذكائه من هم الأشخاص الذين يستطيعون الإجابة عن الأسئلة التي بدأت تتكون في رأسي وهرقني عليهم، ولصديقه (عادل مراد) الذي أمضى ساعات يشرح فيها، بالتفصيل، بعض الأحداث الخاصة التي جرت في كردستان العراق في العقدين الأخيرين، وكذلك لـ (حسن غازي) الذي أمضى وقتاً كثيراً بحثاً عن معلومات حول أحداث كردستان إيران مصححاً الكثير من النقاط التي أسأت فهمها، ولا أنسى بالطبع مايا بالجي

(1) كتابي الأصل والأصح أطلق علم الاجتماع.

(2) كتبنا بكافة النسخة الإنكليزية فقد للأسماء التي لها تأكيد من انطها (المترجمة).

(3) كتابي الأصل والأصح Dikerdem (المترجمة).

أوغلو Maia Bascioglu وبريسلي وإستيلا شميدت Braslav & Estela Schmidt اللواتي أجرين اتصالات واسعة النطاق وأظهرن كرم ضيافة فائقة لدى زيارتي الأولى لتركيا. غني عن القول هنا أنني أتحمل كامل المسؤولية في إطلاق أية أحكام خاطئة أو حقائق مغلوطة.

وأنا مدين بشكل خاص إلى المؤسسة التي أعمل فيها لأنها أعطتني منحة كريمة مكنتني من زيارة كردستان، ومن التحدث إلى شريحة كبيرة من الناس. وكل ما أستطيع قوله هو أن تلك التجربة لن تذهب هدراً.

كما أدين بشكل خاص أيضاً إلى محررتي، أنا عنایت Anna Enayat، التي دأبت على قراءة كل ما أكتبه بنظرة انتقادية وخبيرة حيث كانت تسأل عن الأشياء غير المفهومة، أو التي كانت تناقض معرفتها الكبيرة بالمنطقة، وكذلك لـ (أين ريدفورد) الذي جهّز المادة وبسرعة للنشر. وكذلك لمارثي فان برونسين، جولي فليت Fabio Flit، و نيلدا فيوكارو Nelida Fuccaro ولقصمان محرو وإستيلا شميدت والجمعية العامة لحقوق الإنسان الكردي ولمحادثها الأسبوعية الرائعة، ولمشروع حقوق الإنسان الكردي الذي سمح لي بنسخ الكثير من مشروعات أكراد سورية (K1138P 1999) وللمعهد الكردي في واشنطن للخدمات الصحافية الشاملة.

أخيراً لا بد لي من شكر كافة أفراد أسرتي، أبنائي أنغوس ووليام اللذين كانا مضطرين لتتكيف مع عاداتي الجديدة، وبالأخص تروجي إليزابيث التي أنفقت عليّ لمدة أربع سنوات وكسبت ما يكفي دائماً، وهدمت عليّ رفح سمعوتياني في الوقت المناسب، من أجل كل ذلك، أقدم لها هذا الكتاب مع كل الحب والشكر.

ديفيد مكداول

مقدمة

يبلغ عدد الأكراد 25 مليوناً على الأقل، ومع ذلك فإن المعلومات المتوافرة عنهم لا تزال متواضعة، وربما يكون ما نُكتب عن الكوردية التي يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة فقط، أكثر مما كتب عن كردستان، والسبب في ذلك واضح، فالأكراد يقطنون في المنطقة الحدودية لمراكز القوى في سهل بلاد ما بين النهرين والهضاب الإيرانية والأناضولية، وهم يقعون على الهامش جغرافياً وسياسياً واقتصادياً. ولكن أهمية الأكراد زادت باطراد في السنوات العشر الماضية. ومن الصعب التصور أنهم سينحدرون تدريجياً، مرة أخرى، إلى الظلام النسبي الذي ساد في منتصف هذا القرن، فقد برزوا اليوم، ليس كأمة متحدة ومتجانسة، ولكن كمجموعة عرقية ليس من الممكن تجاهلها أكثر من ذلك، وربما من أجل هذا السبب يستحقون فهماً أكثر.

وتظنراً لأنه نُتب الخليل عن التاريخ الكردي فإنني كتبت بتفصيل أكثر من اللازم حيث كانت الظروف العامة معروفة بشكل أفضل. ومع ذلك فإن هذا لا بد من أن يكون مؤقتاً لأن اللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية لا تشكل إلا أساساً محدوداً، ولا بد من أن المعرفة باللغات الفارسية والتركية والروسية، تاهيك عن اللغة الكردية، سوف تشكل الصورة.

تقد أفردت مساحة كبيرة للسنوات 1918-1925، والسبب في ذلك بسيط: ففي تلك الفترة القصيرة فقد الأكراد فرصتهم الكبيرة في تشكيل الدولة، ووجدوا أنفسهم منقسمين كأقليات في نظام الدول الجديدة التي حلت محل الأسباطوريين الفاجارية والعثمانية؛ وكانت تلك لحظة حاسمة في تاريخ الشعب الكردي. ولذلك فإن إدراك السبب وراء تصرف المتنافسين بهذا الشكل يعد أمراً هاماً في فهم التطورات اللاحقة. لقد ركزت أيضاً على النضال الكردي في تركيا والعراق لأن الأكراد في هاتين

الدولتين يشكلون 20 بالمائة أو أكثر من إجمالي السكان، والسبب في ذلك بديهي. ولأن الأكراد هناك أكثر نشاطاً. بالإضافة إلى ذلك حاولت أن أعطي التاريخ الكردي في غربي إيران لأن عددهم هناك ينوف عن الخمسة ملايين، ويشكلون تقريباً 10% من إجمالي سكان إيران رغم أن الحركة الوطنية هناك قد حققت أقل بكثير مما في العراق وتركيا. لقد كان البحث الذي قمت به من قبل كبيراً في الحجم بحيث توجب عليّ التوقف عن مناقشة القضية الكردية في كل من سورية والاتحاد السوفيتي السابق، وطرحها على شكل ملاحق في هذه الطبعة الجديدة. وأنا متأسف لأنني وجدت أنه من المستحيل، تقريباً، أن أحقق لوحاً من التواريخ في المصطلحات ونقل حروف اللغات الشرقية إلى اللغة الإنكليزية فالأبجدية اللاتينية في تركيا غيّرت التهجئة الأوروبية التقليدية لأسماء العلم. لقد تم تغيير الأسماء في تركيا والعراق وإيران. أو تم تبديل التهجئة التقليدية على مر السنين. علاوة على ذلك، فإن التهجئة الكردية غير مفهومة تقريباً إلا للأكراد أنفسهم! فعلى سبيل المثال كلمة ورمي Wîrîn تشير إلى أورمية وشنو Şênû تطلق على أرشونويه. في بعض الحالات الأخرى تم تغيير الأسماء لسبب أو لآخر، فقد حل اسم سهاباد محل اسم صاوجبلان وأصبحت منه تطلق على سنجار وجولميرك على هكاري. وبناءً على ذلك حاولت استعمال الاسم الملائم للحقبة، وأمل ألا يجد القارئ أية صعوبة في الإحالة إلى الفهارس والمراجع، فيما يتعلق بنقل الحروف من اللغات الأخرى إلى اللغة الإنكليزية، بدا لي أن أسهل طريقة هي اعتماد نقل الحروف العربية الفصحى التي كان ذلك ممكناً باستثناء ما يتعلق بتركية ما بعد 1923.

إن مصطلح كردستان مصطلح مثير للجدل، وأنا استخدمه هنا للدلالة على المناطق التي يكون فيها أغلبية السكان أكراداً ومن دون الترويج لأي آراء سياسية. وهو لذلك، في حالة تركيا، يقابل التعبير الألف "شرق" أو "جنوب شرق" وفي إيران يعني عموماً أكبر من إقليم كردستان (إلا إذا كان ذلك هو المقصود فعلاً) ليضمحل المناطق الكردية في غربي أذربيجان وكومشاه، وفي إيران⁽¹⁾ يشمل المصطلح منطقة أكبر من منطقة الحكم الذاتي.

أخيراً لقد قاومت إغراء تزويد مرجع الكتل واقعة غير معروفة تماماً خشية أن

(1) كنا في الأصل والمقصود هو العراق. (المترجم)

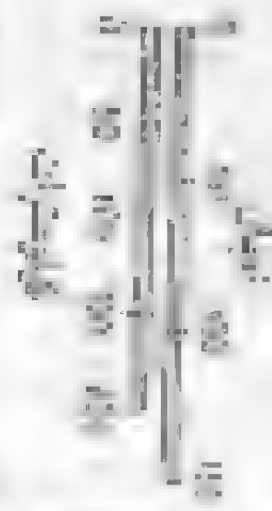
يصبح حجم الكتاب كبيراً إلى حد غير مقبول! بدلاً من ذلك حاولت تثبيت حواشي نهائية لبعض النقاط أو مراجع للملاحظات. إن المصادر الرئيسية لدي نوعان: النوع الأول هو العدد الكبير من الناس الذين اتفقت بهم، معظمهم من الأكوان، والذين أعطوا الكثير من وقتهم، وأبدوا تفهماً لشرح بعض الجوانب في تاريخهم، أو للموقف الراهن لهذا فإن مساهمتهم تلك لا تقدر بثمن. أما المصدر الرئيسي الآخر بالنسبة لي فكان أرشيف دائرة السجلات العامة والتي لها مثالبها ومحاسنها أيضاً: فقد أعاد الدبلوماسيون البريطانيون على إرسال التقارير الدورية عن كردستان بين عامي 1870 و1945، وربما تكون تلك التقارير المادة الأرشيفية التاريخية الوحيدة والهامة عن كردستان وهي بهذا المعنى لا تقدر أيضاً بثمن. من جهة أخرى يجب التعامل مع هذه المادة بحذراً ومروءة ذلك ليس الشك في دوافع قوة إمبريالية، والتي قد تكون على شيء من الصحة، ولكن لأن الدبلوماسيين كانوا لا يزالون يبذلون المصاعبي لفهم وتدوين ما كان يجري هناك. والسبب في ذلك أن الدبلوماسيين البريطانيين كانوا يرون أحداث كردستان من خلال منظار المصالح البريطانية. لابد أنه كانت هناك أشياء أخرى تحدث في كردستان دون أن تلفت انتباههم، وربما كانت عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي من أهمها. فإذا لا أستطيع أن أنجب الشعور أنه لو تم توثيق تلك التغيرات بشكل أفضل لخفضت الكثير من الأحداث في كردستان إلى دراسة جديدة:

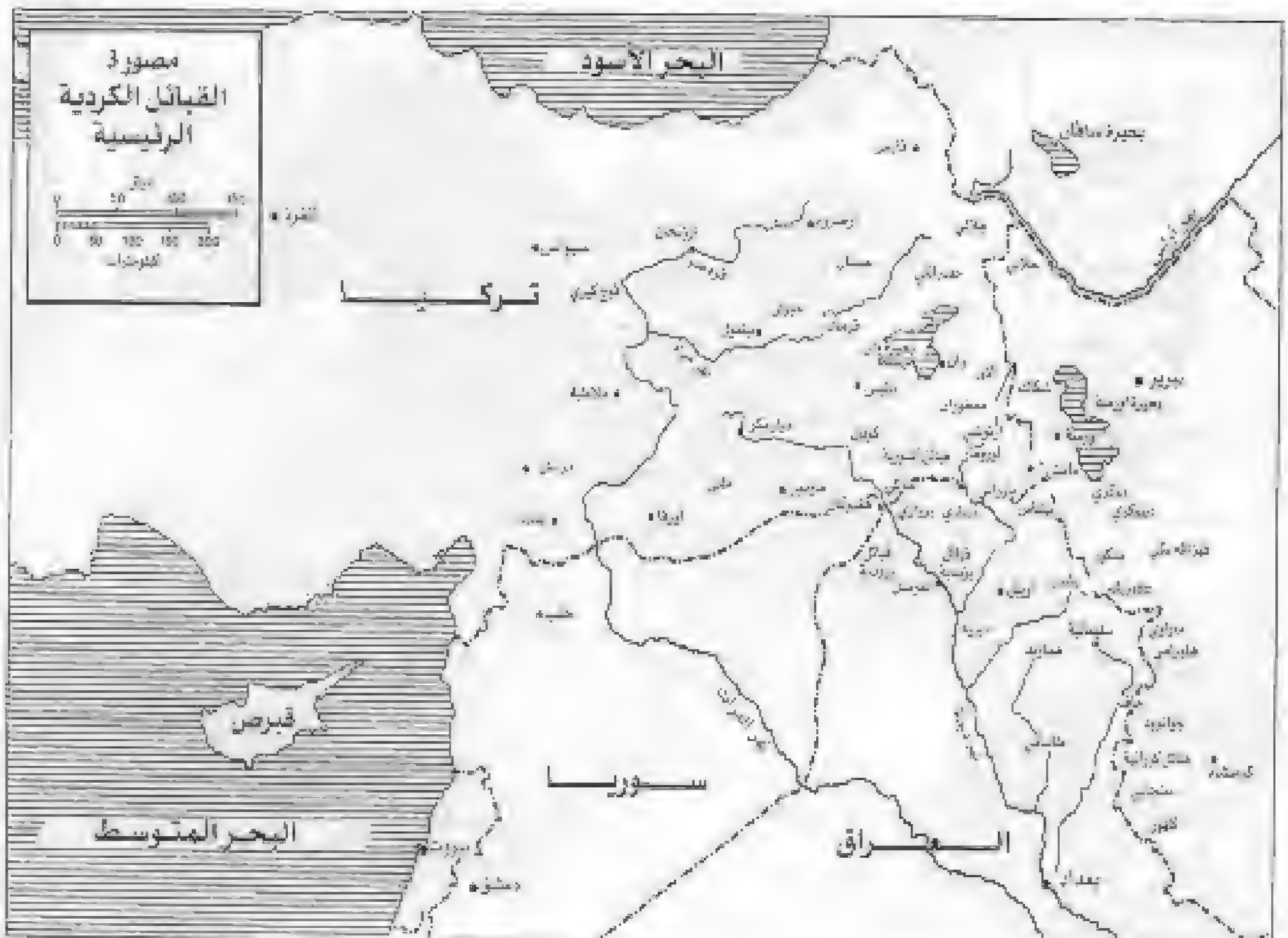
مختصر

تاريخ السودان الحديث

والبحر الأحمر

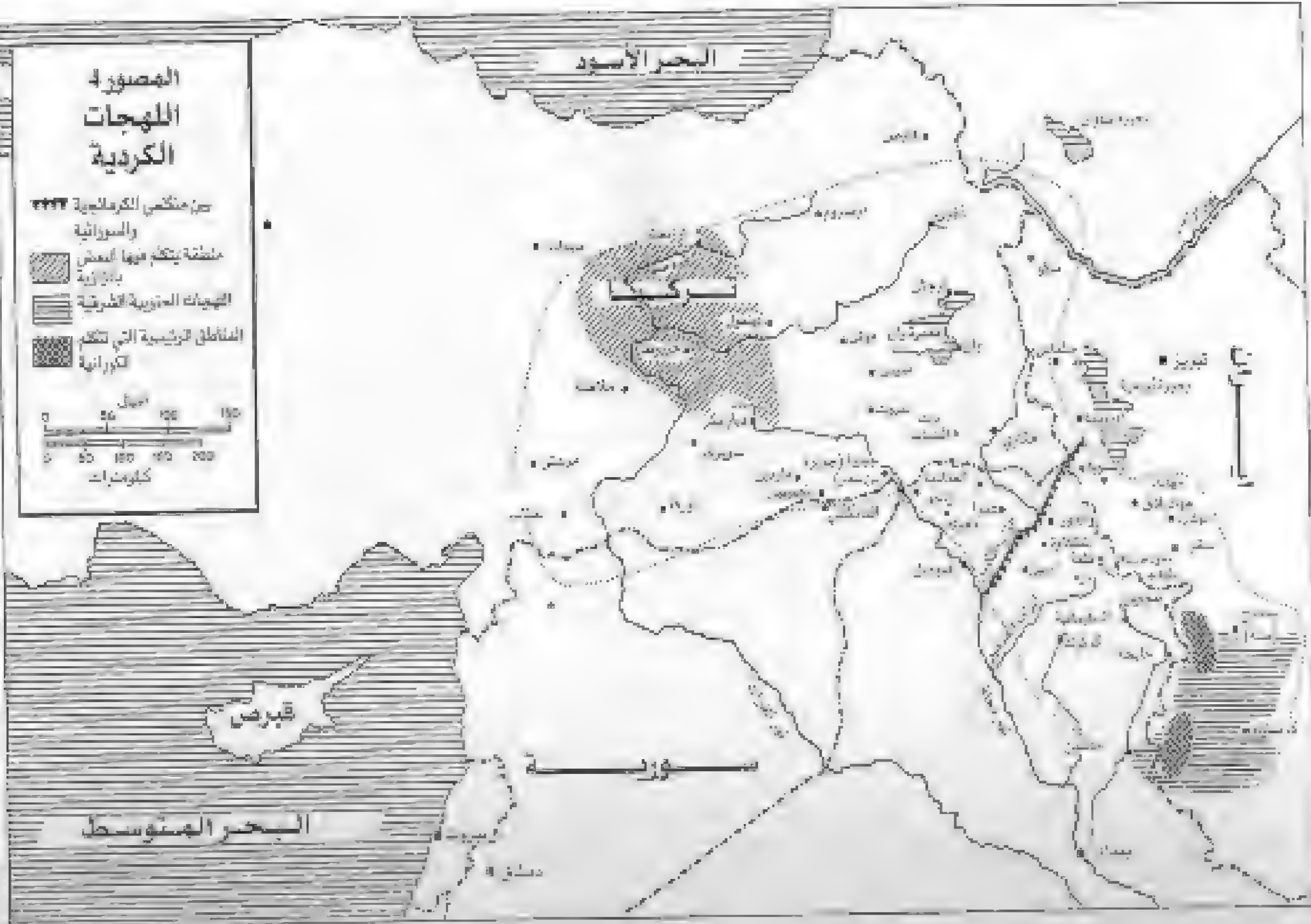
مختصر تاريخ السودان الحديث والبحر الأحمر





المصور 4 المهجات الكردية

- منطقة الحكم الكردية
 والسورية
- منطقة الحكم فيها بعض
 الكردية
- التيارات الكردية الشرقية
- المناطق الرئيسية التي تتكلم
 الكردية



مقدمة

الهوية الكردية والتكوين الاجتماعي

عقب إدانته في إحدى المحاكم التركية، في التاسع والعشرين من شهر حزيران/يونيو 1999، قال زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوج ألان: ليس لدي أدنى شك من أن التاريخ سيرسم سياسياً وأخلاقياً⁽¹⁾ إن توقعات أوج ألان هذه تعتمد في جزء منها على الكيفية التي سيدفع بها أفراد تركيا قضيتهم إلى الأمام من أجل الحصول على الحقوق الثقافية والسياسية، وتعتمد في جزئها الآخر على مساهمته الشخصية في بروز الشعب الكردي خلال القرن العشرين.

إن أية دراسة تاريخية حديثة عن الأكراد يجب أن تعالج مسألتين متداخلتين: الأولى، هي النضال الذي خاضه الأكراد ضد الحكومات التي يخضعون لها بسبب سيطرتها على الأراضي التي يسكنونها. وقد كان ذلك النضال حتى القرن التاسع عشر بين قوتين متنافستين، إذ كانت هناك بعض الدول التي أوادت أن تسيطر على المنطقة الكردية معتبرة إياها من حقها، ولكن لم يكن لديها أية طموحات سياسية أو إيديولوجية في احتواء الأكراد وصهرهم في كيان متجانس. لقد كانت الأسر الحاكمة العثمانية والصفوية والقاجارية معروفة بالتحذر العرقي ولم تكن تطلب سوى الاعتراف بسيادة الشاه أو السلطان، ومن الناحية الأيديولوجية كان أقصى ما لجأت إليه تلك الدول هو الضغط أولئك الذين لم يكونوا مشاركين في نفس التحالف

(1) عبد الله أوج ألان، تصريح حول الحل الديمقراطي للقضية الكردية (الملك، بغداد، حزيران/يونيو 1999)، ص 1.

الدينية تلك. وقد تمت مواجهتها [تلك الدولة] من قبل عدد كبير من الزعماء المحليين، حيث كان القسم الأكبر منهم زعماء قبليين أو يثرايون جماعات قبلية في المقام الأول، الذين كانوا يسعون إلى تعزيز مكانتهم من خلال التعاون مع أو الوقوف ضد الدولة، وذلك اعتماداً على توازن القوى المحلية أو حسب القويحة المؤقتة. غير أن هؤلاء الزعماء لم ينظروا إلى أنفسهم على أنهم قادة يمثلون الشعب الكردي. أما المسألة الثانية فتتعلق بنضال الأكراد وسميتهم للانتقال من وضعية شعب يوصف عادة بأنه كردي إلى تكوين مجتمع متماسك يمتلك كل الصفات الضرورية لتشكيل الأمة. باستثناء الشاعر أحمد خاني، الذي عاش في القرن السابع عشر، ليست هناك أية أدلة عملية على أن أيّاً من الأكراد قد فكر في الشعب الكردي ككل حتى سنوات متأخرة من القرن التاسع عشر⁽¹⁾. ليس هناك أي شك في أن الشعب الكردي قد عاش كجماعة متميزة لمدة تزيد ربما عن ألفي سنة، ولكن في السنوات الأولى فقط من القرن العشرين اكتسب صفة مجموعة تعرف بالأكراد.

لقد بدأ هذا الإحساس بالوحدة القومية تقريباً في الوقت نفسه الذي بدأ فيه العرب والأتراك بتبني الهوية العرقية بدلاً عن التشكيلين السابقين من التضامن: فكرة المواطنة العثمانية والعنصرية في الجماعة الدينية أو ملت ⁽²⁾ millet. لقد كانت كلمة ملت تشير في السابق، في كل من إيران وتركيا إلى الهوية الدينية، أما في القرن العشرين فأصبحت مرابطة بمصطلح الأمة. وبالنسبة أعاد الأكراد مفهومهم عن أنفسهم في ضوء العرق ووجدوا أنفسهم يتناقضون مع دول مصممة على تزييف الهوية الجديدة التي تعتمد على القومية والتي تنكر عليهم هويتهم. ويعكس العرب والأتراك فقد كان الأكراد محرومين، وعلى نحو خطير، إذ كانت تعوزهم ثقافة عدينية وراسخة. ففي حالة تركيا الحديثة شبت الهوية الجديدة تركياً وتم تعريفها أيديولوجياً كأتراك، رغم أنهم ليسوا بالضرورة من أصل تركي، من أجل التكيف الاجتماعي. وقد قدم لهذا التعريف منظر تركيا الجديدة، ضيا غوك ألب Ziya Gökalp الذي ولد ونشأ في إطار بكره والذي، رغم أصوله الكردية، اعتبر نفسه تركياً لأن اللغة التركية، من وجهة نظره، لغته الأم ولغة ثقافته. أما الأكراد في إيران فقد وجدوا أنفسهم في موقف أكثر

(1) في الحقيقة أن المؤرخ الكردي المعروف شريك خان الذي قد سبق خاني في هذا المجال وألف كتابه الشهير (الترياق) حول الكرد كقومية متمايزة، المخرجه.

(2) من الأصل العربي دولة وهي الأمة. (المترجم)

تعميداً إذ إنه إيران تتألف من (الكفة فقط من الفرنسي والباقي موزايلك يضم الآذريون والأكراد، والعرب والبلوش والتركمان والبلور⁽¹⁾) إضافة إلى جماعات أصغر. ومع ذلك فقد تم فرض اللغة الفارسية باعتبارها 'لغة كل الإيرانيين'. وخلافاً لتركيا لم يكن هناك إنكار الهوية الكردية ولكن ثمة إصراراً على إخضاعها لأيدولوجية توحيد الأمة الإيرانية وتجانسها. وفي هذا السياق بقي الاختلاف الملحي عاملاً هاماً في تميز الشخصية الكردية؛ على اعتبار أن أغلبية الأكراد من السنة بينما الإيرانيون من الشيعة. وفي العراق توجب على الأكراد أن يعملوا في مناح سياسي غلب عليه الطابع العربي منذ البداية والذي توجه نحو القومية العربية كأيدولوجية، واعتبر في المرحلة الأخيرة أن الأكراد إنما يقطنون أرضاً عربية.

ولكن هل يشكل الأكراد أمة؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب، فكيف ظهرت هذه الأمة إلى حيز الوجود؟ ثم ما هي الصفات التي تميز أمة ما عن جماعة عرقية، أي مجموعة من الناس شاءت الصدق بأن لهم نفس الأسلاف ونفس اللغة والثقافة ذاتها، أو بالأحرى عن أية مجموعات عرقية (أي مجموع الذين يعتقدون ويتصرفون على أساس أنهم أكراد وليس بسبب الانتماء الديني أو الاجتماعي أو السياسي)؟ إن هذه القضايا تطرح أسئلة صعبة بالنسبة لشعب لم يزل بعد الاعتراف الدولي بكونه أمة ولمن حلود معترف بها. ولكن يمكن القول بأن الصفات الضرورية للأمة تشمل العادات المشتركة، ومجموعة الحقوق والواجبات لكل فرد من أفراد الجماعة بالإضافة إلى ثقافة مشتركة وأيدولوجية مدنية، وربما أيضاً تشمل آمالاً مشتركة تربطهم مع بعضهم البعض حول الوطن المعترف به. في حالة الأكراد ربما تأتي فكرة التضامن آمالاً من 'الفكرة الخيالية' بأن لهم أصلاً مشتركاً. وهناك وسيلة أخرى وهي اللغة المشتركة. هنا يواجه الأكراد مشكلة حقيقية تكمن في جزء منها في الاختلافات اللغوية والأدب الحديث جداً (منذ العشرينيات من القرن الماضي) وانتشار أكثر من أجيالية واحدة؛ اللاتينية في تركيا، السبريلية في الاتحاد السوفيتي السابق والفارسية في العراق وإيران. ويواجهون أيضاً مشكلة مزدوجة: ففي حين يقلل الإيرانيون من شأن اللغة الكردية باعتبارها مجرد 'لهجة فارسية' يميل اللغويون إلى تصنيف الأشكال

(1) هناك جدل حول انتماء البلور العرقي، فهناك من يعتبرهم قومية سنية في حين يعتبرهم البلور عرقي أكراد.

المختلفة من الكردية كلغات مرتبطة مع بعضها البعض أكثر من كونها لهجات وهو ما يلقي بظلال من الشك على وحدة الشعب الكردي.

وهناك أيضاً مسألة الاعتراف بالأرض، ففي حين تميل دول المنطقة إلى إنكار وجود كردستان، فإنها موجودة ضمن حدود منطقة معروفة تماماً في ذهان كافة الجماعات الكردية السياسية. هناك تفسيرات عملية وأخرى أسطورية لحدود كردستان السياسية. فالأولى تعطي لكردستان الحدود التي تؤمن بها أو على الأقل التي تأمل بأن تحققها القيادة السياسية. في العام 1919 كانت هذه الحدود تشمل على مضيق ضيق من الأرض له منفذ على البحر الأبيض المتوسط شمالاً لواء الإسكندرونة تماماً، والموصل والضفة اليسارية لنهر دجلة وصولاً إلى مندلي والجانب الشرقي من بحيرة أورمية. ويصرح بذلك العديد من الأكراد حتى هذا اليوم، ولكن البعض الآخر يطالب حتى مدينة كركوك رغم أن غالبية سكانها من التركمان منذ 1958⁽¹⁾.

إن الرؤية الأسطورية لكردستان هي بذات الأهمية. فإذا استعينا عبارة رفاعة تمجح الأكراد اتحاداً فريداً مع الأرض، لقنا أن الاحتلال الكردي يعود إلى أوقات "مزعجة" في القدم". علاوة على ذلك فإن كردستان بالنسبة للعديد من الأكراد تحتاز بنظرة صوفية تقريباً "الجيل" وهو مكان متخيل وحقيقي أيضاً. ورغم أن نسبة متزايدة من الأكراد تنترك النواحي الجبلية لتعيش في المدن أو البلدات فإن صورة الجيل لم تغد شيئاً من سطوتها لأن الأمم تبني في المخيلة قبل أن تبني على الأرض. ولعل الحالة العرقية الغامضة لكركوك تعطي مثالا على كيفية تعايش التناقضات الموجودة بين النظرية العملية والنظرة الأسطورية سوية.

عدد السكان الأكراد

هناك حوالي 24-27 مليون كردي يعيشون في الشرق الأوسط. وحوالي نصف هذا العدد يعيش في تركيا، على الأقل 13 مليوناً. وقد قدرهم مارتن فان برونسبين في العام 1975 بأنهم يؤلفون نسبة 7.1% من عدد السكان، ولكن نسبة التكالر لديهم هي

(1) ربما يشكل التركمان الأغلبية في مدينة كركوك ولكنهم لا يشكلون الأكثرية في قطاع محافظة كركوك، أحسب إلى ذلك أن كركوك، نظراً لأهميتها كمدينة غنية بالثروات، خصصت لعمليات مستمرة من عمليات التعريب الهادفة إلى تعمير البنية الديموغرافية للمنطقة. (المترجم).

الضعف تقريباً بالنسبة للأتراك، وبالتالي من المنطقي الاعتقاد بأن عددهم قد زاد بالنسبة إلى مكان الجمهورية بحوالي 23%. وفي العراق فإن نسبة التكاثر قد لا تكون متباعدة عن نسبة التكاثر عند العرب؛ وإذا صح ما اقترحه هارت فان برونسين من أن نسبة الأكراد كانت في السابق 23% من هذه السكان، فإن عددهم لا بد أنه يقارب الآن 2 4 ملايين. وهم يولغون في إيران حوالي 10% وبذلك يبلغ عددهم حوالي 7 5 ملايين وهناك حوالي مليوني كردي يعيشون في أماكن أخرى؛ فهناك أكثر من مليون يعيشون في سورية، بشكل رئيسي في الجزيرة وعلى طول الحدود مع تركيا، حيث عبر معظمهم الحدود للفرار من القمع التركي في العشرينيات. وحوالي 700 000 يعيشون في أوروبا وخاصة في ألمانيا وحوالي 400 000 في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ولا سيما في أذربيجان وأرمينيا.

والنقطة التي تستحق النقاش هي كم من هؤلاء ينصلون من هويتهم الكردية؟ من المؤكد أن الكثير من الأكراد في تركيا قد انصهروا في الأمة التي سعى أتاتورك لتأسيسها في العشرينيات والثلاثينيات [من القرن الماضي] ولكن يجب، إلى حد ما، أن يتوازنوا مع أولئك الذين اكتشفوا هويتهم العرقية من جديد نتيجة قمع الدولة وخاصة في 1970، ومع آخرين يعيشون في شرقي تركيا الذين رغم كونهم من أصول غير كردية فإنهم نهوا الهوية الكردية لأنها تقارب، إلى حد كبير، وضعهم الاجتماعي-الاقتصادي في الدولة التركية. أنا لا أنوي طرح مسألة أن اللغة الأخيرة أكراد تحصى بل أريد أن أوضح نقطتين: ليست هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها مفهوم "الأكرادياتي"⁽¹⁾ ضمن إطار اقتصادي-اجتماعي أكثر من الإطار العرقي، كذلك فإن هذا التعريف للذات يتطابق مع المبادئ التي أطلقها ضيا غوك ألب Ziya Gökalp. ويبقى ألا يغيب عن بالنا أيضاً بأن أولئك الأكراد الذين يفضلون هوية أخرى عن وعي وإدراك هم بأنفسيتهم من المسلمين السنة المتعصبين، كما أن هناك علويين ومتحدثين بالزازية يتعاطفون مع أولئك الأتراك الذين يشاركون ويؤيدون على غيرة إحدى هاتين المجموعتين.

من وجهة نظري الشخصية بدأ الأكراد يفكرون حقاً ويعملون كمجموعة عرقية اعتباراً من 1918 فصاعداً. ولكن هل يعني ذلك أن الأمة الكردية لم تكن موجودة من

(1) نقابل مفهوم العرقية عند العرب (المترجم)

قبل؟ بالنسبة للمقوميين الأكراد ليس هناك مجال للشك بأن الأمة الكردية قد كانت موجودة منذ أزمان مسعدة في القدم، وقد ظلت واحدة لمدة طويلة ونهضت خلال القرن العشرين، ولذلك فمن المرجح أن ينظر هؤلاء الأكراد وفق رؤية معينة تأخذ بالرموز والأساطير القديمة التي تضيء الشرعية على الهوية الكردية.

هناك الكثير من الأساطير حول الأصول الكردية. فثمة أسطورة تقول إن الأكراد يتحدرون من الأطفال الذين اختفوا في الجبال هرباً من ضحايا⁽¹⁾، المارد الذي كان يأكل الأطفال، والتي - الأسطورة - تربطهم روحياً مع "الجبل" والتي تشير أيضاً إلى أن الأكراد ليسوا من أصل واحد باعتبار أن الأسطورة تشير إلى الأطفال وليس إلى ذكر والتي من نفس الأصل. هناك قصة أخرى مماثلة تشير إلى أنهم قد تحدروا من أطفال إمام الملك سليمان⁽²⁾ الذين أصبحهم العفريت المسمى بـ "جماد" والذي علمه الملك المغائب إلى الجبال. وهناك أسطورة ثالثة تدعي بأن زوجة النبي إبراهيم، سارة، كانت كردية الأصل من حران وبذلك ثبت بأن الهوية الكردية كانت ضمن الاتجاه السائد في التوحيد. هناك خطر أن يتجاهل الدخلاء هذه الأساطير باعتبارها عديمة القيمة، ولكنها أدوات قيمة في بناء الأمة، رغم أنها موضع شك تاريخياً، لأنها تقدم هوية عامة وغامضة إلا جانبية للشعب الكردي.

إن التاريخ بالإضافة إلى الأسطورة يلعبان دوراً هاماً في بناء الأمة، ولطالما كانت ليس من قبيل المصادفة انشغال الوطنيين الأكراد بالتاريخ. منذ العام 1930 فصاعداً ظهر الكثير من الأعمال التاريخية التي كتبها أكراد يدعون أنهم كانوا قوميين في تفكيرهم. أكثر هذه الكتب اعتماداً عليها هو كتاب محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الأكراد وكردستان الذي صدر لأول مرة باللغة الكردية في العام 1936 وهو موجه، كما هو واضح، إلى الطبقة الكردية المحقة من أجل تشجيعهم إلى تاريخهم.

لغة القليل من الشك بأنه خلال فترة الفترات المتكررة والصدامات والتجارة مع شعوب من ذوي لغة أجنبية قد أثرت على الوعي الكردي من حيث كونهم معبرين عن جيرانهم. لكن هذا الشعور بالتمايز العرقي لم يوجد أي تعبير كتابي عنه إلا في أواخر القرن السابع عشر، وفي قصيدة أحمد خاني مم وذين تحديداً حيث يقول خاني:

(1) أصبح هؤلاء نسبة إلى الأنغواتين اللذين قتا على ككيد. (إ.م).

(2) لأن هناك رواية تاريخية تقول إن (سليمان) كردي من جهة الأم كما يذكر (الحداد) في (العراق واليهود في التاريخ). (إ.م).

أنظر إلى الأكراد وقد أصبحوا كالبروج من (بلاد) العرب حتى (بلاد) الكرج⁽¹⁾،
 إنهم ذرورع لهذه الأفراس والفرس والترك في الجهات الأربع،
 إن الطرفين قد جعلوا الأكراد هدفاً لجهام القضاء،
 وكان الأكراد أطفال على الثغور وفي كل حافة منهم سد راسخ
 كلما تلاطمت أمواج بحر الروم (العثمانيين) وبحر الطاجيك (الفرس)⁽²⁾،
 وعلطح الأكراد بالسماء لأنهم كالبرزخ يفصلون بين الفريقين (الترك والفرس)

إن أحمد خاني يعبر عن وجهة نظر سياسية واضحة تماماً والتي تماثل حالة
 الأكراد الراعية: شعب هائل ولكنه مضطهد على خلفية موقعه الاستراتيجي. ليس من
 الواضح فيما إذا كان الكثير من معاصري أحمد خاني أو من الأكراد قبل القرن التاسع
 عشر قد شاركوا خاني في المشاعر التي عبر عنها، وليس أمراً مستغرباً أن القوميين
 الأكراد يسعون إلى تعقب آثار الاستمرارية القومية التي أرسى قواعدهما "أبطال الأمة"
 عبر العصور، وهو ما يفعله عادة بناة الأمة في كل مكان من العالم. بالنسبة للأكراد
 تشمل قائمة عظماء الأمة على صلاح الدين، رغم تصرفه كقائد إسلامي أكثر من أن
 يكون قائداً كردياً، وبعض الرموز الحديثين مثل الأمير بدرخان، والشيخ عبيد الله
 والشيخ سعيد والقائد القبلي سمكو والذين سيتم التطرق إليهم في الفصول اللاحقة.
 إن مهمة مؤسسي الأمة هي إقناع أفراد جماعة عرقية معينة بإخضاع ثقافة
 الولاءات الأخرى سواء كانت اجتماعية أو دينية للهوية القومية التي ينبغي على الأمة
 أن تنظمها على أسس علمانية لا على أساس الروح الجماعية الدينية كما أنها تناقض
 مع علاقات القرابة البدائية وخاصة في حالة العشائرية.

الأرض

رغم أن الأكراد يعيشون في جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وفي سورية وعراق
 أيضاً في شرقي إيران، كما في مدن استانبول وأنقرة وتبريز وطهران، فإن الغالبية لا

(1) اعتصمنا الترجمة المباشرة من النسخة لهذه الآيات على عنوان سر ويزيد تحقيق وترجمة جاك دوست،
 الطبعة الأولى 1995.

(2) في ترجمة جاك دوست، بحر العرب.

نزال تعيش في المناطق الجبلية والهضابية في المناطق التي نلتقي فيها حدود تركيا والعراق وإيران. إن مركز هذه الجبال يشكل من سلسلة جبال زاغروس التي تتميز في اتجاه الشمال - غرب والجنوب - شرق من الحدود الإيرانية مع جيرانها في الغرب. ففي بعض الأماكن، هناك على صيل المثال، تكون هذه الجبال شديدة الانحدار حيث الغري المتصلة بالحافات المتحدرة أو على الرقوف الصخرية المسطحة. وفي الغرب تفسح الجبال الجبال أمام التلال الوعرة، وهذا بدوره يفسح المجال أمام سهل ما بين النهرين. في الناحية الشمالية الغربية تفسح الجبال السهول أمام الهضبة الأنطولية، وهي منطقة شاسعة ذات سهوب كبيرة ويغطيها المزيد من الجبال. أما في الجهة الشرقية فتبسّط الجبال لتصبح أرضاً زراعية بينما تستمر السلاسل الجبلية في الجهة الجنوبية التي يسكنها أبناء عشيرة الأكراد اللور.

بحسب تعبير موقوف في الخارجية (البريطانية) في تهراس نشر في العام 1919 فإن "المناخ في الجبال يكون منعشاً على مدار السنة". وهذا يعني عملياً أن متوسط درجة الحرارة في آب/أوت هو 13 درجة مئوية ومتوسطها في شهر كانون الثاني/جانفي 5-، وهي الدرجات التي تنطبق على ديار بكر، أكبر المدن في كردستان. لقد كانت معظم كردستان في وقت من الأوقات مغطاة بالغابات، ولكنها فقدت كل أشجارها الضخمة نتيجة الطلب المتزايد على الخشب عبر الحصار في المناطق المجاورة. وكذلك بسبب الوسائل الكيميائية التي استخدمت في الحرب الحديثة وقطعها من قبل السكان خوفود أو بسبب الماعز التي قضت على الشجيرات والأشجار الفتية.

ولكن تبقى كردستان منطقة هامة للزراعة وتربية الماشية. وهي تعطي حوالي 15% من إنتاج تركيا من الحبوب و35% و30% في كل من العراق وإيران على التوالي. وفي منتصف القرن الحالي أصبحت كردستان موطن منتجين مدرين للمعسل: الخنزير والنع. وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت تربية الماشية النشاط الاقتصادي الوحيد الهام في كردستان؛ فقد كانت القطعان الكبيرة من الغنم والماعز تنتقل في كل سنة إلى المراعي الصيفية العالية. هذه القطعان تكون عادة لأكثر من جماعة قبلية واحدة، وقد تجمع ماشية الفلاحين من عدة قرى ضمن نطاق الرعي للقبيلة. هذه التنقلات في الربيع والخريف تدل على لحظات التوتر بين الرعاة والفلاحين من جهة - لأن الرعاة عادة ما يقومون بقيادة آلاف الماشية عبر المناطق المستقرة المأهولة بالسكان - وبين قبيلة وأخرى من جهة ثانية بسبب التنافس على بعض المناطق، أو ربما لأن هجرانهم

الخامسة قد اصطدمت لهوء الحظ، مع بعضها البعض. لقد قامت كردستان في القرن التاسع عشر بتوفير اللحم للأناضول وسورية وبلاد ما بين النهرين حيث كانت قطعان كبيرة من الماشية تؤخذ إلى استانبول وبغداد وحلب أو دمشق من أجل بيعها هناك. وقد كانت الرحلة من وإلى استانبول تستغرق نحو 18 شهراً. ورغم الاحتفاء العملي لظاهرة البادية في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن السكان المستقرين لا يزالون يربون الماشية.

لقد تم استعمال كلمة كردستان كمصطلح جغرافي لأول مرة في القرن الثاني عشر من قبل البلاغة¹¹¹. وقد امتدت الحدود الجغرافية لهذا المصطلح بكل تأكيد عبر القرون المتتالية بانتقال الأكراد نحو الخارج؛ شمالاً خلف نهر آراس Araxes وغرباً حتى سيواس وأرضروم وقرعقر وحتى سهل بلاد ما بين النهرين حوالي منطقة كركوك وشرقاً خلف حتى مدينة كرمشاه. لقد كانت غائبة هؤلاء الأكراد من القبائل التي تنقل ضمن وخارج المستوطنات التي كان القلاحون غير الأكراد يقطنونها.

فيما عدا مكانها تعتبر كردستان منطقة هامة بحكم موقعها الجيوسياسي الواقع بين ثلاثة مراكز للقوى في الشرق الأوسط. وحتى بدايات القرن العشرين لم يكن هناك أحد يهتم كثيراً بحدود كردستان أو بعدد سكانها. والقضية العنصرية الوحيدة التي أثارت الاهتمام كانت مسألة العدد الفعلي للمسلمين (بعضهم من الأكراد) مقارنة مع (المسيحيين) الأرمن الذين كانوا يعيشون في شرقي الأناضول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان ذلك تخالفاً بسبب الخطر في أنه تستعمل روسيا الأرمن كذريعة للاستيلاء على الحدود الشرقية للأمبراطورية العثمانية. فيما عدا ذلك لم يكن مهماً كم من السمات برزت عبارات كردستان وأرمينيا في الدعايات الدينية والسياسية لكل من الأمبراطوريتين العثمانية والقاجارية، والتي تم تغييرها كلها في القرن العشرين. لقد

111 يقول حسن بيك: "لم يرد اسم كردستان - حسب علمنا - في المصادر التي تؤرخ العصر السلجوقي. كما لم يرد اسم كردستان في معجم البلدان المؤلف عام 1225". من الأخطاء الشائعة في الكتابات الكردية أن حمد الله المستوفي القزويني هو أول من ذكر اسم كردستان في كتابه نزهة القلوب، ولكن الحقيقة هي أن كتاب مرصد الأطلاع على أسماء الأمكنة والبلدان لمؤلفه جفي الدين الحناني (1200م) قد ذكرها قبل ذلك بأربعة عقود. كما أن كتاب جامع التواريخ الذي صنفه رشيد الدين فضل الله الهمداني (1310م) يذكر اسم كردستان عند حديثه عن توجه خولاكو خان إلى بغداد فيقول: "أول عولاكو خان [1] بالقرب من خانة آباد التي هي عبارة عن مرمى من كردستان". أعلام صحيفة السكك الشهيرة التي تصدر في الخليل - النسخة الثانية العدد السابع.

ذكرنا في السابق أحد الأسباب المتعلقة بذلك ألا وهو قلق الدول الجديدة من فرض هوياتها على الشعوب الواقعة ضمن أراضيها، أما السبب الآخر فكان استراتيجياً: إذ من المؤكد أن الجبال سوف تؤمن لكل من إيران والعراق حدوداً دفاعية استراتيجية، وتحريك الحدود إلى غرب أو شرق كردستان لن يكون له أي بعد استراتيجي، بالنسبة لأي من الدولتين. أما موقف تركيا تجاه حدودها فهو موقف خاص لأن لها وجهة نظر عاطفية وأيديولوجية بأن حدودها (باستثناء حدودها مع العراق) لا يمكن أن تتغير بدون زهزة أسس الجمهورية. ويعود هذا في جزء منه إلى مواد الميثاق الوطني لعام 1919 حيث نصت حرب مريرة من أجل تحقيق أهداف ذلك الميثاق، إن وحدت الأراضي التركية ضمن حدودها الراغبة قد اكتسبت تقريباً صفة صوفية بالنسبة لأولئك المخلصين لثراث مؤسس الدولة التركية الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك. وبالنتيجة فإن عبارة كردستان سوف يعني، بالنسبة لهؤلاء، قضية موجهة للهوية التركية المميزة.

وهناك سبب آخر لتزايد أهمية السيطرة على كردستان ألا وهو مصادر النفط والمياه فيها والتي تزايدت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية. إذ لن تتخلى أية حكومة بعلم إرادتها عن حقولها النفطية في الرميلا (سورية)، باتمان وسيلفان (تركيا) أو كركوك وخانقين في (العراق). ومع تزايد عدد السكان والطلب المتزايد على الطاقة الشماسة، يصبح الماء أكثر أهمية من النفط. لقد استغل العراق، من قبل، المياه المتدفقة من المتحدرات الخيرية من سلسلة زاغروس وباتجاه الأسفل حتى نهري الزاب الصغير وديالا وذلك من خلال بناء سدّي دوكان وهريندخان على التوالي، وقد بدأت قبل الانتفاضة الكردية عام 1991 العمل في سد باخما على الزاب الكبير في قلب منطقة يهديان. كما أن تركيا قد يشرت بسلسلة من السدود على نهري دجلة والفرات. تلك السدود التي تؤثر عملياً على كمية المياه المتدفقة عبر سهل بلاد الرافدين. وسوف لن تتخلى أي من هذه الدول بعلم إرادتها عن سيطرتها على مصادر المياه هذه للأكراد.

ويشكر الوطنيون الأكراد بوضوح من أن الشعب الكردي مفهم نتيجة الحدود الدولية المرسومة. ويصبح من الطبيعي، بالتالي، الإشارة إلى أن هذه الحدود تشكل الحقة الرئيسية في وجه الشعب الكردي مع إبداء عدة تحفظات. إذ من المهم التذكّر بأن الحدود بين إيران وجاراتها في الغرب - وبغض النظر عن التغييرات الدورية - ترجع إلى 400 سنة خلت تقريباً، وقد وفرت تلك الحدود القابلة للاختراق للمجتمع الكردي، ولعدة قرون، الكثير من الامتيازات في ثلاثة مجالات. فقد صنعت امتيازاً

اقتصادياً وفذلك يتأمن الحركة المباشرة والتي كانت غير مقيدة بالحدود الدولية حتى العشرينيات [من القرن الماضي]، بحيث كانت بعض القبائل الرئيسية، بشكل خاص الهكاري والبشر، تعبر الحدود موسمياً مع ماشيتها. وفي أثناء ترحالها كانت قبيلة هكاري تأخذ الملح الإيراني لتبيحه في سهل بلاد ما بين النهرين وتعود حاملة معها الدمع. وقد تم استعمار الحدود أيضاً بشكل متزايد في عمليات التهريب والتي لا تزال تعبر مصير دخل هاماً في المناطق الفقيرة مثل وان وهكاري. علاوة على ذلك قدمت تلك الحدود الملاذ لأولئك الذين كانوا يعارضون الدولة والذين كانوا منذ مئات السنين يبحثون عن الملاذ في الدولة المجاورة. لقد حاول معظم القادة الأكراد عبور تلك الحدود عند إلحاق الهزيمة بهم، وقد تم اعتقال البعض منهم في تلك الأثناء في حين نجا آخرون ليستأنفوا ثورتهم في ظروف ملائمة. وأخيراً استطاع الأكراد أن يستغلوا الخلافات الحدودية بين الدول المجاورة من أجل إعلاء شأن قضيتهم. ففي منتصف القرن التاسع عشر، مثلاً، شجعت إيران شيخ طريقة لتقويض السيادة العثمانية على صوملي في المنطقة الحدودية مقابل الرأس الشمالي لبحيرة أورمية. ولا تزال هذه الوظائف الثلاث [للحدود] تلعب الدور ذاته حتى الآن. لهذا لم تكن الحدود عند مصلحة الأكراد تماماً.

ولكن ليس هناك شك بأن الحدود في الوقت الراهن غير قابلة للاختراق مثل السابق؛ فاستعمال شبكة مياحات الأسلاك وحقول الألغام والمراقبة الجوية يجعل من العبور يمكن عبور الناس للحدود [لا من خلال نقاط العبور النظامية. ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يعيق تقدم القومية الكردية ويخلق إلى حد كبير التجارة الكردية عبر الحدود (بإستثناء التهريب). ولم يتجانس الأكراد تماماً مع نسيج الدول التي يعيشون فيها علاوة على ذلك فإن هذه الحدود تلقي بالتقسيمات اللغوية-الثقافية في المجتمع الكردي. ولذلك هناك فرق بين المجتمع "المتنحل" للأمة الكردية والشروط العملية للعيش الاقتصادي الذي يجعل أعداداً كبيرة من الأكراد تسعى وراء العمل في استانبول وطهران وعلّم جوار.

الشعب

ثمة شك كبير في أن الأكراد يؤلفون شعباً متجانساً من الناحية العرقية إذا كان المقصود بذلك هو أن لهم نفس الأسلاف وربما يكون أغلب الأكراد متحدرين من

موجات القبائل الهندو-أوروبية التي تحركت بشكل رئيسي عبر إيران في أواسط الألفية الثانية قبل الميلاد. لكننا لا نعلم عنها شيئاً. ولكننا نعلم في الوقت نفسه أن كردستان، قبل ذكر الأكراد بالشكل المتعارف عليه اليوم، كانت منطقة مثيرة للقلق في أطراف حدود الحكومات القديمة. فقد كانت الإمبراطورية السومرية، وثوقت طويل قبل الميلاد، ترسل حملات سنوية تقريباً ضد كردستان وأحرقت أوربيلم (Urbiilum) (أربيل). وفي القرن التاسع قبل الميلاد تحرك الفرس جنوباً، ربما من القوقاز، وهرب منطقة أورمية باتجاه فارس. في نهاية القرن التاسع عشر ظهرت مملكة ماناي (Mannai) في كردستان، بالتحديد في جنوب وغرب بحيرة أورمية، وكانت بمثابة حاجز بين [الإمبراطورية] الآشورية وعدوها الرئيسي أورارتو في الشمال والحيدين الذي أقاموا دولتهم بين طهران وعبدان. وقد عبر كل من شلمنصر الثالث وسركون كردستان في القرنين التاسع والثامن على التوالي لمحاربة أورارتو. ففي القرن السابع أصبحت مقر عاصمة الآشوريين. وفي القرن السادس أصبحت فارس إمبراطورية شاسعة. لذلك، فإنه من الصعبية بمكان أن يكون سكان جبال زاغروس قد نظروا بحسب عن التأثير بتلك التغيرات ولكننا لا نعرف شيئاً عن ماهية تلك التأثيرات.

في الوقت الذي نمت فيه الإشارة لأول مرة إلى الأكراد باسم سيوتي (Sythi) اعتباراً من القرن الثامن عشر فصاعداً، يظن من شبه المؤكد تقريباً أنهم كانوا يؤخرون خليطاً من القبائل الهندو-أوروبية التي قدمت إلى المنطقة عبر طرق عدة وفي أوقات مختلفة. ومن الجائز أيضاً أن تكون قبائل سامية قد سكنت [جبالها] زاغروس في تلك الفترة. لقد أطلق اسم "سيوتي" أولاً على المرتفعة البارثيين والسيليسود Seleucid الذين كانوا يقطنون زاغروس. ومن غير المؤكد فيما إذا كان ذلك يشير إلى وحدة لغوية أو جماعة عرقية (إثنية) في تلك الحقبة. كذلك من المؤكد أنه مع بداية الفترحات الإسلامية بعد ألف عام من ذلك، وربما قبل ذلك ببعض الوقت أيضاً، أن لفظة الأكراد كانت تحمل مدلولاً اجتماعياً-اقتصادياً أكثر من المدلول العرقي. فقد كان ذلك الاسم يطلق على بدو الحافة الغربية من الهضبة الإيرانية وربما أيضاً على القبائل التي احرقت بالساسانيين في بلاد ما بين النهرين والتي كان الكثير منها في الأصل من القبائل السامية.

ليس هناك شك من أن بعض القبائل العربية والتركمانية قد تركزت ثقافياً في

مرحلة لاحقة. فالقبائل التركمانية والكردية تعيش جنباً إلى جنب بل تعيش في اتحادات متجانسة؛ وكان الزعماء الأتراك يجذبون الرعايا الأكراد والعكس بالعكس. وقبل صعود الأمبراطورية العثمانية كانت هناك سلالتان حاكمتان في غربي الأناضول ويعتقد بأن لهما أصلاً هو مزيج من الأكراد والتركمان. أما في بداية القرن الحالي فقد كانت هناك قبائل كردية-تركمانية في منطقة كليكية وربما ظهر نموذج مشابه في المنطقة الشمالية من بلاد ما بين النهرين حيث اختلعت القبائل الكردية والعربية. فقبيلة الروادية العربية⁽¹⁾ مثلاً، والتي انتقلت إلى كردستان في بداية العصر العباسي (750 ميلادية) اعتبرت كردية في غضون مائتي عام على الرغم من أن أصلها العربي معروف تماماً. وهذا المثال غيضي من فيض. وبتفسي الطريقة هناك أعداد كبيرة من الأكراد، وبشكل خاص أولئك الذين أصبحوا جنوداً محترفين في جيوش المسلمين؛ وكذلك الفلاحين والقبائل التي انتقلت إلى المناطق التي يتكلم أغلب سكانها العربية أو التركية، قد فقدوا هويتهم الكردية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن الذين عرسوا ملامح الأكراد الخارجية الشكل الرأس ولون العيون والشعر واللبس الخ) قد استنتجوا بأن قسماهم مشابهة لقسمات الشعوب غير الكردية.

اللغة

المؤثر الآخر على الأصول المختلفة للأكراد يكمن في التنوع اللغوي في كردستان. هناك لغتان أو لهجتان رئيسيتان موجودتان في الوقت الحاضر: الكردانية، التي يتكلمها معظم الأكراد في المناطق الشمالية، والسورانية، التي يتكلمها الأكراد في المناطق الجنوبية. من الناحية القواعدية تختلف اللهجتان عن بعضهما البعض كما تختلف اللغتان الإنكليزية والألمانية مع أن درجة الاختلاف في المفردات على نفس القدر من الاختلاف بين الألمانية واليهودية. وفي كلتا الحالتين فإن هاتين

(1) لم توفر المصادر التاريخية الإسلامية إلى غربي هذه القبيلة. والمعروف أن الروادية بطن من الهلالية، وإليها ينسب صلاح الدين الأيوبي والتي يفرد عنها ابن كثير: "إنها من أصول شعوب الأكراد". انظر هادي العلوي، شخصيات غير فظة في الإسلام، دار الشؤون الأدبية، ط 1، 1975، ص 220. (المترجم)

اللغتين يمثلان مقياساً على تعدد اللهجات المحلية والتي كانت تختلف تقريباً بين واد وآخر منذ قرن مضى. هناك ثلاث لغات أخرى تتكلمها أقليات كبيرة. ففي جنوب-شرق سنديج وحتى كرمنشاه يتكلم معظم الأكراد لهجة هي أقرب إلى الفارسية الحديثة منها إلى السورانية. أما اللهجتان الأخريان فهما الكورانية التي يتم استعمالها في بعض مقاطعات كرمنشاه الجنوبية، والزاوية التي يتكلمها الأكراد السنة والعلوية على حد سواء وكذلك العلويون الأتراك في المناطق الشمالية الغربية من كرمنشاه⁽¹⁾. واللهجتان الكورانية والزاوية مرتبطتان فهما تنتميان إلى مجموعة اللغات الإيرانية الشمالية-الغربية في حين تنتمي اللهجتان الكرمانجية والسورانية إلى المجموعة الجنوبية-الغربية. وهذا يوحي بأن متكلمي الزاوية والكورانية قد يكون لهم أصل مشترك بعيد ربما عن ذيلم أو جيلان على الجانب الشمالي-الغربي من بحر قزوين. وحتى في القرن الحالي كان هناك رعايا من الفلاحين في منطقة السليمانية يعرفون باسم كوران الذين يُعتقد سحلياً بأن لهم أصلاً مختلفاً عن الأكراد القيليين في تلك المنطقة. ويكون من المنطقي بالتالي أن تربط القبائل الكورانية، الذين يتكلمون الكورانية أيضاً، بفلاحين كوران على أساس أنه يمكن أن يكونوا من أصل مشترك⁽²⁾. ومن الممكن أيضاً أن يكون المتكلمون بالزاوية والكورانية موجودين من قبل دخول المتكلمين بالكرمانجية والسورانية إليها. ويعتقد أنه أثناء هذا التحرك السكاني أن المتكلمين بالزاوية قد تم دمجهم باتجاه الغرب إلى الأناضول بينما كان الكوران/ كوراني قد تم تطويقهم ليصبحوا جماعة متميزة وفي بعض الأماكن مؤلوسين.

الدين

إن الغالبية العظمى من الأكراد أي 75% يتبعون المذهب السني. لكن الدراسة الدينية للبقية الباقية من الأكراد تشير إلى الخلافات المستمرة في الأصل. نجد مثلاً

(1) لا يتكلم العلويون الأتراك في المناطق الشمالية الشرقية من كرمنشاه اللهجة الزاوية كما يزعم المؤلف، وهو أيضاً إدعاء تركي رسمي. بل إن جميع المتكلمين باللهجة الزاوية هم من الأكراد الزازائين فقط المزيّد من المصادقات من هذا الصنف، انظر كتاب نوري غيررسمي 'شهرام في تاريخ كرمنشاه'، ترجمة سيالان آقشي - وهو كتاب قيد الطبع. (المترجم).

(2) انظر مارتن فان برونسين، الأنا والشيخ والدولة ص 107-113، وديفيد مكينزي، دور اللغة الكردية في الزاوية، في كتاب أنطونز، 'الجماعات الأممية في تركيا'.

الدين العلوي⁽¹⁾ الذي ينتشر بقوة في وسط الأناضول ولا سيما في منطقة تبرسم. ففي حين يعلن تشيعة الإمام علي قران الدين العلوي (أو القزلباش) - مثله في ذلك مثل المعتقدات البكرانية⁽²⁾ - يقف على طرفي نقيض من الإسلام الشيعي، فهو مزيج من الأفكار القبل إسلامية والزرادشتية وشامان التركمانية بالإضافة إلى الأفكار الشيعية التي أصبحت الأساس لهذه الطائفة خلال القرن الخامس. إذًا، ثمة تداخل كبير بين المتكلمين بالزازية والعلويين وهذا يؤدي بالمرء إلى الاعتقاد بوجود صلة ما، كما أنه من الممكن أن تكون القبائل التي اعتنقت العلوية كانت في السابق سنية ولكن الاحتمال الأكبر هو أن السنيين المتكلمين بالزازية كانوا من العلوية أو من طائفة قريبة منها.

ليس من قبيل المصادفة أيضاً أن ترى أبناء طائفة أهل الحق الدينية في جنوبي كردستان يستعملون التكرورية كلغة مقدسة لهم، كما أن لهم الكثير من التشابهات مع المعتقدات العلوية بعيداً عن التبريل الشائع لدى العلوية للإمام علي. ففي أساس كلتا الديانتين هناك مجموعة من المعتقدات الدينية الزرادشتية، ورغم أن التواجد الرئيسي لأهل الحق هو زاب وقصر شيرين، توجد جماعات على طرفي سلسلة زاقروس شمالاً حتى أورمية في أذربيجان الغربية وكذلك حوالي منطقة السليمانية وكركوك وموصل⁽³⁾. فالطائفتان العلوية والعلوية (أهل الحق)⁽⁴⁾ ليستا كرديتين تماماً، إذ يوجد عدد كبير من العلويين الأتراك، وأيضاً عدد أقل من التركمان الذين يعتنقون معتقدات أهل الحق، ولكن يبدو أن كلتا الطائفتين قد أخذتا مزيجاً من المعتقدات السنية على أساس الأفكار الدينية الإيرانية، كما أنهما تشركان في تبريل أسلاف السلالة الصفوية التي صعدت إلى السلطة على أساس هذه المعتقدات المهرطقية.

(1) كما في الأصل والأصح المذهب العلوي. (المترجم).

(2) البكرانية فرقة صوفية شيعية. (المترجم).

(3) يعرفون في العراق باسم التكرانية (في منطقة كركوك) أو باسم حارلي وناجوان/أرباجلان في خراسان، صوفية الموصل.

(4) هناك من يعترض على اعتبار العلوية وأهل الحق طائفة واحداً، إذ هناك اختلاف بين الفرقتين على حد زعمهم. (المترجم).

هناك أيضاً جماعة دينية مهيمنة هامة وتستحق الذكر: أعني الطائفة الزيدية⁽¹⁾. فالزيديون، الذين يتكلمون الكرمانجية، يعيشون بشكل رئيسي في جبل منجار وشيخان في غرب وشمال الموصل على التوالي، وحتى وقت قريب كان كثيرون منهم يعيشون في منطقتي مدياد وماردين في تركيا ولكنهم هاجروا إلى ألمانيا هرباً من ظروف الظلم التي تعرضوا لها في تركيا الحديثة. كما أن أعداداً كبيرة منهم لجأت إلى روسيا هرباً من الحركة الإسلامية الشاملة في نهاية القرن التاسع عشر، والذين الريدي مزيج من عناصر وثنية، وعنصري الشائبة الزرادشتية والمعرفة الروحية المانوية بالإضافة إلى عناصر من اليهودية والمسيحية والإسلامية.

إنّ الميزة البارزة في كل هذه الجماعات الدينية هو أنها حتى وقت قريب كانت على الأغلب ريفية وتشترك في الأيديولوجية القبلية أو في علاقات القرابة، وبكلمة أخرى فإنّ الخصوصية الدينية تجري جنباً إلى جنب مع التنظيم القبلي لبشكلاً معاً جماعات متميزة.

مثل معظم الإيرانيين، يشكل الأكراد نسبة تصل حتى 15% من شيعة الإثني عشرية، وهم يعيشون بشكل رئيسي في إقليم كرمنشاه (بخبران) في إيران مع بعض الأعداد القليلة التي تعيش في الأقسام الجنوبية من إقليم كردستان وهم يتحدثون باللهجة الشمالية-الشرقية. وهناك مجموعة أخرى من أصل كرمنشاهي بلغ تعدادها حوالي 150,000 ويعرفون بالأكراد الفيلية تم طردهم من العراق إلى إيران بين الأعوام 1970 و1980، وفي هذا الخصوص فإنّه من الصعب بمكان معرفة الوقت الذي أصبح فيه الأكراد شيعة، لقد أصبحت الشيعة الإثني عشرية مقبولة بشكل واضح في إيران في القرن السادس عشر، ومن الممكن أن يكون الأكراد الشيعة قبل ذلك الوقت من أتباع أهل الحق، إذ يبدو أنه كان هناك نموذج من العائلات التي تخلت عن [عقيدة] أهل الحق المصلحة الدين الرسمي للدولة من أجل تحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية في الدولة، وقد قلدها بعض أولئك الأتني منها اجتماعياً، ومن

(1) يقول صاحب كتاب 'تاريخ الموصل': 'يظهر أن سبب تسمية أصحاب هذه الطائفة باسم 'الزيدية' أو 'الزيديين' يرجع إلى اعتقادهم بوجود إله يدعى 'يزد' أو 'يزدان'، ولكن العلاقة التي يدعيها بعض المؤلفين بين اسم 'الزيديين' وبين 'يزد الباطني' أو 'يزد الخلوفا' الأمر، بعيداً كل البعد عن العقل والعقل، أنظر محمد أمين زكي، 'غلامية تاريخ الكرد وتروستات' من أقدم المصور التاريخية حتى الآن منشور عن قاسم لاسم، صور وطبع على مطابع زين الدين - بغداد، ص 293. (المترجم).

الممكن الافتراض أيضاً بأن القبائل الأخرى قد اعتنقت شيعة الإثني عشرية قبل ذلك التاريخ، ويحتمل معظم الأكراد الشيعة مزار أهل الحق الرئيسي في بابا يادكار .

ويمكن الافتراض أيضاً بأن كون غالبية الأكراد من السنة يعني أنهم يعمدون في القضايا الدينية وفق المذهب العربية والتركية المجاورة لكرديستان. لقد وقف الأكراد السنة في التفكير الديني بكل تأكيد إلى جانب السنة غير الأكراد ضد الأكراد المهرقبي والمساعد تركيا إلى حد ما للاستمرار في فعل ذلك. ولكنهم يختلفون عن جيرانهم السنة غير الأكراد في نقطتين هامتين: معظم العرب والأتراك في بلاد ما بين النهرين قبلوا المذهب الحنفي الرسمي في الفقه بعد إعلان السلطة العثمانية في القرن السادس عشر في حين بقي الأكراد مواليين للمذهب الشافعي الذي ساد في المنطقة خلال القرون السابقة وهو من المفروض أن يكون دليلاً على استقلالية أمراتهم تجاه السلطان.

ويظهر التمايز الكردي بقوة أيضاً في الطرق الصوفية وممارساتها الغريبة التي تتضمن الجذبة الصوفية وأكل النار وثوبه الذات (بضرب السيخ). هذه الممارسات ليست حكرًا على المجتمع الكردي فحسب حيث يمكن رؤية مثيلاتها عند الجماعات التي تفضل الإسلام "الكلكتوري" على الدين الرسمي. ولكن هذه الممارسات تذكر بالخرس الدينية قبل الإسلامية والممارسات الخاصة بالمجتمعات التي تقام فيها تلك الممارسات والتي قد تشير إلى بعض الأصول المشتركة للأكراد الذين ينتمون إلى جماعات دينية مختلفة .

لقد قامت الطرق الصوفية بنظرية المجتمع وتقسيمه في آن واحد. فقد كان الأكراد الذين ينتمون إلى الطريقة نفسها يشعرون برابط مشترك بينهم بغض النظر عن انتمائهم القبلي، ومن جهة أخرى كان هناك شعور بالتوتر تجاه الطرق المنافسة. كذلك كان الشيوخ من الطرق المختلفة بل وحتى الشيوخ من ذات الطريقة يتنافسون من خلال أنصارهم على بناء شبكة من الأتباع التي سوف تقوم عليها سلطتهم. والمثال التقليدي الذي يعطى في هذا المجال هو الصراع بين السلاطين النقشبنديين، أسياد نهري وشيوخ بارزان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

هناك جماعات دينية أخرى تعيش في كردستان، وهي في الوقت الذي نحلن فيها انتماءها فإن اعتبارها جزءاً من المجتمع الثقافي الكردي الواسع يبقى قابلاً للأخذ والرفد فاليهود مثلاً عاشوا في كردستان لمدة تزيد عن ألفين فكانوا تجاراً وحرفيين

في المستوطنات الكبيرة بشكل رئيسي. ومع بدايات القرن التاسع عشر كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود مع أماكن عبادتهم في زاخر والعمادية وأربيل وسليمانية، حيث كان البعض منهم فلاحين في حين كان البعض الآخر ينتمي كأتباع لبعض القبائل المحلية. ولا يزال هناك عدد من اليهود في كردستان رغم الهجرة الصهيونية الجماعية بين الأعوام 1948-1952 والكثير ممن هاجروا إلى إسرائيل لا يزالون يعتبرون أنفسهم أكراداً.

وشهدت كردستان على الدوام وجود جاليات كبيرة من المسيحيين. والنسبة الأكبر، من وجهة النظر التاريخية، كانت من أرسن شرقي الأناضول الذين كانوا يقيمون عن الأكراد أنفسهم نسبة ضئيلة في هذه المنطقة خلال القرن التاسع عشر. لقد شكل الأرسن جماعة كبيرة غير قبلية وعاشروا في المدن كما في القرى ولا سيما في شرقي الأناضول وكرديكيا ولكن تم القضاء عليهم عملياً خلال الحرب العالمية الأولى لأنظر الفصل السادس).

لقد أقام الأرسن في منطقة ران في القرن السادس قبل الميلاد. ومن الصعوبة بمكان القول فيما إذا كانوا مختلفين عرقياً عن الأكراد. ويُعتقد على نطاق واسع بأنه منذ القرن السادس عشر أو نحو ذلك تقريباً تحولت بعض القبائل الكرديّة من المهتدين الأرسن إلى الإسلام، والمثال الذي يُذكر كثيراً في هذا المجال هو قبيلة مامكانلي العلوية. كذلك لوحظ في الأربعينيات وجود قبيلة أرمنية متضامنة في وسط كردستان تتكلم الكرديّة، ولكنها غير متمسكة بالعقيدة المسيحية وكانت تختلط بالأكراد مع قبيلة كرديّة.

بعد الآشوريون الجماعة المسيحية الرئيسية الأخرى التي تعيش في كردستان. لقد امتدت الكنيسة الآشورية، التي انشقت لاهوتياً عن الكنيسة الغربية في 431 ميلادي، في زمن ما إلى الصين وسيبيريا وتركستان وشرقي إيران، ولكنها لم تنظم أبداً من غزوات ونهب المغول في نهاية القرن الرابع عشر فتقلصت إلى جماعة صغيرة تُعرف باسم الآشوريين الذين يتركزون بشكل رئيسي في المعازل الجبلية في منطقة هكاري وأيضاً في الشلال والسهول المحيطة بمنطقة أورمية. أما الطائفة المسيحية الوحيدة بطبيعتها⁽¹⁾ أو الريان الأرثوذكس (الذين يعرفون غالباً باسم اليمانية) فقد كانت

(1) الأرمنيّة: ملعب دني يترك بأن المسيح طبيعة واحدة، (المترجم).

كنيتهم توجد بشكل رئيسي في طور عيلين وفي نواحي الموصل. وفيها عناصر قبلية وغير قبلية أيضاً. ومثلما حصل لليزيديين، تم القضاء عملياً على الجالية الموجودة في طور عيلين بسبب اضطهاد المصلحين السنة.

مهما يكن حالهم مؤخراً فلقد كان المسيحيون مشعولين بالمصطلح "كردى" في الفترة الأولى من الإسلام؛ ففي كتابه مروج الذهب يتحدث الجغرافى المسعودي، في أواسط القرن العاشر، عن "الأكراد المسيحيين".

ربما تكون أعداد كبيرة من الأشوريين والسريان الأرثوذكس من الأصول العرقية نفسها مثل جيرانهم المسميين.

المجتمع الكردي

في زمن الفتوحات الإسلامية كانت عبارة "الكردي" تعني البدوي. واعتباراً من القرن الحادي عشر فصاعداً نظر الكثير من الرحالة والمؤرخين إلى عبارة "كردى" كمؤدق لعبارة قطاع الطرق، وهو ما تكرر عند الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر¹¹. وفي أواسط ذلك القرن استعملت عبارة "الأكراد" أيضاً بمعنى الشعب القبلي الذي يتكلم اللغة الكردية. صحيح أن البعض من المتكلمين باللغة الكردية لم يكن لهم أي انتماء قبلي بل كانوا فلاحين أو من سكان المدن أو البلدات ولكن أولئك يشكلون أقلية وحالات استثنائية لتصوره المعروف عن الأكراد. إن التصورة القبلية السائدة، حتى في العصر الذي كانت فيه البداوة في أوج انحطاطها، تشير إلى مجتمع قائم على أيديولوجية القرابة التي تقوم على أساس أسطورة وحدة الأسلاف. ولكل جماعة قبلية كردية تقريباً أسلافها الحقيقيون أو المتخيلون الذين يرجعون على الأغلب إما إلى بطل في الفترة الإسلامية الأولى أو إلى النبي نفسه. وقد كان ذلك نوعاً من الشرعية الجذابة في بداية الأميراطورية الإسلامية. فهناك العديد من العائلات المعروفة التي تدعي أنها أما سفينة أو على علاقة بالقائد الإسلامي الكبير خالد بن الوليد. في حين تدعي عائلات بأن لها علاقة بالنسب الأموي أو العباسي. أما قبيلة جيات فإنها تدعي بأنها لها علاقة نسية بصلاح الدين.

11 من الخطأ المصمم في هذا المجال. فلقد زار الأكراد والحرب والآراك "مهنة" قطع الطرق أمام القوافل التجارية، لكن هذا لا يعني انخراط كل الكرد في هذه "المهنة". (المترجم).

والصهرية في مناقشة الثقافة القبلية تكمن في أنه ليس من السهولة يمكن تحديد حجم وتنظيم وبنية القبائل لأنها تتغير من مكان إلى آخر ومن عصر لعصر. والغرض الضمني الذي يكتنف مفهوم القبيلة يتضح في الكلمات المتنوعة التي يستخدمها الأكاديميون في الأجزاء المختلفة من كردستان، والتي تم اشتقاقها من العربية والفارسية والتركية بالإضافة إلى الكردية، وهي تشير بمجملها إلى المجموعات القبلية مثل (زِيل، عشيرة، قبيلة، طائفة، تيرا، أريا، هوزا، وهلم جوا. وقد حاولت أن أصفها حسب حجمها من الأكبر إلى الأصغر، ولكن استخدام تلك العبارات بطريقة مختلفة من قبل المجموعات القبلية المتنوعة حال دون ذلك، وتعتبر هذه العبارات بديلاً واسعاً من الدلالات تتراوح بين اتحاد قبلي وصولاً إلى العشيرة أو الفخذ أو الطائفة أو مضارب يصل عدد خيمها إلى حوالي عشرين خيمة. والشكل الفعلي الذي تتخذه المجموعة القبلية يعتمد على عوامل داخلية مثل شخصية زعمائها والعلاقات الاقتصادية أو علاقات القرابة مع المجموعات القبلية أو غير القبلية المجاورة وعلى عوامل خارجية مثل العلاقات مع الجيران القبلية أو غير القبليين، والأهم من ذلك كله هو علاقاتها مع الدول المجاورة.

ويعتقد غالباً بأن القبائل، إن لم نقل الاتحادات القبلية، لها النسب نفسها، وليس ذلك صحيحاً بالضرورة. وربما تكون القبائل، وهي في معظم الأحيان كذلك، تكتلاً من الجماعات التي ترتبط ببعضها بصلقة قرابة، ولكنها تشكل جزءاً من القبيلة برمتها. وقبيلة شكراك، وهي اتحاد قبلي اختلف ليأخذ موقفاً هاماً على جانبي حدود الإمبراطوريتين العثمانية-القاجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خير دليل على ذلك. لقد كان هناك حاكمان رئيسيان يتنافسان على السيادة وكان كل منهما يقر تشكيلات قبالية تضم جماعات ترتبطها صلات القرابة وأيضاً جماعات غير مرتبطة بأية صلة. والمثال الآخر في هذا المجال هو قبيلة هفركان، التي من المفترض أنها تتألف من اتحاد يضم 24 قبيلة في شرقي ماردين. وقد حل أحد الحكاميين الكبيرين محل الآخر مرتين خلال القرن التاسع عشر. كذلك الهارت وحدة المجموعة القبلية بأغتيال الحاكم الأعلى في العام 1919 وتلا ذلك صراع جديد من أجل السلطة ضمن العائلة على نطاق الواسع بين أبناء العم الثلاثة حتى أقام أحدهم سلطنة لا تتزعزع. في حالة قبيلتي هفركان وشكراك لم يكن لمعظم أفراد القبائل أية صلة قرابة مع الزعماء. وفي حالة المجموعات المتوسطة والصغيرة (الطائفة وتيرا) تكون صلة القرابة الكاملة واضحة ضمنياً، ومع ذلك فإن المجموعات الصغيرة التي تسكن المخيم قد تضم أفراداً

لا يرتبطون بالضرورة بصفة القرابة بل ربما بعلاقة تبعية، ويبدو ذلك واضحاً في حالة مربي الحاشية التابعين فيهم، رغم هذه العلاقة، يعشقون في نفس المصطفي في المراعي الصيفية، بل حتى إنهم يتقاسمون المواطن القومية نفسها.

ولدى كل قبيلة أو طائفة قبطية تقريباً شعور قوي بالهوية الإقليمية بالتضافر مع انتمائها للرابطة السلفية. ويظهر هذا جلياً في القرى الأهلة بالسكان وفي المراعي التي تستخدمها قبيلة ما. كما تظهر أيضاً، من وجهة نظر القبيلة، في القرى الفلاحية التابعة لهم، أما من وجهة نظر زعيم القبيلة، فنظهر في أي مقاطعة تُكلف بها من قبل الحكومة بالحفاظ على النظام فيها وربما أيضاً جميع الضرائب. وليس من الضروري أن تواجه هذه المفاهيم الثلاثة سوية لسبب بسيط هو أن زعيماً قوياً كإسماعيل سمكو الشكاكي (انظر الفصل العاشر) قد يتم تكليفه من قبل حكومة ضعيفة بمسؤوليات إقليمية تتجاوز إلى حد بعيد حدود القبيلة الواحدة. وهذا يؤدي حتماً مع مرور الزمن، إلى زيادة الإحساس بامتلاك المقاطعات الخارجية عن حدود القبيلة وذلك بفضل سلطة الزعيم القوي. وبالمطريقة نفسها قد يعهد شيخ الدين، ذو السلطة المؤقتة، إلى توسيع نطاق حكمهم حيث يتم الاعتراف بهم من قبل القبيلة والقرية على حد سواء. والأسباب التهربية الذين رأوا في قبيلة الشكاكي منافسين محتملين في المنطقة في عام 1880 (انظر الفصل الرابع)، خير مثال على ما نرصد إليه.

إن الاختلافات بين الدولة والقبيلة تكون إلى حد كبير فيه وكان النظامين متضاربين جذرياً بينما تكون علاقاتهما في أفضل حالاتها متكافئة ولكن بشكل مؤقت. فالدول جذوة ومستمرة على مدارسة نوع من احتكار السلطة ضمن إقليم محدد. لأنها أي الدولة تتطلب البعد المادي الذي يجسد البيروقراطية والثقافة بناء على الكلمة المكتوبة، كما تشمل على التعددية الاقتصادية والقانونية والإدارية وحتى الدينية أيضاً من حيث دورها الوظيفي في الريف والمدينة. أما القبائل فإنها تعمل وفق أيديولوجية صلة القرابة والإقليمية، وتشمل هذه الأخيرة على قرى متباعدة ولكن أيضاً على أفكار نموذجها الاستقرار والتي لا تستطيع أية دولة أن تكون إليها. ويمكن أن تكون القبيلة إقليمية أيضاً بمعنى آخر: أولاً بإصرارها على حق أساسي في العبور إلى مواطن الهجرة الموسمية، كما في حالة قبيلة بشدر عند الحكومة الإيرانية في العشرينيات من القرن الماضي (انظر الفصل العاشر)، وثانياً، في امتلاكها مراعي

تخصصها ولكنها تشترك فيها مع قبائل أخرى على أساس موسمي. فعلى سبيل المثال اشتركت قبيلتا مللي الكردية وشمر العربية - رغم العداوة بينهما - في بعض مناطق العراق في شمالي الجزيرة والتي استخدمتها قبيلة مللي هرباً من هزيمة الأناضول المتجمدة في الشتاء في حين كانت قبيلتا الشمر والطي تحركان نحو الشمال هرباً من قحط الصيف.

إنَّ السبب الرئيسي في التعارض بين الدول والقبائل يكمن في الهوية القبلية. فالزعماء القبليون من كافة المستويات مطلوبون لأداء أدوار معينة. فهم يقومون، ضمن المجموعة التي تعترف بزعاماتهم، بدور الوسيط في فض النزاعات، ويدور القائمين على توزيع الثروات والمنافع والمهام. كما يقوم الزعيم، خارج حدود جماعته، بدور الوسيط بين نظرائه والزعيم الأعلى من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. ويحرص الزعيم بعين يقظة احتكازه للعلاقات مع العالم الخارجي.

فإذا ما مارست الدولة احتكازها للقدرة، فإن سلطتها فيما يتعلق بفرض الضرائب وإدارة القضاء ستشمل كل فرد داخل الإقليم، وبالتالي تقوم الدولة بتفني دور وساطة الزعيم مع العالم الخارجي، وهكذا يصبح ميرر الوجود القبلي لا معنى له. فلا يحتاج المرء إلى أسطورة الأسلاف المشتركين لمجرد أن يعرف ما شئت إلى الصرعى، إذا ما قامت الدولة بتسهيل ذلك أكثر من الزعيم الذي ينتمي إليه. تعيش القبيلة لأنها تبدو نظاماً مفضلاً لدى العديد من أصحاب الماشية. أما الدولة فإنها مستعجلة، إذا كان بمقدورها، كل إجراء من شأنه أن يُخضع أفراد القبيلة لسيطرتها المباشرة. وهذا الاحتدام بين دور كل من القبيلة والدولة هو الذي يجعل المرء يلقي بظلال من الشك حول الزعماء القبليين الذين تهدف أقوالهم بوضوح إلى دولة كردية على العكس من الكيان القبلي المستقل.

ولكن منذ عام 1918 فقط استطاعت الدول المناخية لكردستان، التغلب على القبائل والنضاء على أيديولوجية القرابة التي شكلت دعامة لها. أما المساعدة المتبادلة المعتمدة على أيديولوجية القرابة فقد بقيت متينة بشكل مذهل حتى بين تلك القبائل التي تخلت عن تربية المواشي واستقرت، بل حتى أصبحت حزيناً مدينية. والسبب في استمرارية الروح القبيلة هو النقد الموجه لفشل الدول في تلبية المطالب الفردية: العمل، والتوزيع العادل للثروات، التحكيم، والصحة والرفاهية وما إلى ذلك.

لم تكن الدول قاهرة، حتى القرن الحالي، على احتكار السلطة في المناطق القبلية لأقاليمها، وهي قد لجأت إلى عدد من التكتيكات من أجل التعامل مع التحدي الضمني الذي ملته المجموعات القبلية في تلك المناطق كزجر بذور الشقاق. إن كان ذلك ممكناً، ودعم الطامحين إلى الزعامة حيث سيؤدي ذلك إما إلى إضعاف القبيلة أو جعلها تخضع لمزيد من الطاعة، والأهم من ذلك اختيار ودمج الزعامات القبلية في النخبة الحاكمة في الدولة. بهذه الطريقة المتناقضة ظاهرياً يمكن للدولة أن تغطي الشرعية وأن تخفي الزعيم في نظر مجموعته القبلية. لقد استمر هذا النموذج لمدة قرون. لهذا أعطينا أمثلة معاصرة حول كيفية استعمار الدولتين التركية والعراقية لاختيار زعماء قبليين لدعم القوات الموالية للحكومة ضد الثوار الأكراد في الفصلين السابع عشر والعشرين.

من السهولة الافتراض بأن القبائل مجموعات لا يشك في إخلاصها أبداً. لكن الأمر ليس كذلك. وقد تمت الإشارة إلى حالات من الانشقاق الداخلي، فحيثما يكون هناك حالة من التحدي للزعيم من قبل طامح في الزعامة يلجأ كل من الطرفين في صراعهما إلى طلب المساعدة الخارجية من الدول المجاورة. وربما يحدث صراع بين الفئات المتنافسة في القبيلة نفسها، كما من الممكن أن تتخلى القبائل أو العشائر عن مجموعة قبلية لصالح أخرى، إذا كان ذلك يتناسب مع موقفها. وقد يتقلص اتحاد قبلي كبير مؤلف من عدة مجموعات قبلية إلى أرومتها الأصلية في غضون عدة سنوات عندما تعاكسها الظروف فيتخلى عنها أتباعها عندما تجد أنه يوسعها العمل بشكل أفضل في مكان آخر. وهذا ما حدث لقبيلة هزركان عندما اغتيل زعيمها القوي في عام 1919. ولم يغلب تفكيرها الداخلي إلى العكس إلا بظهور قائد آخر أكثر حيوية. وليس من الصعوبة بمكان إيجاد أمثلة معاصرة على تغيير الولاءات. ففي تايوان الأولى/ديسمبر 1994 غيرت فئة من قبيلة هركي ولاءها من الحزب الديمقراطي الكردستاني (حلك) إلى الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) مقابل دعم لها في مشكلة إقليمية. وهناك الحزبان السياسيان يعتبران بمثابة اتحادات قبلية جديدة، إذ إن هناك دائماً حالة من التعلق بالمجموعات القبلية داخلياً وخارجياً.

إضافة إلى ذلك قد تكون القبيلة مجرد عائلة حاكمة جذبت عدداً كبيراً من الأتباع. وتعد عائلة البارزاني في منتصف القرن التاسع عشر، خير مثال على ذلك.

إذا إن شيوخ بارزان استطاعوا أن يجذبوا عدداً كبيراً من التابعين غير القبلية من يعمقون في الفلاحة والهاجرين من النظام القمعي للقبائل المجاورة. وبهذه الطريقة عمل البارزانيون على خلق قبيلة من العناصر غير القبلية. (رغم وصف الأكراد مرة بأنهم بدو قداميون، يجب على المرء أن يفترض بأنه كان ثمة انتقال بين البدو والحضر وبين الجماعات القبلية وغير القبلية عبر التاريخ الكردي).

والحالة البارزانية دليل على الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الدين في تعزيز تضامن الجماعة. فشبكة الطريقة الصوفية يمكن أن تكون قوة دافعة لتضامن المجموعة رغم أنه ينبغي على الزعيم أن يكون حذراً من أن أحد شيوخ الدين لن يختص بمكانة بوصفه مركزاً لولاء الجماعة. هناك العديد من الأمثلة في المائة والخمسين سنة الماضية عن شيوخ دينيين أخذوا دور زعيم قبلي. وقد كان الناجحون منهم، أمثال البرزانيين والأسياد النهرين، قادرين على كسب أعداد متزايدة من الأنصار المقرايطين نسبياً والذين لم يكن يجمعهم سوى فكرة التضامن بين الجماعة.

ومع ذلك فإنه ليس من الضروري أن يعتنق كافة أفراد الاتحاد القبلي الواحد الديانة نفسها، أو أن يتمتع أولئك الذين ينتمون إلى طائفة واحدة بالتضامن الجماعي. فقد انقسمت قبائل أو مجموعات قبلية من الحمرية والأشوريين واليزيديين إلى التحالفات قبائل سنية مهيمنة في شمال الجزيرة وعلور عبيد وفي هكاري أيضاً، كما أن هناك عدة حالات أخرى توجد فيها علاقات قرابة رغم الانقسام الديني. فعلى سبيل المثال، ورغم توقف الزواج بين اليزيديين ومجموعة قبلية في شيخان اعتنقت الإسلام السني فإن الزيارات التي تدخل في باب المجاملة لا تزال متبادلة.

يعيش المجتمع الكردي حالة من الانقسام المتعارض والذي يعتمد أساساً على صراع متخيل يرجع إلى أصول متخيلة تدعى زيلان وملان منذ القتين وتقف وهو يشبه الانقسام قيسي-يميني الموجودة بين القبائل العربية السورية. والانقسام المشار إليه لا يقتصر على الأكراد المسلمين. ففي مطلع القرن [العشرين]، وربما حتى اليوم، عرفت القبائل العلوية في شمروم انقسام ملان-زيلان. ومن الواضح أن القبائل اليزيدية انقسمت بين قبائل جوانا وخوركمان. بينما كانت القبائل الآشورية مندمجة في إمارة هكاري، وبذلك خضعت لنفس الانقسام الذي انطبق على كامل الاتحاد الهكاري المتمثل في الانقسام بين القبائل "اليسارية" و"اليمينية". وليس المصطلحي "اليسار"

و"اليمن" أية صلة مع مفهومي "اليسار" و"اليمن" في الطيف السياسي الحديث. الولاء لليسار أو اليمن سبق ولاء الاعتراف بالذات، وحتى البلديات في الإمارة كان لها عائلاتها "اليسارية" و"اليمنية". ولا تزال قبيلتا أتروشي وبنيداش السنيان سمرتين في هذا الانقسام المتعارض ضمن النظام السياسي لتركيا الحديثة.

وأخيراً هناك شيء آخر لا بد من قوله عن الأكراد غير القبليين. إن نموذج كوران يشير على أنه ربما لم يكن بعض من سكان كردستان الأصليين منتمين إلى أية قبيلة. وبغض النظر إن كان ذلك صحيحاً أم لا فإن الأكراد غير القبليين كانوا موجودين على الدوام، ربما يكون البعض منهم قد اعتدى إلى الإسلام عن أديان أخرى حين كانت الضغوطات كبيرة من أجل الانضمام. والقسم الآخر، بلا شك، من أصول قبلية تركية وتركمانية وكردية استقرت ولم تعد أيديولوجية القرابة والهدف منها تعني لها الشيء الكثير. وقد حدث ذلك في بعض الحالات بشكل سريع جداً كحالة العديد من القبائل الكردية السنية في إيران خلال القرن العشرين، ولكن المحلو مطلوب في مثل هذه المواقف. ففي بعض الحالات ولا سيما عند أفراد القبائل الذين ينتقلون إلى مدينة كبيرة فإنهم يبدون مشاعر عدم الارتياح تجاه المجموعات العرقية المحتملة أو تجاه مواطني المدينة نفسها حيث تبقى روابط القرابة محفوظة بأهليتها.

لقد كان العديد من الفلاحين الأكراد خاضعين للمحكم القبلي، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن بعض الفلاحين الأكراد خضعوا لقبائل آشورية في منطقة هكاري. بكلمة أخرى، يمكن تحديد الهرمية الاجتماعية والسياسية في كردستان بمعايير اجتماعية-اقتصادية وبالتالي نفسه من خلال الهوية الدينية والعرقية. في الوقت نفسه كان هناك بعض الأكراد الذين لم يكن لهم أية صلة مع القبائل بل كانوا خاضعين لإقطاعي الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية (القاجارية) فكانوا يعيشون في شروط تحكمها مباشرة علاقة الإقطاعي بالفلاح، وكانت هذه العلاقة تفتقر إلى أي نوع من النشاز الجماعي. كان الإقطاعيون، غالباً، يتحكمون بأسماء الحياة الأرض والماء والماشية والأدوات واليدار وحتى العمل نفسه، وكان الوضع كذلك في أجزاء من كردستان حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، ولم يكن يومع الفلاحين الانتقال حسب مقيمنتهم. وحتى الستينات من القرن العشرين كان على الفلاح الكردي في إيران الحصول على إذن من صاحب الأرض أو وكيله من أجل ترك القرية.

وحتى عهد قريب نسبياً كان بعض الأكراد يصفون أوصاعهم بوضع ذلك الفلاح.

وقبل أن تنبلور القومية كقضية في القرن العشرين، كان سكان المدن يعرفون أنفسهم بملابيتهم *malabai* أو بالصناعة الدينية التي ينتمون إليها وأن حالتهم المدنية لأمن وجهة نظرهم قد رفعتهم عن حياة الفلاح المتسمة بالخشونة والفظاظة وأكدت على عداوتهم تجاه القبائل وقيمها القريبة عنهم.

لقد تركّز النضال الكردي على الصراع بين الأكراد الذين يعيشون في المدينة ضد فئة الزعماء الأخوات، وهرميات القبيلة، أو بين الفلاح ومالك الأرض. وفي الوقت نفسه على النضال من أجل التحرر من سيطرة الدولة.

المصادر:

- Published Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London, 1983); Peter Alford Andrews, *Ethnic Groups in the Republic of Turkey* (Wiesbaden, 1980); Ali Daneshmand and Myron Weiner (eds), *The State, Religion, and Ethnic Politics: Afghanistan, Iran and Pakistan* (Syracuse, 1986); Carleton Coon, *Canaan: The Story of The Middle East* (New York, 1958); G.H. Drives 'Studies in Kurdish history' and 'The religion of the Kurds', *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (BSOAS), vol. II, (London, 1922); Leszek Dzielinski, *Rural Community of Contemporary Iraq: Kurdistan facing Modernization* (Krakow 1981); *The Encyclopedia of Islam*, 2nd edition, Leiden, 'Ahl-e Hukuk', 'Kizilbash', 'Kurds'; R. Gichelman, *Iran from Earliest Times to the Islamic Conquest* (London, 1954); Amir Hassaoun, *Nationalism and Language in Kurdistan, 1918-1985* (San Francisco, 1992); John Joseph, *The Armenians and their Neighbours* (Princeton, 1961); Philip Khoury and Joseph Kostiner (eds), *Tribes and State Formation in the Middle East* (London and New York, 1991); Philip Kreyenbrock and Stefan Speer, *The Kurds: A Contemporary Overview* (London, 1992); Roger Leveau, *Enquête sur les Yazidis* (Damascus, 1975); David McDowall, 'A Briefing note on the Alevi Kurds' (Minority Rights Group, London, July 1989); Massi Motta, *Extremist States: The Ghadar Series* (Syracuse, 1988); Basil Nikitine, 'La féodalité kurde', *Revue du Monde Musulman*, vol. 60, 1925; Georges Roux, *Ancient Iraq* (London, 1964); Anthony Smith, *National Identity* (London, 1991); Mark Sykes, *The Caliph's Last Heritage* (London, 1915).

الكتاب الأول

الأكراد في عصر

القبيلة والأميراطورية

كردستان قبل القرن التاسع عشر

التاريخ القديم

ليس المقصود هنا إثقال كاهل القارئ كثيراً بالتاريخ المبكر والقديم لكردستان، ولكن ثمة ملاحظات تستحق الذكر لأنها تشير إلى أن العديد من خصائص القرنين التاسع عشر والعشرين لا تزال عائدة.

برز الأكراد مع الفتوحات العربية بعد الفتحوخ التاريخي الذي أحاط بهم، ولعبت سمة الانتماء إلى السامي لديهم التي اشتهروا بها على الدوام. وقد كان الاتصال الأول مع الجيوش العربية عندما فتحت هذه الأخيرة بلاد ما بين النهرين في العام 637. لقد كان للقبائل الكردية دور هام في الأمبراطورية الساسانية حيث منحتها تلك القبائل، في البداية، دعماً قوياً عندما حاولت مقاومة الجيوش الإسلامية بين عامي 639-644. وعندما أصبح مصر تلك الأمبراطورية واضحاً امتصم الزعماء الأكراد الواحد تلو الآخر للجيوش العربية والدين الجديد.

لقد بات الخضوع الاسمي للحكومة المركزية سواء أكانت فارسية أم عربية أو تركية مع التأكيد على أكبر قدر ممكن من الاستقلال المحلي فكرة دائمة في الحياة السياسية الكردية. وقد ساعد الأكراد في بعض الأحيان الحكومة ضد المتمردين عليها والأعداء الخارجيين، على سبيل المثال لمصلحة الخليفة مروان الثاني ضد تحدي ابن عمه في 746. ودعمهم لمطالبة المأمون بالخلافة ضد أخيه الأمين وضد بزنطة أيضاً.

وبالقدر نفسه كثيراً ما كانت هذه القبائل في حالة تمرد بمفردها أحياناً أو مع جماعات متشقة أحياناً أخرى. وقد انتظمت هذه القبائل في 645 و 659، وفي عام 866 ثارت مرتين في الأهواز وفارس، كما ثارت ضد الأمويين في الأعوام 685 و 702 و 708 وكذلك على نحو دوري أثناء الحكم العباسي ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع، عندما أصبح العباسيون أضعف تدريجياً فانقضت مثلاً في 840 و 846 و 866 عندما استولت تلك القبائل على الموصل وفي الأعوام 869 - 883 عندما ذهبت بعض القبائل ثورة الزنج، وفي 875 أيضاً دعماً لمرء يعقوب [بن الليث] الصفار.

وحين عندما لم تكن القبائل الكردية في حالة تمرد فإن الكثير منها حقق استقلالاً عملياً حتى وإن كان المطلوب منها أن تبدي اعترافاً رسمياً بالحكومة المركزية أو بالأشخاص المعيّنين من قبل الحكومة المحلية. وبانتهاء العهد السلجوقي، حين تم استبدال العديد من الحكام الأكراد بحكام من الأتراك، كان هناك الكثير من القبائل الكردية التي تعيش بحرية نسبية. لقد كان ضباط الجيش يُكافأون بمقطعات من الأراضي لقاء خدماتهم حيث استغرفوا في الثقافة الكردية كطبقة جديدة من الحكام المحليين.

لقد وقف أصحاب تلك الإقطاعات في قمة هرم المجتمع الكردي. وربما كان البعض منهم زعماء محليين ممن أقروا خدمة جليلة مع قبائلهم كقوات محاربة في جيش المسلمين. وكان آخرون ضباطاً معترفين ممن تلقوا قطعاً من الأراضي في كردستان لقاء استعدادهم لتقديم الدعم في زمن الحرب، وكان يأتي بعدهم في الهرم جنودهم الذين شكلوا في بعض الأحيان تجمعات قبلية جديدة ومن ثم القبائل الكردية ذاتها. كانت تلك القبائل رعوية على الأغلب وتنقل مساكنها بين المصايف والسهول. والجميع من فئة المحاربين الذين يعيشون على القتال في زمن الحرب وعلى تربية الماشية في زمن السلم. وتحت طبقة رجال السيف (المحاربين) كانت طبقة الفلاحين غير القليلين (الرعاة) وأيضاً سكان المدن.

اشتهر الأكراد بتزويد الجيوش الإسلامية بالجنود الذين حاربوا بأمنياز على الحدود الإسلامية مع بزنطة وأرمينيا والمناطق الحدودية الشرفية لفارس وفي الحروب الصليبية أيضاً، ولا يد أن البعض منهم انضم إلى جيوش الخليفة أيضاً لأنه لم تكن

هناك مساحات من الأراضي كافية لتأمين سبل العيش أمام أكرية السكان في كردستان، وشمالاً دفعت مناطق البادية - في شبه الجزيرة العربية ومهوب آسيا الوسطى - القبائل باتجاه الشمال من شبه الجزيرة العربية وغرباً إلى إيران فإن بعضاً من القبائل الكردية أيضاً أجبر على إيجاد أسس جديدة للاقتصاد من أجل العيش.

تكيف الأكراد مع الغزو العربي، ورغم اختلاطهم معهم فإن القبائل العربية لم تستطع احتواؤهم. ولكنهم قضوا أوقات عصيبة مع التركمان حين دخلت الموجة تلو الموجة من العصابات التركمانية إلى المنطقة. وعلى الرغم من المساعي التي بذلها السلاجقة للحفاظ على هذه القوى الممزقة في حالة تنقل إلى آسيا الصغرى، وجد الأكراد أنفسهم مشردين في شمالي بلاد ما بين النهرين وأذربيجان. وقد تسببت مساعي الحكام الأكراد لضم رجال القبائل التركمان إلى قواتهم عن نتائج كارثية عامة. وحتى في حالة التزاوج بين العائلات الرئيسية وجد الأكراد تلك القبائل فوضوية وغير جديرة بالاعتماد عليها. وفي بعض الحالات استغرقت إقامة التسوية المؤقتة بين القبائل التركمانية والكردية أكثر من قرن.

تجددت القوات الكردية عبداً من قبل الخلفاء العباسيين من أجل إضعاف تفوق القوات التركية في جيش الخلافة، واعتباراً من القرن الحادي عشر لم نجدهم على نحو مشابه من قبل السلاجقة. ولكن العلاقات بين التشكيلات العسكرية التركية والكردية بقيت قابلة للانفجار حتى بعد نهاية القرن الثاني عشر.

شاركت العصابات العسكرية الكردية، البعض منها كان على شكل قبائل من البداية والبعض الآخر نظم نفسه في المجموعات القبلية العسكرية، في الحملات وإقامت معسكرات في بقاع مختلفة من الأمبراطورية. ولم يكن وجود ضباط كبار من الأكراد في الجيش الإسلامي بالأمر النادر بأي شكل من الأشكال، فالذي دافع عن عكا مثلاً ضد الصليبيين كان قائداً كردياً وعلمنا ثم تعيينه ليحكم القدس خلفه على عكا ضابط كردي آخر. لقد نالت كردستان سمعة مشابهة لسمعة اسكتلندا كموطن معتزل به للقوات والضباط الجيدين، والأشهر من بين هؤلاء الضباط هو صلاح الدين الذي تمكن من هزيمة الصليبيين بشكل نهائي وإقامة السلاطنة الأيوبية الحاكمة في مصر وسورية والعراق. ثم يعثر صلاح الدين مثله مثل الكثير من زملائه المحاربين الأكراد في كردستان وهو المولود في تكريت، ومن غير المحتمل أن يكون هو أو أحد زملائه

المحاربين قد فكر أبداً بشخصيته السياسية ككردية، بل كجنود للإسلام⁽¹⁾. ولو كانت شخصيته الكردية وثيقة الصلة به لما أعطى سهل شهرزور الخصب في قلب كردستان كإقطاعية لأحد الصالحين الأتراك.

وبالطريقة نفسها ينبغي الحوار حول مسألة "كردية" بقية السلالات الحاكمة في كردستان التي برزت إلى الوجود في القرنين العاشر والحادي عشر. إذ استولت تلك السلالات على أكبر مساحة من المنطقة استطاعت الوصول إليها عند انحطاط قوة الخلافة العباسية ولكنها أزيلت الواحدة تلو الأخرى عندما بدأت السلالات التركية، التي بدأت مع السلاجقة، تعيد بقوة إعادة فرض سلطتها المركزية على تلك المناطق. في هذه الأثناء برز إلى الوجود عدد من الإمارات الصغيرة والسلالات الحاكمة وكان البعض منها كردياً - عندما نجحت بعض العائلات الكبيرة في إقامة إرادتها الملكية على مساحة واسعة نسبياً وتخلت عن مخيماتها مقابل الفخامة النسبية لمناصب إقليمية. أشهر هذه السلالات الحاكمة هي الشداديين (951-1075) في ما وراء القفقاخ بين كور ونهر أراس، والمروانيين (984-1083) في الأراضي الممتدة بين ديار بكر جنوباً إلى شمالي الجزيرة، والحصريين (989-1098) الذين سيطروا على زاغروس بين شهرزور وخورستان على الضفة الشرقية لسط العرب.

وفي أماكن أخرى ربما تمكنت إحدى العائلات التركمانية، التي وصلت حديثاً إلى المنطقة، من إعلان سيطرتها على المنطقة وأن تصبح ببطء مستقرة في محيطها الثقافي. وكما هو الحال بالنسبة للقوات الكردية المرتزقة، فإنه من غير المحتمل أن تكون هذه السلالات قد اعتبرت نفسها كردية أو تركية وفق المنظور السياسي. لقد كانت العلاقات العائلية والعرقية والموروث الثقافي هي التي تحدد هويتهم.

وبصرف النظر عن المجتمع القبلي، كان هناك سبب آخر وراء هذا المستوى العالي من الاضطراب في كردستان، وذلك لوقوع المنطقة على الطرق العامة الرئيسية

(1) يقول الأستاذ هادي العلوي: "لقد مثلنا إصلاح الدين في شخصيته السياسية والمكرمة خصوصيات المجتمع الكردي كما نعرفها نحن العراقيين من وراء تعاملا اليوم مع هذا الشعب الجليل. ولذا فربما العهد من منشأ الكردي، فجعلنا المباشر يجعل اسم كردي، وكذلك عبد الحسين شهرزور، وهذا الاسم شائع بين الكرد اليوم". تظهر شخصيات غير مألوفة في الإسلام، من 219-240. وقد يجب على المؤلف أن يأخذ بالاعتبار أن القوميات لم تكن متطورة في ذلك الحين، ولكن ربما يكون السبب وراء تعيين إصلاح الدين لتي بطلته هو شعور تلك الشخصية.. (المترجم).

المارة من الغرب إلى الشرق. وبالنتيجة فإن كل الجيوش الغازية التي تحركت من إيران إلى بلاد ما بين النهرين مرت عبر بعض المناطق الكردية. وفي بعض الأحيان هانت بعض أجزاء كردستان من الدمار مثلما حصل عندما جاءت القبائل البدوية الخوارزمية من شرق بحر الأورال في وسط آسيا في القرن الثامن وقامت بغزوات دورية باتجاه الغرب، وكذلك الغزوات التي حصلت في أواسط القرن الحادي عشر والغزوات العرسية ليلزنيين. وفي مناسبات أخرى استطاعت بعض القبائل أن تسلم بهدوء كما فعلت مع المحارب السلجوقي الكبير ألب أرسلان بعد انتصاره على بيزنطة وأرمينيا في بلاد كره في عام 1071 التي حددت نهاية الحكم والسلالات الكردية الحاكمة لأن السلاجقة فضلوا إدارة الإقليم الجديد "كردستان" من خلال خباط تركمان.

أسفرت أحداث المصيف الأول من القرن الثالث عشر عن نتائج كارثية بالنسبة لكردستان. ففي عام 1217 بدأ الخوارزميون بالغارات على المنطقة واستمر ذلك بشكل متقطع حتى عام 1230. وتركوا مسرح الأحداث في عام 1231 فقط بسبب تهديد مخيف ومرعب متمثل في الغزاة المغول. وقبل انقضاء السنة خضع الأفراد للاحتبار الأول في الحرب المغولية إذ نُهب ديار بكر في 1507 ولم يبق أحد من سكانها على قيد الحياة، وكانت الضحايا التالية نصيبين وماردين. في 1235-36 عاثت الغزاة المغول فساداً في المنطقة فقد نُهب شهرزور في 1247 وشهدت ديار بكر جولة ثانية من النهب في 1252. وبعد نهبه لبغداد في 1258 عاد قائد المغول هولاكو باتجاه تبريز وأرسل قواته لتسيط أراضي ديار بكر وجزيرة بن عسر وماردين وهكاري.

ما إن تمكن المغول من توطيد دعائمهم حتى بدأت بعض القبائل تخدم أسباطها الجدد حيث ساعدت، مثلاً، السلطان أوجايتو للسيطرة على إقليم جيلان على حافة بحر قزوين. وبقي آخرون في حالة قلق بسبب التمزق الاقتصادي الكبير الذي أحدثه المغول. فالقبائل المحيطة بنهار بكر، مثلاً، والتي كانت منحلة تقريباً، أدت إلى بروز قبائل جديدة خلال القرن الرابع عشر. في هذه الأثناء لم يبد الاقتصاد أي مؤشر كبير على استرداد عافيته وكانت كردستان تنتج فقط عُشر الدخل الطبيعي قبل الفترة المغولية. والسبب وراء ذلك، بلا شك، هو ترك المهرثة على نطاق واسع حيث أصبح من السهل العيش كرهاة مع ثروة متقلبة وهذا أدى بدوره إلى سيطرة الثقافة البدوية لعدة قرون.

بعد قرن ونصف من الغزو الممغولي هانت كردستان من دمار كبير آخر. ففي 1303 استولى تيمورلنك على بغداد وتحرك شمالاً باتجاه الموصل. وبينما استمر هو في حملاته باتجاه الغرب، ترك كردستان تحت رحمة آية جلال الدين ميرانشاه الذي باشر بنهب السراقرز الرئيسية في المنطقة: ديار بكر وماردين وطرطوس وعلبدین وحصن كيف. وفي أعقاب ثورة كردية في 1401 نهب تيمورلنك أربيل والموصل وجزيرة بن عمر. ويُقال إن قرية مسيحية واحدة فقط في كل جزيرة بن عمر سلمت من الهجوم.

إن سجل الأحداث ترك صورة عن الصراع المستوطن بين القبائل المجاورة مع الحكومات المجاورة أو مع الجيوش العابرة. ولكن ذلك يقترح أن المؤرخين سجلوا الحوادث الاستثنائية أكثر من الحوادث العادية. ولذلك فإنه من الحكمة أن ننظر إلى هذه الفترات من الصراع على أنها فترات من عدم التوازن في نطاق شبكة من العلاقات التي تمت بالتوازن من فواح أخرى. لقد أقيمت العلاقات السياسية وكانت تعكس توازن القوى بين زعيم وآخر أو درجة تغطيل نفوذ الحكومة وإرادتها في الرغبة ينبغي التذكر هنا بأن السكان العاديين يربطون على الدوام الميث في سلام وإنتاج الحاجات اليومية والمتاجرة بالفائض في الأسواق المحلية. فكانت القوافل المنطلقة من أصفهان أو تبريز باتجاه الغرب تدرج المنطقة ذهباً ولباً دافعة الضرائب للقبائل التي تمر عبر أراضيها، ومن أجل أن يُبقي المحاكم التركماني السمت من قبل تيمورلنك طرق التجارة مفتوحة بين تبريز وحلب تروج بسرعة من الأسرة المحلية الحاكمة وسرعان ما تعلق إليه كل من السلطان والشاه.

لقد ظهرت حالة عدم التوازن عندما كان أحد الزعماء أو مجموعة من الزعماء يرغبون بتوسيع نطاق سيطرتهم، أو عندما كانت الحكومة تحاول بسط سيطرتها أو عندما ضعف السلطة الحكومية أو القبلية والساح المجال للآخرين. والحالة الأكثر شيوعاً هي أن النزاعات المحلية تُثبت دورياً على حقوق المراعي، وعلى حق قسم زعماء القبيلة أو ما شابه ذلك. بشكل عام فإن أهمية القبيلة تتناسب عكسياً مع قوة وسيادة الحكومات أو القبائل المجاورة.

جبالديران والمناطق الحدودية الجديدة

خلقت حالة التوازن بين الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية، الناشئة في القرن السادس عشر، ظروفًا سياسية لكردستان أكثر استقراراً من اليوم. فقد حددت الفنون

التي خلقت في تلك الأثناء حقاً الشكل العام للعلاقات السياسية بين الدولة والمناطق الكردية الواقعة بعيداً عن المركز لثلاثة قرون قادمة، في بداية تلك الفترة لم يكن توقع حالة التوازن تلك بالأمر الممكن. ولكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر بدأ الأكراد يتطلعون بشوق إلى "العصر الذهبي" حيث الاستقلال في موزليوت الإمارات الكردية، وكانت تلك نظرة أمطورية (وقومية) أما الحقيقة فقد كانت أكثر تعقيداً وتنقصها الصورة المثالية تلك.

ورغم أصولها القبلية البدوية، أدارت الأمبراطورية العثمانية ظهرها للروح القبلية وحلقت عن وعي حكومة شديدة المركزية جنياً إلى جنب مع ثقافة مدنية رسمية. فقد أحدثت جيشاً دائماً وبيروقراطية كبيرة وفاخرة تسيباً ومعاهد مدنية متعددة وقوية داخل الدولة، وبما أن دخلها الرئيسي يأتي من الزراعة لم يكن هناك مكان حقيقي للقبائل البدوية باستثناء الحنين إلى أصول السلاطين العثمانيين، ولذلك صعدت إلى توطيد وتسجيل القبائل حيثما وصلت إليها سلطتها، وبعد أن وطئت أقدامها في غربي الأناضول وشرقيها⁽¹⁾ بدأت الأمبراطورية العثمانية بتوجيه انتباهها شرقاً حيث أصبحت القبائل التركمانية الصعبة المراس مزيداً من الدعم والمساندة للقضية.

ومع بداية القرن السادس عشر شكلت تلك القبائل تحدياً واضحاً للعثمانيين. فقد امتعشت وقاومت المحاولات الرامية لتوطيدها والسيطرة عليها وجباية الضرائب منها بحيث شجعت القروضي الناشئة عن أعمالها على هجرة الكثير من الفلاحين لأراضيهم. كذلك ارتد الكثير من رجال القبائل التركمانيين في شرقي الأناضول إلى نوع من الإسلام الشيعي المتطرف والمهرطق التي كانت الطبقة الصفوية في أفريجيان تعتنقها، وعُرف هؤلاء باسم القرلباشي (أو الرقوس الحمر) نسبة إلى القبعات الباردة الحمراء التي كانوا يضعونها على رؤوسهم. وقد أظهروا بأنهم يشكلون تهديداً حقيقياً للحكم العثماني السني. وبما إن التركمان، بمن فيهم قبائل القرلباشي يتحركون بشكل متقطع باتجاه الغرب، كانت حدود الأراضي العثمانية في وسط الأناضول عرضة للهجمات الناشئة عن تلك الاضطرابات.

كذلك شهد العثمانيون، في نهاية القرن الرابع عشر، ولادة السلالتين التركمانيتين

(1) المنطقة الأروية من تركيا. (مترجم).

الحاكمين المناقشتين في المنطقة الواقعة بين ديار بكر واران وأذربيجان - القره قويونلو "الخروف الأسود" الشيعية وآق قويونلو "الخروف الأبيض" السنة (1378-1502) التي خلعت السلالة الأولى في عام 1469. في 1502 قام القائد الصفوي "إسماعيل" بالإطاحة بسلالة الآق قويونلو عن الحكم وأقام حكم السلالة الصفوية في تبريز منادياً نفسه بالشاء. في 1505 تقدم الشاه إسماعيل وجيشه المؤلف بغالبية تقريباً من قوات القزلباش، باتجاه الغرب واستولوا على المناطق الكردية حتى مرعشي، واستولوا فعلياً على غربي ديار بكر في 1507 وعلى الموصل وبغداد في 1508. لقد أعطى الشاه إسماعيل مساعدة واضحة لقلقل القزلباش داخل الحدود العثمانية، في ذلك الحين كانت الأفكار المهرطقة قد انتشرت عبر الكثير من مناطق الأناضول الشرقية وأثرت على قبائل كردية معينة أو أقام منها مشكلة أخطاراً حقيقية في وجه العثمانيين. وفي عام 1511 اندلعت انتفاضة ترقيمانية كبيرة في وسط الأناضول.

لقد حاول السلطان العثماني سليم ياروزة الذي كان قد استلم السلطة للتو، القضاء على القبائل القزلباشية مباشرة، حيث قبل إن 40 ألفاً من الموالين للقزلباش قد لاقوا حتفهم أثناء حملته لتهدئة الأوضاع هناك. وعندما وفد السلطان سليم أقدمه تحرك ضد الشاه إسماعيل مجبراً إياه على خوض معركة جالديران بين أوزنجان وتبريز في عام 1514 وألحق به هزيمة قاسية حيث دخل العاصمة الصفوية تبريز ونهبها.

مع بداية الشتاء أجبر السلطان سليم على الانسحاب إلى الأناضول من أجل الحفاظ على خطوط الانهصال لديه. ومع ذلك أقامت معركة جالديران وبشكل فعال نقطة توازن استراتيجية بين الأناضول العثمانية وأذربيجان الصفوية، وأدت، على المدى الطويل، إلى خلق الظروف لكرمستان كي تعيش فترة من الاستقرار النسبي. ورغم محاولات كل من العثمانيين والصفويين - وقد توجهت تلك المحاولات أحياناً - في تحريك الحدود وفق مصالحهم الخاصة، فقد عادت الحدود تقريباً إلى الخط الذي حدده السحاب السلطان سليم الاستراتيجي بعد معركة جالديران، وقد استمر هذا الخط الحدودي الذي تمت إقامته رسمياً في معاهدة زهاب Zuhab في 1639 رغم النزاعات والانتهاكات والغزوات حتى عام 1914.

لقد كان لهذه الأحداث تأثير فعال على كرمستان التي أصبحت الآن المنطقة

الحدودية بين الأمبراطوريتين، حيث كان على كل من الأمبراطوريتين تشجيع التحد الذي يمكن أن تمتد إليه سيطرتها على المناطق الحدودية، بينما كان الزعماء الأكراد في مهمة لا يحدون عليها حيث توجب عليهم اختيار الاعتراف بإحدى الأمبراطوريتين وموازنة ذلك مع الرغبة في الحصول على الحد الأقصى من الحرية من تدخل الدولة ضد المصلحة المحلية والاعتراف الرسمي بسلطتهم.

الصفويون والأكراد

في أعقاب فتح تركستان اعترفت غالبية الزعماء بالشاه إسماعيل ولكن ربما بحماس أقل من ذلك الذي قايتوا به زعماء القره قويونلو والآق قويونلو من قبله. ومثلما أبادت سلالة آق قويونلو العائلات الرئيسية التي سادت آل قره قويونلو كذلك تعامل الشاه إسماعيل بصرامة مع أولئك الزعماء الذين قاوموا بمساندة أصلافه. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن بعض القبائل، حتى قبل جالديران، قد قررت مساعدة العثمانيين السنة لتحقيق نصرهم [على الصفويين]. وقد أدت جالديران إلى ارتداد مزيد من الأكراد عن الصفويين.

بعض النظر عن جالديران كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى تخلي الزعماء الأكراد عن السيادة الصفوية. فقد تأثروا بالدرجة الأولى بعرض القوة العسكرية للعثمانيين. كما كانت هناك أيضاً شكوك دينة متبادلة بين القبائل الكردية السنية وحكام إيران الجديدة. وعلى الرغم من تخلي الشاه إسماعيل عن معتقداته القزلباشية لصالح مذهب الإلني عشرية، وهي طائفة من الإسلام الشيعي، فقد سعى إلى استئصال أي أثر للإسلام السني في أمبراطوريته. وبالفعل فقد بقي المذهب السني بين الجماعات القبلية على حدود إيران الصفوية فقط.

أما العائلات الكردية الحاكمة فقد كان لديها اعتبار سياسي أهم ألا وهو نية الشاه إسماعيل في التحكم من خلال إشاريين فرس وتركمان في المناطق الكردية الخاضعة لسيطرته في الوقت الذي اعتمد فيه العثمانيون على الزعماء المحليين. خير أن هناك استياء رئيساً لسياسة الشاه إسماعيل، فقد أصبح الصفويون، مثل أصلافهم، لآل أردلان بالاستقرار في الحكم على وسط سلسلة زاغروس والوحيان الخصبة الواقعة إلى غربه ولأ سيما في شهرزور (تقريباً في منطقة الوادي الذي أقيمت فيه فيما بعد مدينة

البلدانية). لقد كان حكام أردلان، كما كانوا يعرفون، حكاماً وراثيين ورعايتهم منه (مستدج) على الجهة الشرقية لزاغروس. وأمياي السامح معهم ليست واضحة بعد⁽¹⁾ ومع ذلك فإن سياسة فرس تعيين التركمان والفرس بدت هضبة التنفيذ. لقد أراد الصفويون وضع قبائل إيران تحت سيطرتهم المباشرة كقضية سياسية عامة، وكانوا مدركين تماماً بأن أسلافهم قبليون وبأن الروح القبلية تقف ضد وجود حكومة قوية. لقد تورطت بعض القبائل الكردية في الصراع الصفوي مع الفرق القبلية القزلباشية المتمردة مما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار حتى نهاية القرن تقريباً. كما بذل الشاه عباس جهوداً شاقة من أجل تبديل القوات القبلية، التي كانت سيطرته عليها محدودة، بجيش قائم من العبيد ولكنه حقق نجاحاً محدوداً وبقيت القبائل قوة هامة في البنية الاجتماعية لإيران. وحتى عند تعيين حكام خارجيين من قبل الدولة، فإن سلطتهم كانت على الأغلب لا توضع موضع التنفيذ. فقد بقي التحالف الكبير المؤلف من طوائف من قبائل الهركي وبلباس، رغم وقوعها في مدار الحكم الصفوي، تحت حكم الإداريين المعيّنين من قبل الحكومة من الناحية النظرية فقط، إذ وجد العديد من القبائل الكردية في الجانب الصفوي التي تمتع بقدر كبير من الاستقلال من الناحية العملية.

العثمانيون والأكراد

على العكس من ذلك كان العثمانيون على درجة كبيرة من المركزية وربما كانوا قادرين على تقديم استثناءات تأخذ مسحة رسمية للقبائل في المناطق الحدودية. بعد انسحابه من تبريز، لم يكن لدى السلطان سليم القوة البشرية الكافية لضمان خضوع المناطق التي أصبحت حديثاً [في ذلك الوقت طبعاً] قسماً من الإقليم الصفوي. وقد واجه مشكلتين متداخلتين فيما يتعلق بالمناطق الحدودية المكتسبة مؤخراً: فقد كان هناك خطر الغزو الصفوي أو انهياره وأيضاً كون تطبيق الإدارة المباشرة والنجابة في المنطقة صعباً للغاية وربما تعطي نتائج عكسية.

(1) ربما يكون السبب هو الصعوبة الاستراتيجية في السيطرة على الأرض الواقعة إلى غرب زاغروس، وقد يكون أيضاً لأسباب دينية. فقد كان الأردلانيون في تلك الفترة لا يزالون على مذهب أهل الحق ولا بد أن حكمهم كان يمتد على عدد كبير من أهل الحق وهذه الطاقة كانت ذات نفوذ في نحو المنظمات القزلباشية والتي عادت إلى الجهد الأعلى للطريقة الصفوية، الشيخ الباقر سعي الدين الأرديلي 1252-1343م، من القرن الثالث عشر، باحترام خاص.

نتیجہ لذلک سعی السلطان إلى نوع من البراغمية بدلاً من القسوة الوحشية التي عرف بها. وقد فعل ذلك بناء على نصيحة شخص كردي يدعى إدريس البدليسي، وهو رجل ذو حكمة سياسية كبيرة. كان البدليسي في موقع نادر يحظى فيه بالثقة لدى كل من السلطان والحكام الأكراد، إذ لاحظ باعتباره موظفاً سابقاً لدى سلالة الأقباقونين كيف أن هؤلاء فضوا على الولاء المحلي بظلمهم، ورأى كيف هذا جلدوهم أثناء إسماعيل، وباعتباره كردياً شريف النسب، كان يعرف المنطقة جيداً وفهم تماماً العائلات الحاكمة وكيفية التوصل إلى اتفاقية معهم وكونه ابن معلم وشيخ ديني معروف، فقد كان يحظى بالاحترام على نطاق واسع.

لقد ألقى البدليسي السلطان سليم بإطلاق يده في استئصال زعماء الأكراد وأمرائهم، ومزوداً بقرارات أو فرمانات بيضاء⁽¹⁾، أهدأ البدليسي حكاماً كان قد طردهم أثناء إسماعيل وسمح بعض الزعماء استقلالاً شبه ذاتي أو استقلالاً فعلياً مقابل احترامهم بالقيادة العثمانية الأخرى.

وخب معظم القادة الأكراد بإعادتهم إلى السلطة وقبضوا بكل رضى بتوبة تجعلهم يستبدون من الاحتراف العثماني بهم وتعزز حالة الاستقلال النسبي لديهم. في مقابل ذلك تعهد هؤلاء بتقديم رجال وفرسان مسلحين لخدمة الأبراطورية عندما يتم استدعائهم من أجل ذلك. وهذا ما شكّل عروفاً مغريباً بالنسبة لمجتمع تعيش طليقة الحاكمة في مركز السيطرة. ولكن ينبغي توخي الحذر حول مفاهيم الإعادة إلى السلطة بمعنى إحياء نوع من الوضع السابق. كذلك فإن تشكيل العثمانيين للإمارات الكردية قد قوّم جوهرياً غريب الجماعات الكردية وخاصة بإعطاء الأشراف سلطة أوسع وأماماً أكثر لم يتمتعوا بها من قبل.

إضافة إلى ذلك قام العثمانيون عن طريق هذا الإجراء بتشكيل نظام شبه إقطاعي في ذات الوقت الذي كانوا يحاولون فيه التخلص من هكذا نظام في بقية أجزاء الأبراطورية. على العموم تم إحداث حوالي 16 حكومة أو إمارة رئيسية خلال سنوات وفي كل واحدة منها يبدو أن البدليسي (أو خلفاءه) قد تفاوضوا على شروط شخصية من أجل الاستقلال الذاتي حيث إن منطقة التابعين للدولة لم تكن تعطي أكثر

(1) يجب أخذ بعض الحذر لأن هذه الأوامر تعتمد على وصفه من، انظر مورتون هان برويس بوششوتس (Bouschotes) في ص 14.

من 33% من مساحة كردستان. ولكن كان ينظر إليها، من قبل الأكراد طبعاً، كتحالة توازن مثالية بين الخاصية المحلية والحكومة الأمبراطورية. لقد كانت الإمارات مؤلفة من الأكراد المستوطنين غير الرحل.

جنباً إلى جنب مع الحكومات داخل النظام الإداري العثماني كانت هناك سناجق (مناطق) تحت حكم وراثي لحكام أكراد بالإضافة إلى سناجق تحت الإدارة المباشرة لموظفين يتم تعيينهم من قبل الحكومة المركزية. لهذا كان على أولئك الواقعين ضمن نطاق السيطرة العثمانية المباشرة القبول بتدخل وسيطرة أكبر من جانب الحكومة. هنا ساد نظام الإقطاعيات العسكرية المشروطة بتقديم القوات في أوقات الحروب. ولكن كانت تلك الإقطاعيات عملياً وراثية، لهذا فإن الأب قد يسعى إلى شهادة إقطاعية باسم ابنه. لقد كان عدد وحجم هذه الإقطاعيات الكردية - سواء كانت إمارات أم سناجق وراثية - يختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، وكل حالة تعكس التوازن بين الرغبات والقوى والمهارات السياسية للحاكم الكردي وبين الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

من جهة ثانية شكل العثمانيون اتحادات قبلية أو شعبية لم تكن خاضعة لنظام الإمارات. كبرى هذه الاتحادات في مقاطعة ديار بكر كانت بور أكرس (الشعب الرنادي) وهو بقايا من اتحاد آق قويونلو ومؤلف من قبائل تركمانية وكردية إذ بلغ تعدادهم حوالي 75.000 نسمة حيث يقضي فصل الشتاء في الصحراء السورية وفصل الصيف في منطقة ديرسم/تونسجلي⁽¹⁾. أما الجماعة الرئيسية الأخرى - الكردية بشكل كامل تقريباً، فهي قرة أكرس (الشعب الأسود). إجمالاً يمكن القول كان هناك أكثر من 400 زعيم قبلي في أقاليم ديار بكر وروان وشهرزور والبعض منهم رحل تماماً.

لقد كانت بعض القبائل الكردية المرغوبة لدى الحكومة مخولة بالانتقال شمالاً لحراسة منطقة الحدود الأرمنية شمالي وان في حين تحركت قبائل أخرى باتجاه الغرب ربما من أجل السيطرة على المناطق التي كانت لا تزال المجموعات التركمانية تسيطر عليها. أما المبدأ السائد الذي كان يغطي كل هذه الترتيبات، هو أن القبائل الكردية حافظت على النظام وقدمت القوات عند الضرورة ودافعت عن المناطق

(1) في عام 1540 بلغ عدد بور أكرس 2.500 أسرة - ربما حوالي 80.000 نفس - ومليون ونصف من الأقدام. في حين لم يكن بور أكرس خاضعون المصلحة العسكرية الإلزامية، لهذا كانوا عرضة المصيرية. انظر فان برونسفين وبريسكونين - ديار بكر، ص 27.

الحدودية، وفوق هذا وذاك الاعتراف بالسيادة العثمانية والتي أفسحت نوعاً من الحرية لم يكن أي جزء من الأسباطورية يتمتع بها. فقد كان العثمانيون في الواقع يملكون قساري جهدهم للتخلص من نظام الإقطاعيات لمصلحة الحكومة المباشرة.

لقد كانت سياسة البديلي في المرحلة الأولى مفيدة، إذ لعبت قوات كردية ضخمة تحت قيادته دوراً حاسماً في الدفاع ونجدة ديار بكر في 1515 بعد حصار دام 18 شهراً، وفي الاستيلاء على ماردين والمدن الأخرى في شمالي الجزيرة. وقامت قوات كردية أخرى بتطهير المناطق الواقعة حوالي موصل - جزيرة بن عمر والعمادية - أربيل وحتى أورمية⁽¹⁾ من القزلباش. فقد هُزم القزلباش هزيمة نكراء في قران تبه، قرب ماردين في 1516. وطريقة البديلي في التعيين، في جزء منها مكافأة لأولئك الذين قاتلوا باسمه.

وبالرغم من أن الصفويين فقدوا السيطرة على جنوب شرقي الأناضول بعد معركة جالديران، فإنهم نخلوا عن العراق بشكل أسهل من ذلك. وفي 1530 استولى الشاه Tahmasp على بغداد مرة ثانية روجد العثمانيون والصفويون أنفسهم في حالة حرب مرة أخرى.

الأكراد والصراع العثماني-الصفوي

لعبت القوات الكردية دوراً هاماً في الحملات خلال تلك الفترة. فقد قاد السلطان سليمان القانوني (العظيم) حملات ضد إيران في الأعوام 1533 و 1534 و 1548 وفي 1554 أيضاً حيث انتزع العثمانيون المناطق الكردية في شهرزور وبلكاس من السيطرة الإيرانية بمساعدة من الأمراء الأكراد. وفي العام 1623 ساعد الأكراد الموكريون الصفويين في الاستيلاء على بغداد مرة أخرى حيث كان أربعمائة ألفاً من أكراد الموصل وأربيل وكركوك وشهرزور وسوران والعمادية تشيطن من أجل الحصار العثماني وإعادة الاستيلاء على بغداد في 1638.

هناك صورة واضحة عن أهمية القوات الكردية داخل الجيش العثماني. فقد سجل الأكراد في جيش الفرسان والجيش النظامي على حد سواء جنبا إلى جنب مع الأتراك.

(1) دعا البديلي حكام كركي، برادوست وأكراد مودان لمساعدته، انظر حارثي فان برونسن وبوسكولين، ديار بكر، ص 13.

ولكن المساهمة المتميزة للقوات الكردية تجلت في القوات «الإقليمية» كقوات فرسان خفيفة للاستطلاع والإغارة والمناوشة على شكل تشكيلات قبلية عادة. لقد استغلت الحملة العثمانية في أواسط 1630 أكراد هكاري ومحمودي (خوشاب) على رأس القوة الرئيسية فيما شكل المشاة في بنائيس مؤخرة الجيش. ولكن عند السحاب تلك الحملات، كانت القوات الكردية الموالية للصفيين على القدر نفسه من المهارة في عزل القوات غير النظامية والاستيلاء على قطارات الأمتعة.

خلال تلك الفترة بقيت المنطقة الكردية في كل من حدود ما يعرف اليوم بحدود العراق-إيران منطقة صراع لعب مكانها دوراً رئيساً في الصراع المستمر. وكانت بعض العائلات، رغم النزاع العرقي بينها، متساوقة فيما بينها في دعم الأمبراطورية التي كانت - القبائل - تقع ضمن نطاقها. ولكن البعض الآخر منها، كان أكثر تذبذباً كذلك القبائل التي سكنت المناطق الحدودية.

وضعت بعض القبائل طوائف منها عبر الحدود لضمان موقعها استعداداً للنزاع مع إحدى الأمبراطوريتين. فقبيلة جاف، مثلاً، تركت الأراضي التابعة لإيران في نهاية القرن الثامن عشر وتبع لهم بالاستيطان في أراضي بابان في بختار وحليجة، ولكنها تركت طائفة منها خلفت شرقي الحدود حتى تتمكن من التحرك في أي من جهتي الحدود هرباً من عقاب الحكومة. وعندما كانت جاف داخل الأراضي العثمانية فإن زعماءها كانوا يتزوجون عبر الحدود من أسرة أردلان بشكل رئيسي. أما في كردستان الشمالية، ولأن التحرك العسكري كان ممكناً حتى منتصف السدة تقريباً، فإنها لم تكن عرضة لتغيرات من هذا القبيل، وعند حصول القارات من وقت لآخر فإن أيًا من الطرفين لم يكن قادراً على الحفاظ على قوتها هذا.

كانت العلاقة بين استانبول وأكرادها بعيدة عن المثالية. وبما إن نظام الإمارات شبه-المستقلة دام بشكل جيد حتى القرن التاسع عشر، فإنه يغري باعتباره تدبيراً سياسياً ناجحاً، ولكن لم يكن أي من الطرفين راضياً عملياً. فقد كانت استانبول والزعماء الأكراد يسعون إلى مزيد من السيطرة كلما غلبوا أن بإمكانهم تحقيق ذلك. بهذا المعنى يمكن فهم مبادرات البلجيكي على أنها اعتراف براغماتي بتوازن القوى في ذلك الوقت، وهو توازن استفاد منه الزعماء بالاعتراف الرسمي بهم.

ولكن هذا التوازن كان توازناً يمكن قلبه رأساً على عقب بسهولة بسبب المطالب الزائدة لكل من السلطان والحكام المحليين، إذ كانت معظم الإمارات الكردية وبعض

السناسق الوراثية معفية من الضرائب أو من أي تدخل في الشؤون الداخلية⁽¹⁾. ولكن في بعض الأحيان كان الموظفون العشمايون يتدخلون في مسائل الوراثة والضريبة والتي أدت إلى الاستياء على نطاق واسع مما أدى إلى رفض الزعماء الأكراد للخدمة العسكرية⁽²⁾. مع حلول العام 1633، ووفقاً لفرحالة الكبير أوليا جلبي، فإن المحاكم الأكراد في أقاليم ديار بكر وروان والموصل كانوا عرضة للاضطهاد على يد المحاكم الإقليمية الاستبداديين الذين "بسبب جشعهم ظردوا البعض منهم من المنصب وأعدموا البعض الآخر من دون أي سبب"⁽³⁾. ومما لا شك فيه أنه عندما تعهد السلطان مراد الرابع باسترداد بغداد في 1637-38 فإنه فرضي الطعام والعطف على الإمارات الكردية الواقعة على الطريق رغم أنها كانت تقليدياً معفاة من الضريبة. وقد أعفي بعض المحاكم من ذلك ولكن حتى عندما كان الدفع إلزامياً فإن المحاكم كانوا أقل التزاماً من بكوات السناجق العثمانية النظامية.

في ديار بكر حاول صهر السلطان مراد الرابع، ملك أحمد باشا، ضم الإقليم الكردي إلى المناطق الخاضعة للإدارة المباشرة ربما بسبب إحجام الأكراد في دعم حملة 1638⁽⁴⁾. ولكن العملية كانت أقل من أن تعتبر سياسة تعدد ثابته من جانب الحكومة بل كانت مجرد مد وجور بين الجانبين، وذلك بناء على قوة الجانبين وسياستهما. وقد وجد أوليا جلبي، الذي زار المنطقة في عام 1650، بأن الأمراء الأكراد يتمتعون بقدر من الحرية أكثر مما نعموا بها لجيل كامل. ومن السخرية بمكان أن كل ذلك ما كان ليبدو لأن جلبي كان مسافراً برفقة والي وان المعين حديثاً، ملك أحمد باشا، العدو السابق للأمراء والذي أظهر على الفور بأنه لم يفقد الكثير من ضرامته.

لئن تمت معاملة المحاكم الأكراد بشكل سيئ، فإن للسلطان أيضاً أسبابه لاتهم. ففي الصراع على الإقليم بين الأمبراطوريتين كان من النادر أن تجد حكماً أكراداً غير

(1) أول سجل للضرائب لإقليم ديار بكر، والذي جرى في 1518، لا يأتي على ذكر أية مسائل كروية باستثناء مستكرك (دورم/توشجني) كمناطق خاضعة للضرائب، فان يرونيش وبيوسكرين. ديار بكر، من 17.

(2) على سبيل المثال قام قائد حملة 1630 على همدان بإعدام بعض من المحاكم الكرد لشربهم، وان يرونيش وبيوسكرين ديار بكر، من 24.

(3) مانكوف، أوليا جلبي، في يجلبي، من 17.

(4) كانت حلة ساطق في إمارات العمادية وبيليس وسنجار وقيلة مزودي من حملات تأديبة.

انتهازيين على نحو واضح. فقد عرضي شرف خان، حاكم بدليس، مثلاً، الموقف العثماني في المنطقة كلها للخطر عندما انضم فجأة إلى الصفويين في عام 1531، ذلك لأن بدليس كانت أقوى الإمارات الكردية وتسيطر مدينتها (بدليس) على مصر استراتيجية طيق يصل أفريجان بشار بكر والجزيرة⁽³¹⁾.

ورفضي آخرون الالتزامات العسكرية المشمولة ضمناً في حالتهم. فالأخير حسين جيلاط، مثلاً، الذي حكم كلبي (شمال حلب) في بداية القرن السابع عشر رفض المشاركة في حملة على إيران احتلها قلبه منه ذلك. وقد قتل بسبب تعمره ذلك، قتل أخاه وحشد 40 000 رجلي واستولى على طرابلس ونهب حتى دمشق.

من جهتها كانت النزاعات المحلية عنصراً هاماً في الشكوك السياسية التي سادت المنطقة أيضاً. إذ كان ينفي على القبائل والأمراء المنافسين أن يراقبوا باستمرار مؤخره جيوشهم وأن يكونوا قريبين من معازلهم، وكان على الأسر الحاكمة أن تراقب بدقة المنافسين الطموحين لها. مثلاً مصائر حكام بهديان في السقوط العثر لمصنعتهم في العمادية خلال القرن السادس عشر. لقد ثبا حسن البهدياني بدخاء بحكم إسماعيل الصفوي وتخلص من الولاء لـ (أردلان) في 1500 قبل ستين من قبضه إسماعيل على آق قونية. وبعد أربعة عشر عاماً وعندما ناهى إلى سمعه الأخير الأولى عن الانتصار الكبير للسلطان سليم في جالديران، تخلى عن الشاء إسماعيل لمصلحة السلطان سليم. بعد ذلك خدم خليفته السلطان سليمان الذي منحه مرتبة إيالة وهي منحة قطعت الطريقين معاً حيث إنها سمحت للعمادية بشكل أكثر إلى النظام العثماني. ولكن عند مماته تنازع كل من ابنه قباد وبيرم الذي لجأ إلى الشاء طهماسب الذي عرف أنه سوف يعطيه آذاناً صاغية. في هذه الأثناء كان قباد يعتمد على سمعة والده في استانبول ولكن يبدو أنه كان يفتقد الصفات القيادية الضرورية لوجود نفسه مجرداً

(31) استولى السلطان سليمان على المدينة مرة أخرى بعد أربع سنين وأعطاه لحاكم تركي كان حراً أيضاً قد انطلق من فرنسا بعد حوالي خمسين سنة تقريباً. ونحوياً في 1578 تولى السلطان محمد الثالث إعادة السيطرة إلى ابن شرف خان، شرف الدين الذي تولى في الجلاط الصفوي. وقد أثبت شرف الدين أنه ليس بالثقة المبرورة له حيث قوبل بحكم معانقة عرض أيضاً. كان لشرف خان الأسبق قد قضى معظم حياته في خدمة الملكية الإيرانية ولكنه انضم إلى العثمانيين في 1578 عندما أدرك أن ثورته أخيراً بالاضطراب. فأعده نعيه لحاكم ليليس. ولكن شهره الواسعة تعزى إلى كونه مؤرخاً. فقد تخلى البيليس عن منصبه في عام 1596 ليصلحه أنه حتى ينسى له كتابة تاريخ القبائل الكردية. ويبقى عمله، طريفة، أهم مصدر عن كرمستان في العصور الوسطى.

من حقوقه من قبل قبيلة مزوري المحلية القوية لصالح ابن عمه سليمان. فر قياد إلى استانبول وعاد في الوقت المناسب إلى دهوك بفرمان، ولكن من دون أن يتخذ أية احتياطات من أجل سلامته. في هذه الأثناء نصب بيوم نفسه في زاخو وتوصل إلى تفاهم مع ابن عمه سليمان. عند وصوله إلى دهوك وفي منتصف الطريق بين العمادية و زاخو أبرم قباء من قبل سليمان الذي تخلى بعد ذلك عن العمادية لبريطانية مقابل جائزة مناسبة دون شك. ولم يتمكن قياد من استرداد العمادية أبداً ولكن تم تنصيب ابنه عليها بمساعدة من استانبول في عام 1585.

آل أردلان وبابان

كانت العائلتان الكرديتان القويتان المتنافستان - أردلان وبابان - قد سيطرتا على المشهد السياسي المحلي على جانبي الحدود العراقية-الإيرانية حتى بدايات القرن التاسع عشر. وأردلان إمارة قديمة تأسست في بداية القرن الرابع عشر على مناطق واسعة من الأراضي الواقعة على جانبي سلسلة زاخروس. وهو مؤشر على حدة السابق التي، بسبب عدم قدرتها على مقاومة الغزوات التركمانية في بداية القرن الرابع عشر، تخلت عن أربيل وكويسنجق ورواندوز وحرير والعمادية. ولم يتس الأردلانيون مطالبهم بهذه المناطق واستولوا عليها في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر. نلقأ أبدي الزعماء المحليون، سوران في منطقة كويسنجق، مثلاً - ولاهم لآل أردلان مثلاً أبدي هؤلاء ولاهم لإسباهيل الصفوي.

غير أن الانتصار العثماني في جالديران شكل انحلالاً طويل الأمد لممتلكات أردلان هربي زاخروس. بعد معركة جالديران مباشرة توصل والي أردلان إلى تفاهم مع السلطان سليم ولكنه كان تفاهماً بدون أي أمل في الاستمرار. فقد كان على حكام أردلان الاختيار ما بين إيران وتركيا. وفي التحليل الأخير، ربما إن معظم أراضيهم واقعة على السطح الشرقية لسلسلة جبل زاخروس فإن الاختيار وقع على إيران ووجد حكام أردلان أنهم يخوضون معركة خاسرة من أجل الاحتفاظ بالأراضي الواقعة هربي زاخروس. في عام 1537 طردهم السلطان سليمان من سهل شهرزور الخصب وتولوا حكمها مرة أخرى لمصلحة إيران في منقلب القرن وحتى عام 1630، حتى جاءت اتفاقية زهاب (1639) فوضعت إقليم شهرزور تحت السيادة التركية.

في الوقت الذي كان الحكام الأكراد يتمتعون بالحكم الذاتي، كان الدعم

الإمبراطوري معصية قوة هامة. فمسلماً تمت إعاقة السلطان سليمان في محاولته عبور زاغروس من خلال الدعم القوي الذي قدمه الشاه طهماسب لأردلان اعتباراً من 1538 فصاعداً. ولربما يعتقد البعض أن إمارة غير شيعية لابد أن تكون قد مرت بعلاقات صعبة مع سلالة شيعية متعصبة، ولكن الحقيقة هي أنه كان هناك فترة قصيرة من الاضطهاد الديني في منهل القرن الثامن عشر فقط عندما تم تعيين حكام شيعية، إذ عمل حكام أردلان بشكل دائم على التوجه إلى البلاط الملكي في أصفهان التي انتقل إليها الصفويون في عام 1598) من خلال الحفاظ على النظام بين القبائل. كذلك أصبح والي أردلان القوي، خان أحمد خان⁽¹⁾، في نهاية القرن السادس عشر صديقاً حميماً للشاه عباس والمؤتمن على أمراءه من خلال زواجه من أخت الأخير. فقد قمع باسم الشاه عباس قبيلتين كرديتين كبيرتين في الشمال في المنطقة الواقعة بين رواندوز وصاباجلاق (جنوبي بحيرة أورمية) وهما بلياس ومكري وبذلك استعاد كافة الأراضي الواقعة تحت سيطرة أردلان منذ القديم.

غير أن القرب من العرش كان له مخاطره أيضاً. فبعد موت الشاه عباس مباشرة في 1629 فُتات هيتا ابن خان أحمد خان، الذي تربى في أصفهان، ربما لضمان تولية ابن عمه شاه صافي للعرش دون منازع. لهذا هناك حدود دائماً لولاء أي شخص كان، ولذلك عندما تقدم الجيش العثماني في المقاطعات الجنوبية من أردلان بهدف واضح هو القضاء عليهم لم يتوان خان أحمد خان في عرض دعمه على العثمانيين مما أدى وبشكل أوتوماتيكي إلى فقدان كل أردلان في شرقي زاغروس. ولكن عدائه تجاه الشاه صافي لم يكن قابلاً للإصلاح، وقد كافأ العثمانيون بحكم الموصل وكركوك. وقد رث خليفة خان أحمد خان في أردلان ابن عمه سليمان خان، ذنب الشاه صافي بتعيينه وذلك عندما لعب دوراً هاماً في صد هجوم السلطان مراد على إيران في 1630. وبعد وفاة سليمان خان في 1656 خلفه ابنه كوالي ولكن الشاه عين أفراداً آخرين من عائلة أردلان لحكم المناطق المختلفة من مقاطعة أردلان.

ربما كان الأردلانيون محلياً أكثر ثباتاً في ولايتهم من أي إمارة حدودية أخرى

(1) لقد كان هو من قام باسترداد رواندوز والعمادية وكوي وجر في سنوات 1600 وتولى على ذلك بحكم قروستان إيران، فيكتين، "تريفة أردلان"، ص 80-82.

ولم يتخلوا عن ولائهم إلا تحت التهديد⁽¹⁾. وكانوا في وقت من الأوقات أقوى أتباع الشاه. إنهم يلخصون نظام الحكم اللامركزي الذي تميز به آخر حكام الصفويين والتاجانيين من بعدهم. وسواء كان ذلك يعكس ثقة حكام إيران أم لا، فإنه يعكس، من دون شك، توازن القوى. ففي منتصف القرن السابع عشر فقد الصفويون السيطرة التي كانوا يفرضونها على الأبراطورية قبل قرن. فقد انحل الجيش النظامي للشاه عباس تقريباً في فرق متناثرة وسيئة الانضباط (أدت إلى إزاحة الصفويين بشكل نهائي) وفي كردستان بقي ولاية أردلان اللاتينية الرئيس هناك. لقد كان من المألوف أن يتم تعيينهم حكاماً على كل كردستان الواقعة في منطقة إيران وبالتالي يكلفون بضمان ولاية وخضوع التحالفات الكبيرة في المناطق الحدودية الجبلية، موكري، هورامي، وأفراد كلهر.

على الجانب الآخر من زاغروس كانت سلالة يابان أكثر نموذجية من القديس الذي اشتهر به المنطقة على الأغلب، واليابانيون وافدون جدد وغير قادرين على الإدهاء بالمعركة مثل الأرمن. فمؤسسها الذي عرفته السلالة باسمه، بابا سليمان، ينحدر من قبيلة بدو التي سيطرت على الوفران المحيطة بإيران وقبضه دزفا، وقد اكتسب قدراً كافياً من الأهلية المحلية من خلال إزاحة صغيرة سوران الأخيرة بالأنحدار⁽²⁾، عن طريق الخدمة المستمرة التي قدمها للعثمانيين في صراعهم مع الصفويين في 1670⁽³⁾.

في بداية القرن الثامن عشر حقق اليابانيون التفوق في السيادة والقوة في كل

(1) سوت لحظات كانت الأمور فيها جيدة للغاية ومن أبرزها تلك الأحداث التي نلت موت الشاه عباس، الذي تم التخلص منه من قبل، في 1629، لقي 1721 طلب على قولي خان مساجلة العثمانيين بعد: التحل عند إيران إثر الغارات العثمانية، وفي 1742 حكم على أحمد خان الذي خدم بإخلاص ناصر شاه في الهند ومافغانستان لأنه رزع احتياطي من الفصح في المساجلة، في 1671 نهج كريم خان زده، كردي من النور ومؤسس سلالة زند الحاكمة (1750-1794)، خليفة منعه، وفي 1869 قامت مؤامرات البلاط الملكي السابق أن يفكر بالخوف على حياته (ارتد طلبه ضمانات بأنه سوف يحصل على المنجور في الإقليم العثماني إذا ما أصبح الهروب ضرورياً، ولكن لم ينجح ذلك، على المحك).

(2) بحسب الموروث يقال إن السورانيين يتحدرون من راج عربي طلب المنجور في الكان، شرقي رواندوز وقد كانت حاجتهم في حرير ويقال بأنهم ظلوا أقوى حتى نهاية القرن السادس عشر ولكنهم استطاعوا للحميات التي تعرضوا لها من قبل جيوشهم، الشنوا الذين كانت تربطهم علاقة بالسوران.

(3) في عام 1694 غزا بابا سليمان أردلان واحتل عدة مقاطعات ولكنه هزم في السنة التالية بقوة مشتركة إيرانية-أرمنية، فونترين Longue، أربعة قرى من تاريخ العراق الحديث، ص 81.

منطقة التلال الواقعة في شرقي طريق كفري-الشون كويري بين نهري دبالا والزابه الصغير، وكانوا اقرباء بما فيه الكفاية للتعامل مع اردلان بالشروط نفسها واعتباراً من ذلك التاريخ فصاعداً بدأت كلتا السلالتين بالاستفادة من ضعف بعضهما البعض، وعندما غزا الأفغانيون إيران (1721)، دافعوا بالشوة إلى حالة من القوضى، استولى البابانيون على منه باسم العثمانيين. وقد حكموا اردلان حتى 1730 حيث انسحبوا عندما تقدم الجيش الإيراني.

لقد عرفوا مسبقاً أن الولاء للعثمانيين قد يكون مكلفاً، وعندما حرض الأفغانيون اكراداً آخرين في القوات العثمانية خارج همدان في 1726، بقي البابانيون مخلصين لقائدهم وشاركوا في هزيمة الكراء، وفيما بعد أصبحوا يفكرون بالتمتع بأقل ثقة بالعثمانيين ولسبب وجه. فقد كانت قبضة العثمانيين على العراق ضعيفة في معظم القرن الثامن عشر والحكام الذين كان السلطان يعترف بهم في بغداد مستقلين عملياً، ولم يكن هناك مقر من أن الضعف العثماني سوف يؤثر على الحكام المحليين مثل البابان ما لم يكونوا اقرباء بما فيه الكفاية. علاوة على ذلك، فإن صعوبة تادر شاه في الجانب الآخر من الحدود، كرجل إيران القوي اعتباراً من بدايات 1730 وحتى مساه في 1747، أقنع بعض أفراد أسرة بابان بأن مصالحهم قد تكمن هناك.

وقد أتاحت هذه العوامل الفرعية للمناقشات الشخصية أيضاً، فاعتباراً من هذا التاريخ فصاعداً طلب أدهياء الحيادة باسم البابان القسمات من إيران. وفي 1749 تفقد سليم بابان منصبه خلفاً لتادر شاه وبذلك أزاح الموضع العثماني، شليمان، غير أن توليه للمنصب لم يدم طويلاً، ولكنه حصل عليه ثانية في 1747، وغزا الأراضي العثمانية مع الإفلات من العقوبة. ولكنه هزم في 1750 على يد قوة مشتركة عثمانية- كردية شمالي بغداد، وتم تنصيب سليمان مرة أخرى على قوة جولان⁽¹⁾ التي بقيت مقرأً للبابانيين حتى تأسيس السليمانية في 1785. وفي السنة نفسها تم إغواء سليم بالذهاب إلى بغداد على أساس وعده كاذبة بالفوز بالارث حيث قيل هناك.

استغل سليمان كحاكم كردي ضعفه جيرانه عندما رأى أنه يملك القوة الكافية لذلك فامتد حكمه إلى جنوب نهر دبالا، وغزا أمراء رواندوز وضمت كوي. وعندما خرج سليم من طريقه شعر سليمان بأنه حر بتحدي بغداد والتعاون مع إيران إذا تاسبه

(1) كلمة في الأصل والأصح فلاجوالان. (المترجم).

ذلك⁽¹¹⁾. في 1762 قام بغزو منه بموافقة من حاكم إيران في ذلك الوقت، كريم خان زند الذي لم يكن يكره كثيراً من الود الموالي، وفي السنة التالية تم تعيينه من قبله كريم خان كحاكم على منه. حينما تم اغتيال سليمان (ربما من قبل عصابة بابان المنافسة) عين كريم خان زند شقيقه كحاكم على قرة جولان (على الجانب العثماني من الحدود) وتم تعيين ابنه كحاكم لمدة قصيرة على منه⁽¹²⁾.

عندما استأنفت الحرب المفتوحة بين العثمانيين والإيرانيين في 1774 كان من المتحذر تجنب عقد هذا الصراع بين المنافسين البابائيين إلى اختيار أحد الجيشين الإمبراطوريين. لقد انتقلت السيطرة على سهل شيرزور الظني في السنوات الخمسين القادمة بين الإمبراطوريين المتنافسين وبين منافسي البابائيين.

ولكن لا ينبغي الاعتقاد بأن البابائيين كانوا مجرد أداة في يد القوى المتنافسة. وقد أدركت الإمبراطوريتان بأن البابائيين مصدر قوة وخطورة أيضاً لسلطتهم. ففي 1810، مثلاً، كان عبد الرحمن بابان عملياً صانع ملوك (أي يعينهم في المناصب) في بغداد، فقد كان هو من يصدر أحكام الإعدام السريعة بالأغوات المشكوك فيهم، وهو من عين قائما⁽¹³⁾ جديداً وضباطاً آخرين وهو أيضاً من... قمع المعارضة⁽¹⁴⁾. وبمساعدة أحد أبناء عمه المنافسين تمكن حاكم بغداد من تجهيز حملة من أجل إقناع عبد الرحمن بالتعاون معهم في 1812⁽¹⁵⁾ إذ كان عبد الرحمن أقل نفاداً من بقية أقربائه، ولم يكن هدفه، إذا ما أخذنا برأي كلوديوس بوليوس ريتش Claudius Julius Rich المندوب السامي لشركة الهند الشرقية في بغداد، الخلاص من حالة التبعية للباب العالي العثماني بل اليقاء في حالة استقلال عن الموظفين المحليين⁽¹⁶⁾. وكما هو الحال مع زعماء أكراد آخرين فقد كانت الطاعة المحلية هي مما وقف في طريقه.

(11) أدت غزوات حوالي بغداد إلى حملة انتقامية ومن ثم هزيمته قرب كركوك في صيف 1762.

(12) يبدو واضحاً أنه تم إعادة والي أردلان إلى العرش في 1785، نيكيتون، ولاية أردلان، ص 92.

(13) أو كيا، وتبعي الحارس أو حامي الحدود، في اللغة القارمية. (المترجم).

(14) لوتفريخ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص 227.

(15) بن عبد الرحمن خطاً من التخصيمات على طول سلسلة قره داغ التي كانت تحمي السليمانية، ولكن ابن عمه محمد بن حاتم، دل القوات العثمانية على سور غير محصن بشكل جيد عبر النلال حيث تم الانكشاف على عبد الرحمن. قصة الإقامة، ريتش، المسك الأول، ص 55-59.

(16) انظر ريتش، قصة الإقامة، المسك الأول، ص 96.

ولكن أقرب المقربين إليه لم يرددوا في المناورة على العثمانيين والإيرانيين على حد سواء. فقد أخبر ابنه محمود ريش، الذي قام بزيارته في 1802، عن الصعوبات التي كانت لها من أجل الكفاح وهو محاط بأميراطوريتين متنافستين⁽¹⁾.

"فلم تنوقف إحداهما [إيران] عن مضايقته بسبب الضرائب، والأخرى، مصدر اليادة الطبيعية له، أي تركيا، أصرت على عدم دفع أو أداء أية خدمة للفرس ومع ذلك فإن تركيا لم تكن لديها لا القدرة ولا الرغبة في الدفاع عنه عندما أخذ حاكم كرمنشاه، شاهزادة، الضرائب منه عنوة"⁽²⁾.

لقد كان محمود بعيداً عن الخزانة حيث كانت هناك مراسلات دورية مع كرمنشاه. وعندما تحركت القوات ضدّه من بغداد في أواخر 1818 عبر 100.000 من القوات الإيرانية الحدود لنجدة، والتي تم طردها في السنة التالية من قبل ابن عمه، عبد الله. ولكن نظراً لعدم وجود قوات كافية على الأرض، قبلت بغداد بناءً على طلب إيراني تعيين محمود على السليمانية مرة أخرى.

ومع ذلك فإن حالة محمود بايان وابن عمه، عبد الله، توضح كيف أن السلطات الحاكمة يمكن أن تكون متقلبة تجاه دعواتها. فقد انحاز محمود إلى بغداد في حين رجع عبد الله إلى إيران. ويقول ريش، الذي كان في السليمانية في ذلك الحين، إن عبد الله ضبط متنبهاً بجريمة المراسلة من كرمنشاه وأنه تم احتفائه وهو يومئذٍ بالهروب. وكان ريش متأكداً من أن عبد الله قد انقاد إلى ذلك بسبب شقيقه محمود الأصغر الجريء. عثمان، الذي كان يتراسل مع كرمنشاه أيضاً، ورغم علاقاتهم المتوترة، يبدو أن محمود قد قرر عدم تسليم عبد الله إلى السلطات العثمانية ربما بسبب رقة قلبه لأن "الذي في بغداد هو ما يجب أن يهايه الأكراد"⁽³⁾ ولأن كان السبب كذلك حقاً فإنه كان تصرفاً أحق. ففي السنة التالية غزا عبد الله شروان على رأس 5.000 من القوات الإيرانية واستولى على السليمانية ونصب نفسه كحاكم أعلى. وحقاً من أن تتعامل بغداد نفسها مع الإيرانيين، توصل الحاكم إلى تفاهم معهم يشمل على الاعتراف الرسمي بعبد الله.

لقد بدأت التحالفات بالتقاطع بسرعة مذهلة. فبعد فترة وجيزة قام محمود بطرد

(1) شاهزادة هو محمد علي ميرزا الذي تم تعيينه في 1805، ريش، قصة الإقامة، المجلد 1، ص 71.

(2) ريش، قصة الإقامة، المجلد الأول، ص 87.

عبد الله من السليمانية بعد أن كلف ذلك خيانتاً مادية كبيرة. ققامت القوات العثمانية والأردلانية حالة بإعادة عبد الله الذي كان يمنع، لفترة قصيرة، باعتراف الطوفيين العثماني والإيراني على حد سواء، إلى مركزه. ولكن سرعان ما تحلى محمود عن العثمانيين لصالح الولاء للخاجارين حينما بدت السلطة العثمانية ضعيفة على نحو واضح وأزاح عبد الله، ولكن محاولة بغداد بسط سيطرتها المباشرة على السليمانية جعلتها ترسل محمود على عجل إلى إيران مما أدى إلى خرافقة عبد الله للقوات العثمانية إلى إمارة بابان دون غير. كل ذلك كان بين 1821 و1823 حينما نتت إقامة سلام شكلي على أساس معاهدة أرضروم التي أعادت محمود إلى السليمانية فيما تم إرضاء عبد الله به كويستحق.

ولكن لم يعم السلام إمارة بابان، حيث وجد محمود نفسه منهكاً في صراع مع أخيه سليمان في الوقت الذي أ راحت فيه إيران سيادة الأمر الواقع لتركيا إلى حد جعلها تنصب محظراً في السليمانية حتى العام 1834. وهكذا بقي البابانيون حتى القضاء النهائي عليهم في 1850 ذوي نزوات وحضور لا يمكن التنبؤ به في السياسات الإقليمية.

ورغم المناقشات المباشرة بين الأسرة الحاكمة فإن البابان كانت تمنع بما أفترت إليه أردلان: التماسك القبلي. فقد كانت أردلان جوهرية نظاماً شبه إقطاعي يعتمد سلطته من المنصب الموثوقي فقط وكانت عملياً آخر تابع باقي من أيام الصفويين⁽¹⁾. وعندما سأل والي أردلان عبد الرحمن بابان لماذا لا تتبعه حاشيته إلى المعنى ولا تفهر أي ولاء شخصي، رغم معاملتها بكرم، مثلما أظهر أتباع بابان على الدوام؟ كان جواب عبد الرحمن يافاً جداً؛ حيث رد شيخ القبيلة المعجوز بقوله:
لأنك لست سيد القبيلة ولا رجالك قبيلة فانت قد تكسيهم وتطعمهم وتجعلهم أغنياء ولكنهم ليسوا أبناء عمومك، إنهم ليسوا بخدمك⁽²⁾.

غير أن قوة البابانيين لها علاقة أيضاً بالضعف العثماني في تلك الفترة، إخماعة إلى بعد المسافة بين كوردستان وأستنبول، أما على الجانب الإيراني سواء أكانت

(1) كانت القبيلة هي جورجيا وجوزة (خوزستان) ولورستان حيث عاش والي بشكوه (لورستان الصفوي) على محمود رضا شاه.

(2) ريتش قبلة الإقامة، المجلد الأول، ص 86.

العاصمة في تبريز أو قزوین أو أصفهان أو طهران فإن السلطة الملكية كانت أقرب حيث كانت لمدة عدة أيام بدلاً من الركوب لمدة شهر [في حالة تركيا]. على الصعيد المحلي شجع وجود حکام شبه مستقلين في كل من بغداد والموصل في معظم القرن الثامن عشر أمراء الحرب المحليين وزعماء القبائل في الجبال والمناطق الصحراوية العراقية على حد سواء على معاملة السلطة الملكية بوحشية. وفي القرن التاسع عشر كان يجب أن يتغير كل ذلك.

المصادر:

Secondary: J. A. Boyle (ed.), *The Cambridge History of Iran* vol. 5: *The Safav and Mongol Periods* (Cambridge, 1966); Martin van Bruinessen and Hendrik Boschman, *Diyarbakir in the Middle Ages* century. Evliya Celebi's Description of Diyarbakir (Leiden, 1988); Claude Cahen, *Pre-Ottoman Turkey* (London, 1968); Robert Dankoff, *Evliya Celebi in Bursa* (Leiden, 1990); *Encyclopaedia of Islam*, 2nd edition, 'Ahl-i Turk', 'Ardahan', 'Dişki, İdris', 'Kurds, Kurdissan', 'Soran'; Kendal, 'The Kurds under the Ottoman Empire' in G. Chaland (ed.), *4 People without a Country* (London, 1993); Stanley Lane-Poole, *The Mohammedan Dynasties* (London, 1893, Beirut, 1966); S.H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925); Moosa, *Extremist Shites*; Nibitine, 'La féodalité kurde'; Basil Niklins, 'Les valls d'Ardelan' in *Revue de l'Asie musulmane*, no. 49, 1922; C.J. Rich, *Narrative of a Residence*, Susan Rushman, *A History of the Crusades* (Cambridge, 1954, London, 1965); S. H. Shaw and Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*; vol. 1: *Empire of the Ottomans: the Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808* (Cambridge, 1975); Guy Le Strange, *Lands of the Eastern Caliphate* (London, 1905, 1966); J. Wellhausen, *The Arab Kingdom and its Fall* (London, 1907, Beirut, 1963).

كردستان العثمانية 1800-1850

مقدمة

في نهاية القرن الثامن عشر واجه العثمانيون أزمة حادة تمثلت في إمبراطورية شديدة المركزية فقدت السيطرة على مناطقها الخلفية، فالترتيبات التي تم التوصل إليها بين القبيلة والدولة في أعقاب جالديران فقدت قيمتها بالنسبة للإستانيين والتي [الترتيبات] تنهارت أخيراً في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكما يتنا في الفصل السابق فإن كلاً من الدولة والسلطات الإقليمية بذلت الجهود، بشكل متقطع، لتحد من قوة الأمراء وزعماء العشائر في كردستان خلال القرون الثلاثة السابقة. بالطبع كانت هناك مراحل من التقدم الإمبراطوري، ولكن الأكراد عادة ما كانوا ينتزعون استقلالهم لأسياب متعددة. وفي نهاية القرن الثامن عشر بات من السهل على الأمراء والزعماء القبليين أن يدركوا بأنه لم تعد هناك أية حاجة لكفيل خارجي. وقد كان اللمار الذي حل بهم في النصف الأول من القرن القادم تذكيراً هاماً بأنه من الصعب الاحتفاظ بالقيادة إذا ما توقف دور الوسيط بين الدولة والجماعات القبلية التابعة لها. لذلك بقي الاعتراف الخارجي خاضعاً لم يعط لها حقها وبقيت دون مستوى الملاحظة في مسألة الزعامة ولكن غيابها بات يشكل مصيراً مهلكاً للجماعات القبلية عندما وجدت القبائل نفسها تصارع فيما بينها.

جذور الضعف العثماني

كان ينبغي على العثمانيين توخي الحذر لدى فرض سيطرتهم من جديد. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار قلة السكان في المناطق الشرقية، فإن الاستيطان والإنتاج الزراعي

كانا لمصلحة الدولة. أما اتخاذ إجراءات قمعية من قبل الدولة فقد تنجر الزعيم وقبيلته على هجرة أراضيهم على أمل إيجاد مراح عصبية في مكان آخر. من ناحية أخرى، فإن وصول حاكم محلي غير حازم قد يؤدي إلى تركيز القوى القديمة من قبل زعماء أكثر طموحاً. وفي بعض الحالات كان يمكن أن يعقد الموظفون الفاسدون صفقات مع الزعماء المحليين حول القوات الاحتياطية والعلف والمواد الغذائية.

ولكن طغيان هذه العوامل كان السبب العام لانحطاط القوة الأمبراطورية، فالانحطاط الحقيقي قد يعزى إلى شيء أكثر بقليل مما كان يحدث في مناطق أخرى، حيث بدأ ذلك واضحاً في الطريقة التي بدأت فيها الأمبراطورية بالانهيار في الأطراف. وقد شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر أولى الاعتداءات على الأمبراطورية، فبعد آخر حمل لها في أوروبا الشرقية، المحاولة الفاشلة لغزو فيينا في 1683، طردت قواتها من موهاتش في هنغاريا. وبالتالي لم يعد بالإمكان إنكار التفوق التكنولوجي الأوروبي وخاصة في المجال العسكري. وبدأت من الواضح أيضاً أن الأوروبيين، الألمان، والبريطانيين والفرنسيين بشكل خاص، يقيمون مشاريع تجارية على درجة كبيرة من النجاح في المشرق.

وجاء التهديد الأكبر من جارتها الشمالية الطموحة، روسيا، التي حققت بها نجاحات سياسية وعسكرية فادحة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر⁽¹⁾. وبعد إرجاء مؤقت جراء غزو بونابرت لروسيا، عانت الأمبراطورية مزيداً من الهزائم المخزية حيث تم تغيير أسطولها بشكل كامل من قبل الأسطول الإنكليزي-الرومي-الفرنسي عند نافارين في عام 1827 وقد شكل ذلك مقدمة لاستقلال اليونان العام الذي تحقق في 1830. وفي 1828 جددت روسيا غزواتها على المناطق الحدودية العثمانية وحصلت على الولايات الواقعة على مصب نهر الدانوب وتوغلت في أناضول الشرقية واحتلت أرضروم في عام 1829. كذلك عادت كل من قارص وأرضروم

(1) في شتاء 1769 وحشدت القوات الروسية عبر قساقوت واحتلت بخارست ودميرت الجيش العثماني في قريش في عام 1770. وفي السنة التالية دمروا روسيا الأسطول العثماني بالكامل تاركة الساحل الشرقي كله من البحر المتوسط دون حماية. وفي 1774 احتلت القرم وبذلك أصبحت مدخلاً إلى البحر الأسود. وقد أعلنت هذه العمارة المخزية في معاهدة كوجوك قاينارجي في 1774. ورغم انسحاب روسيا من مناطق الدانوب واعتراف كلا الطرفين باستقلال الخانية القرم فإنه كان واضحاً أن كلا من هاتين المنطقتين قد أصبحت ضمن الحقل الروسي، وقد تم ضم القرم بشكل مباشر في عام 1791.

ربما زنه إلى السيطرة العثمانية بموجب شروط اتفاقية أدرنا 1804، ولكن الحرب أظهرت خطراً جديداً تماماً. فلم يكن الأرمن العثمانيون هم الوحيدون الذين ساعدوا الروس في السيطرة على قارص بل كانت هناك بعض القبائل الكردية المسلحة التي زودت الروس أيضاً بخروج ضد السلطان. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يستفيد فيها الروس من الأكراد الذين احتكوا بهم خلال حرب 1804-1805.

لقد تخطت الهجمات الأوروبية الحدود السياسية والعسكرية. ففي أواخر القرن الثامن عشر بدأ التجار الأوروبيون، الذين كان لهم حضور منذ وقت طويل، بالتدخل داخل الأمبراطورية من أجل تصدير منتجات الثورة الصناعية المتنامية. علاوة على ذلك، شهدت الأمبراطورية بدايات الغزو الأيديولوجي وكانت أولى تجلياته في التأثير الديني في الكنائس الشرقية الخاضعة للحكم الإسلامي حيث بدأت الأخيرة تستجيب لها بشكل طبيعي لمعرفة أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية تقدم تباشير التقدم الثقافي والتجاري والسياسي. وقد خلق هذا التدخل الأيديولوجي أزمة على الصعيدين الفردي والاجتماعي حتى قبل أن تشكل تهديداً حقيقياً للأمبراطورية. وقد ساد الشقاق في الكنائس الشرقية حيث تخلى كل قسم عن استقلاله لصالح الانضمام تحت لواء راع قوي⁽¹¹⁾. وكان يمكن رؤية أثر ذلك على الكنائس الكاثوليكية الكلدانية والآرمينية والسرمانية الجديدة من خلال وصول المبشرين والمعلمين الكاثوليك. ومن جهتهم بدأ البروتستانت، وحتى لا يتم التخلي عن دورهم، بالعمل على الكنائس القديمة على أمل إرشاد الجماعات المسيحية إلى فهم "أفضل" للعقيدة. ومثل الكاثوليك كان أحد الميادين التي رجعت إليها هي كرمستان.

إضافة إلى الكاثوليك والبروتستانت كان الروس الأرثوذكس منهمكين في العمل بين الجالية الآرمينية. فلم يتم قبول المسيحيين على قدم المساواة مع المسلمين ولو لم يكن هناك خوف (كما كان الأمر في الواقع) من أن هذه النشاطات تنطوي ضمناً على السيطرة الأوروبية لكافة الأمور على ما يرام. ولكن بامتثناء الآشوريين القبطيين⁽¹²⁾ الذين كانوا يعيشون تقريباً على قدم المساواة مع رجال القبائل الكردية في جبال

(11) سحب الكلدان من الكنيسة النسطورية مكرراً في 1681 من أجل الدخول في اتحاد مع روما. أما في كرمستان فقد أطلق البطاركة لخلاف حاد وطويل بين الكنائس الجديدة والقديمة والتي كانت قبل منها تسعى إلى انحصار على المعرفة العثمانية. وقد بدأت النشاطات مماثلة في الكنيسة الآرمينية الأرثوذكسية (السلطانية) Mankhira في 1716 والسرمانية الأرثوذكسية (الحقوية) في 1781.

هكاري، فإن معظم المسيحيين، وغالبيتهم من الأرمن طبعاً، كانوا من الفلاحين وبالتالي أدنى مرتبة ليس فقط دينياً بل واجتماعياً أيضاً⁽¹⁾. وقد كانت عواقب الاهتمام الأوروبي مدمرة ومأساوية للأرمن والأشوريين على حد سواء.

كذلك كان ضعف القوة الإمبراطورية واضحاً في الأفق أيضاً. إذ لم تكن هناك عملياً، حتى نهاية القرن التاسع عشر، طرق سالكة أو سكك حديد. إضافة إلى ذلك كان الجيش في الصيف قادراً فقط على عبور أجزاء كبيرة من الإمبراطورية خالية من الإحابة بالأمراض الوبائية الناجمة عن الحر الشديد، أما في الشتاء فقد كانت أجزاء أخرى من الإمبراطورية غير سالكة بسبب الثلوج. وقد كان الفصل عاملاً مؤثراً في الحملات العسكرية في تركيا أكثر منها في أوروبا.

لقد تميزت المقاطعات العثمانية في القرن الثامن عشر بالولاء الاسمي للحكومة والاستقلال الفعلي للحكام المحليين، كما برز البعض منها عندما ضم بعض من الحكام المعينين مركزياً قوات مستقلة إليهم. ولم تكن المشكلة مقتصرة على المناطق الحدودية البعيدة من الإمبراطورية. ففي جميع مناطق الأناضول، ناهيك عن كردستان، كان أمراء الروعيان (قزلبكي) [أي الإقطاع] يسيطرون شكلياً على الإقطاعيات العسكرية وحولوا إقطاعاتهم إلى ممتلكات وراثية رغم أنهم فشلوا في الإيفاء بالضرائب الضرورية للحكومة.

وعندما قررت الحكومة العثمانية أخيراً إخضاع الزعماء الأكراد لسيطرتها في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، نظر هؤلاء بسخط إلى هذا الإجراء لأنهم اعتبروا الاستقلال من حقوقهم. وقد كتب قتصل بريطاني عن زعيم رواندوز، الملازم محمد، ما يلي في سنة 1935:

"تسألت ... كيف وصل إلى هذه الدرجة من الصداقة في مقاومة وشيد محمد باشا، الذي كان مزوداً بالسلطة الصخرية له من السلطان. فرد الحاج بقوله بأنه لا هو ولا أباه قد خضعوا في يوم من الأيام للباشاوات أو دفعوا ضرائب للسلطان وأنه لم يستطع أن يقوم لمعاداة وينهي إجباره على ذلك الآن. وهو لذلك يقاوم قدر استطاعته⁽²⁾."

(1) يعتقد البعض أن قلعة Hah التي نطق في الكردي على المسيحيين منطقة من قلعة فلاح مستقرة. (المترجم).

(2) James Brant, 'Notes of a journey through part of Kurdistan in summer of 1838', Geographical Journal, no. X, 1841, London, p.183.

وبقدر ما كانت امتانيون قادرة على فرض الضرائب، أحسّ الفلاحون بأنفسهم محصورين من كلا الجانبين. حتى أن بعض الفلاحين في أتابيون الشرقية تركوا قراهم واستقروا في مناطق أخرى غرباً من العصب الذي لا يطلق. ولكن سواء أهاجر الفلاحون أو أخذ منهم الأعيان المحليون الغالض عنهم، فإن تنامي الأزمة المالية قلصت من دور الحكومة المركزية من التعامل مع المشكلة.

مع بداية القرن التاسع عشر أصبحت أعمال قطع الطرق مشكلة متنامية في معظم أجزاء قردستان إذ المتهمون الرئيسيون بالجريمة من القبائل الكردية الرحل وشبه الرحل في هجراتهم الموسمية، لقد حاولت القوات الحكومية استرداد ما تستطيع ومعالجة الجناة بالاستيلاء على مزيد من الماشية والبضائع ولكن المنافسة بين حكام المقاطعات المجاورة أعطت القبائل فرصة واسعة من أجل تعويض خسائرها: "وكانت النتيجة هي أن الأكراد، عند هجرتهم الشرقية، يعوضون خسائرهم عن طريق سرقات جديدة مكروية نفس المطلوب السلب المنظم على طريقة باشاوات أنغورا"⁽¹¹⁾ وثونية على التوالي، فقد كانت كل حكومة [محلية] تبحث عن فرصة لأعمال انتقامية ضمن حدود مقاطعتها ولكن آياً من الباشاوات لم يهاجموا الأكراد في مناطق أخرى..."⁽¹²⁾ وإذا ما نساءك المرء عن السر في عدم وجود تعاون أكثر بين شبه باشا وآخر، فإن الجواب يكمن في ضعف الحكومة المركزية وخوفها من تنامي القوة الإقليمية وبالتالي في سياستها المتعمدة في تثبيط أي تعاون داخل الإقليم في مثل هذه القضايا.

لقد أجبرت الحكومة المركزية، في كافة أرجاء الأمبراطورية، وبشكل متزايد على الاعتراف بسلطة الزعماء القبليين وتثبيت مركزهم. ففي 1807 أجبر السلطان على الاعتراف وبشكل رسمي بأنه قد شارك سلطته المطلقة في السابق مع حكام محليين من بينهم حكام أكراد استعدوا سلطتهم من مصادر محلية.

وكان لابد من عمل شيء ما. وفي العقد الأول من القرن التاسع عشر جرت محاولة إعادة النظر في الجيش العثماني وإعادة تأسيسه وفق أساليب غربية والتي أسفرت عن تمرد الجيش الانتكشاري والإطاحة بالسلطان سليم الثالث. وقد أدرك

(11) أنغورا عن الأسس القديم لأفيرة، (المترجم).

(12) إيجوريف، وصلات وأبحاث، ص 88.

خليفته، محمود الثاني، أنه من أجل إنقاذ الإمبراطورية من الانهيار فإنه لابد من إعادة بناء مؤسساتها بالكامل وليس فقط إجراء إصلاحات في الجيش. ومن أجل ذلك كان من الضروري ليس فقط استئصال الإنكشاريين بل إزالة كافة العناصر الرجعية في الحكومة أيضاً حيث يتطلب ذلك تخطيطاً محكماً وتنظيماً دقيقاً.

لقد بدأ محمود بالتهام السهلة في المقاطعات. فبحلول 1820 تم القضاء على أمراء اللوديان (دزيبكي) في الأناضول وفي 1830 على أولئك في البلقان أيضاً. وحيثما كان الأعيان المحليون يشكلون خطراً محتملاً، كانوا هم أو ورثتهم يعرضون بمناصب أخرى. ولكن حيثما تم تنصيب الموظفين الحكوميين الجدد كان يوضح لهم بأنه لن يسمح بتحويل أية ممتلكات إلى إرث وراثي.

وكلمة كانت استانبول قوية جعلت موظفيها الجدد مسؤولين أمام الوزارات المالية والعسكرية في العاصمة. واستمراراً لهذه الإجراءات باشرت الحكومة بين الأحياء 1831 و 1838 بإجراء إحصاء رسمي للسكان وللمساحة التقهيلية للأملوك والمقارنات من أجل معرفة الموارد الاقتصادية والبشرية للإمبراطورية. في ذلك الوقت وحتى أصبح الجيش العثماني قوياً بما فيه الكفاية، تركت استانبول كردستان وشأنها.

لكن إعادة بناء القوة العسكرية العثمانية كانت أعقد من ذلك. في 1826 أطاح السلطان محمود وقضى بنجاح على وحدات الجيش الإنكشاري. ولكن الاختبارات القاسية الأولى لجيشه الحديث لم تعط الثقة المطلوبة. ففي 1831-1832 استولى إبراهيم باشا ابن والي مصر المظفرج، محمد علي، على سورية وتقدم ليحير الأناضول منتصراً على المقاومة العثمانية. وقد أقنعت القوى الأوروبية بالانسحاب من سورية.

رغم هذه الهزيمة النكراء بدأ الباب العالي بإخضاع الجماعات القبلية المتطرفة لسيطرتها المباشرة، وهو ما لم تحاول القيام به من قبل إذ كان القضاء على الإمارات الكردية هدفاً متطعياً وجزءاً من سياسة تهدف إلى التخلص الجماعي من الحكام المحليين الذين يحكمون بالوراثة وهو إجراء كان لابد منه من أجل إصلاح الإمبراطورية. وكان العامل الأكثر فعالية في هذه العملية هو الجيش نفسه. فبعد رؤية الهزيمة التي مني بها الجيش العثماني الجديد على يد المصريين، يأسر الحكام المحليون باستفزاز طائش للعاصمة وبالتوسع الذي يعوزه بعد النظر على حساب بعضهم البعض.

مير محمد الرواندوزي وصقوط آل سوران⁽¹⁾

كان أول من سقط هو حاكم روالدوز الطموح وعديم الثقافة، المير محمد. فقد أطاح بوالده في العام 1814⁽²⁾ وتخلص بسرعة من مناوئيه داخل الحلقة القريبة من القيادة السورانية. فكان أول من توفي هو أمين خزانة والده ثم أعمامه وأولاده وبعد ذلك لم يبق أحداً ما في الإمارة على معارضته.

أصبح آل (مير محمد) حراً الآن في توجيه طموحه العدواني نحو جيرانه. إذ هاجم وأخضع القبائل المحيطة بإمارته الواحدة تلو الأخرى: شيروان، برادوست، سورجي، خوشنار، مامشي. حيث قتل زعماء تلك القبائل الذين بدوا أنهم محجumin عن الخضوع. كما استولى أيضاً على مدينة حرير عاصمة سوران القديمة التي بقيت في أيدي الباشانيين لأكثر من نصف قرن وبذلك فتح صراعاً كان والده قد وضع حداً له قبل عدة سنوات.

أعلن آل (مير محمد) سيطرته على الإقليم الذي كان يحده نهر الزاب الكبير والصغير ونهر دجلة والحدود الإيرانية. واستولى أيضاً على مدينة باينية أخرى، كويستجق، في عام 1823 ووسّع نطاق سيطرته على حدود سهل بلاد الرافدين وذلك بسيطرته على أربيل والتون كوبري. وسقطت رانية، الواقعة في الجبال في الحنة التالية. أما هدفه التالي فكان إمارة بهديتان حيث عُرف مير العمانية، سعيد، بالضعف. وقد اتخذ قتل المير سعيد في معاقبة الداشينيين (أو شيخان) اليزيدية لقتلهم زعيم مزور في تابع في 1831 حجة لذلك. اتخذ آل (مير محمد) على عاتقه مهمة نهب قرى الشيخان، شرقي الموصل. قُتل الآلاف من الرجال والنساء والأطفال وأُيِّدت جماعات عن بكرة أبيها حيث فر العديد منهم إلى طور هابدين، شرقي ماوردين، أو إلى جبل سنجار، غربي الموصل. وقد تم تهريب قتل هذا العدد الضخم من اليزيديين بسهولة لعدة أسباب ناهيك عن طلب الثأر. فقد كانت أفراد قبيلة الداشيني منذ مدة طويلة أعداء سوران كما أنهم تحدوا أسيادهم، أمراء العمانية في مناسبات سابقة. إذ كانوا يغزون بشكل روتيني مع أخوتهم في الدين في جبل سنجار القرى الواقعة في سهل

(1) "مير" كلمة عربية مصققة من أمير، (المترجم).

(2) تولى والده، مصطفى، قيادة سوران في حوالي عام 1810. وهو مستكشف في التعمير حتى مماته في 1826.

الموصل والتي أدت إلى إرسال ما لا يقل عن ثمان حملات ضدّهم بين الأعوام 1767 و1809. منذ ذلك الحين بقي الليزيديين حضور قوي، والآن مرة أخرى برهنوا على خطورة ميولهم. وقد كانوا على حق في ذلك لأنهم كانوا من المنشقين.

بعد إعلان فشل المير سعيد في مهمته كحاكم أعلى للانتظام لصالح المزوري قام ال (أمير محمداً) باحتلال بهديان في 1833 فطرد حاكمها، وبعد ذلك انتقل إلى العمادية بعد حصار قصير، وأطاح بالمر سعيد وعين مكانه الصوب في يده من بهديان. واستحوذ أيضاً على مدن زاخو وهوك المدينتين الهامتين ليس فقط بسبب الطرق التجارية التي كانت تمر بهما ولكن أيضاً بحكم موقعهما الاستراتيجي بين الموصل وجزيرة بن عمر.

كانت السلطات العثمانية على دراية بما يجري ولكن لم تكن لديها القوات المحلية الكافية للتعاطي مع المير محمد. كما أنها كانت [تلك السلطات] مشغلة باستيلاء إبراهيم باشا على سورية وغزوه للأناضول ومتخوفة من حصول اتصال فعلي بين ال (مير محمد) والقوات المصرية. ولكن في الوقت الذي تميز فيه ال (مير محمد) بالقسوة وعدم الشفقة، فإنه لا يمكن إنكار حقيقة أنه، حال توقف أعماله الانتقامية، فرضى على المناطق التي سيطر عليها نوعاً من القانون لم يُعرف له مثل لعدة أجيال وقد كان هذا السبب إضافة إلى معرفة ما يمكن أن يفعله في المستقبل هما اللذان أقنعا والي بغداد بتقليد منصب الباشا. فلو أن ال (مير محمد) تصرف في حربه كموظف عثماني يفرض القانون في المنطقة التي يسيطر عليها، كما كان متوقعاً من أمير كردي، لربما استطاع أن يتوصل إلى تسوية مؤقتة ناجحة مع استانبول.

ولكن بدأت أجراء الإنذار في ذلك الحين تُقرع في استانبول وفي الوقت المناسب تماماً. فقد رُحف ال (مير محمد) باتجاه دجلة ضد إمارة بوطان حيث استولى على جزيرة بن عمر، مقر الأمراء البدوخانيين (عزيزان) بعد أن أشيع مكان نصبيين وحسبكتيضا ومارمين حقوقاً. ولكن في أعقاب هجومه على بوطان، اضطر ال (مير محمد) إلى العودة إلى العمادية سرعاً التي استولى عليها المير سعيد مجدداً فاسترد المدينة بعد مقاومة يائسة حيث أعمل السيف في رقاب أغلبية قياديينها والحق بهديان رسمياً برواندوز وقضى عملياً على أمراء بهديان⁽¹⁾.

(1) عاد خليفة سعيد، إسماعيل، إلى العمادية بعد هزيمة المير محمد ولكنه سرعان ما طرد منها على يد والي الموصل، فاز بعد ذلك ولكنه أمر ونفى.

في 1834 ظهر رشيد محمد باشا، وهو وزير سابق ووالي ميوانس، على رأس جيش ضخم هدفه القضاء على الأمراء الأكراد. وكان هدفه الأول، كما هو متوقع، إل (مير محمد) الذي انسحب تقريباً إلى المدينة المحصنة رواندوز في قلب ميوان. لدى دخول رشيد محمد إقليم ميوان واقتربه من مصر رواندوز الضيق انضمت إليه قوات من الموصل وبغداد.

إن ظروف استسلام إل (مير محمد) تلقي المزيد من الضوء على المشهد السياسي المحلي. فالوصف التقليدي⁽¹⁾ [التحدث] هو أنه تم إقراء إل (مير محمد) بالعرش الذي قدمه رشيد محمد باشا المتمثل بجواز المرور إلى اسطنبول مع إمكانية تثبيتته في إمارته بعد استسلامه من أجل تلافي تقدم عشقاني قوي وربما كارثي في هذا الممر الذي يمكن الدفاع عنه بسهولة. ولكن يتبين من المراسلات التي قام بها المتمثل (الدبلوماسي) البريطاني، ريتشارد وود، فإن شبكة الخداع تلك لها صلة أشد وأكثر تعقيداً حيث تورطت فيها القوى العظمى المتنافسة وتحكمت بها حالة العداء بين الموظفين العثمانيين المتنافسين ومكائد القاجار. ففي 1833 أرسل وود، بصفته دبلوماسياً واعداً، من اسطنبول إلى سورية لتقييم فرص تمرّد مسلح ناجح ضد الاحتلال المصري لسورية وإعادة السلطة العثمانية إليها. بعد ذلك انضم إلى رشيد محمد باشا (في سعي منه للقضاء على المير محمد) وللتأكد من صحة ما أُلِّغ في اسطنبول، من أن الأمير محمد كان على اتصال مع المصريين. وقد اتهم وود، بشكل خاطئ، إل (مير محمد) بالخيانة هنا، واضطر إلى التسلل هرباً في الليل إلى بغداد عبر حجة.

كان ورد مقتنعاً من أن القوات العثمانية سوف تُمنى بهزيمة حادة إذا ما حاولت الاستيلاء على رواندوز. وقد سمع في بغداد عن اعتقاد مندوب شركة الهند الشرقية بأن النفوذ الروسي في إيران كان يعزز من تأثير القاجار المخرب في المنطقة الحدودية إذ لم يكن كل من الرجلين راضياً عن تدريب البريطانيين لجيش القاجار في وقت كان الشاه يميل لمصلحة روسيا وقصد المصالح الروسية في الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية.

(1) قانون مثلاً خاتمان، شعب بلا دولة، ص 29؛ جويشا، الحركة الوطنية الكردية، ص 172-173؛ فرنريغ، أربعة قرون، ص 1286 (أي، خلاصة تاريخ الكرد، ص 232-233).

قام وود بزيارة قصيرة لوالي بغداد علي رضا باشا الذي كان يعرف ال (مير محمد) شخصياً. لم يعان وود الكثير من الماء في إقناعه عن خطورة تدمير الجيش العثماني أو قوات ال (مير محمد) الرواندوزي، فكل منهما في وسعه أن يخلق فراخاً يمكن أن يتسرب إليه القاجار التي عزت قواتها من قبل شهرزور والسليمانية. فاعتقد ولدي أنه من الأفضل أن يخلق ورعاً منافقاً للإيرانيين من ال (مير محمد) والقوات العثمانية المتواجدة في بغداد. وقد أعطى علي رضا الذي كان يرغب في إحباط رقيب محمد موافقته على اقتراح وود بشأن القيام بتلك الزيارة الخطرة إلى رواندوز بهدف إقناع ال (مير محمد) شخصياً بالخضوع لاستانبول⁽¹⁾.

وكان من الصعوبة بمكان أن ينجح وود أكثر من ذلك. ففي رواندوز لم يلتق فقط بال (مير محمد) بل وجد أيضاً موفداً قاجارياً يناقش الشروط التي يمكن بموجبها أن يمر ال (مير محمد) إلى إيران وكذلك حول الشروط التي على أساسها سوف يسانده القاجار ضد الجيش العثماني⁽²⁾. وقد كان وود سعيداً عندما قام الموفد القاجاري بإخباره أن إيران تعرض في نفس الوقت التعاون مع الجيش التركي بخصوص هزيمة ال (مير محمد) وهو عرض كان مطلقاً عليه منذ أن كشفت انقلاب عنة السفارة البريطانية في استانبول. وتمكن أيضاً من تلبية ال (مير محمد) من أن قوات علي رضا باشا على بعد أربع ساعات فقط من المضي. بعد مواجهته بهذه الأخبار ولكن مع تأكده من سلامة المرور إلى استانبول وإغرائه بوعود علي رضا باشا بتوصية إعادته إلى مركزه السابق من أجل حماية الحدود في وجه إيران، تخلى ال (مير محمد) عن خطته في الهرب وقرر الاستسلام. ولكنه سافر إلى استانبول في ظل رعاية رشيد محمد وليس في ظل رعاية علي رضا وأراد رشيد محمد تدمير ال (مير محمد) في ساحة المعركة. بناء على ذلك كانت رحلته إلى استانبول عبارة عن إذلال بلا حدود.

ثمة ملاحظتان تستحقان الذكر في هذه القضية: الأولى أن القوة القاجارية التي عبرت الحدود لساند ال (مير محمد) كانت تضم كتية من المشاة الروس قوامها 800

(1)

كان لدى علي رضا باشا حاور آخر. فقد كان هو و رشيد محمد يكرمان بمشهاد بعضاً. وكان يرحب بأه
فرصة أن تحيط النصر لعاقبه.

(2)

كانت هذه الشروط معقدة بالنظر إلى حقيقة أنه في السنوات العشرين الماضية كان ال (مير محمد) قد شق
حرباً ضد المنطقة التي سيطرت عليها إيران. وقد استولى على كويستق منذ خمس سنوات فقط. وكانت
إيران، كما يقوم من قلبه، تطالب بالتعويضات.

رجلًا⁽¹⁾ وهو قليل أكثر وضوحاً على اعتماد القوى العظمى بالمنطقة، بالنسبة للمير محمد فقد تم استقباله من قبل السلطان بالشريفات والمجاملات المعتادة وربما تم إعطاؤه وعداً بحكم إقليم كردستان كلها التي كان يطمح إليها. ولكن يبقى ذلك موضع شك. قراعاة رجل مثل الـ (مير محمد) إلى منصبه يتناقض مع جوهر السياسة المحلية الإصلاحية العثمانية باستبدال كافة الحكام الوراثيين بحكام تعيينهم وتسيطير عليهم استابول. مهما يكن فإن الحقائق المعروفة تتفق مع هذه الرؤية إذ لدى الخروج في العودة إلى وطنه الحنفي الـ (مير محمد) وعلى الأغلب تم قتله في الرحلة البحرية التي قام بها من استابول إلى هرايزون.

بدرخان بك وسقوط يوطان

يبقى بدرخان، بالنسبة لكثير من الأكراد، الألمع من بين كافة السلالات الكردية الحاكمة. فقد كان شجاعاً ومباحراً وثقياً وطموحاً ولكنه كان طائشاً أيضاً. وهو ينحدر من قبيلة هزيران التي ذكرها شرف الدين البليسي في "الشرفنامه" الذي يرجع تاريخ العائلة إلى القرن الثالث عشر. وهو مهم جزئياً لأنه كان آخر حاكم أعلى من شكل تهديداً حقيقياً للإصلاحيين العثمانيين، ولكن أهميته الحقيقية تكمن في الطريقة التي بدأت تبلور فيها اهتمامات القطب المحلي والدولة والقوى العظمى حول البعد الديني العثماني في كردستان.

نبأ بدرخان إمارة يوطان في حوالي 1820 عندما كان في حوالي الثامنة عشرة من عمره. ربما في حالات أخرى كثيرة، سببت علاقته الامتصاص لدى مدعي العائلة وربما لهذا السبب بقي صامتاً على تصور واضح معززاً قوته فيمن نطاق حكمه⁽²⁾. لقد بقي، بكل تأكيد، خاضعاً للسلطة العثمانية متجنباً الأعمال الانتقامية الواسعة النطاق التي قام بها رشيد باشا في المنطقة بين الأعوام 1834 و1836. في 1839 منح رتبة

(1) ربما كان هؤلاء من العارفين، ولكن من الصعب الاحتقاد أن هذا العدد الضخم من الرجال كانوا يقاتلون لمصلحة القاجار دون الموافقة الرسمية، ويتشاور ورد إلى التورج بوسوني، 19 أيلول/سبتمبر 1836، كاتيهام، المراسلات الأولى، ص 109.

(2) فيما يتعلق بوضاحتها لسيف الدين شير وخيانة عز الدين، ابن سيف الدين لبدرخان، انظر ليلارد، اكتشافات، ص 54 وخليفة، الحركة الوطنية الكردية، ص 177. جاثية المخرج: ابن سيف الدين في معظم المصادر الكردية هو يزدان شير وليس عز الدين.

رسمية في الجيش العثماني من أجل تحريك قواته العشائرية في المعركة الوشيكة الوقوع مع قوات إبراهيم باشا المصري.

ولكن انتهاء المعركة بهزيمة تكراء للقوات العثمانية في أربيل، القريبة من مقره في جزيرة بن عاصم، والفراع الواضح الذي خلفته في المنطقة أخرى بدرخان بتوسيع نطاق نفوذه. لقد كان حريصاً في تجنب مواجهة السلطة العشائية، لكنه استخف كلياً بأهمية الدين في سياسة المنطقة، فقد أظهر من قبل حماسه من خلال الإكراه الذي مارسه على اليزيديين المحليين من أجل دخولهم في الإسلام وبالتالي تسير حكمه بإحاطة نفسه كلياً بهؤلاء الأتباع المرتدين مفضلاً إياهم على أتباع أسرته القديسة. لقد كان، مثله مثل بعض الحكام الذين يعد حكام أردلان أبرزهم، ملكاً أكثر من كونه زعيماً قليلاً.

اتجهت حيناً بدرخان شرقاً حيث سقوط سوران وبهدينان إضافة إلى أن ضعف إمارة هكاري قدمت له فرصة مناسبة من أجل توسيع نفوذه دون أن يشير بشكل مباشر إلى الباب العالي. لقد كان الشقاق يسري في هكاري بين المير نور الله بك وقريبه، سليمان، الذي كان المير قد تخاه.

كان أحد أهم أتباع مير هكاري هو المار شمعون الزعيم الروحي الموقر للقبائل (المنسطورية) الآشورية المسيحية القوية التي تسكن في منطقة تيار في وادي الزاب الكبير وروافده الشديدة الانحدار، وبالرغم من ديانتهم كانت أهمية المار شمعون حتماً في هكاري تأتي في المرتبة الثانية بعد المير نفسه وتفوق مكانة أي زعيم كردي من الذين كانوا يشغلون منصب قائم مقام. ولكن الانشقاق في آل هكاري أدى إلى خلاف دائم بين المير والمار شمعون، الذي ساند سليمان بك، أما المير فقد ناشد جاره الأقوى بدرخان من أجل معاقبة الآشوريين.

كذلك أحيا الشقاق القبائل الآشورية نتيجة النشاط التبشيري، حيث قامت الطائفة المنشقة بالهجوم على عدد فري محتمل، في الثلاثينات من القرن التاسع عشر وصلت كل من مير رواتدوز وبدرخان نفسه، ولكن في 1843 برزت خلافات حادة بين المار شمعون واثنين من رجال الدين المؤثرين⁽¹⁾، حيث بدأ الاثنان بمساندة مير رواتدوز وبدرخان، الذي كان يحشد قواته من قبل، على أساس أن تعفي قراهم من

(1) هما الشمامسة حيدر، والتي جئت من ألبان.

الأعمال الانتقائية. بالإضافة إلى ذلك وجدت واحدة أو أكثر من قبائل تباري القوية بمساعدة المير وتدرجاً في هذا المار شمعون.

إن حالة الشقاق التي نشبت بين المار شمعون وممكرك، تلقي الضوء على التأثير الخطير والتخريبي للمعاشي التبشيرية الأجنبية. ففي 1835 كان البروتستانت الأميركيون نشطين في العمل في المنطقة حيث أقاموا مستوطنات لتوزيع الأدوية مجاناً بين الجاليات الأرمنية والنسطورية⁽¹⁾. تخوف المار شمعون من هذه المحاولة الأميركية لأنها كانت تقوض موقفه. من جهتهم رحب بعض زعماء الكنيسة بالتدخل لأنه حدث من سطوة البطريك الذي لم يكونوا يكونون له الحب الكثير. وكان بين المبشرين أيضاً نوع من الاستقطاب، فبينما دعم الإنكليكيون المار شمعون ساند منافسهم الأميركيين خصوم المار شمعون.

ولم يكن من الصعب على الزعماء الأكراد الاعتراض على الجالية الأشورية. ففي 1837 أرسل المار شمعون 3000 رجل، بموافقة من نور الله بك، للمساعدة في الدفاع عن العمادية ضد العثمانيين ولكنه سحب تلك القوات فجأة بعد تحذير من والي الموصل حيث كانت لدى نور الله بك أسباب كافية للترحيب بهزيمة تابع متبرد حتى وإن كان على يد حاكم آخر.

وأخيراً ذق نشاط البعثة التبشيرية أجراس الإنذار في المجتمع الإسلامي المحيط. وقد لاحظ دبليو. ف. أينسورث W.F. Ainsworth الذي غير هيكاري باسم الكنيسة الإنكليزية في نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر تغير الشوم الذي تنطوي عليه العلاقات بين جماعة الشعب:

«إن الاهتمام المفاجئ والواضح والظوي بالأقوام المسيحية وبمجموعة من الناس [القبائل النسطورية] التي قامت لوحدها تقريباً بإطالة وجودها المستقل على حساب هزتها وعدم أهميتها النسبية، قد تسببت في إعطائهم أهمية جديدة في نظر المسلمين وهو ما سوف يشكل، دون شك، اضطراباً الأولي في الإطاحة بهم»⁽²⁾.

ازدادت المخاوف بكل تأكيد، إذ أشار أحد الأكراد لمرشد أينسورث

(1) في 1835 كان هناك مستوطنات التبشيرية الأميركية في أرمينية، وفي 1841 أصبحت مدارس في أكثر من ست عشرة قرية وأكثر من مئة في 1846، وكانت إحدى المدارس للأطفال المسلمين، لأمقرن، قاجار فارس، ص 204-6.

(2) دبليو. ف. أينسورث، رحلات وأبحاث، المجلد الثاني، ص 255.

الأشوري "أنتم المشركون لأولئك الذين أنوا ليعتزلوا على هذه البلاد"⁽¹⁾ في 1842 أنشأ الأميركيون مقر بعثة تبشيرية على قمة تلة فطل على قرية آشورية. وقد سارت الشائعات بسرعة بأنه حصن ضد المسلمين أو سوق لصرف الأعمال عن جولمارك.

وأخيراً من الجائز أن يكون الباب العالي قد غش الطرف من بدرخان عمداً. حيث من المؤكد أن ولاية الموصل وأرضروم لم يفرما بأي عمل من شأنه أن يشعل من عزيمته لتحقيق أهدافه المعلنة بشكل جيد. من جهتهم فإن العثمانيين كانوا سيرحبون بوضع حد للقبائل النسطورية القوية والمزعجة، لأن اضطهاد المسيحيين سوف يؤدي بكل تأكيد إلى مطالبة الأوروبيين بمعاينة الجناة وهذا ما سوف يعطي السلطات العثمانية الحجة المناسبة للقضاء على إمارة كردية أخرى.

يبدو أن بدرخان لم يتوقع ذلك. فقد جرت الجولة الأولى في تموز/جويلية 1843 حين حشد قوة مؤلفة من نحو 70 000 رجل باشرت بالنقدم في المنطقة النسطورية وقامت بمجازر ضد سكانها. أما من بقي منهم على قيد الحياة فقد تم بيعهم كعبيد. وحصل غزو ثان في عام 1846 حيث تعرضت القرى النسطورية التي تحالفت من قبل مع بدرخان للدمار أيضاً. في العقاب احتجاجات قوية من بريطانيا وفرضاً قرع الباب العالي التحرك ضد بدرخان؛ ولكن لم يكن ذلك بالأمر السهل حيث قام بدرخان بتوسيع اتحاده بل، وأنشأ شبكة من التحالفات مع زعماء هكاري وروان ونكس وبدليس؛ فهزم الحملة العثمانية الأولى التي⁽²⁾ أرسلت ضده وأعلن استقلاله عن الامبراطورية العثمانية وحك عمله الخاصة به.

أما كيف كان يأمل بالحفاظ على دولة مستقلة رسمياً فذلك غير واضح تماماً. على أية حال، لم يستطع أن يصعد طويلاً أمام قوة أقوى منه، وسرخان ما خسر جزيرة بن عمر. واستسلم في عام 1845 بعد حصار دام ثمانية أشهر لقلعته في أروخ حيث نُفي مع عائلته إلى كريت.

لقد تم قمع أولئك الذين ساعدوا بدرخان أيضاً. وانتقم رجال القبائل اليزيديون لبعض ما أصابهم في وقت مبكر حينما ساعدوا في خزيمة خان محمود من وان،

(1) أيتورث، رحلات وأبحاث، المجلد الثاني، ص 242.

(2) كان خان محمود شجعاً قوياً في منطقة بون وان. وكانت خروقات حصنه الرئيسي. وهو حصن منع على قمة جبل يمكن مشاهدته حتى اليوم.

الذي تم تعذيبه وقتله، وتم أمر تور الله بك الهكاري أيضاً ولكنه نجا من الموت بالتخي. بقي شريف بك اليلسي في حادثة تمرد حتى عام 1849 ولكنه توفي أيضاً. بعد ذلك بعام تم طرد سلالة اليابانيين، التي كانت تشكل على أسرة حاكمة في السلطانية، من السلطة. وقد كانت ضعيفة جداً بحيث إنها رخصت بنهبها دون مقاومة.

لقد جاءت نهاية الإمارات الكردية ولكن لم يكن واضحاً بعد ما إذا كان العثمانيون قد وجدوا البديل المناسب لها. وتعاماً مثلما تعطلت آمال الأمراء في النهاية وذلك من خلال تبخيس أهمية الاعتراف الخارجي والدعم لمواقعهم، كذلك كان مقدراً على السلطات العثمانية أن تقلل من قيمة التوسط الذي قام به هؤلاء الأمراء بخصوص السكان المحليين.

المصادر

Secondary W.F. Ainsworth, *Travels and Researches in Asia Minor, Mesopotamia, Chaldaea and Armenia* (London, 1842); Blesch Chirgub, *La Question Kurde, ses Origines et ses Causes* (Cairo, 1930); A.B. Cunningham, *The Early Correspondence of Richard Wood 1831-1841* (London, 1966); *Encyclopaedia of Islam*, 1st edition, 'Kurds'; J. Baillie Fraser, *Mesopotamia and Assyria* (London, 1842); Guest, *Survival Among the Kurds: A History of the Yezidis* (London and New York, 1993); Guest, *Survival Among the Kurds: A History of the Yezidis* (London and New York, 1993); Joseph, *The Nestorians and their Neighbours*; Amara Henry Layard, *Nineveh and its Remains* (London 1850) and *Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon; with Travels in Assyria, Kurdistan and the Desert* (London, 1853); Longrigg, *Five Centuries. A.K.S. London, Qajar Persia* (London, 1987); F. Millingen, *Wild Life Among the Kurds* (London, 1870); Shaw and Shaw, *A History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*.

كردستان العثمانية: 1850-1914

لقد أدى القضاء على الإمارات القديمة والولاية شبه-المستقلين في كردستان إلى انعدام القانون والنظام في الريف وحسب. وهذا ما يبدو شيئاً طويلاً للدهشة لأنه إذا كان لدى الباب العالي القوة العسكرية الكافية لقمع الأمراء والزعماء فإنه من المفروض أيضاً أن يكون لديه القوة لقمع أي شخص آخر. ولكن في الوقت الذي كان فيه المحكام الأهلية، وما لا يرقى إليه الشك، مسؤولين عن الثورات الرئيسية وسفك الدماء والمعارك التي نشبت في المنطقة، فإنهم كانوا أيضاً جزءاً من حالة التوازن الإقليمي بين القوات المختلفة.

وفي الوقت الذي كانوا فيه مشرقين لتعظيم أنفسهم، فإنهم كانوا أيضاً وسطاء أساسيين بين القبائل والجماعات القبلية ضمن نطاق منطقتها وبين تلك الجماعات والعالم الخارجي. وكانت قسماً بدوهم النزاعات القبلية الداخلية في طوك كردستان وعرضها، وما يستتبع ذلك من نتائج مدمرة واقتصادية.

وفي حين كانت السلطات العثمانية قادرة على حكم المدن ومحيطها، فإنها لم تكن قادرة على بسط سلطتها خارج نطاقها إلا عن طريق الأعمال الانتقامية إذ كانت تلك الحملات استجابة غير كافية للتحدي الذي برز للتور. فغياب الضبط الكافي أدى إلى القتال المتكرر بين قبيلة وأخرى والذي أدى بدوره إلى زيادة أعمال قطع الطرق وانحطاط خطير في الظروف الاقتصادية للبلاط. حتى ذلك الحين كان الفلاحون محبسين من تجارزات القبائل الرحوية من خلال النظام الذي كان يفرضه المحاكم الأعلى الذي يتوقع الحصول على فائدة من إنتاج الفلاح ويتوسط في القضايا العشائرية المتنازع عليها في القرى.

لقد حدث من جميع المحاكم والأمراء والزعماء معرفتهم من أن الضغط الزائد على

الفلاح سيؤدي إلى هجرته للأرض. وكانوا يقفرون كثيراً الفلاحين الأرمن لأنهم يرغبون في استعمار القرى المهجورة أو أماكن جديدة تماماً. وبفضل وجوبهم ظهرت [الأرض] المشاع حيث القبائل تنتهك أراضي بعضها بعضاً وتنقل عبر مناطق زراعية لم تكن تشكل لها أية أهمية اقتصادية سوى استغلالها قبل انتقالها. حيث كانت القبائل الكردية على الدوام تنزل في القرى الفلاحية أثناء أشهر الشتاء. ففي الوقت الذي كان فيه هذا التصرف غير شائع ولا سيما عند الأرمن، فإنه كان بمثابة أمر واقع. وفي 1838 لاحظ أيسنورث (Ainsworth) كم من الأرمن كانوا يهاجرون إلى الأراضي الأرمنية المحتلة من قبل روسيا.

من جهة أخرى ظهرت نزعة جديدة في منع القرويين من الرحيل. وبما أنه يمكن عمل ذلك الآن من دون حساب، لم يطل الوقت كثيراً حتى بدأ شيوخ القبائل الأكراد ورجالهم بخطف الفتيات الأرمن وقتل كل من يعترضهم. ويمكن تفسير المساعدة التي قدمها الأرمن للقوات الروسية الغازية نتيجة لهذا التصرف، حيث ضاعف الروس من حدة هذا الشعور من خلال انكبايهم على بناء الكنائس الأرمنية المهدمة أو المصانة باستمرار وإرسال جوانسين "على شكل أطباء جوالين"⁽¹⁾. وسوف تناقش العواقب المأساوية لهذه العملية في الفصول التالية.

يروزر الشيوخ

لقد أدى غياب السلطة في المجتمع الكردي القبلي إلى أزمة في حل الخلافات بين عائلة وأخرى أو بين قبيلة وأخرى أو حتى بين كل من العائلة والقبيلة. وإذا كان في مقدور الأمراء والحكام لعب دور الوسيط، مع ممارسة النفوذ إذا لم نقل عدم التحيز دائماً، فإنهم احتفظوا بها لأقرب أقربائهم لأنه لم تكن لديهم صلات دم تذكر مع [بقية] الاتحاد. لم يبق أثر لكل ذلك الآن. وفي الوقت المناسب تم استبدالهم بوسطاء وقادة موحدين عن طريق شيوخ الدين.

بقي الشيوخ، الذين ينتمون إلى إحدى الطرق الصوفية، لعدة قرون من الزمن

(1) ربما كان هؤلاء الأطباء حقيقيين، ولكن بالنسبة لأيسنورث، الذي كان لديه ربما معلومات أكثرية، فإن الأكراد، فيهم كانوا "جوانسين"، أيسنورث، رحلات وأبحاثه المتعددة، ص 379.

أصحاب نفوذ قوي في المجتمع الكردي كما في معظم المنطقة، ولا سيما عند القبائل التركمانية والكردية. هذه الطرق التي يرجع تاريخها إلى نشوء الطرق الصوفية في القرنين الثاني والثالث عشر إلى رجال أمثال الشيخ صفي الدين، المؤسس الذي أطلق اسمه على الصوفيين، والذي من الممكن أن يكون كردياً والذي أصبحت طريفته أساس الغزلياتية. أما الطريقة الهامة الأخرى فهي الطريقة النقشبندية التي نشأت في نهاية القرن الرابع عشر وكانت ذات تأثير كبير ولا سيما في ديار بكر في القرن السابع عشر.

كانت السلطات [العثمانية] تنظر بشيء من الشك إلى هذه الطرق باعتبار أنها كانت مستقلة عن المؤسسة الإسلامية الرسمية للدولة، وغريبة في ممارستها، إن لم نقل المعتقدات، وبالتالي كان تابعوها ميالين إلى التحريض على العصيان. وكان ثمة قلق خاص يتعلق بالحدود الشرقية للأمبراطورية حيث مثلت حركة الغزليات تكتلاً خطيراً في الصوفية والشعبية حيث انضم الكثير من هؤلاء إلى الطريقة اليكداشية التي كانت ميالة إلى المعتقدات الشعبية المتطرفة جداً حتى أنهم يكاد يُعرف بهم كمسلمين. كان لدى اليكداشين علاقات مع النقشبندية - حتى أن المؤسس نفسه حاجي يكداشي، وهو متصوف من القرن الثالث عشر من شمال - شرق إيران، كان عضواً في الطريقة النقشبندية. وفي الحقيقة رغم هذه العلاقة الغامضة فإن النقشبندية كانت محافظة كثيراً ولا سيما بتأكيداتها على الشريعة. فقد كان معظم العلماء ورجال العلم الآخرون في القرن السابع عشر، مثلاً، منتمين إما إلى النقشبندية أو إلى طريقة أخرى، المخلوطة التي تسلك إلى اللاحظ، وفي الحقيقة فقد لعبت النقشبندية (ولا تزال تلعب) دوراً هاماً في الحياة الدينية في تركيا منذ القرن الخامس عشر، حتى وإن كانت نشاطاتها مراقبة من قِرب مثل تظاهرات الطرق الأخرى⁽¹⁾.

ولكن مع بداية القرن التاسع عشر كانت الطريقة القادرية، نسبة إلى الشيخ والمصوف الذي عاش في القرن الثاني عشر، عبد القادر الجيلاني، هي المساندة في

(1) لقد أُشير من قبل أن شرف الدين البلخي ربما يكون مدينةً بخره جدياً إلى السككفة الزيدية التي شملها والده. وقد كان الخطر النكامن في الزعماء الدينيين هو الذي جعل السلطان براد الرابع يهضم أمر الأقدم بحق الشيخ محمود ذي الشخصية الساحرة في منطقة أوردية، وهو أحد شيوخ الطريقة النقشبندية في المنطقة الكردية، خوفاً من نشوء حركة جماهيرية انفصالية. كان يونس وبخونين - ديار بكر - من

كرديستان. وفي عام 1800 كان هناك فقط أمرتان حاكمتان من الطريقة القادرية في كركستان: البرزنجية التي جاءت من قرية برزنجة، قرب الميمنية وأسياد نهرى (في هكاري) الذين ادعوا أنهم يتحدرون من نسل عبد القادر الكيلاني نفسه. وقد كانت الأمرتان تنتميان بمنزلة الأسياد (أي يتحدرون من نسل الرسول)، كما أكدت العائلتان على أنه بإمكان أعضاء العائلة فقط، أي الأسياد الحق في شغل منزلة الشيخ وذلك ضمن الطريقة القادرية، وبذلك تمكنوا من فرض سلطة هرمية على مريديهم⁽¹⁾. وهكذا كان يمكن العثور على شبكة أساسها هاتان العائلتان ومريدوهما في معظم مناطق كركستان، بيد أنها كانت مقتصرة إلى حد بعيد.

ولكن ولدت طريقة جديدة منافسة من رحم المجددين من ضمن الطريقة النقشبندية والتي تفوقت بسرعة على القادرين في كركستان. وكان أول من بدأ بهذه الحركة النقشبندية الجديدة هو الشيخ (مولانا) خالد، الذي ولد في قبيلة جاف في شهرزور في أواخر 1770، ويبدو أن الشيخ قد درس مع كلا السلالتين من الأسياد⁽²⁾ قبل ذهابه إلى دمشق في طريقه إلى الحج في 1805.

ذهب الشيخ خالد إلى الهند من أجل لقاء مع شيخ نقشبندي جديد خاص. ومن الواضح أنها كانت تجربة عميقة. عاد في السنة التالية إلى الميمنية وبدأ بكتابة أتباعه بهدوء، وبذلك أثار قلق شيوخ البرزنجيين والقادرين الآخرين. وقد تضمنت اتهاماته الشبهة معرفة المستقبل والقدرة على حماية الأحياء من الأذى وبسهولة الاتصال مع أرواح الموتى. وقد فاقت هذه الأشياء القوى التي ادعاه البرزنجيون، وعلى مستوى عملي أكثر، فإن تأثيره على حكام بايان لابد وأن يكون قد شكل تهديداً للبرزنجيين. ولكن بعد أن وصل التوتر إلى هذا الحد انسحب الشيخ خالد إلى بغداد.

في 1820 دعا محمود بايان الشيخ خالد إلى الميمنية مرة أخرى. ومن الممكن أن يكون ذلك بتشجيع عثماني، إذ كان النقشبنديون، على العكس من بعض الطرق الصوفية المتنافسة، ينعمون بأمنحسان امتياز على حساب التزامهم الصارم بالإسلام السني⁽³⁾. ومن الجائز أن الأمل كان يحدو الدوائر العثمانية من أن تشجع المشاعر

(1) الاستدراك الوحيد لهذه القاعدة، عموماً، هو السلالة الطاليزية المعتمدة والتي لم تدع أبداً صلة مع الأسياد.

(2) ينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بولادة المؤلفة مع البرزنجيين باعتبار أنهم والحالف في حالة عدم، ولكن من الواضح أن الشيخ خالد كان متروكاً بالعمل مع الطريقة القادرية ولكنه لم يبن هذه الإثراء أبداً.

(3) في الواقع عندما تم فتح الطريقة الكلدانية في عام 1825، شلت تكيافتهم إلى النقشبندية.

النسبة في السلطنة ربحاً مستشبهاً من عزيمة البابان في الحد من التعاطف مع شعبي إيران. ولم تطل إقامة الشيخ خالد في السلطنة كثيراً. فعاد بشكل مفاجيء وكان موضع نقمة فيما يبدو. ولم يعد إليها أبداً. وقضى البقية الباقية من حياته في دمشق (توفي سنة 1827) والتي انطلق منها تأثيره في سورية وما وراءها.

ولكن طريقة الشيخ خالد النقشبندية الجديدة انتشرت في كردستان انتشار النار في الهشيم، والتي تفوقت بسرعة على الطريقة القادرية التي بقيت ممتازة طالما لم تكن هناك منافسة حقيقية لها. ولكن كان من الممكن أن يصبح مريدو الشيخ خالد أنفسهم شيوخاً ومن الممكن أيضاً أن يدرّبوا خليفتهم والذين كانوا بدورهم يعلمون إلى أن يصبحوا شيوخاً. بالنسبة إلى رجال الدين الطموحين، كانت النقشبندية الجديدة أكثر جاذبية باعتبار أنها قدمت فرصة إقامة شبكة المرء الخاصة أو مجال نفوذه. وفي الحقيقة ارتد الكثير من القادرين إلى الطريقة الجديدة بما في ذلك أستاذ الشيخ خالد القديم، الشيخ عبد الله النهري.

ولدينا دلائل مبكرة أيضاً عن الدور الذي لعبه الشيوخ النقشبنديون كمتصرفين لمواطني الخلل (و مشيري مشاكل) في المجال السياسي وفي المكنة العالية التي شغلوها. في 1820 عمل الشيخ خالد نفسه كحكم بين قادة بابان بخصوص المكنة الإيرانية ربحاً بتشجيع عثماني. وبعد رحيل الشيخ خالد إلى دمشق لعبت ثلاث عائلات من الشيوخ دوراً مركزياً في سياسة كردستان: أسياد نهري، البارزانية، والهرزنجية، بتقريبها النقشبندية والقادرية، التي امتعادت مركزها في السلطنة والتي ورثت ميراث البابان⁽¹⁾.

وقد لاحظ هارتن فان برونسين، الخبير الأوروبي الرائد في شؤون المجتمع الكردي، بأن ثلاث الشيوخ الحاكمة كانت أكثر أهمية في المناطق التي كانت فيها القبائل كثيرة وميالة إلى الإقطاعيات. فقد كان نجاحها مرهوناً بحل الخلافات (وإثارتها) مما جعل براحتهم في الترميم أمراً حتمياً. وهي كانت أقل شأناً في تلك المناطق التي كانت فيها إما قبائل قوية، الجاف مثلاً، أو حينما كانت المنطقة غير قبلية، في

(1) العائلات الأخرى، التي لم تكن أقل شأنًا وإن كانت أصغر عدداً، هي شيوخ بريفكانه القاديون وشيوخ بامرني النقشبنديون.

المناطق المحيطة بديار بكر وبالتالي فإن النزاعات القبلية التي تتطلب التوسط لم تكن موجودة أو نادرة الظهور.

لم يشجع هؤلاء الشيوخ زعماء القبائل فقط على اللجوء إلى ممارعتهم التوسطية، بل التمسوا أيضاً بمحاطة أفراد القبائل المعادين ولا سيما من ذوي المكانة المتواضعة والفلاحين غير القبليين الذين كانوا خاضعين لزعيم القبيلة. فـ "قبيلة" البارزاني، من وجهة نظر البعض، ليست قبيلة على الإطلاق، إذا ما تخطينا المفهوم الضيق للكلمة باعتبار أن قسماً من العائلة الشيعانية نفسها والمواليين لها هم بشكل رئيسي من أنشقوا عن قبيلة ذياري أو القبائل المجاورة. والعلاقات قائمة على أساس إقليمي وروحي وليس على أساس حيلة القرى، حيث منح شيوخ بارزان غطاءً من الحماية والتماسك بين هذه المجموعة المتنامية من الفارين من الاضطهاد القبلي.

لقد شك الشيوخ طريقهم في بناء القوة المتفوخة للعائلات العريقة من خلال الزواج، وبالتالي أضفوا صفة شرعية على قوتهم السياسية المتنامية. كذلك كانت تلك الصيغة مناسبة لكل من الشيخ وزعيم القبيلة باعتبار أن قوة الأخير التي أخذت بالأول كانت تقوى، نوعاً ما، من خلال التحالف مع شخص ذي هبة دينية.

من جهة أخرى تم استعمال الحماس الديني كإصلاح سياسي. فكما نعرف في 1843 لعب الشيخ طه النهرى، ابن أخ الشيخ عبد الله وخليفته، على أثر مخاوف المسلمين المحليين من التهديد المسيحي، كما قسج، وبقرة، هجوم بدرخان على السطوريين. وربما كان الحافز وراء ذلك: الخوف من انتهاكات البعثات التبشيرية الأوروبية وكره قوي للسطوريين المسيحيين الذين كانوا أقرباء من جهة وفي حالة نزاع مع أبائهم الهكاريين.

ومع هذا فإن التعصب الديني لم يوجه ضد المسيحيين وحدهم. ففي 1848 صادف ليارد شبحاً مشهوراً بكرهه لليزيديين... واحداً من أولئك المتعصبين الدينيين الذين يشكلون سبب البلاء في كردستان⁽¹⁾. وقد كان مثل هذا التصرف منسجماً مع تعاليم الشيخ بحال لمريديه. حيث كان الشيخ، إضافة إلى الالتزام الصارم بالمدرسة، يأمر مريديه بإنهاء صلاتهم بالتضرع إلى الله من أجل "القضاء على اليهود، والنصارى وعبدة النار (المجوس) إضافة إلى الشيعة الخرس"⁽²⁾.

(1) ليارد Leyard اكتشافات، المجلد الأول، ص 38.

(2) أبو ماتي، "القسطنطينية-المجديقية"، ص 33.

في أعقاب سقوط بوطان في 1845، طلب الشيخ طه الدهجوة مع أحد آخر الزعماء القبليين الباقيين على قيد الحياة، موسى بك الشمليناني، الذي يبدو أنه كان ينفقه نفوذاً في هذه الأثناء تجمع بين طه، عبيد الله، في المستشفيات أو المصعيفيات من القرن التاسع عشر في خلافة والده في حكم الأسباط النهريين الذين تجمعوا في مد نفوذهم حتى الإمارات السابقة في بوطان وبهدياتان وهكاري بل وحتى أرولان أيضاً.

الشيخ عبيد الله التهرى

يعتبر الكثيرون الشيخ عبيد الله التهرى أول قائد وطني كردي، غير أن الدليل على ذلك غير مقنع تماماً. فقد قام في 1880 بغزو فارس مصرحاً أنه يقوم بذلك باسم الأمة الكردية، كما بعث رسالة إلى وليام أبوت William Abbott، القنصل البريطاني العام في تبريز لشرح أبعاد تصرفه ذلك:

إن الأمة الكردية... أمة مستقلة. وديتها مختلف عن الأديان الأمم الأخرى. وكذلك بالنسبة لقوانينها وعاداتها... إن زعماء كردستان، سواء كانوا خاضعين للأتراك أم للفارس وقتلك شعب كردستان قاطبة متحدون ومتفقون بأن الأمور لا يمكن أن تسير على ما هي عليه مع الحكومتين العثمانية والقاجارية. وأنه لا بد من فعل شيء ما. وحتى تفهم الدول الأوروبية حقيقة الموقف، لابد أن تحقق في دولتنا. نحن أيضاً نسمي لأمة مستقلة ونريد أن نأخذ زمام الأمور بأيدينا⁽¹⁾.

وقد أخذ الدبلوماسيون البريطانيون فيما يبدو بالمعنى الظاهري لكلماته⁽²⁾ وربما مثلما فعل القاجار أيضاً. وبصرف النظر عن هذه الأقوال، لم تحصل الثورة أي دليل على أنها كانت أكثر من معجزة نوع من الاضطراب القبلي، ولكن على نطاق واسع، والذي كان له نتائج سيئة على المنطقة.

(1) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 5، الصراعات المتعلقة بالخزير الكردي لبلاد الفرس، من الشيخ عبيد الله إلى الدكتور كوجراند Cochran، 5 تشرين الأول/أكتوبر 1880، ومحتويات المخطوط من أبوت إلى تومسون، أرمينية، 7 تشرين الأول/أكتوبر 1880.

(2) يبدو أنه ليس من شك... بأن خطبه تقضي بفصل السكان الكرد عن بلادهم لتركيا وإيران واتفاق إمارة ذات حكم ذاتي تحت حكمه. المصغر الباقي من تومسون إلى غرانفيل Granville، طهران، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1880. وانظر أيضاً المخطوط رقم 22، تروتر Trotter إلى فوسكين Goschen تبريز، 20 تشرين الأول/أكتوبر 1880.

مع ذلك فإنها تبقى ثورة هامة. فيبقى الخطر عن انفسرو الذي ألحقته بالمنطقة، فإنها أزالته للمرة الأولى الفموض الضمني الذي كان يكتنف كلمة "القومية" والتي أحاطت بالثورة اللاحقة.

بدأت الثورة في أولول/سبتمبر 1880 على يد الابن الثاني الشيخ عبيد الله، عبد القادر، الذي كان داخل إيران سابقاً. كان عبد القادر الممثل الشخصي لوالده في القرى الحدودية التي تعترف بالآسياء النهريين ونتيجة لهذا الوضع، تم تعيينه من قبل حاكم أورمية كوسيط مسنون عن هدوء القبائل المحلية. ويبدو أن سبب إعلانه للثورة يرجع إلى المعاملة القاسية التي لقيها عدد من الزعماء القبليين على يد السلطات المحلية التي تصرفت على هذا النحو دون مشاورته⁽¹⁾. وقد كان هذا إغفالاً خطيراً لأنه أضعف أهمية دور عبد القادر كوسيط والتي على أساسها كانت مكانته بين القبائل قائمة. من وجهة نظره لم يكن أمامه خيار سوى قيادة هؤلاء الزعماء الساخطين إلى الثورة⁽²⁾. وقد بأثر بعمل ذلك بالاستيلاء على صاوجبلاق (مهاباد). بعد ذلك دعا إلى خضوع القبائل الساكنة جنوباً حتى بانه وسقزو فاستجابت معظمها مع أن البعض منها، مامش مثلاً، عمل ذلك بإحجام ملحوظ. بعد ذلك تقدم شرقاً مع 20 000 رجل على طول الجانب الجنوبي من بحيرة أورمية وخارج الإقليم الكردي. وقبل مغادرة صاوجبلاق سمع كبير رجال الدين السنة في المدينة وهو يعلن الجهاد على الشيعة. وعندما قتل سكان مياندراب الشيعيون مبعوثه ورفضوا الإسلام، أعملت قواته السيف في رقابهم وقتلت 2 000 شخص بين رجل وامرأة وطفل قبل تقدمه باتجاه مراغه.

في هذه الأثناء دخل طابوران آخران إلى إيران من هكاري أحدهما بقيادة ابن الشيخ عبيد الله الأكبر، محمد صادق، على الجهة الغربية من بحيرة أورمية لتفطية انسحاب عبد القادر، والثاني بقيادة خليفة الشيخ، سعيد، الذي حشد أفراد هكاري وتقدم أكثر في الجنوب. وكانت مجموعة تباري القبلية النسطورية من بين الذين تملقوا بإظهار دعمهم للهجوم⁽³⁾. إذ عبر الشيخ عبيد الله نفسه الحدود في أواسط تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام.

(1) تضمن هذا الإجراء في إحدى الحالات إزال عسرية 1000 جلدة بأحد الزعماء ووضام 50 رجلاً من رجال القبيلة.

(2) تضمن [زعماً] شكري، متكور، وزاراً إمامة إلى فرقمان قره باغ الشيعيين.

(3) اتفق النسطوريون عنهم عندما اكتشفوا حقيقة الحملة.

يبدو من المؤكد أن الشيخ عبيد الله كان معلماً في المعلومات المضللة. فقد نهبت السلطات التركية بأنه انفصل عن ثورة أبنائه مع أنه دعا التركمان للانضمام إلى القتال ضد إيران. وبحسبه ما يقال فإنه صرح بأنه ما أن تعالج إيران المسألة فإنه سوف يلتفت إلى تركيا. بينما كان خليفة من جانب آخر منهمكاً في التصريح بأن تركيا قد سادت هجوماً كردياً على إيران.

لقد صرح الشيخ عبيد الله أنه يريد إمارة مستقلة وتعهده ببيع أعمال قطع الطرق لمصلحة قبائل مختلفة. وكل ما أرادته من القوى الأوروبية، ولا سيما بريطانيا، هو دعمها المعنوي. ولكن في ضوء التقدم الذي حصل شرقاً خلف كردستان، وعلى الأخص المعجزة التي ارتكبت في مياندواب وتلميز "ما بنوف هن 2000 قرية" وأصبح 10.000 شخص مشردين، كانت المسألة غير مقبولة إلى الحد المطلوب.

قبل عبوره للحدود، حاول الشيخ عبيد الله أيضاً بنجاح أن يسترجع الشاه عباس ميرزا، نصف الكردي ونصف الحقيق، الذي قضى معظم حياته في المنفى بتركيا، وهي حركة أُرحت بالتهديد للعرش الفاجاري نفسه. في هذه الأثناء أخبر أبوت Abbott بأن الأكراد لم يعد بإمكانهم تحمل ابتزازات الحكومة الإيرانية ولا هجرتها من وضع حد للسلب والنهب اللذين تقوم بهما القبيلتان الكرديتان الرئيسيتان في المنطقة، الشكاك وهركي⁽¹⁾.

بكلمة أخرى عزى الشيخ تمرد إلى المعجز الإيراني وأعمال قطع الطرق المحلية. وفي كلتا الحالتين القبليتين، كان الشيخ يقصص بكل تأكيد عن نيته في الدفاع عن القرى التي توالي الأمياد النهرين من عمليات السلب والنهب للمتحمدين الأقوياء. وقد كان سعيداً للغاية في الدفاع عن قطاع الطرق الهركيين في مكان آخر ضد التدخل العثماني في الحنة الماضية. أما بالنسبة لقبيلة الشكاك، فإنها عبرت الحدود إلى تركيا وقصص وقتاً مئزراً في الغزو والنهب استجابة لدعوته في الجهاد التي أعلنها في 1877. ولكن لا بد أن الشيخ كان قلقاً الآن من طريقة التوسع السريعة التي بدأت فيها قبيلة شكاك تعددي على منطقة رعايته في هكاري-برادوست وبأن القوات الحكومية على جانبي الحدود كانت ضعيفة بشكل جلي. وإذا كان ابنه قد انتفض كردة

(1) أبوت الشيخ عبيد الله أثناء عصام أورمية حين طلب من الشيخ مرافقاً حتى يخرج من منطقة الثورة. قبل السفر في حينه، ولكن بعد ذلك بسنة كشف أبوت ما قبل، سلسلة FO رقم 348/553، أبوت إلى فرانكل، 1 تشرين الأول/أكتوبر 1881.

لعمل على وحشية القوات الإيرانية بحق الزعماء الشيعيين للنهري، وتدفع نتيجة ذلك كالمسحور بين الشيعة يقتل من يصادقه منهم، فإن الشيخ عبيد الله نفسه كان قلقاً بالدرجة نفسها من تهديد الشكاك. وفي تلك الحالات كان ينبغي على الأسياد النهريين أن يرهتوا على أهليتهم كأصحاب رعاية. وقد انسحب ذلك إلى حد معين مع الدعوى "الغرامية".

وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر تقلصت قوات الشيخ عبيد القادر التي كانت قبل أسبوعين 20.000 مقاتل إلى 1.500 رجل فقط لأن معظم رجال القبائل قد عادوا إلى بيوتهم محملين بالغنائم. حيث من الممكن أن يكون الشيخ عبيد الله وابنه محمد صادق قد حاصروا أورمية بما لا يزيد عن 6.000 رجل. لقد أبدت أورمية مقاومة عنيفة وحملت الروح المعنوية للهاجمين عندما عرفت بأن طابور سعدة قادم. في ذلك الحين كان 12.000 من القوات الإيرانية يتقدمون، منها 5000 في الجهة الغربية من بحيرة أورمية والبقية من الحافة الجنوبية-الشرقية للبحيرة، إذ قام هؤلاء بالانتقام بلا رحمة من السكان غير الشيعة، غير مفرقين تقريباً بين البريء والمذنب. فالذين قتلوا على يد الجيش من النسطوريين، مثلاً، كانوا أكثر مما قتل من المستوفيين. قر الكثير من قوات الشيخ عبيد الله وتم أسر الكثير منها (قتل أغلبها) من قبل الحكومة على جانبي الحدود. وتحت الضغط الدبلوماسي الأوروبي تم نفي الشيخ إلى استانبول أولاً ومن ثم، بعد هروبه في 1882، إلى الحجاز حيث قضى نحبه في 1883.

أما الدمار الذي لحق بسهل أورمية الخصب، المعروف باسم "جنة فارس" فكان يمكن أن يشعر به المرء بعد ذلك بعدة سنوات حيث قرئت ضرائب الإعانة في أماكن أخرى من أجل إعادة إعمار المنطقة. وقد تجاوزت الحد العادي للاضطراب القبلي لدرجة أن البعثة التبشيرية الأميركية كتبت يأنه حتى الحرب العالمية كانت كافة الأحداث في أورمية تؤرخ من "مجيء الشيخ"⁽¹⁾.

إذا كانت هذه الحقائق تدعم بصموية الإدعاء بثورة قومية، فماذا يمكن أن يقال عن أتباع الشيخ عبيد الله وأفعاله؟ لدينا بعض الإشارات الأولية من الرسائل التي بعثها القناصل البريطانيون العاملون على طرفي الحدود. اعتقد وليام أبوت، بعد أن زار

(1) ماري شيد (Mary Shedd)، نيويورك 1922، ص 45، مقهى الإنسان المتهد به عروقة في الحيرة القوية الكريمة، ص 267.

أورمية من موقعه في تبريز، أن "مشروعه [الشيخ عبيد الله] كان يرمي إلى وضع نفسه على رأس الإمارة الكردية والحاق كل كردستان بها في كل من تركيا وفارس" (11) ربما كان الشيخ عبيد الله كذلك بعد سيطرته على منطقة أوسع من بقية الأمراء كما تشير إلى ذلك سلطته الروحية، ولكن من غير المحتمل أن القبايل المتأله للقادرية قد رحبت به، وأقل من ذلك قبيلة شكراك التي كان يشكو منها، تاهيتك عن تلك القبائل الواقعة خارج منطقة نفوذه.

وقد رسم هنري تروتر Henry Truett الفصل العام في أرضروم، فصلاً دقيقاً ولكن حاسماً في مسألة الولاء للحكومة العثمانية التي كان الأمراء يفهمونها يسر قبل ذلك بنصف قرن. وقد كتب إلى سفيره "أعتقد بأن الشيخ موالي شخصياً تقريباً للسلطان وأعتقد أنه مستعد لأن يخضع لسلطته وأن يدفع له الأتاوة طالما أنه يستطيع أن يتخلص من الموظفين العثمانيين وأن يُنظر إليه كزعيم فعلي وحاكم لكردستان قانونياً (12). وكان هذا منسجماً مع ما قاله نائب القنصل في ران قبل سنة من ذلك من أن الشيخ رغب تماشياً في دفع الأتاوة إلى السلطان بدلاً من الضرائب (13). وقد أكد الشيخ عبيد الله شفويّاً ذلك عند لقائه بأبوت خارج أورمية. وقد ساء أبوت فيما إذا كان

هدفه هو تحويل كردستان إلى إمارة منفصلة مستقلة عن الباب العالي أو ببساطة ضم أجزائها البدائية وفرض النظام عليها وأن يصبح الرأس المسؤول للأمة الكردية ومسؤولاً أمام السلطان عن حسن تصرفها وجمع الضرائب؟ جواباً على ذلك قال الشيخ بأن أحداً لم يشك في ولائه للسلطان، ولكن لديه رأي وضع جداً عن الباشاوات [أي الإدارة المحلية] (14).

ويبدو من استخدام المصطلحات الأوروبية المعاصرة عن القومية بأنه كان مهتماً أكثر بالبعثات إمارة ذات حكم ذاتي باعتبار أن تلك كانت موجودة قبل وضع الإدارة تحت [الصرف] التنظيمات Tanzimat العثمانية.

ولكن هذا لوحده لا يبرر ارتياح الحكومة في استنبول للشيخ عبيد الله أو رغبته

(11) الوثائق العثمانية رقم 5/18801، أبوت إلى تروتر، أورمية 7 تشرين الأول/أكتوبر 1880.

(12) وثائق البرلمان رقم 5/18813، تروتر إلى غوكسجن، لوبيا، 20 تشرين الأول/أكتوبر 1880، المعلق من غوكسجن إلى غرانفيل، ثيريا 24 تشرين الأول/أكتوبر 1880.

(13) تكبير رغبته في "أن يشكل إمارة مستقلة من وطن بقطعة الأكراد، ويصعد بدفع المبلغ المفروض على شكل ضرائب من قبل الحكومة التركية"، الوثائق البرلمانية التركية رقم 4/18802، كليون إلى تروتر، ران، 10 أيلول/سبتمبر 1881.

(14) FO رقم 582/248، أبوت إلى غرانفيل، تبريز، 1 تشرين الأول/أكتوبر 1881.

في نفيه فيما بعد⁽¹⁾. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الشيخ عبيد الله قد ورث عبادة عمه في وقت زادت فيه الفوضى والتدهور الاقتصادي في الأناضول. فالعجز العثماني في فرض القانون والنظام خارج المحيط المباشر لكل مدينة وعبيد الصربية الزائد وغير المغفول في حينه، إضافة إلى المحاولات الرامية إلى إدخال التجديد الإلزامي عليها ساهمت في تفويض رقابية المنطقة التي كان لديها مسبقاً ميل إلى التمرد. ولولا تحقق بعض الطامة المحلّية البارزين، لانتزعت كل قبيلة ما تستطيع من المسافرين والقرى الأهلة بالسكان. ومثلما يشهد العديد من الرحالة الأوروبيين، فإن أعمال قطع الطرق قد أوصلت الاقتصاد في بعض الأحيان إلى درجة من الجمود حيث كانت طرق التجارة معروفة لللب والنهب كما كانت القبيلة تقاتل الأخرى حيث كانت القرى المجاورة تحس بأصدااء حالة العداء بينهما. لقد وجد بعض الموظفين العثمانيين المحليين أنه من الأفضل التعامل بورد مع زعماء قطاع الطرق. وقد عرف بعض الولاة الشكاكين إلى أنه في حالة اختبار الإرادة مع حاكم أو شيخ قوي، فإنهم سوف لن يحصلوا بالضرورة على الدعم من استابول. من جهتها زادت حالة الفوضى والحرمان من جثم القبائل عند اتفالهها عبر قرى الفلاحين، سواء أكانت كردية أو أرمنية أو مختلطة. وبكلمة أخرى، كانت قبيلتنا شكاك وهوكي، إذا ما أُطلق لهما العنان، على نفس درجة العداوة لسلطان مثل الشيخ عبيد الله نفسه.

بعد ذلك برزت مشكلة العداوة المتزايدة للجالية المسيحية. وقد كان الأرمن والآشوريون على حد سواء أهدافاً لها. الأرض بسبب تنامي الشعور القومي لديهم والتماطف اللاحق مع التهديد الروسي، والنسطوريون لأنهم كانوا موضع شبهة أيضاً بسبب ذهاب 5000 نسطوري سورياً تقريباً من أرمنية (ناهيك عن هكاري) إلى روسيا كعمال موسمين.

في خضم هذه الفوضى أبدى الشيخ عبيد الله وعقبه سبباً لمساعدة السلطان في وجه التهديد المسيحي. وقد تم تعيينه كفائد للقوات القبلية الكردية في الحرب

(1) مع بداية 1831 تم تكن استابول قد وقعت أي شيء لتأجيل عبيد الله. وأثبتت طهران خاصة من ذلك لأن الشيخ عبيد الله كان يهدد بحملة ثانية. وقد تم اعتقاله وإرساله إلى استابول في حزيران/يونيو 1831. وقد مرّ هارباً في أيلول/سبتمبر 1832.

الروسية-التركية 1877-1878 وتمنح سلطات رسمية أوسع من تلك التي كان يتمتع بها أي كردي منذ أيام الأمراء قبل ذلك بنصف قرن، حيث أعلن الجهاد والذي اعتبره زعماء القبائل بمثابة الضوء الأخضر لمهاجمة القرويين الأرمن⁽¹⁾.

ربما تكون آراء الشيخ عبيد الله الدينية بخصوص المسيحيين عامضة ولكن آراءه السياسية لم تكن على الدرجة نفسها من الغموض. لقد شكلت الأقلية الأرمنية تهديداً خطيراً للمصالح الكردية، إذ أنهت حرب 1877-78 إلى اتفاقية برلين، حيث دعت القوى الأوروبية وخاصة في (المادة 61) إلى حماية الأقلية الأرمنية وهو ما اعتبره المسلمون خطورة بانحياز تأسيس دولة أرمنية مستقلة. في الحقيقة كانت بريطانيا متلهفة للإصلاح العثماني وتوفير الحماية المناسبة للأرمن للتخلص من المبرر الذي كانت روسيا تستخدمه من أجل التدخل (الخطوات شديدة للأرمن من قبل المسلمين).

ومع ذلك فإن الضغط الأوروبي كان له تأثير حتمي على المنطقة. "ما هذا الذي أصعبه" قال عبيد الله معترضاً لموظف تركي "من أن الأرمن سوف يكون لهم دولة مستقلة في وان وبأن التسطوريين سوف يرفعون العلم البريطاني وإعلان أنفسهم كرعاء بريطانيين"⁽²⁾ وهذا بالتأكيد يكمن سر دعوة البريطانيين للاعتراف بالأكراد "كأمة مستقلة" لأنه في حال قيام كيان أرمني أو تسطوري محمي، كما أخبرته مخاوفه، فإنه ستكون جزئياً في منطقة نفوذه. ويبدو أنها مشكلة واضحة "يتنا وينهم" بناء على ذلك يبدو أن الشيخ عبيد الله قرر تقديم المشكلة للأكراد بمصطلح قومي علماني متداول في الهيئات الدبلوماسية الأوروبية.

قد يبدو غريباً أن يمتنع السلطان للشيخ عبيد الله بكل هذه السلطة، بعد القضاء على بقية الأمراء الأكراد خلال عهد "التنظيمات" في تركيا. ولكن يتم لا يتم كبح التهديد الأرمني والروسي بالإصلاحات المطلوبة من قبل بريطانيا؟ إن فترة التنظيمات الممتدة من 1826-1876 تميزت بطلب الحجاب العالي المتزايد وإعادة تنظيم الإمبراطورية بأساليب أوروبية. ولكن إنجاز ذلك كان على حساب مخطط شديد لأغلبية

(1) في 1878 أنقذ الكثير من المسيحيين من المجزرة في ياندا، بفضل نفوذ عبيد الله، وقد حصل على ثقة البعثات التبشيرية الأميركية في أرمينية. ولكن قبل ذلك بعدد واحد كان معروف كمتحيز دائم للهجمات على الأرمن والتسطوريين.

(2) الوثائق السوفياتية، تركيا رقم 5 (1881)، اللاهوتون إلى ترور، بشفالا 18 تموز، جويلية 1880. في المجلد رقم 7.

المسلمين في بلاد الأناضول الذين ثارت مخاوفهم من معاني إصلاح مستوحى من أوروبا.

في 1876 شغل المنصب سلطان جديد هو عبد الحميد الثاني، وهو لم يكن إصلاحياً وقد فهم ذلك بكل أصدائها العنصرية (للمسلمين) - على أنه سمح للقوى الأوروبية بعزيم من التأثير على السياسة والتجارة ومنح حقوق متساوية للمواطنين العثمانيين غير المسلمين. لقد كان مصمماً للدفاع عن أمبراطوريته الإسلامية، ليس عن طريق عملية الليبرالية التي وصلت إلى الذروة لفترة قصيرة الأمد في دستور 1876، ولكن عن طريق المركزية في شخص السلطان نفسه والنجوى إلى التضامن والقيم الإسلامية. من جهة أخرى كان الموظفون العثمانيون جزءاً من "التنظيمات"، الذي اعتبر حصان طروادة للإصلاح الأوروبي وهلاكاً للزعماء الجماعات من أمثال الشيخ عبد الله.

لقد شعر السلطان عبد الحميد بأمان أكثر مع المسلمين التقليديين، والشيخ عبد الله بمنزلته الروحية الكبيرة في شرقي الأناضول، رغم أسلوبيه الزنبيقي، كان دعاة قيمة لا يمكن تجاهلها في الدفاع عن الإسلام والذي ما إن يُمنح سلطة كبيرة مؤقّتاً قرأه من الممكن ألا يتخطى عنها.

وقد عانت استانبول من قبل بعض الصعوبة في التعامل مع الشيخ عبد الله في عام 1879. ففي أيلول/سبتمبر من ذلك العام تمت معاقبة بعض رجال الطيفة الواقعين تحت حمايته في هكاري من قبل المحاكم (القائم مقام) المعطى كره وأرهاعات بسبب الخصومية. ولم يسمع الشيخ عبد الله، كما فعل الشيخ عبد القادر في السنة التالية، أن تهتز مكانته على يد الحكومة المحلية؛ لذلك أرسل أبناءه لمهاجمة القوات المحلية. ولكن عندما حُرم أبناءه أعلن الشيخ براءته ملفياً الثوم على أبناءه حيث انتقل ولداه إلى قرى موالية داخل الحدود الإيرانية ريثما تهدأ الأمور. من جهتها تجاهلت استانبول تورط الشيخ عبد الله وعززت مكانته وأحاطته إلى المعاش وتحول القائم مقام المسيء من منصبه، وشعر السلطان، الذي كان يأخذ زمام الأمور بيديه بشكل سريع، بسمادة عمله مع الشيخ المتقلب أكثر من عمله من خلال موظفين إصلاحيين.

من ناحية أخرى أحاطت بهذا الاضطراب شائعات تتعلق بـ "العصية الكرديّة" التي يفهم منها أنها مجموعة قومية أسسها الشيخ عبد الله نفسه. ومن المؤكد أن هذا

الأخير أراد أن يؤسّس من دائرة أتباعه ولكن يجب النظر إلى المضامين القومية [العصبة] بشيء من التحذرة إذ ليس لدينا ما نستند إليه سوى اتهامات البطيريركية الأرمنية. فالعصبة، إذا كانت موجودة فعلاً، لم تقم بإصدار أي بيان ولم تقم بأي عمل تحت ذلك الاسم. ولكن ادعت البطيريركية بذلك بأن الباب العالي نفسه كان يدعم العصبة من أجل إخماد المسألة الأرمنية. وهو تفسير معقول جداً فقد وضعت الخطة في استانبول التي قدمت للشيخ كفاالة رسمية غير معلنة من أجل تشكيل حركة يمكن أن تقوم بدور قوة مقابلة للتهديد الأرمني.

إن إقامة كردستان مستقلة فعلياً، وهو ما بدأ أن الشيخ يدعو إليها في 1880ء في منطقة مضطربة كهذه لم يكن أمامها سوى فرصة ضئيلة في العيش. وهو ما أدركته الحكومة العثمانية، ولكن التفكير بكردستان، على طريقة العصبة المؤقتة، كانت مفيدة كقوة مقابلة للمطالب الأرمنية القومية وخاصة إذا ما استطاع الشيخ أن يستميل، كما حاول، بعض من الأرمن النساطوريين لثورته. فإذا تعاون هؤلاء، فإن ذلك سوف يفرض أساس القضية القومية الأرمنية كقضية محمية من أوروبا. وفي حال قيام إمارة كردية فعلياً، وهو احتمال بعيد، فإنها سوف تكون ملزمة بالاعتماد على السلطان.

كانت هناك أيضاً مسألة تحسين الوضع العثماني في حصنها الشرقي. ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يتحسن بشكل نوعي وسلاحوظ يضم الإقليم الكردي القبلي المطل على سهول أذربيجان الغربية حيث أقهر الشيخ عبيد الله من قبل نفوذه على القبائل الكرعية الإيرانية عندما لبث تلك القبائل دعوته للجهاد ضد الكفار في 1877. وربما نظر الباب العالي، القلق على موقعه في الشرق، إلى هذه المبادرة من منظور استراتيجي. وبعد خمس وعشرين سنة كان يجب الاستفادة مرة أخرى من الضغط الإيراني من أجل انتهاز حزمة تلك المنطقة.

لا بد أن الحكومة العثمانية لم تكن راغبة في شرح أي شيء من هذا علناً باعتبار أنه كان عليها أن تتصل من أي تشجيع لروح المقاومة عند الشيخ عبيد الله. وفي الوقت الذي بقي فيه السفير البريطاني مشدوهاً، فإنه من الممكن أن نخمن ما كان يجريه:

لقد أخفقت مرة أخرى في التأكد من الدرجة التي يتق فيها الباب العالي بنية الشيخ عبيد الله لتأسيس كردستان مستقلة. وانطباعي العام هو أن حاسم

باشا [وزير الخارجية العثماني] نفسه لا يؤمن في الوجود القبلي لمثل هذه الخطط الطموحة»⁽¹¹⁾.

لقد عرف عاصم باشا أن الشيخ عبيد الله نقشبتي مخلص. كما علم مولانا محمد مرديدي⁽¹²⁾ الصلاة من أجل إعلاء الدولة العثمانية التي يعتمد عليها الإسلام والتصور على أعداء الدين، المسيحيين والملاحين وأنقرس الحقراء⁽¹³⁾. وربما كان ذلك واضحاً للمراقبين العثمانيين أكثر منه للأوروبيين، إذ بقي الشيخ عبيد الله مخلصاً لمرشده الروحي حتى النهاية.

الفرسان الحميدية والأرمن

في 1891 سمح السلطان عبد الحميد بتأسيس قوة غير نظامية من الفرسان في أناضول الشرقية أطلق عليها اسمه، الفرسان الحميدية. وقد كان القصد منها تقليد فرق القوزاق التي تم استعمالها بشكل فعال في الاستطلاع والمناوشات في القوقاز. أخذين بعين الاعتبار السياق الاجتماعي للدين، نُحِثت الفرسان الحميدية من قبائل سنية كردية مختارة⁽¹⁴⁾ وعلى الأخص من تلك التي أثبتت ولائها لتشكيل فرق من الفرسان لنحو 600 رجل تقريباً. وفي الكثير من الحالات كانت تلك الفرق تؤخذ من قبيلة واحدة فقط وكان الضابط الأمر فيها هو الزعيم القبلي. وإذا كانت القبائل صغيرة جداً، فإن كلاً منها يمكن أن تولف سرية من الخيالة لفوج مركب، وفي كافة الأحوال تم الحفاظ دائماً على التضامن القبلي من خلال وضع رجال القبيلة في الوحدة نفسها.

كانت هناك فوائد جمة لكل من الزعيم، الذي حُلب منه تجنيد فوج، ومجنديه أيضاً، إذ كان الزعماء وضباطهم يُرسلون إلى كلية عسكرية خاصة في استانبول، كما تم تجهيزهم بملايش أنيقة خاصة على الطراز القوزاقي لتليق بمكانتهم الجديدة. من جهة أخرى أعفيت القبائل الحميدية من واحدة من أكثر الإجراءات غير الشعبية في المركزية العثمانية ألا وهي المسؤولية القانونية للتجنيد الإجباري والتي أُدخلت إلى المنطقة لأول مرة. وقد دُعي زعماء الحميدية وأبنائهم إلى إحدى الكليات القبلية في

(11) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 5 (1881)، غوكشي إلى مرانفيل، القمطنطية 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1889.

(12) أبو ماني النقشبندية-المجديية ص 15.

(13) لم حشد كتيبة أو كتيبتين من التركمان أيضاً.

استانبول وكردستان من أجل صهرهم في المؤسسة العثمانية. وفي بعض نرى 'الحميدية' الرئيسية قامت السلطات بافتتاح مدارس للسكان. وبما أن كردستان كانت القسم الأكثر إهمالاً وفقاراً وتخلقاً، كان العرض مفرطاً جداً.

كانت الخاية الظاهرية من القرمان الحميدية هو تأمين حصن دفاعي ضد التهديد الروسي. وكان من المهم لتعزيز قرار أن الأكراد جزء من الأمبراطورية خاصة وأن بعض القبائل داخل الأراضي العثمانية قد أبدت استعدادها لدعم القيصر ضد السلطان في حروب سابقة. إضافة إلى ذلك وقعت أعداد متزايدة من القبائل ضمن نطاق دائرة النفوذ الروسي في القوقاز حيث كان الانتشار الرسمي للفرق الحميدية يشكل رئيسي على طول محور يحتل من أرمينيا إلى وان.

ومع ذلك فإن حقيقة كون القبائل الحميدية قوة غير نظامية يتم توزيعها إلى وحدات أكبر من الفوج فقط بناء على توجيهات من المشير، أو القائد العسكري، معناه عملياً أن هذه الفرق تبقى مشتتة تمارس حياتها العادية إلا حينما يتم دمجها لأداء مهمة. علاوة على ذلك كان ثمة شك من أن رجال القبائل الحميدية سوف يتخلون عنها بدلاً من اتباعهم عن مواثيقهم ومخيماتهم.

لم يمض الكثير من الوقت على تأسيس الحميدية حتى برزت المشاكل. فمن جهة اندلعت المعارك والنزاعات بين زعماء مختلفين من أجل مرتبة أعلى في القبيلة الواحدة⁽¹⁾، ومن جهة أخرى لم يفرق القادة المحليون بين أعداء قبيلتهم وأعداء القرمان الحميدية. وصراعان ما بدأت الأحقاد بين القبائل الحميدية، المصلحة من قبل الدولة، والأعداء المحليين. فقد بدأت قبيلة جبران السنية الفرية، التي عايت أربع فرق حميدية، بمهاجمة قبيلة خورماك العلوية وصارت أراضيها. وباعتبارهم علويين ملهونين، أو قزلباش، لم يكن مستغرباً ألا تحرك الحكومة ساكناً من أجل إنصافهم أو إنصاف بقية القبائل العلوية التي تعاني من مشاكل مماثلة. أما القبائل السنية التي لم تكن تساند الحالة الحميدية فلم تكن بدورها بمنأى عن ملب الأراضي بقوة السلاح. وقد كتب ه.ف.ب. لينش H.F.B. Lynch، الذي كان يجهز في المنطقة في 1894، عن غصبات السلب والنهب حول أرمينيا:

(1) من العبداتلي والجلالي، مثلاً، انظر هامبرون إلى بين 1890، أرمينيا 27 شباط/فبراير 1892، في الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 3، 1896.

من المعروف تماماً أن هذه العصيات يترأسها خباط من الفرق الحميدية أو كما يسميهم العامة - الشكلي (shakli) أو أصحاب الأطباق الاقتصادية، نسبة إلى الشارات الشحابية التي كانوا يضعونها على قفصاتهم. وكان الموظفون الخائفون والمجبرون على نقل مثل هذه الحوادث، يختصون وراء تعبيرات لطيفة مثل عبارة "قطاع طرق متكرين بلباس جنود"⁽¹⁾.

وحيثما لم تكن الحكومة قادرة على الدفع لضباط الحميدية، فإنها كانت تمنحهم حقوق جباية الضرائب من القرى الأرمنية المحلية مسببة مزيداً من الأذى بحق الأخيرة. وفي كثير من الحالات لم يكن الزعيم الكردي قائداً للطرفة الحميدية بل أيضاً زعيماً للمنطقة المدنية المحلية.

بعيداً عن مثل هذه الظروف فإن أولئك الذين طلبوا ملاذاً من الحكومة وجدوا أن الإدارة المدنية لم يكن لها لا حول ولا قوة فكبح جماح الحميدية الذين كانوا مسؤولين فقط أمام مشير الجيش الرابع في أرضروم. ولم يكن المشير، زكي باشا، الذي كان صهر السلطان، تابعاً للوالي بل لاستانبول مباشرة بحيث كان يستخدم الحميدية كأداة سياسية وهي التي لم يكن يجمعها الكثير مع الإدارة المدنية القصيرة الأمد للمنطقة. فالإدارة المدنية لم تحمل سوى الاحتقار لفارسان الحميدية، وهي رؤية نسمع صدىها في [كتابات] القناصل العسكريين البريطانيين:

"إن القوات الحميدية، في الحقيقة، لا تخضع لأية سلطة سوى لمصلحة زعمائها المحليين والتي يبدو أنها - السلطة - لم تكن تمارس لمقتضيات القانون والنظام. وقد كان منظرنا لافتاً للنظر أن ترى الأفراد يمشون في شوارع بلدة [باشكالة] في أزيائهم الضومية... ولديهم عادة أخذ ما يطلبون من المحلات بدون دفع"⁽²⁾.

إن المشاهدات غير القانونية للحميدية ضربت مثلاً مرعاباً ما بين الأفراد غير القليلين بتقليده إذ كانت هناك في الحقيقة أعداد كبيرة من الشباب الأنفيين النواقيين إلى ذلك. وقد قام الصاغة المحليون بتجارة مزدهرة مع أولئك الشباب شديدي التأنق، من خلال تزيف الشارات الحميدية من أجل لبسها مع القلق⁽³⁾ المصنوع من جلد.

(1) ليشر، أرمينيا الممثلة الثاني، ص 219.

(2) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 6 (1896)، مؤرشفة في Emlak-ı Hümayye، إلى غريغز (Griggs)، وان، ص 10، أيلول/سبتمبر 1894. معلق غريغز إلى كوري (Corry)، أرضروم، 23 أيلول/سبتمبر 1894.

(3) القلق نوع من القفصات. (المترجم).

الخروقة. وهكذا وجدت السلطات المدنية نفسها عاجزة عن كبح الفرسان الحميدية في حين تجاهل أو تجاهل ضباط الجيش مع التجاوزات القبلية.

ورغم أن النزاعات كانت في البداية بين القبائل فإن الفلاحين التابعين من المسلمين والمسيحيين هم الذين عانوا أكثر من الجميع. وسرعان ما بدا واضحاً أن الأرمن كانوا أهدافاً رئيسية وأن الحميدية قد تحذت أو وجهت بشكل مقصود من السلطات العثمانية العسكرية.

لقد تمت مناقشة نشوء المشكلة الأرمنية من ذي قبل، ولكنها في التسعينيات من القرن الثامن عشر تفاقمت إلى حد كبير وذلك لأن بعض الأرمن بدأوا بعد تجاربهم في حرب 1877-1878، بإظهار رد فعلهم تجاه الاستفزازات وعمليات المصادرة والنهب والاضطهاد الذي عانوه على يد السلطات العثمانية والقبائل الكردية والمواطنين المسلمين في البلديات والمدن المختلطة. ففي 1882، يوزت المجموعة الثورية "حياة أرض الآباء" في أرضروم. وفي 1885 بدأ حزب أرمنيكان بالعمل في وان مدعوماً من قبل المجموعات المتواجدة في روسيا ما وراء القوقاز وإيران. وبعد تشكيله في 1887 أعلن حزب هنجاك الدولي عن تشكيل خلايا مسلحة في شرقي الأناضول وروسيا ما وراء القوقاز. وفي 1889 ألقي القبض على مجموعة مسلحة من حزب أرمنيكان وهي تعبر الحدود من فارس. كما ظهرت ميليشيات أخرى مما أدى إلى حالة من الهلع في استانبول وفي المقاطعات الشرقية. وفي 1893 ظهرت ملصقات تحريضية على جدران عدة بلدات أناضولية. من جهتهم حاول المحرضون إثارة القبائل العلوية المعارضة في ديرسم والفلاحين الأكراد في نواحي ماسون الذين يدعى أنهم متحذرون من المرتدين الأرمن إلى الإسلام.

ولكن الحادث الذي مهد الطريق أمام مزيد من الهجمات على الأرمن حصل في ناحية ماسون جنوبية موغلي حيث شن حزب هنجاك الهجمات على الأكراد وقتل العديد منهم ابتداء من 1892. ففي صيف 1894 نشب شجار بين القرى الأرمنية والقائم مقام المحلي حول متأخرات ضريبة مما أعطى الحجة لارتكاب مجزرة جماعية والتي لعب فيها الفرسان الحميدية دوراً بارزاً. وربما راح ضحية ذلك أكثر من 1000 قروي. وفي ربيع 1895 أراد ممثلو بريطانيا وفرنسا وروسيا إجراء إصلاحات للمقاطعات الأرمنية وذلك بإصدار عفو عام عن السجاء الأرمن ولتعيين ولاية "مرافق عليهم" ودفع تعويضات لضحايا اعتداءات ماسون وأماكن أخرى.

والسماح بالتحركات البدوية الكردية من خلال وضعهم تحت المراقبة مع تشجيعهم بالاستقرار ونزع السلاح من القرمشان الحميدية. وافق السلطان عبد الحميد على هذه المطالب ولكنه تجاهل تطبيقها عمداً. وقد أدت حالة انعدام الأمن إلى تقليص الزراعة إلى مستوى المجاعة خلال الأعوام 1897-1898⁽¹⁾.

كان هناك هدوء نسبي لمدة عام تقريباً ولكن في 30 أيلول/سبتمبر 1895 حصلت حادثة هيفة بين المظاهرين الأرمين والشرطة في استانبول والتي أهدت بداية مزيد من الهجمات الواسعة عليهم في المدينة حيث لاقى المئات حتفهم والبعض منهم على يد العديد من المحتجين الأكراد هناك. وبعد أسبوع من ذلك قتل أكثر من 1000 أرمني في تواجحي طرابزون. بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر كانت هناك مجازر أخرى في أرزنجان وديار بكر وأرضروم وفي أماكن أخرى حيث قُتل المئات في كل واحدة منها. وفي الأيام العشرة الأولى قُتل نحو 1000 أرمني في ديار بكر وبحوالي 3000 في كل من عريكير وملاطية. وتلت ذلك مجازر أخرى في خربوط وميوان وقيصري وأورفا. وقد كان الجناة مزيجاً من المسلمين الأتراك والأكراد إضافة إلى الجنود العثمانيين بما فيهم الحميدية.

لقد وقعت بعض القرى الأرمنية في وجه هذه الهجمات وكسبت احتراماً بين القبائل لحسن عهده. إذ أصبح البعض منهم مسلمين في حين دعا آخرون الزعماء الأكراد للاستقرار في قرأهم مقابل تقديم إغراءات لأنه 'ينبغي الدفع لرجال الشرطة'⁽²⁾. وبحلول 1897 حتى السكان المندوبون الأتراك أخذوا يحتجونه على التأثير العدم الذي لا يطاق للأكراد الحميدية.

ولكن لماذا سمح السلطان عبد الحميد بهذا الضرر المتعمد ضمن مقاطعاته الشرقية؟ وهل تم إحداث الحميدية من أجل القضاء على الأرمن؟ في الحقيقة لم يكن الأرمن هم الوحيدون الذين رأوا الشؤم، أو بالأحرى مخططات الزيادة الجماعية، في

(1) كان القرمشان الرئيسيان هما رجباً قبيلة الجيراني، التي لازمتها السعة البيعة من سبعينيات القرن التاسع عشر والشيخ محمود صادق، ابن الشيخ عبد الله الذي بقي، بإحسانه غائباً في الحميدية، على غارات متكررة على القرى المسيحية مثلما كان يفعل والده قبل ذلك.

(2) الوثائق الصراخية، تركيا رقم 1 (1898)، كرو Crow، تقرير حول رحلة من سامسون إلى كوتايك Gendek، بطلي، قسراً، جويليه 1879.

زمن الحميدية. لقد تم إحداؤها ظاهرياً من أجل حشد القبائل الكردية كقوات محاربة في خدمة العثمانيين. حال ثغوب حرب ثانية مع روسيا.

كان معروفاً تماماً أن بعض القبائل الكردية - العلوية منها والسنية - قد تجاوزت مع العروض المتتالية التي قدمتها روسيا منذ حرب 1827-1829، وقد استغل الروس بكل مهارة عدم رضى تلك القبائل من المركزية التي أدت إلى قمع الأمراء القدماء والإصلاحات التي بدأ أنها منحايزة للفلاحين المسيحيين. وكان الروس، بطريقة مشابهة، قد حرضوا القبائل وخاصة أكراد ديرسم العلويين خلال حرب الفرم في 1854 و 1867-1878 بحيث بقي الخوف من السخط الكردي حقيقة واقعة. وفي الحقيقة كان الروس قد دعوا بدوخان، أحد هؤلاء الساخطين، بعد تأسيس الحميدية برزت قصيره إلى تفليس من أجل مناقشة تكوين قوة موازية موالية للروس.

لقد كان تسجيل رجال القبيلة وإعفاؤهم من دفع الضريبة وتعليم الضباط القبليين، ولا سيما أبناء زعماء القبائل، في استانبول تهدف كلها كمحاولات من أجل جذب الأكراد بشكل أكبر إلى نسج الأباطورية. وقد كانت الفكرة من حيث المبدأ جيدة. فبقدر ما يكون الأكراد متدمجين في النظام العثماني بقدر ما تكون الحدود الشرقية آمنة وبالتالي على أمل أن يكون الأكراد أكثر تدجيناً، ولكن عملياً لم يحدث الاندماج أبداً. فقد بقيت القبائل متمسكة في حين اتخذ بعض زعماء القبائل منازل لهم في المدن.

إن هذه السياسة السبعية كانت سياسة تم عن ضعف. فالسلطان عبد الحميد لم يستطع أن يقصي الأكراد لا عسكرياً ولا عن طريق جمع الضرائب. وكان من الممكن للقبائل المبروكة بجموعها، إما أن تشرع جمع الضرائب في الريف أو تحبطه. ولذلك فإنه سمح لها بالسلب والنهب حتى إن صهره زكي باشا، باعتباره القائد العسكري في أروروم، أطلق لها العنان بل وحماتها من الولاة المدنيين المحليين. لقد كان باستطاعته أن يسخفها ولكن من خلال الإحلال الفعلي للمنطقة وبالتالي خلق حالة من التوتر مع روسيا بإقصاء القبائل الكردية.

كذلك كان السماح عبد الحميد بإزالة كل ذلك العذاب بالأرمن على يد الحميدية نتيجة الضعف بمقدار ما كان نتيجة لسياسة مقصودة. ففي 1895 لم يكن فارس الحميدية المعادي ولا الجندي التركي يفرق بين الفلاحين الأرمن والثوار. لقد غامرت "تنظيمات" بإقصاء القبائل من قبل بدلاً من إطلاق العنان لها. لذلك استرعى عبد

الحديد الإصلاحات الأوروبية التي قُرِرت عليه فرحاً في استانبول، ولكن بعد أن تأكد من أن وضع الحميدية تحت قيادة زكي باشا بدلاً من السلطات المدنية، سوف لن يؤدي بحال من الأحوال إلى تطبيقها. إذ كان القانون والنظام يأثيان في المرتبة الثانية بعد الولاء في هذه الحدود المعرضة للهجوم.

مع ذلك فإن الفرسان الحميدية كانت إغفاقاً واضحاً، بالرغم من أنه كانت هناك على العموم إشارة خفيفة إلى الاندماج على النطاق العشائري الواسع. لكن على العكس من ذلك شهدت الروح القبلية انبعاثاً جديداً من خلال الترخيص التي منحها للفرق الحميدية. ووفقاً لما كتبه الفصل الإنكليزي المحلي فإن "زكي باشا" كان بمثابة ملك بيتها وهي لا تعترف بأية سلطة سوى سلطته حيث كان الرأي السائد هو أنه يعتمد إلى تنصيب نفسه ملكاً على كردستان المستقلة⁽¹⁾. ومن غير المحتمل أن يكون السلطان عبد الحميد قد ارتأى في زكي باشا لأنه بقي في منصبه حتى تمت الإطاحة بالسلطان نفسه في 1908.

غير أن إحياء القوة القبلية كان أمراً مختلفاً، ومهما يكن عبد الحميد معارضاً للإصلاح، فإنه لم يكن يتوقع أبداً العودة إلى الإمارات القبلية التي كان سلفه محمود الثاني قد ألغاه. في 1900، ومع ضعف المخاوف من هجوم روسي وتزايد الخطر الشعبي من الحميدية بدأ زكي باشا بوضع حد لتجاوزاتهم ومعاقبة زعماء الحميدية الذين كانوا قبل سنة أو سنتين فقط، مسئولين بالحماية، ومع ذلك، فإنهم ظلوا يشكلون تهديداً. وعندما بدأت الأمبراطورية بالاتجاه نحو الثورة لم يكن الأتراك ميالين إلى إثارة الفتنة بل زعماء الحميدية هم الذين أعطوا الولاة السبب الحقيقي. وحتى في صاحة المعركة برهنت الفرق الحميدية على نخبة الأمل حيث تلت الكثير من فرقها.

بعد الإطاحة بنظام عبد الحميد على يد جمعية الاتحاد والترقي في 1908، وهو ما سيتم التطرق إليه بإسهاب أكثر في الفصل اللاحق، فإن الفرق الحميدية قد سُحقت بـ "الفرق القبلية" ولكنها بقيت جوهرياً على حالها. إن انتصار تركيا الفتاة والتهديد الذي شكلته لمساتدي النظام القديم، وصرختها إلى المحكم التركي الفاشستي بوضوح بعد فترة قصيرة من الليبرالية أدت إلى القوضي في أجزاء عديدة من الأمبراطورية. في

(1) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 1 (1898)، إلير Filior إلى كوري Durne، ونداء الاستقلال، ص 109.

كردستان ذاتها وبين بلغار مقدونيا والقبائل الكاثوليكية لألبانيا الشمالية وفي اليمن حيث أعلن مهدي جديد عن نفسه وبين طائفة الدروز القوية في منطقة حوران السورية. لقد أرسلت بعض من هذه الفرق القبلية إلى مناطق الاضطراب هذه جنبا إلى جنب مع القوات النظامية كما أرسلت إلى اليمن في 1908 وإلى ألبانيا في 1911 حيث ألحزت مهامها على نحو مثير إذ تكبدت خسائر فادحة واكتسبت سمعة سيئة بالوحشية لدى إعادة النظام. ويسكن القبول، وبحق، بأنه في عشية الحرب العالمية الأولى كان الأكراد معروفين بالدرجة الأولى بشورتهم وأعمال قطع الطرق وبصداقة الأرسن.

وهكذا يمكن القول بأن نهاية القرن التاسع عشر شهدت قبضة عثمانية أكثر إحكاماً على مدن المنطقة ولكن الموقف كان قابلاً للانفجار في ظل النزاع الطائفي الداخلي والقبائل غير الخاضعة للقانون والتمرد الذي بات مألوفاً الآن السبيل بالاستيلاء الروسي المتكرر للأراضي، وهو خليط تفجر أخيراً في خريف 1914.

المصادر:

Great Britain, unpublished: Public Record Office, series FO 248/382 and 391; series FO 17 nos 346, 540, 953; WO 406/3964

Great Britain, published: *Parliamentary Papers*, Turkey no 16 (1877), 28 (1877), 54 (1878), 1 (1878), 13 (1879), 4 (1880), 5 (1887), 2 (1896), 3 (1896), 3 (1896), 6 (1896), 1 (1897), 0 (1898); Captain F.R. Maunsell, R.A., *Affidavit Report on Eastern Turkey to Army* (London, 1893).

Secondary sources: Bistrits Abu Hammad, 'The Naqshbandiyya-Mutashshihia in the Ottoman lands in the early 19th century', *Die Welt der Islams*, vol. xxi, 1982 (1984); Alau-wardi, *Travels and Researches*, Hamid Alger, 'The Naqshbandi Order', *Studia Islamica*, vol. 44, 1976; W. E. D. Allen and P. Muratoff, *Caucasian Dagestan* (Cambridge, 1955); Julian Baldick, *Mystical Islam* (London, 1929); Brant, *Notes*, *The Geographic Journal*, vol. x, 184; Martin van Bruinessen, *Agha, Sheikh and State*, Captain Fred Burnaby, *On Horseback Through Asia Minor* (London, 1887); Stephen Daguid, 'The politics of unity: Hamidian policy in eastern Anatolia', *Afield's Eastern Studies*, no. 9, May 1972; *Encyclopedia of Islam*, 1st edition, 'Kurds'; James Hallie Fraser, *Travels in Kurdistan, Mesopotamia* (London, 1840); Ghilan, 'Les Kurdes persans et l'empire ottoman', *Revue des Etudes Islamiques*, no. 5, May 1908; Greay Gratton, *Through Asia Turkey* (London, 1878); Albert Hourani, 'Sheikh Khalid and the Naqshbandi Order' in S.M. Stern, A.H. Hourani and H.V.B. Brown (eds), *Islamic Philology and*

the Classical Tradition (Oxford, 1972); Richard Hovannisian, *Armenia on the Road to Independence* (Berkeley and Los Angeles, 1967); Richard Hovannisian, *Armenia on the Road to Independence* (Berkeley and Los Angeles, 1967); Richard Hovannisian, *Armenia on the Road to Independence* (Berkeley and Los Angeles, 1967); Joseph, *The Maronians and their Neighbors*, Dick Kinross, *The Kurds and Kurdistan* (London, 1964); Layard, *Discoveries*; H.F.B. Lynch, *Armenia, Travels and Studies* (2 vols, London, 1901); Serif Mardin, *Religious and Social Change in Modern Turkey* (New York, 1989); William Miller, *The Ottoman Empire, 1801-1913* (Cambridge, 1913); Mousa, *Enver's Shadow* (Sydney, 1988); Basil Nikić, 'Les Kurdes racontés par eux-mêmes', *L'Asie Française*, no. 231, Paris, May 1923, Annex 2; Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925* (Austin, 1989); Earl Percy, *Highlands of Asiatic Turkey* (London, 1901); Rich, *Narrative of a Residence*, Mary Schoch, *The Measure of Man* (New York, 1922); Lt-Col J. Steel, 'Notes on a Journey from Tabriz through Kurdistan, via Van, Bitlis, Se'ert and Erbil, to Soultimaniyah in July and August, 1836', *The Geographical Journal*, vol. viii, 1938; E.B. Searce, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (London, 1912); Mark Sykes, 'The Kurdish tribes of the Ottoman Empire', *Journal of the Anthropological Institute*, no. 38, London, 1908, and *The Caravan Lane Marriage* (London, 1935); H.F. Tuzer, *Turkish Armenia and Eastern Asia Minor* (London, 1881); C.J. Walker, *Armenia, Survival of a Nation* (London, 1986).

published research: Hakiem Halikari, 'Halikari, 'Confédération des Naqshbandis au Kurdistan au XIX^e siècle' (doctoral diss., Sorbonne, 1983).

القاجار والأكراد

مقدمة

في 1914 كان يمكن للمراقب غير الخبير أن يظن أن القبائل الكردية تشكل تهديداً قوياً لوحدة الدولة القاجارية وسلطانها كما فعلت قبل ذلك بقرن. وهي كانت، بلا شك، تبدو وكأنها غير قابلة للخضوع وتلعب بسكر وخداع بالياسة الإقليمية ومع روسيا وتركيا أيضاً. لقد كان الاضطراب كبيراً جداً، ولكن الانطباع بأنه لا يزال غير قابل للحل كما كان قبل ذلك بقرن هو انطباع خاطئ يبرره، إلى حد ما، الضعف غير المبرق ل طهران خلال العقدين السابقين حتى عام 1914.

ولكن حدثت عدة تطورات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر جعلت إمكانية ضم كردستان إلى الدولة في 1914 محتملاً أكثر من أي وقت مضى. وبلغت المصطلحات العسكرية فإن البنادق التي تُحشى من مؤخرتها والمدافع بالإضافة إلى المدافع الميدانية الهيدروولية الارتداد، رغم أنها ربما قد استعملت ضد الأكراد، فإنها كانت مع ذلك إيداناً بصوت الاستقلال الكردي القبلي. إن القبائل، حتى وإن كانت مزودة بأحدث البنادق، فإنها قادراً ما تكون قادرة على تحقيق ضبط النفس الضروري في معركة رسمية بهذه الأسلحة الحديثة، لأن مستقبلها يكمن في حرب العصابات.

ولكن التغييرات الاجتماعية-السياسية كانت إلى حد كبير أكثر أهمية في عملية الضم. ففي المقام الأول تدهورت الروح القبلية في القرن التاسع عشر في عموم إيران بما في ذلك كردستان. إذ اتخذ الكثير من الرعاة حياة الاستقرار، وحينما فعلوا ذلك انتقل زعمائهم ببطء إلى مالكي أراضي مع مزيد من الاهتمام بالهدوء والسياسة في

العاصمة الإقليمية، وأخيراً رسمت الثورة الدستورية لعام 1906 حدوداً رسمية بين الأكراد المحليين والمستقرين من ناحية والأكراد الرحالة القبليين من ناحية أخرى.

الضعف القاجاري

لقد عانت إيران، مثل تركيا العثمانية، من ضعف حاد في القرن الثامن عشر والذي أدى أخيراً إلى سقوط السلاطة الصفوية الحاكمة الضعيفة في 1735. بعد مئتين سنة تقريباً من الاضطراب والاستقرار السياسي أعلنت السلاطة القاجارية عن نفسها في 1794 حيث كان القاجاريون في الأصل مجموعة قبلية، لكنهم تطوروا عن أصولهم القبلية وسعوا إلى تلبية متطلبات دولة ملكية مطلقة.

لقد واجهوا مشاكل عديدة حيث أدى انحطاط السلطة المركزية في النصف الأخير من القرن السابع عشر إلى حالة عدم استقرار إقليمية، وهي الفترة التي لعبت فيها المجموعات القبلية، بما فيهم الأكراد، دوراً مخالفاً للقانون. خلال الفترات الأفغانية اعتباراً من 1709 فصاعداً استولى الأكراد، مثل أعداء إيران الخارجيين، على أية منطقة استطاعوا الحصول عليها. ففي 1719، مثلاً، استولى القبائل الكردية على همدان وتوغلوا في أصفهان نفسها تخريباً. وعندما سقط نادر شاه في 1747، الذي تم اغتياله في حادث عرضي، أثناء حملة من حملاته لقمع التمرد الكردي، تقاطرت القبائل البدوية من زاغروس مثل الأكراد، النور والبهتباريين، إلى فارس بغية استغلال الفراغ في السلطة.

مثل هذه الظروف المضطربة أجبرت العديد من الناس غير المهاجرين على طلب الأمن في تشكيلاتهم القبلية نفسها والتي كانت تشكل نسبة من السكان أكبر بكثير مما كنت تشكله في القرن الماضي. من جهتها كانت مسألة السيطرة على هذه القبائل هي المشكلة الداخلية الرئيسية التي شغلت القاجار. إن هذه المشكلة لم تكن جديدة، ولكن القاجار وجدوها خطيرة للغاية وذلك لأنهم أحيوا فكرة وحدة إيران في أعقاب تفتتها في الثامن عشر حيث كان كل حاكم قاجاري يجد نفسه في صراع مع زعماء قبليين أقوياء في هذا الجزء أو ذاك من الدولة.

وبما إن الحكومة المركزية (أصفهان ومن ثم طهران) كانت قريبة نسبياً من زاغروس، يظن المرء بأن الحكومة قامت بخطوات كبيرة من أجل قمع زعماء الأكراد القبليين. ولكن العديد من هؤلاء فضل اختيار السيادة العثمانية ليس فقط لكي يكونوا

تابعين اسمياً للدولة حنية بل أيضاً لسبب سياسي بحيث ألا وهو أن استنبول كانت أيعاء
وبالتالي أقل قدرة على فرض الضرائب أو اشتراط الخدمة العسكرية. إن محاولة تقوية
الخضوع على الأكراد في المناطق الحدودية النائية، مثل أكراد هكاري، كان عملاً
عقياً باعتبار أنهم موزعون في أكثر مناطق الدولة وعورة. وكانت القبائل شبه الرحل
عند الضرورة، لتتقل عبر حدود 1639 المتنازع عليها بشكل دائم. كما كان كلا
الطرفين، تركيا وإيران، يمتحان اللجوء بكل سرور لشوار الطرف الآخر.

وحتى عندما وقع الأكراد فعلياً ضمن إيران، كانت الحكومة المركزية غالباً
عاجزة عن فرض سلطتها لأن الخضوع للحكومة الإقليمية ذات السلطة الضعيفة كان
معناه مزيداً من القمع بدلاً من الحماية، ولأن موظفي الحكومة الضعفاء سوف يعقدون
صفقات مربحة ولكنها فاسدة مع الزعماء القبليين بدلاً من المحافظة بمواجهة غير
حاصمة ومكلفة. لقد كانت الخطوط الفاصلة، من وجهة نظر الفلاحين، بين المحاكم
الإقليمية والزعم القبلي والقائد العسكري ومالك الأرض غير واضحة المعالم.

لقد تمكن القاجار من البقاء رغم القوة العسكرية المتعاطية نسبياً للقبائل خلال
القرن التاسع عشر وذلك بسبب عجز الأخيرة من الاتحاد في وجه الحكومة. وهكذا
كان القاجار مجبرين غالباً على الاعتراف بأولئك الزعماء القادرين على فرض الطاعة
المطلقة على قبائلهم. كما أن الاعتراف الأمبراطوري أو إقصاء الصفة الشرعية على
الزعماء القبليين كان مصدر قوة هامة لهم. وفي الوقت الذي لم يكن أمام الشاه بديل
سوى القبول بزعيم أو قطب محلي كحاكم، كان الأخير يعرف أيضاً بأنه ربما يكون
الأقدر على فرض سلطة مطلقة محلياً إذا ما حصل على منصب امبراطوري رسمي
ولكن كانت ثمة استثناءات أيضاً. في حوالي 1810 سعى ولي العهد في إيران، عباس
ميرزا، إلى إخماد زعيم هكاري الذي كان قد تم عزله من قبل بعض الأقوات
المتوردين ولكنه أخفق. وقد ثبت أن الاعتراف الرسمي للقاجاري لا قيمة له في مثل
هذه التضاريس الوعرة.

لقد حاول القاجار من خلال التحالفات الكبيرة، التي كانت سهلة المصالح عادة،
تعزيز الأحقاد وروح التنافس ومن ثم التحكم من خلال زعماء تابعين بدلاً من
الاستفناء عنهم. وكان هذا هو الحال مع ولاية أردلان الذين كانوا مساندين مهمين
ومخلصين لدعوة القاجار للسلطة في التسعينيات من القرن الثامن عشر وما بعده. ورغم
إخلاء الولاية الذي برهنته التجربة فإن شاعات القاجار "غالباً ما مارسوا نفوذهم

وسلطتهم من أجل تغيير سير الخلافة، ويدعمهم الدهاوي الأطراف الثابتة، ولقدوا الأحماء التي أسبغت على الحكام مزيداً من الاعتماد عليهم⁽¹⁾. وقد كان الحال كذلك أيضاً بين المتنافسين على منصب الوالي لأردلان في نهاية القرن الثامن عشر، من جهتهم اعتمد القاجار، حيث كان ذلك ممكناً، على الرهائن من العائلات البارزة من أجل التأكد من ولائهم. فقد ربي خسرو خان أردلان، الذي كانت أمه من القاجاريين، في البلاط بطريقة فعالة من أجل التأكد من حسن سلوك والده الوالي.

كما حاول القاجار أيضاً أن يستوعبوا زعماء القبائل في نظام الدولة، إذ كانوا، في بعض الأحيان، يزوجون بناتهم من زعماء قبليين أو لأفراد من عائلات محلية حاكمة وبذلك يعززون منزلة هؤلاء، ويجلبونهم أكثر إلى مدار السلطة الأميراطورية. وهكذا فقد تزوج خسرو خان، الذي خلف والده كوالي، من أحد بنات الشاه فاتح علي الكثيرات. وقد برهنت أنها ذات شخصية قوية وعديدة. إذ كانت هي الحاكم الفعلي لكردستان وأدارت شؤون الإقليم عملياً من خلال المقابلة الرسمية *darbar*⁽²⁾. وقد استمرت في ذلك لعضلة ابنه بعد وفاة خسرو خان. لقد كانت تلك فقط خطوة قصيرة في اتجاه تفصيل الحكام القاجاري والزوال النهائي لأردلان في 1865.

في أماكن أخرى كان سير العملية أبطأ من ذلك، ولكن في نهاية القرن كان الحكام الإيرانيون من عائلة القاجار غالباً، يعدون محل الزعماء الأكراد كحكام محليين. في شمالي أردلان وفي الأراضي الواقعة على جنوب وغرب بحيرة أورمية تقع منطقة أكراد موكري، وهو تحالف قوي زود الشاه بأفضل الفرسان الذين كان يمكن للشاه أن يدعوهم. ومع أنه كان يكفي تكتيكيّاً إنزال 200 فارس إلى المعركة، فإنهم كانوا قادرين بسهولة على تقديم 4000 فارس مع بقاء ما يكفي من الرجال لجني محاصيلهم وحماية منطقتهم. ولكن من أجل الاستفادة منهم - بالتأكيد في الثلاثينات من القرن التاسع عشر - كان ينبغي على الشاه أن يتعامل بحذر مع زعمائهم وفرصه الضرائب عليهم بشكل خفيف جداً حيث إن "التاج الفارسي ليس له سلطة أو شيء من هذا القبيل على الموالين لهم، وهم، في الوقت نفسه، أقوياء جداً ولا يمكن

(1) بالكرام، تاريخ فارس، المجلد الثاني، ص 134.

(2) الخليل الهندي، معجم بلاد فارس الجغرافي، ص 393.

إجبارهم على أي شيء بهدف ترويضهم وإخضاعهم⁽¹⁾. لقد كان هناك في الحقيقة امتعاض شديد في صاوجبلاقي فيما بعد حينما حاول القاجار استبدال الزعيم المكري المحلي بأمر صغير من طهران. ولم يجد القاجار متاعاً من القول بالمكري، الذي ظل يشغل منصبه حتى اندلعت الحرب في 1914. فالحكام المحليون الذين لم يكونوا يتمتعون بقوة محلية كان محكوماً عليهم بالبقاء عاجزين ومعتدين على تأليب قلب أو زعيم محلي على آخر، كما يتضح ذلك من سلسلة الأحداث التي رافقت ثورة الشيخ عبید الله ومن المشاكل التي أثارها قبيلة شكراك في متقلب القرن وكذلك من الاضطراب الذي رافق الاعتداءات التركية والروسية على أذربيجان.

ولا شك أن التغيير الاقتصادي قد ساعد القاجار أيضاً. ففي منتصف القرن التاسع عشر بدأ عدد البدو يقل بسبب المجاعة القوية في 1869 (التي كان الراحاة فيها أكثر حرقية من المزارعين) من ناحية ومن ناحية أخرى إدخال منتجات جديدة كالقمح التي جعلت الزراعة المستقرة أكثر ربحاً. في نهاية القرن عبط عدد الذين كانوا يوصفون بالقبليين حقاً من الثلث إلى الربع من نسبة السكان الإيرانيين. قبيلة مكري مثلاً انقسمت إلى قسمين في 1900، القسم الأول رحاة والقسم الثاني لبوا فقيمين بل إنهم يكاد يتركوا أصولهم القبلية. وقد كان لهذا أيضاً عواقبه على القيادة القبلية. فلم يكن الزعماء يأخذون هذه الملكية على القرى التي تستقر فيها قبائلهم بل أيضاً ومدون ملكيتهم لتشمل قرى خارج نطاق منطقتهم القبلية. إن امتلاك مساحات كبيرة من الأرض والحاجة إلى الاختيار بين الحكم أو إقامة العلاقات مع ضباط القاجار والحياة المرفهة والمغرية للمدينة ألقح العديد من الزعماء بالاستقرار في العاصمة الإقليمية. وبذلك أضعفت الروابط القبلية.

لقد واجه القاجار على النوام تهديدات خطيرة من جيرانهم، فبالإضافة إلى المحاولات العثمانية الدائمة والاعتداءات الأوزبكية والتركمانية لاحتلال مناطق من إيران، جاء الضغط الجديد من القرى الأوروبية وخاصة من روسيا وبريطانية اللتين تنافستا على النفوذ في البلاط القاجاري حتى 1914. لقد اضغلت تركيا وروسيا الخزوات الأفغانية للسيطرة على الأجزاء الشمالية والغربية من إيران⁽²⁾، كما كانت

(1) راولسون Rawlinson، "ملاحظات حول رحلة"، ص 34.

(2) في 1722-1723 استولت روسيا على الإنليم القوقازي بما في ذلك ديرند Derbent وباتو وتومشك مؤقتاً حتى رشت Rastak على بحر القزوين.

أذربيجان وكردستان لقبتين سائغتين على الخوام في طريق الجيوش الروسية والعثمانية وهي حقيقة لم تفقد قيمتها رغم قبائلها المتحبة للحرية.

في نهاية القرن الثامن عشر استحوذت روسيا على كثير من الأراضي الإيرانية في شمالي نهر آراس، ثم أضيفت إلى القائمة جيورجيا في 1800. ويهدف التصدي للتقدم الروسي طلبت إيران مساعدة الدول الأوروبية من أجل تحسين جيشها، وفي 1812 حاولت استعادة ما خسرتة بينما كانت روسيا منهكة في غزو بونابرت في العام نفسه، لي أعقاب توقيعها لاتفاقية السلام لعام 1813 تعهد القيصر الروسي بإسبه واسم ورثته بالاستعراق بأي أمير إيراني يتم تعيينه من قبل الشاه كصاحب حق لا ينازع في وراثة العرش. ربما يكون ذلك قد ساهم في الاستقرار ولكنه، من جهة أخرى، فتح الطريق أمام التدخل الأجنبي في الدولة.

أرسلت بريطانيا، قلقة من النفوذ الروسي المتزايد وإمكانية أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تهديد سلطتها على الهند والقلقة أيضاً من المصاعى الفرنسية لضمان التعاون الإيراني ضد روسيا عدة بعثات عسكرية إلى البلاط القاجاري لدعم الدعايات الإيرانية ضد الروس.

كان النفوذ الروسي في طهران، عاصمة القاجار، يجد تعبيراته في التربع والمخسارة في الإقليم. وفي الوقت الذي كانت روسيا تستولي دورياً على قسم آخر من القفقاس، فإنها كانت تشجع أيضاً إيران للتفويض عن ذلك بغزو الإقليم التركي⁽¹⁾ في 1827 أخذ الروس ما تبقي من منطقة شمال نهر آراس ومدن بريشان وتخصوان ومناطق القبائل الكردية. وقد أعلن عن الحدود النائية لنهر آراس في معاهدة تركمان جاي من ذلك العام.

في ضوء المصاعى المتبادلة من أجل انتزاع السيطرة المركزية، يصبح خوف القاجاريين مشهوراً من أن أي تفويض بالسلطة أو بالحرية سوف يهدد موقعهم. إن ممارستهم الاستبدادية للسلطة وحقيقة أن التفويض يعني ضمناً الضعف القاجاري، وليس قوته، أفصح محالاً واسعاً وعميقاً أمام الارتباب يكامل الحكومة. فلقد سعى ملوك القاجار، الذين كانوا يفتخرون إلى مؤسسات الدولة المتطورة والجيش النائم

(1) من هنا جاء الدعم الإيراني القوي لنيابات في 1818-1820 واحتلالها لبلخانية واسيلازما القصر الأمد على يانيد ونيلين في 1820.

المشرب، مثل ملوك أوروبا في العصور الوسطى، إلى تذكير رعاياهم بالسلطة الملكية من خلال القيام برحلة أو جولة ملكية واتخاذ حاشية كبيرة معهم من بلدة أو مدينة إلى أخرى. وهكذا فإن مقر الحكومة ارتكز على منصب الشاه أكثر من ارتكازه على بعض رجال السخارة في طهران. ولقد أدت هذه العادة إلى القوضى الشديدة في الريف الذي كان ممرّاً للحاشية الإمبراطورية. ففي العام 1858 زار الشاه تاجر الدين (سنه) بدون سابق إنذار وهو ما أربك والي أردلان إلى حد بعيد. وقد قبل بسرور طوية من الذهب قدمها الوالي ذي الحظ العاثر بدلاً من العلف. لهذا ربما كانت طبيعة وصول الشاه التي لم يتم الإعلان عنها مسبوقة، وذلك لأن الذهب كان على الدوام مقبولاً باعتبار أن صندوق الشاه كان على الأغلب فارغاً.

لقد ثبت نسوية القدرة على زيادة العائدات والشرط المسبق الضروري من أجل إدارة متينة وفعالة وجيش دائم بالاعتماد على ضريبة الزراعية، حيث دفع الفلاحون أكثر مما طلبت الحكومة من أجل إعطاء حصص أكبر لمالك الأرض أو صاحب الإقطاع. وهكذا بقيت هذه المشكلة قائمة خلال القرن كله. في تقريره حول التجارة في 1894/ 1895 كتب القنصل البريطاني في تبريز بأن ملتزم الضرائب عن [إقليم] أفريجان قد دفع للحكومة المركزية على شكل ضرائب ما قيمته 180.000 تومان محتفظاً بسيوزية مقدارها 370.000 تومان والتي تُقع قسم منها إلى وكالاته والبقية كانت ربحاً صافياً⁽¹⁾. أما العائدات التي كانت تصل فعلياً إلى طهران، فقد كان التجار يتعاملون مع ما يمكن أن نعتبره مالياً عاماً. وكأنه ثروة خاصة بهم حيث كانوا يتصرفونه في بعض الأحيان من أجل إرضاء ملذاتهم الشخصية.

لقد حاول القاجار القيام ببعض الخطوات الدورية الإصلاحية ولكن الضعف الداخلي والارتباك في المساعدة الأوروبية وكذلك الخوف من أن تلك الإصلاحات سوف تقوض الأنوفاطية كما فوّتها في تركيا حال دون تحقيق ذلك. ولكن كانت هناك بعض المصاعب فإن الحافز وراءها كان الخوف من الانتهاكات الروسية على الحدود الشمالية والرغبة البريطانية الكامنة في الإجهاد على إيران كما فعلت مع الهند. في 1890 تم فرض الحظر على نطاق واسع على الخطوات القليلة الجادة باتجاه الإصلاح الجذري.

لم ينجح القاجار أبداً في بناء جيش دائم قادر على إعادة الثقة إلى الأعداء

(1) 190 رقم 160/161، دود إلى ميرزاك Demand، بيروت، 1 حزيران/يونيه 1899

الكبيرة من رجال القبائل المخالفين للقانون، فلقد ظلوا معظم القرن التاسع عشر تقريباً قاعرين على قيادة 12.000 فقط من القوات النظامية غير المتمسكة بالقدرة القتالية العالية. لقد أرسلت بريطانيا بعثة عسكرية في 1835 من أجل المساعدة في تعزيز قوة الجيش، ولكن معارلة الإصلاح جاءت بالفشل. تضمنت هذه المحاولة تدريب فرقة من رجال قبيلة كوران في كرمشاه تحت قيادة هنري راولنسون Rawlinson. ولم تتكيف قبيلة كوران مع الأفكار الأوروبية عن الانضباط والتدريب، ولذلك تم التخلي عن تلك المحاولة. اختياراً من 1875 برسر بتجنيد إلزامي للجيش ولكنه بقي غير منظم الصفوف ويعوزه الاعتماد المالي المطلوب الذي كان غير منظم وغير كاف أيضاً. وهكذا تم تأسيس فرقة واحدة فقط من القزاق شكلت قوة مقاتلة معقولة. وبما أنها كانت تحت قيادة وأمره ضباط من الروس فإن مسألة ولايتها ظلت موضع شك.

كان القسم الأكبر من القوات القاجارية مؤلفاً من عناصر غير نظامية من المنطقة أو من القبائل وعلى أساس نظام النسبة. إن استبدال القوات غير النظامية كجزء أساسي من القوات المسلحة الإيرانية يعكس الأهمية الدائمة للقبائل في المجتمع الإيراني على عكس الأسباطورية العثمانية التي استطاعت القضاء على الروح القبلية، بين الشعب التركي على الأقل، حتى بعد فرض التجديد، سيطرت القبائل البدوية في المناطق الحدودية الإيرانية على الأراضي شريطة أن تقوم بالخدمة العسكرية كحراس أو مشاة أو في المخافر الحدودية الأمامية كحراس حسب الحاجة. في مقابل ذلك تم إعفاؤهم من ضريبة الأرض الصالحة فقط للزراعة وأحياناً أخرى من ضريبة زرع الماشية أيضاً. ففي أقصى شمالي أفريجيان الغربية، مثلاً:

"كان خان مازو يجند القوات اللازمة من أجل حماية الحدود. لقد اعفيت الحكومة الفارسية على الدوام نخانات مازو كحماة جبهتين لحدودها لذلك، فإننا نرى، في القرن العشرين في واحدة من أكثر الأقاليم خضوعاً للإدارة الملكية، أي أفريجيان، بأن هذه الخانوية⁽¹¹⁾ تتمتع بكافة الامتيازات النظامية⁽¹²⁾."

وفي مرحلة متأخرة من 1910 كان يمكن لولتر سمارت Walter Smart، الذي وصل مؤخراً إلى تبريز بصفته القنصل البريطاني العام هناك أن يكتب ما يلي:

(11) خانبة أو خانوية نسبة إلى خان وهي سلطة الاستطعام بمثابة إمارة في الاستقرا في العراق ولا سيما في البحوت المشعلية بمناطق كبة الوسطى في عهد ما قبل ثورة أكتوبر. عن كتاب "حول مسألة الإقطاع في العراق"، خليفه عرب شير، ترجمة د. جمال بطور أحمد، بغداد- مطبعة الزمان، 1977، (المرجعية: 592).

(12) ج. أي مورطان، الإقطاع في فارس، ص 592.

"إن الإدارة في كردستان، كما هي الآن، إقطاعية تماماً. فالضرائب التي تفرض على الأكراد خفيفة جداً، بل وتادرة في الحقيقة، ولكن الحقوق من الأغوات أو الزعماء هو تقديم فرق مسلحة من أجل خدمة فعالة عندما تدعى من قبل الحكومة أو المحاكم المحليين، وعلى المحكوم فإن هذه الفرق تبقى في ساحة المعركة بأمر الزعماء وعلى نفقتهم الخاصة"⁽¹¹⁾.

يمكن الاستدلال على المصطلح الأوروبي "إقطاعي" ولكن سمات، بثاقب نظره، عرف أن النظام نفسه قد عمل حتى قبل مجيء الصفويين إلى السلطة. وكان للنظام سماته أيضاً، حيث كتب سمات أنه "في تشرين الثاني/نوفمبر مثلاً، قام الإمام غولي ميرزا بحشد حوالي 2000 كردي من الفرسان والمشاة ضد... زعيم متمرد. هذه الحملة الصغيرة لم تكلف الحكومة الإيرانية فلماً واحداً لأن الجيش بأكمله قد تم تسليحه وإعطائه وحياته تجهيزاته على نفقة زعمائه"⁽¹²⁾. وقد وصف سمات أيضاً كيف أنه تم تجميع وحشد 400 فارس وجندي مشاة في ساوجبلاق بإشعار خلال 24 ساعة.

ولكن على الصعيد العملي فإن كامل النظام المتعطل في تجنيد قوات قبلية كان في حالة إفلاس. فقد كانت كل القبائل الكبيرة مطالبة بإتزال فرق من الفرسان أو المشاة إلى ساحة المعركة التي تطلب منها ذلك. ورغم أن إيران قد حاولت إحداث قوة مشابهة للحبيدية فإن هذه الصيغة هي أفضل ما حصلت عليه⁽¹³⁾. إن القوة الإسمية التي تتمتع بها الفرق القبلية لا تعكس الحقيقة تماماً. ففي بعض الأحيان كانت مثل هذه الفرق وهمية⁽¹⁴⁾ تماماً بينما كانت القبائل الأصغر غير قادرة على حشد فرقة كاملة والتي، مع ذلك، كانت تدعى أيضاً لتقديم رجال مسلحين.

(11) 1870، 1951/1992، باركلي وBarclay إلى بحري 4709، طهران، 22 كانون الثاني/يناير 1910.

المختلف رقم 1، سمات إلى باركلي، تبريز، 3 كانون الثاني/يناير 1910.

(12) 1870، 1951/1992، سمات إلى باركلي، تبريز، 4 كانون الثاني/يناير 1910.

(13) على حكي الحبيدية فإنها تنكح أن تكون قوة مساعدة في حزم لا يتعدى من الجيش الإيراني. علاوة على ذلك، وعلى حكي الحبيدية أيضاً، يبدو أنه لم يخصص لها ضباط نظاميون وصف ضباط للإشراف على التدريب.

(14) هذا عند بون شام بين الواقع والنظرية. مثلاً، كانت القوة الاسمية لسفينة غير النظامين في عام 1894 هو 600-800، بينما كانت القوة الفعلية هي 600-100. وفي باريس طوسي Shoush Haini Tossi "الجيش الإيراني" 1880-1907، من 217.

كانت القوات غير النظامية سلاحاً ذا حدين، فمن جهة كانت على العموم مسلحة مثل أو أفضل من قوى المشاة الصغيرة النظامية، وبذلك كانت تشكل تهديداً لسلطة الحكومة حيث لم يكن الانضباط موجوداً بين رجال القبيلة. من ناحية أخرى كانت معجبة عن الذهاب بعيداً عن منطقتها، وعندما يُطلب منها ذلك، كان الزعيم يتوقع من الدولة أن تحول قواته على الصعيد المحلي؛ إذ أن كانت تستخدم من أجل قمع القبائل المناهضة المتمردة.

وفق المعايير الأوروبية بقي الجيش طوال فترة حكم القاجاريين غير فعال وبشكل متغير، حيث بقيت قواته بدون أموال وتفتقر إلى الذخائر والمعدات الأساسية للتدريب. في عام 1871 اكتشف وزير الحرب المعين حديثاً بأنه لم يتم جرد محتويات المخزون منذ 20 عاماً، وكان الفساد متفشياً في الجيش على أعلى المستويات. ففي التسعينيات من القرن التاسع عشر كان أحد أبناء الشاء، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، يقوم ببيع البنادق إلى الأكراد والورديين "وهكذا فإنه قام بتسليح الجماعات التي كان من مهمته أن يمتنعها من أن تصبح تهديداً للحكومة"⁽¹⁾. في 1900 كانت البنادق التي تُحشى من الخلف شيئاً شائعاً بين القبائل وفي 1910 أصبحت منتشرة على نطاق عام. وبحسب نظرة مغرضة لأحد ضباطه فإن الجيش في عام 1914 كان:

"غير قادر تماماً على مراجعة قبائل كثيرة ذات تسليح أفضل؛ وعندما كانت إحدى هذه القبائل تعاند ويصبح لزاماً حل القضية بالمفاوضات أو بالحرك ضدها، فإن هذا يغري قوات القبائل المناهضة أيضاً بالتزول إلى ساحة المعركة من أجل تنوية أحقادها الخاصة"⁽²⁾.

إن هذه النظرة، إذا ما أخذنا بالأعبار التطورات الحديثة التي طرأت على التكنولوجيا العسكرية -ولا سيما تطور المدفعية وأنظمة المدافع الميدانية الآلية الارتداد- والتفوق الواضح للقوات النظامية في بلاد مفتوحة، تشكل تقيماً متشالماً أكثر من اللازم. ولكن من الصحيح القول بأن قدرة الجيش على السيطرة على الأجزاء البعيدة من الإمبراطورية بقي محدودة بسبب افتقاره إلى البنية التحتية. في 1890 كان لدى إيران طريقان مائكان فقط: من قزوین إلى تبریز ومن طهران إلى قم.

(1) شاؤول بالاحشي Balahesh، إيران الملكية، البيروقراطية والإصلاح في عهد القاجاريين، ص 271.

(2) حسن أرقا في ظل عبء شاعات، ص ص 50-55.

إن الاستقلال بالنسبة لزعماء القبائل لا يعني فقط التخلص من سيطرة الحكومة والضرائب، بل يعني عملياً حرية اغتصاب ما يمكن من الملقب واستخدام الفلاحين في الخدمة ضمن نطاق نفوذهم القبلي. إن إحدى نتائج فشل القاجاريين في التوسط بين القبيلة والفلاحين هو أن الزراعة الشيء الوحيد الهام في اقتصاد الحكومة، أخفقت في زيادة كافية تدخل الدولة. وقد كان العزاء الوحيد هو أن هذه الحالة التي تفاقمت في ظل القاجاريين كانت سائدة منذ أيام السلاجقة.

النتيجة الأخرى هي الفقر الشديد لمعظم الفلاحين الأفراد كما يصف ذلك بدقة أحد الرحالة في أواسط الثلاثينيات من القرن التاسع عشر:

"وأخيراً وصلنا إلى قرية كردية، التي كنا أن نحصل فيها على الماء، لأن هؤلاء الناس أرفع مستوى بقول من القطعان والماشية التي يعيشون بينها. إن العموم يشعرون بالخزي عندما يري الإنسان وقد نزل إلى هذا الدرك من الانحطاط في ميزان الخليفة: إنهم يحبون فقط على التربة التي تطعمهم، وتكون حجراتهم أحياناً موزعة بين الماشية التي يعيشون معها موزعة بين الخنايا والزوت"⁽¹⁾.

والمرادع الوحيد الذي كان يتمتع به الفلاحون، كما في القسم العثماني، هو حجرة الأرض. لقد كان الزعماء المستبدون إلى حد كبير يغامرون بفقدان فلاحيتهم لصالح زعماء أكثر تسامحاً، الذين قد يجذبون اللاجئين بفضل فائض الأرض والتوسع في العمل. بعد مضي نصف قرن تقريباً كانت العلاقات على حالها إلى حد كبير. ويصف تقرير يعود إلى عام 1879 كيف أن خصوبة كردستان لم تجد نفعاً أمام جشع أصحاب الأراضي والفقر والفوضى ولم يعد هناك خلاص أمام الفلاحين سوى الهجرة.

وفي العام نفسه بدأت الحكومة تنقل الأملاك الأميرية إلى الأفراد، وهو اعتراف متأخر مع أن العديد من الأقطاعات كانت عملياً في أيادي خاصة. كذلك كان الكثير من أصحاب الأراضي أيضاً في كردستان بمثابة زعماء قبليين؛ فزعماء قبليتي سنجاري وكطهور في الجنوب مثلاً، امتلكوا قرى خارج نطاق مناطقهم القبلية. لقد كان ذلك مؤشراً كيف أن أولئك الرجال قاموا بوظائف متعددة كزعماء قبليين وأصحاب أراضي ومعلمين سياسيين واقتصاديين بين الريف والحديثة.

(1) جورج فوستر George Foster، ثلاث سنوات في فارس ومعانرات البر في كردستان، الجزء الأول، ص 110.

أذربيجان الكردية

بعيداً عن علاقاتها مع العالم الإيراني على النطاق الواسع، فإن لكردستان الإيرانية ميزاتٍها الداخلية الخاصة، وهي تختلف بين الأجزاء الشمالية والجنوبية. كان الزعماء القبليون ضمن مقاطعة أذربيجان، ولاسيما المنطقة الواقعة بين أورمية وساكور، متهمكين في مسائل عبور الحدود ذات الصيغة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

لقد خلقت القبائل في بعض الأحيان حالة من التوتر والفوضى بسبب غزوها عبر الحدود إلى تركيا. وفي أحيان أخرى عقدوا اتفاقيات مع العثمانيين من أجل خلق حالة من الفوضى والاضطراب بين "رايات" Rayan أذربيجان. وقد اشتهرت بعض القبائل بالسمعة السيئة تلك، خارج صاوجبلاق كانت قبلاً مامش ومنكور منغلين في عداة مستديم. وقد كانت منكور تحديداً تُكره طهران بشدة، منذ أيام المحاكم الأعلى، حمزة، الذي جرب حظه مع الشيخ عبيد الله. لقد تم إعدام حمزة ولكن شقيقه، قادر آغا، حافظ على السمعة التي اشتهرت بها منكور بأعمال قطع الطرق والمناذ من ناحية أخرى كوفى محمود آغا، زعيم مامش، في 1880 بلقب أمير العشائر تقديراً لإخلاصه، رغم أنه كان معروفاً على النطاق المحلي بأنه رفض الانضمام إلى المنصردين لأنه لم يكن يتحمل أخذ الأوامر من حمزة مانكور. وكانت مامش، الأهم محلياً، واقعية على الدوام في السير قدماً مع السلطة الأبراطورية ضد أعدائها القدامى. لقد تمتعت القبائل تحت حكم القاجار بقدر كبير من حرية العمل والتصرف ولكنها كانت أكثر تجاوباً مع الجالية السنية في كردستان العثمانية وكانت عرضة لانتشار الطرق الصوفية. من هذا المنطلق قامت بدعم الشيخ عبد الله في سعيه لتوسيع دائرة نفوذه إلى إيران حيث طردت الفلاحين المسيحيين من القرى التي كان يرغب في السيطرة عليها كما في وادي مانكور، مثلاً. وقد كانت القلاقل والاضطرابات متكررة في موكور وترقوار جزئياً بسبب قرب الحدود التركية والتوسع البطيء للشيخ محمود صادق شرقاً، ولكن السبب الأهم كان غياب حاكم أعلى معترف به، الذي بمقدوره أن يتوسط أو يفرض النظام بين القبائل المتنافسة هناك وخاصة أفراد تركوار بكزادة ذلك.

ولعيش في الشمال قبيلة شكاك التي شكلت منذ السبعينيات من القرن التاسع

عشر اتحاداً مهماً. ورغم أنها لم تكن القبيلة الكردية الأكبر، فإنها مع ذلك أصبحت مشهورة بأعمال السرقة والنهب، وبمهاجمتها لكل من "الرايات" الكردية والمسيحية، ورفضها لدفع الضرائب أو الغرامات والتصرف وفق أسلوب الباطنيين عن القانون.

إن كان ذلك ممكناً، فإن الموظفين الحكوميون يستغلون أحياناً ميل الأكراد في السرقة لمصلحتهم ولكن قيمة ذلك بقيت موضع شك. في 1896 نصبت شكاكه كميناً في 808 ثامر أرمني في طريق عودتهم من وان. وبعد سنتين كان جعفر آغا الشكاكي ينصب الثوار الأرمن بناء على أمر من طهران. ولكن رجالاً متعددين من طيبة جعفر آغا كان من الصعب أن يكونوا مصدر قوة للحكومة. لقد خلق مشكلة من خلال أعمال قطع الطرق ورفضه دفع الضرائب، ولذلك صدر القرار بالتخلص منه. في تموز/جويليه 1903 تمت دعوته إلى تبريز، حيث قُتل هناك وشُحلت جثته في شوارع المدينة.

قد يبدو هذا تصرفاً قصير النظر ولكن الخيانة كانت جزءاً من العالم الذي عاش فيه الأكراد. ومثل خيابة الحكومة، مارس الزعماء الأكراد أعمال الخيانة بين أنفسهم وفي تعاملاتهم مع العالم الخارجي. ولا سيما في حالات يمتدحها القسوة شملت تنفيذ حكم الإعدام بسعيد سلطان، زعيم قبيلة هورامي، من قبل حاكم جواترود، بعد أن ملحه امتياز المرور في 1871، في 1886 "اختفى" قاضي فتاح، وهو عالم دين بارز، من عمار جلاق بعد أن عُزق امتياز مروره في تبريز. وفي 1907 أدت أزمة حول تولي الحكم إلى قتل الأخوة في شرقباني وإلى عداوة الدم مع "ولديكي" لأن القاتل كان من تلك القبيلة. في 1909 ذهبت قبيلة "ولديكي" إلى عقد اجتماع حيث اغتالوا زعماء شرقباني غير الحوثانيين. في 1910 دمر داود خان كلهور حصون شيرخان سجاني بعد أن أقسم على مصحف مختوم ألا يفعل ذلك. في 1913 أعطت قبيلة هورامي السيف في رقاب قرية كافرا قد توصلوا معها إلى تسوية توسط فيها الملاي المحليون، وبعد القسم على مصحف مختوم. وهكذا فزته من الملاحظ أن امتيازات المرور والمصاحف المختومة لم تكن موضع ثقة على الإطلاق.

شعر الأكراد الأذربيجانيون، مثل الأكراد العثمانيين، بقوة بالتهديد المسيحي وبدأوا بشن هجمات متكررة وروائية على القرى الأرمنية والاضطورية في الأراضي المنخفضة الواقعة بين أورمية والجبال الكردية حيث كانت هناك على الدوام أخطار على التحالفات المسيحية. وكان ذلك على حساب مكانتهم كخروج الفلاحين للثقافة

البدوية السائدة. كانت إحدى الطرق المفضلة في توسيع نطاق السيطرة القبلية هي الإظهار لقرى "الرايات" بأنها محمية بشكل غير كاف من قبل الحامي الحالي. وكان السبل الواضح إلى ذلك هو الغزو ومن ثم تحدي الحامي للدفاع عن طريقته. فإذا مر الغزو من دون عقاب فإن الثروة المعينة قد تتخلى عن حاميتها وتطلب حماية الغازي. ولقد كانت عمليات التحدي هذه عادة ما تقود إلى غزوات مضادة. جل اهتمام الناس في هذه الصراعات ينصب على ألا يُقتلوا ولكن الآلاف من رؤوس الباشية قد تساق عبر الحدود غالباً. وقد ظهر مثلاً في تموز/جويلية 1890 بين قبيلتين التجاللي الإيرانية والحدادلي التركية، وفي الخريف بين القبيلتين الكرديتين هكاري التركية وقركوار الإيرانية. وكانت الخسائر الاقتصادية للأويشة التي أصابت الأغنام قد أدت إلى هجرة القرى.

كان المسيحيون أيضاً عرضة للتورط في هذه المنافسات المحلية، وغالباً ما كانوا يبدون كضحايا غير مشبه بهم، حيث إن موتهم ناعراً ما كان يؤدي إلى نشوء عدوات دموية. في عام 1896 قام الشيخ محمد صادق بنصيب كمين واغتال أحد أملاكه النسطوريين وجماعته الذين كانوا يعبرون منطقته للوصول إلى إيران، ومن ثم حاول إكراه القرويين النسطوريين على توقيع بيانات تشجب زعيم كردي منافس على هذه الجريمة والأعمال الإجرامية المشابهة. في 1907 اغتالت جماعة كردية أحد أفراد بعثة تبشيرية ألمانية لا لبس سوى ضئيل فسمان عزل زعيم مكري كان تنصيبه كحاكم محلي قد أثار استياءً شديداً. وقد نجحت الخطة إذ سارعت السلطات الإيرانية بعزله. في 1914 أطلقت النار على أحد أعضاء لجنة ترسيم الحدود من قبل أحد زعماء شكانك من أجل إرباك منافسه، إسماعيل مسكوك، الذي كان قد أنيطت به مسؤولية هذا القسم من الحدود من قبل الروس.

ومع ذلك فإنه من الضرورة بمكان ملاحظة أن العلاقة لم تكن قائمة فقط على الاستغلال فحسب. إذ كان الرعاة المسيحيون وماشييتهم يقضون الصيف في المراعي العالية مع ماشية القبيلة. وفي حال عدم إرضائهم من قبل قوى خارجية، كان هناك نوع من التكافل القوي بين القبيلة والفلاحين.

لقد عرفنا هذه التفاصيل حول السكان المسيحيين بفضل البعثات الأميركية والإنكليزية النشطة في الكتابة حول هذا الموضوع إلى القناصل البريطانيين العاملين في تبريز. ويعود نصي معرفتنا بـ "الرايات" (الفلاحين) الأكراد جزئياً إلى فئة الاهتمام

الأوروبي بهم، ولكن ثمة سبباً آخر أيضاً ألا وهو أن كلمة "الكردى" كانت تحل محل "القبلي" وهو يحمل بين طبقاته أطيافاً تقليدية، وفي الحقيقة كان الفرق الملحوظ بين الفلاحين ورجال القبيلة يتضامن يوماً بعد يوم إثر انحطاط البادية. ومع ذلك فإننا نعرف، مثلاً، بأن تحالف شكوك القبلي نسبياً كثيراً ما نهى "الرايات" الأكراد - منذ غضب الشيخ عبد الله في 1880 - ولا بد من أن يفكر المرء بأن القبائل الأخرى قد تصرفت على نحو مشابه. في 1913 كان ممكناً بالتأكيد على الجانب التركي من الحدود، وعلى الجانب الإيراني أيضاً، أن يتوصل نائب القنصل البريطاني في بديس إلى الاستنتاج التالي:

"إن الحالة المادية للأكراد أسوأ من حالة الأرمن في هذه الأقاليم. فهم يعيشون في ظروف إقطاعية تقريباً تحت حكم زعمائهم ويعملون لصالحهم ولا يملكون أية فرصة لتحسين أوضاعهم... ويبدو أن العلاج الوحيد يكمن في تحرير الأكراد من خلال القضاء على سطوة الزعماء وإعطاء الأرض للرجال القبيلة"⁽¹⁾.

كان لا بد من مرور خمسين سنة أخرى قبل إجراء إصلاح الأراضي الذي حطم أخيراً قبضة الزعماء مالكي الأراضي في إيران. في الشرق شعر الأكراد الشماليون برياح العداوة الباردة مع الأغلبية الشيعية وبشكل خاص على الجهة الشرقية لبحيرة أرومية. وقد وجدت أقصى تمير لها في سلب مبادئ الانتظامية التي قام بها الجيش في أعقاب ذلك في خريف 1880. وقد بقيت الحادثة حاضرة وبقوة في الذاكرة المحلية مما أدى إلى دوام الحقد. في أعقاب الثورة الدستورية في 1906 زاد الكره والنفور للأقليات غير الفارسية ولا سيما تلك التي لم تكن شيعية.

الثورة الدستورية

رغم أن الثورة الدستورية لعام 1906 قد أثرت على كردستان بشكل عرقي فإنها تمتدح وصفاً قصيراً كخلفية للأحداث التي شهدتها إقليم كردستان. وتكمن الأسباب الرئيسية للثورة في السياسة الخارجية والتدخل الاقتصادي وقيل القاجار في حماية إيران وربما أيضاً في الأمثلة المحلية الواضحة من محاولات القاجار في زيادة

(1) P&S/10/245، ص 14، صحت إلى ماليت Dallas، باريس، 16 نيسان/أبريل 1913.

عائدات الإقليم. وقد كانت هذه الأخيرة جزءاً عبارة عن محاولة للمشاركة في الثروة المتزايدة التي تم جلبها من التحول التدريجي إلى المحاصيل النقدية، وأيضاً لإزاحة القبائل وذلك برفع الضرائب عن طرق القوافل. وقد أدت حبة الأمل الشعبية المتزايدة للسكان في الحكم القاجاري إلى خلق ائتلاف معارض من علماء الدين ورجال الفكر، والتجار في طهران وفي عدة عواصم إقليمية، ولاسيما تبريز. هذه الائتلافات المحلية كانت في بعض الحالات مدعومة من مالكي الأراضي والزعماء القبليين، بما في ذلك بعض البختاريين، الذين بدأوا يشعرون بقوة الضرائب القاجارية.

إن الخوف من التدخل الروسي أثبط من عزيمة المعارضة في العمل ولكن خلال سنتي 1905-1906 وبعد هزيمة روسيا على يد اليابان وثورتها سيطرت المعارضة على طهران وأجبرت الشاه على قبول إنشاء مجلس استشاري ومعودة الدستور. بشكل عام دعم التجار والحرفيون بقوة المجلس المعلن حديثاً. ففي المدن الرئيسية مثل تبريز وكرمشاه وفي المدن الصغيرة، مثل أورمية وصاباجلاق بل وحتى في بعض القرى تم تشكيل اللجان الشعبية (أنجومن) في خطوة متعمدة لمعارضة الحاكم المحلي.

وعلى العموم فقد تعاطف الزعماء القبليون الأكراد مع الملكية والنظام الهرمي الذي كانوا جزءاً منه وكانوا أيضاً في حالة عداء تجاه الحركة الدستورية. إن التشريع يكمن في الرجل وليس في الدستور الذي تأسس على مفاهيم أوروبية خيالية. ولكن الزعماء كانوا مستائين أيضاً من التدخل القاجاري المتزايد في الشؤون الإقليمية ولذلك كانت استجابتهم متوترة. فمن جهة كانوا يحفون بالحكم الذاتي المحلي من المركز، ولكنهم، من جهة أخرى، كانوا مستائين من النشاط السياسي لسكان المدينة. ولكن نادراً ما عمل الزعماء كطبقة اجتماعية. فقد كان كل منهم يتبع مصالحه الشخصية البقية.

من ناحية أخرى أبدى السكان المدنيون الأكراد في كل من صاباجلاق وأورمية ومقز وسه وكرمشاه تعاطفهم مع الحركة الدستورية، وعلى الأخص مع الرغبة في التخلص من الحكومة الفاسدة والامتدادية لملكي الأراضي والزعماء والحكام. وربما فعل ذلك أيضاً العديد من القرويين حيث كانت اللجان الشعبية (أنجومن) متواجدة حتى في البلدات الصغيرة وبعض القرى. وحينما حاولت بعض هذه اللجان تخفيض سعر اللحم والقمح، رأى الزعيم في ذلك تهديداً مباشراً لمكانته. وهكذا يتضح بأن الولاء في كردستان كان فوق الاعتبارات العرقية، بل يعود إلى اعتبارات اجتماعية-اقتصادية.

وقد أدت المحاولات التي قام بها الشاه الجديد، محصد علي، من أجل الإطاحة بالمستور إلى تسليمه للعرش في 1907 إلى تنازله عن العرش ونفيه في تموز/جويلية 1909. إذ هُزم على يد تحالف من الشوار الثوريين واتحاد بختياري. ولكن ما إن تم التخلص بنجاح من العقبة التي وقفت في طريق التقدم الدستوري حتى انقسم المجلس في طهران بين الراديكاليين الذين أرادوا الإصلاح الاجتماعي وبين المحافظين الذين تمسكوا بحماية دستور ملكي وأيضاً مكانة للدين. وقد أدى الإخفاق في المصالحة بين الاتجاهين وفراغ السلطة الذي خلفه إلى انتشار الفوضى على نطاق واسع في الريف. لقد سعى عدد من التحالفات القبلية إلى تقليص نفوذ البختياريين ولكنهم هُزموا على يد منافسيهم. كذلك استعملت القبائل حول كرمشاه النضال القومي كترجمة من أجل المنافسة محلياً.

أكراه كرمشاه

لقد نُشر القليل حتى الآن عن الأكراه في كرمشاه. ينتمي الأكراه في هذا الإقليم مذهبياً إما إلى الإثني عشرية، مثل غالبية الإيرانيين، أو إلى أهل الحق. على عكس الصراعات الطائفية في الشمال، هناك دليل ضعيف على وجود أي توتر بين الشيعة وأهل الحق في كردستان الجنوبية. يبدو أن ارتداد الأخيرة إلى الشيعة كان وسيلة من وسائل راحة البال. فمن الممكن، مثلاً، أن يكون آل أردلان من أهل الحق ولكن في العشرينيات من القرن التاسع عشر بادر التوالي وزعماء الأسرة بإعلان إيمانهم بالمذهب الشيعي. وهذا أدى إلى توسيع نطاق علاقات الزواج ومكن من اعتماد أردلان للحكومة المحلية.

كانت كرمشاه نفسها مدينة بلغ عدد سكانها نحو 50 000 في منقلب القرن. وكان موقعها مهماً كونها آخر مركز، مهما يكن حجمه، على طريق قوافل بلاد الرافدين، وفي الوقت الذي كانت الصادرات إلى إيران من الخليج تأتي بشكل رئيسي عبر بوشهر Bushehr فإن قسماً كبيراً منها كان لا يزال يأتي عن طريق نهر دجلة إلى بغداد ومن هناك عن طريق خانقين وقصر شيرين، البلدتين الحدوديتين بين بلاد ما بين النهرين وإيران على التوالي. ولكن كان هناك حركة مرور أكثر حماسية مما أعطى كرمشاه أهمية خاصة. ففي كل عام كان نحو 120.000 شيعي على قيد الحياة و8 000 ميت يعبرون هذا الطريق إلى النجف وكربلاء. لقد كانت القبائل على طول

طرق القوافل عادة ما تجبي الضرائب على المرور معارضين مصالح الحكومة في استبدالها بالجندرية، ومن خلال أعمال قطع الطرق حاولت تعطيل طرق القوافل البديلة التي كانت تسيطر عليها القبائل المتنافسة أو الحكومة من أجل أن تحول المرور إلى طرقها. وقد انتشر السفر من نورستان إلى كردستان بعدم الأمان.

إن أكبر قبيلتين جنوبيتين كانتا كلهور (شيعية بشكل رئيسي) وكوران (أهل الحق) والتي يقدر عددهما بنحو 6 000 خيمة (أو عائلة) في التسعينيات من القرن التاسع عشر. كانت كلهور لا تزال تتبع لمدب أهل الحق حتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. ولكن في أوائل القرن العشرين اعترف معظمهم ظاهرياً بالشيعية⁽¹⁾. وقد أصبحوا من الممثلين الرئيسيين في كردستان في منقلب القرن، ومن المحتمل أيضاً أن يكون زعمائهم، مثل الأوفلانيين من قبلهم، قد قرروا بأن الهوية الشيعية ذات حساسية سياسية وأن طوائف الكلهور الواحدة تلو الأخرى اتبعت الدعوى.

من ناحية أخرى كانت قبيلة كوران من أهل الحق ويترتب. وكانت منقسمة بين ثمان طوائف متنافسة لذلك لم تسمح بظهور أي سلطة عليا نظراً لخوفها العمدى. وقد فتح ذلك الطريق أمام القيادة الروحية لأسباط حيدري بزيادة أهميتهم السياسية. في أعقاب الزوال المؤقت للزعماء في العشرينيات من القرن الماضي بدأ الحيدريون بسرعة في ملء الفراغ السياسي⁽²⁾.

فيما عدا المنكور (قرب صارجبلان) كانت كلهور وكوران أكبر الاتحادات الكردية في إيران، ولكن الانقسامات الداخلية في قبيلة كوران أفشحت المجال أمام قبائل أصغر، ولكنها كبيرة نسبياً، مثل منجاني، كرندي وزنكنه لتلعب دوراً رئيسياً في

(1) المصادر المكتوبة متناقضة، انظر رابنسون "ملاحظات من مسيرة من زهاب"، ص 36، وكيرزون Curzon فارس والهند العارضة، المجلد الأول، ص 357، وبيشوب Bishop وعلاقات في فارس وكردستان، المجلد الأول، ص 84، وموسى Mousa، خلافة الشيعة، ص 191، ومونسيل، Maunsell تقرير عسكري عن شرق تركيا في آسيا ص 484، وسون Son، "مذكراً فيما بين بلاد النهرين وكردستان"، ص 357. انظر أيضاً Sir E. Denham، كرد وحرب وأثرها، ص 193، يشير إلى أنه يعتقد على نطاق واسع بأن حتى العشرينيات من القرن الماضي كان عدد كبير من قبيلة كلهور من الكاكائيين، كما يطلق على أهل الحق في العراق. والفرد الوحيد من كلهور الذي بقي على عقيدة أهل الحق حتى اليوم هو فرج ميني كزافار "جالو الكفر". انظر أيضاً العمل الهام للمؤلف زبا مير حسيني عن أهل الحق.

(2) انظر زبا مير حسيني، "الحقيقة الداخلية والتاريخ الخارجي" والذي يظهر الفرق الذي لعبت قيادة أهل الحق في المناطق القبلية وغير القبلية قرب كردستان.

سياسة كردستان الجنوبية⁽¹¹⁾. فيما بين القبائل الكردية الكبيرة في أذربيجان وكرمشاه هناك في أردلان، والتي سُميت مرة أخرى بإقليم كردستان، أعضاء كبيرة من القبائل الكردية الصغيرة، وهي تتبع المذهب الشيعي بشكل رئيسي.

كان الزعيم الأقوى في المنطقة هو الوالي الطوري لبشتكوه، جنوب شرق كرمشاه. وعلى العموم فقد تجنب الصراع مع الحكومة المركزية. وكونه محبوباً في الجهة الغربية المقابلة لزاغروس، فإنه حظي بالاستقلال فعلياً. وعلى عكس أردلان فإن ولاية بشتكوه كانت لا يزالون يحفظون ألقابهم حتى بداية هذا القرن⁽¹²⁾، ولم يقبلوا بالتسوية غير عمليات الزواج التي أنجزتها العائلة مع القاجار والقبائل المجاورة. وتعكس هذه الزيجات التوازن الهام الذي ينبغي الحفاظ عليه مع المركز والهيران، إذ كان الوالي في 1907، مثلاً، حيدر سالار الدولة، الأخ الأصغر لمحمد علي شاه، وأيضاً صهر داود خان، الإليخان⁽¹³⁾ (أو الحاكم الأعلى) لكهلور المجاورة.

لقد تمكن داود خان، ذو الأصول المتواضعة والطموح الذي لا حدود له، بتجاع من اغتصاب القيادة في كهلور في حوالي عام 1900. وقد فعل ذلك بتصميم لا يرحم حيث قتل كل من وقف في طريقه بما في ذلك والده من أجل أن يعتلي الهرم القبلي. وعلى نحو غير متميز أصحح عن الإليخان العجوز الذي حزم متاعه وتوجه إلى كرمشاه كسجين. ونتيجة أعماله هذه كان داود خان مكروهاً من قبل الكثير وبهاب جاتيه كل أفراد قبيلة كهلور.

وقد ألقى الإليخان، داود خان، نظره بعيداً خارج موطئه. واحتاج، من أجل تقوية موقعه، إلى عقد تحالفات مع قبائل أخرى وأن يجعل لنفسه مكانة هامة جداً لدى حاكم كرمشاه من أجل السيطرة على الريش. وقد تزوج من خارج القبيلة بتصميم لا يلبس. في 1906 كان قد تزوج من 12 زوجة وولده، جوان، تزوج من خصم وهي أرقام تدل على أنهم لم يكونوا ملتزمين لا روحياً ولا نصاً بتعاليم الإسلام. وكانت تلك الزيجات ذات مغزى سياسي واضح. وقبل ذلك بسنة أصبح ابنه جوان

(11) السجدي 500، 1 خيمة من أهل الحق، بشكل رئيسي، وكركندي 500 2 خيمة وهم أيضاً من أهل الحق وركنه 500، 1 خيمة من الشيعة.

(12) المقصود هو القرن الماضي لأن الكتاب صدر في عام 2000. (المترجم)

(13) كلمة مركبة من (يل) وتعني العشرة وأخاند وتعني الرئيس أي زعيم العشيرة. في كتاب حول مسألة الإقطاع (المترجم).

متريماً يحب ابنة محمد علي خان، الزعيم الذي كان والده قد طرده. وبما أن ذلك كان يمس شرعيته فقد منع داود خان مثل ذلك الزواج. كان جوان راغباً في القتال من أجل تحقيق رغباته ولكن والده كان على الشكر نفسه من التصميم لمنعه من ذلك. وفي معركة ضارية وقعت في أيار/ماي 1905 تخلص محاربو جوان إلى 800 من أخ داود جوان وأحد أولاده. بعد ذلك صار جوان يتجه كرمشاه ليطالب من الحاكم بإعادة الإليخان القديم ليحل محل والده.

بالنسبة للحاكم كان عملاً من هذا القبيل يتطلب أصحاباً قوية. فقد يجد منعة في ذلك مع قبيلة قوية ترأسها عائلة خطيرة تمزق نفسها بنفسها ولكن إذا ما جلب أحد الطرفين محاربيه إلى البلدة فإن ذلك ينطوي على ضرر. في حالة الكلهور، كان فرع منها (حاجيزادة) قد قتل بقوة في كرمشاه. في الحالات الصطرفة كان يمكن حشد قوة قبلية متنافسة، ولكن هذا ضمن عملياً مزيداً من الفوضى وعمليات السلب في البلدة والريف المجاور حيث كانت تحول الريف الجميل إلى منطقة جرداء. وقد كان وصول جوان إلى أبواب كرمشاه من ذلك النوع من المواقف التي لمت شمل الحاكم والمواطنين ومالكي أراضي القرية المحلية بسرعة.

فلقد كان من مصلحة الجميع إرسال قبيلة كلهور بسلام إلى موطنها، ولم يكن أحد على الإطلاق أكثر مصلحة من الحاكم نفسه الذي، منذ تعيينه، كان يشترى القرى بهدره وبأبخس الأسعار على حساب الاضطرابات التي كان قد أرسل من أجل معالجتها. وآخر ما كان يطلبه هو ألا تتعرض ممتلكاته الجديدة للتهب. ولكن من ضمن حظه أن ملالي المدينة قد توصلوا إلى تسوية بين الأب والابن. نجح داود خان في الاحتفاظ بمركزه كإليخان، ولكنه ربما أجبر على القبول بالزواج⁽¹⁾.

ولم يدم الوقت طويلاً حتى طلب داود خان الاعتراف بسلطته على القبائل المجاورة. وكان أحد أهدافه هو قبيلة منجاي التي تتبع مذهب أهل الحق التي كانت تقليدياً موالية للحكومة. من هذا عهد إلى زعيمها منصب حاكم قصر شيرين وبمعل صريح يقضي بحماية حرية المرور من خلال الطرق المارة عبر الهضاب. لم يكن الحاكم المحلي قادراً على حماية منطقة قصر شيرين بنفسه، لأن قواته كانت تحمي

(1) في 1908 دعي الإليخان السابق محمد علي من قبل طوائف قبلية متفرقة من أجل الاستيلاء على السلطة. ورغم عدم شعبية داود خان، لم تمنح الفرصة المناسبة أبداً، وهرب إلى منطقة لا تطل على كلهور، طالباً اللجوء عند والي بشتكوه.

المدينة نفسها ولم تكن لديه المواد الكافية التي تضمن الطريق عبر الهضاب أيضاً. لقد كان زعيم قبيلة السنجابي في هذه المرحلة هو شيرخان (مصاص المماليك) الذي اغتصب العرش من عمه، علي أكبر خان، بمساعدة الحاكم وقتئذ في حوالي عام 1900. وقد كان شيرخان سنجابي وداود خان كلاهما منافسين قويين لبعضهما بعضاً.

كان ينبغي على كل حاكم أن يفكر ملياً في توازن القوى عند أي حركة. لقد كانت مسألة تسليم قصر شيرين إلى قبيلة السنجابي شيئاً في غاية الروعة، ولكن على استطاعت القبيلة أو زعيمها إحكام الطرق على كلهور وحلفائها؟ كان ينبغي على كل حاكم أن يقرر من يصادف ومن يخون. في 1908 تم تعيين زاهر المليك زنگنه، وهو زعيم قبلي محلي ومالك أرض، حاكماً على كرمشاه. وقد تمكن داود خان بنجاح في التوصل إلى تفاهم معه في ذلك العام، وخصها بزواج جران من ابنة زاهر المليك. وقد عين داود خان رئيساً للشرطة، صاحب أعلى مقام معترف به بين الزعماء القبليين في الإقليم، واللعب الأهم في ضمان تقديم 10 000 من رجال القبيلة لدعم الشاه عند المستوطنين في ذلك العام.

لم يكن شيء من هذا يروق لشيرخان السنجابي الذي أدرك بأن داود خان كان أقوى بكثير مما كان قبل عدة سنوات، وأن دعم زاهر المليك لداود خان قد يكون مهلكاً له. أما مخاوف شيرخان فكانت مستندة إلى أسس قوية، حيث كان داود خان ينظر أية ذريعة من أجل الهجوم عليه.

لقد أدى الصراع بين الدستوريين والملكيين إلى نشوب القتال في عدد من المدن على طول إيران، ولم تستثن كرمشاه من ذلك. فقد طرد سكان المدينة الملكييين وانتخبوا رئيساً للبلدية، وخارج أسوار المدينة كان لانهطاط السلطة أثران على الزعماء القبليين المجاورين. فمن ناحية شعروا بالحرية في ارتكاب أعمال السلب والنهب ومن ناحية ثانية أغرتهم فكرة تجريب حظهم مع أي طرف يقدم لهم أفضل فائدة شخصية. في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1908 أدى الصراع على كرمشاه إلى نشوب قتال بين الكلهور وقوة صغيرة من السنجابين في المدينة. وبعد طرد السنجابين منها، حرك داود خان قواته الكلهورية باتجاه قصر شيرين حيث انضمت إليه قبائل الكوران التي كانت لها أحقاد مع قبيلة السنجابي. وقد أمل أحد زعماء الكوران في امتلاك ولاية قصر شيرين المربحة، ولكن كان لدى داود خان مخططاته الخاصة. إذ قدم ابن عم شيرخان والوريث الشرعي لقيادة قبيلة السنجابي، حبيب الله خان، وبموجب تعبيرات

المتصل بالبريطاني الراشحة بالأزدراء فإن محاربي قبيلة السنجاوي تبعه أن رأوا القوة المتفوقة وهي تنفذ الفكرة الفارسية غيروا عذهبهم وانشبوا إلى المطالب بالعرش (حبيب الله خان) (١٧٩).

كان داود خان حامياً غير جدير بالثقة على الإطلاق، ففي نيسان/أبريل من عام 1909 كان يخطط لإعادة شيرخان إلى منصبه في قصر ميرين وإرجاع حبيب الله إلى العزلة مرة أخرى. وكان ببساطة يقرر ويصرف من الخليفة ساعة ما يشاء فارضاً من سوف يكون زعيم السنجاويين دون الرجوع إلى الحاكم الإقليمي. وفي الحقيقة فإن داود خان رأى أنه ليس هناك أية حاجة لدفع الضرائب اعتباراً من تلك السنة. ورغم أن هذا الموقف كان مهيناً بشكل واضح، فإن زاهر المملك كان بحاجة إلى دعم داود خان ضد أعدائه في المدينة نفسها. في حزيران/يونيو وبناء على طلب من زاهر المملك شخصياً، جلب داود خان 1000 جندي من المشاة إلى كرمشاه من أجل تخويف الطرف المناقص في المدينة. وكما جرت العادة، كلما ذهبوا باتجاه كلهر جعلوا المناطق المجاورة جرداء.

في نهاية تلك السنة حل حاكم جديد وقوي، في نظام السلطنة، محل زاهر المملك استجابة للشكاوى المتزايدة حول حكم الأخير أقلها استخدام الطائش للكلهور. وسرعان ما طالب الحاكم الجديد بدفع متأخرات الضرائب المستحقة على داود خان واشترط أن تقوم فرقة كلهور الزهنية بالخدمة الحكومية. وقد حصل داود خان بصفته رئيساً للعشيرة على وعد من زعماء العشائر الأخرى بمساندته في وجه الحاكم الجديد. حاول داود خان جمع النفوذ ضمن قبيلة كلهور ولكنه واجه مقاومة من قبل أولئك الذين أملوا في أن يضع الحاكم الجديد حداً لسلطته. وعندما رفض طلبه في مزيد من الديمون من قبل زعيم أكبر طوائف قبيلة الكلهور، لم يتردد داود خان في إطلاق النار عليه، وهو عمل غير مسبوق سبب خلافاً كبيراً. فانسحب إلى المناطق الحدودية حيث تابع الانتظام ضد قبيلة السنجاوي. لذلك لا يمكن تقدير كلفة الحرب القبلية على الاقتصاد غير القبلي من خلال النهب الذي تعرضت له 180 قرية أثناء ذلك الصراع.

لم يكن الحاكم الجديد قوياً بما فيه الكفاية للتعامل مع داود خان. وحتى بعد

(١) PC رقم 148/1938، يوميات كرمشاه، ١7 تشرين الثاني/نوفمبر 1908.

التعاون مع قبيلة منجايي، لم يستطع أن يحشد أكثر من 700 2 جندي محلي ضد داود خان البالغه قواته 4.000، وافتر إلى الحال الكفاي من أجل حشد المزيد. ولذلك لجأ، بشكل غير مناسب، إلى الخدم البحرية بما في ذلك إعطاء الوعد لصهر داود خان، والي يشكوه، أن يصبح وزيراً للبحرية إذا ما استطاع أن يعقل داود خان. وبدهاء لم يستجب الوالي لدهوته. في حزيران/جوان من عام 1910 قدم داود خان خطراً رسمياً يخلو من أية شروط، وتخلص من المحاكم الجديد بوعود جديدة (بدفعاً متأخرات الضرائب وتقديم الفرقة الموعودة. وكما كان يعلم فقد كان المحاكم يحتاج إلى مساعدته في السياسة على نطاق أوسع في المنطقة. مواجهة القوة المتعاضدة للحلف الاختياري في الشرق وتفشي حالة التمرد على القانون في نورستان إلى الجنوب-غرب.

كل هذا أثر، بالطبع، في خلاف الكلهور مع المنجايي. فقد عليم شير خان، الذي كان قد قدم 500 فارس وفقد الكثير منهم خلال الأشهر التسعة الماضية مع قوات الكلهور، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بأن الدستويين في مهران قد ألغوا التعويض عن خسائره وهو ما يشكل خسارة قوية لمكانته ولجيبه أيضاً. لقد كان الكلهور وعلاقاتها بالاجلان⁽¹⁾ هما من سلطان النفوذ من المارة على طريق كرمشاه-خايقين. وكان شيرخان المنجايي، رغم أنه معين من قبل الحكومة، غير قادر على الوصول إلى منطقة قصر شيرين، ناهيك عن السيطرة عليها. في آذار/مارس 1911 عين داود خان زعيم الباجلان، كريم خان، كنائب له في قصر شيرين الذي عقد العزم على تزويج ابنته لابن كريم خان. في نيسان/أبريل أعطى رشوة للمحاكم من أجل أن يعينه رسمياً كمحاكم للمناطق الحدودية بما في ذلك قصر شيرين وأن يعين منجايياً لين المنيكة كزعيم جديد للمنطقة.

ولكن انتصارات داود خان كانت تحمل معها بدور دمارها. إذ ولدت مكافئة كريم خان باجلان بعائدات قصر شيرين الحمد لدى أخ كريم خان والإحباط عند طائفة كبيرة من الكوران حيث بدأت تصلح دفاعاتها مع المنجاييين. وهكذا التأم شمل المنجاييين الداخليين مرة أخرى حول شيرخان الذي أمين على يد داود خان من خلال تعيين موظفين على قبيلتهم.

(1) سكنت قبيلة الباجلان الجانب التركي من الحدود وكانت أصولها ترجع أيضاً إلى جماعة أهل الحق ولكنها أصبحت سنة.

وبكونها تقع جنوبي كردستان وفي منطقة حدودية فقد انجرت إلى مزيد من التمرد والنزاع وبدأت تحالفات جديدة تظهر في الميدان وتميزت بطوائف متنافسة من قبل قبائل مختلفة متحازة إلى جانب الكلهور أو السنجاوي⁽¹⁾. ففي نهاية نيسان/أبريل كانت العصبة المضافة لداود خان (التي جمعها نحا كره داود خان) تتفوق هداماً على الكلهور. وفي حزيران/يونيه تعرض داود خان إلى هزيمة ولكن بعد تدمير القرى السنجاوية ضمن مساحة قطرها 200 ميل مربع تقريباً وبعض القرى الأخرى.

ولقد تخلل سلسلة الصراعات الداخلية والضمين قبلية هذه حدث ذو أهمية قومية. فقد عزل ونفي الشاب الطموح سالار الدولة، شقيق الشاه محمد علي، في 1909 الذي رفع راية التمرد قرب سقر ودخل منه في تموز/جويلية 1911. وفي نفس اللحظة التي عاد فيها محمد علي شاه بمفرده من النفي ليخوم بمحاولة أخيرة (وغير ناجحة) من أجل العرش. وقد وافق سالار الدولة شيخ نقضيتدي جليل من الـ"طويلة"⁽²⁾ ومزود برسائل إلى العلماء السنة في البلدان الكردية مثيراً فيها إلى أن المعارضة لسالار الدولة سوف تعتبر بمثابة معارضة له ولشيخ الإسلام نفسه في استانبول الذي قيل إنه كان يدعم تلك المعارضة.

وليس من قبيل المصادفة أن يختار سالار الدولة هذا الجزء من إيران كنقطة انطلاق له، حيث كانت له علاقات متينة مع زعماء اللور والأكرا. لقد كان حاكماً للورستان في عام 1906 ومتزوجاً من ابنة والي بشتكوه ومنظماً لتحقيق نوع من الاستقلال عن شقيقه. وفي عام 1907 حاول تسليح القبائل من أجل هذه الغاية، ثم عرض عليها أن يقودها ضد الحكومة الدستورية في طهران وإعادة الشاه إلى الحكم، حيث كان يعلم أن القبائل بشكل عام في حالة عداوة مع الحكومة الدستورية. وبذلك فقد أقنع، من بين قبائل أخرى، قبليتي الكلهور والسنجاوي من أجل تعبئة مؤقتة⁽³⁾. لم يكن بالأمر السهل على داود خان وشيرخان أو غيرها من القادة القليين

(1) على سبيل المثال انضم حينذاك وطائفة الكورانية إلى شيرخان، ومنه أيضاً زمرا من المنغليين السنجاويين. وانضمت أيضاً مرادي جافه لأنها كانت في عداوة عداوة مع شيرخان من حلفاء داود خان. فاجع بك جافه وكورم خان، باجلان، في نيسان/أبريل 1911، قتل فاجع بك جافه زعيم شيرانياني قبيلة صغيرة في المنطقة الحدودية) المتحالفة مع مرادي جافه.

(2) هو الشيخ علاء الدين نجل الشيخ عمر طويلة.

(3) لقد تخلى داود خان عن حكم قصر شيرخان لشرخان. وقد رغب في عمل ذلك لأنه اختلف مع كورم خان باجلان (الذي أعلن بشروط الزواج من ابنة داود خان والتي نصت أن الزواج يجب ألا يتم إلا بعد ثلاث سنوات بسبب منعها في السن).

الحكم على كفة التصرف إزاء الموقف الجديد الذي تجلى بالتحالفات واسعة ولكنها هشة تهدد الحكم البخاري في طهران. لقد كان الكثير ربما في حالة خطر والجميع أراد أن يغير موازين القوى. كذلك تردد داود للحظة وأرسل وعوداً في الوقت نفسه إلى كل من طهران وسالار الدولة حيث طلب منه الأخير أن يحكم كرمنشاه. ولم يطل الوقت كثيراً حتى أكره داود خان غالية زعماء القبائل على دعم سالار الدولة وإرشاد تجار كرمنشاه لتحويله وذلك من خلال حيلة مناسبة بضرب اثنين منهم.

كان لدى سالار الدولة قوة من عشرة آلاف كردي ولكنها قوات يئسك في أهميتها. فالقوات الكهلورية كانت هناك من أجل السلب فقط في حين كان البقية خائفين من داود خان، وقد هرب الكثيرون منهم بصحبة تصدقاتهم من ذلك. في أيلول/سبتمبر 1911 تلقى سالار الدولة هزيمة على يد الدستوريين قرب سلطان آباد، على بعد 80 ميلاً فقط من طهران، ونفقوا إلى كرمنشاه، موطن الكهلور في ذلك الحين. ووجد داود خان أن طائفة كالكاني من قبيلة كوران لم تعد تعترف بسلطته.

في الربيع وجد داود خان نفسه في موقف متناقض. فمن ناحية زادت ثروته مع سالار الدولة عندما استولى الأخير على كرمنشاه وتخلي عنها لرجال القبائل الكردية من أجل السلب، ولكن، من ناحية أخرى، كانت الأمور تعجز بشكل سيئ على المسرح القبلي. فقبيلتا كوران والسنجابي جنحتا ميثاقهما المناوئ لداود وكانت كثرة من القبائل الصغيرة التي شمت من قبلة كهلور المستعدة تنضم إليهما. في بداية أيار/ماي أزججت كهلور بشكل كبير قبيلة كرتدي القوية. ولولا الاتفاق بأن تبقى القبائل بعيدة حتى يفرط عقد ثورة سالار الدولة بطريقة أو بأخرى لتلقى داود خان هزيمة زكراً.

ثم يواجه داود خان ابتداء الإهانة التي استحقها على يد القبائل المتحدة حيث رافق سالار الدولة في زحف يائي على طهران. فقد لاقى هو وابنه اليكر حتفهما في ساحة المعركة في (مجا) بعدافع الحكرمة. كما لاقى الكثير من الكهلور حتفهم معه أيضاً. أما سالار الدولة فقد فر إلى لورستان وثورته التي كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح ثلاثت في شهر تشرين الأول/أكتوبر⁽¹⁾.

(1) تخبرنا (أهل الكور) الكثير عن سوء النقص لدى سلطات طهران التي يخصصها القائد (الحكرمي) في سلطان آباد، المشتق من قوات سالار الدولة في الهجوم الأخير على كرمنشاه في تشرين الثاني/نوفمبر، واد السنجابي وقبائل كردية أخرى عرضت المساعدة لمن يتصرف في أي وقت كان. كان سالار الدولة لا يزال يحاول إغرام تار الكور مرة أخرى في كرمنشاه في عام 1912.

بعد موت داود خان عقدت قبيلة كلهور الصلح مع أهدائها الكثير. حيث وقعت زعامة القبيلة في يد شابين هما ابن داود خان الذي بقي على قيد الحياة، سليمان خان وحفيده عباس خان. وتنافسوا بشكل حثيث على الزعامة المنفردة وبذلك عادت زعامة كلهور من تصرف مؤقت.

في هذه الأثناء تمتع شيرخان السنجابي بسلطة مطلقة على القبائل وتنام بعمل مريح من خلال حماية الطريق على الجانب الشرقي من كرمينشاه وحتى كنگاور (قصر الخصوص). ولكن لم يتمكن لا هو ولا زعماء الكلهور من السيطرة على شعبه. فقد بقيت كرمينشاه في حالة اضطراب حتى عام 1913 حيث بدأت تظهر اتحادات قبلية جديدة بعد زوال داود خان وتقدم شيرخان في السن وفقدانه لقوته.

تركيا وروسيا وأكراد إيران

كانت إيران متزعزعة جداً من موضوع الاهتمام التركي والروسي بهذا الجزء من الدولة. فقد كان هناك أولاً غزو الشيخ حيد الله في عام 1880 والذي كانت إيران تعتقده، وهو اعتقاد يمكن تبريره، أنه كان يحظى بموافقة ضمنية عثمانية. بعد ست سنوات تكفل 6.000 من القوات العثمانية في وان وباشقال معنيين حالة من الدمار في إيران. بعد ذلك وفي أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر تحديداً بدأ الروس يبدون مزيداً من الاهتمام وذلك بإرسال بعثات تبشيرية دينية تبدو أنها بريئة من أجل دعوة السطوريين إلى الأرثوذكسية الروسية.

وقد كانت تركيا تشاطر إيران مخاوفها من المخططات الروسية، إذ كانت تخشى مثل طهران - من احتمال احتلال روسيا لأذربيجان الإيرانية. في هذه الحالة كان الباب العالي يريد أن يضمن بأنه قد احتل المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية على طول الحدود غير المحمية بشكل جيد. ولكن أي عمل وقائي كان يتم منعه خشية أن يعجل ذلك بالتدخل الروسي. ولكن في 1906 شعرت تركيا أنها قادرة على العمل في الوقت الذي كانت فيه روسيا مذهولة بسبب الخسارة التي ألحقها بها اليابان إضافة إلى اضطرابات داخلية، فقامت بعدد من الهجمات الثانوية ورفعت الدعاوى ومن ثم احتلت مخافر الجمارك الواحد تلو الآخر. في أيار/ماي 1906 احتلت قواتها تركوز ودشت وفي حزيران/يون وشرين الأول/أكتوبر احتلت كلاً من سرخشت وأوشنو (شور) على التوالي. قد تبدو هذه الأعمال مبررة أولاً بسبب التحركات الروسية في

1906 من أجل حماية مصالحها في أذربيجان الغربية، وثانياً بالاتفاق الأنكلو-روسي لعام 1907 والذي حددت فيه القوتان إيران ضمن منطقة نفوذهما، وقد سقطت قبل كردستان الإيرانية في منطقة النفوذ الروسي⁽¹⁾.

وكما هو متوقع فإن رجال القبائل استغلوا فراغ السلطة وتصرفوا على الأغلب كونهم ذريعة للأتراك، ففي شياخ/فيقري ونيسان/أفريل من عام 1906، مثلاً، قام الشيخ محمد صادق بإضلاع القوات التركية ورجال الجمارك على وديان تركور وضركور ودشت. وعندما علمت من أن القوات الإيرانية سوف تقدم لملاقاتهم في ربيع 1907 ناشد بعض الأكراد القبائل المحلية، باعتبارهم من المتد، السلطان لحمايتهم واستعملت هذه الحجة من قبل القوات التركية للاستيلاء على الأراضي المرتفعة غربي أورمية واحتلال تلك البلدة في آب/أوت، في نهاية السنة كان القحصل الروسي في أورمية يدعو السكان وبشكل صريح (بما في ذلك شيعيو قره باخ) لتقديم بطباتهم من أجل الجنسية العثمانية، في كانون الثاني/جانفي 1908 قام 500 ل. من القوات التركية مع قوة كبيرة من الأكراد باحتلال صاوجيلاق، وتمت دعوة الزعماء الأكراد في الريف المجاور للمثول أمام القائد التركي الذي ذكرهم أنهم مدينون للسلطان أكثر من الشام.

وفي الكثير من حالات الغزو لم تكن القوات التركية تبقى لمدة طويلة ولكنها كانت تترك وراءها فراغاً يخلق العنان للقبائل في الاصطدام من أجل السكينة والتي أضرت لا محالة بالاقتصاد المحلي. لقد تأمرت القوات والقبائل في خدعة الحماية للقوافل الصارة عبر المنطقة، واضطر القادة الأتراك في تحذير نظرائهم الإيرانيين من أنهم سوف يتدخلون إذا ما حاولت إيران معاقبة أكرادها، حيث وصلت النشاطات القبلية أوجها في حزيران/يون 1909 بنهب أورمية والمخسارة اللاحقة للقوات الروسية على يد الأتراك والأكراد قرب المدينة بعد شهرين من ذلك. في نهاية 1909 كان من الواضح أنه من الصعب إقناع تركيا بالانسحاب من إيران ما لم تجد روسيا رغبة في الحد من حدودها.

وفي كانون الثاني/جانفي من عام 1911 انضمت روسيا وبريطانيا على العمل المشترك من أجل حماية مصالحهما التجارية. وقد تم التوقيع على بروتوكول على الحدود التركية-الإيرانية في ذلك الشهر طلبت روسيا بموجبه من تركيا سحب قواتها

(1) كانت منطقة النفوذ الإيراني تمتد من الحدود العثمانية في خانيق إلى بوه ومن هناك إلى الحدود الروسية-الأفغانية في الشرق. في حين كانت منطقة النفوذ البريطاني في جنوب-شرق إيران بدءاً في ذلك ببلد عباس وكرمان ويوجد قرب الحدود الأفغانية.

من مواقعها لعام 1905. وعندما لم تستجب الأخيرة لذلك حدثت روسيا قوة في خوي، وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 1912 تنازلت تركيا عن المطلب.

شغلت روسيا مكان تركيا كقوة محنة حيث نشرت قواتها في سلسمان وأورمية وصاوجيلاق. وخلال عام 1913 جعلت روسيا من أفريجان محمية وأضعفت عمداً العلاقات بين تبريز وطهران ولكنها منحت الإقليم أيضاً نظاماً أكثر مما عرفه منذ سنوات. وقد احتفظت بشككة قواتها 10 000 من القوات أكثر من نصفها تمركز في الريف بين خوي وصاوجيلاق. ربما أن هذه القوات لم تكن كافية لا من أجل الحفاظ على النظام ولا من أجل الحماية فقد تعاون الروس مع بعض القبائل تماماً مثلما فعلت تركيا قبل ذلك.

هنا كانت الفرصة مناسبة أمام الزعماء الطموحين من أجل تحسين مكانتهم محلياً من خلال عرض المساعدة مقابل الدعم ضد القبائل المعادية. وهذا هو ما فعله بالظبط إسماعيل سموكو لتقوية نفسه ضد القبائل المنافسة ضمن الاتحاد الشكافي. وهكذا وجد الروس أنفسهم ينجزون إلى علاقات محلية حيث يدعمون قبيلة ضد أخرى أو يتعرضون هم أنفسهم للهجوم.

في هذه الأثناء كانت اللجنة الحدود المشتركة تعمل بجد من أجل وضع حد لنزاعات رسم الحدود بين إيران وتركيا بتوسط ضباط من الروس والبريطانيين. ولكن ذلك لم يتحقق للمرة الرابعة خلال ست سنوات بسبب اندلاع الحرب الأوروبية والتي همت المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر 1914⁽¹⁾.

المصادر:

Great Britain, unpublished: Public Record Office: series FO 60 nos 464, 463, 514, 580, 598, 612; series FO 248 nos 245, 249, 530, 491, 305, 547, 654, 673, 647, 851, 918, 934, 965, 999, 1031, 1053, 1059; FO 371 nos 704, 306, 313, 146, 408, 540, 953, 9056, 2019; FO 416/11; WO 106/3994; India Office Library L/P&S, 10/545, 11/56.

Great Britain, published: Parliamentary Papers, Turkey No. 3 (1896); Indian Army, Intelligence Branch of Quartermaster-General's Department, Gazetteer of Persia (Simla, 1905).

(1) الحروب السابقة كانت حرب القرم في 1857 والحرب المصرية في 1870 والحرب الروسية التركية في 1877. (الموقف).

بدأت حرب القرم عام 1853 وانتهت بنجاح اتفاقية باريس بين روسيا والدولة العثمانية. (المشاهدة).

Secondary sources: Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, 1982); Hassan Agha, *Under Two Shads* (London, 1964); Peter Avery, Gavin Hambly and Charles Melville, *The Cambridge History of Iran*, vol. vii (Cambridge, 1991); Shaul Bakhash, *Iran: Monarchy, Modernization and Reform under the Qajars, 1825-1896* (London 1978); Lois Beck, 'Tribes and states in nineteenth and twentieth century Iran' in Khoury and Kusner, *Tribes and State Formation*, Isabelle Bard Bishop, *Journeys in Persia and Kurdistan* (London 1891, reprinted London 1988); Martin van Bruinessen, 'Kurdish tribes and Simko's Revolt's in Richard Tapper (ed.), *The Conflict of Tribes and State: Iran and Afghanistan* (London, 1983); G.H. Clason, *Persia and the Persian Question* (London, 1892); C.J. Edmunds, *Kurds, Turks and Arabs* (London, 1937); *Encyclopaedia of Islam*, 1st edition, 'Sawad Babak'; George Fowler, *Three Years in Persia with Traveling Adventures in Kurdistan* (London, 1841); Ghilan, 'Les Kurdes persans et l'invasion ottomane', *Revue du Monde Musulman*, no. 5, May 1908; P.M. Holt, Ann K.S. Lambton and Bernard Lewis, *The Cambridge History of Islam: The Central Islamic Lands* (Cambridge, 1978); Nikki Keddie, *The Roots of Revolution* (New Haven, 1981); Nikki Keddie, 'The Iranian Power Structure and Social Change', *International Journal of Middle East Studies*, vol. ii, 1971; A.K.S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia* (London, 1953); A.K.S. Lambton, *Qajar Persia*, Robert McDaniel, *The Shari'at Movement and the Persian Constitutional Revolution* (Minneapolis, 1974); Sir John Malcolm, *A History of Persia* (London, 1829); Vanessa Martin, *Iran and Afghanistan: The Iranian Revolution of 1906* (London and Syracuse, 1989); F.R. Mansell, *Military Report on Eastern Turkey in Asia* (London, 1893); Ziba Mir-Hosseini, 'Inner truth and outer history: the two worlds of the Ahl-i-Haq of Kurdistan', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 26, 1994; J. de Morgan, *Mémoires Scientifiques en Perse*, vol. ii (Paris, 1895) and 'Feudalism in Persia', *Smithsonian Institution Annual Report* (Washington, 1913); Morgan Philips Price, 'A Journey through Azerbaijan and Persian Kurdistan', Lecture to the Persian Society (London, 1913); H.C. Rawlinson, 'Notes on a march from Zohab at the foot of the Zagros along the mountains the Khuzistan (Susiana) and from there through the provinces of Luristan to Kurandshah in the year 1839', *Journal of the Royal Asiatic Society*, no. 9, 1839 and 'Notes on a Journey from Tabriz through Persian Kurdistan', *The Geographical Journal*, no. 4, 1842; Ra'iss Touss, 'The Persian Army, 1880-1907', *Middle East Studies*, no. 24, 1988; H.J. Whigham, *The Persian Problem* (London, 1903); A.F. Wilson, *South West Persia: A Political Officer's Diary, 1907-1914* (London, 1941); S.O. Wilson, *Persian Life and Customs* (New York, 1900); A.C. Wrotislaw, *A Consul in the East* (Edinburgh, 1924); Denis Wright, *The English Among the Persians during the Qajar Period, 1787-1921* (London, 1977).

الثورة والقومية والحرب: 1908-1918

يتضح من الفصل السابق بأن نهاية القرن التاسع عشر قد شهدت تناقضات وتوترات عميقة داخل الهيئة السياسية لتركيا العثمانية. فالرغبة في التحديث حدّ منها المخوف من فقدان السيطرة، والرغبة في إقامة إدارة إقليمية فعالة ماثلاً لها حاجس الحفاظ على السلطة المركزية وخفف من الرغبة في استيراد التقنيات الأوروبية الحاجة إلى الحفاظ على الجوهر الإسلامي للأمبراطورية.

تصبح هذه الصفات والتوترات حلية عند مقاومة المنطقة في عام 1900 مع ما هي عليه الآن: استعمار شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين، سوء المعاملة الجسدية للمعتقلين، عمليات القتل غير الشرعية (والشرعية أيضاً) والنفي الداخلي للأفراد والجماعات، على حد سواء، التي تمثل خطراً على أمن الدولة أو محاولات نشر الانتقادات العلنية أو مقترحات من أجل الإصلاح، اعتقال ونفي من يتكلمون بشكل صريح أو يشكلون جماعات سرية هدفها تغيير النظام أو حتى إسقاطه بوسائل خارجة عن القانون وكذلك اللجوء إلى الحرب المفتوحة وأخيراً، كما حدث كثيراً في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، النفي الذاتي من أجل التخلص من السلطات والاستمرار في النشاط السياسي.

لم ينسجم الجميع تماماً، لا في ذلك الوقت ولا الآن، مع هذه النماذج الفجة. علاوة على ذلك استمرت هذه التوترات بين الرجعي والإصلاحي وبين السلطة والحرية ليس على المستوى المركزي في استانبول (أو أنقرة فيما بعد وبغداد) بل أيضاً على الصعيد المحلي، وحتى على مستوى جماعات كثيرة في الأمبراطورية.

بالنسبة للأكراد نشأت أزمة عميقة حول مسألة الهوية، بشكل خاص في استانبول ومن ثم في الأقاليم المهملة في كردستان، ودأ على الأزمة التي تعصف بالأمبراطورية

والتي لا تزال مستمرة حتى وقتنا الحاضر. لقد طالب البعض بحل سياسي بدت هويتهم فيه أوسع قليلاً من الهوية الكردية الخالصة وبدأ لهم أن المشاركة ضمن ثقافة سياسية عريضة ومتطورة شيء طبيعي. وينبغي ألا يستغرب المرء من الأكراد الذين ولدوا في استانبول، أو على الأقل تربوا فيها، وهم يبدون ارتياحهم إزاء هذا النوع من الحلول. كانت كلمتا "كردي" و"تركي" ثيرون، حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، إلى الربطي غير المتطور، وكان الذين لديهم أي طموح يرغبون في التخلص من ذلك الوصف وأن يصبحوا رعايا عثمانيين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي قاطنو مدينة مثقفون ومستطون. وحتى يومنا هذا يوجد أكراد ممن يعتبرون هويتهم العرقية-القومية أقل أهمية بكثير من هويتهم الحكومية الحديثة.

وهناك نموذج آخر طلب، لأسباب مختلفة تماماً، عضوية في المجتمع العثماني الأوسع. في كردستان تمسك أولئك الذين شعروا بالتهديد نتيجة التغيرات السياسية التي بدأت تؤثر على كافة أنحاء الإمبراطورية بالأفكار القديمة حول الخلافة أو السلطان والتي تقدم الأمن والطمأنينة في عالم سريع التغير. الآن، باتت "كرديتهم" التي تعبر عن وجودهم تُعرف بشكل رئيسي من خلال المناصرة للهوية التقليدية، القبلية عادة، والتي يبدو أن النظام القديم كان يدعمها.

خلقت مسألة العرق للبعض الآخر مشاكل حول مسألة الولاء والهوية كما فعلت في السابق مع الأتراك وشعوب البلقان والأرمن والعرب. في هذا النموذج برز اتجاهان متمايزان خلال العقدين الأولين من هذا القرن. أحدهما لم يشأ أن يقطع نهائياً علاقاته الاقتصادية-الاجتماعية الواسعة وبالتالي سعى إلى نوع من الحكم الذاتي ضمن حدود تشمل المسلمين بشكل عام مع أنه متنوع عرقياً. أما الاتجاه الآخر فأراد تحقيق انفصال سياسي تام وهكذا اختار الاستقلال العرقي.

لم تختلف هذه التقسيمات ولا تزال تحتفظ بأهميتها حيث يمكن العثور على الفئة الأولى التي تطالب بعضوية على نطاق أوسع في المواضع الحكومية وفي الريف وكثيراً ما يُطلق عليهم اسم "الخونة" أو "المتعاونين" من قبل أولئك الذين يصرون على أن الاختلاف العرقي يستلزم الحكم الذاتي أو الاستقلال، انتقاماً لذلك، يقوم بعض ممن يرغبون في إنكار عرتهم أو على الأقل إخضاعه لأوامر الدولة بشتم القوميين الأكراد ووصفهم بالانفصاليين أو المتعصبين أو الإرهابيين. من بين أولئك الذين يفضلون الاستقلال العام، المدرك الأكبر الذي كثيراً ما يوصف به المستقرون عن قناتهم

أولئك الذين يفضلون، لأسباب أيديولوجية وبراغمية الحكم الذاتي على الاستقلال، إن النزاعات الصعبة التي حدثت في بداية هذا القرن أصبحت بكل تأكيد تأثير القضية الكردية حينذاك، تماماً مثلما تعترض هذه النزاعات حركة القومية في يومنا هذا.

الإصلاحيون الأكراد الأوائل

إن أوائل الأكراد الذين شكلوا تحدياً لنظام الحكم ذلك رداً على طغيان السلطان عبد الحميد وبصفتهم مواطنين عثمانيين بالدرجة الأولى أكثر من كونهم أكراداً، فالتأكيد على الهوية العرقية جاءت في مرحلة لاحقة. لقد برز الأكراد بشكل واضح في أول معارضة منظمة للسلطان في عام 1889. فقد شكل أربعة طلاب طب في الكلية العسكرية العليا، الباني وشركسي وكرديان، نواة جمعية سرية مؤلفة من 12 عضواً، والتي باتت تعرف فيما بعد باسم جمعية الاتحاد والترقي. لقد أخذت اللجنة شكل الكاربوناري، وواد الريزورجيمنتو *Il Risorgimento* في إيطاليا.

ليس من المستغرب أن الحاجة للإصلاح قد مد جذوره بين الطلاب الشباب في الكلية العسكرية في واحدة من عدة كليات حديثة في استانبول (لم يتم تأسيس الجامعة حتى عام 1904). وقد كانوا مكثوفين أكثر من البقية بحكم ثقافتهم وموقعهم وثباتهم في الأبراطورية، وربما أيضاً بحكم منبهم الراجع إلى المقاطعات أكثر من المؤسسة الاستنبولية، فإن الأربعة بشكل خاص كانوا مائلين إلى الراديكالية.

يشرح عبد الله جودت واسحاق سكوتي *İhsaî Sukuti* الكرديان اللذان نصح بصددهما، محاضرات المفكرين الأكراد، الأقل قومية من العثمانيين الملتزمين بالإصلاح الأبراطورية بومتها، غير إنها يمثلان حلقة هامة في التقدم الكردي الذي حققه المستقلون الأكراد من الأفكار التي استمدوها من أفكار إصلاح الأبراطورية وتحرير الشعب الكردي. جاء جودت من عركير، التي تقدم فيها للشهادة الثانوية في الأزبع (مأمورة العزيز) إلى استانبول في سن 19 سنة في عام 1884. وجاء سكوتي من ديار بكر، وهي بلدة أكبر ولكنها، مع ذلك، في موضع إقليمي منعزل. في 1892 تم اعتقال العديد من المشاركين، الذين كانوا انتشروا في الكليات والمؤسسات التدريبية في استانبول، من قبل البوليس السري، ويبدو أن جودت وسكوتي قد أعفيا بعد الإنذار. ولم يتألف الاثنان دراسهما فحسب بل استأنفا أيضاً مهنتهما المدمرة خارج أموال الجامعة. ولكن في 1895 تم إلقاء القبض عليهما مرة أخرى حيث نفيهما هذه

المرة إلى طرابلس، شمال أفريقيا، وتمكن كلاهما من الهرب إلى أوروبا عن طريق الصحفية الفرنسية، توتس، في 1897. لقد كتب جودت لجريدة كردستان داعماً المطالب الأرمنية ومناشداً الأكراد والأرمن أن "يمشوا يداً بيد"⁽¹⁾.

ولكن جودت وسكوتي سرعان ما أبقيا نروذهما، ففي عام 1899 تفاوضا من أجل تعليق منشور هتاتلي التابع لتركيا الفتاة والذي صدر في جنيف قبل سنتين بمساعدة، آخرين من بينهم، عبد الرحمن ابن بدرخان الكبير. فقد اقنعا وملاءهما في تركيا الفتاة بقبول هذا العرض مقابل الإفراج عن السجناء السياسيين (النفى الداخلي) من قلعة طرابلس حيث أقيمت. كان ذلك عملاً إنسانياً ولكنه متناقض مع قرار حركة تركيا الفتاة، أما خطورتها التالية بعد ذلك بسنة فإنه لا يمكن الدفاع عنها. فقد قبل كلاهما مناصب غير سياسية في المطارات العثمانية، جودت في فيينا، وسكوتي في روما، ولم يسمح أحدهما السابقون أبداً منهما، إذ مات سكوتي في فرنسا عام 1902. وقد كرس له عبد الرحمن بدرخان كلمة قصيرة للذكرى وفاته في جريدة كردستان⁽²⁾ مؤكداً على إخلاص سكوتي لأرض كردستان ولكن نهايته كانت مهيبة بالنسبة لمعتقد النظام.

بقي جودت في المنفى غير أن سمعته تعرضت للشبهة، لقد انضم إلى حزب تركيا الفتاة المركزي بعد تشكيله في عام 1902 ولكن تحطمت كافة المخططات السياسية بعد إدراك ارتداده في 1900، عاد إلى استانبول في عام 1911، ورغم أنه انضم إلى ناز كورد في نهاية الحرب فإنه على ما يبدو بقي لامركزياً عثمانياً.

بدايات الوعي القومي

في هذه الأثناء انخرط بعض الأكراد الآخرين في الفكر السياسي للأسيوطية حيث لعبت سلالات كردستان حاكمستان دوراً بارزاً في هذه الحوادث، الأولى كانت دينة والأخرى علمانية: أمياد النهري (أو شمدينان) والبدرخانيون، ورغم أنه أصبح واضحاً فيما بعد، فإنه يمكن وصفهما بمؤسسي الاتجاهين الرئيسيين في القومية

(1) أريد نشر هذا في 1899 في الجريدة الأرمنية نروثاك، كوتلاي، Kullay، الاتحاد والرفق، ص 17.
(2) العدد رقم 10، 14 آذار/مارس 1902، انظر: أحمد الصغار طاهر أشراف، المجموعات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن، ص 17.

الكردية، المتناوين بالحكم الذاتي والمطالبين بالانفصال. في البداية طالب القريتان بحلول ضمن المحيط العثماني ولكن عندما أجبراً على اتخاذ القرار اختار كل منهما طريقاً مختلفاً. وكونهما من عائلات كبيرة من الأجزاء المجاورة لكرديستان المركزية فقد كان تذاقيهما رمزاً للانشقاق الذي كان على الدوام سمة من سمات القومية الكردية.

لقد كان لكل من الأسرتين أسس للسلطة والاستياء كان العضو الأنشط في سلالة نهري هو الابن الثاني للشيخ عبيد الله، الشيخ عبد القادر. بعد موت والده سمح له بالعودة إلى استانبول، ولكن ليس إلى كردستان حيث كان شقيقه الأكبر، الشيخ محمد صادق، الذي يبدو أنه قر من المنفى أو حصل على عفو قبل ذلك، وقد استلم الزعامة المشيخائية⁽¹⁾. استعفى عبد القادر من منطوة شقيقه الروحية وكان لديه سوغات قوية للأهل من أنه سوف يرث بنفسه عبادة والده⁽²⁾.

لدى عودته إلى استانبول، وجد الشيخ عبد القادر قناة لتحقيق طموحاته في النشاط السياسي. إذ تورط، مثل جودت ومكوئي في لجنة الاتحاد والترقي. في آب/أوت 1896 أُلقي القبض عليه عندما تم الكشف عن مؤامرة جديدة للإطاحة بالسلطان عبد الحميد. مرة أخرى تم نفيه مع عائلته. إن اختلاقه بالرأي، ولا سيما قراره بالتعاطف مع المصلحين المحدثين يتناقض مع سلوك ومعتقدات والده. فلقد بدا واضحاً للشيخ عبد القادر أنه بعيد عن كردستان، حيث الولاء يكون للسيد الأورحد، ولا سيما لشخص منغمس في المملكات مثل عبد الحميد، فإن السبيل لتحقيق طموحه هو عقد الإصلاحين. ولم يسمح له بالعودة إلى استانبول حتى اندلاع ثورة 1908.

ولدى البدرخانيين المسجل المعاصف نفسه وغير القابل للثقة. فهم لم يتقبلوا على الإطلاق هزيمة بدرخان نفسه في 1847. وفي 1879 قام الثامن من أبنائه الكثر، عثمان وحسين، بثرويس ثورة في بوغان لفترة قصيرة⁽³⁾. وفي 1880 لعب ابن ثان

(1) إن الشيخ محمد صادق، رغم سمته الجوفية، لم يلعب سوى دور ثانوي في ثورة والده. لقد كان أكثر دهاء من والده إلى حد كبير حيث ركز اهتمامه على تهريب التبغ مع التأكيد على أن يحصل موقوفو الربحي العشاقون على نصيبهم من الأرباح وبذلك جمع ثورة كافية من أجل استنابها في بولك لندن.

(2) لم يكن هناك جدٌ ثابتٌ للكردية آنذاك. يذكر ألبير دوما أنظر نيكوليس Les Kurdes revendus par eux-mêmes، ص 149.

(3) تمركزت في جزيرة بن عمر ثم انتشرت سرقة في زاجور، وجولاميرك والحدادية وديارون وعصيين. حتى أن اسم عثمان نُقِش في خطبة الجمعة كأمير شرعي، ولكن السلطان عبد الحميد ألغىهم بالخضوع.

ليدرخان على جبلين بين اسطنبول والشيخ عبيد الله، وفي 1889 حاول ابنه أمين عالي ومحدث حشد القبائل ولكن الخبر تسرب بسرعة حيث أُسرا قبل أن يتمكنوا من حشد قواتهما. لا يُعرف متى تم إطلاق مراحتهما من السجن ولكن في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر كان محدث في القاهرة وتحديداً في نيك/أفريال 1898 حيث بدأ بإصدار صحيفة أسماها كردستان باللغتين الكردية (كرمانجية) والشرقية، والتي دعمت "الاتحاد والترقي" وإثارة مشاعر الشعب الكردي بقيادة الأعيان والشيخ. تم إصدار الصحيفة فيما بعد في كل من جنيف ولندن وفوكسن، ربما لأن النشاط السياسي يدرخان أراء أن يكون على اتصال مباشر مع المنفيين العلمانيين في أوروبا. فيما بعد تولى شقيق محدث، عبد الرحمن، المساعد القوي للجنة الاتحاد والترقي، رئاسة التحرير، وحضر مع حكمت باباك، وهو من الأعيان الأكراد العلمانيين، مؤتمر تركيا الفتاة الليبرالي في باريس عام 1902.

شكل المؤتمر نقطة تحول في تاريخ حركة تركيا الفتاة حيث شهد انشقاقاً نهائياً بين الليبراليين العثمانيين والقوميين الأتراك. فقد صادقت الفتاة الأولى ميثاقاً الأرمن واعتقدت أنه يجب على تركيا الإيفاء بالتزامات اتفاقيتها الدولية المتضمنة حماية الأقلية الأرمنية. في حين أصبحت الفتاة الثانية على ألا تتدخل القوى الخارجية في شؤون الامبراطورية الداخلية. من الواضح أن عبد الرحمن كان محسوباً على الليبراليين العثمانيين وانضم إلى الحزب العثماني اللامركزي الذي نادى بدولة عثمانية فيدرالية لامركزية. ولكن هذا الحزب أخفق في جذب المثلث millers المسيحية، ومع الكثير من التهديد الخارجي وجد فيه معظم الأتراك دعوة القوميين في تركيا الفتاة "للاتحاد والشرقي" أكثر جاذبية.

بسبب هذه التطورات في التيارات الفكرية، بات من الصعب شيئاً فشيئاً التفكير في المواطنة العثمانية واعتباراً من عام 1876 بدأ السلطان عبد الحميد بضرب بقوة على وتر الإعداد للحرب محركاً بُعد الحياة العثمانية الذي لم يخترق المجتمع لحجب بل كان صلة الاتصال القوية بين السلطة والشعب، بين المؤسسة السياسية والشعب. كان ذلك البعد مجسداً يانعاً في المؤسسات الإسلامية القائمة بدءاً من شيخ الإسلام في اسطنبول إلى الطرق الصوفية المنتشرة في البلدات الصغيرة والريف. وكلما ابتعد الصمد عن اسطنبول، كلما وجد الفكر الإسلامي من يعتنقها ولا سيما في أقاليم الشرق، إذا ما أخذنا التهديد المسيحي هناك. لقد كان الأسياد التهربيون بالظلم جزءاً

رئيساً من شبكة المسلمين تلك حيث وضع الشيخ محمد صادق من دائرة العوالين لوائحه.

لقد كان هناك على الدوام معارضون ومرتابون بسياسة عبد الحميد الإسلامية وبشكل خاص بين البيروقراطية والانتاجية التي رحبت بحرارة بلستور 1876. لقد كانوا يعالون بالتحديث وفق المفاهيم الأوروبية، وكان جودت وسكوتي بكل تأكيد من بين المطالبين بالتحديث. بقي جودت حتى نهاية حياته ملتزماً بالحرية السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية، كما عبر عن ذلك بوضوح في مقالين بعنوان "توم مؤرق جداً" التي نشرها في صحيفته الاجتهاد في 1912. وترجماته الخزيرة من اللغات الأوروبية (الإنكليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية) إلى اللغة التركية (وليس الكردية) خير دليل على ثباته على مبدئه في التحديث "إن الحفارة تعني الحضارة الأوروبية"⁽¹⁾ وهي الفكرة ذاتها التي تبناها أتاتورك فيما بعد.

بعد أن الذين قد تغلغل عملياً إلى كافة مناحي الحياة اليومية، فقد كان المفكرون من أمثال جودت، وخاصة أصحاب السلطة، يعتبرونه العقبة الرئيسية في طريق ما ينشدون تحقيقه. وكان أيضاً وسيلة من أجل التوبة والمناورة حيث لم تردد تركيا الفتاة في استعمال هذه الطريقة، وقد كان في الوقت نفسه وسيلة للجهل والتخيز والتعصب والتي أعاقت عملية التحديث. وكان على تركيا الفتاة أن تكون حذرة، فقد كان الإسلام هو الرابط الذي يربط بين الثقافة العثمانية المدنية والثقافة الفلكلورية للريف والتي عبر عنها بـ "قرية الإسلام" وخاصة عند الطرق الصوفية. وكان ينبغي توخي الحذر مع العائلات الشيخخانية.

بحلول 1908 كانت العلمانية قد أرسيت دعائمها بقوة بين أعضاء تركيا الفتاة حتى وإن لم يتم الاعتراف بذلك علناً. في 1912 دعا عبد الله جودت إلى إغلاق المدارس الدينية والتكايا والطرق الصوفية وهو رأي "وجهل إلى نهاية المنطقة على يد أبناء الجمهورية التركية"⁽²⁾ عندما أسسوا نظاماً علمانياً في عام 1923.

إضافة إلى اليأس من مؤسسات الأبراطورية الإسلامية رأى الأتراك من خلال جمعية تركيا الفتاة كيف تحول الإغريق والصرب والأرمن من مجرد حلة "ملت" إلى كيان عرقي قومي. من ناحية أخرى بقي المسلمون جزءاً من الأمة بغض النظر عن

(1) كتبها لويس Lewis، نشوء تركيا الحديثة، ص 267.

(2) تاريخ "الأيدولوجيا والدين"، ص 298.

كونهم سنة أو شيعة أو سواء كانوا أتراكاً أو عرباً أو أكراداً. لقد كان من المصحح أن تخضع هذه الهوية التقليدية لإمعان النظر لأنها متناقضة مع الأفكار الحديثة التي غزت الأمبراطورية ولأن الشعوب (مثلنا) نفسها تخلصت من النظام. وقد كان أول من بدأ بالظهور بشكل خاص هو الوعي التركي الذي أثاره تدفق اللاجئين الأتراك من الحكم الروسي. كذلك في نهاية القرن فقد كانت الأفكار التطورية والمؤيدة للتطورانية تجذب اهتمام مفكرتي أستانبول.

ولكن إعادة النظر من قبل الأتراك بنظام الدولة صالت وتأكيدهم على الهوية القومية جعل من المصحح أن يقوم بقية أعضاء الأمة المسلمة بالشيء نفسه. وقد منحت الفرصة للمجموعة الأخيرة أن تقوم بذلك وبشكل علني مع ثورة تركيا الفتاة في حزيران/يون 1908. وقد أعلنت لجنة الاتحاد والترقي، التي استلمت الحكم، على الفور إحياء دستور 1876 والمساواة بين كافة المواطنين العثمانيين، المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، وأعلنت عن إجراء الانتخابات. وقد أصبح الدستور والحكومة الدستورية (المشروطية) والحرية الشعائر المفهومة على نحو خاطئ للثورة في كافة أرجاء الأمبراطورية.

استقبلت هذه التطورات في أوساط المثقفين بالابتهاج والفرح، إذ بدا أنه كان هناك تأكيد على الأخيرة العثمانية ولكن مسألة الهوية القومية باتت مشكلة حتى بين الأكراد⁽¹⁾ أنفسهم. لم يشعر كل كردي بالطبع بإغراء الهوية الكردية. حينها أصبح البعض، مثل الآن تماماً، بكل صدق يعاطف مع الأيديولوجية الرسمية ويبنى الهوية التركية للنخبة الحاكمة التي بدأت بالظهور. وهناك بعض الأمثلة الصارخة على ذلك. فقد كان إسماعيل حقي بابان، الذي يشك في كبريته، ذا نفوذ قوي في الحلقات الداخلية للجنة الاتحاد والترقي. وقد تم انتخابه مندوباً عن بغداد في البرلمان الجديد وعلى علاقة قوية مع طين، التنظيم السياسي للجنة الاتحاد والترقي، وأصبح وزيراً للثقافة في الحكومة الجديدة المصنفة على الارتقاء بالهوية التركية.

هناك كرديان آخرون أيضاً يعتبران رائدين للهوية التركية. الأول هو سليمان نطيف وهو سياسي وإداري وصحافي بارز وخدم كوالي للموصل وقام بعمل قوي ضد

(1) أرنولد ويلسون Arnold Wilson، القائد السياسي، أنه حتى خارج الوطن في جنوب-شرق تركيا كان الكرد العثمانيون بحاجة ماسة للحكم الذاتي. ويلسون فارسي، ص 83.

البازرائين واعتباراً من 1915 عمل كوالٍ فعلي لبغداد. أما الآخر فقد كان ضياء غوك آلب الذي لعب دوراً رئيساً في وضع الأسس الأيديولوجية للقومية التركية .

وُلد غوك آلب، واسمه الحقيقي محمد ضياء، في ديار بكر في 1876. كان والده مديراً صغيراً في مدينة غوك آلب، ورغم كونه كردياً فقد تربى على استشرافه المدنية العثمانية وعلى ازدهار طبعي للثقافة الكردية الريفيّة. وقد استحوذت كتابات عبد الله جودت على تفكيره وهو شاب. حيث برز على المستوى القومي في مؤتمر لجنة الاتحاد والترقي لعام 1909 إذ مثل ديار بكر. وقد تمّ انتخابه في المجلس التنفيذي للحزب وكانت مساهمته الفكرية في الهوية القومية التركية (انظر الفصل التاسع) من الأهمية لدرجة أنه بعد مماته في 1924 تخلقت أفكاره حركة فكرية وفرت الإنهاج اللازم من أجل تغيير العقليّة الشعبيّة من الأمبراطورية إلى الأمة ومن الدين إلى العنصرية ومن الشرق إلى الغرب⁽¹⁾.

ولكن العديد من الأعيان المدنيين أرادوا تكيفاً معهم لحركة الاتحاديين مع هويتهم القومية، فقد شكل نخبة من المثقفين الأكراد في استانبول عدداً من الجمعيات الكردية التي نعرف عنها القليل. كانت أولى هذه الجمعيات تعالي وترقي كردستان⁽²⁾ وكان من بين مؤسسيها أمين عالي بدرخان، الشيخ عبد القادر النهري والجنرال محمد شريف باشا، وهو بابائي (نسبة إلى قبيلة بايان) من السليمانية ولأمركزي معاد لتركيا الفتاة. وتشكلت كذلك جماعات كردية في كل من ديار بكر ودياربيكر والموصل وبغداد. وتأسس فرع ثقافي في استانبول باسم جمعية نشر المعارف الكردية حيث افتتحت مدرسة (باشراف عبد الرحمن بدرخان) لخدمة أطفال الثلاثين كردي أو نحو ذلك تقريباً في المدينة. من بين أولئك الذين التحقوا بالمدرسة كان سعيد نورسي البديسي

وسعيد النورسي تحديداً يستحق الذكر لأنه سكن في تلك المدارس العاقصة حيث تتداخل الهويات الدينية والعرقية. وقد جعل نفسه سمعة في استانبول كأحد المؤيدين للهوية الكردية. في 1896 أثار مخاوف السلطان عبد الحميد عندما أكدت اقتراحاته الخاصة بالإصلاح الديني اهتماماً خاصاً بالسكان الأكراد. ولكن بعيداً عن كونه مؤيداً للاتصال فإن سعيد النورسي كان يأمل بتشجيع الهوية الإسلامية التي

(1) تم نشر Shaw and Shaw، تاريخ الأمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، المجلد الثاني، ص 362.

(2) تعرف أيضاً باسم الجمعية الكردية للتقدم والتعاون المتبادل.

تتجاذر شبكة صلات القربى في المجتمع الكردي. بعد ذلك بعقد، ربما قبل قيام الثورة بأشهر، تقدم بالتماس للسلطان طالباً منه إرسال مدرسين ناطقين بالكردية إلى كردستان من أجل نشر الثقافة العثمانية العلمانية. وقد فاقع عن ذلك بقوله بأنه من الضروري أن تتوفر الكادر الكردي الناطق بالكردية من أجل تحويل رجال القبائل الكردية إلى مواطنين عثمانيين صالحين. لقد أراد أن يعني من شأن المدارس الدينية من أجل توفير مزيج من الدراسات الدينية والدنيوية وتأسيس جامعة شرقية على نمط جامعة الأزهر لتأمين الدراسات العليا:

"لقد رأيت الحالة البائسة للقبائل في الأقاليم الشرقية... فالكمل يعلم أن مصير أولئك الذين يسكنون في تلك الأقاليم من المواطنين شبه-الرحل هو في أيدي المعلماء وهو ما جعلني آتي إلى العاصمة"⁽¹⁾.

لم يصبح سعيد نورسي أبداً من دعاة الانفصال الكردي. ولكنه بعد قيام الثورة بمامين أيد الحكم الذاتي لإقليم ديار بكر. ولم يكن هذا بالطبع موضع الترحيب من لدن لجنة الاتحاد والشرقي أكثر من التعاطف مع اتحاد المسلمين الذي انطوى عليه الانقلاب الحميدي المضاد في نيسان/أفريل 1909. ولكنه يشير من جهة أخرى إلى أن سعيد نورسي، مثل الشيخ عبد القادر، قد بقي ملتزماً بوحدة السلطة العثمانية. لقد أراد ببساطة أن يحقق شعبه المتخلف والبائس جداً الاعتبار الكامل ضمن السلطة العثمانية.

وقد بدأ عدد من الصحف بالظهور. إذ ظهرت "الكردية للتقدم والتعاون المتبادل" باللغة التركية التي أصدرتها الجمعية التي تحمل ذات الاسم وهي الجريدة الكردية الأولى التي تم تداولها بشكل رسمي. وانتقلت صحيفة كردستان من المتنفي إلى استانبول حيث استلم رئاسة تحريرها ثريا بدرخان، ابن أمين عالي بدرخان.

وسرعان ما ظهر التوتر الناشئ عن المنافسة بين البدرخانيين والشيخ عبد القادر. فقد باشر الأخير، وحتى لا يتم التفريق عليه بجريدة كردستان، بإصدار جريدته الخاصة بعنوان الشمس الكردية. وربما يكون قد شكل أيضاً جماعة منفصلة عن الحزب الأمي ورغم غيابه السابق في المتنفي يبدو من المؤكد أن الشيخ عبد القادر كان يتمتع بشعبية أكبر في استانبول مع تأثير قوي على أعضائها القاطنين من التجار والصناع. وهذا يدل

(1) انظر شريف عارفين في "الدين والتقدم الاجتماعي"، ص 59، انظر أيضاً الصفحات 19، 35، 38.

على ذلك هو انتخابه عضواً في مجلس الشيوخ العثماني ورئيساً لمجلس الدولة. ولم يتسع البريخانيون بهذا القدر من النفوذ لا في استانبول ولا في كردستان نفسها. ولكن هذه المنافسات مرعان ما تجاوزتها التطورات السياسية.

غير أن ليبرالية تركيا الفتاة كانت قصيرة الأمد. فقد أثار الاستيلاء النمساوي السريع لبوسنة والهرسك وإعلان بلغاريا لاستقلالها مشاعر أعضاء لجنة الاتحاد والترقي ذوي النزعة الشوفينية. بعد الانقلاب المضاع الفاشل في نيسان/أفريل 1909 الذي حرك مستمرديها عفوياً نداء "الشريعة في خطر". وقد منع "قانون الجمعيات" تشكيل جمعيات سياسية تركز على أساس قومي أو تحمل اسم جماعات عرقية أو قومية. ورغم أن الهدف الرئيسي من ذلك كان الجوفان والبلغار، فإن الجمعية الكردية أيضاً قد أغلقت ويبدو أنها تابعت نشاطها سرّاً. حكم بالإعدام على كل من أمين عالي بدرخان والمجنرال شريف باشا بتهمة التمرد وكان يجب عليهما القرار. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ولاء الجنرال شريف باشا لسلطان المخلوع فإنه من المحتمل أن يكون هو وأمين عالي بدرخان قد انضموا إلى الانقلاب المضاع الفاشل⁽¹⁾.

في استانبول استمرت لجنة الاتحاد والترقي على خطها الاستبدادي والشوفيني. وانتشرت بسرعة أفكار العرقية-القومية التركية. فقد صمم الضابط السياسي البريحلاني، أرنولد ويلسون Arnold Wilson، في منطقة بعيلة كمحقرة (خورمشهر) النضال التركي، الذي كان قبل ثلاث سنوات متخفياً يشعور من الهجة بالأخوة التركية، وهو يصب لعناته على "الأرمن والعرب، المسيحيين السريان واليهود والأكراد والآشوريين، الأتراك والأتراك وحدهم، هم الوحيدون القادرون على حكمهم وبالنار والحديد فقط"⁽²⁾.

لقد كانت لجنة الاتحاد والترقي على الصواب تماماً عندما أدركت الانتشار السريع للأفكار العرقية-القومية بين الجماعات الأخرى. فقد أصدر الشيخ عبد القادر في 1910 تقريراً في صحف استانبول الذي دار بشكل عام حول مطالبية الأكراد بالحكم الذاتي. كان هدف المقال الظاهري هو التخفيف من شكوك لجنة الاتحاد والترقي، غير أنه زاد من حدة تلك الشكوك لأنه أحدث انشقاقات داخل صفوف

(1) أجبر ثريا من أمين عالي على القرار أيضاً لأن رئيس على ما يبدو دعوة أحد قادتها، غلنك باشا، للانضمام إلى لجنة الاتحاد والترقي.

(2) ويلسون، جنوبي قريب بلاد الأرمن، ص 173.

الأكراد في استانبول⁽¹⁾. ونتيجة لهذا الأمر، قامت مجموعة من الشبان الأكراد بتنظيم جماعة جديدة أطلق عليها اسم جمعية "هيفيا كرد" جمعية الأمل الكردية، التي بدأت تصدر صحيفة أسبوعية باسم يوم الأكراد. لقد تمتعت جمعية هيفيا بشعبية واسعة مع انضمام العديد من الوجوه الشابة الجديدة من أبناء الأعيان المحليين وزعماء الجديدة الذين كانوا قد أرسلوا من كردستان لتلقي التعليم العثماني الرسمي⁽²⁾.

ومع ذلك، وكما في الانشقاقات المتأخرة في 1919 فإن أعضاء هيفيا لم يفصلوا بشكل تام أبداً. وعلى العكس فإن أعضاءها كانوا يمثلون تيارات ولم يمثلوا انشقاقات واضحة المعالم.

ولكن إلى أي حد كانت هذه الجماعات قومية، وماذا كانت القومية تعني في الإطار العثماني؟ لا أحد يشك من أنها كانت تعبيراً عن الهوية الكردية ولكنها لم تعبر عن الرغبة في الانفصال. ويوضح هذا من تركيب تلك الجماعات: الأعيان الشباب الذين رغب معظمهم بثورة 1908 مع واحد أو اثنين من أمثال الجنرال شريف باشا الذي تأسف على الإطاحة بالسلطان عبد الحميد.

هناك وجد آخر هام لهذا التعبير عن التعبير الكردي، فقد كان الأعيان المحليون ينظرون إلى الإجراءات المركزية التي اتخذتها لجنة الاتحاد والترقي، عندما كانت في مركز السلطة بقوة، كمصدر خطر على مواقعهم. وحيث يمكن تتبع تأثير الأعيان الإقليميين في الأحزاب السياسية العثمانية وفي نواب البرلمان في تلك الوقت، فإنه يتضح أنهم كانوا قلقين جداً من المضامين الفاشستية للجنة الاتحاد والترقي على مكانتهم محلياً. وربما يفسر هذا إلى حد ما سبب انضمام جمعية "هيفيا" الكردية لنواب من المقاطعات وأبناء الأعيان والزعماء الذين تكمن أهميتهم في كردستان في الوقت الذي كانت جمعية تعالي وقرقي كردستان، التي تأسست في أول ثورة ليبرالية عام 1908، مقتصرة على الأعيان في استانبول.

(1) LFC 37110989، المخطوب السامي العراقي إلى أمري (Amery)، 4 كانون الأول/ديسمبر 1924.

(2) قيس قلا من خليل عيالي من فيلة مونيكي، وعمر وقشري أبناء جميل باشا زاده من أعيان حيار بكري وفواه تيمور بك وهو جميل قيلي من وانا، وضعت عيني طاصراً أيضاً كلاً من الطوبى عبد القادر وأمر عالي بدوخاند (الذي ربما رجع من المنفى) ومراه محمد علي وخليق رامي وكاميران بدوخاند وفواد وحكمت بدان (وعلى الأقل أربعة أعضاء آخرين من أعيان) وحسين ومحمد عوني (الثلاثين عن هبوط وملاط على عراقي)، شخصيات أخرى كثيرة. وقد داوم البعض منهم في المدارس الفنية التي أنشئت في عام 1907.

كردستان وثورة تركيا الفتاة

لم يكن هناك سبب وجيه لجو الابتهاج والفرح اللتين صادتا بلدات وقري كردستان عندما أُعلن عن حرية وإحياء الدستور. مهما يكن السبب، فإنه يمكن أن يقصر في النهاية بفهم الناس من أنه يُبنى بحكم منظم ونهاية للكتائب الحديدية التي كانت قد حُظرت في حينه. ولكن مفهوم المشروطية [الدستور] بمجمعه أطلق العنان لشكيز جامع، فقد كتب أحد المشاركين في تحرير جريدة يمان الجديدة، التي ظهرت في ديار بكر في 1909 بحماس من أن المشروطية تعني "أن نظام الأغوات الذي كان على وشك أن يسقط على حصة الفقراء... لم يعد هناك أساس لمثل هذا النظام. كلنا مواطنون عثمانيون"⁽¹⁾.

ويتجلى إلى أي حد كانت مثل هذه الكتابات تشكل تهديداً لطبقة الأغوات في الوصف الحي الذي كتبه ضياء فوك ألب في السنة ذاتها:

"ما إن يتمكن أحد الأغوات من وضع أحد أعضاء الإدارة تحت تصرفه من خلال مهارته في فن الاكتساب السري للأعضاء الضالعين، فإنه يحاول على الفور تخليص رجال قريته في من التجنيد من الجيش، والجنّة من المحاكم، والذين كانوا مدينين بالضرائب ومستحقات بدل العمل من جباة الضرائب. إنه يعيش كأمر مستقل في حدود قواه من خلال هذه الخدمات. إنه كان يحصل الضرائب عن الجرائم، والزيجات والخطف كما يتلقى الكثير من الضرائب الأخرى. لقد كان القرويون، الذين يحتفون أنهم الآن تحت حكم الواجب، يدفعون المبالغ عن ضرائب البواشي وفق المبلغ المحدد بالضبط للأغا، وحتى يمنع ضريبة أي مزارع آخر على القروي ما عدا الأغا فإنه أصبح كتماً، ويطلق اتهامات كاذبة ويعطي أدلة مزيفة ويعمل كل ما يلزم"⁽²⁾.

يمكن الاعتقاد، بشكل عرضي، من أن الأعداد المتزايدة من المهاجرين إلى استانبول قد تخلصت من برائن الأغوات القدامى، ولكن حتى هناك كان بعض القرويين يتوقعون زيادة من الأرباح القبلية من أجل جمع مستحقات الأغا.

(1) كوتلاي Kutlay، الاتحاد والترقي، ص 54.

(2) انجسها بالمان Yalman في كتابه: "حول مسألة علاقات الأراضي في تركيا"، ص 215.

ليس من المستغرب أن ينظر أولئك الذين ارتبطوا مع النظام الجديد إلى الثورة باعتبارها تهديداً مباشراً لهم. وهناك أيضاً سبب خاص آخر جعل عدداً من الأغوات والشيوخ يشعرون بالتهديد. فقد استولى هؤلاء على أراضي الأرمن في أعقاب معجزة 1895، وفي أول ثورة ليبرالية للثورة أبدت لجنة الاتحاد والشرق رغبة في استعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الشرعيين. كان أحد المحميين من قبل السلطان عبد إبراهيم باشا الذي انغمس في السلب والنهب لعدة سنوات، زعيم قبيلة بلي وهو اتحاد كبير قسم دافعي الجزيرة من الغرب في شمالي الجزيرة⁽¹⁾. وقد كانت غاراته المتكررة على ديار بكر هي التي أدت إلى اتساع موجة الاحتجاجات الشعبية ضد السلطان. وقد كان ضيا غوك آلي من بين المحميين.

بعد أربعة أسابيع من إعلان الدستور في استانبول، قام إبراهيم باشا بالثورة. ربما كان يأمل في تحريض كل سورية، ولكن رجائه هُزقوا من قبل القوات العثمانية في مركزه في ويرانشهر. وقد قُتل في كمين نصبه له الثمر في اقتالل القرية وتلاشت قبيلة بلي، التي سحقها السلطات، كاتحاد قوي.

إن الزوال السريع لإبراهيم باشا طرح مواطني ديار بكر ولكنه شكل صدمة لعلبة الزعماء القدماء من الأعيان والشيخ المهن أبلوا بلاة حسناً في ظل السلطان عبد الحميد. في خريف 1909 تسلمت مجموعة من هؤلاء، وبشكل خاص من ضباط الفرق الحميدية برؤسهم حسين باشا حيدرآلي، خبر الحدود حيث رغب بهم هناك ماكر الذي كان يعلم بالاستقلال عن طهران. وقد زاد كرههم للدستور الجديد بقرار الحكومة الجديد القاضي بتحويل متأخرات الضرائب المستحقة عن قطعهم للطريق قبل عام 1908.

في هذه الأثناء بدأ عدد من الشيوخ بإثارة المشاعر ضد النظام الجديد. فمنذ بداية التنظيمات لم يجد الشيوخ المشرقات المستخدمة من قبل الإصلاحيين العثمانيين من قبل "القرصية" و"المجتمع" عوضاً عن "الأمة" وإعجابهم بالمظاهر المجردة والعلمانية بدلاً من الولاء للسلطان والخليفة. منح السلطان مهلة مدتها ثلاثون عاماً،

(1) كان إبراهيم باشا عبداً في الحميدة لأر مير ميران بحسب محمد أمين زكي. المترجموا والتوحيد الذي استطاع الصمود في وجه قبيلة البحر الدوية. لقد أضاف بناء الاتحاد بعد أن سببت آثار أجدهم حتى إصلاحية "التظيمات".

والآن بدأت أجراس الإنذار تدق مرة أخرى وفي شرقي الأناضول حصراً. عندما سمع مفتي كربوط الكردي بالثورة على بقوله: "هذه نهاية الإسلام"⁽¹⁹⁾.

في أعقاب الانقلاب الفاشل في نيسان/أبريل 1909 تمت حياكة مؤامرات جديدة؛ فقد كان هناك حديث عن انتفاضات متزامنة في استانبول وصورة حيث التقى عدد من المتأمرين في كردستان الشمالية/أرمينيا تحت قيادة زعماء الحميدية وبعض شيوخ الدين⁽²⁰⁾. ووفق آرشاك ساقرسيان Arshak Sahakian، نائب القنصل البريطاني في بدليس، فإن هؤلاء:

"أقسموا بالمصحف ودينهم أن يظلوا مخلصين لقسمهم ومسألة الشريعة... ونحن حملة لا هراقة فيها ضد كل شيء تولته تركيا الفتاة... إنهم يصورون أعضاء تركيا الفتاة على أنهم زنادقة منتهكون لسنة محمد وماخرون من العيالات والعيادة وكل الفروخ الدينية"⁽²¹⁾.

وقد سرت شائعة مفادها أن شخصاً يدعى إبراهيم باشا كان يجوب المنطقة يحشد المجندين ويحرق على العصيان. من الواضح أن اسم إبراهيم باشا حتى بعد مماته، كان يتمتع بالهيبة ويُتظر إليه على أنه الشخص القادر على حشد الشيوخ والزعماء المختلفين الطامحين بالقيام بانتفاضة شاملة. وبعد انقضاء عام كتب ساقرسيان من بدليس بأنه "ثمة شائعة تقول بوجود تنظيم سري بين الزعماء والشيوخ للقيام بتمرد ضد الحكومة الدستورية"⁽²²⁾.

وكانت هناك قلقاً أيضاً أبعد إلى الجنوب. فقد أشعل الشيخ سعيد البرزنجي، زعيم الطريقة القادرية في السليمانية، الثورة ضد النظام الجديد قور وحاوله خبير الدستور الجديد. ويبدو أن الخوف من فقدان سلطته ومكانته هما السببان وراء الثورة. لقد استغل الشيوخ البرزنجيون فراغ السلطة الذي أعقب زوال البابانيين حيث بسطوا سلطتهم على التجارة في مدينة السليمانية، المزدهرة بحكم موقعها على طريق التجارة

(19) الوثائق البرلمانية رقم 1، لولو إلى غري Lowther to Grey، ليريا، 26 آب/أوت 1908.

(20) إبراهيم بك الجبرائلي وكوازي عجان من ضمن زعماء الحسائلي في ملاذكرد أيضاً بقصد حلاوتكردا وشيوخ تيل لمرشيا والشيوخ سليمان من عيري (بولانيكا) وموسى بك على سهل موسى. كان موسى بك مديناً بالشكر للجنة والانحاء والقرى التي كانت قد أطلقت صراخه بعد عشرين من التي عقاباً له على الاحتجاجات التي قام بها على القرى الأرمنية. حول جرجم موسى بك الأصلية ومحاكمته، انظر الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 1، (Cmd 5912، لندن، 1890).

(21) FC رقم 371/1009، ساقرسيان إلى مكجورج McGeorge، بدليس، 22 نيسان/أبريل 1910.

(22) المصدر السابق، 371/1249، 12 حزيران/يون 1901.

بين بغداد وطلهران، وعلى القرى في الريف المجاور. لقد اشتهر الميرزاخانيون بين الأنباغ يورعهم، أما بين التجار العاديين في السليمانية وفلاحي القرى المجاورة فقد اشتهروا بجشعهم. لقد كان الشيخ سعيد الثرى المدلل للنظام القديم بعد أن حقق نجاحاً في استنبول بمعالجة الابن المدلل للسلطان عبد الحميد. بعد ذلك تمتع بسلطة مطلقة مع الموظفين المحليين حيث أضحى نفسه على حساب مواظني السليمانية. وعن طريق التزاحم مع عشيرة هماوند فإنه حصل على عمل مربح وذلك بسلب القوافل بين السليمانية وكركوك⁽¹⁾.

شجع الشيخ سعيد، الذي هدته تغييرات الاتحاديين الجديدة، قيادة هماوند التي كانت تغزو بدون توقف منذ الستين الماضية، على التمرد ضد الدستور المناهض للفرس. ونظراً لعدم وجود قوات كافية من أجل إلحاق الهزيمة به، أقنعت السلطات الشيخ في آذار/مارس من عام 1909 بالتهرب إلى الموصل من أجل التفاوض حيث قُتل هناك أثناء عجار عام. ومساء كانت السلطات وراء مقتله أم لا فإن الحادث قد أدخل منطقة السليمانية في حالة من الفوضى مجدداً. وقد أمر ابنه، الشيخ محمود، قبيلة هماوند بتجديد عصيائها المسلح حيث كانت ثورتها متقدة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كان ينبغي أن تكون قدرة الاتحاديين في تطوير الاقتصاد بشكل قوي، رغم الصعوبات المحلية التي واجهتهم، والمستوى العام للنظام في المنطقة بعد عام 1908 مصدر تشجيع لهم. كان الفلاحون الأرمن والأكراد يعيشون في حالة من الأمن والازدهار أكثر من أي وقت ترقى إليه ذكرتهم الحية، ومع ذلك فإن هذا بالتحديد كان مصدر القلق: بسبب تسفل الكثير من الزعماء عبر الحدود ولأن تخافي علامات التضامن والانسجام بين الأكراد والأرمن شكلت تهديداً للأسوار الشرقية للأسرطورية.

ولم يكن هذا الخوف عديم الجدوى، إذ شكل أمماً خاصة تضاهم الحكومة. في حريف 1909 سافر الشيخ عبد القادر، رغم كونه رئيس مجلس الدولة العثمانية، إلى شمدينان حيث شكل المؤتمر الكردي-الأرمني، ورغم أنه مؤيد للخطاب الرسمي للجنة الاتحاد والشرق، فإن كلمائه كانت، مع ذلك، مصدر إزعاج للحكومات الأتراك.

(1) قبل إنشاء إدارة شبكة من المخبزين في 1881 كان هناك احتجاج شعبي رئيسي ضد اجتماعه ولكنه لم يصب بأثر. لسزيد من الوصف عن الشيخ سعيد انظر: سون، ميرزوتايان، ص 113-109.

الاستبداديين: "يجب أن نعيش كالأخوة مع الأرمن. يجب علينا أن نعيد تلك الأراضي التي يطالبون بها والتي لم نعلها بعد. سوف نعمل من أجل تسكين أسس الضام والانسجام فيما بين أبناء بلدنا العثمانيين"⁽¹¹⁾. وقد سرت شائعة من أن الشيخ عبد القادر قد تفاور مع الزعماء المحليين، ربما مع أولئك الذين تطلوا عبر الحدود، وأياً تكن لهبة فلقد تم اعتقاله لدى عودته إلى استانبول⁽¹²⁾.

لم تكن هذه هي المرة التي تبرز فيها هذه المخاوف على السطح. بعد ثلاث زيارات إلى المنطقة كتب لورد بيرسي Lord Percy: "في الوقت الذي لا تخشى فيه الحكومة من كل من الأكراد أو المسيحيين على أفراد، فإنها تنظر بخشية كبيرة إلى إمكانية تفاهم بين القوميتين لأغراض الدفاع المشترك"⁽¹³⁾. ويقول بيرسي بأنه عرف حالات قدم فيها الزعماء الأكراد عروضاً لزعماء القرى الأرمنية، قبل قيام ثورة 1908 اعترضوا والي أرضروم سبيل رسالة من الثوار الأرمن إلى بعض زعماء الحميدية الذين يشجعونهم فيها على الانضمام إليهم.

كان هناك قلق خاص من مصادقة رجال الدين الكبار للأرمن. في خريف 1910 مر سعيد نورسي نفسه بديار بكر، وفي الوقت الذي كان فيه حريصاً على إبداء ولائه للجنة الاتحاد والشرقي، فإنه حث الأكراد على الاتحاد وتخطي خلافاتهم. وقد أخبر الحاضرين في مجلسه: "إن كردستان للأكراد والأرمن وليس للأتراك"، وكرر دعوته للقومية التي كانت في السابق قد أزعجت عبد الحميد⁽¹⁴⁾. وفي الوقت الذي لم يكن قد أعلن عن تأييده للاتحاد السياسي فإن مشاعر الأخوة تجاه الأرمن بدت واضحة تماماً. "الاتحاد هي المهمة الكبرى في وقتنا الحاضر، والحرب هو أساس ذلك

(11) وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، المجلد 83، وان 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1909، اتبها برتازيلان في *Entre la union et le nationalisme*، ص 19.

(12) لقد تم ذلك بطرق مختلفة قد قول إنه ربما أثار الكرد ضد الحكومة أو ربما كانت لديه طموحات كي يصبح والياً لها، سلسلة FO رقم 1009/371، مورغان Morgan إلى Lowther، 2 و 28 نيسان/أبريل 1920.

(13) بيرسي، عهاب تركية الأميرية، ص 332.

(14) FO رقم 1244/373، مانيوس Mathews إلى لوتر، ديار بكر، 31 كانون الثاني/جانفي 1909. وفي 1896 غير السلطان عبد الحميد من قلعة راء مزج الأحياء الديني والدفاع القومي، ماريش، التغيير الاجتماعي والديني، ص 19.

الاتحاد، وبذلك يمكن أن يقتنع غير المطلعين من أن وحدتنا هي ضد الأمراض الثلاثة: الجهل والفقر والفساد⁽¹⁾.

لو أن الشيخ سعيد نورسي كان الوحيد في مساهمة هذه لكانت الحكومة أقل قلقاً، ولكن شيوخاً آخرين سعوا أيضاً إلى التحكم الذاتي المحلي في كردستان. ففي شمال-شرق الموصل قدم كل من عبد السلام البارزاني ونور محمد من دهوك عرضة للمقاطعات الإدارية الخسيسة (الأقضية) بديناميات مطالبين فيها باعتماد اللغة الكردية كلغة رسمية واستخدامها في التعليم، وتعيين موظفين ناطقين باللغة الكردية، وتبني المذهب الشافعي وإدارة القانون والعدالة وفقاً للشريعة، وأخيراً فرض الضرائب وفقاً للشريعة فقط، أو في الإعفاء من الضريبة، المعائدات التي تطبق على الأعمال العامة ضمن الأقضية الخمسة. وقد أرسلت نسخ من العرضة إلى الزعماء الأكراد الثلاثة المذكورين ذوي المشاعر القومية الكردية في استانبول: الشيخ عبد القادر وأمين عالي بدرخان والجنرال شريف باشا مشيرون بذلك إلى أن البعد القومي قد استحوذ حتى على المناطق البعيدة والمتأخرة من كردستان.

في هذه الأثناء كان مناقسو الشيخ عبد القادر، من البدرخانين قد أقاموا صلات مع الشيوخ والزعماء الساخطين من بوطان إلى الحدود الإيرانية. بنهاية العام 1911 كان البدرخانيون المقيعون في بوطان يقومون بتنسيق التمرد الثنائي والمزيج للحركة المعارضة للجنة الاتحاد والشرق بين أغوات وشيوخ المنطقة كما في خارجها مع شيخ خيزان السي، الصبيح، قرب بديس. وقد كتب نائب القنصل البريطاني في ديار بكر أنه "ليس هناك دعاية واضحة، ولكن ثمة تفهماً سرياً للغاية لم ينضج بعد"⁽²⁾. ولكن الشائعات التي سرت بخصوص قدرة البدرخانين على حشد 50,000 رجل أثارت قلق لجنة الاتحاد والشرق. وخلال عام 1912 ازداد نشاط البدرخانين.

وهناك أيضاً بعد آخر للشائعات التي أثبتت حول كردستان، ألا وهو المكيدة الروسية. فاحتلال روسيا لمدينتي خوري وأورمبة في عام 1909، قناعاً لطمع العثمانيين من السيطرة على الإقليم الإيراني في 1905 قد خلقت المخاوف في

(1) بوز إرسلاف، "Entre la union et le nationalisme"، ص 19.

(2) (1912/11/8)، L.P&S، لوثر إلى غري، Lowther to Grey 11، شباط/فبراير 1912. منقول من (1) مورجنتاين، Mugen-Gleichen إلى مكغريغور، McGregor، ديار بكر، 28 كانون الأول/ديسمبر 1911.

استانبول سابقاً^(١) في آب/أوت 1910 جاء عبد الرزاق بدرخان من منفاه الفارسي ليمار إلى تبريز لينشر فكرة الحكم الذاتي الكردي تحت الحماية الروسية^(٢) في كانون الأول/ديسمبر 1911 عبر الحدود وبدأ يظهر المخاوف من الحكم الأرمني للأناضول، وشرح أمام مستعبيه أن روسيا يمكن أن تمنح للأكراد الحماية. وفي إيران نفسها كان يتفاوض مع مسكو الشكاكي وبالتنسيق التام مع الروس، حول توجيه تحذير آخر لاستانبول من أن روسيا قد تكون جادة في مسألة خلق مقاطعة كردية مستقلة.

كان هناك قلق متزايد في استانبول بالنسبة لعدد الأكراد الذين تجاربتوا مع العروض الروسية. وكان أبرز هؤلاء وأهمهم، بصوف التظفر عن عبد الرزاق، هو الشيخ طه، الزعيم الجديد للأسياد النهريين. وكان الشيخ طه قد تولى السيادة بعد وفاة والده في 1911. كانت السلطات دائماً تثبت في محمد صادق ولكنها لم تستطع البتة أن تثبت عليه أي شيء. لكن الشيخ طه كان يقتصر إلى حدك والدة، كذلك ترب خبر مراسلاته مع الروس حالياً.

في ربيع 1913 بدأ الكتلة الوطني الكردي الكامن يظهر قوياً. فقد كان زعيم البدرخانين في بوطان، حسين، صاحب الشخصية الكاريزماتية، وابن عمه عبد الرزاق بدرخان، كل على حدة، حملة من أجل الدفع بفكرة الحكم الذاتي قديماً وإثارة المقاومة ضد لجنة الاتحاد والشرق. وكانوا يحاولون الآن توريث زعماء محليين هامين من أمثال الشيخ عبد السلام البارزاني والشيخ طه النهري ومار شمعون وحتى زعماء اليزيديين أيضاً. وإذا ما صدقت الإشاعات حول قدرة الشيخ طه بحشد 30 000 من الرجال، فإن هذا الاتحاد كان قادراً بسهولة على إزال قوة غير نظامية إلى ميدان المعركة تقدر بـ 100.000 ومدعومة من قبل روسيا، فإنها كانت تشكل تهديداً رئيسياً للسلطة العثمانية على كردستان.

في مواجهة هذه الأخطار المتزايدة: الانشقاق الكردي، والشكاكي الروسية والأرمنية إضافة إلى الظروف الاجتماعية ذاتها التي واجهها عيد الحميد، أجبرت

(1) سوف يعود ذلك إلى الاتفاق احتلال روسيا لتبريز في عام 1909 ونخري وأرمينية في 1910 والمنطقة الحدودية شري نخري وجورجيا حتى سارجيلاق (ميابادا)، في أعقاب الانسحاب العثماني في عام 1911، مما أفسح لها المجال بالوصول إلى ران من طريق نخري، نهاية خط سكة الحديد في جلفا.

(2) تم قتل عبد الرزاق إثر قتله لوالي استانبول بعد شجار شخصي. وقد ذهب إلى موسكو في 1909 حيث تلقى، دون شك، الدعم الكافي للمباشرة بعمله.

الحكومة على الاعتراف بأن نظام الآغوات قد برهن على أنه أقوى من اللازم وبالتالي عادت إلى العلاقات الحميدية التي كانت قد تنصلت منها في اندلاع الثورة. في حزيران/يون 1910 أرسل والي وان الشيخ محمد صادق إلى إيران من أجل إقناع زعماء الحميدية بالرجوع عن إيران. بعد إلقاء الحميدية بدأت إعادة تشكيلها مرة أخرى وتحت اسم جديد هو فرق الفرسان الفيلية الخفيفة، وبدأت سياسة خرق القانون والتمرد عليه من قبل الزعماء الأكراد في المناطق الحدودية الشرقية ثقلب رأساً على عقب، حيث سجل بعض الآغوات أسماءهم في النجان الفرعية للجنة الاتحاد والترقي رغم أن أحداً لم يتعامل ما إذا كان ذلك نجاحاً للجنة الاتحاد والترقي أو للآغوات.

إن هذه الموجة الجديدة من علمانيي لجنة الاتحاد والترقي قد بعثت الروح في السياسة الإسلامية الحميدية وساعدت في إبقاء الأكراد بعيدين عن الأرمن وأخذ المحذر من الروس، قاعباراً من خريف 1910 تم إرسال هذه وفود من استانبول لتتألف الزعماء الأكراد على الكفار. وقد ساعد ذلك في وقف التعاون الكردي-الأرمني. بنهاية السنة كان ثلاثة مفتشين، وجميعهم منتمون إلى المجتمع الإسلامي الشامل، قد تجولوا بين القبائل وأخبروا زعماءها أن يحضروا أنفسهم للحرب ضد روسيا. وقد قام وزير المالية السابق بجولة مشابهة في صيف 1911 تاركاً وراءه "شعوراً قوياً بالإسلام القومي في بدليس"⁽¹⁾.

كانت بدليس معروفة بأنها مصدر إزعاج، ليس أقلها بسبب شيوخ خيزان العنيفين والسبي الصيغ، وعندما جعلها عبد الرزاق بدرخان نقطة انطلاقه الأولى خلال زيارته إلى هناك، في كانون الأول/ديسمبر 1911، أرسلت الحكومة بسرعة بالغة كميات كبيرة من المدخيرة إلى بدليس. وقد تبنت الحكومة مع الشيخ طه في شمدينان سياسة فرق تسد، وفي أواخر 1912 أضيفت، على مفضل، عن الشيخ عبد القادر الذي بدا أنه غير جدير بالثقة حيث لم يأل جهداً في إضمار ابن أخيه⁽²⁾، وهذا ما جعل البدرخانين مصدر قلق الحكومة الرئيسي.

(1) انظر مثلاً مقالة في هين Tahir التي اقتضتها مجلة FO رقم 1013/1911، في: "من نوثر إلى غري"، إيران، 30 أيار/أوت 1910.

(2) قاتل عبد القادر عبد الشيخ طه من أجل خلافة محمد صادق في 1913 ومعهك عداء في تلك الحيلة. وقد قتل على مفضل بتسوية حالية في عام 1911.

في هذه المرحلة تحديداً حققت الحكومة مكسباً كبيراً حيث اغتيل حسين بدرخان، الشخصية الرئيسية وراء الثأر، في أيار/ماي 1913 حيث تابع شقيقه حسين العمل وأخير نائب القنصل البريطاني الذي كان يزور الجزيرة بأنه مستعد للثورة ولكنه سوف يرضى إذا ما منحت الحكومة للأكراد ما وعدت به العرب، أي تعيين موظفين يتكلمون لغتهم المحلية وإنفاق دخل الضريبة محلياً¹¹. ولكن سرعان ما تبخر المشروع بموت حسين.

ربما بسبب هذه التطورات لم تندلع الانتفاضة المنقطة التي أثارت المخاوف بشدة لدى استانبول، لكن بدلاً عنها اندلعت ثورتان عفويتان ومستقلتان تماماً وحملت كلتاهما مضامين دينية.

انتفاضة بارزان وبديليس

كان لشيخ بارزان علي الزاب الكبير في ولاية الموصل حضور غير مريح لمدة خمسين عاماً تقريباً. فقد تلبّت إقامتهم في بارزان في الصراع مع زعماء قبيلة الزبباري الأقوياء على الضفة اليسرى للزاب وذلك بسبب تشجيعهم الفلاحين غير الزبباريين بتغيير ولايتهم. وفي الشمال ظلت علاقاتهم سيئة باستمرار مع الأسياد النهرين، الذين كان البارزانيون من مريديهم أصلاً. لكن بحلول نهاية القرن التاسع عشر أصبح البارزانيون من واحدة من أقوى خمس عائلات دينية في كردستان، وهذا ما سبب الكثير من التوتر مع والي الموصل الذي أراد بسط السلطة على أعداء البارزانيين، زعماء قبيلة الزبباري.

ولكن جاءت العلاقات على نحو خطير في أعقاب ثورة 1908. فمن ناحية كان الشيخ عبد السلام ينظر باشمئزاز شديد إلى النظام الجديد "المطحد"، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة مصممة على إجبار أمثاله على دفع مستحقات الضرائب بشكل نظامي والخضوع لعمليات التجنيد والدخول في نطاق الإدارة الحكومية. وقد تميزت الثورات القليلة القادمة بتجدد الصدامات المسلحة والتي تكبدت فيها الحكومة خسائر فادحة. وقد دلت عريضة الشيخ عبد السلام بأن طموحاته كانت أكبر من مجرد زعيم

(11) L.P&S: 10:345، مولينوكس سيل Malynoux Seal إلى مارلين Marline، واث، 22 تموز/جويلية 1913، وهرست Huzar إلى ماليت، ديار بكر، 14 أيار/ماي 1914.

جبلي تضمنت ارتباطاً مع الفرويين الأكراد في استانبول، وأصبح بعد ذلك وحدة متميزة. وكان ثمة عاملان مهمتان للعثمانيين تمثل الأول في عدم اعترافه بالعروض الروسية أما الثاني فقد تمثل في عداوة الشيخ طه التهرتي.

في أوائل العام 1914 وصلت الأخبار إلى الموصل تفيد بأن الشيخ قد دفن بسلامته وشكل تحالفاً مع الشيخ طه، وعبد الرزاق بدرخان، وضميناً مع روسيا. وفي آذار/مارس تعززت القوات العثمانية ضدّه. بعد هزيمته في المعركة، قرّر الشيخ عبد السلام إلى أورمية وإلى تفليس لفترة وجيزة، وفي طريقه لمقابلة سمكو قرب المنطقة الحدودية سوس-برادوست، نصب له رجال قبيلة شكك كميناً، ربما بناءً على أوامر سمكو نفسه، حيث سُلم للعثمانيين وأعدم في نهاية ذلك العام.

عند الحاجة يمكن صرف النظر عن انتفاضة الشيخ عبد السلام كتحفة محلية ظهرت في منطقة منعزلة ويمكن تجاهل دعوته إلى الهوية الدينية والقومية. ولكن لا يمكن التغاضي بالقدر نفسه من السهولة عن الثورة التي اندلعت في بدليس. فهذا كان معروفاً أن الملا سليم يعرض عمداً الشيوخ المحليين في خيزان على الانتفاضة في وجه الحكومة. كانت خيزان مركزاً لطريقة وتتمتع بشبكة واسعة من العلاقات، كانت إحداها على ارتباط مع البدرخانين في يوطان ومع المعارضين للجنة الاتحاد والترقي في استانبول. وكانت لهذه الشبكة أيضاً علاقات وثيقة مع الروس المنتشرين على الجانب الإيراني من الحدود. وهناك سبب للاعتقاد بأن هذا التحريض كان يؤسس لانتفاضة عارمة حيث سمحت السلطات إلى القضاء عليها وهي في المهد. في آذار/مارس حاولت تلك السلطات القبض على الملا سليم، حينها قرر شيوخ خيزان المباشرة في العمل، حيث دعا أحدهم والي بدليس إلى عودة الشريعة وسحب كافة الموظفين "الكفار". في ظل غياب التجاوب من السلطات قرر الأكراد المتمردون احتلال قسم من بدليس. ولكن سكان البلدة لم يتدخلوا في الثورة. إن ثلاثين عاماً من الخروج عن القانون لم تكن كافية لجعل قاطني المدن يتعاطفون، ولو من بعيد، مع أناس قرويين رعاع، ينظرون لعدم ثواب المذهب الواسع، ترك الملا سليم رجائه وطلب اللجوء إلى القنصلية الروسية. وهكذا انتهت انتفاضة بدليس دون تحقيق أهدافها المرجوة.

إن مشكلة المذيعين الثوريين الأكراد هي التنبؤ. وكما كتب نائب القنصل البريطاني في بدليس: "إذا ما استطاع الأكراد أن يتحدوا في وجه الحكومة ولو في

إقليم واحد فقط، فإن القوات التركية في قسمها الشرقي من آسيا الصغرى ستواجه صعوبة كبيرة في القضاء على الثورة هناك^(١). ويبقى الافتقار إلى التنسيق كعب آخيل لدى الأكراد.

لقد بقيت استانبول قلقة حيال النوايا الكردية وفعلت ما باستطاعتها من أجل إخماد أي تلميح بالتحريض على العصيان، فحين علمت بأن بعضاً من الأكراد قد قابلوا الروس في عوي في تموز/جويلية 1914، أرسلت عملاءها لأغتيال أولئك المتورطين في العملية. وحين أعلنت الحرب بعد ثلاثة أشهر، سرت إشاعات في وأن بأن كافة القبائل الكردية قد غيرت ولائها للعدو، ولا عجب أن تكون استانبول قلقة.

إيران

على عكس الحوادث التي جرت في العالم العثماني، كان هناك، في هذه المرحلة، همس خافت فقط بالشعور القومي الكردي في إيران، إذ لدينا تلميح واحد فقط بالميل نحو الحكم الذاتي، إذا ما استثنينا الرغبة الطبيعية للزعماء المحليين بالتخلص من التدخل الخارجي. في 1888 كانت هناك تحركات للحكم الذاتي لفترة قصيرة في صاوجبلاق بقيادة الوالي المكري والتي تلاشت بموته المفاجئ. بعد ذلك وفي حوالي عام 1900 قاد الشيخ قاضي فتاح، الملا الرئيسي في البلدة، حركة جديدة مدعومة من قبل بعض الزعماء المنشقين. وكان أبرز هؤلاء، كما هو متوقع، هم آخوند متكور الذين لا بد أنهم فعلوا ذلك جزئياً نتيجة عدائهم مع قبيلة عامش، التي قدمت المساعدة بنفس القدر، وكما هو متوقع أيضاً، للسلطات لتقمع هذا الانشقاق، كما مُنح الشيخ قاضي فتاح امتياز مرور إلى تبريز لتقديم مطالبه الرئيسية: تجميد الزيادات على الضرائب وضمان أن حاكمية صاوجبلاق سوف يترأسها حاكم محلي. لقد كان المطلب الثاني بالطبع هو العفو عن [ولذلك] تم حجز قاضي فتاح وأُخذ إلى طهران.

في أعقاب ثورة 1906 تنامت حالة العداء والتوتر بين السنة والشيعة في أذربيجان، والذي زاد من حدتها تنامي الوعي الشيعي، ولكن أيضاً لأن القبائل الكردية كانت تخلق كثيراً من الفوضى ومحاولة تقويض الحركة الدستورية، أو هذا ما بدا على الأقل.

(١) Lipp&S 10/345، سيث إلى ماليت Mallet، باريس، 16 نيسان/أبريل 1914

كانت هذه الحالات من الحقوق الفيزيائية، في الحقيقة، تخفي بشكل رئيسي مراعاً طبقياً أكثر منه قومياً. ففي المنطقة الكردية، في مدن مثل خوي وسليمان وأورمية وصارجلان وسقز وسنندج وكرمشاه شكلت لجان شعبية كما في أماكن أخرى من إيران دعماً للدستور. في حالة صارجلان تولى قاضي فتاح، الذي أطلق مراحه في أعقاب الثورة، رئاسة اللجنة الشعبية في المدينة.

لم يكن حافز هذه اللجان شيئاً من العرقية-القومية بل الرغبة في إدارة الأمور محلياً على أساس تطبيقي، في حين أراد سكان المدينة التخلص من الولاة، القاضيين والبنائين المحرومين عليهم من الخارج. وأراد الفلاحون تعبئة أنفسهم ضد مالكي أراضيهم، الذين كان الكثير منهم زعماء قبليين. كذلك اشترك القرويون وسكان المدن في هدف واحد ألا وهو تقليص فوائد مالكي الأراضي التي يجنونها إما من فرائم أو أسعار المواد الغذائية العالية.

تلك كان الأغوات الأكراد معادين للجان الشعبية بكل تأكيد، وكان البعض منهم راغباً في العمل ضدها. فإسماعيل مسكو مثلاً، زعيم فرح عبدوي من قبيلة شكاك، منع دعمه لخان مازو دون طلب من الأخير ضد اضطهاد اللجان الشعبية وكوفي على ذلك بمحاكمة فتور⁽¹⁾.

الحرب العالمية

لم يكن الأتراك بحاجة إلى القلق الزائد بخصوص الولايات الكردية، ففي نهاية الأمر اجتذبت حقبة فقط من الأكراد إلى القضية الروسية والتضامن الكردي-الأرمني لم يتحقق أبداً. فقد لعبت كل من قبائل الجاف وهماوند والميزني بالحروض الروسية للمساعدة، حيث الشق ثلاثة فقط من أكراد أصحاب الشأن هم الشيخ طه الشمريناني الذي انتهى بكونه موضع ارتباط الجميع⁽²⁾، وعبد الرزاق بدرخان، الذي كان من قبل

(1) يدور أن مسكو كان قد تأثر أيضاً في قمع لجان خوي وسليمان الشعبية. في حالة سليمان انضمت اللجنة الشعبية هناك قدر ما تستطيع وذلك بتعرضي العزم المناهض لشكاك بعزو القرى التي احتلها رجال مسكو.

(2) أراد أن يجذب اهتمام الروس في الاستقلال الكردي، ولكنه حاول أيضاً البقاء على علاقات مع تركيا، حيث لم يقطع كلياً بذلك وتجنب من قبل الروس. وقد هرب في أعقاب ثورة أرماتور

في تفليس، والذي استمر في الأمل بأن روسيا سوف تحقق الأمن القومي الكردي في الاستقلال، وابن عمه كامل الذي ذهب إلى تفليس لإقناع القائد الروسي، الغراندوق نيكولاس، بالقضية القومية الكردية⁽¹⁾.

رغم سلوكهم اللطيف لم يتبن الروس أبداً سياسة متسامكة حيال الأكراد، بسبب تعارض المطمح الكردي مع الأمن الأرمني. وقد كان مناسباً للسياسة الروسية مع الأكراد والأرمن أن تشجعهم على الانشقاق من أجل إضعاف القبضة العثمانية على المنطقة، ولكن ليس السماح بالاستقلال الأرمني والكردية. فقد كانت روسيا تريد الأناضول الشرقية لنفسها.

وقد أقيمت الحرب كردستان في مزيد من الفوضى أكثر من أي وقت مضى منذ معركة جالديران. وخلال السنوات الأربع التي أعقبت ذلك سارت الجيوش والجيوش المضادة عبر أراضيها، ملحقه الخراب بالحياة والممتلكات والطبيعة، وقد استيقت تركيا إعلانات الحرب في 30 تشرين الأول/أكتوبر بغارة قام بها 400 قارس قبلي يقصد نشر الفوضى في المواقع الروسية حول أرمية. لقد كانت مثله في منع الهجوم من جهة عوي أو أرمية، باعتبار أن الروس قد بنوا نقطة للمؤن العسكرية إلى جلفا. وكان رد الفعل الروسي ليس فقط طرد الغزاة فحسب بل كذلك كل الأكراد وبقية السنة من نواحي أرمية. وتصرفت تركيا بالمثل حيث طردت الأرمن من المنطقة الحدودية⁽²⁾.

لقد أصبح التطهير العرقي مكوناً أساسياً في الصراع، كما كان قد تبأ البعض⁽³⁾. وعندما تغلبت القوات الروسية لقرة وجزيرة في ما وراء بايزيد Daghayan وإلى الاشتراك Alashkine تحديداً في كانون الأول/ديسمبر 1914، فإنها أقامت مواقع عسكرية في المنطقة بالاشتراك مع الجنود الأرمن الذين كان الكثير منهم مواطنين عثمانيين في السابق. وعندما غادرت هذه القوات يُقال إن القُسر فقط من السكان

(1) عندما احتل الروس الأناضول الشرقية لقرة نصرة في صيف 1917، عينوا كلاً من كامل وعبد الرزاق ولاية على أرضروم وبغلي على التوالي.

(2) الوثائق البرلمانية، مقاطعة الأرمن ص 180.

(3) أنظر مثلاً مجلة SO رقم 2089/371، بولشاكوف Buchachen إلى عري، بروجراد، 6 تشرين الأول/نوفمبر 1914، وتاونلي Towley إلى عري، طهران، 14 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 1914.

الأكراد قد بقوا على قيد الحياة⁽¹⁾. وفي الوقت الذي فتكت فيه الثلوج بالجيش التركي الثالث في المناطق المحيطة بـ "ساري قاميش Sarikamish في كانون الثاني/جانفي 1915⁽²⁾ تحركت قوة إضافية عبر أقصى الجنوب للاستيلاء على أورمية وتبريز في بداية شهر كانون الثاني/جانفي في الوقت الذي كانت القوات الروسية تحتل أذربيجان الإيرانية وتتراجع باتجاه الشمال. لقد قرّر معظم الأرمن والآشوريين في حالة هلع في أعقاب الجيش الروسي، وقد مات الكثير منهم بسبب العوامل الجوية، وقد اندفع من بقي على قيد الحياة أفراجاً إلى أورمية. هناك، كما في القرى المجاورة تعرض السكان المسيحيون لأعمال وحشية على أيدي القوات التركية والقوات الكردية الناطقة في خدمتها.

في الحقيقة لقد أعلنت إيران عن موقفها الحيادي حال اندلاع الحرب، وقد طلبت أكثر من مرة من القوات الروسية أن تسحب قواتها من أذربيجان؛ ولكن باستخدام روسيا الحاكم العام للإقليم المذهن لها، ضد القوات التركية، فإن تركيا قاهرة على البرهان أن إيران بعيدة كل البعد عن الحيادية. وقد بعثت رسائل إلى الزعماء القبلين في إيران مخبرة إياهم أن رفض المساعدة في الجهاد التركي لتخلص من الروس معادل لعدم الولاء للشاه، وفي أقصى الجنوب أطلقت دعوات مشابهة من قبل الشيخ عبد القادر الشهري وشيوخ الطويلة⁽³⁾. إن القبائل التي أخفقت في الاستفادة من وجود القوات الروسية منذ 1909 قد منحت لها الفرصة الآن في القتال ضد الروس وإضعاف مكانة القبائل المحمية من قبلهم في حين أعاد الذين استطادوا من الرعاية الروسية النظر في أين تميل كفة مصالحهم. لقد لعب رجال القبائل لكل من

(1) أحمد أمين، تركيا والحرب العالمية، ص 218-219، انشعبا جبهة في الحركة القومية القومية، ص 363. ومن الصعب جداً معرفة إلى أي حد يعتبر هذا الترفيع دقيقاً. إذا ما أخذنا المعاملة الكريمة للأرمن بعين الاعتبار، فإن ذلك معقول جداً. من ناحية أخرى كان لدى الأتراك حافز قوي في الوهم بأن الأرمن هم من بدأوا بالأعمال الوحشية.

(2) كان هذا مجزوماً رئيساً بفصل استعادة قارص، التي خسرتها تركيا في 1878. إذا ما أخذنا الظروف المتساهلة بعين الاعتبار فإنه يعتبر محض جنوناً فمن أصل 600 000 رجل تم إرسالهم مات حوالي 80 000 في تباطؤ فيلزي بسبب العوامل الجوية، عوفاتسيان، أرمينيا على طريق الاستقلال، ص 14، 45 و 46، ووكر Walcott، أرمينيا، ص 195.

(3) تسية إلى قرية طويلة القرية من بلدة حلبجة: (المترجم).

شكاك ومماش ومنكور وندزا وهركي وبكزادة عوراً فعالاً في عهد الإرهاب. وقد عادت الطمأنينة للسكان المسيحيين في أرمية عندما احتلت القوات الروسية أفريجان مرة أخرى في شهر أيار/ماي، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، حيث أجبرت تلك القوات على الانسحاب في تموز/جويلية.

أما داخل الحدود العثمانية فقد كان الأتراك يحضرون أنفسهم استعداداً للهجوم الروسي في ربيع 1915. وكان جزء هام من ذلك الاستعداد هو التخلص من الموالين المحتملين لقوات الأعداء، أي الأرمن والجماليات المسيحية الأخرى للمنطقة. وفي 27 أيار/ماي صادق مجلس الوزراء على تهجير السكان "المشتبه بهم بجريمة الخيانة والتجسس"⁽¹⁾.

وفي الحقيقة لقد بدأت عمليات التهجير والقتل الجماعي قبل ذلك الحين. ففي الأسبوعين الأخيرين من نيسان/أفريل 1915 كان المجرمون ورجال القبائل الأكراد يقطعون الريف، ويرتكبون المجازر بحق الرجال والأطفال ويحرقون بيوتهم. ويطلقون الرصاص على الرضع وهم في الحضان أمهاتهم ويحرقون بشكل قذيع بالأطفال الصغار، ويجردون النسوة من ملابسهن وضربوهن⁽²⁾.

لم تكن هذه حوادث منفصلة بل حالة عامة من الضرر المتعمد في أروروم وبنليس وموش وساحون وزيتون والكثير من الأماكن الأخرى بما في ذلك معظم أجزاء كيليكيا. لقد وقع الأرمن في واث تحت حصار الأكراد بعد أن تم قتل الأرمن في القرى المجاورة. وفي 30 أيار/ماي سُبع رسمياً للمسلمين، أي للأتراك في المدينة والأكراد في الريف، بالاستيلاء على الممتلكات الأرمنية "المهجورة". وفي غضون السنة التي أعقبت ذلك لاقى حوالي مليون أرمني تقريباً حتفهم.

وقد تحرك الأتراك والأكراد أيضاً ضد قبائل تباري الآشورية المولعة بالحرب في هكاري. وربما كان حاقزهم هو الخوف من تقدم الروس في المنطقة ومعرفتهم برغبة الآشوريين في الحماية الروسية. لقد عرف الآشوريون من قبيلة تباري مصير إخوانهم في سهل أرمية وعندما واجههم الهجوم العثماني في صيف 1915، قرروا الاستجابة مع التلميحات الروسية في المذهب العسكري وذلك بإعلان الحرب على تركيا. وكان

(1) هوفانيان، أرمني على طريق الاستقلال ص 46.

(2) معاملة الأرمن، ص 30 و 60، سرد الأنسة ج. ه. كاب Cilaknapp من الجمع الأميركية في واشنطن.

العمار شمعون قد توجه مسبقاً مع قوة مقاتلة صغيرة إلى أورمية من أجل عقد اتفاقية مع القوات الروسية. وقد كان عمله أن تقدم روسيا باتجاه هكاري. وعندما علم أن ذلك مستحيل، عاد أدراجه لكي يجلي أتباعه الذين كانوا من قبل يتعرضون للهجمات من قبل القبائل الكردية حيث وصل إلى أورمية نحو 15 000 رجل.

كان الأكراد في بعض الأحيان يعفون عن ضحاياهم من الأرمن لأنهم جيران أو تربطهم بهم علاقات ودية، أو لأنهم كانوا من الرعايا المتمتعين بالحماية. ولكن كانت هذه استثناءات، فقد هددت السلطات بمحاكمة أولئك الأكراد الذين لا يطيعون الأوامر بالقتل أو الطرد. وقد منع بعض الأكراد العلويين (الغزاليين) الحماية للمسيحيين⁽¹⁾، ربما بسبب شعورهم بالاضطهاد مع أقلية أخرى مضطهدة أو لأن بعضهم الآخر كانوا قد دخلوا مؤخراً إلى الإسلام. إضافة إلى الأكراد يصحض إرادتهم التعاون مع أوامر الحكومة؟ يبدو الأمر مغرياً بقبول الرأي القائل بأن الصراع إثني محض. ربما يكون ذلك صحيحاً تماماً بالنسبة لمنظري تركيا الفتاة الذين لم يكن لديهم الوقت الكافي لنظريات القديمة حول السلطان والمذلت ويختبئون مفاجأة غير مارة حتى للأكراد أنفسهم، ولكن هذا ليس بالتفسير الكافي أبداً للسلوك الكردي. ربما يمكن النظر إليها على أنها انتقام للأعمال الوحشية التي قيل إنها ارتكبت في يازيد والأشكرت ومع ذلك فإن المجازر كانت متعمد بكافة الأحوال، كونها تشكل أيضاً فزوة التمرد القبلي على القانون والتي تصاعدت منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى التوتر المتصاعد بين الأمبراطورية الإسلامية وأعدائها. ولا بد من القول إن الهوية الإسلامية قد لعبت الدور الكبير في هذا المجال. لقد كان الأكراد يذكرون على الدوام بنقطة ضعفهم الكامنة وقابلية وقوعهم في أيدي الأعداء بسبب الصلات التي أقامها جيرانهم المسيحيون مع القوى الأوروبية المعاصرة. وليس من المستغرب أن تكون الأعمال الوحشية أكثر شناعة كلما اتجه الصرء شرقاً، حيث كان الخطر الروسي أعظم، والمناطق التي تمتعت بالحماية للأرمن بقيت بعيدة عن مساحة المعركة. وباختصار ربما تورط معظم الأكراد في المجازر لأنهم شعروا بأنها مسألة "نحن أو هم".

عندما تقدم الروس نحو الأناضول في تموز/أغسطس 1915، قاموا بطرد القرويين

(1) كان القرويون الأرمن قد أقاموا علاقات مع أكراد يترسم قبل ذلك بعشرين عاماً.

الأكراد الذين وجدوهم وحرروا وإنه وعلى العموم فإنهم تصرفوا بشيء من التحفظ ولم يسمحوا للأرمن أن يستعصروا المستوطنات الكردية المهجورة. وقد انضم بعض الأرمن لأنفسهم من الأكراد الذين وقعوا في أيديهم، مما أعطى الحبر للأعمال الوحشية اللاحقة بحق السكان المسيحيين. وعندما أجبر الروس على الانسحاب في نهاية الشهر، ترك 200 000 مسيحي منازلهم وتبعوا الجيش حيث تم نصب الكمائن أكثر من مرة من قبل قطاع الطرق الأكراد المتجولين.

إضافة إلى تورطهم في الإبادة الجماعية للأرمن، قدم الأكراد أعداداً كبيرة من الرجال للجيش العثماني. لقد لاقى الآلاف من المجندين الأكراد حتفهم في الجيش الثالث المرابط في ساري قاميش وعلى الجبهات الأخرى. وبطبيعة الحال كان هناك إجماع عام عن الخدمة في الجيش النظامي، ومع ذلك فإن الكثيرين قد سُجلوا وكان القسم الأكبر من القوات العثمانية في المنطقة أكراداً⁽¹⁾. لقد كانت الخدمة مقبولة في الكتيبات القليلة لأنه على الأقل يمكن تحمل الحرمان والصوت كونها لا تحصل بعداً عن العائلة، إذا أجهز التعبير. كذلك رفضت بعض القبائل التجنيد بشكل صريح، ومن بينهم بعض القبائل العلوية في قبرص.

بعد مرور السنين الأولتين غيرت السلطات من طريقة عملها وبعبث الحياة مجدداً في الكتيبات الإقليمية، المتمركزة محلياً والتي يرأسها الأكراد، حيث كان جنودها مؤلفين من الفارين من الجيش واللاجئين؛ وهؤلاء لا يشكلون الحافة الخام لصنع المجده ولكنهم بقوا عسلياً يمارسون النهب والسلب على الجانب العثماني. لقد كان الجنود مخلصين وليسوا ببلدين ولكن شجع لهم بتبديل الأدوار مع أفراد أسرهم. إنها لسخرية مقبلة أن يشارك الأكراد في تحطيم الشعب الأرمني دون أن يدركوا الخطط التي رسمتها تركيا الفتاة لهم. لقد صدر مرسوم أمبراطوري يخول بموجب ترحيل الأكراد وإعادة توطينهم في غربي الأناضول في الأماكن التي لا يتجاوز فيها 5% من مجموع السكان. في حين تم توطين الأعيان والزعماء في المدن والبلدات حيث شُنت أية اتصالات مع قبائلهم أو اتباعهم. لقد كان القصد من ذلك هو عدم عودة أي من رجال القبيلة إلى موطن أسلافهم بعد انتهاء العداوات. وليس من الواضح

(1) كان الجيشان الحادي عشر والثاني عشر المرابطان في الأناضول والصومالي، بمجملتهما من الأكراد، في حين كان الجيشان التاسع والعاشر في أرمينيا وسيراس أنطليتها من الأكراد. قدم الأكراد أيضاً 135 سرية من الفرمان والجنود وحراس الحدود.

بعد متى استبطلت هذه الخطة. صحيح أن السلطان عبد الحميد تكلم عن الحاجة إلى صهر العنصر الكردي في الدولة العثمانية ولكنه كان كلاماً خامساً. ولكن في 1913 أصدرت لجنة الاتحاد والترقي أمراً إدارياً يقضي بتنظيم الأماكن القبلية. وفي 1917 تم تعديله ليعلن بوضوح أن العناية هي التخلص من الهوية الكردية من خلال تفريق الأكراد إلى مجموعات صغيرة. لقد كانت مسألة إبادة جماعية للأرمن الذين لا يمكن التخلص منهم، ومسألة صهر قسري لشرقي المشاكل من الأكراد المسلمين.

لم تعلن لجنة الاتحاد والترقي أبداً عن خطتها ولكنها باشرت عملياً بتنفيذها جزئياً. وقد استطاعت أن تفعل ذلك تحت طلاء سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها وتهجير السكان المدنيين وتدمير كل شيء عند السحبها حتى تمنع الروس من أي عون. ربما تم تهجير نحو 700.000 مدني بشكل قسري من قبل السلطات التركية من أجل حرمان العدو من أي ملاذ أو من التزود بالمواد، كما هو واضح. إنه لا احتمال بعيد أنه كان ثمة حاجة إلى مزيد من الضغط حيث قرأ الآلاف بشكل غريزي من تقدم القوات الروسية والأرمينية باتجاه مقاطعات وان وديليس وأرضروم. لقد قضى نصف المرحّلين نحبهم ولكن تم توطين الآلاف منهم أيضاً في الغرب، كما لحفظ لها بموجب سياسة الصهر.

من جهة ثانية تغير الموقف بشكل ملحوظ في القسم الجنوبي من كردستان إيران. وهذا أيضاً كان للصراع بعد ديني. لقد كان الروس بكل تأكيد غير مرغوب فيهم، ولكن الأمر ذاته ينطبق على الأتراك السنة. فقط تمكنت كنهور من العتاور مع مساعدة الأتراك ليتقلب أفرادها من ثم إلى مرفقة⁽¹⁾. لقد تعاونت قبيلة المنجاني كثيراً في البداية مع السلطات في كردستان لدعم السيادة الإيرانية ولكنها تلقت مساعدة شحيحة من الدولة التي كانت تحاول الدفاع عنها. بحلول شهر حزيران/يون 1915 كان هناك 10.000 تركي على الحدود حيث تمكنت قبيلة كوران ومنجاني من إلحاق الهزيمة بهم في كوند في نهاية ذلك الشهر.

لقد أعطت الطبيعة التركية لبعض من أسباه أهل الحق، والتي جاءت بعد انتهاك

(1) لقد سجن سليمان، ابن طراد خان على عجل بسبب تعاقبه مع عدو محتمل، ربما تحت ضغط بريطاني. في حزيران/يون 1915 ولقت كنهور على دعم الحياء الإيراني بشرط إطلاق سراح سليمان.

حرمه بابا يادكار⁽¹⁾، وهو مقام يقدسه الكثير من الشيعة في المناطق المجاورة إضافة إلى أهل الحق، للحرب بعداً دينياً قوياً. ولم يجد الشيخ رستم، أكبر شيوخ قبيلة الحيدري، الكثير من العناء في حشد المخلصين ضد الأتراك. في أيار/ماي 1916 كان هناك هجوم روسي جديد على وراثدو لنخريف الضفد على القوات البريطانية في ميزوبوتاميا السفلى. ورغم أنه تم التنازل عنها بعد أربعة أسابيع، فإنها خلقت مشكلة جديدة بالنسبة لأكراد إيران الجنوبيين. فقد اعتبروا أن الأتراك أقل سوءاً من غيرهم، وبالتالي فإنهم لم يعارضوا الهجوم التركي المضاد والذي أدى إلى الاستيلاء على كرمنشاه في شهر حزيران/يون. كما أنهم قد استجابوا بشكل إيجابي لدعوات العملاء الألمان لأن بريطانيا قد فشلت في طلب ودعهم من ناحية ولأن ألمانيا كانت مساعدة للحكومة الإيرانية من ناحية أخرى، ولكن السبب الرئيسي في ذلك هو أن عملاءها كانوا منهمكين في شراء الذهب القبلي. ولكن سرعان ما وجد هؤلاء العملاء أنفسهم في متاعه الفساد القبلي، حيث كان الزعماء القبليون يتنافسون للحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة من هذا المصدر الجديد من خلال تذكير مولاهم بأنهم قد يحصلون على عرض أفضل من بريطانيا أو روسيا. وفي هذا المجال، فقد احتج جنرال ألماني بقوله: "إن ما تحصل عليه عملياً قليل جداً مقارنة مع النفقة العالية إلى حد غير طبيعي. فمن أجل أهدافهم الذاتية فقط يميل المحاربون القبليون إلى القتال بشكل جيد".⁽²⁾

في شباط/فبراير من عام 1917 قام الهجوم الروسي بانتهاكات خطيرة على الإقليم الذي يسيطر عليه العثمانيون، فقد سقطت أرضروم وعمدان في شباط/فبراير وكرمنشاه وقصر شيرين في آذار/مارس وروان في أوائل الصيف وأرزنجان في تموز/جويليه. وأثناء عمليات التقدم الروسية اضطرت تركيا إلى إجلاء السكان من هيار بكو

(1) مزار الشيخ بابا يادكار، الذي يعتقد أهل الحق أن روح الإمام حسين بن علي تجسدت فيه ويقع قبره في مقاطعة كوران. (المترجم).

(2) في الحقيقة تم التخلي عن استخدام الألمان في القوات الإيرانية في صيف 1916، نتيجة عدم الاتفاق حول إصرار تركيا في شن هجوم على كرمنشاه، المطير فون دير كولنز. "الموقف في فارس"، 19 شباط/فبراير 1916، أعيد طباعت في المتحف القومي الإيراني، المجلات في فارس، ص 175-176.

وبدليس وموش. وقد سار معظم أولئك الذين تم إجلاؤهم باتجاه الموصل وحلب وأضنة حيث توفي معظمهم في الطريق إلى تلك المدن أو في شوارعها.

ولكن روسيا كانت قد خضعت مسبقاً لأولى هزات الثورة، حيث خلع القيصر عن العرش في آذار/مارس، وبناءً على توجيهات الحكومة الليبرالية في موسكو تولى الأرمن أمر العناية بأقاليم وان وأرضروم وبدليس وطرايزون ولكنهم كانوا يصلون على رجال متحركة. فقد أدى الانهيار السريع في المعنويات والانتفاضات إلى إضعاف القوات الروسية والتي أجبرت بعد ذلك على الانسحاب من موش وبدليس على يد الجيش الثاني بقيادة كل من مصطفى كمال وكاظم قره بكر Kiazim Karabekir اللذين قُدر لهما أن يلعبا دوراً مهماً في المنطقة في 1919-1920.

لقد شلت ثورة أكتوبر البلشفية النشاط العسكري للجيش الروسي، وبالكافي أضعفت مكانة الأرمن. كما انتهزت بسرعة الهدنة التي تم التوصل إليها في أرضروم بين مفوضية ما وراء القوقاز (المسؤولة عن المنطقة التي يسكنها الجورجيون والأرمن والآذريون في جنوب القوقاز) وتركيا عندما أحس الأتراك والأكراد أن الفرصة مؤاتية في استرداد الممتلكات المفقودة. انتشر أربعة آلاف من القوات الأرمنية على جبهة عرضها أربعون ميلاً حول أرزنجان التي تعرضت لغارات متكررة من قبل الضرمكان الأكراد ولم تستطع الاحتفاظ بالخط. عندما استردت القوات التركية هذه المدينة في شباط/فيفري 1918 فرّ مضطرباً عدد كبير من المسيحيين شرقاً، كما حصل في وان في عام 1915. وبينما كانوا ينجسون المنطقة بصعوبة بسبب الثلوج، هاجمهم قطاع الطرق الأكراد حيث مات نصفهم تقريباً قبل الوصول بأمان. في 12 آذار/مارس كانت أرضروم في أيدي الأتراك مرة أخرى وعصابات قطاع الطرق الكردية تعمل في شمال وجنوب المدينة. ويبدو، في المرحلة هذه، أن كل ما كان يقيد حرية الجالب المسيحي قد زال بشكل نهائي. أما عندما تقهقرت القوات الأرمنية والروسية فإنها ذبحت كل مسلم وقع بين أيديها.

ويبدو أيضاً أن الأهداف التركية قد تطورت من مجرد العودة إلى حدود 1914 لتصبح استرداداً للمناطق التي خسرتها في عام 1878 وأخيراً الاستيلاء على القوقاز. إن أمكن، لقد تحقق الهدفان الأولان لتركيا في معاهدة بريست-ليتوفسك في آذار/مارس 1918، التي سمحت الأرض العثمانية من تحت أقدام الأرمن. لقد تخلت روسيا القلقة من أجل تخليص نفسها من الحرب عن قارص وأردلان وياطوم، التي تم

الاستيلاء عليها من تركيا في 1978، في نيسان/أفريل احتلت القوات التركية باطوم وألكسندروبول وسط أصوات صادرة عن ما وراء القوقاز تطالب القوات التركية بوضع حد لنهب قطاع الطرق من الأكراد، وفي أواخر شهر أيار/ماي واثار معادلات غير حاسمة في باطوم، تقدم الأتراك مرة أخرى ولكن تم صددهم في سردارآباد. وفي حزيران/يونيه تم التوصل إلى معاهدة في باطوم التي أعطت لتركيا الحق في السيطرة على شبكة حديد قارص-جُلغا وألكسندروبول⁽¹⁾.

والى مسافة أبعد في الجنوب لم تكن القوات البريطانية قاهرة على احتلال خانقين حتى كانون الأول/ديسمبر 1917. وفي ربيع 1918 تقدمت باتجاه الشمال حيث احتلت كفري وثوز وكركوك وتفاوضت مع أعيانها للاعتراف بالسيادة البريطانية في السليمانية. ولكن عندما هُدد جناح جيشها الشرقي، انسحبت القوات البريطانية من كركوك والسليمانية اللتين احتلتهم القوات التركية بسرعة. وقد تمت السيطرة النهائية على كركوك من قبل القوات البريطانية في 25 تشرين الأول/أكتوبر، قبل خمسة أيام من التوقيع على هدنة مودرس.

في تلك الأثناء اقشعت بريطانيا، بعد الانهيار الروسي، اتباع سياسة أكثر ديمقراطية "للمحافظ" على الحياد الإيراني، بينما الحقيقة هي من أجل حرمات إيران من (الاتصال) بالعدو. في شهر كانون الأول/ديسمبر 1917 قررت أخيراً احتلال قصر شيرين ومن ثم تأميم الطريق المؤدي إلى أنزلي حيث بدأت العمليات العسكرية في آذار/مارس من ذلك العام.

لقد أوضحت قبيلة سنجاوي، التي كانت تعلم أنها ستعاني الويل إذا ما عارضت الدولة، سبقاً أنها سوف تعارض أي انتهاك للحياد الإيراني، ولذلك قررت مقاومة التقدم البريطاني. لقد نفرت بشكل حاسم من السلوك الروسي وقررت التعاون مع السياسة الألمانية، وساعدت في اعتراض اتصال القوات الروسية والبريطانية في 1917. وعندما رأت قبلا كلهور وكوران الفرصة سانحة، قامت بتشكيل ائتلاف ولم تجداء المباء الكبير في الحصول على الدعم الحادي البريطاني ومهاجمة قبيلة السنجاوي في موطنها الصيفي والتي فقدت 250 من رجالها، وغادرت القبائل المستحصرة المكان

(1) ولكنها لم تدم طويلاً، إذ امتدت القوات التركية في أيلول/سبتمبر على جباء باغو على البحر الأسود بقطر 20.000 من سكانها الأرمن.

بعد أن أخذت 100.000 رأس من الغنم، وبذلك صدت ضربة اقتصادية وسياسية قوية لقبيلة السنجاني.

لقد حان الوقت للتفكير بالمخاطر المحتملة، فقد تعرضت معظم كردستان للتدمير ابتداء من بيازيق في الشمال إلى خانقين في الجنوب وانتهاء برزوجه ومرش في الغرب على يد القوات المعارضة وعصابات اللصوص. وقد كانت الضريبة هي المجاعة والموت نتيجة الأحوال الجوية والتيفويد والتيفوس أو بعض الأمراض الأخرى. كذلك ازداد الحرمان بشكل شديد نتيجة شحة المحاصيل في عام 1917، وأيضاً بسبب القوات الروسية التي ما أن رأت انهيار الانضباط خلال الصيف حتى باشرت بالعمل دون تحفظ في سلب قطعان العاشية من الرض وقطع أو تخريب المحاصيل الموجودة؛ بل إنها دمرت مساوحيلاق تدميراً كاملاً. لقد أصبح الجميع في حالة عوز باستثناء الأغنياء جداً⁽¹⁾. فقبيلة كفري مثلاً، التي نجحت في إخفاء مخزونها من الطعام عن عيون الأتراك قد أجبرت على الكسب عنها بسبب الجوع. وفي هذا السياق، فقد رعت القوات البريطانية المتقدمة شمالاً بسبب ما رآته:

لم نر في أي قسم من ميزوبوتاميا شيئاً يقارن باليؤس الذي تدعى لنا في خانقين. لقد حصص الروس هذا البلد وجمع الأتراك ما تبقى منه بجهد وإنشاء تاركينه فيما بعد تحت رحمة الجوع والمرض. لقد تم تخطي تدبير الطريق الفارسي إلى تلحير خانقين إذا أمكن ذلك، كما أُلغيت القرى من قبل الجيوش السارة بها، روسية كانت أم تركية. كما أنشزعت هوارض السقوف واللوازم الخشبية واستعملت كوقود وأكملت تلوج الشتاء وأعطاه تخريب الجدران انطينية غير المصوبة. لقد بقيت الحقول غير محروثة وإذا ما بقي أحد المزارعين في البيت، فلأنه كان ضعيفاً إلى حد بعيد بسبب الجوع بحيث لم يكن قادراً على الضارب⁽²⁾.

وكما هي العادة فإن الفقراء عانوا أكثر من الجميع، وكان الباقون على قيد الحياة أغوات وأعيان قري أو من أقربائهم. ولكن كان هناك أيضاً مخازن للتخيرة. أما

(1) عندما انسحبت القوات الروسية إلى إيران في حزيران/يون 1917، سارعت القوات التركية إلى احتلال المنطقة حتى خانقين حيث نهبت وخربت كل ما تبقى، رماقت أولئك الذين تعاونوا مع الروس. أو من تعاونوا على اتصال مع البريطانيين متدبير بيوتهم أو إيمانهم. وبعد سنة، حينما ألجأت بريطانيا على الانسحاب، عوقب الذين تعاونوا مع الغزاة مرة أخرى حيث نهبت بيوتهم أو دمروا.

(2) مراجعة الحكومة من 1914، ص 40-47.

خارج منطقة السيطرة البريطانية فكان أصحاب الأراضي قرب مستنقح ويحتفظون عمداً بحبوب الأسواق لأنفسهم في خريف 1918، ويمنظرون حتى يأخذ الناس بالموت جوعاً وتكون الطرق قد أفلت بسبب تلوج وفيضانات الشتاء بقية رفع الأسعار⁽¹⁾.

في نهاية 1917 كان الناس يموتون جوعاً في أجزاء كثيرة من كردستان، في نواحي صاوجبلق والسليمانية، مثلاً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1918 انخفض عدد سكان المدينة الأخيرة من 20 000 قبل الحرب إلى 2500 فقط. "كانت الجثث تجميع في السوق كل صباح، وفي بعض الحالات كان الناس يأكلون جثث صغارهم"⁽²⁾ لقد بقيت في نهري بشمدينان عشرة منازل فقط من أصل 250 وفي رواندوز 60 منزلاً من أصل 2 000. وفي ذات المنطقة فقط بقيت ثلاث قرى من أصل مائة قرية أو نحو ذلك من قرى قبيلة باليك لم تسر بالأرض، ومن أصل 1 000 عائلة تقريباً من قبيلة براندوست عند بداية الحرب، بقيت 157 عائلة فقط على قيد الحياة، ومن أصل الثلاثين قرية أو تقف لقسمها الرواندوزي "لم يبق رجل أو طفل أو امرأة على قيد الحياة"⁽³⁾.

لقد تمهدت القوات البريطانية بعملية إغاثة كبيرة حيث قدمت الطعام لإغاثة الجوع والبذور من أجل الرجوع إلى الزراعة. وليس غريباً ألا يرحب الأكراد بشكل عام بالقوات البريطانية كمخلصين وربما ينضاضى المرء عن التهمة الشخصية التي يطوي عليها السجل الرسمي:

"بعد أن تخلوا عن مخاوفهم نزل الأكراد من مضابتهم في التلال وعقدوا الصداقات مع هذا الجيش المدهش، الذي قام بتوزيع النسيب الزائدة عن حصته ودفعته نقداً لما أحدثته"⁽⁴⁾.

لقد انتهت الحرب بالنسبة للأكراد.

(1) كان الأسوأ سمعة بين هؤلاء هو جورج الله صادق من شبه إلى موت 2 000 شخص تقريباً خلال مجاعة 1916.

(2) الكابتن تشارلز بيل Charles Beale، شاهد عيان أكيهه ماسون في: "كردستان المركزية"، ص 349.

(3) عموماً سميت 53 من أصل 81 قرية برامسية. وقد قلص عدد عائلات قبيلة كه وورك الأصغر منها من 150 عائلة في 1914 إلى سبع عائلات فقط في 1919، وسبب المجاعة الأخيرة هي رداء الأنكلوترا في تلك السنة. ماسون، كفرصات المركزية، ص 339-345.

(4) مراجعة الحكومة من 1914، ص 47.

كم كان عدد الذين لاقوا حتفهم إجمالاً؟ ربما حاش حوالي 3 ملايين شخص في شرقي سيواس في عام 1914⁽¹⁾. وربما زاد عدد الأكراد قليلاً عن الأرمن ولكن كلاً منهما كان يشكل حوالي المليون مع نسبة كبيرة من المحدثين الأتراك تقدر بـ 600-1000. إن إجمالي دقات دقوس الموت للأرمن، بما في ذلك الذين يعيشون في كليكيا وأناضول الوسطى، كان حوالي المليون تقريباً. لقد بقي القليل جداً في أناضول الشرقية، وربما لاقى حوالي 500.000 مدني كردي أيضاً حتفهم وقد وصل عددهم مع المقاتلين إلى حوالي 800.000 تقريباً⁽²⁾.

ما إن تبددت حالة الشهور بالنشاط والخفة حتى أظهر التعامل البريطاني مع الأكراد بأن العقد والمشاكل بين الحكومة والدولة كانت بعيدة عن الحل. ولكن كان ينبغي أولاً على بريطانيا أن تقرر كيفية التعامل مع الأتراك المهزومين وما هي الحدود الجديدة التي تريدها. لقد أرادت الحصول على الموصل. لأسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية أيضاً، ولهذا نفذت شروط الهدنة التي تحول القوات البريطانية احتلال "نقاط استراتيجية". لقد أعطيت الأوامر للقائد التركي علي إحسان باتش بالابتعاد عن المدينة، التي احتلت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر كما احتلت بقية الولاية في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد عشرة أيام من هدنة مودرس. لقد بات الموصل سبب النزاع بين تركيا وبريطانيا والتي تودد فيها الطرفان من أجل الحصول على ولائ أكرادها.

المصادر:

Great Britain, unpublished: Public Record Office: series FO 248 nos. 698, 723, 851, 1112, 1188, 1204, 1205; series FO 371 nos. 346, 540, 559, 956, 1009, 1011, 1112, 1204, 1245, 1349, 1350, 1261, 1263, 1309, 1783, 2080, 2146, 4192, 2146, 4192, 7824, 7844; WO 103; 63 and 64; India Office Library L/P&S/10/345, 652, 781; L/P&S/ 11/ 3, 8, 18, 39, 74, 84, 115

(1) FO رقم 371/4192، نوفيل، مذكرة حول القضية الكردية، 18 تموز/يوليه 1919، ومناقشة ووبرت، أومس حول الشخصيات الكردية البارزة والمعضلة في: 'بروز القومية الكردية'، ص 29-21 وقارن الأرقام العنصرية في كتاب جومين مكارني Justin McCarthy المصفون والأقليات سكان أناضول العثمانية ونهاية الامبراطورية التورية، (1981) وهونانيات، أرمينيا والطريق إلى الاستقلال.

(2) زكي، خلاصة، ص 359، هاشم، أولس، نشوء القومية الكردية، ص 29.

Great Britain, published. *Parliamentary Papers: Turkey* No 1, Correspondence Respecting the Constitutional Movement in Turkey 1908, Cmd 4529 (London 1909), *Miscellaneous No 17*, The Treatment of Armenians in the Ottoman Empire, 1915-16 (London, 1916); Other official publications: E. Noel, *Notes on the Kurdish situation* (Baghdad, 1919); G. Bell, *Review of the Civil Administration from 1914 to the summer of 1920*, Cmd 1961 (London, 1920); E. B. Soane, *Administrative Report of Sulaymaniya for the Year 1919* (Baghdad, 1920).

Secondary sources: Kamel Madhār Ahmad, *Kurdistan During the First World War* (London, 1964); Emir Serefo Bedr Khan, *The Case of Kurdistan against Turkey* (Philadelphia, 1927); Gertrude Bell, *Amurath to Amurath* (London, 1925); Hamid Bawarsian, 'Entre le unité et le nationalisme' (Amsterdam, 1992); Chirgah, *La Question Kurde: ses origines et ses causes* (Cairo 1910); F. N. Hanzeli and Margoliouth, *Kurds and Christians* (London, 1915); Hovhannissian, *Armenia on the Road to Independence*, Imperial War Museum, *Operations in Persia, 1914-1919* (London, 1987); Joseph, *The Nestorians and their Neighbours*; Kemal, 'Kurds under the Ottoman empire'; Naci Kutlay, *Irâk-ı Tarâkî ve Kerkük* (Istanbul, 1991); Bernard Lewis *The Emergence of Modern Turkey* (London, 1968), 514; Longrigg, *Iraq, 1909-1959: A Political, Social and Economic History* (London, 1963); Serif Mardin, 'Ideology and religion in the Turkish Revolution', *The International Journal of Middle East Studies* 2 (1971), 'Centre-periphery relations: a key to Turkish politics', *Doküman* (winter 1973), and *Religion and Social Change in Modern Turkey. The Case of Bediüzzaman Said Nursi* (New York, 1989); Kenneth Mason, 'Central Kurdistan', *The Geographical Journal*, vol. liv, no. 6 (1919); Niklins, 'Les Kurdes racontés par eux-mêmes'; Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism*; Earl Percy, *The Highlands of Asiatic Turkey* (London, 1901); Peresh, *Barzan wa hawâli al-Ha' al-Qasbi al-Kurdi, 1826-1914* (n.p., 1989); *Shaw and Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*; E. B. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Diocese* (London, 1912); C. Sykes, *The Caliph's Last Heritage* (London, 1915); Walker, *Armenia*; W. A. and E. T. A. Wigram, *The Cradle of Mankind* (London, 1914); Wigram, *The Assyrians and their Neighbours* (London, 1919); Arnold Wilson, *S. & Persia: A Political Officer's Diary, 1907-1919* (London, 1941); Nur Yalman, 'On land disputes in Turkey' in G. L. Tikku (ed.), *Iraq and its Cultural Heritage* (Ann Arbor, 1977).

الكتاب الثاني

ضم الأكراد

إعادة رسم الخارطة: تقسيم كردستان العثمانية

مقدمة

مع هزيمة القوات التركية في كل من سورية وبلاد الرافدين خلال أحداث 1918، بدأت مسألة رسم الخريطة أمراً حتمياً. ولقد صدرت التصريحات الأولى بشأن الحدود الجديدة قبل نهاية الحرب من خلال مراسلات الحسين-مكماهون المتعلقة بتقسيم الأراضي العربية العثمانية.

بعد ذلك، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1917 تعديداً، كشف البلاشفة عن تفاصيل اتفاقية سايكس-بيكو (أيار/ماي 1916) التي اقترحت سلب معظم شرقي الأناضول من السيطرة التركية، ونظراً لتعاون روسيا الأمبراطورية كان لا بد من مكافئتها بامتيازات والمضيق، وإيطاليا بشمال غرب الأناضول، واليونان بالمنطقة المحيطة بإزمير. لم يكن البلاشفة يريدون شيئاً من هذه المخططات الإمبريالية سوى الكسب عنها. ولقد أراد مخططو السياسة الإنكليزية-الفرنسية، المحرجون، ملء الفراغ الذي سببه الانسحاب الروسي من خلال منح "مناطق القوزاق والتفوقاز وأرمينيا وجورجيا وكردستان إلى بريطانيا كـ"مناطق نفوذ"⁽¹⁾.

(1) اتفاقية 23 ديسمبر 1917، رونالد غريغر سني Ronald Grigor Suny، كرسوة ياكوف 1917-1918، (ليرينغتون، 1972)، ص 275، استشهد بها ولكر Walker، أرمينيا، ص 259.

سارع وديرو ويلمسون، القلق على عقد اتفاقية السلام على أسس معنوية عالية، ينشر مبادئ الأربعة عشر بخصوص السلام العالمي، حيث أكدت النقطة الثانية عشرة: "ضمان الحياة التامة للأجزاء التركية من الأمبراطورية العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حالياً تحت الحكم العثماني وإعطائها الفرصة تامة من أجل حق تقرير المصير".

هذه التطمينات لم تكن لتهدئ من روح الأتراك لأن أولئك الذين استولوا على الأراضي التركية عدوة لا يمكن أن يتخللوا عنها بعمل إرادتهم ويهضم النظر عن المبادئ الأربعة عشر.

بدا واضحاً أن لدى الحلفاء خططاً بعيدة الأثر تتجاوز التطموينات الإقليمية ولكنها لم تكن واضحة المعالم بعد، ولكن الموقف قد تغير بعدم أهلية روسيا لحجي ثمار النصر ودخول الولايات المتحدة على الخط، فكانت مباحثات الحلفاء الجدد ضرورية وخاصة في ضوء الاهتمام الأميركي المعلن بأرمينيا.

كانت القضية الرئيسية بالنسبة للأتراك هي تقليص حدود المنطقة التي قد يقتصرونها، وقد أفضى الإجماع بين رجال الدولة العثمانية بأن التعاوت مع الحلفاء المنتصرين هو الكفيل الوحيد بإتقاذ السفينة من الغرق. لقد كان احتمال خسارة الأقاليم الشرقية ثقيلاً على معلة العثمانيين وبدا من الحكمة التامع مع المطالب الكردية لمتعهم من الاتحاد مع الأرمن ضد العدو.

كذلك فإن الأرمن كانوا يتساءلون عن الموقف المناسب الذي يجب عليهم أن يتخذوه، لقد أدركوا أنه رغم تعاطف الحلفاء فإنه من غير المحتمل أن تبرز الدولة الأرمنية إلى حيز الوجود إلا بجهود الأرمن أنفسهم، وكانوا قلقين من مضامين اتفاقية سايكس-بيكو حول تقسيم أرض أسلافهم بين مناطق النفوذ الروسية والفرنسية، وبما أنه لم يكن هناك بعد أي تلميح من أن فرنسا قد تتخلى عن مطالبها بكيلىكيا (أرمينيا الصغرى) وأرمينيا المنشودة، ربما تكون متقسمة.

كان القلق من الأكراد المظلمين على اتفاقية سايكس-بيكو قلقين من هدفها في تقسيمهم بين عدة مناطق مختلفة: واحدة للنفوذ البريطاني والأخرى للنفوذ الفرنسي وثالثة تحت الحكم الفرنسي المباشر إضافة إلى منطقة كبيرة من الأرض غير محسومة الآن ممنوحة لروسيا. هذه المنطقة كانت ممتدة على طول الحدود الإيرانية من رانية إلى رواندوز شمالاً عبر يديس ووان وحتى البحر الأسود، وغرباً حتى أرزنجان.

لذلك وجد الكرد أنفسهم غير واثقين من المستقبل في حين كان البعض الآخر منهم مدرك للمعاقبة الحلقاء لهم بسبب دورهم في مجازر الأرمن.

لم يكن الأرمن والأكراد هم الوحيدون الذين يواجهون مستقبلاً مجهولاً. ففي لحظات النصر الحاسمة يسهل على القوى العظمى أن تفترض أنها تستطيع التخلص من السلام بشكل مقنع كما جرى خلال الحرب حيث واجه المنتصرون والمهزومون أيضاً مشاكل عديدة ليس أقلها حل مستقبل المناطق الكردية.

لقد بقيت مسألة كردستان بالنسبة لبريطانيا في الدرجة الثانية بعد الاستقرار السياسي لمناطق النفوذ الرئيسية، سورية الكبرى وبلاد ما بين النهرين. وقد أظهرت خريطة مايكس-بيكو أن بريطانيا لم تكن مهتمة بكردستان بشكل رئيسي على الإطلاق، ولكنها انجرت بعناد إلى التفكير بصير كردستان بحكم موقعها الاستراتيجي في بلاد ما بين النهرين.

مخاوف بريطانيا الاستراتيجية

في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1918 أدرك الضباط البريطانيون في بغداد بأن مستقبل بلاد ما بين النهرين السياسي والاقتصادي سوف يتعزز إلى حد بعيد بضم ولاية الموصل. فمن الناحية العسكرية سوف تتمكن بريطانيا من سيطرتها على السفوح المحاذية للسهل. ومن الناحية الاقتصادية (والاجتماعية) فإنها تشكل التكامل الاقتصادي الوثيق بين الموصل وبغداد والبصرة. إضافة إلى ذلك كانت البلديات التركمانية على طرف سهل بلاد ما بين النهرين، ولا سيما أربيل وكركوك، علاوة على الاقتصاديات الريفية حولهما، محايدة ضمن هذه الرؤية لميزوبوتاميا حيث يوجد هناك أغنى الأقاليم بالقمح في المنطقة. لهذا اتخذ القرار بتأمين الموصل في الوقت الذي تسمح به حالة الحرب⁽¹⁾. بعد ذلك لم تعد بريطانيا قادرة على رؤية الموصل تحت السيطرة الفرنسية، والتي اشترطتها اتفاقية مايكس-بيكو.

في بغداد أيضاً كان ثمة إدراك مباشر بأن سلام وازدهار شمال ميزوبوتاميا يعتمد بشكل مباشر على ما حدث في شمال الحدود، بالإضافة إلى أن صير الدولة الأرمنية

(1) L.P&S/ 10,781 P01625، يومات سياسي إلى IC، بغداد، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1918.

المزعومة في شرقي الأناضول - وهي أحد بنات أفكار الحلفاء - متوقف على حالة السلم في كردستان.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن تحقيق كل ذلك، لقد كانت بريطانيا من الناحية الظاهرية أقوى منزلة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لتقرير مستقبل كردستان؛ إذ احتلت قواتها سورية وبلاد الرافدين وشمال كردستان ومنطقة المضيل حول استانبول، كما كان هناك ضباط بريطانيون في غرب إيران. لهذا، كان من السهل على القادة في لندن أن يشعروا بالشجاعة عندما يتعلق الأمر بإعادة رسم الخرائط. وحتى قبل أن تهدأ البنادق كان أرنولد توينبي Arnold Toynbee في وزارة الخارجية يقترح على السير مارك سايبكس:

"إذا كان لا بد من استقلال بلاد الرافدين تحت حكومة عربية ومساعدة إدارية بريطانية، فإن النتيجة الطبيعية يجب أن تكون كردستان متمتعة بالحكم الذاتي، وعلاوة على ذلك لتكون مدعومة من حكومة جلالة الملكة لتقوم بالمهمة نفسها تجاه بلاد الرافدين التي تقوم بها الحدود الشمالية الغربية تجاه الهند. وقد اقترح ذلك مؤخراً شريف باشا الذي قال: إن كردستان من هذا النوع سوف تشمل ليس فقط المنطقة الواقعة جنوب الزاب الصغير بل أيضاً مقاطعات رواندوز وهكاري وديوان في أعلى الخط الذي يمكن رسمه حيثما تان للحدود الأرمينية..."⁽¹⁾

وقد اقترح توينبي، القلق على إعادة آشوري تباري وأورمية، نقل كردستان التركية إلى السيادة الإيرانية شريطة أن تكون إقليماً مستقلاً بمساعدة أجنبية، ربما بريطانية. لكن سايبكس الشكك رفض اقتراح توينبي. وبدلاً من ذلك فضل فكرة وضع أرمينيا الكبشيكية تحت الوصاية الفرنسية، وهي منطقة كردية-أرمينية تمتد من البحر الأسود إلى الأصفى حتى ميرت وأورفة⁽²⁾ وأخيراً كردستان جنوبية متمتعة بالحكم الذاتي يفضي عنها كركوك والنون كويري وأربيل حيث كانت أكبر الجاليات المدنية من التركمان، ولكنها تضم الإقليم المسند من ميرت إلى أورمية وتضم أيضاً صاووجبلق (مهاباد).

(1) FO رقم 3407/371، توينبي إلى سايبكس، مذكرة 22 تشرين الأول/أكتوبر 1918.

(2) مخطط على طول شاطئ البحر الأسود من طرابزون عبر قارص وبيازيد إلى أقصى الحدود الإيرانية عبر ميرت وأورفة وشمالاً إلى ديربيجي Davrigi ومن هناك إلى البحر الأسود.

تعيين الحد الاستراتيجي في كردستان

كان من السهل استخدام الأعلام الملونة على الخارطة. كذلك فقد أقام البريطانيون في جنوبي كردستان علاقات مع بعض الزعماء واغترت طويلة قبل أن يتم صد الأتراك عنها بشكل نهائي. فبعد استيلاء الجنرال مود على بغداد بفترة قصيرة، التقى ممثلين عن بعض الزعماء القبلية المسيطرين على عراقيين وكفري وحليجة رغم المحاولات التركية في تخريبهم عن أن بريطانيا قد خططت لوضعهم تحت الحكم العربي⁽¹⁾. وفي أوائل شهر أيار/ماي 1917 أقام الضباط البريطانيون علاقات مع الزعماء في تور خرماتو وكركوك والسليمانية. وقد عُقد في المدينة الأخيرة اجتماع للأعيان قرروا فيه إنشاء حكومة كردية محلية مؤقتة برئاسة الشيخ محمود البرزنجي التي سوف تبنى "سياسة الصداقة العامة مع البريطانيين"⁽²⁾.

ومرغان ما تلقت السلطات البريطانية في بغداد رسالة من الشيخ محمود البرزنجي يدعي فيها أنه لا يمثل أكراد منطقة السليمانية فقط بل كل الأكراد حتى سنه، في إيران، "عارضاً فيها إما تسليم زعماء الحكم لنا أو الاستمرار كممثلين لنا وتحت حمايتنا"⁽³⁾. وقد تم التخلي عن هذه الاتصالات عندما أجبرت القوات البريطانية على الانسحاب من المنطقة خلال صيف 1917 ولكنها استؤنفت مرة أخرى عندما أُخبروا تقدم في نهاية تلك السنة.

لقد تم الإعلان عن هدنة بسرعة أكبر مما سمحت إليها بريطانيا من أجل تنظيم علاقاتها مع القبائل الكردية على حدود بلاد الرافدين، كما أرسل ميجور نوليل Miles الذي كان لديه أربع سنوات من الخبرة في كردستان إيران، إلى السليمانية والمدن الأخرى الواقعة بين الزاب الصغير وديالى من أجل التفاوض حول الترتيبات المحلية وتوضيح أن بريطانيا سوف لن تدعم إقامة كردستان موحدة تضم أجزاء من إيران. كذلك أرادت بريطانيا أن تتوصل إلى اتفاقيات مع أولئك الزعماء الواقفين داخل منطقة احتلالها ولكنها لم تفعل حتى الآن أي قائد بعينه لكل الأكراد، رغم أن

(1) لقد استخدم المبعوث الأتراك بيان مود لمكان بغداد كتحليل على الخوفا البريطانية في وضع الأكراد تحت السيطرة العربية، وينسبوا الولاءات هي 266.

(2) ي. جي. د. R.I.A. علامة الأحداث، ص 6.

(3) م 3.

الشيخ محمود كان الأقرب لذلك، وقد أدركت أيضاً أن بعض الزعماء يفضلون الحماية على الحكم.

أما الأشياء الأخرى فبذت أقل وضوحاً، لأن العهد الذي قطعته للزعماء الأكراد المحليين كان صدى لصياغة البيان الإنكليزي - الفرنسي قبل ثلاثة أسابيع في سورية وبلاد الرافدين، والذي طالب بـ "إقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطاتها من الممارسات الحرة لحق المبادرة والاختيار للسكان الأصليين..."⁽¹⁹⁾ بينما القرار القاضي بضم كردستان الجنوبية إلى بلاد الرافدين يوحي بحق تقرير المصير لبلاد الرافدين أكثر منه للأكراد. ولم يكن واضحاً بالقدر نفسه ما إذا كانت القيائل حرة في عدم الاعتراف بالمساعدة والحماية البريطانيتين إذا ما اختارت الأخيرة ذلك.

وعلى الرغم من هذا فإن الترتيبات في جنوبي الزاب الصغير كانت غامضة في البساطة إذا ما قورنت بالصعوبات في شماله. فقبل تطبيقها عملياً كانت اتفاقية سايكس-بيكو تمثل إحدى هذه العتبات كم منطقة لمنفوخة الفرنسي بينما لم يكن هناك فقرة في الاتفاقية تخص المناطق المتاخمة لإيران أثر انسحاب روسيا. إن أي شخص يملك فهماً أولياً للجغرافية الاقتصادية سوف يرى الجنون في خطوط تقسيم سايكس-بيكو باعتبار أنها سدت ضربة قوية للطرق التجارية والمناطق ذاتية المتبعة للأحباب.

ومع ذلك، وربما يتم الاتفاق مع فرنسا على ترتيب عملي لم يكن هناك ما يشير إلى أن بريطانيا قد اتخذت أي قرار بشأن مصير المنطقة من طرف واحد. ورغم أن بريطانيا كانت تسيطر من ترك ولاية الموصل لفرنسا فإن مقاربتها لكافة المشاكل شمالي الموصل كانت متوقفة على التوصل إلى ترتيبات نهائية مع فرنسا، وهذا ما جرى في أوائل عام 1919 حيث تم التوصل إلى تفاهيم مؤقتة بين لويد جورج Lloyd George وكليمنصو Clemenceau، والذي أضيفت عليه الصيغة الرسمية في ربيع عام 1920.

كذلك كان ثمة تعقيد آخر تمثل في وجود عدد كبير من السكان المسيحيين في الولاية، والذي جعل الأكراد قلقين على المستقبل. فلقد حذر شريف باشا الذي أصبح في المنفى بباريس، بريطانيا في وقت مبكر يرجع إلى تشرين الأول/أكتوبر 1918 من أن الأتراك يتوون إثارة الأحقاد بين الأكراد والأرمن بهدف تدمير الأرمن

(19) للاطلاع على النص الكامل، انظر جورج انطونيوس George Antonius، بقعة الحرب (1918) ص 18.

ومن ثم حرمان الأكراد من أية فرصة في المحكم اللاتي الحقيقي⁽¹¹⁾. إنه لأمر مثير جداً لشخص مثل شريف باشا أن يتحدث عن الصداقة الكردية-الأرمنية من صالونه الباريسي المريح، كما بدأ يفعل الآن (على العكس من مخاوف النوايا الأرمنية التي عبر عنها عندما قابل بيرسي كوكس Percy Cox في شهر حزيران/يونيه). لقد كان ذلك مختلفاً تماماً عن الحال في المنطقة التي شهدت القتل الجماعي والقتل الجماعي المضاء، حيث لم يأل العملاء الأتراك في تذكير السكان الأكراد من مخاطر الرحابة الأوروبية، بما في ذلك العقاب على المجازر الأرمنية. كذلك تخوف الأكراد من أنه إذا ما استولت فرنسا باهتمامها الخاص بالكاثوليك (الكلدان وكاثوليك سوريا)، كما نصت على ذلك اتفاقية صايكس-بيكو، فإنها سوف تذهب المسيحيين عليهم.

وأخيراً كانت هناك مشكلة (اختلفت مع مشاكل أخرى) ألا وهي تعيين الحدود مع أي كيان سياسي في شمالي منطقة الاحتلال البريطاني وصاحبة ذلك الكيان. فإذا ما كان هناك كيان أرمني في القسم الشمالي-الشرقي من الأناضول، كما خطط الحلفاء، فإن بريطانيا لن يكون لديها الرغبة بشأن في أن تكون المنطقة الواقعة بين أرمينيا والمنطقة البريطانية إما غير مستقرة أو نقطة انطلاق للهجوم على المنطقة البريطانية.

والحل الأمثل سيكون بإقامة منطقة وسيطة للنفوذ البريطاني حيث كان هناك تصور من الناحية النظرية لتتبع من الاتحاد الكردي، ولكن من الناحية العملية كانت هناك مشاكل حقيقية تمثل في تعيين حدود آمنة لبلاد الرافدين، حيث يجب إيجاد منطقة آمنة في الشمال لإبقاء الأتراك بعيدين، وأخيراً إيجاد حدود شمالية مرضية للمنطقة الآمنة تلك مع الدولة الأرمنية المزعومة.

لقد قُدمت اقتراحات كثيرة بخصوص الحدود الشمالية لبلاد الرافدين. أحد هذه الاقتراحات قال بتعيين الحدود الفاصلة بين بحيرة وان ونهر دجلة، وقد كان لدى سيجور نوبل، السياسي الرسمي في السليمانية، أفكار مدروسة أكثر. فقد كان نصراً رئيسياً وبطلاً للطلوحات الكردية حيث ناقش ثلاثة أشكال للدولة الكردية: جنوبي كردستان ومركزها السليمانية وتضم كلاً من نهري ورواندوز وأربيل وكركوك وكفري وخانيقين، وكردستان المركزية ومركزها الموصل، وكردستان الغربية ومركزها في ديار

(11) FC 171/3384، وزير خارجية الهند إلى المندوب السني، بغداد، 28 تشرين الأول/أكتوبر 1918، ولسون، مؤرورايات، 130، خلاصة الأحداث، ص 87-8.

يتم وتمتد إلى الشمال حيث تستمر الأغلبية الكردية وكلها تتمتع ضمناً بالحماية والمشورة البيطانية⁽¹⁾.

أما وزارة الخارجية ومقر القيادة العامة في القاهرة فقد اقترحت الانسحاب الكامل من كل كردستان مع الاحتفاظ بسهل بلاد الرافدين. وأراد ويلسون، المبعوث المدني السخط في بغداد أن يدحض هذه الفكرة قائلاً:

"إن أساس حملنا إزاء الأكراد يجب أن يرتكز، في رأيي، على ضمان حدود آمنة إلى بلاد الرافدين. وأتصور، أنه لا يمكن ضمان مثل هذه الحدود في السهول ولكنها متيسرة في الجبال الكردية... [وذلك] يستدعي سياسة قبلية"⁽²⁾.

لقد كانت كل المناقشة الاستراتيجية أساسها الأزمة الاقتصادية المالية لبريطانيا في نهاية الحرب. إذ كان ينبغي الدفاع عن بلاد الرافدين بأعداد غير كافية من القوات، والدفاع عن الهضاب الكردية يتطلب نصف العدد المطلوب من القوات الضرورية لحماية السهل. لقد عرض ويلسون القضية في نيسان/أبريل 1919 ولكن قبل نهاية السنة فقط قبلت لندن الرأي القائل بأن الحدود الإثنوغرافية الاستراتيجية بينما الحدود الاقتصادية هراء، وهي حقيقة أدركها على الفور الأكراد الذين يعيشون في المدار الاقتصادي للموصل وبغداد، ولكن لم يكن ويلسون يريد توسيع حدوده أيضاً، حتى لا يجلب على نفسه المزيد من المسؤوليات يقليل من القوات. إن رأي ويلسون كان محكوماً بحدود يمكن الدفاع عنها، وقد أوضح أن مدن ديار بكر وأورفة والنصيبين يجب أن تبقى من ميزوبوتاميا البريطانية. لقد أراد حداً من الولايات الستة بالحكم الذاتي على طول حافة بلاد الرافدين تتركز في السليمانية ورواندوز والعمادية، وربما أيضاً جزيرة ابن عمر حيث كان ذلك كافياً تماماً. فالتفعل أكثر من ذلك في كردستان قد يجلب مشاكل أمنية شبيهة بتلك المشاكل على الحدود الشمالية الغربية للهند، بل الأفضل من ذلك عودة تركيا إلى ديار بكر.

(1) FO رقم 4149/121، مذكرات: المستقبل الدستوري لبلاد الرافدين (ميزوبوتاميا) بتاريخ 6 نيسان/أبريل 1919، ملحق 8، ملاحظة نصف قنابل في السليمانية.

(2) FO رقم 3384/371، القائمة الأولى للقوات المسلحة إلى وزارة الخارجية، 12 أيلول/سبتمبر 1919 وجواب ويلسون.

بريطانيا وتركيا تتنافسان على الأكراد

ومع ذلك فإن كل هذا ترك مشكلة ما سيحصل في شمالي ولاية الموصل بدون حل. والشيء الواضح الوحيد كان إيجاد زعماء أكراد مناسبين حيث من الممكن التوصل معهم إلى حل، غير أن القول أسهل دائماً من الفعل.

لقد كانت أقدم الاتصالات وأكثرها دوماً مع الجنرال شريف باشا، العضو السابق في الحزب الكردي لعام 1908 والذي لم يكن يجمعه مع زعماء كردستان الأفظاظ الشيء الكثير. فقد كان ملتقاً بارزاً معتاداً على العيش في أوروبا. وعند أن نفي في 1909 وهو يحاول اقتناص الفرص للبقاء كأحد الناشطين في الشؤون العثمانية. لقد شعر بالولاء للسلطة ولكن كانت لديه ميول ليبرالية ولا مركزية⁽¹⁾، حيث استقر في منفى باريس مريح كما أصبح عضواً نشيطاً في نشاطات المعارضة العثمانية الليبرالية⁽²⁾ لكنه كان معروفاً بين الأتراك في المنفى بـ 'الغبي غير العادي' والظهير الدائم وبأن مصدر قوته الوحيد هو ماله⁽³⁾. ومع اندلاع الحرب جلد شريف باشا اهتمامه بالقضية الكردية وقام بعدة خطوات تقريباً من الحثالة⁽⁴⁾.

في أيار/ماي 1919 أعلم شريف باشا السفارة البريطانية في باريس أنه ستعد

(1) بسبب ميوله اللامركزية استند إليه عبد الحميد متصباً كمبعوث رفيع المستوى في استولتهواك بحجة "طاعه بعيداً عن الطريق". بعد انقلاب 1908 خاض أملة في لجنة الاتحاد والشرق التي استجبت به لخصم نظير في باريس. ربما يفسر هذا بسبب لفته لشهرة في الانقلاب المضاد في 1909.

(2) لقد بدأ بـ "مشروطيت"، صحيفة الحزب العثماني الراديكالي، التي عارضت انصار المركزية والسياسة القومية لشدة الاتحاد والشرق وتأييد السلطنة الدستورية والدعوة لمجلسين تشريعيين منتخبين والتسامح الديني، التمس والإسلام كدين الدولة الرسمي. لقد كان مصدر إلهام للجنة الاتحاد والشرق بما فيه النكسة ولذلك حاولت اغتياله.

(3) TO L.P&S/10/745، ملاحظة على الجنرال شريف باشا، 19 نيسان/أبريل 1920.

(4) في شهر كانون الأول/ديسمبر 1914 عرض مساعدة لاحتلال بلاد الرافدين 'إذا ما أمضى ... ضمانات من أن وطنه (كردستان) سوف يُمنح حكماً ذاتياً، فإنه 'سوف يصح 200.000 رجل مسلح في ساحة المعركة ضد تركيا، ولن يطلب فرساً واحداً لقاء ذلك، ولكن طلبه وقف في جزيرة/جوان 1918 حيث برهانيا على إصرار جان لتشجيع الأكراد على العمل مع الحلفاء لمحارلة البرهان على أن إقامة دولة مستقلة بالحكم الذاتي في كردستان وبلاد الرافدين سوف يمثل في مؤتمر للسلام أمراً واقعاً. وحتى نهاية السنة التالية قدم عدة المقترحات إلى كل من بريطانيا وفرنسا لتحرير كردستان، انظر L.P&S/10/745. P 3432، ملاحظة على شريف باشا، 19 نيسان/أبريل 1920، P5006/94، وملاحظة Shuckburgh، 14 حزيران/يونيه 1918، FO 371/1014، ملفات 44/2883 و 44/27516، و 44/193/171، خلاصة الأحداث، ص 4، وسوف، ميزوبوتاميا، ص 130.

تجمل "عبء" أن يكون أميراً لكردستان مستقلة، وأن يرأس مجلساً قديماً للزعماء. في ضوء غياب الأنصار في كردستان، كان من الصعب أخذ كلام شريف باشا على محمل الجد. كذلك علق أحد الموقعين بسخرية لأذعة حين قال: "إني أدرك أنه غير مناسب لذلك المنصب الذي يشهده مؤهلاته التي لا تتعدى مؤهلات مؤلف كرامات باريسي"^(١١).

إضافة إلى ذلك كان الشيخ محمود البرزنجي، ابن الشيخ سعيد الذي تم اغتياله، هو سيد الموقف في مدينة شريف باشا الأصلية والذي كان، من قبل، يتعاون مع القوات البريطانية. وفي كل الأحوال فإنه من الصعوبة بمكان رؤية شريف باشا ككرد ذي شمالي وهو يتكلم بهذه الثقة عن أفراد أبعد في الشمال الذين ارتكبوا أعمالاً وحشية ضد الأرومن. وليس واضحاً أيضاً ماذا كان يريد شريف باشا حيث إنه حث بشكل قوي وعلمي على أفكار اللامركزية العثمانية^(١٢)، التي تكاد لا تتسجم مع هلفه المعلن في الحكم الذاتي أو الاستقلال تحت الوصاية البريطانية.

لقد طلبت "لجنة الاستقلال الكردي" في القاهرة المساعدة البريطانية من أجل إقامة كردستان مستقلة في كانون الثاني/جانفي 1919^(١٣). وقد أثبتت هذه في النهاية أنها مجرد مجموعة من المهاجرين بقيادة المنفي ثريا بدرخان، وهي تكاد لا تمثل شعب كردستان ولم تؤخذ على محمل الجد أبداً مع أنه جرت حوارات متقطعة معها خلال عام 1919.

وفي كردستان نفسها كان هناك بعض المرشحين غير المقنعين، وفي مقدمتهم الشيخ محمود البرزنجي، والذي سوف نتناوله بتفصيل أكثر فيما بعد. لقد أعلن من السلطانية عن قيادته لكل كردستان مع أن المدن القريبة مثل كفري وخاتقن قد تبرأت

(١١) FC LMS/ 10/745 P 2614، وزارة خارجية الهند إلى مدرب الحكومة المدني في بغداد، ٥ حزيران/يونيو 1919، والمذكورة المرفقة من شريف باشا إلى البر لويس مالت 26 Janis Malt 1919. أيار/ماي 1919.

(١٢) لي شاط/فيثري 1919، دعا شريف باشا إلى عقد مؤتمر الليبراليين العثمانيين في مدينة جيل، بغية دراسة الطرق التي صوبت لحفظ حقوق الأمبراطورية العثمانية ووجدها من خلال مبادئ اللامركزية والحكم الذاتي المحلي. وقد اقترح أحد المندوبين انتخاب شريف باشا كممثل عن "أقراط جيل" إلى باريس وتكليفه بالدفاع عن المصالح العثمانية بشكل عام.

(١٣) FC رقم 10/371/1919، المؤتمر الثاني، بين دافرتين/حول قضايا الشرق الأوسط، مذكرة الوزير عن الوضع في كردستان، أيلول/سبتمبر 1919.

منه، ناهيك عن القياقل المهمة والقرية منه مثل الجاف، لقد كانت هناك إمكانية ضئيلة للاستفادة من مكائنه المرموقة نظراً لوجوده بعيداً عن الوطن حيث كان أن يكون معروفًا، فهو يعتبر من أبرز شيوخ الطريقة القادرية ولكن وبما يرجع العهد الأكبر من الأكراد التقليدية إلى شيوخهم.

ومن بعده كان يأتي الشيخ طه الشكري⁽¹⁾ وهو رجل معروف بقدراته العقلية والجدير بالذكر هنا أنه قضى معظم أوقات الحرب تحت الرعاية الروسية. بعد انتهاء الحرب بدأت قاعدة قوته بالتآكل، ولذلك انضم عن طريق الزواج إلى قريب له، إسماعيل آغا صمكو، زعيم قبيلة شكاك الشاب والفاسي الذي أقام استقلالاً فعلياً في إيران، غربي أورمية. كما تقرب طه أيضاً من السلطات في بغداد في نيسان/أفريل 1919، حيث كان متطوعاً للقيام بزيارة إلى هناك على أمل أن يصبح قائداً للأكراد وعندها وصل إلى بغداد آثار هناك فكرة كردستان موحدة بما في ذلك القسم الواقع في إيران، حيث كانت لديه أسبابه الخاصة لعرض هذا الاقتراح لأن الأمراء النهرين كانوا يتأرجحون عبر الحدود. علاوة على ذلك كانت شديتان معتمدة اقتصادياً على التجارة مع أورمية. أخيراً كانت تلك السياسة تربطه بإحكام مع حليفه الجديد، صمكو⁽²⁾.

لقد نوقشت مثل هذه الأفكار من قبل. ففي حزيران/يون 1918، وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء الأكراد مجتمعين لمناقشة فكرة كردستان مستقلة تحت الرعاية البريطانية، تقدم أحد زعماء قبيلة مكري من صارجيلاق إلى القنصل البريطاني في كرمشاه بفكرة مفادها أن دولة أرمنية حرة في الأقاليم الشمالية من تركيا سوف تكون مقبولة بالنسبة للأكراد شريطة أن تُقام كردستان مستقلة بين أرمينيا ودولة عربية. لقد تم قمع هذه الفكرة مرة عندما زار أرنولد ويلسون Arnold Wilson مدينة السليمانية في مستهل شهر كانون الأول/ديسمبر. منذ ذلك الحين بدأ زعماء الجاف ورواندرز يتوارثون فكرة كردستان الموحدة. وقد كان هؤلاء، رغم كل شيء، يملكون المروحي والقرى على جانبي الحدود. وقبل زيارة طه بعثة أساييم أبدي أكراد إيران استياءهم وذلك بالهجوم على الحاكمية العامة في سته (سنندج) في حين استولى صمكو على أورمية نفسها.

(1) كما في الأصل والأصح هو النهرى. (المترجم)

(2) كان لدى كامل بدرخان فكرة مماثلة في وقت مبكر ترجع إلى شباط/فبراير 1908، حيث اقترح على البريطانيين إنشاء كردستان موحدة بالتحالف مع صمكو.

غير أنه لم تكن في نية بغداد ولندن انتهاك حرمة الحدود الإيرانية حتى وإن كانت الغوالت البريطانية قد سارت مؤخراً عبر الأراضي الإيرانية باستخفاف. وهكذا تقدمت بريطانيا باقتراح مضاد في أن يصبح طه حكماً على الكيان الكردي الشمالي الذي ينبغي أن يقيمه تحت وصاية البريطانيين، من رواندوز إلى شديان. لكنهم رفضوا إعطاء البنادق اللازمة لتحقيق ذلك، ولذلك سحب اقتراحه. لقد كان مدركاً تماماً بأنه بدون الشريك الإيراني، ستكون الآخرين، فإن مصفايته كزعيم تضعف. وهو ربما لا يزال موضع احترام وتقدير عند الكثير من رجال القبائل، حتى ما وراء هكاري ووان، غير أن غيابه منذ عام 1914 قد تركه بدون حاشية قوية. وبدون البنادق لم يكن قادراً على حشد قوة مقبولة. على أية حال فإنه قد أبهى أضغه خطأ للرجعة، مثله مثل الكثير من الزعماء الأكراد الآخرين. فحين علم بقدم ابن عمه غير المحبوب، عبد القادر، إلى كردستان تحت رعاية البريطانيين رجع إلى الأتراك.

كان الزعيم الأقوى في منطقة بوطان هو محمود بن إبراهيم باشا رئيس قبيلة المائي، الذي عبر عن مشاعر قومية قوية عندما زار ضابط بريطاني ويرانشهر في أيار/ماي 1919. لم يكن يستطيع الإدعاء بمكانة مثل مكانة البدرخانين، الأصراء بالوراثة في بوطان، ولكنه نال ما يكفي من احترام آلاف المحاربين على بعد أميال من حوله. إنه من غير المحتمل أن يستطيع أي من اللاجئين البدرخانين أن ينظم مثل هذا العدد. ولكن، مع ذلك، فإنه يصبغ تقدير ولاءات محمود. هل كان حقاً على صلة بجواره وعدوه القبلي منذ أمد بعيد، عبد الرحمن من قبيلة قره كيجي Karagizli في شرناخ المجاورة، الذي كان بشكل صريح مؤيداً للأتراك ومناوئاً للبريطانيين؟ هنالك أسس لمثل هذا الاعتقاد. على أية حال عندما نشأ محمود تأييد حركة مصطفى كمال القومية التركية الناشئة في ميوانس بعد عدة أشهر، انقلب عبد الرحمن فجأة ليصبح مؤيداً شديداً للبريطانيين.

أخيراً كان هناك أكراد استانبول، وقد أخذ هؤلاء أيضاً على محمل الجد باعتبار أنهم كانوا جاهزين للتفاوض مع الحكومة العثمانية ولعرض المندوب السامي البريطاني. وكون الحكومة متهاكة ومخلوبة على أمرها والمدينة مطوقة من قبل الحلفاء، لم يجد أكراد استانبول أية صعوبة في بيع الحياة في مجتمعاتهم القومية. وقبل نهاية 1918 أعاد كل من الشيخ عبد القادر والبدرخاني البارز، الأمير أمين عالي وولديه كاميران وجلادت تأسيس النادي الكردي باسمه المعدل قبل الحرب (جمعية تعالي

كردستان). وبعد مضي عشر سنوات، على نشاطاتهم الأولى في 1908 كانت مثل هذه المجموعات لا تزال بقيادة طبقة الأعيان القديمة، ولكن كان ثمة تورط إقليمي وقبلي أكبر. وسرعان ما تم افتتاح الفروع لها في كل من ديار بكر وسيرت والأذيق وفي المدن الأخرى.

ولكن لا يد من القول بأنه منذ البداية واجهت بريطانيا صعوبات مع النوادي الكردية. فقد كان الشيخ عبد القادر غالياً عن كردستان منذ عهد طرول وعلاقاته سيئة مع ابن أخيه، طه، وبالتالي لم يكن ممكناً النظر إلى ادعائه بالقيادة خارج استانبول إلا بعين الشك والريبة. كما لم يكن واضحاً بالضبط ما يمثلته النادي الكردي وفروعه في الأقاليم. فقد كان يضم مجموعة من المؤيدين للدمج العنصري من أمثال الليبرالي المؤيد للجنة الاتحاد والشرقي عبد الله جودت، الذي كانت لأفكاره المؤيدة للأوروبيين أكبر الأثر في مصطفى كمال، والمؤيد المتحمس للجنة الاتحاد والشرقي سليمان نظيف، الوالي السابق على الموصل الذي أهدم شقاً الشيخ عبد السلام البارزاني.

ولم يكن الأمر سهلاً لأكراد استانبول من أولئك الذين يعيشون في الأقاليم. كان كل شيء محسوراً في مؤتمر السلام المستظر ولكن ماذا ينبغي أن يكون موقف الأكراد؟ وما هنا تكمن الصعوبة. فمن الواضح أن بريطانيا كانت تنظر بعدم ثقة إلى إمكانية قيام دولة كردية، فلم تكن تريد إزعاج فرنسا التي أبدت من قبل فتوراً إزاء مسألة الدولة الكردية، وبدت غير حاسمة فيما إذا كانت ستبقي إدارة مستقلة لجنوبي كردستان أو ملحفاً ببلاد الرافدين مما يعني عملياً تقسيم كردستان. ومع ذلك يمكن التماسيح مع فكرة كردستان مقسمة في حال كانت بريطانيا هي المحامي والوصي على كلا القسمين.

ربما كان القوميون الأكراد يعتقدون، بحلول ربيع 1919، أن الحلفاء يفكرون في تقسيم شرقي الأناضول بين دولة أرمنية في ولايات أرضروم وخرابزون تحت الرعاية الأميركية ودولة كردية في الولايات الأربع الباقية: بدليس وروان وديار بكر والأذيق، من المفروض أن تكون تحت الرعاية البريطانية.

ومع ذلك، وعلى اعتبار أن الحلفاء لم يحركوا ساكناً لاحتلال المنطقة، ألم يكن من الطيش أن يقطع الأكراد على أنفسهم الطريق مع الحكومة العثمانية؟ ربما فكر عبد القادر بهذه الطريقة، ربما إغلاصاً لعربيته النقشبندية، ولم يرغب حقاً في قطع كافة الروابط مع السلطنة العثمانية. ولم يكن الوحيد في مسعاه ذلك. فبعد ما يزيد عن

خمسين سنة، وفي معرض حديثه عن النادي الكردي قال كاميران بدوخان: "كان لمعظمهم موقف مؤيد للمعسكر الكردي وآخر للمؤسسة الإسلامية-العثمانية... لقد أرادوا أن يصبحوا وزراء..."⁽¹¹⁾ وبغض النظر عن الطموحات الشخصية، أدرك عبد القادر أن المؤسسة العثمانية كانت تخاف فقدان الولايات الشرقية وبالتالي فإنها قد تقدم للأكراد ما يطلبونه من أجل بقائهم ضمن إطار الامبراطورية العثمانية.

كان الأتراك قلقين في بقاء الأكراد على متن السفينة لأسباب مفهومة إذ كان من السهل التغلغل في النوادي الكردية. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 1918 لعب الجنرال ستاف Staff دوراً بارزاً في تأسيس جمعية الدفاع عن الولايات الشرقية. وقد شغل سليمان نظيف، بالإضافة إلى عضويته في النادي الكردي، منصباً قيادياً في الجمعية. وقد أثب أولئك الذين في استاقبول لقبوا استرضاء الحلفاء، وعرض السفر إلى أوروبا من أجل كسب الدعم لقضية الاستقلال التركي-الكردية باسم لجنة الاتحاد والترقي. كما كان متأكداً من أنه سوف يُستقبل بشكل لائق باعتبار أنه شجب على مسؤوليته الشخصية مجازر الأرمن ورفض التورط في تنفيذ عمليات الإعدام عندما كان والياً على بغداد.

لقد كان أتراك لجنة الاتحاد والترقي يائسين بما فيه الكفاية من الإخلاص الكردي "من الإذعان بدعم سياسة... الحكومة المحلية التلامركزية من قبل الأتراك الخافضة لها"⁽¹²⁾. في بداية 1919 أنشأت شبكة من نشاطات لجنة الاتحاد والترقي مجموعات محلية تحت اسم "لجان الاستقلال التركي-الكردية" في خربوط وأورفا وماردين وديار بكر وجزيرة ابن عمر. وفضل النظام المركزي للجنة الاتحاد والترقي كانت هذه المجموعات على درجة عالية من التنسيق حيث أدلت بتصاريح ضد التدخل الأجنبي (الحلفاء) وسلحت المدنيين وجندت الجندرية. وقد ضمت لجنة الاتحاد والترقي، عن طريق شبكة المخطرين من أنه سوف يتم الإبلاغ عنهم بسرعة عن طريق الموظفين المدنيين أو الأعيان الذين يخرجون عن الخط. وقد كان بعض نشاطات لجنة الاتحاد والترقي منهمكين فعلاً في إغراء الأكراد للانضمام إلى الأحزاب التركية المشكلة

(11) مقابلة مع كراس كوتشيرا، باريس، تموز/جويلية 1973، في كتاب كوتشيرا، الحركة القومية الكردية 1918-1926، Movement National Kurde، ص 26.

(12) FC 4137/371 ملخص الاستخبارات، القيادة العامة في القاهرة، 4 آذار/مارس 1919.

حدثاً، حتى العلوانية الجديدة منها، على نحو واضح مثل الحزب القومي التركي (ترك أوجاغي) التي تعني (حرفياً الخوفاً).

في هذه اللحظة المحققة بالمخاطر في الشرق كان شيئاً مفيداً انتخاب كردي بارز في الحكومة. وقد كان الشيخ عبد القادر هو المبتغي. لقد كان وحيداً عثمانياً معترفاً به ولا يزال يشغل منصب رئيس مجلس الدولة وأيضاً يقود مجموعة كبيرة من الأتباع بما في ذلك الخمسة عشر ألفاً أو نحو ذلك من الحرفيين والتجار والصناع في استانبول. في آذار/مارس 1919 دُعي إلى الوزارة الجديدة برئاسة داماد David فريد باشا. لقد أُصرَّ أن يُمنح للمكره فرصة أكبر للسيطرة على شؤونهم وحصل على وعد عظيم، كما ثبت في النهاية، من أنه سيتم تعيين الأكراد كحكام في كردستان، ولكنه أثار شكوك العثمانيين أيضاً باقتراحه أن تُشرف بريطانيا على هذه الترتيبات.

وقد أقرنت الحكومة أيضاً بعد إلحاح طويل بعضاً من أفراد اللجنة القومية الكردية (كما أطلق النادي الكردي على نفسه أيضاً) بالسفر من استانبول إلى السليمانية حاملين رسائل إلى الزعماء القبليين تحضهم على التخلص من النير البريطاني. في مقابل ذلك أُقرى البريطانيون في الاعتماد على الحكومة التركية لنقل القوات التركية من المدن الكردية وتعيين أعضاء من حاشية الشيخ عبد القادر كولاة في وانا وبندليس والبلدات الكردية الأخرى⁽¹⁾.

تلاشي الآمال الكردية

في ربيع 1919 كان هناك ثلاثة خيارات من التفكير السياسي: المؤيد للأتراك والمؤيد للحلفاء وأخيراً، بين أكراد ديرسم، رغبة في الاستقلال التام بعيداً عن كل تدخل خارجي. والمشكلة هي أن هذه الخيارات لم تكن متمايزة، فالكثير من الأكراد، المرتبكين نتيجة الشكوك المحيطة بالمسألة، لم يرغبوا في الالتزام بشكل نهائي بواحد من هذه السبل.

غير أن تطورات أيار/ماي 1919 حطمت الآمال الكردية في تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال في الأناضول الشرقية. وقد كانت أولى هذه التطورات هو وصول

(1) FO 1919/1371، القاهرة 6 آذار/مارس 1919، القيادة العامة GSG، رقم 2838 مالنوكا، حرك لجنة الاتحاد والترقي، المندوب السامي إلى وزارة الخارجية، استانبول، 6 آذار/مارس 1919.

اليونان إلى إزمير بتشجيع من الحلفاء على أمل الحصول على حصتها من غنائم سايكس-بيكو بالقوة. وإلى الجنوب وضعت إيطاليا قواتها في إيطاليا. لقد كان التأثير النفسي لهذا الاحتلال كبيراً على السكان المسلمين في الأناضول، كما يُعرف من قبل مدى حساسية الأكراد تجاه التهديد المسيحي. قبل أسبوعين فقط من وصول اليونان لبرق الأميرال كالشروب Calthorpe في استانبول إلى وزارة الخارجية قائلاً إن: "العامل الأهم في الموقف هو الخوف من أن يوضع القسم [الشرقي] من تركيا تحت الحكم الأرمني. هذا ذلك هناك ميل قوي بين الأكراد والأقراك أن يعيشوا منفصلين غير أن هذا الخوف يوحدهم"⁽¹⁾.

لقد كان من المتعذر تجنب رد الفعل الكردي، كما تفرق بسرعة الآلاف من كانوا يعيشون في وهم الأفكار القومية نتيجة التهديد المسيحي المتزايد. ولم تجد الحكومة العثمانية صعوبة في إثارة التضامن الإسلامي بمفهومه الشامل:

"لقد انتشرت أخبار عن مجزرة للمسلمين على يد اليونان. وتطلب من الأكراد أن يهجروا مقارنته بين إزمير وديار بكر، فالإنكليز سوف يأتون أولاً ويحتلون المدينة والتي سوف تكون مقدمة لوصول القوات الأرمنية. كل هذه الإجراءات أعطت تأثيرها الطبيعي"⁽²⁾.

ولكن إذا كان هدف تركيا هو إثارة المخاوف الكردية من التهديد المسيحي، فإنها كانت تسعى وعلى حد سواء، إلى استغلال خطر التعصب الكردي والعنف ضد المسيحيين كأسس لإغلاق النوادي الكردية. وبالنظر إلى دورهم في المجازر الأرمنية لعام 1915، فإن إثارة هذه النقطة لها ما يبررها. ففي الرابع من حزيران/جوان تم إغلاق النادي الكردي في ديار بكر واعتقال قائده.

في هذه الأثناء بدأ الأكراد يصطعدون بالكثير من المصاعب في استانبول. كما أنه في ظل سيطرة الطليان واليونان على أجزاء من الأناضول ومناقشة الحلفاء لإحياء أناضول الأرمنية، بات الحديث عن الحكم الذاتي الكردي ضمن مجلس الوزراء لا يطاق بالنسبة لـ (عاساد فريد باشا)، وفي الأسبوع الأول من حزيران/جوان قرر الشيخ عبد القادر منه.

(1) FO & S/P 10781، كالشروب إلى FO، 2 أيار/ماي 1919.

(2) مجلة الإدارة المدنية، ص 67.

لقد أحدث طرد عبد القادر الغضب في الأوساط الكردية في استانبول ولأسباب مقهومة. وفي أوائل حزيران/جوان تم الترتيب للقاء بين بعض أعضاء مجلس الوزراء وقادة النادي الكردي من قبل إبراهيم الحيدري الذي كان يشغل من قبل منصب شيخ الإسلام وممثل عائلة كردية أريسية والهدف من ذلك، كما يبدو، هو إصلاح ذات البين بين الطرفين ولكنها بدأت بداية غير جيدة بالثقة. لقد اتهم الأتراك الأكراد بأنهم "يتعاملون مع منظمات تسعى إلى الاستقلال وترفض الاعتراف بحكومتنا"، وهي تهمة رفضها الأكراد بشدة. فلقد حذر إبراهيم الحيدري من أن "إنكلترا... تحاول إقامة كردستان كبيرة والحاق الولاية الشرقية [كلها في الأصل] بها" في حين عارض عبد القادر، أو مثله، بأن تصريحات فريد باشا أمام مؤتمر السلام تشير إلى أنه راجح في التضحية بكردستان لمصلحة الأرمن. وقد أخفى الحيدري أخطاء فريد باشا في باريس وتابع عبد القادر هجومه العنيف بالشكوى من أنه يعد اختيار كرديين كرؤساء لولاية ديار بكر والأناضول على التوالي، فشل مجلس الوزراء في تعيينهم. لقد تم إعطاء وعد بأن والياً كردياً وعدداً مناسباً من الأكراد سوف يعينون في كردستان. ولكن اللقاء انتهى على نحو سيئ حينما تكلم رفعت مولانا زاده Rifai Mawlana Zada، وهو صحافي من ديار بكر، مظهراً تأييده لعبد القادر لصالح الحماية البريطانية متسائلاً: "كيف يمكن للحكومة التركية أن تمنح أي نوع من الحكم الذاتي للأكراد في الوقت الذي لم يكن الأتراك أنفسهم واثقين من مكانتهم؟"⁽¹¹⁾

لقد كان الأتراك غاضبين ولكن سياستهم كانت قد تطورت سلباً بشكل حاسم، بعد أن نزل اليونان في إزمير، وحيث بدأت قواتهم تتخذ إجراءات صارمة ضد أي تلحجج إلى التمايز الكردي، نقلت آراء توتيل على مراحل من استانبول في أوائل تموز/يوليو:

"يبدو أن فكرة الحكم الذاتي الكردي تحت السيادة التركية قد ماتت. فالأتراك يعملون فقط على خطط إسلامية عامة. إن كلمة كردي تُفهم بشدة وتستعمل بدلاً عنها كلمة مسلم."⁽¹²⁾

(11) FO رقم 4193/371، تقرير من المحادثات بين أعضاء اللجنة الكردية بالحكومة التركية، 10 تموز/يوليو 1919، ر. هيلر Hollier إلى تيلي Tilly، اللجنة البريطانية العليا 21 تموز/يوليو 1919.

(12) FO رقم 4192/371 كاتروب Calhroupe إلى FO رقم 30، تموز/يوليو 1919.

علامة على ذلك جاء في الرسالة نفسها بأن الزعماء الأكراد قد علموا بإحياء الخطبة المقترحة أثناء الحرب المتعلقة بإعادة التوطين الكردي من أجل توزيع اللاجئين الأكراد:

"حتى لا يتمكنوا أبداً من تكوين نسبة أكبر من 5% من سكان تركيا المحتملين بالنظر إلى سياسة التريك المتسارعة وبذلك كل الجهود لمنعهم من العودة إلى كردستان".

وقد أشارت الرسالة أيضاً إلى أن الأتراك قد باثروا بث دعاية إسلامية وشرفيتية مكنت من اختصار التلويح بطبع [الخطر] الأرمني على القبائل الجاهدة بالصورة السياسية في إطارها العريض.

حيثما بدأ الشعور بكارثة ثانية تحل بالقومية الكردية. ففي أيار/ماي 1919 وصل مصطفى كمال، مؤسس تركيا الحديثة، إلى سمسون الذي عُيّن حديثاً في منصبه الحفشي العام للجيش التاسع. لقد كانت أوامره هي جمع الأسلحة والذخيرة لضمان الطاعة في استانبول، كما أصر الحلفاء. على عكس هذه التعليمات، أمر القادة المحليين في تنظيم المقاومة الشعبية تحسباً لكل التحديات الخارجية، اليونان في الغرب والأرمن في الشرق وفرنسا في أفسس والطلليان في إيطاليا وفرنسا والبريطانيون في أروقة ومروشي. واعتاب (كازي خطاب).

وعندما طالبت بريطانيا بإقالته بعد أربعة أسابيع، استقال من لجنته وبذلك أصبح ثائراً. في أواخر حزيران/يون ووقع هو وزملاؤه على بروتوكول في أماب تبراوا فيه من سلطة استانبول ودعوا لعقد مؤتمر وطني في سيواس لتنظيم الدفاع عن الوطن. حتى قبل الدعوة لعقد مؤتمر سيواس، باشرت جمعية الدفاع عن حقوق شرقي الأناضول بالترتيبات لعقد مؤتمر في أرضروم والذي عُقد فعلاً في الفترة من 23 تموز/جويلية إلى 7 آب/أوت. وقد أكد البلاغ الختامي للمؤتمر المؤلف من عشر نقاط، من بين أشياء أخرى، على أن الولايات الشرقية الست جزء لا يتجزأ من الأراضي العثمانية، وقد أتاها بالقوى الوطنية مسؤولية حماية وحدة أراضي الإمبراطورية والسلطنة والخلافة، ورفض أية امتيازات للمسيحيين من شأنها أن تؤدي إلى تغيير ميزان السيطرة السياسية والاجتماعية. ورغم كتابته باللغة التركية فإن البلاغ كان حريصاً على الحديث في إطار المواطنين المسلمين:

"إننا ندهر لقرار قوائم الحق والعدل، قرار يحترم حقوقنا التاريخية

والدينية والثقافية وهرقضى تقسيم الأراضي والشعوب العنصرية ضمن الحدود التي تم تحديدها في المعاهدة الموقعة من قبل الحلفاء في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1918 والتي يقطنها في أناضول الشرقية، كما في المناطق الأخرى، أغلبية من المسلمين والتي يهيمن عليها المسلمون ثقافياً واقتصادياً⁽¹⁾.

كيف يستطيع أي كردي أن يعمل حماية وحدة أراضي شرق الأناضول مقابل التهديد المسيحي أو بضد حماية السلطنة أو الخلافة اللتين تربطان المسلمين من مختلف الأعراق مع بعضهم البعض؟

في آب/أوت عرفت شائعات مفادها أن الفرنسيين كانوا على وشك الترخف على سيواس وبأن كافة الأحزاب السياسية في استانبول قد أكدت للأميركيين بأن الأكراد في الأقاليم الشرقية سوف يرافقون على تسليم المنطقة للدولة الأرمنية⁽²⁾. بدأ تقسيم الأناضول وشيكاً، ولم يتردد كمال في انكشافه إلى الزعماء الأكراد الذين عرفهم في كل من ديار بكر وبلبيس واران ويزيد من أجل الحصول على دعمهم.

بعثة نوثيل

ربما يكون السبب جزئياً وراء موافقة الحكومة التركية على زيارة الرائد (ميجور) نوثيل وأيني عالي يندوخان، كاميران وجلاديت، إلى كردستان تركيا بسبب النشاطات التي قام بها مصطفى كمال. لقد وضعت الفكرة في بغداد من قبل كل من نوثيل وويلسون، وقد وصل نوثيل إلى استانبول في حزيران/يون 1918. كان الأكراد حماة مؤيدة للأكراد، وهو "شخص لطيف" كما أشار المستشار السياسي البريطاني، جي. بي. هولر J.B. Hoher، ولكنه متعصب لأن... وأخشى أن يصبح نوثيل لوراني الأكراد⁽³⁾. ولم تخطئ توقعات هولر، حيث تم بأن جهداً في التأثير

(1) البند السادس لما وردت ترجمته في كتاب "تاريخ الأمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة" شو وشو، المجلد الثاني، ص 45.

(2) قالت هذه الشائعات أيضاً بأن الأكراد في المناطق الشرقية لم يكونوا يرغبون اقتطاع أراضيهم لأنهم متعاضدون مع الأكراد الذين لا يحبون بأي شكل من الأشكال فكرة التنازل عن أية منطقة للأرمن...، (التوركا، خطاب، ص 71، 87).

(3) FCQ رقم 4193/371، هولر إلى تيلي، استانبول، 21 تموز/يوليه 1919.

تذكر هنا أن أعيان الأكراد من العلويين كانوا يوفرون الحماية للأرمن من الإبادة في عام 1915 ولم تكن عنتاب وملاطيا مسؤولتين عن حالة الذعر العامة في كردستان العثمانية.

لقد كان مصطفى كمال في بداية تموز/يوليو على علم بالزيارة المزمعة وبضوايا البدرخانيين. وما إن علم بمغادرتهم لاستانبول حتى أعطى مصطفى كمال أوامره لقوة محلية "متابعة العمل بطريقة لنفسه إمكانية قيام حركة انفصالية كردية"⁽¹⁾. لقد كان مؤتمر كمال في سيواس في أوج نشاطه عندما وصل توتيل إلى ملاطيا في 3 أيلول/سبتمبر واتصل مع المتصرف خلیل بدرخان، أحد أعمام كاميران وجلالات، الذي عهد إليه فريد بأمر مهمة حشد الخوارج المناوئة للكمالية في المنطقة.

علم مصطفى كمال في التاسع من أيلول/سبتمبر بأن توتيل والبدرخانيين كانوا في ملاطيا. وعلم أيضاً بأن فريد باشا قد أعطى أوامر إلى متصرف خربوط المجاورة بحشد بعض الفرسان الأكراد، حيث من المحتمل أن تكون كتاب قلبية قديمة، من أجل مباغته مؤتمر سيواس وهو منعقد واعتقال مندوبيه. لقد تأكدت شكوك مصطفى كمال السيئة عن توتيل: "لقد فهمت بأن هدفهم الحقيقي كان إثارة الأكراد وتحريضهم ضدنا والهجوم علينا، واهذين إياهم إقامة كردستان مستقلة"⁽²⁾. وقد أجبر توتيل ورفاقه على الانسحاب بسرعة إلى سوريا.

لم يجد كمال ورفاقه كبير عناء في استغلال لجنة توتيل لأغراض دعائية لأن الأكراد في الشرق كانوا عاتقين مسبقاً من العمليات الأرمنية التي جرت في القوقاز أثناء شهر حزيران/يونيو والتي قُتِلَ بتيجتها الآلاف من المسلمين إلى الحدود العثمانية. لقد بدأ القتال بين الأرمن والأكراد في المنحدرات الشمالية-الشرقية لجبل أرارات مع بداية الربيع وفي أيلول/سبتمبر دمّرت القوات الأرمنية القرى الكردية الواقعة بين أرارات وبيازيد. لقد اقترحت لجنة توتيل التواطؤ بين بريطانيا وحكومة فريد باشا في استانبول ضد أولئك الذين يحاولون الدفاع عن الأناضول. كما أن الأميركيين أنفسهم قد اقنعوا بأن لدى "بريطانيا خططاً خفية في كردستان"⁽³⁾.

(1) أجاتورك، عنتاب، من 1902 إلى 1909.

(2) م ن، ص 100.

(3) FO رقم 419344/371، نبوة العلاقات بين الأكراد والقوميين، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1919.

كردستان والحركة القومية التركية

في الأول/سبتمبر أعلّم مصطفى كمال القوي العظمى بأن الحكومة في استانبول حكومية استبدادية غير شرعية وبأن وفدها في باريس لا يمثل الأمة. بعد ذلك بشهر استقال فريد باغدا من منصبه بسبب ارتبائه في العجز عن صد تقدم كمال. وخلفه في المنصب علي رضا، وهو قومي أكثر صرامة. في ذلك الخريف بدأ الأكراد يشعرون بحرارة [الأحداث] حيث نُعم تسجيل "حزب ديموقراطي كردي" جديد. كذلك بدأت مقالات الصحف تحدّر من أن الحديث عن الاستقلال الكردي يعتبر بمثابة المساعدة على القومية الأرمنية. كما تُجمع عدد من الأكراد وحكم عليهم بالهتوت لأسباب تتعلق بالخيانة.

في استانبول كان لا يزال هناك عدد من القوميين الأكراد المتشبهين ببريطانيا. وفي ضوء فشل بعثة نوثيل ونجاحات الكماليين، عقد أعضاء جمعية تعالي وئرفي كردستان اجتماعاً استثنائياً في 8 تشرين الأول/أكتوبر لتأكيد ثقتهم بمؤتمر السلام والتأكيد على: "أنهم غير متعاضدين مع الحركة الأناضولية... إنكلترا هي صديقتنا الوحيدة، وقد قرر الأكراد ألا يكون لديهم أي حاج سوى إنكلترا"⁽¹⁾.

غير أن تيار الأحداث في كردستان كان يسير عكس مصالح البريطانيين والقوميين الأكراد. وعلى حد قول المندوب السامي البريطاني ثم يكن الكماليون فقط بل الأكراد في المنطقة أيضاً يرون "بأننا نتخلى عن القوقاز وتاركيين ورامنا ما بين آوارات و قزوين أرضاً خصبة للمدعاة الإسلامية والتركية. وكذلك في الجنوب-شرق رأوا بأننا أصبحنا بطة غير فاعلين في جنوبي كردستان الشرقية"⁽²⁾.

بحلول الخريف أثرت دعاية كمال في العديد من القبائل والتي أصبحت إلى جانبه. كذلك اعتقد القوميون الأتراك، وربما كانوا على حق، بأن بريطانيا كانت تحول الأندية الكردية في أماكن مثل عيار بكر وأن تلك الأندية بدورها كانت ترحل

(1) FO رقم 4899/171 GSI جيش البحر الأسود، استنبول، 13 تشرين الأول/أكتوبر 1919، ملاحظة عن الأكراد والحركة القومية.

(2) أقيها-برطانية في جمهورية أرمينيا، المجلد الثاني، ص 427.

المساعدات إلى القبائل المتمردة في هربس⁽¹⁾. على أية حال يبدو أنهم لم يجدوا مصاعب حمة في إثارة الأكراد الذين لا يزالون مخلصين للدولة العثمانية ضد مثل هذه الجماعات. في نهاية تلك السنة أبدت نحو 70 قبيلة كردية: ناهيك عن الأعيان المدنيين، تأييدها لمصطفى كمال، تلك القبائل التي كانت تعيش في المناطق التي بدأ فيها التهديد أكبر، أي في الحدود الشرقية والجنوبية للأناضول، ومن أبرزها كانت قبائل السلان والجلالي والحيدرآبادي في الشرق.

في هذه الأثناء كان مصطفى كمال يقوي موقعه في أماكن أخرى. فقد وافق السلطان محمد السادس على دعوته بإجراء انتخاب لمجلس فرعي حقيقي. وفي كانون الثاني/ جانفي 1920 أقرت الأقلية الساحقة من القوميين الأتراك في المجلس العيشاق الوطني، المبني على أساس بيان ميراس، حيث تبنت ذلك رسمياً موقع الكماليين في استقلال تركيا الشام ومطالبتها بكافة الأراضي غير العربية بما في ذلك كردستان وروم عظم الهندنة.

إن صعود الكماليين زاد من تلهف بريطانيا لإقامة منطقة عازلة بين بلاد الرافدين والأتراك، لأنه في خريف 1919 كان هناك أرضية خصبة للتحخوف حينما تلقى الكماليون المساعدة من البلاشفة. فقد تباحت مصطفى كمال سرّاً مع ممثلين سوفيت في نهاية أيار/ماي وحصل على تأكيد بالدعم ضد محاولات الحلفاء بتقسيم الأناضول وإقامة دولة أرمينيا أو كردستان مستقلة فيها. لقد اضطرت بريطانيا من قبل بصغريات مع البنشلية على شاطئ قزوين في 1918 وفي باقوم أيضاً، وبدأت تخشى أن تكون كردستان، حتى القسم الجنوبي منها، عرضة لجهود مشتركة للقوميين الأتراك والبلاشفة. وقد بدأ مصطلح البنشلية حقاً، وإن كان يُقهم بشكل خاطئ كلياً، بالتداول بين القبائل، في شياخ/ فيقري أذيع نأ من نصيب الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي جاء

(1) كانت ديار بكر مدار النقاش، فعلى حد كبير أحد الطبقات الكماليين كان "التيار بكريريون" تحت غطاء القوميين الأكراد، يعملون من أجل الحصول على الحماية البريطانية من خلال الدعاية التي قامت بها جمعية تركيا الفتاة والخطوات التي قاموا بها... لأنهم كانوا يعملون لمصلحة بريطانيا... ورغم ذلك بكريريون المشاركة في مؤتمر أرصروم: رغم صيغتنا لهم بذلك... تظهر بكل وضوح أن نقن الحقيقة".
 1506/731، يوميات النيجر نوايل، ص 9.

فيه: "سوف لن نرضى بأية قوة أجنبية علينا، نحن بلاشقة وسوف نحكم أنفسنا بأنفسنا"⁽¹⁾.

كانت بريطانيا لا تزال تعمل على أمل إقامة دولة أرمنية، وقد بُني حماسها على الاهتمام الأميركي في العمل كوسيط. في الولايات المتحدة قال وودرو ويلسون Woodrow Wilson أمام اللجنة القومية الديمقراطية في شياغو/فيشري: "لدي أمل أن شعب الولايات المتحدة سوف يجد أنه من المقبول الدخول نقيماً على مصالح الشعب الأرمني وإصلاح الأتراك السيئين جداً والأكراد الذين هم على القدر نفسه من الصعوبة تقريباً ومعاقتهم بما فيه الكفاية وتعليمهم السلوك الحسن"⁽²⁾. في حزيران/يونان طلب الرئيس ويلسون من استانبول أن تعلمه عن الأقاليم في الشرق التي لم تعد قادرة على الاحتفاظ بها، ولكن في الوقت نفسه لم يكن قادراً على التأكيد من أن الولايات المتحدة سوف تقوم بالانتداب. وفي الخريف بدأ واضحاً أن الولايات المتحدة سوف لن تضع اليد عليها.

الطريق إلى سينقر

لقد أدى انسحاب أميركا إلى وضع مصير كل شرقي الأناضول في حالة تغير مستمرة، كما جعلت من الممكن التوصل إلى تسوية مرغوبة بين الأكراد والأرمن، رغم القتال الكردي-الأرمني على الأرض. وهكذا بات مصير كردستان من الناحية الاستراتيجية أكثر أهمية لبريطانيا في الوقت الذي باتت فيه احتمالات تجسيدها أقل. في باريس أقنع الموظفون البريطانيون الممثل الأرمني، يوغوروس نوبار، على ضرورة إصدار بيان كردي أرمني بالتضامن ضد عودة الحكم التركي. ونظراً لاعتقاده أن القضية الأرمنية في عطر، سارع نوبار في التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقية مع شريف باشا. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر أصدر بياناً مشتركاً جاء فيه:

"إننا وبالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر [السلام] منحنا السلطة الشرعية،

(1) FO رقم 371/5007، المندوب العثماني إلى وزارة الهند، بغداد، 22 شباط/فبري 1920، ولكن انظر أيضاً FO رقم 371/4199 المذكرة الداخلية لـ ليد. و. يونغ (H.W. Young) كتابون الثاني/جانفي 1920 وFO رقم 371/5009 وزير خارجية الهند لجدهاء لهند 27 تشرين الأول/أكتوبر 1920.

(2) خريفانيان، جمهورية أرمنية، المجلد الأول، ص 163.

وفق مبادئ القوميات لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة،
وسياحة إحدى القوى الكبرى... فضلاً عن ذلك فإننا نؤكد اتفاقنا التام
باحترام الحقوق الضرورية للأقليات في كل الدولتين⁽¹⁾.

وقد قبل البيان حكم مؤتمر السلام بخصوص تعيين الحدود بين الدولتين. في
البداية كانت ردود الفعل في كلا الجانبين إيجابية. لقد عبر الشيخ عبد القادر وبعض
من البدرخانيين عن ارتياحهم، ربما لأنها المناسبة الأولى التي يعترف فيها الأرمن
رسمياً بالحقوق الكردية حيث ساد تصور بالخطة والسمادة في كلا المعسكرين لأن
الحدود الكردي-الأرمني قد يصبح جزءاً من الماضي، وكان الناس في استانبول
ويريفان يتفكرون بشوق النص الكامل للبيان.

وقد أدى الانسحاب الأمريكي أيضاً إلى ترك قضية شرق الأناضول لبريطانيا
وفرنسا بشكل خاص. حتى الآن كان يمكن الاقتراض، إذا ما كانت هناك تسوية
سياسية في شمالها، بأن كردستان سوف تكون على السجام مع صلصلة من الدول
المتحدة بالحكم الذاتي والتي توفر حاجزاً لبلاد الرافدين. إن هذا التصور لم يعد
بالأمر الواقع، إذ ينبغي على بريطانيا وفرنسا أن تتصرفا.

كانت بريطانيا تشاطر فرنسا قلقها إزاء الفراغ في شمالي سوريا والعراق التي بدا
أن الكياليين مصممون على ملئها. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر 1918، يوتلو
Berthelot اللورد كيرزون Lord Curzon بأن الاتفاقية الوحيدة القائمة بخصوص المنطقة
هي اتفاقية سايكس-بيكو، وقد اقترح الآن ترتيباً فدرالياً بين كردستان الشمالية
(فرنسية) والجنوبية (بريطانية)⁽²⁾.

لم يكن كيرزون متحمساً. وقد أخبر يوتلو أنه لا يرغب في تكرار المشاكل التي
واجهتها بريطانيا على الحدود الشمالية-الغربية وأنه من الأفضل أن يُترك الأكراد
لوحدهم يقررون ما يرونه مناسباً لهم سواء أكان دولة واحدة أو أقطاعات مرتبطة مع
بعضها البعض على نحو ضيق. لقد كان مصمماً للغاية على تجنب المزيد من
انتشار القوات وبقي أصماً حيال المناقشة الاستراتيجية لبغداد، حيث أكد بأن بريطانيا

(1) FO رقم 4193/371 الملف 486372/64، تاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1919.

(2) FO L/P&S/10782، مذكورة عن كردستان تأليف م. يوتلو، لندن، 24 كانون الأول/ديسمبر 1918.

لا تنوي البقاء في كردستان الجنوبية. ولكنه لم يكن يريد، بكل تأكيد، أن تكون فرنسا على الطرق الشمالية لبلاد الرافدين.

وهكذا كلما أخذت كردستان أهمية استراتيجية أكثر، كلما كانت بريطانيا تفقد الأمل في تعاون فعال مع الزعماء الأكراد. في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام كتب هولر من استانبول "أعتقد أنه ينبغي ترك المسألة بالدرجة الأولى للأكراد أنفسهم. وتحقيق خلاصهم وتحرير أنفسهم من الأتراك... [الأكراد] يشبهون قوس قزح فيهم طيف من كل لون"⁽¹⁾. في آذار/مارس لخص المندوب السامي البريطاني هذه النظرة إلى الوقائع بشيء من البرية:

"ثمة الكثير من الشك فيما إذا كان الحكم الذاتي أو استقلال كردستان معروضاً على الإطلاق، وعلى أية حال لا يمكن الحديث عن وجود شيء اسمه 'الرأي الكردي' بصفتي رأي شعبي متماثل... القلة [من الأكراد] يتطلعون إلى شيء أسوأ من أغوات القبيلة أو شيوخ الدين وحتى هؤلاء لا توجد أوهية مشتركة بينهم... والقلة القليلة من الأكراد المثقفين خارج كردستان يحصلون أفكاراً انقسالية غير أنهم يبالغون جداً لتضخيم تأثيرهم وأهميتهم"⁽²⁾.

في استانبول اعتقد داماد باشا، الذي أصبح خارج الحكومة الآن، بأنه قادر على أن يحل محل الإدارة الجديدة إذا ما توصل إلى خطة معقولة لهزيمة مصطفى كمال. لقد أراد أن يستدرج الشيخ عبد القادر إلى صفقة مثالية كنتك التي فشل في الإيفاء بها قبل اثني عشر شهراً. لقد وعد الأكراد بحكم ذاتي فعلي مقابل هجوم الأكراد على الكماليين في الشرق، غير إن الشيخ عبد القادر كان راغباً في التوصل إلى تفاهم بشأن توقعاته، وهو يعتبر أنه من اللازم أن تكون هناك ضمانات قوية من جانب فريد باشا وتأكيد بالحماية البريطانية لكردستان، وهي ضمانات لم يكن بالإمكان تقديمها ببساطة.

في هذه الأثناء دفعت الشائعات حول تقسيم الحلفين الأكراد إلى أحضان العثمانيين مرة أخرى. وخلال شهر كانون الثاني/جانفي 1920 سافرت مجموعة من الشباب الأكراد إلى سويسرا لمقابلة شريف باشا، حاملة معها عرضاً عثمانياً بحكم ذاتي خاضع للسلطان والبرلمان التركي الذي سيتم تنفيذهم فيه، فضل الشباب الأكراد،

(1) FO رقم 371/5068، هولر إلى كيرزون، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1919.

(2) FO رقم 371/5068، غروبيك de Robeck إلى كيرزون، استانبول 29 آذار/مارس 1920.

ورغم عدم ثقتهم، هذا العرض على التقسيم، كما هرج وفد كردي أيضاً على المنسوب السامي البريطاني للاحتجاج على تقسيم كردستان الجنوبية. وقد أصر الوفد على أن "تعامل كردستان كوحدة متكاملة شعبياً وجغرافياً"، ولكن الوفد "اعترف بأن الولاء للخلافة قوة حقيقية في كردستان"⁽¹⁾، وهو ما يتناقض مع الكلام السابق عن الانفصال، وقبل نهاية آذار/مارس، بكل تأكيد، كان أحياناً لا يزعج بل تسون عدم فصل بلدهم عن الخلافة.

لقد فشل عبد القادر أن تبقى كردستان موحدة تحت الحماية البريطانية ولكنه قال أيضاً إنه ليس ضد السيادة التركية. لقد أكد على قلق كردي آخر أخذ بالتزايد ألا وهو أن الحكم الأرمني غير مقبول. فيما كان البدرخانيون ملتزمين بعدم إبداء أي موقف حتى يذلي الحلفاء بيان رسمي.

في باريس شن شريف باشا أيضاً حملة ضد التقسيم الإنكليزي-الفرنسي المزعوم وحاول أن يبرهن أن الحكم الذاتي تحت السيادة التركية سيكون أفضل، ولكن هذا لم يمنعه رسمياً من تقديم مطالب متطرفة إلى مؤتمر السلام من أجل كردستان المستقلة، وإنكار المطالب الأرمنية الإقليمية [روصنيا] بالفاضة. ومن خلال مناشدته حق تقرير المصير وحق التطور الحر للشعوب المختلفة التي تتبع طموحاتها القومية، أكد بأن: "كردستان كل لا يتجزأ، التي، إذا ما أُنصت من الأمبراطورية العثمانية، يمكن أن تعزى إلى انداب واحد من أجل تطورها الاقتصادي"⁽²⁾.

قد كانت هذه من أروع لحظات حياته، لكنها لم تدم طويلاً.

عندما أصبح النص الكامل لاتفاقية شريف-نوبار معروفاً في أرمينيا وكردستان تارت حالة من الغضب والارتباك. فقد ألهم برغرض نوبار بتدمير القضية الأرمنية من أجل الولايات الست المقدمة إلى مؤتمر السلام في شباط/فيفري 1919. وقد تار القلق نفسه بين الأكراد لأنه أظهر لنعلن العمومي القائم بين الانفصاليين المحافظين

(1) 8067/171 رقم 8067/171 الثاني الكردي إلى المنسوب السامي، استأبول 28 كانون الثاني/يناير 1920، من رومك إلى كيركوك، استأبول 3 شباط/فيفري 1920.

(2) 8067/171 رقم 8067/171 المقدمة من قبل الجنرال شريف باشا، رئيس الوفد الكردي إلى السيد رئيس المجلس الأعلى لمؤتمر باريس، 1 آذار/مارس 1920.

هذا التماس مكتوب باللغة الفرنسية، لذلك قد تحتوي الترجمة على بعض اليفوات. (الترجمة).

وأولئك الذين كانوا يعتبرون أنّ أي حكم ذاتي مضمون هو كافٍ. وفي كردستان فقد شجبت الاتفاقية العشرات من الزعماء الأكراد والأحيان، الذين تورط البعض منهم في صراع مرير ضد القوات الأرمنية. فقد أشارت الاتفاقية إلى "التخلص من السيطرة التركية الوحشية والحكومات التركية... والخلاص من تبر لجنة الاتحاد والترقي...". في ذات الوقت الذي كان عدد من الأكراد ياملون بتحسين علاقتهم مع الحكومة التركية⁽¹⁾.

بينما كانت هناك جهود فعل كردية مكثبة في استانبول، فقد تنصل البايان من الاتفاقية، كما فسر عبد الله جودت آراءه اللامركزية بدعم الاتحاد الكردي الأرمني⁽²⁾. وقد كتبت مجموعة من الأكراد بقيادة أمين عالي بدرخان إلى لويد جورج "إننا نلتزم بمساعدتكم لتطوير بلدنا ضمن حدودها القومية"، ولم يكن الشيخ عبد القادر واحداً من الموقعين [على الاتفاقية].

لقد كان أثر غضب عدد من زملاؤه في النادي الكردي عندما منح بمقابلة مع الصحيفة الاستانبولية إعدام Ikhdam في نهاية شباط/فيفري والتي قتل فيها من شأن الاتفاقية، وتنصل من أية عدوانية كردية تجاه الأتراك. وتكلم عن الحكم الذاتي للولايات الكردية كطموح له، ضمن ما أسماه "الخطيرة العشوائية الواحدة"⁽³⁾. وقد كانت هذه العبارة الأخيرة هي التي أثارت رفاقه أكثر. فقد اتهموه بالتراجع عن تعهده بالاستقلال. ولكن عبد القادر على الدوام "يثار إلى حد كبير بتجاهله للخلافة"⁽⁴⁾. وقد كان في ذلك مخلصاً لجذوره العشبية. في منتصف شهر نيسان/أبريل أعلن عن تنحيه عن رئاسة النادي الكردي وقدره، وقد رد على ذلك بحل لجنة النادي والمندوبة

(1) FCQ رقم 5068/371، مو ريفوت إلى كيرزون، 15 آذار/مارس 1920، هونغليانغ جمهورية أرمينيا، المجلد الثاني من 444.

(2) إعدام Ikhdam، 27 شباط/فيفري 1920 مقتبس في FCQ رقم 5068/371، ويب Wladislaw إلى كيرزون، استانبول 3 أيار/ماي 1920. كان جودت مزبداً للحكم الذاتي، وبالتالي فإد من غير المحتمل أن يكون قد لوك موقفه اللامركزي أمثال الحزب الاستقلال التام. وإذا سيكون متناقضاً مع رغبته الحالية في العمل مع حكومتها قريب بالحد، ومع نجاحه اللاحق.

(3) FCQ رقم 5068/371، رسالة من أمين عالي بدرخان، نائب رئيس جمعية ترقى كردستان، وممثل أعلى Live، الحزب القومويراطي الكردستاني، وآخرين إلى لويد جورج، 24 آذار/مارس 1920.

(4) FCQ رقم 5068/371، ويب إلى كيرزون، استانبول، 3 أيار/ماي 1920.

لانتخابات جديدة. لقد كان يعرف أنه يستطيع الفوز لأن التجار والصناع الكرد في استانبول يساندونه.

أظهرت الانتخابات الجديدة في الحال مدى شعبيته بين عامة الأكراد في استانبول، فانسحب البدرخانيون و"المفكرون" من النادي الكردي وشكلوا الجمعية الاجتماعية الكردية⁽¹⁾. وقد كان الباحث على ذلك المتطلبات الشخصية أكثر من أن تكون قضية مبادئ. كان البدرخانيون منذ أمك طويل منافسين للشيخ عبد القادر، بسبب غيرتهم دون شك من شعبيته بين عامة الشعب الكردي، في استانبول وكردستان. لقد كان البعض من أعضاء الجمعية الجديدة جودت على سبيل المثال، متحيزين للأكراد إلى حد كبير أكثر منه للشيخ عبد القادر نفسه، وفي الحقيقة كان موقف المناهضين شبيهاً بذلك لدرجة أنه بعد بضعة أشهر طالبت الجمعية الاجتماعية الكردية وجمعية عبد القادر المعروفة باسم "جمعية الكرد وكردستان" بأهداف مماثلة لترسيم الحدود لكردستان كما اقترحتا معاهدة السلام.

أما بالنسبة لشريف باشا، الذي تبرأت منه الجمعيتان في استانبول، فقد انتهت سيرته القومية بالحقري، فمخارلته لكل من الحكومة التركية والوفد الأرمني جعلت الجميع لا يثق بمواقفه. وعندما أعلن عن استقالته كممثل كردي لمسير البريطاني في باريس، فإن سيرته كان متناقضاً جداً مع ما كان يقول منذ 1914: "لقد كان هداني الرئيسي هو إقامة علاقات ودية بين إنكلترا والأمبراطورية العثمانية"⁽²⁾.

وهكذا وجد الأكراد أنفسهم ضحية حياغة معاهدة السلام من قبل الحلفاء دون مثل في باريس. ومنقسمين بثلة نتيجة التنافس الشخصي والحزبي في استانبول، ومنقسمين أيضاً تجاه الخيارات الصعبة في وجه القوات الكمالية والأرمنية في كردستان الأناضولية.

ومع ذلك فإن بعض المخاوف التي أدت إلى مثل هذه التوترات الهدامة كانت قائمة على أسس واهية، فلم ترحب إنكلترا أبداً بفكرة توسيع النفوذ الفرنسي إلى ديار بكر وسيرت وبتليس والتي لم تمتد عملية في كافة الأحوال عندما طردت القوات الكمالية الفرنسيين من مرعش في شباط/فبراير 1920.

لم يكن صعباً على بريطانيا الآن أن تفتح فرنسا بقبول فكرة كردستان مستقلة

(1) حول القضية انظر FO رقم 1371/5069، جو دويت إلى كيرزون، استبول 26 أيار/ماي 1920.

(2) FO رقم 1371/5068، شريف باشا إلى السفير البريطاني، باريس، 27 نيسان/أبريل 1920.

بحكم ذاتي. يجب أن تكون [هذه الكردستان] مستقلة عن تركيا كما أرادت بريطانيا على حساب مخاوفها من الطورانية والبشقية، ولكنها ليست محمية قائمة بذاتها والتي لم تكن بريطانيا تفكر بها نفسها لأنها لم تكن مستعدة لمراقبة القوات اللازمة فيها، ولكنها لم تكن مستعدة أيضاً للتنازل عنها لفرنسا بسبب الشكوك المتبادلة بين الحلفين.

ومع ذلك فإن الاعتقاد بأن بريطانيا قد وضعت سياسة واضحة المعالم في كردستان هو اعتقاد خاطئ. والاحتمالات التي بدت واضحة في تشرين الثاني/نوفمبر 1918 قد تقلصت بشكل مؤلم في نيسان/أبريل 1920 حينما كان ينبغي أخيراً اتخاذ القرارات. وحده أرنولد ويلسون Arnold Wilson استمر في سياسة واقعية وثابتة إلى حد ما رابطاً ما بين فكرة الفدرالية الكردية، ولكن بالتوفيق مع احتمال الحكم التركي النهائي.

إن إخفاق الأكراد في تقديم زعيم جدير بالثقة كان بلا شك ضربة قوية للأكراد البريطانية، ولكن الإخفاق الأكبر كان من نصيب الحلفاء. فقد فشلوا في تقديم حلول مقبول لاتفاقية سايكس-بيكو في 1918، وبذلك فشلوا في إعطاء شعوب شرقي الأناضول أية مؤشرات واضحة حول مستقبلهم. والأسوأ من ذلك أنهم سمحوا بمرور الوقت. لقد برهنت الفترة الفاصلة الطويلة بين مؤرخس وميقر بأنه من الصعب التصرف بحرية في المستقبل بسبب الاعتداءات الأرمنية واليونانية على الأناضول وصغرة الكماليين والماراغية بين الحلفاء. لا عجب إذاً أن يستجيب الأكراد في شرقي الأناضول إلى دعوة المسلمين من قبل مصطفى كمال في خريف 1919 لأنه كان العرض الوحيد المقبول.

لا شيء يعكس الخط البريطاني إزاء كردستان أكثر من اللقاء الداخلي في وزارة الخارجية بتاريخ 13 نيسان/أبريل 1920. فقد كان كيرزون الذي ترأس الجلسة، يعلم أنه في بحر ذلك الأسبوع سيكون في سان ريمو من أجل شرح شروط السلام التي تعتقد بريطانيا بأن على الحلفاء أن يقدموها لتركيا. وذكر الحاضرين بأنه خلال لقاءاتهم الثلاثة أو الأربعة الماضية نشأت القضية الكردية قد توصلوا إلى نتائج معاكسة نتيجة الموقف المتغير: أولاً، تكوين سلسلة من الدول الكردية ذات الحكم الذاتي حول ولاية الموصل، ومن ثم تقسيم كردستان إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وفي الاحتجاج الأخير قرروا أن تحرر بريطانيا من القيود التي تربطها بكل كردستان ولكنهم

وجدوا أنفسهم في "موقع مرغوب فيه بفصل كردستان عن تركيا، ولكننا لم تكن قافزهم على العتور على شخصين يقيم دولة متمنعة بحكم ذاتي في ذلك البلد"⁽¹⁾. والآن وجدوا أنفسهم وهم يعتزلون هذا الموقف للاحتفاظ بكردستان مؤقتاً وفق الشرط الذي وضعه إدوين مونتاجو Edwin Montague، وزير الهند، بأنه "يمكن أن يكون هناك أمل في ضم كردستان الشمالية في وقت ما في المستقبل".

لقد استجاب كيرزون أخيراً للمناقشة الحادة من جانب أرنولد ويلسون في بغداد بأنه من الأفضل الدفاع عن بلاد الرافدين من خلال الاحتفاظ بكردستان الجنوبية بدلاً من إعطاء القرصة للأتراك أو البلاشفة بتطويق شمالي بلاد الرافدين من جهة الشرق. وفي النهاية فإن ذلك يتطلب القليل من القواصم. لقد كان لدى بريطانيا سبقاً إحكام بأن تركيا تثير القلاقل حوالي رواندوز في شهر شباط/فبري. في هذا الوقت جاء عدد من القوميون العرب للاقتراح بأن الأكراد الجنوبيين سوف يقبلون بسيادة الأمير الهاشمي عبد الله إذا ما تم تنصيب هذا الأخير على رأس حكومة عربية في بغداد⁽²⁾. وإذا انضمت كردستان الشمالية إلى الجنوبية فيما بعد لتشكل كياناً سياسياً مستقلاً، فإن ذلك سيكون حسناً ومفيداً، طالما أنها تبقى الأتراك والبلاشفة بعيدين عن الطرق المؤدية إلى بلاد الرافدين.

الآن أصبح هناك اعتبار اقتصادي جديد، ففي أوائل شهر كانون الثاني/جانفي جال أرنولد ويلسون جواً فوق منطقة السليمانية وأربيل وأكد أن "التقارير الجيولوجية تشير إلى مخزون تقديري أكثر مما كان متوقعاً في السابق"⁽³⁾. لقد عقدت بريطانيا في مواقع آتاليا قليلة في الشرق بحقول النفط في كركوك، حيث أشار بعثتها الجيولوجي الأولي في شباط/فبري 1919 إلى اعتقادها بأنه يجب استثمار الحقل من قبل شركة "غنية بما فيه الكفاية من أجل مواجهة احتمال النجاح أو الفشل"⁽⁴⁾. وبحلول شهر آذار/مارس عام 1920 تبلور هذا العامل الاقتصادي وتحول إلى سياسة حيث توصل

(1) FO رقم 3571/3069، محضر جلسات المؤتمر الداخلي حول شؤون الشرق الأوسط، وزارة الخارجية، 12 نيسان/أبريل 1920.

(2) FO رقم 3571/3069، مؤتمر جوردني حول شؤون الشرق الأوسط، وزارة الخارجية، 13 نيسان/أبريل 1920، ويلسون، ميزونوتاما 1917-1920، ص 257.

(3) FO رقم 3571/4193، ملاحظة إحصائية ثانية عن الوضع في كردستان و L.P. & S. 10/315، تقرير جيولوجية من بلاد الرافدين 1919، (بغداد 1920).

(4) L.P. & S. 10/315، تقرير جيولوجية من بلاد الرافدين وكردستان.

مجلس الوزراء إلى استنتاج مفاده أن "المناطق التي تنطوي على إمكانية وجود النفط في مناطق الموصل ضرورية للعائدات التي سيعتمد عليها مستقبل البلد برمتها" (11). ولكن في 13 نيسان/أبريل أخفق هؤلاء الوزراء وهم يقررون مصير كردستان في ذكر النفط، لأنهم لم يدركوا كلهم أهمية حقول النفط في كركوك. وحتى أولئك الذين يمثلون الخزائنة والاميرالية، اللذين مستفيدان من النفط أكثر من الجميع، بقوا صامتين طوال اللقاء، بل إنهم لم يعترضوا على أهمية مونتافو في أن كردستان الجنوبية ستكون مستغلة في الوقت المناسب، حيث لم تُطرح مسألة النفط أبداً.

بالنسبة لكيرزون لم تكن النقاشات المعادة السابقة حول محاولة الاحتفاظ بكردستان الجنوبية تشكل له أي إرباك لأنه كان قد أكد ليرتلو عن لوليا بريطانية بالانسحاب. ولكن ينبغي عليه أن يذهب حالاً إلى سان ريمو بموقف مغاير وهو ما قوى اعتقاد الفرنسيين بالاتفاق البريطاني.

ومع ذلك فقد استطاع أن يدعي بشكل مناسب ولكن يصدق بأن إقصاء كردستان الجنوبية عن المنطقة الخاضعة للإدارة البريطانية سوف يكون ضد آمال أغلبية السكان الأكراد، بحيث أدت الشائعات حول التخلي الوشيك لبريطانيا عن السليمانية إلى حالة من الذعر العام. فلقد أرسل المندوب المدني تقريراً قبل ذلك بأسبوع واحد فقط بأن حاكم مدينة مريوان الحدودية الإيرانية قد قام بزيارة خاصة من أجل مناشدة بريطانيا بالبقاء، وإلا أصبح الدفاع عن منصبه متعذراً. كما أرسل الزعماء المحليون والأعيان وفوداً للغاية نفسها. كما أشار بنجر إلى المعبد الذي أقامته بريطانيا في المنطقة التي دمرتها سنوات من السلب والنهب: بحيث تضاعفت مساحات زراعة الحبوب، وتم زرع 100.000 شجرة، وزاد محصول القمح بمقدار ثلاثة أضعاف وأعيدت الحياة إلى السليمانية لدرجة أن كثافة السكان فيها كانت أعلى بنحو 50 بالمائة من بقية العراق. واستنتج بأن الانسحاب سوف يعتبر "خيانة" من جانب "أصدقائنا الأكراد"، وسوف تكون بريطانيا محظوظة إذا ما انسحبت من دون خسائر في الأرواح (12).

وهكذا حصل اللورد كيرزون في الأسبوع التالي في سان ريمو على موافقة

(11) L.P. & S. 10/47322/1918/1920/3/3463، مقتبسة في ملوكليت Slagden، بريطانيا والعراق من 173، الملاحظة رقم 47.

(12) FO رقم 371/5068، المندوب المدني إلى وزارة الهند بغداد 9 نيسان/أبريل 1918.

المحلفاء على الشروط التي أراضها لمعاملة السلام مع تركيا التي سوف تلص على تعيين لجنة من ثلاث من القوى العظمى مهمتها كتابة مسودة لمشروع الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية خلال الأشهر الستة التي سيدخل فيها الاتفاقية موضع التنفيذ مع الاحتفاظ بحق مناصرة عصبة الأمم بالاستقلال التام خلال عام واحد. وقد انطوى المشروع أيضاً على رغبة مونتاغو بأن: "يكون هناك شرط لجزءي كردستان بالاتحاد نهائياً إذا ما رغبنا بذلك".

وحينما توضح شروط العرض بدأ بعض الأكراد، ولأسباب مفهومة، يبدون عدم ارتياحهم. وقد أهرق الشيخ عبد القادر إلى باريس بأنه طالما لم تُعطى اللجنة الكردية في مؤتمر السلام فإنها تحتفظ بحقها في الاحتجاج على أي قرار يُتخذ⁽¹⁾ ولم يراجع مبادئ القومية⁽²⁾.

ما إن أعلنت المقترحات بشكل رسمي حتى أبدى كل من الشيخ عبد القادر ومثاقبه من البدرخانين امتياعهم من الإقصاء من المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي في الأجزاء الكردية من الجزيرة وأورفة وماردين في سورية الفرنسية وبعض المناطق الأخرى ولا سيما في ملاطيا وقوج كيري (غير رسمياً) لغربي الفرات. في حين أبدت العصبة الاجتماعية الكردية ارتياحها للرئيس وينسون تعيينه كوسيط في الترسيم الحدود بين أرمينيا وكردستان. في هذه الأثناء كان الأتراك يسعون إلى كسب دعم شريف باشا لاقتراح مضاد ينص على إقامة دولة كردية عثمانية متمتعة بالحكم الذاتي ومن المفروض ألا يكون الاستقلال خياراً لها.

ولكن في هذا الوقت كان الموقف قد تغير بشكل جذري. فقد احتلت بريطانيا المدعورة من الهزيمة الفرنسية في مرجش، استانبول عسكرياً في أواسط آذار/مارس ونصبت فريد باشا كوزير وألعبت حقيقتاً في يدها. وقد برز العمل البريطاني إعلان مصطفى كمال لحكومة مستقلة عن المجلس القومي الأعلى في أنقرة في أواخر شهر نيسان/أبريل. هذه الحكومة كانت بالنسبة لمعظم الأتراك هي الأكثر جدارة بالثقة. لأنها كانت حريصة على إظهار السلطان في استانبول كـ "سجين للمحلفاء"⁽³⁾ وفي أيار/ماي تمكن مصطفى كمال من هزيمة الفرنسيين في كيليكيا.

ولكن رغم القوة المزعومة للمجلس القومي الكبير في أنقرة، فقد أصر المحلفاء

(1) PCO رقم 371/5068، فاستشرت إلى كيزوف، باريس، 19 أيار/ماي 1920.

(2) رومليك فانغون Realme Harman، الدبلوماسية التركية من موديس إلى كوردا، ص 182.

على التقاضين حول معاهدة السلام مع الحكومة في استانبول، لقد أبدى فريد باشا نفسه تأييده لنود المعاهدة ولكنه كان وحكومته سجناء للقوات البريطانية. وفي العاشر من آب/أوت أجبر معتلوه على توقيع معاهدة سيقر الاستسلامية والتي شجوها بشدة.

وعدت معاهدة سيقر الأكراد بتشكيل منطقة ذات حكم ذاتي والتي سيكون لها الحق في إجراء استفتاء من أجل الاستقلال الكامل بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، إذا ما اقتضت عصية الأمم بقدرتهم على ممارسة هذا النوع من الاستقلال (انظر الجواز 62 و 64 من الملحق 1). كما سمحت أيضاً بإلحاق كردستان الجنوبية بهذه الدولة الكردية في المستقبل، ولكن الخلل في هذه النود تجلي في إقصاء المناطق الكردية في سورية وفيرسم الواقعة غربي القرات، وفوق كل ذلك، الإخفاق في تعيين الحدود بين أرمينيا وكردستان. إن هذا سوف يثير حياء كما هو متوقع، غضب الكرد أو الأرمن، وكما بدا ذلك جلياً في الحدود التي اقترحتها الرئيس ويلسون لمصلحة الأرمن والتي أرفقت بالمعاهدة.

ولكن مثل هذه الهفوات لم تكن شيئاً ذا أهمية إذا ما قورنت بالحقيقة الجوهرية بأن المعاهدة قد عُرضت على حكومة غير راغبة ورمزية تفتقر إلى الجماهير حتى في استانبول نفسها. وفي اليوم ذاته توصل الحلفاء إلى توقيع معاهدة ثلاثية لتقسيم الأناضول لصالح إيطاليا وفرنسا، تاركين جزءاً صغيراً فقط للأتراك. هذا في الوقت الذي كان فيه اليونانيون قد شتوا هجوماً على غربي الأناضول. فكل تركي كان يحترم نفسه كان يعتقد بأنه ثمة حكومة واحدة فقط وهي التي لديها الرغبة في القتال حتى النهاية سواء أكانت في الشرق أو الغرب أو الجنوب، إنها حكومة مصطفى كمال. لقد أطل الأتراك من جانبيهم اتفاقية سيقر حتى قبل أن يحفز خبرها.

من سيقر إلى لوزان

لقد تم التوقيع على اتفاقية سيقر من دون الاكثريات بالحلفاء. إذ كانت تركيا تداخل الآن من أجل بفائها لأنها كانت تواجه حرباً أهلية في الداخل وغزواً من الخارج. وكانت جماعات من المتمردين الأكراد والأتراك تجوب الريف. ففي صيف 1920 نصرت الأكراد العلويون في فيرسم وخربوط الدين ثم تقليص استقلالهم فقط

في السبعينيات من القرن التاسع عشر، ضد محاولة أنقرة في فرض السيطرة، وبعد ذلك بسنة كانوا لا يزالون يتحدون القوات الكمالية (انظر الفصل التاسع). علاوة على ذلك، كان يمكن إهمال السلطة الحكومية في موطن وروثي وسيرت. وفي ديار بكر ونصيبين وماردين كانت هناك انتفاضات لم تدم طويلاً من قبل قبائل امتعضت من محاولات أنقرة في فرض السيطرة. لقد كانت هذه الاضطرابات ذات أهمية خاصة باعتبار أنها أثارت القلق لدى الحكومة، لكن الخطر الحقيقي كان يكمن في أنها سوف تصرف أنظار قوات أنقرة عن تهديد خارجي أكثر خطورة.

في شهر أيار/ماي بدأت الفرق الأرمنية تثنى الغارات على الحدود الشرقية. ولما تمت السيطرة على الغزو اليوناني قام الجنود بالانتشار للتصدي لها، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر تمكنت القوات التركية من السيطرة على فارص. وتحركت من أجل السيطرة على الأقاليم التي خسرتها في حربها مع روسيا في عام 1877. فالأرمن كانوا يسمون إلى المظم وثيرواوا من كافة المطالب بالأراضي التركية. بحيث تمت إقامة حدود جديدة. وما لم تنهزم تركيا على جبهتها الغربية فإن فكرة إقامة دولة أرمنية، وبالتالي دولة كردية لم تكن معقولة. لهذا بات من الضروري إجبار أنقرة على تسوية مباشرة.

لقد جاءت بالفشل المحاولات الرامية لمقد مؤتمر في لندن لإقناع الكماليين بقبول ميقر بالتنسيق مع الممثلين العثمانيين، وما أن تم صياغ خبر مؤتمر لندن حتى صارع أكراد إسطنبول ممثلين بحزبيهما إلى زيارة المندوب السامي البريطاني لتأكيد له بأن وفد أنقرة لم يعد يمثل، بأي شكل من الأشكال، آمال الشعب الكردي ووعباته، ولكنهم شهِروا أيضاً بضعف تصميم الحلفاء وطلبوا ألا يكون هناك أي تفاوض في مبدأ الحكم الذاتي المشار إليه في المادة 64، وجددوا مطالبهم في المناطق ذات الكثافة الكردية المستعانة من منطقة الحكم الذاتي والتي تم إلحاقها بسوريا الفرنسية والعراق البريغانية.

لقد كان القوميون الأكراد محققين في شكوكهم، لأن بريطانيا كانت راغبة في إسقاط أية إشارة إلى كردستان المستقلة في المستقبل في معاهدة معدلة مع أنها كانت ترغب في الحفاظ على مواد الحكم الذاتي، وبناء على ذلك أخبرت الوفد التركي بتاريخ 12 أيار/مارس بما يلي:

«لما يتعلق بكردستان فإن الحلفاء مستعدون لفروسة تعامل المعاهدة في

فكرة إحقاق المواقف القائمة وبشرط تقديم تسهيلات للحكم الذاتي المحلي وتوفير حماية كافية للمصالح الكردية والأشورية-الكلدانية⁽¹⁾.

إن ما كانت بريطانيا تريد به بالحاج فهو ضمان من أنقرة بأنها سوف تكف عن إثارة القلاقل على الحدود العراقية.

في هذه الأثناء توصل كل من البلاشفة والكماليين، الذين لم يكن لديهم أصدقاء بعد، والذين جمعتهم الحاجة إلى مراجعة الحلفاء الغربيين، إلى إبرام معاهدة صداقة في آذار/مارس من عام 1921، بحيث مثل ذلك الاعتراف الخارجي الأول بحكومة أنقرة الجديدة. وقد كان ذلك تماماً التشجيع الذي أراده، لأن اليونانيين قد شنوا هجومهم الرئيسي الثاني في الشهر نفسه.

لقد كان اليونانيون متريكين تماماً لقوائم الهجوم المضلل للانفاضة الكردية في مركز الكمالية، حيث دارت المناقشات مع البدرخانين والقوميين الآخرين في اسطنبول. فخلال الصيف تمريت معلومات تتعلق بالدعم المالي والعسكري للانفاضة الكردية. كما تضمن ذلك أيضاً إطلاق سراح الجنود الأكراد الذين تم أسرهم مع القوات الكمالية، في شهر آب/أوت طالب رئيس وزراء اليونان أوروبا بدعم الأكراد من أجل بناء دولة مستقلة.

لقد كان الموظفون الرسميون البريطانيون يتناقشون حول إمكانية تقديم مساعدة سرية. كذلك كانت فكرة إثارة ثورة مضادة للكماليين تُناقش بين الفينة والأخرى منذ عريف 1920 عندما رفضت أنقرة ومثدة اتفاقية سيفر. وكانت بريطانيا قد ردت الشيخ طه على أعتابه عندما زار أربيل في أيلول/سبتمبر 1920 طلباً للملاح والتجهيزات لكردستان مستقلة. بعد ذلك بحثت عن استراتيجية مشتركة مع الحكومة العثمانية. ولكن مثل هذه المغامرة كانت تنطوي على احتمال احتلال جزيرة ابن عمر مرة أخرى، وتقديم الأسلحة للأكراد، وتقديم الضمانات لهم بأنهم سوف لن يشعروا تحت الحكم الفرنسي، وكل هذه الاحتمالات بقيت غير واردة⁽²⁾.

في ذلك الوقت بدا من المرغوب فيه ليس معالجة وضع الكماليين فحسب بل

(1) FO رقم 3397/16467/371، E.

(2) كانت جزيرة ابن عمر ضمن منطقة النفوذ الفرنسية المفترضة. واحتلالها أو تقديم الضمانات للأكراد يعني المجازفة بإثارة اضطرابات فرنسية في باريس. وإذا ما أخذت الحقائق الحدودية بين الأتوم والأخرى بعين الاعتبار فإن مسألة تسليم الأكراد لدور سيادية يصعب الالتزام بها. FO رقم 3397/16467/371 المستوف الصافي في بلاط الزرائع إلى وزير خارجية المستعمرات، 21 حزيران/يون 1921.

أيضاً التهديد البلشفي المتزايد باعتبار أن علاقات الصداقة بين الكمالين والبلاشقة الخونة بالتصاعد⁽¹¹⁾. الآن وبعد محاولات اليونانيين أنفسهم بإقامة تعاون مع الأكراد برزت الفكرة إلى الوجود ثانية.

إن الخطة كانت تقضي بتنفيذها من خلال قبائل الشرنماخ وبقيادة مشروطة من الميجور نوتيل والبدوخانيين، ولكن المخاوف من أنه سوف يكون من الصعب السيطرة على الحركة الكردية بعد إجلائها قد أدت، أي هذه المخاوف بهذه المخططات إلى الإخفاق التام. وهي سياسة سوف تتبعها بريطانيا ولكن في الترتيب الأخير فقط.

ومع ذلك فإن المصلحة البريطانية في تشجيع الثورة قد بُعثت فيها الحياة مرة أخرى بوصول نصيحة من الجنود الكمالين إلى رواندوز في حزيران/يون 1921، و300 جندي آخر في أوائل شهر آب/أوت، بقصد دفع قبيلة سورجي والقبائل المحلية الأخرى إلى التصرف ورغم صد التقدم التركي على رآيه في نهاية ذلك الشهر، فقد بدا واضحاً أن أنقرة تريد التراجع المناطق الكردية من السيطرة البريطانية على أن تعمل كل ما في وسعها من أجل إثارة القبائل الكردية، ومن أجل ذلك لجأت إلى الدعاية الإسلامية والمضادة للصرب من أجل كسب الأكراد وبحلول نهاية العام كان الأتراك لا يزالون مترابطين في رواندوز وبسات أيضاً، رغم القصف بالقبائل من قبل السلاح الجوي الملكي حيث كان من المرجح بشاؤهم حتى ذوبان الثلوج.

كانت هناك رغبة طليعية لدى بريطانيا أن تعامل أنقرة بذات الطريقة. فقد قدم عبد الرحمن الشرنماخي عرضاً لبريطانيا وملك العراق المدين حديثاً، فيصل، ينص على إمكانية إقامة دولة حاجزة على الحدود الشمالية للعراق متاخمة للإقطاعية المتناحرة بزعامة الطامح سيمكو الذي تخطى من سلطنة طهران في شهر نيسان/أفريل الماضي بحيث كان ذلك مشروعاً مغرياً بالفعل، وفي تشرين الأول/أكتوبر وصل خليل بدوخاني (المتصرف السابق لملاميا) وبعض من أعضاء النادي الكردي في استانبول إلى بغداد وعرضوا إمكانية قيام انتفاضات متزامنة في كل من ديرسم وديار بكر وندابيس وروان والتي سوف تحقق الوحدة تحت قيادة بدوخاني، وقد قال خليل بك إن ما يحتاجه هو عدة ضباط على شاكلة الميجور نوتيل بالإضافة إلى مدفعين جليين وعدة مدافع رشاشة

(11) انظر ملفاً FO رقم 10746 (1921) راسوله Ramsay إلى كورزون، 29 كانون الثاني/يناير 1920
 أمثال منها مذكرة السيد راي Ramsay المؤرخة في 23 كانون الثاني/يناير و 1 كانون الأول/ديسمبر 1921.

ثقيلاً إضافة إلى DDP 3 بندقية وذخيرة. كذلك كان اليونانيون قد وعدوا من قبل بحملة سقيفة من الأسلحة شريطة الحصول على إذن من بريطانيا بمرور مثل هذه المواد عبر العراق. هذا العرض أغرق المندوب الصافي البريطاني بسبب بسيط هو أنه في حالة انتصار الكماليين فإنهم ربما حاولوا السيطرة مجدداً على كافة الأراضي الكردية والتركمانية إلى حد كافي. ولكن في لندن استكر تشوشل مثل هذه المقامرة لأن المخاطر الدبلوماسية والعسكرية لمثل هذا الالتزام كبيرة جداً⁽¹⁾.

إذا كانت بريطانيا مهتمة على الحدود العراقية الشمالية فإن هذه لا تشكل شيئاً إذا ما قورنت بملك التي راجعها الكماليون في الأناضول، لأنه في حزيران/يونان كان أنقرة تقف عريضة للسقوط في يد اليونانيين ومعها معظم الأناضول. في البداية قاتل مصطفى كمال الذي تولى شخصياً القوات التركية بياس ولكن في النهاية قاد معركة ظافرة ضد الغزاة على نهر صقاريا خلال شهري آب/أوت - أيلول/سبتمبر من عام 1921 حيث تغير الوضع تماماً.

الآن وقد بدا أن أنقرة سوف تنصر، أخفقت فرنسا في البقاء على الخط مع حلفائها. فقد واجهت من قبل الاضطرابات في شمالي سوريا والتي زادت تفاقمًا المصائب المسلحة الكمالية، ولذلك أرادت أن تضع حداً للعداوات في كيليكيا وحيث كان الثمن في القوى البشرية ضالاً جداً. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر توصلت إلى معاهدة أنقرة المصينة على أساس الميثاق الوطني أكثر منه على أساس حيف، وبذلك تخلت عن كيليكيا والمطالب الأخرى، واحتفظت فقط بلواء الاسكندرون بحيث شكل ذلك انتصاراً كبيراً لحكومة أنقرة. فبالإضافة إلى الاعتراف الفرنسي استطاعت التوصل إلى سلام مستقل من وراء بريطانيا. وقد كان كيرزون لمحاكم فيالتاؤل عن نصيبين وجزيرة ابن عمر لصالح تركيا، قدمت فرنسا للكماليين منطقة حشد مثالية من أجل شن هجوم على العراق.

اضطر البريطانيون في التفكير مرة أخرى في التصيق من أجل الانقضاة الكردية في الشمال، ولكن رقم الخطر المتزايد على الموصل فقد فضلوا إبرام صفقة، إذا استطاعوا مع الكماليين بدلاً من المجازفة بصعوبات لا يمكن التنبؤ بها للتمرد.

(1) FO رقم 6346/371، راجع إلى كيرزون، 29 كانون الأول/ديسمبر 1920 (مرفقة بملحة السيد باير الموقعة في 23 كانون الأول/ديسمبر) و 3 كانون الثاني/يناير 1921.

القبلي. أما الأكراد أنفسهم فقد وجدوا أن الحدود الجديدة التي قسمتهم قد تم تعديلها بشكل اعتباطي مرة أخرى. وقد اشتكى عبد الرحمن بدرخان بصرارة "لقد وعدتنا فرنسا بالحماية ولكنها سلمتنا إلى الأتراك". وأمل أن تُلحق الجزيرة، عاصمة بوطان القديمة، بالعراق.

في آذار/مارس 1922 اجتمع ممثلو الأتراك والحلفاء في لندن، حيث كان هدف أنقرة هو التفاوض من أجل معاهدة على أسس الميثاق الوطني في حين كان هدف الحلفاء هو إعادة صياغة اتفاقية سيقر في قالب امتيازي أكثر، لذلك فقد أكدوا "إصرارهم على حماية وتوفير الأمن للقوميات المختلفة، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، أو من الأعراق أو العرقيات الأخرى التي، سواء أكانت في آسيا أو أوروبا أو غيرها وجدت نفسها وسط أعداء سياسيين أو قوميين أكبر منها"⁽¹⁾. كان الحلفاء لا يزالون راغبين في إقامة دولة أرمنية ولكن لم تكن لدى أنقرة أي شيء من هذا.

رغم انتصارها على الأرمن قبل 18 شهراً بقيت سلطة أنقرة على الأناضول ضعيفة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 1921 كان مستوى الاضطراب بين القبائل كافياً لأن يرسل المجلس القومي الأعلى بعثة للتوفيق في الشرق بحيث طالب البعض من المنلوبيين اللجوء مباشرة إلى "أساليب القوة" ولكن بعضاً من أعضاء المجلس ذكروا زملائهم من أنه لا بد من قوة كبيرة لإخضاع نحو 400,000 فارس من الجبججيين وأن عدد القوات المتوافرة غير كاف.

تمثلما أثار التخلخل الكمالي في شمالي العراق القلق الشديد في بغداد، كذلك فإن خطر قضاء بريطانيا على القبائل في الأناضول قد أثار حالة مشابهة في أنقرة. وبحلول شهر آذار/مارس لم تكن الأمور قد تحسنت. لقد كانت هناك قتال في أنقرة، لأسباب مفهومة، مضاعفاً أن ذلك الاضطراب مدعوم من قبل الملك فيصل والبريطانيين. وقد استمر البعض بكل تأكيد في الدفاع عن التدمير. في هذا السياق كتب العقيد راولنس، ضابط الارتباط في الأناضول أن "الزعيماء الأكراد غير راغبين تماماً... ومعادين تماماً للأتراك، وسوف يحتاجون إلى يد غير جداً (السلاح أو النقود) من أجل شن الغارات". واقترح تسليم الأسلحة وخاصة

(1) أوراق برتانية، مخطوطات رقم 3، بيان وزراء ثلاثة حلفاء إلى PC حول الموقف في الشرق الأدنى، باريس 27 آذار/مارس 1922، Email 3.

الرشاشات إلى ثلاث من القبائل الكردية التي اعتقد بأنها قادرة على الاستيلاء على أرضروم وميادين وأرزنجان⁽¹⁾، لكن في لندن تمت مقاومة هذا الإجراء.

في أواخر صيف 1922 طردت القوات التركية البرغانيين من الأناضول وغزت منطقة المضيق، حيث واجه قائد القوات البريطانية في منطقة المضيق احتمال قتال الكماليين الموشيك في شمارة استانبول وموافق على مباحثات من أجل الهدنة في أواخر أيلول/سبتمبر والتوقيع على هدنة مودانيا الرسمية بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر.

في هذه الأثناء بدا أن الجهود التي بذلتها أنقرة بين قبائل كردستان قد أعطت ثمارها. ففي أوائل ربيع 1922 وفي الوقت الذي كان فيه راولنسول يبحث على مغادرة تحت الرعاية البريطانية في الأناضول قام قائمقام كمالي بتنهيب نفسه في رواندوز⁽²⁾ وفي شهر حزيران/يونيه فقد خلفه الحفيد علي شقيقه الذي يعرف شعبياً بـ «أوز دمر» الذي أوضح أن مهمته الأولى هي إعادة فتح ولاية الموصل، وبما أن القوات كانت قد انحسرت في الجزيرة، فقد بدت الدهشة معقولة.

لم يمض وقت طويل حتى تلقى «أوز دمر» الدعم من بطون هامة من القبائل الرئيسية: السورجي، والمخوشاتار وزتكنة وهمارند وبثذر مسبباً دماراً كبيراً من البلد من خلال التنظيمات الإدارية لكل من أوريل وكركوك والسليمانية. وخلال أشهر الصيف تخلصت طوائف قبلية أخرى من السلطة البريطانية. وبذلك احتضت القوات التركية في أوائل أيلول/سبتمبر مدينة رانية دون مقاومة وهددت حقولاً. وقد ضربت غابور النجدة البريطاني الموصل إلى رانية دون الوصول إلى الأهداف المرجوة، كذلك تقدم «أوز دمر» ليحتل كوينستون أيضاً.

لقد تم الاعتراف منذ وقت طويل بأن السلوك غير المستقر للأكراد يعود، إلى حد بعيد، إلى عدم تأكيدهم من المستقبل بشكل حاسم وعن النوايا البريطانية بشكل خاص. إذ شهد العقد الماضي أو نحوه تغيرات لا سابق لها في الحدود الإقليمية التي

(1) FO رقم 7858/371، راولنسول، مذكراً عن موقف حكومة أنقرة، 4 آذار/مارس 1922.

(2) للاطلاع على وصف شخصي للأحداث، انظر السير إسكندر، الأكراد والعرب في العراق، الفصل 22، 17، 20، 21.

بدأت بثورة 1908 ووصلت إلى أوجها بعد فظائع حرب 1915-1918 بشكل جديد تماماً للإدارة الأجنبية (المسيحية).

علاوة على ذلك بدأ وكأنه لم يتم التوصل إلى النتيجة المرجوة. ففي الشمال كان مصطفى كمال يقاتل الفرياء باسم الدفاع عن أرض المسلمين، واعتباراً من 1920 بدأ يحرض بعض الزعماء في جنوبي كردستان للتمرد ضد بريطانيا. في الشرق فقد شق الزعيم الكردي، سمكو، عصاة الطاعة على السلطة الإيرانية في 1920 وأعلن من ثم منطقة مستقلة وهذا ما أثار دون شك المشاعر الكردية على الجانب العراقي من الحدود. ولقد كان سمكو، مثل الكماليين، يستفيد من البلاشفة.

في صيف 1921 أغرت نجاحات سمكو بريطانيا بإمكانية قيام كيان كردي مستقل مقطوع من تركيا وإيران. ورغم أنها شككت في أن إيران سوف تسهل مرور القوات التركية إلى العراق من خلال أراضيها، فإنها قاومت أي بريطانيا مثل هذه المغامرة هذه المرة بسبب مخاطر تفكيك الحدود التركية-الإيرانية.

كان ينبغي على الزعماء الأكراد أن يعيدوا النظر في موقفهم خاصة إذا ما انتصر الكماليون. كذلك بدأ لثورة الأتلي أن هذه هي النتيجة المتوقعة. فقد رد الكماليون التهديدات الأخرى: الأرمن واليونان ومن ثم الفرنسيون. فهل يستطيعون فرصة استرداد ولاية الموصل التي تمت المطالبة بها علائقية في الميثاق الوطني؟ وخلال خريف 1922 استحوذت فكرة الخطي عن الولاية للكماليين على سكانها.

في بغداد كان ثمة أمل بأن مباحثات السلام والحكم الذاتي القائم فعلياً للأكراد سوف يقطعان الخطر التركي على جنوبي كردستان. وفي الحال أرسل (أوز دمر) رسالة إلى مصطفى كمال قائلاً فيها بأن إقامة إدارة كردية مستقلة قد أريكت المؤلف التركي والإسلامي كثيراً.

عندما دعا الحلفاء رسمياً كلاً من حكومة أنقرة وتلك العثمانية في استانبول إلى لوزان من أجل مناقشة شروط السلام في 27 تشرين الأول/أكتوبر استجاب المجلس القومي الأعلى بإعلان إلغاء السلطنة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا القرار قوّض الأسس القانونية التي ارتكزت عليها حكومة استانبول. وبعد ثلاثة أيام لم يعد لها وجود أما في لوزان فقد جعل هذا القرار حكومة أنقرة حكومة لتركيا بلا منازع. ولكن هذا الإجراء أثار في كردستان الرعب بين المخططين من السنة إلى جانب ذلك، قلصت الهدنة الموقعة في 3 تشرين الأول/أكتوبر الدعم المحلي للوجود التركي في جنوبي كردستان.

ورغم أنه تم تحديد موعد بدء مباحثات السلام في لوزان فإن بريطانيا ظلت قلقة من استمرار التواجد العسكري التركي في رواندوز، وخوفاً من إثارة العداوة مع الأتراك عند بدء المباحثات، أخبرت وزارة المستعمرات الهندوب الهامي أن يمتنع عن أية هجمات على المواقع التركية حتى الجانب العراقي من الحدود، غير أن هذه التوجيهات التي كان الهندوب الهامي معيداً بإرسالها وصلت في وقت متأخر جداً.

ولقد كان كيرزون، الذي لا يزال يشغل منصب وزير الخارجية أكثر خوفاً، بحيث أبق من لوزان أن بريطانيا ينبغي أن تعرض تسليم المناطق الكردية إلى تركيا حتى يتم ضمان التوصل إلى اتفاقية سلام. ولقد لاقى هذه النظرة القليل من الاهتمام في لندن بحيث اهتمت كل من وزارتي الطيران والحرب هذه المناطق استراتيجية هامة بالنسبة لباقي بلاد الرافدين في حين كانت الأميرالية قلقة على حقول النفط. علاوة على ذلك كان هذا يعني التراجع عن الضمانات الممنوحة للملك فيصل حول حدود سلطته.

ما أن انطلقت مفاوضات السلام في لوزان حتى أصبحت موضع نزاع صير. لقد حقت المعاهدة الموقعة في 24 تموز/جويلية 1923 ما أراده تركيا باستثناء ولاية الموصل. في هذه النقطة لم تمكن تركيا وبريطانيا من التوصل إلى تسوية، لذلك تقرر تسليم الخلاف إلى تحكيم عصبة الأمم إذا ما أصبحت التسوية الثنائية مستحيلة (كما حصل فعلاً) خلال الشهور التسعة القادمة (المادة 3 البند 2) وهذا ما أبقى الولاية في حالة اللااستقرار الدائم. في هذه الأثناء ظهرت الجماعات المؤيدة للاتراك في العديد من المدن، والتي ضمنت للعائلات البارزة حضور واحد أو أكثر من أفرادها.

في لوزان أخبر كيرزون عصبة أمم، الممثل التركي، من دون موارد بأن "جميع معلوماتنا تؤكد بأن الأكراد، بتاريخهم المستقل، وعاداتهم وأخلاقهم وشخصيتهم المختلفة، يجب أن يكونوا أمة مستقلة⁽¹⁾. ولكن عيباً، فقد تم التحلي عن أي بند يتعلق بالدولة الأرمنية أو الكردية في الاتفاقية الجديدة. وحدث الأمر نفسه بالنسبة لأية إجراءات وقائية للأقليات المسلمة، وخاصة الأكراد والتركس والعرب، أما أفضل ما حصلت عليه تلك الأقليات هو العهد بأن:

"لا تفرض أية قيود على حرية استعمال أية لغة، من قبل أي مواطن"

(1) مؤتمر لوزان، ص 257.

تركي، سواء في التعامل الخاص أو في التجارة أو العمل أو الصحافة أو في أية مشورات من أي نوع كان أو حتى في اللقائات العامة. ورغم وجود اللغة الرسمية، فإنه سوف تُمنح التسهيلات اللازمة للمواطنين الأتراك من غير الناطقين بالتركية من أجل الاستعمال الشفوي للغاتهم أمام المحاكم (المادة 139).

وسجل كيرزون، الذي لا يحب الأتراك، عدم ارتياحه حيث قال: "لا أشعر باللغة تماماً ولكنني أتطلع للأفضل"⁽¹⁾. وكما ثبت في النهاية فقد تجاوزت تركيا كل هواجس الشريعة وأصبحت تدق الشعب الكردي لهتافاً من ذلك اليوم فصاعداً على سندان الطورانية متخلفة بذلك عن أبسط التزاماتها في المعاهدة.

ولاية الموصل

بقيت قضية الموصل دون ثرية. فقد كان الكماليون غير راغبين في المساومة على الحياض الوطني الذي طالب بكل تركيا العثمانية ما عدا الأراضي العربية منها. فقد كانوا يخشون من أن المشاعر الكردية في الولاية سوف تقوّض مساعيهم في "التريك" في شمالي الحدود⁽²⁾.

في ذات الوقت لم يكن البريطانيون راغبين في النزول. فقد أصبح النفط مسألة ذات أهمية أكبر عندما قُهِمت مسألة احتياطي النفط على نحو أفضل. ومع ذلك لم يكن قد أصبح بعد العامل الحاسم. إن بريطانيا كانت مستعدة للتخلي عن نصف شركة النفط البريطانية-الفارسية، 70 % من الأسهم في الموصل لشركة (ستاندارد أويل) لكي تحصل على دعم الولايات المتحدة لها للاحتفاظ بالموصل في 1923. بل كان كيرزون راغباً في تسليم الموصل من أجل التمسك بأحكام لوزان ولكن تم إسكاته على يد هؤلاء الذين كانت لهم مصالح في الدفاع عن يلاذ الرافدين. أعني وزارة المستعمرات، ووزارة الهند ووزارة القوى الجوية ووزارة الحرب. لقد حاولت كل من تركيا وبريطانيا إغراء بعضهما بعضاً للتنازل عن مطلبهما بإعطاء نسبة كبيرة من النفط. لكن أياً من الطرفين لم يكن راغباً في ذلك، ولذلك لم يشهد حقل كركوك المتدفق الأول أية تسوية حتى عام 1927.

(1) مؤتمر لوزان 1923، ص 396.

(2) "نظر برني"، نظرة عامة على القضايا الدولية، 1925، ص 694، المجلد الأول.

لم تكن بلاد الرافدين، أو العراق كما تسمى الآن، قادرة على الاستمرار سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بدون كردستان الجنوبية. وهذا تكمن المسألة، لأنه عندما صدقت كل من بريطانيا والعراق على معاهدة التحالف في 1924 تضمنت ملحقاً ينص على أن الاتفاقية تعتبر لأغية إذا ما فشلت بريطانيا في حماية حقوق العراق في كامل ولاية الموصل.

في لوزان طالبت تركيا باستفتاء شعبي ولكنه لم يلق التصديق من بريطانيا⁽¹⁾. وفضلت بريطانيا، بدلاً من ذلك، التحكم من جانب عصبة الأمم وهو خيار لم تكن تركيا تحبّه لأنها اعتبرت عصبة الأمم في يد القوى الكبرى. لقد ظلت تركيا ملتزمة بالامتناع وراغبة في مهلة غير محددة من الوقت اعتقاداً منها بأن ذلك سيقدم لها فرصة جيدة للاستيلاء على الموصل.

وهذا ما ترك سكان المنطقة في ورطة. لقد كان أحد أسباب الصعوبات وفرايد الخضر يكمن في حقيقة غياب حدود واضحة لشمال الولاية. ولم تكن المهمة تقتصر على رسم الخريطة بل تعتمد العشائيون صاحب الحدود لتقسيم بعض الاتحادات الكردية الصعبة المراس ومن ثم تغييرها وفق ما تقتضيه الظروف السياسية المحلية؛ فمن بين كل حدود الولاية كانت تلك الواقعة بين الموصل واران هي الأكثر غموضاً لأنه في الحقيقة لم تكن هناك خريطة رسمية⁽²⁾.

لم يكن مستغرباً، بالتالي، نشوب بعض الصدامات الثانوية والتي وصلت إلى أوجها حينما أسرت القوى الآشورية في المنطقة الحدودية المحاذية التركي المحلي، رداً على ذلك زحفت قوة تركية عبر المنطقة التي تسيطر عليها العراق لمهاجمة تلك القوى الآشورية في أيلول/سبتمبر طارده سكانها الذين يربو عددهم عن 8 000 نسمة بمقتضى القسوة.

في هذه الأثناء أحالت بريطانيا المشكلة رسمياً إلى عصبة الأمم في 6 آب/أوت

(1) كانت اعتراضات بريطانيا هي صعوبة إجراء الإحصاء والتسجيل في منطقة نائية وريفية، صعوبة اختيار الإطار لمثل هذه الاستفتاء، إن حدود ولاية الموصل قد بقيت بدون تحديد، وحقيقة أن أحد المتنازعين (بريطانيا) كان باقياً في المنطقة. وهي تكاد تكون مقدمة منطقية لتنفيذ استفتاء حيادي، محض جلسات مؤتمر لوزان، من 399-400.

(2) FO رقم 371/3006، ملاحظات من حدود الموصل لتفريد فسر، ميسيل 22.F.R. Neameall أيلول/سبتمبر 1925.

1924. ورغم الاحتجاجات البريطانية في 29 أيلول/سبتمبر و5 تشرين الأول/أكتوبر رفضت تركيا الانسحاب من المنطقة التي تطالب بها بريطانيا. وقد تم تجنب الحرب فقط عندما رسمت عصبة الأمم ما أطلق عليه "خط بروكسل" لرسم حدود مؤقتة من شأنها ألا تلاحق الإجماع في النتيجة النهائية، وذلك في انتظار لجنة تقضي من عصبة الأمم.

وهبت اللجنة إلى الموصل في شهر كانون الثاني/يناير 1925 بعد زيارات إلى لندن وأنقرة وبغداد. ولم تكن مهمتها سهلة. فقد كانت أغلبية سكان الولاية من الأكراد ويشكل لا يمكن إنكاره، في حين كانت مدينة الموصل نفسها من العرب بشكل رئيسي بينما كانت البلدات والقرى الواقعة على الطريق العام المؤدي إلى بغداد من التركمان الناطقين باللغة التركية. ولكن، وكما لاحظت اللجنة، فإن الأكراد يسيطرون على الأراضي القابلة للزراعة و"يكرّدون" بعض البلدات وخاصة التركمانية منها على الطريق العام⁽¹⁾. عند محاولة رسم خط بين العرب والأكراد، وهو الخط القومي الموحد الذي يمكن رسمه، لم تولي التكامل الاقتصادي بين الموصل والمنطقة الكردية أية أهمية من ناحية أخرى، قالت اللجنة:

"إذا ما أخذت المسألة العرقية وحدها بعين الاعتبار، فإن الاستنتاج الضروري الذي ينبغي التوصل إليه هو أنه يجب إقامة دولة كردية باعتبار أن الأكراد يشكلون خمسة أثمان من نسبة السكان"⁽²⁾.

لم يشمل هذا الرقم الأكراد اليزيديين. وإذا ما تم إضافة هؤلاء أصبحت النسبة ثلاثة أرباع تقريباً. ومع ذلك اعتقد المجلس أن الأكراد ككل لم يحركتهم التضامن القومي:

"لقد وجدنا بين الأكراد وعياً قومياً متنامياً، وهو بلا ريب قومي كردي وليس عراقياً، وهو شعور يتزايد بقوة كلما اتجهنا جنوباً وبتناقص شمالاً ويتلاشى تماماً في سهل الموصل وجبال هكرا".

وكان ثمة تقسيم آخر:

"إن الأكراد الذين يسكنون الإقليم المحتارح عليه، وخاصة أولئك الذين

(1) تقرير اللجنة من 39.

(2) تقرير اللجنة من 37.

يعيشون شمالي الزاب الكبير، فيما يتعلق باللغة والصلات الآتية والعلاقات الشخصية والاقتصادية، مرتبطون أكثر بأكراد ولايات هكاري وماردين في تركيا، في حين يميل أولئك الذين يسكنون جنوبي الزاب الصغير إلى أكراد إيران، إن من الصعب ببيان رسم الحدود بين هذين النهرين⁽¹¹⁾.

علاوة على ذلك كانت هناك، في كل منطقة التقاسمات بين البدو والفلاحين وبين القبائل المتجاورة، أو حتى بين فئات من داخل القبائل نفسها، وقد لاحظت اللجنة بأن الشعور القومي الكردي تجلّى في المعارضة لأي تدخل سياسي خارجي أو نشاطات أشخاص من أصول كردية في أماكن مثل استانيول والهرن قطعوا على نطاق واسع صلاتهم مع أقربائهم. لقد كان هناك امتناع وحيد لهذا الرأي العام في مقاطعة السليمانية حيث:

"وجدنا الشعور القومي الكردي، رغم كونه قليلاً، معقولاً بما فيه الكفاية فقد ذكر الشعب بأنه رغم أن طموحهم الأسمى هو الاستقلال التام إلا أنهم اعترفوا بفوائد وحماية سورية ودكية".

ولكن بشكل عام:

"هناك انقسام في الرأي الكردي، فمجموعة السليمانية والمقاطعات المجاورة والتي تطالب بالحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية تشكل النصف من مجموع السكان الأكراد تقريباً".

وقد ترك ذلك ما ينفرد عن النصف أقل قناعة. كما كانت هناك مناقشات أخرى ضد محاولة قيام دولة كردية على أسس عرقية في الولاية:

"فلا الحدود السياسية للإقليم المتنازع عليه مع إيران وسورية، ولا الحدود القائمة ولا كذلك الحدود التي تطالب بها كل من تركيا والعراق حدود عرقية"⁽¹²⁾.

وجاءت اللجنة، علاوة على ذلك، أن أكراد الولاية يشكلون نسبة ضئيلة جداً (في الحقيقة حوالي 20%) من إجمالي الشعب الكردي.

وهكذا نخلت لجنة عصبة الأمم عن الاختيارات القومية لصالح الاختيارات

(11) تقرير اللجنة، ص 57-58.

(12) تقرير اللجنة، ص 87.

السياسية والاقتصادية تأجيلك عن خيارات السكان. وهذا بالطبع لم تجد اللجنة سوى التحفظ عن الكلام عن الخوف من الأعداء الانتقامية ووجهات النظر المتناقضة:

«إن غياب أي شعور وطني عراقي يفسر العدد الكبير من الخيارات المشروطة. إن فلاة الوطنيين العراقيين يقولون بأنهم يفضلون تركيا على عراقي تحت السيطرة الأجنبية. من ناحية أخرى، يقول عدد كبير من الزعماء المسيحيين بأنهم سوف يشعرون بارتياح أقل تجاه حكومة تركية من حكومة عراقية بدون سيطرة أوروبية [أي فضلوا الشيطان الذي عرفوه]. ويمكن إيجاز الآراء نفسها بين اليزيدية. إن أكراد السليمانية يطالبون بدرجة أكبر من الحكم الذاتي المحلي بمساعدة من المستشارين البريطانيين. على العموم يمكن القول إن الآراء التي تم التعبير عنها لمصلحة العراق كان عرثها في أغلب الأحوال اعتبارات خاصة أو مصلحة مشتركة أكثر من أن تكون حياً مشرعاً لـ «الوطن»⁽¹⁾»

كذلك وجدت اللجنة أن الإدعاء التركي بأن السكان يريدون العودة إلى الحكم

التركي غير صحيح.

ولكن في هذا الوقت وقعت حادثتان في تركيا قوضتا، وعلى نحو خطير، المعسكر الموالي للأتراك في الولاية. ففي آذار/مارس 1924 ألغت أنقرة الخلافة متذكّرة لأخر حلقة مهمة بين المواطنين المسلمين السابقين للأمبراطورية العثمانية وتركيا، وفي كردستان أكثر من أي مكان آخر كان القشتديون يؤكدون على أهمية الخلافة. فقد كان هناك الآن تعبير أقوى عن علمانياتها الجديدة وثقافتها التركية. وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه اللجنة تقوم بتحريراتها تم قمع انتفاضة بقيادة الشيخ سعيد وهر شيخ كردي نقشبندى، حيث تم تهجير قرى بأكملها عنوة (انظر الفصل التاسع).

في حكمها النهائي قررت لجنة عصبة الأمم منح المنطقة الواقعة جنوبي خط يروسلز إلى العراق وهر يخضع لشرطين هامين:

(1) يجب أن يبقى الإقليم تحت الانتداب الفعلي لعصبة الأمم لفترة تقدر بخمسة وعشرين عاماً.

(2) الأخذ بعين الاعتبار الرغبات التي عبر عنها الأكراد بأن يتم تعيين موظفين من أصول كردية لإدارة علاقتهم وإقامة العدالة والمساواة والتدريس

(1) تقرير اللجنة، ص 78.

في المدارس، على أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لكل هذه الخدمات⁽¹⁾.

ولم ترق هذه [المطالب] إلى الحكم الذاتي، وأشارت اللجنة إلى أنه ما لم يتم الالتزام بهذين الشرطين فإن السكان يفضلون السيادة التركية على العربية. وفي مداولاتها الأخيرة كانت العصبة راغبة في إرجاء النظر في الشرط الأول إذا ما اكتسبت العراق عضوية عصبة الأمم في غضون خمسة وعشرين عاماً. ولكن عندما حصل العراق على استقلاله في 1931 لم يوضع أي شرط من أجل ضمان الحقوق السياسية أو الثقافية للأكراد.

تحدث تركيا القرار وأصبحت على إقامة السيادة التركية القائمة فعلياً وهي قامت بمحاولة أخرى وأخيرة في آذار/مارس 1925 لإقناع بريطانيا للتخلي عن الولاية بمقابل حقوق استغلال حصرية، ولكن بريطانيا لم تكن مهتمة بذلك لأن أهمية المصالح الاستراتيجية فاقت إلى حد بعيد أهمية المصالح النفطية. وعندما أجبرت على قبول مطلب اللجنة بخصوص الأمانتي الكردية، ذكر المتحدث باسمها أن "كافة الأكراد في تركيا لديهم ذات الحقوق التي يتمتع بها الأتراك بلا أية قيود"⁽²⁾ وقد بقي هذا موقف تركيا خلال العقود التالية في إنكار وقمع أولئك الأكراد الذين وقعوا ضمن حدودها.

وفي الوقت الذي طلبت فيه عصبة الأمم رأي محكمة العدل الدولية الدائمة كانت هناك شكوك جدية من قبل الطرفين تتعلق بانتهاكات خط بروسيا. في هذه الأثناء فر 3.000 مسيحي آشوري أو تم طردهم من المناطق التركية بينما قُتل آخرون⁽³⁾. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1925 أعطت المحكمة أخيراً رأيها بأن قرار العصبة ملزم للطرفين و"صوّتت تفضيحاً ترميماً نهائياً للمحدود بين تركيا والعراق"⁽⁴⁾. كذلك أكدت العصبة في كانون الأول/ديسمبر 1925 بأن توصيات اللجنة ملزمة لتركيا وبريطانيا، وقد أبدت بريطانيا وتركيا موافقتهما على قرار عصبة الأمم في اتفاق ثنائي تم التوقيع عليه في 5 حزيران/يون 1926.

(1) تقرير اللجنة، ص 88-89.

(2) لغتي، بحث في القضايا الدولية، ص 513.

(3) مرة أخرى وكما حصل مع الأرمن في 1915 ارتكبت القوات التركية أعمالاً وحشية على نطاق واسع (انظر السابق، ص 517-518).

(4) المصدر السابق، ص 516.

المصادر :

- League of Nations*: Report submitted to the Council by the Commission instituted by the Council Resolution of September 30th 1924, Document, C. 400, No. 147, vii (Geneva, 1925).
- Great Britain unpublished*: Public Record Office: series FO 248 nos 1246; series FO 171 nos 1610, 1284, 3407, 4141, 4149, 4157, 4162, 4192, 4193, 5067, 5068, 5069, 6346, 6347, 6348, 6360, 6369, 9467, 6326, 7772, 7781, 7782, 7858, 9005, 9006. India Office Library L/ P&S/ 10 nos 745, 781, 782, 815, 818.
- Great Britain, Printed. Command, Parliamentary and other papers*: *Kurdistan and the Kurds* by G.R. Driver (Carnet, 1919); *Review of the Civil Administration of Mesopotamia from 1914 to the Summer of 1920* by G.L. Bell, Cmd 1061 (London, 1920); *Fracts of Affairs in Southern Kurdistan During the Great War* by E.J.R. (Baghdad, 1919); *Mesopotamian Geological Reports*, 1919 (Baghdad, 1920); *Diary of Major E.M. Noel on special duty in Kurdistan from 14 June to 21 September, 1919* (Bagdad, 1919); *Correspondence Respecting the Conditions of the Population of Asia Minor, Turkey No 10*, C 2432 (London, 1879); *Correspondence between H.M.G. and the French Government respecting the Angora Agreement of October 20th, Turkey No. 1* (London, 1922); *Proclamation by the Three Allied Ministers for Foreign Affairs Respecting the Near East Situation*, Miscellaneous No. 3, Cmd 1641 (Paris, 27 March 1922); *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-23. Record of Proceedings and Draft Terms of Peace, Turkey No. 1*, Cmd 1814, (London, 1912).
- Secondary sources*: Georges Antopius, *The Arab Awakening* (London, 1938). Asatürk, *A Speech Delivered by Ghazi Mustafa Kemal, October 1927* (Lanzg, 1929); Peter Beck, 'A tedious and perilous controversy: Britain and the settlement of the Mosul dispute, 1918-1926', *Middle Eastern Studies*, no. 17, 1981. Brian Cooper Bush, *Adaptor to Lausanne: Britain's Frontier in West Asia, 1918-1923* (New York, 1976); Stuart Cohen, *British Policy in Mesopotamia, 1900-1914* (London, 1976); Roderic Davidson, 'Turkish diplomacy from Mudros to Lausanne' in Gordon Craig and Felix Gilbert, *The Diplomatic, 1919-1939* (Princeton, 1953); C.J. Edmunds, *Kurds, Turks and Arabs* (London, 1957); W.R. Hay, *Two Years in Kurdistan: Experiences of a Political Officer, 1918-1919* (Berkeley, 1971) and vol. ii *From Versailles to London*, Chris Kutschera, *Le Mouvement National Kurde* (Paris, 1979); Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*; vol ii; Peter Sluglett, *Britain in Iraq, 1914-1932* (Oxford, 1976); Arnold Toynbee, *Survey of International Affairs, 1923, The Islamic World since the Peace Settlement* (London, 1927); Walker, Armenia; Wilson, *Loyalties, Mesopotamia 1914-1917* (London, 1930) and *Mesopotamia, 1917-1920; A Clash of Loyalties* (London, 1931).

الأكراد وبريطانيا والعراق

مقدمة

إن محاولة السيطرة على كردستان ومكانها لم تكن بالأمر السهل على الإطلاق بالنسبة للدخلاء. لقد كان لدى بريطانيا بخيرتها في الحدود الشمالية الغربية للهند، فكرة أفضل من الجميع بما يلزم وبدأت نسياً بوليا طيبة، غير أنه لم يتم تحقيق وعود الأسايح الأولى، لأن مقتضيات سياسة بلاد الرافدين دفعت بريطانيا إلى التراجع عن وعدها للأكراد خطوة خطوة كذلك فانه ومن المشكوك فيه أن تكون الإدارات العربية المتعاقبة قد نويت تحقيق التزاماتها أبداً.

لم يكن الأكراد بارعين سياسياً في استجابتهم لموقف ما بعد الحرب. فقلة الاتصالات من جهة وانقسام المجتمع من جهة أخرى، إضافة إلى طبيعة العلاقات العدائية بين القبائل جعل تقديم موقف سياسي موحد خيراً من المستحيل. على العموم، كان الأغوات والشيوخ سعداء بالوقوف ضمن المخطط الإنكليزية على اعتبار أن هذه المخطط كانت تقضي بالإدارة من خلال نظام الرعاية التفيدية، ولكن الخضوع للحكم العربي بقي شوكاً في حلقهم. لقد قُرض الحكم العربي المباشر على الأكراد حال بروز طبقة جديدة بينهم تمثلت بالمشتغلين بالثقافة من غير القبليين في مدن كردستان، ومن سوء حظهم أنه في الوقت الذي باتوا فيها جاهزين لتحريك الأكراد كمشعب وليس كقبائل، كانت بريطانيا قد تخلت عن عرضها في تقرير المصير، في هذه الأثناء كانت كل من بريطانيا والعرب في بغداد قد أكدوا على طبقة الأغوات كوسطاء لضمان الخضوع الكردي لسياساتهم.

فرض النظام

هناك عدة عوامل زادت من حالة عدم الاستقرار السياسي قبل تسوية مشكلة الموصل. فقد جذت المحادثات التركية الرامية لتعزيز استقرار الولاية في وقت مبكر من 1919. ومع ذلك فإنه كان على بريطانيا أن تلوم نفسها وحدها على جو التحيرة والخرق. وكما لوحظ، فإن بريطانيا لم تختار بشكل حاسم ضم الولاية إلى بلاد الرافدين إلا في نيسان/أبريل من عام 1920، ونفقط حينما لم تستطع أن توجّل قرارها أكثر من ذلك، وحتى في ذلك الوقت أيضاً لم تكن متأكدة من أن الولاية ستبقى في منطقة النفوذ البريطانية إلا في نهاية 1925. علاوة على ذلك، أكدت اللاكراه من أن فكرة تقرير المصير سوف تكون الدليل في طريقة فهمها [للقضية]، ومع ذلك لم تعط أية فكرة عن كيفية تطبيق هذا المبدأ.

لقد كانت النقطة الجوهرية الأولى تكمن في إعادة النظام والأذهان إلى منطقة مدمرة. وهذا ما كانت تهدف إليه زيارة الميجور نوبل إلى المنطقة الواقعة بين الزاب الصغير وديالى في تشرين الثاني/نوفمبر 1918، وقد كانت العرشيّات المحفّاة له تتلخص في عدم إعطاء ترتيب نهائي:

يجب أن يكون هدفك هو التنسيق مع الزعماء المحليين لإعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق الواقعة خارج حدود سيطرتنا العسكرية... ويجب التوضيح للزعماء بأن أية ترتيبات قد تُتخذ إنما هي مؤقتة بحكم الضرورة وبالتالي هي خاضعة لإعادة النظر في أي وقت. إنك مخوّل بشيخ الشيخ محمود كصمشل لنا في الصليمانية، إذا ما رأيت ذلك مناسباً، ولك حرية التصرف في تعيينات أخرى من نفس الطبيعة في جسرالدين وحليجة، الخ. ينبغي التوضيح للزعماء القبليين الذين منقسم العلاقات معهم بأنه ليست هناك أية ذمة في فرض إدارة عليهم تكون غريبة عن عاداتهم ورغباتهم. وينبغي تشجيع الزعماء القبليين على تشكيل اتحاد لتسوية المشاكل العامة تحت وصاية الموظفين السياسيين البريطانيين¹¹¹.

باشير الميجور نوبل العمل بقوة وقام بإجراء ترتيبات مع الشيخ محمود في

السليمانية وآخرين. وهو الذي كان ناشد بريطانيا من قبل بالألا تقصي كردستان من قائمة الشعوب المحررة⁽⁴¹⁾. في الأول من كانون الأول/ ديسمبر زار آرنولد ويلسون بصفته المندوب المدني الضلي، وقابل الشيخ محمود وحوالي 60 زعيماً من جنوبي كردستان بما فيهم زعماء رئيسيون في الجانب الآخر من الحدود الإيرانية. لقد كان قادراً على شرح بعض الصعوبات في الموقف وأخذ فكرة عن مطالب هؤلاء الزعماء، بحيث بدا واضحاً أنه ثمة إجماع على ضرورة عدم رجوع الأتراك، واعتراف عام بالحاجة إلى الحماية البريطانية. ولكن العديد من الزعماء لم يكونوا واثقين من قدرة بريطانيا في إدارة كردستان. في حين أصر آخرون على فصل كردستان عن العراق وإدارتها مباشرة من لندن وليس من بغداد على أمل العودة إلى الحرية التي تمتعوا بها عندما كانوا يُحكمون من استانبول. واكتشف ويلسون أيضاً بأن الشيخ محمود، الذي حُرمت بريطانيا على تنصيبه كحاكم أعلى في المنطقة، ليس محل احترام الجميع بأي شكل من الأشكال. فقد ذكر زعماء كفري وكركوك بأنهم وسكان المدن غير راغبين في الوقوع تحت سيطرته وقد طُبع لهم بإجراء ترتيبات خاصة.

وقع ويلسون اتفاقية مع الزعماء تؤكد على أنه:

"الحكومة البريطانية قد أعلنت رسمياً أن هدفها من الحرب هو تحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي ومنحهم المساعدة اللازمة لإنجاز استقلالها. إن زعماء كردستان وعمثو شعبها قد طلبوا من الحكومة البريطانية قبولهم في الانضمام تحت الحماية البريطانية وإلحاقهم بالعراق حتى لا يتم حرمانهم من طوائف الاتحاد وطلبوا من المندوب السامي المدني للعراق أن يرسل لهم عملاً مغلولاً بالمساعدة اللازمة لتمكين الشعب الكوردي من التقدم سلمياً وفق أسس حضارية وثبتت الحماية البريطانية. وإذا ما سقطت الحكومة البريطانية مساعدتها وحمايتها عليهم، فإنهم يتعهدون بالانصياع لأوامرها ومشارتها"⁽⁴²⁾.

إن هذا يكاد يشير إلى شكل الحكومة التي كانت في مخيلة الحكومة البريطانية. بل على العكس من ذلك ربما خلقت مقدمة الوثيقة انطباعاً في مخيلة الأكراد للعودة إلى استقلال الإمارات القديمة وبمساعدة ودية من الدولة المستقلة في

(41) FO رقم 371/3607، سامي، بغداد إلى وزارة الهند، برقية تاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1918.

(42) FO رقم 371/4192، خلاصة المابل، ص 10.

لندن المحترف بها. فإذا كان الأمر كذلك فإنهم ضيعوا العبارة المشؤومة الأخيرة من الاتفاقية.

في هذا الوقت بدأ واضحاً لرجال الإدارة البريطانيين بأن فكرة كردستان جنوبية مستقلة غير عملية حالياً وذلك "بسبب حالة التخلف لبلد والاقتدار إلى المواصلات وانقسام القبائل"⁽¹⁾. وقد تم الاعتراف أيضاً بأن جنوبي كردستان تعتمد استراتيجياً واقتصادياً على سهل العراق، وانتقل التفكير البريطاني إلى إقامة شبكة من الولايات أو المناطق الإدارية التي تعكس الانقسام القبلي ومناطق التجمع الاقتصادية في انتظار الاندماج في كيان كردي واحد في وقت لاحق.

ولكن الثقة الكردية في ثبات هذه الترتيبات الأولية اهتزت عند إبداء بريطانيا موقفاً ضعيفاً لخصمك بالمنطقة، ولأنها أظهرت من قبل بأنها غير جديرة بالثقة. فقد تعاون بعض الزعماء مع تقدم القوات البريطانية في أيار/ماي 1918 وكانت النتيجة تركهم وحيدين لمواجهة الأعمال الانتقامية عند انسحاب تلك القوات بشكل مفاجئ وكما كتب أرتولد ويلسون نفسه فيما بعد:

"إن الأكراد الذين لم يتخذوا بأي شكل من الأشكال موقفاً عدائياً تجاهنا قد أصبحوا مرة أخرى ضحايا الشك والريبة. فقد بدأ واضحاً أن القطيعة بالدعم التي أعطاها مجاناً موقوفون غير مسؤولين... كانت غير قابلة للاعتماد عليها... ما الذي أغراه في إظهار أوراقتهم لأعدائهم الأتراك وقد تركناهم في موقف حرج. لم يستطع زعماء الهمارك بشكل خاص مقصرة ذلك لنا وبقوا معادين لنا لعدة سنوات تلت"⁽²⁾.

وبعد الاحتلال البريطاني للعراق أرسلت بريطانيا قواتها إلى الوطن. في آذار/مارس 1919:

"أخير تجار وآخرون يعودون من بصرة إلى بغداد الجنود المعادين ومياً على متن السفن أو بالقطار، أن في مخبئة الكثيرين اعتقاداً بأننا سوف نخلي كردستان مرة أخرى ونترك لسكانها حرية العمل أو تحركهم لمكانات المطالبين المتنافسين للمنطقة. وقد أصبح ذلك حقيقة"⁽³⁾.

(1) ويلسون، بلاد الرافدين، الأيام الأولى للحكومة العربية في العراق، ص 133.

(2) ويلسون، الولايات، ص 88.

(3) ويلسون، الولايات، ص 139.

لقد كان هناك نوع آخر تماماً يحضون اللاجئين الآشوريين من عكاري وأورمية بحيث تم طرده هؤلاء من منطقة العمادية من قبل الأكراد المحليين من قبيلة براخومت أثناء الحرب. وفي 1919 تم استخدام كتبتين من القوات المجتدة الآشورية بغية "تطهير بعض المناطق" بقصد إعادة توطين اللاجئين. كذلك زادت المخاوف الكردية نتيجة تحسن العلاقات الواضح لمنح المسيحيين حق تقرير المصير والتحديث عن إنزال العقاب بالمشورطين في جرائم الحرب. فقط في نهاية شهر أيار/ماي من عام 1919 أعلنت بريطانيا، كونها تواجه ثورة خطيرة، بكل وضوح أنها سوف لن تحاكم الأكراد الجلبين في تلك الجرائم. ولكن ذلك لم يزل كافة العداوات. فعندما أخفق الآشوريون في محاولة العودة إلى منازلهم في تشرين الأول/أكتوبر من 1920، فإنهم ساروا قرية بارزان بالأرض.

إن هذه الخلافات كانت نتيجة لخلافات أخرى طويلة الأمد. أما أكثر هذه الخلافات وضوحاً فتتمثل في حرية التصرف المتغيرة للعديد من الزعماء القبلين تجاه كل من الحكومة والمنافسين لهم وعدم رغبتهم في قبول زعيم واحد. وكما تبين سابقاً فإن العديد من مالكي الأراضي الأكراد، وخاصة في المناطق الجبلية، لم يكونوا يريدون أسلة خرقاء عن ملكية الأراضي، حيث لم يكن لدى الكثيرين منهم سندات التملك لأراضيهم بل يحتفظون بها بالتمليك الفري. وبالنتيجة تقور بأنه من الباقية ترك سجلات الأراضي في السليمانية بدلاً من جلبها إلى بغداد للتدقيق. وكانت هناك أيضاً الحقيقة التي تم إهراكها مؤخراً بأنه مهما كان الذي يدور في ذهن البريطانيين عندما بدأوا الحديث عن الإدارة الكلية من بغداد فإن الأكراد لا يرغبون في الخضوع لحكم العرب، الذين لم يكن الأكراد يكون لهم الاحترام.

قد يبدو أن البريطانيين كانوا يتخبطون في المجتمع الكردي النامي ولكن أولئك الذين انخرطوا فيه بشكل مباشر كانوا قد عملوا مسبقاً في كردستان الإيرانية قبل أو أثناء الحرب واعتمد فهمهم على تجربتهم هناك وفي الهند¹¹. إن النجاح البريطاني في بلوچستان يُعزى إلى عاملين: السلطة المعترف بها لبعض الزعماء والسيطرة العسكرية الأولية على الريف، في إشارة إلى أن أولئك الذين استخدموا السلطة إنما فعلوا ذلك لمصلحة الدولة المتسلطة. ولكن حينما لم يتمتع الزعماء بالسلطة المطلقة وحشدا لم

(11) إني ممن بالتفصيل التالي لـ "جريدة"، الحركة القومية الكردية، من ص 474-480.

تخفيف القوات البريطانية القبائل فقد أخفقت السياسة وبشكل خاص بين المحصوره Malasuda في الحدود الشمالية الغربية للإقليم. غير إن التحريض الخارجي من افغانستان وتحريض رجال الدين البارزين أديا بالنظام إلى السقوط. من هذه النواحي سادت ظروف مشابهة بين الأكراد والمحصوره. فلم يشهد الأكراد احتلالاً عسكرياً بريطانياً لجنوبي كردستان وه مثل المحصوره كانت كل طائفة قبلية في كردستان راغبة في التصرف بشكل مستقل عن بقية القبيلة، فاهيك عن التجمعات القبلية المجاورة. ومثل المحصوره أيضاً كان الكثير من رجال القبائل الأكراد عرضة لنداء الزعماء الدينيين من أمثال الشيخ محمود في السليمانية.

لقد حاولت بريطانيا السيطرة على المنطقة من خلال أسلوب متمم بالبن ولكن فعال وذلك بالتحجوه إلى شبكة من الموظفين السياسيين للحفاظ على العلاقة مع الزعماء والتوسط في النزاعات وضمان جمع الدخل الحكومي من الضرائب إضافة إلى تجنيد الجترة للجنود والقوات المجندة والتي أملت بريطانيا من خلالها إدارة المنطقة. كل هذه القضايا كانت حساسة وسيت النزاع في الماضي بين الزعماء من جهة والسلطات العشائرية من جهة أخرى.

ما لم تقض الظروف الجديدة للموقف إلى اندلاع أعمال العنف فكان في الأمر معجزة، غير أن اندلاع النزاعات العيفة لم يستغرق وقتاً طويلاً. ففي نيسان/أفريل من عام 1919 أثار عبد الرحمن الشرنخي، الذي تاجر بالدعاية الإسلامية التركية، أكراد كويان لمهاجمة الآشوريين في المنطقة الحدودية والتي وصلت إلى أوجها بمقتل الموظف السياسي البريطاني في زاخو الذي جاء من أجل التفاوض معهم. لم يتم تشجيع الأعمال الانتقامية من قبل القوات البرية لأنها سوف تخرق خط وقف إطلاق النار. وقد تم التحليل من أهمية المساعدة التركية في نصره القضية جزئياً بسبب الاعتقاد بأن تركيا هي المثيرة للنزاعات، وأيضاً بسبب فقدانها للاعتراف المطلوب. ولذلك اتجهت بريطانيا إلى القصف الجوي، وهو تكتيك يذات باحتماله فتكتيك قياسي للاقتصاد في نشر القوات، إضافة إلى ميزة التأثير المباشر والاقتصاد في التكلفة. وبصرف النظر عن تعذر تجنب الإصابات بين المدنيين، كان الجانب السلبي فيها يتجسد في خلق هوة بين الحكومة والمحكومين .

لقد كان هناك اضطراب في العمادية في شهر حزيران/يونان إثر اغتيال موظف سياسي مساعد وزملائه، وكان المتورطون في ذلك أعيان العمادية، وأيضاً العديد من

الأغوات المحليين، ولا سيما من قبيلة برواري. في هذه الأثناء برزت عدة عوامل انسحاب كتيبة مجاورة من القوات، وبذلك أعطت الانطباع بأن أمراء الحرب أحرار فيما يودون القيام به والمخاوف من إضافة الأتوريين إلى الوطن، وجباية الضرائب بشكل فعال وقوي إضافة إلى الإجراءات التي قوضت سلطة وقوة الأعيان والزعماء المحليين. وقد تضمن العامل الأخير نشوء الجندرية والذي يعني ضمناً زوال هؤلاء الرجال من السلطة القبلية والشرط المباشر في الدفع وتأمين البذور لأحياء الزراعة وتقويض الرعي الزراعية التي يسيطر عليها الزعماء. فقط خلال شهري آب/أوت - أيلول/سبتمبر استطاعت قوة تاديبة من إعادة السيطرة البريطانية عليها.

بعد ذلك اندلع اضطراب ثالث أكثر خطورة في الزاب الكبير، في منطقة بارزان - زيار، وامتد ليشمل إقليم عقرا. لقد كانت المنطقة مشهورة بعنادها، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى العداوة المزمنة بين زعماء زيار وشيوخ بارزان. لأن النزاع كان إقليمي إلى حد ما باعتبار أن شيوخ بارزان قد أقاموا في الضفة اليمنى لنهر الزاب في أواخر القرن التاسع عشر مقابل قبيلة زيار تقريبا. ولكن قادة بارزان هددوا الزياريين بشكل مباشر لأنهم جذبوا الكثير من الفلاحين من قبيلة زيار والغائل المجاورة الأخرى وبذلك أصبحوا قوة سياسية جديدة وقوية في المنطقة.

لقد كانت كل من بارزان وزيار تقعان ضمن المنطقة الإدارية لعقرا. ومن أجل الحفاظ على حلقة الوصل بين بارزان وزيار منع فارس باشا من قبيلة زيار بعبور الزاب إلى إقليم بارزان، من ناحية أخرى كان الشيخ أحمد البارزاني يريد أن تنقل بارزان إدارياً إلى رواندوز بعيداً عن عقرا التي تسيطر عليها قبيلة زيار.

في أعقاب فرض غرامة من قبل الموظف السياسي المحلي تقدم زعيمك من زيار، وعلى نحو غير متوقع، للشيخ أحمد البارزاني من أجل المساعدة وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1919. وقد نصبت القبيلتان معاً كميناً للموظف السياسي وقتلاه مع معظم حاشيته. بعد ذلك تقدما من أجل نهب عقرا وانقسمت إليهما قبيلة سورجي. يبدو أن القضية برمتها عبارة عن ثورة من الغضب أكثر من أن تكون انتقامية مخططاً لها من قبل. تقدمت قوة كردية بقيادة بريطانية نحو المنطقة وأحرقت بيوت زعماء قبيلتي زيار وبارزان، الذين كانوا قد فروا إلى الجبال. بعد ذلك عرض الزعماء المحليون المساعدة للتعامل مع المتمردين، وهو دليل على طبيعة الحياة المستوطنة في السياسة الداخلية القبلية أكثر مما يدل على ولائهم.

الشيخ محمود من السليمانية

مع ذلك فقد ظهرت المشكلة الأخطر في السليمانية. لقد كانت بريطانيا في كل مكان تدير المناطق المعنلة بشكل مباشر من خلال شبكة من الموظفين السياسيين. وكانت السليمانية هي المنطقة الوحيدة التي تمتعت بوضع خاص.

في 1 كانون الأول/ديسمبر من عام 1918 ثبت ويلسون الشيخ محمود كحاكم لواء السليمانية، وهي منطقة كبيرة تشمل الأراضي الواقعة بين الزاب الصغير وديالى. وقد تم تعيين عدد آخر من الموظفين الأكراد في إدارة العديد من التقسيمات الفرعية تحت إشراف موظفين سياسيين بريطانيين. في مقابل ذلك فهم البريطانيون بأن الشيخ محمود قد تعهد بإطاعة الأوامر البريطانية لأنهم افترضوا فعلاً أنه استمد سلطته من الإدارة البريطانية.

كان الشيخ محمود هو الزعيم الوحيد المؤثر في السليمانية. فحتى في مناطق بعيدة مثل رواندوز وكويستنجق ورانية كانت هناك رغبة بين المجتمعات الفقيرة والمتعطشة للمساعدة لقبوله كحاكم أعلى للأكراد معين من قبل بريطانيا:

"وهكذا فإن القبيلة تترى الأخرى التي تكون بالكاد سمعت عن الشيخ محمود، أو في أفضل الأحوال يعرفون عنه أنه سليل ذاك لرجل طيب، قد وقعت على مذكرة تطالب بالانضمام إلى الدولة الجديدة بقيادة الشيخ محمود، وهم ما تعتقد بأن الحكومة البريطانية قد جعلته شرطاً ضرورياً لأسباب خاصة بها".⁽¹⁾

هذا ما كتبه الميجور جون، الشكاك الذي خبر المنطقة جيداً قبل الحرب. لم يكن جون بأي شكل من الأشكال الوحيد في عدم صحته للشيخ محمود. ففي طول المدينة وعرضها كان للشيخ معارضة بين قبائل الجاف وباجلان ولاسيما الشيوخ منهم: شيوخ قبيلة الطالباني في كركوك الذين كانوا منافسيه في الطريقة القادرية وكذلك شيوخ بيارة وطويلة. في وجه هذه المعارضة لسكان المدينة ورجال القبائل في كركوك وكفري بشكل خاص تم إقصالهم عن منطقة الشيخ محمود وهو إجراء وافق عليه الشيخ.

(1) مجلة الإدارة المدنية 1914-1920، ص 61. وبغني التذكير هنا بأن (سورن) قد قضى بعضاً من الوقت في السليمانية في 1909 واعتبر الشيخ محمود ووالده مشرقيين. انظر رحلة تذكروية فيما بين النهرين وكريمنلاك، ص 187-193.

لقد كان الشيخ محمود يمتلك فهماً مختلفاً تماماً للتسوية السياسية هذه. فهو لم يصور أن تطوّق سلطته جغرافياً بالزباب الكبير ودعالي، ولا اعتبر أنه يستمد سلطته من البريطانيين. على العكس من ذلك رأى أنه تم الاعتراف به بسبب سلطته الأخلاقية على الأكراد، وقد أدخل ضمن هذا التعريف [الأكراد] كل أكراد الولاية وهو خيلاء متوقع باعتبار أن النتين زعماء الذين قابلهم ويطعون ادعوا أنهم يمثلون كل أكراد الولاية.

ولم يحض وقت طويلاً حتى تكشف مثل سوء الفهم الأساسي هذا. فقد استغل الشيخ محمود معونة الحكومة البريطانية المقدمة من أجل الرواتب والمساعدة في التعويض عن خسائر الحرب من أجل تقوية مركزه وشراء الولاءات من شيوخ القبائل والصعي، بحسب تقييم ضون العدائي:

"إلى مثل كل منصب من خلال علاقته وبغض النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وإقتضاء كل من لم يعتبره مرالياً... وكل منصب هام ابتداء من منصب حاكم ثانوي إلى منصب قاضي في المحكمة الشرعية في المدينة كان يشغلها إما أقرباؤه أو من المتعلقين له"¹¹².

لقد كان كافة الإعرابيين المدنيين بل وحتى كل المجهدين الأكراد في التدريب البريطاني مطالبين بإبداء الولاء له.

من المهم هنا أن نتذكر بأنه، وبغض النظر عن عيوب الشيخ محمود (التي أصبحت واضحة للعيان في الحال)، ربما انتابته المشاكل لو أن كردياً آخر قد شغل محله. فخلال تعارض الشخصية تكمن توتيتات وآمال متضادة. لقد كان هناك صراع بين الحكومة المؤقتة، التي يتم تعيين الموظفين فيها على أساس الأهلية ويدينون بولائهم لفكرة مجردة-الدولة، الإدارة، الناج وما شابه، من جهة، والشكل الأقصى للحكومة الفردية المعتمدة على المحسوبية التي لا تزال قائمة في الطبقات الدينية والقبلية للمجتمع الكردي. من وجهة نظره الشخصية، كان الشيخ محمود يعتقد بأنه سيبقى في أمان فقط من خلال بناء قاعدة سلطته الشخصية وذلك من خلال جذب الرجال عن طريق تعيينهم في المناصب لا على أساس الكفاءة وحدها والتخلص من أولئك الذين يدعوا معادين أو يفكرون بأنفسهم.

112 FCO رقم 1371/15069، المبحر في بي. صون E.B. Stone، تقرير الإدارة في لواء السليمانية لسنة 1919، ص 1-2.

بدأت الأشياء تأخذ منحى آخر قبل انتهاء السنة، ولكن فقط في شهر آذار/مارس 1919 اتخذت خطوات من أجل كبح نشاطات الشيخ محمود. لقد تم استبدال نوبل، الذي بدأ بالسياسة القبلية وعين الشيخ محمود بـ "سون". إن تعيين هذا الأخير إنذار واضح بأن: كركوك وكفري وكويسنجق ورواندوز وحليجة إضافة إلى أراضي قبيلة الجاف قد تم إقصاؤها عن قلب الشيخ محمود.

ولكن بتحمسهم "القبائلية" شجع الموظفون السياسيون البريطانيون الثقافة التي استهجنوها كثيراً في لحظات انزلاتهم. وقد شرح سون، المعارض الصريح لهذه السياسة وجهة نظره قائلاً:

"إن إحياء النظام القبلي... لحفظ انتكاسة. لقد تخلى القسم الأكبر من جنوبي كردستان عن روحها القبلية وبالنتيجة كان من نصيبها قدر من الازدهار في أوقات ما قبل الحرب، الآن وقد قبل الموظف السياسي [نوبل] آراء الشيخ محمود، فقد سخر كل طاقاته في العودة إلى الروح القبلية. لقد تم وضع كل من يمكن تصنيفه بـ رجل قبيلة تحت قيادة زعيم قبلي. لقد كانت الفكرة تقضي بتقسيم جنوبي كردستان إلى مناطق قبلية تحت قيادة زعماء قبليين. إن زعماء قري ثاتوين تم إبرازهم والكشف عنهم كزعماء لقبائل ميتة منذ زمن طويل... كان من المفروض إدارة القانون من خلال أمثال هؤلاء الزعماء والذين يجب عليهم أن يعترفوا بالشيخ محمود فقط كحكماء... إن هذا وضع مثالي بالنسبة لأفراد العشيرة غير أنه قاتل للتجارة والحضارة والأمن"⁽¹⁾

لقد خطط ويلسون، المدير لحقيقة الموقف المتدهورة لزيارة السليمانية في نهاية أيار/ماي "لمقابلة الشيخ محمود شخصياً ومحاولة التوصل إلى حل يجعل من الممكن الحفاظ على إطار الحكم الذاتي الكردي [كما في الأصل]"⁽²⁾. ولكن قبل القيام بتلك الزيارة حشد الشيخ محمود ثلاثمائة من أتباعه القبليين على الجانب الإيراني من الحدود، وفي 23 أيار/ماي سجن الموظفين البريطانيين وأخرج المجندين من المرفع العسكري. هرع مؤيدو الشيخ محمود من المقاطعات المجاورة لتجلبته. مبتهجاً بهذه

(1) تقرير الإدارة من لواء السليمانية لسنة 1919، ص 3 لم يكن سون قادراً على الوقوف في وجه هذا الوضع لأنه كان في إجازة مرضية خلال شتاء وبيع 1918-1919. يمكن تتبع النزاع بين نوبل ومحمود بخصوص الشيخ محمود بالرجوع إلى: وزارة المستعمرات، 370/13، 30.

(2) ويلسون، الولايات، ص 163.

البيدانية السعيدة، أعلن نفسه حاكماً لكرديستان وعين أتباعه في كل النواحي، وزادت معنوياته بالكلمين الناجح الذي نصبه لطاير برطاني خفيف نفوذ وراء جصجصا، بدأت القبائل على جانبي الحدود تعلن تأييدها للشيخ محمود فتحركت القوات العراقية بسرعة من أجل إعادة تأكيد سلطتها المهزوزة، فحدثت فرقتين تمكنتا بسرعة من إلحاق الهزيمة بقوات الشيخ محمود البالغة 500 رجل قوي في مصر بازيان في أواسط شهر حزيران/جوان. أمر الشيخ محمود نفسه وأرجى حكم الإعدام فيه حيث أرسل للمنفى، وقد أصبحت ثورته القصيرة العمر لاحقاً رمزاً للقومية الكردية.

إن خطة "كرديستان حرة وموحدة" توحى بأن الشيخ محمود قومي، وقد كان كذلك فعلاً، فهو لم يكن فقط يؤمن بكيان كردي سياسي تحت سلطته بل ويؤمن أيضاً، وله ما يبرره، بأن حق تقرير المصير الكردي هو ما وعد به الحلفاء فعلياً. "مربوطاً بطراعه كطلسم" كانت هناك نسخة من القرآن وعني ورفقتها القفل⁽¹⁾ مكتوب بالكرديّة نصوحى النقطة الحادية عشرة من مبادئ ويلسون وكذلك البيان الإنكليزي-الفرنسي الصادر في 8 تشرين الثاني/نوفمبر⁽²⁾.

إنه من الصغرى أن نلبس الشيخ محمود زي الأفكار القومية الحديثة. ولكن من الواضح أن الذي يجمعه مع قادة الأكراد في الوقت الحاضر هو قليل جداً. فالمفردات التي استخدمها وكذلك الأسلوب مختلف تماماً، إن الملقب بالنظر أن الشيخ محمود لم يضع وقته في مخاضة العاطفة القومية. لقد كان من الأسياد واللغة التي يفهمها أتباعه هي لغة الإسلام، في 1919 نادى للجهاد وليس للتضال من أجل التحرير القومي، خلاوة على ذلك كان أسلوبه يعتمد على علاقات القرى والتحالفات القبلية بهدف إقامة إقطاعية شخصية.

لقد أبدى الشيخ محمود رغبته في التحرر الكردي من وحي القانون الإنكليزي وليس من تلقاء نفسه. أما المجتمع الذي اشتهر به برونجيو شيخان فقد كان عقبة حقيقية في طريق الكثير من أكراد نواحي السليمانية. ولذلك كانت التحالفات القبلية من إيران-الهورامية (هانورامان) بقيادة خان محمود خولي والمارينية (ماريوان) بقيادة محمود خان من كاني صغان (كاني ميان)، هي التي فجرت الثورة.

(1) القولة القفل: ورقة يضاء في أول الكتاب أو آخره. (المترجم).

(2) ويلسون، العلاقات، ص 159.

مع ذلك فإن ثورة الشيخ محمود الدلع في أشد الأماكن قومية في كردستان حيث أعلن السكان وبكل وضوح أنه ليس لديهم أية رغبة في الحكم العربي. لو أنه جند حقاً الأماني القومية، لتوقع المرء تأييداً أكبر في مدينة السليمانية نفسها، مع أنه لم يكن قادراً على قيادة انتفاضة عنوية هناك. وبإستثناء الموالين الشخصيين كانت القوى المحلية على الأغلب من متاجري ورجال القبائل من برزنجية، ومن الهمارة بقيادة كريم فتاح بك وبعض الفرق الساحطة من قبائل الجاف وجباري والشيخ يزني وشوان، وجميعها في المنطقة النائية من السليمانية. لهذا فإن اقتراح أغلبية الجاف والثقة، أقوى اتحادين على الإطلاق، من أجل قمع الثورة فإنه يعطي إحياء واضحاً عن الاتحاد الكردي.

بعد هزيمة الشيخ محمود، عاد سون ليدبر السليمانية بقبضة من حديد حيث تصرف كحاكم محلي أعلى، ووفقاً لورقة نفيه، حقق السليمانية مجدداً لم تعرفه من قبل⁽¹⁾. لقد كان متحمساً للأعمال العامة معتمداً في تمويله على الدخل الحكومي المحلي وشجع تبني الكردية المكتوبة واستعمالها في المدارس. قبل نهاية السنة أطلق الجريدة الكردية الأولى في السليمانية (يشكن: التقدم) التي كانت، وبسبب حداثة الكردية المكتوبة، موضع سخرة المثقفين الأكراد ولكنها مع مرور الوقت أصبحت راسخة وشعبية.

فإن كان سون استعمارياً فلا شك من أنه كان خارجاً على تقاليد أقرانه، فقد آمن صادقاً بحق تقرير المصير الكردي ومساعدتهم في تأمين درجة من الحكم الذاتي المحلي التي لم يكن أحد من الأقاليم المحتلة يتمتع بها، وهذا ما أثار مخاوف بعض زعماء التقسيمات الإدارية في بغداد⁽²⁾. في آذار/مارس لم صرف سون من الخدمة وبانت آراؤه حول الحكم الذاتي في صراع مع سياسة الدمج العنصري لبريطانيا.

ثورة الشيخ محمود الثانية

في شهر أيلول/سبتمبر استدعت بريطانيا الشيخ محمود وألغيت عنه للتعامل مع

(1) انظر: الزائد "ميجور" سون في السليمانية، صحيفة جمعية أميا الواسطي الملكية، المجلد الخامس، 1933، ص 446.

(2) المصدر السابق JRCAS، ص 446.

التهديد التركي المتنامي. لقد كان ذلك، من حيث الجوهر، عملاً متأخراً السبب وراءه هو الرغبة في اختيار القومية الكردية المتنامية كمتزامن ضد الدعاية التركية. بريطانيا احتاجت إلى الشيخ سعيد لأنها لم تكن عملياً تملك جنوداً لشركهم في كردستان بسبب الخيرية المتشعبة التي تم اعتمادها في لندن.

إن اتنامي الشعور بالخصوصية الكردية منطلقين: أولهما هو اتنامي الوعي القومي بين الأكراد غير القيليين في المدن وفي أطراف سهل بلاد الرافدين. ولكن هذا المنطلق لم يكف يميز عن نفسه أبعد من التناورات التي قامت بها بريطانيا. إن الأكراد وضوحاً وإثارة هو الاندلاع الدوري للعنف القبلي والموجه إلى حد كبير ضد الدولة، والتي لها علاقة أساساً بالامتياز من التدخل أكثر من كونها أيديولوجيا إيجابية لمصير كردستان.

في شهر آب/أوت من عام 1920 وقعت الفوضى في نواء أربيل لأن الشيخ محمود قد أظهر الآخرين من قبل أنه يمكن مواجهة التدخل البريطاني. وفي شهر تموز/جويليه من عام 1920 أمم العصيان المسلح عبر جنوب العراق وهذا ما أثار "روح الاضطراب والتي انتشرت باتجاه الأعلى من الجنوب"⁽¹⁾ في كردستان أعلن اتحاد السورجي تمرده بشكل صريح. وخلال شهر نيسان/أبريل نصبت أقسامه الموجودة في الموصل كميناً لقافلة عسكرية ومن ثم هاجمت عسراً. بعد ذلك ضم أربيلهم في أربيل جهودهم إلى جهود الأكراد الراوندوزيين المنشقين وطردوا الموظفين السياسيين في رواندوز وكويسنجق. لقد انضم القسم الأكبر من خوشنوا، التي كانت في السابق مستعدة للتعاون مع البريطانيين، والجماعات القبلية الأخرى إلى الثوار. في أيلول/سبتمبر أصبحت أربيل نفسها مهددة من قبل السورجي ولم يتخذها إلا قبلة دزي لمصلحة الحكومة. ولكن الأشياء سارت تدريجياً إلى النهاية بالخسارة غير المشوقة للسورجي عندما هاجموا مخيماً للأجانب الآشوريين. وبحلول نهاية العام استسلم معظمهم ولكن اتضح مدى ثقل القتال ومدى ضعف الحكومة.

منذ الاستيلاء على الولاية كانت هناك مساح متقطعة للإطاحة بالحكم البريطاني. وقبل سنة أصابع من عبورهم للزاب الكبير كان اتحاد السورجي مشغولاً في نشر الدعاية التركية في كويسنجق وخطلاوة. أما في شمالي الزاب كان السورجيون بقيادة

(1) نبي إيفان، مقال في كردستان، ص 349.

شيوع من أبرزهم على الإطلاق عبيد الله الذي لم يخفيه تأييده المصول الإسلامية التركية (رغم أنها أصبحت بسرعة قنطاري على مفارقة تاريخية) وفنوره من حكم الكفار.

في شتاء 1921 بدأت اضطرابات جديدة، وفي أواسط شهر كانون الأول/ديسمبر حدث اصطدام كبير في الشمال، بين الشرطة والسورجيين. بعد ذلك وفي الجنوب بدأ محمود خان دهلي، الحليف القديم للشيخ محمود، بتنفيذ الغارات عبر الحدود على منطقة حاججة بتشجيع من الأتراك. أما في أواخر الربيع فقد انفض سري محمود، زعيم قبيلة جباري، مرة أخرى وانضم إليه على الفور قطاع بك من حماوند، الذي كان قد وتب لقتل الموظف السامي البريطاني المحلي وقائد الجنود هناك. عندما طارد الجنود قبيلة حماوند إلى جبال بشلر وجدوا بأن أقوى فروع قبيلة بشلر متحالفة مع الثوار، واستطاعوا مؤقتاً فقط إعادة السلطة للزعيم البشلي السامي للبريطانيين، بأكثر أمان. لكن ما إن بدت السلطة البريطانية متزعزعة حتى عادت بشلر إلى الثوار مرة أخرى.

في هذه الأثناء شق كريم فتح طريقه إلى رواندوز حيث أعطى الوجود التركي نوعاً من التماسك للانشقاق القبلي في المنطقة، وحشد معظم الجماعات القبلية المؤثرة فيها: السورجي (بقيادة الشيخ عبيد الله) والزيباري (بقيادة فارس آغا) والبارزانيون (بقيادة الشيخ أحمد) والخوشدار ومن كفري في الجنوب والزتكه، ذات الأصول التركمانية. ويحلون شهر آب/أوت ازدادت القوات الكرغية المنشقة وذلك بعد تخلي رجال سمكو عنه إثر خيانتهم في إيران (انظر الفصل الخامس).

في هذه الأثناء أصبحت الاستراتيجية البريطانية في العراق في مأزق. ففي الأول من تشرين الأول/أكتوبر من عام 1922 تخلت القوات البرية عن كل المسؤولية للقوات الجوية الملكية:

"إذا لم تعط خطة السيطرة الجوية بديلاً رخيصاً وفعالاً للاحتلال العسكري، فمن المحتمل أن يتعرض الوجه البريطاني للضغط أو النهاية، وولاية المملكة العربية مكة وانتعاش قوة تركيا التبتلي وولاية الموصل وربما أيضاً ولايتي البصرة وبغداد"⁽¹⁾

(1) ديفيد أومبي David Omari، القوة الجوية والسيطرة الامتصاصية: السلاح الجوي الملكي 1919-

1939 (ماتنيس، 1991)، ص 37، وانظر أيضاً إيدموند Edmund، مرة وترك وعمره، ص 291

و 244 حاشية.

وبهذا المعنى للأزمة أيضاً قررت بغداد مخاطبة الشعور القومي الكردي ضد الأتراك. فلقد بذلت محاولات من قبل الأتراك بزيادة قبيلة الجاف، الذين حكموا الأراضي المحيطة بحلبيجة^١ في قيادة عملية "الحكم الذاتي" والذي كان ثمة إجماع بأنه لا يمكن أن يُوجع أكثر من ذلك^٢. غير أن بكتزادات كانوا جبناء ومتخوفين من المواجهة على حصان حماط.

أما الحل المثالي فكان لا يزال يكمن في إيجاد شخص يتحد من خلفه كل الأفراد. لذلك، ففي شهر آب/أوت قرر دعوة الشيخ طه الذي كان قد خسر مركزه في شمدان لدراسة تعيينه كحَكَماء لراوندوز ورائيه فور طرد الأتراك منهما. وقد تم إغراؤه بإمكانية أن يصبح حاكماً للإسمانية، وبالتالي حاكماً فعلياً لكردستان متمتعة بالحكم الذاتي تحت السيادة العراقية. ولكن الشيخ طه كان مشغول البال في حينه بمسرد الأنفاس الأخيرة لثروة سمكو ضد طهران. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر هرض طه طرد الأتراك من رواتدوز ورائيه وذلك بتحريض القبائل عليها. غير أن التطول الفزير للأمطار طوال ١٣ أسبوعاً إضافة إلى عدم تمكنه من إثارة هكاري وحدها، المسالدين التقليديين لأمرته، جعل المخطط بولد بيتاً.

ولم تكن بغداد قادرة على انتظار تحركات الشيخ طه. لهذا، فقد أرسلت في نهاية شهر آب/أوت قواتها لاسترداد رائيه غير أنها فُحرت على يد قوات أوز دمر، حيث بات الموقف خطيراً جداً لدرجة أنه في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر تم إجلاء كافة البريطانيين والموظفين غير الأكراد من السليمانية جواً (وهو الإجراء الجوي الأول من نوعه) كما عُهدت إدارة اللواء إلى مجلس منتخب.

فلو استطاعت بريطانيا إقناع السكان الأكراد بأن مصالحهم سوف تتحقق بشكل أفضل بالأولويات معها أكثر من تركها لتقلص الخطر الذي يشكله أوز دمر. ولكن الاضطراب خارج رائيه والانسحاب المفاجئ من السليمانية جعل كفة الميزان تعيل لصالح تركيا. في تلك الأثناء كانت بريطانيا بحاجة ماسة إلى قائد كردي جدير بالاعتماد عليه لسحب يدها من النار. أما بالنسبة إلى الشيخ طه فإنه كان بطريقة أو بأخرى مشغولاً إضافة إلى ذلك لم تكن مكانة الرفيعة تشمل السليمانية هناك شخص واحد فقط كان يمتلك المؤهلات الكافية لإعادة الثقة رغم برهنته على عدم أهليته للاعتماد عليه.

في بداية أيلول/سبتمبر تم تعيين الشيخ قادر، شقيق الشيخ محمود، كرئيس للمجلس السليماني بحيث أُنعت هذه الإضافة الضمنية القيمة للمجلس لإغلاق أبوابه في وجه الأتراك. ولكن بدا أن الشيخ محمود وليس سواءه هو الخيار المنطقي والمرغوب فيه كقائد، وهو رأي ربما كان الشيخ عبد القادر يتبناه أيضاً، وفي أواسط أيلول/سبتمبر تم استدعاؤه من مكان إقامته الجبورية في الكويت ليتم تعيينه من جديد كرئيس للمجلس الذي عهد إليه مهمة منع الأتراك من دخول المدينة وطردهم من اللواء.

قرر إعادته إلى منصبه السابق بدا الشيخ مهتماً، لأسباب مفهومة، بإقامة مصلحة كرمية. إذ أُنعت بعض الزعماء المحليين - حتى أولئك الذين في كركوك خارج نطاق سلطة السليمانية - للاعتراف به كرئيس لكردستان المستقلة. إذ طالب بعض المناطق الواقعة خارج نراء السليمانية. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر نصب نفسه "ملكاً لكردستان". وبدأ أيضاً بالتخلص من أولئك الذين عارضوه بالأغتيال إذا لزم الأمر⁽¹⁾.

أما في المناطق الخلفية للسليمانية فقد بدا أن فروغاً من قبائل الجاف في حلبجة والبندور في قلعة دزة، خصومه التقليديين في الماضي، مستعدون لتعاون معه. والأكثر سوءاً أن الشيخ محمود قد دخل في مراسلات مع أوز فبر الذي أراد منه ضمانات تتعلق بالتحكم الذاتي الكردي في قتل تركيا، والذي بدأ فعلاً في تنفيذ المصانف والمخلفاء بما في ذلك معسكر على الجانب الإيراني من الحدود.

غير أن تصرف الشيخ محمود خلق عدم ارتياح بين سكان المدينة الذين لم يحبوا محاولته في وضع المدينة تحت السيطرة القبلية وكذلك بين أقربائه ومسانديه الأكثر بعداً في النظر. وربما كان الأكثر تأثيراً بين هؤلاء جميعاً هو ابن عمه الشيخ عبد الكريم من قادر كرم، وهي تكية هامة في جنوب-غربي السليمانية في ريف الطالباني. والذي كان يشاطر الشيخ محمود طموحه في دولة كردية تحت حكم برزنجيه

(1) على سبيل المثال جمال بك عرقان، الضابط الكردي في الجيش العراقي الذي تم تكملة تعيينه للقيادة في إدارة السليمانية والذي تمرد على انتقاد السيد الشيخ علانية، وعازف صائب الذي عينه الشيخ محمود كمستشار شخصي في كانون الأول/ديسمبر 1922 ومعه المصحف الكرمية "روزي كردستان"، الذي أُعدم بحضور بيده بعد عدة أشهر. انظر: امونون الكرد والشرك والعرب، ص 134، والصحيفة الكرمية "روزي كردستان" JRCAS المجلد السابع، 1925، ص 84 و 85.

ولكنه كان خائفاً من الرأي السياسي المتواضع لآل بن عمه. عندما شعر الشيوخ الطالبانيون بأنهم مجبرون، بحكم سير الأحداث، على التراجع عن غرورهم وإعلان الخضوع الرسمي لعدوهم اللدود الشيخ محمود، اقترح الشيخ عبد الكريم أن يكون خضوعهم مشروطاً برعد من الشيخ محمود بالبقاء وفياً للسياسة البريطانية. لقد كان الولاء الطالباني هاماً جداً للتضامن الكردي لذلك قبل الشيخ محمود بهذه الشروط. وقد أعطى هذا بالطبع الأسباب الكافية لحلفاء الشيخ محمود القلقين لسحب تأييدهم له.

كان الموقف لا يزال متقلباً بالنسبة للبريطانيين للمغامرة القيام بعمل مباشر ضد الشيخ محمود. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر استدعوه في ظل جواز المرور لتوضيح نطاق سلطته، وخوفاً من وجود أي تفاهات أرسل الشيخ محمود شقيقه الشيخ قادر. اعتباراً من الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر فصاعداً طردت الحملات الجوية الأتراك من كوي وقطعة دزة وكذلك المستعمرين من رانية، ولكن في الوقت الذي سبب فيه النشاط الجوي إزعاجاً للأتراك فإنه لم يكن قادراً على ضمان الأمن للمنطقة لأن تركيا لم تتخل عن مطالبتها بولاية الموصل وهذا ما تسبب في استمرار الخلاف.

بناءً على ذلك كان الموظفون السياسيون البريطانيون مخولين بإخبار الأعيان المحليين، وبشكل غير رسمي، بأن لدى بريطانيا النية في السماح للأكراد بإدارة شؤونهم. تلا ذلك بيان رسمي يتعلق بالأكراد نُشر في بغداد في 20 كانون الأول/ديسمبر 1922. وقد وعد البيان المذكور بأنه في استطاعة الأكراد أن يقيموا دولة كردية (فوق منطقة غير معينة) إذا رغبوا في ذلك. وقد كان لهذا البيان بعض التأثير ففي 13 كانون الثاني/جانفي طالبت عريضة موقعة من عدد من أعيان السليمانية بالاستقلال تحت الحماية البريطانية ولكن وسط قليل من الترحيب بالشيخ محمود ملكاً عليها.

في هذه الأثناء تلقى الشيخ محمود زيارة عدد من الضباط الأتراك في أواخر كانون الثاني/جانفي وأوز قور نفسه في آذار/مارس لمناقشة الاستيلاء المزمع على كركوك وكوي بالتعاون مع قبائل البشدر وعزلي. بعد علمها بهذه اللقاءات استدعته بريطانيا مرة أخرى في ظل جواز المرور وإثر رفضه ذلك أعلنت بريطانيا تعليق إدارته في 24 شباط/فبراير وأمرته بمغادرة المدينة في 1 آذار/مارس في أعقاب إسقاطها لأوراق تسجيلية قصف سلاح الجو الملكي العربي الحكومية في الثالث من آذار/مارس. وفر الشيخ محمود في اليوم التالي.

لقد انقلب التيار لصالح بريطانيا في شهر نيسان/أفريل ذهب زعماء قبائل السورجي وهكاري وحتى سمكو نفسه إلى مقر أوز ديمر في رواندوز ولكن القبائل التي كانت في السابق في مراسلة معه قد فُلاشت. لقد أعيد احتلال كوي في أوائل نيسان/أفريل ورواندوز بعد أسبوعين من ذلك والسليمانية في أواسط أيار/ماي. لهذا يمكن القول بأن البيان الرسمي بالحكم الذاتي الكردي قد حقق أهدافه السياسية مباشرة بحيث تزايد عدد الأغوات الذين بدأوا في إعادة علاقاتهم مع بغداد.

ما إن تم احتلال السليمانية مرة أخرى حتى جرت محاولة لضم اللواء إلى الدولة العراقية في ظل نظام من الحكم الذاتي المصحفي المتركز أساساً على العداء القبلي للشيخ محمود، ولكن هؤلاء المعارضين لم يتجرؤوا على الحكم من دون حماية بريطانية. عند انسحاب الحماية بعد شهر من ذلك استقالت حكومة السليمانية الجديدة مباشرة وفرت إلى خطوط القتال البريطانية. دخل الشيخ محمود السليمانية مرة أخرى متحصراً في الحادي عشر من تموز/جويلية، أما بغداد ففي محاولة منها لتجنب المزيد من النزاع وعدت الشيخ محمود بأنها لن تقوم بأي عمل فيه إذا ما قبل انتداباً إقليمياً محدوداً وكفت عن القيام بكافة الأعمال العدائية.

رفض الشيخ محمود القيود الجديدة فقُصِفَت مقراته مرة أخرى في آب/أوت وكانون الأول/ديسمبر 1923. وأخيراً دُفرت مقراته من الجو في أيار/ماي 1924. في هذه المرحلة ضم الكثير من تجار السليمانية من هذا النزاع قهاجر الكثير منهم المدينة إلى مدن أخرى مثل كركوك بغية الاستمرار في تجارتهم. ومن جديد فر الشيخ محمود إلى الجبال ودخلت القوات العراقية إلى المدينة في تموز/جويلية وتلاها 600 7 من سكانها الذين هجروها مؤقتاً.

أنشأت الحكومة العراقية إدارة مالية وإدارتها مؤقتاً المندوب السامي. كذلك استمر الشيخ محمود حتى بداية 1927 في إزعاج الحكومة بشن الغارات على مناطق ثابتة، والوقوف في وجه جباية الضرائب من القبائل الجبلية ونصب الكمائن للقبائل مثل قبيلة الحفاف عند هجرتها السنية عبر الحدود من وإلى إيران. وكان حلفاؤه الرئيسيين في ذلك هم القبائل التي بقيت مخلصين له، وبشكل خاص هورامي وهماوند اللذان ارتبطا بهما بشكل وثيق بمصير برزنجيه منذ بداية القرن.

النكت بالوعود

ولكن خلف هذه الأحداث يكمن سبب باعث على الحزن ألا وهو تخلي بريطانيا عن اليهود التي قطعتها للأكراد، وهو فخل يمكن شرح أسبابه ولكن لا يمكن بأي شكل من الأشكال إعطاء تبرير له. ينبغي أن نعيد إلى الأذهان بأن كلاً من بريطانيا وفرنسا قد حرجتا معاً في السايغ من تشرين الثاني/نوفمبر 1918 بأن هدفهما هو:

"التحرير الكامل والنهائي للشعوب التي عانت من اضطهاد الأتراك لفترة طويلة وإقامة إدارات وحكومات قومية والتي سوف تستمد سلطاتها من الممارسة الحرة للروح الصادرة والاختيار لسكانها الأصليين"⁽¹⁾.

وكان ويلسون يشير إلى هذا البيان عند اتفاهه مع الزعماء الأكراد في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1918. في تلك المرحلة كان "الضم إلى العراق" يعني تماماً الانضمام إلى بريطانيا وليس إلى الإدارة العربية وهي حقيقة فهمها جيداً كل من ويلسون ورملاه.

بيد أنه كان يوجد نوع من الاختلاف بين واضعي السياسة البريطانية المتزمين، ولكن على مفضل، بعبادى حق تقرير المصير والممارسين لها وعلى رأسهم ويلسون. فالمناسبة لوافضي السياسة كان الإغراء الرئيسي لحق تقرير المصير هو إمكانية إدارة شبه-مستعرة بدون أية نفقات في حين كان ويلسون، الذي تعلم في الهند، أسمى في إدارة العراق بشكل فعال وفق "أفضل المبادئ" التي تم استيائها من خبرة بريطانيا الاستعمارية. لقد كانت المفاهيم الخيالية مثل حق تقرير المصير مناسبة جداً لتصريحات غامضة عن الخوايا، ولكن الإدارة في العراق ينبغي أن تبقى في أيدي أفضل الأشخاص المؤهلين من الموجودين، أي فريق قوة الحملة الهندية من الموظفين السياميين.

إن تعليقات الميجور هي، ضابط الصف في أبريل، هي أفضل شرح لطبيعة تفكير هؤلاء الموظفين:

"إن لدى الكردني عقلاً أشبه ما يكون بعقل التلميذ، ولكن دون أن يفتر إلى القوة المتأصلة في التلميذ. إنه يحتاج إلى الضرب في يوم وإلى الحدود

(1) الوثائق من Colonial Office، بقعة الحرب (الحد: 1938)، الملحق ج.

في اليوم التالي. إن القسوة أو الدلال الزائدين يجعلانه صعب الضاد. ومثل التلميذ أيضاً فإنه يكذب في كل مرة لكي يخلص نفسه...⁽¹⁾

وكما أخبر هبي رؤسائه، فإن الزعماء الأكراد، مثل الزعماء المحليين في أي مكان آخر، يقسمون إلى فئات واضحة المعالم:

"يمكن تقسيم الأكراد إلى أخوات جيدين وأخوات سيئين إضافة إلى عامة الشعب. لكل منطقة أغاها السيء... وهؤلاء هم أولئك الذين ينسبون في كل المشاكل والذين من الضروري أن نقتلعهم بشدة وبكافة السبل المتاحة. والذي يدفعهم إلى ذلك هو الجشع والطمع الشخصي المحض... إن هؤلاء الأخوات السيئون، دون غيرهم، هم الذين لديهم أي شيء يُقال ضد الحكومة وإنما يقتصرهم إنما تحمي أنفسنا ونقدم الخدمة لعموم كردستان. ولحسن الحظ فإن الأخوات الجيدين، أولئك الذين يرغبون في العيش بسلام، وروية المستأجرين لأرضهم في حالة ازدهار نسوا فاهرين وحيثما يمكن العثور عليهم، اعتقد أنه ينبغي علينا أن لا ندخر أية وسيلة في ضمهم إلى حكمتنا [التوكيد من المؤلف]."

ومثلما تجاهلت هذه العقلية الباذجة مضامين حق تقرير المصير، فإنها تجاهلت أيضاً وبكل سهولة التزايدات الطويلة الأمد بين القبائل المتنافسة المتجاورة وبين الأخوات في القبيلة نفسها. إن اختيار أحد الأخوات دون غيره غالباً ما استلزمه الموظفون السياسيون كي يفرقوا على منافسة تبني موقف مناوئ للحكومة، مثلما فعل الموظفون العثمانيون في زمنهم. وقد أطلق هبي نفسه العنان للامتناع من الحكومة وضمن عائلة ميران، التي يمكن تتبع أصلها حتى اليوم، حينما أطاح بخيار حاكم أهلي لأخوات خوشتاو لمصلحته الشخصية.

وليس مستغرباً بالتالي أن نجد بأنه حيثما كانت السياسة واضحة كان منفذوها "يكتفون بمهمة تأسيس كردستان جنوية مستقلة تحت الرعاية البريطانية"⁽²⁾. وقد دلت الأحداث في الواقع إن هناك نصيباً عملياً على إخضاع الأكراد كـ "قوائد" النظام البريطاني، سواء أحيوا ذلك أم لا، ولهذا السبب انضجر الغضب في مناطق العمادية وبارزان وزياري وقامت انتفاضة الشيخ محمود الأولى في 1919.

(1) FO رقم 5068/371، ملبورن، في W. R. Hay، مذكرة عن روانسور، 26 كانون الأول/ديسمبر، 1919.

(2) خلاصة الأحداث، ص 12.

ولكن عند التحقق فعلياً بما يطالب به الأكراد في جنوبي كردستان، فإن الإدارة البريطانية كانت تجد نفسها في حالة تخطيط. في أوائل 1919 خضعت لاستشارة عامة وُجِعت فيما بعد بأنها مخيفة في استفتاء شعبي. فقد تم في الواقع البحث عن آراء الأعيان البارزين، الشيوخ والأغوات الذين لم تكن أراؤهم شخصية ولا حتى مريئة. وبما أن البريطانيين هم في موقع السيطرة بشكل فعلي ويوفرون النجدة بشكل عاجل في فترة ما بعد الحرب فإن أحداً لم يكن ليعارض وجودهم. إن الفوائد المادية في الانتماء إلى دولة "مركزية" تحت الوصاية البريطانية قد فاقت أهمية الحفاظ على غير المؤكدة من سعادة وحرمان لأولئك الذين يعيشون خلف المخطوط البريطانية. وكانت الفوائد الاقتصادية ضمنياً من بين الترتيبات في عدم الانفصال عن الأسواق العراقية. ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن لدى الأكراد رغبة في حكم الذاتي، وهذا ما كان يعرفه البريطانيون تماماً.

وحتى قبل الهدنة كان رجال الإدارة البريطانيون يدركون بأنه إذا كان لابد من فكرة كردستان جنوبية مستقلة فلا بد من التفكير في وحدة أكبر من القبيلة لأن التقاض من الكردي، كما أشار نوبل، لا يزال "عشائرياً" أكثر منه "قومي"⁽¹⁾. غير أن ذلك كان مستحيل التحقيق تقريباً، حيث صوت شائعات تقول بأن الشيخ محمود قد يكون مرشحاً لأن يصبح والياً على جنوبي كردستان أكثر من آخرين أحفظوا معارضتهم كأعيان كركوك على سبيل المثال الذين "كانوا يشعرون بأن طريق التقدم يمر عبر بغداد وليس المليةمانية. علاوة على ذلك ليس هناك أي أثر للشعور القومي الكردي في كركوك. إن السيطرة البريطانية موضع ترحيب قوي إضافة إلى انعدام أية حدود إدارية بين الأكراد والعرب"⁽²⁾. والسبب نفسه كانت كركوك تطلب وبإصرار الحماية البريطانية وليس العربية⁽³⁾.

وهكذا في أيار/ماي 1919، ولدى أول تراجع لها عن دولة قائمة بذاتها في جنوبي كردستان، بدأ التركيز ينصب على فكرة إقامة ولاية عربية في الموصل، تحيط

(1) FO رقم 4149/371، مذكرة حول الممثل السوري للعراق، 6 نيسان/أفريل 1919، الملحق رقم 8.

(2) FO رقم 4149/371، التقرير الإداري الشهري للفترة من 15 كانون الأول/ديسمبر 1918 إلى 19 كانون الثاني/يناير 1919.

(3) FO رقم 4149/371، استفتاء حول حق تقرير المصير في العراق، 9 نيسان/أبريل 1919.

بها دول كردية ذات حكم ذاتي تحت قيادة زعماء أكراد ومستشارين بريطانيين. حتى ذلك الحين لم يكن ثمة نية في التراجع عن فكرة الانفصال السياسي بين الأكراد والعرب. فالمغفورية التي صادت حقاً بالترافق مع الاقتناع بأن "العربية هي أفضل من معظم" كان هناك اعتراف في بغداد بـ "إننا لم نحررهم بعد [الفلاحين الأكراد] من طغيان مالك الأراضي في الموصل الذين يشكلون الطرف الموالي للعرب والطبقة الوحيدة التي تؤيد الحكومة العربية"^(١).

بعد ذلك جاءت انتفاضات ١٩١٩ والتي أفضت البريطانيين الموجودين في العراق بالحاجة إلى قبضة أكثر إحكاماً في القضايا المحلية، ولكنها أفضت وأضحت السياسة في لندن بضرورة التخلي عن منطقة جبلية كانت السيطرة عليها تحالية الثمن. ففي الوقت الذي انتصر فيه الطرف الأول فإن الحديث عن كردستان المستقلة أو حتى دول ذات حكم ذاتي قد خضع للتعديل حيث بحث ويلسون برفقة إلى رؤسائه في لندن في أعقاب اتفاقية الشيوخ محمود جاء فيها:

"إن الأحداث الجديدة لم تغير من رأيي المتعلق بضرورة إعطاء فعالية للسياسة المصدق عليها من قبل حكومة جلالة الملكة في التاسع من أيار/ماي بخصوص دول كردية ذات حكم ذاتي. ولكن درجة الإشراف يجب أن تعتمد على حاجة الدولة وإلى الاعتبارات الاستراتيجية"^(٢).

وهذا معناه حرية تصرف مع عدم التقيد بالوعود الجديدة. لقد كان ويلسون يفضل يرميها الانتداب من جانب هضبة الأمم وفي ظله "لا يتم اشتراط أي نظام خاص على المناطق غير العربية"^(٣). وفي تلك الأثناء بدا أنه من الحكمة التلاعب بالمواطنين الكردية بطريقة مثالية^(٤) والتسامح مع القيرة والحسد بين منطقة وأخرى أو بين قبيلة وأخرى.

في هذه المرحلة بالضبط وقعت كردستان الجنوبية ضحية مطالب القومية العربية.

(١) FO رقم ١١١١، السياسي [مكتبة في الأصل] ولم يتمكن من تسليم مراد المرافقة إلى وزارة الهند، بغداد ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨.

(٢) ويلسون، بلاد الرافدين، الأيام الأولى للحكومة العربية في العراق، ص ١٤٩.

(٣) FO رقم ١١٧١/١١٦٦، المصوب المبدئي إلى وزارة الهند، بغداد، ٤ شباط/يناير ١٩٢٠.

(٤) انظر مثلاً FO رقم ١١٧١/١١٦٦، لونغويت S.H. Langguy، تقرير إداري من لواء كركوك، ١ كانون الثاني/يناير ١٩١٩-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠.

فقد وصل اليأس العربي من أسلوب ويلسون إلى أوجه في أوائل الصيف والذي انفجر على شكل ثورة شاملة في تموز/جويليه 1920. لقد قاوم ويلسون طويلاً ضد نمو التمرد القومي في العراق وتزايد نفوذ الصبر في لندن والإخفاق في تنفيذ السيطرة غير المباشرة من خلال حاكم محلي مرئي.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر حل برسي كوكس Percy Cox محل ويلسون، وفي غضون أسبوعين أُنقح النقيب الكهل في بغداد أن يرأس مجلس الدولة، وبذلك أُعطى الإشارة عن نيته في إقامة حكومة عربية في العراق. وهذا بدوره فرض سؤال من سوف يرأس الدولة، وما هي بالضبط حدود تلك الدولة، وحينما نُقِلَ القانون الانتخابي في كانون الأول/ديسمبر 1920 لم يحتو على أي اعتراف بالضمانات الممنوحة للأكراد في اتفاقية سيفر، والتي تم التوقيع عليها فقط قبل أربعة أشهر من ذلك. إنه من الصعوبة بمكان تجنب الاستنتاج الذي مفاده أن بريطانيا لم تعد لديها الزية في ضمان المصالح الكردية، بل أصبحت خاضعة للاعتبارات الاستراتيجية لبريطانيا (والعراق).

في نهاية تلك السنة صدر قرار بالمسؤولية تجاه العراق من وزارة الهند إلى وزارة المستعمرات بقيادة وزير الخارجية الجديد ونستون تشرشل Winston Churchill الذي سارع مباشرة إلى عقد مؤتمر في القاهرة في آذار/مارس 1921 الهدف الرئيسي منه هو "البقاء على السيطرة البريطانية بأقل كلفة ممكنة".^(١)

في القاهرة تم التخلي نهائياً عن فكرة السماح بإقامة كردستان جنوبية منفصلة لصالح الحفاظ عليها كجزء من العراق. لقد كانت المناقشة المستفيضة إستراتيجية ولكن تشرشل وكوكس اعترفا بالحاجة إلى عبارة "الكفرو-كردية" ذات الحساسية للمشاعر الكردية، واعتقدا بأن أفضل سياسة هي "اعتبار الأكراد أقلية في العراق مع إعطائهم فرصة بعد ثلاث سنوات لإعادة النظر في قرارهم".^(٢) وهكذا أُحيلت مسألة حكم ذاتي محلي، الذي تم التطرق إلى النقاط الهامة فيه، إلى صيغة الانتخاب.

في السليمانية كان من معادياً لضم اللواء إلى العراق العربي كما الشيخ محمود. لقد رأى نذير الشوم في تأسيس كوكس لمجلس الدولة، وفي نهاية تلك السنة أوضح أنه رآه، هو أن إخضاع السليمانية لحكومة عربية يمكن أن يكون مؤقتاً فقط في انتظار

(١) ستراكليت Stagliatt، بريطانيا في العراق، ص ٨٩.

(٢) FO رقم ٣٦١/٥٣٤٦، المندوب السامي إلى وزارة الهند، بغداد، ٤ شباط/فبري ١٩٢٥.

إقامة دولة في جنوب كردستان. ولذلك طُرد بعد مؤتمر القاهرة مباشرة. وربما حصل صون، مثل بقية زملائه، انطلاقاً من القناعة الأيوية بأنه يعرف ما هو الأفضل لأبناء البلد ولكن لا أحد يستطيع أن يشك في التزامه بخير السليمانية وحمايتها⁽¹⁾.

كانت بغداد لا تزال راغبة في الاعتراف بالهوية الكردية، وإن تكن في داخل العراق، ولكن كوكس قرر أنه من الضروري "أخذ" الرأي الكردي رسمياً وأصدر بياناً في 6 أيار/ماي "للحصول على مؤشر بالرفيات الحقيقية للجانبايات الكردية [كذا في الأصل]. إذا ما فضلت البقاء في ظل الحكومة العراقية..."⁽²⁾. عرض كوكس تشكيل إقليم فرعي للأجزاء الكردية عن لواء الموصل (الأخوة العقراء، دهوك، والحماوية) وترتبات مشابهة بالنسبة لإقليم أربيل (أربيل، كويسنجق، ورواندوز).

وفي كلا الحالتين كان ينبغي تبديل الموطقين البريطانيين بأخرين أكراداً أو من العرب الناطقين بالكردية فور توافر المرشحين لذلك. وينبغي عمل كل ذلك بعد التشاور وبما يتناسب مع رغبات الشعب. وهكذا عُرضت على السليمانية الوضعية المقترحة للتصرفية والتي يحكمها منصرف بالنيابة على أن يكون المنصرف الأول ضابطاً بريطانياً.

إذا أراد الأكراد كياناً ذا حكم ذاتي، فالآن هي اللحظة الحاسمة للخصائل من أجله. ولكن ورغم وصفه فيما بعد بالامتطاء العام، فإن تشار كوكس لم يكن سوى استطلاع عام لأراء الأعيان وأعضاء المجلس المحليين المتحيين إضافة إلى الأغوات المعترف بهم. قلقد كان معظم الأعيان يعرفون الجهة التي تهب منها رياح السياسة البريطانية والقلّة منهم شعروا بالاستعداد لتحديها. وحتى لو أرادت نخبة من الأعيان تشكيل جهة متحدة (وهو احتمال بعيد جداً في ظل تلك الظروف) ولم يكف بتوفر لديهم الوقت لحشد أنفسهم.

إن استجاباتهم اتسمت بطابع محلي بحيث بدت كل من دهوك وعفرات واضحا تماماً بالترتيبات العملية حتى أنهما لم تكونا تريشان شبه انفصال عن الموصل العربية، وبينما كانت زاخو والحماوية تحمالان ظموحات في أن تصبحا مركزاً

(1) وقد انماز له الثاني من زملائه، الطر يز قسا "سنان في كردستان" IRCA5 المجلد 15، 1928 في 269، و"صون في السليمانية" IRCA5، المجلد 10، 1921، من 146-147.

(2) العراقي، تقرير عن إقامة العراق، تشرين الأول/أكتوبر 1920-أذار/مارس 1922، من 126.

للمتصرفية الكردية الجديدة، فإنهما كانا يعرفان أن الانفصال عن الموصل يشكل انتصاراً اقتصادياً، وبعبارة عن مسألة الأسواق للمنتجات الكردية فإن كافة الطرق المتطلقة من الجبال تؤدي إلى سهول بلاد الرافدين، إذ لم يكن هناك طريق يستحق الذكر من العداوية إلى السليمانية، لقد أصبحت أربيل على الانفصال الإداري عن كركوك. أم فيما يتعلق بالسليمانية فإنها رفضت بإصرار أي نوع من الإلحاق بالحكومة العراقية ولكنها كانت اتوحيده في هذا الموقف.

في هذه الأثناء أغرى كوكس أكثرية المناطق الكردية بالتعاون مع السياسة البريطانية، واعتقدت سلطة النظام الجديد في العراق إلى ثورة كركوك وأربيل والموصل فيما السليمانية "بقيت على رغبتها الصريحة تحت السيطرة البريطانية المباشرة" و"بذلك كافة المجهود من أجل تطوير الإدارة المحلية وفق أسس طيبة"^(١) كان كوكس لا يزال يتعامل مع ما بقي في لندن من إحساس بالالتزام تجاه الأكراد، وقد جادل تشرشل بأن الحكم العربي يجب أن يظل مقتصرًا على المناطق العربية المتألفة، لكن كوكس استطاع في حبه أن يثير أنه تمت مقابلة معظم الأكراد وقد اختاروا سياسة عدم الانفصال. إنه من الصعوبة بمكان تجاهل أمانيتهم، إضافة إلى ذلك كان القوميون العرب يتوقعون الآن عراقاً شمل ولاية الموصل كلها. وبدأ أن إحباطهم قد يؤدي إلى ثورة أخرى شبيهة بتلك التي اندلعت في 1920. كان ذلك هو الرأي في بغداد. ومع أن تشرشل ذكر كوكس بأن قسم المقاطعات الكردية إلى المجلس الوطني الجديد ينبغي أن يراعي مبدأ أن "الأكراد يجب ألا يُوضعوا تحت الحكم العربي ما لم يرغبوا بذلك"^(٢)، فإن مقتضيات إقامة الدولة العراقية فاقت أهمية المطالب الخاصة بالأكراد.

لقد باتت مسألة إقامة شكل من الحكم الذاتي المعلن في العراق تلقي بظلالها على كافة القضايا الأخرى في فكر البريطانيين، وبدأ أن مشكلة الحائكم تُحل في شخص الملك فيصل. فقد كان شخصاً متسامحاً دينياً وبالتالي مقبولاً لدى الشيعة في جنوبي العراق وأيضاً فهو قومي مجرب. ومع ذلك كان من الضروري إقهاره منتخباً من قبل الشعب العراقي وليس مفروضاً عليهم كدمية في يد البريطانيين. وهكذا جرت

(١) تقرير العراق 1922-23، ونوشي، نظرة عامة على القضايا الدولية، ص 478.

(٢) FO رقم 371/6342 وزير خارجية المستعمرات إلى المندوب السامي في بغداد، 3 تشرين الأول، أكتوبر 1920.

الانتخابات في أواخر شهر تموز/جويلية التي منحت ما يقارب 98% من الأصوات لصالح صعود فيصل للعرش. وبالطبع كان الكل يدرك أن فيصل هو خيار البريطانيين. أما في كردستان فقد كانت النتيجة غير محسومة. فقد طالبت كركوك بحكومة كردية على أن تكون منفصلة عن السلطانية، تماماً كما أصرت أربيل على الانفصال الإداري عن كركوك قبل شهرين من ذلك، في الوقت الذي رفضت فيه السلطانية الاشتراك في الانتخابات بشكل مطلق. عند ذلك بات فيصل والحقاً من العرش العراقي أما بالنسبة إلى كردستان، التي تعيش في حالة شقاق، فيمكن التعامل معها بشكل حاسم فيما بعد.

إن مسألة كردستان، بالنسبة لفيصل، لم تكن مقتصرة على النفط والشؤون الاستراتيجية. ففي أيلول/سبتمبر 1921، وبعد أربعة أسابيع من تعلمه رسمياً العرش الجديد للعراق، أعلن بشكل واضح تماماً بأنه لا يريد احتمال انفصال المقاطعات الكردية عن مملكته كما أجازت بذلك معاهدة سيفر. ورغم كل تصامحه الديني لم يكن يريد رؤية بروز الشيعة في بلاد الرافدين كقوة مهيمنة في السياسة العراقية. كذلك كان الوجود الكردي ضرورياً من أجل التوازن العتي مع التفوق الشيعي، وهو عامل جديد كل الجدة بالنسبة لواقعي السياسة البريطانيين.

كذلك تخوف فيصل أيضاً من أن يفهم الكيان الكردي المنفصل علاقات مع الأكراد في تركيا وإيران وبذلك يشكل تهديداً دائماً للعراق، ومترجماً بين التاكيدات بأن الأكراد سوف لن يُجبروا على الانضمام إلى دولة عربية وبين الأوامر السياسية بخصوص إقامة دولة قابلة للتطبيق، أكد كركس لفيصل بأن الأكراد سوف يقولون في نقل الاتحاد الاقتصادي والسياسي للعرش العراقي، حتى وإن كانوا يتمنعون بوضع إداري مختلف. وأشار أيضاً بأنه سوف يعمل من أجل اشتراكهم في المجلس الوطني العراقي. وبذلك أصبح الأكراد وبشكل جوهري الأرضية الضرورية للمملكة الجديدة.

وبعد ذلك بسنة، وتحديدًا في تشرين الأول/أكتوبر 1922، أصدر فيصل مرسوماً يقضي بعقد مجلس تأسيسي حيث تقرر ضم كافة المناطق الكردية بما فيها كركوك التي اعترفت على بيان ولاتها في عملية التسجيل الانتخابي. وقد كتب نوبل في حينه:

"أنا ضد الشك العام الذي يرقى في بعض الحالات إلى حد البقية، من أنما مصممون على إلحاق الأكراد بالعراق بأية وسيلة كانت وبأن عملية الانتخاب التامسي [معهد ذر الرماد في الصيون... أو أن أنير إلى

أنه في العملية الكردية لا يمكن أن تنجم التأكيدات بأنه سوف لن يتم إجبار أي كردي على الانضمام إلى العراق مع صبة كون نواة تركوك هيئة انتخابية⁽¹⁾.

ينبغي التذكير هنا أنه كان هناك في هذه المرحلة عصيان مسلح بتعرضي توكي ينشر بسرعة باتجاه الجنوب انطلاقاً من رواندوز، وأنه تم استدعاء الشيخ محمود من أجل إنقاذ عهد القوة، كذلك بدا أن بعض القوميين في السليمانية مصبون على زيادة فرصهم. في 2 من تشرين الثاني/نوفمبر قابل وفد المندوب السامي في بغداد، طالباً منه الاعتراف بالاستقلال جنوبي كردستان، وانتقال كافة المناطق الكردية ذات الأغلبية الكردية إلى حكومة جنوبي كردستان، وتشكيل لجنة لرسم الحدود بين كردستان الجنوبية والعراق، والاعتراف بالشيخ محمود كحكمدار⁽²⁾ لكردستان الجنوبية، وأخيراً بأن يشكل المستعفيين الثانويين (المتبقين من العملية الانتخابية التي تجري من قبل في أماكن أخرى) نواة المجلس القومي الكردي.

اعترض المندوب السامي طالباً منهم الاعتدال في طلباتهم، لكنه عرف أن مصر السليمانية بحالتها وكل سبلة الجبال الكردية مرهون بالتوازن، وأنه إذا ما استردتها تركيا فربما يكون من المعتذر الدفاع عن بقية بلاد الرافدين. وفي هذه الحالة لابد من التخلص من الأكراد. وهكذا وبعد تزايد الخطر على السليمانية تم الاتفاق على بيان نية أنكلو-عراقي مشترك في لندن يتعلق بالأكراد وصدر في 11 كانون الثاني/جاءني من 1922، وقد نص البيان على:

'إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية تعترفان بحق الأكراد، القاطنين ضمن حدود العراق، في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وأن الحكومتين تأملان أن تتوصل الأطراف الكردية المختلفة، وبأسرع ما يمكن، إلى اتفاق فيما بينها حول شكل تلك الدولة وحدودها وإرسال وفود مسؤولة إلى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية⁽³⁾'.

(1) BECE أحداث في كردستان 11/14، المجلد الثاني، مذكرة إلى بوردين Brundillan، السليمانية،

10 تشرين الأول/أكتوبر 1922، كتبها لتركيت في كتاب: بريطانيا في العراق، ص 120.

(2) كزنا حكمدار، كما جاء في النص الإنكليزي، على حاكم. (المترجم).

(3) فقد تم نشر ذلك كإعلان رسمي باللغة الكردية من قبل بغداد، وتم نقلها شفوياً من قبل الموظف السياسي سي. جي. إيموندز C.J. Immonds إلى الشيخ عبد الكريم من قاهر كرم، إسمون الأكراد والأكراد والعربية، ص 312.

إن هذا يتناقض مع ما أعطاه كوكس من قبل إلى فيصل لفهمه، ولكن ليس ذلك بالأمر المهم. فقد أكد مرأً لفصيل بأن بيانه لا يعني بأي شكل من الأشكال "الفصل كردستان السياسي والاقتصادي عن العراق"⁽¹⁾. لأن العراق سوف لن يتحصل أي انفصال سياسي أو اقتصادي لأي جزء من كردستان، وأولئك الذين صاغوا البيان عرفوا بأن الأكراد منقسمون جداً تجاه بعضهم، والبيان هو "التوصل إلى اتفاق فيما بينهم"⁽²⁾. في هذه الأثناء أظهر الشيخ محمود بأنه غير أهل للمهمة الدبلوماسية التي أصبحت مطلوبة الآن. وهكذا، فإن الأكراد قد اتسموا من خلال الشيخ محمود بعدم الكفاءة السياسية، فإن البريطانيين قد اتسموا من خلال كوكس بالغبور.

ما إن أعادت القوات البريطانية السليمانية في نهاية شهر أيار/ماي حتى تم إرسال رئيس الوزراء العراقي لمناقشة فكرة شكل من الحكم الذاتي مع القادة الأكراد على مبدأ "الخضوع الحر" للعراق. وسوف يديرها أكراد حيث يخضع الكبار منهم لفظ لتصديق الملك والمنتدوب السامي. وسوف لن يُطالب مندوبها بأداء القسم للولاء بل سوف يقيمون في مجلس بغداد. حتى إن فيصل، الخائف من قيام ثورة قومية أخرى في السليمانية ومن خطر أن تعطي عصبة الأمم المنطقة لتركيا، بدأ مستعداً لإعلان الحكم الذاتي للسليمانية في الحال بشرط أن تبقى في اتحاد دائم مع العراق. غير أن انهيار الزمرة المناوئة للشيخ محمود في تموز/جويليه إثر انسحاب القوات البريطانية أنقذت فيصل من تحمل هذه المسؤوليات.

مع ذلك واجه فيصل مقاومة من الأكراد في كركوك وأربيل للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي. لقد كان اشتراكهم ضرورياً لجذبهم بشكل قام إلى الدولة العراقية وعزل التمرد داخل السليمانية. في 11 تموز/جويليه 1923، وفي اليوم الذي دخل فيه الشيخ محمود مجدداً إلى السليمانية، قرر مجلس الوزراء العراقي وبشكل رسمي ما يلي: (1) الحكومة سوف لن تقوم بتعيين أي موظفين عرباً في المناطق الكردية ما عدا الموظفين الفنيين (2) وسوف لن تجبر سكان تلك المناطق على

(1) FO رقم 371/9009، تقرير الاستخبارات عن العراق رقم 10، 1 كانون الأول/ديسمبر 1923

(2) FO رقم 371/9004، إيمونغا، مذكرة حول القضية الكردية، 4 كانون الأول/ديسمبر 1923

استعمال اللغة العربية في المراسلات الرسمية (3). ضمان الحقوق [غير المحددة] للسكان وكذلك الحقوق المدنية والدينية للجماليات في هذه المناطق⁽¹⁾.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1923 تم تجاوز الأزمة، ودفعت كل من بريطانيا والعراق القضية الكردية إلى الوراء ضمن حدود سياستهما، فقد اعتبر البريطانيون أن فكرة الاستقلال الكردي قد أصبحت لاغية في كل المناطق باستثناء تلك المنطقة المحيطة بالسليمانية مباشرة، وبأن المناطق الكردية قد تلتحق بالعراق على أساس الحد الأدنى من المرجعية. وبصرف النظر عن السليمانية اشترك الأكراد أيضاً في المجلس التأسيسي. وفي الحقيقة فقد ذهب الكثير من سكان السليمانية للتصويت في الأقاليم المجاورة، وبالنسبة لم انتخاب لجنة مندوبين عن السليمانية بمن فيهم الشيخ قادر. في هذه الأثناء يبدو أن قيادي السليمانية لم يقوموا بأية حركة لكسب تعهد بغداد الواقعي في عرضها المقدم في شهر أيار/ماي.

حتى الآن كان مجلس الوزراء قد احتفظ ببيان عن الحقوق الثقافية الكردية لاستخدامه في حال وجود التصحيحات في كردستان أثناء الانتخابات. وقد ذكرت لندن بغداد بأن تشرشل قد وعد مجلس العموم في السنة العاشرة بأن الأكراد سوف يمنحون فرصة حقيقية لتحديد موقفهم بأنفسهم⁽²⁾. في هذه الأثناء بقيت السليمانية خاضعة للمندوب السامي وليس للحكومة العراقية.

في 1925 عندما جاءت لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم إلى المنطقة بدأ وكان المسألة الكردية في حالة لا فعالية مؤقتة باستثناء الشيخ محمود، فالمندوبون الأكراد والأعيان القبليون يمثلون المنطقة في البرلمان مع أن عدة سحب كانت تلوح في الأفق. وقد بقيت السليمانية مركز الشهور القومي في حين أن كركوك كانت تضم شعوراً قومياً قوياً. ولكن على المستوى التمثيلي فإن عدد الذين يروا بأن مصالحهم تسير بشكل أفضل من خلال الولاء للتاج يفوق بكثير عدد أولئك القوميين. فبعد صدور حكم عصبة الأمم بشأن قضية الموصل بدأت الدعوة البريطانية بخصوص الموقفين الأكراد واستعمال اللغة الكردية في المناطق الكردية مقبولة بشكل عام. عدد

(1) FO رقم 1511/370، هـنريز Humphreys إلى باسفيلك Passfield، بغداد، 27 شباط/فبراير 1924، جاء في قسم المصودة عن الأكراد تقرير المجلس سنوات الذي كان من المفروض تحليله إلى عصبة الأمم.

(2) لم إعتناء الوفد في مجلس العموم في 11 تموز/جويلية 1923.

ذلك، شعرت بريطانيا بأنها قد تخلصت من العواقب بكل سهولة لخونها من المطالبة بنوع من الحكم الذاتي الرسمي.

لقد أثبت الأكراد حتى الآن مدى أهميتهم في السياسة البريطانية في العراق. وكما ذكر هنري دويس Henry Doherty، خليفة كوكس فإن الأكراد، بعيداً عن الاعتبارات الاستراتيجية والعنصرية، قد أثبتوا أنهم:

"الملاذ الأخير للغزو البريطاني في العراق... إذ من خلال الكتلة الكردية المؤيدة لبريطانيا في المجلس التأسيسي تمت الموافقة على معاهدة 1922 الانكليز-عراقية. ومنذ ذلك بدأوا باستمرار يدعمون السياسة البريطانية من خلال أصواتهم ونفوذهم"⁽¹⁾

أصبح من الممكن الآن التخلي عن الكلمة المروعة "الحكم الذاتي" حتى من بين الكلمات المهددة التي استخدمتها بغداد لوقت طويل مع الأكراد. ولم تحتو الاتفاقية الجديدة التي تم التوقيع عليها مع فيصل في كانون الثاني/جانفي 1926، والتي أخذت في الاعتبار حكم عصبة الأمم، على أية ضمانات بخصوص الأكراد، بل كان هناك فقط ملحق أشار إلى مطالب العصبة.

كانت علاقات العراق مع تركيا المستمر الأخير في نعيش الحكم الذاتي. ففي أوائل كانون الثاني/جانفي 1922 لوحظ أن المفاوضات مع تركيا قد تشهد اقتراباً إذا ما نُظر إلى الترتيبات المتعلقة بالأكراد داخل العراق بأنها تتجاهل الشرط المنصوص عنه في مبشر باعتبار أن ذلك سوف يقتل من خطر حركة الحكم الذاتي عبر الحدود. وبينما كانت المفاوضات جارية اتفقت العراق وبريطانيا على بروتوكول في 23 نيسان/أبريل 1923 والتي تضمنت: "التخلي عن السياسة السابقة والذي تبقى بموجبه إدارة لواء السليمانية تحت المسؤولية المباشرة للمندوب السامي لولا وإعلان إدارة... يجب أن توحد اللواء بشكل قاطع مع الحكومة العراقية"⁽²⁾. وهكذا وفي غضون أربعة أشهر من بيان كانون الأول/ديسمبر 1922 تم التخلي نهائياً عن وعد [إنشاء] الحكومة الكردية.

(1) FO رقم 11460/1371 مرسى إلى شوكسبرغ Sluckburgh، ليزمور Lismore، إيرلندا، 16 آذار/مارس 1922.

(2) FO رقم 1371/13211، همبرغ Humphreys إلى باشليك، مملكة القسم الخاص بالأكراد في تقرير السنوات العشر إلى العصبة، 27 شباط/فبري 1931، المبني عن تقرير إدارة العراق لفترة من نيسان/أبريل 1922 - آذار/مارس 1923، ص 37.

لم تقوم بريطانيا في إرضاء الأتراك وتحقيقاً لمصالحها الذاتية وذلك بالتخلي عن مسألة الحكم الذاتي الكردي نهائياً وعلى نحو حاسم. ومن بين كافة تعهدات بريطانيا الأكثر إجرأاً كان ذلك الذي أعطي في كانون الأول/ديسمبر 1922، والذي من الممكن الآن استيعاذه من الفكر والوجدان:

"... إن كل من حكومتني جلالة الملك وحكومة العراق يرتدان تماماً من أي التزام قد يصبح بإنشاء دولة كردية إثر الإغراق الكامل للمصالح الكردية، حتى لحظة إعداد هذا البيان، من مجرد محاولة التوصل إلى اتفاقية فيما بينهم أو تقديم أية مقترحات معلقة..."⁽¹⁾

وعكفا وبحلول عام 1926 تقلصت الوعود والسياسة المعلنة في 1918 إلى الحقوق المتبقية التي وعدت بها عصبة الأمم. لذلك، فإن كان القادة الأكراد مقضرين نتيجة لعدم كفائتهم السياسية، فإن بريطانيا مذنبه بحكم خيانتها.

الوقوع تحت السيطرة العربية

لو أن بريطانيا تأكدت من أن هذه الحقوق المتبقية - التي تعهدت بها عصبة الأمم لمصلحة الحكومة العراقية الناشئة ولمصلحتها - سوف تتحقق فعلاً لربما تخلت عن مسؤولياتها في جنوبي كردستان دون أن يُنسى الكثير من شرفها. ولكنها، بدلاً من ذلك، تركت الأكراد عمداً لحكومة عربية تتوي التملص من هذه الجهود.

في أواخر العشرينيات من القرن الماضي بدا أن الأكراد راضون نسبياً عن نصيبهم. في كانون الثاني/جانفي 1926 ضمنت اتفاقية بريطانيا الجديدة مع العراق بناء على توصية من عصبة الأمم مسؤولياتها، بصفتها دولة متلبة، لخمس وعشرين عاماً إلا إذا تم قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وقد وضعت أمام مجلس العصبة الإجراءات الإدارية التي سوف تُتخذ مع الأخذ بعين الاعتبار صيانة الضمانات بخصوص الإدارة المحلية للسكان الأكراد وفق ما أوصت به لجنة التخصيص...⁽²⁾ بعد عدة أيام، وفي 21 كانون الثاني/جانفي تحديداً، حلق رئيس الوزراء العراقي، عبد المحسن السعدون، مجلس النواب.

(1) FO رقم 11460/971 درس شوكنيرغ، ليزجور، هولندا، 18 آذار/مارس 1926.

(2) عصبة الأمم، القرار المتعلق بالحدود التركية-العراقية الذي تناء مجلس عصبة الأمم، جنيف، 16 كانون الأول/ديسمبر، 1923 (العدد، 1923)، Cmd 2562، ص 4.

"لا يمكن لهذه الأمة أن تعيش ما لم تمنح كل العناصر العراقية حقوقها... إن مصير تركيا يجب أن يكون حرة لنا ويجب ألا نعود إلى السياسة السابقة التي اتبعتها الحكومة العثمانية من قبل. يجب أن تعطى للأكراد حقوقهم. يجب أن يكون موظفونهم منهم أنفسهم، ويجب أن تكون لغتهم اللغة الرسمية. كما يجب أن يتعلم أطفالهم لغتهم في المدارس. إنه من الواجب علينا أن تعامل كافة العناصر، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، بالعدل وإعطائهم كافة حقوقهم"⁽¹⁾

كان هناك لغط غريب من الصحف، ففي شباط/فبراير 1926 مثلاً جرت محاولة غير مشرة لحشد النواب الأكراد في كركوك لتقديم طلبات بخصوص استعمال الكردية والإدارة الكردية المقترحة. على العموم بدا وكأن المنطقة قد ضُمت بمحض إرادتها إلى الدولة العراقية، مع بقاء بريطانيا في دورها الإشرافي العظماء.

خلال عام 1930 تفاوضت بريطانيا ويغداد على معاهدة يمكن أن تصبح العراق بموجبها دولة مستقلة في عام 1932. لقد كانت بريطانيا واثقة من الاستئجار الصجاني للقواعد الجوية وشبكة الطرق الاستراتيجية التي تربدها، وهي امتيازات أدرك الشعب العراقي أنها كافية للحصول على الاستقلال الذي تفكر به بريطانيا. ولم تُذكر حتى كلمة واحدة بخصوص الوضع الخاص للأكراد، كما نص على ذلك بيان عصبة الأمم في 1926.

لو أن العراق نفذ شروط عصبة الأمم لعام 1926، لربما وافق الأكراد على هذه الامتيازات، اعتماداً على حسن نية بغداد، ولكن لم يكن الوضع هكذا، فمن المؤكد أنه لم يكن هناك معلمون أو موظفون أكراد مؤهلين بما فيه الكفاية، ولا شيء من الكتب المدرسية في طريقتها إلى الاستعمال. إضافة إلى أن اللغة الكردية نفسها برزت كإشكالية أيضاً، فمن بين اللهجات الكردية الكثيرة كان لابد من استعمال شكل أو أشكال من الكردية تكون عملية وتلبي متطلبات عصبة الأمم.

ومع ذلك لم تُتخذ أية خطوات لتصحيح الوضع منذ 1926. فقامت اللغة المحلية الهادف إلى ضمان استعمال اللغة الكردية لم توضع له مصوغة، ناهيك عن وضعه موضع التطبيق. لم يمر تقريباً ثلاثة أسابيع على هذا التصريح القوي أمام مجلس

(1) محضر جلسات مجلس النواب، 21 كانون الثاني/يناير 1926، مقتبسة في كتاب سركاليت، بريطانيا في العراق، ص 186.

الجناب حتى تلقى معدون ثوصية بريطانية بإنشاء الدائرة الكردية لترجمة لتقديم الترجمات الرسمية لكافة القوانين والنظم المطبقة على المناطق الكردية، وكذلك توفير الكتب المدرسية باللغة الكردية، وهو إجراء سوف يطمئن الأكراد إلى حد كبير بأن مصالحهم تلقى كل الاهتمام من لدن الحكومة⁽¹⁾. ولكن لم يحصل شيء من هذا القبيل، وقد دأب المندوب السامي على إرسال رسائل ومائل تذكير في بعض المناسبات إلى الحكومة بدءاً من 1927 فصاعداً ولكنه أدرك، بحسب مستشار بريطاني، نفور الحكومة من القيام بأي عمل:

"لا أحد يشكر حقيقة أن التطبيق العملي لحل المشكلة الكردية محفوظ بالمصاعب، ولكن كل الجهود منسوبة على عدم التطلع عليها"⁽²⁾.

كان هناك ميل لإلقاء اللوم على القصور الذاتي، ولكن من المعروف بأن بغداد تخاف من الانفصال الكردي، وتشك في احتمال استعمارهم من قبل بريطانيا كسوية سياسية أو حتى تحريرهم بشكل تام.

ولكن القلق الكردي بدأ يتزايد فور إعلان بريطانيا عن دعمها لدخول العراق إلى عصبة الأمم في أيلول/سبتمبر 1929. فقد واجه المندوب السامي مطالب مرهقة لشرح الإجراءات الوقائية التي سوف تقدمها بريطانيا للأكراد مع تزايد الاستياء والسخط في كركوك وأربيل، ولدى معرفة شروط اتفاقية الاستقلال المقترحة لار الرأي الكردي. وبدأ الالتئام نظر الآخر يصل إلى عصبة الأمم في جنيف أو إلى مكتب المندوب السامي في بغداد. وقد كانت هذه الالتئامات موقعة من أعيان قبليين ومسلمين بارزين في المنطقة، بما في ذلك ممثلون عن قبائل الجاف، وهارامان وبشتون ودوده وطالباني وحزبه بي. وقد طالبوا بدون استثناء تقريباً بالحكم الذاتي المحلي أو حتى الاستقلال تحت الرعاية البريطانية. ولكنهم لفتوا الانتباه أيضاً إلى الإخفاق في تنفيذ ضمانات العصبة وخاصة تلك المتعلقة بالثقافة واستعمال اللغة الكردية.

لقد كان من المربك أن تلقت هذه الالتئامات النظر إلى سابقاتها والتي وُجّهت إلى المندوب السامي في ربيع 1929، والتي بدا أنه تم إهمالها. لقد أُحيلت هذه

(1) FO رقم 11478/371، بورفون إلى سمرون، بغداد، 12 شباط/فبراير 1928.

(2) ملهى، BHCF، المجلد 14/13، أحداث كردستان، إدموندز إلى هولت، 11/10، 9 أيار/ماي 1928، في كتاب سلوكيت، "بريطانيا في العراق"، ص 185.

الالتصاقات إلى الحكومة العراقية من أجل التفاعل معها، ولكن مضي الملتصقون دون أي ثم الإجابة المقترضة. أما الشيء الذي لم يصبح علنياً فهو موقف بريطانيا في نيسان/أفريل 1929. فقد اتفق كل من الملك فيصل ومستشاره البريطاني، كينان كورنواليس Kinnaird Cornwallis على أن أي إشارة إلى الانفصال يجب أن يُقضى عليها في الحال. وهكذا، وفي الوقت الذي ذُكر فيه المندوب السامي رئيس الوزراء العراقي بضرورة تنفيذ التعهدات تجاه عصبة الأمم، فإنه ذهب إلى القول: "ليس لدي أي سبب للاعتقاد بأن الحكومة قد فضلت في مراعاة مصالح الأكراد... ولا بد لي أن استنكر تبني أي إجراء يُقصد به الانفصال وليس الوحيدة... إن أمانة حكومة جلالة الملك البريطانية أن يتحقق الاتحاد النهائي لكافة الأعراق التي تشكل سكان العراق لتصبح دولة متجانسة مستقرة"⁽¹⁾. كيف يمكن لبلاد أن تقيم دولة متجانسة اعتقدت بريطانيا بجاذبيتها كثيراً في الوقت الذي تُرضي فيه الخصوصية الكردية؟

لقد وجدت بريطانيا نفسها في مأزق من صنع يديها. فعلى المستوى المحلي، كما عرفت بغداد تماماً، يصعب على بريطانيا الآن الاعتراف بأنها كانت تفضل عصبة الأمم طوال هذه السنين لجهة أنه لم يتم عمل أي شيء وبأن الأكراد، بحكم كل ما أشارت إليه بريطانيا في السابق، لم يكونوا سعداء. ففي نهاية طريق مستقيم كهذا يقع الرفض الحتمي من قبل عصبة الأمم لفكرة استقلال العراق. في هذه الحالة سوف تظهر بريطانيا كدولة غير مؤهلة وغير صادقة أيضاً. لذلك رجعت بريطانيا نفسها وهي تؤكد للعالم الخارجي علانية بأنه ليس ثمة خلاف بينها وبين الحكومة العراقية حول هذه القضية، وبأن ما تحتاجه بغداد هو فقط الوقت من أجل تصحيح أخطائها غير المقصودة.

من جهتها استنكرت بريطانيا سراً إخفاق بغداد في تنفيذ أي من تعهداتها لعصبة الأمم وبدأت تضغط على بغداد لترتيب بيتها من الداخل. وقد أعطت رأيها في تعيين مساعد كردي كمدير هام لوزير الداخلية وكلفته بمسؤولية المناطق الكردية، واتخاذ اللغة الكردية كلغة رسمية في تلك المناطق، وتشكيل لجنة ثقافية كردية واتخاذ خطوات لضمان أن الموظفين والشرطة في المناطق الكردية يستطيعون التكلم بلغتهم وإنشاء الدائرة الكردية للترجمة التي طال انتظارها.

(1) FO رقم 13759/371، كلينتون Clayton إلى عبد المحسن سدر، بغداد، 20 نيسان/أفريل 1929.

إن الموظفين البريطانيين في العراق لا يستطيعون الإدعاء بأن الحقن الكردي قد جاء مفاجئاً تماماً، فقد كان الائتماني المتقدم في نيسان/أفريل 1929 تعديرياً بما فيه الكفاية. علاوة على ذلك كان هؤلاء الموظفون يعرفون منذ 1918 بأن الأكراد لا يرجحون بالحكم العربي، ويعرفون أيضاً بأنه يجب نفي الأكراد بملطف عن فكرة العودة بأنفسهم إلى تلك الأيام العنيفة بين أعوام 1918-1920. فعندما زار المندوب العامي السليمانية في أيار/ماي 1927، مثلاً، أصر على تذكيرهم بأنهم في أفضل حال مقارنة مع أبناء عموماتهم في تركيا وإيران، وبأنه "يجب عليهم أن يضعوا جانباً الأفكار المتعلقة بالاستقلال الكردي"⁽¹⁾.

في تلك الفترة ظهرت إشارات إلى أن القومية الكردية لم تعد تقتصر على الشيوخ أو الأغوات المحافظين أو من اتباعهما كما كان الأمر في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، وقد بات من السهل تأليب أحد الأحياء ضد الآخر. ولكن في أواسط العشرينيات من القرن الماضي بدأت طبقة صغيرة، ولكنها محترفة، تبدي اهتمامها بالهوية القومية الكردية.

منذ أوائل العشرينيات كان هناك قوميون مثقفون لا يتجاوزون عدد أصابع اليد في السليمانية وفي المراكز الرئيسية الأخرى، فقد سكن بعض من سكان المدن كرملي مريخوي كردستان (جمعية استقلال كردستان) في تموز/جويليه 1922، وكان هدفهم الرئيسي من ذلك هو ألا يُحكم الأكراد من قبل العرب، ولكنهم كانوا على نفس القدر من العداء لأسلوب الشيخ محمود القبلي في الحكم. بعد العدد 13 (اعتباراً من آب/أوت 1922) أغلق الشيخ محمود صحيفتهم الأسبوعية "باتكي كردستان" وطرد محرريها، الجنرال العثماني البارز والقومي المعتدل، محمود باشا كردي، واستبدلها بلسان حال أكثر قومية، "روزي كردستان"، الناطقة بلسان الشيخ محمود نفسه. في المقالة الافتتاحية في تشرين الثاني/نوفمبر 1922 بين عارف صائب الوضع الذي يريدته لكردستان ضمن العراق، وهو وضع لا يختلف كثيراً عن الأفكار المبكرة لرجال الإدارة البريطانيين:

"لم نتوقع أبداً أن تدرس جارتنا العظيمة والصديقة [العراق] على جميع

(1) FO رقم 1464/371، تقرير الاستخبارات عن العراق رقم 11، 24 أيار/ماي 1927.

حقوقنا التي ترجع إلى ألف سنة وحتى العلاقات الطيبة بين الحكومتين للعراق وكردستان وأن نضعها حدودنا... إن إقامة حكومة في كردستان تقدم فوائد لا تحصى للعراق... إن التاريخ والجغرافيا يحملان الكثير من الأمثلة التي تشير إلى أن الشعب الكردي كان على الدوام صاحب شخصية [مميزة] في العالم... إن قانون ومبدأ حق تقرير المصير يؤثرون بقوة على عقول وأرواح الأمة. إن لنا نحن أيضاً حصة في الحقوق والحدود، التي تم توزيعها بشكل عادل من قبل عصبة الأمم. من أجل الاحتفاظ بهذه الحصة سوف نبتل كل التضحيات الضرورية وبكل ما لدينا من كيان المادي والمعنوي...⁽¹⁵⁾

وحيثما عُرضت مشكلة الموصل في لوزان كتب المحرر، محمد نوري، ويطعة قومية حاسمة:

"عالمنا أن سكان ولاية الموصل أكراد بشكل عام لماذا يطالب بها سكان من خارجها ويريدون الاحتفاظ بها أو استعادتها؟ إن الأتراك والعرب والآشوريين يستندون في مطالبهم إلى وجود أعداد صغيرة من شعوبهم... إن الطلب الذي تقدمنا به إلى مؤتمر لوزان ليس من أجل حماية أقلية بل من أجل إثبات حق العيش لشعب مستقل يعيش فوق أرضه"⁽¹⁶⁾

في حينه كان يصعب تحديد عدد الأكراد الذين يشاركون الرأي نفسه. وكما لوحظ من قبل فإن الهويات المحلية هي السائدة وهي التي لعبت دوراً كبيراً في الشقاق والخلاف في المرحلة الأولى والحاسمة من السياسة البريطانية. ولكن أصبح لهذه الآراء إغراء أكبر عندما بدأت السلطة تجري بعيداً عن الأعيان والزعماء المحليين وتقترب من العرب في بغداد. وقد كان الخوف من انتشار مثل هذه الآراء السبب الرئيسي في وضع نهاية لوضع السليمانية الخاص في عام 1923.

وهكذا في عام 1926 لم يكن مستغرباً وجود مخطط بين متفقي الأكراد بأن "الأكراد الحياديين فقط" يمكن أن يصبحوا أعضاء في البرلمان. وبأن الصحافة الكردية تخضع للرقابة. ربما لم تكن كركوك تحتاج إلى الكثير من أجل إقامة العلاقة

(15) روزي كردستان العدد الأول، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1922، في كتاب إنغونغر 'صحيفة قومية' ص 86.

(16) م. ن. 12 كانون الأول/ديسمبر 1922، ص 87.

مع السليمانية غير أنها كانت على استعداد للاتصال المباشر، أكثر من أي وقت مضى، منذ 1921. في هذه الأثناء كان الشعور القومي قد امتد إلى مدن مثل كركوك بل وحتى إلى التون كوبري حيث شعر التركمان بأنهم في حال أفضل مع الأكراد أكثر منه مع العرب.

إن أحد الأمثلة على بداية انتشار الشعور القومي الكردي هو زاتيسني كردان أو جمعية السليمانية الثقافية التي تأسست في عام 1926. ولم يمضِ الوقت طويلاً حتى تم استعمالها كنقطة انطلاق لحركة كردية أوسع. وعندما تقدم الشيخ طه وإسماعيل بك الراوندوزي (القائم مقام الحايك) بطلب لتشكيل نادٍ ثقافي في رواندوز رفضت حكومة بغداد الطلب رغم تأكيدهما على أنه سوف يكون بعيداً تماماً عن السياسة. وفي السليمانية نفسها أصبحت زاتيسني كردان ميدان الصراع للتنافس السياسي المحلي والتي تم فيها استغلال أوراق القومية الكردية.

الآن وقد أصبح للمشاعر الكردية بالغليان، كان هناك حاجة إلى تهدئتها قبل أن تحطم استقلال العراق المقترح. في نيسان/أبريل 1930 أعلن مجلس الوزراء العراقي مرسوماً تشريعياً ينص على أن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المراكز الكردية ويعد بتخفيف كافة الموائيق الأخرى. وقد انهمرت على المجلس برقيات الشكر والتي تشير إلى مدى سهولة تهدئة المخاوف الكردية إذا ما أريد. ولكنه -أي المجلس- لم يبق بأي شيء وتزايدت المخاوف الكردية مرة أخرى.

بدأت الأمور للحظة أفضل ظاهرياً ولكن التوترات بدأت تظهر في الحال. في لندن اشتكى نوري باشا من أن ضباط الخدمة الخاصة في سلاح الجو الملكي (الذين حلوا محل الموظفين السياسيين) يشجعون عمداً المطالب الكردية، كذلك أرسل المندوب السامي من بغداد رسائل مستعجلة بخصوص الخطوات العراقية غير الكافية.

بدأت مشكلة جديدة تنوح في الأفق الآن. ففي السليمانية كانت هناك حركة من أجل مقاطعة الانتخابات القادمة والتي من المفترض إجراؤها في أيلول/سبتمبر. كان اشتراك الأكراد، الذين لم يصدقوا أن العراق بريطاني على اختلاف تام، مهماً، بناءً على ذلك رتب نائب المندوب السامي ونائب رئيس الوزراء لجولة مشتركة في أربيل وكركوك والسليمانية لإظهار الوحدة الأكلو-عراقية من جهة وطمأنة الأكراد بخصوص

السياسة العراقية من جهة أخرى، وقد تمكنا في أربيل وكركوك من إقناع ممثلي الأكراد مؤقتاً بنبذ أية ظمورحات القصالية⁽¹⁾.

غير أن اللجوء إلى مفارز الشرطة والرشاشات التي تُنصب فوق السطوح لحماية الجولة أعطت انطباعاً مغايراً تماماً لشعور الطمأنينة الذي قصدته، فلم تتأثر الجماهير المختلفة بالكلمات المعسولة المتعلقة بتحقيق مواعيد قات أوانها فتظاهروا لصالح الحماية البريطانية وانتخلص من الحكم العربي، وقد قدمت مجموعة من أعيان المدينة بقيادة الشيخ قادر وهزني بابان مذكرة تدعو إلى الاستقلال تحت الحماية البريطانية، وقد أُلغى نائب رئيس الوزراء بالعدول عن اعتقالهم بعد تذكره بأنه سوف يعرض بذلك للخطر الانضباط الضروري إذا ما حصلت دعوة الاستقلال على موافقة عصابة الأمم، وبعد عدة أيام أوضحت الحكومة متصرف السليمانية الكردي ذي الشعبية، توفيق وهبي، المعروف بتعاطفه مع مطالب القوميين المعتدلين.

ليس غريباً بالتالي أن انتخابات السليمانية في 6 أيلول/سبتمبر قد تحولت إلى مظاهرات جماهيرية ورمي بالحجارة، وقد تم استدعاء القوات من أجل إعادة فرض النظام، التي قتلت حتى المساء أربعة عشر مدنياً، لقد عكس هذا الحدث اهتماماً دولياً وخرجاً بريطانياً، كما أدى أيضاً إلى إطلاق جولة جديدة من العرائض الكردية المطالبة دون موافقة بالاستقلال الإداري عن بغداد واستبدالها بمنطقة كردية متحدة، وجمع الأعيان ضلهم بم في ذلك الشيخ قادر وهزني بابان بالإضافة إلى البعض الآخر من مقدمي العرائض، ومن وراء الحدود في إيران أرسل الشيخ محمود بعريضة يتهم فيها بغداد بارتكاب أعمال وحشية ومطالب بكردستان متحدة تمتد من زاخو إلى خانقين في ظل الانتداب البريطاني، وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عبر الشيخ محمود الحدود من مشاه في إيران حيث بدأ يحشد القبائل.

أصبح الموقف الآن متوقفاً على مسألة التوازن، ولولا الإجراءات السياسية والعسكرية المباشرة لثارت كردستان بأكملها، لقد كان من الضروري لبريطانيا إبقاء الشيخ محمود محايداً قبل أن تحقق ثورته أي تقدم، لذلك أحاطت القوات الأرضية وسلاح الجو الملكي تحركاته وما لبثت أن احتوته، رغم أنها لم تلحق به الهزيمة

(1) ولكن بعد مقاديرهما طالب أعيان كركوك و قبيلة دارف الانفصال عن الحكم العربي ومائلوا موقفهم مع موقف القوميين في السليمانية.

بشكل نهائي إلا في بداية السنة الجديدة، فبعد رفض طلبه للرجوع السياسي في العراق استسلم الشيخ محمود في يناير/ماي من عام 1931 حيث قبل الإقامة الجبرية في جنوبي العراق، أما على المستوى السياسي فكان من الضروري الآن إعداد العراق لتنفيذ الوعود التي قطعتها حكومته في نيسان/أبريل وتهدة المخاوف عندما ستقابلها لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ظاهرياً بدا أن الحكومة قد بدأت أخيراً بالعمل، حيث تم في 24 آب/أوت تعيين كردي في منصب مساعد المدير العام في وزارة الداخلية وبمسؤولية خاصة للشؤون الكردية، وبعد ذلك بشهر تم تعيين كردي آخر كمفتش للمدارس الكردية. ولكن لم يحصل أي شيء بخصوص قانون اللغات المحلية ويات واضحاً في الحال بأن مساعد المدير العام قد ترك يضيع وقته سدى في حين يتم تعيين قائممقاميات عربية في المناطق الكردية. لقد حاولت بريطانيا الآن صرف الانتباه عما يجري عندما تجتنب مذكرتها المقدمة إلى لجنة الانتداب الدائمة ذكر عدم كفاية الأشخاص المحميين من قبلها وإهمالها بتأكيد أن المراض الكردية مثبتة برأيها بأن عصبة الأمم قد وعدتهم بلوع من الانفصال.

لقد أهملت اللجنة عند تداولها المراض الكردية للتخفيف عن بغداد، ولكنها أوصت بأن تكون بريطانيا مطالبة بضمان تنفيذ كافة الإجراءات الإدارية والتشريعية الكفيلة بتحقيق التعهدات الكردية بسرعة وبشكل مناسب، وأوصت بأن تضمن بريطانيا مكافأة الأكراد بعد استقلال العراق.

في هذه الأثناء وأت حكومة العراق، المتمثلة من تصرفات مرييتها البريطانية النزاعة إلى السطوة، قوة في موقفها إذ لم يكن لدى بريطانيا ما تخسره أكثر منها. لهذا، فقد حضرت في كانون الأول/ديسمبر مذكرة استشهدت فيها، عن عند، بالتقارير البريطانية السنوية للأعوام 1925 و 1926 لتأكيد بأن بريطانيا كانت واضحة تماماً بأن سياساتها لم تسبب الامتياز بين الأكراد، وبأنه "في كل مكان من المناطق الكردية فإن الموظفين، مع وجود استثناءات قليلة، من الأكراد ... وبأن السياسة التي أعلنها رئيس الوزراء في 21 كانون الثاني/جانفي 1926 نُفذت بحذافيرها..."⁽¹⁾ لقد

(1) وزارة المستعمرات CO 759/1378 السنداب الثاني في العراق إلى وزير خارجية المستعمرات، 19 كانون الأول/ديسمبر 1930، وأقليات من تقرير العراق 1925، هي 22-23، وتقرير العراق 1926، هي لها في كتاب طركليت "بريطانيا في العراق"، ص 393.

كانت العراق في الواقع تحذر بريطانيا من أنها تخاطر بكشف افتراءاتها. وبدلاً من القيام بهذه المخاطرة الحثارة صاغ السياسة في بريطانيا استمرار الخليفة.

إن وحدة الرأي، أو على الأقل مظهرها الخارجي، بات الشيء الأكثر أهمية لكل من العراق وبريطانيا وإلا رفض المجلس استقلال العراق. "أيضاً قصارى جهدي" أمر وزير المستعمرات مندوبه السامي "دون التصحیح بأي مبداء مع المحافظة على اتفاقهم [العراقيين] في الرأي"، مع المذكرة البريطانية إلى المجلس حول القضية الكردية⁽¹⁾. ولكن في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تريد موقفاً متشدداً في جنيف، قائد المندوب السامي في بغداد الصمت بشأن القضية الكردية "حتى نقول حكومة جلالة الملك ويكل حديق إن السياسة تُنفذ"⁽²⁾.

في نهاية شهر شباط/فبراير كان ثمة خوف من أن تخضع العراق للإجراءات التركية وتتكثف علاقاتها بمعهداتها لعصبة الأمم. وقد أعطي تحذير شديد اللوعة حول العواقب الوخيمة لرفض العلني لمتطلبات عصبة الأمم. في هذه الأثناء ذكر نوري باشا بضرورة قانون اللغات المحلية الذي تم التصديق عليه أخيراً في 19 أيار/ماي حيث تخان النص تصميم العراق على حساب الجوهر: الناطقون بالكردية وليس الأكراد الحقيقيين مطلوبون للمناصب الإدارية والتعليمية، وحتى هذا المطلب تم التنازل عنه لصالح المناصب الفنية. وفي تموز/جويلية باعرت الحكومة، وكأنها تحقر المستشارين البريطانيين، إلى اعتقال بعض من القوميين الأكراد البارزين من أمثال توفيق وهبي بتهمة الحياة العقلية.

رغم هذه الحادثة الاستفزازية ونفور العراق الواضح من منح الأكراد حتى أبسط الضمانات، فقد اعترفت به عصبة الأمم وبشكل رسمي كعضو عند استقلاله في بداية 1932.

وهكذا وجدت بريطانيا شريكاً توفيقياً في تصميم العراق على ضم كردستان بدون أي أمل في أي وضع خاصي حيث كانت تلك نهاية سيطرة اللوحود الطغاة التي دخل بها

(1) FO رقم 15310/371، وزير المستعمرات إلى المندوب السامي، لندن، 19 كانون الثاني/يناير 1931.

(2) FO رقم 15310/371، المندوب السامي في العراق إلى وزير خارجية المستعمرات، 10 شباط/فبراير 1931.

تخوفوا من أن يؤدي الصراع المفتوح معه إلى إلهاب الشعور القومي الكردي وهو ما أرادت بريطانيا أن تتحاشاه بأي ثمن، ولا سيما خلال الفترة السابقة للمعاهدة الأنكلو-عراقية. في 1931 كانت القوات الأتورية ووحدات الجيش العراقي لا تزال تقوم بدوريات عبر منطقة بارزان. أما هذا الوجود لقوات الحكومة فمعناه السيطرة الحكومية، وهو ما أراد الشيخ أحمد تجنبه؛ ويبدو أنه احتكم إلى الملك فيصل ولكن دون أن ينجح. وعلى ما يبدو ليس هناك أي دليل يشير إلى أن الشيخ أحمد كان مهتماً بالمشهد الكردي العريض، فقد رفض دعوة الشيخ محمود بالانضمام إلى طلب منتق بين الزعماء للحكم الذاتي في عام 1934، حيث انهمك، مثل أسلافه، في الدفاع عن وضعه القبلية، وكان له حاشية من الصحاريين الأشداء كما كان موضع احترام بين زعماء باروش وموزوري في المناطق الشمالية لبارزان.

كذلك استغل الشيخ أحمد مكانته الدينية لفضائل الطاعة. إذ ليس من الواضح تماماً ما إذا كانت لديه أية أوهام دينية أم أنه استخدم أفكاراً جديدة بغية تقوية نفوذه. غير أنه كان موضع إعجاب ديني شديد وهو بالأمر الغريب عن معتقدات النقشبندية. في 1927 وفي الوقت الذي وُجِّعت فيه منطقة بارزان تحت السيطرة الإدارية كان أحد ملائيد، الملا عبد الرحمن، على وشك مناداته بـ "الله" وأن يدعو نفسه بـ "الرسول" - وهي فكرة غريبة حتى في منطقة مثالية إلى الانحراف الديني المتطرف. ليس هذا فحسب بل طلب من المذبح التخلي عن قبلة مكة. لم يعقر الملا عبد الرحمن طويلاً لأنه حاول استبدال اسم الشيخ أحمد وشقيقه محمد صديق في دعاء الصلاة فقتله الأخير. ومع ذلك لم تختف هذه الأفكار نهائياً، فبعد عشر سنوات أعلنت قبيلة بالك الصغيرة ارتباطها بالشيخ أحمد واعترفت أنه لا مولى لها سوى "الشيخ الإلهي".

بعد أربع سنوات، وفي 1931 تحديداً، أدى الانحراف الديني للشيخ أحمد إلى نشوب حرب بينه وبين منافسه النقشبندي القديم، الشيخ رشيد بن لولان. زعيم الأكراد البرادوستين. فقد أحل الشيخ أحمد لأتباعه على ما يبدو أكل لحم الخنزير، وهو رمز على المزارع بين المعتقدات المسيحية والإسلام النقشبندي، وشجع على إتلاف نسخ من القرآن. وفي شهر تموز/جويلية دعا الشيخ رشيد أتباعه بالتصدي لهذا الكفر وذلك بالهجوم على قرى البارزانيين. في هذا السياق لا يستطيع المرء إلا أن يتساءل: ترى هل كان الشيخ أحمد مشوشاً دينياً أم أنه تقصد إثارة الشيخ رشيد؟ مهما يكن السبب فإن الغارات والغارات المضادة قد شهدت تصعيداً في شهر تشرين

الثاني / نوفمبر عندما شقت قوات الشيخ أحمد طريقها عبر براقوست وأضرمت النار في القرى وحلقت الشيخ رشيد إلى إيران.

كانت بغداد تفكر ببعض الوقت بالهجوم على الشيخ أحمد لتجبره على الخضوع لاحتلالها ووضع حد لانحرافاته الدينية الاستفزازية. وقد أثار نهب براقوست بغداد لبدء العمل. لكن تصرف شيخ بارزان لم يكن تعدياً كبيراً لسلطة الحكومة أكثر من بقية الزعماء القبليين، صحيح أنه شارب على انتهاك الأخلاق في 1927-1928 غير أنه تراجع عن المواجهة.

لماذا احتاربت الحكومة العراقية أن يبقى ما جرى للشيخ بارزاني عبءة ثقيلة غامضة، إنهم على ما يبدو وجدوا في البارزانيين، مثل العشمايين، استفزازاً خاصاً. ربما يكمن السبب في أنها كحكومة مستقلة حديثاً ونظام غير واثق من نفسه بعد، شعرت بعدم قدرتها على تحمل أي مشكلة مع رجال القبائل الأكراد، فإن كان الأمر على هذا النحو فقد ارتكبت خطأ كبيراً، في كانون الأول/ديسمبر أرسلت قوة قتالية عراقية ضمت تماماً قرب بارزان لولا أن القوات الجوية البريطانية أنقذتها. في ربيع 1932 احتلت قوة أخرى مبركة سور، في شرقي منطقة بارزان، على أمل الهجوم مرة أخرى على بارزان نفسها. ومرة جديدة لاقت الهزيمة وبخسائر كبيرة. في شهر حزيران/يونيو تمكنت أخيراً القوات العراقية مدعومة من القوات الجوية البريطانية من احتلال بارزان، وخلال السنة التالية تمت ملاحقة الشيخ أحمد في الجبال، غير أن الألقام قتلت أو شوحت قرويين أبرياء مما أعاق حصول رجال الشيخ أحمد على الإمدادات من القرى المهجورة. لكن في أواخر حزيران/يونيو 1932 استسلم الشيخ أحمد للقوات التركية على الحدود وليس للقوات العراقية.

إنه لمن المستحيل فيه ما إذا كان الشيخ أحمد قد حصل فعلاً على دعم واسع في قراء. ففي مزوري، مثلاً، كان هناك الكثير من الناس ممن عارضوا آراءه الدينية، علاوة على ذلك يبدو أنه كان بلا شفقة حيث استولى على حبوب القرويين دعماً لحربه وبنان الكثيرين فرّوا من حكمه الجائر، ولكنهم عندما عادوا تم تزويدهم بالحبوب تعويضاً عن تلك التي خسروها.

إن استسلام الشيخ أحمد للأتراك لم يثنو التمرد. فقد تابع كل من أخوية محمد صادق وملا مصطفى القتال من المنطقة الحدودية ومن المناطق الداخلية لـ مزوري

بالأ¹ لسنة أخرى. ولكنهما استسلما مع قوتهم الصغيرة عندما ألقى سلاح الجور الملكي قصاصات ورق للإعلان عن العقو العام في حزيران/جوان 1933 حيث نصح الشيخ أحمد، القابع في سجن أسكي شهر التركي، بالقبول بالشروط العراقية، بعد شهور من البقاء في الجبال يتضورون جوعاً وفي أحوال بالية. والمطقت للنظر أنه شجع للشوار العودة إلى بيوتهم مع الاحتفاظ بسلاحهم عند أذاتهم للقسم بالولاء للملك فيصل. وكرشوة إضافية للقبيلة أعطيت لها منحة صغيرة من أجل مساعدة الفلاحين البارزانيين² "العوالين للدولة" لإصلاح زراعتهم وافتتاح المستوصفات. إن هذا تعويض نافذ عن الأسلوب القميري الذي أتبع لإخضاع البارزانيين. فقد دمر قصف سلاح الجور الملكي [البريطاني] نحو 1365 من أصل 2382 منزلاً في 79 قرية. بالإضافة إلى ذلك فإن استعمال الأنغام، الذي يُعد خرقاً واضحاً لميثاق هيخ لعام 1907 ولكراس القانون العسكري البريطاني لعام 1914، قد تسبب بإصابات كثيرة بين صفوف المدنيين.

لقد عرف الأكراد قبل غيرهم أن الحرب الجوية لا تفرق بين ضحاياها، وهو ما أثار مخطط الأكراد علي بغداد. وقد كتب آرثر هاريس (المعروف بـ بومبر، أي قاذف القنابل) في 1924:

"إنهم [الأكراد والعرب] يدركون الآن ما يمكنه بالضغط القذف بالقنابل من حيث الإصابات والخسائر. إنهم يعلمون الآن أنه في غضون 45 دقيقة يمكن إزاحة قرية كبيرة تماماً وقتل ثلث سكانها أو جرحهم..."³

يمكن الافتراض أن الشيخ أحمد قد رجع إلى العراق بعد ضمانات على حياته حيث تم تقيده مع أخويه. لقد بقي في البداية في الموصل حتى تم ضبطه وهو يرأس مع زعيم قبيلة مزوري، خليل خوشوي، الذي استمر في التمرد، حيث تم نقلهم إلى الناصرية في سجنواي العراق ومن ثم إلى السليمانية.

إن حرب الشيخ أحمد تمثل الصراع بين القبيلة والحكومة، وبهذا الاعتبار أضرت بالهبة العراقية. فبعد تحدد الشيخ أحمد بينت الثورة المستمرة من قبل خليل خوشوي حتى 1936 أن الجيش العراقي غير قوي بما فيه الكفاية للتعامل مع المقاومة القبلية.

(1) أرميني، Oshana، القوة الجوية، ص 134.

إن الصعوبة التي واجهتها بغداد في التعامل مع خوشرى أدت إلى الاعتراف برجال القبائل كقوة محلية غير نظامية في خطوة تهدف إلى إرجاع وضع منطقة الأغا إلى النظام الحكومي لكرديستان وهو "اعتراف بأنهم يستطيعون السيطرة على كردستان فقط عبر المعاملة المباشرة من الأغوات"^(١١).

المصادر:

- League of Nations. Decisions Relating to the Turco-Irak Frontier Adopted by the Council of the League of Nations, Geneva, December 16, 1923 Cmd 2562 (London, 1923).*
- Great Britain. Public Record Office series FO 371 nos 3583, 3604, 4147, 4149, 4192, 4193, 4167, 90658, 90679, 6346, 6347, 6348, 7772, 7582, 9004, 9006, 9007, 9809, 9014, 10097, 90098, 10833, 10835, 10868, 11458, 11459, 11464, 11468, 12255, 12265, 13027, 13032, 13759, 14521, 14522, 15310, 16016, 16907, 17874, 18946, 18949, 18949, series CO 730 nos. 13, 14, 16, 19, 22, 23, 13306, 15076, 15705, 15706, 15707, 15708, 16101, 16102, 16104.*
- Great Britain. Command Papers. Internal Papers etc. Provis of Affairs in Southern Kurdistan: Review of Civil Administration in Mesopotamia, 1919-1925; Administrative Report for Sulaimaniyah Division for 1919; Major W R. Hay, Note on Rosawaka (Baghdad, 1920); Major F. W. Noel, Note on the Kurdish Situation (Baghdad, 1919); Report on Iraq Administration for the Period October 1920-March 1922 (London, 1923); Report on Iraq Administration for the Period April 1922-March 1923 (London, 1924).*
- Secondary sources. Abu, 'Major Scheme in Sulaimaniyah', Journal of the Royal Central Asia Society (hereafter JRCAS), vol. 9, 1921; Antonina, The Arab Awakening, Joyce Kilmer, Le Problème Kurde. Essai Sociologique et Historique (Brussels, 1903); Edmunds, Kurds, Turks and Arabs; C. J. Edmunds, 'A Kurdish Newspaper: aRuz-i Kurdistan', JRCAS vol. 10, 1923; A. M. Hamilton, Road through Kurdistan (London, 1937); W R. Hay, Two Years in Kurdistan; F. W. Noel, 'Two years in South Kurdistan', JRCAS, vol. 10, 1923; Nothmann, 'Les Kurdes racontés par eux-mêmes', L'Asie Française, May 1923; David Clouston, Air Power and Colonial Control. The RAF 1919-1939 (Manchester, 1981); Pinesh, Afsar wa Murakar al War' al Qawa al Kurdi (n.p., 1980); Slagett, Britain in Iraq Since, To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise, The Times, Arnold Toynbee,*

(١١) FO رقم 18949/1921 مقر القوات الجوية، المراجعة العراقية للأحداث 1934، ص 10، كبريت الأول، ديسمبر 1935.

A Survey of International Affairs. Wilson, *Loyalties*; Wilson, *Mesopotamia*; A.T. Wilson, 'The early days of the Arab Government in Iraq', *JRCAS*, vol. ix, 1933; W.C.F. Wilson, 'Northern Iraq and its peoples', *JRCAS*, vol. xiv, 1937.

Unpublished: Seyedman Othman, 'Contribution historique à l'étude du Parti Démocratique-Kurdistan-i Iraq, 1946-1970' (Dissertation, Paris, 1985).

ضم أكراد تركيا

مقدمة

لا شيء مما اشككى منه أكراد العراق يقارن بالظلم الذي لاقاه أكراد تركيا. ومع ذلك فإن هذا لم يكن في البداية واضحاً أو مخططاً له بالضرورة من قبل الكماليين. فقد ساعد الأكراد الكماليين على منع الكفار اليونان والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح وطنهم. وليس من الواضح ما إن كان قمع مصطفى كمال الوحشي للهوية الكردية قد كان عن سابق تصور وتصميم أم أن تفكيره قد خضع لتغير كلي في عام 1923.

في أي من الحالتين لم يبرهن الأكراد عن قدرتهم في خلق معارضة فعالة. فهنا أيضاً كانوا عشقين جغرافياً ومنقسمين دينياً وعشائرياً، والحال نفسه ينطبق على اللغة والنشاط الاجتماعي-الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن البعض من الأكراد استبط فكرة متماسكة عن الهوية القومية ناهيك عن النتائج السياسية لحمل هذه الأفكار. ولكن في الوقت الذي كانت فيه الدولة قادرة على قمع الانتفاضة ضد الأكراد، وفرض أيديولوجيتها المركزية العنصرية، فإنها استخفت كثيراً بقوة الروابط الأسامية التي تربط الجماعات الكردية المختلفة مع بعضها بعضاً. ومع أن هذه الروابط قد أعطت أرضية غير ناجحة للمقاومة في العشرينيات والثلاثينيات، فإنها أظهرت المؤشر على الصمود في وجه الأيديولوجية الكمالية في السبعينيات [من القرن الماضي].

انتفاضة قوج كيري⁽¹⁾

إن القوميين الأكراد، ولا سيما أولئك الذين تحرّوا عن فرض التحالف الكردي-الأرمني، تمكنوا من إثارة الشعور القومي عند أولئك الذين لم يشعروا بالكثير من التهديد للمطاميرحات الأرمنية. من بين هؤلاء كان العلويون الذين لم يشعروا بالخوف الذي شعر به الكثير من المسلمين السنة في الشرق.

يمكن القول إن العلاقات بين الأكراد السنة والعلويين على العموم تميزت بالانفعال والتي ترجع جذورها إلى الصراع السني-الشيوعي في الأناضول في القرن السادس عشر. جدير بالذكر أن أغوات الفرسان الحميدية قد استغلوا سلطتهم وفوذهم من أجل إخضاع المناقسين المحليين من العلويين حيث كان الصراع بين الطرفين منتشرًا على نطاق واسع، والمثال الأبرز في هذا النطاق هو المداوة بين علوي خورماك وسنة جبراتي. فالأولى عائلة علوية مالكة كبيرة في حين أن الثانية واحدة من أقوى القبائل في كردستان. لقد قتلت قبلة جبراتي زعيم خورماك، إبراهيم طالو، في 1894 وابنه بعد 12 سنة من ذلك، وعلى المستوى القبلي كان هناك القليل من الولاء بين العلويين والسنة الأكراد.

مع ذلك عندما تم تشكيل جمعية تعالي كردستان في استانبول في نهاية الحرب العظمى كان من بين المؤسسين واحد أو اثنان من العلويين، مثل مصطفى باشا زعيم قوج كيري في غربي ديرسم وابنه علي شان بك ونوري ديرسمي، سليل الأغوات، الذي أبدى قلقاً من تشويه التضامن السني-العلوي، والذي افتتح فروعاً للحزب بين المجموعة القبلية العلوية في قوج كيري في تشرين الأول/أكتوبر 1920. وقد شكّل تأسيس هذه الفروع المقدمة لانتفاضة كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر بقيادة علي شان بك ضد الكماليين.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستل فيها العلويون السيف ضد الكماليين، فقد حاولوا من قبل إحباط مؤتمر سيواس الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 1919 من خلال صد سمر أرزنجان. لقد كانوا مناوئين لعودة الدولة التركية لأن هذا معناه تعظيم السيطرة على ديرسم التي شهدت بعض الاتصراح لأول مرة في 1878. لقد تصادف

(1) لقد اعتمدت بشكل رئيسي على وصف أولسن Olsan في كتاب التطور، ص 16-41.

انطلاق انتفاضة عام 1919 مع بعثة نوتيل مما زاد من مخاوف الكماليين من ثورة منتفة لإقامة دولة كردية، لأن التوقيت والمكان كانا ذا مغزى. لقد تم إقصاء ديرسم، الواقعة غربي القزاق، من المنطقة المعيّنة رسمياً في معاهدة سيفر في شهر آب/أوت كجزء من الدولة الكردية ذات الحكم الذاتي. وخلال شهري تموز/جويلية وآب/أوت واجهت العصابات الكردية مواقع الشرطة وقوافل الذخيرة. كذلك هُزن الكماليون على أن وأنحاء حيدر في منصب قائم مقام لكل من بلدي (رقاهية وعمرانية) على طريق سيواس-أرزنجان متفائلين ببعثاً "حاميتها حراميتها"، ولكن في هذه المناسبة انقلب البحر على الساحر.

في أيلول/سبتمبر 1920 بدأ موقف الكماليين أكثر هشاشة عندما شن الأرمين هجوماً كبيراً في الشرق. وبعد شهر من ذلك صدق اليونان هجومهم في الغرب. في 20 تشرين الأول/أكتوبر استولى الأكراد على شحنة كبيرة من الأسلحة، وبدلاً من إعادتها للكماليين استعمل علي شان هذا الكسب المفاجئ لدعم قبائل ديرسم الثائرة. بعد قطع الطريق بين سيواس وأرزنجان، قام الثوار مطالهم إلى أنقرة في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وهنا يمكن تبيين آثار جمعية تعالي كردستان من خلال طبيعة المطالب المقلعة، البعيدة عن الطائفية:

- (1) قبول أنقرة بحكم ذاتي كردي كما اتفق عليه من قبل في استانبول.
- (2) إطلاق سراح كافة المعتقلين الأكراد في سجون العزيز، ملاطية، سيواس وأرزنجان.
- (3) انسحاب كافة الموظفين الأتراك من المناطق ذات الأغلبية الكردية.
- (4) انسحاب كافة القوات التركية من منطقة قرج كيري. والرد على المطالب خلال عشرة أيام.

لقد كانت حكومة أنقرة في موقف حرج، إذ لم تكن لديها الرغبة في تقديم تنازلات ولكنها لم تستطع المخاطرة بطريق إمدادها وهي تقاتل أعداء خارجيين. لقد قررت أن تستفيد من الوقت فأرسلت لجنة إلى ديرسم للتفاوض، حيث تم إقصاؤها. بعد ذلك تلقت الحكومة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر بياناً يقول بأنه ما لم تُقم كردستان مشكلة كما نصت على ذلك اتفاقية سيفر، فإن زعماء ديرسم سوف يستمرون في الثورة. ربما أحييت أنقرة بالشك في التغير المفاجئ في الشروط وأججست عن رفض الطقب، وبدلاً من ذلك قدمت عروضاً جديدة للثوار في الوقت الذي عززت فيه

مواقعها العسكرية في صوامس. ليس هذا فحسب بل إن مصطفى كمال نفسه قابل علي شان بك الذي وافق على العضوية في مجلس أنقرة وهو موقف غريب يشككه زعيم القامشلي.

بداية الشتاء أدت إلى صعوبة الحركة. وفي الوقت الذي كان من الممكن تعزيز المواقع العسكرية في أرضروم وأرزنجان وميواص والعزير لمنع انتشار الثورة، جعلت الظروف الثوار يواجهون صعوبة في تجنيد جنود جدد من الخارج بحيث أن أحداً لم يلبح إلى الجبال⁽¹⁾ قبل انتهاء فصل الشتاء ما لم يكن غافلاً صوابه.

إن كان الأكراد العلويون يأملون توسيع نطاق انتفاضتهم لتشمل الأكراد السنة، فقد أصابتهم خيبة أمل، إذ انضم إليهم عدة أكراد سنة فقط. وفي 11 آذار/مارس تقلعوا بطلب جديد لإدارة أية ولاية يشكل فيها الأكراد أغلبية. ولكن الوقت كان متأخراً جداً. عندما بدأت الثلوج بالذوبان في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل طوقت القوات التركية ببرسم وبدأت بالتقدم نحو مواقع الثوار، حيث إن أبناء القضاة التي ارتكبها الطرفان قد شكلت بكل تأكيد عائقاً قوياً أمام القبائل الكردية خارج الوطن. ولم يحرك العلويون الأكراد في أنقرة ساكناً. وإلى الأبعد جنوباً بقيت القبائل الكردية العلوية حول ملاحيا، التي زارها نوبل في 1919، سلبية. وبحلول نهاية شهر نيسان/أبريل تم القضاء على الانتفاضة. وسُجن حيدر بك ولكن أعاده علي شان بقي طليقاً.

من المشكوك فيه ما إذا كانت القبائل السنة ستخرج لنجدة القضية حتى وإن لم يكن الفصل شتاءً. فقد سلم العديد منهم أنفسهم للكشاكيش الذين، في هذه المرحلة، لم يلجأوا بعد إلى الأيديولوجيا الطورانية والعلمانية التي فرضوها لاحقاً، إذ لم يكن العلويون بعد ذاتهم موضح الأوثاب لديهم بل بحكم ارتباطهم بالأرمن.

عندما قدم مصطفى كمال لأول مرة الدعم في الشرق في صيف 1919 أشار إلى شمول الأكراد أيضاً. وقد كتب إلى عدد من الزعماء الذين تعرف إليهم أثناء إقامته في فبراير/بكر في 1916، وفي أعقاب مؤتمر أرضروم في تموز/جويلية 1919، بأنه قد تعتمد اختيار ثلاث مجموعات رئيسية في كردستان: الأعيان المدنيين والزعماء والشيوخ⁽²⁾. وفي نهاية السنة حشد عدداً كبيراً من القبائل الكردية لمساندته.

(1) في الأصل اللقال أو الهضاب (المترجم).

(2) أنحورك، خطاب موجه لريا بدوخان، قضية كردستان في تركيا وإيطاليا، ص 57.

لقد كانت انتفاضة قوج كيري الأولى بالنسبة للكردية كسابقاتها من حيث كونها مسألة أغرات عثريين للاضطراب. فقد حازت على اهتمام بعض القبائل الممثلة ولأبواب معينة أيضاً. لقد دعم بعض العلويين الحكومة، وبذلك لم تكن الانتفاضة حتى مجرد علويين رفضوا كنفاً لكتف بوصفهم علويين. وحتى الخطاب القومي الكردي الذي استغله قادة قوج كيري لم يُظهر بشكل واضح وملحوظ استجابة الجماهير الكردية، غير أن خطورتها كمنبت في الوضع الحرج لشبكة طرق أنقرة المتورطة في القتال على جبهتين.

ولكن بعد ستة أشهر ظهرت اضطرابات جديدة في ديرسم حيث أصبحت المنطقة مركزاً للنشاط القومي الكردي. لقد فر الذين ينوون العمل من استانبول وذهبوا إلى كردستان. بناءً عليه كان هناك شعور قومي قوي، وبدأ أن أجزاء أخرى كثيرة من كردستان قد تنضم إلى الثورة. في تلك الأثناء تعهدت القوات التركية باحتواء التهديد اليوناني.

في التاسع من شهر تشرين الأول/أكتوبر طرح المندوب الكردي عن ديرسم في جلسة سرية للمجلس التركي الكبير كيف أن العصبة الكردية الاجتماعية، التي تحتاج الانفصالي للحركة القومية بقيادة البدرخانين وعلي شان بك، أعلنت نفسها في ديرسم مستغلة الاعتناء العام من فرض الضرائب الكبيرة. وقد تلا ذلك نقاش ساخن مع بعض المندوبين الذين حضروا على استعمال "إجراءات مشددة". ولكن معظم كردستان كانت قد انخرطت في الثورة فاهيك عن ديرسم. وقد أدت المشائعات التي حوت بأن لدى الوار 40.000 خيال أن مسألة إرسال حملة تأديبية معقولة هي مسألة غير واردة. وقد انتصر المعتدلون، ولا سيما المندوبون الأكراد، حيث قرر المجلس القومي الأعلى إرسال لجنة تسوية لمعالجة القضية برمتها وكيفية إدارة كردستان. ولكن كان هناك خوف كبير من المطالب الكردية، وخاصة الخوف من أن تتضمن المطالبة بالحكم الذاتي خلف الحدود التي عينتها لجنة الحلفاء (كما نصت على ذلك اتفاقية سيفر) والانسحاب التام لكل موظفي الدولة التركية. فإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه ليس لدى أنقرة أية بالتنازل.

مزيج من المنصر الإسلامي الواحد

من الضروري أن نضع في الاعتبار بأنه حتى بداية تأسيس الجمهورية وتبلور

أيديولوجيتها في عام 1932 كان الكعماليون، أو على الأقل هذا ما ادعوه، يتخيلون دولة إسلامية مؤلفة من الأتراك والبقية الباقية من أكراد الأمبراطورية. هذا ما جاء ضمناً في الميثاق الوطني وما عُبر عنه صراحة في أقوال وأفعال الكعماليين.

لقد كان مصطفى كمال مدركاً لطبيعة الكردية الانفصالية ولدور الجماعات الكردية في استانبول والمضامين الخطيرة لبعة نوثيل. إذ كان هناك بالتأكيد قضية كردية غير أن تهديداتها في هذه المرحلة مثل حصان طروادة للبريطانيين أو الأرمن لاتتزعج شرقي الأناضول من السيطرة العثمانية. وسواء أكان من قبيل الإخلاص أم الخداع، فقد أكد مصطفى كمال بشكل بواضحات على الوحدة بين الأتراك والأكراد مذهباً الحواريات الأجنبية (البريطانية منها بشكل خاص) الرامية إلى إبعاد الأكراد. لقد كان هذا منسجماً مع حركة المقاومة العارضة من قبل وصول مصطفى كمال إلى الأناضول، حيث كانت جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول الشرقية تصدر دعوات تحث على العمل المشترك ومقاومة الوحدة الكردية-التركية. لقد كانت مثل هذه الدعوات تحاطب أو تتوجه إلى الهوية الإثنية، ولكن الوحدة ارتكزت على مفهوم السيطرة الدينية للأمبراطورية. وبحسب تعبير مصطفى كمال في أيلول/سبتمبر من عام 1919 فإنه:

"طالبنا هناك أناس شرفاء ومحترمون فإن الأتراك والأكراد سوف يستبرون في العيش سوية كاخوة حول مؤسسة الخلافة، وأن قلعة واسعة من الحديد سوف تُشيد ضد كل الأعداء الداخليين والخارجيين"⁽¹⁾.

لقد كان الإسلام مسار العجلة في التمثال الكمالي ضد الفوز المسيحي، وقد اعترف مصطفى كمال صراحة بوجود مجموعات إثنية مختلفة ضمن الوطن الإسلامي:

"هناك أتراك وأكراد ونحن لا نفرق بينهم. ولكن طالما نحن مشغولون في الحماية والدفاع، بالطبع، فإن الأمة ليست مؤلفة من عنصر واحد. إذ هناك عناصر إسلامية كثيرة ومتناسكة، وإن جميع العناصر الإسلامية التي تُولف مثل هذا الكيان هم مواطنون يحترمون بعضهم بعضاً، ولهم كافة الحقوق من عرقية واجتماعية وجغرافية. لقد قلنا هذا مراراً وتكراراً. إننا نقرّ بذلك وبصدق غير أن

(1) سالك Saka رقم 12، نيسان/أبريل 1978، النهائي من الخطابات المسجلة، محاضر وتعليقات الاجتماع السنوي للمجلس القومي العالي.

مصالحة تلاقى، إن الوحدة التي نريد إقامتها ليست فقط تركية أو شركية بل هي مزيج من العنصر الإسلامي الواحد⁽¹⁾.

إن فكرة الأكراد بوصفهم أكراداً ويولفون مكوناً رئيساً من تركيا بقيت جزءاً من تفكيره المعلن في هذه المرحلة. ففي 1921، مثلاً، كتب إلى بعض الزعماء الأكراد بأن "الولاء الكردي بات معروفاً لنا منذ زمن طويل. لقد كان الأكراد على الدوام مصدر مساعدة قيمة للأتراك. حتى أنه يمكننا القول بأن الشعبين يولفان شعباً واحداً"⁽²⁾.

مع ذلك فقد كان غامضاً إلى حد كبير بالنسبة للمستقبل العلاقات بين الشعبين، إذ صرح بأن ذلك يمكن أن يتغير فيما بعد، وعندما يتم صد التهديد الخارجي. وقد قال أمام المجلس القومي العالي:

"لا تتخيلوا أبداً أنه توجد أمة واحدة فقط ضمن هذه الحدود. فهناك الأتراك والشركي وعناصر إسلامية أخرى. إنها الحدود القومية لأمة شقيقة اتحدت مصالحها وأهدافها بكل ما في الكلمة من معنى. إن المبدأ الذي يقو هذه الحدود، هو مبدأنا العظيم والوحيد: إنه يوجد اعتراف وقبول متبادل بكل صدق وإخلاص لعرق وتقاليد وبيئة كل عنصر إسلامي يعيش ضمن حدود الوطن. ومن الطبيعي ألا تكون هناك أية تفاصيل أو تفاصيل حول هذا التعرف لأنه ليس هذا وقت الإجابة عن التفاصيل والتفسير. بعد الحفاظ على كياننا، إن شاء الله، سوف نُحل هذه المشكلة بين الأشقاء والتعامل معها على هذا الأساس"⁽³⁾.

بناءً على ذلك تعهد المجلس إقامة "إدارة كردية ذات حكم ذاتي للأمة الكردية وفقاً لتقاليدها القومية"⁽⁴⁾ غير أن ما اقترحه أفرغ الحكم الذاتي من أي معنى: حيث ينبغي انتخاب مجلس قومي كردي في تصويت عام مع احتفاظ المجلس القومي

(1) تصريح في 6 أيار/ماي 1920، محاضر المجلس القومي الكبير، مقتبس في سافاك رقم 39 نيسان/أفريل 1987.

(2) حاكميني منلي، Hükümet-i Milliye، 6 أيار/ماي 1921 في نشر الدورية Bulletin Periodique 12 نيسان/أفريل 25 أيار/ماي، مقتبسة من كتاب بوراغلان المشكلة القومية الكردية في تركيا التجارية Le problème national kurde en Turquie turciste، ص 49.

(3) تصريح، 24 نيسان/أفريل 1920، محاضر المجلس العالي، سافاك رقم 39 نيسان/أفريل 1987.

(4) أولسن، نشر القومية الكردية، ص 40.

الأعلى بحق قبول أو رفض المحاكم العام الذي اختاره الشعب في المناطق الكردية. كذلك احتفظ المجلس العالي أيضاً بحق إصدار الأوامر للجنود في كردستان وأصر على بقاء اللغة التركية لغة المجلس القومي الكردي. ولكن الترملة الحقيقية التي تتعلق بالحكم الذاتي وصلاحيات المجلس القومي المنتخب تكمن في المادة 16 التي تنص على أن "الواجب الرئيسي للمجلس القومي الكردي هو تأسيس جامعة وكلية للطب والقانون".⁽¹⁾

لذلك فإن القليلين فقط تعجبوا عندما عارض المندوبون، الذي يبدو أن أحداً منهم لم يكن كردياً، والممثلون الأكراد، الاقتراح بقوة في تقريرهم الجوابي إلى أنقرة بعد عدة أيام. وقد تحدث باسمهم مندوب أرضروم، خوجه صالح أفندي، الذي عرّاه المشكلة الكردية إلى استبداد الدولة. فقد أثارت جباية الضرائب لأهداف عسكرية وعلى الأغراض الاستيلاء على الحاشية، والضرائب التي وافق إصدار الإيصالات لعمليات الاستيلاء هذه، الامنعاض على نطاق واسع. وقد لفت الانتباه أيضاً إلى موقف أنقرة من الخلافة، وهو بشكل دليلاً على أنه قبل إلغاء السطنة بثمانية أشهر وقبل سنتين تقريباً من زوال الخلافة، وعداء الكماليين لهذه المؤسسة كان موضحاً في الأوساط السنية الكردية.

هل عقد الكماليون العزم على الإلغاء النهائي للخلافة في شهر آذار/مارس من عام 1922؟ من الصعب التأكد من الرقت الذي تم فيه التوصل إلى هذه النقطة أو متى قرر الكماليون ذرو التفاوض إقامة دولة تركية يتم فيها إنكار الجماعات الإثنية الأخرى. فلقد شكّل حصر استعمال اللغة التركية النذير بإجراءات قمعية أخرى. علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي كان من المفترض أن يستعمل المجلس القومي الكردي المفترض اللغة التركية فقط، فقد أجازت المادة 15 للمحاكم العام تشجيع استعمال اللغة الكردية شريطة ألا تشكل الأساس للاعتراف المستقبلي باللغة الكردية كلغة رسمية للحكومة.

ورغم التصديق على المصودة، فإن خطة الحكم الذاتي هذه لم تشهد انخراطاً. فقد دخل شرقي الأناضول في فوضى خلال فصلي الربيع والصيف عام 1922، وبينما

(1) FO رمبوله Ramholz إلى كيرزون، استانبول، 29 آذار/مارس 1922، وولسن، بشرى الخومية التركية، ص 39-40.

كان الكماليون متشغلين بالتهديد اليوناني، لم تكن هناك قيادة قومية كردية جذيرة بالثقة يمكن لأتقرة أن تتفاوض معها، حتى إن كانت لديهم الرغبة بذلك. لقد كتب الكولونيل راولسون (Rawlinson)، بعد عدة شهور من المحجز في أزمروم إن:

"الأكراد يسارعون إلى حد كبير في أغلبية المقاطعات الشرقية للأناضول، أما كافة المواقع التركية الضعيفة السيطرة هناك فهي واحة تحت رحمة الأكراد المحليين، وكونها ضعيفة التحصين بشكل خاص فإن الفارات الكردية يجب أن تنفذ بشكل متزامن تقريباً، خلال الشهر نفسه مثلاً. إن الزعماء الأكراد البارزين غير واثقين تماماً⁽¹⁾."

وهذا بالضبط تكمن الحقيقة المرة، فعلى الرغم من احتمال كونهم غير راضين إلا إن الزعماء بدوا عاجزين عن القيام بأي عمل ملموس لطرد الأتراك. كان أن على أتقرة أن تنظر فقط حتى إلحاق الهزيمة باليونانيين ومن ثم التعامل مع كردستان.

إن الخطوات التي اتخذها الكماليون أخيراً أكملت العملية التي بدأتها تركيا الفتاة بتقضيها أسس الأمبراطورية في نهاية القرن التاسع عشر إذ إن الجميع في تركيا بشعر باهتمام الكمالية بدولة مركزية قوية وبقيضتها الحديدية وتشييدها على نوع من "النزعة التركية" التي يجب أن تشمل كافة مواطني الجمهورية، حيث يمكن إيعاز علمائيتهم بسهولة إلى المرشدين الأوائل للجمهورية الحديثة. وقد كان أمراً ذا مغزى أن يصدر ضياء هوك ألب كتابه المشتمل على بذور المستقبل "مبادئ التركانية" في 1920، حيث أعطت كتاباته خطة عامة للكماليين من أجل إخضاع الأقليات للهوية التركية:

"بما إنه ليس للمعرق أية علاقة بالسمات الاجتماعية، كما أنه من غير الممكن أن تكون له علاقة بالقومية التي هي فروة السمات الاجتماعية فإن التضامن الاجتماعي يكمن في الوحدة الثقافية التي تنتقل بواسطة الشريعة وبذلك لا تكون لها أية علاقة بصلة الدم. إن الأمة ليست مجرد جماعة عرقية أو إثنية أو جغرافية أو سياسية أو تعيش مع بعضها طواعية بل هي جماعة مؤلفة من أفراد يشتركون في اللغة والدين والأخلاق والمقاهيم الجمالية، أي، أولئك الذين لهم نفس الثقافة"⁽²⁾.

(1) HQ رقم 1371/7858، راولسون مذكرة حول موقف حكومة أتقرة، 4 آذار/مارس 1922

(2) ضياء هوك ألب، مبادئ التركانية (أتقرة 1920، ترجمة ووبرت ديفرو Robert Davenport، لندن، 1968)، هي هي 12-15.

هذا ما كتبه غوك آلب قبل أن يتم إلحاق كردستان بالجمهورية الفتية، وهو لم يمش ليرى أن الأكراد يثورون ضد السياسة الكمالية. لقد كان ينظر إلى الأكراد كحركة قومية وثقافية مستقلة: "لقد بدأت القومية بين الأكراد والعرب أيضاً على شكل حركة ثقافية، في حين جاءت الأشكال السياسية والاقتصادية في الدرجة الثانية والثالثة"⁽¹⁾. كان يعرف أن الأكراد من أصل إيراني أكثر منه طوراني. ولم يعد نفسه في عداد الأكراد لأنه اعتبر ثقافته تركية: "سوف لن أتردد في الاعتقاد بأنني تركي حتى وإن اكتشفت بأن أجدادي قد جاؤوا من المناطق الكردية أو العربية لأنني تعلمت من خلال دراساتي في علم الاجتماع بأن القومية تعتمد على البيئة فقط"⁽²⁾.

خلال الشهرين الأولين من عام 1923 باتت أفكار غوك آلب حول الهوية التركية، ولا سيما تلك التي تقول بأن الأمة هي التعبير الخارجي عن ثقافة خاصة، مقبولة بمعنى أن كل أولئك الذين يعيشون ضمن حدود الجمهورية الجديدة (ولكن غير المحتلة) ينتمون إلى هذه الهوية التركية.

في كانون الثاني/جانفي، وعندما كانت المفاوضات في لوزان جارية بشكل جيد، لم يجد قادة تركيا الجدد حرجاً في الحديث عن الأكراد كجماعة متميزة في تركيا. ولكن الآن برزت نغمة جديدة. ففي لوزان أخبر عصمت إيتوف، بكل صفاقة، كيرزون أن الأكراد من أصل طوراني؛ لقد جاء ذلك في الموسوعة البريطانية وأنه "فيما يتعلق بالعادات والأعراف والتقاليد فإن الأكراد لا يختلفون في شيء عن الأتراك"⁽³⁾ وحتى يتوصل إلى النقطة التي يريد، أخبر كيرزون بأن "حكومة المجلس القومي الأعلى في تركيا هي حكومة الأكراد كما هي حكومة الأتراك لأن الممثلين الحقيقيين والشرعيين الأكراد يجلسون في المجلس ويشاركون في الحكومة وإدارة الدولة بالقدر نفسه الذي يمارسه الممثلون الأتراك"⁽⁴⁾.

كان هذا من الناحية العملية صحيحاً ولكنه متوقف على مفهوم الخصوصية

(1) "سادية تاريخية ومثالية اجتماعية" أنقرة، 8 آذار/مارس 1923، مقتبسة في كتاب بيركيس *Shadows* "القومية التركية والحضارة الغربية" ص 35.

(2) قومي، المجلة الصغيرة *Kucuk Mecmua* رقم 28، آذار/نكر 1923، مقتبسة في بيركيس *القومية التركية والحضارة الغربية* ص 44.

(3) بريطانيا العظمى، مؤتمر لوزان، ص 342.

(4) م ن، ص 345.

الكردية للفكر الكمالي الناشئ، بحيث وجد المحللون الأكراد صعوبة متزايدة في الدفاع عن مواقفهم.

مع ذلك فإنه شكّل أيضاً لحظة تروية. فقد كان لا يزال بالإمكان تصور بعض التدابير الاحتياطية للأكراد طالما أنها لم تقوض من القوى الخارجية وطالما أن سلطة أنقرة تسير باطراد. وكان مصطفى كمال نفسه يفكر بوضع خاص للمنطقة الكردية، ولكن أقل تأكيداً من السابق. لقد تم التعبير عن ذلك بأوضح صورة لدى زيارته إلى إزميت في أواسط كانون الثاني/جانفي 1923:

"إن أولئك الذين يعيشون ضمن حدودنا القومية أجنبية كردية فقط في بعض الأماكن المحدودة، ومن خلال فقدان تركيزهم السكاني عبر الوقت، استقروا مع العناصر التركية بحيث إذا أردنا أن نرسم حدوداً لمصلحة الأكراد، فإنا يجب أن تقطع العلاقة مع التركاتية وتركيا في مناطق مثل أرغوم وأرزنجان وسيواس وغريوط، ولا ننسوا أيضاً القبائل الكردية في صحراء فونيا. لهذا السبب وبدلاً من أخذ الهوية الكردية على حدة بعين الاعتبار فإنه سيتم إقامة بعض مناطق الحكم الذاتي المحلي وفقاً لامتورنا. لذلك فإن أية إقاليم تكون ذات أغلبية كردية معروف تدير نفسها من طريق الحكم الذاتي. ولكن بصرف النظر عن ذلك، ينبغي أن نصف شعب تركيا معاً. فإذا لم نصفهم بهذه الطريقة فإنا نستطيع التنبؤ بمشاكل خاصة بهم، ومن غير الصحيح محاولة رسم حدود أخرى [بين الأكراد والأتراك]. لذلك يجب أن نضع برنامجاً جديداً"⁽¹⁾.

هكذا وفي الوقت الذي لم يكن مقترحاً رسم الحدود بينهما، بدا أن مصطفى كمال لا يزال مائلاً إلى السماح بتوغل من الهوية الكردية وإن كانت مجردة من أية سلطة سياسية.

لقد حدث تغير سياسي جوهري خلال الأسابيع الأربعة التالية. وعندما نُشر خطاب كمال أمام مؤتمر أزمير الاقتصادي (١٦ شباط/فبري 1923)، تمت إزالة أية إشارة إلى الأكراد⁽²⁾. وفي هذا السياق يمكننا تقدير ما الذي ساعد في تغيير فكره.

(1) كان هذا التصريح رداً على صحفي يدعى أمين، من إزميت. وقد لاقت نقطة صحفية من صحيفة إزميت في 18 و 17 كانون الثاني/جانفي 1923. انظر *Türk Tarîh Tutanusu - Atatürk ve Türk*، *Destinci Arastırma* رقم 1069، صفحة 15، مقتبس في *İktisadi Dergi* 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، المجلد الثاني رقم 45.

(2) *İktisadi Dergi* المجلد الثاني رقم 146، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

أولاً، كان ذلك بعد الهدنة في تشرين الأول/أكتوبر عندما تمت الهزيمة النهائية لأعداء تركيا الخارجيين وبات متفرغاً لمواصلة بناء الدولة وأسسها الأيديولوجية الضرورية. ومن الممكن أنه تفرغ الآن لقراءة كتابات غوك ألب، إن التحالف السياسية والاجتماعية لكرديستان لا بد وأن تشكل عقبة كبيرة للشخص عقد العزم على إعادة بناء الدولة وفق الأساليب الأوروبية. لقد تفرغ الآن فقط للتفكير الحقيقي في مضامين هذه العقبة. ثانياً، لا بد أن اضطرابات 1922 في كردستان وإبعاد الزعماء الأكراد الذين تعاونوا في 1921 قد أدت إلى إعادة تقييم في أنقرة. إن حقيقة طرح السؤال على كمال حول المشكلة الكردية لدى زيارته إلى إزميت تشير إلى التغير الذي حصل في الفهم. في صيف 1922 تحدث وزير الداخلية عن جعل الأكراد يواكبون مستوى أعلى من الحضارة من خلال بناء المدارس وفتح الطرق والأكثر من ذلك سوءاً بناء مواقع للجندرية والخدمة العسكرية. كان ينبغي تفصيل هذه الفكرة فيما بعد لأنها كانت فكرة مضجرة في حينها وأصبحت واضحة فقط بعد عدة أشهر تتلخص في جعل الأكراد أتراكاً جيدين.

أخيراً أفقت المفاوضات في لوزان إلى عقبة كأداء: ولاية الموصل. لقد وجدت تركيا في رغبة بريطانيا الواضحة في منح الأكراد في جنوبي كردستان نوعاً من الحكم الذاتي تهديداً لها، لأنهم سوف يشيرون بذلك الميول الانفصالية شمالي الحدود. ربما تحب لينوتو للخطر عندما حاول كيرزون إقناع تركيا الاعتراف بالأكراد من بين أقيانها. فهي لم تقاوم اتفاقية لوزان لكي تقدم تعهداً الآن بمنح الأكراد وضعاً خاصاً تم فرضه بموجب المعاهدة الدولية، لأنه إذا لم يكن بالإمكان تحاشي الأحداث في جنوبي كردستان، فمن الممكن، بل من الضروري القضاء على الهوية الكردية ضمن حدود تركيا.

الأكراد في ظل حكم مصطفى كمال

إن ربح التغييرات التي هبت من أنقرة سرعان ما لقت الأنتظار. فخلال الانتخابات المجلس القومي الأعلى الجديد في صيف 1923 لم يُسمح للمندوبين بالعودة إلى دوائرهم الانتخابية. أما المرشحون الجدد الذين دخلوا المنافسة عن المناطق الكردية، من وجهة النظر الكردية، فقد تم تعيينهم من قبل الحكومة بدلاً من أن يكونوا منتخبين من قبل الشعب. لذلك أبعدت المعارضة الكردية عن المنتدى الديمقراطي المزعوم

للمجمهورية الجديدة. وبعد مضي أشهر كانت الأمور تشير إلى سير الأحداث. فعلى سبيل المثال كل المناصب الإدارية الكبيرة ونصف المناصب الصغيرة في كردستان قد شغلها في الحال موظفون أتراك. أما الأكراد الذين لا يزالون يشغلون مناصب القائم مقام فالحفاظ عليها مرهون بالتطهر من لطخة القومية. وكذلك أزيلت كل إشارة إلى كردستان في النوايا الرسمية، وبدأت أسماء الأماكن التركية تحل محل الأسماء الكردية. في هذه الأثناء، وعلى النطاق العام، اشكى الأكراد الذين يخدمون في الجيش من سوء المعاملة والإيذاء الجسدي وحشدتهم في مهمات غير مقبولة.

في آذار/مارس 1924 وصلت هذه الإجراءات إلى أوجها. إن الإصرار على استعمال اللغة التركية دون غيرها في المحاكم، ومنع استعمال اللغة الكردية رسمياً، بدأ في تلك استعمالاتها في المدارس يشير إلى تغير جذري في الفكر الكمالي. لأن مسودة قانون المحكم الذاتي قبل سنتين سمحت "بتشجيع اللغة الكردية". لقد أبدت تركيا اللغة الكردية إلى المحيط وتصلت من تعهداتها (المادة 39) في لوزان قبل سنة. كذلك أثبت بشكل واضح سياسة عنصرية هدفها القضاء على كل ما هو غير تركي. إن إقرار اللغة قد أقصى فعلياً كردستان عن الاستفادة من التعليم. ففي عام 1929 كانت 215 مدرسة فقط من أصل 4875 تقع في كردستان، موفرة فرصة التعليم لـ 400 8 تلميذ. فقط من أصل إجمالي تلاميذ تركيا المسجلين البالغ عددهم 382.000. فإذا ما استثنينا المدارس الكردية المتوسطة فإن عدد الأكراد الذين استفادوا منها كان محدوداً جداً. وفي هذا المجال يمكن التنبؤ بأن فرض ضرورة تعليم جديدة في كردستان في مثل تلك الظروف قد سببت امتعاضاً كبيراً، مثلما تسبب بها نزول الجنود الأتراك المرحلون في الأراضي الكردية والأرمنية التي أصبحت خالية بسبب الموت أو الترحيل خلال سنوات الحرب.

في الرابع من شهر آذار/مارس ألغى مصطفى كمال الخلافة التي شكلت لا بل كانت الضربة القاضية. لقد حاصر المعارضة بإعلاناته "محاكم الاستقلال" ومنحها صلاحيات مطلقة بالحياة والموت وتوسيع مفهوم الخيانة العظمى ليشمل كل مناقشة لموضوع الخلافة أو دعوة إلى الدين في الحياة السياسية. وقد قطع هذا الإجراء آخر خيط أيديولوجي كان الأكراد يشعرون بأنه يربطهم مع الأتراك. إن إغلاق المدارس الدينية، المدارس والكتائب، قضت على آخر مصدر للتعليم لمعظم الأكراد، لأن مصطفى كمال يتجرده لتركيا من مؤسساتها الدينية، فقد خلق أعداء من بين الأكراد

الذين ساعدوا تركيا على تجاوز صعقتها بين أعوام 1919-1922. وقد كان أولئك بالدرجة الأولى من ذوي التفكير الديني، والشيوخ وأقوات الحميدية الذين آمنوا بالدفاع عن الخلافة.

آزادي

لقد حاول القوميون الأكراد تعزيز مقاومتهم بين أولئك الناس، الذين رفضوا على العموم إقامة أية علاقة سابقة معهم. أما انتقال الحركة القومية من استانبول إلى قهرم في عام 1920 والإعلان اللاحق لتنظيم جديد باسم آزادي (الحرية) فقد شكلا بالفعل العلاقة القومية الكردية في كردستان تركيا. فعلى ذلك الحين كانت العاطفة القومية مقتصورة على طبقة المثقفين من الأعيان في استانبول وعلى المدن الكردية الكبيرة وعلى حقنة من الأغوات. أما الحركة الجديدة، التي ربما تم الإعلان عنها رسمياً في أرضروم في عام 1923، فقد انتشرت انتشار النار في الهشيم عبر تكتيات الطرق الصوفية ومن ضخيم آغا سابق في الحميدية إلى آخره، وأخيراً عبر الطبقة والرتب الأخرى في الكتائب الكردية في الجيش.

إن قيادة آزادي تظهر هذا البعد الإقليمي العريض والهام: يوسف ضيا بك، سليل بيت أمراء بدليس وأحد المنفويين الأكراد الذين فقدوا مقعدهم في المجلس القومي الأعلى في عام 1923، غالد بك جبران، وهو على الأرجح أحد الأعضاء المؤسسين الذي قاد في حبه كتيبت الحميدية اللتين تم حشدتهما من بين رجاله القليلين، وقربه عن طريق الزواج، شيخ سعيد من يالو، الذي جعلته سمعته كشيخ للطريقة النقشبندية من تكتية حجاً للالتقياء، وأخيراً إسمان نوري ورعا شقيق يوسف ضيا، الضابطان في فيلق الجيش السابع المتمركز في ديار بكر والذي لا بد أنهما قد تمت استضافتهما وتشجيعهما من قبل رئيس الفرع المحلي أكرم جميل زادة.

وقد اتخذت قيادة آزادي في لقاء عقيد في عام 1924 قراراً يقضي بالتحضير لانفاضة في شهر أيار/ماي من عام 1925 لإقامة كردستان مستقلة. لا يُعرف بالضبط متى عُقد هذا الاجتماع، ولكن في أيار/ماي من 1924 كانت جماعات من أرضروم ووان تتلقى الإعانات المالية من البلاشفة، بحسب ما قيل في حينه، ولكن كما تبين في الماضي وتكرر قراراً بشكل مؤلم في المستقبل، فقد أثبتت قيادة آزادي أن صعوبة الاتصالات والتنسيق والسرية والقيادة تفوق قدراتها التنظيمية.

في شهر آب/أوت تحركت بعض الكتيائب من الفوج 18 التابع لفيلق الجيش السابع باتجاه بيت الشباب في هكاري، للتعامل مع الأتوريين المزعجين في المنطقة الحدودية. وربما صاد اعتقاد بأن تركيا تود غزو ولاية الموصل، في نهاية شهر آب/أوت تلقى قائد المجموعة إحصان نوري برفية مشفرة من يوسف ضيا في استانبول حيث وجد الكثير من القزع من إلغاء الخلافة ومن أساليب مصطفى كمال الديكتاتورية. فلما جاء في البرقية شكل مؤشراً على جاهزية آزادي وإمكانية انضمام المنشقين الأتراك ضد مصطفى كمال؛ فخطط إحصان نوري ورضا لتمرده في ليل 3 / 4 أيلول/سبتمبر في بيت الشباب، لكنهما لم يكونا قادرين على حشد أية قبائل محنية والذين انتفضوا، وعددهم 500 بين ضابط ورجال عاديين، فرّوا إلى العراق.

مكثراً كانت نتيجة مجارلة آزادي الأولى الإخفاق التام، كذلك برهنت على غياب الانضباط والتنسيق والسرية الضرورية للتجسس. ففي بيت الشباب علم قائد الموقع العسكري بالتمرد وبدأ باعتقال المشبوهين قبل أن يقوموا بأية تحركات التمرد. وكانت السلطات في أنقرة، في الواقع، مدركة تماماً للخطط الكرديّة، وواضحة نصب عينها لحكيم عصابة الأمم الوثيئة حول الموصل، لذلك رقت السلطات لقاء في ديار بكر مع القادة الأكراد في الأول من شهر آب/أوت للتخفيف من أسيائهم. وقد وجدت بنظام خاص حيث يشكل الأكراد الأغلبية، وتوفير الاحتياطي المالي لتمويل المنطقة، وتوفير التجنيد لمدة خمس سنوات وإعادة المحاكم الشرعية إضافة إلى نقل الضباط الأتراك غير المرغوبين وإصدار عفو عام عن السجناء الأكراد. مقابل ذلك يدعم الأكراد مطالبة تركيا بالموصل. إن حكومة أنقرة كانت تعرف عمق الانسحاب الكردي، فقد عرفت من خلال اللجان التي جاءت من قبل ضباط أترك لـ "تدريبها"، ولذلك لا يد أنها أدركت خطر قيام انتفاضة ما.

ولم يطل الأمر كثيراً حتى اكتشفت أنقرة بعضاً من زعماء آزادي. وبحلول نهاية السنة حدثت موجة من الاعتقالات كان من بينهم يوسف ضيا بك والثاني من زعماء الحميدية: محمد بك جبرائلي وحاجي موسى مولكي من بدليس. كما حصل أيضاً لقاء رسمي آخر مع القوميين الأكراد في ديار بكر في 4 تشرين الثاني/نوفمبر ولكن يبدو أنه لم يحقق شيئاً، وبعد ثلاثة أسابيع أغفل حاكم المدينة.

انتفاضة الشيخ سعيد⁽¹⁾

كان اعتقال المشتبهين عقبة رئيسية، إذ يبدو أنه تمت تصفية كافة الخطوط المتعاطفين مع آزادي. رغم هذا، ورغم الانشقاقات العديدة من آزادي التي تلت ذلك، كان البعض من الأعضاء الذين لا يزالون على قيد الحياة يأملون في انتفاضة واسعة النطاق في ربيع 1923. لقد كان آزادي الآن مقتصرًا على أولئك الذين يحملون بقناعة تامة، أما الذين عملوا وتصرفوا بين هؤلاء على أساس دوافع فكانوا هم السائدون. كذلك كان الكثير من الشيوخ وأتباعهم راغبين تمامًا في الشهادة من أجل استعادة الخلافة.

والأبرز من بين هؤلاء هو الشيخ سعيد من يالو، فيحطون نهاية عام 1924 ترك مسكنه في عيسى جزئياً لتجنب الاعتقال، ولكن أيضاً ليطوف المناطق التي تتكلم التعزير لدعمه؛ وخاصة منطقة يالو-لجي-هائي-جققور، وكونه زعيمهم الروحي، لم يجد صعوبة كبيرة في حشد مريديه. ولكن لم يكن الأمر بالسهولة ذاتها مع المناطق غير المتاخمة بالترابية سواء من حيث عدم التفاهي عن النزاعات القديمة أو العهد الصريح بالانتفاضة. لقد أتحق بشكل خاص في جذب علوي خورماك ولولان إلى القضية حيث كان هناك سببان بسيطان وراء هذا الرقش. أولاً، ليس لشيخ نقشبدي موقف منهم، وإن وجد شيء من هذا، فإن هوية الشيخ سعيد الدينية ربما تؤثر سلباً وليس إيجاباً على العلويين. ثانياً، إن قبيلة جبرائلي بدت متصرة على دعم الشيخ سعيد. إن قبيلة خورماك لم تنس ولم تغفر لقبيلة جبرائلي ظلمها قبل سنوات المحارب، وآخر ما كانت تريد هو أن تكون قبيلة جبرائلي متصرة وتستبد بهم مرة أخرى.

كان من المفروض أن تبدأ الانتفاضة في النصف الثاني من آذار/مارس، حيث تقوم القبائل تحت قيادة زعمائها بالسيطرة على مناطقها وطرد الموظفين الأتراك أو اعتقالهم. بعد ذلك سوف تنضم إليها واحدة من خمس جيوش مخطط لها أن توضع نطاق الانتفاضة حيث كان كل القادة الكبار تقريباً من الشيوخ.

(1) إذا أُشير إلى عكس ذلك، فإن الوصف بعينه بشكل تام تقريباً على كتاب مارتن فان درويج "الأخا والشيوخ والفترة"، ص 281-305، وكتاب أولسن، نشره الجمعية الكردية، ص 91-127.

ولكن مرة أخرى أخفقت الخططة، ففي الثامن من شهر شباط/فبراير اندلع قتال في بيراك بين أتباع الشيخ سعيد والجندرية الأتراك مسلحاً وراء استسلام جماعة من الخارجيين عن القانون الذين طلبوا حماية الشيخ، وبما كانت هذه خدعة تركية لمباغلة المتأخرين حيث ادعت أنقرة أنها عرفت بالنوايا الكردية وكانت تتوقع ثورة في نهاية شهر آذار/مارس.

ورغم جهود الشيخ سعيد في السيطرة على الموقف، فقد انتشرت الفوضى بسرعة وأجبر على رفع راية الثورة. في غضون ذلك الأسبوع سقطت أرغني وهاني وثلاثها جيجور في الحال، والقوات التي أرسلت لمواجهة الثوار إما أوتدت أو فرت. وبهية حشد التأييد، أصدر الشيخ سعيد بياناً رسمياً يدعو للحكومة كردية وإعادة الخلافة، وتلا ذلك إعلان أحد أبناء السلطان عبد الحميد كملت كردستان.

اتجه الثوار الذين أصبح عددهم عدة آلاف، جنوباً صوب ديار بكر، التي حوصرت من قبل 5000 ثائر تقريباً في نهاية ذلك الشهر. وفي ليلة 8/7 من آذار/مارس اخترقت مجموعة صغيرة حي الأكراد الزازين عبر خنادق الصرف الصحي التي تم حفرها مؤخراً ولكنها طردت منها مرة أخرى. ناشد الشيخ سعيد الحاكم المحلي الأعلى، محمود بن إبراهيم، معتقداً أنه عضو في الأزادي من أجل المساعدة في الاستيلاء على ديار بكر، ولكن لم يأت منه أي جواب.

وفي الوقت الذي كانت فيه ديار بكر منهكة في مقاومة الهجوم الرئيسي للثورة، كان التقدم يُحرز في أماكن أخرى. فقد وقعت ماردين وأرغني في الأسير الأول من شهر آذار/مارس، في الشمال الشرقي استولت كل من قبيلتي حساني وجبراني على ملاك كرد وبولانك على التوالي ولكنهما اصطدمتا بمقاومة شديدة من خورماتك ولولان. في 11 آذار/مارس أصبحت قارتو هدفاً لهجوم جيران حيث انضم الكثير من الجندرية هناك وخاصة الأكراد وبعض النقشبندية إلى الثوار. ولكن بعد خمسة أيام تم انتحلي عنها لصالح القوات التركية والعلوية في المنطقة. في الحقيقة كانت قبائل خورماتك ولولان هي التي أحاطت إلى حد كبير خطط التقدم باتجاه أرضروم وأرزجان.

وفي هذه الأثناء اكتشف الثوار أثناء تقدمهم عبر سهل موش باتجاه بدليس أنهم لا يحظون بدعم القبائل المحلية. وفي الغرب تم إحراز تقدم آخر في الأزيغ التي تم الاستيلاء عليها ونهيا في 24 آذار/مارس، إذ سحب الناس، ولعدة أيام، المائدة بدون أية قيود، في حين تقدمت قوة الثوار الرئيسة إلى مكان آخر وأخيراً طرد المدنيون

الأكراد في بلدة الأزيغ ضيقهم غير المرغوب فيهم، وفي نهاية شهر آذار/مارس كان واقع التمرد قد خف تدريجياً.

لقد أخذت أنقرة وقتها من أجل الرد على الثورة. بعد أسبوعين فقط، حسبما صرحت الشائعات، احترقت الحكومة بأنها قد واجهت اضطراباً خطيراً في المنطقة الجنوبية الشرقية وأعلنت عملياً الأحكام العرفية في كل كردستان التركية. لقد كانت القوات الحكومية في المنطقة غير ملائمة للتصدي للاضطراب جزئياً بسبب قلة عددها من ناحية ومن ناحية أخرى لأن بعض القوات، وخاصة في الفيلقين السابع والثامن والتي كانت متمركزة في ديار بكر وأرضروم على التوالي، غير جديرة بالثقة تماماً. إذ كان في الفيلق الأول الكثير من الجنود الأكراد، أما الثاني فقد كان حتى وقت قريب تحت أمره معارض كمال البارز، كاظم قره بكر، في أواخر شهر شباط/فبراير تحببت ثمانين فرق من المشاة، أي حوالي 35.000 رجل تقريباً، في الأول من شهر آذار/مارس وافقت فرنسا على استعمال خطوط سكة الحديد العابرة عبر الأراضي الخاضعة لها لنقل جزء من هذه القوات إلى مسرح الثورة، وبحلول نهاية شهر نيسان/أبريل بلغت القوات التركية في المنطقة حوالي 52.000 أو أقل قليلاً من نصف الجيش الجديد في أوقات السلم.

في الرابع من شهر آذار/مارس أعلن رئيس الوزراء المقيم حديثاً، عصمت إينونو، إجراءات شديدة الصرامة. فقد أعلن عن إقامة اثنين من "محاكم استقلال" واحدة في الشرق والأخرى في أنقرة. وكذلك تحولت المحكمة التي في الشرق بإصدار حكم الإعدام دون الرجوع إلى أنقرة بحيث تم تبرير ذلك على أساس ما أطلق عليه قانون إعادة النظام:

"إن الحكومة مخولة بشكل صريح، وبصافقة من الرئيس، لكبح أي رد فعل أو تمرد، واتخاذ نفسه ينطبق على كل تحريض أو تشجيع على ذلك، أو إصدار أي شيء من شأنه تعكير صفو النظام والأمن والتألف الاجتماعي في البلد. إن أصحاب مثل هذه الحركات سوف يُقدمون لمحاكم الاستقلال"⁽¹⁾.

وقد وجد السفير البريطاني أنه "من الصعب تصور كيف يمكن أن تمتد شبكة

(1) تقرير تعزيز النظام (Turkey Situation)، ١١ مايو، ٦ آذار/مارس 1925.

القمع إلى أبعد من ذلك، إذ إنها تمنح الحكومة حرية التصرف لعمل ما تود القيام به⁽¹⁾. وقد دام هذا القانون عامين من الزمن.

على الأرض كانت الحشود الكبيرة للقوات قد تمكنت من إطفاء الثورة ومن ثم تقهرها. في 24 آذار/مارس تم تطويع مجموعات من الثوار كما أنشئت القرى العسكرية بأنها سوف تتعرض للقوة العسكرية إلا إذا صرح سكانها أمام أقرب سلطة مدنية أو عسكرية بأنهم غير متعاطفين مع الثورة، وتقديم الدليل على ذلك يتطلب أي من قادة الثورة بينهم. وحينما ضاقت الحلقة تمكنت بعض مجموعات الثوار من الفوار، ولكن أعداداً كبيرة منهم إما قتلوا أو أخذوا كأسرى في المعارك التي أعقبت ذلك. أما الموقعة الأخيرة فكانت بين كنج وريالو حيث اتسل الشيخ سعيد وحاشيته من الطوق ولكنهم قُبطوا وهم يجتازون نهر مراد شمالي موش في حوالي 14 نيسان/أفريل، بعد أن خائنه أحد زعماء جيرانه. على ما يبدو.

القمع في كردستان

بعد ذلك حصلت أعمال انتقامية وحشية. ففي أواسط نيسان/أفريل أعدم 30 من قادة الثورة، كما نُفذت عمليات إعدام مضاعفة بانتقال محاكم الاستقلال من بلدة إلى أخرى. وفي 4 أيلول/سبتمبر شق الشيخ سعيد نفسه مع 40 آخرين في ديار بكر، كذلك قامت محاكم الاستقلال قبل إلغائها باعتقال 7.500 من المشتبهين حيث أعدم منهم 660 شخصاً.

في حزيران/يونيو قرر اجتماع عُقد في ديار بكر استئصال "بقايا الإقطاع"⁽²⁾ بناءً على ذلك تم ترحيل شيوخ وأغوات وعائلاتهم لم يتورطوا مباشرة في الثورة إلى غربي الأناضول. لقد تصرف الجيش بدون شفقة عند انتقاله عبر الريف. "حيث أعرفت قرى بكاملها أو سويت بالأرض، وقتل الرجال والنساء والأطفال"⁽³⁾. ففي نواحي ديار

(1) بريطانيا العظمى، غير منشور، قائمة السجلات العامة، FO رقم 371/10867، يُرَدَّى Lindsey إلى تشامبرلين Chamberlain، استأثيراً، 10 آذار/مارس 1925.

(2) FO رقم 371/10867، مرسول Haase إلى تشامبرلين Chamberlain، استأثيراً، 3 أيلول/سبتمبر 1925.

(3) FO رقم 371/10579، ويليس. هاموند W. S. Hammond، ملاحظات حول جولة في ديار بكر وبنديس ومرش، آذار/ماي 1910.

بكر، مثلاً، تم حشد المزارعين وتم قتلهم بشكل جماعي، وتم الاستيلاء على آلاف من رؤوس الثمن وبيعت في مزاد علني كما حصل في ديار بكر وليجي مثلاً حيث تم الاستيلاء على ما لا يقل عن 30.000 رأس وتم القضاء عملياً على مصادر الطعام للسكان القبلين.

كذلك أعطت الثورة المبرر لتحويل المباشر إلى العلمانية من خلال إغلاق المؤسسات الدينية المتقية، وباتت كافة الشكايات محرومة من حماية القانون. وحتى العلويين المولدين للحكومة وجدوا مؤسساتهم الدينية تتعرض للاضطهاد، وكما تسأل مصطفى كمال "هل تستطيع أمة متحضرة [كذا في الأصل] أن تصاحح خطأ من الناس الذين يسمحون لأنفسهم أن يُقادوا من أنوفهم من قبل مجموعة من الشيوخ، والسياد والأمراء؟"⁽¹⁾ كان هناك ثمة اعتقاد بأن إغلاق الطرق سوف ويحد من تأثيرها.

لقد استعملت أنقرة الثورة كحجة لضرب الكثير من أعدائها، فقد أعدت كلاً من يوسف خيا بك وخالد بك جيران، المعتقلين من قبل، في نيسان/أفريل في ديار بكر وفي المدن الكردية الأخرى تم اعتقال الكثير من القوميين الأكراد المعروفين بإعدامهم لاحقاً، وفي استانبول ألغيت تهمة التعامل مع بريطانيا للشيوخ عبد القادر، كما تم اعتقال الكثيرين ومنهم على سبيل المثال خوجا صالح أفندي، النائب السابق لأرضروم الذي تكلم جهاراً لصالح الأكراد في إحدى الجلسات في عام 1918.

وقد امتدت الشبكة أكبر من ذلك، ففي أوائل نيسان/أفريل أُدين كل من كاظم قره بكر وزميل له، وهما منتقدان قويان لحكم مصطفى كمال الفردي (الأنقراطي)، من قبل خوجيين بتهمة دعم المتمردين في مساعيهم لإعادة الخلافة، ورغم سخافة الاتهام، إلا أنها أظهرت تبة الحكومة في سحقه وسحق زملائه. أُتهم قره بكر بالكتابة إلى خالد بك جيران في قبل ستين عشكياً من "أنهم [الكماليون] يهاجمون المبادئ الأساسية التي تعُلم وجود العالم الإسلامي (المحمدي)"، في حين أُتهم حزبه الجمهوري التقدمي بإرسال مندوبين لإثارة الحماس الديني في الولايات الشرقية. إن إدانة التقدميين القاسية للثورة لم تشفع لهم؛ ففي الأسبوع الثاني من نيسان/أفريل تعرض مقر الحزب لغارة ليلية حيث صادرت الشرطة جميع مستنداته. لقد قُمع

(1) أتاتورك، خطاب، ص 222.

الحزب، وبذات الطريقة بدأت الحكومة تضيق على الصحفيين الذين كتبوا مقالات نقدية غير صارة عن الأحداث السياسية.

وهكذا انتهت ثورة الشيخ سعيد، التي أظهرت، مع ذلك، الجانب الكردي مرة أخرى صمودية توحيد العوامل الجغرافية واللغوية والاجتماعية-الاقتصادية والدينية بين الأكراد، إذ انخفضت القبائل الكردية السنية الناطقة بالزازية فقط. فمن بين كل الأغلبية الناطقة بالكرمانجية شاركت بالثورة فقط قبيلتا حسناولي وجبرائلي، وحتى هذه أيضاً ربما شاركت بأقسام منها فقط. ولم يحرك الفلاحون غير القبليين أي ساكن حوالى ديار بكر، ولم يكن المطلوب منهم بالتأكيد أن يفعلوا ذلك، كون الفلاحين غير مهتمين بالقتال. في داخل ديار بكر نفسها ساعد القبليون الزازيون، الذين هاجروا إلى المدينة. الثوار في احتراق أسوار المدينة ولكنهم لم يشاركوا في القتال. أما بالنسبة للقوميين البارزين في المدينة من أمثال آل جميل زادة الذين لم يحركوا ساكناً أيضاً إما خوفاً أو لأهواء الثوار الريفيين.

إن البعد الديني جدير بالملاحظة، إذ إنه في مرحلة تركيا الحديثة ذاتها لا تزال الطريقة النفشبتدية تمارس تأثيراً كبيراً. لقد أعلنت فتوى الشيخ سعيد أن "الجهاد واجب على كل مسلم بدون تفريق بين العملة أو الطريقة"⁽¹⁾، لكنه الحق أن يشير أتباع الطرق الأخرى، ناهيك عن العلويين. قلر أن آزادي تمكنت من تجنيد الشيوخ البارزين الناطقين بالكرمانجية مثل شيوخ خيزان قرب بدليس ونورصين قرب موش، ربما امتدت الثورة إلى دوائرهم الانتخابية وجعلتها أكثر تهديداً لأنقرة. ولو أن آزادي جذبت العلويين لما منعت قبائل خورماك ولولان امتداد الثورة ربما إلى الشمال الشرقي.

مع ذلك حتى وإن كانت الثورة واسعة الانتشار فإن احتمال نجاحها لم يكن وارداً إذ كانت أنقرة تنتظر فرصتها المناسبة وهي تنظم قواتها. ربما بدأ من المتعذر تجنب الاضطراب مؤقتاً، ولكن لم يكن هناك احتمال أن يقوم المنصردون بانتزاع السيادة. لقد كانت لدى أنقرة ثلاث نقاط قوة في غاية الأهمية: جيش دائم خبير في المعارك، والموارد الكافية لإعادة تعمير الحثود العسكرية الكبيرة، وأخيراً قدرتها من خلال شبكة اتصالاتها، على حشد قواتها وبسرعة أكبر من الثوار في أي مكان.

(1) يوزوملانا، بين الألة والقومية"، ص 13.

يختارونه. إنها إذا مسألة وقت فقط قبل القضاء على الثورة، وهي نقطة تكررت بشكل مؤلم في الثورات التالية.

ما الذي أراده الثوار؟ بعبارة بسيطة كان من الواضح أنهم يرغبون في التحرر من حكم أنقرة والخضوع مرة أخرى للخلافة. لقد كانت هذه أهدافاً نقشبندية خالصة. ومع ذلك فإن مناداة شخص غير كردي بكلمة كردستان تشير تساؤلاً هاماً حول طبيعة قومية الشيخ سعيد. إن رغبته في تسمية خليفة بدلاً من مرشح كردي لعرشية المزعوم في كردستان تشير إلى أن فكره حول "الهوية الكردية" ذاتها تعتمد بشكل محدود على الهوية العرقية وإلى حد كبير على الخصوصية الدينية للأكراد. وهذه الفكرة في أعلى صورها تعبر عنها تسمية الأكراد للمذهب الفقهي الشافعي الذي، بعكس المذهب الحنفي، فرّق بين التبعية للشخص الخليفة والاعتراف بد [سلطة] الدولة. وقد استغل السلطان عبد الحميد ذلك قبل ثلاثين عاماً لإعاقة الإصلاحات في إدارته. ما لم تكن الخلافة ذات أهمية، لربما اختار الشيخ سعيد الشيخ عبد القادر أو أحد البدرخانين كحاكم في الانتظار. ولكن الإخلاص للخلافة أظهر الفرق بين "الإسلام الفلكلوري" الكردي المتجذر في الطرق الصوفية، والاتجاه السائد للإسلام المؤسساتي. وقد كانت تلك المرة الأخيرة التي طُلب فيها من الخلافة أن تحت الأكراد على العمل المشترك ولكنها لم تكن نهاية الخصوصية الدينية الكردية.

لقد وصلت ثورة الشيخ سعيد بداية "الكبالية المتصلة"، حيث بات الآن التهجير المنهجي ونسرية القرى بالأرض، والوحشية وقتل الأبرياء وقانون الطوائف والأنظمة الخاصة في كردستان مشهداً مألوفاً بالنسبة للأكراد حيثما تحدوا الدولة. لقد وجد الجيش، الذي انتشر لأول مرة وهو في موقع قوة منذ اتفاقية لوزان، السيطرة على كردستان مهمته الرئيسية بل وسبب وجوده، بحيث كانت واحدة فقط من بين ثمانية عشر اعتباراً للجيش التركي بين الأعوام 1924-1938 خارج كردستان. وبعد 1945، وبصرف النظر عن الحرب الكورية بين أعوام 1949-1952 وغزو قبرص في عام 1974، فإن عمليات الجيش التركي استمرت فقط ضد الأكراد.

لقد وصلت الثورة أيضاً بداية الدولة الفاشستية بقيادة الحزب الواحد والتي دامت حتى الليبرالية السيامية النسبية في 1946. كذلك اكتشف الصحفيون أنهم يعملون وسط جو إكراهي وعرضة للرقابة والاعتقال. أما بعد 1925 فقد بات واضحاً أنه من المستحيل العمل بشكل فعال دون خرق النظام والقوانين الصارمة حول ما يجب وما

لا يجب مناقشته بالنقاشات العامة. بعد ذلك جاء دور الجمعيات، الاتحادات التجارية والحركات، الأخرى المهمة بحقوق المواطنين. إذا كانت ثورة الشيخ سعيد أكثر من مجرد حافز للقومية الكردية أو الظلامية الدينية بحيث باتت رمزاً لجموع الدولة التي لم يتم التخلي عنها بعد.

لقد حققت المقاومة الكردية أكثر من قمع أتباع الشيخ سعيد، وكان ذلك في جزء منه رداً على سياسة القمع حيث تميزت بقية تلك السنة -ومعظم سنة 1926- بالاضطراب في الأقاليم الشرقية مما حدا بالفرنسيين في سوريا إلى الاعتقاد بأن الموقف أصبح أكثر خطورة مما كان عليه في أواخر صيف 1925.

لم تستمر المقاومة بين القبائل التي عاشت الثورة بل أيضاً في أماكن أخرى حيث حصلت القبيلة قلو الأخرى السلاح مفضلة ذلك على التعرض للإهانات على يد قوات الأمن. في شهر نيسان/أبريل سالت عشيرة كريان لجنة عصبة الأمم عن إمكانية انضمامها إلى منطقة النفوذ البريطانية. وبحلول شهر حزيران/يونيو وجدت نفسها وهي تقاتل الأتراك، وفي الشهر التالي طلبت مع القبائل المجاورة لها في شرناخ، اللجوء في العراق، في حين فر الثوار في منطقة مدياد وماردين إلى سوريا. في شهر آب/أوت كان ابن الشيخ عبد القادر، عبد الله، يتصب الكمان للمقاتل التركية حول منطقة مديان قبل أن يطلب اللجوء السياسي وبشكل نهائي له ولعائلته أنصاره في العراق.

وفي فبراير/فبراير توصل ابن الشيخ سعيد، علي رضا، إلى القنصل البريطاني هناك للموافقة على زيارته إلى لندن من أجل التماس الدعم لدولة كردية مستقلة. وعندما أصبح الأخير ينظر بعين العطف إلى الموضوع، ذكره بغيره بحدة: "لا شك بأنك تعلم أنه ليس ضمن سياسة حكومة جلالة الملك تشجيع أو قبول أية مسؤولية في إنشاء دولة كردية مستقلة أو ذات حكم ذاتي"^(١). لم يكن يمر خمس سنوات على اتفاقية سيفر عندما طلب ما لا يقل عن 500 عائلة، من ضمنها ما لا يقل عن 5.000 رجل وامرأة وطفل، يطلبون اللجوء في نواحي سمان في أذربيجان الغربية وفي كانون الأول/ديسمبر طلب نحو 5.000 شخص آخر من قبائل كويان وآنوتوشي اللجوء في العراق.

(١) FO رقم 10835/271، لورين Loraine إلى جليات جيت Gilliat-Smith، طهران 7 تشرين الأول/أكتوبر 1925.

في ربيع 1926 بدأت الاضطرابات مرة أخرى. ففي ولاية وان، التي تجنبت الاضطرابات في الثورة، ارتكبت القوات التركية وهي تعيد سلطة الحكومة سجناء جماعية وعلى نطاق واسع، بحسب ما أُلحِق، وكانت يرسم ثائرة وقيت تتحدى الحكومة رغم عمليات الإعدام التخوينية. ومما لا شك فيه أن الكثير من المقاومة كانت بسبب عمليات التهجير، وكما كتب الفصل البريطاني في طرابزون فإن "بيانات المسافرين قد شهدت أعداداً هائلة من الأكراد وعائلاتهم والمناشئة وتم نقلهم عبر طريق أرضروم-أرزنجان الذين من المفروض أنهم اتجهوا إلى أنقرة أو الأناضول الغربية. لقد عُجرت قرى بكاملها والتجارة متوقفة تماماً في منطقة كبيرة"⁽¹⁾. في باغلمان تم حشد كتبة كاملة من الأكراد المحليين وحسرت ما لا يقل عن 100 من رجالها. في ذات الوقت، ثارت قبيلة هفيران في نواحي نصيبين بقيادة زعيمها الشهير حاجو قبل فراره عبر الحدود إلى سوريا، وفي حزيران/يون 1926 كان أكراد فيلي والجلالي والحيدراني في حالة تمرد احتجاجاً على سياسة التهجير المنتهجة ضدهم رغم عدم اشتراكهم في الثورة. وفي كانون الأول/ديسمبر 1927 ثار قسم من مدينة بدليس لفترة قصيرة. ورداً على التمرد الكردي المتواصل، أصدرت أنقرة قانوناً جديداً في شهر حزيران/يون من عام 1927 حيث كانت الدولة مخولة بموجبه، كما أشار السفير البريطاني السير جورج كلارك George Clerk، أن:

"لتنقل من الولايات الشرقية عدداً غير محدد من الأكراد والعناصر الأخرى... لقد يشرت الحكومة من قبل في تطبيق ذلك على العناصر الكردية... وهي السياسة ذاتها التي تخلصت بها من الأقلية الأرمنية بتجاثف في عام 1915. إن من مخزونات القدر الحسنة أن الأكراد أنفسهم، الذين كانوا الأداة الرئيسية المستخدمة في تهجير الأرمن، يواجهون نفس مصير الأرمن قبل اثني عشرة سنة فقط"⁽²⁾.

من الناحية التطبيقية كان هناك حق استئناف للنقل أو التحويل مقابل نصيبية الملكية، ولكن هذا الحق من الناحية العملية عديم القيمة لأن الضحايا لم يكن لديهم

(1) FO رقم 11529/371، نايت كايت Knight إلى ليمبسي Lindsay، طرابزون 16 حزيران/يون 1926.

(2) FO رقم 12255/371، كلارك Clerk إلى تشمبرلين Chamberlain، استنبول 22 حزيران/يون 1927.

إنذار كافٍ بالتهجير. علامة على ذلك، وكما أشار كلارك، "ليس هناك أية إشارة إلى المقاطعات التي سوف يُرسلون إليها وفي حالة الفقراء منهم لا المهجرين، على أية حال، فإنّ السؤال يبقى مشروعاً حول عدد الذين سوف يصلون إلى وجهتهم المقدرة لهم"⁽¹⁾. وفي ضوء العزل التام للمنطقة والصمت الإعلامي، يصعب التأكد من عدد الذين تم نقلهم، ولكن في شهر آب/أوت قدر كلارك الرقم على أنه ليس أقل من 20.000. وقال: "إن هذا يذكر إلى حد ما بالترحيل الجماعي للأرمن في عام 1915"⁽²⁾. لقد امتلئت طبقة الأغوات والشيوخ من تلك السياسة، ولكن وفقاً لما جاء في صحيفة التايمز، فلقد تم تهجير نحو 150 من الأسرى البارزة على الأقل، التي ربما وصل عدد أفرادها إلى خمسة أو ستة آلاف رجل وامرأة وطفل، إلى غرب الأناضول حيث "قضى الكثير من هؤلاء لحبهم في الطريق وقيل إن بعضاً من النساء الجميلات قد اختفين"⁽³⁾. ولا حجب أن المراقبين ظنوا أن الأرمن هم الذين قاموا بالاختطاف.

إن حوادث 1925-1926 قد خلقت في الحقيقة حالة من التفكير بالقتل الجماعي في أنقرة. في أيار/ماي 1925 أعلنت جريدة (وقت) "vakit" ليست هناك مسألة كردية حين تظهر الحراب التركية"⁽⁴⁾. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر كتب السفير البريطاني الجديد، السير رونالد ليندسي، Sir Ronald Lindsay، كيف أن تركيا: "سوف تستقبل برحابة صدر كل مواطن يتكلم التركية في العالم. إن الغرباء غير مرغوبين، ولكن الأكراد شر لا بد منه"⁽⁵⁾. ولكن هل هذا يتضمن الاعتراف بالوجود الكردي؟ لم يطل الوقت كثيراً حتى حيز وزير خارجية تركيا، توفيق رشدي (ساراج أوغلو) Seracoglu، بصراحة عن الآراء المتداولة في مجلس الوزراء:

"في حالتهم [الأكراد] فإن ثقافتهم متدنية جداً، وعظمتهم متخلفة جداً، بحيث لا يمكنهم ببساطة أن يكونوا ضمن الأمة التركية. لكنهم صوف ينقرضون، إذ إنهم غير مؤهلين اقتصادياً للصراع من أجل الحياة في مواجهة

(1) FO رقم 12255/371، كلارك إلى تشارلوت، استانبول، 22 حزيران/يون 1927.

(2) FO رقم 12255/371، كلارك إلى تشارلوت، استانبول، 9 آب/أوت 1927.

(3) التايمز، 7 نيسان/أبريل 1928.

(4) الوقت، 7 أيار/ماي 1925، في كتاب تاسلور، كردستان والأكراد، ص 52.

(5) FO رقم 10867/371 ليندسي إلى تشارلوت، استانبول، 16 تشرين الأول/أكتوبر 1928.

الأثراك الأكثر تقدماً وثقافة. إن كل من يستطيع صوف يهاجر إلى إيران والعراق، يتناخض الخاقون ببساطة لعملية التخلص من غير الأكفاء⁽¹⁾.

استمرت الاضطرابات خلال عام 1927، وخاصة في ديار بكر وموش وعس وبلدليس وبولانك. وفي نهاية تلك السنة كان هناك ثوب لقمع يشمل "سوق الأكراد بالجملة، والقتل الجماعي، والسحق إلى ما وراء حد العودة إلى الوضع السوي"⁽²⁾. لقد برزت هذه التكهات المتترة بالشر من المعلومات التي تسربت من الشرق عن عمليات القتل وتسمية القرى بالأرض.

ربما يكون هناك تضخيم لبعض من هذه التقارير. في عامي 1928 و1930 نشرت وثقتان دعائيتان كورديتان، ادعيا أنه في شتاء 1926-1927 سويت قرى بالأرض بلغ عدد سكانها نحو 13.000 بينما تم في الفترة الممتدة بين 1925-1928 تدمير 10.000 منزل وقتل أكثر من 15.000، بينما تم ترحيل أكثر من نصف مليون ويُقدر أن نحو 200.000 قد لاقوا حتفهم⁽³⁾. ربما كان من السهل على الدبلوماسيين البريطانيين صرف النظر عن هذه الماة باعتبارها "دعاية خرقاء" مليئة بـ "بتفاصيل مبالغ فيها بشكل قاضح"⁽⁴⁾. ولكنه أصعب بكثير صرف النظر عن الضباط الأثراك الذين "وصفوا مرة أخرى كيف طردوا بسبب هذه الأحداث ومع ذلك يشعرون بأنهم مطرودون بأداء واجهم"⁽⁵⁾. في شهر كانون الأول/ديسمبر 1927، أبلغ السفير البريطاني أن:

"رائداً في الجندرية ولي إجازة قصيرة من ديار بكر أخبر صديقاً له أنه شعر بالاستعزاز من العمل الذي كان من المفروض أن يقوم به وأنه أراد أن يتقل من هناك. لقد كان هناك طيلة فترة الخدمة [كذا في الأصل] وقد ستم من بيع الرجال والنساء والأطفال"⁽⁶⁾.

(1) FO رقم 12255/171، عرك إلى تشمبرلين، أنقرة، 4 كانون الثاني/يناير 1927. من أجل الاطلاع على مناقشات متعلقة انظر أيضاً FO رقم 11957/176، عرك إلى أوليفانت، استانبول، 30 كانون الأول/ديسمبر 1926. السطوي على تقرير غير الممتة أرسله دابس Dabbs، بعد إقامته بومبي وشدي في أنقرة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1926.

(2) FO رقم 12255/171، عرك إلى تشمبرلين، حلب، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1927.
(3) لريا بدرعوات، قضية كردستان في مواجهة تركيا (قيلادنيا، 1929)، ص 63، وبيع شيركو، القضية الكردية (القاهرة: 1930)، ص 33.

(4) FO رقم 13827/171، تعليق على الصفحة المرفقة من قضية كردستان في مواجهة تركيا.

(5) FO رقم 14579/171، إدموندز Edmunds، ملاحظات حول جولة إلى ديار بكر وعس وموش، أيار/ماي 1929.

(6) FO رقم 14579/171، عرك House إلى تشمبرلين، استانبول، 14 كانون الأول/ديسمبر 1927.

ومع ذلك يبدو أنه كان هناك فترة من الاعتدال في السياسة التركية، ربما بروحي من القلق الآتي على سبعة الدولة الفتية على الصعيد الدولي. غير أن الأعداد الضخمة من اللاجئين في العراق وإيران وسوريا والحكايات التي يحملونها عن الفظائع التي ارتكبت بالكاد منعت العلاقات الخارجية للجمهورية. في بداية 1928 عيّنت أنقرة شخصاً يدعى إبراهيم طائي كحاكم عام للأقاليم الشرقية الذي حاول إصلاح ضرر السنوات السابقة. غير أن التجديد ما كان ليحدث دون المشاركة الفعالة للسكان المحليين. عندما كان في السلطة، رتب لعفو جزئي. وفي شهر نيسان/أبريل سُمح لكثير من عامة الناس الذين تم ترحيلهم إلى الغرب بالعودة إلى الشرق، رغم أنه تم استثناء أولئك الأغوات والشيوخ الذين لم يُقتلوا بعد من حق العودة. في شهر أيار/ماي أصدر المجلس القومي الكبير قانون العفو العام، بما في ذلك زعماء الثوار وغطت عملياً كل منطقة كردستان التي تسيطر عليها تركيا. من بين أولئك الذين عادوا كان الثامن من أخوة الشيخ سعيد والثاني من أبناءه.

لقد حاول إبراهيم طائي، أيضاً، إقامة بنية تحتية للتنمية. وفي الوقت الذي وجد فيه صعوبة في تجنيد الأطباء والمعلمين والموظفين الضروريين لتطوير المنطقة، استطاع أن يباشر في برنامج بناء الطرق واقترح إعادة توزيع الممتلكات الكبيرة للأعيان الأكراد. وقد سمح قانون صدر في شهر حزيران/يون من عام 1929 بتقسيم إقطاعات الأخوات الكبيرة على الفلاحين، ولكن التقدم في تنفيذ القانون ظل ناقصاً، حيث كان الفلاحون ملزمين على استعمال المصحات الفولاذي.

ولكن ثمة جوانب مظلمة في برنامج إعادة البناء بحيث تم حرمان الأكراد حتى من المناصب المتواضعة للسلطة الاقتصادية أو السياسية. أخذ مثلاً الثغيرات في هيئة المصرف العثماني حيث تم نقل كل الناطقين بغير التركية من الفرع أو الفرعين الموجودين في الأقاليم الشرقية. كذلك اتخذت خطوات لضمان السيطرة الاستراتيجية حيث إن برنامج طائي الشامل لبناء الطرق كان لأغراض عسكرية أكثر منها اقتصادية. علاوة على ذلك، لم تشمل رافة طائي الأكراد المعتقلين في سجن ديار بكر، والذين قُتل البعض منهم في الحال.

لقد بُنيت جهود جديّة لمحو الهوية الكردية في تنظيم الموقد التركي (المنظم القومي) الذي تأسس لأول مرة في عام 1912 والذي التزم بدحر الأفكار الإسلامية والعثمانية ومسألة القومية التركية التي طوّرت أهدافها ابن ديار بكر المعروف ضمياً خورك

ألب، حيث أدانهم رجال الدين واشتهت فيهم لجنة الاتحاد والرفق وخاف منهم القصر لأن القومية على أساس عرقي قد تعرض العناصر غير التركية أيضاً على الثورة.

بانتصار الكماليين بُعثت الروح مرة أخرى في هذه المواقف (التطبيقات القومية) في عام 1924 كوسيلة لنشر القومية التركية في الأقاليم، حيث تم إرسال كوادر خاصة يومها إلى كردستان لإقناع الأكراد كي يكونوا أتراكاً جديين. وقد لاقوا تشجيعاً من المواقع العسكرية والموظفين في المنطقة، الذين جاؤوا أسراباً إلى حفلات الشاي الراقصة، وحفلات الشرب المختلفة والخطرات الضرورية الأخرى للعصبة.

مع ذلك، وحتى بين السكان الناطقين بالكردية، بدأ تأثير امتيازات اللغة التركية - إذ باتت الشقافة تعني "التتريك". لذلك بات كل كردي يعيش في المدينة يدرك أن مستقبله يتوقف على كفاءته العملية في لغة أرباب عمله. ففي ديار بكر، مثلاً، كانت المكتبة وقاعة المطالعة تُستعملان على نطاق واسع. كما كانت المدينة تتفاخر بمعهد التعليم الابتدائي لإعداد المدرسين الوحيد في منطقة شرقي الفرات، حيث كانت المعاهد التسعة الباقية تقع خارج المناطق الكردية. في هذه الأثناء كان المجندون الأكراد قد عُزلوا بشكل أنوماتيكي في أناضول الغربية حتى يصبحوا أتراكاً مطيعين.

وفي أجزاء أخرى من كردستان كان نجاح سياسة "التتريك" واضحاً خلال عام 1930. ففي كل من عنتاب وأورفة، مثلاً، حيث الأكراد، على أية حال لا يشكلون تقريباً 50% من السكان، مثل الأقلية العربية الكبيرة فإنهم كانوا يستعدين تماماً للعيش كأتراك. ولكن لم يبرز نموذج يحتذى به، فالتجربة المحلية أثرت على الاستجابة الشعبية. وفي مرعش، مثلاً، التي تميزت في حينه كما الآن بالمشاعر الدينية القوية، أظهر المسلمون السنة اتزاهجهم واحتجزوا موقعاً عسكرياً قوياً. على النقيض من ذلك، رحب العلويون بالعلمانية الكمالية لأنهم بدأوا يشعرون بعدم اصطهاد رجال الدين السنة.

أخيراً بدأت مؤشرات ضعيفة على المعافاة من آثار الحرب الضروس مع روميا، والقضاء على السكان المسيحيين، وخسارة التجارة مع سوريا والمراق وقمع الثورة الكردية. مع ذلك لم يكن في الأفق ما يدل على تطور اقتصادي يوازي التطور الاقتصادي في بقية تركيا. لقد كانت التجارة لا تزال صورة باهنة عم كانت عليه في عام 1914. وفي عام 1930 كان الريف لا يزال يعاني من فوضى القرى المسيحية المنزوعة. أما بدليس التي كان يمر بها الشهي مرحوفاً على مسافة ميل بالبيوت المسيحية

المهذمة فنزل سكانها الذين بلغ عددهم 40.000 إلى 5000 فقط. وفي موش كان عدد سكانها لا يزال حوالي العشر من سكانها البالغ 30.000 نسمة قبل الحرب. بقي الوقت الذي قد يبدو فيه زيادة الجاليات المسيحية ضرورية من أجل الوجود التركي اعتباراً من 1919 فصاعداً، فإنها كذلك أزلت القسم الأكبر من الطبقة الوسطى التركية التي بدأت تكون الثروة والتي أحاطت الانتعاش الاقتصادي لنصف قرن على الأقل بينما ظلت الأقسام الباقية من كردستان الخاسرة مفقرة بشكل دائم. ولم يحل أحد أبداً محل طبقة المغاولين تلك. ونتيجة للاضطرابات، عكس توازن الموظفين في المدن والبلدات الكردية في 1927 حالة اختلال التوازن الخطيرة بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة: 46.925 جندياً (مع عدم حساب أولئك الجنود الذين تم حشدتهم للتعامل مع ثورات معينة) و 1.254 حاكماً وقاضياً مقابل 29.241 حرفياً وعاملاً، و 29.677 تاجراً وآخرين بلغ عددهم 23.591 من مهين مختلفة⁽¹⁾. و أصبحت الطرق مجدداً في حالة ميثوسة من الترميم، ولكن إن كان ثمة مستوى فردياً إلى أنه، مقارنة مع باقي تركيا، لم تكن هناك عملياً مركبات ذات محرك للسيار عليها⁽²⁾.

إن الغياب الكلي تقريباً للبنوك معناه أن القروض مستحيلة عملياً. وبالتالي فمن المرجح أن أولئك الأفراد الذين يملكون ثروة للاستثمار يرحلون باتجاه الغرب. إضافة إلى ذلك، فإن أية سلعة لا يتم إنتاجها محلياً قد تكلف في كردستان عشرة أضعافها في الغرب. لذلك كان مقدراً أن تبقى قضية كردستان اقتصادية إضافة إلى كونها سياسية.

المقاومة الكردية: خوييون وأكري داغ وخيرمسم

مع القمع الشديد في كردستان بين أعوام 1923-1927 وفي أعقاب الخلط النسبي بين الاعتدال و"التريك"، بدا أن الانشقاق الكردي قد وصل إلى نهايته.

(1) إحصاء أويرم Annuaire Statistique 1932/1933 مفتاح في كتاب بوزارملاك، "القضية الكردية الكردية"، ص 23.

(2) في عام 1930 كان من بين 4.400 كم من الطرق في كردستان فقط 989 كم ممر صالحة للاستعمال. وفي عام 1932 كان يوجد في كردستان 223 سيارة فقط من أصل 686 و 4 و 673 شاحنة فقط من أصل 657 و 2. و 50 باصاً من أصل 932 باصاً، إحصاء أويرم 1932/33، مفتاح في كتابه بوزارملاك "القضية الكردية"، ص 24.

ولكن خلف حدود تركيا في كل من باريس والقاهرة وتبريز وحلب وبيروت ودمشق. واصل العديد من قومي استانبول القدامى، الذين فروا من المدينة (تر تخدم القوات الكيالية في عام 1922، إيمانهم بالحركة القومية الكردية، لم يكن لأي منهم تقريباً أي دور في آزادي أو في انتفاضة 1925. لقد تيقظوا بينما بريطانيا، التي عقد عليها الكثيرون آمالاً كبيرة، لا تحرك ساكناً في الوقت الذي تخمد فيه تركيا الثورة للآخرى. إنهم وجدوا صعوبة في الفهم، باعتبار أن لدى بريطانيا، بناءً على تصريحاتها السابقة، الكثير انكسبه من جراء حرمان الأتراك من أناضول الشرقية.

التقى بعض من هؤلاء المنفيين في بحدود لبنان، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1927 ليؤسسوا حزباً جديداً أسموه "خويون" (الاستقلال)، كما أيل هؤلاء تجنب أخطاء الماضي ولا سيما الانشقاقات التي لازمت مصاعبهم. ولذلك قرروا رسمياً حل الأحزاب القديمة في خويون، بقيادة جلادت بدرخان، وأمتوا أيضاً بأنه بعد تكبات 1924 و 1925 لم يكن لديهم سوى الأمل بنجاح مضامرة عسكرية إذا ما تم التفكير فيها والمخطط لها وتنظيمها بشكل مناسب. لقد انطوى ذلك على انتقال من نمط الثورات بقيادة الزعماء القبليين إلى مؤسسة القوة المدربة غير القبلية. لذلك قرروا إنشاء مركز قيادة دائم في حلب لتأليف حركة تحرر قابلة للنمو، وصرف ترسل هذه الحركة جيشاً ثورياً لتوطيد نفسه في جبال كردستان الشمالية وكي يعلن عن حكومة ويوحد كافة القبائل المحلية تحت قيادته. من أجل ذلك وقع الاختيار على إحسان نوري، الذي لعب دوراً رئيسياً في تمرد (بيت الشباب) المنهض، كقائد للعمليات الحربية.

إن كل هذا كان يتطلب التمويل حيث سمعت خويون إلى ذلك عبر مشاركة المنفيين والذين قد يبالون مثل تلك المغامرة كالحزب الخلفي الملكي الذي من المفروض أن معظم رجال القبائل وشعرون بالارتياح بالنسبة إليه. وبعد يأمر من بريطانيا وفرنسا الذي حاول التقرب منهما في البداية، صمى الحزب يومها إلى البحث عن أصدقاء جدد في أماكن أخرى. وفي الوقت الذي لم يثنى فيه الحزب بالبلاشفة، تقبل قيادته المساعدة يسرور من حركة الأقلية الدولية التي تتخذ من أوروبا مركزاً لها. وقد كانوا سعداء أيضاً بالتوصل إلى تحالف مع حزب طاشناق الأرمني، الذي وعد بدعم عملي لأية مغامرة في أناضول الشرقية حيث لعب أحد القياديين في حزب

طاشناق دوراً مفيداً بالفعل في تأسيس خويون⁽¹⁾، حيث جال في المنطقة صيف 1927 لحضّي الأكراد على العمل سوية ضد الأتراك، وللحصول على المساعدة اليونانية والإيطالية. لقد طلب خويون خيراخ أرمن وطليان لمن المحتمل أن يكونوا مرتزقة) للمساعدة في التدريب العسكري.

أما بعض الأكراد، وخاصة أولئك الذين خافوا من تعرض مناصبهم للخطر، فقد نظروا بعين الازدراء والعداوة إلى خويون. كذلك أعطيت ضمانات لكل من بريطانيا وفرنسا بأن خويون سوف تحضّ الأكراد ضمن الحدود العراقية والسورية على إطاعة القانون. رغم ذلك حظرت فرنسا نشاطات خويون في حلب في صيف 1928 إثر احتجاجات قوية من ألقرة.

ولكن هذا لم يمنع إحصان توري من دفع ثواء الثورة في المنطقة التي تم اختيارها لذلك، أي آارات (أكري داغ) في نفس السنة. وهذا الاختيار تم لأن القبائل المحلية هناك كانت من قبل في حالة تمرد، ونظراً لقربها من الحدود الدولية التي تسير عبر الفرج الشمالي-الشرقية، وأيضاً لأن منحدراتها الصخرية توفر ملاذاً حقيقياً من الأعمال العسكرية والعوامل الجوية. حشد إحصان توري مجموعة صغيرة من الرجال المدربين على الأسلحة الحديثة والمتضلعين في تكتيكات جنود المشاة الحديثة وانتقل بهم إلى آارات لينضموا إلى القبائل المختلفة التي كانت متواجدة هناك من قبل. بدأ العمل بالاشتراك مع زعيم قبيلة جلاللي، إبراهيم "برو" حكي تيلي. لأن هذا الأخير كان متعرباً في الاستعمال التكتيكي لجبل آارات، حيث قاوم كافة المحاولات الروسية من أجل السيطرة عليه أثناء الحرب. لقد كان رجلاً قبيلة جلاللي وناوفا وأطفالها قاطنين على التأقلم والأمن في العيش مع قطعانهم طيلة هذه الفترة، بل إنهم زودوا بالمواد من قبل الروس مقابل التعهد بعدم مهاجمة خطوط الاتصال الروسية.

إن مسيرة برو تيلي توضح حالة النفور لكثير من الأخوات الذين كانوا إلى ذلك الحين مواليين للنظام الكرمانلي. لقد ساعد الحكومة في عام 1925 لقمع ثورة الشيخ

(1) تذكر بعض المصادر أن المؤسس التأسيسي لحزب خويون عُقد في منزل صهر اللجنة المحلية لحزب الطاشناق السيد بايازبان. انظر دواعي الأكراد، خويون وثورة أكرية، رابطة كانوا نشر والتوزيع، النسخة الأولى 2001، ص 19. (المترجم).

مبعد من خلال إغلاق الحدود، ولكن هذا لم يحسم من مسألة التهجير الشاملة الموجهة لطبقة الأغوات، لذلك، وبعد أن أُخبر بمصيره المقرر، قرّر إلى قرارات في شتاء 1925 حيث انضم إليه العديد من الزعماء الآخرين في صيف عام 1927.

في تلك الأثناء وصل إسماعيل نوري إلى قرارات في عام 1928، حيث القوات التركية تصارع رجال تيلي. وفي شهر أيلول/سبتمبر من عام 1927 تعرض الأتراك لهجوم مضاعف في سهل زيلان وتكبّدوا خسائر مادية كبيرة وتم صدهم مرة أخرى في شهر كانون الأول، وفي شهر كانون الثاني/حزيران استولى الأكراد على طريق موليكي بدليس. وخلال شهر آذار/مارس وقعت معركة كبيرة قرب بيازيد. هذه التطورات جلبت مزيداً من المساندة للشوار، رغم العفو العام الذي صدر في شهر أيار/ماي 1928.

بعد ذلك حاولت الحكومة التوصل إلى تسوية لإقناع الشوار بالبقاء سلاحهم، وأكدت على توقف كل عمليات التهجير إضافة إلى العفو. ولكنها فشلت في إقناع الزعماء الأكراد بصدق نواياها جزئياً لأنهم كانوا غير راضين في تقديم تنازل بشأن استعمال اللغة الكردية كمحرك للمحافظة القومية. وقد طالب إسماعيل نوري بالتجلاء التركي من كردستان، لذا لم يكن هناك احتمال للتسوية.

في تلك الأثناء سمعت خويبرون إلى التوسع على جبهتين: الجزء الرئيسي من جبل قرارات حيث تركزت قواتها الرئيسية هناك، وبين اللاجئين الأكراد والأرمن في شمالي شرق سوريا. وفي شهر أيلول/سبتمبر وقعت معركة أخرى أمر فيها والي بيازيد وأعدم فيها بعد.

رغم دعم بعض القبائل للقوات الحكومية، تجمع القوميون بشأن الهجمات على القوات التركية في أجزاء مختلفة من كردستان، في ماسرون ويوتان وبدليس في أواخر 1927، وكذلك بهجمات شنها حاجر آغا رئيس عشيرة هفيروكان على الحدود السورية في عام 1928⁽¹⁾. في شهر شباط/فبراير من عام 1929 دمّرت القوات الكردية، التي يقدر عددها بنحو 5000 رجل، كتبية تركية. وفي الجانب الشمالي من قرارات انضمت بعض القبائل العلوية إلى الثورة. وفي الجنوب عبر كور حسين بالشاء الذي ساعد في القضاء على ثورة الشيخ سعيد، الحدود السورية لتجدة قبيلة حيدراني القوية. وبالفهم من قتله إثر نصب كمين له على يد رجال قبيلة موليكي قرب ماسرون.

(1) للاطلاع على قصة حاجر، انظر فان برونسون، الأفا والشيخ والدولة، ص 101-105.

إلا أن أيزاه ووجهوا القبيلة نحو القضية القومية في الوقت الذي كانت فيه الحكومة مشغولة تماماً عن التعامل مع الثورات الثانوية في أماكن أخرى.

بحلول خريف عام 1929 كانت القوات الكردية تسيطر على منطقة شاسعة تمتد من آارات جنوباً حتى خوشاب، جنوبي وان. لذلك يتمت القوات التركية من حقيقة أن المنحدرات الشمالية والشرقية لآارات تتاخمة للمحدود الدولية، مما يعني استحالة تطبيق القوات التركية للتواي الذين كان معروفاً للجميع أنهم يعملون من جديد من قبل أقرباء قبيلة الجلال في إيران.

التطرت المنظمات الفرعية الملائمة حتى ربيع 1930 حيث بدأت تحشد قواتها في المنطقة المحيطة بآارات. وبينما كان الثوار البالغ عددهم 5000 أو نحو ذلك يرغبون في تولي السلطة في منطقتهم الرئيسيين، آارات والأراضي الواقعة إلى شمالي أرجيش (على الشاطئ الشمالي لبحيرة وان)، نُشرت القوات التركية في مجموعتين، واحدة لتمشيط الجهة الشرقية من أرضروم والأخرى من الجهة الشمالية الغربية لبحيرة وان باتجاه أرجيش وبازيد.

لقد نصح كلا الطرفين بالدعم الخارجي. فالأكراد كانوا مدعومين من الألمان والأكراد في إيران، بينما حصلت القوات التركية على مساعدة إثر الوعد السوفياتي بإغلاق حدود نهر آراس والصماح باستعمال السكك الحديدية السوفيتية. في 12 حزيران/يونيه نشبت معركة كبيرة انخرط فيها 15000 جندي والمدفعية وعدد طائرات، والتي تكبد فيها الطرفان إصابات كبيرة. ولكن المساعي التركية أحبطت بسبب الحدود الدولية في الجهة الشرقية من آارات. بعد شهر من ذلك نشبت معركة أخرى مكلفة ولكنها غير حاسمة. وفي أوائل تموز/جويليه حذرت تركيا طهران من مغبة "حرية التصرف" إذا لم تمنع إيران الثوار من استعمال أراضيها حيث برز هناك خطر حقيقي من نشوب نزاع بين القوات التركية والإيرانية.

في أوائل شهر تموز/جويليه شنت القوات الكردية هجوماً مضاداً كبيراً حيث رجال القبائل يعبرون من إيران لعزل القوات التركية في المنطقة المحيطة بآارات قبل الزحف على ديار بك. لقد كان يحدوها الأمل في أن يهرج الثوريون ثنجدتها في الطريق. وفي تلك اللحظة بالذات عبرت الكاتبة الإنكليزية، روزيتا فوربيز Rosita Forbes، الحدود إلى منطقة آارات وكتبت من هناك "لقد ظهر للعيان أن الأكراد، الذين بدأ أن يصير نسوتهم يحملن أطفالهن على ظهورهن والبنادق في أيديهن،

ينتظرون إلى القتال على أنه مجرد عملية ليس إلا⁽¹¹⁾. ولكن هذه الحالة لم تدم طويلاً، فقد أُجبروا على التقهقر بعد سلسلة من المواجهات في سهل زيلان، ومن بين القلائل الذين لبوا الدعوة إلى السلاح كانت الأغلبية التي تحركها الدعاية الدينية وليس القومية⁽¹²⁾.

لاحقت القوات التركية الأكراد إلى داخل إيران وأجبرت السلطات في تبريز على إصدار أمر إلى كل الفوار الأكراد (في تركيا أو إيران) إما العودة إلى تركيا فوراً للقتال أو إلقاء أسلحتهم. في نهاية شهر آب/أوت طُوق نحو 3 000 كردي في آزارات وتم تشتيتهم في حوالي 60 معكراً صغيراً. كان للأتراك، الذين باتت عندهم الآن جيش مؤلف من أكثر من 50 000 جندي، هدفان: تصفية آزارات وتوجيه المتمردين إلى إيران. لقد استطاعوا أن يأخذوا وقتهم الكافي لأنهم علموا أن الشتاء سوف يجبر الأكراد على الخأي من الجبل. وفي أيلول/سبتمبر أحكموا السيطرة على المنطقة الواقعة بين آزارات الصغير والكبير حيث قتلوا الكثيرين وأجبروا البقية الباقية على التوجه إلى الجنوب-شرق.

بدأت القوات التركية بالتقدم انتقاماً لعمليات التمثيل والقتل المزعومة لأسرى الأكراد. بينما هدوت التعليمات لهم قبل بدء الهجوم، بوقت طويل، للقضاء على الأكراد الذين يقعون في أيديهم. كذلك باشرت السلطات بحملة اغتفالات واسعة النطاق بين المؤيدين المشتبهين في أرومروم وفي أماكن أخرى حيث أعدت الكثير منهم. كما أعدت زمياً بالرصاص 500 1 كردي وقصوا أسرى في أيديها. وبحلول نهاية شهر آب/أوت كانت قد فتكت بنحو 3 000 من المدنيين بين رجل، وامرأة وطفل أثناء عملياتها التطهيرية في المنطقة المحيطة بأرجيش وسهل زيلان وسواك القرى بالأرض أيضاً حلت. بعد ذلك انتقلت السلطات إلى الانتفاضات المحلية الأخرى في جولاميرك (هكاري)، وسيرت وثيجي وديار بكر وحتى الحدود العراقية تقريباً حيث فر إليها أكثر من 1 500 عائلة في نهاية شهر كانون الثاني/جانفي.

وقد تم إصدار قانون (رقم 1880) لضمان أن أياً من الذين تورطوا في قمع

(11) FO رقم 14580/371، تترك Clerk إلى حذرهم Hamarum، استبول 16 تموز/جويلية 1930، أنشر أيضاً صحيفة التاييم 17 تموز/جويلية 1930.

(12) FO رقم 14580/371 أريزي O'Leary إلى كلارك، استبول 16 تموز/جويلية 1930.

الأكراد سوف لن يتعرضوا للاضطهاد عن أية تجاوزات قاموا بها. في أوائل عام 1932 أُنضمت وان، مسرح القلاق الأكراد، بشكل تام، حيث قُسمت المنطقة إلى أربع مناطق ووُضعت كل واحدة منها تحت العيون الساهرة لرعيم محلي مختار ومختار، بتسليم قبيلته من أجل الحفاظ على النظام. مع ذلك، وبنهاية عام 1932 لم تكن الحكومة قد انتهت من عمليات الإعدام أو التهجير.

“لقد وصل مائة كردي، معظمهم من النساء والأطفال، إلى هنا لمرسدين براً من الداخل وهم لم يكونوا مكشوفين تقريباً والكثير منهم حفاة. لقد أتت أربع عربات مبرعا وهي تحمل المرضى أو جثث الموتى وممتلكاتهم الشخصية القليلة. إنهم بقايا الأكراد في آوارات”⁽¹⁾.

بانتهاك تركيا لحدودها والفرار اللاحق لكثير من الأكراد إليها، غيّرت إيران موقفها من القضية الكردية في تركيا، وهي وافقت، على مضض، على تعديل الحدود التي كانت تركيا تطالب بها، وتنازلت عن المنحدرات الشمالية-الشرقية من آوارات مقابل مساحات صغيرة من الأراضي قرب قنر وبازركان.

بدأت السلطات الإيرانية بنرحيل الجاليات الكردية من حوالي منطقة خوي والمنطقة الحدودية، تلك الجاليات التي كانت من قبل محرومة من رجال قادرين على حمل السلاح، حيث التقى أحد الرحالة بطابور من هؤلاء المهجرين، مؤلف بشكل رئيسي من النساء والأطفال، طوله ستة كيلومترات، واهتاراً من شهر أيار/ماي وجدت القوات الإيرانية في نواحي قوه عين نظها في مواجهة الهجمات المتكررة للجماعات الكردية، وبشكل خاص من قبل رجال قبائل الجلائي والحيدرائي. لهذا، كان الجيش بحلول نهاية شهر تموز/جويليه على أهبة الاستعداد، ومن مخبريات القدر أن قوة عمليات الجيش الإيراني قد دفعت 400 عائلة من قبيلة جلائي في الطرف الإيراني من الحدود إلى طلب اللجوء في تركيا وتم توطينها في غربي الأناضول.

فيما بعد كان هناك متسع من الوقت لتخمين أسباب الإخفاق الكردي. من المتكوك فيه فيما إذا كان الأكراد قد استطاعوا، في أكثر الظروف الصواتية، طرد

(1) FCQ رقم 1371/16981، ماثيوس Matthews إلى مورغان Morgan، مرسون، 20 كانون الأول/ديسمبر 1932. وقد استوفيت كافة العائلات إما في تركيا أو في تشاك Chasak، FCQ رقم 1371/16981. التقرير السنوي عن تركيا لعام 1932 يشير إلى أنه تم اعتقال 300 شخص منذ تمرد آوارات، حيث تُحكّم على 30 منهم بالإعدام.

تركيا من كردستان. وكما حصل في ثورة الشيخ سعيد استغاثت تركيا من الميزات اللوجستية والاتصالات المتفوقة ولهذا كانت قادرة على حشد قواتها بشكل أسرع وأكبر بكثير من الأكراد. كما استغاثت أيضاً من تفوق الأسلحة بما في ذلك الطائرات. إن قدرة الأكراد على إبقاء قوة معقولة في الميدان بقي مشروطاً برغبة إيران في غرض الطرف عنها، وما أن دخلت القوات التركية إيران في شهر تموز/جويليه حتى انتهى الثوار.

مع ذلك وخلف تلك العوامل يكمن الضعف الجوهري للمصيبة القبلية الكردية. إن الافتقار إلى تجانس القوى الكردية والافتقار إلى العمل المنسق أضعفا على نحو خطير القدرة القتالية للأكراد. علاوة على ذلك، بينما كانت أعداد كبيرة وأغية في المواقف في وجه مضطهديهم الأتراك، كانت يمكن العثور دائماً على قبائل تقوم بنشر دعوة الدولة، كما حصل في القرن التاسع عشر.

الطريق إلى هيرسم

في حزيران/يون من عام 1934 صدر قانون تعسفي جديد أعطيت للدولة بموجبه سلطات واسعة على الشعب. لقد قسم القانون رقم 2510 تركيا إلى ثلاث مناطق: (1) بلديات منظمة تُحجز لثوطين أشخاص ذوي ثقافة تركية (2) مناطق يُنقل إليها السكان الذين لا يحملون ثقافة تركية بغية صهرهم في اللغة والثقافة التركيتين (3) مناطق ينبغي إخراجها تماماً.

لقد كانت الدولة مخولة بصلاحيات مطلقة للنقل الإلزامي لأولئك الذين يحتاجون إلى الصهر. علاوة على ذلك ألغى هذا القانون كل اعتراف سابق بالقبائل وأحوتها وزعمائها وشيوخها مع الحجز الفوري لكل الأملاك غير المنقولة سواء أكانت للقبائل أم لزعمائها. كان لا بد من نقل هؤلاء الزعماء وعائلاتهم لدمجهم في الثقافة التركية. وكان لا بد أيضاً من تبيد ثقافة القرى وأحياء المدن التي لم تكن التركية لغتها الأم، وتوزيع سكانها في مناطق تكون التركية اللغة الأم فيها. فكل اتحاد أو تجمع لم تكن الأقلية فيه من الناطقين بالتركية ممنوع. لهذا كان المخطط أن يتم تشتيت السكان الأكراد في مناطق حيث لا يشكلون أكثر من 10% من السكان، وبهذا يتم القضاء على الهوية الكردية. بل حتى أنه اقترح إرسال أطفال القرى إلى مؤسسات داخلية حيث سيُجهرون على التكلم باللغة التركية ويفقدون هويتهم الكردية تماماً.

وبالرغم من أن كلمة "كردي" قد تم تجنب استعمالها بشكل مقصود، لم يكن

خافياً على أحد أن المقصد من وراء ذلك هو القضاء تماماً على الهوية الكردية. إن مثل هذا التشريع، قد يبدو بغيضاً جداً، ولكن ينبغي أن نتذكر أن تركيا كانت تمارس الأفكار القمعية عن الهندسة الاجتماعية التي وجدت رواجاً ليس فقط في ألمانيا النازية بل أيضاً بين الكثير من مفكري أوروبا. إن صعوبة تطبيق نقل وصهر حوالي 3 مليون نسمة منع من تنفيذ القانون إلا بطريقة محلية وبشكل تدريجي. ومع ذلك كانت هناك شكاوى من قبل اللاجئين الأكراد من وأن ريدليس وعموش وسيرت، من ارتكاب مجازر بالإضافة إلى عمليات التهجير والقهر الإجباري المتواصلة على نحو متكرر.

حتى قبل القراءة الأولى لهذه الشكاوى في المجلس القومي الأعلى في شهر أيار/ماي 1932، كانت ديرسم قد لفتت انتباه الحكومة. وهي التي اشتهرت بتجديدها الدائم لها، لهذا تم إرسال ما لا يقل عن إحدى عشرة حملة عسكرية لقمع سكانها منذ 1876. فقد كان فيها اضطراب بين عامي 1925-1926 وفي عام 1927 تم إرسال نحو 4.000 جندي لإخضاع قبيلة قره أوجاغ. واعتباراً من 1930 فصاعداً بدأت الحكومة بسياسة التهجير ونزع السلاح والتوطين الإلزامي للقبايل الرحالة بطريقة تشبه العمليات المتبعة ضد الأرمن في عام 1915⁽¹⁾ حتى تحقق مزيداً من السيطرة على ديرسم. كان ذلك في البداية جزئياً ولكن بدأ واضحاً أن قمع كل ديرسم كان مسألة وقت فقط.

في نهاية عام 1935 أعلنت الحكومة عن نيتها في معالجة مسألة ديرسم جدياً، متوقعة بخطة تجمع بين الاعتراف الإداري والقمع العسكري. فأعيد تعيينها بالأمم التركي "تونجلي". وعندما تلا وزير الداخلية البيان، وصف المنطقة، بكل ملابحة، بأنها "مؤلفة من الأتراك بشكل تام"⁽²⁾. بعد ذلك أعلن عن حصار تونجلي في عام 1936، وتم تعيين حاكم عسكري جديد هو الجنرال عبدالله آلب دوغان الذي قضى بقية السنة في تنظيم القوات لما أسماه بالمهمة الشاقة وبناء الطرق العسكرية عبر المنطقة.

لكن العمليات العسكرية لم تبدأ بشكل جدي إلا في ربيع عام 1937. حتى ذلك

(1) FO رقم 14580/371، مائيرس إلى كلارك، طرميزون، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1930، FO 371/16047، برويات اتصالية تبرير، 5 كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 1932.

(2) FO رقم 20087/371 لورين Loraine إلى لينين Lalen، القرد، 3 كانون الثاني/يناير 1936.

الحين تم حشد نحو 25.000 جندي حوالي ديرسم. كما كان هناك حوالي 300 كردي ديرسمي على الأقل مصممين على الوقوف في وجه تقدمهم. إذ أرسل قادتهم مبعوثين إلى الأزيغ مصممين إياهم رسالة إلى الجنرال ألب دوغان راجين منه أن يُسمح لهم بإدارة أنفسهم. رداً على ذلك قام ألب دوغان بإعدام المبعوثين. في أوائل شهر أيار/ماي أخذ الأكراد بنارهم وذلك بنصب كمين أدى إلى مقتل عشرة جندياً وخمسين جندياً. وقد أثار التعذيب والإعدامات والتعذيب بالجثث سخطاً كبيراً.

في شهر حزيران/يونان أكدت الحكومة للمجلس القومي الكبير بأن خسارتها كانت قليلة وبأن المنطقة قد أعيدت إلى "تونجلي". وهي اتهامات بدت معقولة باستسلام 600 من محاربي حرب العصابات بعد شهر من ذلك. وفي شهر آب/أوت أجبرت القوات الحكومية الأكراد على ترك قراهم التي سويت بالأرض مباشرة والانتقال إلى المراعي الصيفية العالية التي يمكن الوصول إليها بسهولة. ولكن الثمن كان غالياً، إذ تكبد الأتراك إصابات قاتلة من القناصين.

في شهر تموز/جويلية استضاف قائد الثوار، سيد رضا، وهو رجل دين من المذهب العلوي في العقد السابع من عمره، د. "انثوني إيدن" Anthony Eden، وزير خارجية بريطانية، ثم أعلن عن أسباب مقاومة مواطنيه: لقد حاولت الحكومة لسنوات أن تحتوي أفراد الشعب الكردي، وتضطهدهم وتحظر المنشورات باللغة الكردية، وتضطهد أولئك الذين يتكلمون الكردية، وترحل الناس بالقوة من المناطق المخصصة في كردستان إلى مناطق غير قابلة للزراعة في الأناضول حيث قضى الكثيرون منهم تحبهم في هذه الأثناء؛ فالسجون مكتظة بالمعتقلين غير المسلحين والمثقفون يُعذبون بالرصاص أو يشتقون أو يتم تقيهم إلى أماكن نائية، واختتم بقوله "إن ثلاثة ملايين كردي يطالبون بالحيش بحرية وسلام في بلادهم"¹⁰. ولكن بالرغم من نداء الاستغاثة فإلا أحد يستطيع أو يريد أن يأتي لمجدهم. لكن سيد رضا والكثير من رفقاءه القياديين لم يتحملوا برد الشتاء القارس واستسلموا. وقد شُيق سيحة منهم، بما في فيهم سيد رضا، في الحال.

قرر آخرون الصمود في المناطق النائية البعيدة. خلال ربيع 1938 حيث استأنف القصف الجوي والغاز ونيران المدفعية، ومع رفض الثوار الاستسلام شوي الحزب من

(10) FO رقم 20764/371، سيد رضا إلى وزير الخارجية البريطاني، يوم 30 تموز/جويلية 1937

القرى بالأرض. خلال شهر آب/أوت أُعيدت ثلاثة قبائل حول ديرسم وإجمالي قوة تقدر بأكثر من 50 000 رجل "في استعراض للقوة العسكرية التي لا يمكن مقارنتها". كما نُشرت أربعون طائرة من أجل الاستطلاع والقصف. ورغم وصفها بمناورات الجيش السنوية الكبرى، إلا أنه لم تتم توجيه الدهرة للملاحق العسكريين الأجانب لمشاهدة التقدم عبر ديرسم، إذ كان من غير المرغوب فيه أن يرى الأجانب القوات التركية وهي في حالة الحمل. لقد اجتازت هذه القوات إلى كل ديرسم من أولها إلى آخرها، وطوّقت الثوار وأحرقت القرى وأعلنت كل تلك المناطق قد "مناطق غير قابلة للسكن"، كالكهوف المفضلة في حرب العصابات. بعد ذلك صرت شائعات سيئة مفادها ما يلي:

"يُتهم من مصادر عديدة أنه أثناء تطهير المنطقة التي احتلها الأكراد، قامت السلطات العسكرية بالتجوء إلى وسائل كفك التي استعملت ضد الأرمن أثناء الحرب العالمية، حيث قُتل الآلاف من الأكراد بما فيهم النساء والأطفال، ودمي نخرون، بالدرجة الأولى الأطفال، إلى نهر الفرات، في حين تم ترحيل الآلاف من المناطق الأقل عداء، الذين كانوا قد حُرموا أولاً من هويتهم وممتلكاتهم الأخرى، إلى أناضول الوسطى"⁽¹⁾.

وقد قُدر، ربما بشيء من المبالغة، أن عدد الأكراد الذين قضوا لحبهم قد وصل إلى 40 000⁽²⁾. لقد تم ترحيل ثلاثة آلاف من الأحياء ومساكنهم، في حين وُضع الباقون من الأحياء تحت مراقبة المواقع العسكرية المحلية. وما إن تم إخضاع المنطقة تماماً حتى أُقيم لواء جبلي للبقاء بشكل دائم في قواجلي (ديرسم).

لقد علمت اليعتات الدبلوماسية في تركيا بما فيه الكفاية بما كان يجري، ولكن حتى هي وجدت صعوبة في تصديق التجاوزات التركية. أما العالم الخارجي فهو كان يعرف القليل. فقط صحيفة التايمز كررت على نحو بهفائي البيان الكاذب لرئيس الوزراء عصمت إينونو، أعني ذلك الذي أشار فيه أن هناك عداء لبرنامج التعليم

(1) FO رقم 21925/171، نائب-القنصل إلى لندن، طرابزون، "ملكرة حول المعطيات العسكرية في ديرسم" 27 أيلول/سبتمبر 1928. وقد تعقّب السير بيرسي كورين من الحكم. لم يقتنع أن الحكومة سوف تسمح بمثل هذه التجاوزات.

(2) ل. رامبر، L. Ramboult, Les Kurdes et le Dawl (باريس 1947)، ص 39، اقتبسها جويعة في: "الحركة القومية الكردية"، ص 39.

الإلزامي⁽¹⁾. لم يكن شيء بعيداً عن ذهن الحكومة، كما اكتشف صحفي تركي زار ديرسم في عام 1948 (بعد رفع نظام الطوارئ عنها):

"لقد ذهبت إلى تونجلي، ديرسم القديمة، وكان المكان مهجوراً. لا يزال حياة الضرائب ورجال الشرطة الموظفين الحكوميين الوحيدين اللذين رأوهم في حياتهم، ليس هناك مدارس ولا أطباء، بل إن الناس هناك لا يعرفون ما تعنيه كلمة "طلب". إذا كلمتهم عن الحكومة، فإنهم يترجمونها في الحال بمعنى حياة الضرائب ورجال الشرطة. إننا لم نعط سكان ديرسم شيئاً، إننا فقط نأخذ منهم، وبالتالي ليس لنا الحق في الاستمرار بمعاملتهم على هذا النحو"⁽²⁾.

لقد شكلت [انتفاضة] ديرسم نهاية الثورات "القبلية" ضد الدولة الكمالية. في نهاية عام 1946 فقط تقرر رفع حالة الطوارئ عن تونجلي، وشجع للعائلات المهجرة بالعودة إلى بيوتها.

في هذه الأثناء استمرت عمليات التهجير واستيطان الأتراك من أجل "تتريك" بقية كردستان. في عام 1943 نشرت حكومة تقريراً للمراقب العام لجهاز الرقابة الأول (الذي يغطي ولايات بدليس وديار بكر ووان وهكاري وموش وماردين وأوردق وميرت) والذي -التقرير- أشار إلى أنه تم تحديد 3000 شيخ وأغا بغية تهجيرهم إلى الغرب، وأصل التقرير في التعبير عن قلقه من التوازن السكاني. في إحصاء عام 1929 الصادر عن جهاز الرقابة الأول، الذي يغطي المناطق الشرقية من الأناضول، بلغ عدد سكان الأكراد 543.000 من أصل مجموع السكان البالغ 870.000. وفي عام 1935 ارتفع عدد السكان إلى مليون واحد تقريباً، وكانت الكردية اللغة الأم لـ 765 ألفاً مقارنة مع 228 ألفاً من الأتراك. هكذا ارتفع عدد الأكراد من 62 بالمائة إلى 70 بالمائة من عدد السكان. إن الاستمرار في الاستيطان كان هو الكفيل الوحيد لحل المشكلة، حيث أوصى التقرير ببناء ثلاث قرى تركية سنوياً وأن تكون كل منها مؤلفة من 100 بيت، وهو ما يشكل تقريباً أساساً لتغيير التوازن السكاني. ومضى التقرير في تشجيع إقامة المدارس الداخلية التركية للأطفال الأكراد، حيث يمكن إقضاء على كل أثر للثقافة الكردية. غير أن مثل هذه التوصيات كانت صدى لأهداف أعلن عنها في المجلس القومي الأعلى قبل عقد من ذلك تقريباً. لقد عقدت تركيا

(1) "الأكراد الذين يمارسون التعليم"، صحيفة الديار، 16 حزيران/يون 1935.

(2) صفاق مي، Son Posta، نيسان/أبريل 1948، اقتبسها كندال غوان لي، "كردستان في تركيا"، ص 22.

العزم بشكل واضح على إيواء الشعب الكردي، ولكن أهدافها فشلت بسبب حجم المهمة.

لكن القليلين فقط جادلوا بأن كردستان بدأت مبروعة بكل ما في الكلمة من معنى، ويبدو أن الأكراد قد قبلوا قضيتهم، وهكذا بقيت مسألة تحويل هذا الشعب المشهور إلى أتراك صالحين أو بالأحرى "أتراك الجبال" كما أصبح الأكراد يُوصفون ابتداءً من عام 1938؛ وكان ثمة أمل أن ذلك سيتجلى مع مرور الوقت، حيث عجز نقل السكان بالقوة. في عام 1965 بدأ من الأمان بما فيه الكفاية أن يُسمح للأجانب بالسفر شرق الغرات لأول مرة منذ الثلاثينيات [من القرن الماضي].^(١١)

بقاء الإسلام الفولكلوري الكردي

في هذه الأثناء عجزت المحاربة الرأسمالية إلى القضاء على الطرق الصوفية بنفي زعمائها عن تحقيق أهدافها. فحينما كانوا يُرسلون كان يجذبون الكثير من الشيوخ الذين يقيمون طرقهم من جديد - وهذه المرة عبر مسافات طويلة إما برسائل مكتوبة أو شفوية عن طريق مریدین موثوقين. علاوة على ذلك قدموا بؤرة إثارة للأتراك المحليين المتدينين. فعلى سبيل المثال، شكّل بعض شيوخ النقشبندية السنيين إلى مئمن حركة مناوئة للكمالية. وعندما تم كشف النقاب عنها في عام 1931 كانت السلطات خائفة بما فيه الكفاية من إعدامهم بالجملة.

لم يمر من أحد على قوة الدافع الديني بأبهى صورته أكثر من سعيد التورسي^(١٢) الذي كان يعيش في وان أثناء ثورة الشيخ سعيد. ينبغي أن نذكر هنا أن التورسي كان قد انخرط في التعابير الأولى عن الهوية الثقافية الكردية. وهو أرسل بشكل على غير حكمة إلى إسطنبول المرافد الغربي لبليس، بمذارسها وجوهرها المحافظ. ولم يمدّ وقت طويل حتى بات له مجموعة من المریدین والأتباع الذين جذبهم مما دفع المحاكم لنقله إلى قرية خارج [إسطنبول]. هناك تحدى الرسوم الصادرة في عام 1932 الذي يحظر الأذان باللغة العربية وقد أعيد إلى إسطنبول وقد ألحق به - المحاكم - الخزي. في هذه الأثناء كانت دائرة مریدیه تنمو، وتداول أيدي أتباعه كرامته. وكذلك اعتُقل مرة أخرى وحوكم بالسجن لمدة 11 شهراً بتهمة تأليف الكرامات ونشرها. في

(١١) س.إ.إ. ماخوذ بشكل حصري تقريباً من كتاب شريف ماروي، "الدين والتغير الاجتماعي في تركيا الحديثة".

دفاعه ضد سعيد النورسي على أن عمه لم يكن منصبياً على إيجاد طريقة جديدة، إنما تقوية الإيمان، الطريق الوحيد إلى الجنة، فضلاً عن ذلك أكد على اعتقاده الراسخ بأنه كون الصوة مسلماً أهم بكثير من أن يكون تركيا أو كردياً أو من أية قومية أخرى، بعد إطلاق سراحه في عام 1936، أرسل النورسي إلى كاستامونو . Kusdamone . بذلك حافظ على اتصالاته القديمة في إسبارطة وفي أماكن أخرى وأقام اتصالات جديدة. في عام 1943 تم اعتقاله من جديد وبُعث حيث أرسل إلى أنيون. في عام 1948 أُتهم مرة أخرى بتهمة إقامة جمعية دينية سرية، حتى آخر حياته في عام 1960 حدثت السلطات من حرية حركته، ولكن أتباعه من الـ"تورجوليك" تزايدوا باطراد ولا يزال لهم شأن حتى يومنا هذا.

كان سعيد النورسي الأكثر شهرة من بين أولئك الشيوخ ولكنه لم يكن الوحيد. فقد كان لأعيان بلليس وأرزنجان، على سبيل المثال، علاقات وثيقة مع شيوخ الطريقة النقشبندية في تلك المقاطعات، أما أعيان أرضروم فكانت علاقتهم بشكل خاص مع شيوخ الطريقة القادرية. وقد استمرت هذه الصلات في المنفى، ربما ضعف المريدون التقليديون في القرى، ولكن العلاقات الجوهرية بقيت حية لتظهر على السطح مرة أخرى عندما تجد متقناً.

ما لم يكن قابلاً للاعتراف به حتى الآن هو أن طريقي القومية الكردية والإسلام الفولكلوري الكردي يسيران في اتجاهين مختلفين. وعندما يظهر الاثنان إلى السطح بعد الإساءات الموجهة إلى الديمقراطية التعددية في الخمسينيات ١ من القرن الماضي،، تتجسع الشيوخ بشكل عام مريديهم على دعم رجال الدين المحافظين أو أحزاب الجناح اليميني في السياسة القومية، أما القوميون الأكراد، من ناحية أخرى، فيبحثوا عن القوة في التيار السياسي اليساري. ومع الوقت كان مقدراً أن يصبح كل منهما بعيداً للأخر.

المصادر:

Great Britain, unpublished Public Record Office: series FO 371 nos 8347, 8369, 7761, 7858, 10878, 10989, 10121, 10833, 10835, 10867, 11473, 11528, 11557, 12238, 12321, 12032, 13037, 13089, 13792, 13827, 14370, 14580, 15369, 16032, 16035, 16038, 16674, 16981, 16983, 20087, 20092, 20864, 21923, 130176; FO 424/261; CO 730/133/6 and 730/157/7; CO 732/21/1.

Great Britain, command papers etc. *Lausanne Conferen*;

Secondary sources: Atatürk, *A Speech Delivered*; Suraya Bedr Khan, *The Case of Kurdistan against Turkey* (Philadelphia, 1929); Martin van Bruinessse, *Agha, Sheikh and State: Beshir Chergah, Le Question Kurde, ses origines et ses causes* (Cairo, 1930); Ziya Gökalp, *The Principles of Turkish* (Ankara, 1920 and ed. Robert Devereux, London, 1968) and *Turkish Nationalism and Western Civilization: Selected Essays of Ziya Gökalp* (ed. Niyaz Berkes, London, 1959); Kendal, 'Kurdistan in Turkey'; Hasan Nuri, *La Revue du l'Agridagh* (Geneva, 1936); Olson, *The Emergence, Sharif, Al Janat wa'l Adnamat wa'l Ahzab al Kurdiya*.

Periodicals: *İkinci Dava* (Istanbul); *The Times* (London).

Unpublished: Hamdi Bozarslan, 'Le problème national kurde en Turquie kemaliste' (Mémoire de diplôme de l'EHESP, Paris, 1986).

الأكراد في ظل حكم رضا شاه

مقدمة

خلال العشرينيات والثلاثينيات [من القرن الماضي] تأثر الموقف بشكل جذري بقيام حكومة قوية بما فيه الكفاية لفرض إجراءات مركزية على دولة كانت حتى ذلك اليوم لامركزية إلى حد بعيد وعلى القمع العنيف للاستقلال القبلي، بما في ذلك الحد الشديد من حركة الانتجاع.

لقد كانت التكنولوجيا العسكرية السبب الرئيسي لقدرة المركز على فرض إرادته على المحيط. وربما كانت المواجهة الخطيرة الأولى للأكراد مع هذه التكنولوجيا في معركة سنه، حيث قُتل داود خان كلهور. إن الرشاشات والأسلحة المسلوكة (ليس أقل من مدفعية الميدان المزودة بأنظمة الارتداد الهيدروليكي) تناسب القوات النظامية أكثر من رجال القبائل، حتى وإن امتلكت هذه الأخيرة الأسلحة الحديثة. فالجيل الجديد من مدفعية الميدان والرشاشات يتطلب التدريب والتوجيه المناسبين حتى تكون مؤثرة فعلاً. بحيث إن القوات النظامية فقط هي التي تستطيع أن تؤمن ذلك. والمفهوم الأساسي الذي كان غائياً في إيران قبل العشرينيات [من القرن الماضي] هو قائد قادر على فرض النظام والانضباط والتنسيق على مستوى الدولة برمتها، وهذا ما قام به رضا خان مالك اعتباراً من 1921. وبالرغم من أنه فشل في القضاء على القبائل، فإنه غير السياق الذي كانت تعمل فيه، فلهذا تنازله عن المرش في عام 1940، كانت قوة الزعماء القبليين ووضعهم الشرعي يتوقفان إلى حد بعيد على امتلاكهم للأراضي وعلى مكانتهم في طهران، أو في العاصمة الإقليمية. لذلك كانت القوة القبلية في فترة انحطاطها تشهد فترة قصيرة من الانبعاث بين عامي 1941-1946.

حكاية سمكو

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت إيران في حالة فوضى إدارية ومالية. فقد ابتليت عدة مناطق بالقتال القبلي والفراغ السياسي والمجاهدة فجيلان كانت في حالة تمرد والقوات السوفيتية والبريطانية لا تزال على التراب الإيراني، وفي طهران سقطت الحكومة نتيجة إذعانها لاتفاقية 1919 مع بريطانيا، غير المقبولة شعبياً بشكل عام، والتي تضمنت وتسعير المحنية. في نهاية تلك السنة تضرعت الأوضاع الكثيرة في إيران بالتهديد الوثيك بأن جماعات الثوار في منطقة قزوین سوف تزحف على طهران مدعومة من قبل الجيش الأحمر، وبدأت إيران أضعف من أي وقت مضى في القرن التاسع عشر.

في أوائل عام 1921 زحف الجنرال رضا خان، الإيراني الأول الذي جاء فرقة القوزاق، على طهران وشكل حكومة جديدة وأعلن نفسه وزيراً للحربية وقائداً أعلى للقوات المسلحة. كان رضا خان مدفوعاً بإحساس قوي بالوطنية ويتصميم على تخطيط إيران إلى الأبد من أي وجود أجنبي وعلى تحديث الدولة. ولكن أولى مهامه الذاتية كانت تحقيق الوحدة والسيطرة على الجيش وإعادة سلطة الحكومة في الأقاليم. لهذا فقد شكل تحقيق هذه الأهداف بداية إيران كدولة قومية حديثة ومركزة.

في كردستان لم تكن مضامين انقلاب رضا خان واضحة في الحال، كما أن المنطقة كانت لا تزال تنوء تحت الظروف القاسية للحرب. فيما يتعلق بالسكان المستقرين، مثلاً، فمر الكثير من قرى سهل أورمية الثلاثمائة، بينما تقلص عدد سكان أورمية من 25.000 نسمة إلى 5.000 فقط. لقد كانت المنطقة في حالة فوضى حيث القبائل تسعى إلى السيطرة أو الاستيلاء على ما تستطيع الاستيلاء عليه بحيث كانت قبيلة هيدوي شكانك بزعامة سمكو من أنشط هذه القبائل التي كانت تنهب وتستولي على القرى بين خوي وسلماس.

لم كانت هذه القبائل قادرة على الاتحاد، وربما كانت قوية بما فيه الكفاية لإحباط أية محاولة حكومية لاسترداد سيطرتها على المنطقة. لقد كانت هناك محاولة أو محاولتان لحشد حركة شاملة لكل القبائل بهدف الاستقلال وطلباً للحرية في وجه الحكم الإيراني السيئ. ففي شهر تموز/جويلية من عام 1918 التقى بعض من الزعماء الأكراد بهدف دراسة الاستقلال الكردي تحت الوصاية البريطانية، وهو ما اقترحه

زعيم فكري للممثل البريطاني في سقز، حيث زارت، في بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر، السليمانية مجموعة من الزعماء يمثلون القبائل المائدة في سقز وهورانان المناشدتها من أجل ضمهم إلى المنطقة التي تديرها بريطانيا. ووفقاً لما قبل حصل اجتماع آخر بين الزعماء في شهر شباط/فبراير من عام 1919، من أجل النظر في ثورة ضد السلطة الإيرانية، ولكنه لم يقض إلى شيء.

مثل هذه التطورات كانت عبارة عن طموحات لبعض الأشخاص، ولكن في الحقيقة كان الكثير من القبائل الكبيرة مشحوناً بالمتنافسات الداخلية ناهيك عن القتال بين قبيلة وأخرى. كانت المجموعات القبلية الرئيسية، مثل شكاك وزردا وماسني ومتكورد في المراكز الهامة الشمالية من كردستان في حالة شقاق، ومعظم المتنافسين سعوا إلى دهم خارجي حيث كان أحدهم يطلب المحونة من الأتراك والآخر من الروس وأحياناً من الحكومة الإيرانية أو الموظفين المحليين⁽¹¹⁾. كانت شكاك، أهم المجموعات القبلية خلال تلك الفترة، مقسمة إلى ثلاث طوائف رئيسية متنافسة: العبدري بقيادة مسكور، وماعدي وكاردار. وهذه الطوائف كانت متورطة في التغير السريع للقادة نتيجة للعنف الذي يرافق حياة الزعيم⁽¹²⁾. وحتى ضمن طائفة عبدوي كان مسكور مهدداً بعدة منافسين لعل من أبرزهم وأقواهم كان عمر خان⁽¹³⁾.

لا بد من التذكير هنا أن مسكور استغل حالة الفوضى في المنطقة الحدودية للحصول على الدعم من إيران وروسيا قبل الحرب، واعتباراً من عام 1914 عمل بشكل متقطع لصالح إيران. وبالرغم من عدم تمرده الفعلي فقد كان من الواضح أنه يعمل بشكل مستقل في الواقع العملي ويحظى بالمباركة الرسمية مادام يوفر نوعاً من السلطة المحلية ويساعد في مقاومة التهديدات الروسية والتركية.

(11) PO 171/5067، كيسي Gracey، في وردروب Wardrop، "الأفراد في منطقة أورمية"، بريفات، 30 كانون الثاني/يناير 1920، قوائم المتنافسين بالاسم والانتساب. وانظر أيضاً PO 348/3225 بكاردار Packard إلى برينو Brinow، أورمية 7 أيار/ماي حول التفاوض بين الشيوخ.

(12) لقد أشرنا من قبل إلى مقتل شقيق مسكور، جعفر، في عام 1904 أو 1905. وقد قتل كذلك عمر أخاه زعيم ماعدي، على يد الموظفين الإيرانيين في عام 1902، ومصطفى آغا، زعيم كاردار، الذي قُتل في عام 1906 على يد متابعيه من طائفة عبدوي.

(13) جاءت التهديدات لمسكور من أخيه أحمد "المحارب المبدع" وأبناء زردا وأبرزهم محمدي بك الذي قاتل مسكور في شجار كبير، وعمر خان ابن محمد شريف باشا. وهذا الأخير يُوصف أحياناً بأنه شقيق مسكور أو عمه، أو ابن عمه، ناهيك.

اعتباراً من عام 1918، حيث الاحتمالات السياسية مفتوحة على مصراعها، بدأ سمكو يقوي صلاته مع الشيخ طه الشمراني. كما سبق لسمكو أن تزوج من إحدى أخوات الشيخ طه قبل الحرب لأنه كان بحاجة إلى حليف خارجي للتعامل مع منافيه داخل شكاك وكذلك استغلال غياب السلطة في المنطقة. بناء عليه، شكّل مع الشيخ طه جبهة قوية عبر الحدود (الإيرانية-التركية) وعود في غياب أي بديل معقول، قد يشكل حلماً واقعياً للاستقلال، وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 1918 أشارت التقارير أن تحالفاً "إسلامياً شاملاً" عابراً للحدود قد تشكل بقيادة سمكو بهدف منع عودة الآشوريين والأرمن إلى المنطقة⁽¹⁾.

إنه من غير الممكن الاعتقاد أن الحكومة الإيرانية قد رثت بسمكو المخاطر السيئة التي أصبت لأن الجميع يعرف مغالته للروس قبل الحرب، وتعاونته مع الأتراك بشكل رئيسي ضد الآشوريين، الذين هددوا في السنة الأخيرة من الحرب بإقامة قاعدة قوية جديدة في سهل أورمية. ومن المعلوم أيضاً أنه قتل المارشميون عدداً في آذار/مارس من عام 1918 بناء على أمر من حاكم تبريز⁽²⁾ إضافة إلى خدمة مصالحه الخاصة؛ أعني التخلص من أي تهديد آشوري لسيطرته على سهل أورمية. لقد أراد الآن بوضوح ممارسة استقلاله تماماً كالأكراد والأرمن الذين أرادوا ذلك أيضاً. هذا هو الانطباع البريطاني الذي تبلور في وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ديسمبر 1919.

أما إيران فإنها أملت لبعض الوقت أن تجهز حملة على سمكو ولكنها كانت مقلبة. مع ذلك، سعت خلال شهر نيسان/أبريل للمحصول على معونة بريطانية لتمويل هذا المشروع ولكنها لم تنجح فلجأت إلى الخدعة. في أواسط شهر أيار/ماي أرسلت إلى سمكو قبيلة في طرد، على شكل حامية حلويات، لكنها أخفقت في قتل الشخص المقصود، ولكنها قتلت شقيقاً له. في اليوم التالي شن الموقع العسكري الإيراني هجومًا على المذتين الأكراد والمسيحيين في أورمية في أعقاب شجار مع جماعة من

(1) لقد تلقى هذا التحالف الدعم والمساندة من توريز ولكن لا نعلم بالضبط من.

(2) قتل الأساقف جرجيس فتح الله المحامي من بغداد أن سمكو قام بعينه طه بتحريره من حاكم أورمية وقد هز الآشوريون على رسالة بهذا الحال عندما اقتحموا قلعة. نظر رايان بعلين الآتين وجمهورية نهاية الجمهورية 1946 الكردية، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1 1972. (المترجم)

مؤيدي سمكو الذي سارع إلى فرض الحصار على البلدة وقطع مصادر المياه عنها وبذلك ألحق ضرراً بالمستوطنات الأخرى المجاورة⁽¹⁾.

في شهر حزيران/جوان بدأ أن بريطانيا، القلقة على إعادة الهدوء، فضلت تعيين سمكو كحاكم لأورمية، وهي خطوة اعتبرت من وجهة نظر الحكومة أنها جعلت من أذربيجان الغربية إقليماً مستقلاً. وخلال شهر تموز/جويلية وافقت السلطات، تحت ضغط بريطانيا، على تسوية اعترفت بموجبتها بسمكو كقيم على بعض الطرق العامة في الموقع والمقاطعات الحدودية لـ (ديلمان ولاهيجان) وكل ذلك مشروط بحدي ولأته.

ولكن الولاء بالكاد كان بعيداً عن أفكار سمكو، الذي كان من قبل متكباً على انتهاز أية فرصة للاستقلال. وكان سمكو قد أخبر ضابطاً بريطانياً بأن "الأتراك موثي والآن نحن [البريطانيون] فحسب نطلب من الأكراد أن يربطوا أنفسهم بأمة أخرى مئة يدبر حكمها ملك ميت"⁽²⁾. في الواقع تخيل سمكو بإمكانية عقد صفقة مع بريطانيا، التي بدت أنها تريد قيام كيان كردي في تركيا، لذلك أخبر محاوره البريطاني: "عاملونا، نحن الأكراد على الجانب الفارسي من الحدود، كما تعاملون أكراد السيد طه على الجانب الآخر من الحدود (كما رأينا من قبل، عرف الشيخ طه حدود الدعم البريطاني). وعندما تم رفض إعطاء سمكو السلاح اللازم لإنجاز الاستقلال، توجه إلى القوميين الأتراك للمساعدة، مراعياً على ما يبدو على التهديدات الأرمنية والبريطانية المحتملة والمساعدة التي يمكنه أن يقدمها في منع عودة المسيحيين. لقد كان مشغولاً من قبل في شراء البنادق والتذخيرة وتجنيد الهاربين من تركيا، الذين أغراهم بإمكانية النهب واتخاذ أكثر من زوجة -بناءً المسيحيين والمسلمين اللواتي كان سمكو يخطفهن من سلعاص ومن المناطق الأخرى.

في أوائل شهر أيلول/سبتمبر حاول سمكو عقد اجتماع لزعماء الأكراد في أذربيجان الغربية. ولكن الاجتماع لم ينجح. فالكثير ممن حضروا كانوا مشغولين بخصوماتهم الثأورية، كما أن الكثير من زعماء هركي وبكزادة ودهشت لم يحضروا الاجتماع، كونهم متحالفين مع بحري بك، أحد منافسي سمكو في شكاك. في هذه الأثناء كان منافسه الآخر، عمرو خان، قد عرض المساعدة على حاكم أورمية ضد.

(1) لقد استولى على ديلمان، ونهب حوي، وقتل آقوي، فوه قشلاقي سكان لاهيجان، شمال-غرب

(2) FCO رقم 1225/248، المعبد بيج 8000 تقرير عن التفاوض في مقاطعة أورمية، تخلص، 24 تموز/جويلية 1919.

بأنضمام مزيد من المجتهدين إليه في حريف ذلك العام، هزق سمكو موقعه في شمالي بحيرة أورمية، محذراً السكان حول سلمان وفشور بأن هديهم أن يعتبروا أنفسهم ضمن نطاق سلطته. وقد برهن على أهميته بشكل أكبر عندما منح ملاحاً لأربعين شيخاً من أقرباء الشيخ محمود البرزنجي، رغم عداوته لانتفاضة الشيخ⁽¹⁾.

كانت السلطات الإيرانية قلقة بما فيه الكفاية على الموقف المتدهور وبدأت بحشد قوة ضاربة للتعامل معه. بعد مفاوضات أولية هزمت هذه القوة سمكو في شباط/ فيفري من عام 1920 الذي فر أولاً إلى معقله الجبلي في شاهرقي في سومي ومن هناك إلى الممرات الجبلية غير السالكة بسبب الثلوج. وقد تلاشى الكثير من رجاله الـ 3000، فسمى إلى تروية وافقت عليها السلطات الإيرانية دون حكمة حيث تعهد بموجبها بإعادة الغنائم المسروقة من قرد قشلاق وتقديم 50 خيلاً تحت قيادة أخيه أحمد كمساهمة منه في فرقة القوزاق وبعدم التدخل في مقاطعات أورمية وسلمان.

أخذ سمكو هذا الموقف على أنه علاقة ضعف، في شهر نيسان/أفريل كان قد بدأ بتسليح نفسه من جديد بالرشاشات ومدفعية الميدان، التي قدمها الأتراك في وان بعد تفكير عميق. خلال شهر آب/أوت احتل سهل سلمان ومن ثم سهل أورمية بما فيه المدينة ذاتها التي دخلها في شهر كانون الأول/ديسمبر. كذلك تلقى الدعم أيضاً من البلاشفة الذين أرادوا تقويض وحدة الأراضي الإيرانية. لهذا، لم تكن مستغربة قدرته على حشد الزعماء المحليين في ديلمان لتعزيز دعمه ومحاولة حث زعماء صاوچبلاق (مهاباد) ولاهيجان في الانضمام إليه. أثناء شهر كانون الثاني/جانفي 1921 قابل زعمار أكبر قبيلتين موكريتين، شي بوكري ومامش مثلين عن سمكو في أشتر وأبدوا رغبتهما في الانسلاخ على صاوچبلاق، وفي شهر شباط/فيفري استولى رجال الشيخ طه على حيدرآباد، على الشاطئ الجنوبي من بحيرة أورمية، وهددوا سلدوز Solduz. وبعيداً إلى الجنوب، أراد جعفر سلطان، زعيم هورامان في توشو Nawsud، أن ينضم إليه سمكو في هجومه على السليمانية.

مع ذلك سوف يكون من الخطأ الاعتقاد أن سمكو حاز على دعم كردي عام.

401 لقد عبر كل من سمكو والشيخ طه عن عداتهما للشيخ محمود والفرقة. بعد هزيمته في الحديقة زار سمكو الشيخ محمود في السليمانية.

فكما نعرف كان لديه الكثير من المعارضين. من أبرزهم، خان مأكو، الذي عرف حاجة القوميين الأتراك العامة إلى مؤونة القمح لصراعهم العسكري مع اليونان، منخفضاً في عرض كميات كبيرة منه بأسعار رخيصة إذا ما توقفوا عن دعم سمكو. بهذا يمكننا أن نحبر بأنه كون الآخرين قد ساروا مع التيار السائد فهو أمر مفروغ منه.

كان لدى سمكو في هذه المرحلة 1,000 خيال و500 من المشاة وربما بعض من القوات النظامية التركية^(١). في شهر آذار/مارس ألحق سمكو، الذي كان يقاتل تحت راية الأتراك، هزيمة شنيعة بقوة قوزاق مؤلفة من 600 جندي في قزلجاء، في شمالي بحيرة أورمية. من الصعب معرفة لماذا خاضت السلطات في القتال بهذه القوة الصغيرة. من بين 600 جندي رجع 250 جندياً فقط^(٢). لذلك بدأت الطوائف القبلية مرة أخرى تهرع الواحدة تلو الأخرى لمناصرة قضية سمكو الذي أصبح لديه في أواسط الصيف عام 1921 ما مجموعه 4,000 رجل.

لا بد أن نجاح سمكو يُعزى إلى حد كبير إلى حالة الاستقرار العامة التي سادت في المنطقة. ولابد من التذكير هنا أن رضا شاه قد استولى على طهران في شباط/ فيفري من عام 1921. لقد سررت شائعات مفادها أن لدى السوفييت طموحات في قضيت إيران إلى دويلات صغيرة وكان من السهل على سمكو، باعتباره يتلقى دعماً سوفييتياً، أن يتفادهم. "المساعدة لشخصية قوية من قوة أجنبية"^(٣) لقد اعتبر البعض أن هذه خديعة بريطانية أكثر منها سوفييتية، وهو بالتأكيد الشعور الذي أعطاه الشيخ طه قصبداً في مولدو.

لقد عرف سمكو بكل تأكيد قيمة الكفيل الخارجي حتى يعطي الشرعية لمشروعه. فسمى إلى عائدة بريطانيا ربما بناء على وصية من الشيخ طه. من الناحية الاستراتيجية كانت بريطانيا في موقع أفضل من الاتحاد السوفييتي لأن إقطاعيته كانت محايدة

(١) يقول حسن آرغا، رئيس أركان الجيش الإيراني بين عامي 1944-1946 وحيدو إيران في تركيا من (1928-1961)، "بعد انسحاب القوات التركية من إيران بموجب هدنة مودروس انضم إلى سمكو نحو 400 جندي من القوات التركية مقابل ليرة ذهبية كل يوم"، انظر Hasan Arfa, The Kurds as, Historical and Political Study, Oxford University Press, 1966 pp 50-51. (الترجم)

(٢) كل منهم 120 في ساحة المعركة، بينما الـ 250 كانوا بين مفرد وأسير.

(٣) FO رقم 371/3147، المندوب السامي في العراق إلى وزير الخارجية المستعمرات، 24 آب/أوت 1921.

لكردستان المحتلة من قبل بريطانيا، وقد عرف أنه سوف تغري البريطانيين هي بغداد. في شهر تموز/جويلية عام 1921 قام بحركة غير مباشرة وصریحة وهزيلة للثمة. وكتب "أعرف أنني قد اشتهرت بالخيانة والخداع في التعامل مع الحكومات"⁽¹⁾.

هل كانت بريطانيا لتساعد؟ لقد كان هناك اقتراح مشر بعد بإمكانية إقامة حاجز ضد الصغارات التركية في منطقة برادوست وعلى طول الجناح الشرقي للجيش البريطاني. كذلك اعتقد أيضاً أن طهران قد تقبل بفقدان الإقليم الذي كانت تسيطر عليه أصلاً، مقابل النظام والاستقرار اللازمين. وفي موازاة ذلك كان هناك العديد من الاحتمالات السلبية. لقد كان سمكو يسمح من قبل بتحريك القوات التركية في إقطاعاته والتسلل إلى المنطقة المحيطة برواندوز، وبما أنه كان يلقى الذخيرة بشكل ووثني من وان، فإنه من غير المحتمل أن يتخاصم مع الأتراك إلا بمقابل كمية كبيرة من لوازم الحرب من بريطانيا. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك القضية القابلة للانفجار المتمثلة بعودة آشوري هكاري وأورمية، الذين قُتل الكثير منهم على يد رجال سمكو في عام 1918. إنه لمن غير المقنع أن الآشوريين، حتى في حالة سماحه بعودتهم، لن يتعرضوا للاضطهاد. أخيراً كانت هناك مسألة تتعلق باستقرار الحدود وبالمسألة القومية الكردية. فمن جهة لم تكن لدى بريطانيا الرغبة في أن تورط في قمع الطموح القومي الكردي وبذلك تجرح مشاعر أكراد العراق، ومن جهة أخرى لم تكن تريد أن تعطي طهران مزيداً من المبررات لاتهامها بالتدخل في الشؤون الإيرانية. فقد كانت إيران تتهمها من قبل أنها تشجع الفلاقل في كردستان، لذلك بقيت بريطانيا مكتوفة اليدين.

ولكن في هذا الوقت كان سمكو قد سيطر عملياً على كل المنطقة المحتلة من ضواحي خوي وبعيداً إلى الجنوب حتى بانه. فقط صاوجيلاق كانت لا تزال في يد الحكومة، ولكن ليس لفترة طويلة. في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر اعتقل قائد الموقع العسكري غدرأ اثنين من الزعماء الذين دعاهم من أجل التفاوض. بعد ذلك زحف سمكو دون تردد على البلدة فاعياً إياها وقائلاً ما وقع بين يديه من المجندرية كأسرى كما عيّن زعيماً محلياً من قبيلة مامشي كحاكم، ثم انطلق بقواته مسرعاً على

(1) FCU رقم 6347/371، مكتب بريد الجيش APCD رانيا إلى مكتب بريد السليمانية، 20 تموز، جويلية 1921. انظر أيضاً المستوب السياسي في العراق إلى SS Colonia (مستعمرات)، 24 تشرين 1921 والملاحق.

طول الضفة الغربية للبحيرة لمواجهة والحاق هزيمة متكررة بقوة غير نظامية كبيرة لرجال قره ناغي القبليين شمالي سلماس . في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر الحقي هزيمة أخرى بالقوات الحكومية في قره نيا، على الطرق الشمالية سلماس . وهكذا، استطاع سمكو أن يفرض هيبة من جديد، وفي نهاية تلك السنة استطاع أن ينزل إلى ميدان المعركة ما لا يقل عن 5.000 رجل.

ولكن مهما تكن التوقعات فإن ثورة سمكو بقيت مقيدة على نحو خطير بطبيعة السياسة القبلية. فطيلة فترة نجاحه بقي سمكو، مثل داود خان كلهور، مرهوب الجانب وغير محبوب وموضع إعجاب. كما كان له معارضيوه ضمن شكاك، وإن كانوا قد أمكنوا لفترة. في الشمال كان الأفراد في نواحي ماكو، الذين كانوا خائفين من الخدمة المأجورة، في حالة احتياج ويحذرون للحكومة من مغبة حشد قوات محلية ضد سمكو. وفي الجنوب كانت عشيرة متكور يكرهونها المعتادة للحكومة مستعدة للانضمام إلى سمكو ولكن القبيلتين الرئيسيتين، الـ (ديوكري ومامش) انقسمتا إلى عصبين إحداهما متاوثة لسمكو والأخرى مؤيدة له. لقد أعطت الأغلبية دعماً مشروطاً لسمكو، ربما تحت تأثير استيلائه على ستة من قبل رجال القبائل المحليين في أواسط آذار/ مارس، مهما يكن. فإن هذه القبائل أضافت نظرياً 3.000 محارب إلى قوة سمكو المؤلفه من 5.000.

لم يدم التحالف بين زعماء مكري وسمكو طويلاً. ففي آذار/ مارس 1922 كانوا على خلاف، ومن المشكوك فيه ما إذا كان قد حظي بدعمهم القوي. عندما تقدم باتجاه صارجبلانق في تشرين الأول/ أكتوبر 1921 - أرسلت في طلب كافة الزعماء المؤازرتين ولكنهم لم يأتوا^(١) - سمح لرجالهم بطلب بيوت بلداتهم. إن أولئك الذين أيدوا سمكو فيما بعد فعلوا ذلك لأنه كان القوة المهيمنة في تلك الفترة، ومن غير المحتمل أن يكون ذلك يوحى من الولاء لسمكو أو لهدفه القومي.

في إقليم كردستان قررت قبيلة ديزلي أن تساعد سمكو، كما فعل أيضاً سردار رشيد الرواسوري، الذي طُرد عن الحكومة من قبل. لقد عرض على سمكو

(١) انظر رسالة قره مصطفى باشا، التي بحرق فيها أيضاً تقرير سمكو لقتل السجاء في صارجبلانق. لقد أمروا وأطلق سراحهم من قبل (أي أثناء الحرب العالمية) مقابل وعدهم بعدم مقاتلة الأفراد مرة أخرى. FO 371/7781 كرد مصطفى باشا إلى ابنه عبد العزيز، السليمانية، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1921.

الاستيلاء على سقر إذا ما استولى هذا الأخير عليها، لكن زعيم عربان، محمود خان كزائي حانان، رفض بأزواء دعة سكر للانضمام إلى ثورته، حتى بعد أن ذهب ذلك بعرض للاستيلاء على محافظة سدة. لا بد أن محمود خان قد وجد في ذلك إهانة، لأنه كان أقوى زعيم في المنطقة وكان يستطيع الاستيلاء على سدة وقت ما يشاء⁽¹⁾.

بعيداً إلى الجنوب كان هناك اهتمام قليل بالثورة. فقد اعتقد القنصل البريطاني في كرمشاه أن حركة الاستقلال فيها "مبالغة إلى حد كبير لأن موقف غالبية الشعب في جنوب كردستان هو أنهم راقبون في دعم الحركة شريطة أن تكون ممولة من البريطانيين، ولكنهم سوف لن يقوموا بأي شيء ما لم يدفع لهم"⁽²⁾. وهو رأي يجد صدى له في تجربة الألمان في الحرب. لقد كانت قبيلة السنجاري وكالخاني متحدين في أزدهما لسكر، حتى وهو في أوج قوته. ومن غير المحتمل أن تكون القبائل غير-السنية قد تاهرت قضية اللهم إلا تلك المتنافسة لهما.

رغم عدم الاهتمام بعيداً إلى الجنوب، فإنه من السهل معرفة لماذا كان سكر يشعر بمكانته على نحو متزايد حيث كانت كل حملة توجه إليه تمت بالهزيمة في الوقت الذي كان فيه رضا خان مشغولاً بأماكن أخرى. في أيلول/سبتمبر 1921 دُحرت الحركة الثورية في جيلان بشكل نهائي، وفي أوائل شباط/فبراير 1922 اندلعت انتفاضة قصيرة الأمد بقيادة طباط من الجندرية في تبريز، في أواسط الصيف، وبالإضافة إلى انتفاضة سكر، واجه رضا خان غارات من الطور على بروجرد وغارات التركمان في نواحي كوران وغارات من شاهسيغان بالقرب من أرميل. ولذلك فإن مثل هذه الاضطرابات هي التي برزت المخاوف من أن إيران قد تضخ.

وحتى مع عدم وجود تمرد مفتوح، كان ينبغي على الحكومة أن تواجه النشاطات التخريبية للمسوفيت والأتراك، حيث كانت شبكة "المليون" السرية المدعومة من البلاشفة نشيطة في كردستان على نطاق واسع ووصلت حتى جنوبي كرمشاه، كما

(1) لا بد أن سردار رشيد استطاع ضيقاً على عرض سكر لمحمود خان، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مطالبته بمنصب محافظ سدة منذ أن قدمه له الروس في عام 1917. حيث لم يكن سردار رشيد من علاقة طيبة بمحمود خان، ولعل رفضه هذا الأخير في القيام بالثورة هو الذي أعراه بالقيام بذلك.

(2) FC/371/6347، كوران Cawad إلى المتدرب السامي في العراق، كرمشاه، 25 أيلول/سبتمبر 1921.

كانت هناك مؤشرات على أن الدهاية البلشفية قد أعطت نتائجها بين الملاكي في نواحي خاتين. في تلك الأثناء كان الكماليون لا يزالون يواصلون دعمهم لسككو. بل إن زمرة من الكماليين كانت موجودة في طهران وفيها أعداد متفاوتة من الأكراد الذين كان حافزهم هو كره رضا خان أكثر من التعلق بمصطفى كمال أو سككو.

في شهر أيار/ماي رافق الشيخ طه، الذي اتخذ من صاوجبللاق مركزاً له، رجاله في نهب وفسق وفي بوكري، المنطقة الزراعية العليا على بعد 30 ميلاً إلى الجنوب-شرق. وخلال غيابه قامت قوة كردية غير نظامية⁽¹⁾ تابعة للحكومة من مياندواب، التي أدركت أن صاوجبللاق غير محمية، حتى باشرت بسرعة إلى استردادها. عندما علم الشيخ طه بذلك عاود الاستيلاء عليها بعد أن قتل 200 من المدافعين عنها وانتقل لاحتلال مياندواب. وقد أثار ذلك انزعاج على نطاق واسع بين السكان الشيعة، بل حتى إن سكان مراغا لأذوا بالفرار. وخلال شهر حزيران/يون وسع سككو نطاق حدوده بالاستيلاء على قلعة ساين Sayn Qala شرقي بوكان.

كانت الحكومة الإيرانية تنتظر فرصتها المناسبة وتنظم قوات كافية للتأكد من نجاحها. مع بداية شهر آب/أوت تحرك 8.000 رجل جنوباً من نقطة تجمعهم شمالي بحيرة أورمية. في التاسع من شهر آب/أوت نشبت معركة رئيسية شمالي ملاماس حيث هُزم فيها رجال سككو بقوة. في اليوم التالي استردت الحكومة ديلمان. لذلك تلاشت قوات سككو لأن الكثير من الجماعات القبلية فضلت العودة من حيث أتت. وهكذا تم الاستيلاء على معقله في الرابع عشر من شهر آب/أوت، فيما أعيد احتلال أورمية في السادس عشر منه. وفي تلك الأثناء تمكن سككو وزعماء التمرد الكبار من الفرار إلى تركيا.

أمضى سككو سنواته الأخيرة في محاولة منه لاستعادة مجده السابق. فانتقل إلى العراق يحدوه الأمل في الحصول على الدعم من الشيخ طه ومن الشيخ محمود أيضاً، غير أن الأول كان قد تخلى عن أطماعه في إيران بينما بادل الشيخ محمود رفض

(1) كانت هذه القوة في الأصل مع قوات الخريلا الوطنية التابعة لكويجك Kuchik Khun في جيلان. في شهر نيسان/أبريل من عام 1921 وقد استسلمت وأُخرجت اسمها في قوات رضا خان في أعقاب هزيمة كويجك خان في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1921. وكان قائداه كانوا قريبان Khashi Qurban. أحد زعماء منطقة كويجك، والذي قُتل ونُشبت قواته في أعقاب معاركها القاسية في صاوجبللاق.

سمكو لدعم ثورته في عام 1919. في عام 1923 عاد سمكو إلى تركيا لكنه لم يعد يجد الدعم هناك أيضاً. وفي العام 1924 عقبا عنه رضا خان، على افتراض أنه من الأنسب أن يكون داخل الحدود بدلاً من أن يكون خارجها.

في ربيع 1925 رجع سمكو، وكانت مهمته الأولى هي أن يزيح خصمه عمر خان، الذي تولى زمام الأمور في القبيلة منذ هزيمته في عام 1922⁽¹⁾. وفي كانون الثاني/جانففي من عام 1926 كان سمكو مرة أخرى سيد الموقف بحيث عقد العزم على استعادة الحرية التي تمتع بها من قبل، أما بالنسبة إلى الحكومة فكانت مترددة بالطبع فاستأنفت دعمها لعمر خان. بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1926 تحولت غارات سمكو التي بدأت منذ الخريف السابق إلى تمرد مفتوح، فتحالف مع بكزادة سهل "ته ركه ور" و"مه ركه ور" ومع زعيم هرقي غزا سهل سلماص، ولكنه هُزم بسهولة عندما انضمت نصف قواته إلى عمر خان خارج ديلمان. فر سمكو هذه المرة إلى العراق تاركاً عمر خان يستأنف قيادته لـ "عبدوي شكاك".

كان سمكو لا يزال يبحث عن الفرص ليجد هويته من جديد، ففي منغاه في العراق دخل في مراسلات مباشرة مع شخصيات من نفس التفكير ومع تركيا، التي ربما أرادت مساعدة سمكو من أجل قمع أكرادها في شرقي الأناضول. في عام 1928 غادر العراق متوجهاً إلى تركيا التي أغرتة بوعده فوج من الفرسان القبليين ومنحه عتاراً على الحدود الإيرانية، لا بد أن إيران قد اعتبرت استغلال تركيا لسمكو بمثابة تهديد لسيطرتها على المنطقة الحدودية، ولذلك قررت قتله. في عام 1929 أهدت الحكومة عنه، ودمته أن يكون حاكماً لأشنو لكن بعد عودته برقت قصير نصبت القوات الحكومية له كميناً وقتلته.

ولكن هل كان سمكو قومياً؟ لقد تكلم عن الاستقلال وجميع بنجاح عدداً من القبائل حول نفسه ومن خلال تحالفه مع الشيخ طه في كردستان تركيا لمدة قصيرة أثار

(1) كان لكليهما أهداف داخل الحكومة. فقد كان عمر خان مفضلاً محلياً بينما تمتع سمكو بمصداقية ونبوغ الحرية، الذي قبل استلامه في عام 1928 دُعي عمر خان للاجتماع في تبريز، لكنه رفض الذهاب من الجائر أن الدصرة كانت مكرمة بين سمكو ووليته في طهران. على أية حال كان سمكو نفسه هو الذي تولى القوات الحكومية للقضاء عليه.

قضية عبر الحدود، ولكن مع ذلك وجد صعوبة في الاعتراف بأي شخصي كقائد قومي. فلا هو ولا الشيخ طه وجدا في الشيخ محمود إلا منافساً محتملاً. ولذلك لم يغير موقفه من الشيخ محمود إلا بعد هزيمته فقط. لمس هناك بيان رسمي أو برنامج سياسي يسجل وجهة نظر سمو القومية، ويبقى موضع تساؤل فيما إذا كان قد قدم شيئاً من هذا القبيل. ورغم إن رجلاً من صاوجبلان قد أصدر باسمه صحيفة روزي كوردستان، فإن خطتها القومي غير واضح. ويبدو أن سمو لم يتبن عبارة موحدة أو نظام قومية على المناطق التي سيطر عليها. ففي أورمية وصاوجبلان (وربما في أماكن أخرى أيضاً) كان يمين شيوخ القبائل كحكام. هذا، بالطبع، لم يكن مختلفاً على نحو مميز عن الممارسات الإيرانية السابقة، ولكنه بالكاد يشير إلى رؤية الدولة القومية الكردية الوليدة. من الواضح أن سمو كان يحضر فئة المدنيين غير القبليين، باستثناء الرأيات Rayyan لصلاحية القبائل. أما معاملته للألنجومان في الفترة الدستورية ونهجه في "العاصمة" الكردية، صاوجبلان، فإنهما يوحيان أن شعوره القومي كان مرعوباً بالحالة الاجتماعية-الاقتصادية (الراعي القبلي مقابل المستوطن) أكثر منه بالعرق.

بقي سمو الزعيم القبلي الأول دون منازع، الذي استغل حمسات الثقافة القبلية لمحمّد المؤيديين وقمع المنافسين. لقد برزت شكاك كاتحاد قبلي متميز خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي عبارة عن خليط من الأخفاذ القبلية التي لا تربطها أية صلات قرى والتي جمعتها مع بعضها عائلة قوية. إنه لمن الممكن القول إن سمو كان يتبنى هذه الدعوى في حيل أن يصبح الحاكم الأعلى للقبائل الكردية في أفرييجان الغربية، ولكنه ضَعُف على نحو مهلك بالثقافة القبلية التي كان هو نفسه جزءاً منها. وقد بدا ذلك جلياً في الحل السريع لقواته في أعقاب هزيمته والنزاعات والمنافسات المتأصلة في النظام القبلي.

كرمشتاه

إن الضير العصوي للصعوبات المتأصلة في صياغة الوحدة بين العشائر المتسكة مسبقاً بشبكة عداواتها وتحالفاتها يمكن العثور عليه في كرمشتاه. لهذا ينبغي التذكّر أن قبيلة منجابي قد عانت من هزيمة قاسية على أيدي الجيران المعادين والبريطانيين في شهر أيار/ماي من عام 1918. وفي عام 1920 استعادت وضعها السابق مقارنة مع

القبائل الكبيرة في المنطقة⁽¹⁾. لقد كان اتحاد الكوراني بدلاشيء، بينما اتحاد الكلهور بدأ يضعف نتيجة قلب القيادة⁽²⁾.

في أوائل خريف 1921 شكّل قاسم خان (سرदार قاسم) السنجاوي، الحاكم الجديد الموعود من قبل بريطانيا، اتحاداً مع رشيد السلطنة كالمخاني وسردار رشيد الأودلاني (أو الكردستاني) ضد قبيلة (وَلْدُ بَكِي) التي كانت قبيلة السنجاوي في حالة عداوة معها. حالة العداوة تلك كانت قد بدأت منذ أيام شيرخان سنجاوي، وتفاقمت بخيانة وَلْدُ بَكِي لابن شيرخان، علي أكبر. وهي وصلت إلى حالة الفيلان برفقة قبيلة وَلْدُ بَكِي الدائم المعاشية السنجاوي خلال ذلك الصيف. لقد كان لـ (سرदार رشيد) حقه الخاص على زعيم محدد انخرط في هذا السلب، باعتبار أن الأخير قد أثار المشاكل بينه وبين حاكم محله. أما رشيد السلطنة كالمخاني فقد ساهم بالرجال نتيجة الصداقة الطويلة التي ربطته بقبيلة السنجاوي. لم تكن هناك صعوبة في تهريب وسلب قبيلة وَلْدُ بَكِي، ولكن قبيلتي السنجاوي والكالمخاني وضعت نفسيهما في موقف خطير، باعتبار أن مشائهما كانت تقع بين وَلْدُ بَكِي وكلهور، إذا ما تحالف الكلهور وولْدُ بَكِي فإنهما سوف يفوقانها عدداً، وهو ما يشكل خطراً حقيقياً، إذا ما أخذنا بالاعتبار التنافس الطويل بين الاتحادات السنجاوية والكلهورية. علاوة على ذلك، كانت سنجاوي تعرف أن حاكم قصر شيرين معادياً لها، لذلك خاف قاسم خان من احتمال أن يقع الحاقب قبيلة كلهور في مهاجمة رشيد السلطنة كالمخاني. وفي تلك الحالة فإنه سيكون ملزم أدبياً بمساعدة كالمخاني، وهو ما سوف يجبره بكل تأكيد وَلْدُ بَكِي لمهاجمة قبيلة السنجاوي من المؤخرة.

لقد طلب زعماء وَلْدُ بَكِي، بكل تأكيد، اللجوء عند كلهور. وهو ما تضمن

(1) في عام 1918 تمّ علي أكبر خان (سرदार سقندر) إلى المنطقة الكردية، أخذ البريطانيون قاسم خان (سرदार قاسم) ناصراً للبرهنة إلى بغداد. فصرّوا أن التمايزات الروسية في مقاومة الحلفاء قد أثارت صخط قبيلة سنجاوي، وأدركوا الآن خطورة الفراغ السياسي، فأعادوا قاسم خان قسماً على. فتمّ اختيار علي أكبر وأخيه الثالث، حسين خان (سازار خان) في طهران. ولكن أطلق حراسهما من قبل زعماء اتحاد في عام 1922 بكفالة حسن السلوك.

(2) رغم أن سليمان خان كان الزعيم الرسمي، ولا أنه بقي خلفاً من ابن أخيه عباس خان الذي كان يحلف بالوفاة عنه، بمساعدة من الحكومة أحياناً.

واجب الثأر حينها أمرت طهران زعيم كلهور بمعاينة الاتحاد الذي ترأسه قبيلة السلجاي. لقد كان يمكن تجنب الحرب القبلية في حينه بوصول حاكم جديد في قرمشاه، الذي توقع الضرر الاقتصادي والقروضي التي قد تنجم عنها، لذلك أقنع زعماء كلهور وحسجاي بقبول تحكيمه⁽¹⁾.

إخضاع القبائل

مثل مصطفى كمال في تركيا، كان رضا خان مصمماً على فرض السلطة المركزية في كل مكان من الدولة من خلال سياسة دمج مجتمع قائم على التعددية في مجتمع متجانس واحد. وقد تضمن ذلك محاولة وضع القبائل تحت سيطرة الحكومة المباشرة؛ ولأول مرة قرع لقة واحدة، الفارسية، على دولة تتميز بالتنوع اللغوي (بالدرجة الأولى من اللهجات الكردية والتركية، والهريرية واللورية والبلوجية) وفرض ذي على المدنيين والمزارعين والرعاة.

لقد مُنحت ثورة سمكو لأنها شكلت تهديداً مباشراً للدولة، لكن رضا خان كان قد عقد العزم الآن على التخلص من الخطر الكامن لأهدافه الذي يمثلته المجتمع القبلي بشكل عام. وهو كان في البداية منشغلاً بالتعامل مع المشاكل العاجلة كتحدي قبائل التركمان واللور، مثلاً، وبناء قوة عسكرية نظامية. لذلك لجأ إلى التحيل الحربية القديمة: تأليب قبيلة ضد أخرى والأحفاظ بالرهائن. وضمن بعض القبائل القوية، إثارة أحد المطالبين بالزعامة ضد الزعيم القبلي صاحب المنصب.

كان رضا خان، مثل الفاجار من قبله، لا يزال بحاجة إلى [القوات] القبلية غير النظامية للحفاظ على النظام. فعند قمعه للاضطرابات بين اللوريين في عام 1923، قبل المساعدة من قبيلة كلهور عندما أدرك الصعوبات التي تواجه القوات النظامية وهي تنفذ عملياتها ضد عدو مراوغ في الجبال. في عام 1924 تم حشد قوات قبلية من بين القبائل الكردية الرتبسة عند توقع مشكلة لدى عودة سمكو في تلك السنة حيث قُذِر، بشكل إجمالي، أن عدد التابعين المتوافرين للخدمة قد وصل إلى 4.000، واستخدم بعضهم في السنة نفسها ضد والي بشكوه.

(1) عندما استقال هذا الحاكم بعد شهر، أقنع الفضل الريساني وعيم كلهور في البدء خارجي. لقد كان دافعه هو الحفاظ على الهدوء على الحدود العراقية ومنع الاضطراب (من التأثير) على طريق التجارة بين خاقين وقرمشاه.

غير إن المشكلة الحقيقية كانت تتمثل في القرب من الحدود، التي قدمت لتههران معاصم ومساوي في الرقت نفسه، فمن ناحية كانت القبائل المنطقه تستطيع أن تسلل عبر الحدود بأمان في أول مؤشر على الاضطراب، ومن ناحية أخرى عندما كان الأكراد يأتون من العراق ويطلبون ملاذاً من البريطانيين، فإنهم قدموا لتههران الفرصة المناسبة لمعاذبة بريطانيا بسبب تدخلها في إيران، كما كان للحكومة الإيرانية أحقاد كثيرة على بريطانيا، والتي تعود على أقل تقدير إلى الاتفاق الإنكليزي-الرومي في عام 1917، وكانت تتوجس بشكل خاص من السياسة البريطانية إزاء القبائل. لقد امتنعت من الطريقة التي منحت بها بريطانيا اللجوء السياسي لسمو في عام 1922 ولعمود رشيد في السنة التالية، كذلك استشاطت غضباً عندما بدأت بريطانيا في دفع إعانة مالية للمستمر جعفر سلطان في عام 1924 لتيه عن دعم الشيخ محمود، إن هذا مساوي تقديم الرشوة لرعي من دولة مجاورة، لم تجد تههران حيرة كبيرة في تقديم الملاذ لرجال من أمثال الشيخ محمود وإعطائهم الحرية في تنفيذ العمليات عبر الحدود لكي توف على بريطانيا بنفس عملها، كما رأيت طهران.

من ناحية أخرى كان مقلداً لتههران أن ترى أن حماس الشيخ محمود القومي ناقل للمردى حيث لاقت الإعجاب من لدن زعماء مؤثرين من أمثال محمود خان ويزلي ومحمود خان كاني من مريوان، فإن كان هؤلاء الزعماء مزعجين للعراق، فإنهم بالتأكيد كانوا تقريباً أقل من ذلك بالنسبة لإيران. ففي 1927 عانت إيران بما فيه الكفاية من الحضور المزعج للشيخ محمود؛ فالخطر الشمني المتمثل في الحديث المتزايد عن "الحكم الذاتي الكردي" فاق أهمية القيمة اليفضة للشيخ بالنسبة للبريطانيين.

المشكلة الحدودية الرئيسة الأخرى نجمت عن العادات المتعلقة بالهجرة للقبائل القاطنة في المناطق الحدودية، فعمليات الهجرة الصيفية كانت دائماً محطات تنطوي على احتكاك محتمل مع الناس الذين تنتقل القبائل المهاجرة عبر أراضيهم، ولكن، إضافة إلى ذلك، عندما حاولت الدولة تطبيق المركزية برزت مسائل مخرجة حول ملكية الأرض، والمخدمة العسكرية وفرض الضرائب. إن الاختلاف قد يؤدي بسهولة إلى الانقجار، والمثال الأبرز في هذا المجال ينطبق على قبيلة بشار، التي كانت تأتي من الجبال المحيطة بـ "قلعة دزه" كل صيف لترعى مواشها في منطقة سردشت.

طوال عقد العشرينيات [من القرن الماضي] بقيت قبيلة بشار في حالة عداة مع الحكومة، فخلال سنوات عجز القاجار اكتسبت بشار حقوقاً بملكية على عدد من القرى

المحيطة بـ "سردشت"، ربما لعدم وجود قبيلة قوية للوقوف في وجه انتهاكاتها. وأثناء العام 1923 احتلت القوات الحكومية سردشت وتعاملت بصرامة مع الزعماء القبليين حيث حجزت الحكومة، بحجة الضرائب المستحقة، مواشي بشتّر وطردت الممثلين القبليين وجردتهم من أملاكهم التي استولوا عليها. كما تم حجز بعض الزعماء بشكل مؤقت. في عام 1924 حاولت الحكومة النزاع ضريبة رؤوس سنوية بالإضافة إلى الضرائب التي تعود إلى عام 1914 ونزع سلاح القبائل. وفي الوقت الذي قبلت فيه بشتّر ضريبة الرؤوس كحق مشروع، فإنها رفضت بشكل قاطع دفع الضرائب المتأخرة، وبدرجة أقل نزع السلاح. وسرعان ما وجدوا أنفسهم يفرون من قوسان القوزاق، ولكنهم لم يقاموا بالمهولة ذاتها عن ممارساتهم المعتادة. وكانوا كل عام ياصبون العداء للحكومة بسبب تدخلها في أراضيهم أثناء غيابهم الشقوي. خلال الصيف العام 1926 طردت القوات الحكومية من بانه وسردشت وأحرقت 38 قرية قبل أن تنفجر إلى العراف. في عام 1927 تم الحفاظ على السلم، ولكن في عام 1928 شعلت بالإنارة نتيجة ممارسات الحكومة وأصبحت مزلعة بالقتال وهي تحضر لهجرة عام 1929.

كان ثمة عاملان ساهما في عدم نشوب الاضطراب، الأول هو أنها -بشتّر- تمكنت تحليلاً شديداً للهجة من الحكومة في بغداد ضد أي نوع من "سوء التصرف"، أما الثاني فهو أنها وجدت أن طهران تنوء إليها التي احتاجت إلى مساعدتها ضد ثورة منكور، خلفاء بشتّر السابقين. فبعاً لاحتلال منكور المسمى بـ "سردشت"، كانت طهران رافية في تسوية بعض شكاوى بشتّر.

لقد كان هدف رضا خان الرئيس هو نزع سلاح كافة القبائل. أما القبائل الكردية فربما كانت أقل أهمية من الاتحادات الكبيرة مثل البخاري وقشغاي ولكنها مع ذلك مثلت تهديداً مباشراً للاستقرار في الحدود الغربية للدولة. رغم ذلك كان نزع السلاح متوقفاً على قوة نسبية وجر من الاستقرار العام. وعندما اندلعت الثورة ظهرت العقبات بين الشخصيات المتمردة في المنطقة من أمثال محمود خان ديزلي، جعفر سلطان الهورامي، ومردار وشيف أردلاني من روانسار ولجميعهم الأولوية في نزع السلاح، وخلال عام 1925، مثلاً، قام سالار الدولة بمحاولة أخرى لحشد القبائل وكان هؤلاء الزعماء بالضبط هم أولئك الذين لجأ إليهم.

كانت طهران لا تزال بحاجة إلى الصغار القتال مع القبائل الأخرى أو إلى

القدرة على تهديتها لتجنب اندلاع حريق عام، فخلال عامي 1925-1926، مثلاً، عندما كانت تركيا تخلق التوتر في المنطقة الحدودية، وكان السوفييت يتقربون من زعماء مأكوه ويميلون إلى الجنوب كانت يفسر وهورامي تلقان الجيش دروساً قاسية، لذلك بدا من الحكمة أن تكون هناك قبائل قوية ولكنها محايدة في المناطق الحدودية بدلاً من الصجاجة بإعدادها. وهكذا باتت طهران أكثر عتاداً بعد المشاريع الخاصة التي قام بها جنود أفراد، وذلك من خلال بتأديهم وخصيرتهم للمتمردين من أجل زيادة أجورهم الهزيلة.

نحو عشرينيات [القرن الماضي] بدأت الحكومة القسم الأكثر صرامة من سياساتها وذلك بقرع سلاح القبائل على الحدود نفسها. وذلك ما كان يتطلب قوة بشرية كبيرة ومفاجأة تكتيكية على اعتبار أنها اكتشفت مسبقاً أن رجال القبائل صوف يلمنون الأسلحة إلى قبيلة جاف أو بعض القبائل الأخرى داخل العراق، بدلاً من تسليمها للحكومة. بين أعوام 1927 و1934 كانت هناك مناوشات متكررة بين القوات الحكومية وقبائل هورامان ومريوان ومعها أنشطة عن الوحشية المتزايدة من جانب الحكومة⁽¹⁾. في عام 1926 أصدت القوات التي تقايل قبائل يفسر وماريوي وهورامي كل السجناء الذين أخذوهم، وربما تكون حوادث من هذا القبيل هي التي دفعت بـ 37 زعيماً لطلب السيادة البريطانية على مقاطعتهم في ذلك العام. في عام 1931 بدأ لتطابق القنصلي البريطاني بأن "سياسة الوحشية غير العاقلة قد تم تبنيها عمداً" حيث القوات تعلم الأسرى القبليين غير القادرين على السير⁽²⁾ وهكذا فإن مثل هذه التقارير كانت صدى لتلك الصاعقة في كردستان تركيا.

كان عدم الشفافية الحالة السائدة مع الزعماء المتمردين حيث قضى لسكو نخبه في عام 1929 بينما توفي ابن أخيه عمر خوان (ابن جعفر خوان) في ظروف غامضة في السجن بعد ذلك بخمسة سنوات. وقد كان علما هو الثمن المعباري⁽³⁾. وتوفي كذلك

(1) مثل هذه الوحشية لم يكن بالشيء الجديد. ففي عام 1924 مثلاً، تم إغراء نحو 20 زعيماً من زعماء اللوز، البعض منهم من اللوز والآخرين من زعماء الحكومة، للتفاوض بصفحة مصممة محترمة أولاً من قبل ذلك الجيش، حيث شريت أعناقهم على الفور، وأرسلت رؤوسهم المقطوعة للمرضى في بغداد.

(2) FO 371/16076 برقيات قنصلية كورميشاء، آذار/مارس 1932.

(3) وقع عمر خوان، ابن جعفر آغا، ضحية لمناوشة عنيفة الذي كتب له من عضيات توفيق السوي من عضيات القتل غير القانونية من قبل الدولة. انظر إبراهيميان، إيوان بن توريان، ص 150-151.

زعيم قبيلة مكري بشكل عام في سجن صاوجبلاقي في عام 1931. ولم يسلم من ذلك حتى الشيخ طه الذي، باستثناء تحالفه المبكر مع سمكو، بالكاد جرح مشاعر رضا شاه. فقد أُلغِي من منصبه كقائم مقام لـ "روانخور" في عام 1928 بناءً على طلب من إيران التي ذهبت إليها للتفاوض على الأراضي التي طالب بها في المناطق الحدودية لـ "مركهر"، بناءً على دعوة من رضا شاه، على ما يبدو، ولكنه سُجن ومات مسموماً لاحقاً في عام 1932.

باتت مسألة نزع السلاح أكثر صعوبة حينما أثارت حملة رضا شاه تجاه القبائل القروية مزيداً من الاستفزاز. في عام 1928 حظّر كافة الألقاب التيجيلية التقليدية من قبيل البخاخ، بيك، أمير، وأغا. وقد أثارت مسألة متطلبات الثوب الجديدة وعلى الأخص القبعة البهلوية الإلزامية (قبعة ذات تصميم خاص)، والذي أصبح ماري المفعول في آذار/مارس 1929، السخط على نطاق واسع حيث هاجست كل من مامش ومنكوز منطقة سردشت وطردتا الحامية العسكرية.

تأصبت القبائل العداء الشديد أيضاً لخطط التجنيد الإلزامي لشبابها وقد كانت السبب وراء مشاكل متكررة. وخلال عام 1937 أُردي اثنا عشر جندي قتيلاً في إحدى القرى عندما حاولوا أن يجتمعوا قائمة التجنيد. بعد ذلك بسنتين ثارت قبائل سردشت مفضلة ذلك على الخضوع للتجنيد الإلزامي ونزع السلاح والفري الأوروبي. ثمة سبب آخر أثار السخط على نطاق واسع ألا وهو السياسة اللغوية التي تبناها والتي قضت بمنع اللهجات الكردية أولاً في المدارس في عام 1934، ومن ثم في الأماكن العامة في السنة التالية.

أخيراً نقصد رضا شاه توطيد القبائل في كل مكان من إيران والقضاء على تنظيمها. ولو أنه لم يُجبر على النزول من العرش في عام 1941 لربما نجح في ذلك. خلال ثلاثينيات [القرن الماضي] ألحق ضرراً كبيراً بالأكراد، حيث عثر البعض منهم عنوة من كردستان، مثل الجلالين الذين تم نقلهم من الشمال، على الأغلب بسبب هجماتهم على وحدات الجيش الإيراني المنتشرة لصد ثوار آكوي داغ، وقبيلة كول، باغي التي نُقلت من كردستان إلى أصفهان وحمدان ويزد وأخذت مكانهم جماعات تتكلم الترككية. إزاء هذه الإجراءات كان من المستعذر لجوء بعض الشباب إلى الجبال⁽¹⁾، كما تم حجز الكثير من الزعماء الكبار بشكل دائم في طهران، في حين

(1) في الأصل اللال، (المترجم).

صودرت أراضي البعض الآخر منهم، وتم تهويشهم أحياناً بامتلاكات "مساوية" بعيداً عن موطنهم القبلي. كان المطلوب منهم أن يستقروا، وتم لم شمل بعض الزعماء الأقل أهمية ممن أثاروا المشاكل، ولكن حتى 1936 كان هؤلاء الزعماء قادرين على راحة الموظفين المحليين من أجل تركهم بحرية. وفي كثير من الحالات كان الضباط العسكريون هم من يتولون الرعاية وقاحت شهرة البعض منهم بالفساد والتمعالة القاسية.

حيثما لم تقاوم سلطنة ترك رضا شاه التنظيم القبلي على المستويات الدنيا دون مساس به، تخلصت هذه الأفكار البعثية بين الفلاحين المستقرين حول حقوقهم في الأرض والماء. كذلك شجع الأغوات المحليين من خلال دائرة تسجيل الأراضي على تسجيل الأراضي المشاع بأسمائهم. كما كان الترحيل الإجباري ومصادرة القطعان ومنع الهجرة القبلية تأثير هدام على الحياة والنظام القبليين. علاوة على ذلك كان لها عواقب اقتصادية وخيمة، ليس فقط على القبائل نفسها التي أضررت، بل أيضاً على مخزون الغذاء محلياً، إذ كان الكثير من سكان البلدات على أطراف كردستان يعتمدون على القبائل هناك لتأمين حاجتهم من اللحم.

في الثلاثينيات، زمن القرن الماضي، أجبر الأكراد على خضوع بشير الامتعاض. فلدى زيارته إلى كردستان في عام 1936 حدد رضا شاه الأغوات المجتمعين بأن يتجنبوا السياسة، تاركاً إياهم، بحسب تعبير القنصل البريطاني، يشعرون بأن "المستقبل الذي تعرضه إيران لجنس من القبليين الضخمين والأحرار عمل بما لا يمكن تحييده"⁽¹⁾. ولكن ما أن تنازل رضا شاه عن العرش في عام 1941 حتى رجع الزعماء إلى أرض أصلافهم وحاولوا إعادة بناء حاشيتهم وعادوا إلى نشاطاتهم المألوفة. ولكن هذا سيتم بحثه في فصل آخر.

في هذه الأثناء اتفقت كل من العراق وإيران وتركيا على أن استقلالهم الخاص للأكراد الساحطين لاثارة المشاكل لبعضهم البعض أقل قيمة من تعاونهم موية لخير المعارضة الكردية. وهكذا تم في تموز/جويلية 1937 التوقيع على ميثاق في قصر رضا شاه في سعدآباد، اعترفت فيه الأطراف الموقعة بالحدود القائمة وتعهدت بالتقيد بمبادئ حسن الجوار. لقد كان هذا تطوراً مثيراً للهمة بالنسبة لتعاون الأكراد داخل الدولة وضد طموحاتهم.

(1) FO رقم 28037/371، أوركهارت، Uquhart إلى وزير جلاله الملك، تبريز، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1936.

المصادر :

Official Great Britain, unpublished: Public Record Offices; FO 248 nos 1224, 1225, 1226, 1246, 1278, 1331, 1400; series FO 371 nos 3858, 4147, 4192, 4930, 5067, 6347, 6348, 6434, 6442, 7781, 7802, 7803, 7805, 7806, 7807, 7808, 7826, 7827, 7835, 7844, 9009, 9010, 9018, 10097, 10098, 10124, 10158, 10831, 10841, 10842, 11484, 11491, 12264, 12265, 12288, 12291, 13027, 13760, 13781, 16063, 16076, 17912, 17915, 18987, 20017, 23261; FO 416/112; CO 732/21/2.

Official Great Britain, published: Driver, *Kurdistan and the Kurds*.

Secondary: Eversal Ahzhamian, 'Kasravi the integrative nationalist of Iran', *Middle Eastern Studies*, vol. 9, no. 3, October 1973 and *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, 1982); Azfa, *Under Five Shaks*, Beck, 'Tribes and state in nineteenth and twentieth century Iran'; van Heurnessen, 'Kurdish tribes and the State of Iran: the case of Simko's revolt' in Richard Tapper (ed.) *The conflict of Tribe and State*; Hassanpour, *Nationalism and Language*; Hoshang Sabahi, *British Policy in Persia, 1918-1925* (London, 1990).

الكتاب الثالث

الإشتقاقية في إيران

قبيلة أم إثنية؟ جمهورية مهاباد

مقدمة

إنّ الدافع الإثوقيومي قد وجد التعبير الأول الكامل عنه في إيران، ويا للسخرية، في وقت كان الأكراد فيه أضعف مما هم عليه في العراق وتركيا. كذلك فإنّ قراغ السلطة خلال الحرب العالمية الثانية هو الذي وفر الشروط المتنامية لكي تنحدر هذه الفكرة بقوة. فالحكومة الإيرانية كانت ظاهرياً هي التي سحقت جمهورية مهاباد، ولكن في الواقع فإن نجاح مهاباد كتعبير عن الإثنية القومية قد أحبط نتيجة الثقافة القبلية التي بقيت مسيطرة على الشؤون الكردية.

الطريق إلى مهاباد

شكلت الحرب العالمية الثانية، كما الأولى، حداً قاصلاً في التاريخ الكردي في إيران بحيث كان ذلك جزئياً على حساب الحرب نفسها. فقد احتلت بريطانيا والاتحاد السوفيتي غربي إيران في شهر آب/أوت من عام 1941 وأجبرت رضا شاه، المؤيد بوضوح للألمان، على التخلي عن العرش ومغادرة البلاد بعد شهر من ذلك والسماح لابنه، محمد رضا، بخلافة العرش من بعده. أما متعلقة النفوذ البريطانية، المعيّدة لفرض حماية الجناح الشرقي للعراق فكانت متمركزة في كرمشاه، ومن ناحية أخرى احتل الروس أغلب القسم الشمالي والغربي من أذربيجان وحتى الخط المار من أشروسه إلى مياندواب جنوباً حيث سمحت القوى المعهولة بظهور حالة قراغ في المناطق

الكردية الداخلية ضمن المنطقة الممتدة من مهاباد إلى سقز، الواقعة ضمن منطقة النفوذ الروسية والخارجية عن سيطرتها المباشرة، والمنطقة الممتدة جنوباً من سنندج، الداخلية ضمن منطقة النفوذ البريطاني ولكنها خارج السيطرة الفعلية للقوات الإيرانية العاملة هناك بموافقة بريطانية. هذا الفراغ اختزنت فيه القوات المحلية بالإضافة إلى الحكومة الإيرانية الضعيفة فأصبح المجال لإقامة أول حكومة كردية ذات حكم ذاتي.

لقد كان للحلفاء اهتمامات متباينة: فالاتحاد السوفيتي كان راعياً في حماية موطن قدم له في غربي أذربيجان، وأراد أن يكون الأكراد حيايين إليه أكثر من ميلهم لظهران. لكن الرغبة في كسب ود الأكراد لهذا الهدف البسيط كان عرضة لسوء الفهم وهو ما حصل فعلاً في الحال.

أما بريطانيا فقد اتخذت منحى آخر كونها مدركة للصعوبات اللازمة للسيطرة على القبائل، ونظراً لأن لديها خبرة كبيرة من تجربتها في بلاد الراهبين، ناهيك عن تجربتها الطويلة في الهند على الحدود الشمالية الغربية، إن أقصى ما كانت تريد من الأكراد هو أن يتخلوا عن ولائهم لظهران والإعلان عن نزع من الاستقلال أو الحكم الذاتي. في حينه قال الملحق العسكري البريطاني في طهران: "إذا ما نجح أكراد إيران في الحصول على الحكم الذاتي المحلي بمساعدة متاء فإن حرب خوزستان أيضاً سوف يطالبون به والله يعلم من أيضاً⁽¹⁾. والأسوأ من ذلك، أنه سوف يُعطي مثلاً مشوّماً للقبائل العراقية والدعاة القوميين في كركوك والصليبانية. أخيراً كانت بريطانيا مدركة بشدة أن تركيا، المتعاطفة سبباً مع ألمانيا، متخوفة جداً من تشجيع الحلفاء لأكراد إيران وزعزعة الاستقرار مما قد يؤدي إلى تعريض أكرانها أيضاً.

لذلك أرادت بريطانيا أن تدعم السلطة الإيرانية والنظام كما هو، ولكن بدون تكتيكات ماحقة لرضا شاه. وطلب من إيران أن تسوي الشكاوى الكردية المشروعة وأن تعيد تنصيب الزعماء القبليين الذين يمتلكون سندات كافية للأراضي التي صادرتها رضا شاه وأن تساعد أولئك الزعماء القبليين الذين يرغبون في الاستقرار وأن تسمح بالهجرة السنوية القليلة غير المقيدة طالما أنها لا تخرق السلام وأن تحاكم أولئك الضباط الذين أساءوا مناصيهم في كردستان خلال العقد الماضي.

(1) بريطانيا العظمى، غير منشور، دائرة السجلات العامة، FCQ رقم 248/1405، الملحق العسكري، مذكرة، طهران، 3 كانون الأول/ديسمبر 1941.

إن التعامل بلطف مع الأكراد بدأ شيئاً جيداً للغاية، ولكن أجراءي الإنذار سرعان ما دقت في طهران. فعندما أعلن الحلفاء بشكل منمق أنهم يناضلون من أجل الديمقراطية ضد الديكتاتورية، وأنهم مع الضعيف ضد القوي وأفكاراً أخرى مشابهة، كان من السهل لأولئك الذين في طهران أن يتصوروا أن إيران سوف تتحول تدريجياً إلى دولة لامركزية ضعيفة مثل تلك التي كانت قائمة قبل جيل. وبالفعل، انتشرت الفوضى في غضون أسبوع من تغليي رضا شاه عن العرش. ولكن عندما كانت هناك فوضى في غربي أذربيجان، حرم السوفييت القوات الإيرانية من الوصول إليها. ولدى استعادة الأحداث الماضية والتأمل في تلك المناسبات التي سبحت فيها القوات السوفيتية للقوات الإيرانية بالوصول إلى هناك، يبدو أنها كانت خديعة حيث تعرضت القوات الإيرانية للكره نتيجة لإجراءاتها غير الشعبية والضرورية في الوقت نفسه.

كانت الأمور تسير على نحو أفضل من ذلك في الجنوب، لكن الحضور البريطاني كان مشطاً. كان يمكن لطهران أن ترحب بالدعم البريطاني لسلطتها في كردستان، ولكنها شعرت أنه يتوقع منها، دون سبب منطقي، أن تستخدم قواها حربية لدى تعاملها مع القبائل المستردة. علاوة على ذلك، ويغض النظر عن كلماتهم الرقيقة، فإن وجود البريطانيين والحديقة الجنية أنهم هم، وليس طهران، من احتفظوا بالسيطرة السياسية ولم يفعلوا شيئاً من أجل سلطة الحكومة. أخيراً كان هناك اعتقاد شرس، ولكنه دائم بين الأكراد، من أن البريطانيين سوف يساعدونهم في تحقيق آمالهم القومية. وسرعان ما تقدم زعماء قبليون آخرون، بما فيهم زعيم (بانه) المتقلب، حمه (محمد) رشيد، والزعيم المجهول الآخر في مهاباد، قاضي محمد، من الموثقين البريطانيين على أمل الحصول على الحماية البريطانية.

لقد كانوا شديدي الحرص على منع انفصال كردستان لدرجة أن لجنة حكومية قد أرسلت إلى هناك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1941. في مهاباد اجتمعت اللجنة بالزعماء المحليين ووعدهم بحرية حمل السلاح وإرثاء الزبي الكردي، فقط مقابل موافقتهم على عودة الإدارة الإيرانية. لم يكن هذا العرض أكثر مما سمعت به القبائل قبل سقوط رضا شاه، لذلك رُفض. لقد طالب الزعماء بضمات خاصة بإعادة الأراضي المصادرة، والأهم من ذلك، توظيف الزعماء أو ممثليهم في الحكومة بطهران. بعد ثمانية أشهر، حزيران/يون 1942، تم تأسيس لجنة قبلية لتقضي في الشكاوى الكردية حول الأرض وتعيين (بخشداران) (Bakshdars) أو زعماء القبائل

مكّان ضباط الجيش. في تلك الأثناء كانت القبائل، المبتهجة بتخلصها من نظام رضا شاه المتشدد، مصممة على استعادة الوضع السابق قبل أن يكون لدى الحلفاء الوقت الكافي لغرض نظام جديد. فقبل أن تدخل القوات السوفيتية أرمينية، نهب رجال القبائل ممتلكاتها وأحرقوا النار فيها، واستولوا أيضاً على كميات كبيرة من الأسلحة التي خلفها وراءهم الجنود الأيرانيون وانسحبوا هاربين إلى الجبال⁽¹³⁾. في الجنوب كان رجال القبائل حوالى مستدج وكريمنشاه قد نظروا الفوضى في الريش وأغاروا ونهبوا دون تمييز قري العذر، وبحلول نهاية تلك السنة، كان رجال القبائل الأكراد يختلون حتى في شوارع تبريز وهم مدججون بالسلاح ويرتدون زيهم التقليدي الممنوع أمن قبل الدولة⁽¹⁴⁾.

في أرمينية أصبحت العلاقات بين الأكراد والأكرين والمسيحيين أشبه بنار تحت الرماد. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر 1942 شكّلت مجموعة من الأكراد والأرمن والآشوريين حزباً سمّته "الحرية" وبدأ -الحزب- بنهب القرى الأذرية المجاورة. في نيسان/أفريل تجددت الفوضى بسبب تسليح الحكومة للفلاحين الشيعة مما أدى إلى فرار أكثر من 2000 فلاح من بيوتهم، ولم تهدأ القبائل إلا عندما وافقت الحكومة على نقل قوات الجندرية من المناطق الواقعة بين خوي ومهاباد.

في وسط كردستان استولى حمزة رشيد علي (بانه)، حيث كان حاكماً هناك أثناء الحرب العالمية الأولى، وأقام حكومته الخاصة. بحلول كانون الأول/ديسمبر 1941 بات يهدد بالاستيلاء على مستدج ولم يشه عن ذلك سوى التحذير من أنه بذلك سوف يدخل في نزاع مع القوات البريطانية. في شهر شباط/فبراير استولى رجاله على سقر وحرقوا منها في شهر نيسان/أفريل، ولكن في هذه الأثناء كانوا قد خلعوا الأبواب والتوافد وأسلاك الكهرباء.

أوائل خريف 1942 وافق حمزة رشيد، بعد أن رفض بازدواه عروض طهران، على الدخول في خدمة الحكومة كموظف محلي، ولكن، وكما أشار القنصل البريطاني أركبارت (Urquhart)، فإن "أياً من الطرفين سوف لن يتراجع في التخلي عن هذه العلاقة إذا ما وجد شيئاً أكثر إغراء من ذلك"⁽¹⁵⁾. بعد سنتين، وتحديداً في 1944،

(13) في الأصل الفلاح، أو الهباب - (المترجم).

(14) FC 129 رقم 1418/248، أُرسلت إلى بولارد Bullard، تبريز، 22 تشرين الأول/أكتوبر 1943. من الواضح أن الكثير من رجال حمزة رشيد قد قُتلوا في النزاع على يد الحكومة أكثر مما قُتلوا في المعارك ضد الجيش.

أُرغفت اللحظة، وذلك عندما هاجم حمه رشيد مناطق مريوان لجواره، محمود خان كاتي سنان، الذي كان قد عُيِّنَ (حاكماً) في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1941، فجاءت القوات الإيرانية لتجدة محمود خان وساهمت في طرد حمه رشيد إلى العراق، ولكن بعد أن قام هذا الأخير بحرق معظم بيوت (بانه) وتسويتها بالأرض. ما إن تخلّصت من حمه رشيد، حتى ألقت القوات الحكومية على محمود خان ومباقة أيضاً إلى العراق.

خلال حزيران/يون 1942 أطلقت طهران عملياً سراح كل الزعماء القبليين في كردستان وكان من المتعذر إلا يطالب هؤلاء الذين عانوا الكثير في ظل حكم رضا شاه بالتعويض سواء أكان ذلك عن طريق استعادة الأراضي المصادرة منهم أو مكانتهم القبلية. إن حكاية عباس قايوديان، حفيد داود خان كلهور، تعطي فكرة واضحة عن كيفية تأقلم ملاكي الأراضي مع الظروف التي خلقها رضا شاه. وبسوت داود خان في عام 1912، كان هناك خلاف حول تولي الزعامة بين ابنه سليمان وحفيده عباس (ابن أخ سليمان). كان الاثنان شابين ونسبياً غير محترمين، ولكن لدى سليمان عدداً أكبر من المناصرين بحيث أصبح هو الحاكم، ولكن خوفه من ابن أخيه أضعف مكانته بين كلهور.

عاش عباس، مثل سابقه من المطالبين بالزعامة، في كرمشاه وحاول من هناك تقويض مكانة حمه. عندما قُتل سليمان في شجار عائلي في عام 1922، أعلن برامته، ولكنه كان المستفيد الرئيسي من ذلك، إذ أصبح إيلخاند⁽¹⁾ وأحد كبار ملاكي الأراضي في المنطقة، غير أن زعامته لم تدم طويلاً. فخلال عام 1926 سُجِز في طهران، مثل الكثير من الزعماء الآخرين، حيث بقي هناك حتى خريف 1941، حين تمكن من العودة إلى كرمشاه. خلال فترة غيابه، أدار ضابط عسكري كلهور، جنياً إلى جنب مع علي آغا عزمي، وهو كلهوري عيت رضا شاه كزعيم اسمي.

توصل عباس إلى اتفاق لإطلاق سراحه من طهران إلى كرمشاه من خلال عرضة لتقديم مساعدة لإعادة سلطة الحكومة والتولاء القبلي وجمع الأسلحة النارية. في مقابل ذلك أمل أن يُعاد رسمياً كحاكم على كلهور. ولكن توجب عليه عملياً أن يذل نفسه

(1) كما أُشرف في الجزء الأول إلى خان كلمة مركبة من (إيل) وتعني العشيرة و(خاند) وتعني الرئيس. أي زعيم العشيرة، من كتاب حول مسألة الإقطاع، (المترجم).

لأنه كان بحاجة إلى تعاون القرع البدوي المنافس له (المتحدر من سليمان). عندما قُتل علي آغا عزمي في السنة التالية، أعلن عباس مرة أخرى هرايته، ورغم أن ابن سليمان قد أصبح بخشداراً، أصبح عباس فرمانداراً (حاكماً) لشاه آباد، وسعى في الحال إلى تعيين أقاربه في أماكن مناسبة أخرى.

في عام 1943 تم انتخاب عباس كواحد من أربعة مندوبين عن كردستان في المجلس القومي بمساعدة بريطانية⁽¹⁾. ولقد شكلت هذه فرصة مناسبة له ليتنضم إلى لجنة المجلس القبلي، الذي تأسس بغية إعادة الأراضي القبلية المصادرة⁽²⁾. ربما تكون متأكدين من أنه شعر بتحفظ حيال مطالب الملكية الخاصة به، لأن هدف استعادة الأرض والسلطة التي تمتع بها قبل عام 1926 قد استقطب قواه كلها، كما أعطته الوسائل الكافية لإزاحة المنافسين الكلهو.

لم يكن عباس وحيداً في هذا المجال. فخلال تلك الفترة كان هناك الكثير من الزعماء الذين عملوا بجهد ليضعوا أنفسهم في النسيج الدستوري للدولة المتمركزة، وعينوا أقرباءهم في مناصب محلية هامة من أجل احتكار السلطة المحلية، حيث كان ذلك ممكناً. في عام 1945 عندما وجد رئيس الوزراء الجديد⁽³⁾ نفسه يفكر إلى الدعم الأكيد في المجلس، عرض عليه عباس ولاءه مقابل تعيين أخيه، خسرو، كحاكم على شاه آباد، وهو المنصب الذي اضطر أن يتخلى عنه عندما أصبح عضواً في المجلس. وهذا أعطاه بشكل فعلي السيطرة التامة على كلهور وهيمنة غير قابلة للنقاش على محدثي النعمة من العزميين. انتهز خسرو فرصة غياب الحاكم العام عن كردستان ليأخذ القوات الحكومية إلى قرى العزميين 'الزعر سلاج الكلهو'. وبحلول تشرين الأول/

(1) لضمان انتخابه اعتزل البريطانيون قريه منجاني، مرشح حزب إيران في كردستان الجنوبية. وكريم منجاني الذي ولد في عام 1904 توفي في عام 1988 إلى طهران وأبعداً عن مسرح السياسة القطرية في كردستان. من هناك ذهب إلى باريس وتعلم فيها حيث تخرّب بالأنكار اليسارية وحاد إلى طهران كأستاذ حضري راديكالي. وحزب إيران بقيادة مصدق كان قوياً ومعادياً بشدة للتدخل البريطاني. في حين حصل مرشح آخر عن حزب إيران، هو الدكتور عبد الحميد زنگنه، على مقعد في المجلس لأن والده كان زعيم قرية زنگنه.

(2) في حزيران/يونيه 1942 أقر المجلس قانوناً لتجريد رعا شاه من الأراضي وإعادتها إلى أصحابها السابقين.

(3) هو حسين صدر الذي كان في العقد الثامن من عمره، ولم يتم وفاته للوزارة أكثر من هذا أشهر خلال صيف وخريف عام 1945.

أكتوبر كان عباس يخطط لتعيين عمه كريم خان داوديان (شقيق سليمان) كحاكم على قصر شيرين، وهي ضربة لو تمت لوضعت عملياً أكثر من نصف كرمشاه ضمن إقطاعه عباس.

ولكن طهران بدأت تشعر بالخوف. فعند تولي حكومة جديدة للحكم، أقصى خصوم عن شاء آباد. وعندما أعلنت مهاباد عن نفسها جمهورية ذات حكم ذاتي، انشأ عباس "اتحاد القبائل القريبة" بدعوى مساعدة الحكومة. ولكن طهران تأثرت أكثر بالقوة التي قُبِحت لعباس عبر هذا الاتحاد، وأمرت على الفور بحله، كما دُعي عباس إلى طهران وأُقْبِلَ بالحد من طموحاته.

كانت أشياء مماثلة تحدث بعيداً إلى الشمال. فقد كان المندوبون الثلاثة الذين تم انتخابهم من كبار ملاكي الأرض يطمحون إلى السلطة والميطرة⁽¹⁾. وفي المنطقة الواقعة بين مهاباد وبركان سعى علي آغا (أمير أحد)، الزعيم غير المصحب لقبيلة (دي بوكري)، إلى الفوز بالحظوة عند السلطات [الإيرانية]. وقد عرض هو أيضاً مثل عباس قايوديان، أن يحصل قوة من الحماية للحفاظ على الهدوء في المنطقة، والعمل كمبعوث للمفاوضات طهران للسلام مع حمه رشيد فرجع كحاكم لمهاباد مع سلطة وحشد من 300 جندي. ولكنه افتر إلى المهارة أو ربما إلى الحلفاء لاستقلال منصب حيث هدّد حمه رشيد غاضباً بحلق شواربه⁽²⁾. في هذه الأثناء أشار قتل علي آغا في المشاركة في إعاقة طهران العالية بشكل منصف غير إخوانه المبعدين وقادة مامش ومنكوري، الذين اتحدوا لظفره من مهاباد.

ليس من المستغرب بالتالي أنه بالإضافة إلى تنافسهم وكرههم لطهران، استغل الزعماء واضطهدوا قبائلهم بنفس درجة الحكومة تقريباً. لقد أراد الزعماء العاديين انتزاع امتيازات إضافية للسلطة وراء من رجالهم القبليين أو صلبها من النجيران. ولكن كان زعماء القرى (كدهودا) فقط - حسب رأي أحد الموظفين السياسيين البريطانيين - يستحقون الاحتفاظ بأماكنهم، لئلا يسط هو أن هؤلاء، يعكس الزعماء [القبليين]

(1) فرج الله عارف، سجن عاقلة تجار مالكة للأرض ذات حيت، سجن في سنج، وهو مسؤول عن احتجاز العيوب. بينما كان الناس يموتون جوعاً في سنج في عام 1916. بعد الحرب خطط من خلال مؤلفيه والمبشرين له في وضع أتباعه على رأس قوات الأمن المحلية، والنسبة الشينة والكفائية. أما السديان الآخرين، خالار سعيد مشير، وناصر قولي أردلان، فقد كانا يملكان عائلات الأشراف.

(2) حلق اللحية أو الشارب عادة تتم عن إعاقة للرجولة والتي قد تؤدي إلى إزالة الدم.

مع حاجياتهم المصلحة، مسؤولون مباشرة أمام قروبيهم. إن العالم المثالي الذي يحتاجه القرويون ورجال القبائل، بحسب رأي ذلك الموظف، هو موظفون حكوميون محليون على دراية تامة بالزراعة والصحة ومصادر الدخل والتعليم⁽¹⁾. كان هذا بالطبع بمثابة حلم مستحيل. فالزعماء لا يزالون أمراً واقعاً ويجب أخذهم بالحسبان، إذ إن لهم برامجهم السياسية الخاصة بهم التي لا بد من السير عليها ضمن نطاق القبيلة، وعلى نطاق أوسع للبلدة والريف وكذلك على مستوى القوى الخارجية، طهران والاتحاد السوفيتي وبريطانيا.

كان لا بد للزعماء الأكراد في المنطقة السوفيتية، أو بشكل أدق في مناطقها البعيدة عن المركز، أن يوازنوا بحذر بين المتفعة من إدارة طهران وإدارة السوفييت. وعندما قرر علي أغا ال (دي بوكري)، مثلاً، الولاء لطهران، سمى أخاه الشيخ علي مناصرة السوفيت، في حين سمى آخرون عمداً إلى حسب اهتمام الطرفين. وبينما طالب قاضي محمد، الرئيس المعترف به في مهاباد، الدعم السوفيتي لمشروعه القومي، ترشح أخاه صدر⁽²⁾ قاضي وانتخب كمندوب لمهاباد في البرلمان⁽³⁾ الإيراني. ولم يكن أخوة قاضي محمد بعيدين عن اللعبة السياسية. أما والدهم، علي قاضي، فكان هو من تفاوض مع صمغور.

رأى قاضي محمد، مثل بعض الزعماء الثقيلين الآخرين، في تدخل الحلفاء في إيران فرصة مناسبة لتحقيق نوع من الحكم الذاتي لكردستان. وقد تقدم مثلهم أيضاً إلى البريطانيين أولاً في أيلول/سبتمبر 1941، يأمل الحصول على وضع المحمية لكردستان المتحدة. كذلك كان الاعتقاد بأن البريطانيين يخططون لعقد لقاء آخر مع الزعماء الأكراد هو الذي جعل الموظفين السوفيت يدهون فجأة نحو 340 زعيماً كردياً، بما فيهم قاضي محمد لزيارة باكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام⁽⁴⁾.

(1) FCQ رقم 40177/171، فليشر Fletcher، "مذكرة حول السياسة القبلية في كردستان وكردستان"، كانون الأول/ديسمبر 1943.

(2) في المصادر الأخرى يشار إلى قاضي. انظر مثلاً، وثيام إيفانز، "جمهورية مهاباد" ترجمة جرجيس نعيم الله المحامي - دار الطليعة - بيروت، ط 1، 1972، وكذلك Hasan Arfa, The Kurds an Historical and Political Study, Oxford University Press, 1966. (المترجم).

(3) في الأصل طالبان، (المترجم).

لقد أراد السوفييت من الأكراد، ولاسيما أولئك الذين هم خلف المنطقة المحتلة من قبلهم، بالاعتماد عليهم وليس على البريطانيين.

لدى هودتهم أسى المندوبون المنتهون اللجنة الكردية العليا للصحة والأمانة كنواة لكيان مستقل أو تتمتع بالحكم الذاتي. كذلك في أورمية حيث اعتقد تنظيم "الحرية" أنه أعطي أيضاً صلاحية مطلقة من قبل الاتحاد السوفيتي.

برز زعيمان نشاطهما بعد زيارة باكو: قاضي محمد والشيخ عبد الله كبلاني. كان قاضي محمد من أكثر وجهاء مهاباد (ورجال دينها) احتراماً وهو ابن أخ قاضي فتاح الذي حاول في منقلب القرن الحصول على الحكم الذاتي لمهاباد أيضاً. أما عبد الله الكبلاني فقد كان أحد أبناء الشيخ عبد القادر وقد جاء من العراق إلى تركوت في عام 1941 بعد احتلال الحلفاء حيث انتشر نفوذه بعيداً بسبب مكانته كأكثر شيوخ الطريقة الشيعية قداسة في المنطقة.

كذلك سعى الاثنان إلى إقناع الزعماء في منطقة مهاباد-أورمية لوضع أحقادهم القديمة جانباً والسيطرة على مرييتهم المتمزتين والالتزام في "النجم روي" (21). ولكنه كان مهلاً مخيباً للآمال إذ رفض بعض الزعماء وضع العداوات المزمته جانباً. ووجد قاضي محمد نفسه يعتمد على صديق له هما (حاجي قه رتي) من مامشي وعبد الله يازيدي من متكورة حيث توجب على الاثنين التعامل مع الشرائع المعارضة في مناطقهم الخاصة.

والأسوأ من ذلك هو الاتحاد السوفيتي إذ كان متقلباً بشأن الطموحات الكردية. تم الترتيب لزيارة أخرى لباقو في شهر أيار/ماي 1942، حيث أخبر المبعوثون الأكراد بأن الاتحاد السوفيتي يدعم حق تقرير المصير للأقليات، ولكن الظروف لم تخرج بعد للاستقلال الكردي. في شهر أيلول/سبتمبر عُقد لقاء في أصفه بين زعماء مهاباد وأورمية بهدف التوصل إلى الوحدة فيما بينهم وانتخاب قائد لهم. أراد كل من الشيخ عبد الله وقاضي محمد أن يكون القائد هو حاجي قه رتي مامشي، فهاجراً

(21) الذين ذهبوا إلى باكو هم حاجي بابا شيخ، مجيد غاد (مهاجرات) علي آغا دي بوقري وابنه صدر علي وار أوكاتدا وأربعة من زعماء مامشي بما فيهم الزعيم المطلب زبرو، وزعماء من شكاك ولكن غالب الزعيم الأكبر عمر جاد، الذي برز عدم فعالية بـ "وهكة صنية"، وزعماء زه و زه ويران وركه وورك ومانكور ومامشي وأيضاً ابن الشيخ طه: محمد حديق (المعروف شعبياً بـ "بشوا").

(22) FOI رقم 1410/348، كورك Cook إلى بولارد Bullard، تبريز، 8 نيسان/أبريل 1942.

بسبب أولويته المعترف بها كأبرز العشائر⁽¹⁾، ولكن بشكل أخفى لغربه من مهاجرة وكونه حليفاً ملتزماً للقاضي محمد، ولكن الموظفين السوفيت، الحاضرين في اللقاء، هددوا لاتخاذ حمر خان من شكاك كه دار كزعيم لهم. وكرروا هناك مرة أخرى الرأي القائل بأن الظروف غير مناسبة بعد للتفكير في الحكم الذاتي.

أصاب الإحباط القاضي محمد والشيخ عبد الله من أن مرشحيهما قد تم التفاوض عنه واتهما الموظفين السوفيت، بأنهم عقدوا الاجتماع فقط لجعله عقيماً. إن من عقد الاجتماع، في الحقيقة، هو القاضي محمد نفسه الذي دعا السوفيت للحضور من أجل المصادقة على القرارات القومية. لذلك قرر الموظفون السوفيت، بعد أن أدركوا أنهم يفقدون السيطرة على الحركة الكردية، أن يدعوا إثنين في الاجتماع وذلك بإخبار الحضور على قول القائد حمر خان شكاك، اللين الحركة والذي يعيش ضمن القطاع المحتل من قبل روسيا.

كومله والقوميون الجدد

كان من السهل تأويل الأحداث على أنها انعكاس للاضطرابات المستوطنة التي تسببت بها كردستان. ولكن شيئاً جديداً كان على وشك الحدوث، وهو بعد ذاته شرح حقيقة أن المجتمع الكردي، مثل المجتمعات المجاورة، كان في مرحلة انتقال إلى الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت أعداد متزايدة من رجال القبائل بالاستقرار كمقيمين غير مهاجرين، جزئياً بسبب قمع رضا شاه، ولكن أيضاً لأن التغيرات الاقتصادية منذ أواخر القرن التاسع عشر قد أدت إلى انخفاض سريع في مستوى البداوة والترحال.

لقد أصبح الزعماء القبليون عتصراً متزايد الأهمية في السياسة المدنية ليس فقط بالأحزاب التقليدية، التهديد بالاضطرابات القبلية ومعارضة نفوذ وسلطة ملاكي الأراخي، لأنهم أدركوا أنه مع المركزية يمكن أن تُحمى مصالحهم بشكل أفضل من خلال الاندماج في اقتصاد ونظام الدولة المحلي الإقليمي. وقد كان عباس قايوردیان من تلهور مثالاً على هذه الوظيفة المتغيرة. وفي موازاة عملية الاندماج، كان الزعماء أيضاً يكسبون طعم حياة المدينة حيث باتت مدن كردستان بالفعل ميادين للتنافس بين

(1) وردت في النص بالعربية وبالجملة اللاتينية. (المترجم).

الأغوات. ففي كرمشاه، مثلاً، وصف مستشار سياسي بريطاني وجود عدد كبير جداً من الزعماء القبليين بأنه "أسماك كبيرة جداً في بركة صغيرة"⁽¹⁾.

بدأت البلدات نفسها تنمو ومعها طبقة جديدة من المتعلمين المدتين. ولقد كانت هذه الطبقة مختلفة عن طبقة النبلاء المتنورين التي قادت الحركة قبل جيل في استانبول. فعبد الرحمن ذبيحي، مثلاً، وهو رجل قُدِّر له أن يلعب دوراً قيادياً في الحركة القومية في مهاباد، سليل عائلة من التجار الصغار كانت تسكن في منزل من غرفة واحدة، وهو ترك المدرسة الثانوية في سن 15 تقريباً وبدأ يكسب دخلاً متواضعاً من خلال إعطاء دروس خصوصية لأبناء أسر الأغوات ومالكي الأراضي المحليين.

كان ذبيحي من بين 15 شخصاً من سكان المدينة الذين التقوا في بيت منعزل في مهاباد في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1942 لتأسيس حزب سياسي يحدد حلهم في إقامة دولة كردية مستقلة. وتنعكس تركيبهم المهنية التغييرات الجارية، إذ ضمت المجموعة مثلاً، موظفاً مدنياً صغيراً، ومعلماً ابتدائياً وناجراً، وشرطياً⁽²⁾. حيث لم يكن أحد من هؤلاء من طبقة النبلاء؛ ويبدو أن الإثنية القومية كانت حافزهم الوحيد. لقد أسسوا (كرمه له به زبانه ري كردستان) (جمعية بحث كردستان) والذي يُعرف شعبياً باسم KJK حيث عُيِّن الذبيحي سكرتيراً للحزب. كذلك كان من بين الحاضرين أيضاً في هذا الاجتماع التأسيسي ضابط في الجيش العراقي هو العقيد مير حاج، مثلاً عن حزب هيو (الأمل)، إحدى الجماعات القومية الكردية العراقية المصرية المتمركزة في السليمانية وكركوك. منذ البداية رحب هؤلاء القوميون المدنيون الجدد في مهاباد وفي أماكن أخرى مثل كركوك والسليمانية بعلاقات ما وراء الحدود حيث ليس الذبيحي هو ضابط الارتباط بين أكراد إيران وأكراد العراق.

تم تنظيم (الكومله) على شكل خلايا. وفي غضون ستة أشهر أصبح عدد أعضائها 1000 عضو. في شهر نيسان/أفريل 1943 تم انتخاب لجنتها المركزية الأولى وبدأت ترسل المبعوثين إلى أماكن مثل الحدود السوفيتية شمالاً وإلى نواحي سنج جنوباً،

(1) FCJ 371/35082، بوليات قضية كرمشاه، كانون الأول/ديسمبر 1942.

(2) كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، ص 88.

(حاشية المترجم) يذكر وليام ليفنن الابن في كتاب جمهورية مهاباد لعام 1955 شخصاً، في حين ينقل الأستاذ جلال الطالباني، نقلاً عن عبد الرحمن الذبيحي نفسه، أسماء 13 شخصاً. انظر جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ص 124.

وهو أقصى نطاق لنفوذ مهيايا. بحلول عام 1944 كانوا يجرون الاتصالات مع الحركة الكردية في تركيا والعراق أيضاً. خلال شهر آب/أوت 1944 التقى مندوبون من الدول الثلاث في جبل دلاتير، حيث تلتقي الحدود الثلاثة، وتعهدوا بالدعم والمساندة المتبادلة واقتسام الموارد. في هذه الأثناء كانت الحركة تلتقي الاهتمام بين الشباب وحتى بين القبائل.

هل صعدت الحكومة إلى الاستقلال الكردي؟ من الصعب التأكد من ذلك. في مذكرتها المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر 1944 تطالب الحكومة بحقوق [استعمال] اللغة (في التعليم والإدارة) ولكن كانت لديها الرغبة في ترك القضية السياسية إلى مؤتمر السلام لما بعد الحرب⁽¹⁾. ربما تكون أبرز سمة للحكومة هي النظرة الاجتماعية. فهناك منشوران للحكومة (أو جمعية KA كما أسمت نفسها) فليان الضراء على موضوع قلما لوحظ خارج دوائر المثقفين القوميين. في تموز/جويلية 1943 صدر العدد الأول من مجلة نشتمان (الوطن)، الذي طبع في تيريز، فهاجم طبقة الأغوات مباشرة:

«انتم، يا أغوات وزعماء القبائل الكردية، هتلا ففكرتم وحكمتكم لماذا يعطيكم الأعداء كل هذه النفوذ. إنهم يضحونها لأنهم يدركون أن تلك النفوذ سوف تتحول إلى رأس مال يعوق تحرير الأكراد وإلى مكانة مضررة بهم»⁽²⁾.

لقد حدث نشتمان على إصلاحهم. ربما يكون ذبيحي هو كاتب هذه المقالة⁽³⁾. فهو كمعلم خاص لأبناء طبقة النبلاء، كانت لديه فرصة لرؤية المضامين الاجتماعية المصيبة للأخلاق والشقاق في السياسة القبلية بشكل مباشر. مهما يكن الأمر، لابد أن الاضطراب القبلي قد شغل تفكيره مؤخراً. وفي شهر نيسان/أفريل من ذلك العام نشب نزاعان قبليان قرّبا الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة بين قبائل مهيايا⁽⁴⁾.

(1) FO 171/40178، برقيات قنصلية تيريز، 20، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1944.

(2) FO 38/34940، مرفق الاستخبارات المشترك للعراق وفرنسا، التقرير رقم 158، 4 تشرين الأول/أكتوبر 1943.

(3) نعرف أنه من المشاركين الرئيسيين في تحرير المجلة وقد ساعد في نشر نشتمان، FO 38/34940، برقيات قنصلية تيريز، 15 حزيران/يونيه 1944.

(4) كانت إحاطة بين قبلي، يزان وشكور، حيث الخطت غزوم قبلة مامش المتناحضة موافق متعارضة، والثاني بين مجيد خان من مياندواب وعلي كفاء أمير أسد، من دي بركري.

ثم كانت هناك مسألة شيوخ وملالي الطرق الصوفية التي سببت نقاشاً عريضاً، والتي تشكلت عائقاً كبيراً في وجه التقدم. لذلك انتقدتهم بشدة الملا محمد، وهو إصلاحي تقدمي من كويسنجق⁽¹⁾؛

"إن الملالي خونة، فهم يمدحون الشيوخ ولكنهم لا يخبرون الناس بحقيقة الله والدين. فطالما هناك ملالي وشيوخ في كردستان لن يكون هناك أصل في حياة جديدة. كلهم صوفيون من ذوي اللحى والمناجيع والرقاب الخفية والكروش الكبيرة؛ كيف نتوقع أن يدفعوا بالقضية الكردية قدماً وأن يقوموا بخدمة الدولة الكردية وهم يحملون هذه الأحشاء التي تعودت على التوكل والقرى؟"⁽²⁾

لقد خففت كومه من لهجتها في كرامتها المسماة بـ "جمعية" كاك والتي ظهرت في الفترة نفسها؛

"إنه لخطأ كبير لا بل إنه كذب وبهتان القول بأن لكل الشيوخ والملالي قد وقفوا في طريق تقدم الأكراد. إن الملالي والشيوخ الذين انتقدتهم الملا محمد من كوي هم أولئك الدجالون الذين يقومون بالمعجزات ويؤمنون بالخرافات. إن هؤلاء جنباً إلى جنب مع زعماء القبائل يتحصلون كامل المسؤولية في التخلف والخلافات والنزاعات الموجودة بين الأكراد"⁽³⁾.

ربما كانت كومه قلقة على إبعاد قاضي محمد، قائد مهيار دون متازع، وصديقه الشيخ القشبي عبد الله كيلائي⁽⁴⁾.

أخيراً كُتب على غلاف الشرطين وبألوان زاهية "فليحيا القائد والأمل ليهونا والكرد وكردستان" وهو تكريم لجهود هيرا وقائدها في العراق، رفيق حلمي حيث للمصوفيت نصيب أيضاً. فقد أضف المصور حاشية، ربما باقتراح من الموظفين

(1) لقد عرف الملا محمد بأوامر انرايكانية. إذ أرسل أبنته إلى مدرسة خير دينة حال اعتد جهدا في كويسنجق، والتي تزوجت فيما بعد من عمر مصطفى، من ناشطي الحزب الديمقراطي الكردستاني (الكتاب).

(2) FO 371/34946 مذكر الاستخبارات المشترك للعراق وفارس (م.م.ج.ك)، هناك تقرير رقم 138، 8 تشرين الأول/أكتوبر 1943.

(3) FO 371/34946 م.م.ج.ك.ك، تقرير رقم 138، 8 تشرين الأول/أكتوبر 1943.

(4) في عام 1942 فضل الاتحاد السوفيتي الشيخ عبد الله كقاده للاكراة بسبب شعبيته، ولكن وصلته بمعلومات خاطئة عن أنه صيل إنكليزي. كان الشيخ عبد الله مدركاً لذلك ففضل كومه ولكن يبدو أنه تفادى الشهرة.

الموفيت في تبريز، أو ربما تملقاً لهم، لفتت الأنظار إلى الراية الحمراء وكتب تحتها "لقد نهض الشعب [الموفيتي] وطرد حاناتهم وبكواتهم وبذلك حققوا الوحدة والبلد والقدرة"⁽¹⁾.

في أوائل عام 1945 جذبت كومه معظم الأغوات في نواحي مهاباد رغم خطاياها الطيفي، ربما لأنها رمزت إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية⁽²⁾. ولم ينظر ذلك على دعم قوي؛ حيث اشتهر الزعماء بسوء صيتهم لسياساتهم الزيقية⁽³⁾. وكان حافز البعض منهم هو حقيقة أن مهاباد كانت القسم الأكثر خضوعاً للنظام في غربي أذربيجان بفضل قوة الميليشيا المحلية التي أشرف على تنظيمها قاضي محمد. في حين تخوف آخرون من العقوبات الاقتصادية التي ستأتي بعد سيطرة الحكومة. لقد منتموا من الضباط الفاسدين والكسالى والنقص في الطعام بسبب عدم أهلية هؤلاء. علماً أنهم قد مروا سابقاً بنقص حاد في كميات الفصح في عام 1942، وكانوا يفضلون البيع إلى التجار المحليين أو العراقيين أو تهريب المنتج إلى تركيا بدلاً من البيع إلى وكالة حكومية قد لا تدفع أبداً. ولكن هل بإمكانهم تدبير أمورهم ككيان مستقل؟ يبدو أن بعض الأغوات ظنوا ذلك⁽⁴⁾.

إن عضوية قاضي محمد في الكومله لم تكن هضبة؛ فقد قدم بعضاً من الدعم في عام 1944. وكان يعرف برنامجها ووصلتها مع هيو. كما كان صريحاً مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية. لم يكن كل الأفراد واعين في الاستقلال ولكنهم بلا استثناء طلبوا خدمات صحية وتعليمية أفضل وشبكة طرق أفضل ونوعاً من الحكم الذاتي وضمانات بعدم العودة إلى الأعمال الوحشية التي شهدوها عهد رضا شاه. ولكن في شهر نيسان/أفريل من عام 1945 فقط بات قاضي محمد رئيس كومه الجديد المعترف به رسمياً. لدى تقريبه لأول مرة أبدت كومه بعض الاعتراضات خوفاً من عضوية شخصية

(1) FO 371/45540 (م.إ.م.خ.ف)، تقرير رقم 138، 4 تشرين الأول/أكتوبر 1945.

(2) المعرفة الموالين الأوائل أنظر إيجلر، جمهورية الكورد لمهاباد، ص 35. ولكن ينفي توحى الحنر، إذ يشكك بعض الزعماء من أن رجالهم يتعاون بأنهم احتادوا على القضية القومية، FO 371/45540، وول W إلى برلانه Bullard، تبريز 7 أيار/ماي 1945.

(3) كان أقوات إيجلر في بركري. مثلاً، من أوائل من دعموا الكومله لا، فكانهم تخفوا منها عندما أصبح قاضي محمد قائداً لها.

(4) FO 371/40178، يوميات قنصلية تبريز، 20، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1944.

قوية وذات نفوذ. وإذا ما انضم قاضي محمد قرأه سيصبح قائداً وحسوف تجد كومه نفسها إزاء تغير سريع لقاعدتها الأيديولوجية الداخلية من الاعتماد على ديموقراطية الطبقة الوسطى إلى المحكم من قبل الأعيان، وهو ما كانت تختار بشدة. غير أن عضويته كشخصية حازمة، كان لابد منها لأي نجاح مستقبلي لكومه.

يشير قبول قاضي محمد في كومه أيضاً إلى التدخل السوفيتي. فحتى عام 1944 كان السوفييت قد أعطوا الأكراد مساحة كبيرة من الحرية خارج سيطرة طهران للحفاظ على ودهم ولكتهم -السوفييت- لم يشجعوا الانفصاليين. ولكن عندما أصبحت نهاية الحرب في الأفق في عام 1944 بدأ السوفييت بتشجيع الأذربيجان، حيث نفوذ الحرب الشيوعي الإيراني (توده) قوي بشكل خاص، وشمال كردستان ذات الميول المعروفة للمحكم الذاتي، على المطالبة رسمياً بالانفصال عن إيران كمقدمة للانضمام إلى الاتحاد السوفيتي. كان الأكراد بحاجة إلى قليل من التشجيع. وكما كتبت آن لامبتون Anna Lambton عند زيارتها لكردستان في عام 1944 فإن "العديد من الأكراد الذين تحدثت معهم تكلموا جميعاً عن الاستقلال الكردي وبحماسة"⁽¹⁾.

كان لدى الاتحاد السوفيتي دافع خفي بدت فيه كل من أذربيجان وكردستان كصفقة رخيصة. ففي عام 1944 مارس الاتحاد السوفيتي الضغط على إيران للحصول على صفقة نפט. وعندما عارضت طهران، بدأ السوفييت بتشجيع الحركتين الانفصاليين. كان من السهل القيام بذلك، رغم أن (توده) لم يتخذ قاعدة له في كردستان، لأن كومه، كما أشارت إلى ذلك منشوراته، نظر إلى الأيديولوجية السوفيتية كدليل عمل. فإذا ما رفضت طهران التنازل عن حقوق استثمار النفط فإن شمال كردستان ستكون ملحقاً استراتيجياً مفيداً لإقليم أذربيجان الأكثر أهمية لأنها بذلك سوف تحمي حدودها الجنوبية-الغربية، وكذلك تحمي كلاً من تركيا والحدود الشرقية للعراق.

استطاع السوفييت الاستفادة من نجاح كومه. فعندما اتبعت قاعدته، انهارت بنية خليتها ربات وجودها يصبح معروفاً من قبل الجماهير بشكل متزايد. كل ما كانت تحتاجه هو مركز حزبي وهو ما قدمه السوفييت في هيئة الجمعية الكردية-الروسية

(1) FO 372/40173، ل. ك. م.، لامبتون "الملاحظات الكردية-الروسية"، طهران، 13 أيلول/سبتمبر

للعلاقات الثقافية. في نيسان/أبريل 1945 أُعلنت الكوملة رسمياً في حدث شعبي في المركز الجديد، حيث قُبضت مسرحية داينكي نشتمان (الوطن الأم) حيث تعرض فيها امرأة (تمثل الوطن الكردي) للاغتصاب من قبل ثلاثة أثقياء (العراق، إيران، وتركيا) حتى تأتي يد حاملة المطرقة والمتجمل من خلف الستارة فتضك قيودها. "سقط خمارها وكُشف عن صدرها وعليها الراية الحمراء وعليها الكلمات التالية: 'فليحيها ستالين محرر الأمم الصغيرة'. وينسب آرشي روزفلت Archie Roosevelt، الذي تابع هذه الأحداث من السفارة الأميركية في طهران، فإن "الجمهور، الذي لم يكن معتاداً على العروض المسرحية قد تأثر بها عميقاً، والذين كانوا أعداء منذ أجيال واعتُبرت عداوتهم لدى الحياة يكوا على اكتاف بعضهم البعض وأقنعوا على الانشقاق لكرهستان" (1).

لكن الاتحاد السوفيتي كان قلقاً في فرض نوع من السيطرة على كومله ذات النزعة الاستقلالية وقد تجنبوا في ذلك من خلال مبادرة قاضي محمد رئيساً (2). لحرك السوفيت بسرعة لدعم موقف قاضي محمد وعوّلوا على الحكومة في طهران بتعيين ابن عمه سيف (3) قاضي قائداً للجندرية، كما بدأوا أيضاً بتسليح الأكراد.

عندما أخذت الإدارة الكردية شكلاً متزايداً من الحكم الذاتي الفعلي عن طهران، أحكم الاتحاد السوفيتي قبضته في أيلول/سبتمبر 1945 دُعي كل من قاضي محمد ومضيف قاضي والزعماء البارزين إلى زيارة لمقابلة الفصل السوفيتي هناك والذي أرسلهم مباشرة إلى باكو حيث قابلهم رئيس أذربيجان السوفيتية، وشرح لهم كيف أن حزب (توده) لم يكن فعالاً في أذربيجان الإيرانية فتم استبداله بالحزب الديمقراطي، وكيف ينبغي على الأكراد القيام بالشئ نفسه لتحقيق حريتهم. وأخبرهم أن كومله أداة ومن صنع الإمبريالية البريطانية، كما نصحهم بتأسيس حزبهم الديمقراطي الخاص.

(1) روزفلت، "الجمهورية الكردية"، ص 139.

(2) لم يكن قاضي محمد الخيار السوفيتي الأول بل ثلاثة من الزعماء البارزين في المنطقة وهم علي آغا (أمير أسدا) دي يوكري، الذي كان قد تقلد مؤخراً منصب زعيم الجندرية المحلي، وعلم خان قرومي الشكافي وقره بي آغا سامشي الذين لم يتصعدوا مخاطر قيادة حركة قومية. روزفلت، الجمهورية الكردية، ص 139.

(3) كما في الأصل أما في بقية المصادر، كما في جمهورية مهاباد لوليام ايغتش، فهو (سيف). (المترجم)

جمهورية مهاباد

لدى عودته، عقد قاضي محمد اجتماعاً للأعيان من أجل تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران (ح.د.ك.إ.). وقد أدى الاجتماع إلى حل كومه وجميع عضويتها في الحزب الجديد. وقد طالب بيان وقع عليه الكثير من الأكراد البارزين: "لماذا لا يسبحون [الحكومة الإيرانية] أن تصبح كردستان إقليماً مستقلاً يحكمها البرلمان الإقليمي، والذي نصن عليه أحد أحكام الدستور. إنه تدخل من أجل حقوقنا ومن أجل هذا الهدف السامي تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في مهاباد. إنه الحزب الذي يفتقر على ضمان الاستقلال القومي ضمن حدود بلاد فارس"⁽¹⁾.

وقد وضعوا من بين مطالبهم ما يلي:

- (1) الحكم الذاتي لأكراد إيران ضمن حدود الدولة الإيرانية.
- (2) استعمال اللغة الكردية في التعليم والإدارة.
- (3) انتخاب مجلس محلي لكردستان للإشراف والرقابة على الدولة والشؤون العامة.

(4) كل موظفي الحكومة يجب أن يكونوا من أبناء المنطقة (من الأكراد).

(5) الوحدة والأخوة مع شعب أذربيجان.

(6) تشريع قانون موحد للفلاحين والأعيان.

إن الهدف الأخير هو التجديد بالاهتمام، فهو إصلاحي الطابع بشكل واضح ويشير، بغض النظر عمّ يقوله القاتلون، إلى أن الحالة القانونية لكل من الفلاحين والأعيان مختلفة بشكل يارز. وكان (ح.د.ك.إ.) ينوي تغيير ذلك. لقد أراد الرعاة أن يناوئ بأنفسهم عن هذا الهدف البقيض ولكنهم على أية حال كانوا ماضين في حماية مصالحهم. وقد فشل (ح.د.ك.إ.) في اتخاذ أية إجراءات من شأنها إصلاح امتلاك الأرض.

من الممكن أن تكون أهداف (ح.د.ك.إ.) قد أُعيقت بالفعل بتصادف وصول ملا مصطفى والشيخ أحمد البارزاني مع حوالي 1.000 مقاتل وعائلاتهم حيث دخل هذان القائمان إلى إيران قرب أثنو في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1945 كفارين من

(1) - FO 371,45436، الحلف رقم 73400، نصيح 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1945.

الجيش العراقي في إثر قتل قورتهما. بعد وصوله مباشرة، طلب الاتحاد السوفيتي من ملا مصطفى أن يضع نفسه تحت تصرف قاضي محمد، ومن غير المحتمل أن يكون الملا مصطفى مدركاً تماماً للموقف السياسي المحلي ولكنه اعتمد، كالأجبي، على حماسة السوفييت وحسن الضيافة الكردية. لهذا أثير الأكراد المحليون بتقديم المأوى والطعام لقواته التي تعيش في حالة حوز شديد.

بحلول نهاية السنة، فقدت طهران السيطرة على أذربيجان عندما تمكنت القوات المسلحة للحزب الديمقراطي الأذربيجاني من طرد القوات الإيرانية إلى ثكناتها. في الحاشية من كانون الأول/ديسمبر استسلم الموقع العسكري في تبريز لقوات الحزب الديمقراطي. ومن ثم تولت "حكومة شعب أذربيجان" السلطة في كل أذربيجان الشرقية. قرر قاضي محمد إعلان استقلال أذربيجان الغربية، في الخامس عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر وبعد احتفال صغير في مهاباد تم الإعلان عن حكومة الشعب الكردي. وتم تشكيل برلمان مؤلف من 13 عضواً. وفي 22 كانون الثاني/جانفي 1946 أعلن قاضي محمد عن إقامة الجمهورية الكردية، وهي عبارة عن منطقة صغيرة جداً ضمت كلاً من مدن مهاباد وبوكان وبلغدة وأشنو. ما وراء تلك المدن كان بعض الزعماء بما فيهم الجلاليون في أقصى الشمال، يعترفون بالجمهورية. وأصبح قاضي محمد نفسه رئيساً لجمهورية مهاباد، في حين عُيّن ابن عمه سيف قاضي وزيراً للحرية وهو بمثابة ترقية له من منصبه كقائد لقوات الجندرية المحلية، وشغل منصب رئيس الوزراء حاجي بابا شيخ وهو من السادة شيوخ زُئيل، القريبة من بوكان، ذي الشعبية الكبيرة. ضمت الإدارة تقريباً كل الأعضاء المؤسسين لكرميلة ولكن ميزان القوى مال الآن وبشكل حاسم لصالح العائلات العريقة في كردستان.

إضافة إلى ملا مصطفى تم تعيين ثلاثة من الزعماء المحليين برتبة مشير (مارشال) لقوات مهاباد: سيف قاضي (بحكم المنصب) وعمر خان شريفني شكاك، الذي كان الحذر بالنسبة له أفضل أنواع الشجاعة، وحمد رشيد، الذي عاد للثوار من العراق منقلاً كسابق عهده. وتم تعيين زهر بك هركي، وهو ذو سمعة سيئة مشابهة برتبة عقيد. في هذه الأثناء بدأ ملا مصطفى يكسب قوته بالهجوم على المواقع العسكرية في سقر (بانه) وسردشت التي كانت معزولة عن بعضها بعضاً من قبل بسبب تلج الشتاء الكثيف.

في مهاباد نفسها بدأت المدارس تدرّس باللغة الكردية مترجمة الكتب المدرسية

الفارسية إلى اللغة الأم. وبفضل تقديم الموفيت لمطبعة، نُشرت صحيفة يومية ومجلة شهرية حملت كلاهما اسم كردستان، كما ظهرت بعض المجلات الأدبية: غيواري كردستان، وكرو، كالي، متالالي، كورد.

ولكن منذ البداية عصف عدم التماسك بجمهورية مهاباد. فلم يكن البارزانيون بأي شكل من الأشكال موضع الترحيب من الجميع، وحقيقة أنهم قدموا للجمهورية أكثر قوة محاربة جديدة بالاعتماد عليها، عكس صفو عالم السياسة القبلية. وحتى بين القيادة الكردية نفسها كانت هناك خلافات جذية. ففي أثناء مراسيم إعلان الجمهورية في مهاباد؛ مثلاً، شن زير و بك هركي هجوماً عنيفاً على الشيخ عبد الله، المنافس الوحيد المحتمل للقاضي محمد، ليس فقط بسبب عدم مصادقته من كل قلبه بل أيضاً بسبب مواقفه المؤيدة لبريطانيا⁽¹⁾.

ورغم أن أغلبية الزعماء القبليين قد حضروا الاحتفال في مهاباد؛ فإن العديد منهم كان يشعر الشكوك حول هذه المطامرة؛ فالبعض منهم توجس ذلك لأنهم رأوا أن الجمهورية الشعبية في يد الاتحاد السوفيتي بينما لم يكن لدى الآخرين الرغبة في أن يقطعوا على أنفسهم الطريق إلى طهران. وفي الحقيقة فإن بعض زعماء ذي بوكري الدين وجدوا صعوبة في تقبل قيادة قاضي محمد انصلوا في وقت قصير مع الجنرال هاديوني الذي يرأس القوات الإيرانية على الخاضعة الجنوبية للجمهورية. في نيسان/ أبريل عرض حمه رشيد، رغم أنه مارشال في الجمهورية، التخلي عن حزبه إذا ما عينه طهران بخشداراً Bakhsdar له (أيامه).

ولم يستغرق تفاهم الخلافات مع الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، الذي لم ترق له فكرة استقلال مهاباد بسلطاتها، وقتاً طويلاً. كانت لمة مشكلة من قبل حول تجنيد حزب (توده) للفلاحين والقبليين الكرد في منطقة أورمية. ما إن تم الإعلان عن الجمهورية الكردية حتى دُعي قاضي محمد لزيارة تبريز حيث أخبر بأنه يستطيع تشكيل حكومة محلية فقط بإشراف من الحزب الديمقراطي. ولكن الدعم السوفيتي فقط هو الذي أثنع الأذربيجانيين بالسماح لإنشاء إدارة كردية مستقلة عن تبريز. وكانت هناك أيضاً مسألة السيطرة على أورمية ومياندواب، بسبب اختلاط مكانها بصورة عامة؛

(1) أرسل ابنه، عبد العزيز، الذي انضم إلى الجمهورية من العراق، بسرعة إلى الاتحاد السوفيتي للبحث عن الترخيص، ولكنه في الحقيقة كان رعية لعمر ملوك الشيخ عبد الله.

قضي أوروبية كانت، فبيلة شكاك وقبائل كردية أخرى ترحب بالإدارة الأذربيجانية في المدينة.

في نيسان/أفريل 1946 عاد قاضي محمد من تبريز بناءً على توصية سوفيتية لحل المشكلات بين الأكراد والأذريين ولتقديم جبهة موحدة ضد طهران. وقد توجت المباحثات باتفاقية في 23 نيسان/أفريل. من أجل التقاء الأطراف المتعارضة في أوروبية وميانداوب، حيث أخذت الاتفاقية في اعتبارها التشجيع التام للثقافة [باللغتين] وتعيين الموظفين الكرد والأذريين في الأجزاء الخاصة بكل إدارة حيث تشكل هاتان الجانبان أقلية فيهما. ولكن المعاهدة اقترحت الاستقلال التام عن طهران، وسمحت بتبادل الممثلين بين الحكومتين وتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة، والمساعدة العسكرية المتبادلة وأن تكون المفاوضات مع طهران على أساس "المنفعة المشتركة" لكلتا الحكومتين. وفيما يشبه توبة فقدان ذاكرة للمعزات الطويلة من الكره المتبادل، تعهدت الأمان الموقعتان على المعاهدة على معاقبة أي شخص أو مجموعة من الأشخاص تهدف إلى الإساءة إلى "الصداقة التاريخية والأخوة القائمة على الديمقراطية بين الأذربيجانيين والأكراد"⁽¹²⁾.

بات الموقف سوية الآن أكثر أهمية. وبدأ مبرراً موقف أولئك الزعماء الذين أضرروا المشكوك حول النوايا السوفيتية. فبحسب المعاهدة الإنكليزية -السوفيتية- الإيرانية في كانون الثاني/جانفي 1942 تعهدت القوتان المحتلتان بالانسحاب من إيران بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب بين دول المحور والحلفاء. كان معنى ذلك نظرياً هو جلاء السوفيت في 2 آذار/مارس 1946، ولكن عملياً بدا أنهم باقون. في 9 آذار/مارس أبدت الولايات المتحدة وبريطانيا على التوالي قلقهما الشديد. وفي 26 آذار/مارس وعد أندريه غروميكو Andrei Gromyko بأن كافة القوات السوفيتية سوف تكون خارج إيران في غضون ستة أسابيع وقد تم الالتزام بهذا البرنامج، ولكن ليس قبل الاتفاق مع طهران على إنشاء شركة نفط سوفيتية-إيرانية مشتركة خاضعة لمراقبة البرلمان. ومضت الاتفاقية في الاعتراف بـ "أنها شأن داخلي"، فإنه سوف تتخذ ترتيبات صلحية بين الحكومة وشعب أذربيجان"⁽¹³⁾.

(1) روزفلت، "الجمهورية الكردية"، ص 143.

(2) نيويورك تايمز، 6 نيسان/أفريل 1946 انظر أيضاً: الجمهورية الكردية، ص 73.

في الوقت الذي هذا فيه هذا الوعد إيران والغرب من مخاوف احتلال سوفييتي دائم، فإنه أثار المخاوف في كل من تبريز ومهاباد عن أنهم سوف لن يتمتعوا بالحماية من حكومة طهران الشراقة إلى الانتقام. لقد كانوا مدركين تماماً للضجة التي أحدثها انسحابهم. وكان لدى مهاباد أسبابها الخاصة للقلق لأنه لا يتم الاعتراف بها إلا على أنها جزء من أذربيجان.

في نهاية شهر نيسان/أفريل قررت الحكومة في تبريز على أن الاتفاقية مع طهران مطلب ملجئ وتوصلت إليه في أواسط شهر حزيران/يونان. ووفق شروط الاتفاقية عادت كل أذربيجان، بما فيها المناطق الكردية، رسمياً إلى السيادة الإيرانية، وتم تعيين وزرائها مرة أخرى كإداريين لإقليم أذربيجان. وهكذا أضيف الأذريون الصفة القانونية على موقفهم ونجسوا الأعمال الانتقامية الإيرانية، ولكنهم تركوا مهاباد منعزلة على أنها جيب متعزلة داخل إقليم أذربيجان، متجاهلين اتفاقهم مع الجمهورية الكردية.

في هذه الأثناء كان القوات الإيرانية وقوات الملا مصطفى البارزاني تراقب بعضها بعضاً بحذر على أطراف سقز. فقدم الضباط السوفييت الرشوة لعمر خان لأخذ قبلي شكاك وهركي إلى الجنوب لصاندة قوات البارزاني. في مهاباد كان ثمه أمل أن إنشاء القرية القبلية (بقوة اقتراضية قدرها 13 000 جندي) بأنها سوف تكون هجومياً على سقز وحتى سنندج، على اعتبار أن عدد القوات الحكومية هناك لم يكن يتجاوز 5.000 وهي غير قادرة على القيام بهجوم.

في نهاية شهر آيار/ماي نشبت سلسلة من المتناوشات بين رجال البارزاني الذين تميزوا بشبائهم وشجاعتهم تحت الثيران بينما تميز رجال عمر خان بجبنهم. طُلب الأسرى الذين وقعوا بأيدي رجال البارزاني إلى قوات مهاباد. ولكن مع وصول الأخبار عن اتفاقية تبريز-طهران حذر الاتحاد السوفييتي مهاباد أن تتخلي عن هجومها على سنندج وتفتح باب المفاوضات مع طهران. وعند انسحاب رجال القبائل باتجاه الشمال، تضاعف جيش مهاباد إلى حد كبير.

في مهاباد نفسها سرعان ما انهار الاتحاد الهش بين المصلحين ورجال القبائل حيث فضل السوفييت إجملاء الفتنة الأخيرة منهم. ولم تكن الهوية الاجتماعية بين رجال القبائل وسكان المدن كبيرة بكل ثلوياتها الدينية واللغوية والإثنية. ولكنها مع ذلك ظلت من حقائق الحياة الأساسية.

في شهر آب/أوت ذهب قاضي محمد بنقسه إلى طهران للتفاوض حول منطقة

حكم ذاتي جديدة تمتد من الحدود السوفيتية إلى نقطة تقع بين سندج وكومستان - أي باختصار كل كردستان التي تتبع المذهب السني - بما في ذلك الأجزاء الواقعة ضمن إقليم أذربيجان أو تحت سيطرة الحكومة المباشرة، حيث كانت لديه أرضية للتفاوض. فقد كان رئيس الوزراء (قوام) معزولاً يسعى إلى اتخاذ حل وسط بين المؤسسة الديكتاتورية (الشاه والجيش والقبائل) والحركة الديمقراطية. في شهر آب/أوت بدأ (قوام) ينحاز إلى اليسار فاعتقل الشخصيات التي تمثل رموز الرجعية بما فيهم عباس قابوديان، ويبدو أنه وافق على إقامة منطقة كردية ذات حكم شبه ذاتي وربما بدأت المساحة التي طالب بها قاضي محمد ولكن تحت قيادة حاكم عام يتم تعيينه من طهران. كان يفكر باتحاد انتخابي للبرلمان في دورته الخامسة عشرة ليس فقط مع حزب (توده) بل أيضاً مع الحزبين الديمقراطيّين في كل من أذربيجان وكردستان. كان من الهام من وجهة نظره المحافظ على وحدة اليسار. ويبدو أنه أصر على أن اقتراحه يجب أن يقبل من حاكم أذربيجان، وهو ما لم يتم قطا يمكن التنبؤ به. ولكن في شهر تشرين الأول/أكتوبر وقعت حكومة (قوام) تحت ضغط شديد نتيجة للاضطرابات القبلية والفوضى التي سادت في الجيش على نطاق واسع ضد اليسار بتحريض من الشاه. في محاولة منه لإنقاذ حكومته قطع (قوام) بسرعة علاقته مع الحزبين الديمقراطيّين. ومع هذا التغير الدرامي السريع للمزاج في طهران، لم يجد قاضي محمد وزملاءه مناصحاً من تغيير لهجتهم وتخلوا عن كلمات مثل "الرئيس" و"الوزير" لصالح "رئيس الحزب" أو "مسؤول المالية" وغلب جراً. وهذا التغيير كان تعبيراً للاسترضاء ولكنه غير كاف.

في هذه الأثناء كان الدعم القبلي للقاضي محمد يتضاءل بحيث دعمه القبائل فقط لأن بيده مفاتيح المساعدة العسكرية والاقتصادية. وبدأ أنه من المتصور ألا تبدأ القبائل بترك مهاجرات منذ اللحظة التي تم فيها الإعلان عن صفقة طهران-تبريز. إذ عليها أن تراعي مصالحها أيضاً. فقد كان التبغ هو المنتج الرئيسي في المناطق القبلية، ولكن ليس هناك مدخل لأسواقهم من مكان آخر في إيران، فبدأت تقاسي فاقة شديدة رغم الترتيبات التي أخذها السوفيت لمقاومة القمح والتبغ بالسكر والقطر.

تفاقمت الحالة سوءاً. وكانت هناك حالة من الامتناع بين القبائل التي كانت تقاسم مواردها الضئيلة مع البارزانيين الأقوياء (ولكن الممذيين)، وبالنسبة للبارزانيين مرت شائعات من أن ملا مصطفى لديه طموحات في أن يحل محل قاضي محمد.

لأن قوائمه فقط قاتلت من أجل الجمهورية كما يجب. بدأت الخلافات بين بعض زعماء سامشي ومنكور من جهة وقاضي محمد من جهة أخرى. ومن أجل دعم موقف الأخير أرسل الاتحاد السوفيتي قوة لطرد الطرف الأول إلى العراق.

كانت المشاكل لا تزال قائمة بين قاضي محمد وقبيلة دي بوكري، وبعد فشله بالطرق الدبلوماسية أمر بزحف شكاك وهركي بقيادة عمر خان على بوكان لإجبار (دي بوكري) على الانصياع، وكانت تلك آخر مهمة قام بها عمر خان في ميل مهاياد. ففي نهاية شهر أيلول/سبتمبر طلب من القنصلية الأميركية في تبريز، ممثلاً ليس فقط عن كردان شكاك بل أيضاً ممثلاً عن مجموعة أخرى من القبائل، أن تبلغ طهران ولاءه مقابل ضمان المعاملة العادلة، وهكذا بقيت قبيلة كنه وورك في مهاياد وفيض الله يكتفي وفرغ من زبدا مخصصة للقاضي محمد.

كان الزعماء في صورة الأحداث تماماً في إيران. خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر تعاطف أغلبهم مع القلائل القليلة ضد حكومة قوام. كما كانوا يشعرون أيضاً بعدم ثقة تجاه (توفه) واليسار. فقد عرفوا، كما في 1906، أن مصالحهم تكمن مع اليمن الفاشستي. وعندما أصدر قوام أوامره على مفضي في الاحتلال العسكري لأذربيجان وكردستان في 10 كانون الأول/ديسمبر كان واضحاً لدى معظم الزعماء مع أي طرف سيقفون.

قبل ذلك بخمسة أيام، كان مجلس حرب قاضي محمد المعزول الآن، قد تعهد بالمقاومة المسلحة ضد الجيش الإيراني. مع ذلك وفي الدافع وراء ذلك شامساً. ربما لأنه - المجلس - اعتقد بأن الاتحاد السوفيتي قد يتدخل لحمايتهم. ولكن في غضون أسبوع كانت قبيلة شكاك وهركي تشارك في الحكومة في الاستيلاء على الريف في نواحي أرمية وتبريز. في 13 كانون الأول/ديسمبر دخلت القوات الإيرانية من جديد في تبريز. في اليوم التالي توجهت المجموعة الأولى من الزعماء والأعيان ممثلاً إلى مباحثات لإعلان عضويتهم. من بينهم كان صدر قاضي الذي، بصفته مندوباً في مجلس⁽¹⁾ (برلمان) طهران، قد توسط مسبقاً من أجل أخيه كما أخبر الجنرال همايوني أن مهاياد مستعدة لاستقبال قوات الحكومة بسلام. أرسل همايوني في البداية حلفاءه القبليين من رجال دي بوكري وسامشي ومنكور، الذين عارضوا قاضي محمد من قبل.

(1) كما في الأصل: Khatami. (المترجم).

ولكن خوفاً من أن ينهوا المدينة، وبتاء على طلب قاضي محمد، أرسل أيضاً قوات نظامية لتحرير مهاباد في 15 كانون الأول/ ديسمبر.

لم تدم جمهورية مهاباد عاماً كاملاً حيث سارعت الحكومة إلى إغلاق المطبعة الكردية وحظرت اللغة الكردية وكذلك أحرقت كافة الكتب التي وجدت بها باللغة الكردية. في 11 آذار/ مارس تم إعدام قاضي محمد وشقيقه وابن عمه في ساحة المدينة كان ذلك عملاً انتقامياً وبالأخص على صدر قاضي الذي قضى العام كله تقريباً في طهران باستثناء الفترة التي أرسلته الحكومة كمندوب لأخيه. علاوة على ذلك، كان تصرفهم ضمن النظام وغير متسم بالعنف إلى حد كبير. فيما عدا بعض المناوشات التي وقعت في صيف ذلك العام وتصريحه السيئ التقدير من أنه سوف يلجأ إلى المقاومة المسلحة، فإن قاضي محمد قد أوضح تماماً أنه يريد تسوية على أساس المفاوضات وكانت لديه الرغبة في زيارة طهران لتحقيق ذلك. لا شيء مما فعله يقارن بالأعمال الإجرامية لأخيه رشيد مثلاً.

لكن طهران أدركت أن نظام جمهورية مهاباد والقومية الكردية الجديدة أخطر بكثير على سلطتها من التمرد القبلي. لقد ذهب آل قاضي الثلاثة ضحية تجسدهم للمثل القومي الأعلى. كما نُفذ حكم الإعدام في بقية أعضاء حكومة مهاباد بعد أسبوع من ذلك في نيسان/ أبريل. إذا ما وضعنا عمليات الإعدام التي طالت قبيلتي كه وورك وفيض الله بكلي، فإن معظم الزعماء القبليين أُحضروا من الضرائب، بموجب عفو عام كان قد صدر من رضا شاه في أوائل شهر شباط/ فيفري⁽¹⁾.

خبرت طهران علا مصطفى بين العودة إلى العراق أو نزع سلاحه وإعادة توطينه قرب ورمين Varadin فاختر الشيخ أحمد العودة إلى العراق مع عائلات البارزانيين وبعض المقاتلين. ولكن أيّاً من الخيارين لم يكن مقبولاً لدى البارزاني أو أتباعه وقرر أن يحسم الأمر بالقتال. وبرهن على تفوقه في المهارات التكتيكية، حيث أمر الباب الكرد في كل مكان بمسيرته المسلحة عبر المناطق الحدودية لكل من العراق وإيران وتركيا. في أوج هذه المسيرة الطويلة قطع رجاله 220 ميلاً من الأراضي الجبلية خلال 15 يوماً وكانت القوات النظامية تتعقب أثرهم بصرامة. لقد نفّذ البارزاني محاولتهم

(1) آدمي (ج.د.ش.) أن 35 000 قد قُتلوا ولكن بعضي التعامل يحذر مع هذا الرقم، انظر: هاليداي (Halliday)، إيران: الديكتاتورية والتطور، 1979، ص 221.

لتطويقه وأخيراً عبر نهر آراس Aras ووصل بأمان إلى الاتحاد السوفيتي في 15 حزيران/يون⁽¹⁾. وهكذا كتب بغيه الأسطورة التي سيعود بها إلى يوم ما.

إن الفكرة القائلة بأن جمهورية مهاباد كانت هي اللحظة المخرجة التي حقق فيها الأكراد حريتهم ورواية وردية عن الواقع وهي قاطبة للأخط والرؤ. فقد كانت المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية تصطبغ بمهاباد. ولم يحدوها الأمل أبداً من دون دعم جدي من الاتحاد السوفيتي، كذلك كان قادة الجمهورية يدركون في قلوبهم أن هذا الدعم غير قابل للاعتماد عليه. علاوة على ذلك، كان الفخوضي يكتنف وضع الجمهورية بين الحكم الذاتي والاستقلال⁽²⁾ وهو ما جعل من المستعذر ألا تفكر طهران، إذا ما استطاعت، في بسط سيطرتها عسكرياً. لقد لعب الأذربيجانيون دورهم بصورة أكبر في هذا المجال.

منذ اللحظة التي تم فيها حل كومه، وقعت المهمة القومية قضية سياسات الأعيان والزعماء القبليين والاتفاقيات الاجتماعية بين فرع قبلي وآخر وبين الأكراد القبليين والمدنيين وبين الأعيان المدنيين والطبقة الوسطى الأقل شأنًا. أخيراً لقد تأسست الجمهورية في ظروف الإقلاسي الاقتصادي وبقيت كذلك حتى النهاية. لذلك يمكن ضمان المستقبل الاقتصادي لمهاباد، أو لامتماد أوسع من كردستان، بالتنسيق مع المناطق الداخلية الإيرانية. وبالرغم من أن الجمهورية كانت مهمة للقوميين الأكراد في أماكن أخرى، تمت الإطاحة بأسسها بكل وحشية.

المصادر:

Official Great Britain, unpublished: public Record Office: series FO 195/2580, FO 248 nos 1403, 1410, series FO 371 nos. 7824, 17915, 27080, 27244, 27245, 31388, 31390, 31391, 31402, 34940, 35092, 35093, 40173, 40177, 40178, 45488, , 49503, 52698, 57502, 68986 WO106/5961.

(1) بحوزه من الوصف لحكم الإيراني، انظر لغلتن، الجمهورية الكردية، ص 116-126 أو أرجع إلى FO 371/61986.

(2) في أيلول/سبتمبر 1946 تمت فصل بريطانيا في تقرير تقريراً بقوله فيه إن قاضي محمد قد اعترف فعلاً بأن المعاملة بالحكم الذاتي كان تهوراً، وأن الاستقلال هو ما يسعى إليه، FO 371/52702، ووثق Wall إلى فر دوجيل Le Rougelet، تبريز، 11 أيلول/سبتمبر 1946.

Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions*, Henri Binder, *Al Kurdistan*. - المصادر الثانوية :
as Mésopotamie et Perse (Paris, 1887) W. Bagleton, *The Kurdish Republic of 1946*
 (London, 1963) Fred Halliday, *Iran: Dictatorship and Development* (Harmondsworth,
 1979) M.R. Ghods, *Iran in Twentieth Century* (Boulder and London, 1989) F. Keshi-
 Kentsh Dehkodri, *The Republic of Kurdistan, its rise and fall* (M.Litt. diss. Oxford,
 1986) Archie Rossach, *The Kurdish Republic of Mahabad*, *The Middle East Journal*
 Vol.1, no. 3 (July 1947) in Chahand, *People Without a Country* Sharifi, *Al Jamiat*
wa'l Mawzua.

إيران: خلق حركة قومية

مقدمة

في أعقاب فتح الدولة لحركة 1947 عاش القوميون الأكراد في فترة انحطاط غير قادرين على تشكيل أي تهديد حدي للحكومة. فالحزب الديمقراطي الكردستاني - الإيراني (ح.د.ك.إ.) لم يشكل أي تهديد حقيقي سوى أنه تعبير مادي عن المثل القومي الأعلى والذي بدأ عدد كبير من الأكراد يتوحدون إليه جدياً بعد انقضاء 20 عاماً بالتمام على انهيار مهاباد. وهم فعلوا ذلك بناءً على تغير الظروف أكثر من الاستجابة للأفكار السياسية التي نشرها (ح.د.ك.إ.). كذلك كان التغير الاقتصادي (اجتماعي - اقتصادي) في الستينيات والسبعينيات [من القرن الماضي] من إصلاح زراعي وتحسين شبكة الاتصالات وهجرة العمال وزيادة السكانية كفيلاً ليس فقط بالقضاء على النظام القلي بل أيضاً على خلق الظروف التي باتت فيها القومية هي الرابطة المركزية لأكراد إيران. ولكن لم يجد هذا التعبير الصريح عنه إلا بعد زوال سلطة البهلويين عام 1979.

سنوات الجراد 1947-1978

في أعقاب انهيار جمهورية مهاباد زال (ح.د.ك.إ.) فعلياً من الوجود. واستمرت حفنة من الأكراد الذين كانوا على اتصال مع الجمهورية القصيرة الأجل في اللقاء والحلم. اللافت للنظر أن هؤلاء كانوا من المتورين وأفراداً من البورجوازية الصغيرة ورجالاً خدموا في الوظائف المدنية وتجاراً ومعلمين وما شابه، وأبرز هؤلاء عزيز يوسف و غني بلوريان وعبد الرحيم سلطانيان؛ وكان لآخر اثنين منهم جولات فري

قوية مع أعضاء كبار في إدارة مهاباد⁽¹⁾. واحتفى جميع الأعيان الذين هبوا على الجمهورية.

كانت هذه البقية الباقية من (ح.د.ك.) قريبة أيديولوجياً من حزب (توده) الماركسي ولكنه ظل متميزاً عنه. وربما يعود ذلك في جزء منه إلى أنه حتى شهر آذار/مارس من عام 1947 كان يقود (ح.د.ك.) طبقة من الأعيان في حين أن (توده)، الذي تأسس في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1941، يسيطر عليه بشكل مطلق المتفخرون المليونر. غير أنه لا يمكن إنكار تأثير حزب (توده) الذي ورت مجموعة متواضعة من الانتصار أوجدها الحزب الشيوعي (قبل قمعه) في أواسط العشرينيات لآمن القرن الماضي] كما عثر عن اهتمامه الخاص بالأقليات⁽²⁾. وقد انقسم واحد أو اثنان من أعضاء (ح.د.ك.) إلى فرع حزب (توده)، الحزب الشيوعي الكردي، الذي لم يعمّر طويلاً. وكان لحزب (توده) مجموعة قوية ونشطة من الأتباع بين الآشوريين في منطقة أورمية وسكان المدن الذين، بحكم طبقة الأعيان، كان المتورون الأكراه من الشباب سعداء بالتعامل معهم. كما قَدَّم هؤلاء المساعدة المعنوية والأيدولوجية عندما احتاج إليهما منقذو الجمهورية. غير أن أولئك الأكراه الحبالين إلى الاشتراكية أكرروا انقيادهم مع (ح.د.ك.). وعندما تم اعتقال أعضاء (توده) بالمئات في أوائل الخمسينيات كان ذلك فقط منهم من الأكراه.

لم يستطع ما تبقى من (ح.د.ك.) أن يفعل سوى القليل في البداية. حيث لم يكن لديه بعد لا القناعة ولا الوسيلة للنضال المستبح. بدلاً من ذلك بدأ بتوزيع بعض النشرات السرية في المنطقة المحيطة بمهاباد في عام 1948، ولكن ليس لفترة طويلة بسبب اعتقال عزيز يوسف في تلك السنة والذي لم يُفرج عنه إلا في عام 1952.

في هذا الوقت بدأ الجو السياسي في إيران بالتغير، ففي نهاية 1947 تسبب القوميون الوحيدون المؤيدون للملكية الذين كانوا يمسكون القوى في البرلمان، في استقالة رئيس الوزراء (قوام). من ذلك الوقت فصاعداً بات بإمكان رضا شاه التدخل

(1) كان مهاب، بلويان، شقيق شفي، أحد الممثلين الرسميين في جمهورية أذربيجان عندما كان والد عبد الرحيم سلطانيان. مصطفی، موقفاً كبراً أيضاً.

(2) في المؤتمر الثاني للحزب الذي عُقد في أورمية في 1927 دعا الحزب الشيوعي إلى إقامة جمهورية لبرالية لحماية القوميات الكثرة في إيران.

في القضايا العامة، وهو ما استطاع القيام به بشكل أسهل وتوازن القوى بين القوميين الوحدويين في البرلمان وبالتزايد المتصارع للجيش الموالي له. في شهر شباط/فبراير 1949 اتخذ من المحاولة الفاشلة لاغتياله حجة لتحريك حجة التطور الديموقراطي في البلد. فأعلن الأحكام العرفية وأغلق الصحف المعادية وحظر نشاط (توده) ودعا إلى اجتماع مجلس النواب لتعديل الدستور الذي وافق على تشكيل مجلس شيوخ، نصف أعضائه سيُنتَون من قبل الشاه، الذي أعطى أيضاً المشاء صلاحيات جديدة تخوله حل المجلس (البرلمان) ساعة ما يشاء. أما في الريف وفي إجراء أعمق وغير شعبي أكثر، فإن العقارات الشاسعة لرخا شاه، والتي نقلت ملكيتها إلى الدولة في عام 1941، قد سُلِّمت لـ (محمد رضا).

كان من المتعذر ألا تؤدي ديكتاتورية الشاه إلى إثارة المعارضة. في عام 1950 تم تعيين الجنرال رازمارا وهو رجل ذو ميل يساري، رئيساً للوزراء⁽¹⁾. ولو لا اغتياله من قبل فدائي مسلم في أوائل عام 1951، لربما لبى بعضاً من الطموحات الكردية، لأنه أراد أن يضع الإدارة اللامركزية موضع التطبيق.

في شهر أيار/ماي حل الدكتور محمد مصدق محل رازمارا خصيصاً من أجل تنفيذ قانون تأمين النفط المقترح. كان مصدق راديكالياً شعبياً وبنحاً إلى الرأي العام كلما وجد معارضة في المجلس أو البلاط. كما أحاط نفسه بعدد من المثقفين الراديكاليين حيث كان بعضهم، من أمثال كريم سنجاي وعبد الحميد زلكه، من الطبقات العليا في المجتمع. أراد رازمارا، مثل مصدق، ديموقراطية ليبرالية ولكنه كان مركزياً متشدداً أيضاً. وهكذا فإنه في الوقت الذي سمحت فيه الأجواء المناسبة لازدهار الجماعات الديموقراطية، (توده) بشكل خاص، كان من المحتمل أن يتعامل بقسوة مع الأكراد والدعوات الأخرى لللامركزية. وهكذا، كانت إدارته مضطربة ووصلت إلى أوجها في صيف 1953 عندما بدا أنه نجح أخيراً في تحجيم الشاه إلى مجرد ملك دستوري بل وربما في الإطاحة به لصالح جمهورية. ولكن في شهر آب/أوت، وبحريض أميركي، نفذ الجيش انقلاباً ضد وأعاد الشاه سلطات أوسع.

في هذه الفترة استطاع (ج.د.ك.) أن ينفذ بحرية أكثر ففي عام 1951 جند

(1) ولم تعرف له، لم يجد محمد رضا بدلاً عنه لأنه الرجل الوحيد القادر على إنقاذ إيران من الفوضى السياسية والعجز المالي، إيران بين ثورتين، من 263.

أعضاء لتكوين قاعدة شعبية من الأنصار. في مهلباد نال تعاطفاً كبيراً بسبب الصراوة التي أحس بها سكان المدينة العاديون لما حصل في عام 1947، وبالأخص إعدام قاضي محمد الذي اكتسب سمعة قديمي شهيد. وكان الشاء مكروهاً على نطاق واسع لسبب عام هو أنه لم يسمح بتعيين رجل دين سني بدلاً من قاضي محمد في مهلباد. وهكذا نجحت مهلباد في الانتخابات التي جرت في شهر كانون الثاني/جانفي 1953 للمجلس في دورته السابعة عشرة، تهديدات البوليس وصوتت بأغلبية ساحقة لصالح مرشح معروف من (ح.د.ك.). نتيجة لذلك أعلن إلغاء الاقتراع، حيث تم تعيين رجل دين طهراني ممثلاً عن دائرة الانتخابية لم يرها أبداً. ليس غريباً، بالتالي، أن مهلباد بقيت معادية للشاء وكل ما يرمز إليه. في 19 آب/أوت 1953، وقبل أسبوع واحد من سقوطه، أجرى مصطفى اسفندي وطناً لتحديد سلطات الشاء، وكانت النتيجة أن صوتين فقط من أصل 5.000 صوت دعمت الملكية.

ما إن عاد إلى السلطة، بدأ الشاء في القضاء على كل أثر للحركة الديمقراطية. بين أعوام 1953 و 1958 اعتُقل 3.000 عضو من أعضاء (نوده). توارى (ح.د.ك.) عن الأنظار وبدأ يعمل كالجنتين مستقلتين في مهلباد ومستندج⁽²⁾. خلال عام 1954 دُمجت اللجنتان في مؤتمر حزبي في مكان سري خارج مهلباد. وفي هذا المؤتمر غير الحزب أولوياته: الإطاحة بالملكية وإقامة كيان كردي له حكومة منتخبة، وتحرير كل كردستان وكذلك تحرير المرأة. كما عبر عن سخطه من النظام السائد في كردستان، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم باللغة الفارسية، وأن كافة الموظفين الكبار يُعيّنون من طهران، ومن سريان الأحكام العرفية في كردستان.

في شهر أيار/ماي من تلك السنة استجمع عني بلوريان شجاعته فنشر العدد الأول من "كردستان" منذ انهيار جمهورية مهلباد. ونشرها في مهلباد وصفز ومستندج بحيث عكست، هذه الصحيفة، الخط الاشتراكي وتعاملت مع كردستان ككيان مستقل. وقد كانت هذه النزعة الانفصالية هي التي أفلقت حزب (نوده) والأحزاب اليسارية الإيرانية الأخرى وبقي مقلداً على (ح.د.ك.) أن يبقى في حالة توتر مستمرة مع حلفاء الطيبيين من الإيرانيين. لم تستمر "كردستان" طويلاً لأن البوليس عثر على المطبعة

(2) كان يقود لجنة مهلباد كل من برنجي وبلوريان وملكانيان ولجنة مستندج يقودها شري صلي. الوثائق - الحركة القومية الكردية ص 187

السرية في تبريز بعد نشر العدد الخامس (أيلول/سبتمبر) بفترة قصيرة. وكانت هذه توريد كردستان مستقلة 'متحررة' من اضطهاد إيران وتركيا والعراق⁽¹¹⁾ وهو رأي قلما يُسمع بين أكراد إيران. وهكذا تم اعتقال نحو 150 شخصاً خضع 50 منهم للمحاكمة.

كان النظام خائفاً من أن تكون كردستان نقطة ضعف في جرح إيران ضد الحرب الباردة. كذلك كانت تخشى من التأثير السوفيتي وبشكل خاص من بث إذاعتها باللغة الكردية التي بدأت في عام 1974، والتي لمحت في بعض من فترات بثها إلى اندلاع ثورة قادمة. كانت خائفة لدرجة أنها في بداية عام 1951 بدأت في ترتيبات من أجل بث إذاعة خاصة بها تواجه بها الإذاعة السوفيتية. ولكنها خافت أيضاً من الغزو السوفيتي للمنطقة الحدودية. وقد شعرت حكومة طهران بحرج شديد عندما وصلت المساعدات السوفيتية للفلاحين المتضورين جوعاً في ماكو خلال شتاء 1949/50 القارص قبل أن تحرك الحكومة ساكنها والمزيج أيضاً أن الحكومة قد علمت أن رجال دين مدرسين على يد السوفيت، البعض منهم من أتباع الطرق الصوفية، يتم استعبادهم في العمل الدخاني في كردستان.

بدأت مخاوف الشاء بالنسبة لأصدقائه مشروحة. فمن وجهة النظر البريطانية كان الأكراد الجباليون في الشمال مستعدين لدعم أي غزو سوفيتي لأذربيجان. وفي أواسط 1954 اعتبرت بريطانيا أن قبيلة شكاك والكثير من الرجال القبليين (والكن لبس زعمائهم وهو شيء ذو مغزى) في المناطق المحيطة بمهاباد وسفر كانوا واقعين أيضاً تحت النفوذ السوفيتي.

في ضوء قدرة الدولة المتزايدة على التعامل معهم، كان من السهل التخلص من القبائل المثيرة للمشاكل على طريقة الماضي ذاتها. لكنهم كانوا مع ذلك مصدر قلق حقيقياً لدى طهران. فقبيلة دي بوكري مثلاً لا يزال لديها 3.000 مقاتل وأسلحة تقدر بـ 7.000 بندقية. ولا يزال مامش قاهرة على أنزال 1.500 مقاتل وكذلك الأمر بالنسبة لمنكوره ولدى كل مقاتل من مقاتليها بندقية احتياطية⁽¹²⁾ شأنهما في ذلك شأن كل القبائل التي تحرم نفسها. كانت طهران تنظر بشيء من الريبة والخوف إلى مهاباد وهو شيء طبيعي لأنها نقطة التقاء عدد كبير من القبائل والمكان الذي شهد ولادة فكرة

(11) FO 371/114809، فيرلي Fearnley إلى ستوارت Stewart، طهران، 18 كانون الثاني/يناير 1954.

(12) Dundas، دنداس Dundas إلى طهران، تبريز، 18 كانون الثاني/يناير 1954.

القومية الكردية أما الجيش الإيراني فكان لا يزال قوياً وقادراً على مواجهة أي ضرر تلحقه به قبيلة ساخنة، كما كان يختار أهدافه بحذر.

وكان ذلك هو هدفها عندما نجحت معركة مع قبيلة جوانرود، الصغيرة ولكن القوية، والتي عادت إلى أسلوبها التقليدي في استغالية العمل منذ 1941. في شهر أيلول/سبتمبر 1950 غزت الحكومة معقل جوانرود بمساعدة من أعدائها القبليين المحليين الكثر. ولكن في عام 1956 حصل هجوم رئيسي بشكل نهائي وحاسم على هذه القبيلة. كان من السهل على القوميين الكرد أن يصوروا هذا الهجوم على أنه ضد الشعب الكردي برمته، ولكن الاحتمال الأكبر هو أن الحكومة قد نظرت إلى قبيلة جوانرود على أنها طريقة سهلة، وهو ما لم ينطبق على التحالفات القبلية القوية مثل البختياري والقشقاري.

في عام 1958 كان لدى النظام أسبابه للخوف من التطورات في كردستان. إذ إنه يعرف تماماً العناد الكردي والأثر التحريضي لإذاعة القاهرة المناوئة للهاشميين التي تبث باللغة الكردية، والتي قد تؤثر في كردستان الإيرانية أيضاً. بحلول أوائل تموز/جويلية، ازدادت مخاوفه إلى حد كبير، وبدأ ذلك مبرراً، بعد أسبوع، عندما أطاح قاسم بالملكية الهاشمية في العراق وتوحد بشكل صريح للشعب الكردي. نُشر الجيش فوراً في كردستان الإيرانية لمنع أية تظاهرات أو، الأسوأ من ذلك، قيام انتفاضة بتحريض صوفي.

بعد عودته إلى كردستان العراق كبطل في تشرين الأول/أكتوبر 1958، اقترح ملا مصطفى البارزاني اتحاد الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران تحت قيادة سكرتير عام، وكان يقصد نفسه ضمناً. ولكن قبل اتخاذ أي قرار اعتقل السافاك، الرئيس السري المؤسس حديثاً، 250 من المشتبه في أنهم من نشطاء (ح.د.ك.) ومن بينهم عزيز يوسف و غني بلوريان، وكلاهما عضوان في اللجنة المركزية⁽¹⁾. مرة أخرى ثلاثي (ح.د.ك.) تقريباً وظل مقتصرأ على بعض المثقفين في العراق الذين لا يتجاوزون أصابع اليد.

لم يكن هناك بد من وقوع "الأحياء" من (ح.د.ك.) تحت التأثير القوي

(1) أطلق مراح عزيز يوسف وصحته مشهورة في عام 1977 وتوفي في حزيران/يونيه 1978. وقد كانت جنازته تظاهرات جماهيرية كبيرة في بغداد.

والمباشرة للملا مصطفى، وعندما ثار البارزاني ضد نظام بغداد في عام 1961 قدم (ح.د.ك.) الطعام والنفاس والدخيرة لمساعدة الثورة، وعلى الصعيد الأيديولوجي، تخلى بسرعة عن نزعة اليسارية بتوجيه من قائد الجديد عبد الله إسحاق (المعروف بـ أحمد توفيق) وإسحاق عضو مؤسس للجنة مهاباد ربات قريباً من الملا مصطفى الآن. وكما في العراق زادت حدة التوتر بين اليساريين والمحافظين، وعندما دعا إسحاق إلى عقد المؤتمر الثاني للحزب قرب قلعة حزه (داخل العراق) في عام 1964، ساعد الملا مصطفى في منع حضور المندوبين غير المرغوب فيهم، تماماً كما طرد يساري حزه المثيرين للمشاكل. وقد أدان المؤتمر قاضي محمد ووصفه بالخيانة ووجهم تقديمي 1954 "بالأحقاقين".

لم يدم تحالف البارزاني-إسحاق طويلاً، فقد وافق ملا مصطفى على كبح النشاطات السياسية لـ (ح.د.ك.) مقابل دعم الشاء له ضد بغداد، كذلك طلب من (ح.د.ك.) وقف كل نشاطاته المعادية لتهران، وهكذا أخضع النضال في إيران لذلك الذي في العراق. كما حذر أن مليشيات (ح.د.ك.) سوف لن يسمح لها بالبقاء في كردستان العراق.

ثار (ح.د.ك.) ومؤيدوه على قرار ملا مصطفى وخاصة في ضوء المساعدة العسكرية المقدمة للبارزاني منذ عام 1961 حيث تم تشكيل لجنة ثورية جديدة للطاعة النضال ضد طهران، والتي هتمت إسحاق بسرعة، الذي ألهم بأنه "متعاون" (11) وأظهر تحدياً للملا مصطفى، بعض أعضاء اللجنة هم من دعاء جديدة، بالإضافة إلى أعضاء سابقين في حزب (توده) من أمثال عبد الرحمن قاسملو، زعيم الحزب المستقبلي. كما كان للبعض الآخر منهم مواقف قومية معصومة عن الخطأ أمثال عبد الله وسليمان معيني، أبناء بعض سياسي مهاباد المنحصرين، لقد أمّنت اللجنة الثورية دعم الفلاحين في منطقة مهاباد-أورمية الذين كانوا من قبل في حالة صراع مع البوايس.

بدأت اللجنة حملتها في آذار/مارس عام 1967، بعد ذلك بشهرين طرد أولئك

(11) كان أمام ملا مصطفى أحد أمرين إما السيطرة عليه أو حنوته فقرر اعتقاله في كاني داري في بخان معزل داخل منطقة يهدين. بعد انتخابه عسكرياً عام للحزب وخبر قاسم بعودته إلى الجهاد لكنه رفض دعوة قاسم. اعتقله السلطات العراقية واغتنى في عام 1972

الذين كانوا لا يزالون في العراق من قبل الملا مصطفى. وفي صيف عام 1968 قُتل 5 من أصل 11 من مؤسسي قيادة اللجنة الثورية، بما فيهم عبد الله معيني. إغياقة إلى هذه الكارثة التي ألحقت بهم في ساحة المعركة، ألقى مقاتلو البازني القبض على سليمان معيني في ربيع ذلك العام وهو يحاول التسلل عبر الحدود من كردستان العراق إلى إيران حيث نُفذ فيه حكم الإعدام وُسِّمت جثته للسلطات الإيرانية التي عرضتها في مهاباد، وهو واحد من كثيرين فاقوا الأربعين قُتلوا أو سُلموا إلى رجال الشاه من قبل الملا مصطفى. وهكذا في غضون 18 شهراً انتهى كل شيء.

وقض الكثير من الكره الإيرانيين بشدة ضد "طعنة الظهر" من الملا مصطفى. وحتى إسحق الذي ألقى باللوم على الثوريين لعنادهم واقتدارهم إلى العذر، أدان تصرف البازني واحداً بـ "القلوب".⁽¹⁾ ولكن من الخطأ الافتراض أن البازني هو المسؤول عن إغياق (ح.د.ك.)؛ فحتى عندما كان للحزب قاعدة آمنة في العراق، كان (ح.د.ك.) يفتقر، في هذه المرحلة، إلى المهارات والموارد الضرورية للاستمرار إذ انتقل إلى الأسلحة الحديثة والقواعد الآمنة وإلى فهم جيد للأساليب حرب المصائب، فمن خلال حصر نضاله في منطقة مهاباد-يانه-مردشت أقبح المجال لجيش لتركيز قواته وفشل بالتالي في تطبيق قاعدة حرب المصائب التي تستلزم تثبيت وإنهاء جهود الجيش من خلال تنفيذ العمليات في منطقة شاسعة وبأسلوب لا يمكن التنبؤ به.⁽²⁾

استمر الباقون من (ح.د.ك.)، رغم المصائب، ضد الملا مصطفى وأصبوا على متابعة النضال. كذلك قرر المؤتمر الثاني لـ (ح.د.ك.) في عام 1969 طرد إسحق من السخط من الحزب وتبني سياسة يسارية واضحة بالتوافق مع اللجنة الثورية. في شهر آذار/مارس 1970 بدأت "اللجنة المركزية المؤقتة" بالتحضير لبرنامج سياسي جديد للحزب والذي تم التصديق عليه في المؤتمر الثالث الذي عُقد في بغداد في شهر حزيران/يون 1971 وانتُخب عبد الرحمن قاسملي سكرتيراً عاماً جديداً له. ذهب قاسملي إلى باريس للدراسة في أواخر الأربعينيات وكان له صلات مع حزب (توده) عندما انتقل إلى براغ. بعد أن عاش بشكل سري في مهاباد، فر إلى أوروبا عندما تم القضاء على اللجنة الثورية في ساحة القتال، حيث عمل في أوروبا لبناء مجموعة من

(1) إسحق (أحمد توفيق) إلى ملا رسول، 7 كانون الثاني/يناير 1969، مطبوعة مأخوذة من حسن غاري.

(2) أقر (ح.د.ك.) بحرية عقد في المؤتمر الثالث المخطط في عام 1971.

انصار ح. د. ك. ا. المحتورين بين صفوف الطلاب المختارين. وتوجيه منه تبني الحزب شعار "الديموقراطية لایران والحكم الذاتي لکوردستان" وتعهد بالنضال المسلح رسمياً. في غضون عدة سنوات قادمة وجد (ح. د. ك. ا.) نفسه يقاتل جنباً إلى جنب مع بقية الإيرانيين ضد النظام، الذين كانوا إما ينتمون إلى الجماعات الإسلامية أو الماركسية، من بين أهم الجماعات التي تعاون معها (ح. د. ك. ا.) في ذلك الوقت: فدائير الشعب (فیدائیان خلق) الماركسية ومجاهدو الإسلام (مجاهدین اسلام).

إن القول بأن (ح. د. ك. ا.) لم يكن ذا أهمية خلال السبعينيات، على اعتبار أن الشاء لم يخطو الاهتمام الكافي، يغلغل التأثير النفسي الهام لنضال (ح. د. ك. ا.) خلال ذلك العقد. لذلك فإن الأكروا العاديون، مهما تكن احتمالات النجاح غير مرجوة، يدركون أن هذه المجموعة الصغيرة قد رفضت التخلي عن الحلم القومي ومستعدة للمخاطرة بحياتها من أجل تحقيق هدفها النهائي. وعندما فقد الشاء السلطة فجأة في عام 1978، أعطى هذا التحول النفسي ثماره حيث أبدت شريحة كبيرة في كوردستان عن رغبتها في الحكم الذاتي.

التغير الاقتصادي

قبل الحديث عن الدور الكردي في الثورة التي اجتاحت إيران في عام 1978، لا بد من ملاحظة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت منذ عام 1918. فمع انهيار سلطة الدولة خلال الحرب العالمية الأولى، دافع القادة المحليون والزعماء القبليون عن استقلال فعلي، متحلبين امتيازات حاملي وثائق التنازل عن الأرض أثناء حكم القاجار. وفي حالات كثيرة تعود بعضها إلى قبل 1914، كانت القرى تطلب مبدأً أو زعيماً قليلاً، وهو على الأغلب مواطن من تبريز أو مشهد أو كرمنشاه، لتأمين الحماية ضد تجاوزات حياة ضرائب الزراعة القاجاريين. كان القرويون يكافئون الحامي بالمحصول، ومع مرور الوقت بات يعتبر القرية ملكاً له.

وقد زاد من انتقال الحماية لحقوق الملكية، التي لا سند قانوني لها، عدم وجود طريقة فلاحين مستقلة قادرة على المعيش دون طبقة مالكي الأراضي. كان الفلاحون أميين وغير قادرين إلى حد بعيد على التعامل مع أية مسألة خارج نطاق قريتهم لذا لم يكن من الصعب أن يتحول هؤلاء الحماية إلى مولي قروض البذار وتسهيلات التسويق والأشياء الضرورية الأخرى خارج حدود القرية. إن المعجز عن القيام بمثل هذه

الأعمال جردت الفلاحين من خبرة العالم الخارجي وبالقالي زادت من حالة التبعية النفسية والاقتصادية حيث كانت خطوة صغيرة في حالات كثيرة تثقل الفلاح من سلاك صغير إلى محاصر في المحاصر. وهكذا كانت كل أدوات السلطة الاجتماعية والاقتصادية بيد ملاكي الأراضي والحمام.

ربما قلص رضا شاه عدد الزعماء القبليين الكبار بقتل بعضهم وسجن وحجز البعض الآخر، ولكنه ترك الزعماء الأقل أهمية دون أن يمسهم بسوء، وهو لم يدخل في نزاع مع ملاكي الأراضي الذين كانوا يسعون وراء الثروة أو الوثائق الذين استعملوا ثروتهم لتعزيز نفوذهم في بلدات المقاطعة التي انتقلوا إليها بأعداد متزايدة اعتباراً من العشرينيات [من القرن الماضي].

إن اختفاء الزعيم في المدن وما يستتبع ذلك من هجر للدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي لعبه على نحو تقليدي أدى بشكل حتمي إلى إضعاف الروابط القبلية. لقد كانت العملية فائدة من قبل من خلال الضعف التدريجي للبداءة اعتباراً من القرن التاسع عشر، ولكن تم تسريع العملية من خلال سياسة الشاه الإلزامية في الامتيطان الذي ربما حدث بشكل متفاوت، فقد كان في الشمال-غرب (أورمية-مهاباد-بوكان) أكثر تقدماً من بقية المناطق الجبلية في الجنوب ولكن في كل مكان كانت نتائج النهائية هي نفسها تقريباً. لقد أضعفت ملكية الأراضي الروابط القبلية وضاعفت الشعور بالهوية الفلاحية المشتركة بين كل فلاحي الأراضي سواء أكانوا قبليين أو لم يكونوا. إن الزعيم، الذي حافظ في وقت ما على فصاحتهم من نزعات السلب والنهب لدى الحكومة والقبائل المجاورة، بات هو نفسه من يسلب وينهب بصفته مالِكاً للأرض. وأولئك الذين حاولوا أن يتحدوا مالكي أراضيهم، كانوا عرضة لمواجهة الجيش، فلا الحكومة ولا مالِك الأراضي مستعدان لأن يتقبلا أية إشارة تدل على قوة الفلاح.

لم يتمرد الفلاحون بسبب فقرهم وضعفهم، ولكن ثمة إشارات على وجود السخط بينهم. لقد أغركوا بسرعة أن مالكي الأراضي والحمام لم يعودوا للقيام بالمهام التي اعتادوا القيام بها من قبل. وعندما أقام رضا شاه احتكارات حكومية معينة للسكر والفواكه المجففة والقمح أصبحت منتجات الفلاح تُشتري من قبل وكلاء الحكومة ووفق أسعار محددة. وخلال عام 1935 أدى تطبيق ضريبة زراعية مباشرة جديدة إلى التخلي عن وظيفة الحماية القديمة لحماية القرى. فرفض الفلاحون دفع الحماية

واندفعوا في تسجيل ممتلكاتهم. وفي بعض الحالات أسماء بعض المستأجرين تمثيل ملاكي الأرض الحقيقيين كحماية تهرباً من الضرائب على المحاصيل والخدمات.

أثناء فترة الاحتلال الذي تعرضت له إيران في زمن الحرب، تعدت السلطات السوفيتية إثارة الاضطراب بين الفلاحين الأكراد حتى تضمت سلطة طهران هناك، وكان الهدف هو إقناع الفلاحين للاعتماد على الاتحاد السوفيتي أكثر من طهران. وهكذا لم تكن مهمتهم صعبة في ضوء السلوك العدائي والمتمسم بالجهش للكثير من ملاكي الأراضي وبشكل خاص بعد سقوط رقعا شاه.

(إن حزب (توده) الذي فشل وعلى نحو بارز في القيام بأية اختراقات في طبقة الفلاحين المحافظين والخائفين قبل الحرب، بدأ الآن يحقق شيئاً من التقدم، أولاً مع أولئك الذين كانوا يعيشون في المنطقة المفتوحة والأكثر استقراراً في غربي أذربيجان حيث وسع دائرة نشاطه من خلال الاتحادات الفلاحية. وفي عام 1945 أدرج مكتب (توده) في أرومية أسماء آلاف الفلاحين من هرقي وشكاك في الحزب كما في يوكان حيث جند أكثر من 1,000 قروي وأجير بذلك ملاكي الأراضي الكبار على زيادة حصة الفلاحين من محصول الشندر السكري.

إن طبقة الأعيان هي التي أبقت المضامين الاجتماعية للحركة الديمقراطية في كردستان في وضع خرج. ففي الوقت الذي دافع فيه الحزب الديمقراطي الأذربيجاني عن الإصلاح الزراعي، تمحاضته جمهورية مهاباد، وخلال عام 1952 كان هناك اضطراب بسبب ملاكي الأراضي الكبار في يوكان. ولكن مما لا شك أن الجور العام قد تشجع في ظل حكومة مصدق، ولكن في هذه المرة كان (س.د.ك.) هو الذي أثاره.

في أماكن أخرى وسعت فترة مصدق انتقالاً شيراً ضد طبقة ملاكي الأراضي التي اكتسبت نفوذاً قوياً جداً في كردستان. ومع بداية العشرينيات [من القرن الماضي] كان الأقطاب يحدون إلى وضع وكالاتهم في المجلس (البرلمان) الجديد، ولكن بعد ذلك بدأوا يدخلون المجلس بأنفسهم. في المجلس الأول كانت نسبة ملاكي الأراضي 68% فقط، وزادت النسبة في الدورة الرابعة إلى 12% وإلى 26% في الدورة الثانية عشرة⁽¹⁾. وهكذا بسط هؤلاء الملاكون-التواب عباءتهم للرعاية لتمثل مصالح ملاكي

(1) إبراهيمي، إيران بين الحربين، ص 146.

الأراضي الأقل أهمية. ففي سنندج، مثلاً، احتضن فرج الله عساف ووكيل السلطان تمثيل الزعماء القبليين الذي لم يكن لديهم أي متحدث باسمهم في طهران. بعد ذلك كان من الطبيعي أن تصبح هذه القبائل، مثل زنده بين سنندج وهريران، وكلياني بين سنندج وسقز، تابعة لأولئك الذين يمثلونها.

وباستلام مصدق للسلطة، تمهدت المنافسة الطبيعية بين الأقطاب المجاورين من خلال التحدي المتزايد للفلاحين مما أجبرهم على الالتقاء سوية ضد هذا التهديد الطبقي. وعندما شن مصدق حملته الانتخابية في عام 1952، أبل أن يوسع الحق الدستوري بحيث كان هدفه هو إضفاء المحافظين المؤيدين للملكية والبريطانيين، وضمناً لطبقة كبار ملاكي الأراضي. في إقليم كردستان تمثلت المعركة بين حزب السعادة القومي، الذي يمثل مصالح الفلاحين وصغار الطبقة المتوسطة وحزب الوحدة، حزب كبار ملاكي الأراضي. وعندما أصبح حزب السعادة يشكل تهديداً، مؤل آل عساف وملاكون آخرون حزب الوحدة لإقامة وليمة لكان سنندج تامة ثلاثة أيام ودفع خمسة ثمرات لكل من الحاضرين، إنها علامة على وقت لم تعد فيه هذه الرثوة الصادرة تجدي تفعلاً. لقد وضع حزب السعادة سنندج في اعتبارهم في [انتخابات] دورة المجلس السابعة عشرة حيث كانت سنندج واحدة من المناطق الريفية القليلة التي هُزم فيها المحافظون.

ولكن الزراعة بقيت مهمة إلى حد كبير كما قالت آن لامبتون، التي سافرت عبر كردستان في عام 1956، إن "الذي يلفت النظر أكثر من أي شيء آخر هو تخلفها الواضح"⁽¹⁾. لقد وجدت الزراعة في حالة بدائية والمزارع الخشبية والمعدات بالمتحل متشرة على نطاق واسع كما أن قطع أشجار الغابة خارج حدود السيطرة. لقد اشتهرت كردستان واغريجان بملكياتها الكبيرة. كان أكثر من نصف القرى في هذين الإقليمين ذات ملكية مزدوجة. في الحقيقة كان حوالي 64% من الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي 3.3% من السكان. في سنندج كان العسافيون والسندجيون يتنافسون بقوة على القيادة حيث كان كل منهم يمثل عدة قرى كاملة. في بوكان ومهاباد قُسمت الأرض بين دي بوكري والعائلات الرئيسية الأخرى. كما قُدِّر بأنه في إيران كلها امتلكت حوالي 100 000 عائلة القرى كافة أو أجزاء كبيرة منها. كان المستأجرون لا

بزالوت يستلمون 20% من محصول جوبهم إلى المالك وضرائب لـ (كدهودا، أو المختار) والملاك. بل كانوا مسؤولين كذلك عن السخرة. نظرياً تم إلغاء كل هذه الأشياء بموجب مرسوم حكومة مصدق الفاضلي وذلك بزيادة نسبة المحاصص في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1953، ولكن مرسومه هذا لم يدخل حيز التنفيذ أبداً. علاوة على ذلك، وبموافقة الفلاح، فإن دفع المستحقات بالسلع أو بالسخرة كانت مقبولة، وقد عرف معظم الزعماء وكبار ملاكي الأراضي كيف يحصلون على تلك الموافقة. وليس مستغرباً بالتالي أن العلاقات بين مالك الأرض والفلاح كانت متينة بعداء شديد في أماكن كثيرة، والتي اختارت منها لامبتون مهاباد ومريوان وأولتهما حماية خاصة. فيما عدا القيادة الكريزماتية للبارزاني، كانت طبقة الأغوات مرتبطة بالنظام بشكل عام تقريباً، ولم يعد لها أي مكان في التفكير القومي. في مثل تلك الظروف، ورغم قمع الحكومة للحزب (توده) وجذبت الأفكار عن المساواة والاشتراكية أرضية غرضية لها، وينفض النظر عن منشأها.

في عام 1962، وبتحريض من الولايات المتحدة، يشر الشاه ويشكل نهائي برنامج الإصلاح الزراعي، وكانت مكافأة الولايات المتحدة هي المساعدة في حل الأزمة الاقتصادية الحادة. لقد يشر الشاه بالإصلاح الزراعي على ماضي لأن نصف المجلس كان مؤلفاً من طبقة ملاكي الأراضي. مع ذلك، وكما تنبأ أحد المختصين الأميركيين قبل أربع سنوات، "من المؤكد أن أي قانون لتوزيع الأراضي سوف لن يُخفض الحد الأقصى للمساحة بما فيه الكفاية لتدخل في ملكية عدد كبير من ملاكي الأراضي الصغار".⁽¹⁾

في الحقيقة كان المطلوب من ملاكي الأراضي أن يبيعوا الأرض الزراعية بأكثر من قرية (أو ستة أجزاء من القرية) وأخذ تعريض بدلاً عن ذلك. فالأرض التي اشتوتها الدولة يجب أن تُباع بسرعة للمحاصص الذي يعمل بها. ويمكن القول عموماً إن نحو 5.000 عائلة في إيران وجدت في القانون منفذاً للاحتفاظ بنحو 100 هكتار أو أكثر بينما نجحت 45.000 عائلة أخرى في الاحتفاظ بـ 50 هكتاراً أو أكثر وبذلك احتفظت بـ 20% من أراضي الدولة الصالحة للزراعة والتي كانت نسبة كبيرة منها في

(1) FID 571:140856، ووردورت Wordworth إلى كيلاس Kallas، بيروت، 31 كانون الأول/يناير 1953.

كردستان. ففي نواحي أرومية احتفظ عدد من كبار الملاكين الآذريين بأكثر من قرية. أبعد قليلاً إلى الجنوب احتفظ بكنزادات الجاف أيضاً بعقارات كبيرة. إن مثل هذه الأمثلة لم تكن عبارة عن أخطاء يريثة ولكنها خدمات لأولئك الذين كانوا مفيدين للدولة. فقد كان سالار جاف، مثلاً، عضواً قديماً في المجلس بينما أخوه، سردار، موظفاً رفيع المستوى في بلاط الشاه⁽¹⁾.

لقد حاولت الدولة أن تخلق طبقة من المزارعين المستقلين بدلاً عنهم حيث تضاعف تقريباً عدد ملاكي الأراضي الصفراء، الذين يملك كل منهم حوالي 20 هكتاراً ولكنهم شكلوا فقط 2.9% من السكان الريفيين. ولكن نسبة الفلاحين الذين يملكون من 3 إلى 5 هكتارات ارتفعت من 3% في عام 1960 إلى أكثر من 30% في عام 1970. وكان العطف على العمال والفلاحين الأكراد الذين لا أرض لديهم أقل. وهكذا تحسنت نسبتهم بموجب الإصلاح الزراعي من 80% إلى حوالي 30% فقط.

لسوء الحظ، عموماً، لم يتلق أحد من المستفيدين من الإصلاح الزراعي الحد الأدنى المعترف به لتطبيق الاقتصادي: 7 هكتارات. لحل هذه المشكلة شجعت الحكومة إقامة مزارع ومؤسسات وتعاونيات تديرها الدولة. في أواسط السبعينات وجد الكثير من أصحاب المزارع الصغيرة أن أرضهم قد أصبحت عملياً ملكاً للحكومة. كما سارع إخمالة المكتنة في عملية فقدان الأراضي والتوظيف والتي أدت إلى تحول سريع من مجتمع زراعي إلى مجتمع ريفي بروتيتاري. وفي الوقت الذي كان بعض صفراء ملاكي الأراضي يفقدون أراضيهم، كان البعض الآخر يحاول الحصول على مستحقاتهم من إصلاحات الستينيات. وحتى وقت متأخر في أيلول/سبتمبر 1978، كان ما لا يقل عن 400 عائلة يحاولون الحصول على 750 هكتاراً من خان مريوان التي وعدت بها الدولة منذ سبع سنوات. وبقدر ما كان الأمر يتعلق بها عملت الدولة وطبقة ملاكي الأراضي "الإقطاع" بدأ يبد.

ورغم هذه الحالات الاستثنائية، ورغم أن تنفيذ الإصلاح قد أخذ عقداً من الزمن فإن الإصلاح الزراعي قد حقق ناقوس الموت لطبقة ملاكي الأراضي كقوى سياسية في كردستان حيث هناك عوامل أخرى ساهمت في هذه العملية. فانتشار الراديو والطرق

(1) انصار، "الأكراد في إيران ما بعد الثورة"، ص 923، حيث لم تبذل الجاهلين بشكل عامي بحسب أحد أفراد قبيلة الجاف الذي زودني بالمعلومات.

الصالحة للمركبات وبدأت انتشار القراءة والكتابة بين الفلاحين وضعت المجتمعات المعزولة تماماً في اتصال مع العالم الخارجي وأفكاره، كما أجبرت الزيادة السكانية على التنقل والهجرة. فخلال المئة عام من 1850-1950 ازداد عدد سكان كردستان بسرعة بما يزيد عن المئتين ضعفاً وابتداءً من السبعينيات [من القرن الماضي] فصاعداً ازدادت النسبة، كما في أماكن أخرى في إيران، إلى حد الضعف تقريباً كل عشرين سنة. لقد تكاثرت أعداد القرى والقرى الصغيرة ولكنها مع ذلك، كانت مكتظة بالناس الذين انتقل بعضهم إلى بلدات كردستان بينما كان آخرون يقومون برحلات يومية بحثاً عن العمل. في مثل هذه المواقف تعرض المهاجرون الأكراد لسيل من الأفكار الجديدة تماماً.

حسن الإصلاح الزراعي طرق المواصلات، أما التعلم والهجرة فكان لهما تأثيرات كثيرة على أجزاء مختلفة من إيران. ففي حين اتجهت في وسط إيران إلى تسريع انتقال الهويات ذات الطابع المحلي باتجاه هوية الدولة، ترك الناس في الأطراف قراهم أو هوياتهم القبلية لصالح الهوية الإثنية. وهكذا تم تشكيل هوية كردية جماهيرية في إيران خلال الأعوام 1960-1979 -بغض النظر عن نصالات وإخفاقات (ج.د.ك.ا.).

لقد زاد من حدة وعي الذات هذا إدراك المهاجرين الأكراد للتخلف النسبي لكردستان؛ إذ تركزت جهود بهلوي الاقتصادية على بناء قاعدة صناعية والتي تركزت في وسط وشمال إيران. فكردستان -مثل بلوچستان، المنطقة السية الأخرى- بقيت متأخرة بعدد نسبة خلال الستينيات والسبعينيات [من القرن الماضي]، سنوات المركزة الاقتصادية والتصنيع.

لقد وضعت كردستان على هامش التطور الاقتصادي، إذ قوّضت تجارة عبر الحدود الاقتصاد الكردي الرعوي، بينما جرّ احتكار الدولة للثمن والإجراءات المركزية الأخرى المنطقة إلى نظام الدولة -ولكن كمشريك واقع خارج المركز تماماً. لقد أدى الاستثمار في المركز وفي الصناعة النفطية إلى الاستقطاب حيث الأطراف تأخذ نقوداً أقل. إزاء ذلك كان من الطبيعي توقع وجود تباين بين المركز والأطراف ولكن حدة كانت كبيرة جداً في أواسط السبعينيات. في عام 1977 وصلت نسبة العمال الصناعيين إلى العمال الزراعيين في أذربيجان الشرقية إلى 2.6:1 بينما وصلت في كردستان إلى

20:1¹¹، وكان 680% من سكان وسط إيران من المحليين مقابل 25% فقط في كردستان؛ كذلك فإن 680% من الأكراد في وسط إيران كانت مزودة بالكهرباء مقابل أقل من 20% في كردستان؛ 675% من أكراد وسط إيران كانت مزودة بمياه الأنابيب (الحفريات) مقابل 12% في كردستان؛ أكثر من 66% من وسط إيران كان متعلماً مقابل 36% فقط في كردستان (الذكور 84% والإناث 20% فقط)¹².

مثل هذه التغيرات في داخل كردستان وفي علاقتها مع بقية إيران أضافت بشكل حتمي تغيرات ذات عواقب سياسية واضحة. لقد تدفقت أعداد كبيرة من الشباب إلى أماكن أخرى للبحث عن العمل بسبب التزايد السكاني فاجذبهم المناطق الفنية من إيران. لقد أصبحوا مستعدين نتيجة التباينات الواضحة ونتيجة تعرضهم وانفصاحهم على الاتجاه السائد في المعارضة السرية. أما الذين بقوا في أماكنهم فقد أصبحوا أكثر الذمجا وبالتالي أصبحوا أكثر إدراكاً لهويتهم الإثنية. كان الأمر يحتاج فقط إلى سقوط القوة المركزية حتى يحاول الأكراد ترسيخ هويتهم الإثنية كأساس للحكومة المحلية. وقد جاءت تلك الفرصة مع ثورة 1979.

المصادر:

Official Great Britain, public Record Office: Series FO 195/2589, FO 195/2589, FO, 248/1400, FO 371 nos.48987, 45501, 68472, 82000, 82307, 91449, 91450, 109994, 114809, 114810, 120749, 127143, 133008, 133007, 140789, 140856.

المصادر الثانوية المنشورة:

Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions*, Akbar Aghajanian, Ethnic inequality in Iran: an overview, *International Journal of Middle East Studies* no.15, 1983, Nader Entessar, 'The Kurds in post-revolutionary Iran and Iraq', *Third World Quarterly*, 9 (4) October 1984 and *Kurdish Ethno-nationalism* (Boulder and London, 1992); Abd al Rahman Ghassemlou, 'Kurdistan in Iran in Challenged, *People without a Country*, Halden, Iran: Dictatorship and Development, Margaret Kalin, *Children of Iran* (New York, 1980); A.K.S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia* (London, 1953), *The Persian Land*

(1) إبراهيميان، إيران بين ثورتين، ص 449.

(2) أكبر آغاجيان، 'اللامساواة الإثنية في إيران'، خلاصة 'المجلة الدولية للدراسات الشرق الأوسط' رقم 15، 1983، ص 215-221.

Reform, 1967, 1968 (London, 1969) and 'Land Reform and Rural Co-operative Societies in Persia' *JRCAS*, vol. 31, June 1969.

ههنگامه نوێ:

Wilson Howell, Jr. 'The Soviet Union and the Kurds: a study of a national minority' (Ph. D. diss., Univ. Virginia, 1965.)

بەڵگەکان:

ههنگامه نوێ (ئێران، ههنگامه نوێ، 1991)، ههنگامه نوێ (ئێران، ههنگامه نوێ، 1991).

رعايا الجمهورية الشيعية

مقدمة

مثل بقية إيران وحب كرمستان واستغلت سقوط نظام البهائي. فالاضطراب الذي حدث في خريف 1978 بخلاف ويقرة إنكار رئيس الوزراء هويدا Novida قبل عام من أنه لا توجد مشكلة، وأن الجالية الكردية "تتبع بولاء شديد تجاه الدولة"⁽¹⁾ إن الكره الكردي للشاه الذي كان من قبل كبيراً، قد ازداد إلى حد كبير مع التوقيع على اتفاقية الجزائر والتي تخطى الشاه بعرضها عن أكراد العراق. وعندما فُقدت تكتلات الجيش في المناطق الكردية الثقة بنفسها خلال خريف 1978، امتدلى الأكراد على أكبر قدر ممكن من الأسلحة وياتوا يشكلون قوة حقيقية على الأرض في نهاية تلك السنة. وعلى الرغم من ترحيبهم في البداية بوصول الخميني إلى طهران، فإنهم عطفوا على التخلص من النظام القديم الكردي، لا ليشاركوا في إقامة جمهورية إسلامية. كذلك لم يكن واضحاً تماماً ما الذي يأملون برؤيته بدلاً منها، بالرغم من أن الأغلبية ربما كانت متوافقة بسروو على شعار (ج.د.ك.) "الديموقراطية لإيران والحكم الذاتي لكرمستان".

بعد ثلاثة أسابيع من عودة الخميني المظفرة من المنفى، وقعت معركة كبيرة قرب (باته) بين الأكراد المحليين والقوات الموالية للجمهورية الإسلامية الجديدة حيث قُتل فيها أكثر من 100 شخص. لقد اندلعت الشرارة الأولى نتيجة تعارض الحماسة بين الشيعيين المحليين والقوات الكردية، ولكن خلف هذه الأحداث على الأرض، كان

(1) إنجيشن خازيت. Egyptian Gazette.

التعارض الأساسي بين النظام الجديد والأكراد يفوق التوقعات. فبالنسبة للنظام الإسلامي الجديد فإن الطرح السياسي في إيران يشمل بالضرورة كل المسلمين في الجمهورية، وأن خيار عدم الاشتراك ألقى بظلال من الشك على الولاء للدين. في الوقت نفسه خالف النظام الجديد غير الواثق من نفسه ومن الدائرة الانتخابية التي نصبته، إلى حد الرعب من التضييق القومي. فهو لن يستطيع تحمل أي انقسام على الحدود. وهذا بالتحديد ما تخوف أن يقوم الأكراد به.

من جهة أخرى كانت التوقعات الكردية بعد 35 سنة من المركزية المستمرة نصب على أنه من الممكن تنظيم تلك المركزية الناجمة عن فراغ السلطة. وبالاقتناء إلى ذلك كانت الأغلبية الساحقة من الأكراد تفكر في أن تكون الإدارة المحلية ذات توجهات علمانية وديموقراطية على طول الخط. كان هذا هو نمط التفكير لدى (ج.د.ك.) اليساري، وهو من المؤكد ما سوف يتعارض مع النظرة الإسلامية في طهران. خلال السنة الثانية أو نحو ذلك، هزت كردستان هدامات متكررة ومعارك ضارية بين المقاتلين الأكراد ومتطوعي حراس الثورة، أو بإسداران، الذي تم تأسيسه حديثاً، وهو تشكل فرض بشكل عذرائي القيم الشيعية للنظام الجديد.

يشكل عام 1982-1983 في أيدي الأكراد حتى 1983 بينما بقيت معظم المدن، رغم أنها عرضة لاندلاع ثورات بين الحين والآخر، في قبضة النظام الضعيفة. في إحدى المرات وقعت مهاباد بشكل متكرر في أيدي الثوار لعدة أشهر. وبقيت بوركمان معزلاً كردياً لفترة تزيد عن السنتين. وعندما استردت الحكومة بلدة سردشت الحدودية، كان السبيل الوحيد للحفاظ عليها هو بالدعم الجوي لأن كل المداخل المؤثرة إليها بقيت في أيدي الثوار حتى نهاية 1982.

وقد زاد من حدة النزاع لجوء النظام إلى أن (إسداران) بدلاً من الجيوش النظامي، والوحشية التي رافقت عملية تهديم الأرواح حيث قُدر أن نحو 10.000 كردي قد توفوا خلال السنتين الأوليتين، بعضهم في المعركة وبعضهم الآخر في الأعداء الجماعية والسريعة التي تغذيها آية الله صادق خلخالي، "قاضي الشق"، لإكراه السكان على الخضوع⁽¹⁾.

(1) نهاية شهر شباط/فبراير 1981 كان تقوس الموت قد فرغ لـ 10.000 من أكراه إيران، ديلي بمرافق 1.1 شباط/فبراير 1981.

مع ذلك كانت هناك مساعٍ من الطرفين على وضع حد للقتال والتوصل إلى تسوية مؤقتة. كان الباعث عليه من الجانب الكردي هو الرغبة في التحكم الذاتي ووضع حد للمعاناة التي نجمت عن النزاع على نطاق واسع. ومن جانب النظام كان السبب الرئيسي هو تقليص عدد التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً وذلك من خلال تقديم تنازلات، إذا استدعى الأمر، من شأنها ألا تعرض وحدة أراضي الدولة للخطر. خلال السنة الأولى جرت ثلاث جولات من المفاوضات. في بداية شهر آذار/مارس من عام 1979 قدم الأكراد مجموعة مطالبهم الأولى والمؤلفة من ثماني نقاط التي رغم اعترافها بالجمهورية الإسلامية، طالبت بالحكم الذاتي لكل كردستان كوحدة إدارية ضمن إيران الفيدرالية⁽¹⁾. لقد ذهبت دعوتهم إلى ما وراء إقليم كردستان لتشمل أذربيجان الغربية، حيث هناك في الحقيقة أغلبية آرية، وكرمنشاه وعيلام، حيث الأغلبية شيعية، وفي حالة عيلام تبقى مسألة كون اللور من الأكراد موضع جدال. كان من غير المحتمل التوصل إلى أية اتفاقية حيث رفض النظام هذا التحديد الواسع لكردستان ورد عليها بعرض الحقوق الثقافية الكاملة وحقوق الاستعمال اللغوي وتعيين موظفين كبار لتسيير الإدارة المحلية، وهما ذات خاصية للأقليات في الدستور الجديد. إثر ذلك كرر الأكراد وجهة نظرهم:

"لقد قابل شعبنا لهدفين أساسيين: الإطاحة بالديكتاتورية واستبدالها بنظام إنساني يحترم الحقوق والحريات السياسية على طول إيران. وتحقيق الحقوق القومية لكل القوميات في صيغة حكم ذاتي أو فيدرالية ضمن إيران حرة"⁽²⁾.

في قم كان الخميني قد استعمل سبقاً أفتو على عرض الحكومة. وفي كردستان لم تعط هذه المقايضات الكثير من الاهتمام حيث اندلع القتال أولاً في نواحي سنندج ومن ثم باتجاه الشمال إلى نغله.

في شهر آب/أوت جرت محاولة أخرى لوقف إطلاق النار بناء على أمر من

(1) لقد صاغ مبدئها المجلس الكردي الثوري، وهو هيئة تأسست على عجل لتعطي الجاهات الكردية الرئيسية من بين مجلس منتخب من 500 من "الإمام" ليحكم الشئ. المرجعيات.

(2) فرانكو بونوراك Franjo Bonerac "ثورة إيران والأكراد" ويغير أوبس انفرناسيونيك أفيرون (بلغراد) 26 نيسان/أبريل 1980 ص 17. اقتبسها تشارلز مكديونالد، "القضية الكردية في الثمانينات في كتابه ملون ليمان وإيمانار رابينوفيتش (eds) Milovan Esmail & Imanar Rabinovich (eds)، الإثنية والتمسك والتمسك في الشرق الأوسط" (1988)، ص 242.

الزعيم الديني الكردي، الشيخ عز الدين الخميني بعد أن قُتل المئات وشرد الآلاف في صيف من القتال الحضاري في وسط وشمال كردستان، إن فترة الهدوء هذه بالكاد بلغت الأسبوعين قبل أن يتلخّص قتال كبير قرب (باو) والذي حثّ خلاله آية الله الخميني على لعن كل من قاسموا والشيخ عز الدين وكان أقصى ما يستطيع المضي فيه هو إعلان عفر عن كل الذين استسلموا ومنح عائدات النفط لـ 75 مليون دولار) لأغراض التنمية العاجلة. رد قاسموا أن وقف إطلاق النار يجب أن يتضمن موافقة الحكومة على:

(1) وقف إرسال الإمدادات العسكرية إلى المنطقة، (2) الإفراج عن المعتقلين الشياعيين، (3) إطلاق سراح الرهائن الأكراد، (4) الكف عن إعدام أسرى الكرد. لكن مطلبه وقع على آذان صماء.

خلال خريف 1979 ازداد موقف النظام سوءاً عندما اتضح أن الثوار يعترضون طرق مواصلات الـ (بازداران) لنصب كمائن فعالة ضد تحركات القوات. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر فقد (بازداران) السيطرة على مهاباد، رمز الحركة القومية الكردية الرئيسي.

في نهاية ذلك الشهر حصلت الحكومة على موافقة الخميني على مفضض من أجل التفاوض من جديد مع الثوار، حيث عرفت عليهم استلام مقاليد الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم. في الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر رد الأكراد بخطة أخرى مؤلفة من ثمان نقاط، بذات المساحة الجغرافية كما في السابق، ولكن في هذه المرة اشترط كتابة كردستان ذات الحكم الذاتي في مسودة الدستور⁽¹⁾.

ولكن بعد عدة أيام قاطع الأكراد الاستفتاء على الدستور الجديد عندما علموا أن النص المنقح منه قد حذف أي ذكر للأكراد، حتى برصفتهم أحد شعوب إيران، وهكذا، لم يكن الأكراد هم الوحيدون في معارضتهم للدستور المقترح، فـ (88% من

(1) تلخص هذه المطالب في (1) يجب الاعتراف رسمياً بالحكم الذاتي الكردي وأن يذكر في الدستور (2) تمت المنطقة الكردية من عيلاق إلى غربي أذربيجان (3) يجب انتخاب المجلس القومي الكردي بشكل حر وغير الاقتراع السري (4) يجب أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرئيسية في المدارس والبراسات الرسمية (5) تخصيص قسم من الميزانية القومية [الإيرانية] لكردستان، المعالجة وفقاً (6) يجب أن يتم تعيين السنتين الأكراد في الحكومة المركزية (7) تنولي الحكومة المركزية مسؤولية السياسة الخارجية والدفاع والتخطيط الاقتصادي (8) يجب أن تنضم كل إيران بالعربيات الديمقراطية الأساسية إلى حق الاجتماع والكلام وحق سارية الطقوس الدينية (التاب 4 كانون الأول/ديسمبر 1999).

المعتمدين في أغرييجان قاطعوا الاستفتاء أيضاً، في منتصف ذلك الشهر عرضت الحكومة على الأكراد خطة للإدارة المحلية عبر مجلسين محليين في مهاباد وسندج إضافة إلى الحقوق الثقافية⁽¹⁾. بعد ذلك، وفي شهر كانون الثاني/جناني وسع الخطة عرض الحكومة ليشمل تعديل الدستور الإسلامي لضمان التعاليم الدينية السنية في المناطق ذات الأغلبية السنية، ولكن هذا العرض، رغم أنه لم يكن كافياً، فإنه لم يتحقق.

اندلع القتال مجدداً بين الأكراد المحليين وباصداران في بداية السنة في سندج أولاً وامتد من ثم إلى باو وجوانرود إيران شهر وأشهره في شهري آذار/مارس وتيسان/أبريل. وقد أدى ذلك إلى هجوم عسكري آخر على كردستان. وبالرغم من استعادة معظم المدن، فإن الريف بقي في يد الأكراد. ومع بداية الحرب العراقية-الإيرانية في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1980 كانت العلاقات قد وصلت إلى نقطة اللاعودة.

لِمَ الفشل في تحقيق تسوية على أساس التفاوض؟

أسباب الإخفاق: الانقسام في الجمهورية الإسلامية

نجم الإخفاق ظاهرياً عن الهوة بين الحد الأدنى من المطالب لكل فريق. ولو

(1) الشروط المقابلة المقترحة للإدارة المحلية هي: (1) يقوم مجلس محلي بإدارة السكان المحليين ما عدا الأمور التي تتعلق بالنوع الوطني، والشؤون الخارجية، والنظام المالي والمخطط على المدى الطويل، والمشاريع الصناعية الكبيرة والاتصالات والشبكات والطرق الرئيسية. (2) انشغال الكبار، كمنصب المحافظ مثلاً، وفائدة البرايس والجنسية المحلية تتم عن طريق الحكومة المركزية بتوجيه من المجلس الأقليمي المحلي. (3) إحداث نظام قضائي مستقل ولكنه خاضع للمجلس الأعلى للجمهورية الإسلامية. (4) المسؤولية المحلية للحفاظ على الأمن. (5) يجب أن تكون قرارات المجلس الإقليمي مفقودة بالقانون التقليدي والشخصي والعائلي والديني. (6) دين الأغلبية هو الذي يعتبر الدين "الرسمي". (7) تشكل الميرانية بظرفين من قبل الحكومة. من طريق الإهانة المالية من الحكومة المركزية ومن الضرائب والرسوم المحلية. (8) يتم توفير مال إقليمي للمناطق المختلفة. (9) حرية التعبير والتنظيم لكافة الفعاليات السياسية والدينية والثقافية. (10) حرية تعليم الكردية والبلوجية والأكرية والأرمنية والآشورية والعبرية والعربية والتركية. تُدرّس اللغات الرئيسية إلى جانب الفارسية في المدارس. (11) يمكن استعمال اللغة المحلية للأغراض الإدارية ولكن ليس للتعامل مع الحكومة المركزية. (12) يجب أن يكون لكل إقليم جامعة وخمس أكاديمية والتفويذ الخاصة به. (13) يحدد المجلس المحلي حجم الجيش والمدرسة نسبة عدد السكان (المورد 88 قانون الأول/ديسمبر 1359).

كان هذا هو السبب الوحيد، وربما كان من المعقول تماماً إيجاد تسوية مقبولة، تلك التي لا تعطي المحكم الذاتي التام ولكنها تمنح الأكراد درجة معينة من الحكم اللامركزي. ولكن كانت هناك عوائق رئيسية أخرى لمفاوضات ناجحة. إن أية من الطرفين لم تكن لديه قيادة موحدة سيطرة على الدائرة الانتخابية التي تدعي تمثيلها. على العكس من ذلك، كان لكل من الطرفين مراكز وفروع عديدة حيث كانت هناك عملياً حكومتان في إيران: حكومة طهران، التي لديها المسؤولية الكاملة ولكن سلطتها مقيدة بشدة، والنظام الديني في (قُم) المتجسد في شخص آية الله الخميني. حتى هذا الوصف هو تبسيط للموقف، فقد كان الحزبي الكبير منقسمين إلى حد كبير. ولكن كثيراً ما أضعفت مواقف حكومات طهران، التي قادها أولاً رئيس الوزراء مهدي بازرگان ومن ثم الرئيس أبو الحسن بني صدر، بالأوامر الصادرة عن (قُم) أو بحكائد شخصيات في المعسكر الأكردي، والخضوع للثقاف بين السلطات الدينية. في أواخر شهر آب/أوت 1979، مثلاً، وبعد فترة من القتال العرير، ذهب القومي المنضم رحيم سيف قاضي⁽¹⁾ إلى طهران للتوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار مع الشخصية الدينية ذات الاعتبار الكبير آية الله طالقاني. بعد أربع وعشرين ساعة رفضها الخميني. بعد ذلك يومين تم انتقاد رئيس الوزراء بازرگان بشدة من قبل السلطات الدينية الهرمية لتعامله "الليبرالي" مع الموقف في كردستان. وغادر بني صدر وهو في وضع ليس بالأنضـل. لقد كان من وراءه رجال الدين المتشددون الذين تأكدوا من أنه لن يقدم أية تنازلات جوهرية للأكراد.

لقد سمعت السلطات الدينية والمدنية للجمهورية لممارسة سلطاتها من خلال القوى المنافسة، الجيش النظامي والباسداران. وكان الأول ظلاً لسابقه. حيث حدثت حالات من الغارات على نطاق واسع حتى بلغت 9600 من الجيش الأمبراطوري المؤلف من 171.000. كما تسببت عمليات التطهير والطرد والإعدام في خسارة نحو 21.000 جندي آخرين، وتم نقل أكثر من نصف ضباط الجيش ذوي الرتب المتوسطة (أمر السرايا والكثائب) وبذلك دُبرت فعاليتها القتالية. كان ولاؤهم لا يزال

(1) الأخ الأصغر لـ (سيف قاضي) كان رحيم في كوريجان السوفيتية وخضع للقتل بـ العسكري عند انهيار جمهورية مهاباد. رحيم، الذي حكم عليه بالموت غيابياً، دُعي للمحاكمة بعد انهيار سلالة الباشوي، وتم انتخابه في اللجنة المركزية لـ (ج.د.ك.) في المؤتمر الرابع في مهاباد في شهر شباط/فبراير 1990. إنه أرتد فيما بعد عن عضبة السجدة، قولي في باكو في شهر أيار/ماي 1991.

مرفوع شك، حيث جرت عدة محاولات للانقلابات العسكرية حتى شهر تموز/جويلية 1980، ومن أخطرها تلك التي جرت في بلدة بيرانشاه الكردية الحدودية في شهر حزيران/يون 1980⁽¹⁾. كان هناك تفور من نشر الجيش في كردستان لأسباب معروفة. وحتى بعد أن أجبرت على ذلك رفاً على العصيان المسلح في نيسان/أبريل 1980، وجدت الحكومة نفسها تستعمل جيشاً قد جذرت أفراداً من منطقة "الانضباط"، نتيجة رفض بعضهم الهجرة على القرى الكردية أو قصفها بالقنابل، إذا كان لديهم أي الجيش، نتيجة افتقارهم للمخافة التامة، نفور طبيعي من الحرب الأهلية. لذلك كان من الطبيعي اللجوء إلى باسداران، إلى المنطوقين الذين تحركهم الأيديولوجية والمؤسسي لأغراض الأمن الداخلي، ولكن باسداران كان بالتأكيد في البداية تحت سيطرة السلطة المركزية فقط، حيث كانوا مسؤولين أمام (الحاج الإمام)، اللجان الشعبية التي تم استخدامها على طول البلد من أجل توفير حكومة محلية احتياطية، وأمام أنفسهم. لقد تميزت القوات لباسداران ولجان الإمام بانتصارهما للشعب أكثر من أملاك المخابرات العسكرية أو المدنية، ناهيك عن الانضباط. وفي هذا السياق فإنه لمن الصعب تصور هيئات تعتمد إلحاق الأذى بالناس في كردستان وبالجيش النظامي على حد سواء حيث نجم الكثير من القتال بسبب وجود باسداران الثقيل الوطأة، لذلك فإن طهران لم تجد نفسها إلا في سيطرة باسداران ولا في لجان الإمام، مع ذلك لم تكن لديها الرغبة في تلبية الأصوات المطالبة بصرفها من الخدمة.

أسباب الإخفاق: الانقسام بين الأكراد

عانى الأكراد كذلك من الانقسام، فأكبر الأحزاب (ح.د.ك.) ادعى أنه يمثل الشعب الكردي، ولكن لم يكن لديه القاعدة الجماهيرية في وقت الثورة. لقد قام قاسملو، الذي عاد إلى إيران في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1978، بإجراء اتصالات على عجل مع القائلين بالمقاومة بالثقة في طهران ومهاباد، ومع المنفيين المائتين الآخرين. وكان البعض منهم في إيران مسبقاً من أجل إبقاء خلايا (ح.د.ك.) حية. ولكن قضية حشد حركة جماهيرية للمطالبة بالحكم الذاتي من النظام الجديد الذي بدأ يشكل فإنها مسألة مختلفة تماماً.

(1) إجمالاً تم إعدام 62 ضابطاً وحكماً على 113 بالسجن مدى الحياة بينما حُرر (ح.د.ك.) نحو 200 رجل. نجح الجيش الإيراني في الثورة والحرب الفتنة وبرزوا (1988)، ص 324.

كان على (ح.د.ك.) أن يقيم سلطته في معصمات أحداث الثورة وهو قد حاول ذلك بالفعل من خلال إقامة مجالس القرى. مع ذلك كان غير قادر على السيطرة أو احتواء ثورات الغضب الشعبية ضد الباسداران، وكما أشار تاجر بين المطالع بعد الفترة الأولى من القتال المعيق في سنج، والتي خلفت وراءها 100 قتيل، عندما ينهي كل ذلك فإن افتقارنا للقيادة هو الذي يشق علينا، انظر حولك ليس هناك قيادة، بل الأسوأ أن الكل يعتقد أنه قائد⁽¹⁾. لقد كان النضال الكردي محكوماً بالشقاق خلال تلك الثمانية عشر شهراً.

فإذا كانت الفوضى هي إحدى المشاكل، فإن الاعتراف بقيادة (ح.د.ك.) مشكلة أخرى. كان يمكن الاعتماد على (ح.د.ك.) بالإجماع على شكل دعم غير منضبط في مراكزها التقليدية حوالي أورمية ومهاباد، ولكن بلوجة أقل في الشمال أو الجنوب⁽²⁾. كذلك فإنه واجه في الشمال منافسة من الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بقيادة أخوة البارزاني الذي كان يسعى إلى حشد القبائل الناطقة بالكرمانجية دعماً للجمهورية ضد الحكم الذاتي الكردي. وكما في الشمال كذلك في الجنوب حيث واجه (ح.د.ك.) تحدياً من كومه (منظمة الكادحين الثوريين في كردستان إيران) التي أخذت المسألة على أساس أيديولوجي، ومثل مجاهدي خلق الذين كانوا يعملون في كردستان أيضاً، والمتمنعين من افتراض (ح.د.ك.) أنه مثل للشعب الكردي.

لقد تأسست الحكومة، كما ادعى أعضاؤها، في طهران في عام 1969 رأساً من الهزيمة السهلة التي لحقت باللجنة الثورية لـ (ح.د.ك.) واستسلامها الواضح لاحقاً. ولكن في الحقيقة لم تعلن عن نفسها علانية إلا في عام 1978، وهي استلمت حركتها من الثورة العنيفة وأرادت أن تحاكيها من خلال خلق الكوادر الذين سيعدون إلى المراكز الصناعية والزراعية في كردستان لتثقيف الجماهير وتعليمهم.

رغم سخرتهم من قادة (ح.د.ك.) كـ "بورجوازيين وطنيين" فإن الكثير من

(1) نيويورك تايمز، 12 آذار/مارس 1979.

(2) في شهر آذار/مارس 1980 أظهرت انتخابات المجلس القومي الإيراني قوة (ح.د.ك.) في معقله في شمال-غربي كردستان. في مهاباد مثلاً، حصل على 89% من الأصوات و96% في نخدا وأشوي. وقد كان أصعب من ذلك في الجنوب حيث حصل على 75% فقط في بركان وسقز على التوالي وأبعد من ذلك جنوباً، اعتبرت النتائج لاغية. ولم تكن هناك أية محاولة لإجراء انتخاب في سنج، لوموند، 22 نيسان/أبريل 1980.

مؤسسي الكومله كانوا على العائلات النبية في بركان ومقر ومندج⁽¹⁾ لبيب يسط هو أن أحداً من أبناء الطبقات الدنيا لم تفتح لهم الفرصة في التعليم الجامعي.

سعت كومله إلى جذب الجماهير من خلال التعليم والخدمة ومن خلال العيادات الصحية الريفيه، والتي افتتحها فيما بعد. كما أدت بشدة "التحريفية السوفيتية" لحزب توده، وتخلصت من فكر القومية الكردية على أنه طموح محدود. وهي أرادت أن تعيد القوة لكافة الجاليات في إيران وإلحاق الهزيمة بالحكومة المركزية التي كانت تعتبرها في طبيعة اهتمامها أكثر من القومية، وبحيث يشكل الأكراد جزءاً من تلك العملية ويمكنهم الأمل في النجاح فقط بالاتفاق مع الآخرين.

لم تكن كومله في أي مكان أقوى من منطقة مندج-مريوان تاريخياً يرجع ذلك في جزء منه إلى أن عدداً كبيراً من أعضاء كومله البارزين من هذه المنطقة، وربما يرجع أيضاً إلى أن مندج قد تعاضت الحركات الكردية السابقة التي كانت قاعدة قوتها إلى الشمال، مثل ثورة سنكو وجمهورية مهاباد إذا كان هناك شيء من الوفاء الإقليمي.

ولكن مندج كانت على الدوام أكثر توحداً مع قضايها إقليم فارس المجاور، وبالتالي أكثر عرضة للأيدولوجيات الطبقية التي لعبت دوراً هاماً في حركات المعارضة في وسط إيران، كما تمتعت أيضاً بتاريخ من التضامن الطبقي. ففي 1917-1918: مثلاً، شكلت مجموعة من طبقة التجار الصغار تحت تأثير الديمقراطيين في أماكن أخرى، الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وعندما وصلت المجاعة في كردستان إلى أوجها، استولوا على البلدة ووزعوا حبوب المؤونة من مستودعات كبار الشخصيات في البلد وعلى الأخص، فرج الله عفاف. فحلّ الأعزات والحلالي الذين يعملون لصالح طهران حكائهم بسرعة.

ولكن الدور زوحت. ففي بداية العشرينيات (من القرن الماضي) شكل الحزب الاشتراكي فرعاً له في مندج حتى أجبر على أن يحل نفسه في عام 1926. إن دفاعها عن مجتمع تموده المصاراة يعني ضمناً تجديد النضال ضد الأعزات وملاك الأراضي، وبالتالي كان حزب توده منهكاً في العمل في مندج أكثر من الأجزاء الأخرى من كردستان. وهكذا عندما فشل (ج.د.ك.إ.) في مساندة أولئك الذين يقاومون

(1) على سبيل المثال كان من عبد الله موسى وهو بالخيار من ذي بركاني بركان.

ضد باصداران في سنج و مريوان في ربيع 1979، صارح كل من كومه ومجاهدي خلق إلى شعبه وأعلنت كومه نفسها الحزب الرئيسي محلياً.

أخيراً بدت كومه أكثر جاذبية لكثير من سكان المنطقة لأنها بدت أكثر ديموقراطية. فقد نسفت ليجتها المركزية محلياً شبه مستقلة، ولكنها أصبحت المجال لاتخاذ القرار في الشؤون المحلية وهذا الشيء لم يشعر به الجميع إزاء (ح.د.ك.) رغم شبكاته المحلية⁽¹⁾. ففي سنج كان لدى (ح.د.ك.) قاعدة ضعيفة ولكنها نشطة، ولكنها عززت شعور بالانعزالية عندما أرسلت رجلاً من مهاباد كممثل لها في سنج بدلاً من اختيار ممثل محلي⁽²⁾.

كانت كومه أقل رغبة من (ح.د.ك.) في قبول مساومة مع طهران وأكثر تصميماً من (ح.د.ك.) في متابعة القتال حيث أضعف ذلك من الموقف التفاوضي الكردي. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1979 عندما وافق (ح.د.ك.) على وقف إطلاق النار مع الحكومة كمقدمة للتفاوض، وجد أن صاعيد قد أخففت نتيجة الهجمات المتكررة لكومه على قوات الحكومة. وهكذا بقيت كومه في حالة شك واستغرق أمر إقناعها، على ماضي، باللين شهراً. عندما أخففت المفاوضات في شهر كانون الأول/ديسمبر هادت إلى ساحة القتال. وكما رفضت المشاركة في المحاولة الثانية التي جرت في شهر حزيران/يون 1980 حازت على حساب (ح.د.ك.) على دعم الجماهير التي لا تزال في موضع شك.

وكان هناك أيضاً جمهور من "المحافظين" مؤلف من الأغوات والشيوخ وسلاكي الأراضي، الذين كانوا لا يزالون يقودون مجموعة متراخعة ولكن متباينة من الأنصار. كذلك حاول واحد أو اثنان من الأغوات استقلال الفوضى في كردستان، ومن أبرزهم ابن مسكو ظاهر خان، في نهاية عام 1978 في محاولة لاستعادة الوضع السابق. وذلك من حالة الفوضى محاولتهم المتلاحقة لاستعادة الأراضي التي فقدوها نتيجة إصلاحات 1960. وأول أولئك الذين ندموا على تحويل الأنظار عن النظام القديم في الانضمام إلى الجنرال الكردي باليزبان Palizban، الحاكم السابق لكردستان، والذي هدد بالعودة إلى إيران من العراق.

(1) نزياد الاوانجولي Nazad Alwanjoli، الممثل الإيراني الجديد، ص 23.

(2) رجل من عائلة مشرفة تسمى "بغدادلي".

طلب النظام الجديد العون من أولئك الأكراد الذين تعاونوا مع الشاه مفترضاً أن هؤلاء احتسبوا على المركز، بغض النظر عن النظام. كذلك في العراق، كانت هناك فروع قبلية راغبة منذ البداية في الوقوف إلى جانب الحكومة، ربما لأسباب تتعلق بالتنافس القبلي المحلي، كما في حالة أتباع حجي جوهر في وادي مريكوز. وبالرغم من ذلك لم يكن بالأمر السهل أبداً التنبؤ بسمامة أغما ما. فظاهر خان مثلاً، قاتل الجيش المحلي والمجنزعة على أمل أن يوطد قدمه مرة أخرى، ولكنه أُجبر في عام 1979 على طلب المساعدة، على مضض، من (ح.د.ك.) وهو ما عزز قيادته للقيادة الضالّة. بعد ذلك تحالف مع البارزانيين، القوة الهائلة المهيمنة للقبلية في القسم الشمالي لكرهستان إيران والتي ارتبطت بها عائلته تاريخياً⁽¹⁾، وبذلك وجد نفسه في معسكر الحكومة ضد (ح.د.ك.). ولكن الكثير من أقرباء فرع صيدوي شككوا قائلوا ضد طهران.

وكان هناك أيضاً من دعم (ح.د.ك.) عن قناعة، ف (سينار)، زعيم فرع مامدي شكك، مثلاً، له سجل طويل في الثورية. لم يكن صديقاً للبارزانيين، لأن ملا مصطفى قبض عليه وسلمه للشاه في عام 1967 أثناء قتاله في الملجأ الثورية لـ (ح.د.ك.). وعندها كان معزولاً لأنه حوكم بالسجن فقط. بعد الإفراج بالشاه انضم إلى الحركة مرة أخرى وانتخب في اللجنة المركزية لـ (ح.د.ك.) في شهر شباط/فبراير 1980. وفي ذلك الصيف تحدى الكثير من أفراد عائلته ودمر الخط الوحيد للشبكة الحديدية الإيرانية التي تربطها بتركيا وأوروبا والتي كانت تمر عبر إقطاعه في وادي قنور.

كان أحد أولئك الأعيان الذين تودعت إليهم طهران هو رجل الدين الكبير في سنديج، أحمد مفتي زاده الذي أنشأ مدارس لتعليم القرآن خلال السبعينيات وأيد الحقوق الثقافية الكردية. لقد تم التقرب منه خلال الجولة الأولى من القتال المضاري في سنديج في شهر آذار/مارس 1979، بالتأكيد من أجل إضعاف مكانة ملا مهاباد ذي الشعبية الكبيرة (الذي عُرف شعبياً بـ "الشيخ") عز الدين الحسيني، الذي بات بؤرة للمقاومة الكردية. ورغم انضمامه إلى النشطاء الأكراد، كان يُنظر إليه على نطاق

(1) جدير بالذكر هنا أن الملا مصطفى قد قام بسيرة الأسطورة مير مظفر شكك في ربيع عام 1947

واسع على أنه رجعي⁽¹¹⁾. وهذا ما جعله في موقف سيئ مع سكان البلدة الذين يجتاحهم حماس ثوري. كذلك عكس الشيخ عز الدين الرأي الشعبي حينما وصفه بـ "مؤيد للحكم الذاتي"، ولكن دون أية فكرة عن معناه⁽¹²⁾. بعد برهة وجيزة قرّ مفتي زافه إلى مستطج من أجل سلامة الشخصية⁽¹³⁾.

إن الطبقة الدينية، ممثلة في شخص أحمد مفتي زافه، مالت باتجاه المحافظين. ولكن هناك استثناءات على الدوام. فالشيخ عز الدين كان أكثر رجال الدين اليساريين شهرة ولكن الكثير من رجال الدين الآخرين اتخذوا خطاً يسارياً أو ليبرالياً في القضايا الاجتماعية أو القومية حيث تنبأ واحد أو اثنان منهم أن يقوم الإصلاح الزراعي في المستعمرات بإعطائه القرى بشكل رسمي لساكنيها أو تشجيع تعليم النساء في مدارس الحكومة⁽¹⁴⁾. وهكذا فإن الموقف الليبرالي لبعض رجال الدين قد ساعد كومه أن تبدو ماركسيته الصارخة أقل صدمة للناس العاديين مما بدا عليه من نواح أخرى.

من جهة ثانية سعى بعض رجال الدين الآخرين إلى التجاح في أماكن أخرى؛ فشيخ الشيخ عز الدين، الشيخ جلال، أحد السلاج من صدام حسين لحشد ميثاقا ملية قوية أسماها "خبرات" (النفقات) ودخل في نزاع مع طهران وكومله (و.ج.د.ك.)⁽¹⁵⁾.

رأى الكثيرون من طبقة مالكي الأراضي في انهيار النظام الأسيراطوري فرصة لاستعادة الأراضي التي وُزعت على الفلاحين في أعقاب الثورة البيضاء أو على الأقل الحصول على رسوم الاستئجار لما لم يتمكنوا من استعادته. وفي أماكن أخرى ثار الفلاحون لأنفسهم وذلك بالحصول على الأراضي التي اعتقدوا أنهم خُذوها بها. إن ذلك لم يكن في أي مكان بالوضوح الذي كان عليه في مريوان حيث العلاقة بين

(11) بهذا حاشي مفتي زافه من مرافقة احمد، محمد صادق مفتي زافه الذي عمل مستشار رئيس تحرير جريدة كردستان لندعاية البهلوية. وكانت هناك أيضاً إتجاهات لا أساس لها من صوابية أن له علاقات مع رئيس الوزراء الذي ارتبط في مخيلة البعض بدعم طبقة الأفوات القدامى ضد الفلاحين. لوموند، 23 أبريل 1979.

(12) لوموند، 30 آذار/مارس 1979.

(13) فيما بعد تم اعتقال مفتي زافه على يد النظام وبعد إطلاق سراحه توفي في عام 1992.

(14) سيد عبد الله حفصة متكلمان، مثلاً، الذي برع لوجه لمن عمل بها. وكان مثلاً عبد الرحمن موزني أول رجل حقّ الرسل ابنه إلى مدرسة حكومية في مستطج، وانضم ابنه إلى كومه.

(15) قطع الشيخ جلال علاقته مع بغداد في أعقاب القصص الكبريالي على حلب.

مالك الأرض والفلاح متميزة بالسوء. وقد دعمت كومه، بل في الواقع قادت نضالهم ضد طبقة مالكي الأراضي. وعندما هاجم الفلاحون الفاضلون لجنة الإمام في مريوان في شهر حزيران/جوان من عام 1979 مطالبين بـ "فرد العناصر الإقطاعية"، لم يكن من الصعب على مالكي الأراضي أن يقتنعوا اللجنة والباسداران أن إقطاعيتهم أفضل بكثير من شيوعية الكومله.

وهكذا حتى عندما كانت الوكالات المحلية الحكومية في أجزاء كبيرة من إيران تدعم الفلاحين، كان الأمر مختلفاً هنا، بحيث أصبح النزاع الحقيقي المحلي على الأرض قضية قومية مما أفسد العلاقات إلى حد خطير مع طهران وفي مرحلة مبكرة، وفي مرحلة متأخرة فقط أدرك النظام مسألة الأرض -بعد أن أساء التعامل بها في كل إيران-

تمت كومه موقفاً شديد التأييد للفلاحين حول مسألة امتلاك الأرض وخاصة في مريوان وسندج. وكانت متحفظة إلى حد كبير حوالي بركان حيث عاش أقرباء قيادة الكومله. كذلك أيد (ح.د.ك.) الإصلاح الاجتماعي الاشتراكي. وعندما حاول الأغوات في محيط أوزمية ومهاباد حيازة الضرائب المعتادة، أجبرهم (ح.د.ك.) على التراجع عن ذلك. مع ذلك فإنه أراد أيضاً تجنب المواجهة التي بحثت عنها كومه، لأنه أراد أن يكسب القبائل إلى جانب رأيه لا أن يحققها بسبب ذلك. مع ذلك كانت هناك عملية استقطاب طبيعية، فالأغوات طلبوا المساعدة من سلطات الدولة وعاد الفلاحون إلى الكومله وال (ح.د.ك.).

أخيراً اختار النظام قوات البارزاني في المنطقة التي تشكل الكرمانجية في المراكز الهامة الشمالية لكردستان، نصفية (ح.د.ك.) من المواقع القريبة من الحدود وإبعاد الأغوات الكرمانج عن (ح.د.ك.) ذي الأغلبية السنية على أسس التماسك اللغوي⁽¹⁾. لقد تعاون البارزانيون تلقائياً مع الجمهورية الإسلامية كما مع اليهوديين، ولكن الغلب هؤلاء الأغوات حاولوا البقاء خارج ذلك النزاع، ولديهم الرغبة في الاعتراف بسلطة طهران ونفوذها إلى حد ما مستقلين، ولكن ليس بالطبع الانجرار إلى حزب كردية.

(1) مارتن فان بروسين، الصراع بين العراق وإيران، عبدك يست لبيروت اميل ليست لبيروت، رقم 141، خوز، يوليو، ص 14، أوت، 1996، ص 14، 17.

موقف الجمهورية تجاه أكرادها

نظر النظام الجديد إلى التعبير القومي الكردي بعين القلق خاصة وأن الأقليات غير الخارسية في إيران تشكل إجمالاً حوالي نصف السكان. في الأيام الأولى حينما لم يكن النظام بعد وثيقاً من نفسه، كان هناك خوف من أن التنازلات التي ستقدم للأكراد سوف يطالب بها أو تقتضيها بقية الجماعات. وتوزع هذه الأقليات على حدود إيران فالأكراد والعرب يقعون على الحدود مع العراق والأفريون والتركمان على الحدود التركية والسوفيتية والبلوحيون على الحدود الأفغانية والباكستانية. وفي ثلاث من هذه الحالات (الأكراد والتركمان والبلوحيون) تعزيت صلات القرى عبر الحدود كونهم أقلية سنية في إيران.

وبدلاً من تهلكة حالة المذهب عند الحكومة، كان من المصغري للأكراد استعمال الخطر الخارجي كحافز للتنازلات. في شهر آذار/مارس 1979 أطلق غني بلوربان (الذي أطلق سراحه في شهر كانون الأول/ديسمبر بعد 25 عاماً من السجن) بطي قائلًا: "إذا وافقت الحكومة الشورية على منح الحقوق القومية للشعب الكردي، سيكون من السهل جداً الدفاع عن الحدود الإيرانية من أي عدوان خارجي ولكن إذا لم تفعل فإن بعض القرى الخارجية قد تسبب استعمال مشاعر الشعب الكردي⁽¹⁾". كان التهديد جلياً. على أية حال فقد دقت القضية الكردية على الوتر الحساس في طهران إذ كانت توحى بذكريات صمكو وجمهورية مهاباد وكيف أن العراق قد سمح أن تتحول أراضيها إلى نقطة الانطلاق للمتخفين الأكراد.

وهكذا فإن الحكم الذاتي، الذي يسعى الأكراد "أوتونومي"، بدأ "انفصالاً" في طهران. فعندما بدأ القتال في مريوان وسفندج، مثلاً، حول مسألة امتلاك الأراضي في شهر تموز/جويليه وآب/أوت 1979، استنجد رئيس الوزراء بازركان: "أنهم [الأكراد] لم يطلبوا ببساطة الحكم الذاتي بل أرادوا الانفصال عن إيران". ورغم ذلك حرصت القيادة الكردية على التأكيد بأن مطالباتها بالحكم الذاتي لا تتضمن شيئاً من هذا من وجهة نظر قاصمو فإن "الرجعيين هم الذين يصرخون للمطالبة بالانفصال". أما البار الكردي فقد أراد حكماً ذاتياً بناءً⁽²⁾. وهكذا وجهة نظر طهران بشأن الأكراد لم

(1) ايچشين ميل (Egyptian Mail)، 3 آذار/مارس 1979.

(2) الميرتد، 6 آذار/مارس 1979.

تزعزع: إنهم الفصاليون وسيغنون كذلك. كذلك واجه الأكراد عائقاً آخر على الصميد المصلي والأيدولوجي. وقد تمثل ذلك في الانقسام الديني الذي ميز الأكراد قاقلية سنية في أرض شيعية. على الصميد المصلي، كانت علاقات الأكراد السنية مع جيرانهم الشيعة من غير الأكراد ضعيفة تقليدياً، حيث انبثقت أعمال العنف الدورية⁽¹⁾. لقد أرسل النظام المتعصبين الشيعة للسيطرة على كردستان في شكل ثجان الإمام وباسداران مع سلطة متوالية من المداخل في كل بلدة كردية تقريباً: موهوان، مندج، صفز، (باله)، باوه وهلم جراً. في الجولة الأولى من القتال في مندج، ثارت طهران مزيداً من السخط محلياً بتعيين شخص شيعي صاحب مقام رفيع هو آية الله حجة الإسلام صفدري، لقيادة موقع باسداران العسكري.

لكن النزاع الأخطر اندلع في بغداد، وهي بلدة مختلطة السكان. في أواخر شهر نيسان/أفريل 1979 نظم (ح.د.ك.) اجتماعاً حاشداً في ملعب لكرة القدم يقع في القسم الأذري من البلدة حيث طلبت اللجنة الأذرية المحلية من (ح.د.ك.) أن يعقد اجتماعه في مكان آخر تجنباً لأي استفزاز. لم يرفض (ح.د.ك.) فحسب بل وصلت بعض جماعات (ح.د.ك.) مسلحة بحيث كان الأفريون مستعدين لها. في مستهل الاجتماع أطلقت العيارات النارية والتي أدت بسرعة إلى قتال شديد. عندما بدأت العصابات الأذرية بنهب القرى الكردية توفي ما لا يقل عن 200 شخص وأصبح حوالي 12.000 كردي دون مأوى⁽²⁾. لقد شعر الأكراد الشيعة في الجنوب بشيء مختلف عن الحوثهم السنية بخصوصي الثورة الإسلامية، كذلك أشار أولئك الذين يعيشون في كردستان أن لا شأن لهم بالحكم الذاتي، وأرادوا في البداية أن يبقوا جزءاً من الجهورية الشيعية ولم يجد النظام الكثير من المعاء في تجديد "يشركه مسلمة" بين أولئك لمقاتلة القوميين واليساريين إلى الشمال. في عام 1979 نشب القتال فعلياً بين الأكراد الشيعة والسنة في القرى المحتلة في إقليم كردستان.

(1) اعترض الأكراد من تعيين شيعيين لحكمهم خلال عهد البهلوي. هذه الحساسية أدت إلى العنف ضد قائد الجالية الأذرية حوالي أروية مسلحة في تلي طهران في نيسان/أفريل 1947 من أجل الحفاظ على النظام، ضمنياً ضد الأكراد الخارجيين عن القانون. وقد كتبت أميرية عاشت في أروية في عام 1979 "إن أحد الأسباب التي جعلت الأكراد يهيمون كردهم للأثر يك جانباً هو الشيعة" مارغريت، كانت، أبناء الجن، 119.

(2) أفضل وصف عن نظرية بغداد توجد في مذكرات كريم حسامي المنشورة في السويد في 1999.

مع ذلك وعلى الصعيد الأيديولوجي كان صهي الأكراد المحصول غنى نوع من الحكم الذاتي مبهماً إلى حد بعيد. وقبل تسلمه للسلطة لم يعبر الخميني أبداً عن رأيه في مسألة الأقليات الإثنية رغم كتاباته الشاملة عن القضايا الاجتماعية واللاهوتية والدينية والسياسية وذلك لأنها لم تشغل تفكيره. لكن المشاكل التي واجهت إيران الثورة أعطته فرصة كبيرة لأن يفعل ذلك. كان هم الخميني الأول استراتيجياً، ويبدو هذا واضحاً من اللقاء الأول للشيخ عز الدين معه في نيسان/أفريل 1979: "عندما كنت أهتم بالمغامرة السكينة [الخميني] من طرف عبادتي قاتلاً: ما أطلبه منك هو أمر كردستان". فأمسكته بشوري من عبادته وقتت: "ما أطلبه أنا منك هو الحكم الذاتي لكردستان"⁽¹⁾. خلال الشهور الأولى كانت لديه الرغبة في السماح للحكومة بالتفاوض مع الأكراد حول مطالبهم بالحكم الذاتي، وحتى وإن كان مفهوماً عن الحكم الذاتي خيباً إلى حد كبير) وكما قال رئيس الوزراء بازركان:

لقد أردنا التوصل إلى اتفاقية مع الأكراد، وهم أنا كنا نتعامل مع راديكاليين متشددين قليلاً، فلما "فلبختاروا من يشارون". وعندما بدأوا بالتكلم عن الحكم الذاتي قبل ذلك أيضاً⁽²⁾.

إنه مسودة الدستور الإسلامي التي صدرت في شهر حزيران/يونيو من عام 1979 وفي الوقت الذي لم تقدم فيه حكماً ذاتياً، وعدت "الفرس والأتراك والأكراد والعرب والبلوچيين والتركمان والأقليات الأخرى بالتمتع بحقوق متساوية"⁽³⁾. ولم تشر مجرد إشارة إلى العبد الذي تم تبنيه فيما بعد من قبل حكومة يرأسها زعيم روهي (ولاية الفقيه). كانت لدى الخميني الرغبة في السماح لأعضاء المسودة مباشرة لاستفتاء شعبي، والمفجع في الأمر أن بازركان وبني صدر هما من أصرا على إحالتها ومراجعتها من قبل مجلس دستوري منتخب. لقد أخفقوا تماماً في التنبؤ بأن ذلك سوف يؤدي إلى فتح المجال أمام سيل من رجال الدين الراديكاليين. على العكس من

(1) ميلل إيست وهورت رقم 1413، آذار/مارس - نيسان/أفريل، 1983 ص 9.

(2) مجلة نيويورك تايمز، 28 تشرين الأول/أكتوبر 1979.

(3) المادة الخامسة من المسودة ظهرت في صوت إيران 3 نيسان/أبريل 1979، أنظر حيد الحار "الكردي: مسودة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، ربه Repel 36 خريف 1979، ص 20-31 التيها شارلز مكدونالد Charles MacDonald "الصهي الكردي في إيران الثورة" في صحيفة دراسات جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، العدد الثامن، الأرقام 1 و2 (خريف/أشياء 1980)، ص 6.

فذلك كان آية الله علي أكبر هاشمي رفسنجاني هو من حذرهم "من نظنون سوف يُنتخب للمجلس التشريعي؟ إنهم حققة من الأصوليين الجبهة المتعصبين الذين سوف يلحقون الضرر بحيث تندسون على دعوتهم للاجتماع"⁽¹⁾. وقد تبين أن الأمر كذلك. فقد تم انتخاب مجلس خبراء مؤلف من 35 عضواً وعقد اجتماعاً في شهر آب/أوت ومن بينهم 55 من رجال الدين.

لم يكن بالصعب على هؤلاء الأصوليين حمل الخميني على تغيير رأيه حول مسودة الدستور. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر شرح [الخميني] لماذا أخفقت الإشارة إلى الأقليات القومية:

"أحياناً تتعمل كلمة أقليات للإشارة إلى شعب مثل الكرد، أو البلور أو الترك أو الفرس أو البلوچيين. هذه الشعوب يجب ألا يُطلق عليها اسم أقليات لأن هذا المصطلح يعني أن ثمة فرقاً بين هؤلاء الأخوة. وليس في الإسلام مكان تمثل هذا الفرق. ليس هناك أي فرق بين المسلمين الذين يتكلمون لغات مختلفة كالعرب أو الفرس، مثلاً. من الواضح جداً أن مثل هذه المشاكل قد خلقتها أولئك الذين لا يرغبون في أن تتحد الدول الإسلامية. لقد أوجدوا قضايا القومية والإيرانية والتركمانية ومذاهب أخرى هي على النقيض من عقائد الإسلام. إنهم يهدفون إلى تدمير الإسلام والفلسفة الإسلامية"⁽²⁾.

إذاً حتى التكلم عن الأقليات القومية في المجال الإسلامي اعتبر إساءة للدين الصحيح.

ولم يكن بالإمكان تمييز الأفراد كأقلية قومية، فربما بشكل أغلبيةهم وضعية أقلية صنية. وما من شك أن كونهم مختلفين وأقل شأناً في الدولة الشيعية هو صورة عن وضع الشيعة في المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى. لقد كانوا من العامة مقارونة مع الشيعة الذين هم من النخبة. هنا أيضاً، حين اعترفت بسودة الدستور الأصلية بالمذاهب الفقهية السنية الأربعة، فإن المسودة النهائية حافظتها، بينما أكدت على الطيعة الشيعية للدولة من خلال المطالبة بأن يكون الموظفون الكبار في الدولة الرئيس ورئيس الوزراء من الشيعة.

(1) بخاشي، من آيات الله ص 73. مقتبس من وثيقة في صدر نفسه.
(2) رامير طهران، 17 كانون الأول/ديسمبر 1979، في هيئة الإذاعة البريطانية (بمقتضى نشرات الأخبار العالمية)، 18 كانون الأول/ديسمبر 1979، اقتباس من غباشوي (مواصلة الحديث)، ص 217.

وإذا لم يكن لديهم هوية إما كأكراد أو كسنة، فإنه ليس من فائدة في التصويت على الدستور. لذلك قاطع الأكراد بالإجماع تقريباً الاستفتاء واحرقوا صناديق الاقتراع التي استطاعوا ذلك، فقط شارك فيها الأكراد الشيعة في كرمشاه⁽¹¹⁾. في شهر كانون الثاني/جانفي 1980 لأن مرقف الحسيني بما فيه الكفاية فوعد بتعديل الدستور ليضمن معارضة الشعائر الدينية السنية في المناطق ذات الأغلبية السنية. مع ذلك لم يبد هذا التعديل وشيكاً، والذي فسره الأكراد على أنه خدعة لجعلهم يشاركون في الانتخابات الرئاسية⁽¹²⁾.

منذ البداية أعطى الشيخ عز الدين الحسيني القوميين الأكراد العبور الديني لمعارضة نظامية النظام الجديد. ويصفه رجل من ليبرالياً ويساوياً ويرتأخ أكثر مع الحكومة أكثر من (ح.د.ك.)، فإنه خلق طبقة من رجال الدين السنة غير العاديين، ولكن مهما تكن آراؤه مثيرة للجدل، فإن مبادئه الشخصية النموذجية تضمنت له احتراماً كبيراً⁽¹³⁾. وإذا ما أخذنا مرقفه الشخصي والروحي والقومي، كان هو المرشح الطبيعي لملء فراغ القيادة في مهاباد بعد انهيار نظام البهلوي.

عبر الشيخ عز الدين عن رفضه لمبدأ "ولاية الفقيه"، وعملياً الحسيني نفسه ومجلس الأوصياء، بالكلمات التالية:

"ليست هذه حكومة دينية، بل ديكتاتورية باسم الإسلام، إن مهمة رجال الدين هي أن يكونوا مرشدين إلى معرفة الله، كما يمكن أن نجد بعضاً من رجال الدين الشيعة ممن يرفضون مفهوم الحسيني للفقيه. إنه ليس بنظام إسلامي. إن أية حكومة دينية سوف تنتهي بالديكتاتورية وسوف يصبح الدين وسيلة للضرب والإعدام والقتل باسم الله"⁽¹⁴⁾.

(11) في إقليم كرمشاه كان الأكراد صناديق الاقتراع في 26 موقعا، وفي المرفق السابع والثلاثين أحرق الصناديق ولكن في كرمشاه كانت الأغلبية الساحقة صوتت لصالحه، وفي قصر خيروبي كان هناك 450، 9 صوتاً لصالح الدستور و21 صوتاً فقط ضده.

(12) ربما شارك الأكراد والشركمان ما لم يجزء المرفق العزيم للحكم الذاتي، محمود رحوي، من أغلبية بدعوى معارضة الدستور العظم حبيباً. عوض بني صدر "الحكم الذاتي الإسلامي" في شهر كانون الثاني/يناير 1980، ولكنه كان معزياً عن الحبال.

(13) خلافاً للكثير من الشخصيات الدينية عاش بواضع وهو يعمل زوجته وسبعة من أطفاله يفتون إعطاه لدروس اللغة العربية لطالب اللاهوت، وهو لم يملك أرضاً ولم يمل أية نقود كهدايا من مريديه.

(14) ميدل إيست ريبورت رقم 113 آذار/مارس - نيسان/أبريل 1983، ص 9-10.

من غير المحتمل أن يتصالح الخميني مع هذا النقد. ولكن الشيخ عز الدين ذهب إلى أبعد من ذلك:

"إنني أؤمن بالفصل بين الدين والدولة. فحيثما تُقام دولة دينية فإنها تصبح ديمقراطية وحيد الديمقراطية. يجب أن تسمح الحكومة بالديموقراطية والاختلاف السياسي ضمن المجتمع"⁽¹⁾.

مثل هذه الأفكار تبدو وكأنها أوروبية أكثر من كونها تفكيراً إسلامياً سياسياً وبالتأكيد لم يكن لها محل في إيران الشيعية. لهذا، ليس من المستغرب بالشأن أن يُنظر إلى الشيخ كشخص ملعون في (قُم).

من الصعوبة بمكان القول إلى أي حد كان أتقاء الأكراد يتفقون مع آراء الشيخ عز الدين الدينية، ولكن آراءه لصالح الحكم الذاتي القومي واستقامة أسلوب حياته خلقاً له تأييداً عموماً. لقد تجلب الدعوات الخلاعية للإسلام التي تم تقديمها في (قُم):

"إن الإسلام لا يأمر أن يحكم المسلمين شعب واحد فقط. بل يعترف أن الناس منقسمون إلى شعوب ولقبائل مختلفة. ليس هناك أي سبب في الإسلام إلا تحولي هذه الشعوب أمورها بنفسها"⁽²⁾.

ولكن هذه الآراء أثبتت رؤية الخميني للعالم الكردي. فقد كان الخميني يعتبر الشيخ عز الدين وقاسطو مسؤولين مباشرين عن النزاعات التي نجمت عن امتلاك الأراضي في تموز/جويليه - آب/أوت 1979 رغم أنهما قد انجرا بوضوح في سيل الأحداث. فبات دعاة النظام يشيرون إلى الشيخ عز الدين بـ "المتأوي للدين". وقُنع قاسطو من مجلس الخبراء المؤلف من 73 مقعداً والذي تم انتخابه فيه. كان يُنظر إليهما على أنهما "مثيري فتن" وحُظر (ج.د.ك.) باعتباره "حزب الشيطان" و"متعنفاً وأداة بيد الأجانب"⁽³⁾.

فيما بعد، وتحت ضغط الحرب مع العراق، فقط اتخذ النظام موقفاً أكثر تصامحاً من السنة وبذل جهوداً حثيثة للتودد إلى رجال الدين الأكراد السنة لدعم الحكومة.

(1) مقابلة مع المؤلف، استوكهولم 16 آذار/مارس 1991.

(2) مقابلة مع الشيخ عز الدين الحسيني، استوكهولم 16 آذار/مارس 1991.

(3) فياتشال ديمز 20 و 21 شباط/أوت، نيويورك تايمز 30 آب/أوت 1980، بنابرني "مباني الخميني"، ص 183.

الخلافا في الداخل والخارج

بانتهاه السنوات الأولى المضطربة من الحرب، أدت مثل هذه الظروف، ولأسباب مفهومة، إلى تقاذف الصبر من طرف النظام وفقدان الأمل في أي مساعدة من طرف الأكراد.

أثارت اضطرابات آذار/مارس - نيسان/أفريل 1980 الحكومة في طهران قلقت هجوماً كبيراً على كردستان بحيث بدأت مصيعة على فرض سيادتها على كل إيران؛ وأثار مخاوفها من أن تكون كردستان المحررة نموذجاً يُحتذى به في أجزاء أخرى من إيران. لم يستطع بني صدر، الذي يعرف تصاماً أعداءه من رجال الدين في قم، أن يتحمل الظهور بمظهر الضعيف. ولكن الحرب في كردستان كانت من اللاشعبيّة لدرجة أنه حذر الجيل من عواقب العصيان. في نهاية شهر نيسان/أفريل سيطرت الحكومة على معظم كردستان، ولكن بعد أن كلف ذلك 1000 قتيل في المعركة تقريباً.

وهندما سمعت الحكومة إلى إيجاد حلف تفاوضي، جرف رجال الدين المتشددون، من أمثال آية الله محمد بهشتي، الذين أرادوا أن تكون المنطقة بكاملها «مطهرة»⁽¹⁾، مساهمي بني صدر بقوة. كذلك وجد غني بنوريان، الذي رفض أن يأخذ بقوله في البرلمان ممثلاً عن مهاباد، نفسه يدافع عن وفاقه في الصحافة ضد التجاوزات الإجرامية لأية الله خميني. وقد كانت تلك آخر خدمة يقدمها للحزب.

كان هناك على الدوام توتر في (ح.د.ك.) بين رغبتي منجمنين ظاهرياً، اغتدم الفرصة المناسبة لتحقيق الحكم الذاتي والترحيب بتسوية الخلافات ودعم الثورة. وذلك مما خلق هوة بات ملوّحاً مستحيلاً أكثر فأكثر. فيقضي انتظار عن الصعوبات في التعامل مع طهران، قرّضت المحاولات الجديدة لبدء الحوار نظراً لإصرار حكومة علي موافقة القتال.

هلاوة على ذلك باتت كردستان مساحة قتال لكثير من قوى المعارضة الرايكية في المنطقة وهذا ما قلص السيطرة السياسية الكردية على الشمال. خلال الصيف شكل الـ (ح.د.ك.) وكرمله وقذافي خلق والمجاهدون حملة حرب عصابات قوية فنصبوا الكمائن لقوافل باسداران. وخلال ثلاثة أشهر تم تحاول الحكومة استرداد مهاباد وروكان وبردشت.

(1) فايتالان غايوز، 24 أيار/ماي 1980.

جرت بعض المحاولات المتقطعة من قبل (ح.د.ك.) لتفاوض مع النظام لم تسفر عن شيء، لكنها شجعت بعض الأفراد للارتداد عن كونه. بالإضافة إلى ذلك فضل (ح.د.ك.) في مؤتمر الخامس في شهر شباط/فيفري الاستمرار في محاولات إيجاد حل تفاوضي، ولكن أخذاً بعين الاعتبار الاحباطات التي وافقت المفاوضات والليستور في نهاية عام 1979، كان من المتعذر ألا ينقاد إلى الحرب مرة أخرى، فطلب من أعضائه الانسحاب إلى الجبال. شعر البعض بقلق متزايد من الطريقة التي بدأ فيها الحزب يتخلى عن قرارات المؤتمر الرابع وكيف اتصرف عن الصاعي التي بذلها توده للتفاوض من داخل النظام.

في شهر أيار/ماي أعلن فتي بلوربان وستة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب عن تجديد عضويتهم فيه احتجاجاً على قيادة قاسملو والخرافة المزعومة عن قرارات المؤتمر^(١١). كما أدانوا قاسملو لتفكيك الدعم من بغداد في وقت تتكاثر فيه المخاطر على إيران وقالوا إن الحكم الذاتي الكردي يجب أن يأتي بعد أن تكون ثورة إيران المضادة للإمبريالية قد أصبحت في مأمن. لقد اتهموا الكفاح المسلح لـ (ح.د.ك.) على أنه العوبة في يد الإمبريالية، وهذا الرأي كان منسجماً مع سياسة توده المؤيدة للنظام الإسلامي، فيما بعد نشر بلوربان بعضاً من مراسلات قاسملو مع العراقيين ولكنه فشل في تقديم دليل مكتوب للتهمة الموجهة ضده^(١٢) والعضيفة هي أن (ح.د.ك.) لم يتعاون أبداً مع القوات العراقية ضد إيران.

أرسلت الثورة أمواج الصدمة في الحزب. كذلك البث بلوربان بعد كل شيء وطنيته من خلال حكم بالسجن لمدة 25 عاماً. ولكن كفة الميزان مالت لصالح قاسملو وسرعان ما أطلق على المتمردين اسم "عصابة الجحوش السبعة"^(١٣) وهكذا أُنزلهم إلى مرتبة مرتزقة النظام من الأفراد. كما حدث انشقاق مماثل في ذات الوقت في مجاهدي خلق. ولكن الأغلبية قويت تبني سياسة مشابهة لسياسة حزب توده، وبقيت أقلية فقط ملتزمة بالكفاح المسلح.

(١١) كان الموقعون هم فوزية قاسمي، نافذ عقيقي، رحيمي شيفي، قاضي ونوف كيخسروي، أحمد عزيزي ومحمد أمين سراجي (في منصب استشاري للجنة المركزية)، المعلومات مأخوذة من حسن غاري.

(١٢) برافض كريم حسامي في مذكراته قليل بلوربان على أنه رائد لأحدى الرسائل تتعلق بقتل آبري أفندي مع نائب الرئيس العراقي طه ياسين وعثمان في حاج عمارة.

(١٣) بعض زعمي الحصار الصغير حقيقياً، ولكن يستعمل على النطاق الشمي معبر المتعامل أو الخائن.

أما إيران فكانت مشغولة باستفزازاتها الخاصة. فقد دخلت في حالة عداء مع العراق نتيجة دهايتها الشبيهة وشجبتها لصدام حسين. إذ ساعدت من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراق)، وإن كان للإحقاق الهزيمة بـ (ح.د.ك.) داخل إيران، وباشترت الآن بالمحادثات مع الاتحاد الوطني الكردستاني (أ.و.ك.) في منتصف صيف 1980 كانت إمكانية حرب مفتوحة وشيكة الوجود لولا أن إيران لم تكن جيدة التسليح لمواجهتها. فتمسح جيشها كان قد أهلك بالفرار والتصفيات. وثلاث من فرقها الباقية نُشرت في كردستان لإغضابها. وعندما هاجمها العراق في شهر أيلول/سبتمبر 1980 كان من المتوقع أن تستسلم بسرعة.

بدأ الغزو العراقي قومية ذهبية للأكراد للتخلص من سيطرة الحكومة تماماً أو إملاء شروط الحكم الذاتي التي يريدونها. لهذا كان ثمة خيار واحد أمام دعم (ح.د.ك.) غير المشروط لوحدة الأراضي الإيرانية على أمل أن تكافئ إيران مثل هذه البادرة. ولكن قاسمপুর، الذي لم يكن لديه أمل كثير في روح متبادلة في طهران، شعر أنه قوي بما فيه الكفاية للإلحاح على طهران بالاعتراف بمبدأ الحكم الذاتي الكردي ومسحب قواتها من كردستان قبل أن يوجه (ح.د.ك.) سلاحه إلى الغزاة العراقيين. فإذا ما أخذنا بالاعتبار العظمية السائدة في طهران، فإن مثل هذا الإنذار لا يمكن إلا اعتباره عيانة.

الهزيمة ومزید من الخلاف

لم تعمر الأحلام الكردية طويلاً، فقد خيب الجيش الإيراني التوقعات من خلال التصديم على الدفاع عن خوزستان في شهر تشرين الأول/أكتوبر. في خلال الأشهر القليلة القادمة كان همّ الجيش هو امتصاص الهجوم العراقي، وترك للأكراد حرية عمل كبيرة. على الأرض كان (ح.د.ك.) وكومله قاهرين على افتتاح المدارس ومجانس القرى والبلدية المنتخبة في المراكز السكانية التي شغلوها.

ومع ذلك فإن كلاهما كانا، بلغة السياسة، براوجان في مكانهما، ويستفزازان المحاولة الإيرانية لاسترداد المنطقة. في شهر آب/أوت 1981 أعلن كل من مسعود رجوي، زعيم "مجاهدي خلق"، وبني صدر، الرئيس السابق الذي بات لاحقاً الآن، عن تشكيل المجلس الوطني للمقاومة الذي وعد، من بين أشياء أخرى، بالمعريات المدنية، ومساواة المرأة بالرجل ومجالس استشارية منتخبة. كل هذه الأشياء بدأت

وكأنها تروق بشكل خاص للطبقة المتوسطة الدنيا، والتي استمدت منها معظم قوتها. في مؤتمره الخامس في شهر كانون الأول/ ديسمبر قرر (ح.د.ك.) الانضمام إلى المجلس الوطني للمقاومة (م.و.م.) ولكن البعض شعر أن القرار كان متسرعاً وغير مدروس وأن (ح.د.ك.) بقي عضواً غير مستقر.

في صيف 1982 شن الهجوم الإيراني المنتظر منذ أمد طويل، في البداية كانت القوات غير قادرة على شق طريقها إلى الجنوب للالتقاء بالجيش المنتشر على طول الجبهة الجنوبية. واستردت طريق سردهشت-بيرانشهر الاستراتيجي الهام والتي كان (ح.د.ك.) يتقل عبرها القوات والمؤن. إن فقدان هذا الطريق أجبر (ح.د.ك.) على حرب مصائب انطلاقاً من المناطق المحيطة بسردهشت، في شهر أيلول/سبتمبر استرد بركان بشكل مؤقت في إشارة إلى أنه لم يصبح بعد قوة منيعة. في نهاية 1983 استردت القوات الإيرانية كامل المنطقة التي سيطر عليها الثوار الأكراد.

خلال شهر تموز/جويلية 1984 طردت القوات الإيرانية (ح.د.ك.) أخيراً من معانلة في هورامان بعد أن استعادت الطائرات العراقية للاستيلاء على القسم الجبلية والسيطرة على الريف المحيط بها. عند الضرورة تماماً مثل العراق، طردت إيران القرويين من المنطقة الحدودية لخلق حزام أمني وحرمان الثوار من المساعدة المحلية. دُفع (ح.د.ك.) إلى العراق حيث تلقى الدعم المطلق من (أ.و.ك.) ضد القوات الإيرانية.

ابتداء من هجوم صيف 1982 بات يتضح أكثر فأكثر أنه من الصعب أن يتجاهل كل من (ح.د.ك.) وكومله بعضهما. ورغم عدم موافقته على عضوية (ح.د.ك.) في المجلس الوطني للمقاومة، وافقت كومله في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 على تنسيق عملياتها العسكرية تحت قيادة مشتركة. وخلال سنتين أو نحو ذلك نفذ الحزبان، (ح.د.ك.) وكومله، عمليات مشتركة ناجحة. ولكن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 أدى قتال حول ملكية الأرض ومقتل أحد أمري (ح.د.ك.) على يد كومله إلى نشوب حرب ضروس استمرت لمدة أربع سنوات أو نحو ذلك، وخلال مراحلها لم يأخذ أي من الطرفين أسرى⁽¹⁾. وقد تم التوصل إلى وقف إطلاق النار فقط بسبب الضغط الذي واجهته الجماعتان من القوات الإيرانية.

(1) كان الباحث على النزاع من قطع الأشجار فقد أمرت كومله على حق الشعب في التوكيد ومنع قطع (ح.د.ك.) على أن الأشجار ملكية عامة، معلومات حسن غازي الشخصية، التاييز 24 كانون الثاني/ جانفي، المجلد 9 شباط/فبراير، الغارديان 4 آذار/مارس 1983.

خلف هذا النزاع يكمن الاختلاف الأيديولوجي العميق بين الجماعتين. في تموز/ جويلية قام وفد (ح.د.ك.) بدراسة فرض التوصل إلى حل لنزاعه مع طهران. لقد ساهم ذلك في نزاعه مع حكومة ولكن أدى إلى استقالته من المجلس الوطني للمقاومة. كذلك صدر قرار ترك (م.و.م.) من قاسم نفسه وهذا مما أزعج الكثير من اليساريين في (ح.د.ك.). كان هذا الأخير ممزقاً الآن بين أولئك الذين يشاركون (م.و.م.) وحكومة التزامهما للإطاحة بالنظام وأولئك الذين لا يزال لديهم الأمل في التسوية.

كانت هناك مؤشرات توتر أخرى داخل (ح.د.ك.) حول مسألة القيادة في أعقاب المؤتمر السادس للحزب في كانون الثاني/ جاني 1984. ظهر الحزب صفوفه من المشككين ومن بين أبرزهم كريم حسامي، أحد كبار المخطرمين والذي يبرز منذ عام 1980 من خلال تعاطفه مع أراء، ولكن ليس احتفاله، عصبة السبعة قبل أربع سنوات⁽¹⁾.

دخلت حكومة أيضاً في مرحلة الانتكاسات. فعلى الصعيد الأيديولوجي كانت على الدوام تبوأ من الفكرة "البرجوازية" في النضال من أجل القضية الكردية فقط. ولكن وجهة النظر هذه رافقت الثوريين الذين تمثلهم بشكل قوي أكثر من تمثيلها الصغير نسبياً للعمال والفلاحين. في عام 1982 انضمت إلى مجموعتين إيرانيتين صغيرتين (سهايد وبعض أعضاء بايكر، الذي هو بالأصل فرع من المجاهدين)⁽²⁾ ليشكلوا الحزب الشيوعي الإيراني بقيادة أحد مؤسسي حكومة، عبد الله مهدي.

لم يبق للحكومة وجود رسمي ورغم أنه بقي يعرف بذات الاسم في كردستان، كما أنه أخطأ في تقدير المشاعر الكردية بشجبه ليس فقط لـ (ح.د.ك.) المعاصر بل أيضاً لجمعية مجدد في نهايات في عام 1946. وخلال ست سنوات أخرى انصرف الكثير من مقاتليه عن الحزب الشيوعي الإيراني. ورغم تركيه الكردي القوي غير المتجانس، بدأ الآن يفقد شكله الكردية.

عندما استرد هويته الكردية في عام 1991 كان أضعف عددياً من تلك المجموعات الصغيرة التي انحد معها في عام 1982. وقد أثار قرار العودة إلى الهوية

(1) دافع كريم حسامي عن تعاطفه للأحداث في مذكراته التي نشرت في استوكهولم عام 1993 ميلادياً. كما ظهر الخرافات عصبة السبعة، ولم يرد في توجيه النقد إلى قاسم واستتارته لوصفهم له بـ "الجهش". مطويات من حسن. غازي.

(2) لمزيد من التفاصيل عن بايكر، انظر الأولمكي Aluolmaki "البار الإيراني الجديد".

الكردية اختلافاً آخر مع مجموعة جديدة أخرى، ألا وهي الحزب الشيوعي البروليتاري في إيران، والتي اتهمت مهتدي وأتباعه بالتسك بأثار القومية.

جلبت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1988 معها شيئاً من الراحة لأكراد إيران. أما تبجح قاسملي بأن الضوات الكردية لا تزال تعيق ربع مليون جندي فقد كان فارغاً. إن موقفه كان ضعيفاً وبدأ مقتنعاً أنه ينبغي أن يتفاوض مع النظام.

رغم الخلاف الذي أحدثته اقتراح المفاوضات مع النظام في (ج.د.ك.)، فإن قاسملي كان قد جعله القضية المركزية للحزب في مؤتمر الثامن الذي انعقد في كانون الثاني/يناير 1988 والذي استند إلى ثلاثة عوامل: ليس هناك حل عسكري. بانتهاء الحرب العراقية-الإيرانية ستكون طهران قادرة على فرض موقفها على الأكراد، وأخيراً مع فقدان الخصمي لقوته بسرعة فإنه هناك فرصة حقيقية لبداية جديدة للعلاقات الكردية مع الجمهورية.

ولكن مثل هذه المناقشات وجهود قاسملي لدفعها قدماً، أشعلت نيراناً خطيرة في (ج.د.ك.). إذ كان هناك على الدوام تيار اشتراكي قوي داخل الحزب، ومسألة قوته نظرياً مثل كونه قابلة للجدل. حيث بدا أن أفراد هذه الجماعة يتهمون قاسملي بتحويل ال (ج.د.ك.) عن الاشتراكية إلى الديمقراطية الاشتراكية وهو، إذا ما حصل، سوف يعرض قاعدة الحزب الجماهيرية للخطر. فاحتج 15 عضواً من اللجنة التنفيذية قائلي أنه بعد أن فقد 50 000 كردي حياتهم فإن التفاوض غير قابل للتفكير فيه. ولكن خلف هذه القضايا الدقيقة يكمن الامتياز الحقيق لأسلوب قاسملي الأوتوقراطي والذي بدأ بالتزايد منذ المؤتمر السادس.

انسحب هؤلاء المنتمون، بقيادة جليل هذاني، من المؤتمر ليشكلوا الحزب الديمقراطي الكردستاني -إيران- القيادة الثورية. فجنّبوا عدداً كبيراً من أتباع (ج.د.ك.) اليساريين وآخرين ممن امتنعوا مما اعتبروه أحاليب قاسملي غير الديمقراطية. كان هذا الانقسام موجعاً مثل ذلك الذي حدث في عام 1980، فجليل هذاني، مثل بلوريان، أحد أقدم الناشطين ويكاد اسمه يكون مرادفاً لـ (ج.د.ك.) نفسه⁽¹⁾.

(1) قضى هذاني 10 سنوات في السجن بعد اعتقاله مع 250 عضواً آخرين في عام 1990. وأعتقل مرة أخرى عندما كان يحضر جنازة سليمان صيني في عام 1968. وكونه حفيظاً لثالثاً في طهران، فإنه أصبح قاسملي القاطن للعمل في عام 1978. في تلك السنة كان من بين ثلاثة من الخطباء الرئيسيين (مع الشيخ عز الدين رجب قاضي) في جنازة عزيز يوسف، المنادين بالحكم الذاتي الكردي.

سارعت القيادة الثورية في التصالح مع كومه وهو ما وجد (ح.د.ك.) صعوبة فيه. ولكن ثقل الحزب بقي مع قاسملو، وخلال السنتين القادمتين انهارت الأمبراطورية السوفيتية ومعها صداقية الماركسية المؤيدة للسوفييت مما أضعف الحزب الديمقراطي الكردي-القيادة الثورية. ورغم أنه قد سعى إلى تسوية مع (ح.د.ك.) إلا أن قيادة الأخير لم تجد لديها الرغبة في تقديم أية تنازلات وامتنعت بشدة من "المنحرفين"، كما أسمتهم، بدلاً من استعمال أسمائهم.

في هذه الأثناء أخير جلال طالباني صديقه قاسملو أن طهران راغبة في التفاوض. كان هذا خبراً جيداً وتم الترتيب لسلسلة من اللقاءات السرية في فينا في شهر كانون الأول/ديسمبر 1988 وكانون الثاني/جانفي 1989. لذلك تشجع قاسملو كثيراً عندما لم يرفض المبعوث الإيراني في الحال مطلب الحكم الذاتي أو التماس أن تكون المنطقة الكردية متحدة إدارياً، رغم أنهم الإيرانيون لم يقبلوا أيّاً منهما. في شهر آذار/مارس هبم قاسملو بخيبة أمل أن إيران لم تعد لديها الرغبة في مواصلة الحوار.

في شهر حزيران/يونيو وبعد وقت قصير من موت الخميني، سمع قاسملو أن لدى طهران الرغبة في مواصلة المحادثات. لقد مرّ المشهد، رغم أن جدول الأعمال كان حول برنامج عفو عام عن البشمركة، وليس تسوية سياسية. وبعد الخميني كانت شحة فرصة لبداية جديدة إذ كان قاسملو ومعارونه روسيخ مولوق به⁽¹⁾ ينتظرون في إحدى شقق فينا حينما وصل الوفد حيث أطلقت النار على الثلاثة وقتلوا⁽²⁾. وقد كان ذلك في أربعينية الراحل آية الله.

كان اغتيال قاسملو ضربة قوية للأمناء الكردية. فالكثير ممن عرفوه شخصياً يعتبرونه أفضل السياسيين حنكة في كل كردستان. بعد ذلك أخذ الدكتور صادق شرفكندی، وهو من أصدقاء المقربين، زمام قيادة الحزب، ولم يستطع الحزب الديمقراطي الكردي-القيادة الثورية مقاومة الشائعة في قاسملو: "أصبح الدكتور قاسملو ضحية مأساوية لأخطائه السياسية وموقفه المساوئ".

(1) الوسيط هو فاضل مولود، الصحفي والباحث الكردي في جامعة فينا. لمزيد من الإطلاع على تفاصيل الجريمة انظر "لا أصدقاء سوى الجبال"، فاروق حريش وحول بلوج، ترجمة راج آل سعيد، مراجعة وتقديم هادي العلوي، بيروت 1995، ص 177-181، (الترجمة).

(2) أفضل وصف متاح يوجد في الإيرانيون 7 آب/أوت 1989.

من الإرهابيين الوجيهين الذين يحكمون الجمهورية الإسلامية، بأمل أن يكون موت الدكتور قاسطور دوماً قد تخلص أولئك الذين فضلوا سياسة المصارمة على الكفاح المسلح في المؤتمر الخامس⁽¹⁾.

بعد ستة أسابيع اغتيل عضو بارز في كرملة في لارنكا⁽²⁾. ولم يستمر شرقكندي أبداً. فقد أُردي قتيلاً مع ثلاثة من أصدقائه في برلين في شهر أيلول/سبتمبر 1992. بعد وقت قصير من حضوره [مؤتمر] الاشتراكية الدولية حيث خلفه عضو غير معروف كثيراً هو مصطفى هجري.

استمرار الكفاح

في عام 1993 تعرض كل من (ح.د.ك.) وكرملة إلى تكلمات قاسية: الهزيمة في ساحة المعركة، الفوضى الداخلية والأغتيال. إذ استطاعت حامية عسكرية مؤلفة من 200.000 جندي أن تضع المناطق الكردية تحت سيطرتها - فيما عدا الهجمات التي تُشن بعد حلول الظلام.

شعر النظام أنه في أمان بما فيه الكفاية منذ وقت طويل فسمح بنزع من الحرية الثقافية بما في ذلك إصدار المطبوعات والنشرات عن الأحداث الثقافية الكردية⁽³⁾. ولكنه بقي صارماً مع الجماعات السياسية الكردية، جزئياً لأنه ثم نصيب كمائن لأعداد من السياساريين وأخذت أعداد القتلى بالتزايد.

لم تكن مسألة المحادثات واردة الآن. بدلاً من ذلك، باشرت الحكومة سلسلة من الهجمات المدفعية والجوية على قواعد (ح.د.ك.) وكومله داخل كردستان العراق، مسببة حذراً من الإصابات كما أجبرت الكثير من أكراد العراق على الفرار إلى الشرق الحدودية الصغيرة. ربما جاء رد فعل طهران رداً على التهديد الكردي العراقي المتمثل بالحرية القومية النسبية منذ عام 1991 قصاصاً، ولكن في الخريف شكل قوة رد فعل صريح لإغلاق الحدود إثر رفض الطالباني والبارزاني لطلب الثوار الأكراد الإيرانيين من العراق - كما فعلوا في العام الماضي مع ثوار أكراد تركيا.

(1) آغازي نو Aghazi No نشره خاصة، 18 تموز/جويلية 1989 عتس في انصار "الإثوقومية الكردية"، ص 42.

(2) جواد بهاني، الملقب بفلام كيشروان.

(3) عقد مؤتمر عن الثقافة والأدب الكرديين في هاباند في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1988. كذلك بدء إصدار مجلة ثقافية كردية باسم سرور، في ربيع عام 1985. ويشر بالعمل في إعداد كتب مدرسية باللغة الكردية. أولان قهانا، جيهاني، شاكلي ومهيري، "الموضع الرياضي للأكراد في إيران"، ص 13.

مع ذلك فإن سياسة طهران لم تعني الكثير. فلم يكن لديها بعد نظرية واقعية للقضاء على (ح.د.ك.) وكومله، حيث بات كل من الحزبين متعائلين بالمشاعر الغريبة التي يشعرها معظم الأكراد. كانت كان احتمال حل أحد الحزبين وارداً أكثر نتيجة لخلاف داخلي منه بسبب هجوم خارجي.

لقد أعلن (ح.د.ك.) مراداً وبشكل صريح أن ليس لديه اعتقاد من أنه سوف يتصور في حرب العصابات، وأنه ليس هناك بلبل سوى حل تفاوضي⁽¹⁾. مع ذلك كانت هناك أصوات عالية ضمن قوائمه المسلحة عن الانفصال إذا ما أبدى النظام الإسلامي تعناً إزاء مطلب الحكم الذاتي. وكما في تركيا فإن الرفض العنيد لقبول فكرة الحكم الذاتي شكلت البداية لظهور علامات تولد نزعة انفصالية أصيلة.

تجاهل رد طهران على التمرد مظهرين هاميين عن التحدي الكردي. الأول منهما هو أن معظم عمليات الشوارع لم تكن في مكان قريب من الحدود العراقية، حيث تقيد العمليات يتم خارج بيروت المتعاطفين على طول كردستان وعرضها. وكما أشار عضو في المكتب السياسي: "إنهم [طهران] أفضل تسليحاً ولديهم كافة هيزات الدولة، ولكن ليس لديهم الأساس السياسي. إن قاعدتهم السياسية الوحيدة هي حصن على قمة كل تلة"⁽²⁾. إن عسكري كردستان وفرت أهدافاً محتملة أكثر للثوار وعمقت الشعور القومي بين السكان المحليين.

إن حرية عيش الغريلا بين السكان الأكراد كان مفتاح التقدم للحركة القومية منذ قيام الثورة. والمؤشر الآخر تمت الإشارة إليه في الانتخابات الرئاسية لشهر حزيران/يون 1993. فقد ميزت كردستان نفسها باعتبارها الإقليم الوحيد الذي اختار فيه جمهور الناخبين مرشحاً من المعارضة بدلاً من الشخص الذي يحتل المنصب. على أكبر هاشمي رفسنجاني. أخيراً انتشر الشعور القومي سريعاً باتجاه الجنوب، ذات الأغلبية الشيعية، جزئياً بسبب الاستنزاف من وحشية الحكومة ضد الأكراد في الشمال، وأيضاً بسبب عدم الشعبية من جهة وفداحة الخسائر البشرية الناجمة عن دعم نظام أيديولوجي في حربه ضد العراق في الثمانينيات.

(1) كمال دودي (ح.د.ك.) استوكهولم، 17 آذار/مارس 1991؛ لقاء مع مصطفى محري، لندن 18 حزيران/يون 1993.

(2) سلام هزلي، الاندبنت، 23 حزيران/يون 1993.

والذي يمتد على السخريّة أن أكثر حلفاء طهران الموثوقين في كردستان في عام 1993، كانوا من قبائل أهل الحق الشيعة المتطرفة من كوران وسنجابي. كان هناك تنامي ملحوظ في سلطة أسباط حيدوي منذ قمع الزعماء القبليين على يد رضا شاه. كما برز الشيخ ناصر الدين كزيم قوي للوران، وهو النظيم المتأخر لنهوض الشيوخ السنة في القسم الأخير من القرن التاسع عشر في كردستان العثمانية. ومن موقع إدراكهم لموقعهم الضعيف كأقلية مهرطقة، دعم أهل الحق البهلويين، وقد تزايدت الحاجة إلى مثل هذه الولاية بدلاً من تناقصها مع تأسيس جمهورية شيعة في طهران. قاد الشيخ ناصر الدين بنفسه قوات أهل الحق دفاعاً عن الحدود أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وقد اكتسبت هذه القوات سمعة الثبات تحت النيران أكثر من وحدات الباسيج على طرفيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن قبائل مثل السنجابي التي عانت الكثير على يد البهلويين، رغم تأييدها لهم، وجدت أن النظام الإسلامي أكثر استعداداً لدعم الحياة القبلية مرة أخرى، كمكوّن ثقافي هام لإيران، وأيضاً بسبب أهمية تربية الماشية في دولة تعاني من نقص حاد في اللحوم. ولكن كل هذه إستثناءات تستحق الاهتمام بعملية الإبعاد التي كانت من قبل قيد النقطة.

العامل الآخر الذي شكّل تحدياً طويل الأمد للنظام تمثل في العامل الاقتصادي. والذي برز في كردستان كأحد المظاهر الحادة لمشكلة أوسع. فمع تزايد السكان إلى الضعف كل عشرين سنة أو نحوها، كان من المشكوك فيما إذا كانت الدولة قادرة على تلبية الحاجة إلى الغذاء والتعليم والتوظيف. ففي 1992 وصلت نسبة العاطلين عن العمل بين أولئك الذين هم دون سن الخامسة والعشرين إلى 70% مع تضخم حقيقي وصل إلى 100%. لقد بدا أن البقاء على قيد الحياة وليس التطور هو الغالب على جدول الأولويات.

في كردستان كانت هذه التغيرات الاقتصادية حادة في التشغيل والهجرة. ففي أواسط السبعينيات [من القرن الماضي] توسعت مدن كردستان لتستوعب القوى العاملة المتنامية. وبحلول 1990 كان ما يربو عن 60% من الأكرواد من سكان المدن؛ ولكن الآن بدأت أعداد كبيرة منهم تسافر إلى خوزستان للبحث عن العمل في مجال الصناعة النفطية أو في الموانئ أو إلى طهران. وبعيداً عن خلق هوية قومية متجانسة جديدة، كما كثرق إلى ذلك الأنظمة المركزية في المنطقة، فإن الانتقال إلى المراكز الصناعية

الكبيرة عمقت الإحساس بالاختلاف والعزلة والهوية المحلية. ففي الأحياء الشعبية المتزايدة لهذه المدن، حيث عجزت الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية، بدا أن الحركة الكردية تنمو وتقيم الروابط مع الحركات السياسية الأخرى الراغبة في تحقيق نوع من اللامركزية. كانت كورمانج بشكل خاص نشيطة في استغلال هذه الظاهرة الاجتماعية المتنامية، ولكن لا بد من عمل مضي قبل النجاح. وعلى حد تعبير قائد الكورمانج، عبد الله مهدي، "من أجل حشد الجماهير، يجب أن يقرح قيام الدولة بشكل واضح"⁽¹⁾.

لقد زادت آمالي الأكراد في التحرر بانتخاب الإسلامي الإصلاحي، الرئيس محمد خاتمي في عام 1997 حيث أيد 70 % من الناخبين الأكراد في كردستان ترشيحه. فأراؤه في التعددية السياسية والاجتماعية أنقذت المنطقة من السلطات المحلية المحافظة المحافظة المقروضة عليها، كما عيّن عبد الله رمضان زاده، أثولوجياً ذا ثقافة غربية، كحاكم للإشراف على المصالحة وإعادة التأهيل في كردستان النية، وهو كان أول من استلم هذا المنصب منذ قيام الثورة. لقد بدأ بداية جيدة مخصصاً الكثير من الموارد المالية التي حصل عليها من طهران على تطوير البنية التحتية لهذا الإقليم المهم إلى حد بعيد. وسعى أيضاً إلى تضيض اللجان المحلية وعقد النقاءات البلدية مع المقيمين المحليين وشجع بقوة الأكراد الواقعين ضمن حدود إدارته.

ليس من المستغرب بالتالي أن المرشحين الإصلاحيين اكتسحوا الحكم في الإقليم كله في الانتخابات المحلية التي جرت في شهر شباط/فيفري من عام 1999. بعد ذلك بشهر تم التعبير عن الدافع السياسي بشكل أوضح إثر اعتقال أوج آلان في تبريز. فاندلقت التظاهرات في كل المدن الرئيسية في المنطقة⁽²⁾.

بدأت تنضج الآن، وبشكل مفاجئ، قيود العملية الإصلاحية لخاتمي. فلم يكن لا هو ولا حاكمه الكردي مستعدين لتحميل القروض والاضطراب. فقد شجع الائتلاف اتخاذ إجراءات صارمة لفرق النظام حيث قُبل ما لا يقل عن 30 شخصاً، وتجرح المئات واعتُقل نحو 2,000 شخص.

رغم الإحباط الذي سببته طريقة تعامل الحكومة مع تظاهرات شباط/فيفري

(1) مقابلة مع عبد الله مهدي، استوكهولم، 16 آذار/مارس 1991.

(2) أورميلا، سهاباد، يركان، يركان، جردشت، حقرة، مستدج، (أوتان)، ريواد.

لأكراد إيران، فإنه ليس لديهم في الوقت الحالي خيار أفضل من خاتمي. فقد أظهر من قبل مبادئه للمجتمع المدني، ورغم العقبات، ويعمل على التبرئة (من الليبرالية) وإن ببطء شديد، إلا أنه يبقى أفضل من المقاومة المسلحة عبر الحدود الدولية.

مصادر ثانوية:

Norad Alaolmoali, 'The New Iranian Left', *Middle East Journal*, vol. 41, no.2 (Spring, 1987); Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs* (London, 1983); Abol Hassan Bani Sadr, *My Turn to Speak* (Washington, 1991); Ali Benabadi and Myron Weiner, *The State, Religion and Ethnic Politics* (Syracuse, 1986) van Bruinessen 'Kurdish tribes and the state of Iran: the case of Simko's revolt'; van Bruinessen, 'The Kurds between Iraq and Iran', *Middle East Report*, no.141 (July-August 1986) Shafiq Chubb and Charles Tripp, *Iraq and Iran at War* (London, 1988); Nader Entessar, 'The Kurds in post-revolutionary Iran and Iraq', *Third World Quarterly*, vol. vi, no.4, (October, 1984) and *Kurdish Ethnic-nationalism, Kurds, Children of Sun*; Charles MacDonald, *The Kurdish question in the 1980's* and David Mervin, 'Khomeini's policy towards ethnic and religious minorities' in Milton Esman and Haima Kacimovich, *Minority, Pluralism and the State in the Middle East* (Chicago and London, 1983); Christiane Meis, *Les Kurdes Aymanéni* (Paris, 1984); Dr Ulas, Corina Iubani, Farhad Shokaty, Muhammad Mohadi, *Present Situation of the Kurds in Iran* (unpublished paper, Stockholm, March 1991); Sapehr Zahedi, *The Iranian Military in Revolution and War* (London and New York, 1988).

محقق الخ:

BBC, *Summary of World Broadcasts*, *The Daily Telegraph*, *The Financial Times*, *The Guardian*, *Hawker*, *Al Maysar*, *The Independent*, *International Herald Tribune*, *Liberation*, *Le Monde*, *Middle East International*, *New York Times*, *The Observer*, *The Times*.

مقابلات:

حمد علي (الندى 28 تموز/جويلية 1993)، كمال عاردي (استوكهولم 17 آذار/مارس 1991)، حسن غازي (بالكاكيت عريف 2993)، مصطفى هجري (الندى 18 حزيران/يون 1993)، الشيخ عز الدين الحسيني (استوكهولم، 16 آذار/مارس 1991)، عبد الله مهدي (استوكهولم، 16 آذار/مارس 1991)، خليل وحيد وشيدمان (الندى، 9 حزيران/يون 1993) كرا وريان ويزازاد (الندى، 30 حزيران/يون 1993)، عباس والي (سراشي، 17 تشرين الأول/أكتوبر 1993).

الكتاب الرابع

الإثنية قومية في العراق

ولادة الحركة القومية في ظل الحكم الهاشمي

مقدمة

في كردستان العراق، كما في كردستان إيران في أوائل الأربعينيات، تبت طبقة مثقفة جديدة القضية الإثنية قومية. وكان مقدراً لهذه الطبقة أن تتحدى الأغوات كقادة قوميين لأنهم أدمجوا أنفسهم في نظام السيطرة الهاشمي وأحكموا سيطرتهم الاقتصادية على كردستان. بالنتيجة وجدت الحركة القومية نفسها تنضم إلى انفصال البصري لتحرير الفلاحين من استغلال ملاكي الأراضي، ولكنها فشلت في التغلب على ثقافة الوصاية التي بقي المجتمع الكردي قابلاً فيها.

النشاطات السياسية المبكرة

بعد صفك الدماء في السليمانية في عام 1930، بدا أن الأكراد قد قبلوا بنصيبهم وتلاشت الحادثة في الذاكرة الرسمية - وهي حادثة مثبوتة لا بد من نسيانها بحدوثها. كان معظم الأغوات راغبين في ترك مظالم الجماعة مؤقتاً لأن مكانتهم بدت مقصونة في ظل تأثير الملك فيصل المعتدل، وهو ما كان له دور مسكن للحكم العربي.

ولكن في أعقاب موت الملك فيصل في شهر أيلول/سبتمبر 1933، صارت الدولة إلى حالة من الفوضى، إذ وجد مجلس الوزراء، الواحد تلو الآخر نفسه عاجزاً عن ممارسة السلطة بسبب الانقسام والصراعات الشيعية-السنية وإضعاف موقف الحكومة من قبل ساسة خارج الحكم مؤقتاً. وقد كان فقدان السلطة، بالضغط هو ما شجع نحو 40 زعيماً كردياً على تحدي الحكومة نتيجة إغفالها في الإبقاء بتعهداتها

لعمامة الأمم⁽¹⁾. كانوا يعتقدون أنهم يحفظون التوازن بين القوة السنية مقابل القوة الشعبية، وبالتالي قادرون على الضغط على بغداد، إذ طالبوا باستعمال اللغة الكردية بشكل رسمي كما طالبت به عصبة الأمم في عام 1926. لم يطالبوا بالمحكم الذاتي ولكنهم طالبوا بالتمثيل في المجلس الوطني من خلال ممثلين محليين حقيقيين من هارتهم الانتخابية، كما طالبوا بنسبة عادلة من الموارد القومية وتطويع حقيقي للزراعة والصناعة الكرديتين. وأبعد ما ساروا عليه في الطريق القومي هو مطالبتهم بفصل الأقضية ذات الأغلبية الكردية عن الإدارة العربية في الموصل وتشكيل لواء كردي مركزه دهوك، وسبب هذا المطلب يرجع إلى حد كبير إلى الخلاف مع سكان الموصل لأنهم أظهروا ميولاً نحو القومية العربية، ولكن بغداد رفضت إبداء أي تفهم.

كان من السهل على الساسة في بغداد الافتراض أنهم قد تخلصوا من الأكراد مرة أخرى. ويصرف النظر عن السخط المتكرر لفرععاء وملأكي الأراضي، كانت هناك مؤشرات قليلة هريجة على التنظيم والتماسك بين عامة الشعب. وعلى العكس من ذلك استطاع الساسة تهتة أنفسهم على الغياب الواضح للأشياء غير الضرورية والمملة في التضامن الشعبي المتنامي. وحتى عام 1936 كان النشاط المدني الكردي بارزاً بغيابه. فمن بين 150 جمعية مسجلة رسمياً كانت خمس منها فقط في كردستان والناك منها ذات طابع إسلامي أكثر منه كردياً⁽²⁾. حتى الجماعات المسيحية كان لديها عدد أكبر من جمعيات "تحسين الذات" المسيحية رسمياً.

مع ذلك، شكل شهر أيلول/سبتمبر من عام 1930 -لم يلاحظ ذلك في حينه- الحد الفاصل الذي شهد نشوء الوعي القومي بين الجيل الأول من المتعلمين العلمانيين المحليين الأكراد. ويقول إبراهيم أحمد، الذي كان في السادسة عشرة من عمره في حينه، إنه "منذ اليوم بدأت أعتقد أنه من واجبي أن أعمل ككردي"⁽³⁾.

ذهب إبراهيم أحمد، مثل حفنة أخرى من أكراد الطبقة الوسطى في السليمانية،

(1) لقد شجعهم حكومتهم ملتان، وهو سياسي من المعارضة، يأمل في التيق بين أبناء القبائل الكردية وقبائل وسط الفرات.

(2) هي جماعتان كردستان في بغداد، وجماعتان خيريستان وملاتيان، واثنتان في كورستان وواحدة بكرمة للعلوم والتعاليم، طليل العراق، 1958، من ص 337-340.

(3) إبراهيم أحمد، مقابلة خاصة، 15 حزيران/يونيه 1988.

إلى بغداد لتابعة التعليم العرفي، وكانت بغداد كلها الذي اجتمع فيه عدد من أذكى شباب الأكراد حيث احتضنوا مراقبة العملية السياسية من كثب، كذلك كان بعض الطلاب قد شكلوا من قبل في عام 1930 (كروم له ي لاوان) (نادي الشباب)، ذا الميول الثقافية والأدبية ظاهرياً، ولكن له برنامج سياسي غير معلن. فانضم إليه إبراهيم أحمد في الحال⁽¹⁾. وفي حينه كان هناك نحو 100 طالب كردي فقط في بغداد بحيث انضم عدد منهم فقط إلى النادي، كانت البداية متواضعة ولكن لا بد منها في السعي لتشجيع اللغة الكردية والأدب الكردي، فتوقفت القضايا المركزية للهوية الكردية، بما في ذلك مسألة الحقوق السياسية.

ولكن في ظل غياب حزب كردي علني انضم البعض إلى الحزب الشيوعي العراقي (ح.ش.ع) الذي تأسس في عام 1934، والذي أيد لفترة قصيرة الاستقلال التام للأكراد. خلال السنوات القليلة القادمة أقام له فروعاً في أربيل وكركوك وأماكن أخرى. وحتى بعد تراجعهم عن الاستقلال الكردي، فإن دفاعه عن حقوق الأقليات منحه جاذبية للكثير من الطبقات المتعلمة مؤخراً. في حين اختار آخرون "الأهالي"، الجماعة الليبرالية الإصلاحية، التي رفضت المحافظة والاشتراكية الفاشستية ولكنها طالبت بالإصلاح الاجتماعي لتحسين ظروف العمال القرويين والعمال، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 1936 كان جماعة الأهالي متورطين في انقلاب سياسي من قبل قائد الجيش بكر صدقي.

ورغم أصوله الكردية، فإن بكر صدقي بالكاد كان قومياً كردياً. رغم ذلك، أثار انقلابه مشاعر المناوئين للأكراد بين القوميين العرب. لقد وجد القوميون العرب في الأكراد حائقاً لتحقيق أحلامهم السياسية، ومع تأسيس نادي الحق في عام 1939 وهدفه الذي كان يهدف صراحة إلى الارتقاء بأفكارهم كان التوتر مع الأكراد محكوماً بالضافم. فانهم القوميون العرب بكر صدقي الآن بدعم الأكراد، وهي تهمة تعتمد على جذور صدقي الكردية أكثر من اعتمادها على فشله في تبني القومية العربية بمفهومها العام. بالمقابل أثارت الاستفزازات العربية الشعوب القومي الكردي. وعندما اتهمت الصحافة العربية الأكراد في لواء الإسكندرون بدعم تركيا في مطالبتها بهذا الجزء من سورية في عام 1937، كتب إبراهيم أحمد رداً مشوباً بالمحاطة. ففي كتاب "الأكراد

(1) لمعرفة المزيد من الأعيان انظر شريف، الجمعيات والمنظمات، ص 92.

والعرب^{١٠} ادعى أحمد بأن الخلاف بين العرب والكرد ليس مرة توتر عرقي بل السبب هو الاضطهاد الذي تمارسه الدولة على جميع الأقليات دون استثناء. وحذر من عواقب الشعب القومي الأعشى الذي يتجاهل الآخرين وتجنب جوهرياً المطالب القومية للأكراد، وتقدم بفكرة الديمقراطية والأخوة والمساواة بين قوميات المنطقة. ولكنه أكد بشكل جلي على حق كل شعب في حكم حقيقي في شؤونه الخاصة.

فجأة بدأ واضحاً أن طبقة جديدة من الحرفيين الأكراد الذين أميلوا في الحصول على نوع من الاستقلال بدأت بالظهور. كما بدأت جماعات أخرى تتشكل سرّاً. إحدى هذه الجماعات المسماة باسم جمعية (برايه تي) [الأخوة] كانت بقيادة ابن الشيخ محمود، الشيخ لطيف حيث كانت العضوية تقتصر، إلى حد كبير، على أعيان المثنيين وواحد أو اثنين من رجال الدين البارزين. في حين شكل القوميون الراديكاليون الشباب في السليمانية جماعة أخرى أسماها (داركر) [الحطابين]، في إشارة واضحة إلى كاربوناري ريجيميتو الإيطالية. كانت لداركر علاقات وثيقة مع الحزب الشيوعي العراقي (ح.ش.ع)، وبشكل خاص مع جناحه الكردي المعروف باسم صحيفته آزادي. وكونه جزءاً من الـ (ح.ش.ع) طالب آزادي بالحرية للأكراد والعرب. كذلك كان في استطاعته أن يكون أكثر قومية في أيديولوجيته وسرحان ما أسس قروماً له في البلدات الكردية وفي الموصل وبغداد.

وليس بالأمر المدهش أن بغداد لم تكن على علم بمثل هذه التطورات. ف (برايه تي) و (داركر) فاتفهما ليس بالأهمية الكبيرة. فلكل منهما حقة من الأعضاء، وهما في الحقيقة عبارة عن زمر صغيرة أكثر من كونها منظمات. في عام 1938 حظرت الحكومة بشكل غير قانوني جمعيات سياسية قائمة، ولكن الجميع اعتبر أن المقصود بذلك هو الحزب الشيوعي العراقي وأنصاره وليس الجماعات الكردية بشكل جوهري. وفي وقت متأخر يرجع إلى عام 1940، كتب سي. جي. إدموندز C. J. Edmonds، الذي شغل في حينه منصب مستشار في وزارة الداخلية، أنه^{١١} في السنوات الأخيرة ليس هناك أي دليل حقيقي على القومية الكردية في العراق^{١٢}. واعتبر الإشاعات التي سرت حول اللجان الكردية المؤيدة للبلشفية إلى^{١٣} عمل طبيعي لعقل السوق الشرقية^{١٤}. ولكن بذور القومية الكردية، غير المبرقة حتى الآن، كانت قد تبقت.

(١٠) FO 371/24560، إدموندز، روسيا والأكراد، 15 شباط/فبري 1940.

في هذا الوقت بالضبط بدأت داركر بتشكيل نواة حزب جديد، هيوا (الأمل)، من أجل حشد الجماعات المختلفة التي بدأت تنشأ. كانت المراكز الأولى لهيوا، كما في حالة داركر، هي أربيل وكركوك وكفري وكلاز وخانقين بالإضافة إلى كليات بغداد والتي تشير إلى الانتقال الجغرافي والاجتماعي من الحبل والسياف القبلي المقولب للهوية الكردية.

بات لدى هيوا في الحال 500. لا عضو وهم من الحرفيين المتدربين الشباب في كليات بغداد الجديدة، ومن صف الضباط في الجيش العراقي القليل الخبرة وعدد من ملاكي الأراضي والشيوخ والأغوات. مع ذلك لم يكن هناك عملياً أي من الفلاحين. وسواء أكان السبب هو التجديد الذي ميزته طبقة ملاكي الأراضي، كما ادعى ناشطو هيوا أنفسهم، أو لأن الفلاح العادي لم يستطع أن يربط خطاب هيوا القومي بعالمه/ عالمها المحدود يبقى موضع نقاش، ولكنه أضعف الحزب بدون ذلك. وعندما بدأت دوائر أمن الدولة باعتقال الناشطين، انفصل ملاك الأراضي الذين أبدوا اهتماماً، ولم يجد المطفون الفارون مكاناً للاختباء سوى أحياء طبقتهم الوسطى.

بالتأكيد كانت لدى هيوا، مثل داركر، صلات مع ناشطي مهاباد أكثر من صلاتها مع القيادة التقليدية في العراق. وكان بالكاد قد تأسس عندما أرسل ضابطين في الجيش، هما مير حاج أحمد ومصطفى خوشنار، كمنسوبيين إلى الاجتماع التأسيسي لجمعية كومه IR في مهاباد في شهر أيلول/سبتمبر 1942. ومنذ لحظة انبعاث مهاباد قام الناشطاء برحلات مكوكية على أمل بناء تضامن كردي شامل.

ثورة الملا مصطفى البارزاني 1943-1945

إن إغراق القيادة المثقفة الجديدة في جذب طبقة الأغوات القديمة يتجلى بوضوح في ثورة الملا مصطفى البارزاني في عام 1943. ورغم وصفها أحياناً بالثورة القومية غير أن الواقع يشير إلى عكس ذلك.

لقد ترك الملا مصطفى، مثل الشيخ أحمد، في المعتقل بعد الثورة السابقة، أولاً في الناصرية في جنوبي العراق ومن ثم في السليمانية، حيث من الواضح أنه اتصل مع (برايه ني) إن لم يكن قد اتصل مع جماعات قريبة أكثر عنقه. والصلوات التي أقامها ربما كانت مع الأعيان المحضين من أمثال الشيخ لطيف أكثر منها مع قوميين

في الأساس، وليس هناك بالتأكيد أي مؤشر على أن الباحث على هروب الملا مصطفى وتمردته كان أي شيء آخر سوى الأذى الذي سببه الدولة له ولأخيه.

عندما وصل الملا مصطفى البارزاني إلى برزاني في تموز/جويلية 1943 اتهم من الحكومة أن تدعه يعيش هو وأخوه هناك بسلام. وبعد مرور شهرين لم تقبل الحكومة شيئاً، حيث كان من المنطوق تقريباً تجنب الدلاع صدام مسلح بين رجال البارزاني ومخفر الشرطة، ناقلة الملا مصطفى من لاجئ إلى لاجئ. حدثت بريطانيا بغداد من مغبة استمرار التضحية بالبارزانيين خشية أن يؤدي ذلك إلى وضعهم في موقف محرج والإساءة من حيث المبدأ للعلاقات العربية-الكردية.

خافت بريطانيا من احتمال أن يلجأ البارزاني كل كردستان العراق، كما كانت متحسبة من استمرار الشكاوى الكردية حول حياة بغداد لمطالبات عصبة الأمم لعام 1936 وإعمالها العام لكردستان. وقبل ذلك لم تحرك بغداد ساكناً للتخفيف من المجاعة الكردية لعام 1943 إذ بسبب شح المواسم كان الناس يموتون جوعاً منذ بداية تلك السنة. ومنذ 1922 توددت بريطانيا إلى الأغوات من أجل الإذعان للوضع الجديد، وخافت من احتياج حثيف نتيجة الامتياز الكردي العام وقراع الملا مصطفى مع الحكومة. وهكذا شاهدت الكثرة العربي للأكراد متجسداً في السبابة الحاقدة والخصومة النظر. في الحقام الأخير كان الخوف من عمل عسكري هو الذي جعل الأكراد يتجهلون، ولكن هل كان الجيش مؤهلاً لذلك؟ بريطانيا لم تفكر هكذا بل حدثت بغداد، التي لم تكن راغبة في استماع النصيحة، من مخاطر صراع مفتوح. وفي الحال جعل البارزاني من القوات المسلحة أضحكة بكلماته المنصوية بمهارة.

نتيجة الضغط البريطاني، مُنح الملا مصطفى عفواً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مع الإشارة إلى أنه سيُنظر بعين العطف إلى وضعه بعد الاستسلام. وبعد أن استمر لسنوات على حصص الطعام التي توزع في أيام المجاعة، عومل الملا مصطفى الآن على أنه لقيم، ولكن كان هناك شك في الاحتيال عليه. وكما أشار موظف عراقي كبير "لو كان الملا مصطفى شيخاً عربياً من الديوانية، لربما أصبح الآن سناشوراً بدلاً من مطاردة من قبل الحكومة كما لو كان كلباً مسجوراً".⁽¹⁾

في الحقيقة لم يعد البارزاني يثق بحسن نوايا بغداد (إن كان قد وثق بها أصلاً)،

(1) FO 373/34940 C1C1، رقم 198، 6 تشرين الأول/أكتوبر 1943.

وبدا يجادل الرسائل مع السفارة البريطانية. إنه ربما كان يأمل، بالنظر إلى انقلاب رشيد عالي لعام 1941، بأن بريطانيا سوف ترحب بقوة كردية مقابلة لولاء بغداد غير الثابت: فكتب إلى السفير البريطاني، السير كينان كورتويلز Kinahan Cornwallis، "مهما تكن أوامركم، فإنني سأطيعها كما الطفل يستجيب لأوامر أبي خنوف. إن صداقتنا لحكومة بريطانيا الرحيمة لا تعرف حدوداً⁽¹¹⁾. إن هذه كلمات قليلة ما تصدر عن كردي قومي. فأبلغه كورتويلز بشكل جازم أن يخل شروط بغداد.

في شهر كانون الثاني/جانفي أرسلت بغداد وزيراً كردياً، ماجد مصطفى، للتعامل بشكل سلمي مع الملا مصطفى. وهو قد تم اختياره لصفاته الشخصية البارزات ولأنه موضع احترام في الفئات الكردية. لقد كان الكثير من الناس في بغداد ينظرون إليه برية ولكنهم لم يعرفوا ربما بأنه مرتبط عن قرب بهيوا، كما أنهم لم يحبذوا ببساطة فكرة التهاون مع الأكراد.

أقنع ماجد مصطفى كلا الطرفين بقبول صيغة حفظت ماء وجه الحكومة ولكنها أعطت ملا مصطفى ما أراد في هذه المرحلة حيث وافق البارزاني على السجود إلى بغداد لتقديم الطاعة، وهو حدث قلبه إلى انتصار شخصي، لإخاطة القوميين العرب. ولكن مقترحات⁽¹²⁾ ماجد مصطفى أحييت بمعارضة القوميين العرب وتغير الحكومة.

من جهة كثف ماجد مصطفى النقاب أيضاً عن وضع غير مستقر إلى حد بعيد في الشمال. فمتصرفو أربيل وموصل لم يتحولوا في منطقة بارزان، وليس من المستغرب ألا يقوم بها مرسومهم أيضاً. كما لم توزع مؤن الفصح لأعمال الإغاثة وتم احتلاس القدر الأكبر منه.

إن إهمال الحكومة قد عزز التعاطف الواسع مع البارزانيين. وفي منتصف ذلك العام وجد ماجد مصطفى نفسه واقعاً بين تصاعد العداوة المسلحة في بغداد وتزايد الشك والريبة في الشمال نتيجة لفشله في تنفيذ الاتفاقية.

(11) FO 371/40038، البارزاني إلى كورتويلز، 25 كانون الأول/ديسمبر 1941.

(12) كانت الشروط كالتالي: (1) أن يعين ملا مصطفى بشاراً مؤقتاً خارج منطقة بارزان (حفظاً ماء وجه الحكومة)؛ (2) أن يعود الشيخ أحمد وعائلته إلى بارزان بنائلاً؛ (3) يحصل طباط الجيش الأكراد كضباط ارتباط خلال فترة التحريك؛ (4) إرسال مفوض الفصح إلى الفرق المنتشرة في منطقة بارزان وأعمال المنجعة على الطرق؛ (5) انسحاب الجيش من مير سور، انظر FO 371/40041، كورتويلز إلى لندن، Eton، بغداد 23 آذار/مارس 1944.

بمرور الوقت دون تنقيط التصوية التي تدخل فيها وسيطاً، بدأ البارزاني يفسح مزيداً من الحواجز، بعد أن أغراه الدعم الذي تمتع به بين القبائل الساخطة في قطاع من الدولة يمتد شمالاً باتجاه الحدود من خط مرسوم من عقرباً مروراً بالعصافية إلى رواندوز. وخلال شهر تموز/جويلية 1944 بدأ أنه لم تعد لديه الرغبة في إطاعة الحكومة، بل إن أعداءه القدامى، زعماء قبيلة زيباري أبدوا الرغبة في التعاون معه، على العكس من البرادوستين والمورجين لم يقدم الزيباريون أية مساعدة للجيش على الإطلاق. لذلك تحالف ملا مصطفى معهم الآن من خلال الزواج من ابنة محمود آغا ومع الناصر الحاد في الطعام والقياس في الشمال، وإمكانية الموت إما جوعاً أو برداً بحلول الشتاء القارس والاشمزاز من فشل الحكومة في معالجة الموقف باتت تزايد الخطر جلياً.

سمحت بغداد لـماجد مصطفى باستخدام ضباط الجيش الأكراد في العمل كضباط ارتباط مع البارزاني. وقد استغل ذلك من عوائل الضباط، مير حاج أحمد ومصطفى خورشناو، حريتهما في الحركة لتحرير النشاط القومي الكردي، ففي السليمانية عقد اجتماعاً للزعماء القبليين لمناقشة شكواهم، فذهبوا إلى بارزان ومن هناك إلى مهاجرات حيث تداولوا المطروحات القومية مع قادة كورمله والتقى مع القنصل السوفيتي، إنه لمن الواضح أنهما تجاوزا الحدود التي تلتحق ببغداد. حيث اعترف مصطفى خورشناو بساذجة للبريطانيين أن "هدفنا الوحيد من الاتصال بإخواتنا الأكراد في إيران هو التوصل إلى تصور عام عن الوحدة لتشمل كافة الأكراد الذين يعيشون ضمن المنطقة التي تسيطر عليها بريطانيا سواء كانوا ضمن العراق أو إيران، فنحن نؤمن بأننا جيباً في بيت واحد ونصوّج دولة واحدة بغض النظر عن الحدود التي رسمها التفتيشاتور شاه إيران"⁽¹⁾.

اعتباراً من ذلك التاريخ فصاعداً تم قبول عدة محدود جداً من الضباط الأكراد في كلية أركان الحرب إذ استنتجت بغداد أن الأكراد خطرون جداً عند استلام مواقع قوة في القوات المسلحة.

استمر الممازق خلال فصل الشتاء، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1944 طالب ملا مصطفى بتنفيذ التعهدات السابقة، وعلى الأخص فصل الأقضية الكردية عن

(1) FO 371/40039، لومبرث Thompson إلى لندن، بغداد، 23 آب/أوت 1944.

الإدارة العربية في الموصل، وهو ما عرضه رئيس الوزراء توري السعيد في الربيع السابق. كما طالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الأكراد. وتعيين مندوب كردي في بغداد مع منحه صلاحيات استعمال حق الفيتو على أي أمر حكومي يؤثر على كردستان. ومنحة قدرها 44 000 جنيه إسترليني لوضع تحت تصرفه كقروض زراعية.

وكونه قريباً بما فيه الكفاية للاحتفاظ برباطة جأشه، منح ملأ مصطفى الحكومة أسبوعين للرد. من جهة ثانية كان من الصعب تصور أن تتنازل بغداد للشرطيين الآخرين، فأحدهما سوف يعني التنازل فعلياً عن مبادتها على كردستان، بينما يعني الآخر منح ملأ مصطفى سلطات جديدة للرعاية المنطقة.

إن كان ملأ مصطفى، وفقاً لتعبير كورنويلز، 'مختلاً ونهائياً وديكتاتورياً'، فإن الحكومة من جهتها بقيت فاسدة وغير جديرة بالثقة وحقوقه. فتحت الضغط البريطاني أكرهت على البقاء صبورة إلى جانب قتلها في تحسين الظروف في كردستان. كذلك خافت بريطانيا أكثر من أي وقت سابق من أن صلاية الحكومة سوف توحد الأكراد خلف الملأ مصطفى وأن هذا سوف يؤدي إلى صراع يزعزع استقرار العراق أكثر.

بحلول الصيف شعرت بريطانيا أنها لم تعد قادرة على متابعة خطتها في الكبح لأن ملأ مصطفى بقي مراوغة واستغزانياً⁽²¹⁾. وفي شهر نيسان/أفريل قدمت الحكومة عرضاً آخر بالعفو، ومن المستبعد أن تقوم بذلك مرة أخرى. على الأطراف كان الجيش واقفاً مصعباً على استعادة هيبة المحكومة من خلال عمل عسكري ضد البارزاني. وهذا ما حصل خلال شهر آب/أوت حيث تحول الجيش بالرحف على البارزاني وأعدائه. كانت الخسائر في البداية ثقيلة ولكن لجوءه إلى استعمال القنابل المديقة، بشكل خاص البرادوستين بزعمارة الشيخ رشيد، أجبر ملأ مصطفى على اللجوء إلى مواقع الدفاع. وفي شهر أيلول/سبتمبر انضم الزيباريون إلى جانب الحكومة، وحصلوا على حقو تام مقابل القتال ضد حلفائهم السابقين. وهم الذين لم يمانحهم البارزاني على ذلك أبداً، في أواسط تشرين الأول/أكتوبر فر ملأ مصطفى

(21) FC 371/45310، كورنويلز إلى بغداد، بغداد، 10 كانون الأول/ديسمبر 1944.

(22) لورية النيل على استغزانات ملأ مصطفى الدولية، لوري فائمة الحوادث في FC 371/45311، داونتون شوره Dawson Shorchard، 'وضع البارزاني' بغداد، 15 آب/أوت 1945، وانظر أيضاً FC 371/45323، ثوبسون إلى وزارة الخارجية، بغداد، 7 آب/أوت 1945.

والشيخ أحمد إلى عهاباد (الفصل الحادي عشر) حيث أخذ ملا مصطفى من مصطفى على نفسه عهداً بالانتقام من أولئك الذين اتهمهم بخيانة القضية الكردية: الشيخ رشيد من لولان ومحمود وأحمد آغا الزباريين ورأغب آغا السورجي.

هناك دليل مادي غثيل على اعتناق البارزاني للقضية الكردية خلال هذه الثورة. فقط مطالبه الخاصة بتعيين مندوب كردي في بغداد وإعادة تنظيم الأقضية الكردية في الموصل تشير إلى برنامج سياسي. لابد أنه عرف أن أية حكومة ما لم تفقد صوابها لن توافق على تعيين مندوب كردي مع صلاحية حق التفتو. فلماذا لم يطالب بالتفاوض على أساس حق تقرير المصير، وهو شيء يحصل فرصة أكبر للقبول؟ لا بد أن المرء يصل إلى نتيجة مفادها هي إما أن ملا مصطفى افترى إلى الواقعية السياسية أو أنه قدم هذا الاقتراح وهو يعرف أنه غير مقبول أبداً. أما مطلبه الثاني لفصل الأقضية الكردية عن الموصل، فكان أمامه فرصة أكبر باختيار أنه تم تقديم تنازل بشأنه في ربيع 1945. ولكن هل كان هذا مطلباً قومياً أم مجرد محاولة من جانب ملا مصطفى لتوسيع دائرة نفوذه؟ إذا ما نظر المرء إلى أعماله أكثر من تصريحاته، على حيل المثال إزالته لمخافر الشرطة والأجهزة التابعة لسلطة الحكومة ومحاولة لعب دور الوسيط والمركز بين قبائل المنطقة (دور الشيخ التليدي) يمكن القول إنه لم يكن يريد الحكم الذاتي الذي منح لكل من قبيلة بزغار وعرب شعراء ولكن من المحتمل، أنه كأي قائد قبلي جيد، يسعى باستمرار إلى توسيع سلطته المحلية.

ويبدو أيضاً أن القوميين اختاروا ملا مصطفى أكثر من أن يختار هو القومية. وهم فعلوا ذلك بسبب مهاراته التكتيكية المجرّبة، وإيمانه التام بالجميع للحكومة. وقد برز هذا الاختيار عندما حقق شهرة أسطورية في إيران غيّرت مكانته بين كل الأكراد حيث أصبح قائداً كاريزماتياً للحركة القومية الكردية.

هيوا وخلفاءه

لقد حاول هيوا بشكل غير ناجح استغلال ثورة البارزاني في البداية ثم التصدي له ربما لأن ملا مصطفى لم يثق به. وشكك ضباط الارتباط ومعظمهم من أعضاء هيوا تقريباً، الذين عينهم ماجد مصطفى، عاملاً آخر ربما لأنهم كانوا جزءاً من العقدة التي عقدها ملا مصطفى مع هذا الأخير نتيجة ثقت به. رغم ذلك فإنهم فشلوا في

تحويل الثورة إلى ثورة قومية، بل بقيت ثورة قلبية وقد جاءت محصلتها على يد رجال القبائل وليس القوات النظامية، ناهيك عن المتطوعين القوميين.

كذلك لعبت ثورة البارزاني دور المحرك للعلاقات المتوترة الموجودة أصلاً داخل هواء بين المحافظين الذين كانوا لا يزالون متشبثين بالأمل في المساعدة البريطانية والبراديكاليين الذين آمنوا بأن السوفيت يخلصون الإنقاذ الأيديولوجي والعملي من الاستعمارين العربي والبريطاني. كذلك احتقر البعض الخط المؤيد لبريطانيا الذي شجعه قائد هواء رفيع حلي في حيث اشعل القضب بذوي العقول المحافظة أكثر عندما علموا أن الشيخ طيف، الذي هو لاجئ في صردشت الآن، كان قد دخل في تفاوض مع السوفيت. وعندما صاد الاعتقاد أن البارزانيين يطلقون المساعدة من السوفيت، سحب آخرون دعمهم المالي. وفي أواسط 1944 أيدى الكثيرون استيائهم وتركوا الحزب الذي انحل وتوقف عن القيام بنشاطه في نهاية تلك السنة.

مرة أخرى كان هناك توزع في الجماعات الصغيرة، البعض منها داخل (ج.ش.ع). ولعل أهمها، كانت المجموعة الكردية الشيوعية التي عُرفت باسم صحيفتها شورش (الثورة). وقد لعبت دوراً رئيساً في تأسيس حزب جديد عُرف باسم رزكاري كرد (تحرير الكرد) في عام 1945 التمدد لأن يصبح جبهة شعبية. ومثل سابقاته كان رزكاري قصير الأجل لكنه أكثر نجاحاً في استقطاب المؤيدين، الذين ربما وصل عددهم إلى نحو 6000. فأسس نفسه بسرعة قواعد في كليات بغداد وبين الطلبة الأكراد في المدن الكردية، وعمل اتصالات مع البارزانيين في مهابة. وعلى عكس هواء الذي لم يقدم أي برنامج حزبي رسمي، طالب رزكاري كرد بشكل لا لبس فيه بتحرير وتوحيد كردستان. كما تضمنت أهدافه المؤقتة إدارة مستقلة داخل العراق وإقامة تعاون منسق مع الأحزاب الكردية خارج العراق⁽¹⁾. في شهر كانون الثاني/جانفي 1946 ناشد الأمم المتحدة رسمياً للمطالبة بحق تقرير المصير والسيادة الكردية⁽²⁾.

ليس هناك الكثير من الشك أن أفضل حليف للقوميين الأكراد في العراق كان هو

(1) تعريف، الجمعيات والمنظمات، ص 121، والذي يتضمن من محمد نوري، نظام الأكراد والتفرد 1946 ص 27-28.

(2) لم يكن رزكاري التوحيد الذي احتكم إلى المجتمع الدولي، فاختاراً من عام 1943 شكلت قوى الحلفاء ومن ثم الأمم المتحدة وجهات دولية أخرى كجماعات ضغط، نظم جريدة، "الحركة القومية الكردية"، ص 79-80 للاطلاع على قائمة من هذه المصاعب الدبلوماسية.

(ح.ش.ع) الذي كان عدد من أعضائه، ربما 35%، من الأكراد الذين جاءوا من السليمانية بشكل رئيسي. ولكن كان هناك أيضاً توتر غير مريح. فالكثير من الأكراد واجهوا صعوبة في الاختيار بين الهوية القومية أو العدالة الاجتماعية كما عبرت عنها النظرية الماركسية. وكما أوضح لسان حالها، القاعدة، فإن الحزب الشيوعي العراقي آمن بـ "حق تقرير المصير لكل جمالية أو قومية"⁽¹⁾. ولكن كان هناك تعارض غير مريح في الحدود الجغرافية للحزب الشيوعي العراقي والحركة القومية الكردية. فالأكراد شعروا بأنهم جزء من الأمة الكردية، وهم في الوقت الذي أبدوا رغبةهم في العمل ضمن العراق في الوقت الحاضر فقط، فإنهم رفضوا نسيان التفكير في سياق كردي أعمق أو التأثير الملهم لمهاجرة. في حين نظر (ح.ش.ع) إلى الأكراد بصفتهم أقلية عراقية، وبالتالي أراد أن يربط القومية الكردية مع أهدافه داخل العراق، ولذلك انتقد أولئك الأكراد الذين أصرّوا على الحاجة إلى حزب شيوعي كردي مستقل.

من جهة ثانية شعر أولئك الذين في شورش وريزكاري بهذا التوتر. فقد ذكر شورش بغضب (ح.ش.ع) بأنه قد تحول الشيوعيين الأكراد بإقامة جبهتهم القومية المستقلة، وأن هذا بالضبط ما فعله. فلدى الأكراد الحق في النضال من أجل حق تقرير المصير والوحدة وهذا لا يضعف بأي شكل من الأشكال نضالهم ضد الاستعمار والإمبريالية ولا من رغبةهم في التعاون مع العرب في هذه القضية.

ولادة الحزب الديمقراطي الكردي في العراق (ح.د.ك)

لا شك إن ريّزكاري قد أثار قضية القومية الكردية وقد برز ذلك في بيان عام خلال الاحتفالات بعيد النوروز (رأس السنة الكردية) في 21 آذار/مارس 1946 في أربيل. لقد بدأت السلطات تتخلص من اللامبالاة التي سادت قبل سنة فقط من ذلك حينما رفض رئيس الوزراء النظر في وضع القوميين باعتبارهم "عدة طلاب فقط وهم سوف يكفون عن الاهتمام بالقضية"⁽²⁾. وبالنظر إلى العدد المتزايد من المثقفين الأكراد كانت تلك إشارة غير عادية. وهكذا في غضون سنتين كانت السليمانية هي المسرح القابل للافتجار لفتاح اليساري والقتال القومي.

(1) القاعدة، تلويح الثاني/نوفمبر 1945، النسخة محفوظة في الصميمات والتخطيطات، ص 83.

(2) FO 371/45346، محفوظات جرد Stonehouse Blvd إلى لندن، بغداد، 3 أيار/ماي 1945.

لقد أصبحت الحركة خطيرة بشكل مفاجئ إلى الحد الذي حاول فيه البريطانيون ظاهرياً التأثير في الشيوخ والزعماء الدينيين الآخرين في كردستان لإصدار فتاوى ضد رزكاري⁽¹⁾ ولكن من الصعب التصور أنهم فعلوا ذلك عن قناعة.

لقد ضعفت مكانة الشيوخ بشكل جدي منذ عام 1938. إذ فقدوا قاعدة القوة لديهم بشكل رئيسي لأن الفصل في التزامات يات من اختصاص ضباط الحكومة أو من قبل الأغوات الذين وافقت الحكومة عليهم. وهكذا أصبح معظمهم فائضاً عن الحاجة ونخب معين الهدايا والحج. فقط أولئك الذين كانت لديهم قوة اقتصادية واسعة القداسة مثل شيوخ (بيارة) احتفظوا بالمكانة العالية محلياً. بينما تزل الآخرون، مثل شيوخ (طويلة) وهم أبناء عم شيوخ (بيارة)، إلى حالة من الفقر المدقع بحلول عام 1949، بل إن (طويلة) نفسها قد استرجعتها قبيلة (جاف) الشرعية بحيث كان ينبغي على الشيوخ، دون القيام بوظيفتهم التقليدية، البحث عن طرق أخرى للعيش. فكما أشار تقرير بريطاني بسخري في عام 1949 أن "أحدهم قد تخلى عن واجباته الدينية لصالح التهريب"⁽²⁾.

علاوة على ذلك تماهى الشيوخ إلى حد بعيد مع الوضع التقليدي في بيئة بدأ الشباب الأكراد فيها يتقلدون إلى الأيديولوجيات اليسارية الراديكالية للاسترقاق والإلهايم. فالإسلام كان شمولياً والقومية اصطفاوية. ويتلون وجوه خليفة أو سلطان كصورة لكلية، كان المنحى القومي يصبح علمانياً بشكل متزايد.

مهما يكن تعرض رزكاري إلى الضغط، حيث تم اعتقال العشرات وكانت هناك محاولة لمنع المنشورات الكروية إلى درجة أنه تم تعليق حتى صحيفة كلاويز الأدبية لصاحبها إبراهيم أحمد⁽³⁾. في شهر آب/أوت 1946 قرر كل من رزكاري وشوريش حل نفسيهما بسبب المازق الجديد الذي خلقه البارزالي في إيران أكثر منه بسبب الضغط الحكومي.

ونتيجة الفاقة التي واجهت قواته التي عاشت على صدقات شعب جمهورية مهاباد، مضى ملاً مصطفًى إلى استقلال مالي (أوربما سياسي) عن قاضي محمد حيث

(1) شيراز، فضل الأكراد، ص 28-29 مستشهد به في جريدة الحركة القومية الكروية، ص 707.

(2) FO 371/32499، Clarke إلى ماك Mack، كركوك، 6 كانون الأول/ديسمبر 1949.

(3) وصفته المخابرات البريطانية على أنها "أفضل مجلة نقدية أدبية في الشرق الأوسط"، FO 371/32109، CICI، تعليق على بحث فورده FORD "المنطقة الكروية"، 1 آذار/مارس 1946.

كان معروفاً في الأوساط الثورية أن العلاقة بين الرجلين لم تكن على ما يرام. ففي شهر شباط/فبراير 1946 حاول كل من ملا مصطفى وحمزة عبد الله، مبعوث شورشي، إيجاد لجنة خاصة للبارزانيين في مهاباد، فمخّبرهم قاضي محمد قائلاً: "هناك حزب واحد ويجب ألا تعملوا بشكل مستقل عنه"⁽¹⁾.

بعد ذلك أرسل ملا مصطفى رسالتين مع حمزة عبد الله إحداهما تطالب من الشيخ بابا علي (ابن الشيخ محمود) أن يتوسط لدى بغداد من أجل عودته، والثانية تقترح تأسيس حزب ديمقراطي كردي عراقي، وتكونه عضواً في شورشي كان لا بد من أخذ مهنته على محمل الجد. لذلك، وبالرغم من ميادته اليسارية، يبدو أنه أقتنع من قبل البارزاني ويتجربة مهاباد المدعومة سوفيتياً بأن مشاركة الزعماء القبلين أمر ضروري للنجاح. لذا، ينبغي أن تعمل كافة المنظمات الكردية في العراق وتندمج في الحزب المقترح⁽²⁾.

خلقت مباحرة ملا مصطفى توتراً في كردستان العراق. وهكذا أصبح منذ الآن بطلاً قومياً مدافعاً عن أول جمهورية كردية، وبات من الصعب مخالفته. وبالرغم من ذلك تجرأ البعض على عدم الموافقة على اقتراحه. فإبراهيم أحمد، الذي أصبح في حينه ممثلاً لـ (ح.ش.ع.) في السليمانية، عارض الفكرة لأنها تمزق فكرة الوحدة الكردية الشاملة ولأن مهاباد طلبت من الملا مصطفى ولاء تاماً.

لقد خلق الاقتراح صعوبة في شورشي بشكل خاص على اعتبار أن مندوبيها هو الذي يدافع الآن عن طريقة عمل جديدة تناقض وصفته. وحل شورشي نفسه في اجتماع عقد في أوائل شهر آب/أوت وفُتلت الأغلبية للانضمام إلى الحزب الجديد المقترح، ولكن بعض الحزاة الثيادية فضلوا الانضمام إلى (ح.ش.ع.).

أما بخصوص رزكاري فقد كان ملتزماً بالوحدة الكردية. وبدأ اقتراح البارزاني حول إنشاء حزب ديمقراطي كردي كأنه يصادق على الحدود العراقية-الإيرانية. وعندما اجتمع -رزكاري- سرّاً في بغداد في أوائل شهر آب/أوت تمزق مثل شورشي حيث أقر البعض الحزب الديمقراطي الكردي الجديد في حين اختار آخرون (ح.ش.ع.) أو حزب التحرر الوطني. ربما أراد أعضاء رزكاري الشيوعيون حزباً لن يطلق هذا الحد

(1) كوتشيرا "الحركة القومية الكردية"، ص 190.

(2) مذكرات صالح الحيدري مفقود من سجل حواد "العراق والمساءلة الكردية"، 1950-1970، ص 10.

انظر أيضاً حيدري وآخرين مستشهد بهم في كتاب شرق، الصراعات والتفكيكات، ص 84-85.

من العداوة من لدن بغداد. ولم يحشد الكثير من الأعضاء طلب ملاً مصطفى أن يكون ممثلاً في غيابه هما الشيخ لطيف وزياد محمود آغا، وهو طلب يرو على أساس أن القبائل هي القوة العسكرية الفعلية الوحيدة وأنها سوف تدعم القوميين إذا ما فادهم أشرف قبايل وبنو محرمون. وقد قُدر لوجهة النظر هذه أن تلازم لخروج الحركة الكردية في العراق في السبعينات [من القرن الماضي].

عند الحزب الديمقراطي الكردي الجديد (ج.د.ك.) مؤتمر الأول في بغداد في 16 آب/أوت. فانتخب المندوبون الثلاثة لجنة مركزية وتم تعيين حمزة عبد الله سكرتيراً عاماً والملا مصطفى رئيساً لها (في المبنى) والشيخ لطيف وزياد آغا نائبين للرئيس. كذلك تبنت برنامجاً قومياً يقضي بالعيش في ظل وحدة عراقية يتم التوصل إليها من خلال الإرادة الحرة للأكراد، ولكنه أخفق في منح برنامجاً أي محتوى اجتماعي أو اقتصادي - وذلك خوفاً من إغضب الزعماء القبايل وملاك الأراضي. لقد بقي تأثير الزعماء القبايل وملاك الأراضي، مثل الديزائين في أربيل، كسيف مسلط على الحزب وخلق عقبة خطيرة في أي تغيير اجتماعي واقتصادي، وجعل التوتر مع (ج.ش.ج.) حتمياً تقريباً. في الشهر التالي بدأ الحزب الديمقراطي الكردي بإصدار جريدة مركزية جديدة، رزكاري (التحرير).

بعد انهيار مهدياد في أوائل عام 1947، انضم إبراهيم أحمد إلى الحزب وبدأ بحشد اليساريين ضد القومية السقيمة التي بُني عليها الحزب، ولكنه أُعتقل بعد سنتين من ذلك. في عام 1950 تم اعتقال حمزة عبد الله أيضاً. وبعد ستة من الانحراف اتهم اليساريون الفرصة لعقد المؤتمر الثاني في صيف عام 1951، وانتخب إبراهيم أحمد، الذي أطلق سراحه من السجن لتوّه، سكرتيراً عام للحزب. وكانت خطوته الأولى هي فصل حمزة عبد الله.

في شهر كانون الثاني/جانفي 1953 اتخذ المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردي خطوات جوهرية لإعادة بناء الحزب. فغیر الاسم من الحزب الديمقراطي الكردي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، مشيراً إلى أن كل شعب كردستان العراق بغض النظر عن هويتهم العرقية يمكن أن يشاركوا. فكانت تلك إشارة إلى القومية المدنية كما طرده حمزة عبد الله رسمياً بسبب نهجه الاتشفاقي داخل الحزب. واستبدل جريدة رزكاري بلسان حال جديدة اسمها أخبار كردستان (كفاح كردستان) وتبنى برنامجاً يسارياً داعياً إلى إصلاح زراعي واعتراف بحقوق العمال والفلاحين

وإدخال الجمعيات العمالية. في الواقع العملي تجنب الحزب الدفاع الصريح عن الصراع الطبقي لأنه لم يكن له أية جذور بين طبقة الفلاحين ولأن طبقة مالكي الأراضي كانت قوية للغاية.

الصراع الاقتصادي

منذ العشرينيات تميزت مكانة الأعيان التي كانت قد ضعفت من تواجدهم، واندمجوا أكثر في المؤسسة الحاكمة. ولم يكن هذا فقط بسبب القرار البريطاني المبكر بالعمل من خلال الأعيان، بل لأن مكانتهم الاقتصادية قد أصبحت أقوى بكثير نتيجة قوانين تسوية الأراضي لعامي 1932 و 1938، التي، وبغض النظر عن البعد، سرّعت انتقال مساحات كبيرة من الأراضي القبلية والحكومية إلى أيديهم. فمن بين 4% من العائلات المالكة الكبيرة في العراق التي تملك أكثر من 30 000 دونم (500 7 هكتار/ 18 600 أكر) لكل أكر يساوي نحو أربعة آلاف متر مربع. المترجم) كانت 11 منها كردية. أبرز هذه العائلات كانت يكراده جاف في كركوك والسليمانية التي سلكت أكثر 333 339 دونماً والتي حصلت على أكثريتها بالعنف الذي مارسته على الفلاحين وبالاستيلاء على الأرض والاحتلال من المساحات التي تم تقديمها من أجل استقرار رجال القبائل. لقد وجد البكراديون أنه من الأفضل وضع عمال مأجورين بدلاً من رجال القبائل. وأبعد شمالاً امتلك الدينديون، الحدينو النعمة لسياء، أرضهم (52 330 دونماً) من خلال عمل الربا وأخذ الأراضي من العاجزين عن دفع الديون. وفي منطقة أربيل كانت 45 قرية من أصل 48 قرية كرجية بالكامل مملوكة من قبل أعيان تركمان خائين عن أملاكهم.

وجد النظام نفسه أنه يعتمد بشكل متزايد على الزعماء القبليين منذ وفاة الملك فيصل في عام 1933. وهذا يعود في جزء منه إلى عدم استقرار الحكومة نفسها، ولكن أيضاً لأن ولاء الجيش بقيادة ضباط من الطبقة الوسطى والدنيا والذين لا صلة تربطهم بالملكية كان موضع شك. كانت محاولة للعب بالأضداد: النظام القليل ضد الطبقة الوسطى الناشئة، الريف ضد المدن الحديثة المزدهرة. وقد تجلّى التعاون بين النظام والزعماء القبليين في تركيبة البرلمانات المتتالية والأحزاب الرسمية. كذلك تم تمثيل الأقليات الأكراد بشكل حسن في حزب فوري سعيد حزب الوحدة الدستوري الذي تأسس في عام 1947. فزعماء الجاف وقرتي ومير محمدي (عائلة أخرى تملك أكثر من 30 000 دونم) كانوا جميعاً أعضاء في اللجنة العليا للحزب.

لقد كان الشيوعيون، أكثر من الحزب الديمقراطي الكردستاني، هم أول من واجه الأغوات. وكانوا قد رسموا أقدامهم من قبل بين العمال في أوريل وكركوك والسليمانية. في عام 1946 وقفوا إلى جانب عمال النفط في كركوك ضد شركة نفط العراق. كما بدأوا أيضاً بتشكيل جمهور من الأنصار بين الفلاحين. في عام 1947 ساندوا انتفاضة فلاحية في (أرباب) قرب السليمانية⁽¹⁾. لقد أثبتت (أرباب) خلال الفترة العثمانية إلى حد بعيد من قتل فلاحيه، عدا عن سب قطع من الأراضي بغية تحويل تكية قادية صغيرة في القرية. بعد عام 1918 استعمل الشيخ محمودة نفوذه للحصول على امتلاك كامل للقرية، وعندما وزع بعضاً من ممتلكاته الضخمة لأبناءه في الأربعينيات (من القرن الماضي)، كانت (أرباب) من نصيب الشيخ لطيف. بينما كان الشيخ محمودة يفرض ضريبة لا تزيد عن عشر المحصول، أراد ابنه فرض ضرائب تصل إلى ثلث المحصول بل وحاول فرض السخرة أيضاً.

عندما بات واضحاً أن الحكومة لن تفعل أي شيء لحماية الفلاحين، قرر (الح.ش.ع) تحويل (أرباب) إلى ساحة معركة لمواجهة طبقة الأغوات. وعندما رفض الفلاحون الاتصاف بالأوامر الشيخ لطيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1947، جلب الأخير 400 رجل مسلح إلى القرية وجند كل ذكر بالغ أمام عائلاتهم. أثارت هذه الحادثة مسيرات تضامن في السليمانية، ورغم أن لجنة نسوية الأرض وقفت إلى جانب الفلاحين، لم يجد الشيخ لطيف مانعاً في السخيرة من القانون. فاستمر في إرسال رجال مسلحين إلى القرية لقطع إمدادات المياه وحرق المحاصيل. لقد أعطى ال (ح.ش.ع) القيادة والتنويع لـ (أرباب) وساعد الفلاحين في الدفاع عن القرية. ولكن في عام 1948 وبعد إفشاء الأسرار من قبل عضو حزبي سابق ساخط، تبين أن الحكومة كانت قادرة على سحق خلايا ال (ح.ش.ع) في طول البلاد وعرضها. وقد استسلم الفلاحون بسرعة. وبذلك استطاع الشيخ لطيف عقد صفقة بالأعراف بسندات ملكيتهم ولكن على اقتطاع الثمن من المحصول مقابل المحصول على الباء.

لقد شكلت (أرباب) حداً فاصلاً: فلأول مرة في الذاكرة الحية يتحدث الفلاحون طبقة الأغوات وأظهروا أن التغيير احتمال وارد تماماً. عندما نهض الفلاحون مرة

(1) ما يلي من وصف هو إعادة صياغة من كتاب حنا بطاطم، الطفلات، الاضطهاد القديسة والمعارضة القوية في العراق، ص 612.

أخرى ضد اللوثيين بعد ذلك بسنة سنوات تورط فيه الحزب الشيوعي العراقي مرة أخرى، هذه المرة لأن الأكراد شكلوا نسبة كبيرة من أعضاء الحزب الكبار^(١).

كانت هذه حوادث استثنائية. لأن الريف كان لا يزال غير مستقر نسبياً والمدن هي التي توفر المسرح للتغيير السياسي. ويتجلى ذلك في عامي 1948-1949 عندما عكست التظاهرات السياسية صفو الليبرالية وكرتوك وأربيل (مثل الكثير من المدن العراقية الأخرى في أعقاب معاهدة بورتسموث غير الشعبية) (وهي تنقيح للاتفاقية الأتراكلو-عراقية لعام 1930) بينما بقي الريف -بامتثناء (أريات)- هادئاً تماماً. ربما يكون الفلاحون قد حُدِّعوا كثيراً على يد طبقة الأغوات وملاك الأراضي بشكل روتيني، مع ذلك فإن الطبقة الأخيرة هي التي زعمت تمثيلهم. أما نشاط الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد كان أمامهم طريق طويل.

في عام 1953 كان لا يزال من الصعب على الحزب الديمقراطي الكردي أن يستعمل القضية الطبقية لحشد الدعم. مع ذلك فإن التغيير الاجتماعي والسخط المتزايد قد أخذ مجراهما كما كان الشكل الاجتماعي لعقيدة الحزب متناغماً مع الوقت حيث كان ذلك إلى حد كبير نتيجة الظروف الاقتصادية المتغيرة. فمنذ أن بدأت صادرات النفط في عام 1934 كانت هناك ثروة متراكمة في العراق، وبالرغم من أنه بدا واضحاً أن الثروة الجديدة لم تكن تصل إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، بدأت أعداد متزايدة من الناس تترك أراضيها بحثاً عن العمل، إما في الصناعة النفطية أو في إحدى بلدات كردستان أو في بغداد نفسها. وفي عام 1953 أدخل الحزب الديمقراطي الكردي في برنامج تأمين النفط والمطالبة بنسبة عادلة من عائداته ومن عائدات الصناعات الثقيلة.

بطريقة ما بدأ اقتصاد كردستان يتطور في أواسط الخمسينات في أعقاب بناء السدين الرئيسيين (درخان ودر بندخان) بقدرتهما الكبيرة على السقاية والطاقة الكهنة، وبناء معامل رئيسية للإسمت والتبغ قرب السليمانية. في عام 1954 تم تعيين وزير

(١) من أعوام 1949-1955 كان الأعضاء العاملون أكراداً 3.31% من أعضاء اللجنة المركزية من الأكراد، مقارنة مع 5.4% فقط من قيادة الحزب في السنوات الستة السابقة. يطالع: الطبقات الاجتماعية القليلة، ص 664.

كردي لداخلية، كان هدفه غير المعلن أن تحصل كردستان على نسبتها العادلة من الاقتصاد الوطني^(١).

ومع ذلك استمر المصطب خلال الخمسينيات حول المشاريع الإنشائية لتسودع قاضي البد العادلة في كردستان وتحسين الأساليب الزراعية. إن هذا التباين الواضح في الثروة بين الريف الذي يعيش في فقر مدقع والانتقال إلى المدن قد قوّض من قبل العلاقات بين الفلاح-مالك الأرض. أما المشكلة مع الوسائل الزراعية المتطورة، فالمسكنة، فكافحت تكمن في أنها وضعت الكثير من الفلاحين خارج العمل، كما وضعت الثروة النسبية بيد طبقة مالكي الأراضي على نحو يافز. وهكذا تنبأ البعض بإمكانية أن تنتشر القلاقل من المدينة إلى المناطق الريفية النائية.

في ظل هذه الظروف المتغيرة تعين على الحزب الديمقراطي الكردي أن يجذب صفاً عريضاً من الكراه المحدود، كما فعل ذلك من قبل (ح.ش.ع.) في عام 1954 تمارن كل من الحزب الديمقراطي الكردي والحزب الشيوعي العراقي على أن يتقدما بمرشحين إلى الانتخابات الرئيسية في القرى. منذ مؤتمر عام 1953 تقريب (ح.د.ك.) على نحو بارز من الـ (ح.ش.ع.)، إذ بات الآن ينادي بالتحالف مع المعسكر الاشتراكي واستبدال الملكية العراقية بجمهورية ديمقراطية شعبية يستلهم الأكراد في ظلها تكوين كيان متمتع بالحكم الذاتي.

في ضوء التطورات الدولية، كان لدى كل من الـ (ح.د.ك.) والـ (ح.ش.ع.) الكثير من الأسباب لاستجماع قوتها. وخلال شهر شباط/أبشري 1955 وقعت حكومة العراق اتفاقية دفاع مع تركيا في إطار خط دفاع "الصف الشمالي" ضد التهديد السوفيتي، كما انضمت إيران وبريطانيا وباكستان إلى "حلف بغداد" بعد ذلك بوقت قصير. رحب الموظفون الحكوميون الأكراد، الذين عملوا بشكل حسن في ظل الملكية العراقية، بالاستقرار المحتامي الذي وعد به الحلف. ورحب به كذلك التركمان في كركوك والمناطق الهامشية الأخرى في كردستان. لأنه أقام علاقات جديدة مع تركيا، وأعجبهم الثقافية.

من جانب آخر رأت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في الحلف محاولة أخرى بين الدول (مثل معاهدة بغداد الثلاثية لعام 1937) ضد الخصوصية

(١) هو سيد تراز الذي أعيد بعد ثورة 1958 بحزبه أثناء بني يد النظام الياف.

الكردية وتحالفاً إمبريالياً ضد قوات الكتلة الاشتراكية. وكما برهنت الأحداث، فإن حلف بغداد كان خطأ كارثياً في التقدير وزيادة في التوتر غير الضروري مع القوميين العرب داخل العراق وخارجه. إن المعارضة للحلف من قبل القوميين العرب والاشتراكيين والجناح اليساري من الليبراليين، بل وحتى الجناح اليساري للجماعات الإسلامية ذكرت الأكراد يهويتهم المستقلة.

في ضوء مثل هذه التطورات كان التضامن الكردي مرغوباً أكثر من أي وقت مضى. ففي عام 1956 أعاد (ح.د.ك.) حمزة عبد الله إلى الحزب (بعد مدة طويلة من إطلاق سراحه من السجن) وثلة من زملائه في الحزب الديمقراطي الكردستاني -الجبهة التقدمية، وانضم الكثيرون من القسم الكردي من الـ (ح.ش.ع) إلى (ح.د.ك.) في عام 1957 ولفترة قصيرة، ولإظهار هذه الاندماجات الجديدة عُرف الـ (ح.د.ك.) بالحزب الديمقراطي الكردستاني "الموحد". وقد أعيد حمزة عبد الله وبعض من الشخصيات البارزة إلى اللجنة المركزية والمكتب السياسي. كذلك بقي توجه الحزب اشتراكياً بشكل واضح ومزيداً للكتلة السوفيتية، ومنقداً حاداً لحلف بغداد.

في تلك الأثناء أدت الظروف الاجتماعية المتغيرة في كردستان والتغيرات السياسية المزعجة لكل من القوميين العرب والكرديين، وشعبية ناصر الكبيرة إلى إفخاخ بعض من الأغوات الأكراد بأن الملكية الهاشمية لم تعد أهلاً للاعتماد عليها. وفي كانون الثاني/جانفي عام 1956 وفي أوج اضطراب حملة السويس، اجتاحت موجة من القلق طبقة ملاكي الأراحمي والأعيان في كردستان. حيث طُلب مبعوثو بعض الأغوات الأكراد الشماليين، الذين يكرهون أطروحات مشابهة لتلك التي تُكرز في المناطق الوسطى والجنوبية، من القنصل البريطاني في الموصل أسلحة وذخيرة والمال للمساعدة في إقامة كردستان مستقلة في شمالي العراق مناوئة للشيوعية. لقد أملوا أن بريطانيا سوف تدعم المغامرة. وكعربون على حسن النية تعهدوا بتصفية الملا مصطفى في الاتحاد السوفيتي. وهذا ما دل على مدى الانعزالي الذي بدأت طبقة الأغوات تظهر به.

في بداية عام 1958، تاركت الأحداث، فقد كان (ح.د.ك.) من قبل على اتصال مع الضباط الأحرار الذين حلوا حذو الضباط الأحرار في مصر، والذين سعوا إلى الإطاحة بالملكية الهاشمية وإقامة جمهورية ديمقراطية على غرار الهدف السياسي الذي وضعه مؤتمر (ح.د.ك.) لعام 1953.

المصادر:

Great Britain: Public Record Office: series FO 371 nos 18945, 24560, 34940, 40038, 40039, 40041, 40178, 40311, 45323, 45346, 52369, 68472, 82000, 82489, 128040, 128061.

المصادر: المطبوعة:

Ibrahim Alkhatib, *Al Akhbar wa'l Arab* (Baghdad 1957) & David Andrews, *The Last Peoples of the Middle East* (Sallisbury, N.C., 1982), Hanna Barakat, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq* (Princeton, 1978); Davigiel, *Rural Community of Contemporary Iraq*, *Iraq Directory* (Baghdad 1936); Sa'ad Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970* (London 1983); Majid Khadduri, *Independent Iraq* (London 1951); Walter Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East* (London 1961); Sharif, *Al Jamiyat wa'l Manzimat*, Farouk-Sluglett, *Iraq Since 1958* (London 1982).

Othman, 'Contribution historique'. غير منشور.

مقابلات:

إبراهيم أحمد (لندن 15 حزيران، جوان 1986)، محمد رسول علوان (لندن 20 حزيران، جوان 1993).

الأكراد في عراق الثورة

مقدمة

إن الانقلاب الذي قام به اللواء عبد الكريم قاسم ورفاقه من الضباط الأحرار في تموز/جويلية 1958 وعهد الأكراد بمستقبل مشجعاً أكثر. وعندما تسلم السلطة تعهد قاسم بإقامة جمهورية ديمقراطية وشكل مجلس وزراء مؤلفاً من ضباط وأفراد الفجبة الوطنية المتحدة. ورغم استبعاد الحزبين الديمقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي، دعي ابن الشيخ محمود، بابا علي، للاتضمام. كما شكل قاسم "مجلس قيادة" مؤلفاً من ثلاثة أعضاء سني وشيعة وكرد⁽¹⁾. وكانت تلك إشارة فقط.

تعهد إبراهيم أحمد بصفته أميناً عاماً للحزب الديمقراطي الكردستاني بدعم النظام الجديد، وأصدر بياناً حياً فيه النظام وتنادى بالحرية والمساواة بين الشعبين العربي والكرد⁽²⁾. وعندما صدر الدستور المؤقت بعد أسبوعين، جاء في المادة 3

(1) كان الكردي هو خالد النقيبدي، وهو عضو (مرشد) دوتي من عائلة أريطة مالكة للأراضي. كان موضع احترام عموماً ولكن لم يُعترف به كقائد سياسي بين الأكراد.

(2) انظر سعد جواد، العراق والفضيلة الكردية 1958-1970، (لندن 1981)، ص 37. (تأشيرة التحرير).

يقول الأستاذ جلال الطالبي: 'بعد إعلان الثورة بأن من ساحة أيرق قادا الحزب من تحرك إلى قيادة القوات المسلحة الوطنية مؤيدين الثورة المباركة وحتفون أن تكون فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية الكردية على ما فيه خير الشعبين وتقدمهما'. وفي 10 تموز/جويلية 1958 أصدر الحزب البيان الذي أقرته اللجنة المركزية بالإجماع في اجتماعها المنعقد بنفس اليوم والذي جاء فيه: 'إن الحزب الديمقراطي الكردستاني طليعة الحركة التحررية الكردية إذ يأخذ بنظر الاعتبار مهامه التاريخية ومن أجل تحقيق أهداف الأمة الكردية يعلن بصراحة أن تعاضد قوة حركة الشعب العربي

أن "العرب والأكراد شركاء في الوطن، ويُعترف بحقوقهم في إطار الوحدة العراقية"⁽¹⁾. لقد جاء الاعتراف أخيراً. وبدا أن كل شيء مبشر بالانحياز لتحل الخلافات القائمة منذ عام 1921 بين بغداد والأقضية الكردية.

ولكن في الحقيقة كان المشهد معاداً للتضال بين متنافسين على السلطة في الموقف الجديد. على المستوى الأكثر وضوحاً كانت هناك نزاعات شخصية. وفي المقام الأول بين قاسم والملا مصطفى. مرعان ما وجد عبد الكريم قاسم، الشديداً انطلق على مركزه والذي اقترح إلى تنظيم حزبي خاص به، نفسه يعتمد على تأليب جماعة ضد أخرى حتى يتمكن من تحديد أية تحديات محتملة. والملا مصطفى، الذي دعاه قاسم للرجوع من المنفى، كان مصمماً على متابعة قيادته لأكراد العراق. وعندما تنازع الاثنان بشكل لا يمكن تجنبه، خلال عام 1961، بدأت الحرب الكردية الأولى في العراق.

ولكن خلف النزاعات الشخصية كانت تكمن مشاكل أكثر تعقيداً، خلاف بين القوميات المتنافسة وبين العناصر المدنية والعسكرية في بغداد وبين القبلة والأيدولوجيا في كردستان. هذه الخلافات أضعفت كلا الطرفين في سعيهما إلى حل ناجع للنقضية الكردية.

وهكذا شُجِلت مرحلة ما بعد الأسرة الهاشمية بجماعات جديدة ذات أدوار ريادية: القوميون العرب والحزب الديمقراطي الكردستاني وشخصياته القيادية، والحزب الشيوعي العراقي الذي أمل في لعب دور رئيسي في تشكيل عراق ما بعد الأسرة الهاشمية وأخيراً الأغوات الأكراد الذين رأوا في الإطاحة بالملكية (التي أصبح لا يمكن الاستغناء عنها) كارثة حقيقية.

الضرورة وانتصارها ونحزب العراق من الحكم الملكي المعاند للقبض، وتشيد نظام جمهوري مشعر وانسحاب العراق من حلف بغداد السرية مهامه إلى قلب الأمة الكردية، كل ذلك يعني أمن الأسس لبناء صرح الحياة المدنية بالجماعة والعربية واليسارية للشعبين العربي والكرد. لذلك قرر الحزبان أن يناضل جميع قواه وإمكاناته للضغط من الجمهورية العراقية وتثبيتها وإزدهارها. وأدرك هذا الفريق بجمع جميع إمكاناته وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة البعيدة. وبعد جميع أعضائه بمنزلة قتلة للثورة للجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومزامراته وأذناه⁽²⁾ من جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطلبة، بيروت، ط2، آذار/مارس 1971.

(1) جواد العراق والنقضية الكردية، ص 28.

التعامل مع القوميين العرب والشيوعيين

لقد نجم أول نزاع بين القوميين العرب والأكراد، فقد تم تشجيع قاسم من قبل السكرتير العام للـ (ج.د.ك.) إبراهيم أحمد، أن يدخل الحكم الذاتي الكردي في الدستور المؤقت. ولكنه كان أيضاً تحت ضغط نائبه، عبد السلام عارف، والقوميين العرب الآخرين الذين أرادوا ضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م.)، كما عارضوا بوضوح موقف قاسم المؤيد للأكراد، وعلى الأخص ترحيبه بالأكراد مصطفى. لم يكن قاسم يريد الإذعان لضغط القوميين العرب وبالفعل لم يرغب في لعب دور ثانوي لعبه الناصر في الجمهورية العربية المتحدة الموتعة، ولا أن يُعقل على تقديم تنازلات للأكراد بهذه السرعة.

من غير المحتمل أن يكون قاسم قد درس قضية الحكم الذاتي الكردي ولكن شخصيته جعلته يميل إلى إنكار السلطة على أي حزب أو شخص. ولذلك طلب من إبراهيم أحمد أن يكون صبوراً واعداً إياه أن الحكم الذاتي الكردي سوف يدخل في الدستور الدائم.

في هذه الأثناء حاول إبراهيم أحمد الذي اعتقد أن القومية العربية هي القوة السائدة في المستقبل، إقامة علاقات مع عارف بهدوء وهو الذي كان مدركاً لصدى شعبية ناصر في العالم العربي، كما كان هو نفسه قد استقبل بحارة من قبل ناصر في شهر تشرين الأول/أكتوبر وقتل مواقف الزعيم المصري من الأكراد بما في ذلك دعمه لإفاعة كردية.

بينما رفض عارف بازدياد خطرات إبراهيم أحمد، أصبح قاسم مقتنعاً أن كلا الرجلين يتآمران من خلف ظهره. كان الأكراد العرقية الأكبر في وجه الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وأراد قاسم الاحتفاظ بهذه الحجة كورقة اللعب بها عند الحاجة. ولذلك لم يرغب أن يتعاقد القوميون العرب مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. جرّد قاسم بسرعة عبد السلام عارف من كل سلطاته ومسجته ولكن تعاضت شكوكه في إبراهيم أحمد. وفي نهاية تلك السنة أراد أن يتخلص منه بواسطة ملا مصطفى.

عاد ملا مصطفى عن طريق القاهرة إلى بغداد وسط ترحيب شديد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وكان أرسل برقية إلى قاسم بعد الإفاحة بالملكية متعهداً بالولاء لمبدأ التعاون العربي-الكردى وطالباً موافقة قاسم على حودته.

قرر قاسم أن ملا مصطفى هو القوة المقابلة للقوميين العرب واعتقد أنه ليس هناك احتمال للصداقة بينهم. لذلك عبّنه رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني (وهو منصب شغلّه الملا مصطفى نظرياً خلال سنوات نفيه الإحدى عشرة)، وأعطاه مسكناً من مساكن نوري السعيد القديمة في بغداد وسيارة وممرتاً كبيراً⁽¹⁾.

كان ملا مصطفى من ناحية أجيراً عند عبد الكريم قاسم، ومن ناحية أخرى كان هو كل شيء غير هذا. ففي معاقبته في يهديتان كان الملا مصطفى رجل قاسم الخاص، وغير مدين بالفضل لا لمتنوري الحزب الديمقراطي الكردستاني المدينين من أمثال إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، ولا للحكومة العراقية. فهو كان يمسك بالقوة المقابلة للحزب الديمقراطي الكردستاني ولكن له مكانة كارتزمانية مع الشعب الكردي، وبمعكس المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، كان قاسم يستمع له.

كان مناسباً أن يتعاون الملا مصطفى مع قاسم، لأنه صادق علنياً على كونه زعيماً للأكراد. كذلك أدرك أن مغالبة أحمد للقوميين العرب تشكل خطراً على العلاقات مع قاسم. فلم يجد صعوبة في العثور على حلفاء في المكتب السياسي لفرقة أحمد ووضع حمزة عبد الله، المؤيد للشيوعية، مكانه في كانون الثاني/جانفي 1959. بدأت فكرة جيدة في حينه. لقد كان حمزة عبد الله على الدوام قريباً من الشيوعيين معتبراً إياهم القوة السائدة في المستقبل. في تشرين الأول/أكتوبر توصل كل من الـ (ح.ش.ع) والـ (ح.د.ك) إلى تسوية لخلافاتهما الأيديولوجية: تخلى فيها (ح.د.ك) عن مطالبته بکردستان مستقلة مقابل موافقة (ح.ش.ع) على الحكم الذاتي. لم يكن ثمة شك أن الـ (ح.ش.ع) يتبع بأفضل تنظيم محلي وأنه يحظى بالدعم أكثر من أي حزب آخر. ومن الواضح أيضاً أن قاسم فضل كل من (ح.ش.ع) والـ (ح.د.ك) كقوتين مقابلتين للقوميين العرب والبعث.

أظهر رجال البارزاني كفادتهم لقاسم بمساعدتهم له في قمع الانتفاضة خطيرة الثلثت في الموصل في شهر آذار/مارس عام 1959 حيث كانت الانتفاضة من الناحية الظاهرية بقيادة ضباط من القوميين العرب (البعثيين) الذين أصبحوا بخفية أمل نتيجة "حياة" قاسم للثورة، وحرضهم على ذلك مسيرة كبيرة في المدينة لنحو 250 000

(1) تلقى الملا مصطفى مرتباً شهرياً وصل إلى 500 دينار عراقي، وقد تراوح إجمالي ما تلقته شهرياً البارزاني من مخصصات ما بين 1 000 إلى 2 000 دينار عراقي شهرياً، بصرف الدرة "الغضبية" الشهرية "أبيروت 1966"، ص 59.

من "أنصار السلام" المسلمين، والتي اعتُبرت على نطاق واسع جبهة التنظيم الشيوعي. ولكن عملياً أصبحت مادة حافزة للخلافات الأيديولوجية والطيفية والقبلية والعرقية. وقد تطورت إلى صراع ما بين القوميين العرب السنة والعناصر اليسارية التي أغشيتها من الأكراد والمسيحيين في المدينة، ولكن الفلاحين الموصليين هاجموا فلاكين أراضيهم بينما هاجمت القوات الكردية والعربية في اللواء الخامس الضباط العرب^(١)، وقاتلت قبيلة ضد أخرى.

بناءً على وصية من الملا مصطفى تذهب الأكراد إلى الموصل "دفاعاً عن النفس ضد الشوفينية العربية"^(٢) كما تذكرها والد الشيخ محمود قبل 50 عاماً. ثمة الشيوعيون، بقيادة شخص كردي^(٣)، ورجال البارزاني القبلية دوراً رئيسياً في قمع الثورة والانتقام من القوميين والبعثيين. قُتل ما لا يقل عن 200 شخص وربما 500 2 شخص في أربعة أيام من الاضطرابات. في الوقت الذي انتقم فيه الشيوعيون والأكراد في الموصل، استخدم قاسم الحادثة كذريعة لتطهير القوميين والبعثيين من القوات المسلحة والحكومة.

ويمكننا مساعد الشيوعيون والأكراد قاسماً للتعامل مع الخصام الرئيسيين. أجل الشيوعيون، رغم أنهم لم يسموا في الحكومة، المشاركة في السلطة بشكل معقول بسبب قوة قاعدتهم. فلا أحد آخر كان يستطيع أن يحشد هذا العدد من أجل مسيرات سياسية. علاوة على ذلك سيطر الـ (ح.ش.ع) بشكل فعلي على قوات المقاومة الشعبية (وهي مبعثية منظمة محلياً) والتي كانت تسير في توسع سريع، كما بات بإمكانه الاعتماد على (ح.د.ك) على اعتبار أن حمزة عبد الله يتبع خطأً شيوعياً. وفي الحقيقة كان الحزبان قد توصلا مؤخراً إلى تفاهم حول نشاطاتهما في كردستان. نتيجة لذلك بات (ح.ش.ع) يصبح بشكل متنازع الخطر الرئيسي على مكانة قاسم.

في أواسط شهر تموز/جويلية 1959 حدث اضطراب آخر خطير وهذه المرة في كركوك وهي مدينة على وشك الانفجار. ومرة أخرى كانت الشرارة اجتماع حاشد

(١) كان الضباط الأكراد بشكل ثابت تقريباً يوضعون في أماكن بعيدة عن كردستان، وهي سياسة بدأ بها الهاشميون بعد ثورة البارزاني لعام 1943 واستمرت في عهد قاسم.

(٢) مرسية إلى إبراهيم أحمداء قائد Idan، العراق في ظل قاسم، ص 174.

(٣) مهدي حميد الذي دعم الملا مصطفى في عام 1943، وكان عضواً في الحزب الشيوعي منذ عام 1948، حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القبلية والحركات الثورية في العراق، ص 284.

للمساريين. لا بد من التذكير هنا أن ال (ح.ش.ع) في الشمال كان بأغليته من الأكراد. وقد تزايد التوتر منذ مدة بين التركمان، المُنصر الغالب في الأصل، والأكراد الذين استقروا في المنطقة بشكل متزايد خلال الثلاثينات والأربعينات (من القرن الماضي) هرباً من جشع ملاكي الأراضي بحيث أفقرتهم فرصة العمل في صناعة النفط المزدهرة. في عام 1959 كان نصف السكان البالغ عددهم 150 000 من التركمان، وأقل من النصف أكراد والبقية من العرب والآشوريين والأرمن.

عانت كركوك من نسبة بطالة عالية وزاد من حدتها رحيل المضاريات التجارية الأوروبية ووجود فجوة في المشاريع الإنمائية نتيجة قيام الثورة. وقد أدت الزيارة المفطرة التي قام بها ملا مصطفى إلى المدينة في شهر تشرين السابق إلى إراقة الدماء تقريباً. ولكن في هذه المناسبة هاجم الشيوعيون الأكراد والأعضاء الأكراد في قوة المقاومة الشعبية (ق.م.ش) المحلات وأصحابها. وبحسب المصادر الرسمية قُتل 31 تركمانياً، ولكن الرقم الحقيقي هو 50 شخصاً.

حدث قاسم مسؤولية هذه الحوادث "البربرية وغير الإنسانية"⁽¹⁾ ووضعها على عاتق الشيوعيين أكثر منه على الأكراد، وبما أنها تصادفت مع حملة (ح.ش.ع) للدخول إلى الحكومة، قرر قاسم أخيراً العمل ضدّهم. في نهاية ذلك الشهر عبّر عن استمرازة الشديد علناً، وادّعى بأن اتحاد الطلبة (الذي سيطر عليه ال (ح.ش.ع)) قد علّم أي وضع إشارات على بعض البيوت التي ستُجمل منها بعض الضحايا. وقد تضمنت هذه البيوت بيت البارزاني الذي وجد قاسم فيه حليفاً راعياً في العمل حيث ادّعى قبل شهر واحد فقط بأن الشيوعيين حاولوا اغتياله قرب رواندوز.

كانت مهمة الملا مصطفى الأولى هي إنفاذ (ح.د.ك) من برائن (ح.ش.ع) وهو ربما شعر من قبل بتغيير قاسم لتوجهه. وعلى أية حال فقد بدأ هو بنفسه يرق في (ح.ش.ع) مصدراً للإزعاج لأنه كانت هناك منافسة جديدة مع قادة (ح.ش.ع) في شهر أيار/ماي خلال النزاع القبلي (انظر أدناه). بعد ذلك، وقبل بدء الاضطراب في كركوك، طرد بعضاً من أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني من الذين شعر أن للحزب الشيوعي العراقي تأثيراً كبيراً جداً عليهم. بعد كركوك، دعا حمزة عبد الله "للمناقشة" سياسته المؤيدة للشيوعيين، ولكن الأخير رفض. لذلك

(1) جواد العراق والقطعة الكردية ص 44.

أرسل مجموعة من البارزانيين لأقترحاب مركز قيادة (ح.د.ك) وطلرد حمزة عبد الله، ووافق بقية أعضاء المكتب السياسي على البقاء على خط سياسة قاسم.

في أواخر شهر آب/أوت كان هناك قتال مفتوح بين (ح.د.ك) مدعوماً من رجال القبائل الأكراد (ح.ش.ع)، خلال الأشهر القليلة القادمة ساعد ملا مصطفى عبد الكريم قاسم لإخضاع الشيريين، وفي شهر كانون الثاني/جانفي 1960 عندما تطلب قانون قاسم بشأن الجمعيات تسجيل الجمعيات والأحزاب السياسية، تم إبراز أسباب قبة حالت دون تسجيل (ح.ش.ع)، وهكذا وضع قاسم بذلك (ح.ش.ع) على الحياد في الوقت الراهن.

في تلك الأثناء أجاز ملا مصطفى لمؤتمر (ح.د.ك) الرابع في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1959 بإعادة انتخاب إبراهيم أحمد أمين عام وإعادة تعيين جلال الطالباني كمقرر في المكتب السياسي. وبحب الاثنان بطرد ملا مصطفى لحمزة عبد الله، ولكن إبراهيم أحمد طالب أيضاً بالتقليل من تأثير البارزاني على (ح.د.ك) حيث كانت الصداقة بين الرجلين غير متينة. لقد تكلم ملا مصطفى "بدون تحفظ" وبسرارة تصل إلى حد الكبر، عن الجمود والجبن وعدم الفعالية والوقاحة الفكرية لاسية (ح.د.ك) وخص إبراهيم أحمد بكروه الخاص⁽¹⁾. في حين اشتكى إبراهيم أحمد من "أناية واستبدادية وظلم والتخلف القبلي لا بل من عدم أمانة"⁽²⁾ الملا مصطفى، ولكن في الوقت الذي أراد فيه التقليل من تأثيره، كان يعلم أن قيادة الملا مصطفى لا غنى عنها.

في البرنامج الجديد الذي صادق عليه المؤتمر الرابع صرح أحمد أن "الحزب سوف يناضل من أجل توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على قاعدة الحكم الذاتي داخل الكيان العراقي وإدخال هذه المادة في الدستور الدائم"⁽³⁾. وكان أحمد تواقعاً لإعلان (ح.د.ك) الحقوق الكردية بطريقة تضمنهم ضد الطموحات الشخصية، إن كانت لقاسم أو لملا مصطفى. في الحقيقة لقد رفض قاسم تسجيل (ح.د.ك) في شهر كانون الثاني/جانفي من أول برنامج إلى آخره، كما اعترض بشدة على فكرة "الحكم

(1) طاب: العراق في ظل قاسم، ص 235.

(2) المصدر السابق.

(3) جريدة العراق والقضية الكردية، ص 43.

الذاتي⁽¹³⁾ التي قال إنها سوف تستغل من قبل أعدائه، وأجبر (ح.د.ك) على حذف هذه المادة⁽¹⁴⁾.

ملأ مصطفى والقبائل

خاف الأغوات ومالكو الأراضي من الثورة، ففي ظل الحكم الهاشمي مكثت كافة القبائل الرئيسية في الحكومة أو البرلمان. ومن بين كافة برقيات التهنة التي انهمرت على النظام الجديد لم تكن هناك برقية واحدة من الزعماء الأكراد (والفرات) بحيث بدت مكاسبهم السياسية والاقتصادية الكبيرة خلال 37 سنة الماضية في خطر. كذلك تحققت هواجسهم السيئة في شهر أيلول/سبتمبر بإصدار قانون الإصلاح الزراعي، والذي حدد سقف الملكية من الأراضي المروية إلى 1,000 دونم و2,000 دونم من الأراضي الجافة - وتضمن هذا إعادة توزيع نصف الأراضي المحروقة تقريباً في العراق (24 مليون دونم) على الفلاحين.

وتبعت الضربة الثانية بعودة ملأ مصطفى، وهو تحت حماية قاسم بشكل واضح. إن الذين ساعدوا في طرده من العراق في عام 1945، وكذلك الذين شجروا أو استغلوا أراضي البارزانيين منذ عام 1945 كانوا متخوفين أكثر من الجميع. وعندما علموا ببقاء ملأ مصطفى الأول مع قاسم فلا بد أن تكون هذه الخشية قد تحولت إلى خوف شديد. فعندما طلب منه التناحي عن أعدائه السابقين (الهركيين والموردجيين والبرادوستيين والزياريين)، رفض ملأ مصطفى ذلك باعتباره "مجرمين"⁽¹⁵⁾ وهكذا وصل الأمر ببعض الأغوات للفرار إلى إيران. وبدأ واضحاً في الحال أن ملأ مصطفى يتلقى كميات كبيرة من السلاح والمعدات لتعزيز موقعه في كردستان. وهذا ما شكّل قلقاً كبيراً لقطاع واسع من القبائل الحدودية الكردية بما في ذلك أيضاً القبائل الجنوبية مثل الجاف وبشدر بل وحتى ألياع الشيخ محمود.

في شهري نيسان/أبريل وأيار/ماي من عام 1959 انتفضت برادوست ومن ثم

(13) في الحقيقة أعاد المؤتمر الخامس قرار هذا الهدف في شهر أيار/ماي 1960، وجاء العراق والمفوضية الكردية، ص 50.

(14) وأخير بغداد، 8 تشرين الأول/أكتوبر 1958، في كتاب د.د. العراق في ظل قاسم، ص 138.

بشدة ضد الجمهورية العراقية وممثليها المكروه، ملا مصطفى⁽¹⁾. لقد كانت تلك محاولة يائسة، فرجال البارزاني القليلون المدعومون من قوة المقاومة الشعبية والجيش والقوة الجوية لم يجدوا صعوبة في طرد المتطرفين إما إلى تركيا أو إيران.

مرة أخرى قام ملا مصطفى بخدمة جليلة لحداد حيث ساعد قاسم في التعامل مع معظم التهديدات المبرئة من الفوميين العرب واليعث والشيوعيين، والآل القبائل الكردية المتمردة. إنه لم يكن محصناً ضد الهجوم في كردستان فقط، بل كان يتمتع بمكانة هامة في الجمهورية، فمن ناحية كان، بمعزل عن الجيش، دعامة قاسم وسند الرئيس. ومن ناحية أخرى كان قوياً الآن لدرجة يستطيع معها تهديد الزعيم المصاب بجنون الأوثاب. وربما لهذا السبب عفا قاسم بسرعة عن متوردي براءهوس وبتنر ودعاهم إلى العودة. ولكن في هذه الأثناء، بدأ البارزاني بالتعامل مع أعدائه الآخرين: ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر تمكن من قتل أحمد محمود آغا الشفيق محمود، زعيم الزباريين، وأحرق رجاله القرى الزبارية ومحاصلها واستولوا على الماشية، بعد ذلك هاجم الهركين والسورجين والبرافوسين وقبائل أخرى في المنطقة الشمالية.

الطريق إلى الثورة

كان قاسم مستاء من استيلاء ملا مصطفى المتزايد على كردستان، وبدأ بإقامة علاقات مع خصوم ملا مصطفى القبليين، السورجين والهركين مثلاً. كما حاول استعادة مكانة محمود زباري من خلال عقد تسوية، ولكن الزعيمين باتا يكرهان بعضهما بعضاً إلى درجة انتهت بنتم أحدهما للآخر. بعد ذلك بدأ قاسم يناقش نفسه عن ملا مصطفى (و.ح.د.ك.)، وفي خطاب يرجع إلى أوائل عام 1960 حط قاسم بشكل علني من قدر الأكراد عموماً والبارزانيين خصوصاً، مشيراً إلى أنه بامتلاء ثورة 1920 العربية والثلايات بكر صديقي ورشيد عالي لعمامي 1936 و 1941 على التوالي، فإن جميع الثورات الأخرى كانت بتعريض من "الإمبرياليين"⁽²⁾. وهكذا بدأ قاسم بإبعاد

(1) كان الزعماء عم الشيخ رشيد من لولان وصهر محمود خليفة سداد، وهو زعيم هام من زعماء براءهوس.

(2) الذين كان لهم يد في قتلهم مع الملا مصطفى، والشيخ محمد صديق، ابن المتورلي الشيخ طه.

(3) جواد، العراق والغزبية الكردية، ص 60.

ملاً مصطفى علانية. ولم يكن ذلك قبل وقت طويل من إرسال الأسلحة والمال إلى منافسي ملاً مصطفى القيليين، كما فعل مثلاً مع الشيخ رشيد من لولان والبرادوسيين⁽¹¹⁾. وبينما كان (ح.د.ك.) يعقد مؤتمره الخاص في أيار/ماي 1960، استقبل قاسم وفود سورجي وهركي، وضمن أن هذا قد أخذ الأسبقية على المؤتمر في التغطية الصحفية في اليوم التالي. تجلوا الإشارة، هنا، إلى أن هذا الاستخفاف كان مقصوداً.

شاطر (ح.د.ك.) ملاً مصطفى فزعه حول تروّي العلاقات مع الحكومة. فعبّرت صحيفة (أخبارنا) عن خيبة أملها من عجز الحكومة في إحراز أي تقدم على صعيد المساواة العملية⁽¹²⁾. وقد بين ملاً مصطفى خيبة أمه رسمياً برفضه الحضور في احتفالات الرابع عشر من تموز/جويلية وإحياء ذكرى الإطاحة بالملكية.

في الخريف نسب قتال عفيف بين البارزاني وقبائل الهركي والزيباري، والأخيرة كانت مدعومة من قاسم. وأتهم إبراهيم أحمد في بغداد بتهمة "إثارة النزعات الانفصالية القومية والتحريض على التعصب"⁽¹³⁾. لقد تمت تبرئته ولكن كان هذا تحليلاً فتواري عن الأنظار. في منقلب السنة أدان قاسم علانية "المتأمرين" ضد الجمهورية. ولم يكن لدى ملاً مصطفى أدنى شك إلى من يثير قاسم، حيث وجد أن امتيازاته ومرتبه قد شُعبت ولم يمد قاسم راعياً في استجباله حيث بات الشخص غير المرغوب فيه في بغداد.

تجنب الطرفان لبعض الوقت الدخول في صراع مفتوح. في شهر شباط/فيفري ألقى قاسم اجتماع المعلمين الأكراد في شقلاوة، وهو رد فعل نزيق على المطالب بالحقوق الثقافية. بعد ذلك تكلم عن معاملة الأكراد على أنهم غير معيّنين عن الشعب

(11) طلب الشيخ رشيد تمهيداً بالآ تسع للحزب الشيوعي العراقي بالعمل في كردستان، وأن يُجلى الدورانيون من القرى البرادوسية، كريم خان برادوسيني، مقابلة مع المؤلف، لندن 18 شباط/فيفري 1997، JQD 17U149845، فيل Felle إلى يوم Blame، بغداد 27 أيلول/سبتمبر 1960.

(12) تضمنت خيبات الأمل هذه: (1) طرد العمال الأكراد من الوظائف الحكومية بسبب عضويتهم في (ح.د.ك.) (2) فشل في الحصول على منصب مدير عام لوظيفة الدراسات الكردية (3) الشعارات التي لم تبنيها رسمياً لاحتفالات الرابع عشر من تموز/جويلية لجاءت القومية الكردية (4) عدم حضور كردستان على نصيبها من المشاريع الإنشائية لتجاهل السلطات لحاجات الفلاحين الأكراد. دان، العراق في ظل قاسم، ص 32.

(13) عراق تايمز 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، في دان، العراق في ظل قاسم، ص 32.

العراقي وجزءه لا يتجزأ منه، وهو اقتراح يتناقض والأفكار عن الحكم الذاتي والسيادة أمام القانون. كما أنه يذكر بالمنح الذي اتخذ أنانورك. وعندما اقترحت صحيفة الثورة بأن سياسة الدولة يجب أن تكون "دمج" الأكراد والعرب في العراق، ردك (أخبار) بغضب. ولكن في مقابلة مع صحيفة النهضة البيروتية اليومية أكد ملا مصطفى على ولأته:

"إن الوحدة العراقية الحقيقية تكون حين المساواة الشاملة بين العرب والأكراد في حقوقهم وواجباتهم. ليس المطلوب أكثر من التنظيم ومن القوانين وبمساعدة الحكومة لتسكين الأكراد من مساواة حقوقهم"^(١).

ولكن في هذه الأثناء تصاعد النزاع القبلي بين القوات القبلية الموالية لقاسم وتلك الموالية لبارزاني. وفي نهاية شهر شباط/فبراير نصب حلفاء البارزاني كميناً لقتل زعيم قبيلة خوشار المؤيد للحكومة قرب معقله في شفلاره^(٢). ومرة أخرى اعتُصم إبراهيم أحمد بتهمة الاشتراك في الجريمة دون وجود أي إثبات.

أصبح إبراهيم أحمد (الذي أطلق سراحه من السجن للثورة) وجلال الطالباني معادين لقاسم بشكل علني حيث شعروا بالإحباط لأن قاسم لم يتخذ أية خطوة باتجاه الحكم الذاتي والحقوق الثقافية والتطور الاقتصادي في كردستان. وخلال شهر آذار/مارس نشرت (أخبار) خطاباً قومياً قوياً لجلال الطالباني فأغلبت بسرعة. وبنهاية ذلك الشهر لم تكن هناك جريدة كردية مرخصة رسمياً معروضة في المكتبات. كما تم إغلاق بعض من فروع (ج.د.ك) أيضاً، وتزايد الوجود العسكري العراقي في كردستان.

خلال الصيف تقدم (ج.د.ك) بمطالب وهي مائة ألف ليرة لحد الضجر بالنسبة لأولئك الذين تذكروا حوادث 1930 كتقديم اللغة الكردية كلغة رسمية وعودة الموظفين الأكراد من المناطق العراقية والشحسين في مجال الإصلاح الزراعي والتطوير الصناعي، بما في ذلك تأمين صناعة النفط. إضافة إلى ذلك طالب بتقل الحشود العسكرية ووضع نهاية للأحكام العرفية والنحلي عن ما يسمى "بالفترة الانتقالية" وإعادة الحريات الديمقراطية والتنفيذ العملي للمادة 3 من الدستور^(٣). لقد تجاهل

(١). النهضة (بيروت)، 20 شباط/فبراير 1961.

(٢). هو صادق آغا ميران. والطائل هو محمود كواي الذي ربما حصل ذلك بناء على أوامر من ملا مصطفى.

(٣). كانت هناك على الأقل 5 عرائض نظر FCJ 371/157673. تدابير Chancery إلى وزارة الخارجية، بغداد 28 أيار/ماي 1961، حوادث العراق والنهضة الكردية، ص 74 + FCJ 371/157674، إلى وزارة الخارجية، بغداد، 20 فبراير/جويلية 1961.

قاسم كل هذه المطالب. وعندما دعا (ج.د.ك) إلى إضراب بمناسبة الذكرى السنوية للبيارات النارية التي أطلقت في أيلول/سبتمبر 1930، تجاهل قاسم ذلك أيضاً.

ثورة 1961-1963

اندلعت الثورة الكردية ضد قاسم دون تخطيط مسبق تقريباً وتولت قيادتها ثلاث مجموعات نزاعة إلى الشك المتبادل فيما بينها. أولى هذه المجموعات، وهي في الحقيقة التي شكلت الجمهور الذي شارك فعلياً في الحرب، كانت مؤلفة من الأغوات وأتباعهم الذين سعوا إلى إبطال قانون الإصلاح الزراعي. لقد بدء بالتنفيذ في عام 1959 وكان مخططاً أن يتم إعطاء فترة انتقالية لكي يستطيع ملاك الأراضي والذين يأخذون الأراضي ترتيب أوضاعهم. وقد أدى ذلك في الحقيقة إلى تراجع خطير في الزراعة حيث ترك بعض ملاكي الأراضي قبل الأوان أراضيهم التي اعتقدوا أنهم سوف يفقدونها، في حين حاول بعض الفلاحين الاستيلاء على الأراضي، وكذلك الانتقال إلى المدن مما أدى إلى الفوضى والانهدام في توتيات المحاصيل والإضرار بالعلاقة التقليدية بين مالك الأرض والفلاح، عاد بعض من الأغوات الذين يملكون الأراضي على جانبي الحدود من المنفى في إيران وشعروا أن نظام قاسم بدأ يأفل نجمه وأسسوا حزباً يمينياً أسماه شورش. في شهر حزيران/يونيو سافر وفد قبلي إلى بغداد لطلب إلغاء ضريبة الأرض الجديدة التي قدمت مع الإصلاح الزراعي، ووضع حد للاضطراب القبلي الذي عرّضت سياسة قاسم في المنطقة للخطر، لم يتفروا هناك أذناً صاغية وعادوا إلى كردستان يخفي خنين ولكنهم قرروا مقاومة دفع الضريبة. وفي الواقع فإنهم ثاروا.

انتشرت الثورة بين ملاكي الأراضي والأغوات الذين رأوا الفرصة المؤانية لإفراخ إجراءات الإصلاح الزراعي من محتواها. كما شجعهم على ذلك تجربة أندادهم، من خلال انشغال السلطة بالمطالبة بالكويت وبالاخلافات مع شركات النفط الغربية. وفي دليل ملفت للنظر على قوة الولاءات القبلية، كان أتباعهم غير مدركين بما فيه الكفاية أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على معرفتهم بأنهم يساندون الطبقة التي استغلتهم وأنهم يقاومون الاستفادة من الإصلاح الزراعي.

لا الملا مصطفى ولا قاسم سعياً إلى الصدام المباشر. فعبد الكريم قاسم بالكاد رحب بالحرب في كردستان حيث يحتاج إلى قوات لحماية مكانته في بغداد ولوجوده

الخليوي في الكويت. في شهر حزيران/ جوان دعا قاسم الشيخ أحمد اليارزاني، الذي احتفظ معه إلى حد ما ببعض العلاقات الطيبة، إلى بغداد. واعتقد البريطانيون أنه أراد ضمانات من (ج.د.ك) أنه لن يستعمل لحشد المعارضة ضده. وعرض عقابيل ذلك إطلاق سراح المعتقلين وإعادة مرتب اليارزاني إلى وضعه السابق. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الشيخ أحمد لن يستطيع الذهاب بدون موافقة أخيه، فإن المرء يستطيع الافتراض أن الملا مصطفى أيضاً فضل المفاوضات على الحرب في هذه المرحلة. ولكن لم يتم التوصل إلى أية اتفاقية.

على أية حال لم يتم قاسم بأية مجازفة. فقد دعا الأغوات المؤيدين إلى بغداد، بشكل خاص من قبيلة زبيري. وبصرف النظر عن دعمه للائتلاف المناوئ للبارزاني في الشمال بالسلاح والنفوذ، يبدو أنه كان يحاول أيضاً أن يخلق طوقاً خارجياً من القبائل المؤيدة على طول الحدود الإيرانية. على الجناح الشرقي كانت قبيلة الجفاف في حلبجة غير موحدة لتشكيل أي تهديد. شمالاً كانت قبيلة بشتر بين رانيا وقلعة دزه. قد قدمت خدمة جلييلة له هذه (ج.ش.ع). وقد حاول قاسم أيضاً أن يقنع زعيم اكروه عباسي مامند، الذي تقع أراضيه القبلية في المناطق الحدودية بين رانيا وزواندوز. لمئاته ولكن لم تكلل محاولته بالنجاح. فقد قرر عباسي مامند من قبل تأييد الثوار.

عندما أصبحت سلطة الحكومة ضعيفة بشكل متزايد، استغل ملا مصطفى الفرصة لضرب شيوخ مثل الشيخ رشيد الذي كان يتلقى الأسلحة والمال من قاسم. في شهر تموز/ جويلية وآب/ أوت اكتسح رجائه مناطقهم لمعرفةهم أن قاسم لن يكون قاعراً على حمايتهم. وهكذا طلب أكثر من 7 000 اللجوء في تركيا وإيران. في أواسط شهر آب/ أوت سيطر الملا مصطفى بإحكام على شمالي كردستان ولم يكن قد انضم بعد إلى الثوار ولكنها كانت مسألة وقت وحسب. لقد أكد لعباسي مامند، الصديق والحليف على المدى الطويل، أنه سيأتي لتجديده إذا ما هوجم من قبل الحكومة.

بدأ قاسم ينظر الآن إلى الملا مصطفى على أنه جزء من الثورة الكردية. في شهر تموز/ جويلية رفض دعوة من الملا مصطفى والحزب الديمقراطي الكردستاني لحكم ذاتي حقيقي لكردستان. وفي أوائل شهر آب/ أوت طلب من إيران أن تصادق على أنها لن تتخذ أي إجراء إذا ما اخترقت طائراته دون قصد أجواءها وهي تقوم بتنفيذ عمليات ضد اليارزانيين.

في 11 أيلول/ سبتمبر نصبت قوات عباسي مامند كمياً لقوة عسكرية قرب بارزيان ورد قاسم بضربات جوية دون تمييز على القرى في مناطق واسعة، بما فيها قرية

بارزاً، إن هذا الفصل لم يجر البارزاني لوحده بل أيضاً الكثير من الأغوات الآخرين إلى الحرب، وصرعان ما سقطت زاخرو وكويسنجق بيد قوات الثوار. لقد قرب قاسم في الواقع بين مجموعتين قبلتين مختلفتين: الأغوات القدماء الرجعيون الذين يهتمون بالدرجة الأولى بحماية مصالحهم في الأرض من ناحية والملا مصطفى الذي يتضمن برنامجاً مزيجاً من الروح القبلية والقومية من ناحية أخرى. وخلال شهر كانون الأول/ ديسمبر تعامل الجيش بشكل فعال مع قوات عباسي مامند غير المعترف بها، ولكن التعامل مع البارزاني كانت مسألة أخرى تماماً. فقد تولى المسؤولية الآن بنفسه مستعملاً القوات المختلفة كقوات غير نظامية بشكل متقطع للضرب المفاجئ والسريع على المعسكرات والمخافر الأساسية والمواكب العسكرية وشبكات الطرق وهي المكونات الأساسية لحرب العصابات.

إن الأسباب الاقتصادية للثورة أبعد من المصالح الضيقة لطيفة الأغوات. فقد أصبت كردستان لأقل من عقد تقريباً بالبطالة المزمنة، وكان هذا في جزء منه نتيجة طبيعية لتزايد السكان والانتقال إلى المدن بحثاً عن الأعمال غير الموجودة. ولكن نهم أيضاً عن نظام تؤدي مذبونية الفلاح فيه إلى الطرد. لقد تطلع الكثير من ملاكي الأراضي إلى إلغاء [نظام] المزارعين المستأجرين والمحاكمين، لأنه منذ بداية الممكنة بات العمال الأجراء أفضل وسيلة للإنتاج. كذلك فاقمت ثورة 1958 من المشكلة لأن برامج البنية التحتية الضخمة العهد قد توقفت تدريجياً، وغادرت الشركات الأجنبية. هذا الجو المتقلب والمنطوي على مخاطرة عالية، كما أن الاضطراب العنيف الذي سببه الغموض الذي اكتنف الإصلاح الزراعي أدى إلى البطالة وإلى عرق بؤرة يمكن تجنيد العقائليين منها بسهولة.

في 24 أيار قاسم بإيقاف (ح.د.ك) وهكذا دفع أعضاؤه أيضاً إلى الثورة. خلال صيف ذلك العام نشب نقاش داخل الحزب بين الأقلية (بقيادة جلال الطالباني) التي حلت (ح.د.ك) على أخذ زمام قيادة الثورة بيده واستغلالها لأهداف قومية، والأغلبية (بقيادة إبراهيم أحمد) التي اعتقدت أن أهداف (ح.د.ك) مختلفة تماماً عن أهداف المتطرفين، وهكذا أدان (ح.د.ك) الأغوات المستعربين لأن هدفهم كان حماية مصالحهم الطبقية بينما التزم (ح.د.ك) بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي⁽¹⁾.

(1) تحليل التوتر بين (ح.د.ك) وحلفائه القبلين، والفترات داخل (ح.د.ك)، انظر 171/172 0642347 ستوكس (Stokes)، (ح.د.ك) صرحت، 27 أيار/أوت، 1962.

بدأ (ح.د.ك.) عملياته ضد الحكومة في شهر كانون الأول/ديسمبر 1961، وقد كان القرار ضاراً رغم أن السلبية ربما أدت إلى زوال الحزب التام. لقد أصبح (ح.د.ك.) حليفاً للملا مصطفى والقبائل التي يسيطر عليها الآن. لقد منع الملا مصطفى (ح.د.ك.) من تنفيذ الحملات ضمن منطقة نفوذه التي تمتد حتى أكو في الشمال، ولذلك كانت عملياته بالكاد تصل في الشمال إلى أربيل وروانجا. حتى هنا وجد (ح.د.ك.) نفسه يعتمد على القبائل كي تدعمه بقواتها المتواضعة، لذلك أعطاهم اعتباراً وعية، وبموجب تعبير سعد جواد: "لو أن (ح.د.ك.) بقي مخلصاً لدفاعه عن الطموحات القومية الكردية، لما استسلم أبداً للقيادة القبلية، وبالتالي قضى على فرص قيادة الحركة"⁽¹⁾.

والحقيقة أن مصير الثورة كان في يدي الملا مصطفى والزعماء القبليين، وليس في يد (ح.د.ك.)، الذي كانت أهدافهم مختلفة عن أهداف الحزب. والمحق يقال فإن الملا مصطفى نادراً ما تكلم عن الحقوق القومية الكردية حيث كان تدمره الرئيسي مثل بقية زملائه يتصب بالدرجة الأولى على قانون الإصلاح الزراعي والصراعات القبلية التي شجعها قاسم. علاوة على ذلك يبدو أنه أراد عقد صفقة مع البريطانيين⁽²⁾، وهي رغبة لم تكشف النقاب عن الهوية الأيديولوجية الواسعة بينه وبين (ح.د.ك.) ولكن أيضاً إخفاقه في معرفة أن التدخل البريطاني لحماية الكويت من امتلاء عراقي في ذلك الصيف كان أمراً استثنائياً. وعندما لم يقرر تطربه من البريطانيين عن شيء، تقرب من "القطب الإمبريالي" الآخر، الولايات المتحدة.

مع تقوية سيادته داخل المنطقة استمر (ح.د.ك.) رغم الصعاب في إصلاح الأراضي⁽³⁾ وقد أدى قراره هذا إلى فقدان تأثيره بين المثقفين الأكراد الذين انتقدوا التحالف مع الوجوديين، ولكن الشرر الأكبر لحق بسمعة (ح.د.ك.) مع أحزاب المعارضة العراقية ولا سيما (ح.ش.ع.) وكذلك أيضاً مع القوميين العرب. لقد بدأ واضحاً أن

(1) جواد، العراق والقضية الكردية، ص 82.

(2) كتب ملا مصطفى إلى الأمير البريطاني في لندن لسانته السبق للقضاء على الشيوعية وماجوريتها في العراق (وفي كل جزء من كردستان) واتخاذ سياسة بشأن شركات النفط حتى تحقق بريطانيا العظمى ما نصبو إليه لمصلحة الشعبين البريطاني والكرد على حد سواء. "FO 371/152671"، كلاوك إلى وزارة الخارجية 15 كانون الأول/ديسمبر 1961.

(3) بالحيطة جزء بعض مناطق الأراضي معظم مع قاسم، جواد، العراق والقضية الكردية، ص 84.

(ح.د.ك) يفضل الرجوعين الأكراد على الثغمين العراقيين. كما سبق لـ (ح.ش.ج) أن انتقد الثورة من قبل الرجعيين وقال إن "الإمبرياليين الإنكليز والأميركان وشركات النفط" هي التي تقف وراءها. كذلك شكروا أن (ح.د.ك) وهدد الانضمار وليس عراقياً فيصرفاهياً للحرب والأكراد. وهكذا ليس من المستغرب بالتالي أن دعوات (ح.د.ك) لقوى المعارضة العراقية للمشاركة في الإطاحة بقاسم لم تلق أذاناً صاغية. ولكن داخل كردستان تخلى الكثير من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي الأكراد عنه لصالح القضية القومية.

كانت الحرب نفسها غير منهجية وخيارية عن غارات وكما أن ينصبها الثوار وأعمال انتقامية تأخذ شكل غارات جوية على القرى. في كانون الثاني/جانفي 1962 ادعى الثوار أن نحو 500 قرية، حوالي ربع العدد الإجمالي تقريباً، قد هوجمت وأن نحو 80.000 قد لفقوا منازلهم. خلال ربيع ذلك العام شن ملا مصطفى هجمات على زاخو ودهوك وقاتل موالية للحكومة كان قد دفعها خارج الحدود. فوجد أولئك الزعماء الذين بدوا غير راغبين في صاندة وقد تعرضت قراهم للنهب. وفي الجنوب حاول (ح.د.ك) تشكيل قوة كردية محاربة نظامية، أما أولئك الذين أدرجوا أسماءهم فيها قبائوا يعرفون باسم البيشمركة (الذين يراجعون الموت) حيث استفاد كل من (ح.د.ك) والملا مصطفى من التدريب الذي وقره الضباط الأكراد النظاميون والذين انضموا إلى قضية الثوار⁽¹⁾.

أدرك قاسم كم أصبحت هذه الحرب غير الضرورية مدمرة ولذلك عرض في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1961 وفي آذار/مارس 1962 عضواً عاماً وأيضاً تعهداً بإصلاح الضرر وضمانة أن كردستان قد تلقت نصيبها الكامل من التطور الاقتصادي الوطني. شعر الثوار أنهم باتوا في وضع بحيث أن الشروط التي قبلوها في الصيف الماضي لم تعد كافية. لذلك رفع ملا مصطفى مطالبه إلى الحد الذي بدت فيه كأنها إهانة عليه لم يستطع قاسم تحملها.

لم يكن الثوار الأكراد وحدهم هم من يجتدون الأفراد من ميل العاطلين عن العمل. فجنباً إلى جنب الزعماء القبليين لكل من (زباري ومورجي وهكاري ومراومتي وخوشتاو، الخ)⁽²⁾ الذين اختاروا دعم قاسم بناء على نفوذ أيديولوجي من

(1) FO 379/157674 قرارات تشايري إلى وزارة الخارجية، بغداد، 9 تشرين 1961.

(2) بنية الاصلاح على القائمة المولدة من تشرين قبلة المساندة للحكومة، الظر FO 351/157678، تشايري إلى وزارة الخارجية بغداد، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1961.

ملاً مصطفى، كان هناك الكثير من الأكراد العاطلين عن العمل المستعدين لحمل السلاح إذا ما دُفع لهم. وهناك فئة ثالثة حملت السلاح تحت الإكراه أو التي تذبذبت حتى تتجنب الانتقام من هذا الطرف أو ذاك. وقد اشتملت الفئة الأخيرة أفراد قبائل في الجبال القومي، بل وحتى بعض البارزانيين. وهكذا وصل عدد القوات الكردية الموالية للحكومة، التي عُرفت من قبل مروجي الدعاية الحكومية بالفورسان وعُرفت بشكل صاخر بين الثوار باسم الجحوش، إلى نحو 10 000 فرد وقد تقلص هذا العدد عندما أصبحت الحرب بشكل متزايد ضد الحكومة، وعندما انتشرت فكرة أنه من العار بمقاتلة القوميين على نحو واسع.

وكان لدى الحكومة أيضاً أعداء كبيرة من الأكراد في القوات النظامية. ففرقة المشاة الثانية المتمركزة في كركوك كانت بأغليتها من الأكراد. ورغم عمليات الفرار فإنه ربما كان هناك أعداء كبيرة من الأكراد تقاطروا على الحكومة كما على الثوار. ولكن كان هناك اختلاف فرعي بين قوات الملا مصطفى وقوات الجحوش، فبينما كانت قوات البارزاني حريصة على مهاجمة الأهداف العسكرية، مثل الجيش والجحوش إلى القصف بالقنابل والتهب دون تمييز مما ساق الكثير من الشباب إلى معسكر الثوار.

كان مغرباً للمراقبين الخارجيين المتأثرين بقيم انقومية الأوروبية لأن يتعاملوا مع الجحوش بصفتهم متعاونين يلغون الخزي والعار وهذا هو بالتأكيد نفس ما عاملهم الثوار، وعلى الأخص (ج.د.ك). ولكن الحقيقة تبقى دائماً أكثر تعقيداً. فالت أن أكثرية رجال القبائل كانت لديهم فكرة قليلة عن القومية كما رأوا في الحكومة حليفاً شرعياً ومفيداً ضد أي حليف قبيلي. ولكن كان ولاء الكثير من بين الجحوش غير حدير بالاعتماد عليه. وبالتالي نبي من قبيل المصادفة أن ملا مصطفى، الذي يشكو من نقص حاد في الأسلحة، أن "يدبر"، ولعدة مرات من خلال مصادفة غريبة، استسلام مجموعات من رجال القبائل المؤيدين للحكومة بعد تزويدهم بالذخيرة والأسلحة مباشرة^(١). إن الركض مع الطريدة والصيد مع قلاب الصيد بقيت صفة دائمة من صفات الأكراد "المؤيدين للحكومة".

في نهاية عام 1962 كان قاسم أقرب إلى تجمع الثوار أكثر من قبل ذلك سنة.

(١) E.O. 371(15267) - يروى Burrows إلى وزارة الخارجية، أنقرة، 9 كانون الأول/ديسمبر 1961.

وعلى العكس من ذلك سارت الحرب بشكل عام ضده رغم سيطرته على الجبل. فقراته البرية لم تكن لديها الرغبة لخوض غمار حرب ضارية في الجبال. في هذه الأثناء بدأ واضحاً أن قاسم أصبح معزولاً سياسياً وأن سقوطه مسألة وقت فقط. وقد كان ذلك في الواقع وشيكاً.

أما أراد (ح.د.ك) إقامة علاقات وطيدة مع أولئك الطوائف قد يستلمون السلطة. ولهذا حاول في البداية أن يحث الشيوعيين على التحضير لانقلاب وتكتهم تردوا⁽¹⁾. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 1962 بدأ واضحاً أن القوميين العرب، الناصريين والبعث، كانوا في وضع أفضل. في شهر كانون الأول/ديسمبر بدأ (ح.د.ك) بالتفاوض معهم. وأراد هؤلاء ضمانات بأن الأكراد سوف لن يستغلوا ضعف الجيش في الشمال أثناء حشدته للإطاحة بقاسم في بغداد. كان (ح.د.ك) سعيداً لأن يفي بهذا الطلب. إذ اعتقد أنه مقابل ذلك قد تلقى ضمانات كافية تتعلق بالحكم الذاتي الكردي العام.

حكومة البعث لعام 1963

لم يكن شيئاً بعيداً عن الحقيقة. ففي أعقاب الإطاحة بقاسم في الثامن من شهر شباط/فبراير وجد الأكراد أنفسهم يحاولون التفاوض مع المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة التي شكلتها بقيادة رئيس ناصري هو عبد السلام عارف ورئيس الوزراء البعثي أحمد حسن البكر. في العاشر من شهر شباط/فبراير رُحِبَ (ح.د.ك) رسمياً بالانقلاب وسعى إلى وقف لإطلاق النار ولإطلاق سراح أسرى الحرب وقمعوغير الجرمي ومعاقبة أو صرف أولئك المسؤولين عن تعذيب الأكراد من الخدمة وتصريح رسمي بالحكم الذاتي.

واجه المفاوضون الأكراد عقبات رئيسية. ففي بغداد كان ثمة اعتقاد على نطاق واسع مفاده أن جهات أجنبية وخاصة إيران وشركات النفط الغربية تستخدم الأكراد

(1) لا بد أنه قرار ندم عليه (ح.ش.ع) كثيراً. فخلال انقلاب (1963) قُتل ما لا يقل عن 5000 شخص في قتال الشوارع وفي عمليات قتل خارج المحاكم على يد حزب البعث المنتصر. وفي عملية تطهير لامتداد أعدم 250 شخص و 600 آخرين. ولم يستند الحزب حاليه بعد أبداً، حيث نطأوا الطبقات الاجتماعية القديمة، هي 1972-1988.

كمحصن طرودة. واعتبر القوميون العرب الأكثر تشدداً أن كردستان الجنوبية أرض عربية مسكونة من قبل أقلية غير عربية، ولكن بالنسبة للنظام ككل كانت مسألة الحكم الذاتي الكردي مسألة ثانوية للقضية المركزية المناهضة والبعثية للوحدة العربية.

كان (ح.د.ك.) يشكل طبعاً قلقاً من احتمال أن يصبح الأكراد جزءاً من كيان عربي أكبر، لقد شعروا بأنهم مجبرون على الترحيب بها علناً ولكنه أشار إلى أن الوحدة المقترحة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة سوف تجعل مسألة الحكم الذاتي الكردي أكثر إلحاحاً، وتبقى مسألة فهم جلال الطالباني إلى الوفد العراقي الداعب إلى القاهرة في نهاية ذلك الشهر موضع نقاش فيما إذا كان مجرد إظهار للصدقة الكردية-العربية أم لتجديد الحقوق الكردية كما أمل (ح.د.ك.). وقد وجد الطالباني في الحقيقة أن ناصر مستعد للمساعدة أكثر من زملائه في الوفد حول مسألة الحكم الذاتي. لذلك كانت مخاوفه مبنية على أمسي متينة وصلتهم مذكرة بعرض فيها المطالب الكردية البديلة بناء على بقاء العراق مستقل أو يسعى إلى وحدة فيدرالية أو اندماجية مع الدول العربية الأخرى⁽¹⁾. ولكن عندما أعلنت كل من مصر وسورية

(1) أهم ما ورد في الوثيقة

إلى الوحدة وليس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين لنا نوضح لكم أن الشعب الكردي لا يقف في يوم من الأيام بوجه إقامة الشعب العربي في نوع العلاقة التي يقيسها بين أجزاء وحكوماته، ومن دواعي احترام الشعب الكردي أن يجد العريضة لتكون له شرط الاسهام في تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد بمصاحبتها بين سائر أجزاء الوطن العربي. أما كلاً -خاصاً- لأي بلدان محتمل في المستقبل ودفعاً لأي تعارض بين المقترحات التي قد تبتلع منها اجتماعات القاهرة وبين الحقوق الطوية للشعب الكردي في العراق زهير كفاحه ونضاله خلال التاريخ في كبرية تنظيم العلاقات بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة:

أ) فيما يخص العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر الشعب الكردي في العراق على نظم اليان المنادى من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق الطوية للشعب الكردي على أساس اللامركزية
ب) إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتية ببنظيره المعروف غير الموزل ولا المظيق عليه.

ج) فيما إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة أو دول أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليمياً مرتبطاً بالدولة الموحدة على نحو يحقق العناية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال، ويضمن تطور العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مطلب أفضل.

وتقريباً قاتق الاحترام. رئيس الوفد الطالباني 1962/4/8.

من مجموع الوثائق، القضية الكردية، دار الطليعة ط2، بيروت، 1966، ص 213-217. (المترجم)

والمرافق أخيراً عن الاتفاق الرسمي للجمهورية العربية الفيدرالية في أواسط شهر نيسان/أفريل لم يذكر شيء عن الأكراد ولا عن حقوقهم.

ولكن الاختلاف في الرأي في بغداد لم يكن حول مسألة تقديم تنازل عن الحكم الذاتي بل حول الطريقة الواجب اتباعها لإخضاع الأكراد. فبالقوات المسلحة التي عزت أداؤها الضعيف إلى إدارة قاسم غير البارعة للحرب، فضلت الحل العسكري الذي سوف يلحق الهزيمة بالأكراد للمرة واحدة وإلى الأبد.

ثم يقصر الجناح المدني من البحث دور الأكراد في أحداث الموصل في شهر آذار/مارس 1959. ولكنه فضل تقويض الأكراد بدون عنقه من خلال "الخراق الحركة الكردية أو تمزيقها"⁽¹⁾ وبعث تقديم بعض التنازلات الثقافية أثناء ذلك. وكان سعيداً بالتأكيد على الحقوق القومية للأكراد "كأخوة وأصدقاء للعرب"، وهو نوكيد لا يلي الحقوق القومية الكردية، إذا ما تجاوزنا الحكم الذاتي.

لإظهار حسن نواياه قام وفد بزيارة ملا مصطفى في معقله الذي لم يكن لديه الرغبة في التنازل عنه في أوائل شهر آذار/مارس. طالب الملا مصطفى باعتراف رسمي وفوري بالحكم الذاتي الكردي الذي يجب أن يغطي عملياً كل ولاية الموصل القديمة بما في ذلك حقول النفط في كركوك، مستثنياً فقط مدينة الموصل نفسها. ومن بين مطالبه أيضاً كان الإصرار على تشكيل قوات مسلحة كردية مستقلة وأن تغطي منطقة كردستان ذات الحكم الذاتي بشلي الدخيل الوطني من النفط وهي تسمية مبررها أن حقول النفط تقع في المناطق التي يطالب بها. وأخيراً حذر أن القتال سوف يتجدد ما لم توافق الحكومة على مطالبه في غضون ثلاثة أيام. وكان في الحقيقة قد أمر قواته المسلحة بالعودة إلى مواقعها في المعركة. في 7 تشرين الأول/أكتوبر أقرت الحكومة ملا مصطفى بالتسوية على أساس "الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على قاعدة حق تقرير المصير". ولكن في اليوم التالي رفع سقف مطالبه مرة أخرى.

استجبت الحكومة أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاقية مع الملا مصطفى ولكنها كانت بحاجة إلى الوقت لتحضير قواتها لجولة أخرى من القتال. لذلك أرسلت وفداً لإقناعه بقبول "اللامركزية" مفضلاً ذلك على الحكم الذاتي، بحيث تكون العربية

(1) هذه كلمات علي صالح الحدي، السكرتير العام للبحث في تلك الوقت، في جريدة العراق والفنية الكردية، 130.

والكردية لغتين رسميتين في الإقليم الكردي، وأبدى أسفه أن كركوك لم تكن قابلة للتفاوض لأن الحكومة ملتزمة بتنفيذ أحكام عقود النفط الدولية.

مستاء من ذلك الاقتراح، قدم (ج.د.ك) خطة مفصلة للحكم الذاتي في أواخر شهر نيسان/أبريل، وهي خطة منحت الأكراد عملياً الحرية في كافة المسائل باستثناء المسائل الخارجية والمالية والدفاع الوطني⁽¹⁾. كما طالب أيضاً بقسم كركوك وخانقين وحقوق النفط في شمال-غربي الموصل إلى منطقة الحكم الذاتي وحصة متعاضدة من عائداتها⁽²⁾.

هذه المطالب ذهبت إلى أبعد مما أرادت الحكومة القبول به، والسبب الرئيسي

(1) مقتضات من المشروع الكردي: "إن المصلح للأخوة العربية والكردية والعربية على تبيين الروابط التي تشد الشعبين العربي والكردي إلى بعضهما عند نجر الإسلام، لا يسعه في مجال العمل إلا أن ينظم غير السن لإقامة تلك الأخوة وإرساء التعايش بينهما على آس راسخة قوية. وحقائق التاريخ تلمس أن أكمل ضرورة للارتباط الأخوي بين الشعبين في التي تقوم على أساس الاتحاد الاختياري بينهما بعيداً عن موجبات القس والدمج القسري الذي لم يولد غير الزمن إلا المشاكل والحاسي والمنازعات ولا يكون للاتحاد الاختياري الأخوي معنى موضوعي إذا لم يتم على أساس الاعتراف بمفروق الأمم المتكونة له بمبادئها معاً وتمكينها من ممارسة تلك الحقوق داخل الكيان العام لهذا الاتحاد. وبهذا واقع الدول الحديثة على أن الحكم القومي الخاص الذي تمارسه القوميات المتعاضدة في إدارة مرفقها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ضمن إطار الحكم الاتحادي العام غير ضمان لإدامة الاتحاد الاختياري بينهما [أ] وقد اتفقت سوريا ويوغسلافيا إلا شواهد على أنفلية الاتحاد الاختياري كأساس لتقامة الحكم واقتصادات الوحدة الدولة، إنما تأمن من معنى قيادة الثورة أن يكون رأياً لجهود الشعب عند مرأى على أن قائدته باحترام الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي بما في ذلك حق تقرير المصير.

1- إن الجمهورية العراقية دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية المتضعتين بمفروق متساوية. 2- تكون الأمور التالية من صلاحيات الدولة المركزية: - رئاسة الدولة - الشؤون الخارجية وتنظيم التمثيل السياسي والتفصيلي والتجاري والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وهيئة الأمم المتحدة. 3- تكون ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية من طريق مجلس قومي مفروق من مجلس تطريعي. 4- حصة كردستان نسبة عند سكانها إلى عدد سكان العراق من واردات النفط والغاز والمطارات والموانئ والمعارك والبنوك الحكومية والبنك والبرق. 5- تشمل منطقة كردستان قرية السليمانية وقرى كركوك وأربيل والأنضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية في لواء الموصل وديالى. 6- يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينخب شعب كردستان. عن مصدر الدولة، القومية الكردية دار الطليعة ص 2 بيروت 1966، ص 312-322 (المترجم).

(2) نشر العراقي الرسمي الحكومي والاقتراحات الكردية المقابلة حرفياً في كتاب ديفيد إدسون David Davidson، الحرب الكردية (1964)، ص 208-215.

يكن في حقول النفط، ولكن الحكومة أشارت أيضاً إلى أن إحصاء 1947 قد بين أن الأكراد يشكلون 25% فقط من سكان مدينة كركوك و53% فقط من محافظة كركوك. بحلول شهر أيار/ماي بدأ واضحاً ليس فقط أنه ثمة مأزق في المفاوضات بل أيضاً أن استئناف الأعمال العدائية محتمل. منذ ذلك الحين كرر ملا مصطفى التهديدات بتجديد الحرب، ووقعت بقلاد التحدي.

في 8 حزيران/يونيه طوقت القوات البعثية مدينة السليمانية، وفرضت حظر التجول وبدأت باعتقال الرجال المطلوبين. وقد رفعت الأحكام العرفية بعد ثلاثة أيام حيث وجد السكان الشوارع مفروشة بالجلث ومقبرة جماعية تحتوي على 80 جثة. واختفى الكثيرون أيضاً. في 10 حزيران/يونيه أصدرت بغداد بلاغاً رسمياً تهم فيه قوات البشمركة الكردية بعدة انتهاكات للقانون والنظام منذ الانقلاب⁽¹⁾. فاعتقلت الممثلين الأكراد في بغداد وفي اليوم نفسه شنت هجوماً من ثلاث جهات على المعادية ووراندوز وكويسنجق.

لو كان الأكراد متحدين لربما نجحوا أكثر في الجولة الأولى من الحرب، ولكن الثقة الموجودة بين ملا مصطفى و(ح.د.ك.) مهيا كانت، تبحرت خلال وقف إطلاق النار. لقد كان هناك الآن كراهية بين المعسكرين الشمالي والجنوبي للمقاومة الكردية. فالملا مصطفى، الخبير من موقف (ح.د.ك.) ومفاوضها الرئيسي، جلال الطالباني، انتقد بشدة الرحلة الكردية إلى القاهرة وحاول إضعاف مكانة الطالباني كـ "ممثل للأكراد" لأن في ذلك إضعافاً واضحاً لمكانته.

لذلك لم تجد قوات الحكومة صعوبة كبيرة في الاستيلاء على بارزان والتقدم إلى ما وراء كويسنجق باتجاه رانيا ولا كذلك في السيطرة على المنطقة المحيطة بالسليمانية بحلول شهر أيلول/سبتمبر. في البداية بدا أن المقاومة الكردية سوف تُسحق، ولكن الشوار انتظروا، في الحقيقة، الفرصة الملائمة التي لم تكن في متناول الجيش العراقي. وعندما بدأ ضباط الجيش يدركون ذلك ببطء، فإن الأجزاء السهلة من كردستان في التي تمت السيطرة عليها. بعد ذلك، وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر تمت الإطاحة بحكومة البعث.

(1) النص مرجع في القضية الكردية لتحرير الدولة، ص 229.

انتصار الملا مصطفى علي (ح.د.ك)

كان النظام الجديد بقيادة عبد السلام عارف وبمساعدة قيادة قومية من المجلس الثوري الذي مال بشكل كبير لصالح ضباط الجيش الكبار والقوميين العرب والناصريين. ورغم أن النظام الجديد لم يكن مطبوعاً على اتخاذ موقف وفي من القضية الكردية من أصله، فإنه سعى إلى السلم مع الأكراد لأن الحرب كانت غير مستحبة شعبياً ومكلفة، وفاشلة عسكرياً كما تلغى الجيش عن ذلك متأخراً.

لقد اتصل عارف في الواقع بالملا مصطفى قبل انقلابه حتى يحصل على مساعدته⁽¹⁾ المقاومة الجيش العدواني وحتى يستطيع طرد البعثيين⁽²⁾. وربما قدّم عارف مقابل ذلك للملا مصطفى إخضاع (ح.د.ك.) مهما يكن فإن هذا هو الذي حصل تماماً. كان همّ ملا مصطفى بنصبه على تحقيق السيادة دون منازع على عموم الحركة الكردية أكثر من متابعة حربه ضد بغداد. فالأخيرة يمكنها الانتظار. لتلك رغب برمائيل عارف القومية بعد الانقلاب واستجاب لطلبات عبد الناصر ومن بلة لتسوية الصراع بشكل حلبي.

مرة أخرى برهن الملا مصطفى عن سوء تقديره السياسي، في العاشر من شهر شباط/فبراير وقع اتفاقية سلام مع عارف بصفتها الشخصية أكثر من كونه رئيساً لـ (ح.د.ك.) وقد اعترفت المواد الرئيسية في الاتفاقية بالحقوق القومية للأكراد ضمن الدولة العراقية الموحدة والتعهد بإطلاق مصراع كافة أسرى الحرب وإعادة الملكية الكردية والقبول بإعادة الإدارة الحكومية إلى المنطقة الشمالية ورفع الحصار الاقتصادي.

كان كل من الطالباني وأحمد مريعين في الإشارة إلى أن الملا مصطفى قد وضع اسمه على اتفاقية خلقت أي ذكر لحق تقرير المصير والحكم الذاتي الكردي، وهي أهم مسألة في الموقف الكردي وما يقائلون من أجله. كما أغضت أي ذكر لمباراة كردستان، واستخدمت بدلاً من ذلك "المنطقة الشمالية"، التعبير اللطيف لدى القوميين العرب، لقد انتقلا سوء تقديره وسلوكه الأحادي الجانب.

هذد عارف باستعمال القوة ضد أي معارضي الملا مصطفى، بينما أشار الأخير

(1) وجهة نظر التقرير العام لبعث، علي صالح السعدي، في جواز العراق والقضية الكردية، ص 55.

إلى أن أي مقاومة للقوات الحكومية سوف تشكل إعلاناً للحرب ضده شخصياً. بعد ذلك بعدة أيام عبر ملا مصطفى، في إشارة واضحة إلى (ح.د.ك.)، أن ليس لديه أي مانع في إلغاء كافة الأحزاب السياسية. "طالباً أن ذلك يخدم مصالح العراقيين"⁽¹⁾ وبدأ ملا مصطفى بتلقي المال والسلاح من عبد السلام عارف.

ومما أشفق في كردستان، فمن جهة الطالباني وأحمد والطبقة المثقفة في (ح.د.ك.) أصروا على موقف أيديولوجي تطور عبر العشرين سنة الماضية، ومن جهة أخرى استطاع الملا مصطفى حشد المحافظين والزعماء القبليين والدينيين في كردستان. بالنسبة لهؤلاء كان الصراع بين الديني والديني، بين البدائي والقرمي، بين الموروث والماركسية الإلحادية.

ورغم القوة الأيديولوجية لموقفهم، فإن مجموعة الطالباني-أحمد لم تكن لديها أية فرصة ضد ملا مصطفى. فخلال عام 1961 سوزر (ح.د.ك.) الملا مصطفى كقائد أسطوري للأمة، وكانت صورة معلقة في الأماكن العامة والكثير من البيوت. لقد كان هو وجه الثورة الكردية. كما بات (ح.د.ك.) الآن سبباً لتقديم على انضمامه إلى الملا مصطفى والزعماء القبليين في عام 1961. لقد أجهضت القضية.

هكذا رأى الطالباني وأحمد نفسيهما أقلية تتصالح ضمن الحركة الكردية حين سحب الكثير من أعضاء (ح.د.ك.) تأييدهم. وفي شهر آذار/مارس قام أحمد وبعض من زملائه بزيارة معسكر الملا مصطفى قرب قلعة حزة من أجل التفاوض ومناشدته للمطالبة بالمبدأ الجوهري المتمثل في الحكم الذاتي الكردي. غطب الملا مصطفى حين أصر أنه قد أعطى وعد شرف بأن اتفاقية العاشر من شباط/فبراير هي التسوية النهائية. وعرفاً على حياتهم، اتل أحمد ومجموعته ليلاً، هالدين إلى مقرهم قرب ماوت، فوجدوا أن الملا مصطفى قد بذل عملياً كل قادة (ح.د.ك.) بأشخاص مواليين له.

حاول أحمد الآن حشد المؤيدين ضد الملا مصطفى. فعقد المؤتمر السادس له (ح.د.ك.) قرب ماوت في شهر نيسان/أفريل، حيث حضرت المؤتمر قلة فقط. وكذلك أصدر أولئك الذين حضروا قراراً يلزم صفقة الملا مصطفى غير المفوضية والأحادية الجانب مع بغداد. ربما كان لدى أحمد الأساس الأخلاقي ولكن الملا مصطفى امتلك دعم معظم الأكراد وأيضاً دعم الحكومة في بغداد.

(1) جواد العراق والقضية الكردية، ص 184، الملاحقة رقم 34.

في شهر حزيران/يونيو أرسل ملا مصطفى رسالة عن طريق عباس مامنه من أكره يدعو فيها كلاً من الطالباني وأحمد إلى مقابلة في راثيا. فاقترح لجنة محايدة للتقصير لمؤتمر جديد وعلى أساس أن مؤتمر ماؤت الذي عقده أحمد لم يمتلك النصاب الذي يجعله قانونياً. وافق أحمد والطالباني ولكن وجدوا أن ملا مصطفى قد ترك راثيا بهدوء وقد عيّن من جانب واحد لجنة أقصت كل جماعة الطالباني-أحمد. وخوفاً من الاعتقال، هربا ليلاً إلى ماؤت حيث نشر أحمد قرار الإدارة الصادر عن مؤتمر ماؤت، الذي لم يكن قد نشره من قبل.

عقد ملا مصطفى مؤتمره السادس في قلعة دزه في شهر حزيران/يونيو⁽¹⁾. وقد تم على الفور اعتقال ممثلي جماعة الطالباني-أحمد الذي حضروا للاشتراك. أُلغى المؤتمر المخطط القومي لقيادة الثورة وهو اتحاد نجم (ج.د.ك) والبيشمركة والزعماء القبليين برئاسة الملا مصطفى. وكما هو متوقع أعلن المؤتمر عدم شرعية اجتماع ماؤت وطرد معظم أعضاء اللجنة المركزية القديمة لـ (ج.د.ك). وبعد عدة أيام أرسل الملا مصطفى ابنه إدريس، على رأس قوة كبيرة لطرد الطالباني وأحمد وأتباعهم البالغ عددهم 4.000، أو نحو ذلك إلى إيران. وهكذا انتصر الملا مصطفى.

عندما أصبح سيد الموقف دون مخاض بات الملا مصطفى قادراً على القيام بدور أحمد. طالب مؤتمر قلعه دزه بالحكم الذاتي وأخبر الحكومة أن عودة الإدارة المدنية غير مقبولة - وهي بالضيقة القضائية التي أُدين بسببها بعنف من قبل أحمد والطالباني. كما أعاد ملا مصطفى تنظيم (ج.د.ك)، مستخدماً أصاليب الأعضاء الأكراد السابقين في (ج.ش.ع) لتعزيز تأثير (ج.د.ك) في الحياة الكردية.

لقد كان الانتقال التدريجي إلى الحرب حتمياً. في شهر أيار/ماي أشار دستور عارف المؤقت إلى الأكراد بشكل عامي طبقاً لاتفاقية العاشر من شباط/فبراير. ولكن على العكس مما كان الأكراد يطمحون إليه. في شهر تشرين الأول/أكتوبر قدم ملا مصطفى المطالب التي فشل على نحو بارز في تقديمها في شباط/فبراير، داعياً إلى الحكم الذاتي وضم حقوق النفط في كركوك وخانيقين إلى منطقة الحكم الذاتي واستعمال اللغة الكردية كلغة رسمية في كردستان وحصة عادلة من عائدات النفط. وأعلن أيضاً عن تأسيس ثلاثة مجالس تشريعية لإدارة الشؤون الكردية: مجلس الشيوخ

(1) انظر راثيا، كردستان العراق Kurdistan Irakien راثيا وما بعد يوسف مصطفى من هذا المؤتمر.

برئاسة الشيخ لطيف، والمجلس الاستشاري برئاسة حامد عباسي آغا و"المجلس الثوري" التنفيذي تحت إدارته.

أخبر عبد السلام عارف الملا مصطفى أن الحكومة في نظره قد التزمت إلى حد كبير باتفاقية ضباط فيفري وأنه هو، ملا مصطفى، الحقبة الرئيسية لتحقيق التقدم. كان عارف في الحقيقة واقفاً تحت ضغط بسبب القضية الكردية من جانب الضباط الكبار، والذين تخوف منهم لئلا يطيحوا بنظامه.

استعد الطرفان للحرب. في أوائل شهر آذار/مارس بدأ الجيش الذي بلغ تعدادهُ 100.000 هجومه على الـ 15.000 يشمركه. تجمع معظم الأكراد لمساندة الملا مصطفى، وحتى الطالباني وأحمد وأتباعهما شجع لهم بالعودة لدعم الضال القومي. فالحرب المفتوحة برهنت بأنها غير حاسمة حيث الجيش يستولي على الكثير من القرى والبلدات ولكن يخسر قطاعاً كبيراً من الإقليم لصالح اليشمركه بحلول الليل. وعلى عكس التوقعات يأسر الجيش هجومه رغم الظروف الجوية السيئة خلال شتاء 1965. كما خطط لهجوم نهائي وحاسم على ملا مصطفى في شهر نيسان/أبريل. ولكن قبل أن يحصل ذلك قُتل الرئيس عارف في حادثة هليكوبتر. وعندما حدث الصراع على السلطة في بغداد توقفت الحرب في الشمال.

لقد أظهر موت عارف الصراع الخفي بين العناصر المدنية والعسكرية في الحكومة المحلي. كان عارف نفسه قد فضل تقوية العناصر المدنية في الحكومة وعين عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء في خريف 1965 الذي اختار وزارة أقلية أعضائها من المدنيين كما استبدل القيادة القومية من المجلس الثوري بمجلس الدفاع الوطني المؤلف من المدنيين والمجنود.

لقد اعترف بزاز من قبل بمركزية القضية الكردية من أجل تقدم البلد وأراد التفاوض لحل سلمي. ولم يجد ذلك صعبية في الاعتراف بالقومية الكردية. لهذه الغاية أعلنت حكومته:

"إن القانون الإداري الجديد سوف يؤكد حقيقة القومية الكردية وسوف يمكن مواطنينا في الشمال من الحفاظ على لغتهم وتراثهم الثقافي. كما أن سوف يمكنهم من القيام بنشاطات محلية لا تتعارض ووحدة البلد والتي لا تعهد الطريق بأي حال من الأحوال لاختلاف أي جزء من وطننا"⁽⁹⁾. لكن وزير

(9) اقتبسها سعيد حوري في الجمهورية العراقية: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة 1958، لندن (1969) ص 255.

دفاعه اللواء الركن [عبد العزيز] العقيلي، المصمم على إخضاع الملا مصطفى واتصاره، أقنع عارف باستئناف الحرب في ذلك الشتاء.

عندما قُتل عبد السلام عارف، أعلن الملا مصطفى وقف إطلاق النار لشهر واحد حتى يسمح للنظام الجديد "للتفكير في مطالب الأكراد"⁽¹⁾. كان الطرفان في الحقيقة بحاجة إلى استراحة. ولكن لم يمض وقت طويل حتى أفسح الرئيس الجديد، عبد الرحمن، شقيق عبد السلام عارف غير الطموح، الطريق أمام العسكريين. "لن يُمنح الأكراد أي نوع من الحكم الذاتي ولم تتصور الحكومة أية مفاوضات مع المتطرفين"⁽²⁾.

لذلك باشر الجيش بهجومه التالي بينما كان بزاز، الذي لم يكن لديه ثقة باتصار الجيش، ينتظر الفرصة الملائمة. في شهر أيار/ماي حاول الجيش السيطرة على امتداد الطريق الرئيسي من رواندوز إلى الحدود الإيرانية، الطريق الرئيسي للإمدادات المتوار من إيران وموقع مركز قيادة الجيش هناك. استخدمت القوى الجوية النابالم والأسلحة الكيميائية⁽³⁾، ولكن الجيش تكبد أضراراً خطيرة في حياته على يد الأكراد حيث عجز الحثات من الفرار.

تحرك البزاز بسرعة، ففي نهاية شهر حزيران/يونيو وفداً كردياً للقادم إلى بغداد لمقابلة عارف والبزاز نفسه. لقد كان الطرفان يريدان التسوية قبل أن يشن الجيش هجوماً آخر. بعد مفاوضات دامت أسبوعين قدم البزاز عبر الإذاعة عرضاً للأكراد مؤلفاً من 15 نقطة في 29 حزيران/يونيو. في اليوم التالي أعلن الملا مصطفى قبوله لأنه -العرض- لي تقريباً كافة المطالب الكردية. فقد اعترف بالقومية الكردية ضمن العراق، ووعد باللامركزية ومجالس منتخبة بحرية وتمثيل مناسب للأكراد في الحكومة المركزية. واعترف أيضاً باللغة الكردية كلغة رسمية مع كافة الحقوق الثقافية واللغوية، ووعد بإنشاء نظام برلماني في الحكومة في غضون سنة⁽⁴⁾.

(1) حول جون جيرشون Solomon Gershon، اتصال القومي الكردي في العراق نظراً حديثة، السجل الخاص بأخبار عراقي - نيسان/أبريل 1967، ص 10، انشبا جواد، العراق والقضية الكردية، ص 49.

(2) الغارون، 28 نيسان/أبريل 1966، انشبا جواد، العراق والقضية الكردية، ص 196.

(3) لم تكن هذه المرة الأولى التي تم فيها استخدام الأسلحة الكيميائية. لقد احتج الطائفتان على استعمالها في مناسبتين أخريين، انظر التاييز 21 أيار/ماي، 28 شباط/أوت 1963.

(4) للإطلاع على المواد الإنكليزية عشرة عملية على سوشون، اتصال القومي الكردي، ص 12-13.

اقتراب بيان البزاز من المطالبين التوأمين حيث يمكن للفرضية الكردية في العراق أن تُحل: الحكم الذاتي للأكراد وبرلمان انتخابي ديموقراطي لكل العراق بقيت ثلاث من المواد الـ 15 هي الكتمان. إحدى هذه المواد هالجت شكوكي قديمة واحدة بفصل الأجزاء الكردية عن إقليم الموصل وتشكيلها لإقليم كردي مركزه دهوك بينما وعدت المادة الثانية بالسماح لـ (ح.د.ك) بالعمل علناً عند إجراء الانتخابات. أخيراً وعد البزاز بعقد عام تدريجي⁽¹⁾.

غير أن انتصار البزاز لم يطل كثيراً. ففي الشهر التالي وجد أن موقعه قد خُوض من قبل عبد الرحمن عارف بتشجيع من الضباط الذين امتنعوا من احتفاره الفجئ. ولذلك استقال. ليس هناك سبب للشك أن البزاز قد اتخذ موقفاً صلباً ومبدئياً تجاه الأكراد والحاجة إلى العودة إلى السيادة الديموقراطية. ويرجيه ضاعفت أفضل فرصة للأكراد والعراق الجمهوري الديموقراطي. ولم يُظهر خليفته، وهو لواء في الجيش، أي رغبة في تنفيذ تصريح البزاز، واعتبر على أية حال أن الملا مصطفى ليس ممثلاً للشعب الكردي بمرته. وقد كانت هذه نقطة لصالحه بالنظر إلى الخصومات الأيديولوجية والقبلية للملا مصطفى.

لم يغفر الطالibاني وأحمد الملا مصطفى ونحوه الكثرة الشخصية والاختلاف الأيديولوجي إلى عداء دفين. ورغم أنها قد ماعدت الملا مصطفى في المرحلة الأولى من هجوم الجيش على كردستان في شهر نيسان/أبريل 1965، فإنهم تخاضعوا معه في شهر كانون الأول/ديسمبر 1966 وبدأوا بالحرب ضده بتمويل وتسلح من الحكومة التي أملت في استعمالهم كقوة موازنة للطائفتين. كذلك استمروا بالإعداد أنهم هم الـ (ح.د.ك) الحقيقي. واستأنفوا إصدار طيبتهم الخاصة من عجات.

اتخذ الطالibاني وأحمد موقفاً عادماً للحكومة على أمل أن تقوم الأخيرة بتنفيذ بيان البزاز. ولكنهم تسامحوا أيضاً فيما إذا كان الحكم الذاتي قابلاً للتحقيق قبل القضاء على طبقة مالكي الأراضي والأغوات. وهكذا رعدا نفسيهما بقاتلان جنياً إلى جانب مع المحشوش المحنقرين والذي أطلق عليهم الملا مصطفى اسم "المونزقيين المجردين"⁽²⁾. كان بإمكان الملا مصطفى تحصيل تشويه السمعة لأن قوات الطالibاني وأحمد كانت بعيدة جداً عن إلحاق الهزيمة به.

(1) عن البزاز في كتاب: واثي كردستان العراق، ص 379.

(2) جريدة العراق والتقى الكردية، ص 210، ملاحظة رقم 53.

لقد تفاهم الرئيس عبد الرحمن عارف مع ضباطه ووزار كردستان في ذلك الحريف، فقابل الملا مصطفى، وهذا ما عزز موقفه الأخير بين الأكراد وفي العراق أيضاً. عرف الملا مصطفى أن الأكراد بحاجة إلى هدنة، فقد دُمرت نحو 750 قرية وتشرّد نحو 200.000 قروي، ويع عارف مرؤوسيه ضيقاً قائلاً إن "المشكلة الكردية تعقدت بسبب الأخطاء السياسية وموه الإدارة"⁽¹⁾. وقدم للملا مصطفى كافة الوعود التي لم يستطع الالتزام بها من تنفيذ بيان البراز وإعادة تأهيل الأكراد للحياة الوطنية وتم الاتفاق على هدنة. ولكن في الوقت الذي أدرك فيه أن الجيش يقاتل في حرب لا يستطيع الانتصار فيها، أدرك أيضاً أن تنفيذ بيان البراز قد يؤدي إلى انقلاب عسكري. بينما توقفت الحرب بشكل تام مع الجيش، كان الملا مصطفى الآن قادراً على تعزيز موقعه في كردستان، والتعامل مع مناصبه الأيديولوجيين والقبليين. لذا وافق مؤتمره السابع رسمياً على بيان البراز في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1966 نقادياً لجريد من إراقة الدماء ولتكته أضاف شرحاً يقول: "إنه لا يتفق مع غرض الثورة من الحكم الذاتي"⁽²⁾. ويبلغ بغداد أن بيان البراز ما هو إلا بداية، فيما يتعلق بموقف الملا مصطفى وال (ج.م.ك.)، وليس نهاية المسألة الكردية. وكما هو متوقع فإن هذا كان محرّجاً لإخفاق بغداد "المباكر" في تحقيق التقدم في أي من نقاط البيان، وانخذ خطورة استغزائية في نشر الحوادث الثلاث السرية.

استغل الملا مصطفى هذا المأزق لعقد محادثات متقطعة مع عارف وزيادة مطالبه. فقد حصل على موافقة نشر صحيفة يومية في بغداد باسم التآخي، الناقد بشكل صريح للنظام. لقد خاف النظام من إغلاقتها إذا ما استأنف الملا مصطفى بث الإذاعة الكردية، التي تم تعليقها في أعقاب بيان البراز، وهكذا لجأ الملا أيضاً إلى الثغرات لجهاجة عناقسية.

تلقي الملا مصطفى المساعدة من اثنين من أعداء العراقيين الأيديولوجيين الرئيسيين، إيران وإسرائيل. لقد كانت إيران تنظر بشكل إيجابي إلى أكراد العراق كإداة ضد النظام المؤيد للصوفيت بعد سقوط الهاشميين. وبعد سقوط قاسم بدأت إيران بتزويد الأكراد بالأسلحة الحديثة. وفي عام 1966 كانت إيران تزود الملا مصطفى بنحو 20% أو ربما أكثر من متطلباته وتجاهلت الاحتجاجات العراقية في أوائل ذلك

(1) دأور بغداد، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1966، في سولومون "انسان القومي الكردي"، ص 13

(2) بلاغ رسمي صادر عن (ج.م.ك.)، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1966، في وائلي، "كردستان العراق"، ص 270.

العام. في مقابل ذلك حرم الملا مصطفى كرمستان العراق على المقاتلين الأكراد الإيرانيين. وبحلول نهاية عام 1966 كانت إسرائيل أيضاً تدعم الملا مصطفى. بعد شهر حزيران/يون 1967 كانت الحكومة والجيش ضعيفتين جداً لتشكيل أي تهديد للملا مصطفى. وربما كان ذلك جزئياً بسبب صدمة حرب الأيام الستة، ولكن أيضاً بسبب عامل جديد. قلبي تستطيع بغداد إلحاق الهزيمة بالأكراد لايد لها من إغلاقات الحدود مع إيران. وإلا فإن البعثيين سوف يواجهون القتال إلى أجل غير مسمى حيث يتم تمويلهم من جديد أو يطلبون اللجوء المؤقت في الطرف الآخر من الحدود. لقد كانت الجهود العراقية لإنهاء المساعدة الإيرانية للأكراد غير مجدية. وفي النهاية قضى ضعف الحكومة، الذي تلبى في عدم قدرتها على التعامل مع الأكراد أو في إنزال قوة ضد إسرائيل، عليها. ففي شهر تموز/جويلية 1968 قام الجيش والبعث بانقلاب فاجح.

المصادر:

Great Britain: Public Record Office, series 371: nos. 133069, 133070, 1330702, 134253, 140913, 140916, 140928, 140930, 140931, 140934, 141030, 140845, 157662, 157663, 157664, 157665, 157666, 157670, 157671, 157674, 164233, 164233, 164234, 164235.

مصادر ثانوية:

David Adamson, *The Kurdish War* (London, 1964); Arfa, *The Kurds, Hadatu, The 2nd Social Classes, Uziel Dana, Iraq under Qutub: A Political Study 1958-1963* (New York, 1968); Dargiel, *Rural Community in Contemporary Iraq*. Mahmud al-Darra, *Al-Qadisiya al-Kurdia* (Beirut 1966) Solomon Gershon, 'The Kurdish Question in Iraq' (Sydney, 1981); Safad Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970* (London, 1981); Majid Khaddouri, *Republican Iraq: a Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (London, 1969); Edgar O'Bellance, *The Kurdish Revolt, 1961-1970* (London, 1973) J.C. Vassil, *Le Kurdistan Irakien. Entre Nationalisme Et de la Révolution de 1961* (Neuchâtel, 1970).

الدوريات:

Flouka, *The Times*

مقالات:

براهيم أحمد (كردن 28 أيار/ماي 1993)، عين نقد سورجي الهند، 18 شباط/فبري 1994.

الأكراد في ظل حكم البعث

1975-1968

مقدمة

في عام 1970 توصل كل من ال (ح.د.ك) وحكومة البعث الجديدة إلى اتفاق عكس إحساس الحكومة المخاص بهدم الاستقرار، وعكس أيضاً المطالب الكردية الأساسية. وقد قُبلت الاتفاقية لأسباب عديدة، أول هذه الأسباب هو أن الدوافع الحقيقية للحكومة كانت هي مركزة [كردستان]. وكان الحكم الذاتي خدعة مؤقتة حتى امتلكت قوة كافية لتفرض سيطرتها المباشرة. فضمن حزب البعث كان هناك استهداف أيديولوجي لتقديم تنازلات رئيسية للأكراد، وضمن (ح.د.ك) لم يكن هناك تقدير حقيقي لماذا بدأ تحالفه مع إيران وإسرائيل والولايات المتحدة منطوياً على هذا القدر من الخيانة في بغداد. بسبب احتياطها من الخطأ، ركز كلا الفريقين على مصير كركوك وهو ما أظهر حقيقة الاتفاقية، وهي القضية التي لم يبد فيها أي من الطرفين أية مرونة. لقد ارتكب الملا مصطفى خطأ فادحاً حين اعتقد أن القوى الخارجية، الولايات المتحدة وإيران، سوف تساعد لإلحاق الهزيمة بالعراق وليس استخدامهم من أجل تحقيق أهدافها الخاصة. وقد أخفق أيضاً في تقدير أن الجيش العراقي قد أصبح قوياً الآن بما فيه الكفاية لهزيمة في المعركة. كنتيجة أدت أعوام 1975-1968 إلى هزيمة قاسية وتهجير جماعي كبير وتنفيذ لحكم ذاتي مشرّع في كردستان.

البعث والملا مصطفى وجماعة أحمد-طالباني

بالطبع لم يكن البعث والأكراد غريبين عن بعضهما بعضاً، فمن الناحية النظرية ادعى البعث أن كردستان العراق هي جزء متمم للوطن العربي، وبالتالي اعتبر حق تقرير المصير الكردي مستحقاً لأنه يتناقض مع هذا الادعاء. مع ذلك، ورغم التعارض بين القوميات كانت هناك قسحة أمل،

لقد كان ميشيل عفلق، مؤسس البعث ومنظره، مدركاً لخطر القومية العربية التي تسببها الأقليات القومية غير العربية. واعتبر أن البعد الاشتراكي للعقيدة البعثية يخفف من الإقصاء القومي هذا. في عام 1955 وقَّع رؤيته بخصوص نظرية البعث إلى الأقليات القومية والدينية:

"عندما ندعو إلى المساواة الاقتصادية وتقدم فرحاً متساوية، نغني أن متساوية قضية الأمة إلى أصحابها الحقيقيين، الشعب، إنهم في الحقيقة شعب واحد بدون تمييز بين مسلم ومسيحي وعربي أو كردي أو يهودي. ماذا يريد القسم الكردي من الشعب وما الذي يطمح إليه (بامتثناء بعض القادة ذوي المصالح الإقطاعية) أكثر من حياة قريضة وسعيدة حيث يأخذ ما يأخذه الآخرون ويعطي ما يعطونه. إن هؤلاء الأشخاص لا يطلبون أكثر مما يطلبه العرب لأنفسهم"⁽¹⁾.

ورغم أن البعث، مثل الأحزاب القومية الأخرى، كان مثقوفاً كثيراً بقضايا الوطن العربي للتفكير في علاقات الأقليات، فإنه حاول في مناسبة أو مناسبتين شرح موقفه للأكراد الذين كانوا بشكل فوري يشكون فيه.

وكان من الطبيعي أيضاً أن يتقرب قادة البعث من الأكراد القريبين منهم إيديولوجياً، أولئك الذين برزوا قوميتهم في نطاق اشتراكي. فالتقى عفلق مع إبراهيم أحمد، مثلاً، بعد ثورة 1958 بوقت قصير وقرر (ح.د.ك.) الانضمام إلى الجبهة الموحدة التي كان البعث من قبل عضواً فيها. عندما بدأوا بتدبير مكيده للإطاحة بقسم في عام 1962، تمكن البعث من التغرب من الـ (ح.د.ك.) لضمان أنه لن يقف في وجهه.

هذا هو الجانب الإيجابي في الموضوع، ولكن ثمة حكاية غير مسارة أيضاً.

(1) ميشال عفلق، في ميشال البعث، بيروت، 1974، ص 168-178، قصة غريبة، في القضية الكردية، ص 54.

قالبعثيون لم يتسوا المضايقة الذي تعرضوا لها على يد الأكراه في الموصل وكركوك في شهري آذار/مارس وتموز/جويليه 1959 على التوالي، ولا خيبة التعامل مع الملا مصطفى، فلم يكن البحث مقتنعاً أن الملا مصطفى أو (ج.د.ك.) ممثلين حقيقيين للأكراه بل بدا أنهم "انفصاليون وإقطاعيون وأدوات بيد الإمبرياليين" وغير "مخلصين وأوفياء للأكراه العراقي".⁽¹⁾

نظر الأكراه من جانبهم بذعر إلى التحصن اليومي للاتحاد العراقي مع الجمهورية العربية المتحدة، وذكروا أن البحث في عام 1963 كان أشد حرارة في الحزب من قاسم. ولكن ثورتهم كانت عاملاً رئيساً في سقوط البحث في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

خلال أعوام 1963-1968 كان لدى البحث وقت لإعادة النظر في المحكمة من قبال الأكراه، ولكنه تجاهل ذلك إلى حد كبير. وقد لاحظ بمرارة أن الملا مصطفى قد قبل شروطاً من عارف في عام 1964 هي أقل بكثير مما عرضة البحث. ولكنه عندما خطط لاستعادة السلطة، اتصل بالملا مصطفى وجماعة الطاليفي-أحمد. كان الملا مصطفى محتفظاً بينما كان أحمد وطاليفي أكثر إيجابية. كذلك كان صدام حسين من بين المؤيدين البارزين في البحث من ذوي التوجه اليساري للانقياد للقضية الكردية.

عندما استرد البحث السلطة في شهر تموز/جويليه 1958 كان "حل القضية الكردية بطرق سلمية" من بين أهداف الحزب⁽²⁾. فلم يكن القرار متياً على أي التزام بالحقوق الكردية بل على الحاجة الماسة إلى تعزيز موقفه. وفي الوقت الذي امتلك فيه قوة فعلية في مجلس قيادة الثورة، أراد البحث أن يخلق وهماً بتمثيل أوسع في الحكومة لتحديد التهديدات التي قد تأتي من الأكراه والشيوعيين. الأقرباء بما فيه الكفاية. لتهديد مركز البحث.

لذلك كان خائفاً من اختيار هؤلاء في الحكومة لمنعهما من الاتحاد ضد البحث. إن التفكير في براعة كردستان العسكرية والاتحاد مع شبكة الشيوعيين عبر العراق كان مزعجاً. ولكنه فشل في البداية مع الشيوعيين الذين لم تكن لديهم الرغبة في المشاركة قبل ضمان الحريات العرقية وإجازة (ج.ش.ع).

(1) فضال البحث، المجلد الثاني، ص 145-147، (تبعه حوار، العراق والنفس الكردية، ص 211).

(2) عريب، القضية الكردية، ص 79.

لكن البعث نجح أكثر مع الأكراد، فقد عيّن عدداً منهم في مجلس الوزراء الجديد⁽¹⁾، وأعلن عن نيته تنفيذ بيان البزاز. وأضحاً نصب عينيه هذا الهدف، التفت البعث إلى جماعة الطالباني-أحمد نظراً لاستعدادها للتعاون وأيديولوجيته الاشتراكية المعروفة. وهكذا فكر بشكل جلي في تهميل الملا مصطفى كنقطة ارتكاز للحركة الكردية.

وكان من الطبيعي بالقدر نفسه أن يرحب الطالباني وأحمد بالنظام الجديد لأنهما قد شعرا بارتياح أيديولوجي مع البعث أكثر من النظام السابق ولأنهما أيضاً تما بالبادئ الاشتراكية والقومية. لقد كانت هذه فرصة رائعة لإزاحة الملا مصطفى كمشغل لتطلعات القومية الكردية. كذلك تلقوا مرتباً من الحكومة لقواتهما التي أخلق عليها رجال الملا مصطفى "جحوش 66". وفي بغداد شُيع لهما بإصدار صحيفة النور التي حملت وجهة نظرهما الخاصة. وقد كتب الطالباني بشكل مثير للاهتمام عن البعث أنه "أول حزب سياسي حاكم يمد يده للشعب الكردي بشكل مباشر وبإخلاص وبشكل مفهم بالأمل"⁽²⁾، وأول من يعترف "بالحقوق القومية للشعب الكردي". لقد أقر الطالباني وأحمد بسياسة البعث، ولكنهما بالعقابل طالبا بتنازلات لتعزيز مصداقيتهما بين الأكراد، ولكن بحسب تعبير الملا مصطفى فإن الطالباني وأحمد "أداتان بيد كل من يدق"⁽³⁾ وهي ملاحظة تنم عن سخريه بالنظر لعلاقاته مع قاسم وهارفي. في الحقيقة كان كل من الطرفين يسعى إلى تصديق الحكومة لتعزيز سلطته داخل كردستان، تماماً كما فعل أصلافهم القليون كما يتذكر الجميع.

لم يرفض الملا مصطفى حزب البعث بشكل صريح، ولكن أصر على أن التعاون متوقف على التخلص من أحمد والطالباني. وعندما لم يستجب، سحب الملا مصطفى ممثله من مجلس الوزراء وظهر البعثيين بأزهاره "إن كل ما يطلبونه اليوم هو كتب الوقت لتقوية أسس نظامهم"⁽⁴⁾. وقد كانت تلك ملاحظة متعة بالنسبة.

(1) ضم مجلس الوزراء الأول أربعة أكراد وأحدهم، محسن دبراني، مثل ملا مصطفى بعد أميري من الانقلاب. كانت هناك فئة كرد بسببها المتآمرون في البعثين. ضم المجلس الجديد ثلاثة أكراد، من بينهم يملان الملا مصطفى والثالث، طه يحيى الذين معروف، فقد مثل جماعة الطالباني، انظر هارفي-سلوكيات العراق منذ 1958، ص ص 113، 116.

(2) النور (بغداد) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1968، اقتصره غريب، في القضية الكردية ص 75.

(3) مقابلة مع الملا مصطفى، 26 أيلول/سبتمبر 1978، اقتبسها غريب في "القضية الكردية"، ص 75.

(4) لوموند، 18 تشرين الأول/أكتوبر 1968، اقتبس كوتشورا في "الحركة القومية الكردية"، ص 265.

اختار الملا مصطفى وسائل أخرى لإظهار أنه لا يمكن الاستغناء عنه. فاعتباراً من الخريف حصلت عدة تناوشات بين قواته وقوات الطالباني-أحمد. وفي معظم هذه المناوشات أظهر الملا مصطفى تفوقاً في المهارة وفي القوة العددية أيضاً. وهو كان في الواقع يظنّ البحث بسبب تصادقه مع خصومه من الأكراد.

لقد أعلن البحث التزامه ببيان البزاز مباشرة تقريباً وأصدر مراسيم لتعليم اللغة الكردية في كل المدارس والجامعات العراقية، ولتأسيس جامعة جديدة في السليمانية ولتغزو عام عن أولئك الذين اشتركوا في الحرب الكردية. وأعلن أيضاً التوروز، السنة الكردية الجديدة، عطلة رسمية واعترف بحق الأكراد في الحفاظ على قوميتهم. بل إنه أقام مكتباً خاصاً لشؤون الشمال ملحقاً بمجلس قيادة الثورة. كذلك أراد حقاً أن يُضعف مكانة الملا مصطفى.

لقد زادت مخاوف البحث من حرب كردية أخرى مع التدخل الإيراني فيها. كذلك كان متخوفاً من تزايد الهيمنة الإقليمية الإيرانية والذي تبين بوضوح في شهر كانون الثاني/ جانفي بمطالبتها بالبحرين. من ناحية أخرى كان البحث يعرف أن إيران تدعم الملا مصطفى بالمداخع والمعدات المتطورة الأخرى. وحتى يقضي على الدعم الشعبي له، أعلن البحث عن نيته تنفيذ المواد الهامة في بيان البزاز في شهر شباط/ فيفري 1969.

متجاهلاً مثل هذه التصريحات، هاجم الملا مصطفى قوات الحكومة في شهر آذار/ مارس مظهراً قدراته العسكرية المتزايدة من خلال ضرب تجهيزات النفط في كركوك بالقنابل، وهو عمل أخرج البحث دولياً، وخاصة مع شركة النفط العراقية التي تملكها بريطانيا⁽¹⁾. كان البحث مدركاً تماماً لارتفاع كلفة الحرب متذكراً كيف أن نظامه قد أثير بسبب القضية الكردية في عام 1963.

تزايدت الأخطار على البحث في شهر نيسان/ أبريل حين أعلنت إيران إلغاء حدود 1937 لخط الحرب لصالح كونه ممراً مائياً دولياً. في كردستان وجدت الحكومة أن نفسيهما تقاطعان بالوكالة، والقوات العراقية تُعطي دعماً مالياً لجماعة الطالباني-أحمد.

(1) كلف القصف أضراً بحوالي 3 مليون دولار أميركي. وتناقصت فترة الضيق بنحو 870 ساعة أيام روسيا وصلت كلفة التعاضات المفقودة إلى نحو 10 مليون دولار أميركي، غزوي-مطوقيت ومطوقيت-العراق منذ 1958. من 6129 غزوي-القضية الكردية، ص 77.

ضد الملا مصطفى المسلح بالأسلحة الثقيلة من قبل إيران⁽¹⁾. وفي منتصف الصيف بدأ واضحاً أن إيران ليست الوحيدة العاملة هناك حين أعلن محافظ سابق لبغداد، وهو عجيل اعترف بنفسه، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA تدعم الملا مصطفى أيضاً.

في هذه الأثناء أفرك البعث أنه من غير المحتمل أن يغلب الأكراد أي شيء أقل من الحكم الذاتي، وأن هذا هو ثمن تحيد إيران والتوجه إلى الشيوعيين. خلال شهر حزيران/يونان أعلن ميشيل عفتي ليس للحزب أي اعتراض على حق الأكراد في نوع من الحكم الذاتي⁽²⁾ وأعلنت الحكومة أن القاتلون سوف يُنشر بواسطة الاستخبارات المركزية وإقامة إقليم كردي في العراق. كذلك كان هناك ثمن آخر لا بد من دفعه. ففي شهر أيار/ماي وصفت صحيفة الحزب الملا مصطفى بـ "المعتدل" وهو مؤشر بأن القيادة اعترفت، إذا ما أخذنا العهد الإيراني بعين الاعتبار، بأن ليس لديها من خيار سوى التفاوض مع الملا مصطفى. في شهر تشرين الأول/أكتوبر صرحت صحيفة الحزب، الثورة العربية، أن الحكم الذاتي هو أفضل حل للإبقاء بالتحقوق القومية الكردية.

رحب الملا مصطفى بتغريب الحكومة، رغم أنه أثبت قدرته على مقاومتها وإن كان من خلال المساعدة الأجنبية، فإن أتباعه كانوا قلقين من فترة الراحة هذه. خلال عام 1961 كانت هناك حوالي 60.000 إصابة، وأكثر من 3.000 قرية (75% من العدد الإجمالي) في كردستان العراق أصيبت بأضرار كبيرة، وفي عام 1969 كانت هناك 13.000 عائلة هالكة على القوات القومية. وكان هناك أيضاً إغراء إحياء مفاوضات جماعة الطالباني-أحمد مرة أخرى.

عندما بدأت المفاوضات الرسمية في شهر كانون الثاني/جنفي وجد كل فريق الفريق الآخر سخيلاً للأمال للتعامل معه. لقد استطاعت الحكومة أن تجعل الملا مصطفى يكشف عن حجم مطالبه شيئاً فشيئاً. كما سحقت كذلك من انشغاله بأعباءه أكثر من انشغاله بالمطالب الأساسية لشعبية سياسية، إذ أصر أن تقطع الحكومة علاقاتها مع جماعة الطالباني-أحمد وعلى تسريح فرسان صلاح الدين، قوات

(1) في أواخر عام 1969 تلقى الملا مصطفى ما يزيد عن 100 مدفع مضاد للطيران، وعترون مدافعاً نطقي قتالاً، 25 رطلاً، ومخاض مضادة للطائرات، غريب، القضية الكردية، ص 77.

(2) ميشيل عفتي، نقطة البداية، بيروت 1971، ص 103-104 استشهد به غريب في القضية الكردية، ص 83.

المجسوس التي زوّدت بالجنود بشكل أساسي من أعداد الصّلا مصطفى الفيلين. وفي النهاية وافقت الحكومة.

ولكن العقبة الكأداء كانت كركوك. فرغم الوصول المتأخر للأكراد إلى مدينة كركوك وحقوقها الفعلية، شعر (ح.د.ك.) بشكل عاطفي أنها ينبغي أن تُضم إلى منطقة الحكم الذاتي. كما طالب بمناطق ثانوية كردية حتى خانيقين، وهي المناطق التي حيكتشفت فيها النفط. تخوف البعض من أن التخلي عن مثل هذه المناطق سوف يفوّض أمن المراقب الاستراتيجي. وبالنتيجة أرادت الحكومة تطبيق الحكم الذاتي على الشعب أكثر منه على الأرض بحيث نازلت للملا مصطفى عن مبدأ الإقليمية، ولكنها أصرّت أن تعيين الحدود ينبغي أن يعتمد على إثبات أين يشكلون الأكثرية، وأن هذا سوف يُقرّر في استفتاء عام أو في إحصاء.

في أوائل شباط/ فيفري كانت الاتفاقية جاهزة للتوقيع عليها، والتي تفاوض عليها من الجانب الكردي بشكل رئيسي الدكتور محمود عثمان، الشخصية الرئيسية الثانية بعد الصّلا مصطفى في (ح.د.ك.). هذه المرة جاء دور الأكراد ليُشعروا بالغضب والإحباط لأن الوثيقة التي قدمت لهم للتوقيع عليها لم تكن لها علاقة تقريباً بالنقاط التي تم الاتفاق عليها في المحادثات. وانعكس هذا التوتر ضمن صفوف البعث حيث الجناح العسكري غير راغب في تقديم تنازلات كبيرة بينما المدنيون بقيادة صدام حسين راغبون في التوصل إلى الاتفاقيات المطلوبة للتسوية.

من الصعب الاعتقاد أن صدام حسين كان ملتزماً بمثل هذه التسوية كحل دائم. بل كان مشغول ذهنه بعدم استقرار النظام. لهذا كان هو والرئيس حسن البكر بحاجة إلى الوقت لتعزيز موقفهما وتحقيق السيطرة على الجناح العسكري للبعث، على أمل جر الشيوعيين إلى التعاون معهم حتى يمكن التخلص منهم. والذي حصل أن صدام حسين نفسه ذهب إلى كردستان حتى يعقد الاتفاقية. فوضع أوراقاً بيضاء أمام الملا مصطفى وأخبره أن يكتب مطالبه، قائلاً إنه سوف لن يغادر قبل أن يوقعها على وثيقة مقبولة للطرفين. وقد حصل ذلك. أخذ صدام معه إلى بغداد الاتفاقية التي أدت إلى بيان هام في 11 آذار/ مارس 1970.

اتفاق 11 آذار/ مارس 1970 للسلام وانتياره

تم التوصل إلى الاتفاقية والتي صدرت في الحادي عشر من آذار/ مارس حين كانت السياسة الحكومية من القضية الكردية ليست أفضل صفقة تُقدّم لأكراد العراق

فحسب، بل إنها بقيت حجر الأساس المفضل لدى الأكراد لأية علاقات مستقبلية مع بقية العراق. ونصت المواد الأساسية^(١) على:

- ١- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية.
- ٢- مشاركة الأكراد التامة في الحكومة بما في ذلك المناصب الحساسة والهامة كالوزارات والجيش.
- ٣- تعزيز الثقافة والتعليم الكرديان.
- ٤- يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد أو ممن يجتهدون اللغة الكردية على الأقل.
- ٥- حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وثبية ونساء ومعلمين خاصة بهم.
- ٦- توفير موارد مالية لتطوير كردستان.
- ٧- تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الشهداء والصحابة والمهزومين والمطالين من العمل أو العسردين.
- ٨- إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكن سكنهم السابقة.
- ٩- الإسراع بتطبيق الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية.
- ١٠- تعديل الدستور ليصبح "يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية" [يقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات ١٥ لغة ضمن الوحدة العراقية]^(٢).
- ١١- إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة.
- ١٢- يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً.
- ١٣- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل يتسجم مع مضمون هذا البيان.

(١) مل الصياغة المختصرة المستعملة هنا تعتمد على الترجمة المبتدئة من قبل وزارة الثقافة والإعلام العراقية، التي اقتبسها كل من مارتن شورت Martin Short وأنتوني مكليدمونت Anthony McDermott، الكرد (١٩٧٥) الملحق ١.

(٢) أعدت في الترجمة بشكل مباشر على جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطبعة، بيروت، ط ٢، آذار/مارس ١٩٧١، (المترجم).

14- توحيد المناطق التي يشكل فيها الأكراد أغلبية كوحدة متمتعة بالحكم الذاتي.

15- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة متكافئة إلى سكان العراق.

واختتم البيان بالقول "إن التاريخ سوف يشهد أنه ما كان لكم (أيها الأكراد) ولن يكون أبداً أخ مخلص وحليف دائم كالشعب العربي".

بعد انهيار الاتفاقية ومن ثم هزيمته في عام 1975 يشكر الملا مصطفى بارزاني فيقول: "في البداية جازوا [البعثيين] إلينا وأخبرونا "سوف نمنحكم الحكم الذاتي" فقلت إن هذه خدعة، لقد عرفت ذلك حتى قبل التوقيع على الاتفاقية. ولكن شعبنا سألني كيف "ترفض الحكم الذاتي للشعب الكردي؟" من السهل القول، في ضوء الجرائم المروئية ضد الشعب الكردي منذ ذلك الحين، إن البعث تصرف بشكل صاخر.

ولكن في ذلك الوقت لم تكن هناك أرضية كافية للبحث في سوء النية. وربما يشك المرء في تصريح طارق عزيز المتسم باستعادة الماضي عندما قال: "كنا مخلصين عندما أعلننا بيان 11 آذار/مارس. لم يكن البيان من باب الدعاية. أقول ذلك لأنني كنت أحد الذين شاركوا في المفاوضات وأعرف إخلاص القيادة"⁽¹⁾. ولكن الواقع أنه ولید الحاجة، وكما عرفت صحيفة التايمز في شهر تموز/جويلية "إن ما يبعث على السخرية هو أن ليس للنظام البعثي سوى الأكراد أصدقاء سياسيين داخل العراق. إن الأكراد يراقبون باهتمام عدم إحراز أي تقدم باتجاه الوحدة الوطنية المرغوبة للقوى السياسية وخلق المجلس الوطني (الذي وعد به النظام)"⁽²⁾. وقد كان عجز النظام عن تشكيل هذا المجلس على شكل ائتلاف أوسع، وهو شيء طائب به الأكراد، وهو الذي سبب القلق مبكراً في الصفوف الكردية.

ولكن ضمن البحث نفسه دخلت القيادة في شروحات مسهبة حول أهمية إدخال الأكراد في شراكة مع بقية العراق، وإن هذا يمكن أن يتحقق فقط عبر اعتراف كامل بالحقوق القومية الكردية داخل العراق حيث جلت إجراءاته الأولى على صدق نواياه.

(1) الملا مصطفى بارزاني لقریب، 28 أيلول/سبتمبر 1976، القضية الكردية في العراق، ص 89.

(2) طارق عزيز لقریب، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1976، اقنية غريب في القضية الكردية، ص 302.

(3) التايمز، 4 تموز/جويلية 1976.

في غضون شهر من التوقيع على الاتفاقية شكّل مصادم لجنة (أربعة أكراد وأربعة من العرب) لتنفيذها. وتنفيذاً للمادة الثانية قام الرئيس حسن البكر بتعيين وزير حيث عين خمسة من الأكراد البارزين، وإن في مناصب قليلة الأهمية نسبياً. كذلك تم تنفيذ المواد 4 و 13 بتعيين أعضاء من (ح.د.ك.) على رأس محافظات السليمانية وأربيل ودهوك بالإضافة إلى عدد كبير من المناصب القليلة الأهمية. ومع حلول نهاية شهر نيسان/أبريل بدأت اللغة الكردية تُستعمل في كردستان كما جاء في المادة الأولى، وبدأت الصحف الكردية بالظهور وتم تشكيل اتحاد للكتاب وجمعية ثقافية (المادة 3) كما بدأت اتصالات الطلبة والشباب والنساء والمعلمين بالظهور (المادة 5).

من جهة ثانية استُثمرت الطاقة والقوة في إعادة تعمير القرى، وتبني تنفيذ مشاريع البنية التحتية والاقتصادية الكبيرة، كما هوشر أخيراً، وبعد طول انتظار، بتنفيذ الإصلاح الزراعي لعام 1959 حيث أُنشئت مناطق لمن لا أرض لديهم والفلاحين اللاجئين (المواد 6 و 8 و 9). في شهر أيار/ماي تم نزع سلاح فرسان صلاح الدين. في 10 تموز/جويلية عُقِل الدستور وفقاً للمادة 10، في نهاية تلك السنة وافقت الحكومة على أن تدفع لـ 6 000 من البشركة للعمل كحراس حدود، وقدمت للملا مصطفى راتباً شهرياً كبيراً بين 35.000 إلى 50.000. وتفاخرت أيضاً أن 700 3 سكن قد أُعيد بناؤها، وتمت إعادة تعمير ما يربو على خمسين قرية من القرى المتهالكة في محافظة أربيل.

الحجاب الوحيد الذي لاج في الأشهر الأولى من شهر العسل تمثل في رفض البحث الموافقة على مرشح (ح.د.ك.) رئيساً للجمهورية (المادة 12)، على أساس أن أصوله إيرانية. كان قديم من الأكراد الفيليين، شيعي المذهب ولطوي الأصل. كما كان واحداً من بين 100 000 من الأكراد الفيليين الذين استوطنوا على الجانب الغربي لزاغروس، والكثير منهم في بغداد، خلال الفترة العثمانية.

في شهر كانون الأول/ديسمبر 1970 استطاع الملا مصطفى القول¹³ إنفا مفاوضات الآن. بعد عشر سنوات من القتال عرضت الحكومة العراقية علينا الحكم الذاتي في شهر آذار/مارس الماضي وحتى الآن يبدو أنهم ينفذون الاتفاقية¹⁴. مع ذلك كان هذا آخر تعبير إيجابي. قبل انقضاء الشهر كانت محاولة اغتيال فاشلة استهدفت ابنه إفراس في بغداد.

(13) والطن يومئذ، 13 كانون 1971، استشهد به غريب، القضية الكردية، ص 107.

هذا الآن أن البحث يناور من أجل الوقت وشهد عام 1975 انعداماً للثقة بين الطرفين. كانت المسألة الرئيسية جيوغرافية. فالإحصاء الذي نصت عليه المادة 14 للمناطق المتنازع عليها والذي خطط له في شهر كانون الأول/ديسمبر 1970 قد تأجل حتى الربيع باتفاق ثانوي، ولكن عندما جاء الربيع أجل مرة أخرى إلى أجل غير مسمى من جانب طرف واحد. فقد اتهم المملأ مصطفى الحكومة بأنها تعيد استيطان العرب في المناطق المتنازع عليها، تركوك وخائفين وسنجدار⁽¹⁾، وأخبر الحكومة أنه لن يقبل نتيجة الإحصاء إذا ما أظهر أغلبية عربية. كما رفض أيضاً عرض إحصاء 1963 الذي قال إنه قد زور. وعندما اقترحت الحكومة تطبيق إحصاء 1957 ورفض المملأ مصطفى ذلك لأنه أظهر سيطرة التركمان في مدينة كركوك، رغم أنهم [الأكراد] يفوقونهم عدداً في المحافظة ككل. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار آثار العداء في أعقاب أحداث تموز/جويلية 1959، كان من المحتمل أن يختار التركمان حكم البعث أكثر من الأكراد حيث اعتقد البعث أن الأكراد ربما يحشرون المناطق المتنازع عليها بأكراد إيران وتركيا، ولكن العولر العثقي برز إلى السطح حول الأكراد الفيليين، المقيمين في العراق منذ أيام العثمانيين ومع ذلك ليست لديهم الجنسية العراقية. قالت الحكومة إنهم إيرانيون وقررت الآن معيهم بوسيلة بسيطة وذلك بطرد نحو 50.000 منهم تقريباً اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر فصاعداً.

في هذه الأثناء صامت العلاقات إلى حد الصدامات المسلحة. لقد كان المملأ مصطفى لا يزال يتحدث علناً بعبارات لطيفة عن "خلق جو من الثقة المتبادلة" ولكنه سرّاً كان يخبر أي شخص يستمع له "لقد قاتلنا عشر سنوات من أجل الحكم الذاتي، وسوف نقاتل خمس سنوات أخرى من أجل كركوك، إذا استدعت الضرورة"⁽²⁾. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار شبكة الجواسيس لدى النظام، لابد أن يفترض المرء أن البعث كان مطلعاً تماماً على الآراء الحقيقية للمملأ مصطفى. على أية حال قامت الحكومة بمحاولة استهداف حياته في أيلول/سبتمبر. فقد قام وفد من رجال الدين (الملاي) بريارته في مقره غير مدركين أن آلات التسجيل التي يحملونها مليئة بالمتفجرات.

(1) قال المستوطنون من رجال القبائل وبشكل خاص من الكلي والضر والعرب، غريب، القصبة الكبرى في العراق. هي هي 106-107.

(2) كوشيرا Irak, une forte odeur de pétrole في جرد أفريك Jeanne Akras, 13 تموز/جويلية 1971.

فقتلتهم ولكن الملا مصطفى ومحمود عثمان لم يُصابا بأذى، رغم محاولة الاغتيال هذه تم الحفاظ على الادعاء العام من كلا الطرفين من أن الخلاف قد انتهى⁽¹⁾ إلى الأبد. واتهم الملا مصطفى الجناة بمحاولة "القضاء على الوحدة الوطنية للشعب العراقي"⁽²⁾. ولكن لجوء عدم الثقة تفاقم من خلال إحادة نشر مقالات لاذعة في الصحف الناطقة باسم البعث والرخ-دك).

بدأ الملا مصطفى الآن يقيم الحواجز من خلال المطالبة بتنازلات أخرى إضافة إلى تلك المذكورة في اتفاقية آذار/مارس. فقد طالب بانسحاب فرق الجيش كافة من كردستان، والسماح لدخول الممثلين الأكراد في مجلس قيادة الثورة والجيش. وهذه النقطة مشروعة لأن الحكومة كانت هي الوحيدة المنفذة لقرارات مجلس قيادة الثورة، كذلك كان قد عُرض على الأكراد وظيفة في الحكومة المركزية مجردة من أية سلطة. وعندما أُعلن البعث ميثاق العمل الوطني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، المُنصَح لجر الأكراد والشيوعيين إلى الشراكة مع البعث، بقي (ح.د.ك) متشككاً. فلم يكن مقتنعاً بأن لدى البعث رغبة حقيقية في مشاركة أوسع.

لقد أظهر عام 1972 سوء النية من الطرفين، فلم يتخذ الملا مصطفى دوره في الصفقة، إذ رفض إغلاق الحدود مع عدوة العراق، إيران، واستمر في استيراد الأسلحة والمعدات الأخرى، كما اعترض ميل دخول أو عودة موظفي الحكومة إلى المنطقة الواقعة تحت سيطرته. في شهر آب/أوت 1971 تقدم إلى الولايات المتحدة لتظلم المساعدة وقد جدد هذا الطلب مرة أخرى في آذار/مارس 1972، وبعد أن نجح من محاولة الاغتيال وجد الملا مصطفى مبرراً أكبر في الاستجابة لعروض أعداء بغداد، ولكنه كان يحال على "الثقة المتبادلة" التي دافع عنها في العلن.

في أعقاب التوقيع على معاهدة الصداقة السوفيتية-العراقية في نيسان/أبريل، وجد الملا مصطفى الدعم الخارجي الذي يشبه. فقدمت له المساعدة المتزايدة من الشام، الذي شعر بالفرح من الاتفاقية (باعتبار أن الأكراد هم الأداة الرئيسية لإضعاف بغداد) والذي توجّه إلى الخطر نتيجة اتفاقية بغداد مع الاتحاد السوفيتي.

في شهر أيار/ماي 1972، قررت الولايات المتحدة دعم إيران للوقوف في وجه التدخل السوفيتي المتزايد في المنطقة. وكانت الولايات المتحدة حاضرة في السابق من

(1) وكالة الأنباء العراقية، 2 تشرين الأول/أكتوبر 1971 في عريب، القضية الكردية في العراق، ص 108.

دعم أكراد العراق بسبب التأثير الكبير لهذا الإجراء على تركيا وإيران، حليفين الولايات المتحدة. والآن تصرفت على "أنها الضامن بأن جماعة العصيان المسلح سوف تُزاور من قبل رئيس الدولة الأجنبي (الشام)" (11).

في شهر حزيران/يون 1972، أصمت العراق منشأتها النفطية مكتسبة بذلك قوة اقتصادية ضخمة. وقد زاد من المخاوف الكردية أن نطق بكركوك "الكردية" سوف يتحول إلى بحرك "عربي". كذلك شكل هذا للولايات المتحدة سبباً إضافياً لتقويض نظام البعث، لأنه في حال سقوطه فإن "النظام الجديد قد يُرجعنا إلى حقوق النفط" (12).

أظهر الملا مصطفى المداجنة نفسها في علاقاته مع الولايات المتحدة، كما فعل من قبل مع البريطانيين، "لقد أردنا ضمانات أميركية. لم تثق بالشاء أبداً. ولو لا التوعية الأميركية لما تصرفنا على هذا النحو" (13). ليس هناك الكثير مما يدل على أنه أدرك أن الولايات المتحدة، مثل الشاء، سوف تغفل معارضة تماماً للانفصال الكردي، لأنه سوف يؤثر على وحدة العراق وأيضاً على أكراد تركيا وإيران. وكما ظهر علناً فيما بعد فإن سياسة الولايات المتحدة كانت على النحو التالي:

"تأمل كل من إيران والولايات المتحدة الاستفادة من الوضع غير القابل للحل والذي يُضعف فيه العراق على يد الأكراد الذين يرفضون التحلي عن حكمهم الذاتي الجزئي. لا إيران ولا الولايات المتحدة ترغبان في رؤية الموقف وقد حل بإحدى الطريقتين" (14).

كان هذا قليلاً تاماً للباعث وراء كل مناسبة تقريباً دعم فيها كفيل خارجي الأكراد.

في هذه الأثناء سعى الاتحاد السوفيتي، غير المصور برفوة الأكراد وهم يتحولون إلى خصان طروادة للمصالح الغربية، إلى تهدئة مخاوفهم حول معاهدة الصداقة مع

(11) فيلج فويس 11 Village Voice، شباط/فبري 1976 في غرب، القضية الكردية في العراق، ص 140.

(12) آتون لاشاريان Aron Lasharian ماذا أراد كينسجر في أوراق بايك Pike Papers نيويورك 4 تشرين الأول/أكتوبر 1972، ص 60 في غرب، القضية الكردية في العراق، ص 141.

(13) ملا مصطفى غرب، 13 أيلول/سبتمبر 1976 في القضية الكردية في العراق، ص 141.

(14) تقرير لجنة بايك إلى مجلس النواب (19 كانون الثاني/يناير 1976)، انبى في فيلج فويس (نيويورك).

29 شباط/فبري 1976، أعيد نشره في "واللي - كردستان العراق" وفي "شالينا" حسب بدور حولة، ص 181.

العراق، كذلك كان آخر شيء يريدّه الاتحاد السوفيتي هو نشوب حرب أهلية في ذلك البلد، ولكنه لم يكن قادراً على تقديم الضمانات التي أرادها الملا مصطفى. إضافة إلى ذلك كان الملا يرى في التحالف المؤيد للغرب إمكانيات أكبر بكثير.

استأنف الملا مصطفى كذلك علاقاته مع إسرائيل التي كان له اتصالات متقطعة معها منذ عام 1965 على الأقل، وهو حاجم مواقع الحكومة خلال حرب حزيران/يون 1967 حتى بصرف انظار العراق عن جبهة إسرائيل. في أواسط شهر أيلول/سبتمبر كان يطلّقى مرتباً قدره 50.000 دولار أميركي من إسرائيل حتى بصرف انظار البحث ويقوّضه.

لقد سبق للملا مصطفى أن أعطى لصدام حسين كل الأسباب للخوف من خلال تعامله مع الأعداء الثلاثة الرئيسيين للعراق. وأثناء شهر تموز/جويلية حدثت معركتان خطيرتان بين البرزانيين وقوات الحكومة في كركوك وسنجار، وفي الشهر نفسه أصدر (ح.د.ك) بياناً غامضاً بأهدافه، والذي كان الشيء الوحيد الواضح فيه هو أن اتفاقية 1970 ما هي إلا خطوة باتجاه المزيد:

"إن الهدف الرئيسي لحزبنا الديمقراطي الكردستاني وحركة التحرر لشعبنا الكردي في المرحلة الراهنة هو تحقيق وممارسة الحكم الذاتي والحكم الذاتي ليس بديلاً عن حق الشعب الكردي في تقرير المصير ولكن الحفاظ الموضوعية تحتم رفع هذا الشعار بغية تعزيز النضال المشترك ضد القوميين"⁽¹⁾

في شهر أيلول/سبتمبر أرسل البحث مذكرة إلى (ح.د.ك) يستعرض فيها العلاقات منذ اتفاقية 1970 وتأكيده على ضمان الحقوق القومية الكردية وتعزيز الوحدة العراقية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة قال: "سوف لن نبتعد عن الحقيقة إذا ما قلنا: إنكم لم تقوموا بخطوة واحدة في هذا السبيل"⁽²⁾. واتهم القيادة الكردية بتعزيز علاقاتها مع إيران الثعالبية للوحدة العراقية، معيّداً 23 تهمة خاصة⁽³⁾ واختتم بقائمة من المطالب تتعلق بسلوك (ح.د.ك).

(1) القدر 14-19 تموز/جويلية - آب/أوت 1972 مقتبس من «الثورة العربية» 10 تشرين الأول/أكتوبر

1972، ونشر باللغة الإنكليزية في: «غريب، القضية الكردية في العراق»، ص 134.

(2) «غريب، القضية الكردية في العراق»، ص 135.

(3) انظر نص هذه التهم في «معركة الثورة» القضية الكردية، ص 135-140. (الترجمة).

جاء الآن دور الأكراد للتكلم عن عيوب البعث، فأرسل (ح.د.ك.) رده الرسمي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذي أشار فيه إلى أن "كافة المناصب الهامة في الحكومة والقوات المسلحة قد احتكرها حزبكم [حزب البعث]" (1). ولم يعد صعوبة في توجيه أصابع الاتهام إلى سوء لية البعث: سياسة التعريب في كردستان، إقصاء الأكراد من السلطة التشريعية وتخطيط الدولة، محاولات اغتيال الملا مصطفى (2) وآخرين، وضع العقبات وتأجيل الإحصاء، طرد الأكراد الفيليين وقصف بعض القرى الكردية بالقتال أو تسويتها بالأرض. وأثناء [الرد] بالأشياء الإيجابية التي تم العمل بها، لقد تم تنفيذ بعض مواد الاتفاقية بالفعل ولكن الأخطاء في تنفيذ المواد 8 و 14 الخاصتين بعودة القرى الأكراد والتعريب الهائل بمثابة "حرب غير معلنة على الشعب الكردي".

هكذا طين المشهد لتأنيدي الكلي للاتفاقية. ولكن لم يحصل هذا على الفور جزئياً لأن أيّاً من الطرفين لم يكن مستعداً بعد للتزول إلى ساحة المعركة. وفي الوقت الذي توجب على بغداد الإقرار بنزورها من تنفيذ روح الاتفاقية وترك الملا مصطفى للأغراء لا يقاوم في استئناف الصداقات الأجنبية، توجب على الأكراد أن يعثروا بأن أربابهم غير المتحفظ مع الأعداء "الإمبرياليين" قد كلفهم خالياً داخل العراق. هذا الارتباط جعل النظام، الذي يشعر بالتآمر من قبل، أكثر شكاً في أعدائه، إذا أبعد حلفاء (ح.د.ك.) التقليديين من شيوعيين وبارزين من الذين تعاطفوا مع التطورات الكردية ولكن ليس على حساب التحالفات مع إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، والتي أدت أخيراً إلى انسحاب بعض القوميين البارزين من معسكر الملا مصطفى.

ما إن انقضت أشهر من عام 1973 حتى باتت إعادة العلاقات ضعيفة. لقد أراد البعث التعاون الكردي ولكن لم تكن لديه الرغبة في مشاركتهم السلطة. إن ذلك كان واضحاً ليس فقط من الحوادث التي جرت حتى الآن بل من الطريقة التي أغرت فيها الشيوعيين بالانضمام إلى "الجبهة الوطنية" التي أعلن عنها في عام 1972، ولكن ثم إقصاؤهم من السلطة الفعلية. لذلك استجاب (ح.د.ك.) للدعوات بالانضمام إلى الجبهة

(1) استشهد به حزب البعث، القضية الكردية في العراق، ص 120.

(2) كانت هناك محاولة اغتيال أخرى ضد الملا مصطفى في أواسط شهر تموز/يوليه 1972. انظر كريم كوشير "Machiavel, le Baas, et les Kurdes"، في جود أريك، 21 حزيران/يونيه 1971.

الوطنية بإصراره على الاتفاق على الحدود الجغرافية لاتفاقية الحكم الذاتي، والسيطرة الفعلية لـ (ج.د.ك) في الحكومة وانتخابات حرة لكل العراق في غضون سنة. في هذه الأثناء لوحظت أدلة متزايدة على المحاولات الرامية إلى تغيير التوازن القومي حيث أفرغت قرى بأكملها بالقوة في كركوك وعقرا وشيخان وخانقين.

على أية حال من الصعب التصور أن الملا مصطفى كان جذاباً لليبيين في النظام، بالنظر إلى الرقاق الأجانب الذين اختارهم. في عام 1973 كان في حالة مزاج استفزازي ووثاقاً من أن الـ (سي آي إيه) وإيران سوف تستمران في مساندته. وهكذا في حزيران/يون 1973 قال متفائلاً لصحيفة واشنطن بوست:

"نحن مستعدون للعمل وفق سياسة الولايات المتحدة إذا ما تعهدت بحمايتنا من الدشاد. وفي حالة الدعم الكافي سوف يتمكن من السيطرة على حقول النفط في كركوك ونمنح حقوق الاستثمار لشركة أميركية".⁽¹⁾

من الصعب تصور أي تصريح آخر القصد منه استفزاز ليس فقط البعث بل عالياً كل العرب في العراق. في نهاية ذلك الشهر قصفت الطائرات العراقية المواقع الكردية في الوقت الذي حشد فيه الملا مصطفى قواته محذراً من حرب شاملة. فصحبه عياد الجيش من شقير الحروب.

كان لدى عياد أكثر من سبب للتحفظ. ففي داخل الحزب كان الجناح العسكري لا يزال واثقاً تماماً من سيطرته، والحرب في كردستان قد تحدثت ككارثة له كالتى أحدثتها حرب 1963. وكان لدى عياد سبب آخر ملح: ففي شهر أيلول/سبتمبر الماضي أجبرته طهران بأن إيران سوف تتخلى عن الأكراد إذا ما تطلبت العراق عن شروط معاد آباد المتعلقة برسم حدود مصر خط العرب الثاني. ولكن دعوته لإرسال محمود البارزاني إلى بغداد لتسوية بعض الخلافات الرئيسية وقعت على أذان عياد، لذلك كتب إلى الملا مصطفى مشيراً إلى الربط المباشر بين المسألة الكردية والنزاع على خط العرب: سوف يكون أمام بغداد في النزاع الأخير فقط خيار تقديم تنازلات حدودية لكي تقبض حداً للمشكلة الكردية.

ظل الملا مصطفى يرفض الاستجابة. وقد شكّل حينه نقطة التحول في العلاقات. وفي تحليل ثالي للحادثة بعد عزيبتهم، توصل محمود عثمان وزملاؤه إلى الاستنتاج بأن هذا كان خطأ الملا مصطفى الرئيسي في التقدير. وبدلاً من الانقسام إلى الجهة

(1) كما اقتضت كوشيرا في: الحقبة القومية الكردية، ص 286.

الوطنية كما أصبح، قدم مقترحات جديدة لشكل من الحكم الذاتي بقصد الحل الفيدرالي. فقد طالبت -المقترحات- بالحكم الذاتي للمنطقة 'الكردية' التي عُرِّفت بأنها تلك المحافظات التي يشكل فيها الأكراد أغلبية. هذا التعريف يشمل كل محافظة قرغوك بما في ذلك القرى والمناطق غير الكردية. كذلك اقترح الملا مصطفى كركوك خاصية لكرديستان.

كذلك طلت النقاط الأخرى على الطريقة التي رفع بها الملا مصطفى مطالبه. فبدلاً من كون منطقة الحكم الذاتي "جزءاً لا يتجزأ" من الدولة العراقية، سوف تكون هناك "وحدة طوعية" بين الأجزاء الكردية والعربية من العراق. وأخيراً، في حالة نشوب أي نزاع داخل المنطقة الكردية، تكون الأولوية للقانون المحلي على قوانين الحكومة المركزية. وكما أشار مسؤول يعني كبير فإن "الأكراد لم يطلبوا الحكم الذاتي بل دولة فوق دولة" بينما كانت "مسؤولتهم بعيدة كثيرة عن مفهوم الحكم الذاتي"⁽¹⁾ بالنسبة لصدام حسين.

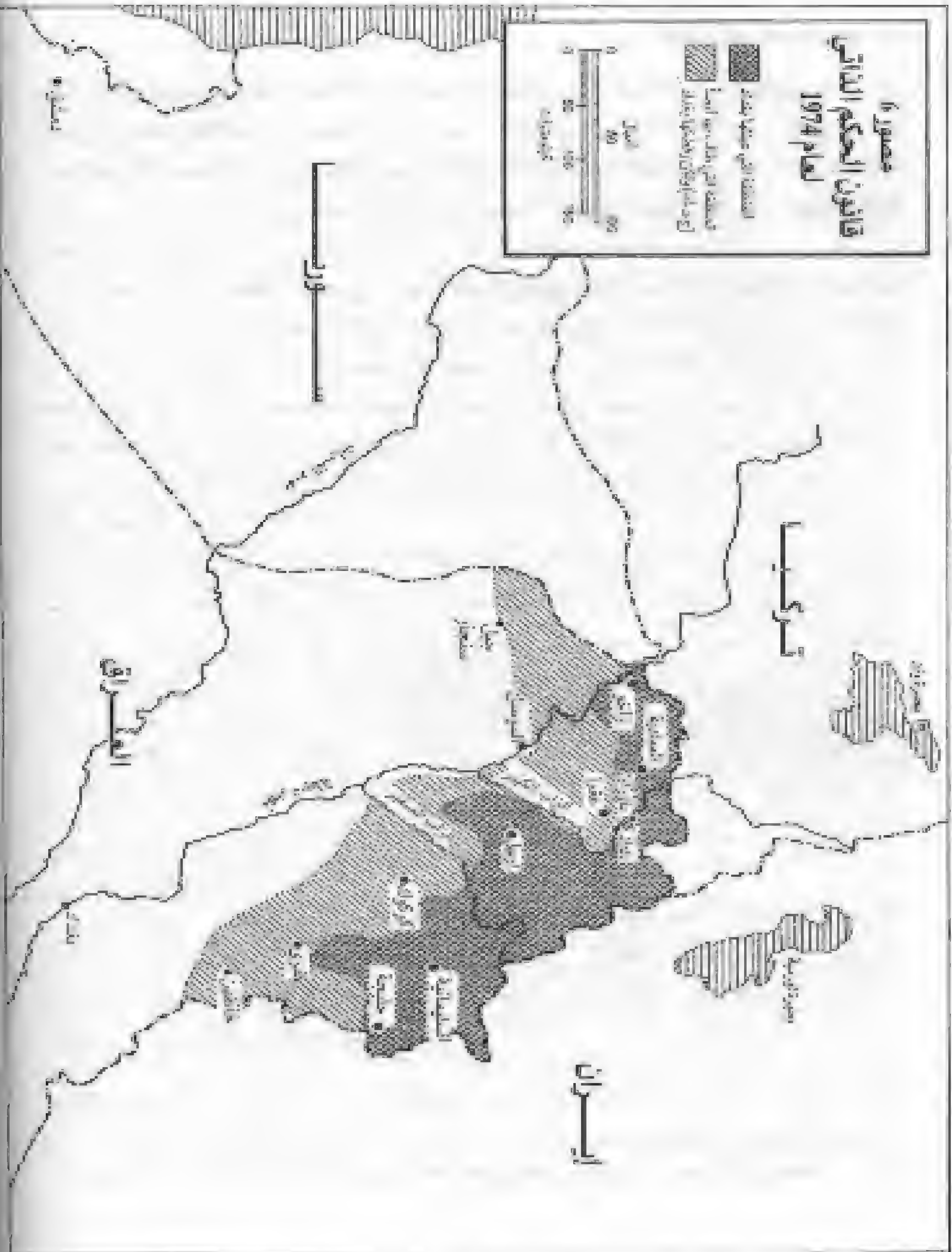
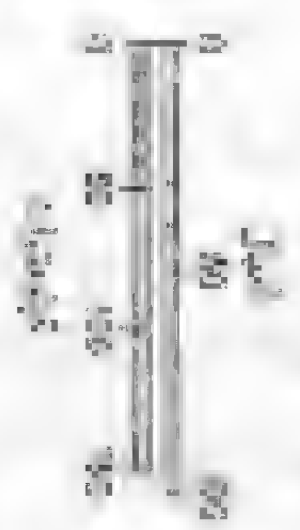
في شهر تشرين الأول/أكتوبر أعلن البحث أنه سوف يعرض قديماً في تنفيذ صيغة قانون الحكم الذاتي وعُقدت مناقشات مع 600 من الصحفيين والمناوئين للملا مصطفى (رج.د.ك) أيضاً. كان هذا مؤشراً واضحاً على تصميم البحث على التخلص من (رج.د.ك) إذا استدعت الضرورة. في الوقت نفسه أعلن صدام حسين أن (رج.د.ك) والشعب الكردي ليسا الشيء نفسه بأي شكل من الأشكال، وأن قوى معادية للثورة قد تسللت إلى (رج.د.ك). وتأكيداً لهذا الانطباع، بدأت (باراسجن) قوات الأمن الكردية المدربة على يد السافاك، باعتقال وقتل الشيوعيين الأكراد، مما أثار غضب الحزب الشيوعي العراقي كثيراً حيث قضى الصيف كله وهو يحاول تحقيق التعاون بين (رج.د.ك) والجهة الوطنية.

كان الملا مصطفى أيضاً يحضر للحرب. وارتكب خطأ فادحاً عندما يرى حيلته على الدعم والمساندة الإيرانيين. وهكذا اعتمد على النظام المنظور المضاد للطيران الذي تم تزويده به من قبل الإيرانيين للدفاع عن مقره في حاج عمران وأدرك أن الشيعة سوف يقاتلون بقوة تقليدية.

(1) صدام حسين، 'خندق أم خنقني' (بغداد، 1977)، ص 21 استشهد به بلوكيت في العراق منذ 1978، ص 168، حول مطالب الأكراد الفيدرالية، انظر غريب، القضية الكردية في العراق، ص 148.

صورة قانون الحكم الذاتي لعام 1974

المنطقة التي فيها يوجد
المنطقة التي فيها يوجد
[منطقة التي فيها يوجد]



قانون الحكم الذاتي لعام 1974

في شهر كانون الثاني/جانفي وأوائل آذار/مارس جرت محاولتان للتفاوض بين مسؤولين كبار من (ح.د.ك) والبعث. حيث أكد إدرسي البارزاني لصدام في نهاية الأسبوع الأول في آذار/مارس بأن الأكراد سوف يقطعون كافة علاقاتهم مع إيران إذا ما تم التوصل إلى اتفاقية شاملة.

مع ذلك لم يكن هناك اتفاق في الآراء حول مصير كركوك. لقد كان هناك من قبل تاريخ جابر الحكومة في بلد الصاغي منذ عام 1958 لترحيل الأكراد من المدينة ومحيطها. وهكذا تعززت قومتها بالنسبة للطرفين من خلال تأميم صناعة النفط فيها. في بداية عام 1974 كان من المتوقع أن يزيد دخل النفط عشرة أضعاف دخل 1972. كانت موارد ضخمة هي الآن في خطر. ربما أن كركوك تشكل 70% من إجمالي إنتاج النفط، عند ذلك شعر الملا مصطفى بأنه ملزم بالمطالبة بالمدينة نفسها ونسبة من عائدات نفطها.

بالنسبة للبعث وشركائه في النجبة الوطنية، الحزب الشيوعي العراقي، فإن هذا جعل كردستان كياناً اقتصادياً مستقلاً ومناطقياً أيضاً مع إيمانه بالاقتصاد المخطط مركزياً. وهكذا نرى أنه في شهر كانون الثاني/جانفي حيث انعقد مؤتمره الإقليمي الأخير فإنه أعطى الأولوية للتطور الاقتصادي كما كان نفع كركوك النقطة المركزية في ذلك الهدف.

كانت الحكومة لا تزال راجية في استخدام إحصاء 1957 لتحديد مناطق جميعها وكلاهما ضمن منطقة الحكم الذاتي، والسماح بإقامة إدارة مختلطة لمدينة كركوك تكون مسؤولة أمام بغداد. فرد الملا مصطفى بالقول بأن هذه الإدارة يجب أن تكون مسؤولة أيضاً أمام حكومة كردستان ذات الحكم الذاتي. ولم تكن لدى أي طرف الرقبة في الترحيل، فالملا مصطفى لا يزال يطالب بكركوك عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي. بالرغم من أنه كانت هناك أماكن أفضل لأن تصبح العاصمة الكردية، فمثل الملا مصطفى في أوروبا، عصمت شريف والتي، كتب فيما بعد "أريل والبيانية هما أكبر مدينتين كرديتين تماماً في العراق وأهم مركزين على الإطلاق للثقافة القومية"⁽¹⁾. ربما

(1) والتي، كردستان العراق، ص 358.

يحق للأكراد المطالبة بكرتوك باعتبارها ذات أغلبية كردية ولكن المطالبة بأن تكون عاصمة قانس مقصود بالتأكيد.

في اليوم التالي، 11 آذار/مارس 1974، أعلنت بغداد قانون الحكم الذاتي الخاص بها وأعطت للملا مصطفى مهلة أسبوعين لقبوله والانضمام إلى الجبهة الوطنية⁽¹⁾. عرضت مواد قانون الحكم الذاتي موقف حزب البعث الذي ذهب إلى أبعد بكثير من أي تشريع سابق، ولكنه فشل في الإيفاء بالمطالب الكردية المتعلقة بكرتوك والمتعلقة أيضاً بمسوية السلطة الحقيقية، أما أهم المواد التي سببت الاضطراب أو الاختلاف فهي:

1- كردستان، التي تم تحديدها بوجود أغلبية كردية حسب إحصاء 1957، سوف تتمتع بالحكم الذاتي كوحدة متممة ضمن إطار العراق، وفقاً لاتفاقية 11 آذار/مارس، واتخاذ أربيل كمركز للعاصمة.

5/6 - تكون المنطقة ذات وحدة مالية متممة بالحكم الذاتي ضمن الوحدة المالية للدولة. وسوف تكون ميزانيتها الاقتصادية ضمن الميزانية الموحدة للدولة.

9- يقوم رئيس الجمهورية بتعيين عضو من المجلس التشريعي (المنتخب) لتشكيل المجلس التنفيذي. كما يحق لرئيس الجمهورية طرد رئيس المجلس التنفيذي في أي وقت، وفي هذه الحالة يُحلّ المجلس التنفيذي.

16 - تُلحق تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية في المنطقة بدوائرها العامة في وزارة الداخلية، ويخضع قراراتها للقوانين والتعليمات المعمول بها في الجمهورية العراقية.

17 - تخضع دوائر السلطة المركزية في المنطقة للوزارات التي تتبع لها، وتخضع لتوجيهها العام.

18 - تعارض محكمة الاستئناف العليا في العراق الإشراف على شرعية قرارات هيئات الحكم الذاتي.

19 - تقوم محكمة الاستئناف العليا في العراق بمراقبة شرعية القرارات المتخذة من قبل هيئات الحكم الذاتي.

(1) فاروق، سلوكتيك وسلوكتيك، العراق منذ 1958، وانظر أيضاً هولبير، الحركة القومية الكردية، ص 293-297.

من الواضح أن هذه الموارد سمحت للعراق الاحتفاظ بسلطات يستطيع، من خلال الممارسة القضائية، تجريد منطقة الحكم الذاتي من أي مضمون حقيقي. إن هذا ما كان يخشاه الأكراد وهو ما حصل فعلاً.

لقد طامر الملا مصطفى بكل شيء بناءً على الدعم الموهود من الولايات المتحدة وإيران. لذلك أخير الأميركيين في شهر آذار/مارس⁽¹¹⁾ إذا ما أعطيتهم السلطة تماثل تلك التي لدى العراقيين، فإتينا صقاتل. وألا فإتينا سوف نعقد السلام. فنحن لا نريد أن نُقتل⁽¹²⁾. وقال فيما بعد: "لولا الوعود الأميركية لما تصرفنا على هذا النحو. ولولا الوعود الأميركية لما وقعنا في الفخ وتورطنا إلى هذا الحد"⁽¹³⁾. ولا يستطيع المرء إلا أن يتوصل إلى نتيجة مفادها أن الملا مصطفى، ورغم تجاربه منذ عام 1943، بقي جاهلاً فيما يتعلق بالأمور الخارجية. فلم يستوهد بعدُ بشكل كامل أن يأمن الراغبين لا يرحب فعلاً بالحكم الذاتي الكردي.

ربما يكون قد تأثر بشكل مفرد بالبعثات العسكرية من الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران لمساعدته. وما أن انقضت مهلة الأسبوعين حتى كرر الملا مصطفى عرضه بالسماح لشركات النفط الغربية أن تستمر حقول نفط كركوك كاشفاً النقاب عن نكرته المبالغ فيها حول الأهمية الاستراتيجية لكرديستان، مضيفاً أن "كرديستان قد أصبحت عاملاً هاماً في التوازن السياسي والعسكري في الشرق الأوسط. ومن واجب القوى الغربية أن تنصحن حول أي دور ينبغي أن تلعبه"⁽¹⁴⁾. كما وعد أنه سوف يمنع الأكراد في إيران وتركيا من الثورة لأجل الاستقلال، وهو وعد ربما لم يستطيع الإيفاء به، كما تبدى على الفور لموظفي الولايات المتحدة. إن تقديم هذا التعهد في مقابل المساعدة الأميركية يشير إلى أنه بدأ الآن يدرك أن إيران والولايات المتحدة الأميركية لم تسانداه لأية مواقع أخرى غير مصالحهما.

وفي الوقت الذي قرر فيه الملا مصطفى (و.ج.د.ك) رفض قانون الحكم الذاتي،

(11) لانتون، ما كان يخشاه يستجر، ص 68 في: غريب، القضية الكردية في العراق، ص 159، كولتير.

الحركة القومية الكردية، ص 240-292، وفي كردستان العراق، ص 184-185.

(12) الملا مصطفى لغريب 13 أيلول/سبتمبر 1976 في القضية الكردية في العراق، ص 159.

(13) نيويورك تايمز، 5 نيسان/أبريل 1976، انبسه غريب، القضية الكردية في العراق، ص 181.

شعر آخرون بأنه لم يعد بإمكانهم الصقي معه. إذ شعر ثلاثة من الأعضاء البارزين وهم هاشم عفرأوي وملاً عزيز من اللجنة المركزية وعزيز عفرأوي من المكتب السياسي أنهم معرضون للخطر نتيجة التحالفات مع أعداء العراق الإمبرياليين والتزام مع (ح.ش.ع). عندما احتجوا في شهر كانون الثاني/ جانفي من ذلك العام قام الملا مصطفى بطردهم. فاتهموه بممارسات منافية للديموقراطية وأدانوه لخطفه بعض الزعماء الأكراد وفي بعض الأحيان إعدامهم. فانقسموا مع آخرين إلى الجبهة الوطنية في بغداد قائلين إن قانون الحكم الذاتي هو أفضل ما تطلع إليه الأكراد وينبغي مساندته. من ناحية ثانية اعتقد بعض اليساريين الأكراد الآخرين أن صدام حسين لم يعد جاداً في التوصل إلى اتفاقية. وهكذا كان قانون الحكم الذاتي بالنسبة لهم مجرد أمر مفروض بالقوة.

كان أصعب شيء على الملا مصطفى هو ارتداد ابنه، عبيد الله، عنه الذي ادعى أن والده "لا يريد أن يُنفذ الحكم الذاتي حتى إن أعطيت له كركوك وكل بتولجا. إن قبوله بقانون [الحكم الذاتي] سوف يأخذ منه كل شيء، وهو يريد أن يبقى الحاكم المطلق"⁽¹⁾. وأدان والده لعمرو عن تنفيذ الإصلاح الزراعي.

حرب 1974-1975

بحلول شهر نيسان/أبريل كان لدى الملا مصطفى حوالي 50 000 من البشمركة المدربين ونحو 50 000 آخرين من غير النظاميين. وكان الأكراد، بمن فيهم الفارون من الجيش، يحتشدون تحت رايته عندما بدأت الحرب حتمية. لقواته كانت معتادة على الحرب التقليدية ولكن تموزه الأسلحة الثقيلة. أما بغداد فذه استطاعت أن تنشر ضد هذه القوات 90 000 جندي مدعومين بـ 200 طائرة وبسيارات مصفحة و300 طائرة.

كانت لدى الملا مصطفى استراتيجية ثنائية حيث قرر الاحتفاظ بالهلال الجبلي للريف على طول خط يمتد من زاخو إلى دريذخان. وأول أيضاً بالاحتفاظ بحقل نفط كركوك على مدى رمي المدفعية وبذلك يبرهن للولايات المتحدة أن كركوك بالفعل في متناولهم. ولكن لم يكن لديه المدفعية، البعيدة المدى يجعل هذا الهدف واقعياً.

(1) عبيد الله البارزاني لعرب، 19 تموز/جويلية 1974 في: القضية الكردية في العراق، ص 153.

ولكن الجيش العراقي سرعان ما أظهر قوته في التكتيكات والتدريب والانضباط. فقد أعطى الأولوية للتخفيف أو الانسحاب من المواقع الواقعة داخل المنطقة تحت السيطرة الكردية. بعد ذلك وجه المحاور الأساسي إلى كردستان فسيطر على العمادة وعقرا ورواندوز ورنيا وقلعه دزه بحلول الخريف. وهكذا أصبحت الحكومة تسيطر على كردستان أكثر من أي وقت مضى منذ 1961. عبارة على ذلك لم يظهر الجيش أي مؤشر على الانسحاب، كما فعل في مناسبات سابقة، عندما أصبحت مواقعه التكتيكية محجوزة بسبب الثلج. وبالتالي للأكراد كان هذا معناه عدم وجود فترة للراحة لحشد قواهم في الربيع. كما أن القوات العراقية ومن موقعها في رواندوز هددت في السيطرة على كل شومان، طريق الإمداد الرئيسي للأكراد الذي يمتد إلى الحدود الإيرانية.

لقد أملت إيران في أن تؤدي الحرب الكردية إلى الإطاحة بنظام البعث، كما فعلت في عام 1963، ولكنها بدلاً من ذلك وجدت نفسها مضطرة إلى دعم القوات الكردية بشكل علني، فهي لم تكف بإرسال الأكراد الإيرانيين لمساعدة البشمركة، بل نشرت أيضاً القوات النظامية التي ارتدت التي الكردية، كما زودتهم بمدافع ميدان خفيفة ومتوسطة (هيار 75 مم و 130 مم) ومدفعية بعيدى المدى (75 مم) حيث كان الدعم من الجانب الإيراني من الحدود يصل بسهولة إلى قلعه دزه. وفي المجر كانت صواريخ طائرات حرك الإيرانية الأمريكية الصنع قادرة بشكل فعال على إسقاط طائرات ميغ 23 الحربية التي تم تزويد العراق بها مؤخراً.

اتفاق إيران-العراق، آذار/مارس 1975

لم تستطع هذه المساعدة أن تغير التكوين الأساسي أن إيران لا تستطيع إنقاذ الأكراد من الهزيمة النهائية. وفي أواسط شباط/فبراير كانت القوات الكردية تتراجع عن بهديخان. أما ديفيد نابارو David Nabarro، الطبيب في منظمة إنقاذ ورعاية الطفولة، فإنه كتب تقريراً حياً يصور فيه لقاءه مع قائد أسطوري يدافع عن شيخان. لقد قابلناه في أعلى الطريق المؤدي إلى شيليا Shilia، محامياً بحاجة من الضباط الكبار، كان رجلاً طويلاً ونحيفاً ويخرج قليلاً في حوالي الستين من العمر. سألته المزعج على خديه وهو يتحدث إلينا عن يأمه وتربطه. لقد كانت لهبة مدافع هاون قديمة وبندقية بذهيرة قليلة غير كافية لمجاراته قوة

إيران الدبائيات العراقية والقصف الجوي المتواصل من المقاتلات المحفلة على مستوى منخفض⁽¹⁾.

عند ذلك بدأ واضحاً لنا بارو أن الثورة الكردية قد انتهت.

كان تدخل إيران المباشرة من خلال حرب شاملة هي الاحتمال الوحيد لتغيير النتيجة. وهو احتمال لم يرحب به الطرفان. لأن العراق كان في الواقع حتى كانون الأول/ ديسمبر يعرض سراً التخلي عن رسم حدود شط العرب إذا ما قطعت إيران مساعدتها للأكراد. في حينه كانت إيران لا تزال تأمل في الإطاحة بحزب البعث والآن شعرت بالفرح بقبول ما سبق وأن قدمه العراق. وهكذا صدق أخيراً التحذير الذي أعطاه صدام حين قبل 18 شهراً في السادس من شهر آذار/ مارس 1975، وأثناء مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر، عندما اتفق مع الشاه على تسوية رسمية للخلافات الحدودية الرئيسية. تخلى العراق عن الجزء الأعظم من شط العرب واتفق الطرفان على الالتزام ببروتوكول القسطنطينية لعام 1913، ولجنة ترسيم الحدود لعام 1914. علاوة على ذلك اتفق الطرفان على الحفاظ الدائم على أمر الحدود ومنع التسلل التخريبي من كلا الطرفين.

في غضون ساعات من التوقيع على الاتفاقية انسحبت القوات الإيرانية وجمدت المساعدات إلى الملا مصطفى. بعد ذلك اقتحمت القوات العراقية وادي شومان مهددة حاج عمران. وبالتوقيع على الاتفاقية مع إيران، عرضت بغداد على الملا مصطفى وقف إطلاق النار من 13 آذار/ مارس إلى 1 نيسان/ أبريل حتى تسمح لقواته بالتفكير إلى إيران أو الانسحاب.

انهار الملا مصطفى (و.ح.د.ك) بالانقلاب المفاجي للأحداث. وفي 13 آذار/ مارس قوروا الكف عن القتال. في حين قرر بعض المثقفين متابعة النضال. قمبر نحو 100.000 كردي من المقاتلين وعائلاتهم وآخرين الحدود إلى إيران للانضمام إلى 100.000 لاجئ كردي الموجودين هناك من قبل. واستسلم الآلاف للقوات العراقية. نتيجة الإغراءات بالدفعات الصحية لمن يسلم السلاح.

إن لمن هذه الحرب الملعنة كان شالياً. فبلطة الحسابات المالية التهمت 5.2

(1) توفيق ناوارو، المساعدة الطبية لأكراد العراق 1973-1974، توصف شخصي غير مبالغ لحظة رعاية وإغاثة الأطفال لكرنستان العراق، ص 133.

ملايين دولار أميركي يومياً على الجانب العراقي وحوالي ثمن هذا الرقم على الجانب الكردي. كما أعطى الطرفان أرقام كبيرة جداً عن الإصابات، ولكن يمكن الأخذ بتقدير مثل الصليب الأحمر بأن العراق قد فقد 7 000 رجل و 10 000 جريح. وربما يكون الرقم من الجانب الكردي أقل من هذا الرقم بقليل.

بالإضافة إلى إصابات الحرب، كان الناس باغظاً بشكل خاص على السكان المدنيين الذين قرّ الآلاف منهم من بيوتهم قبل الهجوم العراقي، وبحلول الشتاء كان الكثير منهم يعاني من الجوع والعوامل الجوية. من دون شك كانت المعاناة في منطقة يهذيان أكثر خطورة، كما زاد منها رفض تركية فتح الحدود للسماح بتدفق المواد الغذائية والأدوية الشديدة في مخيمات الإيواء الموجودة.

نتائج حرب 1974-1975

تحرك البحث سريعاً لتطبيق قانون الحكم الذاتي وخلق حالة من التقدم في كردستان. وعشية اندلاع الحرب صرف البحث من الخدمة الوزراء المعيّنين من قبل الملا مصطفى واستبدلهم بخمسة من المناولين له. وبالنظر إلى استحالة إجراء انتخابات في ظروف الحرب، اختار 80 كردياً كأعضاء في المجلس التنفيذي وعين هاشم عفرائي لاختبار وترؤس المجلس التنفيذي. وهو كان عضواً في المكتب السياسي لـ (ح.د.ك) ولكنه تخاضع مع الملا مصطفى في أواخر 1973. كذلك تم اختيار كردي آخر هو طه محي الدين معروف لمنصب نائب رئيس الجمهورية⁽¹⁾.

بعد قضائه على المقاومة الممنوعة تحرك النظام بسرعة لإحكام قبضته على المنطقة بحيث كانت فترة مريعة جداً على السكان الأكراد لأن النظام خلق حزاماً أمنياً على طول الحدود الإيرانية التركية والذي اتسع بشكل متصاعد من 3 كم إلى 30 كم في بعض الأماكن. وقد تطلب ذلك إزالة 500 قرية على الأقل في المرحلة الأولى وربما وصل العدد إلى 1 400 قرية في عام 1978. وتم ترحيل 600.000 وربما أكثر بكثير من الرجال والنساء والأطفال إلى مجتمعات إعادة التوطين. إن قري

(1) طه معروف، كان في وقت ما زعيماً لحزب الطالبان، وأصبح مستقلاً. وكان يشغل المنصب حتى عام 1991.

المجموعات هذه عبارة عن مناطق كثيفة تقع قرب المدن الرئيسية، وفيها شوارع عريضة وطويلة لتسهيل السيطرة عليها من قبل السيارات المصفحة. وأي شخص يُضبط واجباً إلى منزل أسلافه كان يُعدم على الفور دون مراعاة للعمر أو الجنس. إنه لمن الصعب الاعتقاد أن النظام لم يسع إلى تثبيت المجتمعات التي قام بترحيلها وتجزئتها من استيلائها وكرامتها.

عندئذ أرسل الحزبون إلى جنوبي العراق، إلى الناصرية والديوانية وأفق. وهذه العائلات كانت عائلات المنصردين أو المؤيدين الشيعيين للبارزاني، أو من اللاجئين الذين ألحقوا في العدة أثناء فترة العفر (حتى 20 أيار/ماي 1975). ومن بين الـ 210 000 كردي أو نحو ذلك ممن طُلبوا اللجوء في إيران، عاد فقط 140 000 منهم قبل انقضاء التاريخ. فانتشرت الحكومة القرصنة لتحقيق التوازن السكاني في المناطق المتنازع عليها. ووفقاً للمصادر الكردية جرى نقل نحو مليون ساكن من المناطق المتنازع عليها في خاقين وكركوك ومنبلي وبيخان وزيخو وسنجار ولكن التأكد من حجمها يبقى مستحيلاً. كذلك جرى استبدال هؤلاء المرحلين بمستوطنين مصريين أو عرب عراقيين. يذكر أن هذه الإجراءات في صيف 1976 هي التي شجعت الأكراد على العودة إلى حرب العصابات.

بالإضافة إلى صعوبة حصول الأكراد على منادات تطبيق في كركوك، أُعيد تنظيم المحافظة لضمان الأغلبية العربية فالمدن الكبيرة ذات الأغلبية الكردية مثل قلات (30 000) وكفري (50 000) وحصصمال (50 000) وطوزخرماتو (80 000) نُقلت من بغداد محافظة كركوك ووُضعت على السليمانية والديوانية أو على المحافظة الجديدة صلاح الدين.

وتضمنت إجراءات كريمة أخرى مثل إعطاء مكافأة مالية للعرب الذين يتزوجون كرديات، وهو تشجيع متعدد من أجل الانضمام القومي، ونقل المستخدمين الأكراد المندمين والجنود والشرطة إلى خارج كوردستان وإلغاء الكلية الكردية من جامعة السليمانية الجديدة وتعريب بعض أسماء الأماكن. وقد عادت بغداد دون شك إلى الاعتقالات والتعذيب وعمليات الإعدام لضمان أن أمرها لن يعارض.

لدى عودته إلى بريطانيا، نقل نابارو لجنة الأكراد إلى وزارة الخارجية التي قالت له: "إننا نعتمد على العراق بعقود قدرها 500 000 000 جنيه إسترليني كل سنة.

وإن أي حكومة سوف لن تسمح لنا بالتضحية بهذه العقود من أجل أقلية محرومة⁽¹⁾. كما أعطيت أحكام مشابهة في وزارات الخارجية والديمقراطيات البرلمانية الأخرى ولم تهتم أية حكومة أخرى بإعطاء موقف.

استثمر النظام العراقي بشكل كبير في المنطقة لتوفير مستوى اقتصادي مقبول يعوّض عن القمع السياسي. بحيث تضمن برنامج المخصص لقرى التجمعات أكثر من 30.400 مسكن بكلفة تعادل 90 مليون دينار، كما خصص أيضاً 136 مليون دينار لتطوير المنطقة وإنشاء الصناعة والطرق المعبدة وبناء المدارس والمستشفيات. ونضاعف عدد المدارس أربع مرات، بين أعوام 1974 و1979، ولم يناء المستشفيات في أربيل ورواندوز والسليمانية وصلاح الدين كما تم تطوير المنشآت السياحية. والبحر يقال فإن الحكومة العراقية ربما صرفت على الفرد الواحد من سكان كردستان أكثر مما صرفته في أي مكان آخر خلال النصف الثاني من السبعينات.

ولشيان صعوده إلى الرئاسة في شهر آب/أوت 1979 أعلن صدام حسين عضواً خاصاً عن المقاتلين خارج العراق حيث عاد منهم حوالي 10.000. وفي الأول من شهر كانون الثاني/جانفي 1980 تعززت مكانة رئيس المجلس التنفيذي والتشريعي من خلال منحه مناصب وزارية، وخلال شهر حزيران/يون جرت الانتخابات لأول مجلس وطني عراقي منذ ثورة 1958، تلا ذلك في شهر أيلول/سبتمبر إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي محققة المطلب الانتخابي لقانون الحكم الذاتي حيث تم عرض كل المرشحين بعناية على شاشة التلفزيون، لقد عرف الجميع أن أي تحدٍ لسياسة النظام سوف يُرد عليه بقسوة صارمة. وذلك ما كان يعتبر ظهوراً مجرداً من أي جوهر وبديلاً هزلياً للحرية عن الخوف.

المصادر: المنشورة

Farook-Shaglett and Shaglett, Iraq since 1958, Miella-Galetti, "Sviluppo del Problema Curdo negli anni 1956-1978" in *Oriente Moderno*, no. 58, 1978, Ghannouchi, *The Kurdish Question in Iraq*, Human Rights Watch/Middle East Watch, *Genocide in Iraq: The Dajjal Campaign Against the Kurds* (New York, 1991), Jawad, *Iraq and the Kurdish Question*.

(1) أيارون، المساعدة الطبية للأكراد، ص 61.

Chris Kuschera, *Irak, une forte valeur de pétrole* in *Jeune Afrique*, 13 July 1971, and Machiavel, le Bass, et le Kurdes in *Jeune Afrique*, 21 July, 1973, PLK, *Revolution in Kurdistan; the Essential Documents of the Patriotic Union of Kurdistan* (New York, January 1977), Martin Short and Anthony McDermott, *The Kurds* (London, 1975), Janet Sheriff Vandy, 'Kurdistan in Iraq' in Chaboud, *People Without a Country*.

غير منقول:

David Naharro, 'Medical aid to the Kurds in Iraq: 1974-1975' (undated account of the Save the Children Fund Relief Expedition to Iraqi Kurdistan).

الطريق إلى الإبادة الجماعية

1975-1988

التثبيت والضعف

إن رحيل ملا مصطفى عن النضال مع ابنه إدريس ومسعود ترك الحركة الكردية في العراق في حالة من الفوضى والتشوش. وحتى (ح.د.ك) بدا أنه لم يعد يعمل بتناجح. وكان أول من برز بعد هذا الفراغ هو خصم ملا مصطفى القديم، جلال الطالباني الذي سُوح له بالعودة إلى حظيرة (ح.د.ك) في أعقاب اتفاقية 1970 ولكنه عُيّن في منصب ممثل الحزب في بيروت، وهو نوع من المعنّي لمنعه من العمل ضدّ الملا مصطفى. من هناك ذهب إلى دمشق حيث شجعت الحكومة السورية على تجديد نضاله ضد حكومة البعث المكرهة [من قبل سورية].

في 1 حزيران/يون 1975 أصدر الطالباني وبعض من رفاقه⁽¹⁾ بياناً في دمشق يعلنون فيه عن تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)⁽²⁾ الذي كان مظلة لجماعتين عراقيتين هما: كورمله وهي جماعة ماركسية-لينينية سرية بقيادة نوشيروان مصطفى أمين وحركة كردستان الاشتراكية بقيادة علي همكوي، وهو مقاتل باسل وصديق قديم لجلال الطالباني منذ 1964، ورسول سامند. وقد عزى هذا البلاغ الرسمي انهيار

(1) الموسون هم عادل مراد، عبد الرزاق عزيز، كمال فؤاد، نواز معصوم، نوشيروان مصطفى أمين وغير
تتبعهم.

(2) ألحق بهم اسم اللجنة المؤقتة.

الثورة إلى "عجز القيادة الكردية الإقطاعية القليلة البورجوازية اليمنية والاستلامية"⁽¹⁾ وأعلن عن التزام (أوك) بالحكم الذاتي للأكراد والديموقراطية للعراق. وكذلك دعا كافة القوى التقدمية واليسارية للمساعدة في "الإطاحة بالنظام الديكتاتوري".

في عام 1976 بدأ (أوك) عملياته بحيث تلقى على عسكري الخبر من جلال الطالباني وهو رهن الإقامة الجبرية في الرمادي ونجح مع رفاقه⁽²⁾ في الفرار إلى الجبال. وهكذا قام عسكري ورفاقه بعملياتهم في الشمال، خارج برادوست، بينما عمل توشيروان مصطفى في منطقة السليمانية.

في هذه الأثناء بدأ الأعضاء الآخرون من (ح.د.ك) القادمين يستقون من الخدمة. وفي شهر آب/أوت 1976 التي كل من إدريس ومحمود البارزاني بالإضافة إلى سامي (محمد محمود) عبد الرحمن الذي كان وزيراً للمنطقة الشمالية، 1974-1975. وبعض الشخصيات الأخرى⁽³⁾ في أوروبا لبدء نشاط الحزب الديموقراطي الكردستاني-القيادة المؤقتة (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة وكان الحزب قد نفذ عملياته الأولى في شهر أيار/ماي، بحيث أصبح برنامجاً الآن يسارياً بشكل رسمي بعد تجربته المرة مع إيران والولايات المتحدة، وهو الذي كان مكبلاً بالقيود التي فرضها عليه الإيرانيون بشدة. وهكذا وقد إدريس نفسه في إيران وسامي عبد الرحمن (كسكرتير عام) في منطقة العمليات، بينما لم يعد محمود إلى كردستان إلا بعد وفاة والده في عام 1979.

المجموعة الثالثة التي باشرت بالقتال كانت بقيادة الدكتور محمود عثمان الذي ترأس في وقت ما المكتب التنفيذي لـ (ح.د.ك) والذي مُني من قبل البعض لخلقة قائد الحزب، لم يوافق الدكتور عثمان على قرار التخلي عن النضال في شهر آذار/مارس 1975. وفي بلاشه الرسمي الأول في حوالي نهاية 1974 كانت لجنة التحضيرية للحزب الديموقراطي الكردستاني تقف موقفاً انتقادياً من الثقة السابقة التي مُنحت للقوى الخارجية. وقد نأى الدكتور محمود بنفسه عن اللوم.

وأخيراً، أعاد باموك، وهو حزب وهمي يعود تأسيسه إلى 1959، تشكيل نفسه

(1) أولاء الثورة في كردستان، ص 1. تدبر هذه القوة بشكل متكرر "القيادة القليلة" للحركة القومية الكردية.

(2) كان هؤلاء هم مصطفى والدكتور خالد سعيد وسعيد كاكا وسعد عزيز. لقاء مع عادل مراد 26 تموز/جويلية 1993.

(3) وريت الملا مصطفى الشرمي، ابنه عثمان، قُتل في معركة في أيار/ماي 1963.

في أيلول/سبتمبر 1976 باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني وهو الذي أراه
الاستقلال لكل كردستان ولكنه كان راعياً في العمل من أجل الحكم الذاتي في كل
دولة على حدة كحل وسط.

علي عسكري

ولكن لا شيء عكس الضعف الجوهري وغير القابل للمعالجة على المستوى
السياسي والاجتماعي الكرديين كالعداء الذي أحرم من جديد بين البارزانيين
والطالباني والذي وصل أخيراً إلى نتيجة مشؤومة في عام 1978.
لقد عرف علي عسكري أن الطالباني، الذي لا يزال في دمشق، بقي معادياً بشدة
للبارزانيين، وكذلك أجرى علي عسكري نفسه اتصالات مع (ح.د.ك.)-القيادة المؤقتة،
وكتب إلى جلال الطالباني مذكراً إياه أن العدو الوحيد هو صدام حسين وأنه يجب
التخلي عن الممارسات الكردية الداخلية. ولكن الطالباني كان مصمماً على التخلص من
جماعات (ح.د.ك.) التي نصبت الكمائن وقتلت مقاتلي (أوك) في ثلاث مناسبات
منفصلة: تموز/جويلية 1976 وكانون الثاني/جانفي 1977 حين أريد حوالي 50 رجلاً
وهم يعبرون الحدود التركية إلى العراق، وسرة أخرى بعد شهر من ذلك.
هناك عدة أسباب لاندلاع هذه المواجهات الغامضة تمثل في أن (ح.د.ك.) لم يكن
مبالاً إلى أخذ الأمر من جهة عرف أمر (ح.د.ك.) سامي عيد الرحمن، أن
ترجيحات الطالباني العامة تنصب على ضرب (ح.د.ك.) لأن هذا جزء من دعاية (أوك)
المطلقة من دمشق. لهذا لم يكن، أي سامي، في حالة نفسية تسمح له للتعامل بلطف
مع هؤلاء الأعداء وكان في ذلك مدعوماً من إدريس الذي يحمل كرهاً فنياً لطلاباني.
لقد عرف سامي تحركات (أوك)، التي أبلغته إياها القبائل على الجانب التركي من
الحدود، وبشكل خاص كويان وجيركي وسليمان (المواجهة في العراق أيضاً). تلك
القبائل التي كانت عبارة عن مرتزقة ومستعدة لأخذ النور من كلا الطرفين مقابل تقديم
المعلومات. ولكن يبدو أن سامي علاقات أحسن وبالتالي شبكة مخابرات أفضل
بالإضافة إلى ثلاث قواعد لـ (ح.د.ك.)-القيادة المؤقتة داخل تركيا في عكاري وأولدر
وشرنج بحيث كانت قوات الأمن التركية تتابع معها ربما لتشجيع القتال الكردي
الداخلي.

جاء طالباني إلى كردستان في 1977، بإصرار من علي عسكري، وبسبب فقدان

العمليات والغياب الدائم لقائد الحزب، فأقام مقره في داخل الحدود الإيرانية تماماً قرب مردهشت، قرب توكان. وهكذا كان موقعه موقفاً مثالياً لإدارة عمليات لوتيران غرباً وجنوباً ونشاطات علي عسكري أبعد إلى الشمال. في شهر نيسان/أبريل 1978 أرسل علي عسكري ونائبه الدكتور خالد سعيد علي رامي 800 رجل بحملة رئيسية باتجاه الشمال حيث كان الهدف الأساسي منها أخذ كمية كبيرة من الأسلحة التي سُجنت من القامشلي لبعض القرى الكردية داخل الحدود التركية. لقد أعطى الطالباني تعليمات خطية لعلي عسكري لكي يقضي على قواعد القيادة المؤقتة في الطريق⁽¹⁾، ولكن يبدو أن علي تجاهل ذلك كونه أقام من قبل علاقات عملية مع (ح.د.ك.)-القيادة المؤقتة في منطقة برادوست. ولكن نسخة من هذه الأوامر وقعت في يد سامي عن طريق حزب كردي في تركيا، ومع وجود دليل واضح على نوايا الطالباني، قرر سامي العمل بقوة.

زحفت قوات عسكري باتجاه الشمال، حيث تعرض في أثناء ذلك إلى هجمات متكررة من القوات الجوية والأرضية العراقية والإيرانية. وعينما وصل إلى برادوست كانت تعوزه الدخيرة، فقسم هو وخالد قرائتها وقررا السير بشكل مستقل إلى مكان اللقاء داخل تركيا. اتصل علي عسكري بـ (ح.د.ك.)-القيادة المؤقتة ولم يتوقع أي عداء من جانبهم. ولكن ما إن صار إلى تركيا في بداية شهر حزيران/يونيه، حتى نصب (ح.د.ك.) والقوات القبلية كميناً لقواته التي وصل عددها الإجمالي إلى حوالي 500 مقاتل. وهكذا سُجنت بعض قواته طريقها إلى الجنوب بارتباك. فرجع بعضها إلى توكان وبعضها الآخر اعتقد أنها أرسلت قصداً إلى فيخ فاستسلمت للقوات العراقية. كذلك استسلمت البقية الباقية تحت أمره علي عسكري بعد خسائر كبيرة. أما قوات الدكتور خالد سعيد فقد واجهت المصير نفسه. أعيد كل من علي عسكري والدكتور خالد سعيد بناءً على أوامر من سامي، تاركاً وراءه ميراثاً من القوة بين الأحزاب الكردية المتعارضة.

أرسل الطالباني، الذي لم يكن يعرف مصير عسكري، برسالة إلى مكتبه في دمشق يقول فيها: "إن العراق وإيران والـ (ح.د.ك.)-القيادة المؤقتة جميعهم أعداء

(1) هذه التعليمات استحوذها رسالة من الطالباني مؤرخة في 14 نيسان/أبريل 1978. قاهرة (ح.د.ك.) الرئيسية كانت في برادوست إلى شرقي وادي هافان.

(2) الطالباني إلى مركز القيادة (دمشق)، توكان، 20 حزيران/يونيه 1978.

لنا⁽¹⁾، وكتبه منتقداً فشل علي عسكري في هروب (ح.د.ك.)-القيادة المؤقتة من الفرصة الأولى كذلك كثفت رسالته أيضاً عن مفاوضات سرية مع سافاك، علي القبض من موقف (أوك) العلني ونقده الحاد للقيادة المؤقتة في تعاملها مع إيران، أما الذي يبحث علي السخري فإنه في الوقت الذي أراد فيه سافاك أن تتعاون القيادة المؤقتة و(أوك) وبالتالي رفع تعاونهما إلى أقصى درجة ضد العراق، عرض الطالباني علي سافاك التعاون لقط في حالة قطع علاقته مع إيري البارزاني والقيادة المؤقتة.

وكان متعلواً تجنب مزيد من الخسائر كما كانت قضية علي عسكري تكمن في الخلفية، وهي التي تلقى مزيداً من الشك علي محاكمة طالباني العقلية⁽²⁾. من جهته شعر رسول مامق بأنه قد تم تجاهله لصالح صداقات طالباني العميمة القديمة⁽³⁾، لهذا قام عشية النوروز (21 آذار/مارس) 1979 بقيادة رجال حركة كردستان الاشتراكية، الذين شكلوا معظم قوات (أوك) خارج معسكر الطالباني واتحدوا مع حزب محمود عثمان الحزب الديمقراطي الكردستاني-اللجنة المؤقتة والذي استقر أيضاً في نوكان. وفي شهر آب/أوت شكلوا رسمياً حزباً جديداً، هو الحزب الاشتراكي الكردستاني (ح.د.ك.).

في هذه الأثناء حدثت الثورة الإسلامية في إيران. ولم يتمكن الانحياز الوطني الكردستاني بأيدولوجيته العلمانية والبصارية الاستفادة منها. فمثل النساء، شعر آيات الله بآمان أكثر مع البارزاني.

الشقاق الكردي

ولكن (ح.د.ك.)-القيادة المؤقتة كان لا يزال يعاني من مشاكله. ففي مؤتمر التاسع في إيران أعاد تسمية نفسه باد (ح.د.ك.). حيث بدأ بعض المتقنين بقيادة سامي عبد الرحمن يتفصلون عن الحزب، مستائين من الأساليب التفلينية الكامنة في قيادة البارزاني ومؤيديها، ومن العلاقات المثينة التي أقامها إيري مع نظام الخميني ومن الصدامات الخطيرة مع (ح.د.ك.) الذي كان يطالب بالحكم الذاتي من طهران. ونتيجة هذه العلاقات تورط (ح.د.ك.) إلى حد كبير في (الحاق الهزيمة ب (ح.د.ك.) داخل إيران

(1) نائل بطر أعضاء أوك فيما إذا كان الطالباني قد سافر عسكري إلى مصر، عمداً.

(2) علي الأخص صبر مصطفى والموظفين الآن بحالة صعبة وعلي عسكري.

لمصلحة طهران. علاوة على ذلك أدار إريس بارامقين، البوليس السري الذي يراقب الجميع، بما فيهم حامي ورفاقه في المكتب السياسي. وهكذا أصبح واضحاً لاسي أنه إذا بقي في (ح.د.ك) فإنه سيبقى خادماً لدى البارزانيين لذلك انسحب في الوقت المناسب هو ورفاقه المنشقون من الحزب ليشكلوا حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني (ح.ش.د.ك) في عام 1981.

وعندما هاجمت العراق إيران في أيلول/سبتمبر 1980، وجد المعارضون العراقيون للنظام أنفسهم أمام اختيار حلفاء من بين شكلي من الجماعات الكردية العديدة. وفي أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت مجموعات مختلفة تتخذ من دمشق قاعدة لها إعلان الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية وتعهدت بالإطاحة بنظام البعث. ومن أبرز الموقعين عليها الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكردستاني والبعث المؤيدون للسوريين⁽¹⁾. وهكذا فإن (أوك) ضرورياً أن يقود جبهة يقرب منها إلى (ح.د.ك).

ويمكن للمرء أن يتصور مدى غضب الطالباني وهو يعلم أن القسم الأكبر من (ح.ش.ع) وأيضاً القسم الرئيسي من الحزب الاشتراكي الكردستاني (بقيادة رسول سامند) رياضيوك قد أعلنوا جبهة وطنية ديمقراطية مع (ح.د.ك) في كردستان، في معارضة واضحة للاتحاد الوطني الكردستاني. أدان الطالباني بشدة الحزب الشيوعي العراقي⁽²⁾، ولكن لم يكن في وسعه الكثير ليفعله لمنع تفكك جبهته. في تلك الفترة كانت هناك منافسة داخل (ح.ش.ع) و(ح.د.ك)، بين أولئك الذين يعيشون في دمشق وأولئك الذين لا يزالون في العراق⁽³⁾. ولقد ألقت الزمرة المؤيدة للحزب الديمقراطي الكردستاني من الحزب الشيوعي اللوم على حلفاء (أوك)، البعث المؤيد

(1) الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية، تأسست في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1980. الموقعون الآخرون هم الحزب الاشتراكي العراقي والحركة الوطنية العراقية (الناصريون) ومظلة الجيش الشعبي الماركسي.

(2) زعمت الثورة داخل (ح.ش.ع) عندما ساندت محاصرة منه (ح.د.ك) بينما فضلت آخري الثوريين العرب.

(3) كان هناك مراد ومحسنة عثمان من الصراخيين في دمشق. وقد إن مصدرة عثمان شعر بأن مراد يميل

إلى أهداف مكشوفة في الحزب. في المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي الكردستاني، رفض محسنة ترشيح مراد لحوض الانتصاريات وأصبح مراد زعيماً للحزب (وقد حاز مراد على أغلبية الأصوات ولكن

انسحب من المعركة الانتخابية بسبب خطر حبه وخيرته السياسية المحدودة). حاول مراد مقابلة مع

المؤلفين 29 تموز/جويلية 1993.

للسورية والحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران في إثارة النزاع، متجاهلة حقيقة أن (ح.د.ك.) بقيادة الملا مصطفى والآن بقيادة إدريس، كان مشغولاً بالقيام بهجمات متكررة على (ح.د.ك.إ.) مقابل الدعم الإيراني. أما تصرف (ح.د.ك.) هذا فقد ولد السام والاضمحلال بين الكثير من الأكراد الذين شعروا أن المبدأ الأساسي في الكفاح الكردي يتمثل في أن الأكراد يجب أن يخونوا بعضهم بعضاً.

من جانب آخر أعطى (أوك)، الراغب في إضعاف (ح.د.ك.)، دعمه لـ (ح.د.ك.إ.)، بل ومسانده في الدفاع عن مهاجمة هذه القوات الإيرانية. وهكذا، وفي الوقت الذي بقيت إيران وسورية حليفتين غير معلنتين ضد العراق، فإن وكلاهما (أوك) و(ح.د.ك.) بقيا في حالة عداء ضمني.

وبالنظر إلى التفضال الذي ينبغي حوضه ضد صدام، بدت مثل هذه الأحقاد انغماساً في اللاتية. لذلك تم تسليح (أوك) مرة أخرى عام 1980 بتحويل من سورية وليبيا ومن إيران فيما بعد، مستخدماً قوته المكتسفة حديثاً ضد (ح.د.ك.). لقد سعى إلى السيطرة وتوسيع سلطته في المنطقة التي تتكلم السورانية، بينما فعل (ح.د.ك.) الشيء نفسه في المنطقة الكردانية من بهديشان. وكما هو متوقع فإن مثل هذه التراخات أضعفت فعالية حرب العصابات ضد النظام.

في الوقت الذي ادعى فيه كلا الحزبين تحقيق النجاح ضد قوات الحكومة أثناء الستين الأوليين من الحرب العراقية-الإيرانية، كان صدام حسين قادراً على "التبجح أن التنظيمات الكردية سوف لن تكون قادرة أبداً على تحقيق أي شيء، لأنها منقسمة على بعضها وخاضعة للقوى الأجنبية"^(١). كما أعلن عن تقليص التواجد العسكري في كردستان تاركاً إياها تحت رعاية القوات الكردية المؤيدة للحكومة، الجعوش، التي بدأت بالانقسام بشكل متزايد.

كان لدى صدام سبب وجيه لأزعراء معارضية الأكراد. ففي منتصف صيف 1982 اتفق الطرفان المنحاريان على السماح للفرقتين من البيشمركة بالتحرك بحرية في أي جزء من كردستان، ولكنهما وقفا عاجزين عن تحقيق جهودهما. وهذا الأمر هو تعليق

(١) شام تشوبين Sharam Chubine وتشارلز تريپ Charles Tripp، إيران والعراق في الحرب الباردة (1988) ص 103، اقتباس من الإذاعة البريطانية، ملخص نشرات الأخبار العالمية، BBC/SWB/MIP، 27 شباط/فبراير 1983.

غير هادي على مدى جديتهم في القتال ضد بغداد. في شهر شباط/فيفري 1983 أُنشئت لبيا وسورية نزع عشرة مجموعة من المعارضة العراقية للالتزام بوحدة الهدف ضد بغداد، ولكن التعهد لم يكن يندرج منه رحلة العودة من طرابلس إلى مسرح العمليات. فالجماعات الإسلامية الشيعية والقومية الكردية والعربية العلمانية والقومية العراقية لم يكن بينها شيء مشترك سوى كرهها لصدّام، وفي بعض الحالات كرهها لبعضها البعض. وبالرغم من بلاغة "إعطاء كردستان العراق حكماً ذاتياً حقيقياً" قول الشيوعيين، بصرف النظر عن الأكراد، هم الوحيدون الذين اعتنقوا بأية جدية بالحقوق الكردية في الحكم الذاتي.

على أية حال كان التوتر بين (أوك) ومعارضيه لا يزال يجري على وتيرة عالية. في شهر نيسان/أفريل شنت قوات (ح.ش.ع) و (ح.د.ك) و(ح.ا.ك) هجمات على مواقع (أوك) في محافظة أربيل. في الشهر التالي شنّ (أوك) هجوماً مفاجئاً مضاداً وأوقع خسائر بالشيوعيين بشكل خاص، حيث قتل منهم 50 شخصاً وتم أسر 70. وفي بعض الدوائر كان يُشبه في أن (أوك) وصل سرّاً مع بغداد وربما أيضاً مع أنقرة.

التهديد الخارجي

لقد حان الوقت الآن ليتلقى الأكراد صدمة شديدة بأن الرصاية الخارجية التي تلقوها من أجل إقلاق بغداد، والإجماع الإقليمي العام في الحد من حرية الأكراد يبقى عائقاً هاماً أمام نجاحهم. ومع نهاية شهر أيار/ماي شنت القوات التركية غارة كبيرة عبر الحدود فلامانياً من أجل ملاحقة ثوارها من الأكراد، وهي دخلت إلى العراق بموافقة عراقية بموجب تفاهم "المطاردة الساخنة" الذي تم التوصل إليه في هام 1978 مستخدمة القوات الجوية والأرضية. لقد أخذت أكثر من 500 أسير ولكن معظم هؤلاء ربما كانوا من المدنيين المحليين، أكثر من كونهم متمردين ضد أنقرة كما ألحقت خسائر فادحة بأعداء بغداد حيث دمرت قواعد (ح.ش.ع) و(ح.د.ك) وقتلت نحو 300 من البيشمركة. وفي شهر آب/أوت قامت تركيا بغزو آخر ولكنها انسحبت بعد اشتباك خفيف مع (ح.د.ك).

بعد ذلك بدأت إيران بعد أن طردت القوات العراقية من أراضيها، بشن هجمات مضادة. ورغم أن تركيزها الرئيسي كان على الشيعة في جنوبي العراق، إلا أنها فضلت فتح جبهة أخرى في كردستان. وهكذا استولت في شهر تموز/جويليه على

بلدة حاج عمران الحدودية الهامة بالشواف مع (ح.د.ك.) وبالرغم من (ح.د.ك.) قد ترك في مواقع السيطرة الفعلية، إلا أنه كان من المناسب لموقف إيران الأيديولوجي أن تُنيط المسؤولية الرسمية لحاج عمران بحزب الدعوة الشعبي العراقي، وبعبارة أخرى الجنوب سيطرت على الأراضي المطلة على قلعة دزه، ومن ثم يتجوز في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

مع ذلك كانت الدوافع الإيرانية غامضة. فمن جهة كان عزوها موجهاً ضد بغداد، ومن جهة أخرى موجهاً ضد (ح.د.ك.) والأكراد العراقيين الذين يدعمونه، وبشكل خاص (أوك)، وهكذا فإن الهجوم الإيراني قد دق جرس الإنذار في بغداد، التي خافت من إمكانية عدم قدرتها على الصمود في وجه هجوم إيراني-كردي مشترك. كما شكل تهديداً لـ (أوك) الذي لم يخف أبداً كرهه للجمهورية الإسلامية.

التأثير المباشر لتقدم الإيرانيين تجلى في دفع مقر (أوك) من المنطقة الحدودية ليصبح أقرب للقوات العراقية، ومديناً تأثير "التحرير" الإيراني في جوارق ويتجوزين، خاف (أوك) أن يصبح بين أحجار رحى بغداد وطهران، وبعبارة أخرى المخاطر التي تعرض لها عبر حربه الضروس مع الأحزاب الكردية المنافسة أو في الهجمات على القوات العراقية، فقد خسر 4000 من أعضائه، الذين أسروا أو أعدموا على يد الحكومة منذ 1976. لهذا كان بحاجة شديدة إلى استراحة.

تفاوض (أوك) مع بغداد

لقد تنبأ صدام حسين من قبل بمخاطر التعاون الإيراني مع الأكراد. فحتى قبل الهجوم الإيراني كان قد أجبر على نشر 50.000 جندي في كردستان لتعزيز قوات الجيوش المحلية. في بداية 1983 اعترف أيضاً بـ 48 ألفاً من الفارين من الجندية والكثير منهم من الأكراد، وهم الآن في الجبال. إذاً لقد أصبح الخطر الكردي كبيراً جداً.

تمثلت مهمة صدام الأولى في تهدئة السكان الأكراد. وكان قد سمح من قبل لهم بأن يخدموا في كردستان بدلاً من نشرهم ضد إيران على الجبهة الجربية المربعة. كما حاول أيضاً أن يعد ميل عمليات الفراق الكردية من الجندية وعرضي هفواً هاماً عن الفارين كما سمح للأكراد المرحلين إلى الجنوب بالعودة إلى منازلهم. واتخذ خطوات

ليغزو بالحظوة عند الجماهير المحلية حيث قام بترتيب انتخابات جديدة للمجلس التشريعي في شهر آب/ أوت.

كان صدام بحاجة الآن إلى حق إسفين بين المتمردين الأكراد وإيران. وقد أعد اقتراحات منفصلة لحيي نصي الأخوين بارزاني، والطاليماني وزعماء الأحزاب الأخرى في بداية صيف 1982. عندما أصبح الحد لصالح إيران⁽¹⁾. إنه كان يخشى بشكل خاص من الهجوم على طريق هاملتون من حاج عمران إلى رواندوز باتجاه شقلاوة. لأنه فيما إذا سقطت شقلاوة فإن أربيل والسهل كله لن يكونا في مأمن.

فالمفاوضات مع البارزانيين كانت غير مثمرة لأنه لم تكن لديه الرغبة في تقديم بواعث حسن النية التي طالب بها (ح.د.ك.)⁽²⁾. وربما استنتج صدام أن (ح.د.ك.) متورط جداً مع طهران لدرجة أنه غير حر في المفاوضات. أما مساعدة (ح.د.ك.) في الاستيلاء على حاج عمران، وبحسب تعبير دبلوماسي غربي، فكانت "طعنة في ظهر صدام حسين لن يسامها أبداً"⁽³⁾. لهذا فقد انتقم لنفسه من عشيرة البارزاني؛ حيث رُحل هؤلاء من وادي بارزان وتم إغلاهم في جنوبي العراق في عام 1975، ولكن أعيد تجميعهم في مجمع (قوش تبه) جنوبي أربيل في عام 1980. فانقض الجنود على المجمع فجر أحد الأيام واعتقلوا كل الذكور الذين تجاوزت أعمارهم ثلاث عشرة سنة. "لقد حاولت التثبت بايدي الأصغر، الذي كان ضعيفاً ومريضاً جداً" تذكر إحدى الأمهات قائلة.

تضرعت إليهم "لقد أخذتم الثلاثة الآخرين، أرجوكم اتركوا لي هذا". فأخبروني "إذا قلت أي شيء آخر سوف نطلق عليك الرصاص". وبعد ذلك ضرب صدري بأحد عصي الخشبيته. لقد أخذوا الصبي. كان في الصف الخامس⁽⁴⁾.

تم نقل حوالي 8.000 بارزاني من (قوش تبه) ومن المستوطنات (المجمعات) الأخرى بمن فيهم النجفوشي بل وحتى عيد الله الذي صادف البعث. وقد عُرض هؤلاء

(1) قابل مصدره عثمان من الحزب الاشتراكي الكردستاني صدام حسين مرأ ولكنه استنتج أن التوصل إلى أي اتفاقية سيتعيل جرياً لأن للحزب الاشتراكي الكردستاني تأثيراً محدوداً جداً في كردستان

(2) طالب (ح.د.ك.) بعوكة كل الأكراد من المجمعات الانيطانية وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ولكن صدام رفض تنفيذ أي منهما.

(3) انترناشيونال هيرالد تريبيون، 28 آذار/مارس 1984.

(4) سيدل بيت وولش منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق.

في الشوارع قبل إعدامهم. وبحسب تعبير هدام فإنهم "ذهبوا إلى المجحيم"⁽¹⁾، وهو تأثير بقدره مجزرة أكبر قادمة.

في هذه الأثناء أقنع زعيم (ح.د.ك.) قاسم، الذي يعتمد كفاحه على الدعم العراقي، جلال الطالباني بفوائد التوصل إلى تسوية مع بغداد. كما كان لـ (أرك) من قبل تأثير فعلي في كردستان أكثر من (ح.د.ك.)، ولو أنه استطاع التوصل إلى مفاوضات ناجحة، لأصبح الطالباني زعيم الشعب الكردي دون منازع. فبدأ باستعراض سلطاته في كردستان أولاً من خلال هجوم على (ح.ش.ع.) و(ح.د.ك.) في شهر أيار/ماي ومن ثم إلحاق هزيمة منكرة بتشكيلات الجيوش، وهو مؤشر واضح لهدام حين على براعة (أرك).

في شهر كانون الأول/ديسمبر أعلن (أرك) وبغداد عن وقف إطلاق النار. على أن يتيح هذا المجال لإعلان حكومة وحدة وطنية تضم كلاً من (ح.ش.ع.) و(أرك)، ومن أجل تقديم اتفاقية حكم ذاتي أوسع تتضمن انتخابات ديمقراطية حرة حقيقية، ولتشكيل جيش كردي عراقي قوامه 40 ألفاً لحماية كردستان العراق من الأعداء الأجانب (أي إيران)، ولتخصيص 30% من ميزانية الدولة لإعادة تأهيل المنطقة الكردية.

جلب إعلان (أرك) نقداً شديداً من الحلفاء القداماء، وعلى الأخص من (ح.ش.ع.) الذي لم يسمع (أرك) على هجومه السابق في شهر أيار/ماي والذي لم تكن لديه الرغبة في الانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية. ولكن من وجهة نظر (أرك) فإن وقف إطلاق النار قدم فوائد هامة جداً: استراحة قصيرة يتم خلالها إعادة تنظيم الصفوف، والتزود بالأسلحة العراقية المنتظرة للدفاع عن المنطقة التي تتحدث السورانية من التقدم الإيراني، وإمكانية إعطاء الشعب الكردي تطوراً معقولاً لقانون الحكم الذاتي لعام 1974. فلو حقق الطالباني هذا، لربما حل محل البارزاني كبطل حقيقي للقومية الكردية. ومع ذلك فإن هذا الطريق كان مثيراً للجدل، وتعاماً كما فقد (ح.د.ك.) أنصاره من خلال مساندته لإيران ضد (ح.د.ك.)، بدأ (أرك) أيضاً يفقد المساندة. حيث انشق نحو 3 آلاف من مقاتليه وانضموا إلى (ح.د.ك.).

(1) العراق، 13 أيلول/سبتمبر 1958 في: ميديا ليست ووتش، الإبادة الجماعية في العراق، ص 14. يفترض أن البارزاني قد أعلن في جنوبي العراق، مثل الأغلبية التي تمت تصفيتها على يد النظام.

كانت مطالب (أوك) بشكل رئيسي تتركز على (1) توسيع منطقة الحكم الذاتي لتشمل كركوك وخانقين وجبل منجار ومنذلي؛ (2) توقيف عمليات التعريب في المناطق المتنازع عليها وهجرة غير مشروطة للأكراد المرحّلين؛ (3) إلزام العراق الأمني على طول الحدود الإيرانية والتركية، وتوزيع نحو 3670 من عائدات النفط على تطوير وإنشاء كردستان؛ (4) يكون الأمن مسؤولية قوة مشكلة رسمياً من البيشمركة؛ (5) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين؛ (6) حلّ نحو 20.000 من قوات الجيوش. هذا المطلب الأخير لا يتعلق فقط بوجود قوة قائمة للحكومة فحسب، فقوات الجيوش كانت منظمة تحت قيادة زعماء قبليين ورجال أقوياء، حيث بقيت المستسلمين المصلحين (وهو في الواقع الجيوش) بمنحهم قوة سياسية كبيرة. ولم تكن لدى الطالباني الرغبة في السماح لهؤلاء الرجال بأية أهمية سياسية في حل الترتيب الجديد للحكم الذاتي. والسبب نفسه أصر الطالباني على التخلص من جماعتين مؤيديين للبعث هما: الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة هاشم عفراني التابع للحكومة والحزب الكردي الثوري بقيادة عبد الستار طاهر شريف.

لقد سحب صدام البساط من تحت قدميه، إذ كانت هناك قضايا غير مستعدة للتسوية بشأنها. إحدى هذه القضايا كان مصير المناطق المتنازع عليها، وبشكل خاص كركوك. فلم تنازل صدام عن كركوك لتغلب طالباني على ملا مصطفى. ولكن من الصعوبة يمكن تصور أن يتخلى صدام عن أساس ثروة العراق الانتاجية. رونقاً للتقارير فإن صدام أخبر الطالباني: " لا تصرّوا على كون كركوك مدينة كردية ونحن لن نصر على أنها غير كردية"⁽¹⁾. ولم يكن لديه استعداد أيضاً بضم جبل منجار ومنذلي وخانقين [إلى منطقة الحكم الذاتي] لقربها من الحدود الإيرانية والسورية. ومن المطالب التي تقدّم بها الطالباني وافق صدام على ضم عفران وكفرى إلى منطقة الحكم الذاتي. وما هذا ذلك، لم يكن صدام حين رغباً في قبول تسوية بشأن الأكراد العراقيين للحكومة. كما لم يؤيد تسريح قوات الجيوش ولا حلّ (ح.د.ك) التابع للحكومة.

العقبة الأخرى كانت أخطر من مصير كركوك ومسألة التعاونيين، ألا وهي مسألة توسيع نطاق الانتخابات الديمقراطية لتشمل كل العراق والتي يعتبرها (أوك) شرطاً

(1) لوسونده 15/14 تشرين الأول/أكتوبر 1994.

جوهرياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية⁽¹⁾. وليست هناك إمكانية أن يقبل صدام بذلك. لأن أية انتخابات حرة سوف تطيح به بسبب إدارته الكارثية للحرب. علاوة على ذلك فإن فكرة المشاركة في السلطة هي عكس طبيعته تماماً.

لم يعد تعاون (أوك) في هذه الأثناء مهماً بالنسبة لبغداد كما كان في السابق. وإنشاء شهر كانون الأول/ديسمبر 1983 زار صدام حين مبعوث الولايات المتحدة الخاص لشؤون الشرق الأوسط حيث أخبره أن هزيمة العراق سوف تكون متعارضة مع مصالح حكومته الإقليمية. وفي الشهور الأولى من عام 1984 تُرجم هذا الرأي بتقديم مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة ومن الدول الصناعية الأخرى وخاصة من الاتحاد السوفيتي وفرنسا، التي خانت أيضاً من عواقب عدم الاستقرار الذي سينجم عن انحصار إيراني. وثقاً من الدعم الكافي الكفيل بدمره للهزيمة، لم يعد صدام بحاجة إلى تقديم تنازلات للأكراد. بعد ذلك، وفي شهر آذار/مارس توقفت المباحثات في أعقاب إعدام 20 شخصاً من المتخلفين عن الجندية في السليمانية. نصفهم أعضاء في (أوك) بالإضافة إلى إطلاق النار على الطلاب المحتجين في أربيل. ومن جهته فقد الاتحاد الوطني الكردستاني 400 1 من أعضائه بالإعدام منذ عام 1975. بعد ذلك أطلقت النار على شقيق الطالباني وأبني أخته من قبل الجحوش.

كان الطرفان غير راغبين في العودة إلى القتال، وفي وقت ما من شهر تشرين الأول/أكتوبر بدأ (أوك) أن الاتفاق وشيك. ولكن في الشهر التالي زار بغداد وزير خارجية تركيا، وهكذا اعتقد (أوك)، أنه قد حذر بأن أية اتفاقية بين بغداد و(أوك) سوف تؤدي إلى إغلاق المنفذ الوحيد لنقط العراق غير تركيا⁽²⁾. وبالرغم من كل الظروف النهار وقف إطلاق النار وعاد (أوك) إلى مساحة المعركة في شهر كانون الثاني/جانفي 1985⁽³⁾. أما بالنسبة لبغداد فكان وقف إطلاق النار مفيداً لأنه سمح بخلاص سريانه ينقل من أربع إلى ست فرق من كردستان إلى الجبهة الجنوبية.

(1) في هذه الأثناء كان بعض أعضاء الحزب الشيعي قد نشروا في السبي وراء وهم الديمقراطية، الماركسية 3 شباط/فبراير 1984.

(2) مهما تكن حليفة ذلك، أعلن توركوت أوزال في 17 تشرين الأول/أكتوبر بأنه لن يتم التوصل إلى اتفاقية لتصل المشترك فيه المصريون.

(3) جاءت على إرمك الشراة الأولى لتجدد الحرب كان نصب كمين له إمامه وقاتل (أوك) في منطقة قركوك، وقتله. وفي شهر أيلول/سبتمبر من ذلك العام قُتل قائد آخر بارز هو سيد كريم علي يد الجحوش.

في تلك الظروف واجه (أوك) أوضاعاً شديدة التوتر. فقد خسر من قبل دعم سورية وليبيا بسبب تفاوضه مع العراق. وتحقق خلافه مع منافسه بسبب خيانتهم للنضال ضد صدام، كما رأى هؤلاء المنافسون. وبعد أن وجد نفسه في عزلة تامة، سعى إلى التقارب مع إيران، وبالتالي مع (ج.د.ك). ولم تكن لدى الأعضاء المؤسسين للتيار الوطنية التقدمية (اتحلاف معارضي بقيادة (ج.د.ك)) الرغبة في قبول جماعة غير جديدة بالحقبة (أوك).

وفي الوقت الذي استمر فيه (ج.د.ك) و(أوك) في إدارة بعضهما بعضاً⁽¹⁾، كان هناك إدراك متزايد بأنهما بالكاد يستطيعان تحمل هذا الصراع المرير. وحتى عندما كان الطالباني يتفاوض مع بغداد في نهاية 1983 كان بعض المثقفين الأكراد قد بدأوا بمحاولة القيام بمصالحة بين الحزبين الرئيسيين التي بدأت المصالحة بالحوار، من وراء عبارات النقد الشعبية، والذي أفضى أخيراً إلى إصدار بيان مشترك بين كل من (ج.د.ك) و(أوك) و(ج.ل.ك) و(ج.ش.ع) في عام 1986 يدعو إلى الوحدة ضد النظام. تمصالح الطالباني أيضاً مع علي أكبر رفسنجاني، الذي كان في حينه المتكلم باسم البرلمان الإيراني، وتعهد أن يكف عن مساعدة (ج.د.ك.ا). وبحلول عام 1988 كان (أوك) مثل (ج.د.ك) يتلقيان السلاح والدعم المادي حتى يصبحوا القوات العراقية بعيداً عن الجبهة الجنوبية التي كانت طهران لا تزال تأمل في اختراقها إلى البصرة وإنهاء الحرب بالنصر.

كانت النتيجة في كردستان توسعاً مطرداً في العمليات. ففي الشمال سيطر (ج.د.ك) عملياً على كامل الحدود من الخابور شرقاً، وفي بعض النقاط إلى عمق 75 كيلو متراً باتجاه الجنوب. كما استولى خلال شهر أيار/ماي على هانچير، وهي عقدة مواصلات هامة بين زاخو والعمادية، وفرض الحصار على شوك. في الجنوب سيطر (أوك) على الجبال من الريف القريب لرواندوز وباتجاه الجنوب فعلياً حتى بنجوين، واشترك في معارك رئيسية حول السليمانية. بقي الريف في يد الحكومة ولكن فقط أثناء النهار. واعتباراً من فترة متأخرة من

(1) حتى أواخر 1986 كان جلال الطالباني يحط من قدر الجماعات الأخرى بالمبارات التالية: "كل الأحزاب الأخرى تأثيرها محدود في كردستان، والبارزانيون جماعة صغيرة تعتمد على إيران. وإن ما أحدث منهم لربما تم وذهب إلى السجن والريف، لذلك ستجبرهم أقلية صغيرة وذلك لأنهم هموا بالكثير من الأعمال المسية للذات". نسخة عن مقابلة لصحفي فرنسي في عام 1986 صادر عن أوك.

الظهير كانت الطرق الرئيسية غير آمنة، حيث يقوم الثوار باختطاف العاملين الأجانب من مدن مثل السليمانية وكركوك، أو ينفذون هجمات إلى مناطق بعيدة في الغرب حتى الترن كرجي وكركوك وطوز خريانو وكفري. والحقبة أن (أوك) قد قصفت بالمداغية المقدمة من إيران مصفاة نفط كركوك في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

التقى جلال الطالباني ومحمود البارزاني أخيراً في طهران لتشكيل ائتلاف. أما الذي يبحث على السخري هو أن التعاون الكردي قد أنجز تحت إشراف حكومة إقليمية كرمت نفسها لإحياء التطلعات الكردية. وبعد شهر من ذلك مُنح كل من (ح.د.ك) و(أوك) في المؤتمر الرئيسي للجماعات العراقية المعارضة في طهران.

خلال شهر شباط/فيفري 1987 أصدر (ح.د.ك) و(أوك) بياناً مشتركاً أعلن فيه عن نيتهما الكفاح من أجل تشكيل الجبهة الوطنية الكردستانية، ومن ورائها جبهة المعارضة الوطنية العراقية. وفي المجال العسكري تعهدا بتوحيد قوات البشركة. وهكذا أصبحت هذه الأهداف حقيقة مع تشكيل الجبهة الكردستانية التي ضمت خمسة من الأحزاب الكردية الرئيسية هي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني وياسوك وحزب كادحي كردستان وأيضاً الحزب الشيوعي العراقي والحركة الديمقراطية الاشتورية. كما تم تشكيل قيادة مشتركة للإشراف على النشاطات السياسية والعسكرية. فإذا كانت هذه التطورات تعكس حجم حاجة إيران المتزايدة للمساعدة من المعارضة العراقية فإنها تعكس أيضاً حجم التهديد المتزايد لآفغانستان.

التهديد للإبادة

لا شيء يوضح هذا الشعور بالخطر لنظام صدام أكثر من الشمع الوحشي المتزايد الذي يوشر به ضد السكان المدنيين. إذ ظهرت حالات من المذابح الانتقامية والإعدامات السريعة من قبل⁽¹⁾ ولكن الموقف بدأ يصوء بعد ذلك بشكل أكثر إثارة. وفي أعقاب انتهاء المحادثات مع (أوك) تمت تسوية نحو 78 قرية بالأرض قرب

(1) على سبيل المثال قتل سكان قرية قاراجان بالكامل في مقاطعة رانيا بعد صدام قرب مع مدني (أوك) في شهر كانون الأول/ديسمبر 1976، وإعدام 300 من المختطفين من الجنسية والفارين منها ومن البشركة المدنيين في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 1985.

السيمانية، والسبب في ذلك واضح، إذ أرادت الحكومة خلق منطقة خالية من النيران في المنطقة التي تمتد لمران و(أوك) العمل فيها، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ارتفع هذا الرقم إلى 199، جامعة 55 ألفاً من الناس دون مأوى، والأسوأ من ذلك بكثير أن القوات احتلت في شهر أيلول/سبتمبر نحو 500 طفل (تراوح أعمارهم بين 10-14 عاماً) في السيمانية حيث تم تعذيب أعداد كبيرة منهم وأخيراً قُتلوا. ويبدو أن الهدف من هذا الاعتقال كان انتزاع معلومات منهم عن أقرانهم في حركة البشمركة، ولجعل هؤلاء الأقرباء يسلمون أنفسهم وثني آخرين عن الانضمام إليهم. في شهر كانون الثاني/جانفي 1987، مثلاً، سُلمت 57 جثة من التي تم خنقها في عام 1985 إلى أقرب شخص لهم، حيث قُبأت أعين بعضهم، أو حملت آثار التعذيب. في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1985 تم اعتقال المئات من الشباب (الذين تراوحت أعمارهم من 15-30) في أربيل. وهم أيضاً عُذبوا ومن ثم قُتلوا.

لقد غير التعاون العسكري بين فصائل الثوار، الذي تم التوصل إليه في طهران، والمساندة القوية من إيران من طبيعة الحرب في كردستان، وكما في عام 1974، أدى التمتع بالدعم الخارجي الذي تجلّى في احتياطي الأسلحة الثقيلة بما فيها صواريخ سام-7 لحماية معسكرات القاعدة إلى تغير نوعي في التكتيكات الكردية. وحتى اليوم فإن (ح.د.ك) و(أوك)، وطبقاً لتجربتهما في حرب العصابات، يشتمزون من الاستيلاء على المراكز السكانية، ناهيك عن الاحتفاظ بها.

يُذكر بعد ذلك بشن الهجمات الكبيرة على مراكز الجيش بالتمسيق مع تشكيلات الجيش الإيراني، فخلال شهر نيسان/أفريل 1987، مثلاً، هاجمت القوات الكردية الجنود المدافعين عن السيمانية، فألحقت بهم خسائر كبيرة وسيطرت على التلال الاستراتيجية المحيطة بالمدينة، وفي شهر أيار/ماي استولوا على رواندوز وبعد أسبوع على شقلاوة وفي حزيران/يونيه على بلدة أتروش، شمالي عين سفين تماماً. ومع حلول شهر آب/أوت 1987 كانت القوات الإيرانية تتوغل عملياً في كل المناطق الحدودية التي يسيطر عليها الأكراد العراقيون.

من وجهة نظر بغداد كانت القوات الكردية تمثل الآن حضان طروادة لنصر إيراني، حيث تقاطر جنود الأعداء إلى المنطقة بأعداد كبيرة. وقد زاد من هذا الانطباع كلمات قائد (كومله) الاتحاد الوطني الكردستاني، التي تم اختيارها بشكل سيء، نوشيروان مصطفى أمين الذي صرح "نحن نحظر الحركة الكردية لأن قدرنا أن

التحطة الصناعية قد جاءت للاستقلال⁽¹⁾. والأكراد في هذه الحالة صوّروا على أنهم خونة وليس فقط معارضين لصدّام حسين.

في شهر آذار/مارس عيّن صدّام ابن عمه اللواء علي حسن المجيد محافظاً للشمال الذي أنيطت به سلطات مطلقة عملياً والتي استعملها على الفور. ففي غضون 24 ساعة من استيلاء (أرك) على المواقع في وادي فوكان قرب السليمانية في شهر نيسان/أبريل، رة المجيد بهجمات كيميائية على القرى الكردية في وادي باليسان، حيث تقع أيضاً القيادة المحلية لـ (أرك)⁽²⁾. وهكذا في أعقاب التدمير الضامات لعلبة قناع العذراء، كان يتطلق دخان أبيض، ورصاصي، وقرفظي أيضاً في سماء القرى، مترافقاً مع رائحة الفخاخ والثوم. ويقول أحد الناجين:

"كان كل شيء مظلماً، ومظلمة الظلام. لم نستطع أن نرى شيئاً كأنه ضباب. بعد ذلك أصبح الجميع عياناً". تقريباً اليقيني، أصبحت الوجوه بلون أسود؛ وعانى البعض من انتفاخات مؤلمة تحت أفواههم والنسرة تحت صدورهم. فيما بعد انطلق سائل أصفر من أنوفهم وأعينهم. وعانى الكثير من الناجين من مشاكل في الرؤية أو من حمى كامل المدة شهر، كما فر بعض القرويين إلى الجبال وماتوا هناك. كذلك توفي آخرون، وخاصة من كان منهم قريباً من منطقة تأثير القنابل⁽³⁾.

أما الذين هلبوا العناية الطبية في أربيل، فقد تم اعتقالهم وأخذوا جانباً حيث أهدم الذكور، وهو إجراء بات روتينياً عندما بدأ النظام يستأصل المجتمع الكردي القروي⁽⁴⁾.

جعل المجيد نفسه مرعوب الجانب أكثر من صدّام. فمن أجل إلحاق الهزيمة باليشمركة اتبع سياسة الأرض المحروقة بالترافق مع عمليات الترحيل والإعدام.

(1) لقولنا، 16 نيسان/أبريل 1987.

(2) المكونات الرئيسية لهذه الهجمات الكيميائية كانت غاز الخردلة والنايرون وغاز السارين. تمت مهاجمة أكثر من 30 موقعاً في محافظتي السليمانية وأربيل من 15-19 نيسان/أبريل 1987.

(3) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط: الإبادة الجماعية في العراق، ص 62.

(4) في شهر أيار/ماي 1987 تم حشد 185 مصلباً بالغازات في شيخ ريسان (محافظّة أربيل) وأعمرو. في بداية شباط/فبراير 1988 "اختفى" 426 مصلباً بالغازات، "دون أي أثر" بعد أن دُعيوا للعناية الطبية، وفي الشهر التالي تم إعدام 400 مصلباً أخرى، بما فيهم 130 طفلاً. خارج السليمانية في 2 نيسان/أبريل، انظر البائية والإبادة الجماعية، ص 48-68. ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط: الإبادة الجماعية في العراق، ص 62-69.

الجماعية، لقد جعلت مراسيمه لشهر حزيران/يونيو من عام 1987 قطاعات كبيرة من كردستان مناطق محظورة "حيث يجب على القوات المسلحة أن تقتل أي كائن حي سواء أكان إنساناً أو حيواناً ضمن نطاق هذه المناطق"⁽¹⁾. مع العلم أن الكثيرين من الناس كانوا لا يزالون يعيشون هناك. وفي الحقيقة فإن هذا التوجه كان قد بدأ بتنفيذه من قبل، بين أيلول/سبتمبر ويناير/أفريل دمر 500 قرية حتى يحرم البشمركة من الطعام والمأوى. وقد وافق أيضاً على الأعمال الانتقامية ضد القرويين المشتبهين في دعمهم للثوار، أو أولئك الذين يحتجون على عمليات التهجير. في 13 أيار/ماي اغتيل الناشقون المدنيون على الطريق الرئيسي بين السليمانية وموصل وتم إعدامهم بشكل اعتباطي. أما العائلات التي تملكت من التهجير فاعتُبرت رسمياً على أنها انضمت إلى البشمركة، وبالتالي يجب القضاء عليها. في محافظة حلبجة تعرض المحتجون المهجرون للقصف بالمدممة وسرت حارتين من بلدة حلبجة بالأرض. وفي أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر حتى تعطي مثلاً آخر، طُوقت قرية شيخان قرب كركوك وقصفت بالقنابل. وتم إعدام الناجين. في شهر أيلول/سبتمبر أجاز المجيد بجمع وترحيل أسر "المخبرين" التي شملت في الواقع كل من ليس له مقاتل في الجيش، أو في قوات الجحوش. مع ذلك بقيت يداها موثوقتين حتى توافرت لديه القوات القادرة على احتلال وفرض الهدوء على كردستان.

لم يكن كل من في بغداد يفضل مثل هذه التكتيكات. فقد تمت مناقشة قانون في البرلمان العراقي لإعطاء الأكراد مزيداً من الحكم الذاتي، كمهدى للأعمال المبررة التي ارتكبتها الدولة. ولكن المنشعبين هم الذين قسيروا. وعندما أهدت عزت إبراهيم الدوري، نائب الرئيس العراقي، اتباع أساليب أكثر إنسانية في التعامل مع التمرد أحيل إلى التقاعد وفي أربيل اقترح شاكر فلاح، نائب رئيس المجلس التشريعي ومحافظ السليمانية السابق، أنه إذا كانت الحكومة جادة في التوصل إلى تسوية مع الأكراد فإن عليها أن تتفاوض مع الأحزاب السياسية الكردية، فاحتفي دون أن يترك أثراً.

(1) المادة الخامسة في المرسوم المؤرخ في 3 حزيران/يونيو 1987، للاطلاع على التوجيهات والتعليمات الخاصة، انظر الإبانة الجماعية في العراق، ص 79-84.

الأكراد الثابعون للحكومة⁽¹⁾

ابتداء من انهيار محادثات (أوك) لوقف إطلاق النار عملت بغداد أيضاً بنشاط لبناء قوات الجحوش (أو قوات الفرمان)، في صيف 1986 وحصل عددهم إلى 150 ألفاً (وربما قريبا من 250 ألفاً)، أي على الأقل ثلاثة أضعاف ما تستطيع الحركة الكردية أن تدفعه إلى الميدان من الرجال. كان عدد صغير نسبياً من هؤلاء تابعاً لـ "المفاز الخاصة" المنحقة بالأمن العام، أو لقوات الطوارئ المعطاة للاستخبارات والتمرد المضاد في المدن. ولكن الأغلبية العظمى من الأكراد كانوا ينتمون إلى قيادة جحافل الدفاع الوطني، وهي قوة قليلة التسليح، والتي استطاعت من خلال قيامها بتزويد مكان الجنود بحواجز الطرق، وما شابه، بتفريق القوات النظامية للحرب ضد إيران.

إن طبيعة الجحوش تستحق بعض المناقشة حتى يتم التخليص من التقييم الفج بأنهم مجرد متعاونين. وفي هذا الخصوص يقول مسعود البارزاني:

"قبل 1975 كان يمكن الحديث عن جحوش حقيقيين، أولئك الذين يدعمون الحكومة بحق ضد الوطنيين. أما في عام 1983 وأثناء الحرب العراقية-الإيرانية فبات الأمر مختلفاً تماماً. فحين لم نستطع بساطة أن نؤمن مكاناً لكل فرد ضمن قواتنا. لقد انضم الكثيرون منهم إلى الألوية الخفيفة. ونحن الذين دفعناهم للانضمام إلى تلك الكتل بحيث كان الكثيرون من أولئك "الجحوش" متبين مرأ إيانا"⁽²⁾.

علامة على ذلك تزايدت أرقام الانضمام إلى "الجحوش"، والسبب وراء ذلك لا يكمن في التضخم المتعمد للأرقام من قبل الحكومة بل في الطبيعة الفاسدة لتنظيم الجحوش. لقد اعتمد النظام على زعماء محليين لتجنيد وتنظيم أتباعهم. وفي الجبال كان الكثير من الزعماء مسروعين بتقديم المقائلين لأن في هذا تجديداً لدورهم التقليدي الذي كان قد خف منذ عام 1948. وهم من وجهة نظرهم الخاصة يعتبرون أنفسهم بأنهم قاموا بحماية شعبهم. في عام 1960 كان حوالي 60% من الأكراد

(1) هذا القسم يعتمد على المقابلات التي أجريتها مع قادة الجحوش بعد أن غيروا لمناخهم نحو الحركة القومية في آذار/مارس 1991. ولأسباب واضحة فقد فضل الكثير منهم أن يبقوا مجهولين دون ذكر اسماء.

(2) مسعود البارزاني في مقابلة مع المؤلف، صلاح الدين، 10 تشرين الأول/أكتوبر 1991.

يعلمون انتماءهم القبلي. في أواخر عام 1980 تقلصت هذه النسبة إلى حوالي 20%، ولكن حتى هذه كانت نسبة كبيرة. وفي بعض الحالات -كما في حالة زعماء قبائل برادوست وخوشناو والسورجي والسليفاني والهركي والزيباري- كانت هناك أسباب قديمة لمعارضة البارزانيين. كذلك عزز بعض الزعماء الآخرين -الجاف ولباس وبزدار- مكانتهم ومكانة أتباعهم ضد الخصوم المحليين من خلال اتخاذ موقف مؤيد للحكومة. في حين شعر آخرون - تحت ضغط الحرب - بأنهم مجبرون على التعاون مع الجحوش لتجنب تسوية قراهم بالأرض، مثلاً؛ (رغم أن هذا لم يشكل بالضرورة حماية). لهذا كان كل واحد منهم يحاول الميالة في هذه الرجال الذين يمكن أن يدفعهم إلى ساحة المعركة للحصول على الحد الأعلى من الراتب الذي تدفعه الحكومة للمقاتلين. يقول أحد هؤلاء الزعماء:

"لم يكن موقفنا سهلاً. كنا لمدة ثلاث سنوات مع "الجحوش". لأننا أردنا أن نحافظ على أمان شعبنا. وهكذا عندما حوالي 1500 رجل من القبيلة. كنت أحيي شعبي حيث عاش 10 آلاف منهم بأمان يعني، لم يكن هناك عمل في كردستان وليس من سبيل لكسب النفود. لقد كانت الحكومة تأتي بالرجال من السردان للعمل ولكنها لم تضح الميالك أمام الأكراد. ومن خلال التسجيل في قوات "الجحوش" كان الأكراد يقومون بخدمة عسكرية فعلية لمدة 15 يوماً في الشهر. لقد قرر الكثيرون منهم من الجيش ويطلبون من الآن الأمان حتى لا يقتلون في الحرب العراقية-الإيرانية. لذلك فتحت حينها عندما وفيماهم في [قوات] الجحوش حيث ذهب معظمهم إلى بيوتهم ولم يفعلوا شيئاً. بينما بقي 50 رجلاً فقط من أجل أداء الخدمة. إن دفتر التسجيل الذي يقول بأن لدى 1500 رجل، ولذلك فأنا تقاضيت تعويضات عن 1500، ولكنني أقيمت 50 رجلاً فقط واستخدمتهم طوال الوقت في سبيل مصلحة الآخرين".⁽¹⁾

وحتى الشيوع، الذين هانوا من تقلص سريع لدورهم نتيجة تحييتهم كوسطاء لدى الحكومة المحلية، استفادوا الفرصة لاستمالة بعض من ثروتهم الأخذة بالتضاؤل. إن تجاريهم منذ عام 1958 تلقى الضوء على جانب آخر من علاقات الحكومة مع المجتمع الكردي. ففي عام 1958 هاجر الكثير منهم إلى إيران لتجنب التغيرات التي أحدثتها قاسم، ولكنهم عادوا عندما فقد الأخير سيطرته على كردستان في عام 1961

(1) مقابلة مع زهير قلي (احتفظ بالاسم نفسه) في السليمانية، في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1991.

حيث كان لا يزال لدى البعض منهم 10 آلاف مؤبد أو أكثر. خلال السبعينيات وبداية الثمانينات [من القرن الماضي] عمدوا إلى الانسحاب من الحياة السياسية وتركوا على بناء شبكة الشبكات الصوفية، التي نمت خلال تلك الفترة. فتركوا وشأنهم من قبل الحكومة باعتبار أنهم بدوا على عكس الأغوات، لا يشكلون تهديداً وليس هناك أي معنى من رميهم فوق غير في أحضان الملا مصطفى عندما تكاثرت المراكز الدينية في أربيل وكويستحق وكركوك والسليمانية، كذلك لجذب الكثير من رجاء القبائل الساخطين غير المثقفين بشكل جيد إلى إحدى الشبكات القادرية أو النقشبندية تماماً كما جذب أخس من الشائكة نفسها إلى الشبكة البارزانية قبل قرن.

عندما عاد حزب البعث إلى السلطة في عام 1968، أدرك أهمية إبقاء الأكراد مقسمين حتى لا تتمكن حركة تماسكة من تحدي استغلاله لفظ كركوك. لذلك بدأ يدفع النفوذ للشبكات والصالح للشيوخ باستخدام السلطة باعتبارهم "وسطاء" في النزاعات مع سهولة وصول الحكومة إليهم. وقد باتت هذه العملية أسهل عندما أصبح عزت إبراهيم الحوري، وهو عربي قادري، وزيراً للداخلية في عام 1974⁽¹⁾. بعد الثورة الإيرانية استخدم هؤلاء الشيوخ كدروع ضد الإسلام الثوري و"كموقع سني متقدم" في إيران، إن أبرز هؤلاء هو الشيخ عثمان النقشبندي من يار⁽²⁾ الذي كان قد فر في عام 1958 وعاد إلى العراق فقط في عام 1980. وكان قد اكتسب مكانة أكثر شيوخ النقشبندية احتراماً. كذلك أضفى أولاده على سلطتهم الدينية فكرة النضال السني ضد التهديد الشيوعي⁽³⁾. أما بقية الشيوخ فكانوا فعالين عسكرياً ويقودون "الجحوش" ضد القوميين، وبالأخص (أوك) من خلال خطة الماركسي. وهكذا فإن الاعتمادات المالية ونفوذ البترول جعلت للشيوخ مكانة خاصة محلياً.

في المدن والريف غير القبلي كان كبار ملاكي الأراضي والرجال المحظيين

(1) كان إبراهيم من المرتادين النابضين للشبكات في محافظة كركوك. وقد ثقف بشكل خاص بمسؤولية الأمن في كركوك، وأصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة في عام 1979.

(2) استقر الشيخ عثمان أخيراً قرب استانبول وأصبح مركز الاهتمام الرئيسي للأكراد النقشبندية في تركيا، وكذلك لكل النقشبندية في العالم.

(3) من الجدير بالملاحظة بأن الحكومة، في الوقت الذي نشرت فيه دعاية نوكت على طبيعة النضال العربي-الصحفي (مع كل أحداثها المأثورة بالنفع العربي للأيمراطورية العثمانية في أواخر القرن السابع) فإن التركيز في كردستان كان على الصراع السني-الشيوعي.

الأقوياء، المعروفين بـ "المستشارين"، نشيطين أيضاً في تجنيد أتباع الجحوش من القرويين وسكان المدينة المحليين. كان البعض منهم حرفيين، أطباء على غرار الميثال، وقاضين على بناء شبكات مناصرة خاصة بهم. إنَّ من بين الدوافع الرئيسية للذين سجلوا أسماءهم [مع الجحوش] يأتي في المقام الأول تجنيد التجنيد في الجيش النظامي والحوت على الجبهة الجنوبية. كما كان الكثيرون منهم من الفارين الذين ساءلوا أنفسهم أملاً بالعضو إذا ما خدموا في قوات "الجحوش" والذين كان المنتسبون إليهم قادرين عادة على ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية والحيش في البيت. ومثل أية قوة محلية متطوعة كان المطلوب منهم الخدمة بشكل دوري. لذلك بقي الذين تجندوا منتجين اقتصادياً كعمال زراعيين أو أصحاب حوانيت وما شابه ذلك. وكان المستشارون يضعون مرقبات هؤلاء في جيبهم على أصص لا تقبل الجدل لأنهم أنقذوهم من المصير السيئ أثناء الخدمة في الجيش. لمعظم أولئك الذين كانوا مع الجحوش تخلوا بسعادة عن مرقباتهم مقابل عيش حياة هادئة.

وكما أشرنا سابقاً، كان هناك ميل طبيعي بين المستشارين لزيادة الرواتب الحكومية التي توزع من خلالهم إلى الحد الأقصى وذلك من خلال زيادة عدد الرجال الذين جندوهم. لقد عُقدت صفقات مع ضباط الجيش المحليين المسؤولين عن إدارة الجحوش. لذلك فإنَّ شيئاً من هذا ينبغي ألا يكون مثيراً للدهشة لأنَّ نظامي ظاهرة الفساد في أرقام التطوير واحدة من أبرز المناورات العامة في زمن الحرب. وهكذا كان هناك ترتيب يقضي بخدمة أعداد كبيرة من الناس من ضباط جيش وزعماء أكراد محليين ومن الأكراد العاديين، القلقين لتجنب عقوبات الحرب خاصة إذا كان بالإمكان الاستفادة منها، على العنوم تغاضت الحكومة عن هذه الممارسات الفاسدة. وبذلك "الجحوش" من مكان إلى آخر لتخفيف من الدعم الذي قد يقدمونه للشعركة.

ولكن لا ينبغي الافتراض أن كل الجحوش تصرفوا على هذا النحو. فالبعض منهم، وبشكل خاص الزياريون، كان لديهم هدف شخصي يسعون لتحقيقه ضد القوميين. قد (لاثر وأرشاد الزياريين) الثذان قُتل واللعنة على يد ملا مصطفى، نفذاً ضمير بارزان، في حين كان آخرون راغبين في التعاون بطريقة تجعلهم يفوزون بالحظوة لدى نظام جاني. لقد تم بالتأكيد مكافأة بعض الزعماء القيليين المناوئين للبارزاني بسخاء لقاء خدماتهم، فقد حصلوا على تراخيص لمعامل مربية، أو أراضي أو مزايا

في التصدير/ الاستيراد. وكان البعض من قبل، أمثال زعماء سودجي وهوكي وزيباري، أغنياء جداً. وقد أصبحوا الآن أغنى وفي إحدى الحالات قادرين على شراء أملاك في مقاطعة ميغير Mayfair [غربي لندن، المترجماً].

ومع ذلك كان معظم "الجحوش" فائرين وتعوزهم الحماسة. فقد درس بعضهم خيار القتال مع القوات الكردية، ولكن ثبطت همتهم في الانضمام. فلا (ع.د.ك) ولا (أوك) كانا قادرين على استبدال الأملاك بالمجندين المحتملين لبس بسيط هو أنهم بذلك سوف يزيدون العبء الإداري وإضعاف فعالية القوات الكردية⁽¹⁾. وبالنسبة عمل بعض "الجحوش" كمخبرين لدى الأحزاب المنفصلة لديهم كما لدى الحزب الماوي للثورة الجرحى⁽²⁾. في حين ذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك. ففي شهر أيار/ماي من عام 1988، مثلاً، استولى (ع.د.ك) على مانجيش لأن زعيم قبيلة دوسكي المحلي قد غر ولاده من بغداد إلى (ع.د.ك).

وعندما تبدلت الأمور لم يسلم "الجحوش" من برنامج إعادة التوطين الجماعية. فقد تم ترحيل الكثير منهم بعد هزيمة الثوار. أما "الجحوش" الذين هددوا بإثارة المشاكل، فقد نُقلوا ريثما يتم ترحيل عائلاتهم. إن إعادة التوطين هذه لم تقوض في الحقيقة نظام "الجحوش" القبلي، بل على العكس، قوّته. لذلك تم توطين المجموعات القليلة معاً في النواحي، حيث شُباب التوظيف النسبي مما عزز اعتمادهم على زعيمهم الذي يعتمد بدوره على الحكومة، وهكذا بدأ هذا يحل محل الألفية كأساس لمجتمع النظام القبلي.

عمليات الأنقال⁽³⁾

بحلول شهر كانون الثاني/جانفي 1988 تزايد التهديد بالنسبة لبغداد عندما استولت القوات الإيرانية على المرتفعات الاستراتيجية المطلة على مأوت وعبرت نهر فره جولان. إن اختراق القوات الكردية والإيرانية إلى عمق كردستان خلال فصل الربيع

(1) أثناء القيام بحرب العصابات من المهم أن تكون هذه القوات ذات حجم يمكن قيادته. والجحوش حرب تقليدية أكثر موك يحتاجون إلى سلطة ثقيلة بالإشارة إلى قوة بشرية أكبر.

(2) معهود البارزاني، مقابلة مع المؤلف، صلاح الدين، 10 تشرين الأول/أكتوبر 1991.

(3) أغلب المصادر التي يمكن الاعتماد عليها هي منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق وديمقراطية الفصح.

وكذلك اختراق سهل ميزوبوتاميا إلى أدنى نهر ديانى قد بات يشكل خطراً حقيقياً. عند ذلك أرسل صدام رسالة سرية يطلب فيها استئناف المفاوضات مع (أوك)، ولكن جلال الطالباني رفض الفكرة بدون تغيير الأحكام⁽¹⁾.

كانت هذه آخر محاولة من إيران لإلحاق الهزيمة بالعراق. وقد يامت جهودها بالفشل في أماكن أخرى. وهكذا فإنّ التحدي الذي واجهه العراق في كردستان وكو الفرصة والقوات التي احتاجها علي حسن المجيد أخيراً لحل المشكلة الكردية. وحتى يلحق الهزيمة بالقوات الكردية بأمر بعمليات الأنفال (وهو استعمال ميثى بمائل التجديف بالأسر القراني)⁽²⁾ - وهي سلسلة من الهجمات على المناطق التي سيطر عليها البيشمركة، باستخدام المواد الكيميائية والهجمات الجوية بالمواد الشديدة الانفجار - قيل أنّ تمكن القوات البرية من احتلال المنطقة.

فعملية أنفال (1) كانت موجهة لإفشال خطط الاتحاد الوطني الكردستاني وإيران للاستيلاء على سد دوكان. وهي بدأت في أوائل شهر شباط/ فيفري بالقصف العشوائي على مكان وادي جاقايتي قرب السليمانية، بما في ذلك قرأت (أوك). وقد استغرق الاستيلاء على المنطقة ثلاثة أسابيع. لقد وقعت إصابات كبيرة، واختفى عديداً كل بافع أو مراقب تم اعتقاله - بموجب أوامر المجيد، كما هانى التاجون من فافة شديدة عندما حاولوا عبور الجبال المغطاة بالثلوج إلى الشرق.

في نهاية شهر شباط/ فيفري اتهم جلال الطالباني النظام رسمياً بالإبادة الجماعية، حيث تم ترحيل مليون ونصف نسوة، 12 بلدة وأكثر من 300 قرية بالأرض⁽³⁾. ومع ذلك كان الغرب عموماً ميالاً لرفض الدعاوى الكردية بالإبادة الجماعية إما لأنه لم يعتبر الأكراد غير ملائمين ميامياً أو لأن الغرب اعتبر هذه التقارير مبالغاً بها إلى

(1) في الحقيقة، وبسبب حجة، كان يمكن التفاوض دون المجازفة بخسارة الدعم الكردي العام.

(2) سورة الأنفال: تشير إلى غزوة بدر في عام 624 ميلادية، حيث أوحى الله للملائكة قتلاً (وَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَائِذِينَ) كَتَبُوا الرُّسُلَ وَأَقْبَرُوا الْأَمْثَلُ وَأَقْبَرُوا بِهِمْ صَفَرًا (3) عملية الأنفال موصوفة بالتفصيل في منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط - الإبادة الجماعية في العراق، ص. 93-107.

(3) صحيفة ديانى كغزال، 4 آذار/مارس 1988، البلدات التي تمت تسميتها هي أسيجار، بلدة، برزنج، كناروا، جواركا، قره زاء، غورمال، قره جولان، قره داغ، انكوا، سوري قولات، والقسم القهم من راندول، وتم تنفيذ الهجمات الكيميائية على راندي، باليان، وجاغايتي.

حد كبير. فقط بعد حرب الخليج [الثانية] عملت لجنة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (ميديل إيست ووتش) على التدقيق في القرائن وأظهرت أن الدعاوى الكردية السابقة لم تكن فقط غير قابلة للجدال بل إنها في حالات كثيرة كانت دون مستوى حقيقة الصفحة التي كائن أكراد العراق معروف بها.

في الخامس عشر من شهر آذار/مارس استولت القوات الإيرانية وقوات (أوك) على بلدة حلبجة الاستراتيجية الواقعة فوق بحيرة دربندخان من جهة الشرق، بعد أن أوقعت محاصراً كبيرة بالقوات العراقية. وبدأ احتمال تقدمهم باتجاه سد دربندخان وارداً. في اليوم التالي انتقلت القوات العراقية بقصف المدينة لعدة ساعات، وخلال فترة بعد الظهر بدأ أولئك الذين في ملاجئ الحماية من الطارات الجوية يشمون رائحة التفاح والشم. ونتيجة عدم قدرتهم على تجنب الغاز، زلت بهم أقدامهم خارجاً في الشوارع.

كانت الجثث والجيف تفرش الشوارع وتكرمت على المداخل وسقط البعض على مفارص سياراتهم. فشى التاجون باضطراب وهم يضحكون بشكل هستيري قبل أن ينهاروا وقد وجد أولئك الذين تعرضوا مباشرة للغاز أن أعراضهم قد ساءت عندما حلّ الليل بطناً. سقط الكثير من الأطفال صرعاً على طول الطريق حيث تركوا أتى وقعوا⁽¹⁾.

وهكذا سقط حوالي 5000 مدني في تلك العملية.

كان لوحشية بغداد في حلبجة تأثير محطّم للمعنويات الكردية، لأنه كان معروفاً من قبل كيف يمكن أن تكون الأسلحة الكيميائية صعبة ولكن لم يكن من الواضح دولياً أن صدام حسين سوف يلجأ إليها للقتل على نطاق لم يشم تصوّره من قبل حتى يتخلص من أولئك الذين يهددونه.

بعد ذلك بأسبوع باشر المجيد بعملية أنفال (2) للقضاء على الوجود الكردي في قره داغ، جنوبي السليمانية، وهي سلسلة جبلية سبق وأن طوّقتها القوات العراقية مرة أخرى سبقت الهجمات الكيميائية على قرية إثر أخرى الهجوم البري. في الحال عجت التلال المجاورة بالناس الفارين، حُشد أغلبيتهم، وهم ينتقلون شمالاً باتجاه السليمانية، وشجّلت أسماؤهم وأخذت منهم هوياتهم وأضيائهم الشخصية. تم فصل الذكور عن الإناث. سبق الذكور إلى أماكن غير مكشوفة وثبتت إبادتهم. وفي الطرف

(1) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص 148.

الجنوبي من قرية داغ سادت سياسة أشمل: حيث اختفى أيضاً مئات من الأطفال والنساء دون أي أثر.

في عملية أنفال (3) نُقل المشهد إلى كرميان، المنطقة الجنوبية من كركوك والمجاورة للطرف الغربي من قرية داغ والتي كانت أيضاً معقلاً لـ (أوك). ومرة أخرى بدأ كل البالغين أو المراهقين من الذكور الذي قبض عليهم كوابيس الرحلة إلى معسكرات الإعدام. وفي جنوبي كرميان، حيث مقاومة (أوك) كانت أعنف، أُجذ الألاف من النساء والأطفال للإعدام.

في كثير من الحالات كان المليون يُعتقلون من قبل "الجهوش". وفي بعض الحالات كان "الجهوش" يسمحون للنساء والأطفال بالهروب تحت جنح الظلام. لقد كان معهم تفويض مطلق بسلب من يشاءون بحسب الآية القرآنية "أعطوا الرجال لنا، وأنتم لكم الحلكة"⁽¹⁾ كما عبر عن ذلك أحد البعثيين. على العموم كان "الجهوش" خدماً مطيعين في عمليات الأنفال، غير متبركين ربما أن عمليات الاعتقال التي قاموا بها لم تكن مدخلاً إلى الاعتقال في "المجمعات" بل إلى الإعدام الجماعي.

في بداية شهر أيار/ماي انتقلت عملية أنفال (4) إلى الشمال للتعامل مع المنطقة الواقعة بين كركوك وأربيل وكويستجق حيث ماتت مئات أخرى نتيجة الهجوم الكبشاني على ضفة الزاب الصغير وبنائى عن الأنظار أخذ نحو 30 ألفاً ربما. أما في المناطق ذات المقاومة الكبيرة فكان الأطفال والنساء يؤخذون أيضاً بعيداً نحو معسكرات الإعدام. وهكذا تم خلال أشهر الصيف تنفيذ ثلاث عمليات أنفال أخرى (5 و 6 و 7) لإزالة قوات (أوك) من باليسان والمواقع الداخلية للجبل شرقي شقلاوة. وفي بعض الحالات أُنقذ السكان بتسليم أنفسهم بوعده كاذب في العفر وذلك لم يجعل مصيرهم مختلفاً.

في هذا الوقت باتت إيران منهكة اقتصادياً وعسكرياً نتيجة جهودها للقضاء على نظام مدهوم من المجتمع الدولي. وفي شهر نيسان/أفريل ظهرت قواتها من القادو ومن المناطق المحيطة بالبصرة. وخلال النصف الأول من شهر تموز/جويلية فقدت السيطرة على سرديشت والزبيدية وماوت واتسحبت من حلبجة وحاج عمران. في 22 تموز/جويلية أعلنت أنها سوف تقبل بقرار مجلس الأمن رقم 598، وفي 20 آب/أوت دخل قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

(1) شهادة نبي: منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص 161

خلال الأيام الأربعة التي تلت ذلك خُمدت القنارات حول منطقة بهديان. وفي 25 آب/أوت بدأت عملية أنفال في بالقصف الكيميائي والمواد الشديدة الانفجار على القرى والوديان التي تم فيها حشد البشعرية والمدنيين الفارين. تذكر (أكيزه) ذات القماني سنوات ما حصل. إنها كانت ترى ماشية عائلتها عندما وصلت الطائرات، وأخذت تلقي القنابل التي انفجرت إحداها قرب منزلها.

"لقد أطلقت دخاناً أبيض ضارباً إلى الصفرة، وله رائحة كريهة شبيهة بـ (د.د.ت)، المحترق الذي يقتلون به الحشرات والذي كان طعمه مرّاً بعد أن استنشقت الغاز بدأ انفي بحول وغشي الضباب عيني ولم أستطع أن أرى، وبدأت عيني تدمعان. ثم رأيت أبي وأمي وأخي يسقطون الواحد تلو الآخر بعد الهجوم، حيث أخبروني لاحقاً بأنهم قد ماتوا. نظرت إلى جلدتهم الذي كان أسود ولم يكونوا يتحركون. كنت خائفة فيكيت ولم أحرف ماذا أفعل. لقد رأيت جلدتهم يصبح أكثر سواداً والتغصت بسيل من أنوفهم وأفواههم. كانت لدي الرغبة أن ألسهم ولكنهم منعوني فبدأت بالبكاء مرة أخرى".⁽¹⁾

اختفى الآلاف في الوديان الشديدة الانحدار التي حاول هؤلاء الهروب عبرها. في 29 آب/أوت تم رش حوالي 980 2 لاجئاً في بازي كورجي وأحرقت جثثهم فيما بعد على يد قوات الحكومة⁽²⁾. وفي أماكن أخرى قتل كل الذكور الذين أُلقي القبض عليهم. في تلك الفترة، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن قتل مئات من الأكراد عمداً.

لن نستطيع أن نعرف بالضبط عدد الذين قضوا نحبتهم في عمليات الأنفال، ولكن ربما وصل عددهم من 150 إلى 200 ألف. وفي بعض الحالات كان يُطلق الرصاص على القرويين والبشعرية دون تمييز. ولكن أغلبية السكان أرسلوا إلى توبزاه، وهي قاعدة عسكرية كبيرة جنوب-غربي كركوك، والتي استضافت مؤقتاً حوالي 5 000 منهم. وهناك تم التسجيل والفصل بوحشية تُذكر بعمليات القوات النازية. تم تجميع البالغين والمراهقين في قتل وداء قتل وتُجردوا من كل شيء سوى ملابسهم، قبل أن

(1) أعضاء لحقوق الإنسان، راجع المبحث، ص 3.

(2) تم رش القنارات على 37 قرية في مناطق زاخو والعمادية وحفرا وعفوك وسرسنة وميركة سور ورواندوز في فترة من 24 آب/أوت إلى 3 أيلول/سبتمبر، وضعت قاعدة بها في بشعرية عدد 18، ألام/مارس 1989، وانظر أيضاً الانديبنندنت The Independents، 3 أيلول/سبتمبر 1988.

يبدأ التحقيق معهم بحيث كان الضرب شديداً روتينياً. "لقد رأيتهم يخلعون قمصان الرجال ويفسرونهم" يذكّر أحد المسنين. "لقد وضعت الأصفاد في أيديهم مثني مثني، وأخذوا منهم أحذيتهم. كان هذا يحصل من الثامنة صباحاً وحتى بعد الظهر"⁽¹⁾. بعد اثنين أو ثلاثة أيام في توبزواه، تُحمل هؤلاء الذكور في شاحنات مغلقة، ولم يرههم أحد بعد ذلك.

من خلال شهادات ستة ناجين، نعرف نهاية الطريق لرجال الأنفال. لقد أخذوا إلى معسكرات الإعدام في الرمادي، وحرراً وأماكن أخرى، حيث رُبطوا بأحكام في صفوف طويلة على طول خنادق عميقة وأطلق عليهم الرصاص. وعندما امتلأت الخنادق دفنوا فيها.

نقل الكهول وبعض النساء والأطفال بالحاقلات إلى معسكر اعتقال في جنوب-قربي الصحراء العراقية، في نقرة سلمان. أما التعذيب الروتيني في نقرة سلمان فكان يشمل الجلوس القرفصاء بدون حركة لمدة ساعتين والربط بعمود معدني تحت شمس منتصف النهار، واعتباراً من شهر حزيران/يونيه فصاعداً بات الموت نتيجة التعذيب والتعرض للعوامل الجوية والأمراض المعدية شديداً مألوفاً في نقرة سلمان بنسبة وصلت إلى أربع أو خمس حالات موت في اليوم. لقد احتفظ رجل بسجل يومي وصل عند القتل فيه إلى يوم إطلاق سراحه في شهر أيلول/سبتمبر إلى 517 قتيلاً، كذلك مات المزيد بعد رحيله. لقد ترك الكثير منهم هملاً لمدة أيام حتى تتعفن جثثهم قبل أن يُلقوا في قبور جماعية، استوعب كل منها حوالي 40 جثة.

أخذ معظم النساء إلى معسكر الدبس القريب من طريق عام كركوك-الموصل حيث تم حجز الكهول والنساء لمدة أربعة أو خمسة أشهر حتى نهاية مقاومة الميشرية في بداية شهر أيلول/سبتمبر. ولكن الآلاف لم يبقوا أحياء حتى ذلك الحين. لقد مات الكثير من الأطفال نتيجة سوء التغذية والإسهال في معسكر الدبس، كما أخذ نصف النساء تقريباً إلى نهاية أخرى من نهايات الأنفال، أي الموت في قبور جماعية.

في البداية أجهلت الحكومة عن كافة الاستفسارات المتعلقة بضمحاياها. "لقد ألقي القبض عليهم خلال عمليات الأنفال المفقرة وهم لا يزالون رهن الاعتقال". ولكن عندما تزايد عدد الأقرباء الذين يسألون عن المفقودين خلال السنتين التاليتين، فُتت

(1) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص 17.

الحكومة جوابها "ليست لدينا أية معلومات عن مصيرهم"⁽¹¹⁾، ورغم أن صدام حسين سجل أسماء ضحاياه فإنه تخلص من الحقيقة بورطة عامضة ولم تعد حكومته تعرف أي شيء عنها.

بنهاية الحرب دُمّرت 4 آلاف قرية كبيرة وصغيرة وتم إعادة توطين ما لا يقل عن مليون ونصف بالإكراه⁽¹²⁾. مع ذلك لم تكن الحكومة قد انتهت من إجراءاتها في كردستان. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر أعلنت عن نيتها في إنشاء 22 بلدة جديدة تجمع كل واحدة منها لـ 10 آلاف-15 ألفاً من الأكراد الذين أُعيد توطينهم ثم جرى التمييز بلدة عنكمم ذات الـ 12 ألف نسمة. بعد ذلك في شهر حزيران/يون 1989 دُمّرت بلدة قلعة دزه وعُرفت إعادة التوطين على سكانها البالغ عددهم 100 ألف وعلى 150 ألف أخرى من السكان المحيطين بها. وهددت بلدة رانيا ذات الـ 25 ألف نسمة بالطريقة نفسها. خلال شهر تموز/جويليه كان 45.000 من أصل 75.000 من الكيلومترات المربعة من كردستان قد تم تطهيرها من الأكراد، بحسب مصادر الجبهة الكردستانية. وهذا العمل لم يكن بداعي الأمن بل لتفتيت المجتمع الكردي، باستثناء تلك الجماعات التي كانت تخدم الحكومة.

الملاجئون

قبل نهاية شهر آب/أوت 1988 وجد 60 ألف كردي طريقهم إلى تركيا، من بينهم أكثر من 10 آلاف غيرها من الناجين من الهجمات الكيميائية. ولأغراض أمنية توكّلت الإعلام الغربية حصلت أزمة اللاجئين في تركيا على مزيد من التغطية من قريبتها في إيران، رغم أن أعداد هؤلاء كان أقل بكثير. لقد كان هناك في إيران نحو 50 ألفاً من لاجئي حرب 1975، ومنذ ذلك الحين استقبلت ما لا يقل عن 50 ألفاً من الأكراد الفيليين الذين طردوا من العراق في أواخر السبعينيات. وخلال عام 1987 عبر الحدود

(11) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص 217.

(12) بحسب (أوك) الصل على الشكل التالي: (1) عشرة 3.839 قرية، و 1.797 مزرعة، و 2.457 مسجدًا، و 271 مستشفى ومركزاً طبيًا، (2) عائلات برحلة 828.249 عائلة، حوالي مليون ونصف بمعدّل 7 أشخاص للأسرة الواحدة. أكدت الولايات المتحدة أنها لم تكن تعلم بهذا التدمير المنظم، وقد عرفت ذلك من طريق أتباع النجدي. في أثناء حرب الخليج لم يُحمَد 300 أرباب الغرق في كردستان على الحواف على أنها "مبصرة".

50 ألفاً آخرين على الأقل. وبمنهاية شهر آب/أوت 1988 عبر حوالي 100 ألف الحدود ليصل العدد الإجمالي إلى ما يقارب 250 ألفاً⁽¹⁾.

رفضت تركيا في البداية دخول اللاجئين، محذرة أن أولئك الذين عبروا الحدود سوف يهادنهم. فهي خافت من أن الأزمة سوف تزيد من مضاعفة المشاكل القومية الكردية داخل الجمهورية. ولكن الخوف من تجدد الهجوم الكيميائي أو مجزرة من قبل القوات البرية كان قريباً لدرجة أن القوات التركية استطاعت أن توقفهم فقط بعد إطلاق النار عليهم. عبارة على ذلك كان لدى رئيس الوزراء التركي، توركوت أوزال، أسباب كافية لإظهار موقف إنساني. لقد أراد أن يظهر حسن نية تجاه جنوب شرقي الأناضول لأسباب تتعلق بعلاقات خارجية وداخلية. وبشكل خاص الرغبة في دخول الاتحاد الأوروبي⁽²⁾. وهكذا لانت تركيا ولكنها رفضت إعطاء صفة اللاجئين لأولئك الذين عبروا الحدود⁽³⁾ فاحتجزتهم في مخيمات في (يوكسك أوفة) وموني وديار بكر وساردين، كما منعت الوكالات غير التركية من الوصول إليهم.

ما إن خفت الاهتمام الدولي حتى اتخذت تركيا خطوات لتقليص حضور اللاجئين. وعندما أعلن العراق في السادس من أيلول/سبتمبر عن عفو عام لم يأخذ إلا الأكراد ولا المنظمات الدولية على محمل الجد. ومع ذلك فقد ضغطت تركيا على البعض للعودة، وعندما عاد فعلاً نحو ألف شخص منهم، اختتموا ولم يعد لهم أي أثر. فالحقيقة أن التعذيب والإعدامات استمرا في معسكرات الموت العراقية لمدة أشهر. كذلك أهدمت تركيا نحو 20 ألف لاجئ إلى إيران، التي أقامت لهم مخيمات قرب خوي وأورمية وأشنوية، رغم الاحتجاجات الحكومية.

عانى اللاجئون حياة قاسية ومقيدة للحرية وتخللتها فقط اضطرابات بسبب طغام

(1) عاش الكثير منهم في معسكرين كبيرين خارج كرج قرب طهران، وفي جهنم قرب طهران وأبيد معسكرات طوارق أخرى على طول المنطقة الحدودية كمناطق استقبال. لقد أصبحت إيران حربة محذرة أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وهذا تحدياً هائلاً دولية أخرى من الوصول إليهم.

(2) لقد أراد الدعم لاستفتاء في القدس والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر. كما أراد الدعم الكردي لتغيير تأثير الكمالية على الجيش. لقد تطلعت تركيا بطلب عضوية للاتحاد الأوروبي في عام 1987.

(3) بعدد واحد في الدول الموقعة لاتفاقية اللاجئين لعام 1951، لم توافي تركيا حتى الانضمام إلى بروتوكول 1967 والذي وضع التعريف الأساسي خارج أوروبا. لذلك كانت القدرة على رفض إعطاء صفة اللاجئين لأولئك الذين تم بصرفا عبر حدودها الأوروبية.

فأُعيد في حزيران/يون 1989 ومرة أخرى في كانون الثاني/جانفي 1990. في كلتا الحالتين كان واضحاً أن التسميم بالطعام الفاسد كان مقصوداً وبما كُتبت من بغداد لحمل اللاجئين على العودة. بعد شهر جددت بغداد عرضها بالعفو عن العائدين حيث استجاب البعض منهم. ورغم قوة الوضع في المخبئات التركية فإنه يبقى أفضل من حكم الإعدام في العراق.

رد الفعل الدولي

لا شيء يوضح تماماً ضعف الشعب الكردي وهدم حمايته كفضائل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء دائم لمنع العراق من الهجمات الكيميائية. لقد منع العالم بهذه الهجمات. ففي غضون أسبوع من أول استعمال عراقي لتغازل ضد الكرد، أصدر (أوك) بيانات صحفية واستغاث رسمياً بالأمم المتحدة. كما جاء بعض الصحافيين إلى أوروبا للمعالجة. كان الدليل واضحاً وغير قابل للتجدي. ونشرت كذلك تقارير في الصحف الدولية⁽¹⁾، ولكن بالطبع لم يتخذ أي إجراء. لقد كانت الدول الصناعية متلهفة لانتصار العراق على إيران ولم تكن راغبة في تعرضي هذا الهدف للخطر من خلال تطبيق الاتفاقية الدولية.

بعد ذلك جاءت حليجة التي أطلقت الخرق الأسوأ ثروتوكول جنيف لعام 1928 حول استعمال الأسلحة الكيميائية منذ أن غزا موسوليني ليبيا في عام 1935. وكما جاء في تقرير لصحيفة فايننشال تايمز في 23 آذار/مارس فإن "استجابة المجتمع الدولي لصرخات الكرد العالية المنفجرة بالخطر حتى الآن هو صمت مطبق". في 26 آذار/مارس اعترف العراق ضمناً باستعمال الغازات. وخلال شهر نيسان/أبريل حاول بعض العلماء البريطانيين المتميزين إرسال كائنات وهزيلات التلوث إلى كردستان، ولكنهم منعوها من ذلك من قبل بعض أصحاب المصانع بناء على أوامر من الحكومة البريطانية⁽²⁾.

(1) استغاثت (أوك) بالمجتمع الدولي في 16 و 17 و 23 نيسان/أبريل وفي 18 و 19 و 29 أيار/ماي أيضاً ومرة أخرى في 4 أيلول/سبتمبر 1978. ونشرت التقارير الصحفية في معظم الصحف الأوروبية الرئيسية 5 مثلي فانوك في 29 نيسان/أبريل 1987 والفارسيان في 2 أيار/ماي 1987 والاشرف/قهرمان عبرة في 12 أيار/ماي 1987.

(2) هؤلاء العلماء كانوا من الفريق العامل في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد منعت الحكومة التصدير تحت باطلة حظر تصدير الأسلحة والمعدات لأغراض عسكرية التي أدت تنفيذ ضد العراق.

ولكن في شهر حزيران/يونيه، وعندما بدا أن إيران لم تعد قادرة على الاستمرار في الحرب، دعت بريطانيا لإجراء تحقيق دولي فوري كلما اتهمت دولة ما باستعمال مثل هذه الأسلحة، وهو تحذير للعراق بأن الخطر لم يعد قائماً، وأنه يجب أن يكف عن حربه الكيميائية. وهكذا أقيمت بريطانيا دوراً رئيسياً في صياغة مسودة قرار مجلس الأمن رقم 620 في 26 آب/أوت، الذي يدين استعمال مثل هذه الأسلحة ويدعو إلى "اتخاذ إجراءات فعالة ومناسبة" في حال الاستعمال. قبل يوم واحد فقط تقدم مسعود البارزاني يطلب للأمم المتحدة منافذاً بإبلاغه أن تدخل لمنع هجوم العراق الكيميائي على بهدينان، حيث كانت الحكومة من قبل ترش الغازات على آلاف الأكراد، واستمرت في ذلك حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر.

لقد أظهر المجتمع الدولي على الفور مدى التزامه بقرار مجلس الأمن رقم 620. وعندما بدأت الصحافة العالمية تتحدث عن الإصابات الكيميائية، بدأت الحكومات تتفاعل معها. ففي 30 آب/أوت أعربت الحكومة البريطانية، مثلاً، عن "قزعها" وبعد أربعة أيام تحدثت عن "قلقها الشديد". وكما كتبت الإندونيسية في 6 أيلول/سبتمبر، فإن بريطانيا أنكرت تلقيها لأي دليل دامغ ولكنها "كانت مسرورة في أنها عملت أكثر من الأمم المتحدة في مسألة الأسلحة الكيميائية، ولكنها لم ترغب في "الخروج من الصف" حول العراق". فهي لم تساعد تحقيقاً خاصاً بها، بل طلبت معلومات من تركيا التي كانت قد أنكرت من قبل وجود أي دليل على استعمال الأسلحة الكيميائية. وكذلك أعطت القاريون رأيها قائلين:

"لا يزال الكلب القوي يرفض حتى مجرد نجاح خفيف في وجه أكبر استعمال صارخ للأسلحة الكيميائية منذ 50 عاماً. ليس هناك إدارة ولا استهجان. وعلى المستوى الرسمي لا تزال حكومة جلالة الملكة تنتظر دليلاً دامغاً. حتى أكثر دبلوماسيي وزارة الخارجية تمراً يجب أن ينهض جبينهم خجلاً من هذا الهراء. ولكن لا بد أن يكون هناك مكان للأخلاق في العلاقات الدولية. إن المثل الحيالاً في التكلم جهاراً ضد ما لا يمكن تبريره والدفاع عنه والإغراق في التناقض ينم عن لا أخلاقية بكل ما في الكلمة من معنى".⁽¹⁷⁾

في الولايات المتحدة اتهمت وزارة الخارجية العراق باستعمال الأسلحة

(17) القاريون، 7 أيلول/سبتمبر 1988.

الكيميائية، ولكن بعد أسبوعٍ نُصِرَتْ بحياة قُرِفَتْ تقديم الدليل الذي بحوزتها وافترحت تحفيظاً تجريه الأمم المتحدة. وربما عرفت من قبل أن تركيا قد قررت مسبقاً منع وصول أي لجنة تقصي تابعة للأمم المتحدة إلى اللاجئين الأكراد في داخل أراضيها¹²¹.

كان من الواضح لماذا لم ترغب بريطانيا ولا أية دولة أخرى تولي القيادة. فخلّف قلق الحكومات التي تم التعبير عنها في عدم تعريض مباحثات السلام العراقية-الإيرانية للخطر من خلال إدانة العراق، كان ثمة قلق حقيقي في عدم تعريض مشاريع إعادة الإعمار الضخمة في العراق للخطر (التي تُدرّج بـ 50 ألف مليون دولار أميركي) والتي كانت العراق ملزمة بعرضها.

في حين سعى الأشخاص الأكثر جسارة إلى جمع ونشر الدليل على ما حدث. قد نشر هيثان أميركيان، لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ومنظمة خاصة، أطباء لحقوق الإنسان، فليلاً دافعاً على استعمال الأسلحة الكيميائية¹²². وبصرف النظر عن الدليل المادي ختم تقرير مجلس الشيوخ بأن رفض تقارير الشهود العيان:

“منوف يتطلب الاعتقاد بأن 68 ألف لاجئ كردي محبسون في حصة مواقع مختلفة استطاعوا في غضون 15 يوماً التوصل إلى حياكة مؤامرة لشويه سمعة العراق، وأن هؤلاء اللاجئين قد استطاعوا الاحتفاظ بمؤامرتهم هذه على الكتمان ليس منا فقط، بل وكذلك من الصحافة العالمية”.

فيما بعد جلب الصحفي روبرت غوين Robert Gwynne معه عينات من الخبرة التي كشفت عن المواد القابلة التي استُخدمت في تلك الهجمات.

في وجه مثل هذا الدليل أثبت معظم دول الاتحاد الأوروبي العراقي، ولكنها لم تسمح أن يؤثر ذلك على شؤونه السياسية والاقتصادية¹²³. فبريطانيا مثلاً طاعت

121. وفد التحليل بكل تأكيد في طريق الاتصالات العسكرية العراقية، نيويورك تايمز، 19 أيلول/سبتمبر 1988. انظر أيضاً فانستان تايمز، 9 و 15 أيلول/سبتمبر، انترناشيونال هيرالد تريبيون 14 أيلول/سبتمبر والتارغيان 15 أيلول/سبتمبر 1988.

122. تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: “استعمال الأسلحة الكيميائية في كردستان: الهجوم العراقي الأخير (واشنطن 21 أيلول/سبتمبر 1988)؛ أطباء حقوق الإنسان للصحافة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1988 وتقريره الخاص “رياح العدم”، استعمال العراق للغاز السام ضد سكان كردستان” (لندن/بشري، 1990).

123. أخير دبلوماسي يعمل في العراق والمخبر المؤلف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1988 “في الحكومة غير مستعدة لتعرض مصالحها السياسية والاقتصادية في العراق والمخبر للخطر من أجل الأكراد”.

صادراتها بالدين إلى العراق⁽¹⁾ وهو ما يبدو متماشياً تقريباً مع إشارة وزارة الخارجية "لقد كنا في مقدمة الذين أبدوا قلقهم واعتحامهم الشديد حول إدماء [الحرب الكيميائية] هذه"⁽²⁾. وقد تبين خلال [الجنة] حكوت لثقفني في عام 1993 أن الوزراء قرروا تخفيف قيود التصدير على العراق بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران للحصول على طبات تجارية جديدة. "ولكن السير جيفري هاو Sir Geoffrey Howe شعر بأنه سيكون من السخري الشديدة أن تعلن التغيير بينما وزارة الخارجية تلقي آلاف الرسائل المتعددة بالهجمات العراقية على الأكراد"⁽³⁾.

في مجلس الشيوخ الأمريكي قدم مشروع قانون لقرض عقوبات اقتصادية شديدة وإيقاف قرض دين مكحول بـ 800 مليون دولار أمريكي وتصدير معدات حساسة. ولكن الكثير من الأشياء كانت في خطر⁽⁴⁾ وقد اعترضت الحكومة الأمريكية على مشروع القرار ونُقل في الوصول إلى سجل القواتين، في أمانة اتهمت وكالة طوعية 12 شركة ألمانية تصنع المواد الصيدلانية بتقديم المواد والمعدات لتصنيع الأسلحة الكيميائية من قبل العراق واتهمت حكومتها بتشجيع مثل هذه الممارسات والتخلف عن الباقيين للتحقيق في انتهاكات القيود المفروضة من طرفها⁽⁵⁾. في شهر حزيران/يون 1988 اتهم مسؤول البازلي فرنسا وإيطاليا وهولندا أيضاً بالمساهمة في برنامج العراق للحرب الكيميائية.

كان واضحاً أن الكثير من الدول في العالم الصناعي تتاجر بالمعدات الحساسة مع العراق دون أن تشعر اتبهاً كثيراً لتقليص مبيعاتها من الأسلحة بحسب قرار مجلس الأمن رقم 620 أو بروتوكول 1925. ولم تمر سنة تقريباً على حطبة حتى شاركت

(1) من 173 مليون جنيه إسترليني لسنة المالية 1987/88 إلى 149 مليون جنيه لسنة المالية 1988/89.

(2) الانديبندينت: 10 أيلول/سبتمبر 1988

(3) التايمز: 29 تموز/جويلية 1993.

(4) ما عدا ذلك 800 مليون على شكل صادرات بالدين كان موزعاً على الدول المستاحون إلى المال بلغة محتاجين إلى تسليم السلع إلى العراق.

(5) Gesellschaft für Bedrohliche Völker، ألمانية والإضافة للمساهمة في العراق ص 3-4. أول تصريح من مثل هذه التجارة قد تم في عام 1984، ولكنها استمرت منذ ذلك الحين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 ذكرت صحيفة الغارديان أن شركة دولية ألمانية كبيرة كانت تقدم الغطاء لاجتراء مواد عام للحرب الكيميائية في بغداد، ونشرت تقريراً عن حادث رئيسي من مخبر يوراني مشروط في هذا البرنامج كانت إحدى المانية الغربية 167 مليون دولار كحد أقصى للاعتداء المنفوخ في عام 1987، الانديبندينت: 2 تشرين الأول/أكتوبر 1988.

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان والبرتغال وتركيا بالإضافة إلى الكتلة الشرقية ودول أمريكا اللاتينية في معرض بغداد الدولي الأول للمنتجات العسكرية. أما الولايات المتحدة فقد كانت قد دخلت من قبل في تجارة المعدات الحربية مع بغداد. وقد برزت هذه المبيعات بدعوى توفير التشغيل المحلي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وهو مفهوم غشوي بكل وضوح، تعريفه للإطاحة البلية لمئات الآلاف من الناس الثمانين في المنطقة.

المصادر المنشورة:

Blower Aladdin, *Death Clouds Saddam Hussein's Chemical War against the Kurds* (London 1991); Martin Van Bruinessen, 'The Kurds Between Iran and Iraq' in *Middle East Report* no. 143, July, August, 1996; Shahrani Chubin and Charles Topp, *Iraq and Iraq at War* (London, 1988); Gellert, 'Sviluppo del Problema Curdo'; Gesellschaft für Bedrohte Völker, *Germany and Genocide in Iraq, Persecution and Extermination of the Kurds and Assyrians Christmas, 1968-1990*, (Göttingen, 1991); Ghannouchi, 'The Kurdish Question in Iraq'; Kamran Karadaghi, 'The Two Gulf Wars: The Kurds on the World Stage' in *Chalind, People Without a Country* (London 1991); Samir al Khaili, *Republic of Fear, The Politics of Modern Iraq* (Berkeley, Los Angeles, 1989); Middle East Watch/Human Rights Watch, *Genocide in Iraq: the Aghal Campaign Against the Kurds* (New York, 1991) and *Barbarism of Repression. The Iraqi Government in its own Words* (New York/Washington, February, 1994); Muhammad Maick, 'Kurdistan in the Middle East Conflict' in *New Left Review* no. 175, May/June 1989, March, *Les Kurdes Aujourd'hui*; Pax Christi International, *Electron in Iraq Kurdistan* (Brussels, August 1992); Physicians for Human Rights, 'Winds of Death in Iraq: use of poison gas against its Kurdish population' (Somerville, MA, February, 1991); PUK, *Revolution in Kurdistan*, Gwynne Roberts, 'Winds of Death' on Despatches, Channel 4 TV, 23 November 1988 United States Senate Foreign Relations Committee Staff Report, *Chemical Weapons use in Kurdistan. Iraq's Real offensive*, (Washington, 21 September 1988).

الصحف والمجلات، الخ:

BBC, *Summary of World Broadcasts*, *The Financial Times*, *The Guardian*, *International Herald Tribune*, *the Kurdish Observer*, *Le Monde*, *Middle East International*, *The Morning Star*, *Observer Foreign News Service*, *Pech Merga*, *The Times*.

غير منشور:

Sams Shereesh, 'The Contemporary religious situation among the Kurds of Iraq', (unpublished diss. London, 1993).

البيانات الصحفية :

Iraqi Kurdistan Front, The chronology of Chemical attacks in Kurdistan (undated, late 1988), KDP Press statements, PUK press statements, Amnesty International statements.

مقابلات :

ولاد علاء الدين (لندن 9 آب/أوت 1989)، كريم خان برادوسي (لندن 18 شباط/فيفري 1992)، منصور بارزاني (لندن 21 تموز/جويلية 1989) وصالح الدين 10 تشرين الأول/أكتوبر 1991، عبد مراد (لندن 26 و 29 تموز/جويلية 1991) عمر شيخموس (لندن 15 آذار/مارس 1989) سامي شورش (لندن 1 تموز/جويلية 1993)، حسين دهرغر سوري (لندن 18 شباط/فيفري 1992)، جلال الشافعي (لندن 9 شباط/فيفري 1990)، هوتيار زباري (لندن 18 تموز/جويلية 1990)، والعايد من قلعة المحمود الذين ظهروا عدم ذكر أسمائهم (السليلية 9-12 تشرين الأول/أكتوبر 1991).

الانتفاضة والحكم الذاتي

كانت هزيمة 1988، من الناحية النفسية أكثر قديراً من هزيمة 1975. فجميع الإبادة الجماعية، التي تُعد حليجة رمزاً لها، باتت يتضح شيئاً فشيئاً. لقد أسرف صدام في القتل والتدمير بكل ما في الكلمة من معنى.

في عام 1975 ربما قادت سياسة ليبرالية حقيقية ومسخية تجاه مطلب الحكم الذاتي الكردي، الذي أعطى قادة (ح.د.ك) مسؤولية حقيقية، التمرد الكردي إلى النهاية. لم يعد لا الأكراد ولا بغداد لديهم أي شك في قدرات بغداد العسكرية. وفي مثل هذه الظروف ربما استطاع هرشي كريم وشبههم إغراء المجتمع الكردي بعلاقة مثمرة مع بقية العراق. ولكن صدام لم يكن قادراً على فعل ذلك.

عشية الإبادة الجماعية من قبل الحكومة في عام 1988 لم يكن لدى القادة الأكراد الكثير ليخسروه. وفي شهر تموز/جويليه 1988 عندما أصبحت الهزيمة قريبة جداً، قررت اللجنة المركزية لـ (ح.د.ك) مواصلة الكفاح كيقيماً كان، وهو قرار تمت المصادقة عليه في المؤتمر العاشر للحزب الذي عُقد في شهر كانون الأول/ديسمبر 1989. ومن جهة نصيب (أوك) نجيب حدودي صفر جداً وأخذ يشن من هجماته. لم يجد أي من الحزبين أية صعوبة في إغراء العدو الرئيسي للبعث العراقي، سورية، لتقديم المساعدة العسكرية. لقد نُفذت العمليات في عدى العراق حتى سهل أربيل بل وحتى داخل مدينة كركوك نفسها. وفي إحدى الهجمات، مثلاً، قُتل 22 طياراً عندما نصب كمين لباحن حكومي. ولكن الاستراتيجية كانت مختلفة تماماً عن تلك التي سادت خلال الحرب العراقية-الإيرانية. قمع التهديد بالأسلحة الكيميائية، والتغيب القام تقريباً للكان، بدأت الجبهة الكردستانية تشن حربها بغارات خفيفة ونصب الكمائن، دون السيطرة على أي أرض على الإطلاق. لقد أقام كلا الحزبين مخابري لنظام

والأسلحة في الجبال لغات من مقاتليهما الراغبين في القتال، أما من الوجهة السياسية فكان من الضروري للمعنويات القومية أن يبقى نشاط البعثيين على مستوى كاف لمنع بغداد من إحقاق حقيقة استمرار المقاومة، وقد حذر جلال الطالباني من تصعيد النضال بشن سلسلة من الهجمات في القسم العربي من العراق، والاستنتاج الطبيعي هو أن مثل هذه الهجمات تشغل أعداداً كبيرة من القوات الحكومية وسيكون لها تأثير استراتيجي.

ولكن هل كانت الجبهة الكردستانية متفاوضة مع صدام حسين؟ هذا ما يبدو أنه جاء ضحاً في رأي مسعود البارزاني "إن القضية الكردية قضية سياسية ولا يمكن حلها بالوسائل العسكرية"⁽¹⁾. مع ذلك لم يكن من دليل على أن لهذه الأراء تأثيراً حقيقياً في بغداد. فالحكومة كانت صلبة بالقيام بجهود غير مباشرة للتفاوض مؤقتاً ولكنها لم تجد نفسها تحت أي ضغط لأن تقوم بذلك جدياً. فقد استتبت فعلياً جلال الطالباني بشكل خاص من قرارات المجلس التي أصدرتها في عام 1988/89. وهكذا كانت بغداد تحتاج إلى تهديد رئيسي آخر ضد النظام حتى تبدأ بالقلق من الجبهة الكردستانية.

حتى شهر تموز/جويلية 1990 لم تكن المظاهر الخارجية تدل على شيء من هذا القبيل. على العكس من ذلك، كان (ح.د.ك) هو الذي بات متخففاً بنهاية موداء، حيث قابل مسعود البارزاني في نهاية شهر حزيران/يونيو القادة الإيرانيين وخرج بانطباع جلي أنهم يريدون التوصل إلى اتفاقية سلام رسمية مع العراق. وهذا سوف يعني بالضرورة إغلاق الحدود لمنع نشاط البعثيين ضد أي من الدولتين.

أزمة الخليج

في مثل هذه الظروف جاء غزو صدام حسين للصين القوي الكويت والعراق الدولي يفرض عقوبات والتهديد بالقوة لإجباره بالتصالح غير مشروط، بحالة معجزة لإرجاء تنفيذ حكم الإعدام بالجبهة الكردستانية.

فجأة وبشكل غير متوقع جاءت الأحداث لتضع الجبهة الكردستانية فرصة نادرة، ولذلك قرر صدام حسين، الذي عرف المخاطر الكبيرة الناشئة عن استجابة تركيا للحصار الدولي على العراق، سحب قواته من معظم كردستان باستثناء بعض المناطق

(1) مقابلة مع مسعود بارزاني، لندن 21 تموز/جويلية 1989.

الصدام كالعراق الحدودي الإيراني-العراقي-التركي ونقطة عبور زاخو الحدودية. كما أرسل مكرم طالباني لتقديم اقتراحات سلام لـ (ح.د.ك) و(أوك). ولكن لم يكن أحد منهما مستعداً للتعاطي مع صدام وهو يتحدى المجتمع الدولي بأسره.

من ناحية أخرى لم يكن هناك ما هو أخطر على الكرد أكثر من الوقوف العلني إلى جانب التحالف الدولي بزعماء الولايات المتحدة ضد العراق التي تستعد للحرب. لم يكن كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تبديد المخاوف بأنهما راغبان في المشاركة في حملة تحت إشراف الولايات المتحدة للإطاحة بصدام حسين. لقد كان الحزبان مثل إيران يتوقان إلى هزيمة صدام ولكنهما خافا من الارتباط بالغرب. لهذا كان ينبغي على الجبهة الكردستانية تجنب انطباع الخيانة ليس في داخل العراق فقط بل وأيضاً لدى العالمين العربي والإسلامي. في دمشق أعلن أعضاء بارزون في الجبهة الكردستانية عن جبهة موحدة مع البعث والناصريين والصاعدين الإسلاميين ضد صدام. ولكن الشكوك تزايدت حول الزيارات التي نقلتها الصحف على نطاق واسع، ولكن غير المنشورة سياسياً، إلى واشنطن في منتصف شهر آب/أوت، وكذلك الزيارات التي تم الاعتراف بها رسمياً لقيادات (أوك) و(ح.د.ك) إلى فرنسا في شهر أيلول/سبتمبر.

كان صدام، الذي يستعد للقتال في الكويت، خائفاً بما فيه الكفاية من التهديد الكردي ليقيم للجبهة صفقة للسلام في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ولكن الجبهة لم تكن راغبة في عقد أية صفقات في ظروف غير مستقرة كهذه. فقد كانت أقوى بالفعل من خلال نشر حوالي 4 آلاف من البشعرية تقريباً، ومن خلال الاتصالات التي أقامتها مع قوات الجيوش التي تجندت حديثاً وكذلك مع الأكراد في القوات النظامية. لقد كانت الجبهة الكردية قادرة على معرفة أن عدم الاستقرار هي نتيجة الأزمة فأعطت تأكيدات لقوات "الجيوش" بأن تعاونهم كفيل بمغفرة وبيان الماضي. وهكذا بات لديها ليس فقط شبكة واسعة وعميقة من المعلومات بل أيضاً لديها حصان طروادة داخل المدن والبلدات التي تحبس فيها الأكراد الآن. كذلك كانت تتفاخر بأن مقاتليها يستطيعون التسلل عملياً إلى أية بلدة في كردستان.

مع ذلك، عندما حشد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بكامل قوته في المملكة العربية السعودية وبدأ الخلاف يسير باتجاه حرب مفتوحة، انصهرت الجبهة الكردستانية في الإصرار بأن الكرد سوف يقفون على الحياد في حرب حامية الوطنيين. لقد كانت خائفة من الهجوم بينما لا يزال لدى صدام القدرة في استعمال الأسلحة

عندما شملت الأزمة أكثره أعلن الرئيس أوزال علناً أن هناك اتفاقاً بين تركيا وإيران وسورية يقضي بحل السماح بقيام كيان كردي ناشئ عن أزمة الخليج، مع ذلك قام أوزال باتخاذ الخطوات الجدية الأولى نحو الاعتراف بالحكمي بالشعب الكردي منذ قيام الجمهورية التركية، مستجيباً لاقتراح من الطالباني في أواسط شهر شباط/ فيفري والذي تضمن ضمانات بأن أفراد العراق سوف لن يسعوا إلى الانفصال عن العراق. بعد عدة أيام سافر الطالباني ومحسن عزبي من (ح.د.ك) إلى أنقرة لمقابلة أوزال الذي استجاب لشعور العرب داخل تركيا مع الإشارة إلى أنه ليس هناك ما يجب أن نخاف منه في التحديث معهم. يجب أن نصبح أصدقاء لهم. إذا ما أصبحوا أعداء فإن الآخرين قد يستغلونهم ضدنا⁽¹⁾. كان أوزال يقلل من احتمالات قتله بالدعوة إلى الذين في موقف أنقرة من أفراد تركيا (انظر الفصل العشرين)، بينما هو يحضر لاحتمال الحاجة إلى مفاوضات مع أفراد العراق في حال تقسيمها.

الانتفاضة

بهزيمة القوات العراقية البرية على يد التحالف في 28 شباط/ فيفري، بدأت الأحداث في داخل العراق تتحرك بسرعة، ففي الحال انقضى الكثير من الشيعة في جنوبي العراق الذين تشجعوا بالقرار الجماعي من الجيش. وفي الوقت الذي انشغلت به معظم قوات صدام المثبتة باسترداد المدن الرئيسية في الجنوب، انتشر الاضطراب بسرعة في كردستان، وسط هجوم البشمركة على وحدات الجيش⁽²⁾. وفي الرابع من شهر آذار/ مارس تفجر هذا الاضطراب إلى انتفاضة شعبية في بلدة رانجا، وسرعان ما حذت حذوها أماكن أخرى، قوتعت معظم كردستان بما فيها دهوك وأربيل والسليمانية في أيدي الثوار في العاشر منه. وزاخو في الثالث عشر من آذار/ مارس. وكما اعترف مسعود البارزاني نفسه "فإن الانتفاضة كانت ببادرة من الشعب نفسه، نحن لم نوقعها"⁽³⁾. وبالنتيجة، وحسب ناطق رسمي باسمها، فإن "الجهة الكردستانية" تبعت الجماهير فقط إلى الشوارع"⁽⁴⁾. إنها كانت متروكة في

(1) كورتجان سايش مونتور، 19 آذار/ مارس 1991.

(2) بين 27 شباط/ فيفري و4 آذار/ مارس قوات الجهة الكردستانية قتلت 50 مجروحاً على مواقع أو أهداف عسكرية، وكالة الصحافة الفرنسية (AFP)، 4 آذار/ مارس 1991.

(3) الإنبيقت، 24 نيسان/ أبريل 1991.

(4) رومان جاب لوكالة الصحافة الفرنسية، 4 آذار/ مارس 1991.

الدخول إلى المدن خوفاً من عقاب جماعي، لقد فضلت أن تبقى المدن في الوقت الراهن تحت السيطرة المدنية، وأن تقوم السلطات المدنية بالتفاوض مع وحدات الجيش المحلية.

جاء الآن دور "الجحوش" لعب الدور الحاسم في النضال الكردي. في 29 كانون الأول/ديسمبر صعدوا بالعفو الرسمي لقيادة الجبهة عنهم. ومن الممكن، كما يقول بعضهم، أن يكون "جحوش" أكو بقيادة عباس مامند⁽¹⁾ هم أول من بدأوا بالانتفاضة في رانيا. في حين قال آخرون إن الذي بدأ بالانتفاضة كان زعيماً قبيلاً آخر للجحوش هو أنور بتوارته Bilwara. مهما يكن، فإن المستشارين المحليين هم الذين أداروا في كل مكان تقريباً القوة بشجاعة وهم من تفاوضوا لرحيل القوات العراقية غير الراضية في الانضمام إلى الانتفاضة. في زاخو، مثلاً، عرض عمر سندي، وهو زعيم قبلي ومستشار بارز، جواز المرور على كافة خطوط قتال الحكومة إذا ما وضعت سلاحها. وفي العمادية نصّح المستشار هناك قائد الجيش المحلي الانسحاب إلى الشكنات تجنباً للإلحاح الشعبية، تاركاً النظام العام بيد "الجحوش". ما إن أخذ بتصيحته، حتى أخذ من امتصلم من الجيش، دون أن تطلق رصاصة واحدة، في حين اختار القلة فقط من "الجحوش" البقاء هوالين لصدّام⁽²⁾.

وهكذا تحوّل معظم قادة "الجحوش" من متعاونين مرتبكين مع بغداد إلى أبطال للانتفاضة. وزاد عدد القوات الكردية من 19 ألفاً إلى أكثر من 100 ألف في غضون بضعة أيام. ولم يطل الأمر كثيراً حتى تجنّد "المستشارون" من قبل أعضاء أحزاب الجبهة، التي حاول كل منها تعزيز قوته في ساحة المعركة وفي مواجهة أعضاء الجبهة الآخرين. فقد جلب (أنور بتوارته)، مثلاً، 10 آلاف رجل من حولتار إلى الحرب الاشتراكي الكردستاني، وأخذ (عمر سورجي بخيار) رجاله المائة والمضامين إلى (س.د.ك.) متراجماً بتشكيل براغماتي عن نفوره من قيادة البارزاني. وانضم (كريم خاز برادوست)، المدرك لعداوته المبررة للبارزانيين إلى (أوك)، في غضون أشهر القادمة نالشي "الجحوش"، بينما سعى "المستشارون" إلى عرض أكثر إغراء. فيما بعد انشق بعض الزعماء القبليين ليبتكروا حزبهم الخاص.

(1) مقابلة مع حسين سورجي كريم خاز برادوستي، لندن 18 شباط/فبراير 1992. يجب التذكير بأن عباس مامند كان متورطاً تماماً في انتفاضة 1962. اليوم أصبح رجلاً مسكناً لكن عناصر شابة من عائلته لا تخلط في الحياة.

(2) هؤلاء هم تحديداً لاطو بارشاد وباري، أما الآخرون فهو بدا إلى بغداد معن فيهم قاسم آغا كوي، سنجوق المسؤول عن مقتل العديد من الشرطة والكنائي غير مستعدين لتطبيق العفو الكردي.

في هذه الأثناء مضى الكرد قداماً بعد أن تشجعوا بالتجّاح الواضح للمتطرفين الشيعة وبالتحذير الذي أعطته الولايات المتحدة للعراق من مقبلة استعمال الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها المدنيين. استولت الجبهة على خط متوازي مع طريق هدام كركوك-بغداد، بما في ذلك، كلاله، كفري، طوز خورماتو، جمجمال، ولها موطن قدم في كركوك. وبدأت الآن بشن هجوم رئيسي على كركوك نفسها، ذرة الحاج الكردي، في التاسع عشر من آذار/مارس سقطت المدينة.

الهجرة الجماعية

لم يدم الانتصار الكردي طويلاً، فقد أظهر هدام من قبل استعداده في إنزال عقوبات جماعية بالمدنيين حتى يدحر الثوار. قضى 13 آذار/مارس أخذ 3.000 من النساء والأطفال كرهائن عندما تزايد تهديد الثوار لكركوك. وتم اعتقال المدنيين الأكراد الموجودين في الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحكومة وقتلوا جميعاً. وعندما تم احتواء الانتفاضة في جنوبي العراق، أرسل هدام بسرعة بالغة أفضل قواته الحرس الجمهوري، إلى الشمال مدعومين بالطائرات والأسلحة الثقيلة والذبابات حيث كان الثوار غير مسلحين بشكل جيد لمواجهة التكنولوجيا.

لقد اتضح الآن أن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لم تكن راغبة في أن تفقد بغداد السيطرة على البلد، بل، وفق معلومات مصدر مجهول، رغبت في إلحاق الهزيمة بالثوار قبل الإطاحة بهدام⁽¹⁾. وبدأ واضحاً أيضاً أن الولايات المتحدة تريد أن تتأكد من أن تركيا والسعودية سوف لن تساعد الأكراد ولا الشيعة. وفي الوقت الذي حظرت فيه الولايات المتحدة استعمال الطائرات ذات الأجحة الثابتة، فإنها رفضت وضع الحظر على طائرات هليكوبتر التي استعملت بفعالية شديدة ضد المدنيين والمجاهدين على حد سواء.

كانت تلك تجربة مريرة فاتهم الطالباني والبارزاني الرئيس يوش مذكرة بأنه قد أدها شخصياً الشعب العراقي أن يثور ضد هيكتاتورية هدام حسين⁽²⁾. وقد كان يوش قد أعلن بالفعل قبل بدء المعركة البرية أن هناك وسيلة أخرى لتوقف صفك

(1) روك حريم، جريز، 14 آذار/مارس والفيتشال تابو، 3 نيسان/أبريل 1991

(2) أكرناشيوك هيرالد تريبون، 30 آذار/مارس 1991

الدماء، وهي أن يأخذ الجيش العراقي والشعب العراقي زمام المبادرة بأيديهم لإجبار صدام حسين، الذي كنت أتورء على الشعب⁽¹⁾، وقد أذيع البيان فيما بعد إلى الشعب العراقي من صوت أمريكا، علاوة على ذلك، فإن إذاعة صوت العراق الحرة، الخافضة لليهودية، أذاعت بيانات مشابهة لتحريض الشعب وباللغتين الكردية والعربية. في الوقت الذي برأ برشي وحلفاؤه أنفسهم من ذلك، كان من الصعب تجنب الاستنتاج أن التحالف سعى إلى إثارة المنشقين العراقيين ولكن على أسس يمكن التوصل منها.

في 28 من شهر آذار/مارس أجبر الهجوم العراقي المضاد الذي استعملت فيه الأسلحة الثقيلة الثوار على إخلاء كركوك ومن ثم منوح أربيل ودهوك وراحو. وعندما تقدمت القوات الحكومية اعتقلت نحو 100 ألف من الأكراد والتركمان في نواحي كركوك ودهوك وطلوز خرماتو. كذلك وب الرعب عندما سرت قصص عن الأعمام الوحشية المرتكبة، وهكذا ربما قضى نحو 20 ألفاً من الكرد والتركمان لحجمهم في الهجوم العراقي.

حتم الذعر والفراخ عموم كردستان، حيث ترك أكثر من مليون ونصف منازلهم مدعورين ليصلوا إلى بر الأمان إما في تركيا أو في إيران. وسرعان ما أغلقت الطرق والدروب المؤدية إلى الحدود. وفي الطريق إلى تركيا قال أحد الصحفيين إنه رأى حوالي 500 لاجئ وقد قتلوا بالقبائل القوسقورية التي ألقوا طائرات الهليكوبتر: "لقد مات الناس حرقاً داخل السيارات، وإن الطائرات العراقية تقصف المدنيين دون توقف"⁽²⁾. ظهرت مشاهد مشابهة في الطرق المؤدية إلى إيران وهكذا تفرقت قوات الثوار إلى حد كبير لأنهم سارعوا لمرافقة عائلاتهم إلى بر السلامة.

عملية توفير الراحة (بروقايد كومفورت)

عندما طغت صور القسوة والعوز على تقارير الصحف في العالم، ازداد النقد الشعبي لقيادة التحالف التي نقضت، يديها من المسؤولية، لقد كان هناك تباين بغرض بين استعداد التحالف للقتال لحماية النفط وإعادة نظام استبدادي في الكويت ونفوذ من حماية الكرد والشيعة، وأشارت إحدى الصحف:

(1) راجع إلى مقالتي، في الإنجنيكت، نيسان/أبريل 1993.

مكة المكرمة

الرياض

البحر الأحمر

محافظة
البحر الأحمر
البحر الأحمر

البحر الأحمر
البحر الأحمر
البحر الأحمر

البحر الأحمر
البحر الأحمر
البحر الأحمر

10° 20° 30° 40° 50° 60°

إن السيد ميجور، بقوله، عن شدة خجله، إنه لا يتذكر أنه طلب منهم (الكرد) أن يقوموا بهذا العصيان المسلح "وكان التمرد عبارة عن نزوة ليس لنا علاقة بها" والرجل الآخر [بوشرا] الذي تقول التقارير إنه طلب من وكالة الاستخبارات المركزية CIA في شهر كانون الثاني/جانفي أن تحرض الأكراد على عصيان مسلح ويشر بالثورة خلال حرب الخليج، يتصرف الآن كشخص يعاني من قوبة فقدان ذاكرة شديدة⁽¹⁾.

ورغم إن حكومة الولايات المتحدة خلال الأزمة نعتت صدام حسين بكل ضرر الديكتاتوريين مشجعة الشعب على الإطاحة به، فإنها رفضت مع ذلك إجراء اتصالات مع جماعات المعارضة على أرضية "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للعراق. بعد ذلك قررت فتح باب الحوار مع قادة المعارضة في 28 آذار/مارس ولكن بعد أن صر صدام حسين القسم الأكبر من معارضيه.

لقد بات القتل في حماية الكرد يهدد في تصريح سمعة المنتصرين في الخليج بالتراب. ففي 5 نيسان/أبريل أصدر مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم 688 لكبح جماح بغداد، كما أذن "قمع السكان المدنيين العراقيين في أجزاء كثيرة من العراق، بما في ذلك المناطق الكردية مؤخراً"، وطالب "العراق، مساهمة منه لإزالة خطر السلم والأمن الدوليين في المنطقة، أن ينهي هذا القمع أولاً أن يسمح العراق فوراً بوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى كل أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في كل أصقاع العراق". كان القرار تاريخياً لسيين، فقد كانت هذه هي المرة الأولى (منذ قرار لجنة التحكيم التابعة لعصبة الأمم حول ولاية الموصل في عام 1925-1926) التي يتم فيها ذكر الأكراد بالاسم، وبذلك رفع مكانتهم دولياً. وكانت كذلك هي المرة الأولى التي تصر فيها الأمم المتحدة على حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها. كلتا السابقتين تشيران إلى أن الأمم المتحدة قد بدأت بإعادة تقييم لبدئية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، وهي حقيقة مبشرة بمستقبل الأكراد والأقليات المعرضة للخطر. ولكن الأمم المتحدة كانت حريصة ألا تضع قرارها موضع التنفيذ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

في هذه الأثناء لم يقل الخطر على الأرض. فلو أن بغداد كانت تدرك خطراً المقاومة الضعيفة لتقدمها، لتابعت هجومها بكل تأكيد. ولكن على طريق رواندوز

(1) الإنديبنند، 7 نيسان/أبريل.

الرئيسي واجهت قواتها مقاومة شديدة دلت على قوة أكبر من مجرد الـ 150 رجلاً الموضوعين من أجل خدمة مسعود البارزاني في صلاح الدين، ولهذا، وفي ضوء هذه المقاومة والحاجة إلى إعادة التفرز لاحتواء التهديد بين الشيعي والكرد، وخطر تدخل جديد من قبل التحالف، اتخذت بغداد قراراً ضد المعضي في تقديمها.

مع نهاية الأسبوع الأول من شهر نيسان/أفريل وصل أكثر من 250 ألف كودي إلى الحدود التركية، ولا يزال 250 ألفاً آخرين في طريقهم إلى هناك حيث فر الكثير منهم دون استعدادات لمواجهة تلوّج الشتاء. مع ذلك، ورغم ظروف البرد القارس، منعتهم القوات التركية من الدخول إلى تركيا.

"كانت أمهات تحملن صغارهن في مواجهة القوات التركية وتخرجين لكي يُسمح لهن بالدخول بحثاً عن معونة طبية في حين حصل الآخرون أجسادهم أو جذائهم على ظهرهم أو محمولين في البطانيات كبدل مؤقت للثقلات. ولكن كل من حاول الدخول إلى تركيا كان يُضرب بأقصى البنادق"⁽¹⁾. وقد أقام أغلبهم المأوى الذي تيسر لهم في أطراف الجبال الثلجية.

على نقيض ذلك فتحت إيران حدودها، وسمحت لأكرادها أن يفتحوا بيوتهم ومدارسهم ومساكنهم للأجئيين. فبلدة بيراتشهر، مثلاً، البالغ عددها 25 ألفاً قدمت المأوى لـ 75 ألفاً آخرين من اللاجئين. كما أقيمت معسكرات طوارئ لها بفاروب المليون لاجئ. وعلى طرفي الحدود في تركيا وفي إيران ساءت حالة بعض المدنيين وبعض الأطفال حيث لا قوا حتفهم جراء التعرض للعوامل الجوية أو الانتهاكات النفسية أو الإسهال.

ولكن الأزمة على الحدود التركية استحوذت مع ذلك على اهتمام أكثر، جزئياً بسبب رفض وصول اللاجئين إلى بر السلامة، ولكن أيضاً لأن تركيا عضو في التحالف وفي الناتو، وقد سمح أوزال، الذي خاف من تصاعد الضغط الدولي، سمح لنحو نصف مليون عبور الحدود⁽²⁾، ودعا إلى إقامة "ملاذ آمن" على الجانب العراقي من الحدود. بعد ذلك تم تبني الفكرة بحماس أولاً في لندن ومن ثم في واشنطن توجاً لتزييد من الحزبي الدولي.

(1) الإنبيئت، 11 نيسان/أفريل 1991.

(2) حتى 300 000، الإنبيئت، 5 نيسان/أفريل 1991.

في منتصف شهر نيسان/أفريل أعلن التحالف عن إقامة "ملاذ آمن" داخل العراق، مانعاً الطائرات العراقية من التحليق شمال خط الطول 36. وفي يوم 28 نيسان/أفريل بدأ التحالف ينقل أول دفعة من الكرد إلى الملاذ الآمن هذا من المنطقة الحدودية في ظروف قريبة من الإكراه والقسر. وقد جاء هذا متصفاً بعملية الإغاثة الفصحى التي بدأت بها من قبل الوكالات شبه الحكومية والحكومية وغير الحكومية، أولاً بمبادرة فردية منها ومن ثم بموجب شروط مذكرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية في 18 نيسان/أفريل 1991.

تجدد مفاوضات الحكم الذاتي

في هذه الأثناء أجبر غياب تدخل التحالف لمنع هزيمة القوات الكردية والهجرة الجماعية للسكان المدنيين الجبهة الكردستانية على التفاوض مع صدام، عندما ذهبت إلى ذلك في 1 نيسان/أفريل. فقبل ذلك بأسبوع، وعندما استولت القوات العراقية مجدداً على كركوك، تلقت اقتراحاً من صدام حسين لإجراء تسوية على أساس القيدرالية.

لقد سمى كلا الطرفين إلى استراحة من الظروف العسيرة التي وجدا نفسيهما فيها، الأكراذ من فرارهم إلى ظروف ما دون الضر في الجبال وصدام من الضغوطات الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية التي بالكاد يستطيع تحملها. ونظراً لشكوكهم في كفاية "الملاذ الآمن" وجدارته بالثقة، وصل قادة الجبهة، بمن فيهم جلال الطالباني، إلى بغداد لمناقشة "عرض عراقي لحكم ذاتي موضح ضمن الإطار الفيدرالي لعراق واحد بالديموقراطية والتعددية والحكم الدستوري في بغداد"⁽¹⁾. فأكد مسعود البارزاني أنه لا يطالب باستقالة صدام أو الاستقلال السياسي، بل يطالب فقط بالديموقراطية للعراق والحكم الذاتي [الحقيقي] للأكراد. ولكن لا شيء يمكن أن يؤدي إلى الإطاحة بصدام حسين مثل الديمقراطية الحقيقية. في هذه الأثناء فاجأ الطالباني العالم بمناقشة العملية لصدام حسين، الذي، كما قال، وعد بإلغاء مجلس قيادة الثورة وإجراء انتخابات حرة متعددة الأحزاب خلال ستة أشهر. لقد عرف من هم على درجة من الذكاء والمتابعة أن ليس لدى صدام أية نية لتحقيق هذه الإجراءات.

(1) برهان صريح، الأوبزورر، 21 نيسان/أفريل 1991.

ومع ذلك، بددت الجبهة لأسيوعيين أو ثلاثة كما لو أنها ستحقق ما كانت تصبو إليه، بما في ذلك تعيين كركوك كعاصمة إدارية لمنطقة الحكم الذاتي⁽¹⁾ وفي 14 أيار/ماي أعلن وفد ثانٍ، هذه المرة بقيادة مسعود البارزاني، من بغداد بأن الحكومة سوف تتنازل عن كركوك. وقد ثبت فيما بعد أن هذا تفكير يعبر عن رغبته، كما فعلت موافقة الحكومة على التضمنات الدولية التي أرائتها الجبهة. في 17 أيار/ماي أعلن مسعود البارزاني بسماعة عن اتفاق وشيك، ولكن كان واضحاً الآن أن بغداد لم تعد سعيدة بالتخلي عن كركوك وخانقين أو مندلي كما طلبت الجبهة⁽²⁾. وحتى تضمن التوصل إلى اتفاقية أعلنت الجبهة بأنها سوف تتخلى بكل سرور عن النفط في مقابل إدارة كردية على المدينة. ولكن بغداد أصرت على أن يقطع الأكراد كافة علاقاتهم الخارجية، مصرية عن تخوفها من التعاون الكردي مع الأعداء الخارجيين بضمان أن ليس للأكراد من ملاذ سوى بغداد.

في هذه الأثناء دب الرعب بين حلفاء الأكراد العراقيين لما اعتبروه خيانة من قبل المعارضة المشتركة للأكراد واليساريين والقوميين العرب التي تم تشكيلها في دمشق في شهر كانون الأول/ديسمبر 1990. لهذا حاول فخري، وهو قيادي من الحزب الشيوعي العراقي والذي كان أخرجه من الشيوعيين الأكراد ضمن الجبهة الكردستانية، أن يبرهن أن التفاوض مع صدام إنما هو لمصلحته فقط لأن الديمقراطية والحكم الذاتي الكردي بمعناها الحقيقي معاديان تماماً لطبيعة النظام.

ولكن بغض النظر عن قتال الشيعة والأكراد من أجل وجودهم، كانت المعارضة المشتركة ضعيفة. فلم يكن لدى القوميين واليساريين قاعدة قوة جذيرة بالثقة في العراق. ولا هم في حالة عصر يامن كالاتي يواجهها الأكراد. أما بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي-إقليم كردستان، فقد قرر على مضض البقاء ضمن الجبهة الكردستانية، رغم أنه شارك (ج.ش.ع) شكوكه واستهجانته.

في منتصف شهر حزيران/يونيو بدأ واضحاً أن المفاوضات تتعثر. ففي بغداد

(1) بخصوص خطاب الجبهة الكردستانية، انظر مشروع الجبهة الكردستانية العراقية للحكم الذاتي لإقليم كردستان، 12 أيار/ماي 1991.

(2) الحزب الموحد الكردستاني هو الذي قاد الصفقة النفطية بكركوك وخانقين ومندلي لأنها وقعت ضمن دائرة نفوذه السياسي. منحاز كذلك من اهتمام الحزب الشيوعي الكردستاني وعاصمة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة سامي عبدالرحمن، من مواليد منشار بالنداء.

رفض صدام حسين، الذي رأى في محمود البارزاني شريكاً تفاوضياً بين المريكة أكثر من الطائفي، مناقشة التغيرات الدستورية حتى يتم الاتفاق على ميثاق الحكم الذاتي. وفي كردستان بات الاختلاف في الرأي واضحاً، فجلال الطائفي، بأملونه الزغبى المميز، كان الآن أكثر تشككاً في محمود البارزاني لأنه كان عيباً بما فيه الكفاية بأسلوب صدام في جر المقدم في المفاوضات منذ عام 1984، فحذر من أن اتفاقاً من دون ضمانات هوائية وعن دون تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي غير مقبولاً⁽¹⁾، وأنه مستعد لاستئناف القتال إذا استلهم الأمر. وقد ساند في الرأي محمود عثمان من الحزب الاشتراكي الكردستاني. اعتقد الطائفي أنه يستطيع إقناع التحالف بتقديم الضمانات والحماية التي يريدونها باعتبار أن الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي تكلموا لصالح اتفاق الحكم الذاتي⁽²⁾.

لكن البارزاني قال إنه من الأفضل قبول اتفاقية تمنح الأكراد فرصة إعادة التوطين في وطنهم بدلاً من المخامرة بمزيد من الحرب. وقد دلت الأحداث على صحة شكوكه حول استمرارية حماية التحالف حيث انسحبت قواته من العراق أولاً في منتصف شهر حزيران/يونيو⁽³⁾ ومن ثم من موقعهم الخلفى في تركيا، تاركة حماية التحالف على القوة الجوية المتمركزة في قاعدة الجريك الجوية الخاضعة لموافقة تركيا كل ستة أشهر.

ولكن هل كان البارزاني حقاً "لياً جداً" كما ادعى محمود عثمان⁽⁴⁾ لقد تأثر البارزاني عميقاً بالأحداث التي خاضها: قتل أعداد كبيرة من البارزانيين في عام (1983) وعمليات الأنفال والتدمير الشامل للقرى الكردية والهجرة الجماعية للشعب بأسره، بالإضافة إلى آلاف من القتلى في الجولة الأخيرة من النضال الكردي. وربما تأثر هو أيضاً بتبرير بعض قادة "الجحوش" من أمثال حسين مورجي الذي أعبر قادة (ج.د.ك) بغضب أن:

(1) بقي نصير متجاز وجفرا وشيخان وخاتقن زكركون دون حل.
 (2) هذا وزير الخارجية دوقلاس هيرد Douglas Hurd، في "حكم ذاتي مقبول للأكراد ضمن حدود العراق" ولكنه لن يساعد في تلك العملية، التاجر 3 أيار/ماي 1991.
 (3) في أحد الاجتماعات الخطفية في 9 أيار/ماي، عندما بدأ الأكراد يدخلون إلى "السلة الأمن" على الجبال شاليكاشفلي Shalikashvili من قبل الولايات المتحدة بمغامرة المنطقة في بداية شهر حزيران/يونيو. وقد سب هذا زعماً بين القباط البريطانيين الذين استطاعوا تاحيل القرار الثلاثة أسابيع أخرى حيث أقاموا هلالها لريق مساعدة مختلاً. مقابلة مع توم هاردي فورسيث Tom Hardie-Forsyth، كرانليه Cranleigh.
 (4) الأنديفنت 26 حزيران/يونيو 1991

«لا نزال قراي مشيدة وفي حالة رخاء» ولا يزال أناسي يعيشون قسما الأكراد، ويشكلون الكثرة ويعيشون حياة طيبة. انظروا ما فعلت بكم قوميتكم. قري مدمرة وأعيد توطين شعبكم بالقوة، وأنتم تعيشون في امن وسلام ببق لديكم شيء». لماذا إذا تسموني خائفاً؟⁽¹⁾

وعندما التقى قادة الجبهة بحلول نهاية شهر حزيران/يونيو، كانت بغداد قد زادت مطالبها لتشمل تسليم كافة الأسلحة الثقيلة، وإغلاق محطات الإذاعة التابعة للجبهة وقطع كافة العلاقات الخارجية. كذلك أراد صدام أن ينضم القادة الأكراد إلى حكومته.

وافق البارزاني على رأي الأكثرية بأنه ينبغي رفض هذه المطالب. فأشار محمود عثمان «نستطيع أن نقاتل على السلام، ولكننا لا نستطيع أن نكون شركاء مع البعث. إنه [صدام] يريد أن يعزل الأكراد وأصدقاءهم ويقتل حتى يصبحوا ضعفاء قبل أن يهجم عليهم»⁽²⁾. لاقت الجبهة الدعم الكامل من قادة «الجهوش» الذين يخافوا على أنفسهم في حال التوصل إلى اتفاقية بشأن الحكم الذاتي، ولأنهم أدركوا تماماً أن صدام لن يماضهم بسهولة. في أوائل شهر حزيران/يونيو أعلنت الجبهة رسمياً أنه لا يمكن الاتفاق خارج إطار الديمقراطية لكل العراق، وأنه لا بد من جدول زمني محدد.

جذدت خيبة الأمل خفاخفة حرب جديدة. ورغم سيطرتها الرسمية وجدت الحكومة صعوبة في إنكار حضور البشمركة في مدن أربيل والسليمانية. بعد ذلك سادت حالة من القلق حينما أمرت القوات بقتل أي «كردي مسلحاً كان أو غير مسلح» وبحاول الإساءة للأفراد العسكريين⁽³⁾. وهكذا أخلق أخيراً الوجود المشترك في 20 تموز/جويلية حينما استولى البشمركة على كلتا المدينتين. فانتشرت قوات الحكومة وفق تدبير جديد خارجيهما. في هذه الأثناء أجلي الجنود الأكراد والتركمان من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتم استبدالهم بمزارعين عرباً ومن ساكني المدن.

في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر اندلع مزيد من المعارك الخطيرة خارج كركوك أولاً وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر في محيط مدن كفرين وكلا

(1) مقابلة مع سيفد ياند، 10 أيلول/أكتوبر 1991.

(2) الأتريبيديت، 25 حزيران/يونيو 1991.

(3) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، بيروقراطية الفصح، ص 125.

والسياسية، حينما اختير الطرفان دفاعاتهما الخاصة ومدى التزام التحالف. لقد أراد هدام أن يبرهن للتحالف على فتوره بينما أراد الطالباني أن يشر بخطه، وعلى الأرض استولت قوات الحكومة على كفري وقصفت السليمانية مسببة هروب 100 ألف كردي إلى المنطقة الحدودية، ولكن ثمن مكاسب الحكومة هذه كان غالياً جداً. قضى إحدى المناسبات، في شهري تموز/جويلية ونشرين الأول/أكتوبر، قُتل أنها قتلت نحو 5 آلاف رجل (فرقة يكاجل قوتها)⁽¹⁾.

بدا واضحاً الآن أن اتفاق الحكم الذاتي غير وارد على الأغلب، فقط ثبت البارزاني بأمل التوصل إلى اتفاقية ربما لأنه كان أكثر إدراكاً من رفاقه لحقيقة الأعداد الضخمة من المرحّلين والذين يشكلون حالة في المناطق المعزولة والطريقة التي ذكر فيها هدام الناس باستمرار اعتمادهم (على الحكومة) من خلال توفيره لمرتبات الموظفين في الدولة والبروك والكهرباء المعجّنين، في حين حارّض الآخرون الاتفاقية التي شعروا أنها لا تلي إلى حد كبير ما يسعون إليه.

في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، وضع هدام كردستان تحت الحصار، ساحياً قواته إلى ما وراء الخط الدفاعي بعد أن قطع كافة رواتب الموظفين الأكراد، وأحكم حصاره التدريجي على المنطقة الكردية (تدريجي حتى يتجنب مواجهة مباشرة مع الأمم المتحدة). لم يفعل هدام هذا بدافع جعل الحياة غير مريحة بل أيضاً لتذكير الأكراد العاديين أن الحياة سوف تكون، من الناحية المادية، أفضل بدون الجبهة الكردستانية. وهكذا فإنه أراد أن يغلظ الحكم الذاتي وفق شروطه الخاصة. في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر اندلع مزيد من القتال في محيط أربيل وارتفع عدد المرحّلين الجدد إلى 200 ألف.

لقد أدرك هدام أنه الوقت المفضل لفرض عقوبات اقتصادية، وبحلول شهر كانون الثاني/جانفي كان يبنى خطأ محصناً محمياً من قبل ثلاثة فيالق من الجيش وبحقول من الألغام المنتشرة على الجانبين. ففي معظم الأماكن كان الخطان الحدوديان بعيدين عن بعضهما بعضاً بنحو ميل أو ميلين ولكن في كلار كانت 300 ياردة (حوالي 274 متراً) تفصل بينهما. وهكذا كان الذين يدخلون إلى كردستان يجرّدون من الوقود والمواد الغذائية، ونُظمت المؤن إلى ربع المستوى السابق.

(1) انظر الانهيارات، 13 و20 و24 أيلول/سبتمبر و9 تشرين الأول/أكتوبر و15 كانون الثاني/جانفي 1992 وصحيفة الأوزبكر، 29 تشرين الأول/أكتوبر 1991.

لم تكن المون متوافرة بشكل عادل، فكان السليمانية البالغ عددهم 2.1 مليون كانوا يحصلون على عشر مخصصات الحكومة حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام⁽¹⁾ لأن مدينتهم بعيدة عن طريق الإمداد التركي. لقد كان من المستحيل الصمود أمام برد الشتاء بدون طعام ومأوى في الجبال، مع أنهما كانا غير متوافرين بسبب الحصار، وأيضاً بسبب التدمير الكلي تقريباً للمساكن.

مما لا شك فيه أن صدام أبل ألا تكون الجبهة على قدر المهمة وأنها سوف تفقد شعبيتها بسرعة لأن الناس يموتون جوعاً وبرداً ويطلقون قنابل راحة من محنتهم. لقد تحققت هذه الأمنية جزئياً عندما سادت مظاهرات احتجاجاً على عدم كفاءة الجبهة في دهوك، والسليمانية ونجوين وحلبجة، لهذا طرد بعض موظفي الجبهة إما بسبب عدم كفاءتهم أو فسادهم. وقد نزل الناس إلى الشوارع وهم يرددون "فريد خيراً وبسطة، وليس صدام أو الجبهة الكردستانية"⁽²⁾. وقد اعترف مسعود البارزاني "أن عملية إدارتنا للمنطقة مصابة بالشلل حيث هناك أزمة داخل الجبهة الكردستانية"⁽³⁾.

حكومة كردستان المنتخبة

لقد كانت أزمة بالفعل. إذ علمت الجبهة الكردستانية بنية صدام لإجبارهم على الإذعان لشروطه، ولكنها قررت أن الحصار فرصة لكي يختار الأكراد من جانب واحد مستقبلهم وكففت عن مزيد من التفكير في التعامل معه. كذلك كانت قدرك تماماً، على حد تعبير الخاطي باسم (ح.د.ك.)، هوشيار زيارى أن صدام "يتصب فخاً"⁽⁴⁾. كان ينبغي على أحد ما إدارة كردستان، ولكن إذا ما أقامت الجبهة إدارة مستقلة بسبب انسحاب الحكومة منها، فإن هذا سوف يوق جرس الإنذار في تركيا وإيران وسورية والعرب أيضاً.

-
- (1) 1.000 طن من دقيق القمح مقارنة بمخصصات شهرية وصلت قبل شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى 600 - 800 طن، الإنديسنت، 19 و 25 كانون الثاني/يناير 1992.
- (2) مقابلة مع حسن سودي، بغداد، 18 شباط/فبراير 1992.
- (3) الحيات، 22 كانون الأول/ديسمبر 1991، اقتبسه كور في أكراد العراق، ص 89.
- (4) الإنديسنت، 25 كانون الثاني/يناير 1992.

كان من المهم أن تؤكد كافة الأحزاب الكردية عن نواياها في البقاء ضمن إطار الدولة العراقية. وفي أوائل شهر كانون الثاني/جاءني انضم ممثلاً (ح.د.ك.) و(أ.ك.) إلى ممثلي المعارضة العراقية في دمشق لوضع الأساس لحكومة عراقية في المنفى.

أعلنت الجبهة رسمياً انسحابها من مفاوضات الحكم الذاتي وأعلنت عن نيتها باستبدال المجلس التشريعي القديم (الذي لا يزال يظفي عليه موظفو صدام) ببرلمان وقائد متطوعين بحرية. وقد تم اقتراح إجراء الانتخابات في 3 نيسان/أبريل. كان هناك أمل بشكل عام أن تؤدي هذه الانتخابات إلى بروز قيادة واضحة، وأن تقوم حكومة قائمة على اختيار الشعب وأن تتخلص من الشلل الذي يلغ معظم كردستان منذ الانتفاضة. إن طريقة عمل الجبهة حتى ذلك التاريخ قد أفسح المجال أمام كل حزب أن يعمل بشكل مستقل، ولكن كل أعمال الجبهة كانت تتعارض الإجماع. حتى حزب صغير جداً كان يمكن أن يستعمل حق النقض لأحدى قرارات الجبهة. ونظراً لعدم توافق الهويات كان الحكم يتطلب من الجبهة رحلات لا تنتهي لجمعوي الحزب إلى مركز القيادة في خليفان، وكل نقطة خلاف كانت تُحال من جديد مع الرسول إلى مركز قيادة الحزب. وهكذا لم تكن هناك طريقة لإدارة منطقة محيرة. وكان ثمة أمل أن تشكل حكومة مناسبة قاهرة على توحيد قوات البشمركة التي يبلغ عددها 80 ألف رجل، وتوحيد 20 ألف رجل من قوات الشرطة ليحلوا محل نحو 400 ألف من المقاتلين المنتشرين في شوارع كردستان كيما اتفق.

كانت الحملة الانتخابية في الأساس مثل الكثير من مثيلاتها في أماكن أخرى صراعاً شخصياً. وكان الولاء للقيادة أكثر من كونه ولاءً للقضايا الأيديولوجية. ولقد أكد البارزاني، الذي خاف من أن يثير الريبة لدى جيران العراق، على الحاجة للتوصل إلى اتفاقية مع صدام، وتبنى شعار "الديموقراطية للعراق، والحكم الذاتي للحقبةا لكردستان". ونادى الطالباني بحق تحرير المصير الكردي ضمن عراق فيدوالي، وهو شعار يلمح إلى شيء قريب من الاستقلال، رغم التأكيدات على وحدة العراق.

مع ذلك من غير المحتمل أن يكون الكثيرون قد تأثروا بهذه الاعتبارات. فقد صوتت الأغلبية الساحقة وفقاً لارتباطات أفرادها بالولاء الشخصي. كما كان الكثيرون منهم مستفيدين من شبكة المحسوبيات، إما مباشرة بزعيم سياسي، أو عن طريق وسطاء يتم من خلالهم الحصول على المؤن والخدمات. في حين تحرك آخرون لكي يكونوا في الحزب نفسه الذي ينتهي إليه أغلبية أفراد عائلاتهم، وهو نوع جديد من

التضامن المجتمعي. إن الكثير من "الجحوش" الذين يبيعون خدماتهم يبحثون عن "أفضل صفقة". فقد أغرى المال بعضهم فانتسب إلى أحد الأحزاب الإسلامية، مثلاً، التي تمولها العربية السعودية أو إيران، أو بصفقة أفضل في حزب آخر. وتحرّر البعض الآخر من الوهم، فالكثير من زعماء "الجحوش" الذين استسلموا لـ (ج.و.ك.) أو (ج.ا.ك.)، قد انسحبوا الآن ليشكلوا تنظيمًا خاصاً بهم أسموه "جمعية القبائل الكردية"⁽¹⁾ كذلك كانوا متلهفين للدفاع عن الهوية القبلية، وهي الهوية التي لا يزال 20% من الكرد يؤيدونها، فقد ما يعتبرونه تحولاً سياسياً واجتماعياً في كردستان، التي تعد الأحزاب السياسية أقاتها الرئيسية.

أخيراً جرت الانتخابات في 19 أيار/ماي، على أساس التمثيل التناسبي، مع حد 7% من الأصوات للحصول على مقاعد [في البرلمان]. وافقت الأحزاب الصغيرة على ذلك، لاعتقادها بالحصول على هذه النسبة كحد أدنى. كما وافقت الجبهة أيضاً على انتخاب قائد. وقد كانت حذرة لتضمن أن الشروط الانتخابية مطابقة لتلك التي جاءت في اتفاقية الحكم الذاتي الموقع عليها في بغداد عام 1970. كذلك فإن بعض الأحزاب قد دخلت في تحالف من أجل تحسين فرصتها في الحصول على المقاعد، فانضم حزب الكادحين إلى قائمة (أو.ك.) في مقابل 3 مقاعد مضمونة، وانضم باموك إلى (ج.ا.ك.) واتحدت جماعات إسلامية صغيرة⁽²⁾ تحت اسم الحركة الإسلامية بقيادة الملا عثمان عبد العزيز من حلبجة وفضلت أحزاب أخرى، بشكل خاص جمعية القبائل الكردية وحزب حرية كردستان Partiya Azadiya Kurdistan الصغير، شبه السري، الموالي لـ PKK عدم المشاركة.

من جهة ثانية لحظت أعداد غير محلدة للأقليات الرئيسية، التركمان والآشوريين المسيحيين. ومن الجدير ذكره أن عدد التركمان في العراق يصل إلى نحو 300 ألف⁽³⁾. وهم عانوا الكثير على يد صدام مثل الأكراد، وأصبحوا محاربين ضدّه

(1) من أمثال حسن سورجي وكريم خان برادوسي ومحمد أسعد فتاح آغا حركي وفروغان حاجي الفاضل وخليفاني الذين تعهّدوا بتجديد حياتهم بقبائلهم لتيارنايين.

(2) بما في ذلك حزب الله بقيادة الشيخ محمد خالص بارزاني (ابن الشريخ أحمد، عم مسعود) والانصار الكردستاني لرجال الدين بقيادة الملا حسني من سرمك.

(3) يدعي الحزب التركماني القومي العراقي أن عدد التركمان في العراق يصل إلى 5-3 مليون. منهم 90 ألفاً يعيشون الآن في العراق.

في الثمانيات بعد عقد من سهولة الاتقياد لهم. إنهم كانوا يريدون كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي ويرغبون في مناقشة وضعها الدقيق مع الأكراد فيما بعد. كما أن علاقاتهم مع الأكراد كانت متفاوتة ولكنها تحسنت بعد سقوط قاسم. وقد انضم بعضهم، على سبيل المثال اللواء كمال مصطفى، إلى الملا مصطفى. ولكن جاءت العلاقات في أعقاب اتفاقية الحكم الذاتي لعام 1970، عندما ألقت الحكومة الألبانية ضد بعضهما بعضاً وأيدت التركمان وهم الجماعة السياسية الوحيدة التي لم تكن عضواً في الجبهة، رغم أن قواتها شاركت معها بشكل غير رسمي. إنهم اختاروا عدم المشاركة في الانتخابات لتجنب الخطر الذي ستعرض له أغلبية التركمان الذين لا يزالون تحت سيطرة الحكومة وتجنب إغضاب أنقرة الذين تربطهم بها علاقات متينة.

لقد صوت الأشوريون الذين عملوا ضمن الحركة القومية الكردية منذ الستينات بشكل مستقل عن الأكراد. أما أشهر قادة البيشمركة فكانت امرأة آشورية تدعى، ماوغريت جورج ملك، قُتلت في عام 1966. فالأشوريون يصنفون بشكل فبع ضمن فتيين، فئة تعيش في الريف وتتعاطف مع الحركة الكردية، وفئة تسكن المدن وتتعاطف أفرادها أكثر مع السكان العرب. وقد سعى صدام عمداً إلى اختيار الأشوريين لأنهم صدموا التأثير بصنوف الإغراء وبالتالي لإخلاصهم متأرجح. كان هناك حوالي 2.000 "جيشي" من الأشوريين الذين جندهم تاجر زاخولي (من زاخوا) يتركز في عرسنك. وقد عاد هؤلاء بمساعدة إلى بيوتهم أثناء الانتفاضة. الحزب الآشوري الهام الوحيد هو الحركة الديمقراطية الآشورية (ح.د.آ) الذي تأسس في عام 1979. وكان منافسوا، الوحيدون من الأحزاب الصغيرة البديلة للأحزاب الكردية الرئيسية⁽¹²⁾.

لقد كانت الانتخابات الكردستانية، رغم سرعة التحضير لها وحالات التزوير وسوء التصرف، لحظة تاريخية. عازجياً أظهرت هذه الانتخابات، وبشكل فريد تقريباً، قدرة جمهور الناخبين في الشرق الأوسط على إدارة انتخابات حرة وتعددية خارج تركيا وإسرائيل. كما شكلت تهديداً رمزياً ليس فقط لصدام بل أيضاً لكافة الأنظمة غير المنتخب في المنطقة.

وهكذا دلت النتائج على أن (ح.د.ك) و(أوك) يتمتعان بشعبية كبيرة حيث حصل

(12) وحدة مسيحية كردستان (ح.د.ك)، المسيحيون الديمقراطيون (أوك) وقائمة الكلدان-الآشوريون (ح.ش.ك).

كل منها على 45% و 43% من الأصوات على التوالي، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض التصرفات غير القانونية، فإنه يمكن الحكم عليهما بالتعادل⁽¹⁾. أما الأحزاب الأخرى التي فشلت في الحصول على حد 7% فقد انتهزت، ما عدا الحركة الإسلامية التي حصلت على 5% من الأصوات، في حين حصل (ح.د.ك.) و(ج.ش.ع.) على 2.2% فقط من الأصوات على التوالي، بينما حصل حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني على 1% فقط. كان أمراً غير عادي بالنسبة لمحمود عثمان (الذي يُنظر إليه خارج كردستان على أنه أكثر السياسيين الكردستانيين ذكاءً)، وسامي عبد الرحمن ولكن كان عليهما القبول به، إثر ذلك تلاقي حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب باسوك، التي اتحدت أولاً باسم حزب الوحدة في شهر حزيران/يونان ولكنها تفرقت في صيف عام 1993 فانضم معظمهم إلى (ح.د.ك.) ولكن ما تبقى من (ح.د.ك.) بقيادة رسول سامد انضم إلى (أوك).

في انتخاب القيادة حصل البارزاني على 48% والطالباري 45% بينما حصل محمود عثمان على 2% فقط، وهكذا تقرر وضع النتائج جانباً وأن يقود البارزاني والطالباري الجبهة معاً.

وكان أقل وضوحاً ماذا سيفعلان بتائج الانتخاب. ففي الخارج أثار قلق جيران العراق، الذين لم يكن لدى أي منهم الرغبة في الاعتراف بالمجلس الذي عُقد في حزيران/يونان أو بحكومة إقليم كردستان، التي قُيِّمت بعد شهر من ذلك التاريخ. وفي داخل كردستان عطلت ديمقراطية الحزبين بصعوبة حيث كان البرلمان مؤلفاً من 105 مقاعد، 50 مقعداً منها مخصصة لقوائم (ح.د.ك.) و(أوك)، و 5 مقعرة للأشوريين حيث شغلت 4 منها الحركة الاشتورية الديمقراطية بينما بقي مقعد واحد لحزب الوحدة المسيحي التابع لـ (ح.د.ك.). أما الحكومة فكانت مؤلفة من عدد متساو من أعضاء (ح.د.ك.) و(أوك)، ولكن دون مشاركة من أي من الزعيمين.

(1) عند إعادة توزيع أصوات الأحزاب التي حصلت على نسبة أقل من 7%، حصل (ح.د.ك.) على 48.5% من الأصوات و(أوك) على 2.2%. لقد رأجت مخالقات عدد كلا الطرفين، ولكن تم الاعتراف بأنه لو شمل التصويت كل قريوك لربما نال (أوك) عدداً مساوياً من الأصوات مثل (ح.د.ك.).

الحرب الاقتصادية

انتهت حرب صدام الاقتصادية الاحتياطات الكردية. فبحلول شهر آب/أوت 1992 أصبح حصاره كاملاً، مع حظر تام على التوفر صادر في شهر تموز/جويلية. ومع بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر أصبح سعر الكيوسين (الكاز) أكثر بمرتين مما كان عليه في شهر تموز/جويلية 1990، والوز بثمانية أضعافه. وبدأ الناس يبيعون أشياءهم الخاصة.

كلما تعرض صدام لضغوط دولي يلين قليلاً فيسمح بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة، وبأن تمر شاحنات المعونة إلى كردستان، ولكنه كان يجد عادة أمالاً جديدة لإخافة المعونة كالتأخير في حواجز الطرق المقامة حديثاً، مثلاً. واعتباراً من شهر تموز/جويلية 1992 بدأ يشن هجمات على الأمم المتحدة ويبعد طاقم الوكالة الطوعية العاملة في عملية الإغاثة، ويقذف الشاحنات بالقذائل، وهي حملة استمرت حتى عام 1993 من خلال أكراد جائعين والذين يمكن شراؤهم لتنفيذ مثل هذه العمليات. في شهر آب/أوت 1992 كانت السليمانية تلتقي 20% فقط من حصتها الخاصة من الطعام وأربيل 16% من حصتها. خلال شهر كانون الثاني/جانفي 1993 تقلصت هذه النسبة إلى أقل من 10%، وهذا الرقم لم يطرأ عليه أي تحسن لغاية ربيع 1994⁽¹⁾.

عانى الأكراد حتمياً من ضعف الالتزام الدولي تجاههم. بقي الحقام الأول صبح قرار الأمم المتحدة بتقديم المعونة تحت اسم مذكرة التفاهم مع بغداد السجل الرابع لصدام لتقويض جهود الإغاثة الدولية. وقد تراقق ذلك مع نقص حاد في التمويل لعملية إعادة التأهيل ومع عبور الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة المختلفة بذلك، والتي أزعجت الأكراد والوكالات الطوعية الغربية⁽²⁾. في بداية الأزمة قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً عرض فيه استراتيجية طويلة ومتوسطة الأمد لإعادة تأهيل كردستان بدءاً بتوفير الأمن وتنظيف الأغنام، وتقديم الإنعاش الاقتصادي الريفي. بعد سنتين فشل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحقيق أي تقدم يذكر في مجال

(1) كين Koen، أكراد العراق، ص 433 وتصريح السيد ماكس فان دير ستول Mr. Max Van der Stoep
مقرر اللجنة الخاصة بالعراق، اللجنة لحقوق الإنسان، 29 شباط/فبري 1994.

(2) انظر كين، أكراد العراق، ص 34-52.

توصيات التقرير. فاحتياطي العاصفة من الأسلحة والمواشي والحبوب والمعدات لم تكن يساغة في المناول. في هذه الأثناء بقيت تقديرات الأمم المتحدة للطعام والوقود دون المستوى، على أساس أن صدام سوف يقدم ثلثي المطلوب، رغم الدلائل على عكس ذلك.

بعد الانتخابات الكردية تجنبت الوكالات الحكومية العمل من خلال الإدارة الرئيسية أو المؤسسات المدنية خوفاً من أن يُتهم من ذلك بأنه اعتراف ضمني بحكومة إقليم كردستان. وهكذا تم تجاهل حكومة الإقليم في أهم قضية واجهتها، وهي إعادة تأهيل كردستان. كان حرمان الأكراد من تسليم مقاليد أمورهم متناقضاً مع المبادئ الأساسية للإهانة والتمعية، بشكل خاص، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضخامة مهمة العودة إلى الوضع السابق. لقد فُسر الكثير من الزراعة الريفية خلال أكثر من عقد من السنين. وفي الكثير من الحالات باتت العودة إلى القرى أكثر صعوبة بعد عمليات الانتقال، حيث كشف مسح لمنطقة بنجوين أن ما يقارب الـ 10% من أرباب الأسر من الأراذل، كما لاقى أكثر من 35 000 من أرباب الأسر (الذكور) حتفهم في عمليات الأتقال، فاهيك عن الذكور الآخرين، فبعض القرى المدمرة في منطقة بارزان كانت مسكونة فقط من قبل النسوة والأطفال. وفي مثل هذه الظروف لم يكن مستغرباً أنه في حريف 1992 كان 43% فقط من الأراضي القابلة للزراعة في كردستان مستعمرة فعلياً. ولكن القيادة الكردية كانت مسؤولة أيضاً عن بعض التناقض. فمحاولات الحكومة الرامية لرفع الدخل تركزت على فرض الضرائب على التجارة الداخلية إلى كردستان، بحيث تم الاتفاق على هذه الجهود بين الأحزاب السيامية والأغوات المحليين بغية زيادة عائداتهم من المصدر نفسه. وهكذا سعى الجميع إلى خربشة على مواد الإغاثة. وبالرغم من ذلك، كان الداخلي غير كاف لدفع الرواتب، مع عدم بقاء أي شيء عملياً لتنفيذ البرنامج.

علاوة على ذلك يُعتقد على نطاق واسع أن الأحزاب السيامية والرجال الأقوياء المحليين قد تواطأوا في حملة واسعة لسلب الممتلكات. فعند انهيار الانتفاضة نهضوا لنقل الكثير من الأكراد مصانعهم ومعداتهم الثقيلة وبيعوها بشكل رئيسي في إيران، حتى يزدادوا دخلهم الشخصي. وبحلول شهر آب/أوت 1992، مثلاً، بقيت في بلدية أربيل 92 شاحنة من أصل 700 شاحنة، والحادثة الوحيدة السيئة المصية كانت سلب معدات مشروع سد بختيا، قرب رواندوز. وقد قام ملاك الأراضي المحليون،

والأغوات، و"المستشارون" السابقون بسلب الممتلكات بشكل متكرر، لقد غطى القادة السياسيون الطرف عن مثل هذه العمليات مقابل ضمانات بالتأييد، وهكذا وجدت الحكومة الضعيفة والمهددة، نفسها تعرض على نظام الحماية البائد بالرغم من أنها كانت قومية.

عندما وُضع الحظر موضع التنفيذ، انشركت عمليات التهريب التي أضعفت تماسك السياسي والاجتماعي في المنطقة المحررة. وربما كانت أكثر عمليات التهريب ضرراً هي تهريب الحبوب إلى الحكومة العراقية التي قدمت أعماراً أعلى من تلك التي قدمت الجبهة. في عام 1992 انتجت المنطقة المحررة حوالي 200 ألف طن متري من القمح، كما كان هذا أكثر من الحاجة بمقدار النصف، ولكن جزءاً كبيراً منه ضاع بالتهريب. وقد حصل ذلك مرة أخرى في عام 1993 عندما احتاجت الحكومة الكردية إلى 50 مليون دولار لشراء موسم وفير قدر بحوالي 400 ألف طن. عند ذلك عوقبت بغداد سعراً اهلياً⁽¹⁾ ولم يكن الانضباط الاجتماعي أو الالتزام السياسي كافياً لمنع الأغوات وتجار السوق السوداء من ذلك. وفي النهاية أدرك صدام جيداً أن فصل الاقتصاد عن حكومة إقليم كردستان سوف يزيد من الاستقلال الكردي.

البعد التركي

اقتنع الطالباني بسرعة أن تركيا هي مفتاح المستقبل لكردستان العراق. وقد كان منطقهم يركز على مقدمات بسيطة: إن اتفاق الحكم الذاتي مع صدام لا يساوي قيمة الورق المكتوب عليه، لأن أي قوة خارجية سوف لن تكفله أو تعدخل تحكمه، إن كردستان العراق سوف تقوى وتحمى عن طريق تركيا (إنما ما أخذنا بعين الاعتبار علاقات إيران مع الغرب، لم يكن هناك احتمال منطور لأن تكون إيران القناة الرئيسية للمساعدة أو الحماية)، وأخيراً إنَّ الرئيس أوزال قد أبدى رغبته في التخلي عن الميراث الكمالي المتعلق بالكرد (انظر الفصل العشرين).

هذه العوامل مجتمعة أقنعت الطالباني بتحسين قناة الاتصال مع Ankara. في العلاقات الخارجية كان البازراني يتبع الطالباني، وسرعان ما أقام الحزبان مكاتب

(1) احتاج العراق إلى الحصول على فقط بسبب الحصار الدولي، بل أيضاً لأن المنطقة الكردية كانت تبيع حوالي نصف إنتاج العراق من القمح. ولقد احتاجها من الشعب.

ارتباط في أنقرة. بل ذهب الطالبانيء الدائم التأمل، إلى أبعد من ذلك. ففي ظل غياب ضمانات بحماية جوية دائمة وفعالة للتحالف⁽¹¹⁾، زار الطالباني رئيس الوزراء سليمان ديميريل في شهر تموز/جويلية 1992 وأثار معه قضية مطالية تركيا بولاية الموصل. "فصحف السيد ديميريل" كما كشف فيما بعد، "ولكن لا بد من مناقشة المسألة. لقد خرق العراق كافة التزاماته التي تعهد بها في حامي 1926 و1932. أنا لا أخذ تركيا كمثال أعلى. أنا أخذها بالمقارنة مع العراق وإيران. هنا [في تركيا] هناك العديد من الصحف التي تدعم بشكل علني حزب العمال الكردستاني (PKK). إنك تستطيع أن تتكلم وتصرخ. هناك عملية ديموقراطية"⁽¹²⁾. لقد كان يدعو تركيا، في الواقع، للتفكير في ضم كردستان العراق.

من غير المحتمل أن يكون الطالباني قد حصل على تفويض من قادة كردستان المنخبين لهذه المبادرة⁽¹³⁾، التي لو وافقت عليها تركيا لكانت لها نتائج عميقة على المنطقة كما كانت أمنت الفوز لتركيا بكرتوك وحقوقها النقطية وأربعة ملايين كردي. وبالنظر إلى تمامك الحركة الكردية وطبيعتها المنظورة، فإنه من غير المحتمل أن تُحقق هذا الإقليم من دون الاعتراف بالحكم الذاتي الكردي. ولأدى هذا حتماً إلى القبول بالحقوق القومية الكردية في تركيا، مع اتحاد فيدرالي (جمهورية تركية وكردية) كنتيجة منطقية.

إن مخاطر إبعاد الغرب والعداوة مع سورية وإيران، فاهيك عن العراق، ونتائجها الداخلية القابلة للانفجار، هي التي منعت تركيا من العمل لتنفيذ المبادرة. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تعاونت تركيا مع كل من سورية وإيران في اللجنة المشتركة للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وعارضت ضمناً الإعلان الكردي عن دولة فيدرالية في العراق.

مع ذلك استغلت تركيا تبعية القادة الأكراد للحصول منهم على مشاركة في عملية

(11) في نيسان/أبريل 1992، مثلاً، عندما قصفت القوات العراقية القرى والبغداد المحيطة بالغرب، الكثير من المدنيين صعدوا لفرار نحو 400 ألف كردي، ونصت تركيا السامح للتحالف بصرية مضادة لحماية المدنيين الأكراد.

(12) الأنكيست، 25 تموز/جويلية 1992.

(13) حامي عبد الرحمن، مثلاً، كان حارفاً بشدة لفكرة الإتحاق التركي في أوج أزمة الخليج، مطابقة مع المؤلف، لشدة 20 كانون الثاني/يناير 1991.

ضخمة ضد الـ PKK في المنطقة الحدودية خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 1992 (انظر الفصل العشرين). كان لكل من (ج.د.ك) و(أوك) علاقات طويلة، ولو أنها عسيرة، مع (PKK). وبالرغم من أن الجبهة رحلت معظم الفين تم أمرهم بدلاً من تسليمهم للقوات التركية، أحدثت العملية جدلاً حاداً في المجتمع الكردي. وكون تركيا امتنعت عن الاعتراف الشرعي بالحكومة الكردية، فإن اعتمادها على أفراد العراق تضمن اعترافاً بحقائق الأمر الواقع. وكما أشار رئيس تحرير صحيفة حریت فإن: "الدولة الفيدرالية الكردية، بالنسبة لأنقرة، تصبح أكثر شرعية في النهار"⁽¹⁾. وبالفعل فقد أعطت الحكومة التركية، في شهر آب/أوت 1993، للحكومة الكردية في أربيل 5 13 مليون دولار كمعونة، وهو عمل يصعب أن تقوم به حكومة لا تعترف بالأكردي.

ديموقراطية أم قلبية جديدة؟

في هذه الأثناء لم تستطع انتخابات أيار/ماي 1992 وتشكيل حكومة إقليم كردستان، داخل كردستان المحررة، من إخفاء الانقسامات الجوهرية والطويلة الأمد التي ظهرت في تلك الفترة؛ فإجراء انتخابات حرة مسألة وتطبيق ديموقراطية فعلية تتطلب بناء مؤسسات جديدة بالثقة، مسألة أخرى تماماً. وسباق التعادل بين (ج.د.ك) و(أوك) أكد على العداوات المتشعبة والمتداخلة بين الحزبين: شخصية بين الزعيمين، جغرافية بين جهديتان وسوران، ولغوية بين الكرمانجية والسورانية، وأيديولوجية بين الثقاتين "المحافظين" و"التقدمية". وقد تأكد الجغرافي منها في التصويت مسطرة (ج.د.ك) سيطرة مطلقة في دهوك وتفرق (أوك) في محافظتي كركوك والسليمانية⁽²⁾.

بحرمان حكومة إقليم كردستان من الاعتراف الخارجي، اتفق البارزاني والعدلاني

(1) انظرها صحيفة الأنديليت، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1992.

(2) حصل (ج.د.ك) على 86% من الأصوات في دهوك بينما حصل (أوك) في السليمانية وكركوك 50% في كلتا المحافظتين، مقارنة بـ 27% لـ (ج.د.ك). وثبتت محافظة أربيل بالنسبة وحصل (ج.د.ك) على أغلبية الأصوات في السليمانية وفي أماكن محدودة أخرى. وحاز (ج.ش.د.ك) على عدد كبير من الأصوات في دهوك فقط، ونجيب (ج.ش.ج) في الحصول على 3% فقط من الأصوات في أربيل وكركوك، ولكن أقل من 1% في دهوك المحافظة.

على البقاء في الخارج لمدايرة نشاطهما الدبلوماسي الدولي. وهذا ما فاقم عن المشكلة. ففي الخارج كما في داخل كردستان كانا يتنافسان ولا يتعاونان ويسافران بشكل مستقل إلى عواصم العالم. وقد أجبرت واشنطن أخيراً على الإصرار عليهما أثناء زيارتهما توافياً (الواحد عقب الآخر). وحسب تعبير سياسي كردي مختصر:

"إنهما (البارزاني والطلاباني) لا يشقان ببعضهما بعضاً. وإذا ما قامت بزيارة أحدهما، فإن كل ما يستطيع فعله هو الأنيماك في القيل والقال عن الآخر. إنهما مهودسان بالتنافس بين حزبيهما. وهذا لا يستتبعان استراتيجية مشتركة. ليست هناك استراتيجية على الإطلاق، سوى استراتيجية الفوز على الحزب الآخر".⁽¹⁾

ولكن الضرر الأكبر لحق بحكومة إقليم كردستان، بممارسة السلطة خارج النظام الانتخابي لم يساعد إلا قليلاً في تطوير المؤسسات الديمقراطية. فقد تركت حكومة إقليم كردستان تنفذ قرارات الزعميين بكامل المسؤولية ولكن بسلطة مفوضة. لهذا لم يكن لدى أحد أدنى شك بأنه فيما يتعلق بممارسة الحكومة الائتلافية، كانت كردستان تُدار من مركز قيادة الحزبين حيث تم تعيين عضو (أوك) المحظرم فؤاد معصوم رئيساً للموزان، ولكنه استقال احتجاجاً في آذار/مارس 1993.

"إذا ما دخل زعيمنا (أوك) و(ح.دك) إلى البرلمان، فإننا سنتخلص من مشكلة كبيرة. فكل قرار [من الحكومة] يحتاج إلى قرار حزبي. فإذا ما انضم الزعيان إلى الحكومة فإنه لن يكون هناك شيء من الغموض".⁽²⁾

ولضمان التكافؤ بين الحزبين، وُزعت المناصب الحكومية بالتساوي. فإذا ما كان الوزير من أعضاء أحد الحزبين، ينبغي أن يكون نائبه من الحزب الآخر. هذا الحكم المشترك لم يكن بالأمر السهل، حيث هناك إدارتان متوازيتان ابتداء من الشرطي الذي في الشارع وصولاً إلى الكادر التدريسي في مدرسة ما. وبات الانضمام إلى أحد الحزبين شرطاً لازماً لفترقية. كما بات دور الرعاية لأحد الحزبين الرئيسيين أقوى بشكل مشهور في الحكومة القليلة التجربة مقوضة أية فرصة في قيام ديمقراطية دستورية.

وهكذا بعد زوال القبيلة التقليدية كإحدى أشكال التنظيم الاجتماعي-السياسي

(1) محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف، لندن، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1992.

(2) هوكار، رقم 8، آذار/ماي 1993.

خلال السبعينيات، شهدت التسعينيات ولادة قبلية جديدة عندما تناقش الحزبان الرئيسيان "المثاليان" على السيطرة في كردستان العراق. ففي داخل كل حزب، كما في التحالفات التقليدية، كان هناك من هو موال للقائد الأعلى. وعطفت هؤلاء كانت هناك مجموعة كبيرة من الناس ممن يساندون هذا الحليف أو ذاك بشكل غير مباشر تماماً. وقد وصل نظام الوصاية والقوة إلى الشارع من خلال الوسطاء الذين صار لهم أتباع من خلال الوصاية المحلية. إن طبقة "الأغوات" الجدد هذه كانت مولقة من البشمركة وقادة "المجسوس" الذين تراسلوا أتباعهم.

وربما تؤدي الظروف المتغيرة بمثل هؤلاء الزعماء أن يغيروا ولائهم من تحالف لأخر، كما في الماضي. وهذا ما فعله الكثيرون بزوال الأحزاب الصغيرة في انتخابات 1992. أحد أبرز هؤلاء "المغامرين" هو محمد حاج محمود، وهو قائد قوي سابق للحزب الاشتراكي الكردستاني في السليمانية مع 20 ألف من البشمركة، الذي سعى إلى مكان جديد له بين (ح.د.ك) و(أوك) وإيران.

في أيار/ماي 1994 أدى التوتر بين الحليفين إلى قتال مفتوح إثر خلاف على الأرض قرب قلعة دزه بين مدعي من (ح.د.ك) والمزارعين المحليين غير القبليين المدعومين من قبل (أوك). وقد أظهر ذلك النزاع أيضاً توتراً قديماً في العلاقات في المجتمع الكردي بين قبيلة وأخرى وبين القبليين وغير القبليين وكذلك بين (ح.د.ك) و(أوك). وما يدل على العداء المتبادل بين الطرفين تورطهما في قتل الأسرى. لقد أظهر الطالiban والبارزاني أنهما غير قادرين على السيطرة على قواتهما، واجتمعت المعارك بشكل متقطع في رواندوز وشقلاوة وقلعة دزه وفي أماكن أخرى أيضاً حتى أواخر شهر آب/أوت، تاركة وراءها أكثر من ألف قتيل وتسببت في أن يفرد 70 ألف مدني من بيوتهم. تلا ذلك توقف للعمليات حيث قُسمت كردستان سياسياً وعسكرياً.

كذلك تصعد الصراع يتدخل الحركة الإسلامية الكردستانية (ح.د.ك)، وتحالف الجماعات الإسلامية. لقد كشفت انتخابات 1992 أن المحافظة الإسلامية ضعيفة جداً في المناطق المحافظة والقبالية (دهوك ومحافظة أربيل) وقوية جداً في المناطق الأكثر تطوراً، السليمانية وكركوك، حيث حصلت فيها على 8 و24% من الأصوات على التوالي. وهذا يشير أن القادرية والنقشبندية حصلت بشكل جيد في المناطق التي لم يكن فيها البديل المحافظ، (ح.د.ك) مسيطراً فيها. لقد عرّض زعيمها، الملا عثمان عبد العزيز من حلبجة لانتخابات الرئاسة الكردية في عام 1992 وحصل على 4% من

الأصوات. وبالنظر لسجله في "الجهوش" كان هذا انجازاً كبيراً. وقد تزايد أتباعه بسرعة بعد الانتخابات بفضل الدعم الحادي من إيران، وكما أشار سياسي كردي في حينه فإن "الأرضية في كردستان مهيأة لعودة الروح الإسلامية، حيث رأى الناس أخطاء وفساد (ح.د.ك) و(أوك) بشكل واضح بالإضافة إلى أن إيران تمت هذه الجماعات بالطعام والسلاح". في تموز/جويلية 1993 سافر الملا علي عبيد العزيز، شقيق الملا عثمان، إلى طهران برفقة محمد حاج المحمود، لمقابلة رافسنجاني وخامني وولائي في تناقض صارخ مع الطالباني والبارزاني اللذين لم يمنعا نفس الاعتبار في السنوات الأخيرة.

لقد أدى تنامي الحركة الإسلامية الكردستانية من قبل إلى مواجهات عنيفة مع (أوك) في كانون الأول/ديسمبر 1993، والتي تعود في جزء منها إلى العداء بين "الغلاميين" و"الملحدين" كما اتهما بعضهما بعضاً، ولكن أيضاً نتيجة التحدي الذي شكلته الحركة الإسلامية لمنطقة احبرما (أوك) منطقته. في تلك المرة انقصر (أوك) في ساحة المعركة ولكنه قبل وصاحبة (ح.د.ك) الذي تربطه علاقات صداقة مع الحركة الإسلامية⁽¹⁾.

ومع احتدام القتال بين (ح.د.ك) و(أوك) في شهر أيار/ماي 1994 استولت الحركة الإسلامية على حلبجة وبنجوين وخورمال وشنت هجمات عنيفة على مواقع (أوك). مع مرور الوقت خفت حدة القتال في خريف 1994، وكانت الحركة الإسلامية لا تزال تسيطر على مساحة كبيرة من المناطق المحيطة بهذه البلدات الثلاث. وبدا واضحاً أيضاً أن (ح.د.ك) والحركة الإسلامية قد تعاونتا لإحراق الهزيمة بـ (أوك) وأن الحركة الإسلامية تتلقى دعماً قوياً من إيران.

الصراع على كردستان العراق 1994-1999

يمكن القول إن مصير أكراه العراق خلال القسم الأكبر من فترة التسعينيات كان محكوماً بعوامل خاصة متبادلة التأثير، تلخص في:

(1) حالة الاقتصاد الكردي في ظل حظر العراق والأمم المتحدة؛

(1) الشيخ محمد محمد، إمام حزب الله الكردي، من خلال مسجود البارزاني.

(2) التفاوض بين (ح.د.ك) و(أوك) والذي نجم عنه تقسيم فعلي للمنطقة المحررة خلال ذلك العقد؛

(3) الإصرار الأمريكي على استعمال المنطقة التي تحميها كنقطة انطلاق للإطاحة بصدام حسين، وهو هدف بات حاجتها الأكبر، وكأداة في سياسة "الاحتواء المزدوج" (العراق وإيران)؛

(4) استعمال (PKK) (أو سوء استعماله) لإقليم كردستان العراق لمواصلة حربه ضد تركيا؛

(5) هم بغداد لإعادة المنطقة الكردية إلى ملكها وعرفها من أن الولايات المتحدة وتركيا وإيران وسورية تعترضن الشعب الكردي أو قسماً منه فهددوا

(6) المخاوف المتنوعة لبحران العراق الإقليميين: تركيا، لفقهاء على (PKK)، ولتمتع قيام منطقة حكم ذاتي كردي على حدودها الجنوبية-الشرقية، وإيران وسورية المثلثتين إلى إحباط سياسة "الاحتواء المزدوج" الأميركية، بما في ذلك مناورتها لتطويق الهلال الخصيب من طريق حلف عسكري غير رسمي بينها وبين إسرائيل وتركيا.

كانت هناك ظروف غير مؤاتية لحل الخلافات الكردية الداخلية وبشكل خاص الصراع على الحكم بين (ح.د.ك) و(أوك)، وفي كانون الأول/ديسمبر 1994 توتر (ح.د.ك) و(أوك) في صراع مفتوح مرة أخرى بسبب خلاف قبلي على الأرض. وكانت النتيجة 500 قتيل وآلاف المشردين وشلل الإدارة المدنية ووقوع أبريل في يد (أوك). توسطت الولايات المتحدة، المثلثة لإعادة استقرار كاف من أجل مصالحها المزدوجة ولحرمات خصومها، سورية والعراق وإيران، من استغلال الصراع، في التوصل إلى وقف إطلاق نار هثي في شهر نيسان/أفريل 1995. ولكنه صعد لمدة ثلاثة أشهر فقط. وعندما اندلع القتال مرة أخرى في شهر تموز/جويلية عقدت إيران محادثات التوسط في طهران التي كانت مثل سورية، تريد أن تنافس الولايات المتحدة و تركيا كعامل رئيسي في المنطقة وكانت في موقع قوي لأنها سيطرت على مفد (أوك) الوحيد إلى العالم الخارجي.

في هذه الأثناء بات معروفاً لدى الجميع أن (ح.د.ك) يتفاوض مع بغداد. وابتداء من 1994 وربما قبل ذلك، امتأنف البازرائي اتصالات صرية مع بغداد. فبدأت المدرعات والمدفعية تظهر ضمن أسلحة (ح.د.ك)، التي تم تزويدها بها من قبل

بغداد، كما قيل. وعندما سمعت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى التوسط خلال الجولة الجديدة من القتال بين (ح.د.ك) و(أوك) في تموز/جويلية 1995، كان من الملاحظ بقاء (ح.د.ك) للاستجابة لدعوتها. في شهري آب/أوت وأيلول/سبتمبر أُنذرت الولايات المتحدة على وقف إطلاق النار في لقاءات جرت في درويدا Drogheda وديبلن، ولكن دون حل للمخلافات الجوهرية: احتكار (ح.د.ك) للمعدات على الحدود التركية واستيلاء (أوك) على أربيل.

وهكذا أصبح النزاع الكردي الداخلي أكثر تفجراً بسبب الطبيعة غير الثابتة للأحزاب المتصارعة، فبالإضافة إلى العداء الشخصي بين البارزاني والغالباني، تميزت قوات البشمركة بالتقلب وعدم الانضباط وبشكل خاص بين وكلاء الجماعات المسلحة التي ألحقت نفسها بهذا الطرف أو ذاك. خلال صيف 1996 ارتد التوتر بين (ح.د.ك) و(أوك) مرة أخرى، بسبب نزاع متجدد قسبي الطبيعة مرة أخرى⁽¹⁾. أفضتها مناقشات يومية تقريباً بين الحزبين، وانهم كل منهما الآخر بالبدء بالأعمال العدائية، في أواسط شهر آب/أوت انضمت قوات لواء محلي من (ح.د.ك) في دركلغة، شرقي رواندور، إلى (أوك) معجلة بذلك حدوث نزاع كبير على وادي شانان وحاج عمران.

في شهر آب/أوت وضع (ح.د.ك) بسرعة نطاق الصراع ليضم الريف المحيط بأربيل، مستخدماً بعض الأسلحة الثقيلة التي تلقاها من بغداد. في لندن السحب (ح.د.ك) بسرعة من جهود الوساطة للولايات المتحدة بعد أن توخّل إلى تفاقم تكتيكي مع صدام حسين حيث وضع خطة حاسمة لهزيمة (أوك). وهكذا أعطى استنفاد الاستنزافات في شهري تموز/جويلية وآب/أوت الثلاثة لتنفيذها. في نهاية شهر آب/أوت تحرك (ح.د.ك) بسرعة، مدعوماً من المدرعات والمدفعية العراقية، للاستيلاء على أربيل ومرتفعات دركلغة في شرقي أربيل، وكوبينجق أيضاً بعد أسبوع من ذلك، حيث دخلت قوات (ح.د.ك) دون مقاومة، وبدأت هزيمة (أوك) كاملة. في داخل محيط أربيل انضمت القوات العراقية عشرات المعارضين للنظام وأعدمتهم. في حين

(1) اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني لبال السورجي التي كانت لا تزال حتى الآن على الحياة وأنها تحالفت بالسوء مع الحزب الكرستاني الموحد. لكن ذلك لم يأتك للحزب الديمقراطي الكردستاني إلى أن سيطر السورجي على قسم من طريق هاندورق الاستراتيجية الحزبية إلى رواندور. وهكذا هاجم الحزب الفرقة السورجية الرئيسية وقتل زعيمها حسين أحمد.

قُتل آخرون وهم يقاومون الاعتقال كما أخذ أكثر من 500 معارض كروبي وعربي كأسرى. واعتقد الجميع أن الصحايرت المعهوية الجانب قد عادت إلى العمل في منطقة الحكم الذاتي. لا شيء أبلغ دليلاً على هشاشة مصداقية الحماية الأميركية وعلى الفزع الذي سببه احتمال التورط العراقي من فرار 80 ألفاً من الميليشاتية حينما تقدم (ح.د.ك) بسرعة من المدينة في الأسير الأول من أيلول/سبتمبر.

في أعقاب ذلك مباشرة رفع صدام الحصار المفروض منذ عام 1991. وكان مكافأة للبارزات، الذي كان الأهم بشكل واضح.

ولكن، وبمعكس التوقعات، رجع (أوك) وبشكل مثير إلى وضعه السابق وأعاد تنظيم صفوف قواته، بدهم قوي من إيران. وشن هجمات مفاجئة وسريعة واسترد معظم المنطقة التي تشكلت السورانية، بما في ذلك الميليشاتية. ولكنه فشل في استرداد أربيل.

لماذا استجابت بغداد وظهران للأحزاب الكردية؟ لقد أرادوا أن تحل محل النفوذ الأمريكي في المنطقة الكردية والانتصار على هذا البعد من احتواء الولايات المتحدة. لقد رغبت بغداد بكل وقسوح أن تستعيد نفوذها وبأنها قادرة على تذكر المحاربين الأكراد أنه مهما قررت الولايات المتحدة أن تحققه في المستقبل، فإن بغداد هي التي تقرر مستقبلهم على المدى الطويل. وبذات الطريقة أرادت طهران نهاية النفوذ الأمريكي في المنطقة ولكنها أرادت أيضاً نهاية لاستعادة (ح.د.ك.) من العراق. لذلك طلبت المساعدة من (أوك) ضد (ح.د.ك.) مقابل دعمها له ضد (ح.د.ك.). وهكذا دفع التنافس بين (ح.د.ك.) و(أوك) إلى اعتماد كلا الحزبين، وتعاونهما مع أهداف عراقيهما الخارجيين على التوالي.

في هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة بائسة من إنقاذ برنامجها المناوئ لصدام المبني على الاستقرار في المنطقة الكردية. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1996 اقنعت الحزبين على الموافقة على وقف دائم لإطلاق النار، مع تسهيل لقاءات دورية في أنقرة⁽¹⁾. وقد ساعد عرض 11 مليون دولار أمريكي على قبول الحزبين للوساطة الأميركية. ولكن بقي الكثير من العقبات الأساسية دون حل، وبشكل خاص التوزيع

(1) وتمركزت قوة من 2,000 عنصر مؤلفة من التركمان والأشوريين الفوج والتركيب وقوة لإطلاق النار بين العراقيين.

المعادل لعائدات الجمارك للمنطقة بأجرها. في حينه أنهم (ح.د.ك) بأخذ ما قدره 250 ألف دولار يومياً من عائدات نقطة عبور الخابور من تركيا. أما في الواقع فإن هذا التدخل كان أكثر من ذلك بكثير.

إن أحداث خريف 1996 أعطت درساً بسيطاً للولايات المتحدة على محدودية أثرها ورفاعة تورع التحالف المعارضة الذي رعته. بعد ذلك أصبحت بعثتها العسكرية من زاخو وأجلت 7 آلاف من الموظفين المحليين خوفاً من أعمال انتقامية عراقية. أما الذين تم إجلالهم فإنهم يمثلون أفضل الناس تثقيفاً في المنطقة، وقد شكلوا نواة الهجرة المتزايدة للمتقنين الأكراد والآشوريين والتركمان الذين لم يروا لهم مستقبلاً في المنطقة المخرقة داخلياً.

لقد أراد البازداني أن يهزم الطالباني سياسياً. ففي نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر أظهر صداقته الحميمة مع بغداد باستقباله علي حسن المجيد، مهندس وموتكب عمليات الأنفال، في مقره في صلاح الدين. بالإضافة إلى مواصلة مغاركه بغداد، وفي تشرين الثاني/نوفمبر توصل إلى اتفاقية مع طهران لفتح حدود حاج عمران، التي تدر 100 ألف دولار يومياً على (ح.د.ك). كما كان يسعى بشكل جوهري إلى إقامة علاقات مع القوى الرئيسية في المنطقة.

ثم يمكن مقدرراً لوقف إطلاق النار أن يستمر. ففي شهر آذار/مارس 1997 انسحب البازداني بشكل مؤقت من عملية أنقرة، متيحاً (أوك) باغتياال ثلاثة من موظفيه. فوقع صدام كبير قرب أربيل. وشهد شهر أيار/ماي اندلاع معركة جديدة بين (أوك) والحركة الإسلامية في معقله في حلبجة. فوسطت إيران بين الطرفين، التي ربما تكون هي من حوّضت عليه لكي تعلن عن دورها كوسيط ومحكم في الجنوب.

وكانت تركيا بالتأكيد تقيم لنفسها مكاناً مشابهاً في الشمال. فانسحاب الولايات المتحدة من زاخو أعطاهما حرية أكبر في التدخل ضد (PKK)، واختيار (ح.د.ك) لهذه العملية. في أيار/ماي 1997 غزت القوات التركية شمالي العراق للمرة الثالثة خلال التسعينات، ولكن في هذه المرة بالتعاون الشديد مع (ح.د.ك).

تحول الـ (PKK) إلى تهديد جدي للحزب الديمقراطي الكردستاني، فعلى المستوى العشائلي وجد بعض الأكراد العراقيين في عقيدته الداعية إلى استقلال الأكراد جميعهم جانبيه أكثر من موقفه الـ (ح.د.ك) الداعي لحكم ذاتي داخل العراق. وعلى الأرض، فقد زلزل المنطقة، وهدد الـ (ح.د.ك) في علاقاته بتركيا

ووفر للاتحاد الوطني الكردستاني مخابراً مفيداً في الشمال، لذلك وحين عبرت تركيا الحدود، هاجم الـ (ح.د.ك.) كذلك المنظمات المرتبطة بالـ (PKK) في أربيل وقتل جميع من أسره.

وتحت ضغط كل من تركيا والولايات المتحدة، عمل الـ (و.ك.) على منع العناصر الإرهابية، ولاسيما الـ (و.ك.)، من التواجد أو العمل في شمال العراق. وبسبب الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة وتركيا وإيران بالنسبة لمستقبله، لم يعد أمام الـ (PUK) من خيارات كثيرة غير الاستجابة في حالتي الـ (PKK) والـ (ح.د.ك.) الإيراني، ولاسيما أن تحالف تركيا المتعاظم مع إسرائيل كان يهدد بشكل خاص راعيي الـ (PKK)، سوريا وإيران. وفي الوقت نفسه، كان صدام، الحليف الحديث العهد للبارزاني، كان يتعاضد بوضوح وأطراد من هزيمة العام 1991.

بيد أن المشكلة الطاغية للاتحاد الوطني الكردستاني كانت المال، فالقوة الاقتصادية كانت تحدد عدد مقاتلي البشمركة الذين كان يمكن تجنيدهم وبالتالي احتمال إلحاق الهزيمة بالخصم. وقد تشاطر هذه المشكلة مع المؤتمر الوطني العراقي⁽¹⁾ الذي كانت الولايات المتحدة قد سحبت منه الدعم في بداية العام 1997. وفي حيف العام 1997، اتهم الفريقان الـ (ح.د.ك.) الأفضل تمويلاً بالاستفادة غير المشروعة من التجارة غير الحدود مع تركيا، واتهما الـ (ح.د.ك.) بقبض 800 ألف دولار أميركي يومياً من الخوات المفروضة على النفط العراقي المباع إلى سائلي الصحاري الأتراك في حرق لعقوبات الأمم المتحدة و 270 ألف دولار أميركي غيرها من الخوات اليومية على "عبور" الخابور. وقد فاقت هذه الأرقام بكثير التقديرات السابقة ولم تتعرض لنفي مقنع. ولو أن الأرقام الفعلية بلغت نصف هذه الأرقام، فستدل بشكل مذهل على التفوق الحالي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

وضع حلول حريف العام 1997 رأى الـ (و.ك.) أن ضعفه الحالي لم يعد يسمح باستمرار وضع "اللاحرب واللاسلام" مع الـ (ح.د.ك.). وفي تشرين الأول من هجوم كبيراً على الـ (و.ك.)، فاستعاد مواقع على الحدود الإيرانية واندفع نحو طريق هاملتون الإستراتيجية. لكن مواقعه تعرضت لهجوم من الحفائلات والقوات البرية التركية التي لم تعد تدعي الحياد بين الـ (ح.د.ك.) والـ (و.ك.) واضطر الـ (و.ك.) إلى التقهقر إلى خط وقفه إطلاق النار السابق وتم الانسحاب على وقف جديد لإطلاق النار.

ولم تتمكن الولايات المتحدة حتى حلول أيلول 1998 من إقناع الطرفين بتوقيع اتفاقية رسمية. فإضافة للحشور المعتاد حول التعددية والديموقراطية وحقوق الإنسان، عمد الحزبان إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات كي يتفق مجلس تمثيلي وإدارة التقالين مع حلول ربيع العام 1999 ووضع رؤية لإجراء انتخابات جديدة (مؤجلة من العام 1998) في 1 تموز 1999. كذلك تعهد الل.ج.د.ك) لتقديم مساعدة مالية مناسبة كل شهر لوزارات الخدمات العامة في مناطق (ال.أ.و.ك). وباستثناء دفعة مالية وحيدة، لم يكن أي من هذه الأهداف قد تحقق مع حلول منتصف حزيران 1999. وطالب الل.ج.د.ك) باستبدال تدبير 50 إلى 50 السمين الطالع العائد للعام 1992 بتدبير 51 إلى 49 يعكس بحسب ادعائه النتائج الفعلية لانتخابات العام 1992، وهو ما لم يكن (ال.أ.و.ك) ليقبل به في أي ظرف من الظروف. واثم الل.ج.د.ك) (ال.أ.و.ك) بتوفير الدعم لحزب العمال الكردستاني. ونتيجة لذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاقية ذات معنى بين الفريقين في صيف 1999.

في هذه الأثناء، عملت الولايات المتحدة ما بوسعها لتعزيز المنطقة الكردية لتكون منصة انطلاق لتنفيذ خططها الأوسع. فتعهدت بأن توسع تدريجياً منطقتي "حظر الطيران" الشمالية والجنوبية وخلق مناطق "خالية من الدروع" لمنع الجيش العراقي من التقدم. كذلك أعلنت في بداية العام 1999 سبع مجموعات عراقية معارضة مؤهلة لنيل حصص من مبلغ 97 مليون دولار أميركي مخصصة لقلب صدام. ومن بين المجموعات الكردية المدرجة، رفض الل.ج.د.ك) أي تورط، فيما راوغ المؤتمر الوطني العراقي، فقد خشي الفريقان ردة فعل بغداد، لكنهما لم يملكا خياراً في استضافة مجموعات معارضة أخرى. ففي رغبتهما بالحماية المستمرة وجدا نفسيهما رهيتي السيادة الأميركية الساعية لقلب صدام. ومع علمهما أنهما سيضطران مع مرور الوقت إلى التعامل مع بغداد، فقد خشيا بالتدريج من استعداد صدام.

لقد عبرت بغداد تعالاً تعبيراً واضحاً عن عدم رضاها عن اتفاقية أيلول 1998. وقد ذكرت الل.ج.د.ك) تحديداً بهشاشته بأن قلّصت حجم النفط والغاز الذي تملكه تسليح بعرويه بالصهاريج عبر سبيل الخابور. ففي العام 1997، سمحت لعضرة ملايين لتر من الوقود بالمرور يومياً. وفي تشرين الأول 1998، قلّصت الكمية إلى ست ملايين لتر، وفيما كانت الولايات المتحدة تعمل على تركيز المعارضة العراقية في المنطقة الكردية، قلّصت الكمية من جديد إلى مليون لتر يومياً في نيسان 1999.

كما نقلت طريق التصدير إلى منطقة الداء.و.ك) بهدف التصدير إلى إيران. وفي منتصف نيسان، نشرت كذلك مطرعات على أطراف المنطقة الكردية، في تذكير واضح للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأكراد إذا وقفوا بشكل مكشوف أكثر من اللازم إلى جانب الولايات المتحدة.

التجربة المستمرة

على المستوى المادي حصل الكثير من إعادة الإعمار خلال التسعينيات فقد أعاد الأكراد المأهولون بناء حيواتهم تحت حماية الائتلاف. وقد شمل ذلك إعادة إعمار حوالي ثلاثة آلاف قرية ونزع الألغام لإعادة تأهيل الأرض الزراعية، لكن مع نهاية العقد، كان لا يزال ما لا يقل عن 20 في المائة من الأكراد يعيشون في المجمعات الصغيرة، أي بلدات الشوطين التي أقامها صدام، فيما كان ما لا يزيد عن 20 في المائة من الأكراد يعيشون في الريف. وقد نتج ذلك جزئياً عن وجود عقبات كثيرة أعاقت العودة إلى القرى، لكنه نتج كذلك عن الدرجة العالية للاعتماد على المساعدة الخارجية. فالواقع أن معظم المحرومين كانوا ممن لا يتمكنون من إنتاج الطعام بشكل مباشر في المناطق الريفية. ونتج كذلك عن الاقتصاد المعطل بشدة وصعوبة إعادة بناءه. وكانت فئات معينة محرومة بشكل خاص، فقد خلفت الأنفال ما لا يقل عن عشرة آلاف أرملة وعدد أكبر من الأيتام يعاني كثير منهم من مشكلات جدية بسبب تجاربهم. ومن دون بنات دعم تقليدية شعر الكثيرون من هؤلاء بعدم القدرة على العودة إلى قراهم. كذلك كانت هناك أعداد كبيرة من المهجرين داخل المنطقة. وكل نزاع بين الـ KDP والـ PUJK هجر المزيد من الناس إلى جانب أكثر من مائة ألف نسمة هُجروا بسبب ولاءاتهم السياسية من منطقة نفوذ إلى أخرى. وعلى حدود المنطقة أيضاً استأنفت بغداد تعريب منطقة كركوك في أواخر التسعينيات. فقد عبر أكثر من ألف عائلة كردية وقرمانيّة، أي ما يزيد ربما على عشرة آلاف شخص، إلى المنطقة ذات الحكم الذاتي خلال العامين 1998 و1999. ولم تساعد الهجمات التركية في هذا الإطار. ففي تشرين الأول 1997، مثلاً، هُجر عشرة آلاف حين عبرت القوات التركية الحدود.

من بين النتائج الرئيسية لصدامات الداء.و.ك) والـ (د.ك) تقسيم المنطقة سياسياً واقتصادياً مع عاصمتين منفصلتين، أربيل والسليمانية وفرض الخرات على

العبور من قبل القوتين المتنافستين، وقرض الضرائب والرسوم "الرسمية" وغير الرسمية. ومع حلول العام 1996، باتت الأعمال العشوائية أو أعمال السوق السوداء عنصراً أهم من عناصر الاقتصاد مقارنة بالنشاط الرسمي. وتأجل الفريقان للسيطرة على التجارة، وأدى هذا الوضع غير المؤاتي إلى هجرة أصحاب الموارد، وهم أساساً الأكراد بين السكان.

وتعقدت إعادة الإعمار أكثر بسبب المساعدات الغذائية، ففي ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، بدأت المنطقة الكردية تتلقى حوالي 13 في المائة من واردات الغذاء إلى العراق. ومع أن هذه الكمية كانت أقل مما تستحقه المنطقة من الناحية النسبية، فقد أدت إلى تدمير النهضة الزراعية. فبسبب توقعهم تراجع أسعار السوق، حد الكثير من المزارعين من إنتاج الغلال.

والواقع أنه مع حلول العام 1999، كان الوضع الاقتصادي قد تحسن بشكل كبير. لكن كردستان العراق بقيت تعاني مشكلة كبرى، لقد فقد السكان هيوماً ثقتهم في القيادتين السياسيتين المتحاربتين اللتين اعتمدوا عليهما، ولم يعد أمامهم أن يتوقعوا المستقبل إلا من خلال نظرة تفاؤمية، فالمستقبل سيضم حتماً تسوية مع بغداد.

المصادر:

Published: Michael Gunter, *The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope* (New York, 1992); David Keen, *The Kurds in Iraq: How Safe is Their Haven Now?* (London, 1993); Michael Meadowscroft and Karin Lunn, 'Kurdistan elections for Iraqi Kurdish national Assembly and Leader of the Kurdistan Liberation Movement', Tuesday 19 May-Monitoring Report' (London, June 1992); Middle East Watch, *Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and its Aftermath* (New York, 1992); Pax Christi International, 'Elections in Iraqi Kurdistan' (Brussels, 1992); Sarah Graham-Brown, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq* (London, 1999); Jonathan Randal, *After Such Knowledge, What Forgiveness? My encounters with Kurdistan encounters with Kurdistan* (New York, 1997); Nederland-Koordinatie Stichting, *Iraqi Kurdistan 1991-96: Political Crisis and Humanitarian Aid* (Amsterdam, 1996).

Newspapers, etc. Institut Kurde de Paris, *Bulletin de Nouvelles et d'Information*, Christian Science Monitor, *The Financial Times*, *The Guardian*, *The Independent*, *International Herald Tribune*, *Liberation*, *Middle East Journal*, *Le Monde*, *New York Times*, *The Observer*, *Pash Merga*, *The Turkish News*, *Wall Street Journal*, Washington Kurdish Institute, daily press bulletins.

Unpublished: Kurdistan Front 'Mashru al jubha al Kurdistanîya al Iraqîya S'î hukm al

dan li'l iqlim Kurdistan' (n.p., 12 May 1991); John Rogge, 'Report on the medium and longer term resettlement and reintegration of displaced persons and returning refugees in the proposed Kurdish autonomous region of Iraq' (Report for UNDP, Manitoba University, Winnipeg, July 1991); Mansur Sajjadi, 'State of economy in Kurdistan' (SOAS, London, April 1992); Patriotic Union of Kurdistan, 'Memorandum on the recent developments in Iraqi Kurdistan' (n.p., 29 May 1994); Kurdistan Democratic Party, 'What happened in Iraqi Kurdistan?' (n.p., June 1994).

Interviews: Sami Abd al Rahman (London, 21 January 1991 and Rawanduz, 12 October 1991); Siyameed Buana (Zakho, 1 October 1991); Mansur Barzani (London, 21 July 1989, Salah al Din, 10 October 1991); Karim Khan Baradusti (London, 18 February 1991); Tam Hardie-Forsyth (Cranleigh, 10 October 1993); Fuas Masum (Shaqiwa, 10 October 1991); Adnan Mufis (Shaqiwa/Sulaymanya, 3-9 October 1991); Adil Murad (London, 26, 29 July, 2 August 1993); Nawshirwan Mustafa Amin (London, 1 July 1993); Hussayn Surchi (London, 18 February, 1992); Dr Muhamed Uthman (London, 11 November 1993); Hoshiyar Zibari (London, 18 July and 30 August 1991, 13 July 1993).

الكتاب الخامس

الإثنية قومية في تركيا

إحياء الحركة القومية الكردية في تركيا

1946-1979

إحياء الشيوخ والأقوات

رغم أن كردستان تركيا قد أخضعت بشكل تام ووحشي خلال الثلاثينات، فإن الحكومات المتعاقبة في أنقرة بقيت متحسنة من القضية الكردية بشكل غريب. لهذا كان من الصعب، مع التعظيم التام تقريباً للأخبار عن كردستان، معرفة إلى أي حد قاوم مبدأ التحرير الوحدوي الكردي الجغرافيات الكمالية. لقد تسربت شائعات عن انتفاضات حصلت بتحريض بلشفي في شرقي الأناضول في أواخر صيف 1940، ولكن لم كانت ذات أهمية تذكر لوصلت تقارير كثيرة عنها إلى إيران أو العراق. في ربيع 1945 كانت هناك لقاءات كردية في عيار بكر وكيفار (Gavar) التي قام فيهما الجنود بحملة اعتقالات واسعة كما أعدموا شقيقاً 120 من قادتها. ولكن إن كانت هذه الأحداث تدل على قوة الشعور الكردي، فإنها تدل أيضاً على قوة قبضة الحكومة.

مع ذلك بقيت أنقرة قلقة. ولا شيء يشير إلى مشاعر القلق هذه أكثر من خوفها الهستيري من قرار السوفييت دعوة حفنة من أكراة إيران إلى زيارة باكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1941. وفي صيف 1946 كانت الحكومة تهجر الأكراة مرة أخرى غرباً بل وشمالاً إلى قارص وأردهان وبقي الإنكار هو الحالة السائدة. وهناك مقالة نُشرت في صحيفة صون بوستا بتاريخ 11 نيسان/أبريل 1946 تعكس وجهة نظر المؤسسة [الحاكمية] التي تقول: "لم توجد في تركيا أقلية كردية بدوية كانت أو مستقرة ذات وعي قومي أو يدوية".

في كفاحها ضد المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تكتنفها منذ عام 1945. خلقت الدولة التركية، مع ذلك، الظروف الفعلية التي تتفاعل فيها الأفكار القومية والاجتماعية والتي حدثت أخيراً في كردستان.

حتى عام 1946 كان نظام الحزب الواحد الذي ورثه مصطفى كمال، والنظام الانتخابي غير المباشر حيث يختار حشد من الناخبين نواب المجلس القومي الأعلى، قد سمح لحزب الشعب الجمهوري (ج.ش.ج) ولبنية مختارة للاحتفاظ بالسلطة. ولكن بحلول عام 1945 كان النظام الفاشستي في أزمة تحت ضغط الاعتراض المتزايد من داخل الحزب نفسه.

وخلال كانون الثاني/يناير 1946 سُوح مجموعة من المثقفين من (ج.ش.ج) بتشكيل المعارضة، الحزب الديمقراطي. ومع إحداث التعددية السياسية فتحت مسارب الفيضان أمام الكثير من المشاهير المكبوتة في ظل النظام الكمالي، وبدأت فراماً أن يصبح الحزب الديمقراطي الجديد إلى حد ما أداة أولئك الذين أرادوا الانقاص.

حينما تُلزم برنامج انتخابات 1950، سعى الديمقراطيون إلى اكتساب الأصوات بالعزوف على فكرة المزيد من الحريات المدنية. علاوة على ذلك، عرفوا أن هناك مخزوناً كبيراً من الامتعاض المكبوت حول الإصلاحات الكمالية المعينة، وخاصة في الريف حيث يسكن أكثر من 80% من السكان. وهكذا بعد جيل من إلغاء الخلافة وقمع الطرق الصوفية، بدأ أن الإسلام "الرسمي" في حالة تقهقر، ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن الإسلام الشعبي. فكان معروفًا، مثلاً، أن الطرق الصوفية تفعل سرّاً، وفي كردستان أكثر من أي مكان آخر.

مدرسين تماماً كم من الأصوات يمكن أن يلقي بها الشيوخ وأتباعهم، كان الديمقراطيون سريعين في احتلال هذا الشعور والدفاع علانية عن الحرية الدينية. وخوفاً من الانقاف عليه في المسألة الدينية، سمح (ج.ش.ج) بالتعليم الديني في المدارس وأعطى الإذن لفتح مدارس إسلامية جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية. ولكن هذه التنازلات لم تكن كافية لتعويض عن سمعته باعتبارها الحزب الذي حلّ الدولة السنية، حيث علّم الشيوخ أتباعهم وفقاً لذلك. فالشيخ سعيد النورسي، مثلاً، حقق أتباعه على دعم الديمقراطيين في عام 1950. ولم يكن الوحيد في هذا المجال: فحركة مولانا الشيخ خالد النقشبندي حول بدليس وخيزان، والتي كانت لسعيد النورسي معها، بالطبع، علاقات متينة دعمت الديمقراطيين تماماً كما فعل

الكثير من القادرين. لقد اختار الديمقراطيون شبكة تجار الأناضول طرولاً وعرضاً، وبشكل كثيف في الشرق أكثر من أي مكان آخر.

وبعد انتصاره كان الحزب الديمقراطي حريصاً على اتخاذ موقف متسامح مع القيم المقبولة للدولة الكمالية، ولكن مع السماح بنوع من الحرية. كذلك كان قادراً على تصوير نفسه على أنه بطل القومية التركية الذي "أعاد اكتشاف" جذورها الدينية التاريخية⁽¹⁾، وقد نجح الحزب المؤمن من أنصاره بدافع عودة الإسلام إلى قلب الهوية القومية. بعد انتصاره مباشرة عُذلت المادة 526 من قانون العقوبات بحيث يسمح للمؤمنين برفع الأذان باللغة العربية. كما سُيجح لنبرامج الدينية بالهك ولأول مرة منذ كان يمكن سماع القرآن من الإذاعة التركية. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 1950 أصبحت الدراسة الدينية في المدارس إلزامية عملياً، وفي عام 1960 تم تمويل بناء 3 آلاف مسجد.

لا يمكن إنكار حقيقة أن الحزب الديمقراطي كان متشدداً مع المتخصصين الذين أرادوا المزيد من التنازلات للشعور الديني بما عرضه الحكومة، فتعامل بقوة مع أعضاء الطرق النقشبندية والقادرية والشيخانية في عام 1951 بعد أن شُجّهت عدة نماثيل وأخرى نصقية لأتاتورك الموجودة في كل بلدة تركية. وأوقف حزياً ديمقراطياً إسلامياً في عام 1952 باعتباره غير شرعي، كما حُذ من نشاطات التورسية Necatidek نسبة إلى سعيد نورسي⁽²⁾ طوال فترة الخمسينيات.

مع ذلك فإن استراتيجيته ساعدت، من دون شك، على إحياء قيم الإسلام التقليدي في قلب الدولة. فإذا ما استثنينا الأراضي الواقعة بين أنقرة-إسطنبول-إسكيشهر، فإن كردستان تشكل المحور الذي التمس فيه التضامن الديني والسياسي. وهكذا أصبحت، مرة أخرى، معقل الإسلام، وهي بيئة معادية وعظيمة على الراديكاليين من اليسار العلماني. الاستثناء الوحيد كانت ديرسم حيث خاف العلويون من عودة الإسلام السني. ومن الصخرية بمكان أنه في الوقت الذي تم فيه الجمع من الطرق الدينية في إيران والعراق خلال الخمسينيات ولم تنلق عملياً أي تشجيع من الدولتين، فإن الدولة في تركيا العلمانية ساعدت على إحيائها سياسياً وديناً مانحة

(1) راسر 'القومية الجديدة' اعتباراً من عام 1946 أحد أتباع ضيا غوكالب، عبد الله صبحي تانري أركان، الذي أكد على الحفاظ العلمانية والإسلامية للهوية التركية.

الدعم المالي والمعنوي للضيوخ الأكراد، لهذا كان الأكراد السنة يشعرون أنهم قريبون من الأتراك السنة أكثر من الأكراد العلويين، وهو عامل أعاد الطمأنينة إلى قلوب الكثيرين في المؤسسة التركية.

السلوك الآخر الذي اتبعه الحزب الديموقراطي في بحثه عن السلطة بين أعوام 1946 و 1950 وصل كذلك بطريقة مشابهة إلى عمق الريف. ومتمثلهاً لاستغلال الإحساس بالظلم ضد (ح.ش.ج.)، قرر الحزب الديموقراطي اختيار طبقة الأغوات القديمة التي عانت الكثير منذ عام 1922. حتى أولئك الأغوات الذين يعيشون في المنفى كانوا يحملون ممتلكات لأراضي في كردستان. لأن الجمهورية في عام 1926 تبنت (ملكية) الأراضي الخاصة من الفترة العثمانية ومنحت ممتلكات تملك أيضاً للأغوات والفلاحين للأراضي التي سيطروا عليها بشكل اعتيادي أو استثماري.

لقد كان الآغا لا يزال الوسيط بين الفلاح الأمي والعالم الخارجي. أما إلقاء الفوارق الطبقية للآغا و"البيك" و"الشيخ" فكان بلا معنى لأن هذه العائلات هي التي تدير مضافة القرية، بؤرة الحياة الريفية، وتوسط في الصعوبات المرفوعة أو الجماعية للقرية مع الموظفين المحليين. وهذا الوضع لم يكن قد طرأ عليه الكثير من التغيير منذ أن وصف فيها غوكالب ذلك قبل نصف قرن. (انظر الفصل السادس).

لم يكن واضحاً وكان (ح.ش.ج.) قد تحاشى الأغوات، ولكن ربما يكون قد نفى أعداداً كبيرة منهم، ولكنه احتفظ أيضاً بعدد خاص من أعيانه المستقرين، ممن سوف يخدمون النظام في وجه الأعداء. فالعائلات التي مانت النظام لم تغفل ذلك لأسباب أيديولوجية، بل من أجل كسب قاعدة مادية أو في أسوء الأحوال أفضلية على منافس محلي. في الفترة الممتدة 1920-1922، مثلاً، فازت عائلة بيرنج أوغلو Parnicoglu من ديار بكر بالحظوة لدى الكماليين حتى تقضي على العائلة الأقوى منها (جمعي أوغلو) Cennicoglu التي جعلها شعورها القومي معارضة للتعاون مع مصطفى كمال⁽¹⁾ ومع بروز حزب للمعارضة في عام 1946، عرف (ح.ش.ج.) مخاطرة ترك طبقة كبيرة من الأعيان في الخارج، لهذا سمح عام 1947 لنحو 2.000 عائلة تعيش في المنفى

(1) كان فوزي بيرنج أوغلو Ferai Parnicoglu من النجاح لدرجة أنه عين وزيراً للأعمال العامة في حكومة فتحي أركين في عام 1920. واستمرت العداوة بين العائتين حتى الثلاثينات، رغم أن جمعي أوغلو قد أجرت على العيش في سورية، Alkibane Dagra، المحطة الرابع، رقم 19، 26 أيار/ماي 1990.

بالعودة إلى أراضيها السابقة، وكما قبا (ح.ش.ج.)، استغل الديموقراطيون متاعر مرارة المنفى العميقة وتقرّبوا بشكل خاص من الذين لديهم حاشية كبيرة من القبليين أو الفلاحين. وعندما فاز بشكل ساحق بالسلطة في عام 1950، كانت نسبة كبيرة من أصواته من هذه الدائرة الانتخابية، حيث شكل الأغوات المنفيون فيما بعد عنصراً بارزاً في المجلس القومي الأعلى (م.ق.ج.)^(١) أو البرلمان التركي.

كان هناك بعد آخر لتعاون طبقة الأغوات، حيث القسم الأكبر منهم مرتبط بالنبوخ، إما لأنهم شيوخ-مالكون للأرض أو لأنهم مرتبطون برابطة زواج أو تربية دينية لأحدى الأسر المشيخانية. فكاسيران إيمان، مثلاً، الذي أصبح في عام 1945 مندوباً للحزب الديموقراطي كان ابن الشيخ صلاح الدين من خيزان، الذي نفي بعد ثورة الشيخ سعيد^(٢). وكيتياس قرتال، حتى نسوق مثلاً آخر، كان أغاً قلياً وأصبح من مريدي الشيخ سعيد التوروسي خلال سنوات المنفى، وأنتخب مندوباً عن وان في الانتخابات^(٣).

لم يعتمد الديموقراطيون في دعوتهم على مزيد من الحرية المدنية، بل اعتمدوا كذلك على الليبرالية الاقتصادية، وهو مجال شكلوا فيه تحدياً مباشراً لاشتراكية الدولة لعهد الكمالي. وحتى عام 1945 نجح الريف إلى حد كبير من تدخل الدولة وبشكل خاص في سنوات الحرب، حيث جمع الكثير من ملاكي الأراضي ثروة كبيرة من خلال الأراضي المنتجة للحبوب، وخلال تلك السنة ركّز (ح.ش.ج.) اهتمامه على قضية الأرض، وقدم مشروع قانون الإصلاح الزراعي حيث كان هدفه من ذلك هو استثمار فعلي وكامل للأراضي القابلة للزراعة من خلال توزيع كميات كافية منها على الفلاحين الذين إما يملكون القليل أو لا يملكون أرضاً على الإطلاق. في الواقع كانت

(١) أبرز هؤلاء الأعيان كان يوسف عزيز أوغلو، الذي أصبح فيما بعد وزيراً في الحكومة، ومصطفى أكبحي (البحي)، وأحمد التوتسك (ديار بكر)، مصطفى توفيق بوجاق (سوركة)، ونجدة جمعي أونغور. انظر İktisade Dergisi المجلد 4، رقم 19، 20 أيار/ماي 1990.

(٢) ولد إيمان في قرية طماشة في إطار نخفي. وقد بيعت مكتبة العائلة في باديس ليس فقط من حاجة أصله بل كذلك من أملاكه. وقد أصبح فيما بعد مندوباً للحزب العنيفة، وعصواً في المجلس الأعلى. بل نفس ديميريل على قيادة الحزب في عام 1978. ولكن كونه قروياً أثر فيه فيما أثر فيه زواجه من مريمية. وانضم إلى حزب الوطن الأم في الثمانينات (من القرن الماضي)، وأصبح وزيراً لشؤون تطوير جنوب شرق الأناضول. وانضم ديميريل ونجاح على الرئاسة بعد وفاة أوزال في عام 1993.

(٣) أصبح قرتال، فيما بعد، عضواً باسم البرلمان التركي.

معظم الأراضي الخاضعة لإعادة التوزيع من أملاك الدولة أو من أراضي الوقف القديمة، أو من الملكيات التي تزيد عن 50 هكتاراً، ولكن كان عدد لا بأس به من هؤلاء الملاكين في الجنوب-شرق. وبسبب ذلك كانت عدم شعبية مقديّة بين الملاكين في المجلس لدرجة أن الأعضاء المنتمين للانضباط الحزبي فقط هم الذين ضمنوا إقرار مشروع القانون، الذي تراجع (ح.ش.ج) عن تنفيذه، وعذله في عام 1950 تحت ضغط السياسات الحزبية المتعددة لكي لا يخسر ملاكي الأراضي الذين بأيديهم أصوات الريف.

ولكن المناقشات حول الإصلاح الزراعي كانت حلقة هامة في انقسام نواة الحزب الديمقراطي المستقبلي عن (ح.ش.ج)، واعتباراً من عام 1946 فصاعداً قدم الديمقراطيون أنفسهم على أنهم حزب الملكية الخاصة، وجعلوا من الزراعة حجر الزاوية في برنامجهم الانتخابي، قائلين إن الملكيات الكبيرة من الأرض سوف تكون أكثر إنتاجية وفائدة. كما كانوا قادرين ليس فقط في الإشارة إلى برنامج الإصلاح الزراعي الفاشل (ح.ش.ج) بل وأيضاً إلى نقاط الضعف فيه. فقالوا مثلاً إن معظم أراضي الدولة الموزعة على الفلاحين بين أعوام 1945-1950 كانت في السابق مراعي عامة للقرية وإن الفلاحين الذين حصلوا على الأراضي مؤخراً بالكاد تكون صالحة للزراعة، بينما وجد آخرون أنفسهم محرومين من تهيئات الري.

لم يكن من الصعب كسب الناس إلى جانبهم. فقد حصل الديمقراطيون على فتاوى من الشيوخ تشير إلى قدمية الملكية الخاصة في الإسلام ولقد شكل ذلك مازداً استغله الديمقراطيون، ولكن الأغوات بقوا على مواقفهم وعلى نحو صارم. وهكذا شككت هذه المجموعة الصغيرة المتنامية هدفاً لهم. ففي إقليم ديار بكر، مثلاً، كانوا انتخابياً تحت سيطرة أقل من عشرين ملاكاً. وفي انتخاب عام 1954 حصل الديمقراطيون على 34 مقعداً من أصل 40 مقعداً في كردستان.

لو كان هناك فلاخون مثقفون لجرى نقاش معرقي عام ولتردوا فيها على حجة الديمقراطيين بقدسية الملكية الخاصة، التي صادق عليها رجال الدين المسلمون عبر البلد، بفوائد اجتماعية واقتصادية للزراعة على نطاق ضيق. لكن الفلاحين كانوا خائفين جداً لملاكي أراضيهم في كردستان، وكان من الطبيعي حقاً أن ينظر الفلاحون الكردي إلى الإصلاح الزراعي كما اقترحه الحزب الكمالي في أحسن الأحوال بعين الشك، وفي أسوأ الأحوال أنه حيلة أخرى لتدمير علاقات التضامن القديمة في كردستان. لذلك حينما وعد الديمقراطيون بحماية الملاكين الكبار، صوت الفلاحون

الأكراد إلى جانبه، لأنهم كانوا يستفيدون كثيراً من تطبيق إصلاح زراعي عقلاني، كما أشار عليهم أغواتهم أو ملاكهم أراضيهم.

شجعت الحكومة الديمقراطية بشدة التطوير الزراعي الذي يعني بالنسبة لهم امتلاك الأراضي، وممتلكات كبيرة "فعالة" إضافة إلى المكنة. كما شكل إدخال الجرارات الخطوة التالية في عملية وضع الأساس الاقتصادي لتفجير القومية الكردية في الثمانينيات. كذلك ساعدت معونة مارشال لما بعد الحرب الحكومة لاستيراد الجرارات بغض النظر عن النتائج الاجتماعية. في عام 1944 كان لدى الحكومة 1750 جراراً فقط. في عام 1950 قُتِح باب السيل أمامها فأصبح هناك بعد 12 شهراً 10 000 جرار. وارغاي البنك الدولي الذي مقره الولايات المتحدة أن إدخال مزيد من الجرارات سوف يؤدي إلى طرد المزارعين الصغار والأجراء. مع ذلك، تدفق المزيد من الجرارات؛ فيحتل عام 1953 كانت ثلاثين ألفاً وبعد سنة أصبحت أربعين ألفاً.

لم تستعمل المكنة في أي مكان أكثر من كردستان. فالمستأجرون والمزارعون الصغار، بمساحات أراضيهم التي لا تدر ملكية جرار، وجدوا أنفسهم معجزين على امتلاك أو امتلاك الجرارات في مقابل نسبة من المحصول من مالكي الأراضي المحليين الكبار. وعلى صعيد الممارسة، وكما لاحظ الروائي الكردي بشار كمال، فإن "الفلاح الكردي قد أصبح محاصصاً مرة أخرى في الأراضي التي وزعتها الحكومة: فهو يقدم الأرض والآغا يقدم الجرار [التوكية المرواني^(١) إن كون أولئك الذين عاشوا كمحاصصين مع احتفاظهم بأراضيهم محظوظين أكثر فإنها مسألة قابلة للاخذ والرد، فقد انتهى الأمر بالكثير من المزارعين وملاك الأراضي الصغار إلى بيع أراضيهم لأصحاب الجرارات والطرد من العمل، بينما بقي المحظوظون نسبياً كمحال زراعيين أو كميكانيكيين لتلك الآلة الجهنمية التي أفقرتهم.

لكن الأغوات كبحوا استعمال الآلات الزراعية إلى الحد الأقصى وعمدوا إلى الاحتفاظ بحاشية أكبر من المحاصصين أكثر من اللازم. ففي حالات كثيرة تم تزويد الفلاحين الذين لا أرض لديهم بمساحات صغيرة من الأرض كافية تماماً لتثنيهم عن

(١) جمهورية، 21 حزيران/يونيه 1955 اقتبس إبروز أحمد في "التجربة التركية في الديمقراطية" (السن 1977)، ص 124.

الهجرة نحو الوظيفة المجهولة في حياة المدينة. والسبب وراء ذلك بسيط. فقد كان الأكراد بحاجة إلى أصوات هؤلاء حتى يبقوا موضع جاذبية بالنسبة للأحزاب السياسية التي تقدم ديوناً يفائدة ضئيلة والتكنولوجيا والأسمدة والبذور المصنعة، والطرق الزراعية وعلم جرا. وهكذا كان من السهل عليهم تذكير فلاحهم بمخاطر تحدي أوضاعهم الانتخابية، ولكن الوعود المصنوعة من قبيل فتح المدارس ومياه الحفريات ومد شبكة الكهرباء استُخدمت أيضاً من وقت لآخر. ففي بداية الستينيات أغنى "التوظيف" الريف في الواقع البطالة القصوى الكبيرة لأن 80% من السكان لا يقومون بأي نشاط خلال أفضل أوقات السنة، أي كانون الثاني/جانفي، مقارنة مع 10% فقط من العاطلين عن العمل في ذروة نشاط السنة، خلال شهر تموز/جويليه.

مع التدهور الاقتصادي في منتصف الستينيات بدأ (ح.ش.ج) والأحزاب الصغيرة الأخرى يمحزون على قسم من الماشية الانتخابية الكردية الريفية للديموقراطيين، والتقرب من بعض الأغوات وناخبهم المأسورين. وهكذا فقد الحزب الديموقراطي أكثر من ربع مليون صوت في كردستان في الفترة بين 1957-1961. عندما قام منافسوه بمقارعتهم، تماماً كما فعل الديموقراطيون من قبل، بإعطاء وعود لكل ناحية بسق الطرق والجسارات وتمديد شبكة الكهرباء وبناء مدارس، وبنشاء الجوامع في حالة الاكليروس والجناح اليميني لحزب فلاحى الأمة الجمهوري.

كان من المحتم أن تسعى الأحزاب التي نشت في آنقرة إلى استغلال التوتر والتنافس في الأقاليم المختلفة. فإذا ما ساندت عائلة ما الديموقراطيين فإن العائلة المنافسة لها ستؤيد حزباً آخر. لذلك كان التنافس الحزبي ذا تأثير حاسم لدرجة أن لجنة الوحدة القومية، في أعقاب التدخل العسكري في 27 أيار/ماي 1960، قد أغلقت الفروع المحلية للأحزاب لأنها استقطبت القرى والبلدات الصغيرة، كما أن المقاهي والأماكن العامة الأخرى قد أصبحت إقطاعيات خاصة لـ"القبائل السياسية"، وبانت أماكن ذات خطورة على مؤيدي خصومهم.

لقد تنهت لجنة الوحدة القومية إلى خطورة تكديس الأراضي في أيدي الأغوات الأكراد والقوة السياسية التي رافقت ذلك. لهذا أبعدت 55 آغا من كردستان، عام 1960 وأعلنت أنها سوف توزع أراضيهم على الفلاحين⁽¹⁾. ولم أن لجنة الوحدة

(1) تضمن هؤلاء ابن الشيخ سعيد، علي رضا فرات، وحفيده ملك فرات، شفيق كاميران، إسماعيل، فخر الدين غاندي، حميد قرلا، وبعضاً من أفراد أسرة بوجاك.

القومية قامت بتجريد مزيد من الأغوات من أملاكهم ونفذت إعادة توزيع كامل للأراضي، وربما كسرت شوكة القوة السياسية للأغوات ولأعادت بناء الاقتصاد الريفي لكردستان. ولكن الأغوات لجأوا إلى تكتيكات التأجيل واستخدموا أحداقهم السياسيين لتخفيف شروط الإبعاد والتجريد من الملكية. وبعد فترة قصيرة من تسليم لجنة الوحدة القومية للحكومة إلى ائتلاف من الحكومة المدنية في عام ١٩٩١، مُنح للأغوات بالعودة إلى كردستان حيث أُعيدت إليهم أملاكهم عملياً دون المساس بها. إنه تفسير معبر للاعتماد المتبادل الذي وُجد بين الأحزاب السياسية في أنقرة والأغوات في كردستان. لذلك كفت الأغوات عن كونهم أكراداً معنيين هاميين: فقد تبرأوا تماماً من أصولهم الكردية، واستغلوا علاقاتهم مع الفلاحين ليس كوسيلة للاستقلال النسبي عن المركز كما في الأيام السابقة، ولكن لكي يصبحوا أعضاء متدمجين تماماً في المؤسسة التركية الحاكمة.

خلال العقدين التاليين استمر الشيوخ والأغوات في لعب دور مؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية للمنطقة. وبعد عودة الإدارة المدنية، اتجه أولئك الذين دعموا في السابق الديمقراطية إلى دعم حزب العدالة، رغم أن البعض القليل منهم فضلوا جماعات من الجناح اليميني، حزب الأمة التركية. وكما في السابق، تنافست الأحزاب بقوة على عائلات المالكين النافلة، ومرة أخرى انضمت البلديات والمناطق الريفية بين ولاياتها. ففي سويرك، مثلاً، ذهبت أسرة بوجاك حزب العدالة، فدعيت منافستها أسرة كرفارسي Kırvarlı حزب الشعب الجمهوري. وفي حلوان (قرب أورفة) دعم السليمانيون حزب العدالة بينما دعم بايذار حزب الشعب الجمهوري.

بالنسبة للفلاحين سارت الأمور إلى الأسوأ بشكل مطرد. قدخل الفقر ومعركة الشح والكتابة كانت أقل بكثير في كردستان من أي مكان آخر. وكان السكان على العموم يعيشون في قرى صغيرة نسبياً تعكس الطبيعة اللامركزية للمجتمع. وبالإستناد إلى أحد الإحصاءات كانت هناك 36 000 قرية صغيرة في كردستان يعيش فيها أقل من 2000 شخص. في عام ١٩73 قام صحفي من صحيفة الضاربين بزيارة إلى إحدى هذه القرى خارج سويرك فرسم بقلمه هذه الصورة الموحزة:

"إن عائلات قرية أنازوز العشرين لا أرض لديها. فهي تعيش في بيوت مجانية وتأخذ نصف المحصول مقابل تعهد العناية بالقطن والقمح وأشجار الفواكه والمحاصيل الأخرى. إن السلطة الحقيقية في المنطقة هي في يد كبار الملاكين. إليهم يقومون بمهام قضاء غير متخيل للصلح ومحافظين وعمال في

المجال الاجتماعي في القرى التي تنتمي إلى أية سلطة حكومية أخرى، كما أنهم في الغالب صلة الوصل بين القرية ومؤسسات الحكومة في البلديات القريبة^(١١).

لكن البوجاكيين كانوا عشيرة من ملاكي الأراضي المحليين، وقيل إنهم كانوا يملكون ما مجموعه 60 قرية. بينما كان مالك قرية أناروز البوجاكي، بوكسل أوزال، يهتم بشؤون الأسرة في سوبوك، بينما والده يهتم بقضايا المنطقة والبوجاكيين بصفة متتوياً في أنقرة. إن الملاكين من أمثال بوكسل هم صلة وصل حزب العدالة مع القرى التي تولاهم فكانت بعيلة عن مثاولة الحزب فالزعماء وملاكو الأراضي يجمعون القرويين في يوم الانتخاب من أجل الأدلاء بأصواتهم. كذلك يفاخر البوجاكيون بغلرتهم على تقديم 8000 صوت في الاقتراعات. ومع وجود هذا النوع من التأثير، تختار العائلة ممثل منطقتها في أنقرة^(١٢).

في أواخر الثمانينات لأم القرن الماضي وجد المحايصون في حقول القطن الكبيرة أنهم يكسبون أقل من نصف ما كانوا يكسبونه قبل ذلك بعد لقاء العمل عشر ساعات في اليوم.

على العموم انتقل معظم الأغوات من فراههم بشكل تدريجي تاركين إياها في أيدي وكلاء محليين بينما هم يستمتعون بالحياة إما في بلدة محلية أو ربما في أنقرة. ومع ورود دخل كاف من إقطاعاتهم، أهمل معظم الأغوات أملاكهم. وهكذا عند أبناء الأغوات إلى الانغماس في اللهو والمجون الكوزموبوليتاني في أنقرة وإستانبول. وفي بعض الأحيان كان أحدهم يبقى لإدارة العقار في حين يكون الآخرون أصحاب مؤسسات كإطباء وحقوقيين ومهندسين.

الهجرة والديموغرافيا

ترك مئات الآلاف من الأكراد أراضيهم نتيجة استعمال المكننة الزراعية على نطاق واسع في كردستان تركيا في الخمسينيات، لينضموا إلى أولئك الذين جرى احتطانهم أثناء الثورات الكردية خلال العشرينات والثلاثينات (من القرن الماضي)، وأولئك الذين مُرقت مراعيهم عمداً من قبل الدولة في العشرينات والثلاثينات. معظم

(١١) الغارفيان، 13 آذار/مارس 1993.

هؤلاء المرحطين من ديرسم، مثلاً، اندمجوا مع البروليتاريا في ملاحية وأخنة وميواس وقبصري. وقد سعى الكثير من المجندين الأكراد أيضاً وراء رزقهم في شرقية الأناضول التي كانوا يُرسلون إليها بشكل روتيني، بعد ترحيلهم من الجيش. ورغم أن الخدمة العسكرية عموماً كانت غير مستحبة وينتقل منها الناس، تطوع بعض الأكراد لكي يتعلموا اللغة التركية وبالتالي تزوجوا بالصلاح اللازم للعيش في الغرب حيث يمكن إيجاد العمل بسهولة.

معظم أولئك الذين تركوا المناطق الريفية في الخمسينيات، وبعد البحث عن التوظيف في البلدات المحلية، انتقلوا إلى خارج كردستان فيما بعد. في أواسط الخمسينيات تجمعوا في المناطق المحيطة بديار بكر بشكل خاص (25% من المهاجرين)، والعزيز (16%) وسيرت (15%) وأورفة (8%)⁽¹⁾. وهكذا ترايد عدد سكان ديار بكر بشكل هائل خلال سنوات من 30 ألفاً في الثلاثينات إلى حوالي 65 ألفاً بحلول 1956، وإلى 140 ألفاً في عام 1970 وفي عام 1990 وصل العدد إلى 400 ألف. من بين المهاجرين الذين انتقلوا إلى ما وراء كردستان، ذهب 44% منهم تقريباً إلى إستانبول و18% إلى أنقرة، في حين ذهب 15% إلى أدينة و4% إلى أزمير. في غضون سنوات ترايد عدد المهاجرين، حيث شككت حقيقة عيشتهم من بعضهم البعض معاقلة للهوية الكردية على طول الجمهورية وعرضها. أما هذا التواجد لاجئين فقد جعل من القضية الكردية حقيقة واقعة حتى بالنسبة لسكان مدينة إستانبول، التي تبعد عن كردستان بنحو 800 ميل.

ربما يُعتقد أن بداية الهجرة الرئيسية من كردستان تركها قد أدت إلى انخفاض ملحوظ في نمو السكان في الشرق. ولكن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة المواليد عند الأفراد هي أعلى بكثير من معدلاتها عند الأتراك وهذا ما لوحظ لأول مرة لدى مقارنة أرقام أول إحصائيتين لأعوام 1927-1935⁽³⁾ وبين أعوام 1940-1963 تزايد عدد السكان في تلك الولايات التي كانوا يشكلون الأغلبية فيها بسبب الضعف بينما تزايدت الأقلية التركية بنسبة 80% فقط. وفي الوقت الذي أشارت إحصائية الحكومة للسنة

(١١) سميت مصرية التحالف (الاستكم) ١٩٧٦، ص ٨٨.

(2) حظر 52169؛ 371 FCO عام: السيد. الأفراد تركيا، 9 فبراير/ماي 1945، التي أدت إلى أنه ما زالت الأرقام القومية الوحيدة قد ظلت من عدد الأفراد إلى الحد الأدنى، وقد كان السعي لدى الأمم المتحدة من الأعضاء.

الأخيرة بأن 94% من سكان الجمهورية تحت سن الـ 15 سنة، وصلت النسبة في كردستان إلى 94.8%.

هنا توجد الأسباب الحقيقية المخوفة بالنسبة لدولة مصممة على قمع الشخصية الكردية الجمعية. لذلك، وبالرغم من المشاكل المتأصلة لتمو سكان تركيا، فقد جمّدت تركيا برنامج تحديد النسل إلّا في مناطق محدودة جداً، لأن الاحتمال الأكبر هو أن تنبأه في القسم الأوروبي من تركيا وبالتالي خوف يسرع من عملية تغير التوازن السكاني لصالح الأكراد.

الانتيمات القومي

كانت هذه التغيرات الاقتصادية هي التي سئلب في آخر المطاف دوراً رئيساً في الحركة القومية المزدخرة في الثمانينات. فقد انبثقت الحركة نتيجة الحرمان الاقتصادي، والظلم الاجتماعي والترحيل بالإضافة إلى أفكار عن الهوية القومية، التي اتحدت جميعها في أواخر الثمانينات لخلق الظروف المناسبة لثورة.

ولكن ليس من المستغرب أن يكون هناك فقط بصيص من الشعور القومي في كل الظروف الجائرة التي سادت في أواسط الثمانينات. آمن القرن الماضي، حيث كان الفلاحون الفارقون في جهل عميق يُيقنون في حالة عيودية من قبل أهوائهم. نضر أنتوني بارسونز Anthony Parsons وهو لّمّا يزل دبلوماسياً شاباً ثلاثة السبع في كردستان تركيا في عريف 1956 حيث التقى بالكثير من الكرد أثناء ترحاله على نطاق واسع. فكتب "لم يلفت انتباهي أدنى شعور بروح القومية الكردية وهو ما لا يعجز أي ملاحظ مهما كان لامبالياً في تلكسة"⁽¹⁾.

ولكن الشعور القومي كان قد بدأ بالانتيمات في مدن الهجرة الكردية. وكان أول من أثاروا قضية كرديتهم هم أولئك الذين قصد صهرهم واندماجهم بشكل مدرسي. فموسى عشر، مثلاً، أرسل من ماردين إلى مدرسة داخلية في أزمش. كونه الكردي الوحيد في الصف، أدرك هويته القومية من خلال التهكم من قبل زملائه، وهي تجربة تكررت بين الكثير من المنفيين الذين ذهبوا إلى المدارس المحلية. ويتذكر محمود (آتون آر) Altunakar من حزب الطريق القومي تجربة مشابهة:

(1) FO 371/130476 أ.د. بارسونز A.D. Parsons، "تقرير عن جولة في جنوب شرقي تركيا"، 24 أيلول/سبتمبر 1956، قسرين الأول/أكتوبر 1956.

"قبل أن أصل إلى كوتاهيا لم أكن أعرف أنني كردي. لقد كنا نرسم الحجارة على أولئك الذين يسموننا أكراداً في ديار بكر. أتينا إلى كوتاهيا فأطلقوا علينا أكراداً أيضاً. لقد ضيقونا بقولهم: "أين ذيلكم؟" كان الذهاب إلى المدرسة معنة حقيقية. بعد ذلك أدركت أن قريتنا على حق. نحن أكراد قريتنا".

لقد أرسل عشر لدراسة الحقوق في اسطنبول في عام 1941، وهو واحد من عدة أذكفاء، تم اختيارهم من قبل لجنة القضاة الأولى (التي تغطي معظم كردستان) ل يتم تحويلهم إلى مواطنين أثراك صالحين. لقد أصبح في ثلث خاص بطلاب الشرق، حيث احتك مع نحو خمسين من المتطوعين الشباب من مختلف بقاع كردستان. من بين هؤلاء كان طارق ضيا أكتجي، الذي أصبح فيما بعد أميناً عاماً لحزب العمال التركي، وموسى عزيز أوغلو، نائب الحزب الديمقراطي ومؤسس حزب الأمة التركية، وقايق بوجاق، مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا. وهكذا التأمت جماعات صغيرة من المتطوعين الأكراد مرتبطة ببعضها بعضاً بشكل قوي، إلى جانب العمال المهاجرين، ليشكلوا رأس الحرية الفكرية للهوية الكردية.

في نهاية الخمسينيات [من القرن الماضي] بدأت هذه الجماعة الصغيرة تلقى التشجيع نتيجة تطورات خارجية. فمن القاهرة وبيروت كانت البرامج الإذاعية باللغة الكردية الموجهة إلى المنطقة، الأولى من أجل وعزة بغداد والثانية من أجل وعزة أنقرة ومهران أيضاً. ولكن الدافع الأكبر للشعور القومي الكردي جاء بشكل عضوي من الثورة العراقية لعام 1958 وعودة الملا مصطفى من المنفى. ولم يعب عن بال الكثير من أكراد تركيا أنه يتكلم اللهجة الكرمانجية مثلهم.

في وقت مبكر من ذلك العام بدأ موسى حنر وأخرون بإصدار Hani Dagi (الوطن القلبي) في ديار بكر. وقد وسم هذا بداية عقد جديد تقريباً من المنشورات الكردية، وأول تعبير عن الذات الكردية في تركيا منذ انتفاضة ديرسم. وكانت هذه بداية ما أطلق عليه Doguslan (الشرقية)، وهي حملة لتطوير الأقاليم الكردية المهملة إلى حد يوثق له من قبل تركيا. على العموم تجنب الشرقيون، بما فيهم حملة نواب، الإشارة إلى الكرد أو كردستان، ولكن أي شخص مطلع قليلاً على المنطقة سوف يدرك دون أدنى شك ما دار في رأسهم.

بدأت الأحداث في العراق تؤثر الآن في العلاقات التركية-الكردية. ففي أعقاب المجزرة التي ارتكبتها الأكراد ضد التركمان في كركوك في آذار/مارس 1959 حوّل آرسم آرين Arsm Eren، النائب عن بغداد، على الانتقام بشكل صريح: "لقد قتل الأكراد أخوتنا، فلقطل منهم مثلاً قتلوا من التركمان. لكن ترفضوا الذين مع الفائدة؟"⁽¹⁾ تظاهر أكثر من 80 طالباً كردياً، نظمهم الحقوقي الكردي الشاب، مدد سرحت، احتجاجاً وأدى هذا بدوره إلى اعتقال 49 منشوراً كردياً بارزاً، وتم إغلاق "الوطن التقدمي" وكان عنبر وزملائه من بين المعتقلين⁽²⁾. أراد الرئيس [جلال] يار رئيس الوزراء [علنان] مندريس، بالإضافة إلى شرطة الأمن، تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بـ 49 كردياً، وربما كان احتمال رد فعل دولي متواتر هو الذي أثناهم عن ذلك⁽³⁾. لقد أثارت حادثة الـ 49 كردياً بشكل متبر الوعي القومي بين المعتقلين الأكراد وخاصة حينما دافع سعيد الجبي، أحد المعتقلين الـ 49، عن الحقوق الفردية والجماعية للأكراد في المحكمة.

الزيجات سلطات الدولة بشدة من التحدي الكردي المتزايد في العراق والأمن الذي بدأ أنهم يشجعونه في تركيا. في شهر أيار/ماي 1960 قاد بعض الأغوات فلاحيهم للاحتجاج ضد إهمال الحكومة خلال فترة القحط الشديد. كما أنه من الصعب القول إلى أي حد كانت تحصل مضامين قومية حقيقية، ولكن السلطات تخوفت واتهمتهم بالتحريض لقيام كردستان حرة فأخذت الذين اعتبروا قادة للاضطراب، وهم 248 شخصاً بالإجمال، إلى معسكر في سيواس وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر أطلق سراح معظمهم بموجب العفو الصادر عن لجنة الوحدة القومية، باستثناء 55 من الأغوات والشيخ المشهورين الذين تم تضييقهم إلى ألبان وإسبارط وأنطاليا وإزمير بموجب قانون التفي الجديد الذي صدر في شهر تشرين الأول/أكتوبر. علناً تحدثت لجنة الوحدة القومية عن تهديد شمل النظام الإقطاعي، ولكن نظراً لأن مدة فقط من هؤلاء كانوا من ملاكي الأراضي الكبار، بقي الشك قائماً حول ما إذا كان ذلك هو السبب الحقيقي.

(1) آرسم آرين، عضو البرلمان عن بغداد، "Sosyalizm ve Toplumculuk"، ص 211.

(2) كانت Harî Vur أكثر من 18 شهراً. وأغلقت في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1962 بعد احتجاجات في الصحافة التركية حول نشر ديوان من قصائد موسى عن القومية بعنوان "Kırmızı".

(3) لقد أنكرهم وزير الخارجية فاتح وشفي زورلو Fatih Rüştü Zorlu أن المجتمع الدولي لم يرد لا المجازر الأرمنية ولا مطبوعة استانبول ضد اليونان في 1956، "Sosyalizm ve Toplumculuk"، ص 211.

انشق الحزب الديمقراطي على نطاق واسع لسماعه بقرار الأكراد من بين أيديهم. فقد ادعت صحيفة "جمهورية" بشكل متناقض للعقل أن "الحكومة السابقة قد سمحت لابن الشيخ سعيد المقيام بجولة في الشرق في سيارة جيب عسكرية روسية لنشر أفكاره التي تدعو إلى قيام كردستان جديدة"⁽¹⁾. وبالتأكيد هذا ما كانت تخشاه لجنة الوحدة القومية، ولكن القائلين يدركون إن طبقة الأضرار كانت متجهة لأن تصبح بشكل متزايد خطاة للحركة الكردية.

تبنت الدولة التركية في ظل لجنة الوحدة القومية مزيداً من سياسة الإنكار غير العملية تجاه الأكراد. فعندما جلبه النزاع بين قاسم والملا مصطفى في خريف 1960 معه احتمال تشويب الحرب قرب حدود تركيا، حذر الرئيس كورجيل Gursel (الذي قاد انقلاباً عسكرياً) من مغبة القلاقل قائلاً: "سوف لن يتردد الجيش في قصف البلدات والقرى بالقنابل: سيكون حمام دم للدرجة أنهم [الشوارع] سوف يُمتلئون في دولهم"⁽²⁾.

بهذه المشاعر التي استقرت الطرفين، وصفت الأحداث إلى ذروتها في أعظم إظهار للقومية الكردية منذ جويل. ومع إصدار القانون رقم 1587 بدأت لجنة الوحدة القومية مسجلاً وبشكل منهجي، بتغيير أسماء الأماكن الكردية إلى أسماء تركية، تلك "الأسماء التي تسيء إلى الرأي العام وغير المناسبة لثقافتنا القومية، وقيمنا الأخلاقية، وعاداتنا وتقاليدينا". في شهر كانون الثاني/يناير 1961 وضعت قانوناً آخر يقرر الغطاء لبناء مدارس داخلية إقليمية من أجل هدف خاص هو صهر الأكراد، تماماً كما أصبحوا بذلك في عام 1935⁽³⁾. وهكذا كان الرئيس كورجيل قد انتهى لتوه من كتابة مقدمة للطبعة الثانية من كتاب شريف فرات الموسوم بـ *Doğu İleri ve Varlık Tarihi* (أنقرة، 1948، 1961) والتي حاول فيها أن يبرهن أن الأكراد من أصل تركي وأنه لا يوجد شيء اسمه الأمة الكردية. كان كتاب شريف فرات مقبولاً للعامة لأن السيد

(1) جمهورية 31 أيار/ماي 1960 مقتبس في *Sosyalizm ve Toplumsal Mücadeleler Ansiklopedisi* (إستانبول، 1990)، ص 3110.

(2) *Danges Nybeler*، 31 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، مقتبس في كتاب عصمت شريف والذي - نظراً حابة للثقافة الكردية في تركيا، ص 4.

(3) بحلول عام 1976 أنشأت نحو 70 من هذه المدارس، 60 منها في كردستان، والبقية حولت كانت تعيش جاليات كردية كثيرة خارج كردستان.

قرأت نفسه كردي⁽¹¹⁾ إضافة إلى أن الرئيس قد صادق على آراء الكتاب وأعلن أنه لا توجد أمة قائمة بذاتها تدعو نفسها بالأمة الكردية، وأشار أن الأكراد ليسوا فقط من ذات البلد بل هم أيضاً أخوة للأتراك في العراق.

في 8 أيار/ماي، وفي غضون عدة أيام من هذا الإنكار للهوية القومية الكردية، اندلعت مظاهرات احتجاج كبيرة في كل من ماربدين وهيار يكر وسويرك وبيليس ووان. كان الشبان الأكراد يرفعون عالياً شعارات تقول: "لسنا أتراكاً، نحن أكراد ويجب على الحكومة التركية أن تعترف بحقوقنا القومية"⁽¹²⁾. وبحسب المصادر الكردية أردي 313 متظاهراً كردياً قتل، وأُخرج 754 متظاهراً آخرين⁽¹³⁾. فالمراقب الذي على عينه غمامة شديدة فقط ربما يقتل في إدراك التناغم بين إنكار الدولة والتعبير القومي.

ولكن لجنة الوحدة القومية لم تكن متفقة على رأي واحد. فضمن حقوقها كان صراع بين المتشددين والمعتدلين. وعلى الرغم من موقفه من الأكراد، دعم كوريل العودة إلى الحكم المدني وأبدى استعداده لأن تصبح تركيا ديموقراطية ليبرالية. لذلك أنشط مهمة صياغة مشروع دستور جديد بمجموعة من المثقفين، وهو عمل جدير بالملاحظة لأي جنرال في الجيش. في 27 أيار/ماي 1961، بعد 19 يوماً من الأحداث الداعية في كردستان، وضمت لجنة الوحدة القومية الدستور الأكثر ليبرالية في تاريخ الجمهورية، والذي سمح بحرية التفكير والتعبير والتجمع والنشر، ووعده بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بل منع الاتحادات التجارية حقوقاً محدودة في الإضراب.

لقد اختبر المثقفون الأكراد بما فيه الكفاية الحكم الجديد. ورغم أنه -الحكم- ليبرالي أكثر بكثير من السابق، إلا أنهم وجدوه قاصراً عن تنفيذ وعده. وفي استانبول كتب موسى عنتر، الحر الطليق مرة أخرى، لصحيفة شهرية جديدة دجلة-الخرات باللغتين التركية والكردية والتي صدر منها ثمانية أعداد خلال 1962-1963، قبل أن يتم توقيفها. من جهة أخرى، أصدر متحضان الخرات هما ياشار قايا Yashar Kaya ومندو

(11) شريف فوات من قبيلة عورمك العلوية. كان كمالاً قوياً، قائد برابرين، الأخا والشريع والعودة من التظيم الاجتماعي والسياسي لكرمستان، ص 300.

(12) وقائع كردية أكتبها كان Kimane في انكره وكرمستان (الركنفورد 1969)، ص 23.

(13) من المستحيل التحقق من صحة هذه الأرقام، فقد بقي معظم شرقي الأناضول منطقة محصورة عسكرياً حتى عام 1966. ومنظراً لأغورها للأجانب إلا يلائم تخمين.

صرحت، وكلاهما في التاسعة والأربعين، صحيفة الصوت (Deng) فتم اعتقال مدد صرحت بعد العدد الثاني وأغلقت (Deng) نفسها بعد العدد الثالث. وكما هو متوقع، وُجّهت تهمة الانفصال إلى صرحت، المهمة الاعتيادية لأولئك الذين أشاروا إلى أن الأكراد يعيشون أيضاً في تركيا. أما الصحف الأخرى فلم تقدم كثيراً أيضاً⁽¹⁾، وفي وقت لاحق تم اعتقال رؤساء تحريرها والمساهمين الرئيسيين فيها، وأدينوا على أنهم "شيوعيون وانفصاليون"⁽²⁾.

ولكن الأمر الأكثر أهمية كان النقاش الذي بدأ بدوره الآن في الاتجاه السائد في الحياة الثقافية التركية من قبل الليبرالي التركي، أحمد حيدري بشار في صحيفته باريش دوناسي (عالم السلم)⁽³⁾. فقد جاء في العدد الثاني من باريش دوناسي مقالة ناقشت مسألة أنه سوف لن يحدث أي تطور حقيقي في "الشرق" بينما هناك عدة مواضع محظورة، أو هي في إطار المنع والعنف. وأظهرت أن ما يشعر به الناس ضروري جداً وأن الآليات الاجتماعية والمتنفسات الروحية ضرورية للسكان المحنّين، وهي مبطنة للصراع مع الشيوع والأغوات. وربما يبرز نظام اجتماعي أكثر حداثة. وفتحت باريش دوناسي القضية في الأعداد اللاحقة، وحضت على الحوار بين الدولة والمثقفين الأكراد. وهكذا جلبت الآراء التي عبرت عنها الاستنكار لها من الجناحين اليساري واليميني. وفي الختام أدت رغبتها في السماح بنقاش حر إلى تولفها عن الصدور بعد عددها السادس عشر في شهر أيلول/سبتمبر 1963. ولكن لم يكن في مقدور أحد أن يدعي أن "القضية الكردية" غير موجودة.

كما في العراق وإيران واجه الأكراد ذوو التفكير السياسي مشكلة فيما ينبغي العمل ضمن الإطار السياسي للدولة أو معارضته حيث كان يمكن إيجاد أكراد من النوفج الأول عبر الطيف السياسي. إذ يقال إن "عصمت إينلو"، الذي أصبح رئيساً منذ وفاة أتاتورك في عام 1938 وحتى انتصار الحزب الديموقراطي في عام 1950، من أصل كردي. ويقال الشيء نفسه عن الأميرال فهمي كوروتوك Faik Korutuk،

(1) مثل ربا نو (الطريق الجديد) التي حوّلها فرغان قلیچ شيخ حسناني Dogan Kiliç Şahbazcanlı، وريا راحت (الطريق القديم): العليز العام: حسن قلیچ تاي El Kılıçkaya، يازي إمرلي Yazı İleri، وهياء شرف أوفلو Şereflüoğlu، وعبيرت حيراز.

(2) Sosyalizm ve Toplum، ص 2126.

(3) صدرت في نيسان/أبريل 1926.

الذي أصبح رئيساً في أعقاب التدخل العسكري في عام 1971، وكذلك الجنرال سميح سنجار Samed Sancar، رئيس الأركان في أواسط السبعينيات. في حين انخرط آخرون من الكمالية المتشددة إلى الجناح اليساري أو اليميني مثل يوسف عزيز أوغلو (من ديار بكر)، وهو واحد من الأغوات المنفيين الذين رجعوا بأمر من الحزب الديمقراطي في الأربعينيات لمن القرن الماضي، وأكرم عليجان (من أروروم)، والشيخ قاسم كزروي Kasim Kızırcı (من قارص)، وجميعهم تخلوا عن الحزب الديمقراطي ليؤسسوا حزب الحرية (1955-1958) أخدين معهم الكثير من الأكراد.

بعد حل الحزب الديمقراطي في 1960، بقي التيار اليميني مشتتاً حتى أواسط الستينيات. فقاد كل من عزيز أوغلو وعليجان حزب تركيا الجديدة، الذي تأسس عقب انقلاب 1960، وحتى توقفه عن النشاط في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في عام 1965، مال عزيز أوغلو إلى التيار اليساري ولكنه، مثل قادة حزب العدالة، الذي انتظر عودة الـ 55 ألفاً في 1962 من أجل الحصول على أصواتهم. وقد كان له من قبل شعبية كبيرة في كردستان. كذلك عبر عزيز أوغلو عن "شوقيته" بصفته زعيماً للمصلحة في الائتلاف القصير الثاني من 1961-1962. وخلال تلك الفترة قام ببناء منظمات ومستوصفات في كردستان أكثر من كل الحكومات المنتهكة. ومزعجاً ما أنهم بـ "الإقليمية" رغم تخلف كردستان الواضح، فأجبر على الاستقالة. وفي انتخابات 1965 كانت الأصوات القليلة التي حصل عليها حزب تركيا الجديدة محصورة تقريباً بكردستان.

سالت طبقة الأغوات نمواً إلى حزب العدالة، الذي ورث عبادة الحزب الديمقراطي. ولكن في أوائل الستينيات استعاد حزب الشعب الجمهوري شعبيته بين العائلات الكبيرة في المنطقة رغم يماريته. وفقاً للبعض، إنه كان ظاهرياً المناهض الوحيد لحزب العدالة.

وُلد أول حزب كردي خاص، الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا (ح.د.ك.ت.)، في هذا الجو المحافظ. ومن الطبيعي أن يكون تنظيمياً مريباً، لأن أي حزب كردي بالتعريف هو غير شرعي. كان (ح.د.ك.ت.) موازياً من الناحية الأيديولوجية لحزب الملا مصطفى؛ فهو قومي عاقل وغير راجح في النظر إلى الخلافات المتأصلة بين الإثنية واللاجئين الاجتماعية والنظور الاجتماعي. ومع ذلك، وبمكي (ح.د.ك.) كان (ح.د.ك.ت.) محكوماً بالزوال عملياً دون ترك أي أثر. أما سبب ذلك

فيعود ظاهرياً إلى اغتيال أمينة العام، قائد بوجاق Park Busak (من عائلة أغوات كبيرة في موهوك) في شهر تموز/جويليه 1966، بعد ثمانية أشهر من تأسيس الحزب وإعدام رفيقه المقرب منه، سعيد ألجي، على يد منشي يساري في عام 1971⁽¹⁾.

ولكن خلف هذه التعقيدات تكمن حقيقة أن (ج.د.ك.ت) فشل في الفترة من 1963 إلى 1971 في وضع جدول قوية حيث عاشت خلاياها. وربما يكمن السبب بالضبط في أيديولوجيته المحافظة. فقد ساهم بوجاق وألجي في القيم اليمينية لاختيار القائد في السياسة التركية. بناءً على ذلك أثاروا إعجاب المجتمع المحافظ، فلك المجتمع الموالي للأغوات الذين "يسعون وراء مصالحهم" في أنقرة. وهكذا قرأه في مثل هذا البيئة لم يكن لدى (ج.د.ك.ت) الكثير ليقوله.

صبح دستور عام 1961، ولأول مرة في تاريخ الجمهورية، بتأسيس حزب اشتراكي هو حزب العمال الاشتراكي التركي (ج.ع.ا.ت) الذي بات مهماً تحت قيادة زعيمه، محمد علي أيباز حيث فاز بـ 3% من الأصوات في عام 1965. كان (ج.ع.ا.ت) جذاباً جداً لكثير من الأكراد حيث اكتسب الجو السياسي نكهة يمينية أقوى. إن إغلاق صحيفة كردية أو يسارية ثلث الأخرى كان عرضاً يصعب على الأكراد المستغرقين في التفكير تجاهله. ففي الوقت الذي أنكرت فيه الدولة أن الأكراد ما هم إلا أتراكاً، رفض الكثير من الأتراك هذه الأكذوبة وذلك بعدم الاعتراف بهم. فإن تكون كردياً، كأن تكون تركياً قبل قرن، يعني أن تكون ريفياً سادجاً أو، الأسوأ من ذلك، أن تكون متوحشاً ومشوهاً. لقد كان أطفال مدرسة كوتاهيا الثانوية في

(1) رغم أن (ج.د.ك.ت) لم يولد أولاً وتياً في نطاق تركيا إلا قليلاً، إلا أنه يستحق ملاحظة تسمية. فقد انسب قائد بوجاق في كانون الأول/ديسمبر 1965. وكان يطالب بالانفصال ظاهرياً. سميت قوات الأمن نشاطاته وأطلق عليه النار من قبل عملاء البوليس في شهر تموز/جويليه 1966. تولى القيادة من بعده سعيد ألجي، وهو قومي محافظ وديمقراطي نشط في سحق رأسه ببنفرك. خلال سجن أقام لتعذيب، انزعاً في كل من ميلوان، وديار بكر واطمان وسيرك، ولكن نُقل عليه في 1968. أصبح ألجي وهو في السجن صديقاً لـ سعيد قرمزيتويروف Sarı Karmazırova، وهو كردي يساري من شيراز بعد إطلاق سراحه في عام 1969. ذهب قرمزيتويروف إلى العراق لدعم (ج.د.ك.ت) حيث عُرف باسم أحمد الشفان. بعد وقف إطلاق النار بين (ج.د.ك.ت) والبعث في آذار/مارس 1970، أسس جريدة الطبصقراطي الكردستاني اليساري في زاخو. قتل ألجي وشفان الآن قاتلين معارضين. عندما عبر ألجي إلى العراق من أيار/ماي 1971، أسره شفان ومن ثم أعدمه. وأعدم شفان بنوره على يد انقلاب عسكري. وقد سبب هذه عملية نهاية (ج.د.ك.ت) التي يحتاج شفان من جديد باسم حزب العمال الكردستاني الكردي.

الثلاثينيات ويغيظون محمد (ألتون أرك) بقولهم "أين ذيلك؟" هذه التخرجات المهيبة كانت شيئاً مألوفاً لكل كردي صفي. في الستينيات كانت العنصرية لا تزال واضحة وقوية وكان أولئك الذين يعيشون شرقي ملاحية "يُنظر إليهم في كل الدوائر هذا الرسمية منها على أنهم أجانب"⁽¹⁾. وذكرت صحيفة أوتوكن أن "الأكراد ليس لهم وجوه بشرية". وأيدت هجرتهم إلى أفريقيا للانضمام إلى أنصاف البشر، أنصاف الحيوانات التي تعيش هناك واستطردت معلنة: "يمكنهم أن يتعلموا من خلال سؤال رفاقهم في الشرق، الأرمن، أن الأتراك صبورون جداً، ولكن عندما يغضبون لا أحد يستطيع الوقوف في طريقهم"⁽²⁾. في حين لنج آخرون إلى الإبادة الجماعية بشكل أكثر وضوحاً "نريد حلاً صارماً [للقضية الكردية] كحد السيف. اجلبوا القوزاق أو المهاجرين المشرقيين مع أسلحتهم. إن هذا سوف يضع حلاً للمشكلة لمرة واحدة وأخيرة"⁽³⁾. كان الأكراد يشعرون أن اليسار فقط يعاملهم بالتساوي تقريباً.

ولكن حزب العمال التركي كان جذاباً أيضاً لأنه قدم القوة التنظيمية للناس العاديين، من خلال الحزب والاتحادات القابعة له. كان الحزب نفسه ينظر من احتضان القضية الكردية علناً ولكن العديد من الأكراد انتبوا إليه مع ذلك، لأنه كان مستعداً للاستماع أكثر من الأحزاب اليمينية. ولهذا أصبح بعض من رفاق موسى عشر في أيام الفندق من عام 1941-1942 من نشطاء (ح.ع.ت) ومن بينهم طارق غيا أكنجي Z. Ekinci. وفي عام 1965 كان واحداً من أربعة أكراد من أصل الـ 15 مرشحاً لحزب العمال التركي للبرلمان. في أواخر الستينيات أصبح الأكراد والمعلويون العمود الفقري لحزب العمال التركي الذي كان جذاباً للكثيرين بسبب قضية ملكية الأرض وسيطرة طبقة الأقوات، في حين انجذب إليه آخرون بسبب أفكاره اليسارية.

بعد أن خيب (ح.ع.ت) آمالهم بصمته عن القضية الكردية، شكّل أكنجي وبقية رفاقه اعتباراً من عام 1966 خلايا مستقلة داخل الحزب. وبعد أن أصبح أميناً عاماً للحزب في عام 1968، وأصبح رفيقه الكردي محمد علي أيلانز رئيساً للحزب في

(1) FO 371/163861، يروى Barrow في يوم 14 يونيو، أنقرة، 14 كانون الأول/ديسمبر 1962.

(2) أتوكان، العدد 40 نيسان/أبريل 1967، انبساطها وانطى في "مظاهر قومية" من ص 47-48 و "Sosyalizm ve Toplumsal" ص 2129.

(3) مهلي بول 160-161، العدد 14 20 نيسان/أبريل 1967، مقتضى في "Sosyalizm ve Toplumsal" ص 2129.

السنة الثانية، بدأت جهود كبيرة لإقناع الحزب بالتوجه نحو القضية الكردية مباشرة. وقد عمل أصلاً لنفسه شهرة منذ تسلمه لرئاسة تحرير Yeni Akis التي دافع فيها بشكل علني عن الاعتراف بالحقوق القومية الكردية. وفي المؤتمر الرابع لحزب العمال التركي في تشرين الأول/أكتوبر 1930 أكد الحزب أن:

«هناك شعباً كردياً في شرقي تركيا، وأن السلطات الفاشية التي تمثل الطبقات الحاكمة قد أخضعت الشعب الكردي لسياسة الاندماج والترويض التي اتخذت في الغالب شكل قمع دموي»⁽⁴⁾.

بفعل ذلك بدأ أن (ح.ع.ت) قد دق ناقوس موته. ففي أعقاب التدخل العسكري في السنة التالية أعلن (ح.ع.ت) كمنظمة غير شرعية، ولكن فيما يتعلق بالكرد، كان الحزب وسيلة فعالة لإيقاظ عدد كبير من الطلبة الأكراد، وبالأخص أولئك الذين يدرسون في أنقرة وإستانبول، والذين قدموا بدورهم قيادة هامة للحركة القومية.

كانت الحركة اليسارية قد تكاثرت قبل زوال (ح.ع.ت)، ففي عام 1907 انشق بعض أعضاء الاتحادات العمالية عن مؤتمر اتحاد العمال (Türk İş) التي تسيطر عليها الحكومة ليشكلوا اتحاد العمال الثوريين (DISK)، كما تضاعف عدد الأندية والجمعيات اليسارية في الجامعات، وأغلبها على ارتباط باتحاد الشباب الثوري (ديف گنج) الذي تأسس في عام 1909 والذي شكل المعهد الذي ولدت فيه الخطية الحركات الثورية في السبعينات. (وقد أوقف (ديف گنج) نفسه في أعقاب الانقلاب ولكن أنصاره شجعوا مرة أخرى).

في عام 1907 نظم بعض الأكراد في (DISK) و(ح.ع.ت) و(ديف گنج) لقاءات جماهيرية لحشد من 10 آلاف في سيلواك و25 ألفاً في ديار بكر للاحتجاج ضد اضطهاد الأكراد والمطالبة بحقوق ديموقراطية. وقد كان هذا هو التعدي الأول للدولة منذ 1938، ولكن الأهم من ذلك هو أنه كان أول تجمع كردي مدني للجمهورية. إنه مؤتمر على انتقال هام في التحرك الاجتماعي بعيداً عن الأغوات والفلاحين شبه القبليين باتجاه أصحاب مهن شباب، متعلمين إلى حد ما وذوي قاعدة مدنية، ومن بينهم أعداد كبيرة من سائلي عائلات الأغوات الذين فصلوا عن القيم التي ورثوها، وقد شكل هؤلاء نواة القيادة اليورجوازية المتعلمة، ذات الميول اليسارية المعتدلة بصورة عامة، والشعور القومي العناني.

(4) كندال، «كردستان تركيا»، ص 97.

ورغم حمى إغلاق [الصحف] في بداية الستينيات، حاول الأكراد نشر الحادة باللغة الكردية أو باللغة التركية عن الثقافة الكردية. لقد عرف الأكراد المثقفون، تماماً كما عرفت الدولة، أن الأدب الكردي ضروري للتكوين القومي. ورحاً على الكتب المستوردة أصدرت الحكومة مرسوماً في عام 1976 ينص على أنه من غير القانوني وممنوع إدخال أو توزيع المواد باللغة الكردية ذات المصدر الأجنبي في تركيا مهما كان منشوراً، أو مديوناً أو مسجلاً على شريط أو ما شابه⁽¹⁾. بالرغم من ذلك استمر واحد أو اثنان في إصدار المواد حيث نشر موسى عشر قاموساً تركياً-كurdياً بعد ذلك سنة. وفي عام 1969 أعتقل محمد أمين يوزارملان بتهمة نشر كتاب مدرسي للمرحلة الابتدائية وأيضاً الترجمة إلى اللغة التركية والتحضير لنشره مع وزين، أعظم ملحة كردية لأحمد خاني.

ولكن، بالرغم من هذه الإشارات الصاعقة عن المثقفين، كان من الممكن لأولئك الذين عرفوا الشرف عن كتب أن يصرفوا النظر عنها باعتبارها شائناً من شؤون أقلية صغيرة غير محقة مقارنة بالواقع الديني المنتشر في كردستان. وفي أواخر 1969 كان في مقدور عالم الاجتماع نور يالمان Nur Yalman أن يكتب:

من حسن حظ تركيا أن الانتماءات الدينية بقيت أكثر أهمية من الانتماءات اللغوية. إذا ما خُففت الانتماء الديني، لربما أفسح المجال لاعتناق تركي-كردية من النوع المسبب للشقاق. وفي الواقع فإن هذا الصدد الجيني المستتر تربية مؤسسات مختلفة التي تلعب فيها الروابط الدينية دوراً أساسياً⁽²⁾.

ولكن خلال 1969-1971 دخلت تركيا في مرحلة اضطراب عميق. فقد عاد المتدربون الأتراك والأكراد من معسكرات قمع في لبنان ليتولوا النضال اليساري في الوقت الذي كانت فيه النزعة القومية المتزايدة في التجمعات اليسارية في الشرق واضحة. في عام 1969 أقيمت شبكة من الأندية الثقافية في كردستان وكذلك في أنقرة وإستانبول وعُرفت باسم العواقد [يقصد بها التنظيمات القومية] الشرقية الثورية الثقافية DDKO⁽³⁾ بحيث كان كل الذين انضموا إليها كانوا إما من (ح.ج.ت) أو غربيين منه.

(1) الجريدة الرسمية، العدد 12577 تاريخ 14 جيا/فوري 1967.

(2) يالمان، "الإصلاح الأملائي والمورث الصوري"، ص 59.

(3) Devrimci Dogu Kultur Devrimi كانت عواقد الرئيسية هي ديار بكر وأرمني وميلان وكوتوك.

ناضل DİKK من أجل الحريات المدنية والوعي القومي لحالة الإهمال في الشرق، وصمى إلى إقامة برامج ثقافية للفلاحين والنساء، وأكد على الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية. وهذا بدوره تضمن إصلاحاً اجتماعياً، وخاصة في الريف الذي حصلوا إليه تلك الرسالة. والأهم من هذا كله هو أن DİKK وقف ضمناً وهو ما بات إغرائه بسرعة، إلى جانب الحركة القومية الكردية في تركيا، وأصبح في الحان هدفاً لنشطاء الجناح اليميني الذين بدأوا أنهم يعملون في ظل تعاظم من الدولة.

في شهر كانون الثاني/جاني أرسلت أنقرة قوات قومانديوس (المفادير) إلى المنطقة وبدأوا بتفتيش القرى بحثاً عن الانفصاليين أو أي مؤشر على نشاط انفصالي. لذا ربطت عملياتها الأمنية بسرعة مع الوحشية والتعذيب التي رصت القمع في كردستان قبل أربعة عقود من الزمن. حيث جاء في تقرير لأحد المفادير أنه:

«منذ نهاية شهر كانون الثاني/جاني باشرت الوحدات العسكرية الخاصة الحرب البرية في مناطق ديار بكر وماردين وسيرت وهكاري تحت غطاء التفتيش عن قطاع الطرق. جميع القرى تطوق في ساعة معينة ويجمع كل سكانها. بعد ذلك يقوم الجنود بتجميع الرجال والنساء على حدة ويطلبون من الرجال تسليم أسلحتهم، إنهم يضربون أولئك الذين يشكون حياتهم لأية أسلحة أو يحملون بقية الثروين يطاون ظهورهم. إنهم يخلعون ثياب الرجال أما النساء يتم اغتصابهن. لأنى الكثيرون منهم في هذه العمليات وأثر بعضهم الآخر الانتحار. كان الرجال والنساء العراة يرقصون بالنساء البارز ثم يحملونهم في بعض الأحيان تجبر النسوة على ربط شريط بأعضاء أزواجهن التناسلية ويطلقن بهم حول القرية. وبسات الطريقة كانت النسوة تُعرضن وعن عذريات حول القرية. يطلب الجنود من الثروين تقديم نساء لإشباع ملذاتهم الشخصية وإذا ما قوبل الطلب بالرفض، فون القرية بالكامل تُضرب من أجل ذلك»⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى ذلك زاد اتفاق البارزاني والبعث في آذار/مارس 1970 من مخاوف أنقرة من أكرادها وربما يكون هذا هو السبب وراء الموجة الجديدة من الوحشية، وبالنسبة للكثيرين كانت هذه الإجراءات الصارمة مؤسفة ولكنها ضرورية. بحلول تشرين الأول/أكتوبر والثاني نشرت Yeni İstisnal سلسلة من المقالات

(1) ليست هذه الترجمة الحرفية الدقيقة، Davrim العدد 36، 23 حزيران/يون 1970 مقلبي نبي. Socialism ve Toplum، ص 213.

باعتوان "ماذا يحدث وراء الجبال" والتي عاينت عن التعليم والتطوير الاقتصادي ولكن فقط بالارتباط مع الإمبريالية الثقافية والقضاء على النظام القبلي وإقامة مستوطنات ضخمة من الأتراك لتغيير طابع الشرق.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1970 تم اعتقال قادة DDKO وعقدت محاكمات كبيرة في كل من استانبول وديار بكر. ومن بين الذين تم اعتقالهم كان مرسى عتر وطارق شيا أكنجي وسعيد ألي وعالم اجتماعي شاب هو إسماعيل بيتشكنجي، الذي أدت مناهضته للقضية الكردية إلى سجنه مرات متكررة على يد الحكومة غير القادرة على تحمل النقاش العلني لقضية الأقلية عندها. بقيادة إسماعيل بيتشكنجي قدم أولئك المعتقلون دفاعاً مؤلفاً من 150 صفحة عن الهوية والحقوق الكردية يعالج مواضيع التاريخ واللغة والمجتمع الكردي، وهو أول عرض للقضية من نوعه. إنه لمن الطبيعي أنهم خسروا دعوتهم وحكم على العديد منهم بأحكام تجاوزت عشر سنين كما أوقف DDKO عن النشاط.

في الوقت الذي تفاقمت فيه الأوضاع سوءاً في كردستان، قامت جماعتان يساريان جديدتان هما جيش التحرير الشعبي التركي (ج.ت.ش.ت.) وجمعية التحرير الشعبية بزيادة الضيق بلة من خلال القيام بغارات على الجنوك وخطف جنود الولايات المتحدة في بداية 1971. في 12 آذار/مارس تدخل الجيش واستولى على مقاليد الأمور في الدولة. فُرضت الأحكام العرفية على اثني عشرة محافظة من أصل 67 محافظة في الجمهورية، بما في ذلك الجامعة الرئيسية والمدن الصناعية وديار بكر وميرت أيضاً. كذلك تم اعتقال الآلاف في كردستان واحتجزوا في ديار بكر وسجون أخرى. واللافت للنظر هو أن 75% من المعتقلين كانوا من الريف وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أي حد بدا فيه سكان الريف سيئين، كما يمكن أن يُعزى ذلك إلى فعالية DDKO والفروع المحلية لـ (ج.ت.ش.ت.).

لقد أعطى وزير الداخلية ثلاثة أسباب للتدخل العسكري: نشوء اليساريين المتطرفين والغريلا الملتزمين، ورد فعل اليمينيين المتطرفين و"أولئك الذين ينوون إلى الديكتاتورية" وأخيراً القضية الانفصالية في الشرق حيث قال إن كميات كبيرة من الأسلحة وجدت هناك. واتهم الملا مصطفى بمساعدة الانفصاليين، كما اتهم هؤلاء بتشكيل حزب كردي مستقل.

في عام 1973، ومع عودة الهدوء النسبي ولكن دون حل أي من أسباب الاضطراب، سمح الجيش بإجراء انتخابات عامة جديدة والعودة إلى الإدارة المدنية

دون إشراف الجيش، فاز حزب الشعب الجمهوري، بقيادة زعيمه الكريزماتي اليساري المعتدل، بولنت أجاويد الذي حاز على كثير من الأصوات الكردية المستتمة وبشكل خاص بعد أن أبدى مواقفاً شيعية، موقفه من الكرد بوضوح "إن كل من لا يشعر بأنه تركي، أو لا يشعر بأنه سعيد في تركيا، حر في الذهاب إلى أي مكان آخر"⁽¹⁾. ولكن صورة أجاويد اليسارية أفقدت الحزب أيضاً الثلث من أصوات الأعيان الأكراد قبل 1969.

بقيت كردستان منقسمة بين المدينة، والريف الذي سيطر عليه حزب الشعب الجمهوري حيث أمر الشيوخ والأقوات أتباعهم بمساندة حزب العدالة أو حزب الإنقاذ القومي. وكان الأخير بشكل واضح من دعاة الاتبعات الدينية وزعيمه، نجم الدين أربكان، نفشيدياً. أخفق أجاويد في تحقيق الأغلبية وشكل ائتلافاً مع حزب الإنقاذ القومي بحيث كانت هذه واحدة من عشر حكومات، تمتعت خمس منها فقط بأغلبية ائتلافية في المجلس، قبل تدخل الجيش مرة أخرى في عام 1980.

إن اتخاذ إجراءات صارمة لفرض النظام في كردستان بعد انقلاب 1971، أدى إلى قلق عميق في الدوائر اليسارية والقومية الكردية، لأنها أجبرتها على العمل السري من ناحية، ولأن جماعات الاتجاه السائد كانت مشتتة، إضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي لم يفعل شيئاً لمساعدتها. وخلال السبعينيات أدت عدة عوامل إلى تكتأثر سريع لليسار، وإلى ولادة حركة كردية على ارتباط وثيق به.

في شهر تموز/جويلية 1974 أصدر أجاويد عفواً عاماً عن آلاف من المقاتلين الذين تم اعتقالهم خلال فترة التدخل العسكري، وعاد الحروب من المنفى الطوعي، من بين عشرات الآلاف من اتحاد الشباب الثوري (تيق-كنج) ظهرت مجموعات جديدة، بعضها ماركسية-لينينية، ولكن أغلبها مارية الطابع، والبعض منها كانت عبارة عن تنظيمات الشباب لجماعات شرعية كاتحاد العمال الثوريين (DISK). وبعضها الآخر كان راجحة لتنظيمات غير شرعية.

تزايدت أعداد القوات المسلحة لهذه المجموعات بسبب الأعداد المتزايدة من الشباب المراهقين. فقد تزايد عدد الطلبة الجامعيين بسرعة من 100 ألف إلى 150 ألفاً بين أعوام 1965-1969 فقط، وهم الذين بدأوا بمدون اليساريين بمجموعات

(1) قتال، كردستان تركيا، ص 93.

جاهزة من المجتدين الأيديولوجيين (أو السذج)، والأهم من ذلك أن المقاعد المتوافرة في الجامعات لم تكن كافية أبداً للمتقدمين إليها. ففي عام 1977، مثلاً، كان هناك 60 ألف مقعد لـ 360 ألف مرشح. وهكذا كانت البطالة أو الأعمال القليلة الأجر فرصة سهلة للأفكار الثورية. بالنسبة للكثيرين الذين قدموا من البلدات الكردية الصغيرة والمتخلفة - حيث كانت العربات التي تجرها الخيول تفوق عدد السيارات في مدينة مثل ديار بكر حتى أواخر 1979 - كانت الحياة في أنقرة أو استانبول تجربة قاسية. لقد ارتفعت نسبة البطالة رسمياً من 600 ألف في عام 1967 إلى مليون ونصف في عام 1977. ولكن العدد غير الرسمي كان أكبر من ذلك بكثير. ففي كل سنة كان 40% فقط من الداخلين الجدد إلى سوق العمل يجدون فرصة للتوظيف. أما أولئك المتقدمون للتوظيفة من الطلاب الجامعيين المتاحسين فياتهم عرفوا حالاً أي منزلة تنتظرهم، ولذلك كانوا عرضة للايديولوجيات الطوباوية التي وُضعت أمامهم. لهذا فإن الأكراد الذين انتمىوا للجماعات اليسارية مالوا إلى عدم التمييز بخصوص الانتماء الديني. ففي القومية العلمانية من وجهة نظرهم لم يكن هناك مكان للاغتياب بين العلوي والسني.

لم ينقسم الجميع بأي شكل من الأشكال إلى اليسار. فقد قُبت أعداد كبيرة منهم بالجماعات اليمينية كالمخالين (Ulkucular)، وهم الذين يُعرفون أيضاً بالكتاب الرمادية، الذين انضموا مع حزب العمل الوطني بقيادة ألب أرسلان توركيش. كان المخاليون معادين للأكراد والشيوعيين إلى حد كبير، ويعتقدون: بحسب تعبير منتقريهم فيبال آتسير (Nihal Atesiz) "أن كل من لا يحمل الدماء التركية ليس تركيا، حتى وإن لم يكن يتكلم أية لغة سوى اللغة التركية". ينما نظروا إلى الشيوعيين على أنهم "أناس متحلون عرقياً، أذال وأصولهم غير معروفة وهم ليسوا أتراكاً"⁽⁸⁾. لقد آمنت الكتاب الرمادية في القضاء على "العدو الداخلي".

قبل معظم اليمينيين الموروث الكمالي العلماني ولكن ليس جميعهم. ففي الفترة الممتدة من 1965-1969 تضاعف التسجيل في المدارس الدينية خمس مرات من 10

(8) من أصل فيبال آتير أقيمت عائلة بوية جغلار Ayse Nevise caglar (الكتاب الرمادية كعزاز" في كتاب أنغور فينكل Andrew Finkle ونكهت سيرمان Nukhet Sirman (سمرقو) الدولة التركية، المجتمع التركي، لندن ونيويورك (1990)، من 39-31.

آلاف إلى 50 ألفاً. وعاش معظم الطلاب في المهاجم التي بُنيت خصيصاً لأولئك الذين يبرقهم بعيدة، وهذه المهاجم صاحبت من كل بد في تعبئة الوعي القومي الجمعي حيث انضم عدد كبير منهم إلى حزب الإنقاذ الوطني أو فروعها المحلية أو مؤسساته القومية. خلال السبعينيات حازت القاذب الرمادية على الكثير من الأنصار الإسلاميين كيميين وبدأت الميول الإسلامية تتقارب وخاصة في كردستان.

كانت الجماعات القومية مختلفة عن اليسارية في ثلاث نقاط أساسية: كانوا متحدين أكثر، وأكثر تضامناً وأكثر حيوية عن الجميع كونهم ضد الأكراد والشيوعيين فاعتبرتهم الدولة فاعمين لها.

لم يمض وقت طويل حتى نشبت معركة بين الجماعات اليسارية واليمينية، وقد أدت العداوات في الحرم الجامعي إلى معارك في أماكن أخرى حيث الأحقاد والعداوات منتشرة على نطاق واسع في تركيا. وفي بعض الحالات كانت هذه فعلاء لأحقاد عشائرية أو دينية قديمة والتي حملها الطلاب معهم إلى الجامعة. وهكذا فإن الأيديولوجية اليسارية-اليمينية الخطيرة من حيث الجوهر، شكّلت أداة وتمويهاً للعداوات الأخرى: الترك ضد الكرد، السنة ضد العلويين، السنة ضد العلمانيين، وطبقة الحرفيين/التجار ضد المهاجرين الريفيين والبروليتاريا المدنية. بين خريف 1973 وريف 1977 قُتل ما لا يقل عن 447 طالباً في مثل هذه العداوات، وفي السنة الأخيرة وخلال فترة الشهرين المؤدية إلى الانتخابات العامة في شهر حزيران/جوان قُتل 70 طالباً آخرين.

في أواخر عام 1974 أُجبر أجاويد على الاستقالة بعد سوء تقدير سياسي⁽¹⁾ وخلفه سليمان ديميريل من حزب العدالة، الذي شكّل الجبهة الوطنية، وهو ائتلاف مع حزب الإنقاذ الوطني وحزب العمل الوطني، التي غيرت بوضوح عن "الحاجة إلى ترك هذه المناطق [الكردية] غير القابلة للتحويل إلى الأمة التركية"⁽²⁾.

في النصف الثاني من السبعينيات أصبح عدد متزايد من السياسيين الكرد غير

(1) لقد اكتسب أهمية كبيرة بعد تدخله المحكري في قسوس لدرجة أنه قرر حلّ الائتلاف والذهاب إلى البلد من أجل انتخاب أكثر حسماً. ولكن بدون موافقة المجلس كان الدستور لا يسمح بانتخابات مبكرة، ولذلك قررت الأغلبية في المجلس، التي تنتمي إلى أحزاب أخرى غير حزب الشعب الجمهوري، أن تعارض قراره. فأجبر على الاستقالة.

(2) كندال، كردستان تركيا، ص 96.

راضين عن الطريقة التي يتم فيها تناول قضيتهم على المستوى الوطني. فذوو المواقف اليسارية المعتدلة لم يعجزوا عن ملاحظة أنه في الوقت الذي تعهد فيه حزب الشعب الجمهوري⁽¹⁾ باتخاذ إجراءات مناسبة لتطهير الشرق اقتصادياً والتعويض عن التخلف الذي استلحق عبر السنين⁽²⁾، لم تهتّب الإشارة إلى الأكراد بشكل متعمد. على العموم اعترف المناضلون اليساريون الأتراك بالقضية الكردية ولكنهم انتقصوا من قيمتها كثيراً. يمكن الانظار حتى انتصار الثورة الاشتراكية.

نتيجة ذلك بدأت أحزاب كردية سرية صغيرة بالتشكل. فالفرع اليساري من (ح.د.ك.ت) بقيادة الراحل الدكتور شقار استمر بالعمل⁽³⁾، بينما أسس الأعضاء الأكراد في حزب العمال التركي القديم منظمة سرية باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني في عام 1974 (ح.ا.ك.ك.) من جهته عباً (ح.ا.ك.ك.) طبقة المثقفين والطبقات العاملة، الأولى عن طريق جريدته ربا آزادي (طريق الحرية) الثنائية اللغة، التي سميت إلى تسمية المثقفين بالقضية الكردية بين الأكراد واليساريين الأتراك، وخطاب الجماهير عن طريق روزا ولات (شمس الوطن) وهي تسان حال الحزب الذي كان أكثر شعبية، وهو ما عُرف به على نطاق واسع خلال الفترة القصيرة التي تمت فيها إصدار روزا ولات، 1977-1978. أما جماعة الدكتور شقار (ح.ا.ك.ك.) فإنها عملت مثل غيرها من الجماعات التركية، من خلال واجهاتها من المنظمات الشبابية الشرعية مثل DİKKİD و DİKKED⁽⁴⁾ حيث بدأت هذه المنظمات بنشر أفكار يسارية عن الهوية الكردية في الريف كما في المناطق المدنية وأصطلحت بالقيم الإسلامية والقبلية التقليدية.

خلال النصف الثاني من السبعينيات تزايد العنف المحلي والريفي باطراد حينما وقعت تصادمات بين الجماعات اليمينية، وبشكل خاص الشباب الرعادية، مع الجماعات اليسارية، وبصرف النظر عن الصدامات التي وقعت في الحرم الجامعي وفي

(1) أيام مشرقة (Alt Günler) بيان حزب الشعب الجمهوري الانعطافي، أقيمته كبدل في ١٠ تموز/يونيو ١٩٥٥، ص 95.

(2) غير نسيه إلى حزب العمال الكردستاني في عام 1977. بعد أن انعقد الأوجيون على الأحم، نقل اسمه إلى حزب العمال النقابي (الطليعي) الكردستاني أو Partiya Pêşengê Karkerên Kurdistanê (PPKK)، مور More، أكراد اليوم Les Kardeş Augourd'hui، ص 193.

(3) الجمعية الثقافية الديمقراطية الثورية وجمعية الشعب الثقافية الثورية. مور More، أكراد اليوم Les Kardeş Augourd'hui، ص 182، ص 194.

الأحياء الفقيرة في استانبول وأنقرة، كانت كردستان بؤرة هذه الصدامات، وخاصة في المناطق المختلطة إثنيًا كسيواس وأرضروم ومرعش وملاطية، وأيضاً في عموم كردستان حيث خاف الأغوات والمسلمون السنة من التحدي الاجتماعي والاقتصادي اليساريين. جذبت قوات أمن الدولة عملياتها في كردستان أيضاً، ظاهرياً لكبح أعمال العنف ولكنها في الواقع القمعي أغلقت عينيها عن نشاطات اليمينين بينما كان اليساريون هم من يتحاربهم الجيش. بحلول نهاية 1978 كان 20 إلى 30 شخصاً يُقتلون يومياً في الشرق.

مع ذلك فإن وصف الصراع على أنه بين اليسار واليمين أو حتى ببساطة بين الترك والكرد موقف يهمل الأخذ بالحسيان الصراعات المعقدة الموجودة وخاصة على أطراف كردستان. حيث شهدت ملاطية اندلاع أعمال عنف خطيرة في نيسان/أبريل 1978⁽¹⁾. في أواخر كانون الأول/ديسمبر اندلعت الاضطرابات في مرعش. ووفق تقرير الجهات الرسمية قُتل فيها 109 أشخاص وجرح 176 إصابات خطيرة وذبح 500 متجر وبيت. أما المرتكبون لهذه الأعمال فهم الطلاب الرماحية بينما الضحايا كانوا من الأكراد العلويين من قاطني الأحياء الفقيرة، وتمثلت الاضطرابات بهجوم اليساريين على اليمينين والأتراك على الأكراد والسنة أيضاً من الأكراد والأتراك على العلويين. وأخيراً كان هجوم من قاطني المدينة على المهاجرين الاقتصاديين (من فيروم والمناطق العلوية المنخفضة) الذين يسكنون في أكواخ ويتنافسون المواطنين الأتراك بشكل رئيسي على التوظيف في هذه البلدة المنيعة المسكة الصيت. وهكذا فإن الضحايا في مرعش كانوا أيضاً ممثلين عن الطبقة المتنامية من العمال المهاجرين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة لمراكز تركيا الصناعية.

كان رد أجاريد، الذي بات رئيساً للوزراء لفترة قصيرة أخرى من شهر كانون الثاني/جانفي 1978، على معجزة مرعش هو وضع كل كردستان تحت الأحكام العرفية، ولكن هذا لم يمنع من اندلاع الاضطرابات في أماكن أخرى، في نيسان/

(1) قُتل وحافظ ملاطية وزوجة ابنه وأحفاده بطرد مفضيخ، تطلق الأكراد على المدينة ومهاجرو الأتراك الحكومة. وقد انضم إليهم اليمينيون الذين هجموا على اليساريين ومركز قيادة حزب الشعب الجمهوري. قُتل تسعة أشخاص وقُدمت 500 بداية. ولقد لعبت التوترات بين الكرد والترك، واليسار واليمين، والسنة والشيعه دوراً في ذلك.

أفريل 1979 عثر الجيش على سحبا لأكثر من 370 قطعة من الأسلحة النارية في وان وبالرغم من أن هذه الأسلحة كانت متجهة لأكراد إيران فإن اكتشافها بالإضافة إلى القتل الكردي في العراق فاقم من مخاوف الجيش تجاه المنطقة. فتحدث أجابيد عن "تحريض أجنبي لحركة انفصالية"⁽¹⁾.

في الشهر نفسه صرح وزير كردي، شرف الدين أجي بشكل علني "يوجد أكراد في تركيا، وأنا نفسي كردي أيضاً". وقد أطلق تصريحه العنوان لضجة في مجلس الوزراء والتي انتهت بعد اجتماع دام 13 ساعة⁽²⁾. في شهر تموز/جويليه انفجرت قنبلة قرب جامع جورم أثناء صلاة الجمعة. وقد غطت المدينة إشاعة مفادها أن الضيريين هم المسؤولون عنها. عند غروب الشمس كانت تُنقل مذبحة بحق العلويين ومناصري حزب الشعب الجمهوري. حيث قُتل 18 كردياً. في هذه الأثناء بات لدى سكان الأحياء الفقيرة، سواء كانوا أكراداً أو علويين، لجان أمن أهلية خاصة بهم لحمايتهم من الهجوم.

أخيراً وفي الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر تهاجم حشد كبير من المسلمين بشكل علني على تراث أتاتورك عن العلمانية والغربة. وفي 12 أيلول/سبتمبر قُتل ما لا يقل عن 3856 شخصاً قد قُتلوا في الثمانية أشهر والنصف منذ مجزرة مرعش. في ذات اليوم تدخل بعض الجتارالات، بقيادة كنعان بطرين، للمرة الثالثة فعلقوا الحكومة المدنية وفرقوا الحكم المباشر. لقد صمموا لما رأوه تفسخاً وشيكاً لبعض القيم الأساسية في ميراث أتاتورك: الوحدة والإثنية التركية، والشعبية والعلمانية، التي كانت جميعها معرضة للهجوم من الحرب القائمة بين الجماعات اليسارية واليعينية ومن القوميين الكرد والماركسيين ودعاة إحياء الإسلام.

لقد عملوا بقسوة كبيرة خلال فترة الحكم المباشر لإعادة سلطة الحكومة. واستناداً إلى التقارير الرسمية قُتل 592 شخصاً فقط لغاية اللحظة التي أعادوا فيها المسؤولية للحكومة المدنية في نيسان/أفريل 1983. ولكن ثم تنفيذ ذلك ضمن حال جدأ. فخلال فترة حكمهم، ووفقاً لإحصائياتهم الخاصة، ثم اعتقال 60 ألف شخص. من بين هؤلاء كان 54% من اليساريين و14% من اليعينيين و7% فقط من الانفصاليين الأكراد.

(1) هذا صحيح إلى حد ما، فقد كان الأكراد يطغون الحديث من فصح وASAS.

(2) تحكيم على أجي في النهاية بالأحسان الشاقة لمدة ستمين وأربعة أشهر بسبب تصريحه بأنه كردي.

في الوقت الذي أبدت فيه هذه الأرقام الحقيقة التي لا تقبل الجدل بأن الجنرالات، مثل كل الحكومات التركية كانت قاسية على اليسار أكثر من اليمين، فإنه من الصعب الوثوق بالإحصائيات الخاصة بالأكراد، كان من المهم لأتترة أن تنبه إلى خطر الانفصال الكردي من ناحية، ومن ناحية أخرى إنكار مداه الحقيقي. لذلك فإن عدد المعتقلين رسمياً كان ضمن حدود تقل عن 4.500. بينما لدى الجمعية الدولية لحقوق الإنسان رواية مختلفة تماماً. إذ ادعت أن 14 ألفاً من الأكراد قد تم احتجازهم بين أيلول/سبتمبر 1980 وأيلول/سبتمبر 1982. وهذا يشير إلى أن مشكلة الانشقاق الكردي كانت أوسع بكثير مما اعترف به الجنرالات، أما حقيقة أن ثلثي الجيش التركي قد نُشر في كردستان لضمان الهدوء فيها لم يتم الإعلان عنها.

عندما أعاد الجنرالات الجمهورية إلى الحكم المدني كان هناك دستور جديد أُلغيت منه كافة الحريات التي لم يتناولها تنقيح عام 1971. لأن دستور 1961 كان من التعددية والحريات المدنية، أما دستور 1982 فكان من السيطرة لأنه عزز سلطة الرئيس التنفيذي وأعطاه الحق في حل البرلمان والحكم بمرسوم. كما اقتصر المجلس على هيئة تشريعية واحدة بعد أن كان يتبع نظام المجلسين منذ عام 1961، كما قلص دور الأحزاب السياسية، وتنص أحكام المادة 14 على الحد من حريات الأفراد والمنظمات ووضع الحظر على النضال السياسي العبي على أساس عرقي أو طائفي أو لغوي أو عرقي⁽¹⁾. كان هذا تعديراً واضحاً للإسلاميين والماركسيين والقوميين الكرد. يذكر أن الأغلبية الساحقة من جمهور الناخبين 87% (أي 92% من أصل 95% من الذين صوتوا) وافقت على هذه الإجراءات، لذلك فإن ما حصل كان تذكيراً قوياً بالإجماع التركي على السلطة الوطنية أو الانضباط حيث أغلق اتحاد العمال الثوريين (DISK) والعديد من الاتحادات التجارية وحلت الأحزاب القديمة وحظرت الأحزاب الجديدة التي شاركت في انتخابات 1983 وكذلك الجمعيات النسائية والشبابية والمنظمات التابعة لها، وفروعها في القرى والمناطق. علاوة على ذلك كان مطلوباً أن يكون لدى الأحزاب منظمة في 34 محافظة على الأقل من محافظات الجمهورية البالغة 67 محافظة. وهكذا كانت هذه محاولات هزيمة لحرمان الجماهير المحلية من الاستفادة من الحزابات المحلية أو من المشاركة المحلية.

(1) كما اتجه يفتقر DPT إلى أزمة تركيا السياسية، ص 98.

ولكن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1983 أظهرت حدود تأثير الجنرالات. فلم يكثر جمهور الناخبين بطلبات إيفرين وانتخبوا حزب الوطن الأم الجديد (ANAP) ليحكم، بقيادة رئيسه تورغوث أوزال الذي كان على عكس أصلافة، تكنوقراطياً أثار الاقتصاد في ظل حكم الجنرالات بصفحة ذاتياً لرئيس الوزراء. لكنه جسد صفات معينة عرفت الجنرالات م. فقد كان يثب في اشتراكية الدولة (المبدأ الاقتصادي للكمالية) ولديه صفات مثيرة للقلق مع اليمين الإسلامي. كما كان لفترة قصيرة مرشحاً غير ناجح لحزب الإنقاذ الوطني خلال السبعينات وله علاقة وثيقة مع العشيدية⁽¹⁾. وهكذا فإن تركيا بالمرتب العمل تحت قيادة رئيس وزراء ينوي بوضوح أن يعيد اقتصاد البلد. ولكن ما توقعه القليلون هو بروز القضية الكردية خلال العقد التالي باعتبارها التحدي الداخلي الوحيد في تركيا.

المصادر:

غير منشور:

Great Britain: Public Record Office: FO 195/2589, FO 243/1405; series FO 371 nos. 34560, 27245, 31388, 45503, 52369, 67299, 72540, 110176, 133093, 163861, 523296.

مصادر ثانوية منشورة:

Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy* (London, 1977); Zulfik Aydin, 'Household Production and Capitalism: A case Study in South Eastern Turkey' in Kathy and Patrick Glavanis, *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production* (London, 1990); Ismail Beşikci, *Kurdistan: An Ironstone Colony* (Mimeograph, Australian Kurdish Association, 1991); Mehmet Ali Bircan, *The General's Coup in Turkey* (London, 1987); Savaşlan, *Entre la union et la nationalisme*; Ayse Nevise Caglar, 'The Grey Wolves as metaphor' in Andrew Finkel and Nahat Sirman (eds.), *Turkish State, Turkish Society* (London and New York, 1990); Michael Guter, *The Kurds In Turkey: a Political Dilemma* (Boulder, San Francisco and Oxford, 1990); William Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey* (London and New York, 1981); Israr-Turk, *Black Book of the Military "Democracy" in Turkey* (Brussels, 1986); Mejeed Jafar, *Under-Development, a Regional Case Study of the*

(1) كان لعقبي أوزال، كوركوت، من المريدن الرئيس لمجد الطريقة النقشبندية الشيخ محمد زاهد غوري (توفي عام 1986) زبدا عاز على أجهزة في كردستان.

Kurdish Area of Turkey (Helsinki, 1976); Kausal Karpas, *Turkey's Politics, the Transition to a Multi-Party System* (Princeton, 1959); Kendal, 'Kurdistan in Turkey'; Derk Kinnane, *The Kurds and Kurdistan*; Serif Mardin, 'Youth and Violence in Turkey', *Archives Européennes de Sociologie*, vol. 19, 1978, 'Culture and Religion: Kurds Towards the year 2000' manuscript, June, 1963), *Religion and Social Change and "the Naqshbandi Order in Turkish History"* in Richard Tapper (ed.), *Islam in Modern Turkey* (London, 1991); Christiane More, *Les Kurdes Aujourd'hui*; Robert Olson, 'Al-Fatah in Turkey: its influence on the March 12 Coup', *Middle Eastern Studies*, no. 9, 1973; Lucille Pevsner, *Turkey's Political Crisis* (New York, 1985); *Sosyalizm ve Toplumcul Muvazir Ansiklopedisi* (Istanbul 1990); L.S. Vandy *Survey of the National Question in Turkey* (Rome 1971) Walter Weiser, *The Turkish Revolution, 1960-61* (Washington 1965); Ner Yalman, 'On Land Disputes in Eastern Turkey' in G.L. Toklu (ed.), *Islam and its Cultural Diversities* (Ann Arbor, 1977) and 'Islamic Reform and the Mystic Tradition in Eastern Turkey' *Archives Européennes de Sociologie*, vol. 8, 1969.

المصادر :

Edilme Degrü. The Financial Times, The Guardian, The Daily Telegraph, The International Herald Tribune, The New York Times, The Observer Foreign News Service.

PKK والحركة الجماهيرية

بحلول عام 1983 كان يُعتقد على نطاق واسع أن الانتشاق المسلح في تركيا قد قُضي عليه. ففي عام 1981 انخفض عدد الاغتيالات السياسية إلى 456 وفي السنة التالية إلى 124. ولكن هذا الهدوء كان مضللاً تماماً. في آب/أوت 1984 شن حزب العمال الكردستاني PKK، غير المعروف حتى ذلك الحين، سلسلة من الهجمات والكفائن للقوات التركية في المنطقة الكردية. خلال العقد التالي تسببت عملياته في مقتل ما يقدر بـ 12 ألف شخص، حيث لم يظهر أي مؤشر على الضعف. في هذه الأثناء رجعت الحكومة التركية، التي كانت قد أظهرت لفترة قصيرة مؤثرات على السعي إلى تسوية لمشكلة الهوية الكردية داخل الجمهورية في الفترة الممتدة بين 1990-1993، إلى موقفها السابق في الإنكار الذي لم يتخلص منه بشكل واضح.

نشوء PKK كان هادئاً. فقد وُلد بشكل رئيسي من رؤى رجل واحد هو عبد الله أوج آلان، الذي يُعرف على نطاق واسع بلقبه "آبو". كان أوج آلان طالباً في أنقرة في فترة انقلاب 1970، حيث ارتبط مع اتحاد الشباب الثوري Devrimci Genç وجمع جماعة يسارية أخرى، جمعية أنقرة للتعليم العالي (AYOD). لقد أخذ الإلهام من صديقه ماهر جايان Mahir Cayan، وهو من زعماء اليسار التركي الثوري في أوائل السبعينيات. كان مسقط رأسه في جنوان-مويرك، ولكنه، مثل الكثير من الممثلين الكرد، كان يتكلم التركية وليس الكردية. في أعقاب العفو الصادر في عام 1974، اجتمع أوج آلان بسنة من رفاقه السياسيين للبدء في حركة تحرر قومية كردية على أسس الماركسية-اللينينية كما تقرر قطع كافة العلاقات مع الجماعات اليسارية التركية. في عام 1975 انسحب أوج آلان ورفاقه من الإقليم التركي وذهبوا إلى المناطق

الحدودية الكردية، وركزوا على حشد أنصار في تلك المناطق التي جاؤوا منها: أورفة والعزير وتوتجالي (غير رسم) وغازي عتاب ومرعش.

في البداية عُرِفَت هذه المجموعة، التي جندت الأنصار في المناطق الكردية، باسم الأبوجيين، أو أتباع أبو. كان الأبوجيون مختلفين عن كل الجماعات الكردية السابقة في تركيا (أو في أماكن أخرى) من حيث أنهم جميعاً تقريباً كانوا من طبقة العمال (البروليتاريا) المتنامية في تركيا، كانوا يمتلكون غضباً من استغلال البروليتاريا الريفيين والمهنيين على أيدي الآقوات والتجار والمؤسسة الحاكمة. لقد تشرَّب الأبوجيون أكثر من (أوك) في العراق وكومله في إيران القومية الكردية بفكرة الحرب الطبقة.

ومن الممكن أيضاً أن تكون قومية PKK أكثر صرامة لأن مؤسسيه سعوا إلى إعادة خلق هوية شعروا أنهم فقدوها. ولم يكونوا الوحيدين في ذلك؛ فعلى طول الشرق الأوسط سمعت كافة الجماعات الإثنية والدينية، التي شعرت بفقدان هويتها التقليدية من خلال عملية التحديث أو محاولات الدولة لخلق مجتمع متجانس، إلى إعادة اكتشافها عبر بحث الروح في ماضي متخيل. بالنسبة لـ PKK كانت قوة الشعور القومي الكردي نابعة من فقدان الكردية المحكية بين أعضائه المؤسسين.

في عام 1977 حشد الأبوجيون أعداء الشعب الكردي بالفاشيين (اللقاب الرمادية والمجموعات المشابهة) وعملاء الدولة والذين يقضون وراءهم، واليسار التركي الذين أخضعوا القضية الكردية للثورة اليسارية وأخيراً طبقة سائكي الأراضي الكردية الاستغلالية.

على الصعيد العملي ركز PKK (كما أطلق الأبوجيون على أنفسهم اعتباراً من 1978 فصاعداً) على الفئة الأخيرة، وهكذا يمكن أخذ فكرة جيدة عن مستوى الاستغلال من وصف لصحيفة لوموند لقرية صغيرة في إقليم ماردين. كان لدى كل عائلة بضع دجاجات وربما خمس أو ست عذرات. كان الأغا يزورها في المناسبات لتأكيد سلطته وتخصيص الحمل. وكانت القرى مؤلفة بشكل رئيسي من العمال في حقول القطن في سهول بلاد الرافدين الواقعة على بعد مائتي متر. كان الجميع باستثناء الصبيان والأطفال يتزلون إلى السهل يومياً، من أجل يوم عمل مدته 11 ساعة. وكانت الأجور تتراوح بين دولار واحد للطفل ودولار ونصف للمرأة ودولارين للرجل. وقد قدر القرويون أن نسبة الوفيات بين الأطفال وصلت في العام 1983 إلى 30%⁽¹⁾.

(1) لوموند، 16 حزيران/يون 1983.

وبدلاً من التهجيم على طبقة الأصوات عموماً، قام PKK باستغلال مشكلات الأراخي وعداوات الدم حيشاً وأجندت، ومماهم في خلقها ما لم تكن موجودة وأصبح، بحسب الاستخبارات الأجنبية، "منحرفاً في السياسة المحلية من خلال تقديم خدماته للامة المحليين والعائلات النافذة في منطقة أورفة"⁽¹⁾. وكما أشار أحد المقرين من أوج آلان فيما بعد "كلما نجحنا في كسب شخص ما إلى طرفنا من عائلة معينة أو من قبيلة في حيشه [1978] كانت الأسرة أو القبيلة كلها تنحاز إلى طرفنا"⁽²⁾. كما هاجموا الجماعات اليسارية وطردوها خارج أورفاة بغض النظر إن كانت كردية أو تركية. أخيراً كان الأيوغيون مصنوعة من المؤمنين الحقيقيين الذين لا يسمحون للأعضاء الجدد الانضمام إليهم بسهولة.

في هذه المرحلة وجه أوج آلان طاقاته نحو منطقة مسقط رأسه، واستهدف الأغا المحلي والفاشييين الجدد. وفي شهر آب/أوت 1979 قام رجائه بمحاولة فاشلة لاعتقال محمد جلال بوجاق، وهو مالك أراضي محلي ونائب حزب العدالة عن سكير، فكانت البداية لخصومة استمرت طويلاً مع عشيرته، سيطر بوجاق على 20 قرية من قري سويرك نفسها، ووفق ما قاله أحد القرويين، كان يبعث أتباعه لـ "يحرق محاصيلنا إذا ما خالفنا الأسلوب القديم"⁽³⁾. بعد أن تسلم ديميريل رئاسة الوزراء في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1979، كان من الطبيعي أن تقوم حكومته بهجوم عنيف على الجماعة التي تهدد واحداً من أهم وسائل الأصوات للحزب. وقد زاد هذا من التوتر في سويرك حيث انقسمت البلدة إلى عدة مناطق "سيطر" عليها بشكل فقال هذه الجماعة أو تلك. وهكذا يبدو أن شعبية PKK كان قد بدأت بالزيادة نتيجة موقفه من قطب محلي بغيض "موجهاً دعوته الرئيسية لجيل جديد يرفض الإذعان والخنوع"⁽⁴⁾.

في أعقاب انقلاب 1980 تم اعتقال 1,790 من المشتبهين بانتماهم لـ PKK، وهو عدد أكبر بكثير من أية جماعة كردية أخرى. كان الكثير منهم أعضاء في اللجنة

(1) مقبى في عصمت إيست، الـ (PKK)، ص 24.

(2) شامين دونر Sahin Donner، مقبى في إيست، الـ PKK، ص 18. تشجيع للخلاعات القبلية الداخلية أكتة أيضاً باقي قرى آرا، وهو أيوغي أجيل أنشق في عام 1983.

(3) لاينشال تايجر، 21 كانون الثاني/جانفي ولا تشرين الأول/أكتوبر 1980، إيست الـ PKK، ص 49، تايجر 12 أيار/ماي 1980.

(4) إكيناخيراتال ميرال تريبون، 25 حزيران/يون 1980.

المركزية، ولكن القائد الرئيسي انزل عبر الحدود إلى سورية، حيث أعدوا من هناك، ومباركة رسمية⁽¹⁾ [من الحكومة السورية]، المعودة إلى ميدان المعركة.

خلال فترة الحكم العسكري 1980-1983 شن PKK، المصنفة، غارات عنائية لقتل بعض الجنود على الحدود. وفي مؤتمره الأول المنعقد في تموز/جويلية 1981 أبدى اسفه على قتاله مع الجماعات الكردية، مثل جماعة كوك (KUK)⁽²⁾ المؤيدة للمركبة. وأقر الحاجة لإقامة علاقات مع أكراد العراق لإقامة قواعد آمنة في شمال العراق حيث عبور الحدود أسهل بكثير. وقد تطلب ذلك إقامة تقاهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، رغم نزعة المحافظة وهدفه "الأنهزامي" في المطالبة بالحكم الذاتي وليس بالاستقلال. في شهر أيار/ماي 1983 قامت القوات التركية بهجمات انتقامية على المنطقة الحدودية، ولكن معظم الإصابات كانت بين الأكراد العراقيين. وفي وقت ما حينما بدت أنقرة وبغداد متحالفتين ضد الأكراد، لم يتورع البارزاني في الموافقة على بروتوكول مع PKK في شهر تموز/جويلية، حيث سمح بموجب لـ PKK باستعمال أراضي شمالي العراق. بشرط ألا يسيء أي من الحزبين للآخر. أصبح شمالي العراق والمناطق الحدودية السورية وإيران ساحة رئيسية لنشاط PKK. الذي كان محظوظاً في اختيار التوقيت، إذ إنه أدرك مزاج التحدي الكردي المتزايد للدولة في كل من العراق وإيران في وقت كانت فيه تركيا تدعم بغداد وظهران ضد الأكراد⁽³⁾.

حضر PKK نفسه للعودة إلى تركيا. وفي مؤتمره الثاني في عام 1982 صاغ استراتيجية من ثلاث مراحل فضفاضة: الدفاع والتوازن والهجوم. لقد بدأ أنه يأمل، من خلال عملية بدأت بحرب العصابات ولكنها انتهت بالمعركة التقليدية، بطرد القوات التركية من كردستان، وبالأحرار من أن هذه الصياغة تبدو فجأة، فإنه استنبط وفقد

(1) سورية أصاب طويلة لعدم الرضا من تركيا. ففي عام 1921 عبر الفرنسيون قسماً كبيراً من العرب السوريين الذين كانوا يقيمون ضمن حدود الدولة الفتية. في عام 1939 تنازلت فرنسا عن سجنز الإسكندرونة (عراقي) لتركيا، وهي بمثابة رشة شني لتركيا من التحالف مع ألمانيا النازية. والحدير بالذكر أن ميناء الإسكندرونة كان مخرج سورية الرئيس على البحر المتوسط.

(2) تأسس (KUK) Kurdistan Uusal Kurtulusculari في عام 1979 من الجناح الماركسي لـ (ج.د.ك) كان معادياً بشدة لـ PKK، ويمتد، إلى PKK، من 1981.

(3) في آذار/مارس 1984 دخلت الطائرات الحربية التركية الأجواء الإيرانية لمهاجمة أكراد إيران في نهاية وصرخات، لومولة 13 آذار/مارس 1984.

المرحلة الأولى منها بمهارة ليضع الدولة، رغم قوتها الكبيرة المألوفة، في موقف دفاعي في كردستان. كذلك ركز جهوده على تجنب المواجهة المباشرة مع قوات الأمن وعلى إظهار حدود سيطرة الدولة.

كانت هذه حركة تشم عن اللهاء لأنها أمكت بالمزاج الاجتماعي المتغير في الريف حيث كان هناك مخطط متزايد منذ سنة ستين من الآفوات الذين سيطروا على أرجح كثيرة من حياة الريف وكانوا لا يزالون يعملون كوسطاء بين الحكومة المحلية والبركزية. إن النظام الذي رعاها الديموقراطيون وحرب العدائة باجتهاد كبير كان في طريقه إلى الأقول. مع ذلك فإن فئة قليلة من ملاكي الأراضى كانت لا تزال لديهم سلطة كبيرة. فقد كان أقل من 3% من نسبة السكان الريفيين، وكلهم متغنيون تقريباً عن املاكهم، يملكون أكثر من 33% من الأراضى القابلة للزراعة. ففي إقليم هكاري لم يكن من المستغرب أن يوجد مالك يستطيع أن يقدم أكثر من 3% من إجمالي الأصوات في الإقليم. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1983 أمر أحد الملاكين قرويه الحمصائة بدعم ANAP (حزب الوطن الأم) وبالتأثير من خلالهم ربما استطاع أن يجمع أكثر من 5.000 صوت، 9% منها من أصوات الإقليم. فقط 11 قروياً تحدوا إرادته، لأن الفلاحين، كما أشار، عرفوا أن أولئك الذين انتخبوا كانوا يحملون معهم مصالح المنطقة من صيانة للطرق وافتتاح للمستوصفات والمدارس وما شابه.

كان الفلاحون مستائين بشكل متزايد ولكنهم غير واثقين من أنفسهم لمواجهة اغوائهم. ففي 1979، مثلاً، كانت جماعة ألا ريكاري⁽¹⁾ القومية تدبر حملة في منطقة بوجاق Bucak حوالي سوريكا؛ وفي إحدى القرى نظمت أخيراً احتجاجاً جماهيرياً ضد الأغوات. وعندما صار عدة مئات من المحتجين عبر أراضيهم في أحد أيام الصيف الحارة، اندلعت سيارة مرسيديس كبيرة إلى رأس الطابور، ونزل منها مالك الأرض. وسأل "أين هم قادتك؟" تقدم عدة فلاحين جازين أقدامهم. أشار مالك الأراضي في بوجاق إلى إحدى بيوتهم. "لماذا لا تأخذون ذلك البيت كمكتب ومكان لعقد اجتماعاتكم؟" سوف أزوجه بيزاد وأفرشه بالآثاث حتى تتقابلوا وأنتم تشربون مشروباً

(۵۵) آلا وزكاري (زادۀ الصحراء) التي من وزكاري، بسبب شكوكه في اعتقاد وزكاري أو جماعة شيعية متفردة قادرة على تأمين استقلال كشمير وإصلاح العمل مع الجماعات الأخرى.

بارها، سوف تعقدون اجتماعاتكم هناك. ليست هناك أية حاجة أن تصدقوا الطرق بالمسيرات، وخاصة في يوم حار كهذا، فقط تقابلوا هناك واعلموني بأي شيء آخر يحتاجه البيت.^٤ مع هذا القول قاد سيارته بعيداً، فاستجاب المتظاهرون بخروج لتوجيهاته.

غير PKK كل ذلك بقتل الملاكين. فأظهر بهذه الطريقة أن هناك طريقة أخرى للتعامل مع العدو الطيفي، وأظهر بقسوة عجز الدولة عن حماية طبقها. علاوة على ذلك، بدأ بتنفيذ بعض الكمائن ضد قوات الأمن بقصد إثارة الإعجاب. في تشرين الأول/أكتوبر 1984 أتبع هجومه الأولي في شهر آب/أوت بقتل ثلاثة من أعضاء وحدة مسؤولة عن حراسة الرئيس بإثنين في يوكسكوفو Yuksekova ومن ثم نصب كميناً وقتل ثمانية من الجنود في جوكورجا Gukurga وهكاري. في ربيع 1985 نقت PKK الاهتمام القومي بعد خروجه لمعركة كبيرة في سوريك والتي قُتل فيها 60 من قوات الفريلا والجنود والمدنيين. في شهر آب/أوت من عام 1985 قُتل 200 شخص تقريباً في حوالي 70 حادثة مسلحة، ومقارنة مع الاضطرابات التي حدثت في أواخر السبعينيات كانت هذه أشياء ثانوية، كذلك كان كبار ضباط العمليات ووحدات المخابرات في الأركان العامة قادرين على الإدعاء بأنهم قد قضا على الانفصاليين بشكل فعال. ولكن في الوقت الذي استطاعوا أن يدعوا فيه النجاح في المواجهات التي بلغت الاهتمام الوطني، فإنها بقيت تشكل تحدياً دائماً لسلطة الدولة من خلال قتل بعض الجنود أو مائكي الأراضي والتي-هذه العمليات- بدأ يكون لها تأثير نفسي خطير في المنطقة.

لقد خلق PKK جواً من الرعب لأنه ضرب بقسوة في قلب النزعة المحافظة في كردستان، وبدأ أنه يدعو إلى عقيدة متحررة من الدين ويدعو إلى الإلحاد والثورة الاجتماعية. لقد خلق تناقضاً كبيراً بين الأكراد العاديين، فقد خاف معظمهم منه، واضمتر البعض الآخر لأنه هذه مكانتهم الاجتماعية الآمنة ضمن النظام أو ضمن نظرتهم التقليدية للعالم، في حين أعجب آخرون سرّاً (أو صراحة إلى حد ما) بجرانه. هذه المشاعر المختلفة من الخوف والاضمتران والإعجاب بدأ يكون لها تأثير كبير خلال سنوات 1978-1988 حين بدأ PKK بالقتال ضد أولئك الفلاحين المسلحين من قبل الدولة لمقاومة تقدمه.

حراس القرى

فروت الحكومة، نظراً لهجمات PKK على مؤيديها المحليين، تزويد القرويين بالسلاح ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم. في نيسان/أبريل 1985 عُُدِّل قانون القرى ليصبح بتزويد "حراس قرى مؤقتين" على حساب الحكومة. إن حراس القرى هؤلاء يذكروننا بالفرسان الحديدية، نظام الميليشيا المحلية الذي أُنشِئ في الأيام الأولى من عهد الجمهورية، وبالجيش العراقيين في الوقت المعاصر. كانت أولى العشائر التي قُبلت القوة البشرية لحراس القرى هي تلك لها علاقة مع الأحزاب اليسارية أو اليسارية المتطرفة، أو تلك التي كانت من قبل في صراع مباشر مع PKK أو مع بعض العشائر التي تحظى بدعم من أبرز القبائل التي انحازت إليها هي جيركي وبيتايتش وكويان ومخوران. وكما فعلت مع الحديدية، كانت الحكومة رغبة تماماً في استغلال القبائل التي اعتبرتها مجرمة أو جانحة ومن بين أسوء هذه القبائل صيثاً كان قبيلة جيركي في هكاري التي كان زعيمها، طاهر آدي يامان، لا يزال مطلوباً لقتله سنة رجال من الجندرية في عام 1975. عقد آدي يامان صفقة مع مرطفي الحكومة، وبعد أن أخذ ولياً على المنزل أمام المحكمة، حشد قوة من الجيركيين كحراس للقرى حوالي مدينة "بيت الشباب"، من جهة طلب زعيم هكاري آخر بإطلاق سراح ابنه من السجن قبل تقديمه لحراس القرى. وهكذا زاد التجنيد بسرعة. ففي عام 1990 كان هناك حوالي 20 ألفاً من حراس القرى، وفي 1993 أصبح عددهم 35 ألفاً.

في الوقت الذي كان فيه التطويع في العراق بشكل رئيسي لتجنب الخدمة الإلزامية في الحرب ضد إيران، كان الحافز في تركيا اقتصادياً بحتاً. ففي ظل البطالة أو ما تحت البطالة، والدخل المتدني جداً، كان مرتب حراس القرى المقدم رسمياً يعتبر دخلاً أعلى بعدة أضعاف من دخل الفرد في المنطقة. وفي عام 1992 كان متوسط المرتب الشهري لأحد أفراد حراس القرى حوالي 230 دولاراً أميركياً في منطقة فقيرة حيث الدخل السنوي للفرد أعلى من 400 دولار بقليل. لم يكن أفراد حراس القرى يتلقون بالضرورة كامل رواتبهم، فكما في العراق كان الأهوات يجمعون النقود لأولئك المسجلين على جداول رواتبهم، وبحسب العرف قدّموا السجاء والكرم المتوقع منهم. في خريف 1992 كان زيدان جيلان، زعيم قبيلة آلان في وان، يملك 26 قرية، وقدم منها 500 من حراس القرى، وهي قوة كان بإمكانه أن يزيد بها

صنفه أضعاف عند الضرورة، مقابل هؤلاء الـ 500 رجل كان جيلان يقبض 115 000 دولار شهرياً.

لقد أدى النظام القابل للرشوة إلى الأعباء فاحشة. فكما في العراق، تعامل بعض من الموظفين المحليين مع الأغوات المحليين لتقديم قوائم تسجيل مزيفة. هذا بالإضافة إلى تزييفات غير رسمية وطويلة الأمد، أحياناً، بين الموظف المحلي والأغا حول نشاطات التهريب غير الشرعية ولكن المربحة، وكان بعض حراس القرى يبررون وجودهم بمعارك زائفة ويطالبون الحكومة بتعويض الضرر الذي لحق بهم. كذلك حرت شائعات أن حراس القرى وبعض الموظفين المحليين قد سلّموا نسبة مئوية من دخلهم لعضدي أدّي PKK بنفق الأموال لهم.

ومثل زعماء الحشدية أيضاً، استغل بعض الأغوات منصبهم لطرد بعض من ضعاف النفوس غير المحبين، وباسم الإسلام طرد بعض القرويين من الأثوريين واليزيديين من أراضيهم قرب ماردين، وفعل آخرون الشيء نفسه مع العلويين حول مرعشي والذين علموا أنه من الصعب أخذ قضيتهم إلى المحكمة. من ناحية أخرى استعمل الأغوات سلحتهم لتصفية أحقاد محلية. ففي عام 1992، مثلاً، تم توقيف ثمانية مدنيين كانوا يساقرون في ميكروياص في مقاطعة ماردين ومن ثم قتلوا. وكما أريد له أن يكون تم الاقتراح أن الذين نفذوا العملية هم من الـ PKK، حتى ألت مدعي مجتهد أن الجناة كانوا من حراس القرى.

واستغل الأغوات أيضاً علاقاتهم الوثيقة مع قوات الأمن لمصلحتهم الاقتصادية الشخصية للحصول على عقود مشاريع إنشائية محلية، مثلاً. فقد مُنح لطاهر آدي يامان عقد البناء لمجمع إسكان الشرطة ومدرسة المنطقة الابتدائية حيث كانت هذه الحالة من بين الحالات الكثيرة التي جلبت الاهتمام العام. وهكذا أصبح نظام حراس القرى مربحاً بعد فاته، ولدى أولئك الذين اختربوا فيه أكثر من سبب لإدامة الانطباع بأنه لا يمكن الاستغناء عنهم من قبل أمن الدولة، من جهتها، أيضاً، وجدت الحكومة نفسها وهي تمول إحياء النظام القبلي وتسير على نفق من ميراث أتاتورك، وأيضاً على النقيض من الضرورات الاقتصادية والاجتماعية للسلام والاستقرار.

أما القبائل التي رفضت دعوة الحكومة للانضمام إلى حراس القرى، فقد جازفت بتعرضها للعقاب، حيث طرد البعض من قراهم التي سُويت فيما بعد بالأرض. وفي حالة أحد الزعماء الذي أقنعه الحكومة بإعادة النظر في موقفها منه إذا ما أقدم على

إعدام أخيه أمام قرويه وهكذا دخلت قبائل كثيرة حتى تتجنب الوقوع تحت ضغط الحكومة أو PKK.

رد PKK

بحلول 1985 أقامت الحكومة شبكة من الأسلاك الشائكة على طول حدودها مع سورية. أما حدودها مع العراق التي تجري على طول جبال شديدة الانحدار، فكان من المستحيل تحصينها. لذلك كان حراس القرى أهم وسيلة دفاعية لسد الطريق أمام دخول PKK وطرق تمريره.

لذلك كان من المهم لـ PKK أن يمتنع هذه الشبكة من أن تصبح حقيقة واقعة. ومع بداية 1987 شن PKK هجوماً صارخاً على هذا النظام. وخلال السنتين التاليتين دمر بشكل مقصود منازل حراس القرى وعائلاتهم، رجالاً ونساء وأطفالاً دون إحسان بالتبذ في مناطق ماردين وسيرت وهكاري⁽¹⁾. حيث كان لهذه المجازر تأثير مروع حفاً، وتكثرت أدت بالمقابل إلى أعمال انتقامية مضادة لـ "القرى التي قدمت الدعم" لـ PKK والتي أظهر فيها الحراس أنهم لا يفلون قوة عن هذا الأخير.

من جهته استطاع PKK إظهار الضعف المتأصل في نظام حراس القرى لأن أغلب تشكيلاتهم لم تكن تتألف من أكثر من نصف حصة من الرجال المفقدين إلى الهاتف أو اللاسلكي، والذين كانوا ضحايا سهلة لهجمات مفاجئة. بالنتيجة وجدت قوات الأمن نفسها ملزمة لتوفير الحماية لحراس القرى، وخلال عام 1987 بدأ أن الـ PKK سوف يقضي على نظام هؤلاء الحراس حيث انخفض عدد المتطوعين من 20 ألفاً إلى 6 آلاف بالرغم من ازدياد عدد القبائل التي انضمت بالانضمام. في شهر أيلول/سبتمبر 1989 صفى PKK أسماء 13 قبيلة ينبغي مهاجمتها⁽²⁾. وفي 20 أيلول/سبتمبر 1989 أحد أبناء زيدان جيلان زعيم الآن، واثنين من أبناء عمه. ونتيجة لذلك أصبح

(1) على ميل الشان قتل 10 أشخاص في يوم 25 كانون الثاني/حزيران في باشر بورت أولر Bosporus Eder التابعة لماردين، و 17 قتلوا في يوم 20 حزيران/يونيو 1987 في بينارجيك Pinarçik، و 11 قتلوا في يوم 22 تموز/يوليه 1987 في تاش ده ل، و 10 هكاري، و 9 في 28 آذار/مارس 1988 في باتوماق Fındık Kızılama، سيرت.

(2) هذه القبائل هي: (1) في وان: آرغوشي [الرششي]، ملان، خوكري، شسكاني، نورانكلي بوزوكي (بقيادة كهناس كارتال Kangas Kartal) في إقليم سيرت، باتمان، قاتار، أكفونج (ج) في إقليم هكاري: كركي، قوتان، ييتاش، وهركي، إيسنة PKK، من 113.

بعض القرويين عاقبين، ولكن تسليم سلاحهم لم يكن ضماناً من أعمال انتقامية. وفي بعض الحالات كانت القرية بكاملها تزود بالسلاح حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لمقاومة هجوم 30 أو أكثر من المقاتلين.

إن PKK قد دفع ثمن قسوته التي لا ترحم نظراً لأن مسعود البارزاني ألغى اتفاق (ح.د.ك) معهم حيث أشار مسعود أن "الـ PKK يكسب كراهية واشتزاز الشعب الكردي بأسره". ولكن هذا كان صحيحاً بشكل جزئي فقط. قرع كل أماليب PKK، سرعان ما اكتشف السكان أنه فعل القليل بما يماثل وحشية قوات الأمن. وهكذا بدأت هجرة أساسية من منطقة تقاطع النيران في هذه المعركة.

كذلك دفع PKK أيضاً غرامة "الإصراف في القتل". ففي وقت بنا فيه أن حملته تسير بشكل جيد، اوتكب خطأ شنيعاً بقتل مبعوثين من طاهر آدي يامان الذي يطلب حقناً من PKK مقابل استقالة الجيركيين من قوات حراس القرى. مثل هذه الأعمال دفعت رجال القبائل من جديد إلى نظام الحراس. وعندما غير PKK أخيراً من سياسته بعرض العفو في كانون الثاني/يناير 1991، كان الضرر قد أخذ مأخذه وهكذا كان القلة ميالين إلى الوثوق به، بينما استمر حراس القرى في التزايد.

لقد أصبحت ناحية أخرى من نضال PKK تحت دائرة الاهتمام من خلال المؤتمر الأمني على طول الحدود. وفي عام 1985 أسس الجبهة الشعبية لتحرير كردستان (ERNK)، التي قصد منها أن تكون نواة داخل كردستان، لتوفير شبكة مدنية لطرق الإمداد والقواعد والحرب المدنية والاستخبارات وأخيراً نواة لحشد الجماهير. اتحدت (ERNK) بسرعة في بيئة غارقة بالإفقار واضطهاد الدولة حيث كان هذا الانتشار السريع في الوسط الجماهيري هو الذي جعل PKK خطيراً إلى هذا الحد على الدولة.

إجراءات الحكومة المضادة

لقد سمحت الحكومة إلى التفوق على إرهاب PKK فقامت العنف بالعنف اعتقاداً منها بأن حيل القضاء على التمرد هو خوف الأكراد من أفقره أكثر من خوفهم من PKK. ربما كان هذا المبدأ قابلاً للتطبيق في مجتمع مزدهر بعضي أن يفقد الكثير من جراء تطبيقه، ولكن في ظروف الإفقار السائدة في كردستان، حيث الجزء الأكبر من الجماهير لديها آمال اقتصادية ضئيلة، وحيث الأماليب التقليدية في التعاون مع ملاكي الأراضي كانت في تفسخ متقدم، فإن مثل هذه الأماليب زادت من حدة الصراع.

لقد جلب الانقلاب العسكري لعام 1980 معه نظاماً أكثر تشدداً إلى كردستان. فكان لدى الجيش العزم القليل نسبياً للتدخل في الصراع بين الـبار واليمين في الحرم الجامعي أو في الأحياء الفقيرة حيث اقتصر عمله بصرف النظر عن دوره في كوردا (1950-1952) وقبرص (1974) وفي الحلف الأطلسي، ومبرره خلال النصف قرن على قمع الكرد. لذلك كان من الطبيعي أن يركز الجيش على كردستان، ولكن أساليبه ساعدت في تحقيق أعظم مخاوفه.

فقد حاول أولاً أن يخلق الثقافة الكردية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1983 شرع القانون رقم 2932 الذي منع استخدام اللغة الكردية حيث كانت كلمة "كردّي" تعتبر بعبارة والمثلث. وجد القانون صيغة بحيث يجعل حظرها واضحاً دون ذكر تلك الكلمة العنصرية⁽¹⁾. إن مثل هذا المنع أثر بشكل رئيسي في المتعلمين والطبقات النشطة. ولكن الحكومة ذهبت إلى أبعد من ذلك فذكرت الأسيين بأن كل أثر يدل على الهوية الكردية ممنوع أيضاً. في شهر كانون الأول/ديسمبر 1982 ذكر وزير الثقافة كافة الأحكام الإقليميين بأن الأغاني الشعبية الفلكلورية في جنوب-شرق الأناضول قد تستعمل لأغراض عرقية وانفصالية وأنه يجب أن تُعنى باللغة التركية فقط. ورغم أنه كان يتم تجاهل مثل هذه التعليمات بشكل روتيني، فإن أحكاماً تعديلية كان تصدر على المخالفين. ووجد أولئك الذين يطلقون أسماء كردية على أطفالهم أن القانون 1587 ينص على أن "كل اسم يتعارض مع الأخلاق والتقاليد والثقافة القومية وبشكل إحانة للجمهورية لا يمكن تسجيله بشكل قانوني في شهادات الولادة". وهكذا ظهرت حالات عدة تم فيها إعادة تسمية المولود كما كان من الأسهل تغيير أسماء الأصاكن، فبحلول عام 1986 تم تغيير اسم 2842 من أصل 3524 قرية من قرى آدي يامان وبغازي عنتاب وأورفة وماوردين وسيرت وديار بكر لمحو الهوية الكردية حيث لم يكن

(2) تن القانون 2012 في التاسع عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر عن الحل " حماية وحدة الدولة عبر المحافظة
للتجزلات، بأرضها ووطنها، والقيادة الوطنية والأمن الوطني، والنشر الوطني للتأثير بغير اللغة الرسمية الأولى
لكل بلد بحرف بالجمهورية التركية " (المادة 42). للتأثير واخبروه بأن اللغة التركية كانت اللغة الرسمية الثانية
في العراق. " هذه اللغة الأم للمواطني الأتراك هي التركية " (المادة 43). يُصنع: ذاك القيام بأي نشاط يستعمل لغة
غير اللغة التركية وتُشير على أنها اللغة الأم، (ب) حمل ملصقات أو شعارات أو إشارات أو ما شابه في
التجمعات، أو التظاهرات بلغة أخرى، (ج) أو نشر تسجيلات أو شرائط الفيديو أو أي من وسائل الإعلام
الأخرى بلغة أخرى، (د) دون أخذ الموافقة من المحكمة العليا في المنطقة " (المادة 44).

بإمكان أي كردي تجاوز ما كان يجري. ولكن الجيش رأى أن دوره الرئيسي يأتي بشكل حتمي بعد السيطرة الحادية [الفعلية]. في الثمانينيات، قُتل عدد الجنود المخصصين للسيطرة على كردستان بشكل مطرد ليصل إلى 200 ألف في أوائل التسعينيات.

في عام 1987 تم تعيين حاكم عام للمحافظات الكردية الثماني حيث أعلن فيها حالة الطوارئ. كذلك كانت هناك حياة معلقة بما فيها إخلاء القرى والمراعي إذا رأى ذلك ضرورياً. لقد كان متوقعاً منه أن يحدث مزيداً من التنسيق للهيئات المختلفة التي تحارب القريلا كالشرطة والمجندمة والجيش وحراس القرى وفروع المخابرات المختلفة.

كان القمع ساحقاً وأكثر انتشاراً في مجال الإيذاء الجسدي والتعذيب. فقط القرى الموالية للحكومة لم تجرب حملات التمشيط الروتينية والتي يتم اعتقال الحثا فيها بشكل اعتباطي وتُضربون للاعتراف بمساعدة PKK. ومما لا شك فيه أن الكثيرين قد ساعدوا هذا الأخير، إما بالإقناع أو بالتهديد، بتقديم الطعام أو المأوى أو ربما فقط بغض النظر عنهم وهم يهربون. ولكن الطريقة التي استعملتها قوات الأمن لأخذ الدليل من الذين اعتقلتهم اعتُبرت فعّالة قوية لنشاطات PKK في قجند عناصر جديدة.

قُتلون جداً هم الذين نجوا من الصدمة أو تكرر عمليات الأمن، وفي بعض الحالات كانت تصدر أوامر بـ "القتل أو الأسر". وبحسب أحد طالبي اللجوء السياسي "يصبح الأطفال خائفين جداً كلما شاهدوا شرطياً يأتي إلى البيت فيضفون مباشرة أيديهم على رؤوسهم كعلامة للاستسلام"⁽¹⁾. لقد أبقى الذين تم احتجازهم في ظروف غير إنسانية كما تمريضوا بشكل متكرر للفلقة والصدمات الكهربائية أو الاعتداء الجنسي، يقول أحد الفلاحين: "كنت مستعداً للاعتراف بقتل مائة رجل لأنهم جلبوا زوجتي وأختي، وجرودوها من لباسها وهددوني باغتصابها مباشرة"⁽²⁾. في سجن حيار بكر اعترفت السلطات رسمياً بمقتل 32 سجناً بين أعوام 1981-1984. وقد قُدرت المصاعير غير الرسمية ضعف هذا الرقم بما في ذلك أربعة سجناء أُضرعوا النار في أنفسهم للتخلص من التعذيب.

(1) شهادة خطية غير معلقة لطالب لجوء، أقبى في مكثاول: "الكرد أمة غير معترف بها"، ص 61.

(2) هسنكي ونشره لدمير الهرة الإلهة (1988)، ص 12.

وهكذا عرفت كل قرية كردية ما عنته الدولة بالقانون والنظام. وافترض مندوب كردي في المجلس حينما سُئل عن رأيه في عام 1987، أنه "حينما تولى العسكر السلطة في عام 1980، كان الأكراد سعداء. ولكن عندما بدأ العسكر يصبحون أسوء من الإرهابيين، فأصبح الآن حوالي 40% من القرى في المنطقة الحدودية يدهمون الإرهابيين".⁽¹¹⁾

استمرت ظروف الحياة سوءاً حينما تفاقمت الأزمة. ففي بداية 1989 نُشرت تقارير في تركيا تشير إلى الوحشية المتزايدة للجيش وعن مقابر جماعية في ميرت كما في أماكن أخرى، التي يعتقد أنه تم دفن المفقودين فيها⁽¹²⁾. في حزيران/يون 1987 أعطى المرسوم رقم 285 صلاحيات أكبر للمحاكم العام ليس فقط بالإجلاء القسريين حسب هواه ولكن أيضاً ترحيل السكان من المنطقة حتى وصل عدد القرى المهجرة بين صغيرة وكبيرة في نهاية 1989 إلى 400، وبشكل خاص تلك الواقعة في المنطقة الحدودية، وقد تصاعد بشكل كبير خلال السنوات الثلاث التالية، حيث جرت عمليات التدمير والإجلاء في أماكن أخرى، ليصل عدد القرى إلى أكثر من 2000 قرية مدمرة بحلول نهاية 1994، وتشريد أكثر من 750 ألفاً من السكان.

حدث القوات النظامية محل الجندرة على الحدود السورية بسبب عدم فعالية الأخيرة والاشتباه في فسادها. كما كان معروفاً تماماً أن السلطات المحلية تخفي النظر عن عمليات التهريب الكبيرة بل وتستفيد منها. وبات يتضح الآن أكثر فأكثر أن التهريب ونشاطات PKK مرتبطين إلى حد كبير. حيث يؤخذ القطيع إلى خارج تركيا من أجل الرعي، ويُجلب السلاح في طريق العودة.

العهد الدولي

إن حدود تركيا أجبرت الزعماء على طلب المساعدة الخارجية. وهي فشلت أي تركيا في التعاون مع جيرانها السوريين التي وافقت على المطالب التركية عاجزت فيما بعد عن الإيفاء بها⁽¹³⁾. في نيسان/أبريل 1988 استطاع PKK عقد مؤتمر دام أسبوعين

(11) الفصل السابق، ص 13.

(12) انظر التقارير المنشورة في الانديبننت 24 و 31 كانون الثاني/جانفي و 6 حزيران/يون 1989.

(13) كانت هناك محاولات متكررة من جانب أنقرة للحصول على تعاون سورية ضد PKK اعتباراً من آذار/مارس 1989 فصاعداً. ولكن تركيا أثارت مخاوف سورية بسبب برامج الحدود على نهر الفرات.

في اللاذقية وحضره 300 كردي، ثم تيد إيران رغبة كثيرة في إطلاق العنان لـ PKK ولكنها رفضت إعطاء أية ضمانات لتركيا. وهكذا فإنها لم تحبذ هجمات تركيا على حليف إيران، (ح.د.ك.) وتقليدتها اللجوء لمعارضتي الجمهورية الإسلامية.

اقرضت تركيا أنها حازت على الدعم العراقي باعتبار أن الأخيرة قد أعطتها حق المطاردة الساخنة، ولكن ما لم تكن تدري به هو أن PKK يزود بغداد بمعلومات هي تحركات (ح.د.ك.) وتنظيم القوات التركية. وكان عليها أيضاً أن تتحمل مروجين من اللاجئين الأكراد، 60 ألفاً في آب/أوت 1988 وحوالي نصف مليون في نيسان/أبريل 1991. وقد شككوا معاً دافعاً قوياً للتضامن بين أكراد تركيا، التي أجبرت تركيا على مراجعة وتعديل سياستها التقليدية.

لقد صعد PKK إلى التمييز عن عبارة (ح.د.ك.) بإقامة تحالف مع (أوك) في أيار/ماي 1988 والذي كان من السهل عليه أن يجرى التحالف باعتبار أن أراضيه تقع إلى أقصى الجنوب وبعبارة عن الهجمات الانتقامية التركية. ولكن مساندة (أوك) أيضاً لم تكن مفيدة لـ PKK لأنها لم توفر له قواعد في منطقة يهلينان. وعندما طردت تركيا إجراءاتها الأمنية على الحدود السورية، بدأ PKK يطلب تسهيلات أكبر من طهران. فبدأ بشراء الأسلحة من الباسداران. في شباط/فيفري 1988 طلب رئيس الوزراء أوزال مساعدة إيرانية بخصوص أمن الحدود، وهو اعتراف ضمني بأن PKK كان يعبر من النجبة الشرقية أيضاً.

الميدان السياسي

يفرض النظر عن أساليبه فإن الصراع بين PKK والدولة قد جعل السكان الأكراد يصبحون راديكاليين تدريجياً. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة قادرة على الاعتماد على كثير من العائلات اليمينية أو الدينية في دعمها، فإنه كان هناك استنزاف مستمر للعناصر الشابة من هذه العائلات إما بسبب بأسها من الظروف الاقتصادية، أو لأن شباب هذه العائلات قد حصلوا على ثقافة كافية لتساؤل عن [أسباب] خنوعها للسلطة الأغوات والشيوخ، أو أخيراً لأنهم قضوا وقتاً بعيداً عن القرية ورأوا كيف يسير المجتمع بعيداً عن الروابط التقليدية التي كانت تربط القرية مع بعضها بعضاً.

جرت عمليات التحول هذه دون أن يلاحظها الشعب التركي حتى عام 1990 حين لم يعد بالإمكان تجاهل التغير النوعي في كردستان تركيا. في شهر آذار/مارس

من ذلك العام تقلص نشاط PKK بسبب المقاومة الأهلية لقوات الأمن. ومن جهتها تجرأت أسر شهداء PKK لأول مرة على أخذ جيش أقاتلهم من السلطات الحكومية بغية دفنها وترتيب جنازات سرهان ما تحولت إلى احتجاجات شعبية، في 20 آذار/ مارس تظاهر 10 آلاف كردي في جزيرة وفرضت قوات الأمن حظر التجول على 11 مدينة في مقاطعتي ماردين وسيرت، كما أطلقت قوات الأمن الغازات السامة على عدد كبير من المدنيين. تجاوز إجمالي عدد القتلى لشهر آذار/مارس 100 قتل، مقارنة بـ 16 حالة قتل سُجلت في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1989. من جهة أخرى قام نظام نصيب ضجة كبيرة (ووفق منصبه جراء ذلك) عندما أخبر مراسل وكالة رويترز بأن 95 من سكان بلدته كانوا سعداء بدعم PKK الذي تخلى من جهته عن هجماته على المدنيين في نهاية عام 1990 ليؤكد أن الحكومة نفسها هي السبب الرئيسي في انتهاكات حقوق الإنسان. كذلك أعلن حقاً عاماً عن حراس القرى الذين سلّموا أسلحتهم، ولكن كانت هناك أخطاء واحترامه لهذا العفو.

للمرة الأولى جرى نقاش علني في الأوساط التركية حول التمرد الكردي. وكان الرأي السائد هو أن اللغة الوحيدة التي يفهمها الكرد هي تلك التي تقوم بها قوات الأمن وأن المطلوب شيء أتى من ذلك. ولكن كان هناك اعتراف متزايد بين الساسة بأن ليس لدى ضباط الجيش أي جواب حول الخسارة المتزايدة لـ "العقول والقلوب" في الجنوب-شرق، بل وإظهار أنهم قادرون على التعامل مع التحدي العسكري.

لذلك تبنت الدولة موقفاً قساصياً حيث قامت بتشريع إجراءات شديدة القسوة لمصادرة ضباط الجيش. ففي شهر نيسان/أفريل، وبعد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، أصدرت المرسوم (قرارنامة) رقم 413 الذي منح المحاكم العام صلاحيات مطلقة بأن يتصح بإغلاق أي دار نشر في أي مكان من تركيا "يعكس بشكل زائف الحوادث الجارية في المنطقة أو يتورط في تقرير أو تعليق غير صحيح". وكان الهدف إبقاء الناس غافلين عن التطورات. لقد أثار ذلك غضب الصحافة، التي اعتبرت أن الدولة تخسر الحرب الإعلامية وأن قوات الأمن تريد أن تخفي ما كان يجري. وهكذا تزايد انتشار صحيفة PKK السرية، سرخيون في الوقت الذي برزت فيه الرغبة لدى الجميع في معرفة ما يحدث. من جهة تضمن المرسوم 413 أقصى ظروف يمكن أن يتوقعها الكرد، إذ أعطيت للمحاكم العام صلاحيات واسعة في إعادة التوطين القسري لـ "أولئك الأشخاص الذين يُعتقد أنه من الضروري أن ويتم توطينهم" في الأماكن التي

صوف تحددها وزارة الداخلية⁽¹⁾. وخلال الأشهر القليلة التي تلت ارتفاع عدد القرى المملوكة والسكان الذين تم تهجيرهم: 19 قرية في دبرسم صويت بالأرض في 27 نيسان/أبريل و 81 قرية صغيرة في شرنخ أخلت من السكان ومن ثم صويت بالأرض في آيا/أوت - أبلول/سيفمبر، والذي أدى إلى تشريد 30 ألفاً، وفي بوطان وحدها 3000 قرية بين كبيرة وصغيرة أخلت من السكان حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كما نزع 50 ألفاً من مكانها، كذلك رفض الكثير من الضحايا ببساطة الانضمام إلى حراس القرى.

إنّ مودة المرسوم 413 ربما صاغها جنرالات الجيش، ولكن أوزال قبناها حتى يبدو في موقع السيطرة على أساس أنها له. وحسب تعبير أحد المعلقين "عند التوصل إلى شيء هام، فإن أي سياسي تركي لا يذهب إلى اعتماد سياسة أكثر اعتدالاً تجاه الكرد"⁽²⁾. ولكن المحتجين شملوا كل الطيف السياسي، وعندما طالب الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SDP) بالخزام القانون في المحكمة الدستورية، أهدت الحكومة صياغته وضمته إلى مرسوم آخر كما أعطته رفقاً جديداً هو المرسوم 424⁽³⁾ وحتى مندوبو (ANAP) احتجاجوا، مدركين مدى الضرر الذي سوف يلحق بهم في دوائرهم الانتخابية الكردية⁽⁴⁾. لقد حاول (SDP) أن يرضي الجميع، ففي عام 1986 ادعى أن جنوب شرق الأناضول قد بات "أشبه بمعسكر اعتقال حيث كل مواطن يُعامل على أنه مشبه، وحيث الأخطاه والتعذيب والإهانة هي القانون"⁽⁵⁾ مع ذلك فإنه طرد بعض الأعضاء الأكراد من الحزب للتعبير عن قلقهم من سياسة الحكومة تجاه كردستان. كما فصل مندوباً لأنه أثار القضية الكردية في المجلس. في أواخر

(1) مقتبس من ترجمة في Turkey Briefings، المجلد الرابع رقم 1، حزيران/يون 1990، ليزيد من البحث لمرسوم 413، انظر منظمة هلنكي لمراقبة حقوق الإنسان، تقرير الحرية الإثنية 1990.

(2) كين مكينزي Ken MacKenzie في: صحيفة Middle East International عدد 374، 27 نيسان/أبريل 1990.

(3) في كتابات الأكراد في سبتمبر 1990 أعيد ترقيم مرة أخرى تحت الرقم 430، ليكتب الألبانية على المحكمة الدستورية.

(4) حلو مندوب ومخاطف ديار بكر السابق، تورالدين طليك "أوزال، بدلاً من المخاطر الكامنة.

(5) جمهوريت، 13 شباط/فيفري 1986، اقتبسها مارتي فان برونسين في: "بين حرب القرية والأفيل السياسي: "حرب العمال الكردستاني، في ميدل إيست ريبورت" العدد 153 تموز/جويلية - أيلول/سبتمبر 1988، ص 42.

١٩٩٩: طُرد سبعة آخرون^(١) لحضور مؤتمر دولي حول القضية الكردية في باريس، وقاطع المعتدوبون الأكراد الآخرون احتجاجاً. الآن، ومع هذا الشعور الجمعي في جنوب-شرق، نشر (SHIP) بحظر فقدان تأثيره الانتخابية هناك. لقد كان في الواقع يمر بدأت التوقعات التي مر بها حزب أجاويد، حزب الشعب الجمهوري قبل عقد من الزمن.

في تموز/جويلية ١٩٩٠ نشر (SHIP) تقريراً مطولاً عن الأوضاع في جنوب-شرق الأناضول، وقدم مقترحات مروعة لتهدئة الموقف: حرية التعبير عن الهوية (القومية) واللغوية، إلغاء حراس القرى، إلغاء المحاكم العام وحالة الطوارئ، وبرنامج رئيسي للتطوير الإقليمي. استقبل التقرير في كردستان بالترية كخدعة لكسب الأصوات الكردية. إذ كان معروفاً أن رئيس (SHIP) في ران، مثلاً، كان أيضاً أحد قادة حراس القرى^(٢). مع ذلك فإنه توهم مع بداية الضغط المكثوف قلب الأحزاب السياسية التركية. لقد كتب التقرير بمعظمه من قبل نائب فياز بكرا، حكمت جيتين، وهو صديق مقرب وموضع أصرار سكرتير الحزب، دينيز بايكال. وهكذا بدأت وجهة النظر الكردية تجد تعبيراً لها بحيث لم يكن هذا مقتصرأ على اليسار.

لقد بدأت سلسلة تصريحات مدوية خاعية وعامة تصدر عن اليمين، ففي مستهل عام ١٩٩١ عبر مسعود يلماز، قبل تعيينه بوقت قصير رئيساً لنوزراء، أن اللغة الكردية يجب أن تصبح اللغة الرسمية الثانية في تركيا. وهو سبب أكيد للمسككة اللغوية بين أعضاء جيتين في الحزب. وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس أوزال عن قبوله بفكرة إقامة منطقة كردية متمتعة بالحكم الذاتي في شمالي العراق.

لم تكن المؤسسة التركية هي الوحيدة التي تستكشف المشهد السياسي. فبعد أيام قليلة من المرسوم ٤١٣ حذر أوج آلان من سفك دماء كثيرة ولكنه أعلن أيضاً، أن مسألة الانفصال عن تركيا غير قائمة. إن شعبي يحتاج إلى تركيا. إننا نحتاج إلى أربعين سنة على الأقل حتى نستطيع الانفصال^(٣). كان هذا هو المؤشر الأول أن أوج آلان

(١) حم محمد علي آرين Mhd. Ali Arin، رشيد سونيز Kenan Sonmez، وأحمد ترك وشالج صومر S. Sumar، محمد عدنان أكرم Mhd. A. Ekem، إسماعيل علي أرمال ومحمود نيل أك Adnak.

(٢) هو عبد الرحمن أوزبك، زعيم قبيلة أزيهان.

(٣) الإنليمنت، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

يرحب بأي تحرك من جانب ضباط الجيش باتجاه الساحة السياسية. ولكن الظروف في أنقرة كانت غير مستقرة لدرجة أن أيًا من رجال الدولة البارزين لا يستطيع أن يتوقع الاستثمارية لعمله السياسي، أما ما تبقى من عام 1990 فقد شهد وحشية متزايدة في ميدان المعركة، وتفوقاً واضحاً لقوات الحكومة على المتطرفين.

ولكن هذه المظاهر كانت خادعة، لأن النضال في الجبال كان ثانوياً تماماً لعملية الانهزال النفسي الجماهيري في كردستان حيث لم يعد يشك أحد الآن أن القضية الكردية هي الخطر المحدق تواجهه الجمهورية. مع العلم أن عبارة "القضية الكردية" قد ظهرت قبل ذلك بستين فقط في الصحافة، لقد وقع الرئيس أوزال بين تاريخ ضباط الجيش المطالبون بإلحاق الهزيمة بـ PKK من جهة وبين الحاجة إلى استرضاء الـ 12 مليون كردي الساخطين في الجمهورية من جهة أخرى، وقد أشار تقرير صوري نشر في عام 1990 أن الـ PKK يتمتع بمساندة واسعة في بلدان كثيرة في حيار بكر وبوطانك، مع أنه كان أقل شعبية في وان وأخرى، حيث كان الجيش أقل قسماً.

شهد ربيع 1991 سلسلة من الخطوات التي أدت إلى الاضطراب الذي حاولت فيه أنقرة التعامل مع القضية الكردية. وفي شهر شباط/فبراير قدم أوزال مشروع قانون إلى المجلس لإلغاء القانون رقم 2932، وبالتالي السماح باستعمال اللغة الكردية ما عدا في البث والنشر والتعليم. وقد شرع من هذا ما كان يحدث من قبل في شوارع أمستانبول، فاهيك عن كردستان، حيث يتم التكلم بالكردية بحرية وأشرطة الموسيقى الكردية متوافرة هناك. مع ذلك فإن الاحتجاج التركي العنيف أجبر أوزال على التأجيل ورغم توصياته قبل صبعة أشهر فقط، كان SHAP من بين أولئك الذين أدانوا أوزال على انحراجه عن الموروث الكمالي.

حتى ذلك الوقت كانت القضية الكردية قد أخذت أبعاداً خطيرة. فقد قُتل ما لا يقل عن 2.500 شخص تقريباً منذ 1984. كذلك أُبْرِكَ ضحية كبيرة في أوساط المؤسسة الحاكمة في أعقاب اعتراف أوزال أنه قابل القيادة الكردية العراقية قبل عدة أيام، وبذلك خرق تقليداً آخر من تقاليد الكمالية. بالطبع لم يشن كل هذا الأكراد من النزول إلى الشوارع في نوروز شرنخ وأيدل الكلا وجيزرة ومدينا وأضنة وأزمير وأمستانبول. ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن ضرورة التفاوض مع الأكراد العراقي والضجة التي أحدثتها في أنقرة قد سرّعت من توجه المشاعر الكردية نحو شمالي الحدود. في 12 نيسان/أبريل أقرع أوزال المجلس بإلغاء القانون 2932. ولكنه

خفف من حذره بتقليده لمشروع قانون جديد صارم ضد الإرهاب في اليوم نفسه والذي عرّف الإرهاب بأنه "أي عمل يهدف إلى تغيير خصائص الجمهورية" وهو تعريف يشمل أية محاولة ديموقراطية، كالنظام أو التجمع أو النشر أو تعديل أسلوب الدولة المتمسك بالصرامة، مثلاً⁽¹³⁾.

بعد ذلك، أصبح لأول صحيفة باللغة الكردية، روزنامه، بالصور في كانون الأول/ديسمبر 1991. من جهتها، حذت صحيفة أخرى حذوها ولكن سلطات الدولة كانت تضايقها باستمرار حيث واجهت صحيفة Yeni Diken، وصاحب امتيازها، سرحت بوجاق، مثلاً، 44 تهمة خلال عدة شهور من بته نشرها وهكلا جودوت أو نعت معظم أعدادها.

ولكن في هذه الأثناء عبر نصف مليون كردي هاربين من قوات صدام إلى الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، فوجدت الدولة نفسها تتبع سياسيتين متناقضتين ومعاديتين. فمن جهة فتح قانونها الجديد ضد الإرهاب الباب واسعاً أمام مزيد من الاضطهاد للكرد. ومن جهة أخرى، وجدت الحكومة نفسها تنتقل من الحوار المفتوح إلى علاقات نظامية ورسمية مع الحزبين الكرديين الرئيسيين في العراق. (ح.د.ك.) (أ.ك.)، اللذين فتحوا مكاتب ارتباط لهما في أنقرة.

مضى PKK نفسه الآن في تلميحاته المخجولة إلى التسوية اليمانية. ففي شهر آذار/مارس، وفي أوج الانتفاضة الكردية العراقية، صرح ناطق رسمي باسمه أن PKK قد يقبل بحل فيدرالي داخلي تركيا. بعد ستة أشهر، في تشرين الثاني/نوفمبر 1992، حيث تجاوز العدد الإجمالي 3,000 قتيل، أجاب أوجلان عن سؤال الصحفي عصمت إيميت فيما إذا كان يقبل بالحل الفيدرالي بقوله "هنا هو ما نراه من دون شك"⁽¹⁴⁾. إن هذه الإجابة من زعيم متصطب حول ضرورة إقامة دولة مستقلة بقوة السلاح تدل على الرغبة في التوصل إلى تسوية بالتفاوض. وقد قاجأ أوجلان أنقرة بقوله إنه مستعد للتفاوض حول نظام فيدرالي، حتى لو أنه عارضه بنفسه. بعد شهر عرض أوج آلان المفاوضات ووقف إطلاق النار على أنقرة إذا ما وافقت الأخيرة على إطلاق سراح كافة معتقلي PKK، وأوقفت "حربها السرية" في كردستان، والسماح

(13) للاطلاع على النص الكامل انظر علمكي وعش، 'تركيا: قانون ضد الإرهاب الجديد'، 10 حزيران/يونيه 1993.

(14) إيميت PKK، ص 342.

بالتشاطر السياسي الحر في تركيا والالتزام بوقف إطلاق النار، لم يكن أوجلان يشير إلى الصراع العسكري في الريف فقط بل أيضاً إلى حالات "الاحتفاء" أو الوفيات الفاضلة للشطاء الأكراد في أعقاب اعتقال البوليس لهم، ففي تموز/جويلية اعتُقل وداد أيدين، رئيس [فرع ديار بكر] لحزب العمل (الشعبى) (HEP) الجديد المؤيد للشعب الكردي، من قبل الشرطة حيث وُجدت جثته وعليها آثار التعذيب بعد عدة أيام في حاوية للقمامة في العزيز.

ربما لم يكن ممكناً أن يفكر أي زعيم تركي في هذه المطالبات، خاصة وأن PKK قد بدا أنه ينسل خلسةً إلى النظام السياسي التركي، لقد قام بتأسيس (HEP) أعضاء البرلمان الكرد الذين طردوا من SHP قبل سنتين، بهدف واضح هو الارتقاء بالحقوق الكردية السياسية والثقافية والإنسانية، وقد اعتبره اليمين التركي بأنه جناح السياسي لـ PKK. خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر العامة برز حزب الطريق القويم (DYP) بأكبر عدد من المقاعد برئاسة سليمان ديميريل فاستطاع أن يشكل ائتلافاً مع SHP. ولكن في جنوب شرقي الأناضول دلت الانتخابات العامة على قوة PKK. ففي شرنغ، مثلاً، أعطيت 70% من الأصوات لـ HEP، بموجب توجيهات من PKK. ذهب قادة DYP و SHP، سليمان ديميريل و إرمال يينوفو، إلى منطقة جنوب شرقي الأناضول مباشرة وأعطوا وعوداً بتأييد حقوق الإنسان وقبول قانون ضد الإتهام، وحالة الطوارئ ونظام حراس القرى.

ومرغان ما تلاشى التفاؤل الذي صاد بعد انتخابات 1991، ففي الجنوب الشرقي أقام SHP تحالفاً انتخابياً مع HEP والذي انتخب 22 مندوباً إلى البرلمان. لقد كان من الطبيعي أن SHP سوف يرحب بـ HEP تحت مظلة حتى يسيطر على البرلمان، ولكن اثنين من المندوبين الجدد⁽¹⁾ أحيا القسم باللغة الكردية مع النماذج للأحزاب التركية-الكردية. في الوقت الذي ابتهج فيه الأكراد لهذا التعبير الشجاع من الهوية الكردية في قلب العاصمة، فإنه أثار احتجاج الأتراك على المنحني الوقع. نفرد المندوبان من SHP ولكن الضرر قد حصل وانهار التحالف مع HEP. جراء ذلك فُرد الأتراك الأكثر ليبرالية في المجلس، والحلفاء الطبيعيين للأكراد المتوافقين إلى عملية سياسية، تراجعوا الآن تماماً.

(1) هنا إلى زانا وعطية دجلة.

وفي الوقت الذي قدر فيه الأكراد أبطالهم الجدد في المجلس، فإن الكثير من الأتراك، ربما الأغلبية، بدأوا ينظرون إلى IHP على أنه أداة بيد "الإرهابيين". ولم يكن مستغرباً بالتالي أن المؤسسة التركية أحجبت بشدة عن الدخول في مناقشة حتى في داخل البرلمان، فأهلك عن أوجعها بوقاها.

رغم وجودهم الآن في نطاق العمل في المجلس، كان الوجود الكردي تذكيراً مؤلماً في قلب الدولة بمثل القومية التركية في احتواء أقليتها اأمتامية. وكان واضحاً في الواقع أن قوات الأمن تفقد السيطرة بسرعة على السكان.

كان من السهل على المتشائمين من القضية انكرهية أن يسخروا لأن ما يُعرهن بيد تأخذ اليد الأخرى. ولكن المشهد السياسي كان قد تغير بالفعل بطريقة يتعذر إلغاؤها. فحتى آذار/مارس 1987 كان من الممكن أن يتساءل وزير حكومي كبير "هل هناك شيء اسمه كردي؟ إن أترك المستعدين لأن يسموا أنفسهم كرداً هم المقاتلون الذين هم أدوات للأيديولوجيات الأجنبية"⁽¹⁾. في عام 1992 كان أوزال يناقش تغيير طريقة التعامل وذلك بالمعنى عن الضرب والأعراف بـ PKK كشريك في النظام السياسي في تركيا. فأوزال يمثل تيار الفكر الراديكالي. لكن المحافظين، بقيادة ديميريل، لم يكن لديهم النية في السماح بمثل هذا الشيء. ليس بسبب عدم وجود الكرد، ولكن لأن التنازلات التي كان أوزال يفكر فيها "غير دستورية". وعندما أصبح ديميريل نفسه رئيساً للوزراء نطق بالكلمات المشؤومة "تركيا قد اعترفت بالحقيقة الكردية"⁽²⁾. وقد كان هذا بخطأ فادح "غير دستوري".

البعد الديني

في نهاية الثمانينات وجد القوميون الأكراد أنفسهم يواجهون خطراً ظاهرياً متزايداً من الدائرة الانتخابية الدينية في كركستان، وميلها لليمين حيث كان المدافع الديني على الدوام قضية معقدة. فالخريصون من الأكراد السنة وجدوا أنفسهم مهتمين بنطاق الإسلام الحنفي الأوسع في تركيا وتجاوزوا مع نزعة التحرر التي قدمتها أحزاب اليمين

(1) يلهم أبلوط، وزير الداخلية من 1987-1991، مقال في صحيفة أنبرال، العدد 195، 20 آذار/مارس 1987.

(2) مقال في صحيفة أنبرال، الأعداد 414، 415، 6 و 12 كانون الأول/ديسمبر 1991.

في الخمسينيات، وخلال معظم الثمانينيات بدا أن الدافع الديني في كردستان ظل معلقاً. لذلك عمد ذوو النزعة الدينية إلى التصويت لصالح ANAP أو حزب الطريق القويم⁽¹⁾، بينما ساند SHP معظم سكان المدن.

والحقيقة أن الشعور الإسلامي في الثمانينيات شهد انتعاشاً ليس في كردستان وحدها بل أيضاً في كل تركيا. فقد زادت الاعتمادات المالية الحكومية للأقراض الدينية خلال ذلك العقد، وفي عام 1990 زادت الميزانية الدينية عن الضعف. على مستوى الحكومة تطورت بسرعة الصلات بين النقشبندية - وهي بلا شك أكبر تجمع من الطرق [الصوفية] في كردستان - و ANAP في بداية الثمانينيات؛ جزئياً بسبب اقتراب أوزال النقشبديين. وبقي للإسلام أهميته. فالمذهب الحنفي، المذهب الرسمي لتركيا العثمانية، أكد على الدوام واجب الخطب في الدولة.

مع ذلك بقيت الحركة الإسلامية مرهوبة الجانب بين الكماليين بسبب طموحاتها السياسية. وبالرغم من أن عقد المؤسسات الوقفية الدينية كان أقل من 200 مؤسسة في الدولة قبل عام 1980، فإن انتشارها السريع في الثمانينيات - 350 في عام 1983، 850 في عام 1985 و 1.128 في عام 1987 - قد أظهر وفرة أعداد الطرق من جهة وتعاظم العاطفة الإسلامية. في عام 1990 ذهب العلماء من حضور 20 ألف مصلي لحضور الطقوس الخدمية [نسبة إلى سيد نورسي] Narcaulus في أنقرة.

وقد تسرعت عملية الإحياء عن طريق تحويل السجودية وإيران لبناء المساجد وتزويد الطلاب، لأقراض التعليم الديني وبعض الطرق الخاصة. ويتضح النظر عن ذلك كان للتعليم الديني في كردستان قيمته حتى بالنسبة للكماليين في الحكومة، لأنه ساهم في إبطاء انتشار القومية العلمانية. من جهة بدأت الحركة الإسلامية بالتغلغل أيضاً داخل الهيئات التنفيذية في الدولة. فقد سعت بعض الشبكات الإسلامية في اختراق بعض القطاعات الرئيسية كالقوات المسلحة والشرطة وشبكة التعليم، مثلاً. وبالفضل طردت القوات المسلحة، الوصي الأكثر التزاماً لأفكار الجمهورية العلمانية، مئات من جنودها بسبب صلاتهم مع المنظمات الإسلامية. وهكذا في ظل رئيس الوزراء أوزال، روزبه داخلته، عبد القادر أكسوز المعروفين بمرورهما الدينية، مُلئت صفوف قوات الشرطة

(1) ساند الكثير من النقشبديين والقادرين ANAP. أي حين مال معظم النورجولك إلى حزب الطريق القويم، رغم أن أكثر المعارضين ساندوا حزب الشعب أو ملاند توركتش. حزب العمل القومي.

والدرك في كردستان بضباط من السنة حيث جعلوا إقامة العلقوس الدينية طيناً مألوفاً في الشرطة التي كانت فاحشة قبل 20 عاماً.

في أواسط الثمانينات بدأت طلائع حزب الله Halk Allah Yumruki تنشأ عن الحركة الإسلامية الإحيائية في ديار بكر. وقد جاءت النهضة مباشرة عقب تعيين قائد شرطة مؤيد للإسلاميين في أواسط عام 1991 عندما كان البعض من أعضاء حزب الله في إيران لدراسة اللاهوت. لقد أخضعوا العلاقات الشيعة-السنية للهدف الأسمى: دحر الإلحاد. كان حزب الله بالتأكيد متحالفاً مع الجماعات الإسلامية خارج تركيا، ثم يتحد حزب الله الجمهورية العلمانية بشكل مباشر، ولكنه بدأ يحدد ضحايا علمانيين لاغتيالهم⁽¹⁾.

لقد ركز اهتمامه على كردستان، حيث رأى في الحركة القومية العلمانية عدوّه الرئيسي، بسبب ارتباطها الوثيق مع الشيوعية الملتحدة ولأنها شكلت تحدياً للبحر التركي الذي كان التيار الإسلامي مرتبطاً معه بشدة. في عام 1991 ورداً على الانتداع في نجاح PKK، شرع حزب الله بتمويل أو "حزب كونترا" كما عُرف أيضاً في برنامج للاغتيالات والقصف بالقنابل. فأصبح الصحافيون المؤيدون لـ PKK وأعضاء الاتحادات التجارية والمهنية والذين تعاطفوا مع التيار القومي أهدافاً لحزب الله. في نهاية 1993 قُتل أكثر من 500 من الناشطين ومن أبرزهم موسى عتري، الذي أطلقت عليه النار أثناء زيارة إلى عمار بكر في أيلول/سبتمبر 1992. من جهتهم بدأ الصحافيون الذين يكتبون في Halk Allah Yumruki و Yeni Ülke و Özgür Gündem أو الصحافيون اليساريون الذين تعاطفوا مع القضية الكردية يعيشون في قلق بالغ حيث كان زملائهم يُخطفون ويُعتذبون ويُقتلون. وحتى الذين نقلوا هذه الأخبار لمثل هذه الصحف أصبحوا أهدافاً له.

مع ذلك برهنت قوات الأمن الحكومية على عجزها في إيجاد حل لمثل هذه الجرائم. وعلى العكس من ذلك، أشار رئيس الوزراء ديميرل بعد اغتيال موسى عتري أن "أولئك الذين قُتلوا لم يكونوا صحافيين حقيقيين. إنهم محاربون... يقتلون بعضهم بعضاً"⁽²⁾ علاوة على ذلك، باشرت الدولة نفسها بحملة لإغلاق الصحف والمؤسسات

(1) 20 أيلول/سبتمبر هو اليوم الذي صدرت فيه المادة القانونية التركية، تنظيم قتالي، الذي أُعطي في كانون الثاني/يناير 1990.

(2) أيلول/سبتمبر 1992، هذه 433، 11 أيلول/سبتمبر 1992.

التي أجبرت، إضافة إلى احتيال صحفيها، صحيفة مثل *Ozgur Gundem* إلى الإغلاق رغم سعة انتشارها، بحلول عام 1993 لم يتم اعتقال أي من المشتبهين، دعت عن المتهمين. توصل الصحفيون الكرد إلى نتيجة لا مناهض منها وهي أن حزب الله قد عمل بشكل ودي قام مع الحكومة على المستوى المحلي وربما أيضاً على المستوى المركزي. لقد خلقت فرق الموت جواً جديداً من الرعب في كردستان.

في أواخر الثمانينيات وجد PKK أن تقدمه يُعاقب باستغلال الحكومة للشعور الديني، والإيعاء أنه يتوي إضفاء الإسلام. وخلال الوقت الذي مال فيه معظم الأكراد المحافظين من السنة إلى اليمين، أراد PKK والمتعاطفون معه الاحتكام إلى بعض من التيارات المعقدة في الإسلام الكردي، مؤكداً على نواحي هدم الانسجام مع اليمين التركي. فبدأ يؤكد، مثلاً، على قواعد التحرر الاجتماعي ضمن سياق الإسلام، ووجه أن بعض الحداثيين راغبون في اتباع أفكار شبيهة بتلك التي تبناها الشيخ عز الدين الحسيني في إيران، وأسس مجموعة صغيرة بقيادة رجل عين كهل في بنليس⁽¹⁾. وهكذا أخذ رجال الدين هؤلاء بالرأي القائل أن الخلاصية الإسلامية والهوية القومية الكردية غير متناقضتين. على المستوى الرسمي احتكروا إلى الاعتراف القرني بالجماعات الإثنية وتضامنها ﴿وَمَقَاتِلُ شُعُوبٍ وَقَبَائِلٍ لِأَعْرَابٍ﴾⁽²⁾. وتذكير إخوانهم بتميزهم النوعي، وبأن المذهب الشافعي، مثلاً، ليس محل احترام بالنسبة للسلطة من مذهب الدولة الحنفي، والإشارة أيضاً إلى النقوق النوعي والثقافي لتطرق الكردية التي أبقت الإيمان حياً في الوقت الذي استسلمت فيه للكمالية البني الرسمية للإسلام في المدينة. هذا كان مصدر فخر للمناطق البعيدة عن المركز والمهفلة نجاء المركز الفاشستي. ومنذ عام 1923 كان ذلك المركز علمانياً ومعادياً للمؤسسات التي وكر عليها الإسلام السني. قالوا إن الكرد يستطيعون بل ويجب أن يستمدوا الكبرياء الديني من ثورة الشيخ سعيد.

بعد ذلك ظهرت جماعات غير معروفة تابعة لـ PKK إلى الوجود. فالعزب الإسلامي الكردستاني (PIK)، مثلاً، لغت الانتباه عن خلال سلسلة من الهجمات بالقنابل في استانبول وأنقرة وملاطية في شهر آذار/مارس 1990. وذهب لسائر حاله،

(1) تحت المجموعة «رجال الدين الوطنيين»، انظر ليست PKK، ص 141.

(2) سورة 49، الآية 13.

جوردي، إلى حد إعطاء المعارضة الإثنية للتعبير الإسلامي التركي وفرق بين الاستحسان غير المقبول للقومية كمقيدة وبين الهوية والتي منحها الله التي يجب التعلق بها. وعلى هذه الأسس أيضاً طالب الحزب الإسلامي الكردستاني بالحقوق المدنية الكردية^(١). كما ظهرت جماعة إسلامية أخرى باسم الحركة الإسلامية في وان في عام 1991.

كان هدف PKK المباشر من رعاية هذه الجماعات هو مواجهة جهود الحكومة لتصويره على أنه شيطان، وصعب الميادرة من خلال السكان الريفيين الأميين. لقد قُدِّر في بعض المناطق أن 50% من الأصوات قد تأثرت بالشيوخ المحليين، وهذا ما دفع PKK إلى التودد إلى الشيوخ الشباب والملاهي لكسبهم إلى جانب قضيتهم.

ولكن PKK تأثر باعتبارات استراتيجية أخرى. فقد أراد القيام بالعمليات من داخل إيران بحرية أكبر. لذلك، فإنه في الوقت الذي عرف فيه أن لدى إيران أسباباً نفعية لخلق مصدر إزعاج في تركيا، فإنه عرف أيضاً أنه ينبغي أن يقدم نفسه على أنه متعاطف مع الإسلام. في عام 1989 أقام شقيق أوجلان، أوصهان، مكتب ارتباط في إيران، وفي السنة التالية تفاوض لإقامة 20 قاعدة عمليات ليقيم منها بضرب أهداف في مقاطعات وان وأكري وقارص. وفي كلمته بمناسبة عيد نوروز 1990 أبرز أوج آلان الأوجه الإيجابية للثورة الإسلامية.

الإخفاق في إيجاد تسوية مؤقتة

بدأ ربيع 1992 في الميدان السياسي بشكل مشؤوم بمقتل نحو 100 مدني على يد قوات الأمن خلال نوروز، الذي بات دون شك المناسبة السنوية للتعبير عن الشعور القومي الكردي. إثر الدعوات الحادة من اليمين للكف عن التودد وعن التعامل مع PKK نهائياً، سلم أوزال بشكل فعلي مسؤولية جنوب-شرق الأناضول للضباط

(١) استشهد جوردي العدد 4، 1990 بحديث المرسلين يقول 'في نهاية الزمن سيصل الترك، أولاد طورك، معيهمهم الصغيرة ووجوههم الكبيرة، إلى ضفاف دجلة. والناس الذين يعيشون هناك لا أفراد اليوم بحسب جوردي) سوف يُقسّمون إلى ثلاث فئات: فئة ستفكر في الغنائم فقط وسوف تهلك بسبب نخبها عن الجهاد، وفئة أخرى سوف تلجأ إلى السلطة التركية (أي النظام) وبالتالي سوف يقعون في الكفر. الفئة الثالثة سوف تنخرق الجهاد، يخافهم وأطفالهم هؤلاء سوف يكونون الشهداء. اكسه حميد روز أوجلان Entre la penna et le nationalisme، ص 3، انظر أيضاً ص 3.

المسكرين، متخلياً بذلك عن التلميحات الليبرالية التي قدمها في مستهل العام الفائت. لقد كان أوزال تحت الضغط لأن ربع الذين قُتلوا منذ بداية حملة PKK في عام 1984 وعددهم 4.000، قد قُتلوا في العام الماضي كما لم تكن المؤسسة التركية راضية في إظهار الجيش ضعيفاً.

في شهر آب/أوت هاجمت قوات الأمن بلدة شرنخ في أعقاب تقارير غير مؤكدة عن نشاط PKK هناك. بحيث فرّ سكان البلدة كلهم، والبالغ عددهم حوالي 20 ألفاً، بشكل جماعي وألحقت أضرار جسيمة بالكثير من المبانى التي تعلق ترميمها. كذلك حصلت حوادث مشابهة في أماكن أخرى في ماركجيت وجوكوججا. لقد قُتل 2.000 شخص تقريباً في عام 1992. وقد أظهر PKK مقدرة بسرعة في تحطيم وهم سلطة الحكومة. ففي نهاية شهر أيلول/سبتمبر قتل 40 من أفراد حراس القرى قرب وان، ومعظمهم من النسوة والأطفال. في اليوم التالي نصب كميناً وقتل 29 جندياً. كما أثار الخوف بين أكراد العراق أيضاً. ففي نهاية شهر تموز/جويلية فرض الحصار على كردستان العراق انتقاماً لتطريد نشاطاته، وهو فعل ذلك بمساعدة غير تهديد مائتي الشاحنات بالعقوبة إذا ما عبروا الحدود. وقد كان هذا كافياً لزرع الخوف في قلب أولئك الذين يدعمون أكراد العراق.

في ضوء الغضب الكردي في العراق من مثل هذا العمل، ولأهتمام أكراد العراق على أنقرة من أجل القيام كان من السهل على الأركان العامة التركية إقناع حكومة الإقليم الكردية في أربيل لمساعدتها في شن هجوم كبير على ما يُقدر بـ 5.000 من مقاتلي PKK المختبئين في زهاد منطقة بهديان. وفي عملية اشترك فيها آلاف المعانين الأتراك خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، اتجهت جنوباً تجاه القوات الكردية العراقية ومسحت المعاقل الجبلية لشمالي العراق، قُتل المئات من مقاتلي PKK⁽¹⁾. وفرّ أغلبهم ليستسلموا لقوات الأكراد العراقيين أو الفرار إلى إيران. إثر ذلك سررت شائعات حول خلاف مرير داخل PKK حول قيادة أوج ألان واستراتيجيته. لأنه بدا واضحاً أن حشد 5.000 مقاتل ضد أهداف تركية قد وسم بداية

(1) كان هناك تخافس كبير في أرقام الأركان العامة التي قدرتهم بـ 1050 والتفديرات الكردية التي قالت بأنهم بين 150 و 200.

التغير الكارثي في إستراتيجية PKK، بعيداً عن عمليات التفريغ التي أحاطت بهذا كبراً من القوات من عمل أي شيء، والتحول إلى المواجهة المباشرة بهدف طرد القوات التركية من أجزاء من كردستان تركيا. هذه الإستراتيجية كانت خاطئة لاعتبارين. حيث لم يكن لـ PKK فرصة معقولة للإحاطة الهزيمية بالقوات التركية في حرب تقليدية، بسبب نفوذها في الثقل والحركة وقوة النيران من خلال امتلاكها طائرات النقل المروحية والرشاشات والمدفعية والعبوات المدروعة. علاوة على ذلك كانت تركيا قد تلقت معلومات استخباراتية عبر الأنصار الصناعية من الولايات المتحدة. الخطأ الثاني وشمل في نقل بذرة الصراع بعيداً عن [مراكز] التعبئة الجماهيرية للسكان المحليين، حيث احتمال انتزاع السيطرة على المنطقة من الدولة وإرادته هناك تماماً.

خلال ذلك الشتاء كان هناك اعتقاد على نطاق واسع أن العمود الفقري لـ PKK قد تمسك. وحتى قبل هجوم تركيا في تشرين الأول/أكتوبر كان PKK تحت ضغط كبير بسبب إطلاق سورية لمتشائمه التدريبية في وادي القنقاع في لبنان. وقد نقل أوج آلان نفسه إلى اللاذقية، في أعقاب خسارته في يهدينانة، وقع أوج آلان ضحية لنقد لاذع، وبشكل خاص من أخيه أوهسان، حيث أشيع أن وحدات الـ PKK بدأت تتخلر عنه. بعد ذلك وفي عدد 13 آذار/مارس 1993 نشرت صحيفة "صباح" مقالة النار فيها الطالباني أنه بعد لقائه معه في شهر شباط/فبراير، فإن أوج آلان مستعد للتخلي عن الكفاح المسلح. هذا عرضه هذه المرة متواضعاً أكثر من سابقاته حيث تضمن استنكاراً من PKK للإرهاب وعرضاً بالتخلي عن الحرب، وتصريحاً لصالح حل على أساس تفاوضي ورغبة في السماح للنواب الأكراد، وليس PKK، للتفاوض مع الحكومة باسم الشعب الكردي، والتزاماً بوحدة تركيا وبالعملية الديمقراطية الشرعية والتخلي عن فكرة الانفصال.

في 17 آذار/مارس 1993 أعلن أوج آلان بنفسه وقف إطلاق النار من طرف واحد اعتباراً من نوروز (21 آذار/مارس) ولغاية 15 نيسان/أبريل، حيث نظمت قواته في هذه الأثناء بالدفاع عن نفسها فقط إذا ما هوجمت. وذكر أوجلان أنه إذا ما كانت الحكومة التركية متجاوزة قرائه "لا يجد أي ميب في عدم تعليق وقف إطلاق النار، أنا شخصياً أحب أن أكون قادراً على العودة أعزل إلى جنوب شرق تركيا حتى انخرط

في النشاط السياسي⁽¹⁾. في تركيا أخذ هذا العرض دليلاً على أن أوج آلان قد تعرض لهزيمة عسكرية ويسمى الآن إلى كسب شيء ما على الصعيد السياسي. في 16 نيسان/أفريل جدد وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى. وبدأ أنه فقد رغبته في القتال. لقد كانت مطالبه لا تختلف عما تناوشته الأحزاب السياسية التركية الرئيسية، "يجب أن تُمنح لنا حقوقنا الثقافية وحقوق البث باللغة الكردية. ينبغي إلغاء نظام حراس القرى ورفع قانون الطوارئ، وأن تتخذ السلطات الإجراءات الضرورية لوضع حد للاحتيالات والاعتراف بالحقوق السياسية للمنظمات الكردية"⁽²⁾. واللافت للنظر أن أوج آلان لم يذكر أي شيء عن حق تقرير المصير.

ومن مخبرات القدر أن أوزال توفي في اليوم التالي إثر سكتة قلبية. ففي شهر شباط/فبراير كان أوزال قد كتب رسالة من تحت صفحات إلى رئيس الوزراء ديميريل حول تنامي عزلة المجتمع الكردي وانتشار نفوذ PKK المتزايد، والتهديد بوحدة الأراضي التركية⁽³⁾. ولكن حله جمع ما بين التأييد لحوار مفتوح والتهجير الجماعي لنحو 200 ألف كردي لحرمان PKK من التعاطف الجماهيري في مناطق عملياته. وقد تم ترحيل العدد نفسه تقريباً في السابق ولكن دون تحقيق النتائج المرجوة. بل على العكس زاد من انتشار الخلايا المؤيدة لـ PKK.

من غير المجدي التفكير فيما إذا كان التاريخ سيتغير إذا ما عاش أوزال أم لا. ولكن تركيا وأوج آلان خسروا رجل الدولة الوحيد الذي أظهر قدرة في تصور حلول بشأن الأكراد وإن كانت متواضعة. بعد أوزال استلم ديميريل الرئاسة بعد أن هزم أقرب منافسيه الكردي كاميران إيمان، ويشارق بسيط جداً. رغم إشارات ديميريل الاسترضائية عقب توليه لرئاسة الوزراء في عام 1991، فإنه لم يُظهر أي اهتمام بحل القضية الكردية بالطرق السياسية. لقد وقف مكتوف اليدين في السماح للجيش باتخاذ قرار وقف إطلاق النار من جانب أوج آلان واعتباره على أنه علامة ضعف. وبناءً على ذلك جددت القوات الحكومية جهودها لأمر الك 7.000 مقاتل الذين ادعى أوج آلان أنهم موجودون في تركيا. وخلال الأسابيع الستة التالية قتلت القوات نحو 100 فرد

(1) Turkey Briefing، المجلد 7، رقم 1، نيسان/أفريل 1993.

(2) Turkey Briefing، المجلد 7، رقم 2، صيف 1993.

(3) الإنليغنت، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1991.

آخرين من الغريلا والمدنيين واعتقلت المئات واستأنفت عمليات تصف البيرت. وقد أوضح فيميريل والجيش أن لا مفاوضات ولا أية تنازلات متوقعة. فلقد قرروا سحق PKK تماماً قبل فرض سياسة الدولة على الأكراد.

في الرابع والعشرين من أيار/ماي أوقفت مجموعة من قوات PKK حافلة قرب بينغول وقتلت 35 مجنّداً خارج الخدمة. ربما كان هذا العمل من تدبير أحد قادة PKK بهدف تصف عملية وقف إطلاق النار. ورغم أنه لم يسمح بالهجوم، ثم يكن أمام أوج آلان بدبل سوى الإعلان رسمياً أن وقف إطلاق النار قد انتهى. وهكذا استأنف PKK القتال لأن تركيا أخففت في إعطاء أي مؤشر كالصباح بقناة تلفزيونية أو بث إذاعي بالذعة الكردية، أو إيقاف العمل العسكري. والحقيقة لو أن الدولة أوقفت نشاط الأمن، لربما أقنع هذا أغلبية الكرد في أن الدولة جاهزة للتخلي عن حقلها الموروث.

مرة أخرى أقيمت كردستان تركيا في حرب ضارية. فترتبة الوزراء الجديدة، ناتسو تشار (أول امرأة في تركيا تشغل هذا المنصب) كانت غير واثقة بما فيه الكفاية من منصبها لمعارضة قرار الأركان العامة في تجديد الهجوم، والذي تضمن هجمات مدمرة على بلدي قونق وليجه. في أحد أيام شهر تموز/جويلية قُتل 79 شخصاً من مدنيين ومجنّدين وغريلا. وأثناء ذلك الشهر ارتفعت نسبة القتلى (منذ 1984) إلى ما يقرب 6,500 قتيل.

سعى كلا الزعيمين الآن إلى توسيع نطاق الحرب للتأثير على بقية تركيا. أما في أنقرة فقد حُظر الحزب الكردي HEP في شهر تموز/جويلية، وهي إشارة ضد المشاريع القومية الكردية. لقد شكّل بعض نواب HEP السابقين جماعة جديدة أسماها حزب العمل الديمقراطي (DEP) مظهرين هدم جذري عمل الحكومة. وفي خطوة أخرى لإقهار غضبها الشديد من الكرد أمرت محكمة الدولة الدستورية بتجريد أكثر الأكراد اعتدالاً في المجلس من حصصاتهم البرلمانية⁽¹⁾.

كان PKK أيضاً راعياً في نقل تضالته إلى العمق التركي، ونشر أسلحة جديدة على مناصريه. في أواسط حزيران/يونيه سلسلة من الهجمات على المواقع السياحية على الساحل الجنوبي لتركيا، وحذر السياح الأجانب من زيارة تركيا⁽²⁾. كما

(1) هو قهجي إشق لـ Fahmi Isikler.

(2) جُردت الهجمات في أنطاليا في الأناضول والمشرق من حزيران/يونيه والسابع عشر من تموز/جويلية وهي استيوا في الخامس والعشرين وفي كرماداسي في الثلاثين من شهر تموز/جويلية.

أخذ البعض منهم كرهائن. في 24 حزيران/يونيو هاجم المظاهرة التركية في بيروت، وهي سابقة لشن هجمات مشتقة أخرى على أهداف تركية في مدن أوروبا الغربية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أدى ذلك إلى منع الـ PKK والمؤسسات التابعة له في ألمانيا، وإلى اعتقال عدد من مؤيديه في فرنسا، وهي إجراءات هدفت المصادر الألمانية لـ PKK، التي قبل إنها زادت من خلال الايتزاز والتهديد من المهاجرين الأكراد.

كما أظهر PKK أيضاً سيطرته على المنطقة الجنوبية-الشرقية، فإذا كان حزب الله قادراً على تهديد الصحافة فإن PKK يستطيع القيام بذلك أيضاً. ففي 18 تشرين الأول/أكتوبر منع دخول كل المراسلين الأتراك والأجانب إلى 'كردستان الشمالية' وأغلق بنجاح كافة مكاتب الصحف التركية في المنطقة. إن الامتثال لأمر الإغلاق هذا دليل واضح على تحدي PKK لسلطة الدولة في المنطقة. وفي نهاية سنة 1993 تجاوز مجموع القتلى الـ 10 آلاف قتل، وواجهت الدولة احتمال تفلت أقاليمها الجنوبية-الشرقية بشكل تدريجي من السيطرة المدنية.

في عام 1993 كان PKK قد أكمل عقداً تقريباً في حرب العصابات كما كانت لديه كل الأسباب ليرضى عن تقدمه. فقد نجح منذ عام 1984 في توسيع نطاق عملياته، وأصبح أخطر تحدٍ على الإطلاق تعرضت له الجمهورية. لقد بات لديه هدفان رئيسيان: إقامة حركة قومية متماسكة، وإقناع الدولة التركية بالتفاوض. على الصعيد الأول كان قد نجح بشكل كبير بحلول عام 1993. فقد أخرج من الميدان جميع المنافسين الحقيقيين تحت مظلة القومية الكردية. إذ أمكت PKK وبسرور كل الأصوات الكردية الأخرى حيث لم يكن هناك مجال لأية آراء باستثناء آراء قائده. وهو كان قد أثار من قبل قسماً كبيراً من الكرد. وتجلي ذلك تماماً في نوروز حيث خرج الآلاف إلى الشوارع في كردستان كما في مدن المهجر. هذا كان بإمكان الناس العاديين في كردستان إظهار هويتهم القومية علناً. في عام 1992 قُتل ما لا يقل عن 700 شخصاً في تظاهرات نوروز. علاوة على ذلك بدا أن أعداداً كبيرة من الكرد مرتبطون أو يوازرون الثورة بشكل فعلي. ويمكن القول باختصار إنه خلقي بالفعل حركة قومية متماسكة من غير المحتمل أن تزول حتى يزواله.

ولكن الجلوس مع الدولة التركية إلى طاولة المفاوضات كان حتماً من العسير جداً تحقيقه. وبحلول 1993 أصبح واضحاً لقيادة PKK أنه قد تم التوصل إلى حد

معين يمكن أن تحققه عمليات القربلا على الأرض. وقد كان هذا هو السبب وراء وقف إطلاق النار من جانب واحد في ربيع ذلك العام حيث لم تعد لديه الرغبة في مواصلة القتال. لقد أراد التفاوض.

رد الحكومة على التحدي الكردي

ليس هناك أدنى شك أن الرئيس أوزال كان مدركاً تماماً لخطورة التحدي. فقبل موته بقليل كتب إلى رئيس وزرائه سليمان ديميريل: "بعبارة صارخة: إن الجمهورية التركية تواجه خطر تدهور لها حتى الآن. إن إلزاًل اجتماعياً يمكن أن يقطع جزءاً عن بقية تركيا، وربما يُدفن تحتها"^(١). لقد رأى أوزال الحواقب المميدة، لكن مجلس الأمن القومي، الذي ضمن أن التعامل مع القضية الكردية قد بقي بقوة ضمن مرجعيته، قد حرم الذين خلفوه في الرئاسة من تلك الحرية.

لقد استمر المجلس المذكور في البحث عن حل عسكري محض. فتم نشر 300 ألف عنصر من الجيش والجندرية في المنطقة. كما دعمتهم طائرات الهليكوبتر المهاجمة وبشكل شبه مؤكد بمعلومات عن تحركات القربلا عبر الأقمار الصناعية من الولايات المتحدة. وبموجب المرسوم 285 الصادر في تموز/جويلية 1987 والذي أعلن عن حالة الطوارئ في المنطقة، مُنح للحاكم العام حق إخلاء القرى مؤقتاً أو بشكل دائم. في عام 1993، وفق التقارير الصحفية، تم إخلاء حوالي 326 قرية بشكل رئيسي في سيرت وهكاري ووان. وحينما استند الصراع إلى ديار بكر وتونجلي (ديرسيم)، شملها الإخلاء أيضاً. وبعد أن أصبح رئيساً للوزراء بوقت قصير في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1991 أخبر ديميريل أن "العملية [المضادة للمتمردين المسلحين] سوف تشمل تطهير المنطقة وإخلاءها على أساس منظم"^(٢) حيث تمت المباشرة بذلك في الحال. ففي شباط/فيفري 1993 دعا أوزال إلى أن "نزوجاً مخططاً ومتوازناً يشمل كافة شرائح المجتمع [الكردية]، إلى مستوطنات معدة مسلفاً في الغرب هو أمر

(١) الانديبنديت 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1993.

(٢) مشروع حقوق الإنسان الكردي والخطى الدولي. تلعب القرى في جنوب شرقي تركيا (الذين، حزيران/يون 1996)، ص 8.

ضروري⁽¹⁾. لكن عمليات الإخلاء كانت غير منظمة تماماً والتزويج كان غير مخطط يتافاً وقسرياً وأدى إلى مآسي إنسانية وهلاك بسبب الظروف البيئية. أما الحكومة، التي خجلت من الاعتراف بما يحدث، فقد ألقت باللوم على PKK. في نهاية 1994 تم تفرغ 2.000 قرية على الأقل. في تموز/جويليه 1995 اعترف وزير حكومي بأنه تم إخلاء ما لا يقل عن 2.664 قرية، والتي أدت إلى تشريد أكثر من مليون شخص. فضلاً عن ذلك، اعترف بأن عمليات الإخلاء هذه على يد قوات الأمن وليس PKK كما ادعت الحكومة⁽²⁾. في أوانط 1996 وصل العدد الإجمالي إلى حوالي 1.000 قرية وثلاثة ملايين شخص دون منازل. في صيف 1999 تجاوزت عمليات الطرد أكثر من 3.500 قرية ومع ذلك لم تنح لأن قوات الأمن وضعت يداها على مناطق عملها لخرج قري في سيواس، وأرزنجان وأرضروم، حتى تتأصل أية ملاحق محتملة للفريل.

وقد أظهر وصف شهود عيان، من بينهم مجنون راعهم ما رأوه، الوحشية التي يتم فيها تنفيذ عمليات الإخلاء هذه. فقد تضمنت تصرفات مخزية: اعتقال كفي وعنف وتعذيب وقتل دون أمر من المحكمة واغتصاب جنسي أو تهديد بالاعتصاب وسلب الأموال المتقولة والمأثية والصونة⁽³⁾. في عام 1995 نشرت جمعية حقوق الإنسان التركية (IHD) دراسة هامة عن أولئك المرحلين نتيجة عمليات الإخلاء هذه. على العموم أكد 990 بأنهم قد خضعوا لأضطهاد الدولة حتى تركوا قراهم واعتقد

(1) نشرت مقاطع مطولة من هذه الرسالة في أوانط تشرين الثاني/نوفمبر 1993 في Turkish Probe و Turkish Daily News.

(2) هذه الاعترافات كلفتها نقدان منصبه، ملييت (أنقرة) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1994 و 25 تموز/جويليه 1995. ويشكل آلات للخطر نكر الحكام المدمون الأربعة المقترحة المستندة من 1987-1997 أنهم أعطوا أي أمر بإخلاء أية قرية، تقرير اللجنة البرلمانية حول التزويج من قري الشرق وجنوب شرق تركيا، أظير مزويج، ريجا لي خريطة 1997.

(3) لإلقاء نظرة عامة ودراسات ميدانية خاصة انظر مشروع حقوق الإنسان الكردي، تقرير الشرق على جنوب شرقي تركيا (أندك حزيران/يونيه 1996)، Stichting Nederland-Kurdistan التهجير الشرقي وتغير القرى في حرمس (نومجنيا) والقسم الغربي من بينغول، كردستان تركيا، أيلر/أبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 1994 (مستردام، آذار/مارس 1995) منظمة مراقبة حقوق الإنسان لأهلنكي وونلر، تركيا نقل الأكراد من جنوب شرقي تركيا (نيويورك وواشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 1994) ونقن الأسرة والتهمة قوانين الحرب في تركيا (نيويورك، واشنطن، لوس أنجلوس، لندن وبيوكسيل، تشرين الثاني/نوفمبر 1995). انظر أيضاً لوستكارفن Lusgarten ومكدونالد McDowall ونولان Nolan، أرض الخوف من ص 15-26 كدليل على نصب الكمان وقتل المدنيين في مقاطعات كرجلوتوك Gushulmak وسيرت.

٨٨.٧% أنهم أصبحوا أهدافاً لـ سب بسيط هو أنهم أكراد^(١). في عام ١٩٩٤ فقط قُذرت الخسارة في المجال الزراعي بـ ٥٥٠ مليون دولار أميركي. وفي إقليم ديار بكر، مثلاً، قُدر أن الماشية تقلصت بنسبة ٥٠% ومواد البناء بنسبة ٣٠% ومناطق الرعي بنسبة ٦٠%.

بقي أغلبية المرحّلين في المنطقة مؤقتاً وطلبوا المأوى في أقرب بلدة أو مدينة. وهكذا يمكن تقدير أثر ذلك بمقارنة عدد سكان بعض المدن في عام ١٩٩١ مع الأعداد المقدرة في عام ١٩٩٦:

المدينة	عدد السكان ١٩٩١	تقدير عدد السكان ١٩٩٦
هكاري	٣٩.٠٠٠	٨٠.٠٠٠
باطمان	١٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠
وان	١٥٣.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
ديار بكر	٣٨٠.٠٠٠	١.٣ مليون ^(٢)

ولكن لم يمض وقت طويل حتى بدأ بعض هؤلاء المهاجرين بالانتقال إلى مدن أكبر خارج المنطقة الكردية. لقد فضل أغلبهم وجهة لهم فيها أقرباء أو رفاق من القرية نفسها. والوجهات المفضلة كانت أضنة ومرسين وإسكندرون ومدناً ساحلية أخرى، أو مدناً كبيرة في الغرب، ويشكل خاص استانبول وأنقرة وإزمير. بحلول عام ١٩٩٤، أي بعد سنتين من بدء التهجير الجماعي قُدر أن سكان أضنة ارتفع من ٩٠٠.٠٠٠ إلى ١.٥ مليون نسمة، في حين زاد عدد سكان مرسين من ٥٥٠.٠٠٠ إلى حوالي ١ مليون تقريباً. وهكذا وجد معظم الذين تم إجلاؤهم أنفسهم يعيشون في منطقة أكراخ على أطراف المدينة.

وفي الوقت الذي قل فيه عدد الاحتيالات للمعارضين لسياسة الدولة في الشوارع، ارتفع عدد 'المفقودين' والمختطفين بشكل كبير. لقد أخذ الكثير منهم في

(١) جمعية حقوق الإنسان التركية *Türkiye İnsan Hakları Derneği* (جمعية حقوق الإنسان التركية) *Yasadışı Arastırma* (استانبول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥) 'أقربها هربت ليست'، 'إعلام القرى' بحث غير منشور، آذار/مارس ١٩٩٥.

(٢) مشروع حقوق الإنسان الكردي، تدمير القرى في جنوب شرق تركيا، ص ١٩.

ضوء النهار من قبل أفراد في الفرق الخاصة (Ozel Tim) أو تنظيمات المحاربين (JITEM) أو الدرك. ولم يجد البوليس السري حرجاً من الإفصاح عن هوياتهم. أحياناً كان يُعثر على جثث المفقودين في حاويات القمامة أو على جانب طريق مهجور. لقد كان من المألوف أن تحصل هذه الجثث آثار التعذيب. كما لم يعد بعض الأشخاص الآخرين أبداً.

لقد كانت الأحزاب السياسية المؤيدة للأكراد بشكل خاص أهدافاً لمضايقات مستمرة. فإثناء الفترة السابقة للانتخابات المحلية في آذار/مارس 1994، انسحب حزب العمل الديمقراطي (DEP) بعد اغتيال أعضائه، والهجوم بالقنابل على مقراته ومكاتب قروعه واعتقال العديد من أعضائه. وبعد هجوم لـ PKK بالقنابل قُتل فيه 6 طلاب ضباط في امشانيول. لقد اعتقلت الحكومة ستة نواب أكراد من (DEP)، ورفعت عنهم الحصانة البرلمانية ووجهت لهم تهمة الانفصال حيث كان الأبرز بينهم اثنان هما ليلى زانا وخطيب دجلة، اللذان حكم عليهما بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً لاتصافتهما ومساعدتهما جماعة مسلحة غير شرعية أي (PKK). لقد كان الدليل واضحاً، ولكن الدولة كانت مقتنعة أن HEP و DEP مجرد غطاء سياسي لـ PKK. بعد ذلك طُر قادة DEP الآخرون إلى أوروبا، في شهر حزيران/يون 1994 تم حظر DEP. وعلى الرغم من تشكيل حزب جديد حزب الشعب الديمقراطي (HADEP)، إلا أنه كان من الواضح بقاء الحكومة مصممة على إخماد أي نقاش بخصوص القضية الكردية من قبل الأكراد أنفسهم. وأثناء الانتخابات الوطنية التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر لعام 1995 حاز HADEP على أكثر من 2.3 مليون صوت، رغم التهديد الواسع النطاق لمرشحيه ومؤيديه، الذين تعرضوا لبعض منهم للاعتقال أو التعذيب أو القتل. فقد قُتل ثلاثة من موظفي HADEP في البستان (مقاطعة موعش) فقط. لكن قدرته على إثارة المواطنين كانت محصورة في المنطقة الجنوبية-الشرقية. وفي الوقت الذي اختار فيه أكثر من 50% من المنتخبين التصويت لـ HADEP في ديار بكر، صوت له عدة أكراد فقط في امشانيول.

في المؤتمر الثاني للحزب الذي عُقد في حزيران/يون 1996 مرق شاب العلم التركي واستبكته براية PKK. ورغم أن المنظمين صرحوا إلى إزالة راية PKK، إلا أنه قدم الحجة لاعتقال الأعضاء الـ 32 المنتخبين حديثاً لمجلس القيادة كما أُردي ثلاثة أعضاء آخرين قتل في طريق عودتهم إلى بيوتهم. وفي هذا السياق يذكر أن رئيسه

مراد بوزلاق، من بين الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم وسجنهم، وهو الذي كان قد نجح من محاولة اغتيال في العام السابق أمام باب منزله.

لا شيء من هذا يشير إلى البعثية. تركيا لم تنظر إلى HADEP بشكل مختلف عن الأحزاب التي سبقته، وقررت أن تضع تحت ضغط مخفي ومكثف⁽¹⁾. مع بداية عام 1999 ومع توقع انتخابات عامة أخرى في نيسان/أبريل، قدم النائب العام اتهاماً للمحكمة الدستورية لإطلاق HADEP لأن الحكومة لم تكن غير قادرة فقط على تحمل الأحزاب المؤيدة لـ PKK بل كانت مصممة على خلق أي صوت كردي. ففي شباط/فبراير أغلق حزب الجماهير الديمقراطي (DKP) المؤيد للأكراد، وهو برنامج شرف الدين ألكجي، وهو سياسي مخضرم معروف باعتداله ويدعو إلى الحقوق السياسية والمدنية والثقافية داخل الجمهورية. ولم يلقح أبداً إلى الانفصال. مع ذلك أنهم مع قائده بنشر أفكار "انفصالية". كان (DKP) هو الحزب الخامس عشر الذي تغلقه المحكمة الدستورية منذ أن جاءت تركيا إلى الحكم المدني في عام 1993.

في هذه الأثناء استمرت قوات الأمن، في ساحة المعركة، بملاحقة قوات PKK. وكان هذا دليلاً على سلطتها خلال 1997-1998 حين رفعت الحكومة حالة الطوارئ عن 10 من المحافظات التي كان يُقبل فيها هذا النظام في التسعينيات. واعتباراً من 1997 فصاعداً باتت الغارات على شمالي العراق ميزة ملازمة لهذه العمليات، التي استهدى بعضها تحرك 30 ألفاً أو أكثر من الجنود على الحدود. لقد أصبح (ح.د.ك.) ماعداً نشطاً في العمليات التركية. وقد نجم ذلك جزئياً من السيطرة التركية المحكمة على نقطة عبور الخابور، إبراهيم الخليل، ولكنه نجم أيضاً عن امتحان (ح.د.ك.) من مقاتلي PKK في يهدينان الذين بلغوا قصارى جهدهم لتجنيد القرى العراقية، التي اعتبرها (ح.د.ك.) ضمن دائرته الانتخابية، في صفوفه ولو نظرياً. ولكن مهما ادعت تركيا أنها قتلت منهم، كانت يهدينان تبدو دائماً وكأنها تخفي المزيد، علاوة على ذلك، ما إن يبدو أن الهدوء قد بدأ يعود إلى أي جزء من جنوب شرقي تركيا، حتى يبدأ PKK بشن هجمات في أماكن أخرى، من منطقة البصر الأسود مثلاً.

(1) أصبح ذلك علناً حينما نشرت الوثيقة "مقترحات الحل" (القضية الكردية) المقدمة إلى مجلس الأمن القومي في 27 كانون الثاني/يناير 1997 إلى الصحافة.

ولكن اعتباراً من عام 1996 وجد PKK نفسه في موقع دواعي أكثر فأكثر فاقداً الحصول على الطعام أو المأوى بسبب عمليات الإخلاء أو التعرض للإصابات كبيرة. وفي عام 1996 قُدر عدد القتلى بـ 20 ألفاً. وبحلول عام 1999 اعتُقد أن عددهم تجاوز 35 ألفاً. أما المنطقة التي كانت يسيطر عليها PKK فكانت تنقص بكل تأكيد. وبدا واضحاً أن تكتيكات الغريلا قد باءت بالفشل. ولذلك عرض أوجلان للمرة الثالثة وفقاً لإطلاق النار في شهر أيلول/سبتمبر 1998 على أمل أن تسحب تركيا. ولكن تركيا كانت لديها خطط أخرى.

التعامل مع أوج آلان

في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1998 حشدت تركيا فجأة 10,000 جندي على حدود سورية الشمالية وطالبت بطرد PKK وتسليم عبد الله أوج آلان في الحال والذي كان يعمل من سورية وليتان كنقطة انطلاق لـ PKK منذ انقلاب 1980. إن تواطؤ تركيا وإسرائيل في هذه التحية واضح تماماً. فعند عام 1994 كانت تركيا وإسرائيل تعملان سوية وبشكل وثيق في المسائل الأمنية. وبحلول عام 1996 كان الطيارون الإسرائيليون يعملون بطائراتهم الحربية فوق الأجواء التركية ويقدمون المشورة لاتباع أساليب مضافة للتمرد. كان هذا جزءاً من استراتيجية الولايات المتحدة للمنطقة، وهي استراتيجية لاقت الترحيب من جارات تركيا بعكس دبلوماسيتها الذين لم يرحبوا بفكرة استقطاب المنطقة ونظروا إلى المشروع نظرة ربة وحذر. مع تعرض سورية للهجوم الجوي التركي، واحتمال الغزو من قبل الجيش التركي الأقوى بدون شك، وضعت سورية حداً لنشاط PKK. وقعت تفاهماً مع تركيا حول "الامن المتبادل" وبشكل خاص منع نشاط PKK عبر حدودها المشتركة.

أما أوج آلان فلم تسلّم، بل غادر بهدوء من سورية إلى موسكو. في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر طار إلى روما حيث طلب اللجوء السياسي، ولكنه اعتُقل. طلت إيطاليا أن ألمانية سوف تسلّم المتهم الغار إلى حكومته بعد أن أصدرت مذكرة اعتقال بحقه، ولكنها تراجعته فيما بعد خوفاً من رد الفعل الداخلي لنصف مليون كردي يقيمون فيها. وفضت إيطاليا طلب تركيا، بسبب عدم رغبتها في تسليمه إلى دولة لا يزال حكم الإعدام فيها نافذاً. في منتصف شهر كانون الثاني/جانفي غادرها أوج آلان إلى روسيا حيث أبل في الوصول إلى لاهاي. ولكن السلطات الهولندية لم

تسمح بدخوله. في نهاية ذلك الشهر طار إلى أثينا التي خضعت لضغط شديد من الولايات المتحدة. في الأول من شباط/فيفري وصل أوج آلان إلى ليروي، قاعدة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA في أفريقيا، وفي 15 منه سُجِّلَ وهو في طريقه للذهاب إلى جنوب أفريقيا حيث سُلِّمَ للسلطات التركية الخاصة المنتظرة على أرض المطار.

وُضِعَ شرقاً أوج آلان في جزيرة إرالي، على بعد 35 كم من استانبول حيث بقي في السجن الإنفرادي لمدة عشرة أيام، سُجِّلَ بعدها لمحامين بالتحدث إليه بشكل محدود وبدون ملف للقضية أو على انفراد. لذلك، وكما هو متوقع، حينما ظهر أوج آلان في المحكمة في 31 أيار/ماي كان دفاعه مشوشاً. أجريت المحاكمة بسرعة. وقدم أوج آلان نفسه دفاعاً استرضائياً واعتذارياً وأيضاً قتال الـ PKK على أنه "خطأ"، وقال: "خلافاً للواقع، إن وضع حقوق الإنسان قد شهد تحسناً منذ عام 1990، بينما الواقع هو أنه وصل إلى أسوأ حدوده في ديسمبر منذ 1938. ولم يذكر شيئاً عن آلاف القتلى (من الأكراد طبعاً، المترجماً) وعن جرائم القتل الغامضة في سجون الشرطة ولا عن الملايين الذين أصبحوا بلا مأوى. من جهتها رفعت جهة الإدعاء من الموجة العاطفية باحتدائها أمهات الجنود الذين قُتلوا إلى قاعة المحكمة كذلك طرحت مسألة العبث بالآلاف من الكرد وعائلاتهم الذين عاثوا من الإرهاب على يد PKK بينما الأكراد الذين عُلِّبوا وقُتلوا على يد الدولة، والذين لم يكن الكثير منهم من مقاتلي PKK، فبالكاد ذُكِّروا. هكذا، وبدلاً من أن تكون منبراً لإظهار المظالم الكردية، ركزت المحاكمة على قضية التحدي الذي مثله PKK على مجتمع يعيش في ظل القانون. وليس هناك أدنى شك أن أوج آلان، إما بسخطي إرادته أو تحت الضغط التركي النقي، فُتِحَ فرصة نادرة لذكر القضية الكردية.

في 29 حزيران/يون أدين أوج آلان بجرم الخيانة وحكم عليه بالإعدام. مع ذلك لم يكن هناك يقين من أنه سوف يُعدم، رغم أن هذا ما كان الرأي العام التركي يسعى إليه. لأنه كان يجب على محكمة الاستئناف والبولمان والرتبي، على التوالي، أن يوافقوا على الحكم. في هذه الأثناء حمل محامو الدفاع عن أوج آلان قضيتهم إلى

(1) اعتُمدت القضية على الاختلاف غير القانوني (المادة 15)، وعدم وجود تسهيلات كافية لتجسير الدفاع (المادة 35) لأخذ نظرة نقدية عن طبيعة المحاكمة غير العادلة، انظر قسلي كيرمانبولي منظمة العفو الدولية، "تركيا، حكم الإعدام بعد محاكمة غير عادلة: قضية عبد الله أوج آلان"، شب/أوت 1999.

المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ⁽¹¹⁾، لهذا أكد الرئيس ديميريل للمجتمع الدولي أن تركيا سوف تلتزم بحكم ستراسبورغ، ولكن الكثيرين شككوا في ذلك.

خلال تلك الفترة، وفي أعقاب طرد سورية لأوج ألان، ضاعفت تركيا من هجومها العسكري المنظم على التعبير عن الهوية الكردية، فعندما نظم HADEP احتجاجات في كل البلاد على احتجاج أوج ألان المؤقت في روما، في تشرين الثاني/نوفمبر 1998، تم اعتقال أكثر من 3.000 مؤيد من قبل السلطات. وقد توفي أحد المعتقلين في ديار بكر إثر تعذيبه من قبل الشرطة، وفي استانبول قُتل آخر على يد الجماهير التركية الغاضبة. وهكذا فإنه بعد اعتقال أوج ألان باتت قوات الأمن أكثر صرامة. ففي عام 1999 خُبطت بشدة [احتفالات] التوروز. ونُشرت قوات الدرك المرمورية الجانب لأول مرة في مناطق الأكراخ الكردية في مدن تركيا الغربية وتم اعتقال حوالي 8.000 شخص خلال عيد التوروز تقريباً، منهم حاليًا يقل عن 1.200 شخص اعتُقلوا في استانبول.

الأزمة بالشبهة لـ PKK

منذ أن أجبر أوج ألان على مغادرة سورية، كانت قيادة الـ PKK تعيش في أزمة عميقة، كما أنها ازدادت عمقاً إثر اعتقاله في نيروبي. فقد ألقى الجناح العسكري لـ PKK اللوم على الجناح الأوروبي لإظهاره ثقة تامة بالحصول على لجوء سياسي لأوج ألان في أوروبا، في الوقت الذي كان فيه واضحاً أن ليس لدى أوروبا استعداد لمواجهة تركيا والولايات المتحدة. وفي الوقت الذي تابع فيه مقاتلو PKK نضالهم في الجبال، ذُكرت سلسلة التفجارات صغيرة司空見慣 في تركيا المدنيين وأيضاً السياح أن الـ PKK قادر، إذا ما أود ذلك، على خلق الاضطراب والتدمير لمقسم التركي من تركيا. ولكن هذه لعبة خطيرة، كان PKK على الدوام مدركاً لهذا. فالهجمات بالتقابل قد تنقل الصراع من بين الشعب الكردي والدولة إلى صراع داخلي. وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة PKK مشغولة بما يجب فعله، دعا أوج ألان من زمرته في جزيرة ديميرالي، إلى إيقافه قام لنشاط PKK العسكري. وفي غضون أيام، أعلن PKK فعلاً أنه سوف يتخلى عن هذا النضال. ولكن ذلك خلق مشكلة، ففي ظل عدم وجود أي مؤشر على تراجع العناد التركي، فكيف يستطيع PKK أن يواصل نضاله بالطرق الأخرى؟

نحن نجمع الكره

بدا أن الجنرالات قد كتبوا الجولة، ولكن هل كتبوها فعلاً؟ لا أحد يشك في التأثير المدمر الاستثنائي للحرب منذ عام 1984. فحتى عام 1999 كانت تكلف الدولة 10 بليون دولار سنوياً في المجال العسكري فقط. أما الأضرار البيئية والزراعية والإنتاج البشري، حتى وإن كانت في المنطقة الأكثر إفقاراً في الدولة، فقد كانت ضخمة أيضاً. كما كثفت تركيا كثيراً في مجال الاستثمار الدولي. فالتسياسة، مثلاً، في أواخر التسعينات جلبت دخلاً سنوياً مقداره 8 بليون دولار أمريكي حيث كان الضعف فقط قبل سبع سنوات. أما في عام 1999 فقد تراجع دخل السياحة بنسبة 30% من جهته أكد استفتاء للرأي في العانية أن أغلبية الشعب قد عدلوا عن رأيهم في قضاء العجلة في تركيا بسبب سجلها السيء في مجال حقوق الإنسان أكثر من خوفهم من القنايل.

هلاوة على ذلك، سببت معاملة تركيا لأكرادها خلال الصراع إلى خلاف متزايد مع أوروبا، ففي أواسط التسعينات كان يُعرف جيداً في الأوساط غير الرسمية أن تركيا تخرق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الحياة، وحق المحاكمة العادلة وعدم التعذيب وحرية التجمع وحرية إبداء الرأي. وقد نشرت منظمة العفو الدولية بشكل دوري حالات غرق من النوع الجسيم.

على الرغم من هذا السجل دخل الاتحاد الأوروبي في اتحاد جمركي مع تركيا في كانون الأول/ديسمبر 1995، حيث تعهدت تركيا بتنظيف سجلها في مجال حقوق الإنسان. غير أن مثل هذا التحسن لم يحصل! وفي عام 1997، وجدت تركيا أن اسمها لم يرد حتى في قائمة الانتظار لدخول الاتحاد، مما أثار غضبها الشديد. وخاصة لأن مقامي الطلبات الجدة في أوروبا الشرقية قد مبقوها إلى ذلك. من جهة أيضاً انتقد الاتحاد بشدة سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان حيث كان الأمراء قادماء، إذ تحولت حالات الإدماء الفردية في المحكمة الأوروبية إلى تيار. ابتداءً من 1996 فصاعداً بدأت ستراسبورغ تدين تركيا على أساس روتيني تقريباً، لأنها تقوم بسلسلة من الانتهاكات المتواصلة بخصوص تدمير القرى والتعذيب والقتل غير القانوني. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام استعان محامي تركيا مشيراً إلى أنها "تتعهد دائماً، ولكنها لا تنفذ تعهداتها أبداً لذلك فإن الدفاع عن تركيا أمر

مستحيل في الظروف الحالية⁽¹⁾. لهذا لم يكن مفاجئاً في حزيران/يون 1999 أن يقوم مجلس أوروبا بأعضائه الـ41 من اللجنة الوزارية بتوقيع تركيا علناً على انتهاكاتها المتكررة والخطيرة لحقوق الإنسان⁽²⁾. علماً أن آياً من أعضاء مجلس أوروبا لم يعلق مثل هذا الانتقاد من قبل. وحتى عندما انضمت تركيا إلى الناتو قبل نصف قرن، لأنها اعتمدت على أهميتها في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب لتغلب على الهواجس الغربية بخصوص سجلها في مجال حقوق الإنسان. ولكن في عام 1999 أرادت بعض الدول كالمانيا وبريطانيا أن تغير النظر عن مثل هذه القضايا لصالح مصالحها الاقتصادية وشؤونها الاستراتيجية، ولكن بروز جماعة من البرلمانيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان حال دون ذلك.

على الصعيد الداخلي أيضاً دفعت تركيا ضمن غائياً، فليس هناك شك من أن القضية الكردية اتخذت كذريعة من قبل مجلس الأمن القومي للحفاظ على سيطرته، وبالتالي التهرب إلى حد خطير من توجهات الحكومة المدنية والديموقراطية. من جهة حاول مجلس الأمن القومي، باعتباره الوصي الذي عين نفسه لحماية التراث الكرمانلي، تجميد أي تحول عضوي للجمهورية التركية، وهكذا بدا أن أية حكومة مدنية لا يمكنها أن تعيش دون موافقة من مجلس الأمن القومي مما أدى إلى انحطاط خطير في العملية السياسية. لذلك، وبصرف النظر عن عملية توركوت أوزال، لم يبرز أي زعيم سياسي أية قوة على تحدي مجلس الأمن القومي والانتصار عليه.

أخذين على عاتقهم مهمة متابعة القضية الكردية في أعقاب موت أوزال، سيج ضباط القوات المسلحة بشو» حالة من الفساد الشديد في قضايا الدولة المركزية الذي تجلى بشكل صارخ في حادثة سومورلوك⁽³⁾ Susurluk التي دلت أن بعضاً من جهاز

(1) البرولسور بكر جاكرا، عقبى في Middle East International، العدد 1527، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1996.

(2) في هذا الوقت وصل ما مجموعه 9.797 شكوى شخصية إلى المحكمة الأوروبية، كانت 2.115 منها من مواطنين أتراك.

(3) في تشرين الثاني/نوفمبر 1996 حصلت حادثة سبارا في سومورلوك. الوحيد الذي بقي على قيد الحياة كان ملاكاً كردياً عسافطاً، وزعيماً قبطياً وعضواً برلمانياً من حزب الطريق القويم عن أوروبا، صادق يوهاني Sodal Husak. وكان يوصي بـ 10 آلاف من حراس القرى الذين قتلوا في الحادثة كانوا يمدونه بالله جاتلي، 'عزّاب المافيا' التركية وبحوزته جواز سفر بلجيكي وبطاقة شخصية مزورة، ومطرب من قبل الأتريول، وحسين قوج داغ H. Kozdag نائب الرئيس السابق لشرطة استانبول والمنتق السابق للهندسة المضادة للغزاة 'الفرق الخاصة' وملكة جمال سابقة أصبحت عضواً ناشطاً في عمال.

الموظفين في الدولة متورطون في نشاطات إجرامية في تهريب المخدرات^(١) بالدرجة الأولى ويتمويل وتقديم التسهيلات لفرق الموت التي جُند فيها أعضاء سابقون وحاضرون من وكالة الاستخبارات الوطنية (ميت)، وأيضاً من أعضاء أو مؤيدين من حزب العمل الوطني اليميني المتطرف. وقد كان هؤلاء مسؤولين عن عمليات اغتيال الناشطين الأكراد والعاملين في حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك شكلت القضية الكردية ضغطاً كبيراً على التركيب السياسي التركي الذي بقي منذ الخمسينيات [من القرن الماضي] في حالة نشط وضعف، إذ كان جزء من هذا نتيجة طبيعية للتدخلات العسكرية الثلاثة، التي أضعفت من سلطة الداخلين، كما كانت أيضاً نتيجة المذهب الأيديولوجي الذي قدمه نظام 1980 والمتعلق بالتركيب "التركي-الإسلامي" والذي استهدف التوفيق بين المؤثرات التركية والعثمانية والغربية في المجتمع من خلال التأكيد على مركزية الهوية التركية-السنية. وهكذا أظهر التمرد الكردي التحدي القوي الذي واجهه الجانب التركي من ذلك التركيب حيث شكّل صعود حزب الرفاه الذي أصبح شريكاً رئيسياً في حكومة منتخبة في عام 1996 تحدياً لمفهوم الدولة للبعد الإسلامي، والذي استطاع مجلس الأمن القومي مواجهته فقط من خلال إزالة حزب الرفاه عن السلطة وحظره في عام 1997. فحلّ محله حزب الفضيلة الذي استمر في تحدي النزعة العلمانية-التحديثية تلكمالية. أخيراً، ورداً على التركيب التركي-الإسلامي، بدأت العجالية العنصرية، التي ربما يصل عددها إلى 15 مليوناً وحوالي الثلث منهم أكراد، يفتخرون على اليسار السياسي لقيام العلوية السامية.

وهكذا وجدت تركيا نفسها في بداية القرن الحادي والعشرين في مأزق عميق حول الهويات المتصارعة التي ينبغي حلها إن أرادت الازدهار اجتماعياً وسياسياً وديموقراطياً أيضاً. إنها تحديات هائلة أن مجلس الأمن القومي غير كفء للتصدي لها. ذلك كان رد فعله سلباً جداً تجاه خيبة الأمل المتزايدة للمؤسسات الهامة للمجتمع المدني التي تساءلت عن السلوك المثير لحل المشكلة الكردية. في عام 1995 نشر اتحاد الغرف التجارية التركية نتائج دراسة كشفت النقاب عن هامدين عامين وغير

(١) قُتلوا ربما بشيء من الباطل من قبل أحد أعضاء لجنة التحقيق الحكومية في حادثة سوربات، بنحو 70 مليون دولار أميركي سنوياً.

مربحين حول المشكلة الكردية: أن الهوية الثقافية الكردية والدعم لـ PKK كـ PKK أكثر انتشاراً مما توقعته في السابق الدوائر الحكومية؛ وأن نسبة الثلث من أولئك الأكراد الذين اقترحوا أرادوا نوعاً من حق تقرير المصير ضد الجمهورية التركية، وأن 11% فقط فضلوا الانفصال، مبرهاً كذب الباقي التركي البغائي على الانفصال⁽¹⁾. وهكذا أثار نشر التقرير فضيحة وقع بسببها المؤلف التركي البارز، البروفيسور دوغان أركيل، تحت مراقبة الشرطة. بعد ثمانية أشهر تصرف مجلس الأمن القومي بغضب أكثر إزاء تقرير أعاد يفرض من جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (TUSIAD)⁽²⁾. وقد دعا التقرير، من بين أشياء أخرى، إلى الحرية الثقافية مع الأخذ بعين الاعتبار أسماء الأماكن والأسماء الشخصية للمجتمع الكردي، وإزالة أية حواجز تعترض اللغة الكردية، وحرية التعبير الكردي بما في ذلك حرية تشكيل أحزاب سياسية تستطيع أن تمثل الهموم الكردية على نحو واضح. مع ذلك فإن الدعوة إلى وضع حد لمجلى الأمن القومي يشككه وقوته الحاليين هو الذي أثار حفيظة القوات المسلحة. وبالرغم من التعبير الحذر، أشار التقرير إلى أن القطاع المنتج للثروة يعتقد أن تركيا واقعة في أزمة سياسية خطيرة مع وجود فجوات خطيرة بين الشخصيات المتصارعة: عسكرية-مدنية، دينية-علمانية، تركية-كردية وسنية-عقلوية.

مشروع الكاب وغياب الحل الاقتصادي

في هذه الأثناء كانت تركيا لا تزال تواجه تحدياً اقتصادياً كبيراً. إذ نهم الأتراك قوو التفكير العميق أن مفتاح الصراع قد يكون في جزء منه سياسياً ولكنه اقتصادي

(1) Türkiye Ocak ve Borsalar Birliği, Dogu Sorunu (أنقرة، تموز/جويلية 1995). أجرى الدراسة البروفيسور دوغان أركيل Dogu Ergil الذي قابل 254 شخصاً في المحافظات الشراية حيث كـ PKK يهداً وفي ثلاث من المحافظات الجبلية التي عاجز إليها الكرد. وباختصار ظهرت النتائج التالية: 6. 82% من الأكراد لا يؤثرون قادمين على التكلم بالكرمية، واعترف 11% أنه نصير أو له صلة بـ PKK، ولكن 55% المصنفين من الذين تمت مقابلاتهم رفضوا الإجابة عن السؤال، وهو غير مغزى معين، أراد 11% فهمشان مشكلة، و36% أرادوا فيدرالية تركية-كردية، في حين أراد 17% إصلاحات إدارية محلية. وما أراد 11% الحكم الذاتي، بالنظر إلى هذه الأشكال المختلفة من الإمادة الذاتية، غلبت الدراسة أن الذين تمت مقابلاتهم لديهم فكرة فاضحة مما يمكن أن تطوي عليه هذه الخيارات.

(2) وجهات نظر حول مشكلة تركيا (الاستبيان)، كانون الثاني/جانفي 1997. وكان مؤلفه عماداً معنوياً معيناً هو بولنت تانور Balent Taner.

بالدرجة الأولى، وكان معروفاً تماماً أن معدل دخل الفرد في جنوب شرقي الأناضول كان 42% فقط من المعدل القومي وحوالي الربع بالمائة من دخل أغنى منطقة في تركيا، منطقة إيجد/مرمرة. ومن المعروف أيضاً أن أية حكومة لم تتخذ الإجراءات الجدية المطلوبة لإزالة التباين الاقتصادي بين المناطق الشرقية والغربية في تركيا. فالمناطق الكردية، وهي الأفقر دون شك، كانت تتلقى أقل من 10% فقط من ميزانية الإنشاء القومي.

لذلك كان هناك الكثير من الأتواق التي انطلقت عندما بدأ أوزال في تنفيذ مشروعه المسمى بمشروع تطوير جنوب شرقي الأناضول (GAP). لقد كان هذا المشروع الطموح يهدف إلى استغلال مياه نهري الفرات ودجلة لتوليد القوة الكهربائية، التي ستوفر الترفيد للتوسع الصناعي في تركيا في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وتؤمن مياه الري للأراضي المجاورة مما سيؤدي إلى توسع كبير في الزراعة والصناعة الزراعية المتعلقة بها. وقد قيل إن أولئك الذين يعيشون في المنطقة سوف يحصلون على فائدة اقتصادية كبيرة. لذلك اقترح المخططون زيادة الدخل الفردي في المنطقة إلى 55% من المعدل المحلي، وهي زيادة بحوالي عشر نقاط.

وقد كشف GAP أن الحكومة إما أخفقت في فهم الجهد الاقتصادي للقضية الكردية أو أن نواياها كانت مقتصرة على انتزاع ما يمكن انتزاعه من ثروة جنوب شرقي [الأناضول] لصالح بقية البلد. وفقاً لأظهرت الخطة الرئيسية للمشروع نفسه، كانت نسبة 8% من العائلات ضمن المنطقة تملك أكثر من 50% من الأرض، بينما 11% تملك بين 10 و 50 فرسماً، و 38% لم تملك شيئاً على الإطلاق. كذلك تبين أن نسبة كبيرة من عائلات الملاكين الكبار كانت عائلية، ولكنها بالمقابل كانت تحصل على دخل كاف من أراضيها. بدون إصلاح زراعي جذري فإن من غير المحتمل أن يستفيد أغلبية السكان الزراعيين من GAP. لقد أجهضت آخر محاولة للإصلاح الزراعي في عام 1978 بسبب مخاوف الأحزاب الرئيسية في آنقرة أن ذلك سوف يفقر النظام الذي يعتمدون عليه في تأمين أصوات الناخبين. وبدأت خطط المشاريع التي تدبرها الدولة والمجتمعات التعاونية بين الملاكين الصغار أنها سوف تقوم بطريقة أهدأ من زيادة من الأرض.

علاوة على ذلك، كان من الصعب التبرؤ إلى أي حد يستطيع السكان الأميون على

نطاق واسع الاستفادة من المزايا ذات الرأسمال المكثف أو من الصناعة الزراعية. تاعيلك عن القطاع الإضافي الذي سوف يزدهر لخدمته حيث لم يكن لدى الأكراد لا الثقافة ولا رأس المال. فالرأسمال سوف يأتي من تركيا الغربية أو من الخارج، شريطة توفير ظروف آمنة. إن شروط التعليم السيئ في مدارس بصفولها المكتظة ومعلميها الأتراك غير المتعاطفين تكشف حقيقتها بذاتها. ففي عام 1990 كانت نسبة التعلم في محافظة ماردين، وهي ليست الأكثر تضرراً بأي شكل من الأشكال، 48% بالمقارنة مع 77% من المعدل الوطني. وليس هذا بالأمر المستغرب لأن التعليم كان يتم بلغة أجنبية بالنسبة لمعظم السكان الريفيين. من جهتها تقصص أرقام التسجيل من نفسها. ف 70% فقط من الأطفال ذهبوا إلى المدرسة ومن هؤلاء ذهب 18% إلى المدرسة الثانوية و 9% فقط استكملوا تلك المرحلة⁽¹¹⁾. أما جامعة دجلة في ديار بكر، التي أنشئت لخدمة المنطقة، فكانت عملياً تقصص بطالين من أجزاء أخرى من تركيا الذين كانت جامعة دجلة ملاذهم الأخير.

وهكذا فإن الشرطين الأساسيين لعملية تقدم اقتصاد المنطقة؛ الإلغاء النهائي لطبقة الأغوات مالكي الأراضي وإدخال التعليم الابتدائي باللغة الكردية، لم يكونا قابليين للتطبيق لأن كلاهما يشكلان تعارضاً مع سياسة الدولة الهادفة إلى السيطرة على كردستان.

لقد قدم موظفو الحكومة كثيراً من قرائد الكاب للسكان المحليين. ولكن القلة منهم الذين استفادوا منه في نهاية ذلك العقد كانوا أقل بكثير من أولئك الذين خسروا أراضيهم. فبعد أتاتورك تسبب في نزوح 30 ألف قروي على الأقل في بداية التسعينيات [من القرن الماضي] وسد إليس (Dias) على نهر دجلة وعد بتوريد 20 ألفاً آخرين من القرويين. كما في أماكن أخرى في العالم، تسبب السدود الكبيرة في أضرار بيئية وبتشريد أعداد كبيرة من النامي. وبعبداً عن كونه دواء عاماً للأمراض المنطقة، فإنه بحلول عام 1998 كان 42% فقط من السكان المحليين يذكرون بأن الكاب هو مشروع إنمائي، في حين ظل 10% أنه مشروع قناة تلفزيونية⁽¹²⁾. وكان

(11) كانت هذه السياسة تعمد، بشكل عرشي، بدور نشاطها وتبجعت، فعلياً على استخدام اللغة الكردية. وقد كان هذا هو الجيل الثاني من الأمهات اللواتي تركن المدرسة أولاً، وبالتالي فهن سوف يبعدين أطفالهن ليتابعوا باللغة الكردية وليس التركية.

(12) كانت دجلة تلفزيون الكاب محاولة لتقديم الخدمة التلفزيونية للمنطقة الجنوبية-الشرقية.

11% فقط من الذين اقترحوا كانت لهم أفعال قريبة أو بعيدة فيه⁽¹⁾.

في الحقيقة اتسعت الفجوة بين غربي تركيا وجنوبها خلال التسعينيات. لقد كانت الحرب في طبيعة الأسباب، ولكن السبب الآخر هو انخفاض إنفاق الفرد من قبل الحكومة في الشرق والجنوب شرق خلال ذلك العقد من الزمن. فضلال أواسط التسعينيات كانت المناطق الشرقية والجنوبية-الشرقية مجتمعة تسج أقل من ربع ما تسجبه أفنى منطقة في تركيا؛ مرمرة، ووفقاً لتقرير حزب الفضيلة في عصف 1999 كان "دخل الفرد في المناطق الغربية من تركيا هو 4,000-5,000 دولار، بينما في الشرق والجنوب-الشرقي فهو 600-900 دولار أميركي فقط"⁽²⁾.

ومن الأسباب أيضاً أن النشاط الرئيسي الوحيد، أي تربية الماشية، قد تراجع كثيراً في السنوات الأخيرة. لقد عُرف شرق الأناطول لقرون بترية الماشية حيث تُساق قطعان كبيرة منها إلى الغرب للذبح. وحتى عام 1970 كانت المواشي لا تزال تشكل 12.3% من إجمالي الناتج القومي التركي، انخفض إلى 2.2% عام 1997. في عام 1979 كانت الماشية لا تزال تشكل 30% من الزراعة ولكن انخفضت النسبة إلى النصف في نهاية القرن؛ وذلك بسبب الحرب. فتغريب القرى والحفظ المزارع للمراعي الصيفية كانا من أهم العوامل. أما العامل الآخر، الذي كان سبباً ونتيجة لهذه القيود فهو التهريب. في عام 1999 تم تهريب 80 ألف طن تقريباً (5% من حاجة تركيا السنوية إلى اللحوم) بشكل رئيسي من إيران. وهكذا أعطى الاقتصاد المحلي ليكاري القائم على تربية الماشية صورة عن التغيير: في عام 1984 كان في المنطقة ما يقدر بخمسة ملايين رأس من الماشية. بعد 15 سنة كان هناك فقط عُشر ذلك الرقم.

في شهر آذار/مارس 1999، وفي أعقاب اعتقال أوج آلان، أعلن رئيس الوزراء أجاويد عن خطة لتشجيع النشاط الاقتصادي في المحافظات الـ 26 للمناطق الشرقية والجنوبية الشرقية. ولكنه خصص لذلك 108 ملايين دولار أميركي كانت كافية فقط

(1) عرفة المعماريين والمهندسين، دراسة في ديار بكر للمشاكل الاجتماعية الناجمة عن النزوح القسري للسكان من المنطقة" مقتبس في 9-15 Kurdish News Bulletin، حزيران/يون 1999.

(2) تريكش هيلي نيوز، 4 حزيران/يون 1999.

لإيجاد 8.300 فرصة عمل في المنطقة، ومع وجود نسبة 88% من العاطلين عن العمل بين ملايين العازمين، كان وعد أجاويد الأخير في سلسلة متعاقبة من الوعود عديمة القيمة التي قطعها زعماء تركيا السياسيون لصب جهودهم على التحدي الاقتصادي في الشرق لأن المنطقة، في الواقع كانت بحاجة إلى أموال تكاليف تصريفها الحكومة على حربها من أجل دحر PKK. ففي عام 1999 خصصت مئوداً ميزانية الدفاع مبلغ 4.3 بليون دولار أميركي للحصول على أسلحة بـ 31 بليون دولار خلال 8 سنوات، كان هذا النوع من التمويل هو الذي سيجعل في الوقت المناسب رجوع الجيش وقوة كبيرة من المجندومة في جنوب-شرق البلاد غير ضروري. وكما أشار أحد الخبراء فإن "الظروف الاقتصادية في المنطقة لم تكن مختلفة عن تلك التي سادت في تركيا في أولى أيام الجمهورية" إلا بعض الشيء⁽¹⁾. ولكن في نهاية القرن لم تكن مثل هذه التوقعات مرتقبة، تماماً كما لم يكن هناك مؤشر، مع الانتهاء الفعلي لحرب PKK، على وجود أي نية لصب الجهود على معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراء المسخط الكردي.

الجيش صويّة

إن إحدى الميزات البارزة للصراع هو أنه بعد 15 سنة من الحرب المبررة والشرسة، لم يتحول إلى صراع داخل المجتمع. لقد تزايد خطر هذا الاحتمال مع التدفق المتزايد من المنطقة الكردية للمهاجرين لأسباب اقتصادية أو للهاريين من العمليات العسكرية، ولكن النهاية الواضحة لنضال PKK المسلح أعطى الأمل بأنه يمكن تجنب مثل هذا التطور الذي تم انتظاره طويلاً. ولكن الخطر بقي قائماً من أن هذا الكابوس قد يظهر. لقد شهدت الكثير من المدن والبلدات على الساحل الجنوبي وفي مقاطعة هاتاي Hatay تدفقاً كبيراً للاجئين. وكذلك في استانبول وإزمير، هن أيضاً واجه المرحّلون المضايقة والمراقبة من قبل الشرطة لأنّ هذه المناطق الفقيرة في الواقع هي امتدادات لكردستان حيث احتك الناطقون القوميون مع "المنصهرين" المسلمين والمواليين الطوعيين للجمهورية التركية معاً. في أواسط عام 1998 أعلنت جمعية حقوق الإنسان التركي (مظلوم عن) أن أخته ومرسين وإيطاليا التي كانت حتى الآن

(1) حكومت أدلومي، Hakana Uluoglu، مقابلة في تركيز جروب، 11 نيسان/أبريل 1999.

مدينة تركية، قد أصبحت مدناً ذات أغلبية كردية. وفي الحقيقة فقد أخبر رئيسها لجنة برلمانية في السنة التالية:

"في مدن أضنة ومرسين وأنطاليا بدأت تظهر أحياء تركية وكردية. الأتراك لا يستطيعون دخول المناطق الكردية والعكس صحيح. ينبغي أن يدرك المرء أن أي استفزاز قد يؤدي إلى مواجهات اجتماعية خطيرة جداً. إن هؤلاء الناس [المطرويين] تم يضربوا فقط دقيقتهم وخبرتهم بل قتلوا أيضاً شرفهم. لا يمكن للمرء أن يتجاهل آلاف العائلات التي يعمل أبناؤها في التسول. عبارة أخرى، إن لهذا الفعل [إخلاء القرى] تأثيراً اجتماعياً نفسياً خطيراً جداً".⁽¹⁾

لا يمكن إنكار حقيقة أن الاستقطاب بين الجاليات المهاجرة وجيرانها قد اشتد أثناء الصراع. إذ أشار استطلاع للرأي أجرته صحيفة صباح في ربيع 1992، حيث لم يكن الشكدي الكردي قد وصل إلى أوجه بعده أن 25% من الأتراك يشعرون أنهم يستطيعون العيش مع الكرد بطريقة "أخوية". كما كشف أيضاً عن ارتباب عميق بشأن العنصرية السامية الكردية. ففي الوقت الذي أكد فيه 70% من الأكراد بأنهم لا يريدون دولة مستقلة، كان ما لا يقل عن 89% من الأتراك مقتنعين أنهم يريدونها.⁽²⁾

فالعامل الكردي المهاجر كان يُظهر من وقت لآخر من قبل السكان المحليين الفاضلين، ودأ على الخصائم التركية الأخيرة. وجراء ذلك عرف المهاجرون الأكراد كيف يُقرون خططهم. هي الكتمان بتجنب التكلم باللغة الكردية وإلقاء اللوم على PKK بالنسبة لأعمال ترتكب بشكل جلي من قبل قوات الأمن. ولكن الخطر يكمن في أنه في الوقت الذي كان يمكن للأكراد أن يكتسبوا الحقيقة في احتكاكهم اليومي مع الأتراك، فإن الهجرة تغذي ذلك النوع من التحول الذي حدث في بيروت حين فقد القرويون الذين تحضروا مؤخرًا، خلال الستينات والسبعينات، موروئهم الثقافي غير المسمى لصالح موروئ أكثر تسيلاً. وقد جاءت الإشارة بتنامي الاستقطاب في انتخابات نيسان/أفريل 1999، حين صوّت أغلبية الأتراك لحزب العمل القومي اليمني المتطرف (مبرهنًا أنه ثاني أقوى حزب)، وفوز HADEP في مست من المدن الكردية في الانتخابات المحلية المتزامنة معها. من خلال سياستها الوحشية نشرت السرطان، كما رآه، إلى أجزاء أخرى من جسد الجمهورية والمجتمعات على التطرف

(1) يشار أنصاراً رفو، نشر عن التحقيق الرئاسي عن مشاكل المهاجرين من القرى المضيفة في الشرق والجنوب شرق (هون تاريخ، دينا في عريف 1997).

(2) مهيل لستة انترناشيونال، العدد 423، 19 نيسان/أفريل 1992.

السياسي، ولكن بدا واضحاً من خلال المبررات الطويل من الغضب والمرارة والخطر الطائفي بأن أعمالها في الإهانة اليومية سوف تزول.

لقد استكمل الفصل النفسي والمادي بين الجاليتين الرئيسيتين في الجمهورية من خلال استمرار الفلق التركي على تكاثر السكان الأكراد. في عام 1989، وبحسب الإحصائيات الرسمية، فإن الوسطي الإجمالي لنسبة التكاثر في كردستان تركيا كان 75.75، مقارنة مع 49.41% للمناطق التركية من الجمهورية. وبشكل عام كان 50% من السكان الأكراد تحت سن الخامسة عشر عاماً مقارنة مع أقل من 35% من السكان الأتراك. إن هذين هذه الإحصائيات واضحة تماماً، فالأغلبية التي تشكل الآن 23% من السكان سوف تشكل نسبة أعلى من إجمالي السكان وسعدل متسارع، ما لم تهبط نسبة المواليد الكردية بشكل مثير. وباعتراف الجميع قزوج عدد كبير من الأكراد من التركيات أو ببساطة انصهروا في الثقافة التركية، ولكن ذلك شكل احتمالاً ضئيلاً بأن الهوية الكردية سوف لن يكون لها أي تأثير آخر سوى النسو. وهكذا، فإن بين الثلاثة ملايين الذين قُردوا بوحشية خلال التسعينيات، كان النصف منهم تحت سن الـ 15 عاماً. لقد رأوا آباءهم وهم يتعرضون بطريقة مخزية للإهانة من قبل قوات الأمن، وشعروا بالخوف. وهكذا، فإن الحكومة زرعت من كل بد بذور النزاع للمستقبل.

إن كان الأمر على هذا النحو، فإن الحكومة كانت تضيع وقتها ببطاردة الغرباء سواء داخل تركيا أو في شمالي العراق، لقد كان ينبغي عليها أن تجد طريقة ما لتهدم أكرادها في علاقة متوترة مع بقية الدولة. وكان من الصعب، بهجومها العنيف ضد كل نقاش أو تعبير قومي لاعظمي، من قبل HADEP أو من قبل منظمات حقوق الإنسان التركية أو من قبل الصحفيين، التبرؤ بأية إمكانية أو رغبة من الدولة في التوجه إلى القضايا الأساسية. إن الضعف المستمر للحياة السياسية التركية وضعف الديمقراطية والقبول الواسع بضرورة انتهاكات حقوق الإنسان للحفاظ على النظام، كل ذلك يحصل من الصعب الشعور بالتفاؤل. مع ذلك فإن الدولة لا تستطيع إنكار الصراعات القائمة في قلب الجمهورية باستمرار مع التأكيد بأن الصراع الاجتماعي والإحباط الاقتصادي المتزايد وشبه التأكيد من تجدد العنف السياسي مع أقلية عنيدة ومضطهدة من المحتمل أن تؤدي مجتمعة إلى أزمة أكثر خطورة في المستقبل.

المصادر :

Official: Turkey, Prime Minister State Planning Organization, *The South East Anatolia Project (SEAP): Final Master Plan Report*, vol. 1 (Ankara, 1989); State Institute for Statistics, *1991 Statistical Yearbook of Turkey* (Ankara, 1992).

Published: Bozarslan, *Entre la nation et le nationalisme*, Helsinki Watch, *Forgetting Erase Identity* (Washington, 1983, 1990) and *Working Document: The Future of Children in Turkey* (New York and Washington, 1991). Ismail Inan, 'PPK: the Deception of Terror' in *Briefing* (Ankara, January 1987-May 1988) and *The PKK: A Report on Separatist Violence (1973-1991)* (Ankara, 1992). Mase, *Los Kurdes Antiochian*; Philip Robins, *Turkey and the Middle East* (London 1991) and 'The overboard state: Turkish Policy and the Kurdish issue', *International Affairs*, vol.69, no.4 October 1993; Lale Yalcin-Hogkman, *Tribe and Kinship among the Kurds* (Frankfurt, 1991) and 'Kurdish tribal organization and local political processes' in Andrew Finkel and Nokhet Sirman (eds.), *Turkish State Society* (London and New York, 1990); Amnesty International, *Turkey: No Security without Human Rights* (London and New York, 1990); Human Rights Watch, *Weapons Transfers and Violations of the Laws of War in Turkey* (New York and Washington, 1993); Medical Foundation of the Care of Victims of Torture, *Staying Alive by Accident: Torture Survivors from Turkey in UK* (London, February 1999); Pope, Nicole and Hugh *Turkey Unsettled: Before and After* (John Murray, 1996); Robert Olson (ed.), *The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s* (Lexington, Kentucky, 1998); Sami, *Isik Turkey's Struggle with Democracy and Kurds* (Frankfurt, 1998).

الصحف والمجلات :

Briefing, *The Daily Telegraph*, *The Egyptian Gazette*, *The Financial Times*, *Al Napsa*, *The Independent*, *International Herald Tribune*, *Kurdish News and Comment*, *Kurdistan Report*, *Middle East International*, *Le Monde*, *New York Times*, *Observer Foreign News Service*, *The Times*, *Turkey Briefing*, *Turkish Daily News*, *Turkish Probe*, *Voice of Kurdistan*, Helsinki Watch and Amnesty International briefings and press releases, PKK (International Association for Human Rights of the Kurds), Weekly Information Service; Kurdish Information Bulletin; Washington Kurdish Institute daily press briefings.

مقابلات :

يذكر ذكر الأسماء التالية فقط بأمان: موسى عمر (أكتوبر 18 أيلول/سبتمبر 1990)؛ ممدات أوبار (أكتوبر صيف 1991)؛ إسماعيل بيشتشي (أغرة 24 أيلول/سبتمبر 1990)؛ مريحت بوجاني (أكتوبر 17 أيلول/سبتمبر 1990)؛ عطية دجنة (ديار بكر، 2 تشرين الأول/أكتوبر 1990)؛ جين هارود (أغرة 26 أيلول/سبتمبر 1990)؛ ممدات إيسيت (أغرة 26 أيلول/سبتمبر 1990)؛ كاميران إيتان (أغرة 26 أيلول/سبتمبر 1990)؛ ممد مريحت (أكتوبر 26 أيلول/سبتمبر 1990)؛ أيروديسور أدين (أغرة 24 أيلول/سبتمبر 1990).

أكراد المنفى: بناء الأمة

مقدمة

لقد أعملت الطبعة الأولى من هذا الكتاب تناول أكراد المنفى، وهو بعد يتزايد أهمية في التاريخ الكردي وبشكل خاص في تقدم وتماصك القومية الكردية. وينبغي التذكير هنا بأن التجليات الأولى للأفكار القومية قد وُلدت بشكل رئيسي في خارج كردستان، إما في استانبول بين 1908-1922، أو في أماكن بعيدة عن السلطات العثمانية، فكان أول منشور ثقافي، إن لم يكن سياسياً قومياً هو صحيفة كردستان، باللهجة الكرمانجية التي تعكس بنفسها الطبيعة غير المستقرة لحياة المنفى. فقد صدرت الأعداد الأولى في القاهرة في عام 1898، ولكن بعد ضغط من استانبول انتقلت إلى كل من جنيف ولندن وفوكسشن [جنوب شرقي إنكلترا]. وهكذا صدر منها 31 عدداً قبل أن تُغلق في عام 1902. في أثناء هذه الفترة وصلت نسخ منها إلى شريحة ضيقة من النخبة المثقفة في بعض من مدن كردستان؛ إذ من الواضح أن المنفى وقر الأمان من القمع العثماني والتركي والعربي والإيراني، كما وقر أيضاً ساحة للحوافز الفكرية التي لم تكن موجودة في كردستان. وعندما احتل الكماليون استانبول في عام 1922، فرّ إلى الخارج الكثير من أولئك الذين شكّلوا حلقات الأكراد المهتمة بالإنشورية.

في أعقاب إعلان الجمهورية التركية كان من الطبيعي أن يعلن خويون نفسه في سورية، حيث بإمكانه أن يكون قريباً من كردستان عبر حدود غير محمية عسلياً، ويمكن له أن يعمل في ظل التسامح النسبي لسلطات الانتداب الفرنسي، وربما يتعلم،

وإن لم يكن يريد الاعتراف بذلك، من الحركة القومية العربية في سورية، ومن سورية أيضاً بدأ جلاوت بدرخان ينشر صحيفته هاوار في بداية الثلاثينات وطور الأبعدية الثلاثية الكرمانجية، وبذلك جعل الكرمانجية متيسرة للجيل الجديد من الكرد داخل تركيا.

في نهاية القرن العشرين تغير شكل الاغتراب كما تغيرت أهميته بحيث باتت الكراد الشثات أمة رئيسية لتقدم الهوية القومية الكردية، ولتدويعها. لذلك فإن المسألة الكردية لم تعد قضية داخلية لكل دولة وجدت فيها الجالية الكردية نفسها، ولم تعد كذلك قضية إقليمية صرفة، بل باتت بكل تأكيد قضية أوروبية، أما كونها قضية دولية فمسألة قابلة للأخذ والرد.

الاغترابات الأولى بعد 1945

إن نهوض القومية العربية جعل الوطن العربي بيئة أقل تسامحاً للأكراد في المنفى، فتلحق البعض منهم إلى أوروبا، والأهم من ذلك جاءت أعداد متزايدة من الشبية الكردية المنصورة إلى أوروبا لمتابعة تعليمها في العشرينات، ثقت جاء معظمهم من العراق ولكن آخرين جاؤوا من إيران وسورية أو تركيا. من جهة، كان عبد الرحمن قاسم من أبرز المهاجرين حيث درس في فرنسا وتشيكوسلوفاكيا قبل أن يصبح قائداً للحزب الديموقراطي الكردستاني في إيران. ولم يطل الوقت كثيراً حتى باتت الأكراد بتشكيل الاتحادات الطلابية في بلدان أوروبا الغربية، وتتبادل الخبرات مع الأجزاء المختلفة من كردستان. وقد مثل البعض منهم الأحزاب السياسية الكردية، وبشكل خاص حزب البارزاني، الحزب الديموقراطي الكردستاني، في حين أصبح آخرون مهتمين بالمناقشة حول القضايا السياسية والثقافية للكرد، كتطوير اللغة والأدب الكرديين⁽¹⁾. وقد جذبت هذه الصحف الأولى أعمال كهان وشعراء هامين غير قانونيين على الشر في سورية أو تركيا.

(1) إن عبارتها تعبر عن الانتماءات السياسية والثقافية: جيا (الجيل)، حزب كردستان (اصبح كردستان) وشكي كردستان (اصرت كردستان) فيها رلات (أهل الوطن) بيرمك (الشعاع) غوردقاري كورد (الطبيب الكردي)، حسن بور Hassanpour القومية واللغة في كردستان، ص 270.

المهاجرون لأسباب اقتصادية

خلال السبعينيات تغيرت الحوازين مع تدفق عمال مهاجرين من تركيا استجابة للطلب على اليد العاملة غير الماهرة في الاقتصاد الأوروبي المتنامي بخطى متسارعة. في البداية كانت الأغلبية من وسط تركيا أو من غربها ومن الأتراك، ولكن سرعان ما تغير الوضع. فاعتباراً من أواخر السبعينيات بدأت أعداد كبيرة من شرقي تركيا تصل إلى أوروبا أيضاً، التي جذبتهم ليس فقط بسبب احتمال الحصول على فرص عمل ذات دخل جيد، بل أيضاً بسبب زيادة الاضطراب والقمع في شرقي تركيا، وحبساً استوطنوا كانوا يقيمون عناصر من الحياة المشتركة: الدكاكين والمساجد والمطاعم والمطاعم وأنواع مختلفة من النوادي والاتحادات المهتمة بالدرجة الأولى في المساعدة المتبادلة. إن أولئك الذين جاؤوا من شرقي تركيا وصفوا أنفسهم في البداية بالأتراك، وفقاً لثقافتهم الكيمالية. فكان أول اتحاد عمالي كردي هو كومكار، الذي أصبح بعد بركة وجيزة مظلة اتحادية لذينة من المنظمات المحلية.

تحت تأثير الطلبة الأكراد المسيحيين الذين يعيشون من قبل في المدن الأوروبية، وإيضاً تحت الوعي المتزايد للطبيعة السياسية لتعامل الدولة مع "الشرق" بدأ الكثيرون من هؤلاء يعتبرون أنفسهم أكراداً بحيث كانت عملية "إيقاف" مستمرة، عند قيام كومكار بحملة لضمان اعتراف الدول المضيفة بالهوية الكردية اللغوية (والتي نجح فيها نسبياً) قدم أيضاً الكثير من أجل تطوير الوعي الثقافي بين القوة العاملة الكردية.

والشيء اللافت للنظر أن الجيل الثاني من المهاجرين، كما في الجاليات المهاجرة الأخرى من آسيا، أظهر اهتماماً أقوى بأصولهم أكثر من آباءهم. وهكذا في أواخر السبعينيات كانت الطبقات المتعلمة الكردية قد توطئت في مراكز أوروبا المختلفة. كما أن الكثير تعلموا الكرمانجية أيضاً. إن وجود لغة مكتوبة ومحكية كان له تأثير نفسي عميق ومتزايد على المفكرين الأكراد، لأن الرغبة في معرفة "من أكون" أدت إلى موجة من الاهتمام بالهوية السياسية واللغوية بين الشباب الكرد خلال الثمانينيات والتسعينيات.

عقود اللاحقين 1980-2000

ينبغي التذكر أن الجاليات الكردية في إيران والعراق وتركيا تحسنت قتالاً أكثر نسوة من الدولة اعتباراً من 1980 أكثر من أي وقت مضى. ففي كل حالة أجبر

الآلاف، عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الأكراد على ترك منازلهم. لذلك فإن الأعداد الكبيرة التي شملتهم هذه العمليات جعلت نسبة الهاربين من صدام في عام 1975 تبدو متواضعة. ففي أواسط الثمانينات قُدِّر أن نحو 500 ألف كردي يعيشون في أوروبا، وفي عام 1999 ربما تجاوز العدد 750 ألفاً حيث انجذب الكثير منهم (أكراد العراق) إلى بريطانيا في حين ذهب معظم أكراد تركيا إلى ألمانيا، وفي كلتا الحالتين لأسباب لغوية وتاريخية تعود إلى السنوات الأولى من القرن بينما ذهب الكثير من أكراد إيران إلى فرنسا، من جهة، سال الكثيرون من اللاجئين العراقيين والأييرانيين إلى أن يكونوا جيدي التقيف. يذكر أن الذين جاؤوا من تركيا من المزارعين والفلاحين كان لديهم مستوى تعليمي تدين بالإضافة إلى إحساسهم العميق بالظلم والوحشية التي عوملت بها الجماهير في الريف الكردي. في حين انجذب آخرون، وبشكل خاص المثقفون إلى السويد التي عيأت بيئة جيدة للنشر والبحث. لقد باتت السويد قرية قيادة فكرية لأكراد الشتات، حيث ظهرت منشورات متعددة بالكرمانجية والسورانية اختاراً من 1956 فصاعداً.

كان من المتعذر ألا يكون لهؤلاء اللاجئين، بأفكارهم السياسية بالدرجة الأولى، تأثير كبير على مشهد الهجرة الكردية. وسواء أكانوا من إيران أو العراق أو تركيا فإنهم كانوا إما ضحايا مباشرين لوحشية الدولة أو كانوا ضحايا لأصدقائهم أو أقربائهم. على العموم كان الـ PKK وليست الحركات [الكردية] الأخرى في تركيا والعراق هو الذي عبأ هؤلاء اللاجئين وأملأهم المهاجرين. فقد نظم اتصالات طلابية وعائلية ومكاتب استعلامات ودوراً للنشر في كل أوروبا. وبخلاف كوميكاري، الذي كان همه الأول ينصب على مساعدة الأكراد ليكفل لهم النجاح في أوروبا، أراد PKK أن يتحقق من أن الانفصال من أجل كردستان دائماً يأخذ مكان الصدارة في التفكير الكردي: "إن الانخراط في نشاطات PKK، وبشكل خاص لأفراد الجيل الثاني من المهاجرين المهتمين الذين تربوا في ألمانيا، أعطى لهم معنى واحتراماً للذات. إن العديد من الشباب والشابات يكرسون حياتهم تماماً للحزب، لدرجة ليس لها نظير في التنظيمات السياسية الأخرى"¹¹. لم يحد البعض أيديولوجية PKK أو أهدافه وفصلوا دعم

(11) فان برزيلي، "تحرك الكرد الهجرات والتطورات والاتصالات وحولمة القضية الكردية"، ورقة عمل، رقم

14، مشروع دراسات المنطقة الإسلامية، طوكيو (اليابان 1999)، ص 10.

الحزب الاشتراكي الكردستاني أو جماعات أخرى. ولكن الأغلبية التي جاءت من تركيا تأثرت بقدرة PKK على تحدي الدولة التركية كما لم تفعل أية جماعة كردية من قبل، ورغبت في مساندته. لقد كان تبحره العسكري كبيراً لدرجة أنه "استحوذ" على هذه كير من الاتحادات الجالية الكردية في أوروبا، فانتخبت هذه الاتحادات، الواحدة تلو الأخرى، مؤيدين أو منحاضين معروفين لـ PKK كقادة لها. في عام 1990 كان من الشار أن ترى دولة في الاتحاد الأوروبي دون أن يكون فيها على الأقل تنظيم كردي واحد أو ربما خمسة من ذلك. ففي لندن مثلاً، كان هناك 25 اتحاداً قائماً في أواسط التسعينيات، عشرة منها كانت اتحادات اجتماعية ومن أبرزها، اتحاد العمال الأكراد وهالكفي Halkevi، المنحاضون بشدة مع PKK في التسعينيات. وكمثال توضيحي على الرحلة النفسية لمثل هذه التنظيمات، تأسس هالكفي في عام 1984 كتشريع تركي أساساً ولكنه بعد ذلك أكد على كورديته. لقد أعطت الجاليات في المغرب تلك الأحزاب والاتحادات بصحاء وبشكل خاص إلى PKK الذي تنفى تبرعات ضخمة ولكنه لم يكتب بذلك. فقد أصبح عن قيامه بابتزاز الأموال على نطاق واسع. ربما يكون الأمر كذلك، ولكن الكثيرين أيضاً تبرعوا ببعض إرادتهم.

بخلاف كردستان التي كانت القرابة والدين مكونين أساسيين للهوية، لم يكن الشيء نفسه ينطبق على جالية الشتات. فالنظرة السياسية مسطرة على الاعتبارات الأخرى، والفرق بين السني والعلوي، مثلاً، الذي بقي محتفظاً بأهميته في تركيا لم تعد له أهمية تذكر في أوروبا.

وكما في كردستان نفسها، بات الاحتفال بعيد النوروز مناسبة هامة في أوروبا. وقد تم تبني هذا المهرجان الرئيسي، أو السنة الجديدة، في الواحد والعشرين من شهر آذار/مارس لأول مرة في كردستان العراق بعيد قومي بين الأكراد (بالنسبة للأكراد في إيران، ليس للعيد هذه الأهمية القومية لأن كل سكان إيران الأكراد منهم وغير الأكراد يحتفلون به كسنة إيران الجديدة). والمهرجان مأخوذ من تقاليد تعود إلى ما قبل الإسلام في إيران). ومن حفلات متواضعة في بعض المدن الخاصة على طول أوروبا في السبعينيات والتسعينيات، أصبح نوروز فرصة لإظهار الهوية الكردية في المغرب في الشوارع أو في قاعات الاجتماعات العامة. وهكذا توافرت الفرصة لأولئك اللاجئين المهمشين لتأكيد هويتهم ونضالهم القومي.

من جهتها قدمت مؤسسات أخرى راباً عاماً في مجالات أخرى. فقد تأسس

المعهد الكردي في باريس عام 1983 من أجل تقديم الدراسات الأكاديمية والثقافية الكردية. كما ظهرت منظمات هامتان أخريان هما الجمعية الدولية لحقوق الإنسان الكردي، التي تأخذ من بون مركزاً لها، ومشروع حقوق الإنسان الكردي في لندن. وقد لفتت المنظمتان الانتباه الدولي إلى الانتهاكات التركية الخطيرة لحقوق الإنسان من خلال الحالات التي قُدمت للمحاكمة الأوروبية في ستراسبورغ، ومن خلال المنشورات والمشاريع التعاونية مع المنظمات الأوروبية الدولية. وقد شهدت الثمانينيات ازدياداً في المنشورات الكردية، كاستجابة واجبة للمحنة التي قاسها الأكراد في إيران والعراق وتركيا.

في هذه الأثناء حصلت تطورات هنية أخرى. فبفضل مبادرة السيدة دانيال هيران تم عقد مؤتمر دولي كبير في باريس عام 1989. من بين الذين حضروا، ولكنهم غُثوا بشكل علني، كان سبعة من أعضاء البرلمان عن الحزب الاشتراكي التركي (ISHP). إثر طردهم من هذا الأخير شكّلوا HEF الذي ساهم بعد زواله بإتشاء الـ DKP، وهو الحزب الذي ساهم سنة من أعضائه في تأسيس برلمان كردستان في المنفى، حيث تُناقش فيه الشؤون الكردية ورغم سيطرة أكراد في البرلمان التركي عليه، حاول البرلمان [المنفي] أن يضم شريحة من السياسيين والكتاب وأعضاء الاتحادات الشابة والدينية (الآشورية والإيزيدية والعلوية). وقد عقد جلسته الأولى في لاهاي في شهر نيسان/أفريل 1995، وهو مكان رمزي ذو مضامين عن العدل الدولي. من جهة ثانية عُقدت لقاءات أخرى في فيينا وروما وموسكو. وسرعان ما أصبح البرلمان منظمة يسيطر عليها PKK. وبعد أن فتح له مكتباً دائماً في بروكسل، اجتمع البرلمان في أماكن أوروبية مختلفة؛ ففي خريف 1998 اجتمع في أبنية البرلمان الإيطالي حيث حظي بمصادقة من معظم الأحزاب السياسية الإيطالية. والأكثر من ذلك، تلقى البرلمان اعترافاً من العديد من الحكومات الأوروبية، واستطاع إقامة مكاتب استعلامات في الكثير من المدن الأوروبية. وبالرغم من تأثير PKK بقي البرلمان ملتزماً بفكرة الحل التفاوضي للأزمة مع تركيا.

مع التقدم التكنولوجي أدرك الأكراد في أوروبا بسرعة أنهم بحاجة إلى عدم حصول القطيعة التامة مع إخوانهم في كردستان. وفي السبعينات قُدّم راديو الترانزستور والمسجلات قناة هامة للنشاط السياسي والتواصل الثقافي. ولكن هذه التطورات لم تكن شيئاً إذا ما قيست بشرة المعلوماتية التي شهدتها التسعينات. إن الاتصالات عن

طريق الهواتف النقالة، الموبايل و الفاكس والبريد الإلكتروني جعل حدود الدولة سهلة الاختراق، كما أن ازدهار المواقع على الإنترنت قدمت أيضاً "الوحدات إعلانية" للشعب الكردي ولأولئك المهتمين به، في عام 1995، ومع تحسن الوضع المالي للجالية الصغرى، أعلن عن إقامة القناة التلفزيونية MED-TV التابعة لـ PKK في كل من لندن وبروكسل، والتي كان لها تأثير كبير على الأكراد داخل تركيا، والتي استطاعت أن تثير مشاعرهم في الفضاء القومي وتبث فيهم الشجاعة في وقت وصل فيه تلصير تركيا للموحد الكردي إلى أوجه، وكما أشار أحد القرويين فإن "خط التيار الكهربائي الوحيد في القرية سوف يُذخر أحياناً لمشاهدة هذه القناة"⁽¹⁾. ولكن MED-TV وجدت نفسها عاجزة عن الإبقاء بالقواعد التي طلبت منها من قبل الشركة البريطانية، وبعد عدة تحذيرات سُحبت رخصتها في شهر نيسان/أفريل 1999، حيث حوكت القناة بـ "التحريض على العنف"⁽²⁾. ولكن بعد ثلاثة أشهر تم الإعلان عن قناة جديدة هي MEDIA-TV. رغم أن الأكراد المياليين للسياسة ربما وجدوا أنهم غير قادرين على مراعاة القيود المقررة عليهم في العمل خارج الديسوقيراطيات البرلمانية، فإنه من المؤكد أن الوسيلة أصبحت أسهل وأرخص. بكلمة أخرى، سوف لن تتمكن تركيا وإيران والعراق من صد هذا الهجوم الإعلامي. علاوة على ذلك فإن هذا الشكل من الهجوم على نقاط دفاعهم الأيديولوجية والمركزية يعتبر أكثر تهديداً من عمليات الغريلا.

عندما طلبت أعداد متزايدة من الأكراد اللجوء السياسي في الاتحاد الأوروبي خلال التسعينيات، وجدت الدول الأعضاء فيه أنها لم تعد قادرة على تجاهل الحالة القتالية بين جالياتها الكردية وتحديدًا عندما بلغت التوترات أوجها خلال 1993-1994 وبشكل خاص في ألمانيا، والتي شهدت عدداً من الهجمات بالقنابل على أهداف تركية في عام 1993 والتي اعتُقد أن لـ PKK ضلعاً فيها. فوضعت ألمانيا الحظر على هذا الأخير وعلى نحو 30 منظمة تابعة له، في فبراير 1994 ضد الأكراد عقدة طريق كولون وفي أماكن أخرى أضرمت اثنان أو ثلاثة النار في أنفسهم. وقد نقلت

(1) الأندريينس، 19، شياطين قيطري 1999

(2) لقد سبق وأن نُزمت MED-TV بـ 90.000 جنيه إسترليني لثلاثة غرورقات منسوبة لمنظمات بؤسة انتشر في عام 1998.

التقارير الصحفية عن المستشار كول وهو يهتف 'لقد أخذ الإرهاب بعداً جديداً'⁽¹⁾.
كان يُنظر إلى أكراد تركيا دائماً على أنهم إرهابيون محتملون. فطُردت مذكرة اعتقال بحق عبد الله أوج آلان، ولكن مثل هذه التظاهرات الكردية التي تعبر عن الغضب من تركيا ومن ألمانيا أيضاً ذكرت ألمانيا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بازدياد التضارب بين استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين مع استمرار تزويد تركيا بالمعدات الحربية لحربها ضد الشعب الكردي.
من جهتها تبنت بريطانيا أيضاً الموقف المتأثر بالإرهاب، ففي 1994 اعتقلت ممثل PKK في أوروبا الذي كان على وشك توجيه خطاب في مجلس العموم. وعملت على تسليمه إلى ألمانيا لصلته بسلسلة الانفجارات التي وقعت في عام 1993. وقد عاملت بريطانيا وبلجيكا أيضاً MEDIA-TV بكثير من الريبة، ففي عام 1997 أغارت على المبنى التابع له ونقلت كل حساباته المالية والأموال الأخرى. كما طابقت الدولتان دليل عن تمويل PKK. لا شيء يظهر تزايد أهمية القضية الكردية في أوروبا أكثر من الرحلة الطويلة الأخيرة التي قام بها أوج آلان. إن رحلته إلى إيطاليا ورفضها تقديم اللجوء السياسي له ورفض ألمانيا وفق مفعول مذكرة الاعتقال الصادرة بحقها يحسب أن دول الاتحاد الأوروبي وجدت أن القضية الكردية باتت ساخنة جداً في التعامل معها.

ولكن تركيا، كما هو متوقع، هي التي سمحت إلى خلق القومية الكردية في الحنفى. لقد راقبت التظاهرات الكردية في أوروبا وأقامت شبكة من المخبزين، فبالإضافة إلى التشويش على الإرسال، قادت أيضاً احتجاجات دبلوماسية قوية في لندن من أجل إغلاق MEDIA-TV، لدرجة أنه عند إغلاق القناة بشكل نهائي كان ثمة اعتقاد واضح بين الجالية الكردية أنه كان نتيجة الضغط التركي. في هذه الأثناء كانت قوات الأمن التركية تعمل على تحطيم الأطباق الفضائية منذ عدة سنوات.

وبالتحude إلى أوروبا، أظهر طالبو اللجوء من الأكراد قدرتهم على لفت الأنظار. حيث وصل ذلك إلى أوجه باختطاف أوج آلان من نيروبي، حين انطلقت تظاهرات كبيرة في 20 مدينة أوروبية، واحتل الأكراد مباني البعثات الدبلوماسية وأردى ثلاثة أكراد قتل على يد قوات الأمن الإسرائيلية في برلين. هكذا احتلت القضية الكردية في

(1) Suddeutsche 24، آذار/مارس 1994.

تركيا الصفحة الأولى في الصحافة الأوروبية. من جهة ثانية عرفت نسبة كبيرة من الأوروبيين المطلعين أن الكثير من الأكراد المطالبين باللجوء بينهم أشخاص يحملون آثار تدوين فاجعة عن التعذيب التركي.

لذلك باتت القضية الكردية خلال عام 1999 قضية أوروبية، وحتى تُحل هذه القضية المتنامية داخل الاتحاد، ينبغي على أوروبا أن تناقش صراع تركيا مع الأكراد بشكل أوضح مما كانت تقوم به حتى الآن. وبدأت تركيا تدرك أيضاً أن وجود أكراد غير راضين في أوروبا ربما يكون أكثر خطورة على المدى الطويل على نظامها الأيديولوجي أكثر من منحهم جواً ليبرالياً ضمن حدود الجمهورية. إن مثل الغارات على كردستان العراق كانت غير كافية، والصمود في وجه تدفق الأفكار القومية والثقافية الكردية من أوروبا إلى كردستان تركيا وتزايد الجاليات في مدن مثل اسطنبول وإزمير وأقصة كان شبه مستحيل. علاوة على ذلك، فمع كل انتهاك لحقوق الإنسان داخل تركيا كان الشعب الكردي قادراً على تحريك ضمير العالم الخارجي. وهكذا، وبعد انتصارها في الحملة العسكرية في جنوب شرقي البلاد، كانت تركيا تدرك شيئاً فشيئاً حقيقة أنها خسرت المعركة الإعلامية بشكل فاجع.

المصادر:

Martin van Bruinessen, 'Kurds in Europe: exile, politics and cultural renaissance', paper given at Kurdistan photographic exhibition, Rotterdam, 1997; Martin van Bruinessen, 'Kurds in movement: migrations, mobilisations, communication and globalisation of the Kurdish question', Working Paper No. 14, Islamic Area Studies Projects of Tokyo (Japan 1999); Ralf Goldak, 'Thinking the Kurdish Diaspora in Germany' PhD Diss, University of Aberystwyth, 1997; Östern Wahlbeck, *Kurdish Diasporas: A Comparative Study of Kurdish Refugee Communities* (London, 1999).

الخاتمة

أمسك الناس على القرن العشرين بالنسبة للشعب الكردي بالقبض على أعظم قائد لديهم في القرن، وهو محل أحد ورد. فعبد الله أوج الآن قد أبقي جذوة الثورة المسلحة متقدة ضد الدولة أكثر من أي كردي آخر خلال العائتين سنة الماضية. كما أنه فعل أكثر من أي زعيم آخر لتشكيل حركة جماهيرية بين الشعب الكردي. إنه يشبه إلى حد ما الملا مصطفى، فهو مثله، كان عديم الشفقة في التخلص من منافيه أفراداً وجماعات، وأثار الخوف والكراهية كما الإخلاص أيضاً بين صفوف الأكراد، ولكن فعل أكثر من ملا مصطفى في بناء حركة عمادها التضامن القومي، فلم يتجمع أي كردي آخر في تحريك نظائرات في أماكن متباعدة كأرمينيا وإيران وعواصم الاتحاد السوفييتي.

ولكن تقدم الحركة القومية الكردية تميز أيضاً بعقبات هامة. فالتقدم والإصلاح الزراعي وانتقال الفلاحين إلى بوليتاريا محرومة من الأرض كل ذلك ساهم في عملية التكوين القومي، لكن القبلية والوصاية ظلتا عائقين كبيرين، وبشكل أقوى في عام 1999 أكثر من العقدين المنصرمين. ويرجع السبب إلى حد بعيد إلى عاملين هامين. فقد شجعت كل من اتقوة وبقداد الشبكات القبلية والقبلية الجديدة كوسيلة لتوسيع نطاق الوصاية من خلال المناصرة للزعماء القبليين ضد الزعماء القوميين. وحراس القرى في تركيا والمجعووش في العراق شاهدان على التأثير الواسع النطاق على شبكة المحسوبية هذه، كذلك فإن الخطورة الجسدية والضائقة الاقتصادية الناجمة عن الصراع كان لهما تأثير درامي في تزايد الاعتماد الشعبي على الحماية والتشغيل على أولئك القادرين على منحهما.

وكان متعلواً على الزعماء الأكراد السياسيين مقاومة وسيلة بسيطة لتوسيع دائرتهم الانتخابية، ويتطلب ذلك على كل من تركيا والعراق. فمن الصعوبة بمكان التمييز بشكل

خاص بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في هذا الوقت عن التحالفات القبلية في القرن الثامن عشر، مثلاً. فوعاية شبكة الاتباع أكثر من الالتزام الوطني بالهدف القومي هو الذي يحدد بالفعل سلوك (ح.د.ك.) و(أ.ك.)، وفي هذا المجال، لابد من اعتبار ذلك إضعافاً خطيراً للتطور القومي. فكما أن القومية العربية قد أصبحت خطاباً فارغاً حيث استطاعت الأنظمة الفاشستية الحصول على الإذعان الشبي في معظم العالم العربي، فإن القومية الكردية استُعملت أيضاً في العراق من أجل تعزيز شبكات القبيلة الجديدة في السيطرة والثقافة. فقد أظهر كل من (ح.د.ك.) و(أ.ك.) خلال التسعينيات أن هزيمة كل طرف للطرف الآخر أهم بالنسبة لهما من الأخطار الكامنة في دعم خارجي، تماماً كما فعل أحلافهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

في الوقت نفسه كان هناك تراجع لما يمكن وصفه بالأيديولوجية القومية التوجيهية. إذ لم يتم التخلص من الخطاب الماركسي بهدوء فحسب بل أيضاً من فكرة بروز أمة أكثر تعددية كما بدا. وينطبق هذا بشكل خاص على PKK، الذي تبني في بداية التسعينيات ثقافة أحادية الجانب شبيهة بتلك التي تبنتها الحكومة التركية. في أواخر التسعينيات أبدى PKK رغبة في الاستماع إلى وجهات النظر الكردية الأخرى، وحتى التكيف معها في إطار حركة موسعة. ربما يشكل هذا قليلاً على تنامي النضج [السياسي] والإدراك بأن التعبئة الجماهيرية تتطلب التسامح في النقاش حول المسألة القومية.

وبدرك المرء أيضاً أن عمر البيشمركة قد شارف على نهايته. ففي إيران كانت حرب العصابات غير ناجحة على نحو بارز، باستثناء العهد من تحركات أعداد كبيرة من القوات. وفي العراق أظهرت القوات الحكومية أن حرب العصابات يمكن أن تؤدي إلى دمار الشعب الذي يجري الصراع باسمه. وهو ربما يكون الدرس الذي يمكن أخذه من الحرب التي شنها PKK، والتي شهدت أيضاً تدميراً شاملاً للريف. أما الإنجاز الأكبر في الدول الثلاث الذي يمكن للبيشمركة أن يتباهوا به هو أنهم حازوا على خيال الشعب الكردي. ولكن هذا الإنجاز هو الآن في الماضي. على أية حال، سبب هذا النوع من العنف هدوءاً شديداً بين أكثرية الجاليات في الدول المعنية. وبهذا المعنى فإن نضال البيشمركة أثبت في النهاية أنه غير منتج. إن التحدي الراهق هو إيجاد وسائل جديدة للارتقاء بالشعور القومي الكردي. أما استخدام طرق جديدة

كانت الحكم القضائي والأقمار الصناعية للارتقاء بالأفكار المتنوعة قد تبرهن فعاليتها أكثر في المستقبل.

الاستنتاج الآخر الذي يمكن التوصل إليه هو أن أنصار الحكم الذاتي من الأفراد في الدول الثلاث قد انصهروا على الانفصاليين لأن أنصار الانصهار لم يشكلوا منافسة لبدأ. إن أعداداً قليلة من الكرد مقتنعون بالحكمة من الانفصال، الذي رغم جاذبيته يدر بعيداً عن التحقيق وأقل رغبة فيه أيضاً، كون الأفراد يعتمدون بشكل متزايد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لما وراء كردستان، فمهما يكن امتناضهم من الحكم العربي أو التركي، فإن دولة مُفقرة ومحصورة تبقى أقل إغراء.

أخيراً، إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: ماذا لو كان الكرد قادرين على إقامة حكم ذاتي حقيقي والحصول عليه؟ الجواب عن ذلك السؤال في الدول الثلاث يكمن في الإمكانيات والاحتمالات الاقتصادية. يمكن حدوث هيلتان هامتان في ظل الرخاء الاقتصادي، الأولى هي أن سيطرة الوصاية سواء للدولة أو للقبيلة أو للحزب السياسي سوف تشهد انحساراً حيث يجمع الأفراد بأمن أكثر من الشخص والواسطة لتوظيف مريح بدون تدخل من وصي. الثانية هي أن الازدهار الاقتصادي سوف يجرمعه ليبرالية سياسية. ولكن لتحقيق هذه الأشياء يجب على العراق أن يعيد بناء حياته الاقتصادية بحرية ويجب تشجيع الدول الثلاث من قبل العالم الخارجي لكي تُرقى النمو الاقتصادي بحريات ديمقراطية وتعددية.

الملحق الأول

معاهدة سيفر

10 آب/أوت 1920:

المواد المتعلقة بكردستان

المادة 62

تتألف اللجنة المقبلة في القسطنطينية من ثلاثة أعضاء ترشحهم رسمياً حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وخلال السنة أشهر التي تعقب توقيع هذه الاتفاقية، تقدم اللجنة خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كردية شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية، التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وبين سورية والعراق كما ثبت في المواد (2) و(3) من البند 27/2. وإذا ما أُلحقت اللجنة في الوصول إلى قرار جماعي حول أية مسألة من المسائل يقوم كل عضو من أعضائها بطرح المسألة على حكومته. وسوف يتضمن المشروع ضماناً تاماً لحماية الآشوريين والكلدانيين وغيرهما من الأقليات القومية والعرقية في هذه المناطق، وتحقيقاً لهذا الغرضي ستقوم لجنة تمثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإيران والأكراد بزيارة هذه المناطق للتحري وإقرار التعديلات، في حال وجودها، التي يمكن إجراؤها على الحدود التركية، حسب شروط الاتفاقية المتعلقة بالحدود الفاصلة بينها وبين إيران.

المادة 63

توافق الحكومة التركية بموجب هذه المعاهدة على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة

من قبل اللجنتين المذكورتين في المادة 62 وذلك في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة.

المادة 64

وإذا حدث، خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الشعب الكردي، القاطن في المناطق التي حددتها المادة (62) إلى مجلس عصبة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المناطق يشدّون الاستقلال عن تركيا، وفي حال اعتراف عصبة الأمم أن هؤلاء السكان أكفاء للعيش حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتحلى عن كل حق في هذه المناطق. وسوف تكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا. وفي حال حصول التخلي، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام أكراد ولاية الموصل بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية.

أكراد سورية

مقدمة

ربما يشكل الأكراد بين 8 إلى 10% من سكان سورية الحديثة، أي حوالي 1.5 مليون و 5 مليون من إجمالي سكان سورية البالغ عددهم 15 مليوناً حسب تقديرات 1998. وهم يتركزون في مناطق رئيسية في شمالي سورية: (أ) كرداغ وعفرين، منطقة جبلية في القسم الشمالي الغربي من سورية، على الجهة الشمالية-الشرقية من هاتاي التركية (منجق إسكندرونة)، وهي امتداد للهضبة الأناضولية؛ (ب) في المنطقة الحدودية في الطرف الشمالي الغربي للجزيرة، حول بلدة جرابلس (أي في منطقة كوبياني (عين العرب) المترجم)؛ (ت) في الزاوية الشمالية-الشرقية من الجزيرة في محافظة الحسكة، وبشكل خاص من رأس العين عبر القامشلي إلى ديربك في الزاوية الشمالية الشرقية من سورية.

هذه التجمعات الكردية ذات أصول مختلفة. فأكراد كرداغ، مثلاً، يمثلون الحد الجنوبي للجانالية الكردية الكبيرة والأصلية في تركيا، وهم سكنوا هذه المناطق منذ قرون. والجزيرة الشمالية كانت منطقة قاحلة إلى حد كبير باستثناء بعض القبائل الكردية والعربية التي تعمل في الرعي وحفنة من القرى حتى بدأ الاستيطان فيها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان التدفق الأكبر من المستوطنين خلال العشرينيات هرباً من القمع التركي.

في دمشق أيضاً جالية كردية كبيرة وعريقة، ترجع أصولها إلى القرون الوسطى حينما قاتل الأكراد كقوات نظامية وغير نظامية في جيوش المسلمين. وكان صلاح الدين أبرز هؤلاء الجنود. وقد استقر الأكراد في معسكرات كبيرة خاصة بهم خارج

المدينة، وهو نموذج مألوف للقوات المتمركزة بشكل دائم قرب مدينة ما، من هذه المعسكرات، برز اثنان هما: حي الصالحية وحي الأكراد، وكلاهما يقعان في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة على منحدرات جبل قاسيون. لقد استحوذ أكراد قياديون على نوع من السلطة من خلال قيادتهم للقوات الانكشارية المساعدة. في القرن السابع عشر أفلت هذه القوات إلى تشكيلات محلية شبه عسكرية والتي منحت قاداتها قوة استقلالية كبيرة محلياً. وقد اشتهر حي الأكراد في حينه بطوكه المتبرد. في القرن التاسع عشر اختار المهاجرون الأكراد العيش في حي الأكراد لأنهم لم يكونوا موضع ترحيب في وسط دمشق. ففي الوقت الذي حافظت فيه الجالية الكردية الممتدة على عتائريتها المميزة، فإنها أصبحت في الوقت نفسه تتكلم العربية، حيث تعرب حوالي 40% بشكل تام في عام 1920. يوجد في دمشق في الوقت الحاضر حوالي 300 ألف كردي، وهناك عدد مشابه من الأكراد يعيشون في حلب أيضاً وهم بالدرجة الأولى من هفرين ومن الجزيرة.

كل الأكراد في سورية تقريباً هم من السنة، فيما عدا تجمعين يزيديين صغيرين. الأول وهو يضم معظم اليزيديين غربي جبل منجار الذي يقع في الحدود العراقية-السورية في الجزيرة، بينما يقع التجمع الآخر في جبل سمعان ووادي هفرين القريب من كرداغ. على العموم ربما لا يتجاوز عدد اليزيديين في سورية 10 آلاف. يتكلم الكرد في الجزيرة وكرداغ اللهجة الكرمانجية، اللهجة الكردية الشمالية الرئيسية التي يتكلمها على نطاق واسع أكراد تركيا والشمس الشمالي من كردستان العراق وكردستان إيران. معظم الأكراد يتكلمون لغتين اثنتين وتعمل العائلات التي تعيش في المدن العربية في سورية لأكثر من جيل إلى التحدث باللغة العربية.

دمشق وسياسة الوجود

اعتباراً من 1900 فصاعداً شهدت الساحة السياسية تطورات أدت إلى خلق حالة من الاضطراب أولاً والتي تطورت إلى حالة من العداء بين الجالية الكردية وأغلبية السكان في سورية الذين، مثل العرب، بدأوا يتبنون أفكار القومية العربية. وهكذا حصلت الفجوة بأشكال مختلفة. فقد تعاطف الخلاف بين العائلات العثمانية النخبوية في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، بين تلك الراقية في دهم الأبراطورية من خلال تجديد قوة وسلطة استايول وبين تلك، بحاجة التي تعيش في الأقاليم، التي

سعت إلى نوع من الإدارة اللامركزية، مع السلطات المحلية تحت إشراف المجالس العرقية السائدة.

كانت عائلة شحيد واليوسف أبرز عائلتين من الأغوات الأكراد الذين يسيطرون على الصالحية وحي الأكراد. وقد أصبحتا من أغنى وأقوى العائلات في سورية⁽¹⁾ من خلال ممارستها لبعض الأعمال المذكية مثل السيطرة على تجارتي الحبوب والماشية. وكونها انخرطت كثيراً في المؤسسة العثمانية واعتادت على قاعدة من الإثنية التقليدية والقراءة لم يشاطر آل يوسف -أهم العائلتين- الحماس القومي السوري أو العربي المتنامي للطخبة المدنية الشامية. لأن القومية هدت بناكل سلفتهم التقليدية المعتمدة على القراءة المحلية والمحسوبة، وفوق ذلك، توعدت بعواقب لا يمكن التكهن بها التي بدا أن التحول السياسي فيها لا يمكن تجنبه والتي يأتي في طليعتها، أي تلك العواقب، تطبيق سطوة وسلطة آل يوسف. بالنتيجة تعاطف هؤلاء بشدة مع السلطات العثمانية في استنبول ومع لجنة الاتحاد والائتلاف الفاشلية اعتباراً من عام 1908 فصاعداً، ضد تلك التجمعات القومية التي أرادت أن تجعل الأمبراطورية لامركزية.

لذلك ليس من المستغرب ألا ترهب طبقة الأغوات الأكراد عموماً بالثورة العربية الكبرى 1918، ولا بوصول الأمير فيصل كحاكم جديد لسورية في عام 1918. وباعتباره عضواً في المؤتمر السوري لعام 1919 عارض عبد الرحمن اليوسف⁽²⁾ زعيم الجالية الكردية في دمشق دون منازع، ويهدوء استغلال سورية وأراد الاعتراف بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وأن يقوى اتصالاته مع الفرنسيين قبل أن يطيحوا فعلياً بمملكة سورية في صيف 1920. من الصعب تصور برنامج في تلك المرحلة أكثر عداوة للتطلعات القومية العربية.

وهكذا تعزز الانطباع بأنه حتى الأكراد المعززين مناعين للقومية العربية في ظل

(1) أبرز عائلات الأغوات الأكراد هي اليوسف، وشحيد، وأكرينوز، ويخوز. في عام 1900 قال عبد الرحمن اليوسف الذي هو شجرة اتحاد استراتيجي بين عائليتي اليوسف وشحيد، عقارات كبيرة في منطقة الحوران، وسلطة من المناصب الإدارية والمهني المريح أمير الحج، المسؤول عن سلامة أفواج الحج السنوية من دمشق إلى مكة.

(2) من الصغرى بكان، ويظهر لأعداء السياسة، أن يصبح عبد الرحمن اليوسف أول رئيس وزراء المملكة السورية.

الحكم الفرنسي. وعندما نالت فرنسا الانتداب على سورية من عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، تبنت سياسة تشجيع الهوية القومية للأقليات بغية إضعاف الغالبية العربية السنية. وفي الوقت الذي قام فيه القوميون العرب والثوريون بالثورة الكبرى ضد الحكم الفرنسي في عام 1925، استخدمت فرنسا قوات إضافية مجنّدة من الأقليات لسحقها. ومن بينهم كانت قوات كردية (بالإضافة إلى قوات أرمنية وجركسية)، بعض أفرادها من المهاجرين الذين وصلوا للتو من تركيا، والبعض الآخر من سكان حي الأكراد الذين سُجنوا من قبل حاكمهم المحلي، عمر أغا قسدين. كما جندت فرنسا فصداً للأقليات القومية في قواتها النظامية المحلية⁽¹⁾، قوات الشرق المخاصمة، ذات العواقب الهامة على مستقبل سورية كدولة مستقلة.

عندما تأسس تنظيم خويبون في 1927 أكد لكل من فرنسا وبريطانيا أنه لن يشجع القومية الكردية في سورية والعراق. وقد لاقى التشجيع في البداية من فرنسا، ولكنه أثار قلق القوميين العرب، وهي حقيقة يقرها بعض الأكراد كتسوية ضمنية لوضعهم في سورية. لقد أصبح البعض من طبقة المحترفين الكرد في حي الأكراد-أطباء ومحامين ومعلمين وصحفيين مهتمين بالقومية الكردية من خلال خويبون. بعد ذلك حدثت فرنسا من نشاطات خويبون في صيف 1928 في أعقاب احتجاجات قديلة من أنقرة تتعلق بنشاط هذا الأخير المعادي لتركيا، حيث أغلق بعد ذلك بوقت قصير. وفي دمشق أيضاً نشر العضو البارز في خويبون، الأمير جلالت بدرخان، وهو منفي من العائلة الأميرية التي حكمت لقرة ما إمارة بوطان (المنطقة المشتركة في جزيرة بن عمر داخل الأراضي التركية) صحيفة هاوار (وهي صحيفة باللهجة الكرمانجية) وتوزع امتصاص الأبجدية اللاتينية باعتبارها مناسبة أكثر للغة هندو-أوروبية كالكردية.

لقد وجد الوعي القومي الكردي تعبيره الرسمي الأول بتسليم عريضة إلى المجلس التأسيسي السوري في حزيران/يون 1928 مطالبة باستعمال اللغة الكردية جنباً إلى جنب لغات أخرى في التعليم في المناطق الكردية الثلاث، وأيضاً بتعيين مدراء حكومة أكراد في هذه المناطق الثلاث. هذه المطالب تجد صدى لها في لائحة عصبة الأمم عندما منحت العراق ولاية الموصل الخاضعة للسيطرة البريطانية في 1926، ولكنهم لم يوافقوا عليها.

(1) فوكاروا، أكراد دمشق في ظل الانتداب الفرنسي.

ولكنه سيكون من الخطأ الافتراضي أن كل، أو معظم، الأكراد قد تبشوا برنامج القومية الكردية لأن الكثير من الأكراد انقياديين عملوا ضمن الصفوف العريضة للقومية الكردية، ولكن أولئك الذين رفعوا نوايا الخصوصية الكردية هم الذين تمسكوا بنظر العرب.

الجزيرة 1920-1946

لقد قُدِّر للجزيرة أن تكون مساحة التوتر العربي-الكردني الرئيسية. فقبل التحريك العالمية الأولى كانت الجزيرة بحالة إلى حد بعيد والحياة هناك لم تكن آمنة. كما كانت هناك قبائل رهبوية كردية موسمية منذ قرون، وبشكل خاص اتحادات ملان وروميران⁽¹⁾. كذلك كانت تقضي فصل الشتاء البارد في سهل الجزيرة قبل أن تصعد إلى سفوح الأناضول في الصيف. هذه الأراضي الشمالية من الجزيرة كانت تشغلها في أشهر الصيف قبائل معية من البدو، وبشكل خاص الشمر (التي كانت قبيلة مثلي تدفع لها الجزية) وأيضاً الطي التي انسحبت إلى الشمال بسبب قحط الصحراء. وبناء عليه كانت المنطقة مشتركة بين نظامين وعومين موسمين أساساً، إما كردية أو عربية. وهكذا شهدت هذه الصورة تغيراً في نهاية القرن التاسع عشر مع انخفاض حالة الخروج عن القانون التي تميزت بها المنطقة⁽²⁾ حيث بدأت بعض القبائل الكردية بالتحرك باتجاه الجنوب من هضبة الأناضول تاركة مراعيها وراءها من أجل الزراعة.

في عام 1918 ربما كان عدد الأكراد في الجزيرة يفوق عدد العرب بقليل. ولكن اعتباراً من عام 1920 فصاعداً وصل الكثير من الأكراد القبلية هرباً من القوات المسلحة التركية وبشكل خاص خلال تهدة القبائل بين 1925-1928. رغم أن العدد الدقيق للذين عبروا الحدود الدولية المجددة غير معروف، إلا أنه يمكن تقديرهم بحوالي 15 ألفاً. في الوقت نفسه وصلت أعداد أكبر من المسيحيين وبشكل خاص من

(1) من الجدير بالملاحظة أن الاتحادات القبلية العربية والكردية كانت تضم في الغالب قبائل أو حشادات من قبيلة أو دين مختلف: عربية أو كردية، مسلمة أو مسيحية أو يزيدية. مثل هذه الاختلافات نادراً ما شكلت قضية في عالم المهابة القبلية.

(2) أدى القبائل اليزيدية بشكل خاص تاريخ طويل من طلب القوافل المارة عبر رأس الهلال الخصيب.

الأرمن ولكن كان هناك أيضاً كلدان وسريان بل وحتى من الأرثوذكس الشرقيين⁽¹⁾. في عام 1933 طلب 8.000 آشوري اللجوء من العراق واستقر البعض منهم في وادي الخابور في الجزيرة.

لقد تجمعت الآن عدة عوامل لتجعل من الجزيرة منطقة معقدة ومضطربة. فبمدها وتركيبها الإثنية وشخصيتها غير العربية إلى حد كبير وعدم انشغالها واهتمامها بالشؤون الجديدة لسورية الكبرى، كما شكلها الفرنسيون⁽²⁾ جعل الاندماج صعباً. لذلك استمرت بعض القبائل الكردية في عبور الحدود مع تركيا من أجل الانضمام من الأتراك بالمرجة الأولى.

احتكت القبائل التي وصلت مؤخراً مع القبائل الموجودة مسبقاً بشكل لا يمتد على الارتياح. وسرعان ما تخلت عن حياة الترحال واستقرت، وهو ما قلصته القبائل العربية. مع ذلك كان هناك شعور بأن القبائل التي وصلت حديثاً قد كسبت الفضيلة على القبائل العربية المحلية، والتي عبثت عنها المنافسة على الماء والتي كانت موجودة أيضاً مع القبائل الموجودة منذ زمن طويل. أما أبرز زعيم كردي برز في هذه المرحلة فهو حاجو آغا، وهو أيضاً قائد حديث من الاتحاد هفتركان التي ضمت في وقت من الأوقات 34 قبيلة⁽³⁾. بعد أن ساعد الفرنسيين في استتباب الأمن في

(1) في أعقاب معاهدة أنقرة تشرين الأول/أكتوبر 1921 بين فرنسا وتركيا والتي تخلت فيها فرنسا عن كوتليكيا للقوات القومية التركية، هجر نحو 30 ألف أرمني إلى سورية. وكانت هناك موجة أخرى في أواخر 1922 ودخل نحو 50 ألف مسيحي آخر إلى سورية في أواسط 1923. بنهاية عام 1923 دخل نحو 100 ألف مسيحي إلى سورية. ورغم أن أكثرهم استقروا في أماكن أخرى، كان هناك حوالي 30 ألف مسيحي في الجزيرة في عام 1930.

(2) بصرف النظر عن تشكيل لبنان الكبير بإلحاح أحباء تاريخية من سورية بجنوب لبنان، أُنشئت فرنسا أيضاً دولة اللاذقية الثلاثية العلوية في الجبال الواقعة خلف القنيطرة ودولة جبل العلوية العلوية في جنوب سورية ودولة حلب ودولة دمشق من أجل تثبيت الأغلبية العربية المحلية، وأيضاً من أجل فصل الوضع الإداري لسنحلي إسكندرونة.

(3) وصل حاجو آغا قريباً، ولكنه شجع قطعة صغيرة من الأرض من دورتي أربيا بقصد دوائري أربيا إلى عليها أخيراً بلدة قرية حبيبة (قُرْبَت) إلى القبور اليسرى ومن ثم إلى القنيطرة. المخرجون وبخلاف معظم الزعماء الأكراد لم ينضم الكثير من الوقت في الزراعة. لقد حصل حاجو آغا العديد بطريقته تقليديين: الزراعة العائقة في الإغارة والتمسك إلى الحكومة، في هذه الحالة إلى فرنسا كما أنه ليس القومية الكردية وأصبح أكثر كردي سوري تأثيراً في حمص.

شمال-شرق سورية، أصبح كما هو متوقع من المقرين ميامياً إليهم. ولكنه كان أيضاً المتحدث الرئيسي لخويون في المنطقة ويساعد في إيقاف الشعور القومي بين القبائل الكردية⁴¹. بعد عقد من السنوات أو نحوه تحول حاجو أغا بشكل تدريجي من كونه زعيماً قلياً تقليدياً إلى ملاك إقطاعي حيث سجل الكثير من القرى على اسمه.

لقد حدث تحول اقتصادي كبير الآن في الجزيرة. فقد كانت غيار بكر تقليدياً هي المنفذ التجاري الشمالي للجزيرة ثم انتهى ذلك بشكل مفاجئ مع الحدود الدولية الجديدة. فأصبحت القامشلي، التي أقامها الفرنسيون على خط السكة الحديدية مقابل نصيبين (تركيا) مركز سوق جديد وهام، ومثلها أيضاً الحسكة، وهي أيضاً من إنشاء فرنسا، التي قلر لها أن تصبح العاصمة الإقليمية. وفيما بالموصل، التي فصلت أيضاً بالحدود الدولية، أصبحت حلب أقرب مدينة كبيرة. وهكذا مالى المسيحيون المهاجرون من جنوبي تركيا وشمالي العراق إلى الاستقرار في المدن. وكانت القامشلي أهمها. استقر بعض الكرد في البلدات الصغيرة ولكن الأغلبية أقاموا قرى كانت غير مستقرة نسبياً ولكنها خصبة جداً. ونتيجة لذلك تحولت القبائل، سواء المحلية أو التي وصلت مؤخراً، والتي كانت في السابق زعوية إلى الحوالة بشكل متزايد وسرعان ما أدى أن الجزيرة يمكن أن تحول إلى منطقة غزيرة لإنتاج الحبوب في الدولة السورية الجديدة. في عام 1937 وصف التقرير السنوي الفرنسي المقدم إلى عصبة الأمم سكان الجزيرة وفقاً لما يلي:

42.000 من العرب المسلمين، أغلبهم كانوا رعاة بشكل رئيسي مع أقلية متزايدة من المستوطنين في القرى؛

82.000 من الأكراد وكلهم قرويون تقريباً؛

32.000 من المسيحيين، سكان مدن بالدرجة الأولى يصدون في مختلف صنوف التجارة والأعمال في القامشلي والحسكة ومراكز صغيرة أخرى.

لم تشكل أي من هذه الجماعات وحدة متكاملة. وبحسب تعبير البرت حوراني، بعد عقد من ذلك، فإن

"الجزيرة المقسمة بين عدة كبير من الشعوب والطوائف، والتي لا

(41) إلى الغرب كان مصطفى ويزيد أبناء خامين بك براري، وكلاهما من رعاة قبيلة براري في منطقة جرابلس (الآنح كوياني، النرويجية) يقطن القدر من القاطن.

يستطيع أي واحد منها فرض سيطرته على البقية والافتقار إلى عناصر الاستقرار التي لا يستطيع توفيرها إلا السكان المستوطن منذ وقت طويل، تمثل مشكلة معقدة والتي يربطها حدة مدة هراس: التوتر بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين الكرد والعرب من جهة أخرى، إضافة إلى الصداقة الدائمة بين البدو والحضر، وتأثير رجال الدين المسيحيين والبعثات الدينية الفرنسية بشكل خاص، وتدخل تركيا عبر الحدود⁽¹⁾.

اشتركت الأغلبية في كل من هذه الجماعات في شكها بالقوميين العرب في دمشق ويعلموحياتهم إلى المركزية. وحتى أواسط الثلاثينيات كان القوميون العرب مشغولين جداً بقضايا أخرى ولم تكن الجزيرة موضع اهتمامهم. كذلك كان للضباط الفرنسيين المحليين يد في استغلال الإقليمية وتشجيعها، إذ تم تشجيع فروع الحكم الذاتي المحلية بشكل متعمد حينما أنشأ سنجق خاص للجزيرة في عام 1932، وبعد سنتين أنشئ نظام خاص لسنجق الإسكندرونة (التي سُميت فيما بعد إلى تركيا في 1939 وأُعطي لها اسم جديد هو هاتاي).

في هذه الأثناء بدأت تطلعات القوميين في إعادة توحيد كل سورية تخلق سكان الجزيرة. وخلال عام 1933 بدأ المسيحيون في الحركة بثيرون مسألة مزود من الحكم الذاتي. أثناء عام 1936 بدأت المخاوف تتحقق حينما سمحت فرنسا على مضي للحركة القومية العربية السورية المتنامية بتشكيل حكومة تشمل كل سورية. بعد ذلك تمت قيادة حركة جديدة للحكم الذاتي من قبل رئيس بلدية القامشلي وأمين من الزعماء القبليين الأكراد هما حاجو رئيس هفيران ومحمود الحلي، اللذان عارضا الحكومة من دمشق، واللافت للنظر أن تركيا وبالنظر إلى معارضتها الشاملة لتعددية، عرضت هؤلاء الداعمين إلى الحكم الذاتي للانضمام إلى تركيا في عام 1937 حيث حدثت مصاعفات عنيفة بين سلطات الحكومة والمسيحيين المحليين من جهة وبين المسيحيين والأكراد من جهة أخرى⁽²⁾. في أيلول/سبتمبر 1938 عُقد مؤتمر الجزيرة العام برئاسة حاجو⁽³⁾ الذي ناشد فرنسا إعطاء حكم ذاتي تاماً. وهذا المندوب السامي الفرنسي بنظام خاص للجزيرة، وفي السنة التالية، 1939، أُنشئت الجزيرة ذات الأغلبية الكردية (مثل جبل الفروز في جنوبي سورية واللاذقية بعلوياً في المناطق

(1) أيرك جوداني "الأنبياء في الوطن العربي" (ألكسندر بوليفر في باريس، 1947)، ص 81.

(2) لوصف هذه الأخطار انظر فركارو "الكرد والقومية الكردية"، ص 87.

(3) خلال السنين السبعين تارجم حاجو مثل نيل الجاء الزواج من دعم دمشق ودعم الإقليمية.

(الثانية) عن أراضي سورية ذات الأغلبية العربية الستة ووضعت تحت السيطرة الفرنسية العباشرة.

استقلال سورية وانتصاف القومية العربية

تحت التهديد البريطاني انسحبت فرنسا من سورية في عام 1946 فأصبحت سورية مستقلة فعلياً وممتدة في ظل حكومة قومية عربية منتخبة. من جهتهم ساند العديد من الأكراد الدمشقيين والعلبيين حكومة القوميين الجديدة، ولكن بعض الجاليات كانت متعلمة وخاصة الدروز والكرد في أقصى جنوب وشمال شرقي البلاد على التوالي⁽¹⁾. ومن الواضح أن البدرخانيين لم يخلوا عن توفهم إلى الاستقلال الكردي. فبينما تورطت سورية العربية في الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى لعام 1948، كان كامران عالي بدرخان، شقيق جلالت⁽²⁾، في باريس كممثل للحركة القومية الكردية في أوروبا، ولكنه كان في قائمة من يتقاضون رواتب من الاستخبارات الإسرائيلية. في تموز/جويلية 1948 أرسله الإسرائيليون إلى ما وراء الأردن وسورية ولبنان بقصد معرفة كيفية إعاقة الجهود الحرة للدول العربية. فرد بقرار جوازي مقترحاً أن تساعد إسرائيل تنظيم انتفاضة من الأقليات الساخطة، بما فيهم الكرد. لم تسفر هذه المقترحات عن شيء، إذ كانت إسرائيل مشغولة جداً عن تخصيص موارد لخطط بدرخان⁽³⁾، ولكن ربما تكون الاستخبارات السورية قد صغت بتقريب من الإسرائيليين.

(1) كان هذا موضوع مناقشة سرية بين الأمير عبد الله أمير شرق الأردن الذي كان يامل في السيطرة على سورية، والوكالة اليهودية في آب/أوت 1947، غير شليم، النواظر شرق الأردن (أوكسفورد، 1988)، ص 95.

(2) توفي جلالت في ظروف غامضة في مزرعته بالجولان (قرية الهيجانة) في عام 1951، ونسبته أنه قتل على يد الخطائيرت السورية. معلومات من جمعية كردستان الغربية، 7 آب/أوت 1998.

(3) اقترح بدرخان لجند الدروز والشركس والكرد في هذه المخططات، أرخيف الحكومة الإسرائيلية، وزارة الخارجية الملف 13744 كما يشهد به ايان بلاك ويني موريس، حروب إسرائيل العربية لعامين 1991، ص 65، وجوليان راندل، بعد هذه المعركة أية معركة ثونجرا؟ (أر أم) في شفاي كما ترجمها نادي حوردم) نيويورك 1997، ص 88. في المعركة كان الدروز من قبل على اتصال بالوكالة اليهودية، وقد بعثوا الدروز بقيادة المستشار السياسي البريطاني في عمان، وعرفوا أنه إذا تمكنوا من دخول الجيش السوري إلى فلسطين بشرط أن يضم جبل الدروز إلى شرق الأردن ولكن الدروز والكرد لم يفعلوا أي شيء في الواقع، كانت القوات السورية من الصعب مباشرة بعد الاستقلال فترجى أن التهديد الدرزي ألحق على محمل الجهد. وكان التعاون في لبنان، أقاموا الاتصالات مباشرة مع الوكالة اليهودية منذ الثلاثينات.

هذا يشرح بالتأكيد خوف سورية المتزايد من أن الجالية الكردية غير جديرة بالثقة وأنها قد تتحول إلى حصار طرود.

في تلك الأثناء وفي وقت مبكر من عام 1949 جلب الانقلاب الأول ونشطة المعارضة من الانقلابات العسكرية الأخرى ضباطاً من الجيش ذوي أصول عربية إلى حد ما إلى السلطة. اعتمد هؤلاء الديكتاتوريون على ضباط من الخلفية الإثنية نفسها⁽¹⁾. ولم يكن من المستغرب أن بعض القوميين العرب رأوا في ذلك التصرف من المخلفات البغيضة لمشاركة الكرد في القوات الخاصة والبعض الآخر أدان النظام العسكري الكردي⁽²⁾ في سورية.

الديكتاتور الثالث، أديب الشيشكلي، رغم أصله الكردي من جهة الوالدين، كان مصمماً على خلق دولة عربية-مسلمة متجانسة. وصرح أن ما شعر الكرد والآشوريون والأرمن بالتأثيرات المنفردة لمسلمة من المراسيم التي تنص على أن الفنادق والمقاهي ودور السينما، مثلاً، يجب أن تحمل أسماء عربية خالصة، وأن تكون اللغة العربية هي الوحيدة التي تُستعمل في اللقاءات العامة، والمهرجانات والاحتفالات، وأن يحتل المسلمون مقاعد مساوية لمقاعد غير المسلمين في كل لجان منظمات الأقلية.

بعد الإطاحة بالشيشكلي في عام 1954، بدأت حملة بطيئة ومركزة ضد الكرد، بتطهير القوات المسلحة من الضباط الأكراد ذوي الرتب العالية أو المتوسطة⁽³⁾، حيث كانت أشرطة الموسيقى والمنشورات الكردية تصادر وتُحرق وتُحرق أصحابها. مع ذلك لم تكن الحملة منظمة ولم تحدث بين ليلة وضحاها. فبعد الباقين نظام الدين، مثلاً، وهو كردي من الحكومة، بقي يشغل مناصب وزارية من 1949 إلى 1957 وكان وثيق الصلة بأحزاب التيار الناصري والشخصيات السياسية السورية، ولكن لم تكن هناك أية إشارة إلى الخصوصية الكردية في سياساته. والأمر نفسه ينطبق على شفيق توفيق، وهو جندي حياذي لا طموح سياسياً لديه⁽⁴⁾ أصبح رئيساً للأركان في عام 1956، ولكنه حُرف من الخدمة بعد سنة ليس لأنه كردي بل

(1) اعتمد الأركان حتى الأربعينيات على ليل من الجواسيس الشخصيين من القرائة.

(2) جي. سي. هورفيتس، سياسات الشرق الأوسط، بعد العسكري (1969)، ص 153.

(3) باتريك سيلي، الصراع على سورية، ص 269.

لأن الراديكاليين حلوا محل المعتدلين تدريجياً حينما دخل البلد ضمن مدار الكتلة السوفيتية.

في النصف الثاني من الخمسينيات اجتاحت الحماسة القومية العربية كل العالم العربي، التي ألهمها صعود ناصر في مصر، والتي شكلت مصدر القلق لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل والتي توجت في الحملة على قناة السويس وصحراء سيناء في عام 1956 وخاصة بعد الإطاحة بالسلالة الهاشمية في العراق في عام 1958. إن الشعور القومي العربي والفرح المنولد من فكرة القوة من خلال وحدة عربية شاملة لم تترك قضية كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسي. ففي عام 1957، وفي حادثة يبدو أن المحقق القومي ورائعاً، قضى 258 طفلاً من طلاب المدارس لجبهة في حريق متعمد لسينما عامودا. كما أن الشائع الكبير مع المنشورات الكرزية منذ عام 1948 قد منع رسمياً في عام 1958. في ذلك العام شكلت سورية اتحاداً مع مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م). أما احتكار مصر للسلطة فقد دفع سورية إلى الانفصال في عام 1961، ولكن الوحدة أدخلت في فترة من القومية العربية الشديدة والتي أدت إلى زيادة التمييز بحق الكرد.

من قبيل المصادفة المحضة أن الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت بعد شهرين من تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية (ج.د.ك.س.)، في شهر تموز/جويلية 1957، والذي دعا في برنامجه إلى الاعتراف بالكرد كقومية متميزة وبحقوقهم الثقافية، وإلى حكومة ديمقراطية في دمشق. ولغت الأنظار إلى الافتقار إلى النمو الاقتصادي في المناطق الكردية، وأيضاً إلى حقيقة أن الأكاديميات الحربية والشرطة مملوكة في وجه الطلاب الأكراد، وأن الموظفين الكرد من المدنيين والعسكريين قد طُوفوا من الخدمة. علاوة على ذلك عارض (ج.د.ك.س.) بشدة تشكيل (ج.ع.م). في عام 1960 طُبع الكثير من أنصاره⁽¹⁾.

في الدستور المؤقت الذي تمت صياغة مسودته بعد انهار (ج.ع.م) في عام 1961، أُطلق على سورية لأول مرة اسم الجمهورية العربية السورية، وهو نظير

(1) بعد انشقاق حزب البعث السوري عن حزب البعث في العراق، اختار النظام السوري بعضاً من عناصر الحزب كفرع سوري للحزب البازرائي بقصد مساعدة الثورة الكردية المسلحة في العراق ولكن (ج.د.ك.س.) لم تتعاقد من الاعتقال الأول لزعيماتها، وبقي عشتار.

بالإنهاء الإثني الذي كان على الكرد أن يواجهوه الآن. في آذار/مارس 1963 استولى حزب البعث على السلطة أي بعد شهر من استيلاء حزب البعث في العراق عليها.

لم تفسح القومية العربية مجالاً كبيراً أمام الهوية الكردية سواء في العراق أو في سورية. ففي كلا القطرين انجذب المتحورون الأكراد إلى الأيديولوجيات السياسية التي أخطعت المشاعر الإثنية قومية المنضالين الطبقي. وليس من قبيل المصادفة أن الحزبين الشيوعيين في كلا البلدين يملكان نسبة كبيرة غير متكافئة من الأكراد، وخاصة في الدرجات الكبيرة. فالحزب الشيوعي السوري (ح.ش.س) بات يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه حزب كردي، بسبب ارتباطه بالمجتمع الكردي. وبسبب قيادته من قبل شاب كردي عاكر ميامياً هو خالد بكداش. وهكذا في كل من سورية والعراق أصبح البعث والحزب الشيوعي أحد المعارضين لبعضهما بعضاً. غير أن البعث السوري لم يرتكب أبداً مجزرة جماعية كالتي ارتكبتها البعث العراقية ضد الشيوعيين في عام 1963. إذ لم تكن هناك حاجة لذلك. لذا ارتبط الحزب الشيوعي السوري بالمجتمع الكردي من أجل الحصول على دعم أوسع. لقد استمر البعث السوري فقط في مصافحة (ح.ش.س) كالأظمة التي سبقت، ولكنه اختاره فيما بعد كعضو في الجبهة الوطنية التقدمية.

لقد يأسر البعث مباشرة تقريباً بحملة لاحتواء السكان الأكراد في الجزيرة تحت شعار "أشدوا الجزيرة كلاً تصبح إسرائيل ثانية"، وهو شعار منافي للعقل على الأذات القريبة، ولكنه قابل للتصديق في حالة المحصار النفسي لسورية في ذلك الوقت. كما أنه أرسل قوات لمساعدة العراق في حربها ضد قوات البازداني الثائرة.

التعامل مع الجزيرة

كان لدى القوميين العرب سبب وجيه لأن يطالبوا من أعداء الداخلين وخارجيين⁽¹⁾. ولم تكن قضية سورية العربية في أي مكان أقل أمناً كما في الشمال.

(1) لقد استغلت بريطانيا وفرنسا الأقليات كأدوات لسياستها أثناء فترة الانتداب. لقد فعلت فرنسا كل ما في وسعها من أجل تعطيل الوحدة السورية منذ 1920. بريطانيا من جهتها احتلت مصر في القرن التاسع عشر واستجبت عنها فقط لتفوزها في الحرب في عام 1955. كما أنها أعطت فلسطين للصنطون.

حيث تعيش الكثير من الجاليات غير العربية هناك، وبشكل خاص في محافظة الحسكة، لقد تزايد عدد السكان بشكل سريع وكان هذا التزايد منذ عام 1945، هو الذي أعطى السبب للخوف العربي، فالحكومة السورية، بحسب مقاصدها تعتقد بالآتي:

«في بداية 1945 بدأ الأكراد يتمثلون إلى محافظة الحسكة بشكل فردي أو جماعي من الدول المجاورة وبشكل خاص من تركيا، حيث يصرون بشكل غير شرعي على طول الحدود من رأس العين إلى المالكية [ديريك]، لقد بدأوا تدريجياً وبشكل غير قانوني يستقرون في المنطقة على طول الحدود في المراكز السكانية الرئيسية كالدرباسية وهامود والمالكية. وقد استنمح الكثير من هؤلاء الأكراد تسجيل أنفسهم بأسماء غير شرعية في السجلات المدنية السورية. كما أنهم استطاعوا الحصول على البطاقات الشخصية السورية بطرق مختلفة، ومساعدة من أقربائهم وأفراد قبائلهم. لقد فعلوا ذلك بهدف الحصول على الملكية وخاصة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي للاستفادة من إعادة توزيعها»⁽¹⁾.

إن الأرقام الرسمية المتوافرة لعام 1961 تشير إلى أنه في غضون سبع سنوات فقط بين 1954 و 1961، تزايد عدد سكان محافظة الحسكة من 240 ألفاً إلى 305 آلاف، وهي زيادة تقدر بـ 27% والتي لا يمكن تفسيرها فقط بالزيادة الطبيعية. كانت الحكومة قلقة بما فيه الكفاية من التدفق الواضح فقامت بإجراء إحصاء تجريبي في حزيران/يون 1962 الذي دلّ على أن العدد الحقيقي للسكان كان ربما قريباً من 340 ألفاً⁽²⁾. رغم أن كل هذه الأرقام ربما تكون مبالغاً إلا أنها معقولة إذا ما أخذنا الظروف الحقيقية بعين الاعتبار. بعد أن كانت خارجة عن القانون رسمياً فارحة

الضواحي الذين احتضنوا الأرض وظروها نصف مليون من سكانها إلى الخارج، وكانت الولايات المتحدة متورطة في الإطاحة بالحكومة السورية المنتخبة في عام 1958. لقد صوّت المخطط التصويبة لكل من مصر وسورية وفلسطين بكل وضوح إسرائيل! كما أن إسرائيل زعمت بطور الشفافية كلما كان ذلك مستفيداً من الجاليات الآرية والطائفية المختلطة في الدول المجاورة.

(1) السفارة السورية لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، 12 تموز/جويلية 1996، في تقرير لجنة حقوق الإنسان، سورية: الأكراد المستقرون من الكلام لرواسطن (1996).

(2) مجلة الاتصالات العامة، ص 131، 134415 تقرير عن الإحصاء الجاري في محافظة الحسكة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1962.

حتى عام 1914، أثبتت الجزيرة أنها خصبة بشكل مذهبي حينما فرض عليها النظام من قبل الانتداب الفرنسي ويوشر بالزراعة فيها من قبل السكان الأكراد بالدرجة الأولى. في أوائل الستينات كانت محافظة الحسكة ثاني أعلى كثافة من السكان الريفيين في سورية في وحدة الأراضي المحروثة ولكنها يباطة بقيت الأدنى في وحدة الأراضي الغاية للمحراثة. بكثبة أخرى، كان لا يزال هناك الكثير من الأراضي القابلة للاستثمار وبالتالي جاذبة كثيراً للناس الفقراء والعاطلين عن العمل في المناطق المجاورة، ومعرضة لأن تجذب مزيداً من الناس إليها. في الداخل كان من المرجح أن تنجذب القبائل العربية السورية من المناطق المجاورة نحو الأراضي الزراعية الكامنة في الحسكة. وكان من المنعذر تجنب شك قوي أن أعداداً كبيرة من المهاجرين يدخلون إلى سورية. واعتباراً من بداية الخمسينات سبت المكنة السريعة للزراعة في تركيا أعداداً ضخمة من العاطلين عن العمل وهجرة كبيرة للعاملين. وقد كانت الأراضي الخصبة ولكن غير المحروثة في شمالي الجزيرة إغواء قوياً لهم حيث كانت الحدود المتأثرة طويلة جداً وتصبح حرامتها شعرت الحكومة في دمشق أن ثلثها أمراً كافية للخوف من أن الكثير من الذين يدخلون إلى الحسكة ليسوا سوريين ولا عرباً، وأنهم بذلك يمثلون مشكلة قومية. وحسب وجهة نظر السفارة البريطانية

‘يبدو من المشكوك فيه إن كانت حكومة دمشق قادرة بسهولة للسيطرة على المنطقة إذا ما شهدت انشقاقاً كرمياً من داخل الحدود السورية، أو إغارة من قبل رجال القبائل الكرد من الخارج، على الأمن غير المستقر هناك’⁽¹⁾

مهما تكن الحقيقة، فقد قررت الحكومة في دمشق إحكام السيطرة العربية عليها. في الثالث والعشرين من آب/أوت 1962 أعلنت عن المرسوم (رقم 93) القاضي بإجراء إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الحسكة، حيث كان الهدف المعلن هو إثبات من دخل إلى البلد من تركيا بشكل غير شرعي، وقد نُفذ بعد عدة أسابيع خلال يوم واحد. وفي الخامس من شهر تشرين الأول/أكتوبر، كان ينبغي على كل السكان من غير العرب، عملياً الأكراد فقط، أن يبرهنوا بالوثائق أنهم كانوا مقيمين في سورية قبل 1945. فكان الكثيرون منهم غير قادرين على ذلك وبالنتيجة، على ما يبدو تم تجريد 120 ألف كردي من جنسيتهم بالإضافة إلى ذريتهم وأحفادهم من الذكور غير المواطنين حتى وإن كانت الأم مواطنة سورية.

(1) FO: 864413/370 تقرير عن الإحصاء في محافظة الحسكة.

أخذت الحكومة السورية بالرأي القائل أن كل هؤلاء متسلطون غير شرعيين، وبشكل خاص من تركيا، ويؤثرون على التركيب السكاني في المنطقة. وقد استطاع القلة منهم تقديم وثائق تبرهن على إقامتهم منذ 1945، وأعيدت لهم الجنسية السورية. بعد ذلك أقرت الحكومة السورية أن الكثير من الأخطاء قد ارتكبت. من بين أولئك الذين جردوا من الجنسية كان أوصمان صيري، وهو شاعر وقومي معروف عظيم في دمشق، ولد في محافظة الحسكة⁽¹⁾ في عام 1906، والأخطر من ذلك، الأخوان نظام الدين المعروفان وطبياً: عبد الباقي الذي كان سياسياً في التيار السائد ووزيراً بين 1949 و1957، وثوقيق الذي شغل منصب رئيس أركان القوات المسلحة في 1956-1957. إن اختيار أي من هؤلاء الاثنين، اللذين صعدا إلى قمة الحياة العامة، من المتسلطين جلب العار على العملية برمتها.

شنت حملة شعبية معادية للشعور الكردي والتي أثارت العروبة ضد التهديد الكردي، ولصحت إلى الارتباط ما بين القومية الكردية والمواقفات الصهيونية والغربية، وهو ارتباط صحيح بكل تأكيد في حالة كامران عالي بدرخان، الذي استمر في العمل لصالح إسرائيل في الخمسينيات والستينيات⁽²⁾.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1963 قُدم تقرير سري من قبل رئيس شعبة الأمن الداخلي [الأصح الأمن السياسي م.] في الحسكة، الملازم أول محمد طالب هلال، وبهذا التقرير طرح المشكلة بعبارات عنصرية صارخة:

"إن الجزيرة تطلق ناقوس الخطر مستوحاة الضمير العربي الحي لإتقادها وقطعها من كل الشواطئ والزيء التاريخي لتعود مساحة فعالة كأخوتها من محافظات هذا القطر العربي. قائمشكلة الكردية الآن وقد أخذت في تنظيم نفسها ليست سوى انتفاخ ورمي خبيث تشد أو أنشئ في ناحية في جسم هذه الأمة العربية وليس له أي علاج سوى الشر"⁽³⁾.

(1) ولد أوصمان صيري في 1906/1/15 في قرية قارتجه، (المترجم).

(2) بلاك وموريس، حروب إسرائيل العربية، ص 184. وقد كتبت البعثة الدبلوماسية البريطانية في دمشق أن بعض المصطف تقوم بإشارات مذكرا إلى الجولة التي قام بها سفير الولايات المتحدة في المحافظات الشمالية-الشرقية في الشهر الماضي. تشرين الأول/أكتوبر 1962. في الواقع الرأي العام السوري مدعو بشكل مبرر لأن ينظر إلى الجزيرة كـ "إسرائيل ثانية"، سلسلة 364413/171 تقرير عن الإحصاء الجاري في محافظة الحسكة.

(3) دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، ص 2. وقد ترجمها عصمت شريف راغلي في "أكراد لبنان وسورية، فليس حي، كريسشوك وستيفن سبول، الكرد نظرة معاصرة لتلك (1992)، ص ص 153-154.

وقد اقترح هلال خطة من اثني عشرة نقطة لتحويل تماثك المجتمع الكردي وهي

- (1) تهجير الأكراد عن أراضيهم.
 - (2) سياسة التجهيل: حرمانهم من التعليم.
 - (3) إضافة الأكراد "المغتربين" إلى تركيا.
 - (4) سد باب العمل.
 - (5) شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية مضادة للأكراد.
 - (6) نزع الصفة المدنية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال مشايخ عرب بدلاً عنهم.
 - (7) سياسة ضرب الأكراد ببعضهم ضمن المجتمع الكردي.
 - (8) إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود.
 - (9) إنشاء حزام أمني عربي على طول الحدود مع تركيا.
 - (10) إنشاء مزارع جماعية للمستوطنين العرب.
 - (11) هدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.
 - (12) منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسية الأهلية (هذا الجنسية العربية).
- رغم التصديق عليه في عام 1965، فإن الحكومة باشرت في عام 1973 فقط بتنفيذ خطة هلال لإقامة "الحزام العربي" وهو بعرض 10-15 كم وبطول 375 كم على بعد 10 كم من قرب رأس العين على طول الحدود مع تركيا وحتى العراق، ومنه باتجاه الجنوب حول ما يُطلق عليه اسم "مقبض العقلة"⁽¹⁾ على طول الحدود العراقية حتى تل كوجر. لقد اقترحت الخطة تهجير نحو 440 ألف كردي يعيشون في 332 قرية، على أن يحل محلهم عرب من قبائل بلاد الفرات الذين تزوجوا بعد إنشاء بحيرة الأسد، في أعقاب إقامة سد الطبقة. بعد ذلك تم إعفاء سكان المدن من ذلك.
- في أواسط الخمسينيات تخلفت الحسكة والمناطق المجاورة عن المركز كدير الزور ودرعا والسويداء عن بقية سورية في استكمال المساحة التفصيلية [للأمولاك والعقارات] وتحديد وإقرار سجلات التملك. كانت الحسكة، بشكل منفصل للملاحظة، واحدة من

(1) هي المنطقة الشمالية الغربية من مصور سوريا الذي يشبه مقبض العقلة.

مناطق قليلة في سورية توجد فيها عقارات كبيرة جداً، وصل حجم بعضها إلى 100 ألف هكتار⁽⁹¹⁾. وربما لأن المصع كان ناقصاً، استُنيت الحسكة من الإصلاح الزراعي الذي يوشع بتنفيذه في حينه، وتقسيم بعض العقارات الكردية الكبيرة فبات توصف اليوم بإعادة توزيع الأراضي. ولكن الحير هو أن القلاحين الأكراد الذين امتصلحوا هذه الأراضي فقلدوا حق الاقتراب منها حيث حل محلهم العرب المغمورون بعياء بحيرة الأسد. ولكن، عندما وصلت القوات الحكومية لإجلاء السكان الأكراد من قراهم، وفض هؤلاء الانتقال من بيوتهم فتقرر عدم إجبارهم. في عام 1976 تخلت الحكومة عن توطين مزيد من العرب في المناطق الكردية. ولكنها لم تنقل أولئك العرب الذين تم توطينهم في 41 قرية جديدة مشيدة خصيصاً لهم في منطقة الحزام العربي، ولم تعمل على إعادة الأراضي المستأجرة السابقة للأكراد.

كما أثير في السابق تميزت العلاقات بين العرب والكر في سورية بالشك المتبادل حول القومية الخاصة بكل منهم وبمخاوف العرب من التسلل الأجنبي وأيضاً القوى أو الجماعات الأجنبية واستغلال المشاعر القومية الكردية في سورية. إن لإسرائيل - وربما هي نادمة على عدم استغلالها للقومية الكردية في 1948 - سياسة مشهودة في إثارة القلاقل بين الأقليات الدينية والأثنية في الدول المجاورة، إلى الشرق حيث كان الكر يُلحقون خسائر فادحة بالجيش العراقي اعتباراً من عام 1961 فصاعداً، وخلال الستينات حيث بدأت إسرائيل بإعطاء البارزاني دعماً فاعلاً، وإلى الشمال، في تركيا، كانت هناك أولى التباير بالتعبير القومي الكردي بعد عقود من القمع. (انظر الفصل 19). لقد أرادت دمشق إقامة حزام أمني بين أكرادها وأكراد الدول المجاورة.

كذلك كان هناك أيضاً بعد اقتصادي. فقد حلت الجزيرة مكان حوران باعتبارها منطقة إنتاج القمح والقطن الرئيسية في سورية، لكن اكتشاف واستغلال النفط في قرجوك ورميلان في الجزيرة ساعد في جذب العمال الأكراد إليها وربما برزت بعض المخاوف من السيطرة الديمغرافية الكردية على حقول النفط المكتشفة حديثاً، كما حدث في كركوك.

لقد أدى نزح الملكية في منطقة الحزام العربي إلى نتائج اجتماعية-اقتصادية حيث زادت هجرة اليد العاملة إلى دمشق وحلب بشكل رئيسي بحثاً عن العمل.

(91) التطور الاقتصادي لسورية (يون هويكر، بالنيور 1985)، ص 134، 135.

الأكراد في سورية اليوم

لا يزال أكراد سورية اليوم ضحايا التمييز والاضطهاد، ولكن ليس بالدرجة نفسها التي يفرضها الأكراد في العراق وإيران وتركيا. وتعلل أوضح مثال على التمييز يأتي من الإخفاق في إلغاء استيطان العرب في أراضي الأكراد الزراعية في منطقة الحزام العربي، وإيجاد أراضي بديلة لمن تم تجريدهم من الأكراد، وكذلك الإخفاق في إعادة الجنسية إلى عشرات الآلاف من الأكراد المحرومين منها. في أعقاب إحصاء 1962 جرد نحو 200 ألف كردي تقريباً من جنسيتهم إما كأجانب (مقيمين خرياء) أو غير مسجلين (مكتومين)⁽¹⁾. وبما أن أكثر من 80% قد ولدوا بعد 1962 فإن الاحتفاظ بـ "ورقة" الأكراد العربية في الحصة بعد أمراً منافياً للعقل. إن وصول الأجانب والمكتومين إلى خدمات الدولة الأساسية يتوقف على مزاج الموظفين، مما يوقر المناخ الملائم لممارسة التأثير على الأكراد وتطويعهم في مهمات أمنية ضمن مجتمعهم.

وكما هو حاصل في تركيا، لم يتم الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية أبداً، واعتباراً من 1986 أصبح استعمالها في أماكن العمل محظوراً. وبحسب التقارير صدر مرسوم آخر في عام 1988 يقضي بحظر الغناء بغير العربية في الحفلات والأعياد. إن عدم التمسك تماماً بمثل هذه الإجراءات يتضح من المحاولات الجديدة للتضييق على اللغة الكردية في عام 1989، وفي 1996 أيضاً حيث وضعت عراقيل أمام الأكراد الراغبين بالدراسة والنشر والكتابة والتكلم رسمياً باللغة الكردية. منذ عام 1958 يضطر الأكراد الراغبين بنشر المواد باللغة الكردية إلى دفع مبالغ باهظة للمطابع لطبع موادهم بشكل سري. فالتكثف تطفح في بيروت ومن ثم تدخل إلى سورية وتوزع هناك ويتم

(1) المكتومون ويعرف عددهم 73 ألفاً وشكروا من: (1) أطفال رجل أجنبي مولود في سورية يخرج من مواطنة سورية؛ (2) الأطفال المولودين نتيجة الزواج من أجنبي مولود في سورية وأجنبية مولودة في سورية ومكتوم ومكتومة؛ (3) أطفال والدين مكتومين.

ومن الممكن في هذه الحالة أن تكون أسرة كردية من أصل أجنبي وأم مواطنة سورية وأطفال غير مسجلين (مكتومين). أولياء هؤلاء الأطفال يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على أية وثائق مكتوبة، كما أن هؤلاء يتعرضون لهم بالدخول إلى المدارس لتفريق الأمن السياسي.

التفاضلي عن حيازتها، من جهة أخرى، لا وجود لمدارس خاصة لتعليم اللغة الكردية⁽¹⁾. ولكن التعليم يتم بشكل غير رسمي في البيوت الخاصة. وكما في أماكن أخرى من سورية هناك سياسة تعريب لأسماء الأماكن الكردية لصالح الأسماء العربية. إن الجهود الرامية للقضاء على أسماء الأماكن الكردية مستمرة بكامل قوتها⁽²⁾. واعتباراً من 1992 بدأت محافظة الحسكة برفض تسجيل الأسماء غير العربية للأطفال. ويبدو أن هذا كان رداً على عادة إطلاق أسماء كردية عليهم. وقد يفرض المورد أن هذا جزء من انبعاث الشعور القومي الكردي رداً على التهمة الكردية الضعيفة في جنوب شرقي تركيا في ذلك الوقت. في شباط/فبري 1994 أمر محافظ الحسكة بأن كل المحلات التجارية التي لا تحمل اسماً عربياً لديها أسبوع واحد فقط لإعادة تسجيلها بأسماء عربية⁽³⁾.

يعاني الأكراد أيضاً من التمييز في فرص العمل. إن قلة فرص العمل دفعت ببعض الشباب الأكراد المواطنين إلى التطوع في القوات المسلحة. حيث تم تجنيده الكثير منهم في الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الدفاع وتحت التصريف المباشر للرئيس. ويبدو أن الضعف الاقتصادي المتأصل لدى الكرد في سورية جعلهم يعتمدون بشكل كبير على النظام الداخلي، وبالتالي يكونون موالين تماماً له. فالحركات الكردية جزء مما يسمى بإراليا الدفاع فربما بسبب ذلك بقي الكرد موضع شبهة في العين

(1) مع ذلك يُسمح للأكراد والأشوريين بإدارة مدارسهم بحرية وتدرّس لغاتهم فيها. غي عن القول أنه لا اهتمام على تعليم اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية.

(2) أُدخل تغيير إلى كافة النوازل والأقسام المعنية في محافظة الحسكة في شهر كانون الثاني/يناير 1998 نفسها بأن تُغير فقط بالأسماء الجديدة لـ 55 قرية و49 مزرعة في مناطق رأس العين والدرعية. وكانت هذه الأسماء الجديدة قد صدرت من قبل وزير الإدارة المحلية في الشهر الماضي. صبحي حبيب، رئيس المكتب التنفيذي في محافظة الحسكة، التعميم رقم 14873 المؤرخ في 6 كانون الثاني/يناير 1998 إلى كافة الأقسام المعنية، ضبطاً وحالة من يحيى أبو علي، وزير الإدارة المحلية المؤرخ في 20 كانون الأول/ديسمبر 1997، والتي تشير إلى الأمر رقم 36 لـ 18 آب/أوت 1971 والقانون رقم 36 لـ 18 تموز/جويلية 1980 ونصيرين الأول/أكتوبر 1998، كما تُشير في الأسماء (أسماء) حال التسميم المخارجي في سوابق الاتحاد الشعبي الكردي في سورية، العدد 37 تموز/جويلية 1998.

(3) الأمر رقم 932 و 24 شباط/فبري 1994، محافظة الحسكة.

الكثير من العرب. فبعد تقي رقعت من سورية في عام 1984، طُعت مراراً اندفاع إلى الجيش، وعلى التقيض الصارخ من الأربعينيات والخمسينيات، لا يوجد عملياً ضباط أكراد، وحتى إن وُجدوا فإن عملهم يقتصر في الوحدات غير المقاتلة أو الخدمات الإدارية.

في التسعينيات حاز بعض أفراد الأقليات القومية على العضوية في البرلمان السوري. وحتى ذلك الحد يمكن القول إنهم استطاعوا الوصول إلى شكل ضيق جداً من المشاركة السياسية السورية حيث لا يُسمح لأي حزب سياسي - باستثناء البعث - بممثل أية جماعة أو تطلعات قومية. وبناء عليه فإن الأعضاء الأكراد في البرلمان هم بالدرجة الأولى أعضاء في الحزب الشيوعي السوري، الذي تربطهم به علاقات أنية تقليدية. ولكن في السنوات الأخيرة، منذ بداية التسعينيات، أصبح الشباب الأكراد متعلمين بشكل أفضل وواعين سياسياً أكثر، وبالتالي تأوا بأنفسهم تدريجياً عن الحزب الشيوعي السوري. والحزب الشيوعي نفسه انقسم في السنوات الأخيرة إلى ثلاث أو أربع مجتمعات.

الأحزاب السياسية الكردية

هناك على الأقل 15 حزباً سياسياً غير معترف بها تسمى جميعها لتمثيل الشأن الكردي في سورية⁽¹⁾. ويرجع أصل كل هذه الأحزاب تقريباً إلى الحزب الديمقراطي

(1) يبدو من غير المناسب إنقال من الكتاب بأسماء الأحزاب السياسية الحالية، باعتبار أن الكثير منها هائرة. ويمكن إدراك الانشغافات الكثيرة في الفترة الأخيرة من خلال الأسماء المذكورة:

1- الحزب الديمقراطي الكردي السوري بقيادة شيخ باقر.

2- الحزب الديمقراطي الكردي في سورية ويُعرف باسم 'البارتي' بقيادة فاضل أحمد توفيق في 1997.

3- حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية ويُعرف باسم 'يكتلي' (الأمح هفكونن) بقيادة صلاح بدر الدين.

4- حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية، كما هو واضح النش مؤخراً عن الحزب السابق ويعرفه نواز عليكر.

5- الحزب اليساري الكردي في سورية الذي كان يمثل منصب أمين العام عصمت فتح الله.

الكرديستاني في سورية، وتشترك كلها في ذات الفلسفة السياسية: الديمقراطية لكل سورية والمساواة بين المواطنين العرب والأكراد والحقوق الثقافية والاجتماعية للكرد.

وكما ذكر من قبل فقد تأسس هذا الأخير في أواسط 1957 بشكل غير شرعي وسري، وكان أول رئيس له هو الدكتور نور الدين خلافا، وأول صحيفة له باسم البارتي. وهو دعا في حينه إلى تحرير وتوحيد كردستان بالطرق الثورية، لما لم يكن من المستغرب اعتقال قاداته، مع ذلك فإن الدعوة إلى إنهاء نظام ناصر في سورية هو الذي أثار فعلياً السلطات لاعتقالهم. في عام 1962 انضم إلى تيارين، واحد بقيادة نور الدين خلافا الذي ركز على الحقوق الثقافية والاجتماعية داخل سورية، والآخر بقيادة أوصمان صبري، الذي أراد متابعة النضال بالوسائل الثورية لتحرير كافة أجزاء كردستان وتوحيدها. وهكذا قد انشق الحزب رسمياً في عام 1965، إلى معتدل بقي محتفظاً باسم (ح.د.ك.س) بقيادة حميد درويش (بعد اعتقال الدكتور خلافا) وجماعة أوصمان صبري الذي أطلق على نفسه الحزب اليساري الكردي السري. في عام 1970 جرت محاولة لتسوية الخلاف بين الجماعتين برعاية المأملاً مصطفى البارزاني في كردستان العراق حيث رفضت الجماعتان تعيين البارزاني لقيادة مؤقتة، وبالنسبة انتهى المؤتمر بتشكيل حزب ثالث، ح.د.ك.س-القيادة المؤقتة، وهو عملياً الفرع السوري لـ (ح.د.ك.س) العراقي.

- 6- الحزب اليساري الكردي في سورية بقيادة برحمت فيوز.
- 7- حزب الشيعة الكردية في سورية بقيادة غود الياسط (ابدا).
- 8- حزب الشيعة الكردية ويعمل بقيادة جماعية وليس لديه لجنة قيادة لأن ذلك متناقض للديموقراطية انضم إلى حزب الوحدة.
- 9- الحزب الاشتراكي الكردي السوري بقيادة صلاح وهو انضم إلى الحزب الديمقراطي التقدمي.
- 10- الحزب الديمقراطي التقدمي في سورية بقيادة حميد درويش.
- 11- الحزب الديمقراطي التقدمي في سورية بقيادة رشيد حمور.
- 12- الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة إسماعيل صبري أو نفسه إسماعيل صبري وهو متحالف مع يكتلي.
- 13- حزب العمل الديمقراطي الكردي في سورية بقيادة شيخ علي انضم إلى حزب الوحدة.
- 14- حزب الوحدة الديمقراطي ويعرفه باسم يكتلي بقيادة إسماعيل صبري.

في عام 1975 انقسم الحزب اليساري الكردي السوري إلى حزبين، أحدهما بقيادة صلاح بدر الدين مؤيد منحهس ل (ح.د.ك) ومناوون ل (أوك)، أما الثاني فكان مؤيداً ل (أوك). وقد كان هذا مؤشراً على الطريقة التي صمدت فيها الأحزاب الكردية المراقبة إلى سحب الأحزاب الكردية إلى فلكها. وفي عام 1977 دخل حزب جديد تماماً في النزاع، هو الحزب الاشتراكي الكردي السوري، ولكنه حل نفسه نهائياً في عام 1988. في عام 1978 انقسم (ح.د.ك.س - ق.م) إلى حزبين أحدهما دعا نفسه بـ (ح.د.ك.س) والثاني أطلق على نفسه (ح.د.ك.س - اليساري). في عام 1979 أعاد حميد خورش تسمية (ح.د.ك.س) بالحزب الديمقراطي الكردي التقدمي (ح.د.ك.ت.م). حتى الآن يبدو الأمر مربكاً، ولكن الأسوأ كان في الانتظار. ففي عام 1980 أعادت المجموعة المنشقة من اليسار بقيادة صلاح بدر الدين والتي أطلقت على نفسها وكيلاً قتل [وحدة الشعب]، تسمية نفسها باسم حزب الاتحاد الشعبي في سورية. ثم حدث فيه انشقاق في عام 1991. في عام 1985 انشق الحزب اليساري الجديد فأطلق أحد الطرفين اسم الشغيلة الكردية على نفسه. خلال التسعينيات حدث المزيد من الانشقاقات وشهدت أيضاً جهوداً وحدوية، حيث يُعتقد أن القائمة المذكورة في الهامش رقم (1، ص 710) هي السائدة حالياً. وبالرغم من أنها في بعض الأحيان تظهر خلافاً أيديولوجياً، فإن انشقاق الحزبي في الغالب الأهم يكون بسبب توزيع النفوذ [المناصب]. إن زعيم الجماعة المنشقة غالباً ما يحيط نفسه بمجموعة من أقربائه⁽¹⁾. وتكون النتيجة أن عائلات معينة تتعاطف مع أحزاب معينة لأنها عائلات قروية والقيادة السياسية تعتمد على العلاقات العائلية تماماً كما تعتمد على الحنكة السياسية. لذلك فإن ذلك حكم على السياسة الكردية بالتشتت وبالاحباط الدائم على الكرد العاديين الذين يأملون بقوة سياسية. إن الطبيعة المنشقة لسياسة الكردية تعني أنه من غير المحتمل أن تشكل الأحزاب القائمة بذاتها أي وحدة للسلطات يمكن أخذها على محمل الجد.

منذ عام 1970 هالت الأحزاب الكردية إلى حذف كلمة كردستان واستعيلت بدلاً منها كلمة "كردي"، في محاولة منها لإعطاء إحياء لسلطات سورية بأن ليس لديها أية مطالب بكردستان موحدة، وأنها رافضة في العمل من أجل الحقوق الثقافية والسياسية ضمن إطار الجمهورية العربية السورية، وبالرغم من عدم الاعتراف بها

(1) هذا يطبق على التنظيمات اليسارية كما يطبق على التنظيمات التقليدية.

رسمياً، فإن الحكومة متسامحة معها. بعد عام 1978 أعطى النظام بعضاً منها اعترافاً غير رسمي. في 1990 تم انتخاب ثلاثة من القياديين الكرد إلى البرلمان السوري: حميد درويش (من الحزب الديمقراطي التقدمي) الراحل جمال أحمد (من الحزب الديمقراطي الكردي في سورية) وفؤاد عليكو (من حزب الاتحاد الشعبي الكردي). وقد شجعت هذه الأحزاب بقوة الشباب الأكراد على متابعة التعليم والتدريب رغم التمييز. ثمة اعتراف متزايد بأنه من خلال التعليم فقط يمكن للمجتمع الكردي أن يكسب قوة اقتصادية وسياسية.

في آب/أوت 1998 أعلن عن تشكيل حزب جديد فاعتبر أن الأحزاب الكردية الأخرى "لا مبرر لوجودها" وهو حزب التجمع الديمقراطي السوري بقيادة الأغا محمد مروان الزركي، وهو مؤيد سابق بشكل أعمى لـ PKK. وبما أن الزركي قد تمتع بالحرية لإعلان الحزب الجديد فإن الاستنتاج المنطقي هو أنه يتمتع برعاية ضمنية من الحكومة. انسجاماً مع اللغة المنمقة لحزب البعث السوري، تكلم الزركي عن 'التضامن ضد المبادرات الخارجية المشبوهة والجماعات المرتبطة بالوكالات الإسرائيلية الإمبريالية الرامية إلى النيل من إحلاص شعبنا (الكردي) والتشويش على صداقته مع الأخوة العرب'. وعن الهدف "في راب أي صدح أمام الضالين الذين يرمون إلى خلق حالة من الاضطراب الداخلي والانفصال عن الجوهر الكردي لتدمير الشخصية الوطنية"⁽¹⁾. كما أشار يان الزركي إلى تهديد التحالف الإسرائيلي-التركي-الأميركي. إن الصعني الضمني لذلك هو أنه في الوقت الذي سيكون فيه مجرد شيفرة للحكومة، فإنه سوف يقدم أيضاً حجة لقمع الأحزاب الكردية غير المرخصة.

الهـ PKK

لحقت قيادة لـ PKK إلى سورية في أعقاب الانقلاب العسكري في تركيا في عام 1980 حينما شنت قوات الأمن التركية حملة كبيرة من الاعتقالات بحق أعضاء التنظيمات غير القانونية. وقُدِّم لأوج ألان المصاحدة السورية وكانت حاضرة في النجاح الأولي لـ PKK. وحينما رفع في البداية شعار كردستان مستقلة، تمتع بتعاطف كردي كامل تقريباً في سورية، ولم يجد صعوبة في تجنيد الكثير من الشباب. وقد فعل ذلك

(1) التجمع الوطني الديمقراطي يدين الأحزاب الكردية السورية، الحياة 20 أيلول/سبتمبر 1998.

في جو مشحون بالحماسة القومية ونسبة عالية من البطالة، إن مصير 7 آلاف كردي جُندوا في PKK منذ الثمانينات بقي مجهولاً، ويُعتقد أنهم قُتلوا إما في التدريب أو في المعركة.

خلال التسعينيات تنامي القُصْب من معاملة PKK الخسنة للمشاعر المحلية. وبشكل خاص كان هناك امتعاض من القسرية التي فرضها في جمع النكود والبيضائع والخدمات من السكان الكرد، من جهة تبنى PKK سياسة سورية من أنه لا يوجد أكراد سوريون وأن الأكراد الذين يعيشون هناك كلهم لاجئون من تركيا. يقوله ذلك في مقابلة له في 1996⁽¹⁾ لمُح أوج آلان إلى أن سورية والكرد أيضاً سوف يكونون مسؤولين في حركة عودة للكرد باتجاه الشمال، وهي سياسة تسبب تماماً مع السياسة الرسمية السورية. وحتى إذا كان هذا الزعم صحيحاً، فإن أكراد سورية لا ينظرون إلى أنفسهم كلاجئين ولا يطمحون للعودة أيضاً. بعد العيش لأكثر من 75 سنة في سورية، أصبح الأكراد وبقوة جزءاً من نسيج المجتمع السوري، إن المباركة الرسمية لـ PKK، مقارنة مع وضع الكرد السوريين، ولدت الامتعاض أيضاً. وبشكل خاص فيما يتعلق بظواهر كالأحتفال بعيد النوروز، والطريقة التي قُتحت بها علاقات PKK الأبواب التي ظلت محكمة الإغلاق في وجه أكراد سورية العاديين.

في تشرين الأول/أكتوبر 1998 شهد وجود PKK في سورية نهاية سريعة ومثيرة حينما حشدت تركيا قواها على طول الحدود مهددة بتدخل عسكري ما لم تغلق سورية معسكرات التدريب الخاصة بـ PKK وطرده أوج آلان. وكانت النتيجة أن تفاوضت على اتفاقية أمنية جديدة.

سورية والكرد والعلاقات الإقليمية

إن رعاية سورية لـ PKK كان نتيجة شكاوين خطيرتين منها، أي من سورية ضد تركيا:

(1) فقدان لواء إكندرونة في عام 1939، والتي لم تقل بشرعية؛ (2) انفراد تركيا في استخدام ماء سدود على الفرات، والتي أثرت بالمقابل على كمية المياه

(1) انظر إشارته في عبد الله أوج آلان، قائد وشمس ليلة أيام مع أور (بيروت)، 1999، دار الفارابي، ص 168.

المارة إلى سورية. السبب الآخر للقلق السوري يكمن في تحالف تركيا المتزايد مع إسرائيل منذ 1996. لأن هذا التحالف، الذي ساندته الولايات المتحدة، يشكل تهديداً باعتبار أن هدفه المعلن بصراحة كان احتواء سورية وإحراق الهزيمة بـ PKK. لذلك فإنه من وجهة النظر السورية شكّل هذا التحالف محاولة لتطبيق الاستراتيجي.

الأمّن الداخلي : سورية وأكرادها

كان مؤكداً أن يؤدي نضال PKK ضد سورية إلى إثارة الاعتزاز القومي بين أكراد سورية. ولكنه لم يؤد إلى نزع الانفصال.

ومن الممكن القول إن النزعة التحريرية الوحدوية الكردية داخل سوريا كانت مصدر قلق حقيقي بشكل تقريبي بين أعوام 1920 و 1970. وقد وضعت الأنظمة السورية المتعاقبة، ولكن بشكل خاص البعث، سياسة صارمة وعقدية الشفقة لمواجهة هذا الخطر. فهم لم يكونوا مستعدين للخروج قيد أملة عن الخط الرسمي. النظام الحالي لا يزال يفرض سيطرة محكمة ومتينة كذلك يبدو أن هناك عرق بالنسبة إلى تحركاته الجديدة باتجاه الليبرالية. أما اليوم فيمكن الحفاظ على أمن الحدود مع تركيا والعراق بسهولة نسبياً، وخاصة مع تركيا التي أقامت سياجاً على طول الحدود السورية. إن تقاضيس شمالي سورية تجعل فكرة استمرار حرب العصابات غير واردة.

أكثر من ذلك هو أنه مثل تركيا وإيران (والعراق في أوقات معينة)، تسعى نسبة كبيرة من الكرد إلى التعليم والعيش في مناطق خارج المناطق ذات الأغلبية الكردية، وإلى الاستقرار في مدن كبيرة في كل من هذه الدول: استانبول وإزمير وطهران ولبريز والموصل وبغداد وفي سورية في دمشق وحلب. والكثير ممن لا يغادرون كردستان يعتمدون على الحوالات المالية من العمال المهاجرين. وهكذا فإن الكثير من الكرد هترقون، وبعض النظر عن المحافظة الرومانسية، أنهم ليسوا أكراداً فحسب بل إنهم يتحركون أيضاً إلى المجتمع الأكبر للدول التي يعيشون فيها.

المصادر:

- عبد الله أريج الآلدة، *شكوك وشعوب: سبعة أيام مع أبو (أبي) (1996)* (الطبعة العربية، بيروت، 1999)، دار القادسي.
- Amnesty International, *Annual reports*, 1993-1998.
- Amnesty International, 'Syria. Repression and impunity: the forgotten Victims', April 1995;
- Ian and Morris Black, *Beany, Israel's Secret War* (Hants: Hamilton, 1991);
- Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Syria. Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics 1961-78* (Croom Helm 1979);
- Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Syria. Politics and Society under the Assad and the Ba'ath Party* (I.B.Tauris), 1996;
- Naida Fuccaro, 'The Kurds of Damascus under the French Mandate', unpublished paper given at the Kurds and City Conference, Sévres, September, 1996;
- Naida Fuccaro, 'The Kurds and Kurdish Nationalism in mandatory Syria: politics, culture and identity'. English version of paper published in German in C. Broke;
- B. Salverberg, S. Hajo (ed.), *Ethnicism, Nationalism, Religion and Politics in Kurdistan* (Münster: Lit. Verlag, 1997) pp.201-226;
- Albert Hourani, *Syria and Lebanon: a Political Essay* (Oxford University Press, 1946);
- Albert Hourani, *Middle East in the Arab World* (Oxford University Press, 1947);
- Human Rights Watch, *Syria: the Price of Dreams* (Washington & New York, 1995);
- Human Rights Watch, *Syria: The Silenced Kurds* (Washington & New York, 1996);
- IBRD, *The Economic Development of Syria* (John Hopkins, Baltimore, 1955);
- الاتحاد الشعبي الكردي في سورية، *الاتحاد/مفكرين (سان حال) تقع الخارجى للاتحاد الشعبي الكردي في سورية، باللغتين العربية والإنجليزية، تصدر فصلياً في بوند ألمانيا*؛
- Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: the Politics of Damascus 1860-1920* (Cambridge University Press, 1983);
- Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: the Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton University Press, 1987);
- Stephen Hemmley Longrigg, *Syria and Lebanon under the French Mandate* (Oxford University Press, 1938);
- Jonathan Randal, *After Such Knowledge. What Forgiveness? My Encounters with Kurdistan* (Farrar, Straus and Giroux, 1997).

- Patrick Seale, *The Struggle For Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-58* (Oxford University Press, 1965);
- Patrick Seale, *Assad: the Struggle for the Middle East* (I.B.Tauris, 1988);
- United of States, Department of State 'Syria Country Report on Human Rights Practices for 1997' (Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, January 1998);
- Ismail Cherif Yacly, 'The Kurds in Syria and Lebanon' in Philip Kreyenbroek and Stefan Sperk, *The Kurds: A Contemporary Overview* (Routledge, 1992).

أكراد لبنان⁽¹⁾

المقدمة :

هناك علاقة وثيقة الصلة بين الأكراد في سورية والأكراد في لبنان لأن كل أولئك الذين يعيشون في لبنان إما سوريون بالأصل أو جاؤوا عبر سورية، وقد ارتبطت مصائرهم بحقيقة أن لبنان أصبح تحت رعاية سورية منذ دخول قوات الأخيرة إليه في عام 1976 أثناء الحرب الأهلية، وتراقب سورية أكراد لبنان بحذر بل ومن الممكن أن تعيق أي ممر للدفع قداماً بالقضية الكردية بأي شكل من الأشكال مما قد يؤدي، من وجهة نظرهم، إلى التأثير على المصالح السورية.

نبذة تاريخية

إن الجالية التي تعيش في لبنان حالياً والتي يقدر عددها بنحو 100.000 كردي نتيجة عدة موجات من المهاجرين. أولى وأكبر هذه الموجات كانت في الفترة 1925-1950 حين هرب الآلاف من الأكراد من العنف والفقر اللذين اتسمت بهما الحياة الكردية في الجمهورية التركية. ومعظم هؤلاء من منطقة طور عابدين/مارعين، لقد سافر كل هؤلاء المهاجرين عبر سورية والبعض منهم أقام هناك بشكل مؤقت قبل الانتقال بشكل نهائي إلى لبنان. أما الموجة الكبيرة الثانية فقد حصلت في الخمسينيات

(1) أنا مؤلف المذكرة (لبنان) محرر الذي زودني مشكوراً بنسخة من أطروحتي لنيل درجة الماجستير. وهذا المقال عبارة عن تلخيص موجز لعمله قاله.

والسنيين آمن القرن الماضي] حيث يُعتقد بأنه قد وصل إلى لبنان نحو 50.000 مهاجر على أقل تقدير. كذلك جاء الكثيرون منهم نتيجة إحصاء 1962 في محافظة الحصنة الذي جردهم من الجنسية السورية فانتقلوا إلى لبنان. في حين انتقل آخرون، مثل الكثير من العرب، نتيجة النشاط والأزدغار السبي للقطر اللبناني، وهكذا انتقل الأكراد إلى الأحياء الفقيرة ولا سيما تلك الأحياء التي تشكل ما يسمى بـ "حزام التفقر" التي تحيط بالمناطق الغنية لبيروت⁽¹⁾. وهم يشكلون نسبة 35% من سكان الأحياء الفقيرة، إذا ما استثنينا الـ 200.000 لاجئ فلسطيني، وهم يشكلون استقراراً أيضاً في بعض مناطق المراكز التجارية في المدينة مثل البسطة وهي الأحياء القديمة التي سكنها اليهود، في أعقاب الهجرة اليهودية بعد عام 1967، مثل باب إدريس، ووادي أبي جميل وميناء الحصن.

إن معظم الجاليات الكردية في لبنان تقصد في العيش باعتبار أفرادها عمالاً مياومين في الأعمال الإنشائية إثر الأزدغار العمراني في الضواحي والسكنيات هناك، بينما يعمل آخرون كمحاصصين وخاصة في الفواكه والأرض المخصصة للزراعة حول العقارات في السهول الساحلية، في حين أصبح آخرون باعة متجولين على الأرصفة، وهو قطاع هام في اقتصاد البيع بالمتفرق. وقد تناقص الأكراد مع دائرتين انتحافيتين كبيرتين غير ماهرتين في العمل اليومي غير النظامي: اللاجئون الفلسطينيون (الذين بلغ عددهم في عام 1970 أكثر من 300.000) والفلاحون الشيعة الذين تركوا أراضيهم في جنوبي لبنان إما لأسباب اقتصادية أو بسبب الأعمال الانتقامية الإسرائيلية. واستقرت جاليات كردية أخرى في المدن الساحلية كطرابلس، وحيدا وصور وأبضا في المدينة الداخلية، بعنك في وادي البقاع. وقد عمد الأكراد، مثل بقية العائلات الريقية المهاجرة، إلى الاستقرار في المواقع المدنية بناء على الانتماء إلى نفس القبيلة أو القرية، وبذلك تعززت التحالفات المدنية القائمة من قبل ولكنها تسيست أيضاً في ظل حياة المدينة وثقافتها الاختراكية.

(1) بالنسبة لأولئك الذين يعرفون بيروت فإن تلك المناطق تمتد من الشمال شرق إلى الجنوب شرق (الكرنيتاء، المسبح، شرقي منطقة الصفا، وبرج حمود، وقرية الشباك، وبعدها إلى الجنوب في برج البراجنة، بالقرب من المطار - (المولف).

الحرب الأهلية وما بعدها

لم يكن لدى الأكراد عموماً سبب منطقي لدفع أي من الأطراف المتنازعة في الحرب الأهلية اللبنانية، ففي أغلب الأحوال لا يُعترف بمواظبتهم، وبما بالتالي أنه ليس ثمة أسباب كثيرة لتورط فيها. ولكن طراً تغير على موقفهم إلى حد ما إثر تهديد الكرنتينا/المسلخ من قبل قوات الكتائب المارونية في كانون الثاني/جانفي 1976. وكان مصير سكانها من الأكراد والفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين (بشكل خاص الشيعة) إما القتل أو الطرد. كذلك هدمت منازلهم وسويت بالأرض. في حين نُزح الأحياء منهم إلى بيروت الجنوبية، من جهة أزيلت التجمعات الكرزية الأخرى في المناطق التي يسيطر عليها المارونيون في بيروت الشرقية. وعندما واصل الموارنة هجومهم على بيروت الغربية، انضم بعض من الأكراد إلى الحزب الاشتراكي التقدمي، المؤلف بغالبية من الدرزة، بقيادة كمال جنبلاط. وربما كان السبب وراء ذلك هو أن عائلة جنبلاط، ذات الأصول الكرزية، تستمع بقيادة الأقلية الدرزية القوية دون منازع. وربما كان السبب أيضاً هو أن الأكراد وجدوا أنهم سيغيثون بمساعدة بالقرب من الأقلية الدرزية أكثر من الجاليات اللبنانية الأخرى. كذلك انضم بعض الأكراد أيضاً إلى "المرابطين" التي ليكتشفوا أنهم يُعاملون كأعضاء من الدرجة الثانية في هذه الميليشيا، كونهم ليسوا عرباً.

في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران/يون 1982 تعرض العديد من الأكراد لمزيد من الترحيل. وانتقل معظمهم إلى وادي البقاع. وبعد تشكيل نظام كتائب موالٍ للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وميثرته على الحكم بقيادة أمين الجميل، بدأت القوات الحكومية المسيحية بالتنسيق على الجاليات غير المرغوب فيها في الضواحي الجنوبية ولا سيما الفلسطينيين والشيعة والأكراد أيضاً وذلك بتجميعهم في أماكن محددة واعتقال أو طرد أولئك الذين لم يكن لديهم الوثائق المناسبة. وما كان ينقضي سنة على ذلك حتى بدأت قوات الميليشيا الشيعية والدرزية، مدعومة من سورية، بطرد وكلاء إسرائيل من الموارنة من المناطق ذات الأغلبية المسلمة.

في أواخر 1983 بدأت حركة الأمل، الميليشيا الشيعية الرئيسية، ببدل صاعقها لمعارضة سطوتها على جنوب وغرب بيروت لمصلحة سورية. ورغم أن هدفها الرئيسي كان قمع السكان الفلسطينيين إلا أنها اقتضت الكثير من العائلات الكرزية من منازلها.

ولكن بعد التخلص السريع من المراطين وقف الأكراد والدروز صوية مرة أخرى في وجه انتهاكات حركة الأمل في المناطق الحبيوة في بيروت الغربية. في أثناء ذلك الصراع، الذي استمر لغاية 1987، تضاعف عدد الأكراد في لبنان ليصل إلى حوالي 60.000 أي إلى النصف تقريباً. ولكن بعد انسحاب كافة الميليشيات وتسلم الأمن للأمن والنظام العام إلى القوات السورية، تراجع الحزب الاشتراكي التقدمي الدرزي إلى موطنه في جبال الشوف. وهذا ما جعل الأكراد عرضة للمضايقات والمراقبة من قبل القوات السورية.

تقدر نحو 20% من سكان لبنان صوماً نتيجة الحرب الأهلية والغزو الإسرائيلي واحتلالها لجنوب لبنان. وذهب الكثير من الأكراد إلى أوروبا هرباً من تقلبات الحياة القاسية في لبنان. وإذا ما استعيد الشعب الفلسطيني، فإنه يمكننا القول بأن الأكراد تضرروا أكثر من الجميع أثناء الحرب الأهلية. ولا يزال لديهم شعور بأن لا أحدقاه لديهم لأنهم وجدوا أقلية حقاً في لبنان مستعدة للتفصال من أجل وضعهم الحرج أو تمثيل مصالحهم. ولذلك لا يثق الأكراد بالنخبة السياسية وبدون استثناءات تقريباً⁽¹⁾.

الأحزاب السياسية:

لما الشعور القومي لدى الأكراد في لبنان نتيجة الأعمال البطولية التي قام بها الملا مصطفى البرزاني في العراق. وقد حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني في لبنان، الذي يعرف باسم "البارني"، على اعتراف قانوني في العام 1970. ولكنه كان يمارس نشاطه في الخفاء باسم منظمة الشبيبة الكردية. وقد كان جميل محو، مؤسس الحزب وقوته المحركة، مدعوماً من الملا مصطفى البرزاني، الذي أراد من الحزب الديمقراطي الكردستاني في لبنان أن يشكل ثقلًا مضاداً لنشاطات حزب الاتحاد الشعبي بقيادة صلاح بدو الدين المناوئ للبرزاني. واختلف محو مع البرزاني فقام الأخير بسجنه في العراق من 1971-1974. عند إطلاق سراحه أصبح محو من

(1) الاستثناءات هي: (1) جمال جنبلاط، زعيم الدروز، وهو سياسي اختط لنفسه مكاناً مستقلاً وفازت القوى العربية الوطنية السورية أثناء الحرب الأهلية، والتي جانتها سورية في 1977، (2) سامي الصلح، رئيس وزراء سني في الخمسينيات من القرن الماضي وأيضاً رئيس الوزراء سليم الحص في الستينيات ورفيق الحريري في التسعينيات من القرن الماضي. (المؤلف)

المساندين لمخططة بغداد في منح أكراد العراق حكماً ذاتياً. وقد توقف الحزب الديمقراطي الكردستاني في لبنان عن العمل بعونه جليل صحر في عام 1982، حيث أصبح الحزب، مثل الكثير من المنظمات الكردية الأخرى، مجرد أداة لتحقيق المصالح السياسي لعائلة معينة ومن أجل التنافس مع جماعات كردية أخرى أكثر من تمسكه بالمشايخ التي واجهت الجالية. والحزب الوحيد الباقي من الأحزاب الكردية المختلفة هو الجبهة الوطنية الكردية الحريضة التي رحبت بذلك بالتدخل السوري في لبنان عام 1976. ويُعزى ضعف الحركة الكردية في لبنان (وفي سورية أيضاً) إلى إحقاقها في حشد الدعم الشعبي. في دراسته عن الأكراد في لبنان، يقول لقمان صحر بأن الفشل نجم عن الإخفاق الثام تقريباً في مخاطبة هموم الجالية. فبدلاً من خلق تضامن الجالية في المجالات الاقتصادية والهموم الاجتماعية التي كانت (ولا تزال) تضغط على الجالية المفقرة والساكنة بشكل كبير في الأحياء الشعبية الفقيرة، فإن أولئك الذين قاموا بتشكيل الأحزاب اعتمدوا في ذلك على مفاهيم وأيديولوجيات سياسية لم يكن لها دور ذو قيمة بالنسبة للتجربة الكردية في لبنان.

الجنسية :

إن القضية الرئيسية لأكراد لبنان هي مشكلة الجنسية. فقد كان توازن الجاليات العرقية محط انتقاد منذ أن أقامت فرنسا لبنان الكبير في 1920. وكان عدد المسيحيين في ذلك الوقت يفوق عدد المسلمين بقليل وقد أظهر إحصاء 1932 بأن المسيحيين يزيدون عن المسلمين بنسبة 6:5. ولدى معرفتنا بأن معدل الولادة لدى المسلمين يكون أعلى من المسيحيين وأن الطفل في نقل الهويات الشعبية على أساس عرقي أو طائفي إلى الجنسية اللبنانية يفسر عدم تجرؤ أية سلطات إلى السماح بإحصاء جديد للسكان. علاوة على ذلك فإن هذا يعني أن الدولة التي يسيطر عليها الحوارنة المسيحيون غير واعية في قبول المهاجرين المسلمين كمواطنين لئلا يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن، أو بالأحرى اختلال توازن السيطرة السياسية المسيحية. لقد كان من الممكن حتى عام 1940 الحصول على الجنسية اللبنانية بعد خمس سنوات من الإقامة فيها، ولكن الكثيرين، من ضمنهم الأكراد، لم يقدروا قيمة الحصول على الجنسية. غير أن التشريع في عام 1940 جعل الحصول على الجنسية اللبنانية مستحيلاً من الناحية النظرية. وقد بدأ الأكراد غير المواطنين بعد هذا التشريع يدركون الفائدة العملية للجنسية أثناء توزيع أرزاق الحرب في عام 1941.

في الفترة التي تلت الاستقلال الرسمي للبنان عام 1945 أثرت قضية الجنسية على مجموعتين عرقيتين مسلمتين كبيرتين (إما بشكل عام أو كلياً) وهما: اللاجئون الفلسطينيون (الذين تم طردهم من فلسطين عام 1948 نسبة لا تقل عن 10% من السكان داخل لبنان) والأكراد الذين شكلوا في الستينات (من القرن الماضي) حوالي 3% من سكان لبنان.

لم يكن أي زعيم لبناني راعياً في مسألة الأكراد للحصول على الجنسية لأن قضية التوازن الطائفي في لبنان حساسة جداً وقابلة للانفجار⁽¹⁾. رغم ذلك نجح عدد محدود من الأكراد في الحصول على الجنسية اللبنانية من خلال النفوذ الذي استطاعوا الحصول عليه بالرشوة أو من خلال علاقاتهم الشخصية. في عام 1982 حصل نحو 20% على الجنسية. في حين بقي نحو 10% تقريباً بدون أية هوية حيث سجلوا في عداد الفلسطينيين أو السوريين. وحمل نحو 70% هويات "قيد الفرص". ربما تغيرت هذه النسب نتيجة الهجمات الضارية التي قام بها الشيعة على بيروت الغربية والتي عانى منها الأكراد الفقراء، أي المحرومون من الجنسية. أكثر من الجميع. ونتيجة لذلك انخفض عدد الباقين من 100.000 إلى 60.000 حيث كان نحو 30% من هؤلاء يحملون الجنسية في حين بقي 5% بدون أية وثائق و65% ضمن فئة قيد الفرص.

في عام 1994 وفي محاولة منها لحل بعض المشكلات السكانية القائمة، أصدرت الحكومة مرسوماً للجنسية حيث دعت أولئك الذين لا جنسية لهم إلى ملء الطلبات. ورغم أن الكثير من الأكراد لم يكن بمقدورهم دفع تكاليف الطلب أو بمحاولة لم يؤمنوا بالمرسوم، فإن تقدم الأعداد الكبيرة من السوريين والأكراد قد استغرق سنتين. ويعتقد أنه منذ العام 1996 حصل نحو 60% تقريباً من أكراد لبنان على الجنسية اللبنانية.

(1) في عام 1961 حاول كمال جنبلاط، وزير الداخلية في ذلك الحين، إيجاد حل بفتح الأكراد جنسية "غير معلنة" حيث كان الأطفال الذين يولدون لأبوين من حاملي الجنسية "غير المعلنين" يحصلون على الجنسية اللبنانية. غير أن الإجراء قد منع مباشرة إثر المعارضة من الناحية المسيحية التي رافقتهم. عدم تغير التوازن الطائفي.

المصادر:

Lekman Mouna, *The Dilemma of Social and Political Integration of Ethnic Groups within Pluralistic Societies: The Case of the Kurds in Lebanon* (unpublished master's dissertation, American University of Beirut, 1999).

أكراد القوقاز

السكان

رغم أنه لا توجد أراضي كردية معترف بها في الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنه ربما يوجد حوالي 50 ألف كردي تقريباً، وبشكل خاص في القوقاز، ولكن هناك البعض أيضاً في تركمانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. ولكن أرقام وتوزيع الكرد غير مؤكدة إلى حد بعيد. إن الأرقام التالية، وهي معتمدة على المزاعم الكردية، ربما توصف فقط بأنها أقرب تقدير⁽¹⁾:

الجمهورية/أقاليم كردية	العدد	النسبة المئوية
أذربيجان	200.000	2.8
أرمينيا	75.000	1.8
جورجيا	40.000	1.3
كازاخستان	30.000	

(1) التقدير مبني على المعلومات في منشورات حقوق الأقليات، القاموس العالمي للأقليات (نوفمبر 1997)، تضمنت شريف رانلي، "الكرد في الاتحاد السوفيتي" في كوينبروك Koenbroek وسبيرل Speal، الكرد: نظرة معاصرة (نوفمبر 1992)؛ جيمس جيلري "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" غير منشور، شياطينيقي 1992، تيم بوتير Tim Potter "الكرد والأقليات الأخرى في جمهورية القوقاز" نسخة غير منشورة، فبراير/أوت 1996.

قرغيزيا	20.000
أوزبكستان	10.000
طاجيكستان	3.000
صيريا	35.000 (منهم 30.000 في فلاديفستوك)
كرامندار	30.000
أماكن أخرى	12.000

ويتوقف الأمر إلى حد كبير على تعريف المرء لمن هو الكردي. في أرمينيا الأغلبية الساحقة من الكرد هناك يزيديون، حيث يفضل الكثير منهم اليزيدية على "الكردية" كهوية رئيسية لهم.

في أذربيجان كل الأكراد عملياً من المسلمين السنة، ومواء باختيارهم أو غصباً عنهم فإن الأغلبية انحلت في المجتمع الآذري. على العموم أكراد أذربيجان متناظرون حول أصولهم العرقية، وعبارة "كردي" تشير إلى مفهوم جغرافي، أي إلى سكان ما كان يُعرف مرة بـ "كرديستان الحمراء" حيث الأغلبية بالفعل من أصول كردية. ولكن البعض "يعيدون اكتشاف" هويتهم العرقية الكردية منذ أن أعلنت سياسة العلانية (غلامفوت) في الثمانينيات. في الوقت الذي يُسمح فيه للمسلمين السنة بالزواج من المسلمين السنة الآخرين، وبالتالي يُفسح المجال للانصهار، لا يُسمح لليزيديين بالزواج من خارج دينهم وهو ما يفيدهم لأن كل اليزيديين هم أكراد حصراً.

موجز تاريخي حتى 1918

ربما وُجد الأكراد في القوقاز منذ ألف سنة. ومن الممكن أيضاً أن تكون القبائل الكردية قد ساعدت في منع تقدم العرب المسلمين شمالاً عند نهر أراس في القرن السابع عشر. إن أول دليل حقيقي على الوجود الكردي يتجلى في سلالة الشداديين في القوقاز من القرن العاشر إلى القرن الحادي عشر. وربما كانت أعدادهم قليلة وعلى الحد الخارجي للتوسع الكردي من منطقة زاغروس حيث كان البعض منها قبائل بدوية

والأخرى من الجنود وأمراء العرب الذين استقروا في المنطقة أثناء مراحل التوسع الإسلامي. ليس هناك دليل يشير إلى أن هذه الجماعات كانت واحة لذاتها الكردية، بل من المحتمل أكثر أن تكون واحة لذاتها المسلمة، في المناطق الواقعة بين أراضي المسلمين والأراضي التي لم يتم فتحها. لكن بعد الغزو المغولي وتدميرها لكل المنطقة في القرن الثالث عشر، انتقلت القبائل الكردية إلى الأراضي السابقة للأرمن في الأقسام الجنوبية من قرة باغ.

في نهاية القرن السادس عشر وكن أثناء عباس بالقوة آفاقاً من سكان إيران الحديثة، كحصن ضد القبائل التركمانية في الشمال، وفي القرن الثامن عشر فعل الشاه قاهر الشيء نفسه. ومن هذه المستوطنات الحدودية، باستثناء السكان الأكراد الذين لا يزالون باقين في شمال شرقي إيران، لا تزال بعض الجاليات الصغيرة من الأكراد توجد في شمالي نهر أترك، داخل تركمانستان تماماً، وبخاصة في عشقآباد.

إن النسبة الكبرى من الكرد داخل الاتحاد السوفيتي السابق هي نتيجة أربع عمليات. ففي القرن الثامن عشر كانت هناك هجرة للقبائل باتجاه الشمال إلى منطقة القوقاز، وبشكل خاص إلى سهل يريفان. ثانياً الفتح الروسي التدريجي لمنطقة القوقاز أخضع أخيراً جورجيا لحكمها في عام 1813. وقد ضمت بقية منطقة القوقاز حتى نهاية أراض، منطقة الدولة الحالية، إلى الإمبراطورية القيصرية مع شعوبها المختلفة في عام 1829. بعد ذلك، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقع اضطهاد العثمانيين والمسلمين السنة للزيديين في شمالي ميرو بوتاميا وشرقي الأناضول إلى هجرة كبيرة لهؤلاء نحو أرمينيا وجورجيا المسيحيين والأكراد أماناً نسبياً. وأخيراً قبل بعض الأكراد المسلمين، غير المرتاحين تماماً في أرمينيا المسيحية، ليس أقله بسبب اشتراكهم في مجازر الأرمن بين 1895 و1915، إلى الهجرة إلى أذربيجان المسلمة. وآخر دفعة من الأكراد الذين أصبحوا مواطنين سوفيت فإنهم كانوا أفراداً من تجمع بروك Berek من القبائل الكردية الهاربة من رضا شاه أثناء تهديده للأوضاع في إيران.

الحقبة السوفيتية

إن عدد الكرد الذين اندمجوا في الجمهورية البلشفية يبقى غير مؤكد، ولكن يمكن القول إنهم كانوا حوالي 200 ألف إلى 300 ألف، حيث شكلوا واحدة من

أكثر من 100 قومية معترف بها في الدولة السوفيتية. لقد وجدوا أنفسهم معزولين لأول مرة من بقية المجتمعات الكردية بسبب الحدود المحكمة الإغلاقي نسبياً للبلاشفة. في أذربيجان انصهر الكثيرون منهم في الثقافة الأذرية المائدة. ومن غير المؤكد ما إذا كان ذلك بالإكراه أو نتيجة طبيعة تشابه الثقافة ونمط الحياة والمعتقدات الإسلامية السنية المشتركة. على أية حال في عام 1926 كان 17% فقط من أصل 15 ألف كردي موجودين افتراضياً في أذربيجان يعتبرون الكردية لغتهم الأم.

إن قسماً من الأراضي التي منحت لأذربيجان كانت ذات أغلبية كردية. وهذه المنطقة واقعة بين ناغورني-قره باغ وجمهورية أرمينيا السوفيتية وتتألف من المناطق الجنوبية-الغربية لـ كلباجار ولاشين وزنكلان وكوباتلي. ولكن المسألة التي تبقى موضع نقاش هي متى أصبح الكرد أغلبية. في عام 1919-1920 تم طرد الأقلية الأرمينية الكبيرة من قبل القوات الأذرية والكردية تحت قيادة خسروف بي سلطانوف، وهو أمير حرب كردي حين حاكماً على قره باغ من قبل الإدارة الأذرية في باكو. في عام 1923 تم توحيد هذه المناطق كإقليم كردستان في الحكم الذاتي والتي تعرف عامياً بـ "كردستان الحمراء". وتتألف من منطقة مساحتها نصف مساحة لبنان تقريباً، وأصبحت عاصمتها لاشين أولاً ومن ثم سرشاه وهي بلدة أرمينية سابقة. ووفقاً للحياة السوفيتية كان التعليم والثقافة لهذا الشعب الأحيل الصغير يلقى التشجيع حيث كانت هناك مدارس باللغة الكردية ومصحف خاصة به، كردستان السوفيتية (التي استمرت حتى 1961)، ومحطة إذاعية أيضاً.

أدت الحياة الديمقراطية الجماعية إلى انتفاضات واسعة بين الكثير من المجتمعات الفلاحية، ليس أقلها بين الأكراد في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانتفاضة الكبيرة المتألعة في أكرى داغ وبمساعدة أرمينية، فربما خاف البلاشفة من الإصابة بعدوى الشهور القومي. وتحتسباً لهذا الخطر تحول هذا الإقليم إلى منطقة وأعيد ضمه إلى أذربيجان في السنة التالية.

مثل غيرهم من الجاليات الصغيرة أصبح الكرد ضحايا الحملات التطهير والنهجير القسري، وفي حالتهم ربما بسبب قريبتهم من الحدود الدولية التي توجد وراحتهم أعداد أكبر من الكرد. في عام 1937 تم نقل الآلاف من أكراد أرمينيا وأذربيجان بالقوة إلى كازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى وسيبيريا. في عام 1944 باغت المصير نفسه بعضاً من أكراد جورجيا حيث كان واحد من بين أولئك الذين سُجِّروا طغلاً هو

نادروف، الذي يتذكر حينما رُحل من نخشجوان في عام 1937 قائلاً: "جُتمع كل الرجال معاً وأخذوا بالقطار، ولا أحد يعرف إلى أين حتى هذا اليوم. ولم يرجع أيّ منهم. بعد الرجال جاء دور النساء والأطفال حيث أُجبروا على ترك ممتلكاتهم وبيوتهم وقطعائهم وأخذوا إلى مكان مجهول في عربات الأمتعة التي لا تصلح لنقل البشر. الشيء المرعب هو أن أحداً لم يكن يعرف لماذا وإلى أين يُؤخذون. وقد استغرق إيجاد مكان أقرباء من بقي منهم على قيد الحياة عدة سنوات⁽¹⁾. في أماكن إعادة التوطين الجديدة بقي الكثير من الكرد تحت حظر التجول حيث بقوا غير قادرين على ترك قراهم وبلداتهم دون موافقة، تحت طائلة السجن 25 عاماً لكل من يخالف".

التطورات عند سقوط الاتحاد السوفيتي

ساهمت الغلاسنوست في انبعاث الهوية والتعبير عن الذات، وأيضاً إلى الاعتراف بالقمع الذي حصل خلال سنوات حكم ستالين. في عام 1988 أعاد نحو ألف كردي في أذربيجان أوراق هوياتهم إلى موسكو في طلب واضح وصريح لاستبدال هوياتهم الأذرية بهويات كردية. في المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي في أيلول/سبتمبر 1989 وعد قرار بـ "اتخاذ كل إجراء من شأنه أن يحل مشاكل تثار القرم والألمان السوفيت واليونانيين والكرد والأتراك المشرقيانيين Meshtekian والشعوب الأخرى"⁽²⁾. ولكن يبدو أن أية إجراءات لم تتخذ. بدلاً من ذلك، فوجئت الجاليات الكردية بالنزاع على ناغورني-قره باغ بين الجمهورية الأرمنية والأذربيجانية، والتي لم يكن بإمكانها تجنبه. في عام 1990 تحول النزاع إلى حرب على نطاق واسع، ومارس كلا الطرفين الضغط على الأقلية الكردية. قرّ حوالي 18.000 على الأقل من الأكراد المسلمين من أرمينيا ومن منطقة نخشجوان المتمتعة بالحكم الذاتي. من بين هؤلاء يُعتقد أن حوالي 11 ألفاً لجأوا إلى أذربيجان، بينما ذهب 7 آلاف أو نحو ذلك إلى كراستدار، شرقي القرم. في أذربيجان قرّ نحو 2.000 شخص تجنباً للإزعاج أو التجنيد الإلزامي.

(1) د. نادروف "مكانة الكرد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" نسخة غير منشورة نُقمت في الندوة الكردية في جامعة باتنيون، حزيران/يون 1991، ص:5.

(2) مقبلي في نادروف "مكانة الكرد"، ص:6.

في أعقاب هزيمة الأذريين في ناغورني-قره باغ على يد الأرمن، أعلنت حركة التحرير الكردية عن إعادة تأسيس المنطقة الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي في بداية 1992. لذلك يمكننا القول إن هذه كانت بالتأكيد تقريباً لحظة سياسية من الأرمن لانتزاع الأرض، كردستان الحمراء القديمة، من السيطرة الأذربيجانية حيث رفض الأكراد الذين لا يزالون موجودين في المنطقة المشاركة في هذه المغامرة. على أية حال، كانت الآمال الكردية قصيرة الأمد. ففي أيار/ماي 1992 شقت القوات القرباغية والأرمنية رواقاً عبر منطقة لاشين التي يسكنها الأكراد لربط منطقة ناغورني-قره باغ التي تمت السيطرة عليها مؤخراً مع جمهورية أرمينيا. وحيثما ذهبت نهبت وأحرقت وتزححت غالبية سكانها الأكراد الذي بلغ عددهم 25 ألفاً. أعيد تسمية لاشين باسم كاشتاك. في نيسان/أفريل 1993 وسعت القوات الأرمينية الرواق ليشمل منطقة كلباجار حيث قُهر سكانها الأكراد البالغ عددهم 60 ألفاً أيضاً. ووفقاً لوزارة الخارجية الأميركية جاء في تقرير الدولة لمراقبة حقوق الإنسان أن: "القوات الأرمينية طردت كل السكان ونهبت وأحرقت العواصم الإقليمية ومعظم القرى في هذه المنطقة. وقد أدان مجلس الأمن في الأمم المتحدة هذه الأعمال العدوانية، بما في ذلك الحرق والنهب"⁽¹⁾. أعيدت تسمية كلباجار باسم كارفاجار من قبل الأرمن. بحلول نهاية 1993 أعيد احتلال كوباتلي Kubatly و زنكلان Zengelan أيضاً. وهكذا انتقلت أغلبية النازحين إلى المراعي التقليدية الكردية الشتوية في الأراضي المنخفضة الحارة والجافة في أذربيجان. في أيار/ماي 1994 تم خرق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا. وقد باءت مساعي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى السلم عن طريق التفاوض وكذلك جهود لجنتها المنتخبة مجموعة مينسك، التي أنشئت خصيصاً لمعالجة مسألة قره باغ، بالفشل. فأذربيجان تسعى إلى عودة تامة إلى الوضع السابق ووعدت بحكم ذاتي سخي لقره باغ. ففي الوقت الذي تبدو فيه أرمينيا مستعدة لدراسة هذا الإصرار على الاحتفاظ برواق لاشين، يصر القره باغيون على الاحتفاظ برواق ثان عبر كلباجار. في 1999 لم تكن هناك أية تسوية ممكنة وبقي السكان الأكراد نازحين وبشكل خاص في وسط أذربيجان.

في أرمينيا، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وضياع تمثيل الأقلية الآلي

(1) وزارة الخارجية، تقرير الدولة حول معارضة حقوق الإنسان لعام 1994 (واشنطن 1995)، ص 741.

وانبعاث الهوية العرقية بقوة، انقسم اليزيدون قوو التفكير السياسي على أنفسهم. فالبعض يؤكد ولاء للجمهورية الأرمنية ويعيل إلى التقليل من شأن هويتهم الكردية، في حين يؤكد البعض الآخر هويته الكردية-اليزيدية ويشنكي من التمييز الأرمني بحقه⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك كان هناك تأييد متزايد لـ PKK حيث شُجِعَ لمثليه بحرية الحركة في أرمينيا التي هي لأسباب مفهومة، علركة تماماً لآلام الكرد في تركيا. لذلك، فبعد طرد أوج آلان من سورية تظاهر 2000 كردي في يريفان. وبعد أسره احتل نحو 100 كردي مبنى بعثة الأمم المتحدة، بينما حاول الثناان إضرام النار بنفسيهما خارج سفارة اليونان.

المصادر:

Julie Flint, *The Kurds of Azerbaijan and Armenia*, Kurdish Human Rights Project, London December 1998; Jamshid Heydari, 'The Kurds of the USSR, unpublished mimeograph, February 1991, Kendal, "The Kurds in the Soviet Union", in G. Chaliand, *People without a Country* (London 1980); Kurdish Human Rights Project, *Kurds in the Former Soviet Union: a Preliminary Report on Situation of the Kurdish Community in the Republics of the Former Soviet Union* (London, November 1996); Middle East International; NK Nadrov, *The Position of the Kurds in the USSR*, unpublished mimeograph, June 1991; Ismet Cherif Vanly, *The Kurds in the Soviet Union* in Kreyenbrock and Sperl, *The Kurds: A Contemporary Overview* (Routledge, London and New York 1992).

(1) هؤلاء يشكون من أن بعض المنشورين الأكراد الذين يؤكدون على أن "اليزيديين أكراد" قد تمت محاكبتهم. ويشكون أيضاً بأن الكثير من المنشورين الكرد قد اغتيلوا، على سبيل المثال، الدكتور شيدي إيبو والدكتور درويشيان وحسن عباسيان وأن الكثير من المنشورين الآخرين قد قُروا. انظر، www.yezidi.org

«عمل مثير للإعجاب وإنجاز هام»

New Statesman and Society

«أفضل إنجاز فردي عن تاريخ الأكراد...»

إنه بالتأكيد عمل لا بد منه في مكتبة كل

مهتم بالشرق الأوسط»

Washington Post Book World.

«عمل أكاديمي مؤثر... وصف استثنائي»

New York Times

«إنجاز عظيم على أكثر من صعيد»

كريستوفر ووكر.

«إن كل الذين تتسنى لهم فرصة الاطلاع

على هذا الكتاب وقراءته، لا بد أن

يعترفوا في قرارة أنفسهم بقيمته

التاريخية والفكرية والبحثية، خصوصاً

وأنه يقدم سيفراً موسوعياً متعدد

المقامات والمسارات، وهو يغطي أكثر من

تاريخ مكتوب...»

ISBN 9953-71-003-1



9 789953 710037

ISBN 9947-21-030-1



9 789947 210307

Dépôt-Légal: 2140-2003